

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

دعاء مستجاب :

اسأل الله الكريم آتاهه على أحسن الوجوه وأكملها وأتمها وأجلها ،
وانفعها في الآخرة والدنيا ، وأكثرها انتفاعا به وآتمها فائدة لجميع
المسلمين ..

[الشيخ محيي الدين النووي في المقدمة ج ١ ص ١٠٢]

الجزء السادس عشر

وهو الجزء الخامس من تكملة هذا الشرح

بقلم

محمد نجيب لطيفي

رئيس قسم السنة وعلوم الحديث
بجامعة أم درمان الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مكتبة الأشتاد

جدة - المملكة العربية السعودية

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الجمالة

(يجوز عقد الجمالة وهو أن يبذل الجمل لمن عمل له عملا من رد ضالة ، ورد آبق وبناء حائط ، وخياطة ثوب - وكل ما يستاجر عليه من الأعمال ، والدليل عليه قوله تعالى « ولئن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم » (١) وروى أبو سعيد الخدري « أن ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوا حيا من أحياء العرب فلم يقرؤهم ، فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك فقالوا هل فيكم راق ؟ فقالوا لم تقرؤنا فلا نفعل ، أو تجعلوا لنا جملا ، فجعلوا لهم قطع شاة ، فجعل رجل يقرأ بام القرآن ويجمع بزاقه ويتفل فبرا الرجل ، فاتوهم بالشاة فقالوا : لا نأخذها حتى نسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فضحك وقال : ما أدرأك أنها رقية ؟ خذوها واضربوا لي فيها بسهم » ولأن الحاجة تدعو الى ذلك من رد ضالة ، وآبق ، وعمل لا يقدر عليه ، فجاز كالاجارة والمضاربة) .

فصل ويجوز أن يعقد لعامل غير معين للآية ، ولأنه قد يكون له عمل ولا يعرف من يعمله ، فجاز من غير تعيين ، وروى المزني في المختصر عن الشافعي رحمه الله في المنثور انه قال : اذا قال : اول من يحج عني فله مائة ، فحج عنه رجل انه يستحق المائة . وقال المزني : ينبغي أن يستحق اجرة المثل ، لانه اجارة فلم تصح من غير تعيين . وهذا خطأ لأن ذلك جمالة وقد بينا أن الجمالة تجوز من غير تعيين العامل) .

فصل وتجوز على عمل مجهول للآية ، ولأن الحاجة تدعو الى ذلك فجاز مع الجهالة كالمضاربة ، ولا تجوز الا بموض معلوم ، لانه عقد معاوضة فلا تجوز بموض مجهول كالنكاح ، فان شرط له جملا مجهولا فعمل استحق اجرة المثل ، لان كل عقد وجب المسمى في صحيحه وجب المثل في فاسده ، كالبيع والنكاح) .

(١) الآية ٧٢ من سورة يوسف .

فصل ولا يستحق العامل الجعل الا باذن صاحب المال ، فاما اذا عمل له عملا من غير اذنه بأن وجد له أبقا فجاء به ، أو ضالة فردها اليه ، لم يستحق الجعل لأنه بدل منفعتيه من غير عوض ، فلم يستحق العوض ، فان عمل باذنه ولم يشرط له الجعل ، فطلى الأوجه الأربعة التي ذكرناها في الإجارة ، فان أذن له وشرط له الجعل فعمل استحق الجعل . لأنه استهلك منفعتيه بعوض ، فاستحق العوض كالاجير ، فان نادى فقال : من رد عبيد فله دينار فرده من لم يسمع النداء ، لم يستحق الجعل ، لأنه متطوع بالرد من غير بدل ، فان أبق عبد أرجل فنادى غيره ان من رد عبد فلان فله دينار ، فرده رجل وجب الدينار على النادى ، لأنه ضمن العوض فلزمه ، فان قال في النداء : قال فلان : من رد عبيد فله دينار فرده رجل لم يلزم النادى ، لأنه لم يضمن . وانما حكى قول غيره .

فصل ولا يستحق العامل الجعل الا بالفراغ من العمل ، فان شرط له جعلاً على رد الأبق فرده الى باب الدار ففر منه أو مات قبل ان يسلمه لم يستحق شيئاً من الجعل ، لأن المقصود هو الرد ، والجعل في مقابلته ولم يوجد منه شيء ، وان قال : من رد عبيد الأبق من البصرة فله دينار ، وهو ببقداد ، فرده رجل من واسط ، استحق نصف الدينار ، لأنه رد من نصف الطريق ، وأن رده من أبعد من البصرة ثم يستحق أكثر من الدينار ، لأنه لم يضمن له لما زاد شيئاً .

وان أبق له عبدان فقال : من ردهما فله دينار ، فرد رجل أحدهما استحق نصف الجعل ، لأنه عمل نصف العمل . وان قال : من رد عبيد فله دينار ، فاشترك في رده اثنان اشتركا في الدينار ، لأنهما اشتركا في العمل ، فاشتركا في الجعل . وان قال لرجل : ان رددت عبيد فلك دينار ، وقال لآخر : ان رددته فلك ديناران ، فاشتركا في الرد استحق كل واحد منهما نصف ما جعل له ، وان جعل لأحدهما ديناراً وللآخر ثوباً مجهولاً فرداه استحق صاحب الدينار نصف دينار وصاحب الثوب نصف أجره المثل ، لأن الدينار جعل صحيح ، فاستحق نصفه ، والثوب جعل باطل فاستحق نصف أجره المثل . وان قال لرجل : ان رددت عبيد فلك دينار فشاركه غيره في رده ، فان قال : شاركته معاونة له كان الدينار للعامل لأن العمل كله له فكان الجعل كله له ، وان قال شاركته لأشاركه في الجعل كان للعامل نصف الجعل ، لأنه عمل نصف العمل ، ولا شيء للشريك لأنه لم يشرط له شيئاً .

الشرح الجعالة هي بثليث الجيم عند ابن مالك وغيره . واقتصر النووي والجوهري والفيومي صاحب المصباح على كسرهما ، وابن الرفعة

في الكفاية والمطلب على فتحها ، وهي لغة اسم لما يجعله الإنسان لغيره على شيء يفعل ، وكذا الجعل والجعيلة ، وأما تعريفها شرعاً فهو التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول بمعين أو مجهول .

وقد أورد المصنف الجعالة عقب الإجارة ، وكذلك فعل النووي في الروضة وصاحب الشرح ، لأن التلازم بين الإجارة والجعالة واضح . لأنها عقد على عمل ، إلا أن أكثر المصنفين في الفقه جعلوها بعد اللقطة ، لأنها طلب التقاط الدابة الضالة .

وقد استدل المصنف على أنها من العقود الجائزة بقوله تعالى : « ولمن جاء به حمل بعير » (١) واعتبر الرملى سوقه الآية استثناساً وليس استدلالاً ، وعلل ذلك الشبراملسي في حاشيته على النهاية هذه العبارة بأن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره .

أما الحديث الذي ساقه المصنف عن أبي سعيد فقد رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، وأتم هذه الطرق جميعاً رواية البخاري ولفظها « انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها حتى نزلوا على حى من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم ، فلدغ سيد ذلك الحى فسعوا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء ، فقال بعضهم : لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعلهم أن يكون عندهم بعض شيء ، فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شيء ؟ قال بعضهم : إني والله لأرقي ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً ، فصالحوهم على قطيع من غنم فانطلق يتفل عليه ، ويقرأ الحمد لله رب العالمين ، فكأنما نشط من عقاله ، فانطلق يمشى وما به قلبة ، وقال فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه ، فقال بعضهم : اقتسموا ، فقال الذى رقى : لا تفعلوا حتى تأتى النبى صلى الله عليه وسلم فنذكر له الذى كان ، فنظر الذى يأمرنا ، فقدموا على النبى صلى الله عليه وسلم فذكروا له ذلك فقال : وما يدريك أنها رقية ؟ ثم قال : قد أصبتم واضربوا لى معكم

(١) الآية : ٧٢ من سورة يوسف .

سهما ، وضحك النبي صلى الله عليه وسلم » وقد روى البخارى رواية عن ابن عباس بلفظ « أن قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بماء فيهم لديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من راق فإن في الماء رجلا لديغا أو سليما ، فانطلق رجل منهم فقرا بفاتحة الكتاب على شاء ، فجاء بالشاء إلى أصحابه فكرهوا ذلك وقالوا : أخذت على كتاب الله أجرا ؟ حتى قدموا المدينة فقالوا : يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله » .

قوله « فاستضافوهم » في رواية للترمذى أنهم ثلاثون رجلا ، وقا روى الحاكم رواية أبى سعيد الخدرى على أنه هو الراقى ، وهى على شرط مسلم . وقال الزركشى : ويستنبط منه جواز الجمالة على ما ينتفع به المريض من دواء أو رقية وإن لم يذكره . وهو متجه إن حصل به تعب وإلا فلا أخذا مما يأتى .

على أن الإجماع منعقد على جوازها لما تدعو إليه الحاجة من ضالة ، أو عمل لا يقدر عليه ولا يجد من يتطوع به ، ولا تصح الإجارة عليه لجهالة ، فجاز أن يجعل له جملا كالإجارة والقراض . وأركان الجمالة أربعة : صيغة ومتعاقدان وعمل وعوض .

ولما كان العمل لا يستحق إلا بإذن صاحب المال كالإجارة ، فإنه فارق الإجارة في استحقاقه بالعمل ، أما الإجارة فإنها تستحق بالعقد ، لأنه لو قال : من رد على ضالتي فله درهم قبلها بطل ، هكذا أفاده الغزالي في كتاب الدور ، وعدم اشتراط قبضه في المجلس مطلقا ، ويشترط في الملتزم للعمل مالكا أو غيره أن يكون مطلق التصرف كما في الإجارة فلا يصح بالتزام الصبى أو المحجور عليه للسفه أو الجنون . كما يشترط في العامل المعين أهلية العمل بأن يكون قادرا عليه ولا تشتط الحرية وغير المكلف ، وأن يقوم بالعمل بإذن وبغير إذن ، كما قال ذلك السبكي خلافا لابن الرفعة في اشتراط إذن السيد ، ويخرج بذلك العاجز عن العمل كالصغير والضعيف

إذا غلبهما العمل ، فأشبهه استئجار الأعمى للحراسة . هكذا أفاده الزركشي وابن الصمد .

ونقل المزنى أن الشافعى نص فى المنشور أنه إذا قال المعضوب : من حج عنى فله مائة درهم ، فحج عنه إنسان استحق المائة .

قال المزنى : ينبغى أن يستحق أجره المثل ، لأن هذا إجارة فلا يصح من غير تعيين الأجر . هذا كلام الشافعى والمزنى ، والمسألة التى ساقها المصنف بذكر النووى رضى الله عنه أن للأصحاب فيها ثلاثة أوجه الصحيح وقوع الحج عن المستأجر ويستحق الأجرة المسماة . وبهذا نص الشافعى واختاره النووى ، لأنه جمالة وليس بإجارة . والجمالة تجوز على عمل مجهول ، فمن باب أولى المعلوم . (والثانى) وهو اختيار المزنى : أنه يقع عن المستأجر ويستحق الأجير أجره المثل لا المسمى . وقد حكى إمام الحرمين أن معظم الأصحاب مالوا إلى هذا . قال النووى . وليس كما قال . وهذا القائل يقول : لا تجوز الجمالة على عمل معلوم لأنه يمكن الاستئجار عليه .

(والثالث) أنه يفسد الإذن ويقع الحج عن الأجير ، لأن الإذن غير متوجه إلى إنسان بعينه ، فهو كما لو قال : أوكلت من أراد بيع دارى فى بيعها . فالوكالة باطلة ولا يصح تصرف البائع اعتماداً على هذا التوكيل . وهذا الوجه حكاه الرافعى . وذكر إمام الحرمين أن شيخ والده أبا محمد أشار إليه فقال : لا يمتنع أن يحكم بفساد الإذن ، وهذا الوجه ضعيف جداً بل باطل مخالف للنص والمذهب والدليل . فإذا قلنا بالمذهب والمنصوص . فقال : من حج عنى فله مائة درهم فسمعه رجلان وأحرما عنه .

قال القاضى حسين والأصحاب : إن سبق إحرام أحدهما وقع عن المستأجر القائل ويستحق السابق المائة ، وإحرام الثانى يقع عن نفسه لأنه ليس أحدهما أولى من الآخر فصار كمن عقد نكاح أختين بعقد واحد .

ولو قال من حج عنى فله مائة دينار فحج عنه رجلان ، أحدهما بعد الآخر . وقع إحرام السابق بالإحرام عن المستأجر القائل وله عليه المائة .

ولو أحرما معاً وقع حج كل منهما عن نفسه ولا شيء لهما على القائل ؛ لأنه ليس فيها أول . ولو كان العوض مجهولاً بأن قال : من حج عنى فله ثوب أو دراهم أو ناقة وقع الحج عن القائل بأجرة المثل .

فرع استدل المصنف من قوله تعالى : « ولمن جاء به » (١) على جواز عقدها لغير المعين ، كما في المثال الذي سبق فيمن يحج عنه ، كما استدل بالآية أيضاً على جوازها على عمل مجهول . وكذلك لو قال : من رد ضالتي من سامعي ندائي فله كذا فردة من علم ندائه ولم يسمع منه لم يستحق ، هكذا أفاده الماوردي وصرح بشئله القاضي حسين .

قال الأذرعى : وقول القاضي فإن رده بنفسه أو بعبده استحق ، يفهم عدم الاستحقاق إذا استقل العبد بالرد . ولو قال أجنبي من رد عبد زيد فله كذا استحقه الراد على الأجنبي . قال الرملى : استحقه الراد العالم به على الأجنبي لأنه التزمه فصار كخلع الأجنبي ، وكما لو التمس إلقاء متاع غيره في البحر لخوف الهلاك وعليه ضمانه .

إذا ثبت هذا فإن العامل بلا إذن لا يستحق الجعالة ، لأنه لو أذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له — ولو كان معروفاً برد الضال بعوض — لأنه لم يلتزم عوضاً له فوقع عمله تبرعاً . وقال الشيراملى عند قوله « فلو عمل أحد بلا إذن فقال ومن ذلك ما جرت به العادة في قرى مصرنا من أن جماعة اعتادوا حراسة الجرين نهراً وجماعة اعتادوا حراسته ليلاً ، فإن اتفقت معاقدتهم على شيء من أهل الجرين أو من بعضهم بإذن الباقيين لهم في العقد . استحق الحارسون ما شرط لهم إن كانت الجعالة صحيحة وإلا فأجرة المثل .

وأما إن باشروا الحراسة بلا إذن من أحد اعتماداً على ما سبق من دفع أرباب الزرع للحارس بهماً معلوماً عندهم لم يستحقوا شيئاً . وليس كما لو التزم الثمن في شراء غيره أو الثواب في هبة غيره ، لأنه عوض تملك يتصور وجوبه على غير من حصل له الملك ، والجعل ليس عوض تملك .

(١) الآية : ٧٢ من سورة يوسف .

ومستشكل ابن الرقعة هذه بأنه لا يجوز لأحد وضع يده على مال غيره بقول الأجنبي بل يضمنه فكيف يستحق الأجرة . وأجيب بأنه لا حاجة إلى الإذن في ذلك لأن المالك راض به قطعاً ، أو بأن صورة ذلك أن يأذن المالك لمن شاء في الرد والتزم الأجنبي بالجعل ، أو يكون للأجنبي ولاية على المالك ، وقد يصور أيضاً بما إذا ظنه العامل المالك أو عرفه وظن رضاه . وظاهر كلام المصنف أنه يلزمه العوض المذكور وإن لم يقل على .

قال الرملى : وهو كذلك فقد قال الخوارزمى في الكافي : ولو قال الفضولى : من رد عبد فلان فله على دينار ، أو قال فله دينار ، فمن رده استحق على الفضولى ما سعى . وصرح به ابن يونس في شرح التعجيز فإنه صور المسألة بما إذا قال على ثم قال : وألحق الأئمة به قوله فله كذا . وإن لم يقل على ، لأن ظاهره التزام ولو قال أحد الشريكين في رقيق : من رد رقيقى فله كذا فرده شريكه فيه استحق الجعل . وصورة المسألة إذا لم يكن القائل ولى المالك . فأما إذا كان ولىه وقال ذلك عن محجوره على وجه المصلحة بحيث يكون الجعل قدر أجرة مثل ذلك العمل أو أقل استحقه الراد في مال المالك بمقتضى قول ولىه ، ويعلم مما يقرر أنه لا يتعين على العامل المعين العمل بنفسه . فلو قال لشخص معين : إن رددت على ضالتى فلك كذا لم يتعين عليه السعى بنفسه ، بل له أن يستعين بغيره ، فإذا حصل الفعل استحق الأجرة . قاله الغزالى في البسيط .

قال الرملى : وحاصله أن توكيل العامل المعين غيره في الرد كتوكيل الوكيل فيجوز له أن يوكله فيما يعجز عنه وعلم به القائل أو لا يليق به كما يستعين به ، وتوكيل غير المعين بعد سماعه النداء غيره ، كالتوكيل في الاحتطاب والاستقاء ونحوهما فيجوز ، فعلم أن العامل المعين لا يستتبع فيها إلا إن عذر وعلم به الجاعل حال الجعالة . اهـ

فرع تصح الجعالة على عمل مجهول كما ذكر ذلك المصنف لأن الجهالة احتملت في القراض لحصول زيادة ، فاحتمالها في رد الحاصل أولى ، وهو مقيد كما أفاده جمع بما إذا عسر ضبطه لا كبناء حائط فيذكر محله وطوله وسمكه وارتفاعه وما يبنى به ، وخياطة ثوب فيصفه كالإجارة .

أما صحتها على المعلوم فأولى ومثال ذلك قوله : من رد على ضالتي من مكان كذا فله كذا ، وهذا هو الأصح . (والثاني) المنع للاستغناء عنه بالإجارة ، وقد عرفت أنه لا بد من كون العمل فيه كلفة أو مؤنة ، كرد أبق أو ضال ، أو أداء حج أو خياطة ثوب أو تعلم علم أو حرفة ، أو إخبار فيه غرض أو صدق فيه ، فلو رد من هو بيده ولا كلفة فيه فلا شيء له ، إذ ما لا كلفة فيه لا يقابل بعوض .

قلو قال : من دلى على مالى فله كذا فدله غير من هو بيده استحق ، لأن الغالب أنه تلحقه مشقة . قال الأذرعى : ويجب أن يكون هذا فيما إذا بحث عنه بعد جعل المالك . أما البحث السابق والمشقة السابقة قبل الجعل فلا عبرة بهما ويلزم عدم التوقيت في الجمالة . لأنه لو قال من رد على ضالتي إلى شهر كذا فله كذا لم يصح كما في القراض ، لأن تقدير المدة محل بمقصود العقد ، فقد لا يظهر به فيها فيضع سعيه ولا يحصل الغرض ، سواء أضم إليه من محل كذا أم لا ، وغير واجب على العامل .

قلو قال : من دلى على مالى فله كذا فدله من المال في يده لم يستحق شيئاً لأن ذلك واجب عليه شرعاً ، فلا يأخذ عليه عوضاً . وكذا لو قال من رد مالى فله كذا فرده من هو في يده ويجب عليه رده . وقضيته أنه لو كان الدال أو الراد غير مكلف استحق .

وقد أفتى الإمام النووي كما حكى ذلك صاحب نهاية المحتاج فيمن حبس ظلماً فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجاهه وغيره بأنها جمالة مباحة ، وأخذ عوضها حلال ، ونقله عن جماعة ، ثم قال : وفي ذلك كلفة تقابل بأجرة عرفاً . وهذا يجوز في زماننا إذا قام شخص كمحام مثلاً وكان ألحن بحجته وأثبت الظلم الواقع على الخبيس كان ذلك مباحاً إذا كان بحيث يكون شخص يملك رفع الظلم ثم لم يفعل إلا يجعل فمقتضى العرف الذي فعمله اليوم أن ذلك رشوة ، فإذا كان صاحب جاه يستطيع أن يرفع ظلماً وقع على إنسان بجاهه وجب عليه العمل على رفعه ، وبذلك تبطل الجمالة ، لأنها لا تكون إلا عوضاً عما لا يجب على العامل ، ومقتضى النصيحة والعمل

لإحقاق الحق الذي يلزم كل مسلم يمنع هذه الصورة التي أفتى بها النووي رحمه الله تعالى .

ولأنهم قالوا إن السعى والعمل وبذل الجهود هي مع حصول المقصود توجب الجمالة ، وجعلوا إخبار الطبيب للمريض بدوائه عملاً تافهاً لا جد فيه . ولا سعى فلا يستحق عليه جملاً ، فكيف بمن له جاه يمكن أن يؤثر به في رفع ظلم أو قضاء مصلحة بدون مشقة أو جهد أو سعى إلا أن يتفوه بكلمة هل يحل له أن يأخذ جمالة ؟ إن قياس المذهب والبناء على أصله يمنع ذلك . ولا أعلم في ذلك خلافاً في الأصل الذي بيننا عليه ، لأنه يستمد قوته من قوله صلى الله عليه وسلم « الحلال بين والحرام بين » .

ويشترط لصحة العقد كون الجعل مالا معلوماً لأنه عوض كالأجرة والمهر ولأنه عقد جوز للحاجة ، ولا حاجة لجمالة العوض بخلاف العمل ، ولأن جمالة العوض تفوت مقصود العقد إذ لا يرغب أحد في العمل مع جمالة العوض ، ويحصل العلم بالشهادة إن كان معيناً ، وبالوصف إن كان في الذمة . فلو قال من رد ضالتي فله ما حملت ، وكان ما تحمله معروفاً كسرجها ولجامها أو شيئاً آخر تنقله ضلت به وكان معروفاً للعامل .

واستشكل ابن الرفعة اعتبار الوصف في المعين لأنهم منعه في البيع والإجارة وغيرهما .

قال البلقيني : ويمكن الفرق بدخول التخفيف هنا فلم يشدد فيها بخلاف نحو البيع ، وقياسه صحته فله نصفه إن علم ، وإن لم يعرف محله وهو أوجه الوجهين . وما قاسه عليه الرافعي من استئجار المارضة بنصف الرضيع بعد الفطام أجاب عنه في الكفاية بأن الأجرة المعينة تملك بالعقد فجعلها جزءاً من الرضيع بعد الفطام يقتضي تأجيل ملكه ، وهنا إنما تملك بتمام العمل فلا مخالفة لمقتضى العقد ولا عمل يقع في مشترك ، كذا أفاده الرملي .

فرع إذا قال : من رد عليّ ضالتي من بلد كذا فردته من جهة ذلك البلد لكن من أبعد منه فلا زيادة لتبرعه بها . أما إذا قال : من

رده من بلد كذا فرده من أقرب منه فلا يستحق إلا قسطه من الجعل ، لأنه
جعل كل الجعل في مقابلة العمل ، فبعضه في مقابلة بعضه ، فإن رده من
نصف الطريق استحق نصف الجعل .

فإذا كانت الطريق غير متساوية في الحزونة والسهولة بأن كان النصف
الذي قطعه يمكن أن تكون أجرته ضعف أجرة النصف الآخر استحق
الثلثين من الجعل ، فإن كان من البلد أو من مسافة مثل مسافته ولو من
جهة أخرى استحق المسمى . ولو رد من البلد المعين ، ورأى المالك في
نصف الطريق قد دفعه إليه استحق نصف الجعل .

ولو قال : من رد عليّ ضالتي فله كذا ، فرد أحدهما استحق نصف
الجعل ، استوت قيمة الضالتين أو اختلفت .

ولو قال لرجلين إن ردتما ضالتي فلكما كذا فرد أحدهما استحق
الربع أو كليهما استحق النصف أو رداهما استحق المسمى .

ولو قال : أول من يرد ضالتي فله كذا فرداها استحقا المسمى مناصفة
لوصفهما بالأولية في الرد .

ولو قال : لكل واحد من ثلاثة ردها ولك دينار ، فردوها جميعاً استحق
كل واحد منهم ثلث دينار توزيعاً بالحصص على الرؤوس ، هذا إذا عمل كل
منهم لنفسه ليأخذ الدينار .

أما لو قال : أعنت صاحبي فلا شيء له ويقتسمان في الدينار ، أو قال
اثنان ذلك أخذ الثالث الدينار وحده ولا شيء لهما وللآخر جميع المشروط ،
فإن شاركهم رابع فلا شيء له .

أما إذا قصد بمعاوته المالك أو أخذ الجعل منه فلكل واحد من الثلاثة
ربع المشروط ، فإن أعانا أحدهم فلكل واحد من الاثنين ربع المشروط
وللمعاون - بفتح الواو - النصف ، فإن شرط لأحدهم جعلاً مجسولاً ،

ولكل من الآخرين ديناراً فردوه . فله ثلث أجرة المثل ولهما ثلثا المسمى .
وهكذا قال النووي : إذا اشترك اثنان في رده اشتركا في الجعل ، ولو
التزم جملا لمعين فشاركه غيره في العمل إن قصد إعاقته فله كل الجعل .



وهنا يقول صاحب النهاية : لأن قصد الملتزم الرد ممن التزم له بأى
وجه أمكن فلم يقصر لفظه على المخاطب وحده بخلاف ما مر فيما إذا أذن
لمعين فرد نائبه مع قدرته ، لأن المالك لم يأذن فيه أصلا . ولا شيء للمعين
إلا إن التزم له المخاطب أجرة ، ويؤخذ من كلامهم هنا ، وفي المساقاة كما
أفاده السبكي جواز الاستنابة في الإمامة والتدريس وسائر الوظائف التي
تقبل النيابة ، أى ولو بدون عذر فيما يظهر ، ولو لم يأذن الواقف إذا استناب
مثله أو خيراً منه ، ويستحق المستناب جميع المعلوم ؛ وإن أفتى
ابن عبد السلام والنووي بأنه لا يستحقه واحد منهما ، إذ المستناب لم
يأشر والنائب لم يأذن له الناظر ، فلا ولاية له ، وما نازع به الأذرعى من
كون ذلك سبباً لفتح باب أكل أرباب الجهالات مال الوقف دائماً مما أُرصد
للمناصب الدينية ، واستنابة من لا يصلح أو يصلح بنزير يسير .

قال غيره : وهكذا جرى فلا حول ولا قوة إلا بالله مردود باشتراط كونه
مثله أو خيراً منه .

ولو قال لواحد : إن رددته فلك دينار . وقال لآخر : إن رددته أرضيك ،
أو أحلى بالحلوى فمك ، فرداه ، فلأول نصف الدينار ، وللآخر نصف أجرة
مثل عمله .

وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه إلى ثلاثة أقسام :

(أحدها) لازم من الطرفين قطعاً كالبيع والإجارة والسلم والصلح
والحوالة والمساقاة والهبة لغير الفروع بعد القبض والخلع ، ولأزم من
أحدهما قطعاً . ومن الآخر على الأصح وهو النكاح فإنه لازم من جهة المرأة
قطعاً ، ومن جهة الزوج على الأصح ، وقدرته على الطلاق ليست فسخاً .

(ثانيها) لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعاً كالكتابة ، والرهن وهبة الأصول للفروع بعد القبض والضمان والكفالة .

(ثالثها) جائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة ، وكذا الجعل له قبل فراغ العمل .

وقال النووي في الروضة :

هي أن يقول : من رد عبدي الأبق أو دابتي الضالة ونحو ذلك فله كذا وهي عقد صحيح للحاجة وأركانه أربعة :

(أحدها) الصيغة الدالة على الإذن في العمل بعوض يلتزمه فلو رد بابقاً أو ضالة بغير إذن مالكها فلا شيء له سواء كان الراد معروفاً برد الضوال أم لا .

ولو قال يزيد : رد أبقى ولك دينار فردّه عمرو ، لم يستحق شيئاً ، لأنه لم يشرط له .

ولو عين رجلاً فقال : إن رده زيد فله كذا فردّه زيد غير عالم بإذنه لم يستحق شيئاً . ولو أذن في الرد ولم يشرط عوضاً ، فلا شيء للراد على المذهب وظاهر النص ، وفيه الخلاف السابق فيمن قال : اغسل ثوبي ولم يسم عوضاً قلت : لو شهد الفضولي على المالك بإذنه قال : فينبغي أن لا تقبل شهادته لأنه متهم في ترويع قوله . وأما قول صاحب البيان : مقتضى المذهب قبولها فلا يوافق عليه .

(الركن الثاني) المتعاملان ، فأما يلتزم الجعل فيشترط أن يكون مطلق التصرف وأما العامل فيجوز أن يكون شخصاً معيناً وجماعة ويجوز ألا يكون معيناً ولا معينين .

(الركن الثالث) العمل ، فما لا تجوز الإجارة عليه من الأعمال لكونه مجهولاً ، تجوز الجمالة عليه للحاجة ، وما جازت الإجارة عليه جازت

الجمالة أيضاً على الصحيح ولو قال : من رد مالى فله كذا ، فردّه من كان في يده نظر ، إن كان في رده كلفة كالآبق استحق الجعل ، وإن لم يكن كالدرهم والدنانير ، فلا . لأن ما لا كلفة فيه لا يقبل بالعوض .

ولو قال من دلتى على مالى فله كذا فبدله من المال في يده لم يستحق شيئاً لأن ذلك واجب عليه ؛ فلا يأخذ عليه عوضاً .

(الركن الرابع) الجعل المشروط ، وشرطه أن يكون معلوماً كالأجرة ، لعدم الضرورة إلى جهالته ، فإن شرط مجهولاً بأن قال : من رد أبقي فله ثوب أو دابة أو إن رددته فعلى أن أرضيك أو أعطيك شيئاً ففسد العقد ، وإذا رد استحق أجرة المثل .

ولو قال : من رد عبدى فله سلبه أو ثيابه — قال المتولى : إن كانت معلومة أو وصفها بما يفيد العلم استحق الراد المشروط والا فأجرة المثل ولو قال : فله نصفه أو ربعه فقد صححه المتولى ، ومنعه أبو الفرج السرخسى .

(فرع) لو قال : من رد لى عبدى من بلد كذا فله دينار بنى على الخلاف في صحة الجمالة في العمل المعلوم — فإن صححناها — فمن رده من نصف الطريق استحق الطريق استحق نصف الجعل ، ومن رده من ثلثه استحق الثلث ، وإن رده من مكان أبعد ، لم يستحق زيادة ولو قال : من رد لى عبيدين فله كذا فرد أحدهما استحق نصف الجعل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز لكل واحد منهما فسخ العقد لانه عقد على عمل مجهول بعوض ، فجاز لكل واحد منهما فسخه كالمضاربة ، فان فسخ العامل لم يستحق شيئاً ، لأن الجعل يستحق بالفراغ من العمل ، وقد تركه فسقط حقه . وإن فسخ رب المال ، فان كان قبل العمل لم يلزمه شيء ، لانه فسخ قبل أن يستهلك منفعة العامل ، فلم يلزمه شيء ، كما لو فسخ المضاربة قبل

العمل . وان كان بعد ما شرع في العمل لزمه أجره المثل لما عمل ، لانه استهلك منفعته بشرط العوض فلزمه أجرته ، كما لو فسخ المضاربة بعد الشروع في العمل) .

فصل وتجوز الزيادة والنقصان في الجعل قبل العمل ، فان قال : من رد عبدى فله دينار ، ثم قال : من رده فله عشرة ، فرده رجل استحق عشرة ، وان قال : من رد عبدى فله عشرة ، ثم قال : من رده فله دينار ، استحق الدينار ، لانه مال بذل في مقابلة عمل في عقد جاز ، والزيادة والنقصان فيه قبل العمل كالربح في المضاربة) .

فصل وان اختلف العامل ورب المال فقال العامل : شرطت لى الجعل وانكر رب المال ، فالقول قول رب المال ، لان الأصل عدم الشرط وعدم الضمان ، وان اختلفا في عين العبد فقال السيد : شرطت الجعل في رد غيره .

وقال العامل : بل شرطت الجعل في رده ، فالقول قول المالك ، لان العامل يدعى عليه شرط الجعل في عقد الأصل عدمه ، فكان القول فيه قوله ، وان اختلفا في قدر الجعل تحالفا كما قلنا في البيع ، فاذا تحالفا رجع الى اجرة المثل كما رجع في البيع بعد هلاك السلعة الى قيمة العين .

وان اختلف العامل والعبد فقال العامل : انا رددته . وقال العبد جئت بنفسى وصدقه المولى ، فالقول قول المولى مع يمينه ، لان الأصل عدم الرد ، وعدم وجوب الجعل ، وبالله التوفيق) .

الشرح قلنا : إن العقود منها الجائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة (والجعالة قبل الفراغ من العمل) ومن ثم يجوز لأى منهما الفسخ قبل تمام العمل ، لأنه عقد جائز من الطرفين ، أما من جهة الجاعل فمن حيث إنها تعلق استحقاق بشرط فأشبهت الوصية .

وأما من جهة العامل فلأن العمل فيها مجهول ، وما كان كذلك لا يتصف باللزوم كالثرائض ، وإنما يتصور الفسخ من العامل في الابتداء إذا كان معيناً بخلاف غيره فلا يتصور فسخه إلا بعد شروعه في العمل ، والمراد بالفسخ رفع العقد ورده ، وخرج بقوله : قبل العمل ، ما بعده ، فإنه لا أثر للفسخ ، لأن الجعل قد لزم واستقر ، وعلم من جوازها اتساعها بموت

أحد المتعاقدين أو جنونه أو إغمائه ، فلو مات المالك بعد الشروع في العمل فردّه إلى وارثه استحق قسط ما عمله في الحياة من المسمى .

وإن مات العامل فردّه وارثه استحق القسط منه أيضاً ، فإن فسخ قبل الشروع أو فسخه العامل بعد الشروع فلا شيء له ، لأنه لم يعمل شيئاً في الأولى ، ولأن الجعل إنما يستحق في الثانية بتمام العمل ، وقد فوته باختياره .

وإن فسخ المالك بعد الشروع في العمل فعليه أجره المثل لما مضى في الأصح لأن جوازه يقتضى التسلط على رفعه ، وإذا ارتفع لم يجب المسمى كسائر الفسوخ لكن عمل العامل وقع محترماً فلا يحبط بفسخ غيره فرجع إلى بدله وهو أجره المثل كالإجارة إذا فسخت بعب

والثاني : لا شيء للعامل كما لو فسخ بنفسه ، ولا فرق على هذا القول بين أن يكون ما صدر من العامل لا يحصل به مقصود أصلاً كرد الضال إلى بعض الطريق أو يحصل به بعضه كما لو قال : إن علمت ابني القرآن فلك كذا ثم منعه من تعليمه ولا يشكل ما رجّوه هنا كما يقول الرملى من استحقاق أجره المثل بقولهم : إذا مات العامل أو المالك في أثناء العمل حيث يفسخ ويجب القسط من المسمى لأن الجاعل أسقط حكم المسمى في مسئلتنا بفسخه بخلافه في تلك ، وما فرق به بعض الشراح من أن العامل في الاتساع تمم العمل بعده ولم يمنعه المالك منه بخلافه في الفسخ ، محل نظر ، إذ لا أثر له في الفرق بين خصوص الوجوب من المسمى تارة ، ومن أجره المثل أخرى كما هو ظاهر للمتأمل .

فرع ويجوز للمالك أن يزيد وينقص في العمل وفي الجعل ولو من غير جنسه ونوعه قبل الفراغ كالمبيع في زمن الخيار ، سواء ما قبل الشروع في العمل أو بعده ، لأنه عقد جائز ، فلو قال : من رد ضاتى فله عشرة ، ثم قال من ردها فله خمسة أو عكس فالاعتبار بالأخير من قوليه ، أما بعد الشروع فقائده وجوب أجره المثل له ، لأن النداء الأخير فسخ للأول ،

والفسخ في أثناء العمل يقتضى الرجوع إلى أجرة المثل ، ومحله قبل الشروع
أن يعلم العامل بالتغيير ، فإن لم يعلم به فيما إذا كان معيناً ولم يعلن به الملتزم
فيما إذا كان غير معين . هكذا أفاده في النهاية .

وقال الغزالي في الوسيط : ينقدح أن يقال : يستحق أجر المثل وهو
الراجع وقال الماوردي والرويانى وأقره السبكي : يستحق الجعل الأول ،
كما أقر ذلك البلقينى وغيره ، فعلى الأول لو عمل من سمع النداء الأول
خاصة ، ومن سمع النداء الثانى استحق الأول نصف أجرة المثل والثانى
نصف المسمى الثانى ، وعلى قول الماوردي والرويانى والسبكي والبلقينى
للاول نصف الجعل الأول والثانى نصف الثانى .

أما التغيير بعد الفراغ فلا يؤثر ، لأن المال قد نزم ، ويتوقف لزوم الجعل
على تمام العمل ، ولهذا قال النووى : ولو مات الآبق في بعض الطريق أو
هرب فلا شيء للعامل .

قال الشراح : لأنه لم يردده والاستحقاق معلق بالرد ، ويخالف موت أجير
الحج في أثناء العمل فإنه يستحق من الأجرة بقدر ما عمله في الأصح لأن
القصـد بالحج الثواب ، وقد حصل للمحجوج عنه الثواب بالبعض ، والقصـد
هنا الرد ولم يوجد ، ولو لم يجد المالك سلم المردود إلى الحاكم واستحق
الجعل ، فإن لم يكن حاكم أشهد واستحقه ، ويجرى ذلك في سائر ما يتلف
من محال الأعمال .

فروع إذا اختلف المالك والعامل فقد قال النووى رضى الله عنه
يصدق المالك يمينه إذا أنكر شرط الجعل أو سعى العامل اهـ .

والأول كأن يقول : ما شرطت الجعل ، أو شرطته في شيء آخر .

والثانى كأن يقول : لم تردده أنت وإنما رده غيرك ، أو عادت الضالة
بنفسها من غير سعى منك ، لأن الأصل عدم الرد والشرط وبرائة ذمته ، فلو
اختلفا بعد الاستحقاق في قدر الجعل أو جنسه أو صفته أو في قدر العمل

كان قال شرطت مائة على رد ضالتي فقال العامل بل على رد هذا فقط تحالفاً ،
وللعامل أجره المثل كما في القراض والإجارة ، كل هذا إذا اختلفا بعد
القراض من العمل والتسليم ، أو قبل القراض من العمل فيما إذا وجب للعامل
قسطه من العمل الذي عمله وله جعالة ، فإن كان العمل مضبوطاً مقدراً فإجارة
ولو احتاج إلى تردد غير مضبوط فجعالة والمراد أنه يجوز عقد الإجارة في
الشق الأول دون الثاني ، ويد العامل على المأخوذ إلى رده يد أمانة .

ولو رفع يده عنه وخلاه بتفريط كأن خلاه بمضيعة ضمنه لتقصيره ،
وإن خلاه بلا تفريط كأن خلاه عند الحاكم لم يضمنه وثقته على مالكه ،
فإن اتفق عليه مدة الرد فمتبرع إلا إن أذن له الحاكم فيه أو أشهد عند
قرده ليرجع ، والله تعالى أعلم بالصواب .

كلام النووي في الروضة في أحكام الجعالة

فمنها الجواز ، فلكل واحد من المالك والعامل فسخها قبل تمام العمل ،
فأما بعد تمام العمل فلا أثر للفسخ ، لأن الدين لزم ، ثم إن اتفق الفسخ
قبل الشروع في العمل فلا شيء للعامل كما لو فسخ بنفسه . والصحيح أنه
يستحق أجره المثل لما عمل ، وبهذا قطع الجمهور وعبروا عنه بأنه ليس له
الفسخ حتى يضمن للعامل أجره مثل ما عمل .

وسو عن العامل شيئاً بعد الفسخ ، لم يستحق شيئاً وإن علم بالفسخ ،
فإن لم يعلم بنى على الخلاف في تفوذ عزل الوكيل في غيبته قبل علمه .

فرع تنفسخ الجعالة بالموت ، ولا شيء للعامل لما عمله بعد
موت المالك ، فلو قطع بعض المسافة ، ثم مات المالك فردته إلى وارثه ،
استحق من المسمى بقدر عمله في الحياة .

فرع ومن أحكامها : جواز الزيادة والنقص في الجعل ، وتغير

جنسه قبل الشروع في العمل ، فلو قال : من رد عدي فله عشرة ثم قال : من رده فله خمسة أو بالعكس فالاعتبار بالنداء الأخير ، والمذكور فيه هو الذي يستحقه الراد .

لكن لو لم يسمع الراد النداء الأخير ، قال الغزالي : يحتمل أن يقال : يرجع إلى أجرة المثل . وأما بعد الشروع في العمل ففي كلام صاحب المذهب وغيره تقييد جواز الزيادة والنقص بما قبل العمل ، وفي كلام الغزالي قبل الفراغ فالظاهر أنه في أثناء العمل يؤثر في الرجوع إلى أجرة المثل ، لأن النداء الأخير فسخ للأول ، والفسخ في أثناء العمل يقتضي أجرة المثل .

فرع ومن أحكامها توقف استحقاق الجعل علم تمام الجعل على تمام العمل فلو سعى في طلب الآبق فردته فمات في باب دار المالك قبل أن يسلمه إليه أو هرب أو غضب أو تركه العامل فرجع ، فلا شيء للعامل لأنه لم يرد .

قلت : ومنه لو خاط نصف الثوب فاحترق أو تركه أو بنى بعض الحائط فانهدم أو تركه فلا شيء للعامل ، قاله أصحابنا والله أعلم .

فرع لو رد الآبق لم يكن له حبه لاستيفاء الجعل لأن الاستحقاق بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق .

فرع قال : إن علمت هذا الصبي أو علمتني القرآن فلك كذا فعلمه البعض وامتنع من تعليم الباقي فلا شيء له ، وكذا إن كان الصبي بليداً لا يتعلم ، لأنه كمن طلب العبد فلم يجده ، ولومات الصبي في أثناء التعليم استحق أجرة ما علمه لوقوعه مسلماً بالتعليم بخلاف رد الآبق ، وإن منعه أبوه من التعلم فله أجرة المثل لما علمه .

فرع قال : من رد على عدي إلى شهر فله كذا قال القاضي أبو الطيب : لا يصح لأن تقدير المدة يخل بمقصود العقد فربما لا يجده فيها فيضيع عمله ولا يحصل غرض المالك ، كما لا يجوز تقدير مدة القراض .

فرع : لو قال : بع لى هذا أو اعمل كذا ولك عشرة دراهم ففى بعض التصانيف أنه إن كان العمل مضبوطاً مقدراً فهو اجارة ، وإن احتاج إلى تردد أو كان غير منضبط فهو جمالة .

قال الامام الرافعى وحكاه النووى فى الروضة عنه فرع لم أجده مسطوراً .

يد العامل على ما يقع فى يده إلى أن يره يد أمانة فلو رفع يده عن الدابة وخلها فى مضیعة فهو تقصير مضمن ، وثقة العبد والدابة مدة الرد يجوز أن تكون كما ذكرنا فى مستأجر الجمال إذا هرب الجمال وخلها عنده ، ويجوز أن يقال : ذلك للضرورة وهنا أثبت العامل يده مختاراً فليتكلف المؤنة ويؤيد هذه العادة ثم قال النووى :

قلت : عجب قول الإمام الرافعى فى ثقة المردود : لا أعلمه مسطوراً ، وأنه يحتمل أمرين ، وهذا قد ذكره القاضى ابن كج فى كتابه التجريد وهو كثير النقل عنه ، فقال : إذا عليه الراد فهو متبرع عندنا . وهذا الذى قاله ظاهر جاز على القواعد . وقول الرافعى : وخلها فى مضیعة لا حاجة إلى التقييد بالمضیعة فحيث خلها يضمن والله أعلم .

فرع : قال : إن أخبرتنى بخروج زيد من البلد فلك كذا فأخبره ، ففى فتاوى القفال : أنه إن كان له غرض فى خروجه استحق ، وإلا فلا ، وهذا يقضى كونه صادقاً ، وينبغى أن ينظر هل يناله تعب أم لا ؟ قال النووى :

قلت : ومما يتعلق بالباب وتدعو إليه الحاجة ما ذكره القاضى حسين وغيره ، وهو مما لا خلاف فيه أنه لو كان رجلان فى بادية ونحوها فمرض أحدهما وعجز عن السير ، لزم الآخر المقام من معه إلا أن يخاف على نفسه ، فله تركه . وإذا أقام فلا أجر له ، وإذا مات أخذ هذا الرجل ماله وأوصله إلى وورثته ، ولا يكون مضموناً . قال القاضى : وكذا لو غشى عليه قال : وأما وجوب أخذ هذا المال — فإن كان أميناً — ففيه قولان كاللقيقة .

وعندى أن المذهب هنا الوجوب ومنها ما ذكره ابن كج ، قال : إذا وجدنا
عبيداً أبقوا ، فالمذهب أن الحاكم يجبرهم انتظاراً لصاحبهم ، فإن لم يجر
لهم صاحب بأمر الحاكم وحفظ ثمنهم ، فإذا جاء صاحبهم فليس له غير
الثلث ، وإذا سرق الأبق قطع كغيره والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب السبق والرمي

تجوز المسابقة والمناضلة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل ، المضمرة منها ، من الحفيا إلى ثنية الوداع . وما لم يضم منها من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق » .

وروى انس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كانت له ناقة يقال لها الغضباء لا تسبق ، فجاء أعرابي على قعود له فسبقها ، فشق ذلك على المسلمين ، فقالوا : يا رسول الله سبقت الغضباء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه حق على الله أن لا يرتفع من هذه القفرة شيء الا وضعه » .

وروى سلمة بن الأكوع قال : « أتى علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن ترامي فقال : حسن هذا لعباً ، ارموا يا بني اسماعيل ، فان اباككم كان رامياً ، ارموا وأنا مع ابن الأدرع ، فكف القوم أيديهم وقسم بينهم وقالوا : غلب يا رسول الله من كنت معه ، قال : ارموا وأنا معكم جميعاً » فان كان ذلك للجهد فهو منسوب اليه لما روى عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر : وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة (١) - الا أن القوة هي الرمي . قالها ثلاثاً » .

وروى عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ارموا واركبوا ، ولأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، وليس من اللهو الا ثلاثة ، ملاعبة الرجل أهله ، وتأديبه فرسه ، ورميه بقوسه ، ومن علمه الله الرمي فتركه رغبة عنه فنعمة كفرها ، وأن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه المحتسب فيه الخير ، والرامي ، ومنبله » .

فصل ويجوز ذلك بعوض لما روى انه « سئل عثمان رضي الله عنه اكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . راهن رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس له فجاءت مسابقة فهش لذلك

(١) من الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

واعجبه » والرهن لا يكون الا على عوض ، ولأن في بذل العوض فيه تحريضا على التعلم والاستعداد للجهد .

فصل ويجوز ان يكون العوض منهما ، ويجوز ان يكون من احدهما ويجوز ان يبذله السلطان من بيت المال ، ويجوز ان يكون من رجل من الرعية لانه اخراج مال لمصلحة الدين فجاز من الجميع كارتباط الخيل في سبيل الله ، ولا يجوز الا على عوض معلوم اما معينا او موصوفا في الذمة ، لانه عقد معاوضة فلم يجز الا على عوض معلوم كالبيع . ويجوز على عوض حال ومؤجل لانه عوض يجوز ان يكون عينا ودينا ، فجاز ان يكون حالا ومؤجلا ، كالتمن في البيع .

فصل فان كان العوض من احدهما او من السلطان او من رجل من الرعية فهو كالجمالة ، وان كان منهما ففيه قولان :

(احدهما) انه يلزم كالأجارة وهو الصحيح لانه عقد من شرط صحته ان يكون العوض والم عوض معلومين فكان لازما كالأجارة .

(والثاني) انه لا يلزم كالجمالة ، لانه عقد يبذل العوض فيه على ما لا يوقع به فلم يلزم كالجمالة . فان قلنا : انه كالأجارة كان حكمهما في الرهن والضمن حكم الاجارة ، وحكمهما في خيار المجلس ، وخيار الشرط حكم الاجارة ، ولا يجوز لواحد منهما فسخه بعد تمامه ، ولا الزيادة ولا النقصان بعد لزومه ، كما لا يجوز ذلك في الاجارة . وان قلنا : انه كالجمالة كان حكمه في الرهن والضمان حكم الجمالة وقد مضى ذلك في كتاب الرهن والضمان ، قاما الفسخ والزيادة والنقصان - فان كان قبل الشروع فيه او بعد الشروع فيه وهما متكافئان - فلكل واحد منهما ان يفسخ ويزيد وينقص ، لانه عقد جائز لا ضرر على احد في فسخه ، والزيادة والنقصان فيه . وان كانا غير متكافئين نظرت - فان كان الذي له الفضل هو الذي يطلب الفسخ والزيادة فيه ، فملك الفسخ والزيادة فيه .

وان كان الذي عليه الفضل هو الذي يطلب الفسخ أو الزيادة ففيه وجهان

(احدهما) له ذلك ، لانه عقد جائز فملك فسخه والزيادة فيه .

(والثاني) ليس له لأننا لو جوزنا ذلك لم يسبق احد احدا ، لانه متى لاح له ان صاحبه يطلب فسخ او طلب الزيادة فيبطل المقصود) .

الشرح حديث ابن عمر رضى الله عنهما متفق عليه ورواه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه بلفظ « سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فأرسلت التى ضمرت منها وأمدّها الحفياء إلى ثنية الوداع ، والتي لم تضمر أمدّها ثنية الوداع إلى مسجد بنى زريق » . وزاد البخارى قال : قال سفيان « من الحفياء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة . ومن ثنية الوداع إلى مسجد بنى زريق ميل » .

وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه عن ابن عمر « أن النبى صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وفضل القرع فى الغاية » .

أما حديث أنس بن مالك فقد رواه أحمد والبخارى بلفظ « كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة تسمى العضباء ، وكانت لا نسبق ، فجاء أعرابى على قعود له فسبقها فاشتد ذلك على المسلمين وقالوا : سبقت العضباء » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه » .

أما حديث سلمة بن الأكوع فقد أخرجه أحمد والبخارى بلفظ « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على نهر من أسلم ينتضلون بالسوق فقال : ارموا يا بنى إسماعيل فإن أباكم كان رامياً ، ارموا وأنا مع بنى فلان ، قال : فأمسك أحد الفريقين بأيديهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما لكم لا ترمون ؟ قالوا : كيف نرمى وأنت معهم ؟ فقال : ارموا وأنا معكم » .

وفى رواية عند ابن حبان والبخارى عن أبى هريرة فى مثل هذه القصة « وأنا مع ابن الأدرع » وعند الطبرانى من حديث حمزة بن عمرو الأسلمى « وأنا مع محجن بن الأدرع » وفى رواية « وأنا مع جماعتكم » وفى رواية للطبرانى : « أنهم قالوا : من كنت معه فقد غلب » وكذا فى رواية ابن إسحاق .

أما حديث عقبة بن عامر الجهنى فقد رواه أحمد ومسلم ، ولفظه

« سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة . ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي » وفيهما عنه رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « من علم الرمي ثم تركه فليس منا » .

وعنه أيضاً عند أحمد وأصحاب السنن مرفوعاً « إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة ، صانع الذي يحتسب في صنعته الخير ، والذي يجهز به في سبيل الله ، والذي يرمى به في سبيل الله » وقال : « ارموا واركبوا . فإن ترموا خير لكم من أن تركبوا » وقال : « كل شيء يلهو به ابن آدم باطل إلا ثلاثاً : رميه عن قوسه وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنهن من الحق » وفي إسناده خالد بن زيد أو ابن يزيد فيه مقال .

وقال فيه ابن حجر في التقريب : خالد بن زيد أو ابن يزيد الجهني عن عقبه في الرمي ، مقبول من الثالثة . (قلت) وبقيّة إسناده ثقات ، وقد أخرجه الترمذى وابن ماجه من غير طريقه . وأخرجه أيضاً ابن حبان . وفي رواية أبى داود زيادة : « ومن ترك الرمي بعدما علمه فإنها نعمة تركها » .

أما اللغات قال النووى في تهذيب الأسماء واللغات في مادة (سبق) : « لا سبق إلا في خف أو جافر أو نصل » قال الإمام أبو سليمان الخطابى في معالم السنن : السبق بفتح السين والباء ما يجعل للسابق على سبقه من جعل ونوال ، وأما السبق بستكون الباء فهو مصدر سبقت الرجل أسبقه سبقاً قال : والرواية الصحيحة في هذا الحديث السبق مفتوحة الباء ، يريد أن العطاء والجعل لا يستحق إلا في سباق الخيل والإبل وما في معناهما من النضال وهو الرمي . هكذا قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح رحمه الله تعالى أن الرواية الصحيحة فيه فتح الباء وقوله في باب المسابقة من المذهب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلى رضى الله تعالى عنه : يا على قد جعلت إليك هذه السبقة بين الناس وهو بضم السين وإسكان الباء ، هكذا قديم جماعة من المصنفين في ألقاظ المذهب وذكر بعض المصنفين منهم أنه روى بفتح السين وأنكره المحققون وقالوا : الصواب الضم ومعناه أمر المسابقة .

قال الواحدى فى تفسير أول سورة الحجر : سبق إذا كان واقعاً على شخص فمعناه جاز وخلف كقولك سبق زيد عمراً أى جاز وخلف كقولك سبق زيد عمراً أى جازه وخلفه وراءه ، ومعنى استأخر قصر عنه ولم يبلغه ، وأما إذا كان واقعاً على زمان فهو بالعكس من هذا كقولك سبق فلان الحول ، وسبق عام كذا ، أى مضى قبل مجيئه ولم يبلغه ومعنى استأخر عنه جاوزه وخلفه وراءه فقوله تعالى « ما تسبق من أمة أجلها » ^(١) أى لا تقصر عنه فتهلك قبل بلوغ الأجل « وما يستأخرون » ^(٢) أى يتجاوزونه ويتأخر الأجل عنهم .

قوله (ضمرت) لفظ البخارى (التى ضمرت والتى تضر) بسكون الضاد المعجمة والمراد به أن تغلف الخيل حتى تسمن وتقوى ثم يقل علفها بقدر القوت، وتدخل بيتاً فتغشى بالجلال حتى يحمى فتعرق، فإذا جف عرقها خف لحمها وقويت على الجرى هكذا فى الفتح والنهاية وزاد فى الصحاح : أربعين يوماً وقوله « الحفياء » بفتح فسكون بعد ياء ممدودة وقد تقصر ، وحكى العازمى تقديم الياء على الفاء وحكى القاضى عياض ضم أوله وخطأه وقواه (ثنية الوداع) من منعطفات الجبال قرب المدينة وكانوا يودعون الحاج منها ، وقوله (قعود) بفتح القاف وهو ما استحق الركوب من الإبل ، وقال الجوهري هو البكر حتى يركب وأقل ذلك أن يكون ابن سنتين حتى يدخل فى السادسة فيسمى جملاً ، وقال الأزهري : لا يقال إلا للذكر ولا يقال للأثني قعودة وإنما يقال لها قلووص .

قال : وقد حكى الكسائى فى النوادر قعودة للقلوص ، وكلام الأكثر على غيره . وقال الخليل بن أحمد : القعودة من الإبل ما يقعده الراعى لحمل متاعه . قوله : (تسمى العضباء) بفتح العين وسكون الضاد المعجمة ومد وقوله : (وكانت لا تسبق) زاد البخارى : وقال حميد : أولاً تكاد تسبق (شك منه وهو موصول بأسناد الحديث المذكور .

(١) الآية : هـ من سورة الحجر .

(٢) الآية : هـ من سورة الحجر .

أما الأحكام قال في الروضة : المسابقة والمناضلة جائزتان بل سنتان إذا قصد بها التأهب للجهاد قال النووي رحمه الله تعالى :

قلت : يكره لمن علم الرمي تركه كراهة شديدة ففي صحيح مسلم عن عقبة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من علم الرمي ثم نسيه فليس منا أو قد عصى) ويجوز شرط المال في المسابقة والمناضلة . اهـ .

وفي السبق طرفان الأول : في شروطه وهي عشرة :

(الأول) : أن يكون المعقود عليه عدة للقتال ، لأن المقصود منه التأهب للقتال ، لهذا قال الصيمري : لا يجوز السبق والرمي من النساء ، لأنهن لسن أهلا للحرب ثم الأصل في السبق الخيل والإبل ، لأنها التي يقاتل عليها غالباً ، وتصلح للكر والفر بصفة الكمال ، وتجوز المسابقة على الفيل والبغل والحمار على المذهب ، وقيل بالمنع فيها ، وقيل بالمنع في البغل والحمار ، وقيل : في الجميع خلاف . وأما المناضلة ، فتجوز على السهام العربية والعجمية وهي النشاب ، وعلى جميع أنواع القسي ، حتى تجوز على الرمي بالمسلات والإبر وفي المزاريق - جمع مزراق - وهو رمح قصير والزافات ورمي الحجارة باليد وبالمقلاع والمنجنيق طريقتان : (أحدهما) : الجواز . (والثاني) وجهان أصحهما : الجواز ، ولا تجوز المسابقة بإشالة الحجر باليد على المذهب ، وبه قطع الأكثرون ، وقيل : وجهان ، وأما مرأمة الأحجار ، وهي أن يرمى كل واحد الحجر إلى صاحبه فباطلة ، وأما المسابقة على التردد بالسيوف والرماح فقبل بمنعها ، لأنها لا تفارق صاحبها ، وإلا يصح الجواز لأنها من أعظم عدد القتال ، واستعمالها يحتاج إلى تعلم وتحذق والمسابقة على الحمام وغيره من الطيور وعلى الأقدام والسباحة في الماء والطيارات والزوارق والمصارعة ف جائزة بلا عوض ، والأصح منها بالعوض - هكذا أفاد هذا كله في الروضة كأصلها .

فإن جوزنا الصراع ففي المشابكة بالأيدي أو الملاكمة بالقضبان وجهان ولا تجوز على مناطحة الشياه ، ومهارشة الديكة لا بعوض ولا بغيره .

فرع لا يجوز عقد المسابقة على ما لا ينتفع به في الحرب كاللعب بالشطرنج والخاتم والصولجان وهو أشبه بالهوكي ، وكذلك الرمي بالبندق والجلهق (وهو طين يرمى عن قوس خاص به ، والوقوف على رجل واحدة ، ومعرفة ما في اليد من شفع ووتر ، وسائر أنواع اللعب .

وأما المقل في الماء وما يسمى في عصرنا بالضفادع البشرية فإن جرت العادة بالاستعانة به في الحرب كإغراق سفن الأعداء وبث الألغام حول ثغور المسلمين لتأمينها من غارات ، فإنه كالمسابقة يجوز المسابقة عليه بغير عوض وبعوض .

قال النووي رحمه الله تعالى :

لا تجوز المسابقة على البقر على المذهب ، وقيل : وجهان ، حكاه الدارمي ، قال : والذي تجوز به المسابقة عليه من الخيل ، قيل : ما يسهم له وهو الجذع أو الثني ، وقيل : إن كان صغيراً قال : ولا تجوز على الكلب .

(الشرط الثاني) الإعلام ، فيشترط إعلام الموقف الذي يبدأ بالجرى منه ، والغاية التي يجريان إليها ، ويشترط تساوي المتسابقين فيهما ، ولو لم يعينا غاية وشرطاً المال لأسبقهما حيث سبق ، لم يجز . ولو عينا غاية وشرطاً أن السبق إن اتفق في وسط الميدان لأحدهما كان فائزاً لم يجز على الأصح لأننا لو اعتبرنا السبق في خلال الميدان لا اعتبرناه بلا غاية معينة ، ولو عينا غاية وقالوا : إن اتفق السبق عندها فذاك ، وإلا عدنا إلى غاية أخرى اتفقا عليها ، جاز على الأصح لحصول الإعلام ، وكون كل واحدة من الغائتين معلومة .

فرع يشترط كون المال معلوم الجنس والقدر .

(الشرط الثالث) : أن يشترط للسابق كل المال أو أكثره . فإذا تسابق اثنان وبذل المال غيرهما فإن شرطه للسابق منهما فذاك ، وإن شرطه للثاني ، أو شرط له مثل الأول لم يجز ، وإن شرط للثاني أقل مما شرط للأول جاز على الأصح .

وإن تسابق ثلاثة وشرط باذل المال للمال للأول جاز ، وإن شرطه للثاني أو شرط له أكثر من الأول ، لم يجوز على الأصح ، وقيل : يجوز ، لأن ضبط الفرس في شدة عدوه ليقف في مقام الثاني يحتاج إلى حذق ومعرفة ، وإن شرط له مثل ما شرط للأول ، جاز على الأصح ، لأن كل واحد يجتهد هنا أن يكون أولاً وثانياً . وإن شرط له دون ما شرط للأول جاز على الصحيح ، ويخرج من هذا الاختلاف في الثلاثة أربعة أوجه : (أحدها) يجوز أن يشرط الجميع للثاني (والثاني) لا يجوز شرط شيء له (والثالث) يجوز له شرط بشرط تفصيل السابق ، والأصح يجوز أن يشرط له بحيث لا يفضل على السابق ، وأما الفسك بفسك بكسر الفاء والكاف وإسكان السين المهمة بينهما وهو الأخير فلا يجوز أن يساوى بمن قبله ويجوز أن يشرط له دون ما شرط لمن قبله على الأصح كما سبق في الاثنين ، ويقاس بها ما إذا تسابق أكثر من ثلاثة حتى لو كانوا عشرة ، وشرط لكل واحد سوى الفسك مثل الشروط لمن قبله ، وفي شرط شيء للفسك الوجهان ، ولو أهمل بعضهم بأن شرط للأول عشرة وللثالث تسعة وللرابع ثمانية ، فهل يجوز ؟ وجهان : (أحدهما) لا ، لأن الرابع والثالث يفضلان من قبلهما . (والثاني) نعم ، ويقام الثالث مقام الثاني والرابع مقام الثالث ، وكأن الثاني لم يكن ، وإذا بطل المشروط في حق بعضهم فبطلان في حق من بعده وجهان ، وهذا الوجهان مع الوجهين في الإهمال مبنيان على أن من بطل السبق في حقه هل يستحق على البازل أجره المثل ؟ وفيه خلاف يأتي إن شاء الله ، فإن قلنا : لا ، بطل العقد في حق من بعده لئلا يفضل من سبقه ، وإن قلنا : نعم لم يبطل في حق من بعده ، ولا يضر كون المشروط له زائداً على أجره المثل ، لأن الممتنع أن يفضل المسبوق السابق فيما يستحقه بالعقد ، وأجره المثل غير مستحقة بالعقد واعلم أن الصور المذكورة فيما لو كان باذل المال غير المتسابقين ويمكن فرضها أو فرض بعضها فيما لو بذله أحدهما بأن يتسابق اثنان ويبدل أحدهما مالا على أنه إن سبق دفع إلى الآخر منه كذا ، وإن سبقه الآخر أمسك لنفسه منه كذا .

(الشرط الرابع) أن يكون فيهم محلل ، ومال المسابقة قد يخرج به المتسابقان أو أحدهما أو غيرهما .

الحالة الأولى : أن يخرجهما غيرهما فيجوز للإمام أن يخرج المال من خاص نفسه ومن بيت المال ، لما فيه من التحريض على تعلم القروسية ، وإعداد أسباب القتال ، ويجوز للواحد من الرعية إخراجه من مال نفسه ، لأنه بذل مال في طاعة ، ويثاب عليه إذا نوى ، وسواء تسابق اثنان أو أكثر ومن سبق أخذ المال .

الحالة الثانية : أن يخرجهما أحدهما ويشرطانه إن سبق أحرزه ولا شيء له على الآخر ، وإن سبق الآخر أخذه ، فيجوز . ولو تسابق أكثر من اثنين وأخرجه اثنان فصاعداً ، وشرطوا أن من سبق من المخرجين لم يحرز إلا ما أخرجه ومن سبق من غيرهم أخذ ما أخرجه المخرجون جاز أيضاً .

الحالة الثالثة : أن يخرجهما المتسابقان فيقول كل واحد : إن سبقتك فلي عليك كذا ، وإن سبقتني فلك على كذا فهذا لا يجوز ، لأنه صورة قمار إلا أن يدخل بينهما محللاً وهو ثالث يشاركهما في المسابقة على أنه إن سبق أخذ ما شرطاه ، وإن سبق فلا شيء عليه ، فيجوز لأنه يخرج عن صورة المقامرة .

فإذا قلنا بالمنصوص وكان المتسابقون مائة مثلاً ، وليس فيهم إلا محلل واحد ، وشرط أن يأخذ جميع ما أخرجه إن سبق ولا يغرم إن سبق ، وكل واحد من المتسابقين إن سبق غنم ، وإن سبق غرم ، صح العقد والشرط . قال الإمام : وهنا أصل آخر ، وهو أنهما إذا أطلقا شرط المال لتسابق فهل اللفظ للتسابق المطلق أم يتناول من سبق غيره وإن كان مسبوقاً لغيره ؟ فيه وجهان الصحيح : الأول ، ويترتب على الأصلين الحكم في صور مجيء المتسابقين ، فإذا تسابق اثنان ومحلل ، نظر إن جاء المحلل ثم أحدهما ثم الفسكِل فللمحلل ما أخرجه الآتي بعده بلا خلاف ، وفيما أخرجه الفسكِل ثلاثة أوجه (أصحها) أنه للمحلل لأنه السابق المطلق . (والثاني) أنه له وللآتي بعده ، لأنهما سبقا الفسكِل . (والثالث) هو للآتي بعده وحده ، ولو سبق المحلل ثم جاء معه فله السبقان بلا خلاف ولو سبق المحلل مع أحدهما فالذي سبق مع المحلل يحرز ما أخرجه وأما ما أخرجه الآخر فهو

له وللمحلل على الصحيح المنصوص . وعند ابن خيران للمحلل خاصة .
ولو سبق أحدهما ثم الثاني مع المحلل أو جاء الثاني ثم المحلل أحرز السابق
ما أخرجه وله أيضاً ما أخرجه الآخر على المنصوص ، وعند ابن خيران
لا يأخذه ولا شيء للمحلل على المذهبين .

(الشرط الخامس) أن يكون سبق كل واحد منهما ممكناً فإن كان
فرس أحدهما أو فرس المحلل ضعيفاً يقطع بتخلفه أو فارهاً يقطع بتقدمه لم
يجز ، هكذا أطلق عامة الأصحاب وقال الإمام : إن أخرج أحدهما المال على
أنه إن فاز أحرز ما أخرجه وإلا فهو لصاحبه ، وكان صاحبه بحيث يقطع
بأنه لا يسبق ، فهذه مسابقة بلا مال ، وإن كان يقطع بأنه يسبق ، ففي صحة
هذه المعاملة وجهان (أحدهما) : الصحة ، وحاصلها : إخراج مال لمن
يقطع بأنه يسبقه فأشبه ما لو قال لرجل : أرم كذا ، فإن أصبت منه كذا
فلك هذا المال ؛ وإن أخرج كل واحد منهما مالا وأدخلا محللاً يعلم تخلفه
قطعاً فلا فائدة في إدخاله ويبقى العقد على صورة القمار فيبطل وإن تيقن
سبقه ففيه الوجهان ؛ وإن أخرجا المال ولا محلل — وأحدهما بحيث يقطع
بسبقه — فالذي يسبق كالمحلل ، لأنه لا يستحق عليه شيء ، وشرط المال
من جهته اءو . ا هـ .

قال الرافعي رحمه الله : وهذا التفصيل الذي ذكره الإمام حسن ،
ولو كان سبق أحدهما ممكناً على الدور ففي الاكتفاء به للصحة وجهان
أحدهما وأقربهما إلى كلام الأصحاب : المنع ، ولا اعتبار بالاحتمال النادر ،
ويتعلق بما نحن فيه اختلاف المركوبين جنساً ونوعاً ، أما النوع فلا يضر ،
فتجوز المسابقة بين فرس عربي وعجمي ، وعربي وتركى . وقال أبو إسحاق :
إذا تباعد نوعان كالعتيق والهجين من الخيل ، والنجيب والبختي من الإبل
لم يجز ، وينبغي أن يرجح هذا ، وإن كان الأول أشهر لأنه إذا تحقق
التخلف فأي فرق بين أن يكون اضعف أو لرداءة نوع ١٩٩

قال النووي رحمه الله تعالى : قول الأكثرين : تجوز بين العتيق والهجين
والنجيب والبختي محمول على ما إذا لم يقطع بسبق العتيق والنجيب ، كما

ذكرناه فقول أبي إسحاق ضعيف إن لم يرد به هذا فإن أرادته ارتفع الخلاف والله أعلم

وأما إذا اختلف الجنس فإن كان كبير و فرس ، أو فرس و حمار فالأصح : المنع ، وإن كان بغلا و حماراً وجوزنا المسابقة عليهما فالأصح : الصحة ، وبه أجاب ابن الصباغ .

(الشرط السادس) تعيين المركوبين ، فإن أحضرت الأفراس وعقد على عينها فذاك ، وإن وصفت وعقد على الوصف فهل تصح ؟ وجهان ، أحدهما : نعم وبه قال العراقيون ، قال الإمام هو الأوجه ، كما قام الوصف في السلم والزنا مقام الإحضار ، ونقل الإمام عن العراقيين أنه إذا جرت المسابقة مطلقة كان كجرن المناضلة مطلقة . وإذا تعلق العقد بعين فرس لم يجز إبداله ، فإن هلك انفسخ العقد ، وإذا عقد على الوصف ثم أحضر فرس فينبغي أن لا يفسخ العقد بهلاكه .

(الشرط السابع) أن يسبقا على الدابتين فلو شرطاً لي جريا بأنفسهما فالعقد باطل .

(الشرط الثامن) أن يكون المسافة بحيث يمكن للفرسين قطعها ولا ينقطعان وإلا فالعقد باطل .

(الشرط التاسع) : أن يكون المال المشروط معلوماً ويجوز أن يكون عيناً وديناً وبعضه عيناً وبعضه ديناً وحالاً ومؤجلاً وكل هذا سيأتي مفصلاً إن شاء الله تعالى .

(الشرط العاشر) اجتناب الشروط الفاسدة ، فلو قال : إن سبقتنى فلك هذا الدينار ولا أرمى بعد هذا أولاً أناضلك إلى شهر بطل العقد نص عليه الشافعي ولو شرط على السابق أن يطعم السبق أصحابه بطل العقد على الصحيح ، قال أبو إسحاق : يصح وقبوله الاطعام وعد إن شاء الله وفيه وإن شاء لم يف قلت : وفي (التنبيه) للشيخ أبي إسحاق المصنف وجهان آخران :

(أحدهما) يفسد المسمى ، ويجب عوض المثل .

(والثاني) يصح العقد ولا عوض .

وفي هذه الأحاديث وغيرها مما سيأتى فى موضعه دليل على جواز المسابقة ومشروعيتها على جعل وعلى غير جعل ، فإن كان الجعل من غير المتسابقين كالإمام يجعله للسابق جائزة جاز أو من أحدهما جاز عند الجمهور . وكذا إذا كان معهما ثالث محلل بشرط أن لا يخرج من عنده شيئاً ليخرج العقد عن صورة القمار وعلى تفصيل سيأتى فى موضعه .

وقد وقع الاتفاق على جواز المسابقة بغير عوض لكن قصرها مالك والشافعى على الخف والحافر والنصل ، وخصمه بعض العلماء بالخيال ، وأجازه عطاء فى كل شيء .

وقد حكى عن أبى حنيفة أن عقد المسابقة على مال باطل . وحكى عن مالك أيضاً أنه لا يجوز أن يكون العوض وقوله أن لا يرفع شيئاً الخ فى رواية موسى بن إسماعيل : أن لا يرتفع ، وكذلك فى رواية للبخارى ، وفى رواية للنسائى : « أن لا يرفع شيء نفسه فى الدنيا » ولم أطلع على رواية فى طرق الحديث فيه لفظ « القدر » والله أعلم .

فإذا عرف أن السبق والرمى قد ثبتا بالسنة المستفيضة عرف أيضاً أنهما ثبتا بالإجماع ، والسبق والرمية عنصران فارهان من عناصر مكونات المراءى المسلم القوى . وقد بلغ من حرص النبى صلى الله عليه وسلم على أن يهتم أصحابه رضوان الله عليهم بهما حرصاً جعله يحضر مبارياتهم ويشارك فيها ويحث على حضورها ويقول صلى الله عليه وسلم : « أحضروا الهدف فإن الملائكة تحضره ، وإن بين الهدفين لروضة من رياض الجنة » .

قال الماوردى فى الحاوى الكبير : فإذا ثبت جواز السبق والرمى فهو مندوب إليه إن قصد به أهبة الجهاد . ومباح إن قصد به غيره ، لأنه قد

يكون عدة للجهاد ويجوز أخذ العوض في المسابقة والمناضلة منهم ومن السلطان على ما سنصفه . وحكى عن أبي حنيفة أنه منع من أخذ العوض عليه بكل حال ، فمن متأخري أصحابه من أنكره من مذهبه وجعله موافقا .

وقال مالك : إن أخرج السلطان من بيت المال جاز ، وإن أخرج المتسابقون المتناضلون لم يجز ، استدلالا بأميرين (أحدهما) أنه أخذ عوض على لعب فأشبهه أخذه على اللهو والصراع (والثاني) أنه أخذ مال على غير بدل فأشبهه القمار .

ودليلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل » فلما استثناه في الإباحة دل على اختصاصه بالعوض ، ولولا العوض لما احتاج إلى الاستثناء لجواز جميع الاستباق بغير عوض .

وقول المصنف : لما روى أنه سئل عثمان رضي الله عنه الخ . يؤخذ على المصنف فيه أمور :

(أحدها) أنه ساق الحديث بقوله روى بصيغة التمریض . والحديث رواه أحمد في مسنده والدارمي في سننه والدارقطني والبيهقي ، ولفظ أحمد بإسناده إلى أنس وقيل له « أكتسم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يراهن ؟ قال : نعم والله لقد راهن على فرس يقال له : سبحة فسبق الناس فيهش ^(١) لذلك وأعجبه » ورواية الدارمي والدارقطني والبيهقي عن أبي ليلى قال : أتينا أنس بن مالك وأخرج نحوه البيهقي من طريق سليمان بن حزم عن حماد بن زيد أو سعيد بن زيد عن واصل مولى أبي عتبة قال : حدثني موسى بن عبيد قال : « كنا في الحجر بعد ما صلينا الغداة فلما أسفرنا إذا فينا عبد الله ابن عمر فجعل يستقرنا رجلا رجلا ويقول : صليت يا فلان ؟ حتى قال : أين صليت يا أبا عبيد ؟ فقلت : ههنا ، فقال : بخ بخ ، ما يعلم صلاة أفضل

(١) بهش بالباء الموحدة والشين المعجمة أي هش وفرح .

عند الله من صلاة الصبح جنازة يوم الجمعة ، فسألوه : أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، لقد راهن على قبرس يقال لها سبعة فجاءت سابقة .

(ثانيها) أنه قال : سئل عثمان ورواية أحمد السؤال كان موجهاً إلى أنس .

ورواية الدارمي والدارقطني والبيهقي من حديث أبي ليلى قال : أتينا أنس بن مالك ، وأخرج نحوه البيهقي من طريق سليمان بن حزم التي أوردناها متصلة مسندة إلى ابن عمر وليس في شيء منها سئل عثمان رضي الله عنه .

(ثالثها) رواية بعض ألقاظ الخبر بالمعنى كقوله : فهمش لذلك بحذف الباء ، وقد تكون هذه الأخيرة من أخطاء النساخ أو الطباعين .

إذا ثبت هذا فإذا صح جواز السبق بمعوض وغير عوض فهو بغير عوض من العقود الجائزة دون اللازمة ، وإن كان معقوداً على عوض ففي لزومه قولان :

(أحدهما) أنه من العقود اللازمة كالإجارة ، ليس لواحد منهما فسخه بعد تمامه إلا عن تراض منهما بقسمته ، ولا يدخله خيار الثلاث ، وفي دخول خيار المجلس فيه وجهان كالإجارة ، فإن شرعاً في السبق والرمى سقط خيار المجلس فيه لأن الشروع في العمل رضي بالإمضاء .

(والقول الثاني) أنه من العقود الجائزة دون اللازمة كالجمالة ، وبه قال أبو حنيفة ، ويكون كل واحد من المتسابقين قبل الشروع في السبق وبعد الشروع فيه بالخيار ما لم يستقر السبق وينبرم ، فإن شرط فيه اللزوم بطل .

فإن قيل بلزومه على القول الأول فدليلة شيان :

(أحدهما) أنه عقد ومن شرط صحته أن يكون معلوم العوض والمعوض ، فوجب أن يكون لازماً كالإجارة طرداً والجمالة عكساً .

(والثاني) أن ما أفضى إلى إبطال المقصود بالعقد كان ممنوعاً منه في العقد ، وبقاء خياره فيه مفض إلى إبطال المقصود به ، لأنه إذا توجه السبق على أحدهما وقسخ لم يتوصل إلى سبق ولم يستحق فيه عوض ، والعقد موضوع لاستقراره واستحقاقه فنافاه الخيار وضاهاه الزوم .

فإن قيل بجوازه على القول الثاني فدليله شيان (أحدهما) أن ما صح من عقود المعاوضات إذا قابل غير موثوق بالقدرة عليه عند استحقاقه كان من العقود الجائزة دون اللازمة كالجمالة طرداً ، لأنه لا يثق بالغلبة في السبق والرمي كما لا يثق بوجود الضالة في الجمالة ، وعكسه الإجارة ، متى لم يثق بصحة العمل منه لم يصح العقد (والثاني) أن ما كان إطلاق العوض فيه موجباً لتعجيل استحقاقه كان جائزاً ولا يكون لازماً ، وحاصل ذلك أن المسابقة إذا كانت بين اثنين أو فريقين لم تخل إما أن يكون العوض منهما أو من غيرهما ، فإن كان من غيرهما فظرت ، فإن كان من الإمام جاز سواء كان من ماله أو من بيت المال ، لأن في ذلك مصلحة وحثاً على تعلم الجهاد ونقياً للمسلمين ، وإن كان غير إمام جاز له بذل العوض من ماله ، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد .

وقال مالك : لا يجوز بذل العوض من غير الإمام ، لأن هذا مما يحتاج إليه للجهاد ، فاختص به الإمام كتولية الولايات وتأمير الأمراء .

ولصحة العقد على السبق بالأعواض خمسة شروط .

(أحدهما) التكافؤ فيما يسبقان عليه ، وفيما يتكافآن به وجهان (أحدهما) وهو الظاهر من مذهب الشافعي وما عليه جمهور أصحابه ، أن التكافؤ بالتجانس فيسبق بين فرسين أو بغلين أو حمارين أو بعيرين ليعلم بعد التجانس أيهما السابق ولا يجوز أن يسبق بين فرس وبغل ، ولا بين حمار وبعير ، لأن تفاضل الأجناس معلوم ، وأنه لا يجري البطل في شوط

الفرس على ما سيأتى قريباً (والوجه الثانى) وهو قول أبى إسحاق المروزى
أن التكافؤ فى الاستباق غير معتبر بالتجانس .

(والشرط الثانى) الاستباق عليها مركوبة لتنتهى إلى غايتها بتدبير
راكبها فإن شرط إرسالها لتجرى مسابقة بأنفسها لم يجز وبطل العقد عليها
لأنها تتنافر بالإرسال ولا تقف على غاية السبق ، وإنما يصح ذلك فى الاستباق
بالطيور إذا قيل بجواز الاستباق عليها لما فيه من الهداية إلى قصد الغاية ،
وأنها لا تتنافر فى طيرانها .

(والشرط الثالث) أن تكون الغاية معلومة لأنها مستحقة فى عقد معاوضة
فإن وقع العقد على إجراء الفرسين حتى يسبق أحدهما الآخر لم يجز
لأمرين ، (أحدهما) جهالة الغاية (والثانى) لأنه يفضى ذلك لإجرائهما
حتى يعطيا ويتلفا .

(والشرط الرابع) أن تكون الغاية التى يمتد إليها شوطهما يحتملها
الفرسان ولا ينقطعان فيها ، فإن طالت عن انتهاء الفرسين إليها إلا عن انقطاع
وعطب بطل العقد لتحريم ما أفضى إلى ذلك .

(والشرط الخامس) أن يكون العوض فيه معلوماً كالأجور والأثمان ،
فإن أخرجه غير المتسابقين جاز أن يتساويا فيه ويتفاضلا ، لأن البازل للسبق
مخير بين القليل والكثير ، فجاز أن يكون مخيراً بين التساوى فى التفضيل ،
ويجوز أن يتماثل جنس العوضين وإن لم يختلف .

قال الشافعى رضى الله عنه : والأسباق ثلاثة سَبَق يعطيه الوالى أو
الرجل غير الوالى من ماله متطوعاً به ، وذلك مثل أن يسبق بين الخيل من غاية
إلى غاية فيجعل للسابق شيئاً معلوماً وإن شاء جعل للمصلى (والثالث ،
والرابع ، والذي يليه) بقدر ما رأى ، فما جعل لهم كان على ما جعل لهم ،
وكان مأجوراً عليه أن يؤدى فيه وحلالاً لمن أخذه .

فرع فى أنساب الخيل .

يقال جاد وجود الفرس صار جواداً أى سريع الجرى والخيّل جماعة الأفراس جمعها خيول وأخيال والخيّل أيضاً تستعمل على المجاز للفرسان وركاب الخيّل فيقال أتى بخيله ورجله أى بفرسانه ومشاته والخال بمعنى لجام الفرس تجمع على خيلان . وقال أبو الطيب المتنبي : « الخيل والليل والبيداء تعرفنى والسيف والرمح والقرطاس والقلم » وقيل أيضاً « لا خيل عندك تهديها ولا مال فليحسن النطق ان لم تستعد الحال » .

وجاء في الأقوال المأثورة « الخيل معقود بنواصيها الخير » أى ان تربية الخيل فيها خير وفائدة والنواصي أو الناصيات مفردها ناصية والناصية تعنى مقدم الرأس . « الخيل تجرى على مساويها » أى إن كان بالخيّل أوصاب أو عيوب فإن كرمها يحملها على الجرى وكذلك الكريم الحريص الديار وإن كان ضعيفاً .

« والخيّل أعلم بفرسانها » يعنى انها اختبرت ركايبها فى تعرف الكفل من غيره والكفل من لا يثبت على الخيّل ، ومعنى القول المأثور هذا استغن بمن يعرف الأمر . نظراً إلى ما تتمتع به الخيّل من قوة الذكاء والإدراك فإنها تقوم بألعاب مذهشة من رقص وقفز وركض فى ساحة مستديرة فى السيرك وحركات رياضية من وقوف على أقدامها أو ركوع على أيديها ، حركات مثيرة للتعجب ان دلت على شىء فإنما تدل على ما يتميز به الحصان الأصيل من قدرة على التدريب والقيام بكل ما يتعلمه من أعمال .

يضاف إلى ذلك أن الخيّل من أكثر الحيوانات تأثراً بالموسيقى وإيقاعها وفرقة « الكاروسيل » التى تعنى بهذا الموضوع هى أشهر من تعرف ثمة مؤسسات أخرى تهتم بتدريب الخيّل على الرقص الإيقاعى بتاريخ ٩ أيلول سنة ١٩٥٤ نشرت جريدة (الجريدة) اللبنانية خبراً مفاده أن طفلاً فى إحدى مزارع الولايات المتحدة الأمريكية كان ينفخ فى آلة موسيقية والجواد يقوم أمامه بحركات راقصة بديعة .

والخيول المعروفة بالحياد الأصيلة أو الممتازة فى نوع معين من الخيول النقية الأنساب فالخيّل التى تجرى فى حلبات السباق هى حياد أصيلة كما

أن الجياد الأصيلة تستخدم في الركوب ولعبة (البولو) ورحلات الصيد .
وهذه الخيول جميعها يرجع أصلها إلى الخيول العربية إذ إن العرب قد
اشتهروا منذ قرون عديدة بجيادهم الممتازة وحيث لم يكن لدى أهل البادية
في ما مضى سجلات يرجعون إليها للتحقق من أصل كل حصان عربي نقي
اتخذوا حلف اليمين خطة لهم فجعلوا ينقلون ما علق بأسماعهم ممن تقدمهم ،
حتى بات سلف كل سلالة وكل فصيلة من الخيول معروفا معرفة تامة من
القبيلة التي يوجد لديها الفرع الأصلي ومن سائر البدو في غالب الأحيان
وتعتبر قبيلة (عنزه) من أعرق القبائل بأنساب الخيل ولدى كل قبيلة
يعنى أهلها بتربية الخيل العربية (نسابون) كما يطلق عليهم هذا الاسم أى
مخصصون بمعرفة أنساب الخيل وعلى قولهم كل الممول ولكن أحداث
الحياة قضت على الكثير منهم فحملوا معهم ما يعرفون من هذه الأنساب
والسلالات فكان من ذلك أن اغمضت على من خلفهم بعض الحقائق المتعلقة
بهذه المواضع ، ويقال إن أصل الخيل العربية يعود إلى أيام اسماعيل
ابن إبراهيم الخليل الذي جمع بعضا منها إلى الخيل الأبدى أى المتوحشة
أو البرية ، فتناسلت وانجبت . ولكن حقيقة أنساب الخيل لم تظهر إلا في
صدر الإسلام .

وبالرغم من عدم الإلمام بعلم تربية الحيوان في العصور الأولى فقد
اشتهر العرب بالمحافظة على أنساب الخيل وعدم الخلط بين سلالاتها ،
وكانوا يغارون عليها كثيرا ويحتمون بأن يكون الذكر صحيح النسب ،
قوى البنية ، خاليا من العيوب وهذا من أهم أسس التربية في الوقت الحاضر
ولم تقتصر خبرتهم على هذا الأمر فحسب ، بل كانت لهم دراية تامة بشؤون
تغذية الخيل وتربيتها وتدريبها حتى لقد كان الرجل منهم يبيت دون عشاء
ويشبع فرسه ولا عجب فإن كل من مارس شيئا ولازمه كان أدري بأوضاعه
وأعرف بأحواله من سواه ، وكان العرب لمحبتهم للخيول يضعون لها اسما
كما يضعونها لأولادهم من ذلك مثلا ، العسجدى - الأعوج - الحنفاء -
الغباء - داحس - الجرون - وغيرها من الأسماء الكثيرة وينسب العرب
جميع الخيول إلى خمسة أصول شهيرة هي الكحيلان - الصقلاوى -

العيان - الحمداني - الهدبان . ولا تعتبر الخيل نقية العرق وأصلية ، إلا إذا كانت منحدرّة من أحد هذه الأصول . وتسمى المائلات المنقرعة باسم قبائلها ، فينسب الفرع إلى أصله ، ثم يتبع باسم صاحبه الذي قام بتربيته . فيقال مثلا : صقلاوى جدران - صقلاوى العبد - صقلاوى أرجبى - وسوى ذلك .

ثم انتقلت الأفراس إلى بعض الشيوخ واستولدوها عندهم مثل ابن سودان - الزيتى - السمن - الميفى - وأصبحت تنسب إليهم فيقال صقلاوى جدران ابن سودان أو ابن الزيتى وليس لأى رش طابع خاص يعرف به ويميزه من غيره من الإرسان وإنما اكتسبت كل عائلة شهرتها حسب الظروف التى أحاطت بها والعناية التى تمهدها بها صاحبها الأول أو أصحابها الذين انتقلت إليهم ولا فرق بين رسن ورسن إلا بنقاوته وشهرته القبيلة أو القبائل التى اعتنت بتربية من حيث محافظتها عليه من الاختلاط . وكان العرب يهتمون بالأثنى من الخيل أكثر من الذكر بخلاف الأوروبيين وينسبون المهر عادة إلى أمه فمثلا المهر الذى ولد من حصان صقلاوى وفرس كحيلة عجوز يسمى كحيلان عجوز ويعرف الصف الأول وليس معنى ذلك أنهم كانوا لا يهتمون بالذكر ، بل العكس فقد كانوا يشددون على أن يكون الفحل سليم البنية معروف النسب لاعتقادهم بأن الفلو يأتى مشابها لأبيه .

وأهم أنساب الخيول العربية :

١ - الكاحيل الهدايد :

ومنها : كحایل المعجوز - الصويطات - الحيفيات - الخرس - التأمريات - أبو جنوب - المرحيات - الجريشيات - النواقيات - أبو كروش - أبو صرير - الغزالة - أبو عرقوب - الحذب - الخدلى - الدنيس - النخيشية - طويسة الملكمية .

٢ - الشويمات :

ومنها شويمات سباح ، عند ابن نبوة من القصصة وهى أشهرها .

٣ - المعائق :

ومنها معنقى حدرجى - سبيلى - أبو كودله - الدمنان - شلاجى -
الأقرع - إبراهيم - الأرنب .

٤ - الجلف :

ومنها جلفان الضحوة - سلطام البولاد .

٥ - العبيات :

ومنها عيان شران - ابن سمدان - العويلى أو الهنيدس - السوحيلى
- الهيونى - أبو جزيص - فضيحي - حمرة - الشحيم - لبدة -
الدريعى - الخضر - خرمه - دان الديب - منيحيد .

٦ - الهدب :

ومنها هذبان نرجى - مشيطب - القواعة .

٧ - الصقلاويات :

صقلاوى جدران - شعيفى - زينى - العبد - العجرفى - الحيتري
- نجمة الصبح - روجيمى - البويرى .

٨ - الدهمات :

ومنها دهمان شهوان - عامر - معجل .

٩ - الريشات :

ومنها ريشان شرعى - عجرشى - الجربوعى - علكمى - جناح الطير

١٠ - السمحات :

ومنها سمحان القميى - الشفيع .

١١ - الحمدانيات :

ومنها حمدانى سمرى - غفرى - الجرن - الكويمى .

١٢ - الكيشات :

ومنها كيشان زيفى - مشلح - جقمه - عامى .

١٣ - السعد :

ومنها سعد الطوقان - الحسون - النهر .

١٤ - الربد :

ومنها ربدة خشيني - رزته - وضيحات الحواوير .

١٥ - الخلاويات والمليبات :

ومنها خلاويات الرولا - ومليحة شحم رأس .

ومن المناطق العربية المعروفة بتربية الخيول :

القدعان - القصبة - العمارات - بنى صخر - العرفه - الرولا -

الضفير - المطير - الحويطات - السبعا - تجد - شمر .

ويتميز الحصان العربي بلامح وجهه وبعده أوصاف وخصال متأصلة فيه فهو متوسط الحجم متناسب الأعضاء جميل الطلعة يعجب كل من يراه . زد على ذلك أنه سريع الركض ، سلس الحركات ، سهل الانقياد يمكن تدريبه على مختلف الأعمال في وقت قصير بعكس الخيول الأجنبية أما قداه فهو صغير عادة قل أن يجاوز ١٥٠ سنتيمتراً ، ولكن قوته تشد الانتباه إليه ونشاطه يلفت الأنظار ، والحصان العربي يعتبر أقدم الخيول الأصيلة والمعروفة في أنحاء العالم وقد ورث صفاته عن أسلافه جيلاً بعد جيل ويمتاز كما ذكرنا بصورة خاصة بالسرعة في العدو وقدرته على احتمال المشقات وقناعته بالعيش المتوفر له وهى صفات اكتسبها بحكم بيئته ونشأته في بلاد العرب وهى بلاد صحراوية قاحلة قليلة الزرع والكلا والماء واسعة الأرجاء جبلت على حب الفروسية فنشأ معها الحصان تحيط به هذه العوامل والظروف المميزة بالإضافة إلى خشونة البيئة والوسط المتقشف مما جعله في كل وقت مطلوباً للجري السريع والكر والفر وقضاء الأسفار الطويلة الشاقة ، ونشأت منه سلالات عديدة عاشت هذه الظروف ففرست فيها الصفات الأصيلة ومنها سرعة السير والعدو وضمور العضلات وصلابة العود وقوة المقاومة للعوامل الطبيعية .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه لا يوجد نوع من الخيول في جميع أرجاء العالم إلا وهو مدين للحصان العربي فإنه يرجع الفضل في تكوين الجمال لدى الخيول الأخرى ، وانتقاص ضخامتها وإكسابها الرشاقة والسرعة فالحصان الإنكليزي المعروف بالأصيل ذو الشهرة العالمية في ميادين السباق والذي درت تربيته على الامبراطورية البريطانية آنذاك ملايين الجنيهات ينحدر من إناث من العروق الإنكليزية القديمة وذكرور من خيول شرقية أهمها الخيول العربية التي دخلت انكلترا في القرن السابع عشر .

وقد تنبه جميع مربى الخيول في معظم أنحاء العالم إلى ما يستأثر به الحصان العربي من صفات مميزة وماله من التأثير في تحسين أنواع الخيول فعمدوا إلى استجلابه وتربيته عندهم لتأصيل العروق المحلية وكانوا يدفعون فيه أثماناً مرتفعة جداً وقد ابتاع الأمير « أورلوف » الروسي في سنة ١٧٧٨ حصاناً عربياً أصيلاً بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه في ذلك الزمن .

وقد كانت الخيول البرية تعيش في آسيا وأوروبا في أيام إنسان الكهف واعتاد سكان الكهوف أن يضطادوا الخيول كما كانوا يضطادون الماموث لأكل لحومها .

وربما كان الدافع لاستئناس الخيول في أول الأمر هو الاستفادة من لحومها ولكن سرعان ما اتضح أنها أكثر فائدة عند استخدامها ذابة من دواب الحمل وكان استخدام الخيل في الحروب من أهم فوائدها في العصور القديمة وفي القرون الوسطى فقد كان المصريون القدماء والأشوريون يخوضون معاركهم في عجلات حربية تجرها الخيول وكذلك كان فرسان القرون الوسطى يعدون الدروع والألبسة المعدنية لخيولهم كما كانوا يعدونها لأنفسهم ويعتقد كثير من الناس أن الخيول البرية كانت تعيش في سهول أمريكا الشمالية عندما اكتشف كولومبس العالم الجديد ، كما أنهم يظنون أيضاً أن الهنود الحمر كانوا يضطادون تلك الخيول البرية ويستأنسونها وهذا لا يؤيده البحث العلمي إذ إن الهنود الحمر لم تقع أعينهم على الخيل قبل أن يجلبها الأسبانيون معهم ولولا تلك الخيول لم

يتمكن هؤلاء من الانتصار على الهنود دون عناء كبير وفر من الجيش الأسباني بعض خيوله فكادت أسلاف الخيول التي استأنسها الهنود فيما بعد واهتموا بتربيتها ولكن الخيول في هذه الأيام خضعت لكثير من أنواع التدريب والتمرين إذ إن السرعة تكون أهم من القوة بعض الأحيان وكذلك تكون السلالات الصغيرة الحجم أصلح بعض الأهداف بينما تكون السلالات الكبيرة الحجم أصلح لغيرها .

ودخلت الخيول العربية إلى البلدان الأوروبية منذ دخل العرب بلاد الأندلس ، ثم نقلت إلى بعض الدول في أوروبا أثناء الحروب الصليبية وبعد أن قام الأوروبيون بالنهضة العلمية وأدركوا ما للحصان العربي من مزايا أخذوا يتعاونون من عرقه الأصيل لتحسين خيولهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتجوز المسابقة على الخيل والابل بعوض ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا سبق الا في نصل أو خف أو حافر » ولأن الخيل تقايل عليها المصرب والمعجم ، والابل تقايل عليها العرب فجازت المسابقة عليها بالعوض . واختلف قوله في البفل والجمار ، فقال في أحد القولين : تجوز المسابقة عليهما بعوض ، لحديث أبي هريرة ، ولأنه ذو حافر اهلي فجازت المسابقة عليهما بعوض كالخيـل (والثاني) لا تجوز ، لأنه لا يصلح للكر والفر ، فاشبهه البقر .

واختلف اصحابنا في المسابقة على الفيل بعوض ، فمنهم من قال : لا تجوز ، لأنه لا يصلح للكر والفر . منهم من قال : تجوز لحديث أبي هريرة ، ولأنه ذو خف يقايل عليه فاشبهه الابل .

واختلفوا في المسابقة على الحمام ، فمنهم من قال : لا تجوز المسابقة عليها بعوض ، وهو المنصوص لحديث أبي هريرة ، ولأنه ليس من آلات الحرب ، فلم تجز المسابقة عليه بعوض ، ومنهم من قال : تجوز لأنه يستعان به على الحرب في حمل الأخبار ، فجازت المسابقة عليه بعوض كالخيـل .

واختلفوا في سفن الحرب كالزبازب والشنوات ، فمنهم من قال : تجوز ، وهو قول أبي العباس ، لأنها في قتال الماء كالخيـل في قتال الأرض ، ومنهم من قال : لا تجوز ، لأن سبقها بالملاح لأن سبقها بالملاح لا بمن يقايل فيها .

واختلفوا في المسابقة على الأقدام بعوض ، فمنهم من قال : تجوز لأن الأقدام في قتال الرجال كالخيل في قتال الفرسان ، ومنهم من قال : لا تجوز ، وهو المنصوص لحديث أبي هريرة ، ولأن المسابقة بعوض أجزت ليتعلم بها ما يستعان به في الجهاد ، والمشى بالأقدام لا يحتاج إلى التعلم .

واختلفوا في الصراع ، فمنهم من قال : يجوز بعوض ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « صارع يزيد بن ركانة على شاة فصعره » ثم عاد فصعره ، ثم عاد فصعره ، فأسلم ورد عليه الغنم » ومنهم من قال : لا يجوز . وهو المنصوص لحديث أبي هريرة ، ولأنه ليس من آلات القتال . وحديث يزيد ابن ركانة محمول على أنه فعل ذلك ليسلم ، ولأنه لما أسلم رد عليه ما أخذ منه) .

الشرح حديث أبي هريرة أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، ولم يذكر فيه ابن ماجه : أو نصل ، وأخرجه أيضاً الشافعي والحاكم من طرق وصححه ابن القطان وابن حبان وابن دقيق العيد ، وحثه الترمذي وأعله يحيى بن سعيد القطان بالوقف ، ورواه الطبراني وأبو الشيخ من حديث ابن عباس . وأما حديث يزيد بن ركانة فقد رواه أبو داود بلفظ « عن محمد بن علي بن ركانة أن ركانة صارع النبي صلى الله عليه وسلم فصعره النبي صلى الله عليه وسلم » وفي إسناده أبو الحسن العسقلاني وهو مجهول . وأخرجه أيضاً الترمذي من حديث العسقلاني أيضاً عن أبي جعفر محمد بن ركانة وقال : غريب وليس إسناده بالقائم .

وروى أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبیر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبطحاء فأتى عليه يزيد بن ركانة أو ركانة بن يزيد ومعه غير له فقال له : يا محمد هل لك أن تصارعني ؟ فقال ما تسبقني - أي ما تجعله لدى من السبق - قال : شاة من غنمي ، فصارعه فصعره فأخذ الشاة ؟ فقال ركانة : هل لك في العود ؟ ففعل ذلك مراراً ، فقال : يا محمد ما وضع جنبى أحد إلى الأرض ، وما أنت بالذي تصرعني فأسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم عليه غنمه » . قال الحافظ ابن حجر : إسناده صحيح إلى سعيد بن جبیر إلا أن سعيداً لم يدرك ركانة ، قال البيهقي : وروى موصولاً .

وفي كتاب السبق لأبي الشيخ من رواية عبيد الله بن يزيد المصري عن حماد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مطولا . ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من حديث أبي أمامة مطولا ، وإسنادهما ضعيف .

وروى عبد الرزاق عن معمر عن يزيد بن أبي زياد ، وأحسبه عن عبد الله ابن الحارث قال : « صارع النبي صلى الله عليه وسلم أبا ركانة في الجاهلية وكان شديدا ، فقال : شاة بشاة . فصصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : عاودني في أخرى ، فصصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : عاودني ، فصصره صلى الله عليه وسلم الثالثة ، فقال أبو ركانة : ماذا أقول لأهلي ؟ شاة أكلها ذئب ؟ وشاة نشزت فما أقول في الثالثة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما كنا لتجمع عليك أن نصرعك فتغرمك خذ غنمك » هكذا وقع فيه : أبو ركانة والصواب ركانة .

أما اللغات فقوله : لا سبق هو بفتح الباء . المال الذي يسابق عليه ، والنصل هو السهم ، والخف للإبل ، والحافر للفرس والبغل والحصار والظلف نسائر البهائم ، والمخلب للطير ، وقوله : كالزبازب جمع زبب نوع من السفن منها الصغير والكبير والأول سريع خفيف ، وكذلك الشذوات وكلا اللفظين أعجمي .

أما الأحكام فقد فسر الشافعي رضي الله عنه حديث أبي هريرة بقوله : والخف للإبل والحافر الخيل والنصل كل سهم أو ما يشابهه . وقال في موضع : إن الحافر الخيل والبغال والحمير لأنها تركب للجهاد كالإبل ويلقى عليها العدو كالخيل وقد شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرب هوازن على بغلته الشهباء قصار في الحافر قولان .

(فأما النصل) فالمراد به السهم المرمى به عن قوس ، وإن كان النصل اسما لحديدة السهم فالمراد بجميع السهم ، فهذه الثلاثة هي التي نص عليها النبي صلى الله عليه وسلم في جواز سبق بها ، فاختلف قول الشافعي فيها فقال : يحتمل معنيين :

(أحدهما) أنها رخصة مستثناة من جملة محظورة لأنه أخرج باستثناءه ما خالف حكم أصله ، فعلى هذا لا يجوز أن يقاس على هذه الثلاثة غيرها ، ويكون السبق مقصوراً على التي تضمنها الخبر وهي الخف ، والخف الإبل وحدها والحافر وفيه قولان : (أحدهما) الخيل وحدها (والثاني) الخيل والبغال والحمير ، والنصل وهو السهام ويكون السبق بما عداها محظوراً .

(والقول الثاني) في المعنيين أن النص على الثلاثة أصل مبتدأ ورد الشرع ببيانه وليس بمستثنى ، وإن خرج مخرج الاستثناء لأن المراد به التوكيد دون الاستثناء فعلى هذا يقاس على كل واحد من الثلاثة ما كان في معناها كما قيس على الستة في الربا ما وافق معناها ، وعليه يكون التفريع ، فيقاس على الخف السبق بالقيلة لأنها ذوات أخفاف كالإبل ، وهي في ملاقة العدو أنكى من الإبل .

وهل يقاس عليها السبق بالسفن والطائرات البحرية التي أطلقوا عليها الرياض والشدوات أم لا ؟ على وجهين .

(أحدهما) وهو قول ابن سريج يجوز السبق عليها لأنها معدة لجهاد العدو في البحر وحمل ثقله كالإبل في البر .

(والوجه الثاني) لا يجوز السبق عليها لأن سبقها بقوة ملاحها دون المقاتل فيها ، فأما السبق بالزوارق الكبار والمراكب الثقال التي لم تجر العادة في لقاء العدو بمثلها فغير جائز على الوجهين معاً ، هكذا أفاده الماوردي في الحاوي ، فأما كون الحافر بالخيل والبغال والحمير نصاً في أحد القولين لا نقلاً من اسم الحافر عليها وقياساً في القول الثاني لأنها ذوات حوافر كالخيل وفي معناها ، واختلف أصحابنا هل يقاس عليها السبق بالأقدام أم لا ؟ على وجهين .

(أحدهما) وبه قال أبو حنيفة : تجوز المسابقة بالأقدام بعوض وبغير عوض لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم استبق هو وعائشة على أقدامهما ، ولأن السعى من قتال الرجال كالخيل في قتال القرسان .

(والوجه الثاني) وهو الظاهر من مذهب الشافعى أن المسابقة بالأقدام لا تجوز مطلقاً عند الماوردى فى الحاوى ويشمل ما كان يغير عوض أو بعوض لأنه سبق على فعلها من غير آلة فأشبهه الطفرة والوثبة ، ولأن السبق على ما يستفاد من التعليم ليكون باعثاً على معاطاته ، والسعى لا يستفاد بالتعليم ، وقيد المصنف عدم الجواز على المذهب والمنصوص أنه ما كان بعوض .

قال الماوردى : فعلى هذا إن قيل : إن المسابقة بالأقدام لا تجوز فالمسابقة بالسباحة أولى أن لا تجوز ، وإن قيل بجوازها على الأقدام ففى جوازها بالسباحة وجهان (أحدهما) تجوز كالأقدام لأن أحدهما على الأرض والآخر فى الماء .

(والوجه الثانى) أنها لا تجوز بالسباحة وإن جازت بالأقدام لأن الماء مؤثر فى السباحة والأرض غير مؤثرة فى السعى .

وهذا كلام من لا يعرف قواعد السباحة وكونها علماً ومهارة ولها قواعد لا تتأتى إلا بالتعليم والتمرس مع لياقة البدن وقوته حتى تكون المهارة والتفوق والسبق .

وقد تطورت أسباب الإعداد للجهاد فكان منها الضفادع البشرية الذين يغوصون فى أعماق البحار ليهدموا السفن الحربية وقلاع الثغور ، وهى أنكى على الأعداء من ركوب الخيل والحمير ، ولولا مهارة عساكر الإسلام وجند القرآن فى علوم البحار . وأولها إتقان السباحة ما تسنى للنصحاء أن ينتصروا على الروم فى معركة ذات الصواري فى الإسكندرية ولا طرخوا بأيديهم القوية أبواب القسطنطينية على عهد معاوية وكانت قيادة الأسطول لولده يزيد .

وأما السبق بالصراع أو المصارعة فقد كانت تقوم عند السلف على قوة البدن وعلى إحسان القبض على الخصم وإلقائه أرضاً وهى فى زماننا هذا تقوم على ضرب منها الحرة والرومانية واليابانية والجودو والكاراتيه ، ولكل منها أسلوبه فى صرع الخصم ، وهى تهدف جميعاً إلى إحسان القبض على الخصم وإجباره على أن يتخذ وضعاً يبدنه يعجز معه عن المقاومة .

وقد اختلف أصحابنا في السبق بالصراع على وجهين :

(أحدهما) وهو مذهب أبي حنيفة أنه جائز لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج إلى الأبطح في قصة يزيد بن ركانة ، وقد مضى تخريج طرقها وبيان وجه الحق فيها وهي روايات بمجموعها وإن لم يصح منها واحدة إلا أنها تنهض للاحتجاج .

(والوجه الثاني) وهو ظاهر مذهب الشافعي ، والمنصوص عنه أنه لا يجوز ، فالسبق على المشابكة بالأيدي لا تجوز . وإن قيل بجوازه في الصراع ففي جوازه بالمشابكة وجهان كالسباحة .

ومنها اختلاف أصحابنا في السبق بالحمام وجهان ، وهو نوع من الحمام الذكي الصبور الذي يعبر البحار ويقطع الفياض والقفار حتى يصل إلى غايته بسرعة فائقة يحمل الأخبار والكتب ، وكان لأمرء الإسلام وقواد الجيوش أبراج لتلقى هذه الحمام فيفضون كتبها بأنفسهم ، فمن جيش يطلب النجدة إلى قائد يعلن هزيمة عدوه ، فكان لهذا الحمام أثره وفعله ، وهو سلاح من أسلحة الجيوش كالبرق وسلاح الإشارة (فالوجه الأول) يجوز لأنها تبلغ أخبار المجاهدين بسرعة . (والوجه الثاني) لا يجوز لأنها لا تؤثر في جهاد العدو . وأما السبق بنطاح الكباش ونقار الديكة ، فهو أسفه أنواع السبق وهو باطل لا يختلف أحد من أهل العلم في عدم جوازه . والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز المسابقة بهوض على الرمي بالنشاب والنبل ، وكل ما له نصل يرمى به ، كالحراب والرانات لحديث أبي هريرة ، ولأنه يختاج إلى تعلمه في الحرب فجاز أخذ العوض عليه ، ويجوز على رمي الأحجار عن المقلاع ، لأنه سلاح يرمى به فهو كالنشاب . وأما الرمح والسيف والعمود ففيه وجهان (أحدهما) تجوز المسابقة عليها بهوض لأنه سلاح يقاتل به فأنشبه النشاب (والثاني) لا تجوز لأن القصد بالمسابقة التحريض على تعلم ما بعد

للحرب ، والمسابقة بهذه الآلات محاربة لا مسابقة ، فلم تجز كالسبق على أن يرمى بعضهم بعضا بالسهم .

فصل وأما كرة الصولجان ومداواة الأحجار ورفعها من الأرض ، والمشابكة والسباحة واللعب بالخاتم والوقوف على رجل واحدة وغير ذلك من اللعب الذي لا يستعان به على الحرب ، فلا تجوز المسابقة عليها بعوض ، لأنه لا يعد للحرب ، فكان أخذ العوض فيه من أكل المال بالباطل .

فصل وإن كانت المسابقة على مركوبين فقد اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : لا تجوز إلا على مركوبين من جنس واحد كالفرسين والبغرين ، فإن سابق بين فرس وبغير ، أو فرس وبغل ، لم يجز لأن تفاضل الجنسين مطوم ، وأنه لا يجرى البغل في شوط الفرس كما قال الشاعر :

ان المدرع لا تغنى خؤولته كالبغل يعجز عن شوط المحاضر

ويجوز أن يسابق بين العتيق والهجين ، لأن العتيق في أول شوطه أحد وفي آخره ألين ، والهجين في أول شوطه ألين وفي آخره أحد . فربما صارا عند النهاية متكافئين . ومنهم من قال وهو قول أبي إسحاق : أنه يقتصر التكافؤ بالتقارب في السبق ، فإن تقارب جنسان كالبغل والحمار جاز ، لأنه يجوز أن يكون كل واحد منهما سابقاً والآخر مسبوقاً ، وإن تباعد نوعان من جنس كالهجين والعتيق والبغتي والنجيب لم يجز ، لأنه يعلم أن أحدهما لا يجرى في شوط الآخر . قال الشاعر :

ان البراذين اذا جريتهما مع العتاق ساعة أغنيتهما
فلا معنى للعقد عليه .

فصل ولا تجوز إلا على مركوبين معينين ، لأن القصد معرفة جوهرهما ، ولا يعرف ذلك إلا بالتعيين .

الشرح قوله : لحديث أبي هريرة رضى الله عنه .

قوله : إن المدرع لا يغنى خؤولته يعزى هذا البيت ، قال في تهذيب الأسماء واللغات : لعرهم بن قيس العدوي وكما في لسان العرب إلا أنه ضبطه بالعين في قوله (لا تغنى) فجاءت (لا تغنى) بالمهملة والبناء للمجهول . - أما السلاح فإنه نوعان نوع يفارق اليد ونوع لا يفارق

اليده ، فكل سلاح فارق يد صاحبه كالسهم والحرا ب ومقاليع الأحجار وقسي البندق و رصاصه فهو جائز بالاتفاق ، أما ما لا يفارق يد صاحبه من السيوف والرماح والأعمدة فقد اختلف أصحابنا فيها على وجهين .

(أحدهما) يجوز كالمفارق ليده ، لأن جهاد العدو بها .

(والوجه الثاني) لا يجوز ، لأنه يكون بذلك محارباً لا مسابقاً ، فأما السبق بالمداحي وأكرة الصولجان وما ذكره المصنف من أنواع اللعب فعلى الوجه الذى ذكره المصنف لا وجه غيره ، وفرق الماوردى بين السبق بالمداحي وهى إحداث حفرة يلقون بأحجار مستديرة فيها فمن وقع حجره فيها فقد قمر وبين الدحو بالحجر الثقيل أو رفعه من الأرض لاختبار القوة والارتياض بها - وهو فى رياضة حمل الأثقال فيكون السبق عليه كالسبق على الصراع فيكون على وجهين .

فرع عرفت فيما أسلفنا فى الفصل قبله أن لصحة السبق على الأعواض المبذولة خمسة شروط .

(أحدها) التكافؤ فيما يسبقان عليه ، وفيما يتكافآن به وجهان (أحدهما) وهو الظاهر من المذهب وما عليه جمهور الأصحاب أن التكافؤ بالتجانس ، فيسابق بين فرسين أو بغلين أو حمارين أو بعيرين ليعلم بعد التجانس أيهما السابق ، ولا يجوز أن يسابق بين فرس وبغل ، ولا بين حمار وبعير ، لأن تفاضل الأجناس معلوم ، وأنه لا يجرى البغل فى شوط الفرس كما قال الشاعر فى البيت الذى ساقه المصنف والمنزع وهو الذى أمه أشرف من أبيه كما يقول الفرزدق :

إذا بأهلى عنده حظية لها ولد منه فذاك المدرع

وإنما سمي البغل مدرعا بالعلامتين المستديرتين السوداوين فى ذراعيه الأماميتين ورثهما من الحمار ، والمحاضير السريعة العدو واحدا محضار ، والعتيق عربى الأبوين ، والهجين عربى الأب أعجمى الأم ، وأنجختى إبل بطيئة العدو ، والنجيب الحسن الخلق السريع وأنجبتة استخلصته ، ولكن

يجوز السبق بين عتاق الخيل وهجانها لأن جميعها جنس ، والعتيق في أول شوط أحد من الهجين ، والهجين في أول الشوط ألين وفي آخره أحد فربما صارا عند الغاية متكافئين ، وهذا وجه (والثاني) وهو قول أبي إسحاق المروزي : أن التكافؤ في الاستباق غير معتبر بالتجانس ، وإنما هو معتبر بأن يكون كل واحد من المستبقيين يجوز أن يكون سابقاً ويجوز أن يكون مسبوقاً ، فإن جاوز ذلك بين فرس وبغل أو بين بعير وحمار جاز السبق بينهما ، وإن علم يقيناً أن أحدهما يسبق الآخر عند الاختبار لم يجز السبق بينهما ، ولو علم ذلك بين فرسين عتيق وهجين ، أو بين بعيرين عربي وبختي لم يجز السبق بينهما ، وكذلك لو اتفق الفرسان في الجنس ، واختلفا في القوة والضعف فيمنع من الاستباق بينهما وهما من جنس واحد ، وتجوز بينهما وهما من جنسين مختلفين اعتباراً بالجواهر دون التجانس .

(والشرط الثاني) من الشروط الخمسة : الاستباق عليها مركوبة لتنتهي إلى غايتها بتدبير راکبها ، فإن شرط إرسالها لتجربى مسابقة بأنفسها لم يجز ، وبطل العقد عليها لأنها تتناخر بالإرسال ، ولا تقف على غاية السبق ، وإنما يصح ذلك في الاستباق بالطيور - إذا قيل بجواز الاستباق عليها لما فيه من الهداية إلى قصد الغاية وأنها لا تتناخر في طيرانها ، وبقيّة الشروط مضى ذكرها إجمالاً ، والله تعالى أعلم بالصواب .

فرع في شواهد وردت على ألسنة العرب في المذرع :

قوم توارث بيت اللؤم أولهم	كما توارث رقم الأذرع الحمر
وقال ساعدة بن جؤية :	
وغودر ثاويًا وتأريته	مذبرة أميم لها فليل
وأشدد ابن الأعرابي :	
قد يهلك الأرقم الفاعوس	والأسد المذرع المنهوس
وقال قيس بن الخطيم :	
ترى قصد المران تلقى كأنها	تذرع خرسان بأيدي الشواطب

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا تجوز إلا على مسافة معلومة الابتداء والانتهاء لحديث ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل المضرة من الحفياء إلى ثنية الوداع ، وما لم يضم منها من ثنية الوداع إلى مسجد بنى زريق ، « ولأنهما إذا تسابعا على إجراء الفرسين حتى يسبق أحدهما الآخر إلى غير غاية لم يؤمن أن لا يسبق أحدهما الآخر إلى أن يعطيا ، ولا يجوز أن يكون إجراءه إلا بتدبير الراكب ، لأنهما إذا جريا لأنفسهما تنافرا ولم يقفا على الغاية . وإن تسابعا على أن من سبق صاحبه بخمسة أقدام فأكثر كان السبق له ، فقد قال أبو على الطبرى فى الإفصاح : يجوز ذلك عندى ، لأنهما يتحاطان ما تساويا فيه ، وينفرد أحدهما بالقدر الذى شرطه ، فجاز كما يجوز فى الرمي أن يتناضلا على أن يتحاطا ما تساويا فيه ، ويفضل لأحدهما عدد . قال أبو على الطبرى : ورايت من أصحابنا من منع ذلك وأبطله ولا أعرف له وجها .

فصل وإن كان المخرج للسبق هو السلطان ، أو رجل من الرعية ، لم يغل أما أن يجعله السابق منهم أو لبعضهم أو لجميعهم ، فإن جعله السابق بأن قال : من سبق منكم فله عشرة جاز ، لأنه يجتهد كل واحد منهم أن يكون هو السابق لياخذ السبق ، فيحصل على المقصود ، فإن سبق واحد منهم استحق العشرة لأنه سبق ، وإن سبق اثنان أو ثلاثة وجاءوا مكانا واحدا ، اشتركوا فى العشرة لأنهم اشتركوا فى السبق ، فإن جاءوا كلهم مكانا واحدا لم يستحق واحد منهم ، لأنه لم يسبق منهم أحد . وإن جاء بعضهم بأن جعله المجلى والمضى ، ولم يجعل للباقي جاز ، لأن كل واحد منهم يجتهد أن يكون هو المجلى أو المضى ، لياخذ السبق فيحصل المقصود . وإن جعله لجميعهم - نظرت ، فإن سوى بينهم بأن قال : من جاء منكم إلى الغاية فله عشرة - لم يصح ، لأن القصد من بدل العوض هو التحريض على المسابقة وتعلم الفروسية ، فإذا سوى بين الجميع علم كل واحد منهم أنه يستحق السبق ، تقدم أو تأخر ، فلا يجتهد فى المسابقة فيبطل المقصود .

وإن شرط للجميع ، وفاضل بينهم بأن قال : للمضى وهو الأول مائة ، وللمضى وهو الثانى خمسون ، وللتالى وهو الثالث أربعون ، وللبارع وهو الرابع ثلاثون وللمرتاح وهو الخامس عشرون . وللحظى وهو السادس خمسة عشر ، وللعاطف وهو السابع عشرة ، وللمرمل وهو الثامن ثمانية ، وللظيم وهو التاسع خمسة . وللسكيت وهو العاشر درهم ، وللفسكل وهو الذى يجيء بعد الكل نصف درهم فقيه وجهان :

(أحدهما) يجوز لأن كل واحد منهم يجتهد لياخذ الأكثر .

(والثاني) لا يجوز لأن كل واحد منهم يعلم أنه لا يخلو من شيء تقدم أو تأخر ، فلا يجتهد في المسابقة . وإن جعل للأول عشرة وللثالث خمسة وللرابع أربعة ولم يجعل للثاني شيئاً ففيه وجهان :

(أحدهما) يصح ويقوم الثالث مقام الثاني ، والرابع مقام الثالث ، لأن الثاني بخروجه من السبق يجعل كأن لم يكن .

(والثاني) أنه يبطل ، لأنه فضل الثالث والرابع على من سبقهما) .

الشرح حديث ابن عمر مضى تخريجه في أول هذه الفصول وشرحنا غريبه وطرقه .

أما الأحكام فإنه يشترط في المسابقة بالحيوان تحديد المسافة وأن يكون لا ابتداء عدوها وآخره غاية لا يختلفان فيها ، لأن الغرض معرفة أسبقهما ، ولا يعلم ذلك إلا بتساويهما في الغاية ، ولأن أحدهما قد يكون مقصراً في أول عدوه سريعاً في انتهائه . وقد يكون عكس ذلك فيحتاج إلى غاية تجمع حاله أو أحواله ومن الخيل ما هو أصبر من غيره .

وقد روى أبو داود في سننه عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « سبق الخيل وفضل الفرح في الغاية » وسبق بين الخيل المضرة من الحفياء إلى ثنية الوداع ، وذلك ستة أميال أو سبعة ، وبين التي لم تضمر من الثنية إلى فسجد بنى زريق ، وذلك ميل أو نحوه .

فإن استبقا بغير غاية لينظرا أيهما يقف أولاً لم يجز ، لأنه يؤدي إلى أن لا يقف أحدهما حتى ينقطع فرسه ويتعذر الإشهاد على السبق فيه .

ويشترط في المسابقة إرسال الفرسين أو البعيرين دفعة واحدة ، فإن أرسل أحدهما قبل الآخر ليعلم هل يدركه الآخر أم لا ؟ لم يجز هذا في المسابقة بعوض لأنه قد لا يدركه مع كونه أسرع منه لبعد ما بينهما ، ويكون عند أول المسافة من يشاهد إرسالهما ويرتبهما ، وعند الغاية من يضبط السابق منهما لتلايختلفا في ذلك .

وقول الشافعي : الأسباق جمع سبق - بفتح الباء - وهو العوض
المخرج في المسابقة - وهو يسكان الباء - مصدر سبق من المسابقة .

أما السبق الأول الذي يراه الشافعي ، وهو الذي يخرج به غير المتسابقين
فيجوز سواء أخرج الإمام من بيت المال أو أخرج غير الإمام من ماله .
وكلام مالك من عدم جوازه لغير الإمام فاسد من وجهين (أحدهما) أن
ما فيه معونة على الجهاد جاز أن يفعله غير الأئمة كارتباط الخيل وإعداد
السلح .

(والثاني) أن ما جاز أن يخرج الإمام من بيت مال المسلمين جاز أن
يتطوع به كل واحد من المسلمين كبناء المساجد والقناطر . فإذا صح جوازه
جاز أن يختص به السابق وحده دون غيره ، كقول الباذل إذا كان المتسابقون
عشرة فقد جعلت للسابق منكم عشرة وهذا جائز ، فأيهم جاء سابقاً لجناعتهم
استحق العشرة كلها ولا شيء لمن بعده ، وإن كانوا متفاضلين ، في السابق ،
فلو سبق اثنان من الجماعة فجاء معاً وتأخر الباقي واشترك الاثنان في
العشرة لتساويهما في السبق فاستويا في الأخذ ، ولو سبق خمسة اشتركوا
في الأخذ كذلك . ولو سبق تسعة وتأخر واحد اشتركوا في العشرة دون
التأخر منهم ، ولو جاءوا جميعاً غرضاً واحداً لم يتأخر عنهم واحد منهم
فلا شيء لهم لأنه ليس فيهم سابق ولا مسبوق .

(والقسم الثاني) أن يئذله لجماعة منهم ولا يئذله لجميعهم ، كأن بذل
الأول عوضاً والثاني عوضاً . ولكل واحد منهم في اللغة اسم - إذا تقدم
على غيره - خاص فيقال للسابق الأول المجلي ، والثاني المصلي ، والثالث
التالي ، والرابع البار ، والخامس المرتاح ، والسادس الحظي ، والسابع
العاطف ، والثامن المؤمل ، والتاسع اللطيم ، والعاشر السكيت ، وليس لما
بعد العاشر اسم ، إلا الذي يجيء آخر الخيل كلها ، ويقال له الفسكل .

قال الجاحظ : كانت العرب تعد السوابق ثمانية ولا تجعل لما جاوزها
حظاً ، فأولها السابق ثم المصلي ثم المقفي ثم التالي ثم العاطف ثم المذمر ثم
البارع ثم اللطيم قال الثعالبي : وكانت العرب تظم الآخر إن كان له حظ .

وقال أبو عكرمة : أخبرنا ابن قادم عن الفراء أنه ذكر في السوابق عشرة أسماء لم يحكما أحد غيره وهى : السابق ثم المصلى ثم المسلى ثم التالى ثم المرتاح ثم العاطف ثم الحظى ثم المؤمل ثم اللطيم ثم السكيت .

وقد جاء فى الحاوى الكبير للماوردى هذه الأسماء التى ذكرها المصنف مع جعل المؤمل بدل المرمى ، وهو ما يوافق رواية الفراء هنا ، فإذا بذل لبعض دون بعض فعلى ضربين :

(أحدهما) أن يفاضل بين السابق والمسبوق فيجعل للأول الذى هو المجلى - وقد اشتق اسمه من الجلاء - قال ابن بطال : قال المطرزي : يحتمل أن يكون من جلاء الهموم - عشرة ، ويجعل للثانى الذى هو المصلى - لأن جفلة على صلى السابق وهى منخره ، والصلوان عظامان عن يمين الذنب وشماله - تسعة ، والثالث الذى هو التالى - أى التابع - خمسة والرابع الذى هو البارع - أى الفائق كما يقال لمن فاق أصحابه فى العلم : بارع - أربعة ، والخامس الذى هو المرتاح - من راح يراح راحة إذا فحلا أو إذا نشط وجف - ثلاثة ، فإن هذا جائز لأنه قد منع المسبوقين وفاضل بين السابقين فحمل التحريض فى طلب التفاضل وخشية المنع ويتفرع على هذا أن يجعل للسابق عشرة ؛ وللمصلى خمسة ولا يجعل لمن بعدهم شيئاً فيكون السابق أو المجلى خمسة والمصلى واحداً الخمسة السابقين بال عشرة لكل واحد درهمان وينفرد المصلى بال خمسة وإن صار بها أفضل من السابقين لأنه أخذ الزيادة لتفرده بدرجة ، ولم يأخذها لتفضيل أصل درجته ، وقد كان يجوز أن يشاركه غيره فى درجته فيقل سهمه عن سهم من بعده .

ثم على هذا القياس إذا جعل للثانى شيئاً ثالثاً فحصل فى كل درجة انفراد أو اشتراك وجب أن يختص المنفرد بسبق درجته ، ويشارك المشتركون بسبق درجتهم .

(والضرب الثانى) أن يستوى فيهم بين سابق ومسبوق ، كأنه جعل

للسابق عشرة وللمصلى عشرة وفاضل بين بقية الخمسة . وهذا جائز لأن مقتضى التحريض أن يفاضل بين السابق والمسبق ، فإذا تساويا فيه بطل مقصوده فلم يجز ، وكان السبق في حق المصلى الذي سوى بينه وبين سابقه باطلا ، ولم يبطل في حق الأول ولبطلانه في حق من عداه وجهان بناء على اختلاف الوجهين في الذي بطل السبق في حقه هل يستحق على البازل أجره مثله أم لا ؟ على وجهين .

(أحدهما) وهو قول أبي إسحاق المروزي أنه لا أجره له على البازل ، لأن منعه عائد عليه لا على البازل . فعلى هذا يكون السبق في حق من بعده باطلا لأنه يجوز أن يفضلوا به على من سبقهم .

(والوجه الثاني) وهو قول أبي علي الطبري أن له على البازل أجره ملته لأن من استحق المسمى في العقد الصحيح استحق أجره المثل في العقد الفاسد اعتباراً بكل واحد من عقد الإجارة والجمالة .

فعلى هذا يكون السبق في حق من بعده صحيحاً ، ولكل واحد منهم ما سمي له ، وإن كان أكثر من أجره من بطل السبق في حقه ، لأنه لا يجوز أن يفضلوا عليه إذا كان مستحقاً بالعقد . وهذا مستحق بغيره . ويتفرع على هذا إذا جعل للأول عشرة ولم يجعل للثاني شيئاً ، وجعل للثالث خمسة وللرابع ثلاثة ولم يجعل بعدهم شيئاً ، فالثاني خارج من السبق لخروجه من البذل . وفي قيام من بعده مقامه وجهان :

(أحدهما) يقوم الثالث مقام الثاني ، ويقوم الرابع مقام الثالث لأنه يصير وجوده بالخروج من السبق كعدمه ، فعلى هذا يصح السبق فيها بالمسمى لهما بعد الأول .

(والوجه الثاني) أنهم يترتبون على التسمية ولا يكون خروج الثاني منهم بالحكم مخرجاً له من البذل ، فعلى هذا يكون السبق فيهما باطلا لتفضيلهما على السابق لهما ، وهل يكون لهما أجره مثلهما أم لا ؟ على تفضيلهما على السابق لهما ، وهل يكون أجره مثلهما أم لا ؟ على ما ذكرنا من الوجهين .

(والقسم الثالث) أن يبذل العوض لجماعتهم ولا يخلى آخرهم من عوض فينظر فإن سوى فيهم بين سابق ومسبوق كان السبق باطلا . وكان الحكم فيه على ما قدمنا وإن لم يساو بين السابق والمسبوق ، وفضل كل سابق على كل مسبوق حتى يجعل متأخرهم أقلهم سهماً ففي السبق وجهان :

(أحدهما) أنه جائز اعتباراً بالتفاضل في السبق ، فعلى هذا يأخذ كل واحد منهم ما سمي له .

(والوجه الثاني) أن المسبق باطل لأنهم قد تكافأوا في الأخذ وإن تفاضلوا فيه ، فعلى هذا هل يكون باطلا في حق الآخر وحده ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) أنه باطل في حقه وحده لأن بالتسمية له فسد السبق .

(والوجه الثاني) أن يكون باطلا في حقوق جماعتهم ، لأن أول العقد مرتبط بآخره ، وهل يستحق كل واحد منهم أجرة مثله أم لا ؟ على الوجهين المذكورين فهذا حكم السبق الأول .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فإن كان المخرج للسبق هما المتسابقان - نظرت ، فإن كان معهما محلل وهو ثالث على فرس كفاء لفرسيهما - صح العقد ، وإن لم يكن معهما محلل فالعقد باطل ، لا روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يامن أن يسبق فلا بأس ، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار » ولأن مع المحلل لا يكون قماراً ، لأن فيهم من يأخذ إذا سبق ، ولا يعطى إذا سبق وهو المحلل ، ومع عدم المحلل ليس فيهم إلا من يأخذ إذا سبق ، ويعطى إذا سبق ، وذلك قمار . وإن كان المحلل اثنين أو أكثر جاز ، لأن ذلك أبعد من القمار ، وإن كانت المسابقة بين حزينين كان حكمهما في المحلل حكم الرجلين ، لأن القصد من دخول المحلل الخروج من القمار ، وذلك يحصل بالمحلل الواحد مع قلة العدد وكثرته .

واختلف أصحابنا في دخول المحلل فذهب أكثرهم إلى أن دخول المحلل

لتحليل السبق ، لكل من سبق منهم ، وذهب أبو علي بن خيران الى أن دخوله لتحليل السبق لنفسه ، وأن يأخذ إذا سبق ، ولا يأخذان إذا سبقا ، لانا لو قلنا : انهما اذا سبقا اخذا حصل فيهم من يأخذ مرة ويعطى مرة ، وهذا قمار ، والمذهب الأول ، لانا بينا انهما بدخول المحلل خرجا من القمار ، لأن في القمار ليس فيهم الا من يعطى مرة ويأخذ مرة ، وبدخول المحلل قد حصل فيهم من يأخذ ولا يعطى ، فلم يكن قمارا ، فان تسابقوا - نظرت ، فان انتهوا الى الفاية معا - احرز كل واحد منهما سبقه ، لأنه لم يسبقه احد ، ولم يكن للمحلل شيء ، لأنه لم يسبق واحدا منهما ، وأن سسبق المخرجان احرز كل واحد منهما سبقه ، لانهما تساويا في السبق ولا شيء للمحلل لأنه مسبق ، وأن سبقهما المحلل اخذ سبقهما لأنه سبقهما ، وأن سبق احد المخرجين وتاخر المحلل والمخرج الآخر ، احرز السابق سبق نفسه .

وفي سبق المسبوق وجهان (المذهب) أنه للسابق المخرج لأنه انفسرد بالسبق ، وعلى مذهب ابن خيران يكون سبق المسبوق لنفسه لأنه لا يستحقه السابق المخرج على قوله ، ولا يستحقه المحلل لأنه لم يسبق . وأن سبق المحلل واحد المخرجين احرز السابق سبق نفسه ، وفي سسبق المسبوق وجهان المذهب أنه بين المخرج السابق والمحلل ، وعلى مذهب ابن خيران يكون سبقه للمحلل ، وأن سبق احد المخرجين ثم جاء المحلل ثم جاء المخرج الآخر ، ففيه وجهان المذهب أن سبق المسبوق للمخرج السابق بسبقه ، وعلى مذهب ابن خيران يكون للمحلل دون السابق ، وأن سبق احد المخرجين ثم جاء المخرج الثاني ، ثم جاء المحلل ففيه وجهان ، المذهب أن سبق المسبوق للسابق ، وعلى مذهب ابن خيران يكون للمسبوق ، لأن المخرج السابق لا يستحقه والمحلل لم يسبق فبقى على ملك صاحبه .

فصل وان كان المخرج للسبق احدهما جاز من غير محتل لان فيهم من يأخذ ولا يعطى وهو الذى لم يخرج ، فصار كما لو كان السبق منهما وبينهما محتل ، فان تسابقا فسبق المخرج احرز السبق ، وأن سبق الآخر اخذ سبقه ، وأن جاء معا احرز المخرج السبق ، لأنه لم يسبقه الآخر) .

الشرح حديث أبي هريرة رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وأخرجه أيضاً الحاكم وصححه والبيهقي ورواه ابن حبان بإسناده وصححه .

وقال الطبراني في الصغير : تفرد به سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد ابن المسيب وتفرد به عنه الوليد وتفرد به عنه هشام بن خالد ، ورواه أيضاً أبو داود عن محمود بن خالد عن الوليد لكنه أبدل قتادة بالزهري ، ورواه

أبو داود وغيره ممن تقدم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري وسفيان
ضعيف في الزهري ، وقد رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال
من أهل العلم ، كذا قال أبو داود وقال : هذا أصح عندنا .

وقال أبو حاتم : أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب ،
فقد رواه يحيى بن سعيد عنه وهو كذلك في الموطأ عن سعيد من قوله ،
وقال ابن أبي خيثمة : سألت ابن معين فقال : هذا باطل ، وضرب على
أبي هريرة .

وحكى أبو نعيم في الحلية أنه من حديث الوليد عن سعيد
ابن عبد العزيز .

قال الدارقطني : والصواب سعيد بن بشير كما عند الطبراني والحاكم .
وحكى الدارقطني في العلل أن عبيد بن شريك رواه عن هشام بن عمار
عن الوليد عن سعيد عن الزهري .

قال الحافظ : وقد رواه عبدان عن هشام ، أخرجه ابن عدي مثل ما قال
عبيد وقال : إنه غلط قال : فتبين بهذا أن الغلط فيه من هشام ، وذلك أنه
تغير حفظه .

أما اللغات السبق بتحريك الباء .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه والسبق الثاني من الأسباق
أن يجمع شيئين وذلك مثل الرجلين يريدان أن يستبقا بفرسيهما ولا يريد كل
منهما أن يسبق صاحبه ويخرجان سبقين ، ولا يجوز إلا بمحل ، وهو
أن يجعل بينهما فرس ولا يجوز حتى يكون كفؤاً لفرسيهما لا يأمنان أن
يسبقهما .

وقوله : وفي سبق المسبوق وجهان المذهب أنه بين المخرج السابق
والمحلل .

قلت : هذا هو السبق الثاني وهو أن يستبق الرجلان ويخرج كل واحد منهما سبقاً من ماله يأخذه السابق منهما ، وهذا لا يصح حتى يوكلا بينهما محللاً لا يخرج شيئاً ، ويأخذ إن سبق ولا يعطى إن سبق لنص ومعنى .

أما النص فهو حديث أبي هريرة الذي مضى تخريجه . وأما المعنى فهو أن إباحة السبق معتبرة بما خرج عن معنى القمار هو الذي لا يخلو الداخل فيه من أن يكون غانماً إن أخذ أو غارماً إن أعطى ، فإذا لم يدخل بينهما محلل كانت هذه بحالها فكان قماراً ، وإذا دخل بينهما محلل غير مخرج يأخذ إن سبق ولا يعطى إن سبق خرج عن معنى القمار فحل ، وهذا الداخل يسمى محللاً ، لأن العقد ضح به فصار حلالاً ويسميه أهل السبق ميسراً ، ويصح العقد به بأربعة شروط :

(أحدها) أن يكون فرسه كفؤاً لفرسيهما أو أكفأ منهما لا يأتنان أن يسبقهما فإن كان فرسه أدون من فرسيهما وهما يأتنان أن يسبقهما لنص الحديث ، ولأن دخوله مع العلم بأنه لا يسبق غير مؤثر من أخذ السبق .

(والشرط الثاني) أن يكون المحلل غير مخرج لشيء ، وإن قل ، فإن أخرج شيئاً خرج من حكم المحلل وصار في حكم المستبق .

(والشرط الثالث) أن يأخذ إن سبق ، فإن شرط أن لا يأخذ لم يصح .

(والشرط الرابع) أن يكون فرسه معيناً عند العقد لدخوله فيه كما يلزم تعيين فرسى المستبقين ، وإن كان غير معين بطل ، فإذا صح العقد بالمحلل على استكمال شروطه فمذهب الشافعي وما عليه جمهور أصحابه أن المحلل دخل ليحلل العقد ، ويحلل العقد الآخر فيأخذ إن سبق ويؤخذ به إن سبق .

وقال أبو علي بن خيران : إن المحلل دخل للتحلل للعقد يأخذ ولا يؤخذ به وهذا خطأ لأن التحريض المقصود باستقراء الخيل ومعاطاة الفروسية غير موجود إذا لم يؤخذ بالسبق شيء فيصير مانعاً من السبق ، وإذا أخذ

به صار باعثاً عليه وحافزاً له ، وهذا يتضح في التفرعات الآتية ، والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويطلق الفرسان من مكان واحد في وقت واحد ، لما روى الحسن أو خلاص عن علي كرم الله وجهه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي : يا علي قد جعلت اليك هذه السبقة بين الناس ، فخرج علي كرم الله وجهه فسمعاً بسراقة بن مالك فقال : يا سراقة اني قد جعلت اليك ما حصل النبي صلى الله عليه وسلم في عنقي من هذه السبقة ، في عنقك ، فاذا أريت الميطان نصف الخيل ثم ناد ثلاثاً : هل مصراع للجام أو حامل لقلام أو طارح لجل ، فاذا لم يجبك أحد فكبر ثلاثاً ، ثم خلاها عند الثالثة يسعد الله سباقه من يشاء من خلقه » فان كان بينهما محل وتنازعا في مكانه جعل بينهما ، لأنه أعدل واقطع للتنازع .

وان اختلف المتسابقان في اليمين واليسار أقرع بينهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ، ولا يجلب وراءه ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أجلب على الخيل يوم الرهان فليس منا » قال مالك : الجلب أن يجلب وراء الفرس حين يدنو أو يحرك وراءه الشن ، ليستحث به السبق .

فصل وأما ما يسبق به فينظر فيه فان شرط في السبق اقتداء معلومة لم يستحق السبق بما دونها لأنه شرط صحيح فتطلق الاستحقاق به وان أطلق - نظرت فان تساوى المركوبان في طول العنق - اعتبر السبق بالعنق أو بالكتد ، فان سبق أحدهما بالعنق أو ببعضه أو بالكتد أو ببعضه فقد سبق ، وان اختلفا في العنق اعتبر السبق بالكتد لأنه لا يختلف ، وان سبق أطولهما عنقاً بقدر زيادة الخلقة لم يحكم له بالسبق لأنه يسبق بزيادة الخلقة لا بجودة الجرى .

فصل وان عثر أحد الفرسين أو ساخت قوائمه في الأرض أو وقف لمة أصابته فسبقه الآخر لم يحكم للسابق بالسبق لأنه لم يسبق بجودة الجرى ولا تأخر المسبوق لسوء جريه .

فصل وان مات المركوب قبل الفراغ بطل العقد ، لان العقد تعلق بعينه ، وقد فات بالموت ، فبطل كالمبيع اذا هلك قبض القبض . وان مات

الراكب - فان قلنا : انه كالجمالة - بطل العقد بموته ، وان قلنا : انه كالأجارة لم يبطل وقام الوارث فيه مقامه .

فصل وان كان العقد على الرمي لم يجز باقل من نفسيين ، لأن المقصود معرفة الحق ، ولا يبين ذلك باقل من اثنين ، فان قال رجل لآخر : ارم عشرة وناضل فيها خطاك بصوابك ، فان كان صوابك أكثر فلك دينار ، لم يجز ، لأنه بدل العوض على أن يناضل نفسه . وقد بينا أن ذلك لا يجوز .

وان قال : ارم عشرة فان كان صوابك أكثر فلك دينار ، ففيه وجهان :

(أحدهما) يجوز لأنه بدل له العوض على عمل معلوم ، لا يناضل فيه نفسه ، فيجوز .

(والثاني) لا يجوز لأنه جعل العوض في مقابلة الخطا والصواب ، والخطا لا يستحق به بدل .

الشرح حديث على رواه الدارقطني وأخرجه البيهقي بإسناد الدارقطني وقال : هذا إسناد ضعيف ولفظه كاملاً هكذا « يا على قد جعلت إليك هذه السبقة بين الناس ، فخرج على فدعا سراقاً بن مالك فقال : يا سراقاً إني قد جعلت إليك ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في عني من هذه السبقة في عنقك ، فإذا أتيت الميطان - قال أبو عبد الرحمن : والميطان مرسلها من الغاية - فصف الخيل ثم ناد : هل من مصلح للجام أو حامل لغلام أو طارح لجل ، فإذا لم يجيبك أحد فكبر ثلاثاً ثم خلها عند الثالثة ساعد الله بسبقه من شاء من خلقه »

وكان على يقعد عند منتهى الغاية ويخط خطاً ويقيم رجلين متقابلين عند طرف الخط طرفه بين إبهامي أرجلهما وتمر الخيل بين الرجلين ويقول : « إذا خرج أحد الفرسين على صاحبه بطرف أذنيه أو أذن أو عذار فاجعلوا السبقة له ، فإن شككتما فاجعلا سبقيهما نصفين ، فإذا قرئتم ثنتين فاجعلوا الغاية من غاية الثنتين ولا جلب ولا جنب ولا شعار في الإسلام » .

أما غريبه فقوله (هذه السبقة) فهي بضم السين وإسكان الباء هو الشيء الذي يجعله المتسابقان بينهما يأخذ من سبق منهما . قال في القاموس :

السبقة بالضم الخطر يوضع بين أهل السباق والجمع أسباق . قوله (فإذا أتيت الميطان) بكسر الميم . قال في القاموس : والميطان بالكسر الغاية . قوله (فصف الخيل) هي خيل الحلبة . قال في القاموس : الحلبة بالفتح هي الدفعة من الخيل في الرهان ، وخيل تجتمع للسباق من كل أرب . قوله (ثم ناد الخ) فيه استحباب الثاني قبل إرسال خيل الحلبة ، وتيسيرهم على إصلاح ما يحتاج إلى إصلاحه ، وجعل علامة على الإرسال من التكير أو غيره ، وتأخير أمير يفعل ذلك .

وأما حديث ابن عباس فقد أخرجه أبو يعلى بإسناد صحيح بلفظ « ليس منا من أجلب على الخيل يوم الرهان » وأخرجه الطبراني بلفظ « لا جلب في الإسلام » .

وفي إسناده أبو شيبة ضعيف . والمراد في الجلب بالرهان أن يأتي برجل يجلب على فرسه أي يصيح عليه يستحثه بالإزعاج حتى يسبق ، والجلب أن يجنب فرساً إلى فرسه حتى إذا فتر المركوب تحول إلى الجنوب . وقال ابن الأثير : له تفسيران ثم ذكر معنى في الرهان ومعنى في الزكاة ، وقد مضى معناه في الزكاة من كتاب الزكاة .

أما اللغات قوله : العنق قوله : (الكتد) .

أما الأحكام فإن السبق يحصل في الخيل بالرأس إذا تماثلت الأعناق ، فإن اختلفا في طول العنق أو كان ذلك في الإبل اعتبر السبق بالكتف لأن الاعتبار بالرأس متعذر ، فإن طویل العنق قد يسبق رأسه لطول عنقه لا لسرعة عدوه ، وقد مضى لنا تفصيل ذلك ، وهو مذهب الشافعي وأحمد .

وقال الثوري : إذا سبق أحدهما بالإذن كان سابقاً ولا يصح لأن أحدهما قد يرفع رأسه ويمد الآخر عنقه فيكون سابقاً بأذنه لذلك لا لسبقه ، وإن شرطاً السبق بأقدام معلومة كثلاثة أو أكثر أو أقل لم يصح على أحد القولين عند أصحابنا والثاني : يصح ويتحاطن ذلك كما في الرمي .

قال الماوردي في الحاوي الكبير : وإذا استقرت بينهما مع المحلل في الجري فيختار أن يكون في الموضع الذي ينتهي إليه السبق ، وهو غاية المدى قصب قد غرزت في الأرض يسميها العرب قصب السبق ليحررها السابق منهم فيتلقفها حتى يعلم بسبقه الذاتي والقاصي فيسقط الاختلاف ، وربما كررها راجعا يستقبل بها المسبوقين إذا كان مفضلا في السبق مباهايا في الفروسة .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : والسبق أن يسبق أحدهما صاحبه وأقل السبق أن يسبق أحدهما صاحبه بالهادي أو بعضه أو الكتد أو بعضه اهـ .

فالسبق ضربان : أحدهما : أن يكون معتبرا بأقدام مشروطة كاشتراطهما السبق بعشرة أقدام ولا يتم السبق إلا بها ولو سبق أحدهما بتسعة أقدام لم يكن سابقا في استحقاق البدل ، وإن كان سابقا في العمل . والضرب الثاني : أن يكون مطلقا بغير شرط فيكون سابقا بكل قليل وكثير .

قال الشافعي رضي الله عنه : أقل السبق أن يسبق بالهادي أو بعضه أو الكتد أو بعضه ، فأما الهادي فهو العنق ، وأما الكتد ويقال بفتح التاء وكسرهما والفتح أشهر ، وفيه تأويلان . أحدهما : أنه الكتف . والثاني ما بين أصل العنق والظهر ، وهو مجتمع الكتفين في موضع السنام من الإبل ، فجعل الشافعي رضي الله عنه أقل السبق السبق بالهادي والكتد . وقال الأوزاعي : أقل السبق بالرأس وقال المزني : أقل السبق بالأذن استدلالا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « بعثت والساعة كفرنسي رهان كاد أحدهما أن يسبق الآخر بأذنه » .

قال الماوردي ردا على المزني : المقصود بهذا الخبر ضرب المثل على وجه المبالغة وليس بحد لمسبق الرهان كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من بنى بيتا ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة » وإن كان بيتا لا يبنى كمفحص القطاة وإنما لم يعتبر بالأذن كما قال المزني ،

ولا بالرأس كما قال الأوزاعي ، لأن من الخيل ما يزجي أذنه ورأسه فيطول ، ومنها ما يرفعه فتقصّر ، فلم يدل واحد منهما على التقديم اهـ .

وإذا سقط اعتبارهما ثبت اعتبار الهادي والكتد ، ولو اعتبر السبق بأيديهما فأيهما تقدمت يدها وهو السابق كان عندي أصح ، لأن السعي بهما والجري عليهما لكن الشافعي اعتبر بالهادي والكتد .

فأما السبق بالكتد فمتحقق سواء اتفق الفرسان في الطول والقصر أو تفاضلا وأما السبق بالهادي وهو العنق فلا يخلو حال الفرسين أن يتساويا فيه أو يتفاضلا في طوله أو قصره ، فإن سبق بالعنق أقصرهما عنقا كان سابقا ، وإن سبق بالعنق أطولهما عنقا لم يكن سابقا إلا أن يتصاف السابق بكتده ، لأن سبقه بعنقه إنما كان لطوله لا لزيادة جريه . فإن قيل : فإن كان السبق بالكتد صحيحا مع اختلاف الخلقة فلم اعتبر بالعنق التي يختلف حكمها باختلاف الخلقة ؟ قيل : لأن السبق بالكتد يتحققه القريب دون البعيد ، والسبق بالعنق يتحققه القريب والبعيد ، وربما دعت الضرورة إليه ليشاهدهم شهود السبق فشهدوا به للسابق شهودا يستوقعون عند الغاية ليشهدوا للسابق على المسبوق ، فلو سبق أحدهما عند الغاية بهاديه أو كتده ثم جريا بعد الغاية فتقدم المسبوق بعدها على السابق بهاديه أو كتده كان السبق لمن سبق عند الغاية دون من سبق بعدها ، لأن ما يجاوز الغاية غير داخل في العقد فلم يعتبر .

وهكذا لو سبق أحدهما قبل الغاية ثم سبقه الآخر عند الغاية كان السبق لمن سبق عند الغاية دون من سبق قبلها لاستقرار العقد على السبق إليها .

فرع إذا عثر أحد الفرسين أو ساخت قوائمه في الأرض فسبقه الآخر لم يحسب له بالسبق ، لأن العثرة أخرته . ولو كان العاثر هو السابق احتسب سبقه ، لأنه إذا سبق مع العثرة كان غيرها أسبق ، ولو وقف أحد الفرسين بعد الجري حتى وصل الآخر إلى غايته كان مسبوقا إن وقف لغير

مرض ، ولا يكون مسبوقاً إن وقف لمرض . فأما إن وقف قبل الجرى لم يكن مسبوقاً ، سواء وقف لمرض أو غير مرض لأنه بعد الجرى .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر . والثالث بينهما المحلل كهو في الخيل لا يختلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ، ويرد فيهما ما يرد في الآخر ثم يفرعان ، فإذا اختلفت عليهما اختلفا هـ .

أما السبق فاسم يشتمل على المسابقة بالخيل حقيقة وعلى المسابقة بالرمي مجازاً ولكل واحد منهما اسم خاص فتختص الخيل بالرهان ويختص الرمي بالنضال ، فأما قولهم : سبق فلان بتشديد الباء فمن أسماء الاضداد يسمى به من أخرج مال السبق ، ويسمى به من أحرز مال السبق ، وقد مضى حكم السباق بالخيل .

فأما السباق بالنضال فهما في الإباحة سواء ، والخلاف فيهما واحد ، وقد تقدم الدليل عليهما ، وقد ذكر الشافعي ها هنا كلاماً اشتمل على أربعة فصول : (أحدها) قوله : والنضال فيما بين الرماة كذلك في السبق والعلل ، يريد بهذا أمرين :

(أحدهما) جواز النضال بالرمي كجواز السباق بالخيل .

(والثاني) اشتراكهما في التعليل لإرهاب العدو بهما لقوله تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » (١) .

(والفصل الثاني) قوله يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ، يريد بهذا أن الأسباق في النضال ثلاثة كما كانت الأسباق في الخيل ثلاثة : (أحدها) أن يخرج الوالي مال السبق فيجوز كجوازه في الخيل .

(والثاني) أن الخيل ثلاثة : أحدها أن يخرج الوالي مال السبق فيجوز

(١) الآية : ٦٠ من سورة الأنفال .

كجوازه في الخيل . والثاني : أن يخرج المتناضلان فلا يجوز حتى يدخل بينهما محل يكون رميه كرميهما أو أرمى منهما ، كما لا يجوز في الخيل إلا محال يكون فرسه كقواً لفرسيهما أو أكفاً . (والثالث) : أن يخرج أحد المناضلين فيجوز كما يجوز في الخيل إذا أخرجه أحد المتسابقين .

(والفصل الثالث) قوله ثم يتفرعان ، يريد به أمرين : (أحدهما) أن الأصل في سباق الخيل الفرس والراكب تبع . والأصل في النضال الرامي والآلة تبع . لأن المقصود في سباق الخيل قراة الفرس ، ولو أراد أن يبدله بغيره لم يجز ، ويجوز أن يبدل الراكب بغيره . والمقصود في النضال حذق الرامي ، ولو أراد أن يستبدل بغيره لم يجز ، ويجوز أن يبدل آلة بغيرها . (والثاني) أن في النضال من تفرع الرمي بالمبادرة والمخاطة ما لا يتفرع في سباق الخيل .

(والفصل الرابع) قوله : فإذا اختلفت عليهما اختلفا ، يريد به أنه لما كان المقصود في سباق الخيل الفرس دون الراكب لزم تعيين الفرس ولم يلزم تعيين الراكب ، ومتى مات الفرس بطل السبق ، ولا يبطل بموت الراكب إن لم يكن هو العاقد . وفي بطلانه بموت العاقد قولان :

(أحدهما) لا يبطل بموته إذا قيل إنه كالإجارة .

(والثاني) يبطل بموته إذا قيل إنه كالجمالة . ولما كان المقصود في النضال الرامي دون الآلة لزم تعيين الرامي ولم يلزم تعيين الآلة ، وبطل النضال إذا مات الرامي ، ولم يبطل إذا انكسر الفرس ، فقد اختلف حكمهما كما اختلفت عليهما . والله أعلم بالصواب .

إذا ثبت هذا فإن الرمي لا يجوز إلا بين اثنين فأكثر ، فإذا قال رجل لآخر أرم هذا السهم فإن أصبت به فلك درهم ، قال أحمد وأصحابه : صح ذلك جمالة ولم يصح نضالاً لأنه بذل مالا له في فعل له فيه غرض صحيح ولم يكن هذا نضالاً لأن النضال يكون بين تفسين فأكثر على أن يرموا جميعاً ويكون الجمل لبعضهم إذا كان سابقاً .

وإن قال : إن أصبت فلك درهم وإن أخطأت فعليك درهم لم يصح
لأنه قمار . وإن قال : ارم عشرة أسهم فإن كان صوابك أكثر من خطئك
فلك درهم ففيه وجهان (أحدهما) أنه بذل له العوض على عمل معلوم
لم يناضل فيه نفسه فجاز (والثاني) أنه لا يجوز ، لأنه جعل العوض في
مقابلة الخطأ والصواب . وقال الماوردي : إذا قال أحدهما لصاحبه أو لغيره :
ارم بسهمك هذا فإن أصبت به فلك درهم جاز واستحق الدرهم إن
أصاب . ولجوازه علتان :

(إحداهما) أنه قد أجابه إلى ما سأل فالتزم له ما بذل ، وهذا قول
ابن أبي هريرة .

(والثانية) أنه تحريض في طاعة فلزم البذل عليها كالمناضلة .

وقال أبو إسحاق المروزي : وهذا بذل مال على عمل وليس بتضال ، لأن
التضال لا يكون إلا بين اثنين فأكثر .

وقال الشافعي رضي الله عنه ، ولو قال له : ارم عشرة أرشاق ، فإن كان
صوابك أكثر فلك كذا لم يجز أن يناضل نفسه . وقد اختلف أصحابنا
في صورة هذه المسألة على وجهين .

(أحدهما) أن المزني حذف منها ما قد ذكره الشافعي في كتاب الأم
فقال فيه : ولو قال له : ناضل نفسك وارم عشرة أرشاق ، فإن كان صوابك
أكثر من خطئك فلك كذا لم يجز أن يناضل نفسه ، فحذف المزني قوله :
ناضل نفسك . وأورد باقي كلامه ، وحكمه على هذه الصورة باطل باتفاق
أصحابنا . واختلفوا في تعليقه فقال أبو إسحاق ، وهو الظاهر من تعليل
الشافعي : أنه جعله مناظلا لنفسه ، والنضال لا يكون إلا بين اثنين فأكثر
فاستحال نضال نفسه فبطل . وقال آخرون : بل علة بطلانه أنه ناضل على
خطئه لصوابه بقوله : إن كان صوابك أكثر من خطئك والخطأ لا يناضل
عليه ولا به .

(والوجه الثاني) أن المسألة مصورة على ما أورده المزني ههنا ولم يذكر فيه نضال نفسه وقال له : ارم عشرة أرشاق ، فعلى هذا يكون في صحته وجهان من اختلاف العلتين :

(أحدهما) أنه صحيح ويستحق ما جعل له التعليل الأول ، لأنه بذل مال على عمل لم يناضل فيه نفسه .

(والوجه الثاني) أنه باطل للتعليل الثاني أنه مناضل على خطئه وصوابه ويتفرع على هاتين المسألتين ثالثة ، واختلف فيها أصحابنا بأيها تلحق ؟ على وجهين ، وهو أن يقول : ناضل وارم عشرة أرشاق ، فإن كان صوابك أكثر فلك كذا فيوافق المسألة الأولى في قوله ناضل ، وتوافق المسألة الثانية في حذف قوله : ناضل نفسك ، وأحد الوجهين وهو قول أبي إسحاق المروزي أنها في حكم المسألة الأولى في البطلان لأجل قوله : ناضل ، والنضال لا يكون إلا بين اثنين فصار كقوله : ناضل نفسك (والوجه الثاني) أنها في حكم المسألة الثانية في حمل صحتها على وجهين من اختلاف العلتين إذا سقط قوله : نفسك ، صار قوله ناضل ، يعنى ارم على نضال ، والنضال المال ، فصار كالابتداء بقوله : ارم عشرة أرشاق . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز اخراج السبق الا على ما ذكرناه في المسابقة من اخراج العوض منهما او من غيرهما ، وفي دخول المحلل بينهما .

فصل ولا يصح حتى يتعين المتراميان ، لان المقصود ميسرة حذقهما ، ولا يعلم ذلك الا بالتعيين ، فان كان احدهما كثير الإصابة والآخر كثير الخطأ ، ففيه وجهان .

(احدهما) لا يجوز لان نضل احدهما معلوم ، فيكون الناضل منهسما كالاخذ للمال من غير نضال ، وذلك من اكل المال بالباطل .

(والثاني) لا يجوز لان اخذ المال منه يبعثه على معاطاة الرمي والحذق فيه .

فصل ولا يصح الا على التين متجانستين فان عقد على جنسين بان يرمى احدهما بالنشاب ، والاخر بالحرايب ، لم يجز ، لانه لا يعلم فصل احدهما على الآخر في واحد من الجنسين ، وان عقد على نوعين من جنس بان يرمى احدهما بالنبل والاخر بالنشاب ، او يرمى احدهما على قوس عربي ، والاخر على قوس فارسي جاز ، لان النوعين من جنس واحد يتقاربان ، فيعرف به حذفهما ، فان اطلق العقد في موضع العرف فيه نوع واحد حمل العقد عليه ، وان لم يكن فيه عرف لم يصح حتى يبين ، لان الأغراض تختلف باختلاف النوعين ، فوجب بيانه . وان عقد على نوع فاراد ان ينتقل الى نوع آخر لم تلزمه الاجابة اليه ، لان الأغراض تختلف باختلاف الأنواع ، فان من الناس من يرمى بأحد النوعين أجود من رمية بالنوع الآخر . وان عقد على قوس بعينها فاراد ان ينتقل الى غيرها من نوعها جاز ، لان الأغراض لا تختلف باختلاف الأعيان ، فان شرط على انه لا يبدل فهو على الأوجه الثلاثة فيمن استاجر ظهراً لركبه على ان لا يركبه مثله وقد بينها في كتاب الاجارة .

فصل ولا يجوز الا على رشق معلوم ، وهو العدد الذي يرمى به ، لانه اذا لم يعرف منتهى العدد لم يبين الفصل ولم يظهر السبق .

فصل ولا يجوز الا على اصابة عدد معلوم ، لانه لا يبين الفصل الا بذلك ، فان شرط اصابة عشرة من عشرة أو تسعة من عشرة ففيه وجهان : احدهما : يصح لانه قد يصيب ذلك ، فصح العقد كما لو شرط اصابة ثمانية من عشرة والثاني : لا يصح لان اصابة ذلك تندر وتتعذر ، فبطل المقصود بالعقد .

الشرح ذكرنا فيما مضى من أحكام المسابقة أنه لا يجوز إخراج السبق إلا على ما تراضيا عليه ، وكما يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه : ويخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه ويتواضعانه على يدي رجل يثقان به أو يعينانه ، ولصحة العقد بينهما مع دخول المحلل أربعة شروط .

(أحدها) أن يكون العوض معلوما إما معيناً أو موصوفاً ، فإن كان مجهولاً لم يصح ، لأن الأعواض في العقود لا تصح معلومة .

(والشرط الثاني) أن يتساويا في جنسه ونوعه وقدره فإن تفاضلا أو اختلافاً لم يصح ، لأنهما لما تساويا في العقد وجب أن يتساويا في بذله .

(والشرط الثالث) تعيين الفرس في السباق . (والرابع) أن يكون مدى سبقهما معلوماً إما بالابتداء وال انتهاء كالإجارة المعينة ، وإما مذكروا بذراع مشهور كالإجارة المضمونة . فإذا صح العقد بينهما على الشروط المعتبرة وفي المحلل الداخل بينهما لم يخل حالهما في السبق من ثلاثة أحوال .

(أحدها) أن يتفقا على تركه في أيديهما ويثق كل واحد منهما بصاحبه فيحملان على ذلك ولا يلزم إخراج مال السبق من أحدهما إلا بعد أن يصير مسبقاً فيؤخذ باستحقاقه .

(والحالة الثانية) أن يتفقا على أمين فيؤخذ مال السبق منهما ويوضع على يده ويعزل مال كل واحد منهما على حدة ، فإن سبق أحدهما سلم إليه ماله ومال المسبوق ، فإن سبق المحلل سلم إليه مال السبقين ولم يكن للأمين أجره على السابق ولا على المسبوق إلا عن شرط ، فإن كانت له أجره في عرف المتسابقين ففي حمله على عرفهم فيه مع عدم الشرط وجهان من اختلافهم فيمن استعمل خياطاً فعمل بغير شرط هل يستحق أجره مثله أم لا ؟ على وجهين .

(أحدهما) أن الأمين يستحق أجره مثله إذا حكم للصانع بالأجرة ، ويكون على المستبقين لا يختص بها السابق منهما لأنها أجره على حفظ المالين

(والثاني) أنه لا أجره له وإن جرى العرف إلا أن يحكم للصانع بالأجرة .

(والحال الثالثة) أن يختلفا على الأمين فيخرج الحاكم لهما أميناً يقطع تنازعهما .

إذا ثبت هذا فقد قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يجوز السبق إلا معلوماً ، كما يجوز في البيع . قال الماوردي : وهذا صحيح ، يريد بالسبق المخرج في العقد فلا يصح معه العقد حتى يكون معلوماً من وجهين إما بالتعيين كاستبقاهما على عين مشاهد ، وإما بالصفة كاستبقاهما على مال

في الذمة ، لأنه من عقود المعاوضات كالبيع والإجارة ، فإن تسابقا على ما يتفقان عليه أو على ما يحكم به زيد كان باطلا للجهالة به عند العقد .

ولو تسابقا وتناضلا على مثل ما يسابق أو يناضل به زيد وعمرو فإن كان ذلك بعد علمهما بقدره صح ، وإن كان قبل علمهما بقدره بطل ، ولو كان لأحدهما في ذمة الآخر قفيز من حنطة فتناضلا عليه ، فإن كان القفيز مستحقا من سلم لم يصح ، لأن المعاوضة على السلم قبل قبضه لا تصح ، وإن كان عن غصبه صح ، لأن المعاوضة عليه قبل قبضه تصح .

وإن كان من قرض فعلى وجهين من الوجهين في صحة المعاوضة عليه قبل قبضه ولو تناضلا على دينار إلا دافقا صح ، ولو تناضلا على دينار إلا درهما لم يصح لأنه يكون بالاستثناء من جنسه معلوما وبالاستثناء من غير جنسه مجهولا ، ولو تناضلا على دينار معجل وقفيز حنطة مؤجل صح ، لأنه على عوضين : حال ومؤجل ، ولو تناضلا على أن يأخذ الناضل دينارا ويعطى درهما لم يجز ، لأن الناضل من شرطه أن يأخذ ولا يعطى .

ولو تناضلا على دينار بذله أحدهما ، فإن نضل دفعه وإن شرط لم يرم أبداً أو شهراً كان العقد فاسداً لأنه قد شرط فيه الامتناع وهو مندوب إليه فبطل ، وإذا تناضلا وقد فسد العقد بما ذكرنا فنضل أحدهما ، فإن كان الناضل باذل المال فلا شيء على المنضول ، وإن كان الناضل غير الباذل ففي استحقاقه لأجرة مثله على الباذل وجهان على ما مضى .

قال الشافعي رضي الله عنه : وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قرعا معروفاً خواسقا أو خوابي فهو جائز . اهـ .

قلت : نعلم من أقوال الشافعي رضي الله عنه أن عقد الرمي معتبر بشروط (أحدها) أن يكون الراميان متعينين ، لأن العقد عليهما ، والمقصود به حذقهما ، فإن لم يتعينا بطل العقد ، سواء وصفاً أو لم يوصفاً ، كما لو أطلق في السبق الفرسان ، فإن لم يتعينا كان باطلاً . ولا يلزم تعيين الآلة ، ولكل واحد منهما أن يرمى عن أي قوس شاء ، وبأي سهم

أحب ، فإن عينت الإلة لم يتعين وبطلت في التعين . ولو قيل : ويرمى عن هذين القوسين لم يؤثر في العقد وجاز لهما الرمي عنها ولغيرهما ، وإن قيل : على أن لا يرمى إلا عن هذين القوسين كان فاسداً لأنه على الوجه الأول صفة وعلى الوجه الثاني شرط .

أما قوله « ولا يصح إلا على آلتين متجانستين » فقد قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمى بأي نبل أو قوس شاء إذا كانت من صنف القوس التي سابق عليها .

قلت : وأنواع القسي تختلف باختلاف أنواع الناس فللعرب قسي وسهام وللعجم قسي وسهام ، وقيل : إن أول من صنع القسي العربية إبراهيم الخليل عليه السلام ، وأول من صنع الفارسية النمرود . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحب القوس العربية ويأمر بها ويكره الفارسية وينهى عنها ، ورأى رجلاً يحمل قوساً فارسية فقال : ملعون حاملها عليكم بالقسي العربية وسهامها ، فإنه سيفتح عليكم بها . قال الماوردي : وليس هذا منه محمولاً على الحظر المانع ، وفي تأويله ثلاثة أوجه .

(أحدها) ليحفظ به آثار العرب ، ولا يعدل الناس عنها رغبة في غيرها ، فعلى هذا يكون النذب إلى تفضيل القوس العربية باقياً .

(والوجه الثاني) أنه أمر بها لتكون شعار المسلمين حتى لا يتشبهوا بأهل الحرب من المشركين فيقتلوا ، فعلى هذا يكون النذب إلى تفضيلها مرتفعاً لأنها قد فشت في عامة المسلمين .

(والثالث) ما قاله عطاء أنه لعن من قاتل المسلمين بها . فعلى هذا لا يكون ذلك ندباً إلى تفضيل العربية عليها ويكون نهياً عن قتال المسلمين بها وبغيرها . وخصها باللعن لأنها كانت أنكى في المسلمين من غيرها ، وقد رمى عنها الصحابة والتابعون في قتال المشركين ، وإن كان الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في قوسه لمن قوى رميه عنها أحب إلينا . فإن كان

بالفارسية أرمى كانت به أولى ، ويكون النذب منهما إلى ما هو به
أرمى اهـ .

فإذا تقرر ذلك فلا يخلو حال المتناضلين في عقد تضالهما من خمسة
أحوال : (أحدها) أن يشترطا فيه الرمي عن القوس العربية ، فعليهما
أن يتناضلا بالعربية وليس لأحدهما العدول عنها لأجل الشرط ، فإن تراضيا
معا بالعدول إلى الفارسية جاز .

(الثانية) أن يشترطا فيه الرمي عن القوس الفارسية فعليهما أن يتناضلا
بها وليس لأحدهما العدول إلى العربية ، فإن تراضيا بالعدول جاز .

(الثالثة) أن يشترطا أن يرمى أحدهما عن القوس العربية ويرمى
الآخر عن القوس الفارسية فهذا جائز . وإن اختلفت قوساهما ، لأن مقصود
الرمي حذق الرامي والآلة تبع .

(الرابعة) أن يشترطا أن يرمى كل واحد منهما عما شاء من قوس عربية
أو فارسية ، فيجوز لكل واحد أن يرمى عن أى القوسين شاء قبل الشروع
في الرمي وبعده فإن أراد أحدهما منع صاحبه من خياره لم يجز ، سواء
تماثلا فيها أو اختلفا .

(الخامسة) أن يطلقا العقد من غير شرط ، فإن كان للرماة عرف في
أحد القوسين حمل عليه ، وجرى العرف في العقد المطلق مجرى الشرط في
العقد المقيّد . وإن لم يكن للرماة فيه عرف معهود فهما بالخيار فيما اتفقا عليه
من أحد القوسين إذا كانا فيها متساويين ، لأن مطلق العقد يوجب التكافؤ ،
وإن اختلفا لم يفرع بينهما لأنه أصل في العقد ، وقيل لهما : إن اتفقتما وإلا
فسخ العقد بينكما .

(والشرط الثالث) أن يكون عدد الإصابة من الرشق معلوما ليعرف
به الناضل عن المنضول ، وأكثر ما يجوز أن تشترط فيه ما نقص من عدد
الرشق المشروط بشيء وإن قل ليكون متلافيا للخطأ الذي يتعذر أن يسلم

منه المتناضلان . فقد كان معروفا عندهم أن أحق الرماة من يصيب ثمانية من العشرة ، فإن شرط إصابة الجميع من الجميع بطل لتعذره غالباً ؛ وإن شرطاً إصابة ثمانية من العشرة جاز فإن شرطاً إصابة تسعة من العشرة ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لبقاء سهم الخطأ (والوجه الثاني) لا يجوز لأن إصابتها فائدة . فأما أقل ما يشترط في الإصابة فهو ما يحصل فيه القاصر . وهو ما زاد على الواحد . وقد نص الشافعي رضي الله عنه على بطلان اشتراط إصابة تسعة من عشرة .

واختلف أصحابنا في تأويل هذا على وجهين (أحدهما) تأويلها أن يشترط إصابة تسعة من عشرة فيبطل على ما ذكرناه من أحد الوجهين (والثاني) تأويلها أن يشترط أن يكون الرشق عشرة والإصابة محتسبة من تسعة دون العاشر فيبطل وجهاً واحداً لاستحقاق الإصابة من جميع الرشق به ، فإن أغفلا عدد الإصابة وعقداه على أن يكون الناضل منهما أكثرهما إصابة ففيه وجهان (أحدهما) من التعليلين في اشتراط فعله في سباق الخيل إذا عقداه إلى غير غاية ليكون السابق من تقدم في أي غاية كانت ، وهو باطل في الخيل لعلتين :

(إحداهما) أن من الخيل من يقوى جريه في ابتدائه ويضعف في انتهائه ؛ ومنها ما هو بضده ، فعلى هذا يكون النضال على كثرة الإصابة باطلاً ، لأن من الرماة من تكثر إصابته في الابتداء وتقل في الانتهاء ومنهم من هو بضده .

(والتعليل الثاني) أن إجراء الخيل إلى غير غاية مفض إلى انقطاعها ، فعلى هذا يجوز النضال على كثرة الإصابة لأنه مفض إلى انقطاع الرماة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز إلا أن يكون مدى الفرض معلوماً ، لأن الإصابة تختلف بالقرب والبعد ، فوجب العلم به ، فإن كان في الموضع غرض معلوم المدى فاطلق المقعد جاز وحمل عليه ، كما يجوز أن يطلق الثمن في البيع في

موضع فيه نقد واحد ، وان لم يكن فيه غرض معلوم المدي ، لم يجز العقد حتى يبين ، فان أطلق العقد بطل ، كما يبطل البيع بثن مطلق في موضع لا نقد فيه ، ويجوز أن يكون مدى الغرض قدراً يصيب مثلها في مثله في العادة ، ولا يجوز أن يكون قدراً لا يصيب مثلها في مثله ، وفيما يصيب مثلها في مثله نادراً وجهان :

(أحدهما) يجوز لأنه قد يصيب مثلها في مثله ، فإذا عقدا عليه بمثلها العقد على الاجتهاد في الإصابة .

(والثاني) لا يجوز لأن أصابتهما في مثله تنذر فلا يحصل المقصود . وقدر أصحابنا ما يصاب منه بمائتين وخمسين ذراعاً ، وما لا يصاب بما زاد على ثلثمائة وخمسين ذراعاً ، وفيما بينهما وجهان ، فان تراميا على غير غرض على أن يكون السبق لأحدهما رمية ففيه وجهان :

(أحدهما) يجوز لأنه يمتحن به قوة الساعد ، ويستعان به على قتال من بعد من العدو .

(والثاني) لا يجوز لأن الذي يقصد بالرمي هو الإصابة ، فاما الإبعاد فليس بمقصود فلم يجز أخذ العوض عليه .

فصل ويجب أن يكون الغرض معلوماً في نفسه فيعرف طوله وعرضه ، وقدر انخفاضه وارتفاعه من الأرض ، لأن الإصابة تختلف باختلافه ، فان كان العقد في موضع فيه غرض معروف فاطلق العقد حمل عليه ، كما يحمل البيع بثن مطلق في موضع فيه نقد متعارف على نقد البلد ، وان لم يكن فيه غرض وجب بيانه ، والمستحب أن يكون الرمي بين غرضين ، لما روى عبد الدائم بن دينار قال : « بلغني أن ما بين الهدفين روضة من رياض الجنة » . وعن عقبة بن عامر « أنه كان يرمي بين غرضين بينهما أربع مائة » . وعن ابن عمر أنه « كان يختفي بين الغرضين » وعن أنس « أنه يرمي بين الهدفين » ، ولأن ذلك أقطع للتناحر وأقل للتعبد .

الشرح خبر : ما بين الهدفين الخ سبق أن سقناه في الحث على الرمي نقلاً عن المصنف وغيره من الفقهاء ، كإبن قدامة في المعنى ، وقد أعضله ولم يوضح ، وأبناء دينار ثلاثة : عبد الله . ومالك . وعمرو ، وليس فيهم من اسمه عبد الدائم ، بل ليس في رواية السنة من اسمه عبد الدائم فضلاً عن أن يكون ابن دينار وقد سبق الخبر بلاغاً .

وذكر الماوردي في الحاوي الخبر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من طريق ابن دينار مبهماً ، والخبر ساقه صاحب الترغيب والترهيب في الترغيب في الرمي . وقد أخرجه صاحب مسند الفردوس من طريق ابن أبي الدنيا بإسناده عن مكحول عن أبي هريرة يرفعه « تعلموا الرمي فإن ما بين الهدفين روضة من رياض الجنة » وفي إسناده ضعف وانقطاع .

أما خبر عقبة بن عامر فهو ثابت من سيرته أنه لم يثبت عن أحد غيره الرمي إلى أربع مائة ذراع وهو أحد ولاية مصر بعد عمرو وتوفي في آخر خلافة معاوية روى عنه من الصحابة جابر وابن عباس وأبو أمامة ومسلمة بن مخلد ورواته من التابعين لا يحصون ، وقد غلط ابن الخياط عندما قال : إنه قتل شهيداً في معركة النهروان ، ومعركة النهروان كانت سنة ثمان وثلاثين وقد كان بعد ذلك واليا على مصر بعد سنة خمسين .

أما الأحكام فإن الشرط الرابع من شروط الرمي أن تكون المسافة بين موقف الرامي والهدف معلومة ؛ لأن الإصابة تكثر مع قرب المسافة وتقل مع بعدها فلزم العلم بها وأبعد ما في العرف ثلاثمائة ذراع ، وأقلها ما يحتمل أن يصاب وأن لا يصاب ، فإن أغفلا مسافة الرمي فلها ثلاثة أحوال .

(إحداهما) أن لا يكون للرماة هدف منصوب ولا لهم عرف معهود فيكون العقد باطلا للجهالة .

(والثانية) أن يكون للرماة الحاضرين هدف منصوب وللرماة فيه موقف معروف فيصح العقد ويكون متوجهاً إلى الهدف الحاضر من الموقف المشاهد ، والرماة يسمون : موقف الوجه .

(والثالثة) أن لا يكون لهم هدف منصوب ولكن لهم عرف معهود ، ففيه وجهان (أحدهما) يصح العقد مع الإطلاق ، ويحملان فيه على العرف المعهود كما يحمل إطلاق الأثمان على غالب النقد المعهود (والوجه الثاني) أن العقد باطل ، لأن حلق الرماة يختلف فاختلف لأجله حكم الهدف فلم يصح حتى يوصف .

(والشرط الخامس) الذي تضمنه هذان الفصلان من كلام المصنف أن يكون الغرض أو الهدف معلوماً لأنه المقصود بالإصابة ، أما الهدف فهو تراب يجمعونه أو حائط بيت ، وقد قيل من صنف فقد استهدف لأنه يرمى بالأقاول من الحاسدين والناقضين . وأما الغرض فهو جلد أو شن بالينصب في الهدف ويختص بالإصابة وربما جعل في الغرض دائرة كالهلال تختص بالإصابة ممن يحمله الغرض وهي الغاية في المقصود من حلق الرماة ، وإذا كان كذلك فالعلم بالغرض يكون من ثلاثة أوجه .

(أجدها) موضعه من الهدف في ارتفاعه وانخفاضه لأن الإصابة في المنخفض أكثر منها في المرتفع .

(والثاني) قدر الغرض في ضيقه وسعته ، لأن الإصابة في الواسع أكثر منها في الضيق ، وأوسع الأغراض في عرف الرماة ذراع وأقله أربع أصابع .

(والثالث) قدر الدائرة من الغرض إن شرطت الإصابة فيها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجب أن يكون موضع الإصابة معلوماً ، وإن الرمي إلى الهدف وهو التراب الذي يجمع أو الحائط الذي يبنى أو إلى الغرض ، وهو الذي ينصب في الهدف ، أو الشن الذي في الغرض ، أو الدائرة التي في الشن ، أو الخاتم الذي في الدائرة ، لأن الغرض يختلف باختلافها ، فإن أطلق العقد حمل على الغرض ، لأن الفرق في الرمي إصابة الغرض فحمل العقد عليه ، ويجب أن تكون صفة الرمي معلومة من القرع ، وهو إصابة الغرض أو الخرق وهو أن يثقب الشن ، أو الخسق وهو الذي يثقبه ، ويثبت فيه ، أو الرق وهو الذي ينفذ منه ، أو الخرم وهو أن يقطع طرف الشن ويكون بعض السهم في الشن وبعضه خارجاً منه ، لأن الخرق لا يبين إلا بذلك ، فإن أطلق العقد حمل على القرع ، لأنه هو التعارف ، فحمل مطلق العقد عليه ، فإن شرط قرع عشرة من عشرين ، وإن يحسب خاسق كل واحد منهما بقارعين ، جاز لأنهما يتساويان فيه ، وإن أصاب أحدهما تسعة قرعا ، وأصاب الآخر قارعين وأربعة خواسق فقد نصره لأنه استكمل العشرة بالخواسق .

فصل واختلف اصحابنا في بيان حكم الإصابة أنه مبادرة أو محاطة أو جوابي ، فمنهم من قال : يجب بيانه ، فان أطلق العقد لم يصح ، لان حكمها يختلف واغراض الناس فيها لا تتفق فوجب بيانه ، ومنهم من قال : يصح ويحمل على المبادرة لأن التعارف في الرمي هو المبادرة ، واختلفوا في بيان من يتبدى بالرمي ؛ فمنهم من قال : يجب ، فان أطلق العقد بطل ، وهو المنصوص ؛ لان ذلك موضوع على نشاط القلب وقوة النفس ، ومتى قدم احدهما انكسر قلب الآخر ، وساء رميه ، فلا يحصل مقصود العقد ، ومنهم من قال : يصح لان ذلك من توابع العقد ويمكن تلافيه بما تزول به التهمة من العرف أو القرعة ، فاذا قلنا : انه يصح ففي البادى وجهان .

(احدهما) ان كان السبق من احدهما قدم ، لان له مزية بالسبق ، وان كان السبق منهما اقرع بينهما لانه لا مزية لاحدهما على الآخر .

(والثاني) لا يبدأ احدهما الا بالقرعة ، لان امر المسابقة موضوع على ان يفضل احدهما على الآخر بالسبق ، فان كان الرمي بين غرضين فبدأ احدهما من أحد الغرضين بدأ الآخر من الغرض الآخر ، لانه اعدل واسهل ، فان كانت البداية لاحدهما فبدأ الآخر ورمي لم يحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطأ ، لانه رمى بغير عقد فلم يعتد به ، وان اختلفا في موضع الوقوف كان الأمر الى من له البداية ، لانه لما ثبت له السبق ثبت له اختيار المكان ، فاذا صار الثاني الى الغرض الثاني صار الخيار في موضع الوقوف اليه ليستويا ، وان طاب احدهما استقبال الشمس والآخر استديارها اجيب من طلب الاستديار لانه اوفق للرمي .

الشرح لغات الفصل فيها قوله : الشن وهو جلد بال ينصب في الهدف . أما الدارة فهي قطعة على شكل نصف دائرة ، والقرع باسكان الراء من باب تقع يقال : قرع السهم القرطاس إذا أصابه ، والقرع بفتحين النسب والندب الذي يستبق عليه .

اما الأحكام فإن المصنف ذكر هنا الشرط وهو أن يكون محل الإصابة معلوماً ، هل هو في الهدف أو في الغرض أو في الدارة ، لأن الإصابة في الهدف أوسع ، وفي الغرض أوسط وفي الدارة أضيق ، وإن أغفل ذلك كان جميع الغرض محلاً للإصابة لأن ما دونه تخصيص ، وما زاد عليه فهو بالغرض مخصوص ، فإن كانت الإصابة مشروطة في الهدف سقط اعتبار

الغرض ، ولزم وصف الهدف طوله وعرضه ، وإن شرطت الإصابة في الغرض سقط اعتبار الهدف ولزم وصف الغرض ، وإن شرطت الإصابة في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدارة .

فرع والشرط السابع : أن تكون الإصابة موصوفة بقرع أو خرق أو خسق فالقارع ما أصاب الغرض ولم يؤثر فيه . والخارق ما ثقب الغرض ولم يثبت فيه ، والخاسق ما ثبت في الغرض بعد أن ثقب ، ولا يحتسب بالقارع في الخرق والخسق ، وتحتسب بالخارق في القرع ولا يحتسب به في الخسق ، ويحتسب بالخاسق في القرع والخرق ويطلق على جميع هذه الإصابات اسم الخواصل وهو جمع خصال فإن أغفل هذا الشرط كانت الإصابة محمولة على القرع لأن ما عداه زيادة .

فرع والشرط الثامن أن يكون حكم الإصابة معلوما ، هل مبادرة أو محاطة لأن حكم كل واحد منهما مخالف لحكم الآخر ، والمبادرة أن يبادر أحدهما إلى استكمال إصابته من أقل العددين على ما سيأتي ، والمحاطة أن يحيط أقل الإصابتين من أكثرهما ويكون الباقي بعدها هو العدد المشروط على ما سنشرحه ، فإن أغفلا ذلك ولم يشترطاه فسد العقد إن لم يكن للرماة عرف مفهود ، وفي فسادهم إن كان لهم عرف مفهود وجهان على ما تقدم .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وقد رأيت من الرماة من يقول : صاحب السبق أولى أن يبدأ وللمسبق لهما أن يبدأ أيهما شاء ، ولا يجوز في القياس عندي إلا أن يتشارطا . أما اشتراط الابتداء فهو شاء ، في الرمي دون سبق لأحدهما في السابق يتساويان في الجري معاً لا يتقدم أحدهما على الآخر ، وأما الرمي فلا بد أن يتبدى به أحدهما قبل الآخر ولا يرميان معاً لاختلاط رميهما ولما يخاف من تنافرهما ، فإن شرطاً في العقد البادئ منهما بالرمي كان أحقهما بالابتداء سواء كان المبتدئ مخرج المال أو غير مخرجه ، فإن أراد بعد استحقاقه التقدم أن يتأخر لم يمنع لأن

التقدم حق له وليس بحق عليه ، وإن أغفل في العقد اشتراط البادىء بالرمى
ففى العقد قولان .

(أحدهما) وهو اختيار الشافعى فى هذا الموضع أن العقد باطل لأن
للبداية تأثيراً فى قوة النفس وكثرة الإصابة فصارت مقصودة فيبطل العقد
بإغفالها .

(والقول الثانى) أن العقد صحيح ، وإن أغفلت فيه البداية ، وقد
حكاه الشافعى عن بعض فقهاء الرماة لأنه من توابع الرمي الذى يمكن
تلافيه بما تزول التهمة فيه من الرجوع إلى عرف أو قرعة ، فعلى هذا إن
كان مخرج المال أحدهما كان هو البادىء بالرمى اعتباراً بالعرف ، وفيه وجه
آخر أنه يقرع بينهما ، فإن كانا مخرجين للمال أقرع بينهما لتكافئهما وهل
يدخل المحلل فى قرعتهما أو يتأخر عنهما ؟ على وجهين (أحدهما) يتأخر
ولا يدخل فى القرعة إذا قيل : إن مخرج المال يستحق التقدم (والوجه
الثانى) يدخل فى القرعة ولا يتأخر إذا قيل : إن مخرج المال لا يتقدم إلا
بالقرعة .

قال الشافعى رضى الله عنه : وقد جرت عادة الرماة أن يكون الرامى
الثانى يتقدم على الأول بخطوة أو خطوتين أو ثلاث وهذا معتبر بعرف
الرماة وعاداتهم فإن كانت مختلفة فيه ، يفعلونه تارة ويسقطونه أخرى سقط
اعتباره ووجب التساوى فيه ، وإن كانت عاداتهم جارية لا يختلفون فيها
ففى لزوم اعتباره بينهما وجهان (أحدهما) لا يعتبر لوجوب تكافئهما فى
العقد فلم يجز أن يتقدم أحدهما على الآخر بشيء لأنه يصير مصيباً بتقدمه
لا لحذقه (والوجه الثانى) يعتبر ذلك فيها ، لأن العرف فى العقود كاطلاق
الأعيان ، فعلى هذا إن لم يختلف عرفهم فى عدد الأقدام حملاً على العرف
فى عددهما ليكون القرب بالأقدام فى مقابلة قوة النفس تقدم أحدهما على
الآخر بما لا يستحق لم يحتسب له بصوابه واحتسب عليه بخطئه .

وقال الشافعى رضى الله عنه : وأيهما بدأ من وجه بدأ صاحبه من الآخر .
قال الماوردى : عادة الرماة فى الهدف مختلفة على وجهين وكلاهما جائز ،

فمنهم من يرمى بين هدفين متقابلين فيقف أحد الحزبين في هدف يرمى منه إلى الهدف الآخر ويقف الحزب الآخر في الهدف المقابل فيرمى إلى الهدف الآخر .

(قلت) والحكمة في أن يتقدم أحدهما الآخر وأن لا يرميا سويا هو أن التساوى في الرمي مفض إلى الاختلاف في الإصابة حيث لا يعرف من المصيب منهما ومن ثم توجه ما مضى من أقوال وبهذا كله أخذ أحمد وأصحابه .

فإذا تشاحا في موضع الوقوف ، فإن كان ما طلبه أحدهما أولى مثل أن يكون في أحد الموقعين يستقبل الشمس أو ريحا تؤذيه باستقبالها ونحو ذلك ، والآخر يستدبرها قدم قول من طلب استدبارها لأنه العرف في الرمي والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز أن يرميا سهما سهما وخمسا خمسا ، وإن يرمى كل واحد منهما جميع الرشق ، فإن شرطا شيئا من ذلك حملا عليه ، وإن أطلق العقد ترأسلا سهما سهما ، لأن العرف فيه ما ذكرناه ، وإن رمى أحدهما أكثر مما له لم يحسب له أن أصاب ، ولا عليه أن أخطأ ، لأنه رمى من غير عقد فلم يعتد به .

فصل ولا يجوز أن يتفاضلا في عبد الرشق ، ولا في عدد الإصابة ولا في صفة الإصابة ولا في محل الإصابة ، ولا أن يحسب قرع أحدهما خسقا ، ولا أن يكون في يد أحدهما من السهام أكثر مما في يد الآخر في حال الرمي ، ولا أن يرمى أحدهما والشمس في وجهه لأن القصد أن يعرف حذقهما ، وذلك لا يعرف مع الاختلاف ، لأنه إذا فضل أحدهما كان الفضل بما شرط لا بجودة الرمي ، فإن شرط شيئا من ذلك بطل العقد ، لأنه في أحد القولين كالاجارة ، وفي الثاني كالجمالة ، والجميع يبطل بالشرط الفاسد .

وهل يجب للناضل في الفاسد اجرة المثل ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا تجب . وهو قول أبي إسحاق لأنه لا يحصل للمسبوق منفعة بسبق السابق ، فلم تلزمه أجرته .

(والثاني) تجب ، وهو الصحيح ، لأن كل عقد وجب المسمى في صحيحه
وجب عوض المثل في فاسده كالبيع والإجارة .

فصل وإن شرط على السابق أن يطعم أصحابه من السبق بطل
الشرط ، لأنه شرط ينافي مقتضى العقد ، فبطل ، وهو يبطل العقد المنصوص
أنه يبطل لأنه تملك مال شرط فيه شرط يمنع كمال التصرف ، فإذا بطل
الشرط بطل العقد ، كما لو باعه سلعة بالف على أن يتصدق بها . وقال
أبو إسحاق : يحتمل قولاً آخر : لا يبطل ، كما قال فيمن أصدق امرأته الفين
على أن تعطى أباهما ألفاً أن الشرط باطل ويصح الصداق ، فإذا قلنا
بالمنصوص سقط المستحق ، وهل يرجع السابق بأجرة المثل ؟ على
الوجهين .

الشرح إذا شرطاً في العقد شرطاً حملاً فيه على موجب الشرط وإن
خالف العرف لأن الشرط أحق من العرف ، فإن شرطاً أن يرما سهماً وسهماً
أو شرطاً أن يرما خمساً وخمساً ، أو شرطاً أن يواصل كل واحد منهما رمي
جميع رشقه رمي كل واحد منهما عدد ما أوجب الشرط ، فإن زاد عليه لم
يحسب به مصيباً ولا مخطئاً لخروجه عن موجب العقد ، وإن غفل ولم يشترط
في العقد لم يبطل العقد باغفاله لإمكان التكافؤ فيه واعتبر فيها عرف الرماة
لأنه يجري بعد الشرط مجرى الشرط ، فإن كان عرف الرماة جارياً بأحد
الثلاثة المجوزة من الشرط صار كالمستحق بالشرط ، وإن لم يكن للرماة
عرف لاختلافه بينهم يرما سهماً وسهماً ، ولم يزد كل واحد منهما على سهم
واحد حتى يستنفدا جميع الرشق . لأن قرب المعاودة إلى الرمي أحفظ لحسن
الصنيع ، فإن رمي أحدهما أكثر من سهم فإن كان قبل استقرار هذا الترتيب
كان محتسباً به مصيباً ومخطئاً ، وإن كان بعد استقراره لم يحتسب به
مصيباً ولا مخطئاً ، لأنه قبل الاستقرار يجوز وبعد الاستقرار ممنوع .

وهذا الذي ذكرناه هو الشرط التاسع من شروط الرمي . قال في الحاوي
الكبير : يذكر المبتدئ منهما بالرمي وكيفية الرمي هل يتراميان سهماً
وسهماً أو خمساً وخمساً ليزول التنازع ويعمل كل واحد منهما على شرطه ،
فإن أغفل ذكر المبتدئ منهما بالرمي ففي العقد قولان (أحدهما) أنه باطل
(والثاني) جائز وفي المبتدئ وجهان (أحدهما) مخرج المال (والثاني)

من قرع ، وإن أغفل عدد ما يرميه كل واحد منهما في يديه فالعقد صحيح ويحملان على عرف الرماة إن لم يختلف ، فإن اختلف عرفهم رميا سهما وسهما .

قلت : وقد مضى ذكر الشرط العاشر ، وهو المال المخرج في النضال ويسمى الحظر ويجب ذكره ، فإن كان مجهلا ففي استحقاقه لأجرة مثله إذا نضل وجهان .

فرع ولا يجوز أن يتناضلا على أن تكون إصابة أحدهما قرعا وإصابة الآخر خسقا ، لأن المقصود بالعقد معرفة أحدهما بالرمي ، كما لا يجوز أن يتناضلا على أن تكون إصابة أحدهما خمسة من عشرين وإصابة الآخر عشرة من عشرين لما فيه من التناضل الذي لا يعلم به الأحدث .

قال الشافعي رضي الله عنه : وهو متطوع باطعامه إياه ، وما نضله فله أن يحزره ويتموله ويمنعه منه ومن غيره ، وهو عندى كرجل كان له على رجل دينار فأسلفه الدينار ورده عليه أو أطعمه به فعليه دينار كما هو ، وقال أيضاً : ومستحق سبقه يكون ملكا له يكون لقضائه عليه كالدين يلزمه ، إن شاء أطعم أصحابه ، وإن شاء تموله .

قلت : وهذا صحيح إذا نضل الرامي ملك مال النضال وكذلك في السبق وصار كسائر أمواله ، فإن كان عيناً استحق أخذها ، وإن كان ديناً استوجب قبضه ولم يلزمه أن يطعم أصحابه ، من أهل النضال والسباق .

وحكى الشافعي عن بعض فقهاء الرماة أن عليه أن يطعم أصحابه ولا يجوز أن يملكه ، وهذا فاسد ، لأنه لا يخلو إما أن يكون كمال الإجارة أو مال الجمالة لأن عقده متردد بين هذين العقدين ، والعوض في كل واحد منهما مستحق يملكه مستحقه ولا يلزمه مشاركة غيره فبطل ما قاله المخالف فيه ، فعلى هذا إن مظل به المنضول قضى به الحاكم عليه وجسه فيه وباع عليه ملكه . وإن مات أو أفلس ضرب به مع غرمائه ويقدم به على ورثته .

وقال الشافعي رضي الله عنه : ولو شرط أن يطعم السبق أصحابه كان فاسداً . وقد ذكرنا أن مال السبق يملكه الناضل ولا يلزمه أن يطعم أصحابه ، فإن شرط عليه في العقد أن يطعم أصحابه ولا يملكه كان الشرط فاسداً ، لأنه يناق موجب العقد ، وفي فساد العقد وجهان .

(أحدهما) وهو الظاهر من المذهب أن العقد يفسد بفساد الشرط كالبيع . (والوجه الثاني) وهو قول أبي إسحاق المروزي ، وبه قال أبو حنيفة إن العقد صحيح لا يفسد بفساد هذا الشرط ، لأن ثقله لا يعود على مشترطه ، وكان وجوده كعلمه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا تناضلا لم يخل أما أن يكون الرمي مبادرة أو محاطة أو جوابي فإن كان مبادرة ، وهو أن يعقد على إصابة عدد من الرشق وأن من بعد منهما إلى ذلك مع تساويهما في الرمي كان ناضلا ، فإن كان العقد على إصابة عشرة من ثلاثين نظرت - فإن أصاب أحدهما عشرة من عشرين ، وأصاب الآخر تسعة من عشرين ، فالأول ناضل لأنه بادر إلى عدد الإصابة ، وإن أصاب كل واحد منهما عشرة من عشرين لم يفضل واحد منهما ويسقط رمي الباقي ، لأن الزيادة على عدد الإصابة غير معتد بها ، وإن أصاب الأول تسعة من عشرين وأصاب الآخر خمسة من عشرين فالنضال بحاله ، لأنه لم يستوف واحد منهما عدد الإصابة فيرميان . فإن رمى الأول سهما وأصاب فقد فلق وسقط رمي الباقي ، وإن رمى الأول خمسة فاخطأ في جميعها ورمي الثاني فإصاب في جميعها ، فإن الناضل هو الثاني ويسقط رمي ما بقي من الرشق ، لأن الأول أصاب تسعة من خمسة وعشرين . وأصاب الثاني عشرة من خمسة وعشرين ، وإن أصاب الأول تسعة من تسعة عشر وأصاب الآخر ثمانية من تسعة عشر فرمى البادي سهما فإصاب فقد نضل ، ولا يرمى الثاني ما بقي من رشفه لأنه لا يستفيد به نضالا ولا مساواة ، لأن الباقي من رشفه سهم ، وعليه إصابة سهمين ، فإن أصاب كل واحد منهما تسعة من عشرة ثم رمى البادي فإصاب جاز للثاني أن يرمى ، لأنه ربما يصيب فيساويه .

فصل وإن كان الرمي محاطة وهو أن يعقد على إصابة عدد من الرشق وأن يتعاطا ما استويا فيه من عدد الإصابة ويفضل لأحدهما عدد

الإصابة فيكون ناضلاً نظرت ، فان كان العقد على إصابة خمسة من عشرين فاصاب كل واحد منهما خمسة من عشرة لم ينצל أحدهما الآخر ، لانه لم يفضل له عدد من الإصابة ويرميان ما تبقى من الرشق ، لانه يرجو كل واحد منهما أن ينצל ، فان فضل لأحدهما بعد تساويهما في الرمي واسقاط ما استويا فيه عند الإصابة لم يغل - إما أن يكون قبل اكمال الرشق أو بعده - فان كان بعد اكمال الرشق بأن رمى أحدهما عشرين وأصابها ، ورمى الآخر فاصاب خمسة عشر ، فالأول هو الناضل ، لانه يفضل له بعد المحاطة فيما استويا فيه عند الإصابة ، وان كان قبل اكمال الرشق وطالب صاحب الأقل صاحب الأكثر يرمى باقي الرشق نظرت ، فان لم يكن له فائدة مثل أن يرمى الأول خمسة عشر وأصابها ، ورمى الثاني خمسة عشر فاصاب خمسة ، لم يكن له مطالبته لان أكثر ما يمكن أن يصيب فيما بقي له وهو خمسة ، ويبقى للأول خمسة فينضله بها ، وان كان له فيه فائدة بأن يرجو أن ينצל بأن يرمى أحدهما أحد عشر فيصيب ستة ويرمي الآخر عشرة . فيصيب واحداً ، ثم يرمى صاحب الستة فيخطيء فيما بقي له من الرشق . ويرمي صاحب الواحد فيصيب في جميع ما بقي له فينضله بخمسة أو يساويه بأن يرمى أحدهما خمسة عشر . فيصيب منها عشرة ويرمي الآخر خمسة عشر فيصيب منها خمسة . ثم يرمى صاحب العشرة فيخطيء في الجميع ، ويرمي صاحب الخمسة فيصيب ، فيساويه أو يقلل أصابته بأن يصيب أحدهما أحد عشر من خمسة عشر ، ويصيب الآخر سهمين من خمسة عشر ، ثم يرمى صاحب الأحد عشر ما بقي له من رشقه فيخطيء في الجميع ، ويرمي صاحب السهمين فيصيب في الجميع فيضرب له سبعة ، ويبقى لصاحبه أربعة ، فهل لأقلهما إصابة مطالبة الآخر باكمال الرشق ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) ليس له مطالبته لانه بدر الى الإصابة مع تساويهما في الرمي ؟ بعد المحاطة فحكم له بالسبق .

(والثاني) له مطالبته لان مقتضى المحاطة اسقاط ما استويا فيه من الرشق . وقد بقي من الرشق بعضه .

فصل وان كان العقد على جوابي وهو أن يشترط إصابة عدد من الرشق على أن يسقط ما قرب من إصابة أحدهما ما بعد من إصابة الآخر : فمن فضل له بعد ذلك مما اشترط عليه من العدد كان له السابق . فان رمى أحدهما فاصاب من الهدف موضعاً بينه وبين الغرض قدر شبر حسب له ، فان رمى الآخر فاصاب موضعاً بينه وبين الغرض قدر أصبع حسب له واسقط ما رماه الأول فان عاد الأول ورمى فاصاب الغرض اسقط ما رماه صاحبه . وان اصاب أحدهما الشن وأصاب الآخر العظم الذي في الشن فقد

قال الشافعي رحمه الله : من الرماة من قال : انه تسقط الإصابة من العظم ما كان أبعد منه .

قال الشافعي رحمه الله : وعندى انهما ستواء . لأن الفرض كله موضع الإصابة فان استوفيا الرشق ولم يفضل أحدهما صاحبه بالعدد الذي اشترطاه فقد تكافأ وان فضل أحدهما صاحبه بالعدد أخذ السبق .

وحكى عن بعض الرماة انهما اذا أصابا أعلا الفرض لم يتقاسما . قال والقياس ان يتقاسما لأن أحدهما أقرب الى الفرض من الآخر فاسقط الأقرب الأبعد كما لو أصابا أسفل الفرض أو جنبه) .

الشرح أما غريب هذه الفصول فقد مضى شرح المبادرة والمحاطة والحوابي أما قوله : فلج من الفلوج وبابه خرج فيقال : فلج فلو جأ أى ظفر بما يريد ، وقوله : نضل أى فاز عليه بالمرامة .

اما الأحكام فقد قال الشافعي رضى الله عنه : وإن كان رميها مبادرة فبلغ تسعة عشر من عشرين رمى صاحبه بالسهم الذي يرأسله ثم رمى الثانى فإن أصاب بسهمه ذلك فلج عليه ، وإن لم يرم الآخر بالسهم ، لأن المبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليس كالمماثلة .

قال المزني : وهذا عندى غلط لا ينضله حتى يرمى صاحبه بمثله ، قد ذكرنا أن الرمي ضربان محاطة ومبادرة فالمبادرة صورتها أن يتناضلا على إصابة عشرة من ثلاثين مبادرة فيكون الرشق ثلاثين سهماً والإصابة المشروطة منها عشرة أسهم فأيهما بدر إلى إصابتها من أقل العددين فيه نضل وسقط رمى الرشق ، وإن تكافأ في الإصابة من عدد متساو سقط رمى الثانى وليس منهما ناضل . وبيانه أن يصيب أحدهما عشرة من عشرين وقد رماها الثانى فنقص منها ، ولا يرميان بقية الرشق لحصول النضل ، فلو أصاب كل واحد منهما عشرة من عشرين لم يكن منهما ناضل ولا منضول وسقط رمى الباقي من الرشق ، لأن زيادة الإصابة فيه غير مفيدة لنضل .

ولو أصاب أحدهما خمسة من عشرين وأصاب الآخر تسعة من عشرين فالنضال بحاله ، لأن عدد الإصابة لم يستوف . غير بيان من بقية الرشق

ما يكمل به إصابة أحدهما عشرة ، فإن رمى الأول سهماً فأصاب فقد فلج على الثاني ونצל وسقط رمى الثاني ، ولو رمى الأول خمسة فأخطأ في جميعها ورمى الثاني خمسة فأصاب في جميعها صار الثاني فاضلاً وسقط رمى الثاني من الرشق ، لأن الأول أصاب تسعة من خمسة وعشرين وأصاب الثاني عشرة من خمسة وعشرين ثم على هذا الاعتبار .

فاما مسألة الكتاب فصورتهما أن يتناضلا على إصابة عشرة من ثلاثين مبادرة فيصيب البادىء منهما تسعة من تسعة عشر ويصيب الآخر ثمانية من تسعة عشر ثم يرمى البادىء منهما سهماً آخر يستكمل به العشرين فيصيب فيصير به فاضلاً ، ويمنع الآخر من رمى السهم الآخر الذى رماه الثاني لأنه لا يستفيد به فاضلاً ولا مساواة ، لأن الثاني له من العشرين سهم واحد وعليه إصابتان . ولو رمى فأصابه بقيت عليه إصابة يكون بها منضولاً فلم يكن لرميه معنى يستحقه بالعقد . فلذلك منع منه . ولو كان كل واحد منهما قد أصاب تسعة من تسعة عشر ثم رمى البادىء وأصاب كان للمبتدئ أن يرمى بجواز أن يصيب فيكافئ .

فأما المزنى فظن أن الشافعى منع المبدأ أن يرمى بالسهم الباقي في هذه المسألة فتكلم عليه وليس كما ظن بل أراد منعه في المسألة المتقدمة للتعليل المذكور .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : وإن اشترطا محاطة فكل ما أصاب أحدهما وأصاب الآخر مثله أسقطا العددين ولا شيء لواحد منهما ويستأنفان . وإن أصاب أقل من صاحبه حظ مثله حتى يخلص له ذلك العدد الذى شرطه فيفضله به .

فرع قد ذكرنا أن النضال على ضربين محاطة ومبادرة . فبدأ الشافعى رضى الله عنه بذكر المحاطة في الأم وإن جعلها المصنف هنا بعد المبادرة ، لأن الغالب من النضال في زمانه كان محاطة والغالب في بلد الشيخ أبى إسحاق كان المبادرة ، وقد قيل إن الشافعى كان رامياً يصيب من العشرة ثمانية في الغالب ، وهى عادة حذاق الرماة .

فإذا عقدنا سبق النضال على إصابة خمسة من عشرين محاطة ورمية
 وجب أن يحط أقل الإصابتين من أكثرهما وينظر في الباقي بعد الحط ،
 فإن كان خمسة فهو القدر المشروط فيصير صاحبه به تاضلا . وإن كان
 الباقي أقل من خمسة لم ينצל ، وإن كان أكثر إصابة لنقصاته من العدد
 المشروط ، وإذا كان كذلك لم يخل حالهما بعد الرمي من أحد أمرين :
 إما أن يتساويا في الإصابة أو يتفاضلا ، فإن تساويا في الإصابة فأصاب
 كل واحد منهما عشراً عشراً أو خمساً خمساً قال الشافعي : فلا شيء لواحد
 منهما ويستأنفان :

فاختلف أصحابنا في قوله ويستأنفان على وجهين حكاهما أبو علي
 ابن أبي هريرة :

(أحدهما) يستأنفان الرمي بالعقد الأول ، لأن عقد المحاطة ما أوجب
 حط الأقل من الأكثر وليس مع التساوي عقد حط ، فخرج من عقد المحاطة .
 فلذلك استأنفا الرمي ليصير ما يستأنفانه من عقود المحاطة .

(والوجه الثاني) أنه أراد بها يستأنفان عقداً مستجداً إن أحبا ، لأن العقد
 الواحد لا يلزم فيه إعادة الرمي مع التكافؤ ، كما لا يلزم في الخيل إعادة
 الجري مع التكافؤ . قال الماوردي : والذي أراه وهو عندي الأصح أن
 ينظر — فإن تساويا في الإصابة قبل الرشق استأنفا الرمي بالعقد الأول ،
 وإن تساويا فيه بعد استكمال الرشق استأنفاه بعقد مستجد إن أحبا لأنها
 قبل استكمال الرشق في بقايا أحكام العقد . وبعد استكماله قد نقصت
 جميع أحكامه ، فإن تفاضلا في الإصابة لم يخل تفاضلها فيها من أقسام
 ثلاثة :

١ — أن يفضل ولا ينצל بما فضل ، وهو أن يشترط إصابة خمسة
 من عشرين محاطة فيصيب أحدهما عشرة أسهم ويصيب الآخر ستة أسهم ،
 فتحط الستة من العشرة يكون الباقي منها أربعة فلا ينצל ، لأن شرط
 الإصابة خمسة وهكذا لو أصاب أحدهما خمسة عشر وأصاب الآخر

أحد عشرة لم ينضل الفاضل لأن الباقي له بعد الحط أربعة ، ثم على هذا الاعتبار إن كان الباقي أقل من خمسة .

٢ - أن ينضل بما فضل بعد استيفاء الرشق . وهو أن يصيب أحدهما خمسة عشر من عشرين ، ويصيب الآخر عشرة من عشرين فينضل الفاضل لأنك إذا أسقطت من إصابته عشرة كان الباقي بعدها خمسة ، وهو عدد النضل . وهكذا لو أصاب أحدهما عشرة وأصاب الآخر خمسة كان الفاضل ناضلا ، لأنك إذا أسقطت الخمسة من إصابته كان الباقي بعدها خمسة ، وهو عدد الإصابات . وهكذا لو كان الباقي بعد الحط أكثر من خمسة ، ثم على هذا الاعتبار .

٣ - أن ينضل بما فضل قبل استيفاء الرشق وهو أن يصيب أحدهما عشرة من خمسة عشر ، ويصيب الآخر خمسة من خمسة عشر ويكون الباقي من الأكثر من خمسة ، وهو عدد النضل ، فهل يستقر النضال بهذا قبل استيفاء الرشق أم لا ؟ على وجهين .

(أحدهما) يستقر النضل ويسقط باقي الرشق ، لأن المقصود معرفة الأحق وقد عرف .

(والوجه الثاني) وهو الأظهر ، أنه لا يستقر النضل بهذه المبادرة إلى العدد حتى يرميا بقية الرشق ، لأن العقد قد تضمنها ، وقد يجوز أن يصيب المفضول جميعها أو أكثرها ويخطئ الفاضل جميعها أو أكثرها . وعلى هذا يكون التفريع فإذا رميا بقية الرشق وهو الخمسة الباقية - فإن أصاب المفضول جميعها وأخطأ الفاضل جميعها فقد استويا ولم ينضل واحد منهما ، لأن إصابة كل واحد منهما عشرة ، وإن أصاب الفاضل وأخطأ المفضول جميعها استقر فضل الفاضل لأنه أصاب خمسة وعشرين ، وأصاب المفضول خمسة من عشرين فكان الباقي بعد الحط عشرة ، هي أكثر من شرطه ، فلو أصاب الفاضل من الخمسة الباقية سهماً وأصاب المفضول سهمين لم ينضل الناضل لأن عدد إصابته أحد عشرة سهماً وعدد إصابة المفضول سبعة إذا حطت من تلك الإصابة كان الباقي أربعة والشرط أن تكون خمسة ، ولذلك لم ينضل وإن فضل .

فلو أصاب الناضل سهمين والمنضول سهمين صار الفاضل ناضلاً ، لأنه
أصاب اثني عشرة وأصاب المنضول سبعة يبقى للناضل بعد الحط خمسة ،
ولو أصاب أحدهما سبعة من عشرة وأصاب الآخر سهمين من عشرة فإذا رميا
بقية السهام فإن أصاب المنضول جميعها وأخطأ الفاضل جميعها صار الأول
ناضلاً والثاني منضولاً ، لأن الأول له سبعة والثاني له اثنا عشر يبقى له
بعد الحط خمسة ، ولو أصاب الأول جميعها وأصاب الثاني جميعها كان
الأول ناضلاً لأن إصابته سبعة عشر وإصابة الثاني اثنا عشر ، فإن أخطأ
الأول في سهم من بقية الرشق لم يفضل ولم ينضل ، ولو أصاب اثني عشر
من خمسة عشر وأصاب الآخر سهمين من خمسة عشر استقر النضل وسقط
بقية الرشق وجهاً واحداً ، لأن المنضول لو أصاب جميع الخمسة الباقية
من الرشق حتى استكمل بما تقدم سبعة كان منضولاً لأن الباقي للفاضل
بعد حطها خمسة فلم يستفد ببقية الرمي أن يدفع عن نفسه النضل فسقط ،
ثم على هذا الاعتبار .

فرع قول المصنف وإن كان العقد على حوابي . فإن الحوابي
نوع من أنواع الرمي وهم فيه أبو حامد الاسفراييني فجعله صفة من صفات
السهم وسماه حوابي بإثبات الياء فيه وحذفها وأنه السهم الواقع دون
الهدف ثم يجبو إليه حتى ينضل به مأخوذاً من جبو الصبي . وهذا نوع
من الرمي المزدلف يفرقان في الاسم لأن المزدلف أحدٌ والحوابي أضعف
ويستويان في الحكم على ما سيأتي ، والذي قاله سائر أصحابنا أن الحوابي
نوع من الرمي ، وأن أنواع الرمي ثلاثة : المحاطة والمبادرة والحوابي وقد
ذكرنا المحاطة والمبادرة .

فأما الحوابي فهو أن يحتسب بالإصابة في الشن ، وإن أصاب أحدهما
الهدف على شبر من الشن فاحتسب به ثم أصاب الآخر الهدف فتر من الشن
احتسب به وأسقط إصابة الشبر لأنها أبعد ، ولو أصاب أحدهما خارج
الشن واحتسب به وأصاب الآخر في الشن احتسب به وأسقط إصابة خارج
الشن ، ولو أصاب أحدهما الشن فاحتسب به وأصاب الآخر الدارة التي في
الشن فاحتسب به وأصاب الآخر العظم الذي في دارة الشن احتسب

وأسقط إصابة الدارة فيكون كل قريب مستظلاً هو أبعد منه ، فهذا نوع من الرمي ذكره الشافعي في كتاب الأم وذكر مذاهب الرماة فيه وفرع عليه ، ولم يذكره المزني إما لاختصاره ، وإما لأنه غير موافق لرأيه لضيقه وكثرة خطره لأنه يثبت الإصابة بعد إثباتها ، والمذهب - كما ذكر المصنف - جوازه لأمرين .

(أحدهما) أنه نوع معهود في الرمي فأشبهه المحاطة والمبادرة .

(والثاني) أنه أبعث على التمرن على الحذف ، والتمرس بمعاطاة الدقة في التصويب والتسديد فصح ، فإذا كان كذلك في جواز النضال على إصابة الحواب وكان عقدهما على إصابة خمسة من عشرين فلها إذا تناضلا ثلاثة أحوال .

١ - أن يقصرا عن عدد الإصابة .

٢ - أن يستوفيا عدد الإصابة .

٣ - أن يستوفيا أحدهما ويقصرا الآخر عنها .

فأما الأول كأن يصيب كل منهما أقل من خمسة فقد ارتفع حكم العقد بنقصان الإصابة من العدد المشروط من غير أن يكون فيها ناضل أو منضول ولا اعتبار بالقرب والبعد مع نقصان العدد . وأما الثانية من استيفائهما معا عدد الإصابة فيصيب كل منهما خمسة فصاعداً ، فيعتبر حينئذ حال القرب والبعد ، فإنهما لا يخلو أمرهما من :

(١) أن تكون الإصابات في الهدف ، وقد تساوت في القرب من الشن ، وليست بعضها بأقرب إليه من بعض فقد تكافئا : وليس فيهما ناضل ولا منضول وهكذا لو تقدم لكل واحد منهما سهم كان أقرب إلى الشن من باقي سهامه وتساوى السهمان المتقدمان في القرب من الشن كإساوئهما لا ناضل فيهما ولا منضول ، فإن تقدم لأحدهما سهم وللآخر سهمان وتساوت السهام الثلاث في قربها من الشن ففيه وجهان .

أحدهما : أن المتقرب بسهمين ناضل للمتقرب بسهم لفضله في العدد .
والثاني أنهما سواء لا ناضل فيهما ولا منضول ، لأن النضال الحواب
موضوع على القرب دون زيادة العدد .

(ب) أن تكون سهام أحدهما قرب إلى الشن من سهام الآخر ، فأقربهما
إلى الشن هو الناضل ، وأبعدهما من الشن هو المنضول ، وهكذا لو تقدم
لأحدهما سهم واحد فكان أقرب إلى الشن من جميع سهام الآخر أسقط به
سهام صاحبه ولم يسقط به سهام نفسه ، وكان هو الناضل بسهمه الأقرب .

(ج) أن تكون سهام أحدهما في الهدف وسهام الآخر في الشن فيكون
المصيب في الشن هو الناضل والمصيب في الهدف منضول .

وهكذا لو كلز لأحدهما سهم واحد في الشن وجميع سهام الآخر خارج
الشن كان المصيب في الشن هو الناضل بسهمه الواحد ، وقد أسقط به
سهام صاحبه ولم يسقط به سهام نفسه ، وإن كانت أبعد إلى الشن من سهام
صاحبه .

(د) أن تكون سهامهما جميعاً صائبة في الشن ، ولكن سهام أحدهما
أو بعضها في الدارة وسهام الآخر خارج الدارة وإن كانا جميعاً في الشن
ففيه وجهان :

(أحدهما) وقد حكاه الشافعي عن بعض الرماة أن المصيب في الدارة
ناضل والمصيب خارج الدارة منضول قطب الإصابة .

(والوجه الثاني) وإليه أشار الشافعي في اختياره أنهما سواء وليس
منهما ناضل ولا منضول ، لأن جميع الشن محل الإصابة .

(وأما الحال الثالثة) وهو أن يستوفي أحدهما إصابة الخس ويقصر
الآخر عنها فهذا على ضربين : أحدهما : أن يكون مستوفي الإصابة أقرب
سهماً إلى الشن أو مساوياً صاحبه ، فيكون ناضلاً والمقصر منضولاً .

والثاني : أن يكون المقصر في الإصابة أقرب سهاماً من المستوفى لها ، فليس فيهما ناضل ولا منضول ، لأن المستوفى قد سقطت سهامه بعدها ، والمقصر قد سقطت سهامه بنقصائها ، والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن كان النضال بين حزبين جاز . وحكى عن أبي علي ابن أبي هريرة أنه قال : لا يجوز ، لأنه يأخذ كل واحد منهم بفعل غيره ، والمذهب الأول لما رويناه في أول الكتاب من حديث سلمة بن الأكوع ، وينصب كل واحد من الحزبين زعيماً يتوكل لهم في العقد ، ولا يجوز أن يكون زعيم الحزبين واحداً ، كما لا يجوز أن يكون وكيل المشتري والبائع واحداً ، ولا يجوز إلا على حزبين متساويي العدد لأن القصد معرفة العطق ، فإذا تفاضلا في العدد فضل أحدهما الآخر بكثرة العدد لا بالعطق وجودة الرمي ، ويجب أن يتعين الرماة كما قلنا في نضال الاثنين ، ولا يجوز أن يتعينوا إلا بالاختيار ، فإن اقترع الزعيمان على أن من خرجت عليه قرعة أحدهما كان معه لم يجز ، لأنه ربما أخرجت القرعة العطاق لأحد الحزبين والضعفاء للحزب الآخر ، فإن عدل بين الحزبين في القوة والضعف بالاختيار ، ثم اقترع الزعيمان على أن من خرجت قرعته على أحد الحزبين كان معه لم يجز ، لأنه عقد معاوضة فلم يجز تعيين العقود عليه فيه بالقرعة كالبيع .

ويجب أن يكون على عدد من الرشق معلوم ، فإن كان عدد كل حزب ثلاثة اعتبر أن يكون عدد الرشق له ثلث صحيح كالثلاث والستين ، وإن كانوا أربعة اعتبر أن يكون عدد الرشق له ربع صحيح كالأربعين والثمانين ، لأنه إذا لم يفعل ذلك بقي سهم ولا يمكن اشتراك جماعة في سهم واحد ، فإن خرج في أحد الحزبين من لا يحسن الرمي بطل العقد فيه ، لأنه ليس بمحل في العقد وسقط من الحزب الآخر بازائه واحد ، كما إذا بطل البيع في أحد الميعدين سقط ما في مقابلته من الثمن وهل يبطل العقد في الباقي من الحزبين ؟ فيه قولان بناء على تفريق الصفقة .

فإن قلنا : لا يبطل في الباقي ثبت للحزبين الخيار في فسخ العقد ، لأن الصفقة تبعضت عليهم بغير اختيارهم ، فإن اختاروا البقاء على العقد وتنازعا فيمن يخرج في مقابلته من الحزب الآخر ففسخ العقد ، لأنه تعدد امضاؤه على مقتضاه ففسخ . ومن أصحابنا من قال : يبطل في الجميع قولاً واحداً ، لأن من في مقابلته من الحزب الآخر لا يتعين « ولا سبيل إلى تعيينه بالقرعة ، فبطل

في الجميع . فان نزل احد الحزبين الآخر ففي قسمة المال بين الناضلين
وجهان :

(احدهما) قسم بينهم بالسوية كما يجب على المنضولين بينهم بالسوية ،
فعلى هذا ان خرج فيهم من لم يصب استحق .

(والثاني) تقسم بينهم على قدر اصاباتهم لانهم استحقوا بالاصابة فاختلف
باختلاف الاصابة ، ويخالف ما لزم المنضولين ، فان ذلك وجب بالالتزام
والاستحقاق بالرمي ، فاعتبر بقدر الاصابة ، فعلى هذا ان خرج فيهم من
لم يصب لم يستحق شيئاً ، وبالله التوفيق) .

الشرح الأحكام : قال الشافعي رضي الله عنه : إذا اقتسموا
ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقرعوا وليقسموا قسماً معروفاً . قلت : إذا صح
هذا فالنضال ضربان : أفراد وأحزاب ، فأما نضال الأفراد فقد مضى في
فصول الكتاب . وأما نضال الأحزاب فهو أن يناضل حزبان يدخل في كل
واحد منهما جماعة يتقدم عليهم أحدهم فيعقد النضال على جميعهم فهذا
يصح على شروطه ، وهو منصوص الشافعي وعليه جماعة أصحابه
وجمهورهم .

وحكى عن أبي علي ابن أبي هريرة أنه لا يصح لأن كل واحد يأخذ
بفعل غيره وهذا فاسد لأنهم إذا اشتركوا صار فعل جميعهم واحداً فاشتركوا
في موجه لا اشتراكهم في فعله مع ورود السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم
برواية أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقوم
يرمون فقال : ارموا وأنا مع بني الأذرع ، فأمسك القوم قسيهم وقالوا :
يا رسول الله من كنت معه غلب ، فقال : ارموا وأنا معكم كلكم فدل على
أنهم كانوا حزبين مشتركين ولأن مقصود النضال التحريض على الاستعداد
للحرب والجهاد ، وهو بالأحزاب والمجموعات أشد تحريضاً وأكثر اجتهداً ،
وأدعى إلى التنسيق بين أفراد الجماعة وربطهم بالنظام والقيادة ، وتلك لعمر
الله أعظم أسباب النصر في الجهاد .

فإذا ثبت جوازه في الحزبين بجوازه بين الاثنين فلصحته خمسة شروط :

(أحدها) أن يتساوى عدد الحزبين ، ولا يفضل أحدهما على الآخر فيكونون ثلاثة وثلاثة ، أو خمسة وخمسة أو أقل أو أكثر ، فإن فضل أحدهما على الآخر برجل بطل العقد لأن مقصوده معرفة أحذق الحزبين ، فإذا تفاضلوا تغالبوا بكثرة العدد لا بحذق الرمي .

(الثاني) أن يكون العقد عليهم بإذنه ، فإن لم يأذنوا فيه لم يصح ، لأنه عقد معاوضة متردد بين الإجارة والجعالة ، وكل واحد منهما لا يصح إلا بإذن واختيار فإن عقد عليهم من لم يستأذنه بطل (والثالث) أن يعينوا على متولى العقد منهم فيكون فيه متقدماً عليهم واثباً عنهم ، فإن لم يعينوا واحداً منهم لم يصح العقد عليهم لأنه توكيل فلم يصح إلا بالتعيين ، ويختار أن يكون زعيم كل حزب أحذقهم وأطوعهم ، لأن صفة الزعيم في العرف أن يكون متقدماً في الصناعة ، مطاعاً في الجماعة ، فإن تقدموه في الرمي وأطاعوه في الانبعاث جاز ، وإن تقدمهم في الرمي ولم يطيعوه في الانبعاث لم يجز ، لأن أهم خصائص الزعيم أن يكون مطاعاً ، فإذا أمر ولم يتبعه أحد فلا يجوز العقد عليه .

(والرابع) أن يكون زعيم كل واحد من الحزبين غير زعيم الحزب الآخر لتصح نيابته عنهم في العقد عليهم مع الحزب الآخر ، فإن كان زعيم الحزبين واحداً لم يصح كما لا يصح أن يكون الوكيل في العقد بائعاً ومشترياً .

(وللشرط الخامس) وهو مسألة الكتاب أن يتعين رماة كل حزب منهما قبل العقد باتفاق ومراضاة ، فإن عقده الزعيमान عليهم ليقترعوا على من يكون في كل حزب لم يصح ، مثال ذلك : أن يكون الحزبان ثلاثة وثلاثة ، فيقول الزعيमान : نقترح عليهم فمن خرجت قرعتي عليه كان معي ، ومن خرجت قرعتك عليه كان معك : فهذا لا يصح لأمرين :

(أحدهما) أنهم أصل في عقد فلم يصح عقده على القرعة كإتباع أحد العينين بالقرعة .

(والثاني) أنه ربما أخرجت القرعة حذاقهم لأحد الحزبين ، وضعفاءهم للحزب الآخر ، فخرج عن مقصود التحريض في التناضل ، فإن عداوا بين الحزبين في الحذق والضعف قبل العقد على أن يقترح الزعيمان على كل واحد من الحزبين بعد العقد لم يصح التعليل الأول من كونهم في العقد أصلا دون التعليل الثاني من اجتماع الحذاق في أحد الحزبين ، لأنهم قد رفعوه بالتعديل ، فاذا ثبت تعيينهم قبل العقد بغير قرعة تعيينوا فيه بأحد أمرين . إما بالإشارة إليهم إذا حضروا ، وإن لم يعرفوا ، وإما بأسمائهم إذا عرفوا ، فإن تنازعوا عند الاختيار قبل العقد فعدلوا إلى القرعة في التقدم بالاختيار جاز لأنها قرعة في الاختيار وليست بقرعة في العقد ، فإذا قرع أحد الزعيمين اختار من الستة واحدا ثم اختار الزعيم الثاني واحدا ، ثم دعا الزعيم الأول فاختار ثانياً واختار الزعيم الثاني ثانياً ، ثم عاد الأول فاختار ثالثاً ، وأخذ الآخر الثالث الباقي ، ولم يجز أن يختار الأول الثلاثة في حال واحدة لأنه لا يختار إلا الأحقق ، فيجمع الحذاق في حزب والضعفاء في حزب فيعدم مقصود التناضل من التحريض .

فرع فإذا تكاملت الشروط الخمسة في عقد النضال بين الحزبين لم يخل حالهم في مال السبق من ثلاثة أقسام :

(أحدهما) أن يخرجها أحد الحزبين دون الآخر ، فهذا يصح سواء انفرد زعيم الحزب بإخراجه أو اشتركوا فيه ، ويكون الحزب المخرج للسبق معطيا إن كان منضولا وغير آخذ إن كان ناضلا ، ويكون الحزب الآخر آخذاً إن كان ناضلا وغير معط إن كان منضولا ، وهذا يغني عن المحلل لأنه محلل .

(والقسم الثاني) أن يكون الحزبان مخرجين ، ويختص بإخراج المال زعيم الحزبين فهذا يصح ويغني عن محلل ، لأن مدخل المحلل ليأخذ ولا يعطى ، ورجال كل حزب يأخذون ولا يعطون ، فإذا تفضل أحد الحزبين أخذ زعيمهم مال نفسه ، وقسم مال الحزب المنضول بين أصحابه ، فإن كان الزعيم رامياً معهم شاركهم في مال السبق ، وإن لم يرم معهم فلا حق له فيه ، لأنه لا يجوز أن يتملك مال النضال من لم يناضل ، وصار معهم كالأمين

والشاهد ، فإن رضخوا له بشيء منه عن طيب أنفسهم جاز وكان تطوعا ،
فإن شرط عليهم أن يأخذ معهم بطل الشرط ولم يبطل به العقد لأنه ليس
بينه وبين أصحابه عقد يبطل بفساد شرطه ، وإنما العد بين الحزبين وليس
لهذا الشرط تأثير فيه .

(والقسم الثالث) أن يخرجوا المال ويشترك أهل كل حزب في إخراجه ،
فهذا لا يصح حتى يدخل بين الحزبين حزب ثالث يكون محللا يكافئ كل
حزب في العدد والرمي يأخذ ولا يعطى كما يعتبر في إخراج المتناضلين المال
أن يدخل بينهما محلل ثالث يأخذ ولا يعطى . فإذا انعقد النضال بين الحزبين
على ما وصفنا اشتمل الكلام بعد تمامه بالمال المسمى فيه على ثلاث مسائل :

(إحداهما) في حكم المال المخرج في كل حزب ، ولهم فيه حالتان :

(إحداهما) أن لا يسموا قسط كل واحد من جماعتهم فيشتركوا في
التزامه بالسوية على أعدادهم من غير تفاضل فيه لاستوائهم في التزامه ،
فإن كان زعيمهم رامياً معهم دخل في التزامه كأحدهم كما يدخل في الأخذ
معهم ، فإن لم يكن رامياً لم يلتزم معهم كما لا يأخذ معهم .

(والثانية) أن يسموا قسط كل واحد منهم في التزام مال السبق فهو
على ضربين أن يتساوى في التسمية فيصح ، لأنه موافق لحكم الإطلاق
(والضرب الثاني) أن يتفاضلوا فيه ، ففي جوازه وجهان : (أحدهما)
لا يجوز لتساويهم في العقد فوجب أن يتساووا في الالتزام .

(والثاني) يجوز لأنه عن اتفاق لم يتضمنه فيما بينهم عقد فاعتبر فيه
التراضي فإن شرطوا أن يكون المال بينهم مقسماً على صواب كل واحد
منهم وخطئه لم يجز لأنه على شرط مستقبل مجهول غير معلوم فبطل ولا
يؤثر بطلانه في العقد لأنه ليس فيما بينهم عقد وكانوا متساوين فيه .

(المسألة الثانية) في حكم نضالهما وفيما يحتسب به من الصواب
والخطأ ، والمعتبر فيه أن يكون عدد الرشق ثلاثين أو ستين أو تسعين أو

عدداً يكون له ثلث صحيح ، ولا يجوز أن يكون عدد الرشق خمسين ولا سبعين ولا مائة ، لأنه ليس له ثلث صحيح .

وإن كان عدد الحزب أربعة كان عدد الرشق أربعين أو ماله ربع صحيح . ولا يجوز أن يكون عدد الرشق ما ليس له ربع صحيح ، وهكذا إن كان عدد الحزب خمسة وجب أن يكون عدد الرشق ماله خمس صحيح لأنه إذا لم ينقسم عدد الرشق على عدد الحزب إلا بكسر يدخل عليهم لم يصح التزامهم له لأن اشتراكهم في رمي السهم لا يصح ، فأما عدد الإصابة المشروطة فيجوز ألا ينقسم على عددهم لأن الاعتبار فيها بأصابتهم لا باشتراكهم ، فإذا استقر هذا بينهم لزيم كل حزب بإصابات كل واحد من أصحابه واحتسب عليه خطأ كل واحد منهم سواء تساوى رجال الحزب في الإصابة وهو نادر أو تفاضلوا فيها وهو الغالب ، فإذا جمعت الإصابتان والمشروط فيها إصابة خمسين من مائة لم يخل مجموع الإصابتين من ثلاثة أحوال .

(أحدها) أن يكون المجموع من إصابة كل حزب خمسين فصاعداً ، فليس فيهما منضول ، وإن تفاضلا في النقصان من الخمسين .

(والحال الثانية) أن مجموع إصابة كل منهما أقل من خمسين ، فليس فيهما منضول لتساويهما في النقصان .

(والحال الثالثة) أن يكون مجموع إصابة أحدهما فصاعداً ، ومجموع إصابة الآخر أقل من خمسين فمستكمل الخمسين هو الناضل ، وإن كان أحدهم في الإصابة مقلاً فالمقصود عن الخمسين هو المنضول ، وإن كان أحدهم في الإصابة أكثرأ فيصير مقلل الإصابة آخذاً ومكثرها معطياً ، لأن حزب المقلل ناضل وحزب المكثر منضول .

(المسألة الثالثة) في حكم المال إذا استحققه الحزب الناضل ، فيقسم بين جميعهم وفي قسمته بينهم وجهان :

(أحدهما) أنه مقسوم بينهم بالسوية مع تفاضلهم في الإصابة لاشتراكهم في العقد الذي أوجب تساويهم فيه .

(والوجه الثاني) أنه يقسم بينهم على قدر إصاباتهم لأنهم بالإصابة قد استحقوه فلا يكافئ مقل الإصابة مكثرها . وخالف التزام المنضولين حيث تساوا فيه مع اختلافهم في الخطأ . لأن الالتزام قبل الرمي فلم يعتبر بالخطأ والاستحقاق بعد الرمي ، فصار معتبراً بالصواب فعلى هذا لو أخطأ واحد من أهل الحزب الناضل في جميع سهامه ففى خروجه من الاستحقاق وجهان :

(أحدهما) يستحق معهم وإن لم يصب إذا قيل بالوجه الأول : إنه مقسوم بينهم بالسوية لا على قدر الإصابة .

(والوجه الثاني) أنه يخرج بالخطأ من الاستحقاق ويقسم بين من عداه إذا قيل بالوجه الثاني إنه مقسوم بينهم على قدر الإصابة ويقابل هذا أن يكون في الحزب المنضول من أصاب بجميع سهامه . ففى خروجه من التزام المال وجهان :

(أحدهما) يخرج من التزامه إذا قبل بخروج المخطيء من استحقاقه .

(والوجه الثاني) لا يخرج من الالتزام ويكون فيه أسوة من أخطأ إذا قيل بدخول المخطيء في الاستحقاق ، وأنه فيه أسوة من أصاب . والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب بيان الاصابة والخطا في الرمي

إذا عقد على إصابة الفرض فاصاب الشن أو الجريد الذي يشد فيه الشن ، أو العرى وهو السير الذي يشد به الشن على الجريد ، حسب له . لأن ذلك كله من الفرض ، وإن اصاب العلاقة فيه قولان :

(أحدهما) يحسب له ، لأنه من جملة الفرض ، ألا ترى أنه إذا مد امتد معه فاشبه العرى .

(والثاني) لا يحسب لأن العلاقة ما يعلق به الفرض ، فاما الفرض فهو الشن وما يحيط به ، وإن شرط إصابة الخاصة وهو الجنب من اليمين واليسار فاصاب غيرها لم يحسب له . لأنه لم يصب الخاصة .

وإن شرط إصابة الشن فاصاب العروة - وهو السير أو العلاقة - لم يحسب لأن ذلك كله غير الشن ، فإن اصاب سهماً في الفرض - فإن كان السهم متعلقاً ينصله وباقية خارج الفرض - لم يحسب له ولا عليه ، لأن بينه وبين الفرض طول السهم ؛ ولا يدري لو لم يكن هذا السهم هل كان يصيب الفرض أم لا يصيب ؟ وإن كان السهم قد غرق في الفرض إلى فوقه حسب له ، لأن المقد على إصابة الفرض ، ومعلوم أنه لو لم يكن هذا لكان يصيب الفرض . فإن خرج السهم من القوس فهبت ريح فنقلت الفرض إلى موضع آخر فاصاب السهم موضعه حسب له وإن اصاب الفرض في الموضع الذي انتقل إليه حسب عليه في الخطا لأنه اخطأ في الرمي ، وإنما اصاب بفعل الريح لا بفعله .

وإن رمى وفي الجو ريح ضعيفة فارسل السهم مفارقاً للفرض وأمال يده ليصيب مع الريح فاصاب الفرض ، أو كانت الريح خلفه فنزع نزعا قريباً ليصيب مع معاونة الريح فاصاب حسب له . لأنه اصاب بفراسته وحذقه ، وإن اخطأ حسب عليه ، لأنه اخطأ بسوء رميه ، ولأنه لو اصاب مع الريح لحسب له ؛ فإذا اخطأ معها حسب عليه .

وإن كانت الريح قوية لا حيلة فيها لم يحسب له إذا اصاب ، لأنه لم يصب

بحسن رميه ، ولا يحسب عليه اذا اخطأ لأنه لم يخطئ بسوء رميه ، وإنما اخطأ بالرمي في غير وقتته ، وان رمى من غير ربح فثارت ربح بعد خروج السهم من القوس فأخطأ لم يحسب عليه ، لأنه لم يخطئ بسوء رميه ، وإنما اخطأ بعارض الريح . وان أصاب فقد قال بعض اصحابنا : فيه وجهان بناء على القولين في اصابة السهم المزدلف ، وعندى أنه لا يحسب له قولاً واحداً لان المزدلف إنما أصاب الغرض بحدة رميه ومع الريح لا يعلم أنه أصاب برميته ، وان رمى سهماً فاصاب الغرض بفوقه لم يحسب له لان ذلك من أسوأ الرمي وأردته .

فصل وان انكسر القوس او انقطع الوتر ، او أصابت يده ربح فرمى واصاب حسب له ، لان اصابته مع اختلال الآلة أدل على حذقه ، فان اخطأ لم يحسب عليه في الخطأ ، لأنه لم يخطئ بسوء رميه وإنما اخطأ بعارض . وان أغرق السهم فخرج من الجانب الآخر - نظرت ، فان أصاب - حسب له لان اصابته مع الاغراق أدل على حذقه ، وان اخطأ لم يحسب عليه . ومن اصحابنا من قال : يحسب عليه في الخطأ لأنه اخطأ في مد القوس ، والنصوص هو الأول ، لان الاغراق ليس من سوء الرمي ، وإنما هو لمعنى قبل الرمي فهو كاتقطاع الوتر وانكسار القوس ، وان انكسر السهم بعد خروجه من القوس ، وسقط دون الغرض لم يحسب عليه في الخطأ ، لأنه إنما لم يصب لفساد الآلة لا لسوء الرمي ، وان أصاب بما فيه النصل حسب له ، لان اصابته مع فساد الآلة أدل على حذقه ، وان اصابه بالموضع الآخر ، لم يحسب له لأنه لم يصب ، ولم يحسب عليه لان خطاه لفساد الآلة لا لسوء الرمي .

فصل وان عرض دون الغرض عارض من انسان او بهيمة - نظرت فان رد السهم ولم يصل - لم يحسب عليه لأنه لم يصل للعارض لا لسوء الرمي وان نفذ السهم واصاب حسب له ، لان اصابته مع العارض أدل على حذقه . وحكى ان الكسعى كان رامياً فخرج ذات ليلة فرأى ظيلاً فانفذه ، وخرج السهم فاصاب حجراً وقدح فيه ناراً ، فرأى ضوء النار فظن أنه اخطأ فكسر القوس وقطع ابهامه ، فلما أصبح رأى الظبي صريعاً قد نفذ فيه سهمه فندم فحزبت به العرب مثلاً وقال الشاعر :

نمت ندامة الكسعى لما رأت عيناه ما صنعت يداه

وان رمى فعارضه عارض فعثر به السهم وجاوز الغرض ولم يصب ففيه وجهان :

(احدهما) وهو قول أبى اسحاق أنه يحسب عليه في الخطأ ، لأنه اخطأ بسوء الرمي لا للعارض ، لأنه لو كان للعارض تأثير لوقع سهمه دون الغرض ، فلما جاوزه ولم يصب دل على أنه اخطأ بسوء رميه فحسب عليه في الخطأ .

(والثاني) انه لا يحسب عليه لان العارض قد يشوش الرمي فيقصر عن
الفرض وقد يجاوزه . وان رمى السهم فاصاب الأرض وازدلف فاصحاب
الفرض ففيه قولان :

(احدهما) يحسب لانه اصاب الفرض بالترعة التي ارسلها وما عرض
دونها من الأرض لا يمنع الاحتساب ، كما لو عرض دونه شيء فهتكه واصاب
الفرض .

(والثاني) لا يحسب له ، لان السهم خرج عن الرمي الى غير الفرض وانما
اعانته الأرض حتى ازدلف عنها الى الفرض ، فلم يحسب له . وان ازدلف ولم
يصب الفرض ففيه وجهان :

(احدهما) يحسب عليه في الخطا لانه انما ازدلف بسوء رميه لان الحاذق
لا يزدلف سهمه .

(والثاني) لا يحسب عليه لان الأرض تشوش السهم وتزيله عن سننه ،
فاذا اخطا لم يكن من سوء رميه) .

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه : ولو أغرق أحدهما فأخرج
السهم من يده ولم يبلغ الفرض كان له أن يعود من قبل العارض .

فأما إغراق السهم فهو أن يزيد في مد القوس لفضل قوته حتى يستغرق
السهم فيخرج من جانب الوتر المعهود إلى جانب الآخر ، فإن من أجناس
القسي والسهام ما يكون مخرج السهم منها عن يمين الرامي جارية على إبهامه
فيكون إغراقه أن يخرج السهم باستيفاء المد إلى يساره جارية على سبائته ،
ومنها ما يكون مخرجه على يسار الرامي جارية على سبائته فيكون إغراقه
أن يخرج على يمينه جارية على إبهامه ، فإذا أغرق السهم قال الشافعي :
لم يكن إغراقه من سوء الرمي وإنما هو لعارض فلا يحتسب عليه إن أخطأ
به ، وفيه عندى نظر ، لأنه إذا لم يمد القوس بحسب الحاجة حتى زاد فيه
فأغرق أو نقص فقصر كاذب بسوء الرمي أشبه ، فإذا أخطأ بالسهم المغرق لم
يحتسب عليه على مذهب الشافعي ، وإن أصاب به احتسب له لأن الإصابة
به مع المحلل أدل على حذق الرامي من الإصابة مع الاستقامة .

وقال الشافعي رضي الله عنه : ولو أرسله مفارقاً للشن فهبت ريح
فصرفته إليه ، أو مقصراً فأسرعت به فأصاب حسب مصيباً ولا حكم
للريح اهـ .

إننا نعلم أن للريح تأثيراً في تغيير مجرى السهم عن جهته ، وحذاق
الرماة يعرفون مخرج السهم عن القوس هل هو مصيب أو مخطئ ؟ فإذا
خرج السهم فغيرته الريح فهو على ضربين :

(أحدهما) أن يخرج مفارقاً للشن فتعدل به الريح إلى الشن فيصيب
أو يكون مقصراً عن الهدف فهبته الريح حتى أصاب فتعتبر حال الريح ،
فإن كانت ضعيفة كان محسوباً في الإصابة لأننا على يقين من تأثير الرمي
وفي شك من تأثير الريح ، وإن كانت الريح قوية نظر ، فإن كانت موجودة
عند الإرسال كان محسوباً في الإصابة لأنه قد اجتهد في التحرز من تأثير
الريح وحسب حسابها بتحريف سهمه فأصاب باجتهاده ورميه ، وإن حدث
الريح بعد إرسال السهم ففي الاحتساب به وجهان تخريجاً من اختلاف
قوله في الاحتساب بإضافة المزدلف . أحدهما : يحتسب به مصيباً إذا
احتسبت إصابة المزدلف . والوجه الثاني : لا يحتسب مصيباً ولا مخطئاً ،
إذا لم يحتسب بإصابة المزدلف .

(والضرب الثاني) أن يخرج السهم موافقاً للهدف فتعدل به الريح
حتى يخرج عن الهدف فيعتبر حال الريح ، فإن كانت طارئة بعد خروج
السهم عن القوس ألغى السهم ولم يحتسب به في الخطأ ، لأن التحرز من
حدوث الريح غير ممكن ، فلم ينسب إلى سوء الرمي ، وإن كانت الريح
موجودة عند خروج السهم نظر فيها فإن كانت قوية لم يحتسب به في الخطأ
لأنه أخطأ في اجتهاده الذي يتحرز به من الريح ، ولم يخطئ في سوء
الرمي .

وإن كانت الريح ضعيفة ففي الاحتساب به في الخطأ وجهان . أحدهما :
يكون خطأ لأننا على يقين من تأثير الرمي وفي شك من تأثير الريح . والثاني :

لا يكون محسوباً في الخطأ لأن الريح تفسد صنيع المحسن وإن قلت ؛
كما تفسده إذا كثرت فإذا أزال الريح الشن عن موضعه إلى غيره لم يخل
حال السهم بعد زوال الشن من ثلاثة أحوال .

١ - أن يقع في غير الشن وفي غير موضعه الذي كان فيه فيحتسب به
مخطئاً لأنه وقع في غير محل الإصابة قبل الريح وبعدها .

٢ - أن يقع في الموضع الذي كان فيه الشن في الهدف فيحتسب مصيباً
لوقوعه في محل الإصابة .

٣ - أن يقع في الشن بعد زواله عن موضعه ، فهذا على ضربين :
أحدهما : أن يزول الشن عن موضعه بعد خروج السهم فتحسب به في
الخطأ لوقوعه في غير محل الإصابة عند خروج السهم . والضرب الثاني :
أن يخرج السهم بعد زوال الشن عن موضعه وعلم الرامي بزواله فينظر في
الموضع الذي صار فيه ، فإن كان خارجاً من الهدف لم يحتسب به مصيباً
ولا مخطئاً لخروجه عن محل الصواب والخطأ ، وإن كان مماثلاً لموضعه من
الهدف احتسب به مصيباً ، لأنه قد صار محلاً للإصابة ، والله تعالى أعلم .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وكذلك لو انقطع وتره أو
انكسر قوسه فلم يبلغ الغرض ، أو عرض دونه دابة أو إنسان فأصابه أو
عرض له في يده مالا يمر السهم معه كان له أن يعود به .

قلت : إذا انقطع وتره أو انكسر قوسه فقصر وقع السهم وأخطأ لم
يحتسب عليه ، لأنه لم يخطئ لسوء رمية ، ولكن لنقص آتته ، ولو أصاب
به كان محسوباً من إصابته لأنه أدل على حذقة ، وهكذا لو عرض دون
الهدف عارض من بهيمة أو إنسان وقع السهم فيه ومنع من وصوله إلى
الهدف لم يحتسب عليه وأعيد السهم إليه ، فإن خرق السهم الحائل وتقد
فيه حتى وصل إلى الهدف فأصاب كان محسوباً من إصابته لأنه بالإصابة
مع هذا العارض أشد وأرمى ، ويسمى هذا السهم مارقاً .

وقد كان الكسعى في العرب رامياً وقصته كما ساقها المصنف على وجهها ، والكسعى هو محارب بن قيس من كسيعه ، وقيل : هو من بني محارب من قحطان واسمه عامر بن الحارث ، وقد قال عن نفسه أو قيل بلسان حاله فيما جرت عليه عادة القصاص من تسجيل الأخبار بالشعر على لسان أصحابها :

ندمت ندامة لو أن نفسي تطاوعني إذن لقطعت خمسي
تبين لي سفاه الرأي مني لعمر أليك حين كسرت قوسي

وهكذا لو عرض للرامي علة في يده أو أخذته ريح في يديه ضعف بها عن مد قوسه لم يحتسب عليه إن قصر أو أخطأ ، لأنه لعارض يمنع وليس من سوء رمى أو قلة حذق .

قال الشافعي رضي الله عنه : فأما إن جاز السهم وأجاز من وراء الناس فهذا سوء رمى وليس بعارض غلب عليه فلا يرد إليه . يقال : جاز السهم إذا مر في أحد جانبي الهدف ويسمى خاصراً وجمعه خواصر ، لأنه في أحد الجانبين مأخوذ من الخاصرة لأنها في جانبي الإنسان ، ويقال : أجاز السهم إذا وقع وراء الهدف ، فإذا جاز السهم وسقط في جانب الهدف أو أجاز فوقه وراء الهدف كان محسوباً من خطئه ، لأنه منسوب إلى سوء رميه ، وليس بمنسوب إلى عارض في يديه أو إليه .

وقال أبو علي بن أبي هريرة : الجائز أن يقع في الهدف عن أحد جانبي الشن فعلى هذا إن كانت الإصابة مشروطة في الشن كان الجائز محطاً ، وإن كانت مشروطة في الهدف كان الجائز مصيباً ، ويجوز أن يشترط أن تكون إصابة سهمها جائزة فيحتسب بالجائز ولا يحتسب بغير الجائز . قال الشافعي رضي الله عنه : ولو كان الشن منصوباً فمرك منه كان عندى خاسقاً . ومن الرماة من لا يحتسبه إذا لم يثبت فيه .

أما السهم المارق فهو أن ينفذ في الشن وهو منصوب فوق الهدف ويخرج منه فيقع وراء الهدف فيحتسب به في القارع ، فأما الخاسق ففي

الاحتساب به قولان أحدهما : وهو منصوص الشافعي أنه يحتسب به خاسقا اعتباراً بالمعنى وأنه زائد على الخسق فيؤخذ فيه معنى الخسق . والقول الثاني حكاه الشافعي عن بعض الرماة أنه لا يحتسب به خاسقا اعتباراً بالاسم لأنه يسمى مارقاً ولا يسمى خاسقاً ، فمن أصحابنا من أثبت هذا القول للشافعي ، ومنهم من تفاه عنه ، لأنه أضافه إلى غيره ولا يكون مخطئاً ، وإن لم يحتسب خاسقاً لا يختلف فيه أصحابنا .

وأما السهم المزدلف فهو أن يقع على الأرض ثم يزدلف منها بحمولته وحدته فيصير في الهدف ، ففي الاحتساب به مصيباً قولان . أحدهما : يحتسب به مصيباً لأنه بحدة الرمي أصاب . والقول الثاني : ليس بمصيب لخروجه من الرامي إلى غير الهدف ، وإنما أعادته الأرض حين ازدلف عنها في الهدف .

قال أبو إسحاق المروزي : ومن أصحابنا من لم يخرج المزدلف على قولين ، وحمله على اختلاف حالين باعتبار حاله عند ملاقة الأرض ، فإن ضعفت حيوته بعد ازدلافه ولانت كان محسوباً في الإصابة ، وإن قويت وصار بعد ازدلافه أحد لم يحتسب به مصيباً ، ويجوز أن يتناضلا على مروق السهم ولا يجوز أن يتناضلا على ازدلافه ، لأن مروق السهم من فعل الرامي ، وازدلافه من تأثير الأرض . فعلى هذا في الاحتساب به مخطئاً إذا لم يحتسب به مصيباً وجهان . أحدهما : يكون مخطئاً لأنه من سوء الرمي . والثاني : لا يكون مخطئاً ما أصاب ويسقط الاعتداد به مصيباً ومخطئاً ، والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان العقد على إصابة موصوفة - نظرت ، فإن كان على القرع فإصاب الفرض وخزق أو خسق أو مرق - حسب له لأن الشرط هو الإصابة ، وقد حصل ذلك في هذه الأنواع .

فصل وان كان الشرط هو الخسق - نظرت ، فإن أصاب الفرض

وثبت فيه ثم سقط - حسب له لأن الخسق هو أن يشب وقد ثبت فلم يؤثر زواله بعد ذلك ، كما لو ثبت ثم نزع انسان ، فان ثقب الموضع بحيث يصلح لثبوت السهم لكنه لم يثبت ففيه قولان :

(أحدهما) انه يحسب له ، لأن الخسق ان يشب بحيث يصلح لثبوت السهم وقد فعل ذلك ، ولعله لم يشب لسعة الثقب أو لغلظ لقيه .

(والثاني) وهو الصحيح : انه لا يحسب له لأن الأصل عدم الخسق ، وانه لم يكن فيه من القوة ما يثبت فيه فلم يحسب له ، وان كان الفرض ملصقا بالهدف فإصابه السهم ولم يثبت فيه ، فقال الرامي : قد خسق الا انه لم يثبت فيه لغلظ لقيه من نواة أو حصة . وقال رسيه : لم يخسق - نظرت ، فان لم يعلم موضع الإصابة من الفرض - فالقول قول الرسيل ، لأن الأصل عدم الخسق ، وهل يحلف ؟ ينظر فيه - فان فتش الفرض فلم يكن فيه شيء يمنع من ثبوته - لم يحلف ، لأن ما يدعيه الرامي غير ممكن ، وأن كان هناك ما يمنع من ثبوته حلف ، لأن ما يدعيه الرامي ممكن .

وان علم موضع الإصابة ولم يكن فيه ما يمنع من ثبوته فالقول قول الرسيل من غير يمين ، لأن ما يدعيه الرامي غير ممكن ، وان كان فيه ما يمنع الثبوت ففيه وجهان :

(أحدهما) ان القول قول الرامي ، لأن المانع شهد له .

(والثاني) ان القول قول الرسيل لأن الأصل عدم الخسق ، والمانع لا يدل على انه لو لم يكن لكان خاسقا ، ولعله لو لم يكن مانع لكان هذا منتهى رمية ، فلا يحكم له بالخسق بالشك ، وان كان في الشن خرق أو موضع بال فوق فيه السهم وثبت في الهدف - نظرت ، فان كان الموضع الذي ثبت فيه في صلابة الشن - اعتد به ، لانا نعلم انه لو كان الشن صحيحا لثبت فيه ، وان كان دون الشن في الصلابة كالتراب والطين الرطب لم يعتد به ولا عليه ، لانا لا نعلم انه لو كان صحيحا هل كان يثبت فيه ام لا ؟ فإرد اليه السهم حتى يرميه .

وان خرمه وثبت ففيه قولان :

(أحدهما) يعتد به لأن الخسق هو ان يشب النصل وقد ثبت .

(والثاني) لا يعتد به لأن الخسق ان يشب السهم في جميع الشن ولم يوجد ذلك ، فان مرق السهم فقد قال الشافعي رحمه الله : هو عنسدي

خاسق . ومن الرامة من لا يحتسبه ، فمن أصحابنا من قال : يحتسب له قولا واحداً وما حكاه عن غيره ليس بقول له ، لأن معنى الخسق قد وجد وزيادة ، ولأنه لو مرق والشرط القرع حسب ، فكذلك اذا مرق والشرط الخسق .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان :

(أحدهما) يحسب له لما ذكرناه .

(والثاني) لا يحسب له لأن الخسق ان يثبت ، وما ثبت ، ولأن في الخسق زيادة حذق وصنعة ، من نزع القوس بمقدار الخسق ، والتعليل الأول أصح ، لأن هذا يبطل به اذا مرق ، والشرط القرع ، وان أصاب الشن مرق ، وثبت في الهدف ، ووجد على نصله قطعة من الشن والهدف دون الشن في الصلابة ، فقال الرامي : هذا الجلد قطعه سحهمي بقوة ، وقال الرسيل : بل كان في الشن ثقبه وهذه الجادة كانت قد انقطعت من قبل فحصلت في السهم فالقول قول الرسيل لأن الأصل عدم الخسق .

فصل اذا مات احد الراميين او ذهبت يده بطل العقد ، لأن المقصود معرفة حذقه ، وقد فات ذلك ، فبطل العقد كما لو هلك المبيع ، وان رمدت عينه او مرض لم يبطل العقد ، لأنه يمكن استيفاء العقود عليه بعد زوال العذر ، وان اراد أن يفسخ - فان قلنا : انه كالجعالة - كان حكمه قد فسخ من غير عذر ، وقد بيناه في أول الكتاب ، وان قلنا انه كالاجارة جاز أن يفسخ ، لأنه تأخر المقود عليه فمات الفسخ كما يملك في الاجارة ، وان اراد أحدهما أن يؤخر الرمي للثقة - فان قلنا انه كالاجارة - أجبر عليه كما أجبر في الاجارة ، وان قلنا انه كالجعالة لم يجبر كما لا يجبر في الجعالة .

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه : ولو تشارطا المصيب ، فمن الشن ولم يخرق حسب له لأنه مصيب .

قلت : فإذا تشارطا الإصابة احتسب كل مصيب من قارع وخارق وخاسق ، لأن جميعها مصيب . وهكذا لو تشارطا الإصابة قرعا احتسب بالقارع وبالمارق وبالخاسق لأنه زيادة على القرع . ولو تشارطا الخواصر احتسب بكل مصيب لأن إصابة الخواصر مشتمل على كل مصيب من قارع

وخارق وخاسق . فأما الخواصر فهو ما أصاب جانب الشن ، فإن شرطاً في الرمي لم يحتسب إلا به ، وإن لم يشترطه احتسب به مع كل مصيب في الشن إذا كانت الإصابة مشروطة في الشن .

وقال الشافعي رضى الله عنه : لو تشارطا الخواسق والشن ملصق بالهدف فأصاب ثم رجع فزعم الرامي أنه خسق ثم رجع لعلظ لقيه من حصاة أو غيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق ، وإنما قرع ثم رجع فالتقول قوله مع يمينه إلا أن تقوم بينة فيؤخذ بها .

واشتراط الخسق إنما يكون في إصابة الشن دون الهدف ، وقد ذكرنا أن الشن وهو جلد ينصب في الهدف تمد أطرافه بأوتار أو خيوط تشد في أوتاد منصوبة في الهدف المبنى ، وربما كان ملصقاً بحائط الهدف ، وربما كان بعيداً منه بنحو من شبر أو ذراع ، وهو أبعد ما ينصب ، وخسق الشن إذا كان بعيداً من الهدف أوضح منه إذا كان ملصقاً به .

فإذا رمى والشن ملصق بالهدف فأصاب الشن ثم سقط بالإصابة خسق فزعم الرامي أنها خسق ، ولقي غليظاً في الهدف من حصاة أو نواة فرجع وهو خاسق ، وزعم المرمي عليه أنه قرع فسقط ولم يخسق فلهما ثلاثة أحوال :
(أحدها) أن يعلم صدق الرامي في قوله بغير يمين ، لأن الحال شاهدة بصدقه .

(والحال الثانية) أن يعلم صدق المرمي عليه في إنكاره إما بأن لا يرى في الشن خسقاً ، وإما بأن لا يرى في الهدف غليظاً ، فالتقول قوله ولا يمين عليه ، لأن الحال شاهدة بصدقه .

(والحال الثالثة) أن يحتمل صدق المدعى وصدق المنكر لأن هل في الشن خواسق أم لا ؟ فإن كانت بينة حمل عليها ، وإن عدمت البينة فالتقول قول المنكر مع يمينه ولا يحتسب به مصيباً ، وفي الاحتساب به مخطئاً وجهان :

(أحدهما) يحتسب به في الخطأ إذا لم يحتسب به في الإصابة لوقوف الرامي بين صواب وخطأ .

(والوجه الثاني) لا يحتسب به في الإصابة ، لأن الإصابة لا يحتسب بها إلا مع اليقين . وكذلك لا يحتسب بالخطأ إلا مع اليقين ، فإن نكل المنكر عن اليمين أحلف الرامي . فإذا حلف احتسب بإصابته . قال الشافعي رحمه الله : وإن كان الشن بالياً فأصاب موضع الخشق فصار في الهدف فهو مصيب . وهذا معتبر بالشن والهدف ولهما ثلاثة أحوال .

(أحدها) أن يكون الهدف أشد من الشن لأنه مبني قد قوى واشتد فإذا وصل السهم إليه من ثقب في الشن ثبت في الهدف الذي هو أقوى من الشن كان ثبوته في الشن الأضعف أجدر . وهو الذي أراد الشافعي فيحتسب به خاسقاً .

(والحال الثانية) أن يكون الشن أقوى من الهدف وأشد لأنه جلد مثين والهدف تراب ثائر أو طين لين فلا يحتسب به مصيباً ولا مخطئاً ، أما الإصابة فلجواز أن لا يخشق الشن ، وأما الخطأ فلعدم ما خسقه مع بلى الشن .

(والحال الثالثة) أن يتساوى الشن والهدف في القوة والضعف فلا يحتسب به مخطئاً ، وفي الاحتساب به مصيباً وجهان :

(أحدهما) يحتسب من إصابة الخشق لأن ثبوته في الهدف قائم مقام ثبوته في الشن عند تساويهما .

(والوجه الثاني) لا يحتسب في إصابة الخشق ويحتسب في إصابة القرع على الأحوال كلها . وإن صادف السهم في ثقب في الغرض قد ثبت في الهدف مع قطعة من الغرض ، فقال الرامي : خسقت ، وهذه الجلدة قطعها سهمي لشدة الرمية فأنكر صاحبه وقال : بل هي كانت مقطوعة ، فإن علم

أن الغرض كان صحيحاً حكم بقول الراسل لأن الأصل عدم الخسق . وقال أحمد وأصحابه : القول قول الرامي إذا كان الغرض صحيحاً .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وإذا أراد المستبق أن يجلس ولا يرمى للمستبق فضل أو لا فضل له ، فسواء قد يكون له الفضل فيفضل وعليه الفضل فيفضل . إلى آخر ما قال .

قلت : إذا جلس أحد المتناضلين عن الرمي فله جالتان : إحداهما أن يريد به تأخير الرمي عن وقته فلا يخلو أن يكون فيه معذوراً أو غير معذور ، فإن كان له عذر وطلب التأخير آخر ولم يجبر على التعجيل ، سواء قيل بلزومه كالإجارة أو بجوازه كالجمالة ، لأنه ليس بأوكد من فرض الجمعة التي يجوز التأخر عنها بالعذر وأعداره في تأخير الرمي ما أثر في نفسه من مرض أو شدة حر أو برد أو أثر في رميته من شدة ريح أو مطر أو أثر في أهله من موت أو حادث نزل أو أثر في ماله من جائحة طرقت أو خوف طراً .

وإن لم يكن له في تأخير الرمي عذر ، والتمس به الدعة إلى وقت آخر ففي إجباره على التعجيل قولان :

(أحدهما) يجبر عليه إذا قيل بلزومه كالإجارة .

(والثاني) لا يجبر على تعجيله إذا قيل بجوازه كالجمالة . أما الحال الثانية : كأن يريد بالجلوس عن الرمي فسخ العقد فلا يخلو أن يكون معذوراً في الفسخ أو غير معذور ، فإن كان معذوراً في الفسخ وأعدار الفسخ أضيّق وأغلظ من أعدار التأخير وهي ما اختصت نفسه من العيوب المانعة من صحة رميته وهي ضربان .

(أحدهما) ما لا يرجى زواله كشلل يده أو ذهاب بصره فالفسخ واقع بحدوث هذا المانع وليس يحتاج إلى فسخه بالقول .

(والضرب الثاني) ما يرجى زواله كمرض يده أو رمد عينيه أو علة

جسده فلا يفسخ العقد بخدوث هذا المانع بخلاف الضرب الأول لا يمكن الرمي بعد زواله ويكون الفسخ بالقول ، وذلك معتبر بحال صاحبه ، فإن طلب تعجيل الرمي فله الفسخ لتعذر التعجيل عليه ، ويكون استحقاق هذا الفسخ مشتركاً بينه وبين صاحبه ، ولكل واحد منهما فسخ العقد به .

وإن أجب صاحبه إلى الإظهار بالرمي إلى زوال المرض فهل يكون عذره في الفسخ باقياً ؟ أم لا ؟ على وجهين (أحدهما) يكون باقياً في استحقاق الفسخ لئلا تكون ذمته مرتبهة بالعقد . (والوجه الثاني) أن عذر الفسخ قد زال بالانتظار ، وليس للمنظر أن يرجع في هذا الإظهار ، وإن جاز له أن يرجع في الإظهار بالديون لأن ذلك عن عيب رضى به ، وجرى مجرى الإظهار بالإعسار ، وإن لم يكن لطالب الفسخ عذر في الفسخ ، فإن قيل يلزم العقد كالإجارة لم يكن له الفسخ وأخذ به جبراً ، فإن امتنع منه حبس عليه كما يحبس بسائر الحقوق إذا امتنع منها فإن طال به الحبس وهو على امتناعه غرر حتى يجيب .

فإن قيل بجواز العقد كالجعالة فله الفسخ قبل الرمي وبعد الشروع فيه وقبل ظهور الغلبة ، فإن ظهرت الغلبة لأحدهما ، فإن كانت لطالب الفسخ ، فله الفسخ وإن كانت لغيره ففي استحقاقه للفسخ قولان مضياً .

(أحدهما) لا يستحقه بعد ظهورها لتفويت الأغراض المقصودة بعد ظهورها .

(والقول الثاني) وهو الذي نص عليه الشافعي هاهنا - له الفسخ لما علل به من أنه قد يكون له الفضل فينضل ، ويكون عليه الفضل فينضل .

مسألة إذا عرفت أن الرمي مما يلزم المسلمين حذقه والتمرس عليه لقهر الأعداء وجهادهم لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى ، وعرفت أن السهام والنبال من أسلحة النضال قد استحال في أعصرنا إلى أسلحة نارية منها ما يصيب بالتوجيه كالرشاشات القصيرة ومنها ما يصيب بالتسديد أو التصويب الدقيق ، ومنها ما يعطى مخروطاً نارياً

باللمس الهين ويسمى آلياً ، ومنها ما يعطى القذيفة بالضغط بالإصبع
ويسمى منفرداً ، وفيل من حذاق الرماية الذين يستطيعون أن يجعلوا الآلى
منفرداً ، وهو أمر يقتصر إلى قدرة على ضبط حركة الإصبع وسيطرة على
لمس الزناد ، والفرق بين هذه الآلات والآلات السابقة لا يختلف في حكمه
إلا بمقدار ما يراعى من قوة الرمي وبعد ما ترميه الآلات الحديثة ومدى
تأثيرها . وقد سن النبي صلى الله عليه وسلم الأخذ بالآلات غير المسلمين حين
حاصر الطائف بالمجانيق ، ووجه الصحابة رضوان الله عليهم إلى صناعتها
وصناعة الضبور وهى نوع من المدافع البدائية التى تطورت صناعتها حتى
بلغت فى عصرنا هذا الصاروخ عابر القارات ، ويحتسب فى الرماية بتلك
القذائف دورة الأرض حول نفسها ودورتها السنوية وقانون الجاذبية وهى
تحتاج إلى معادلات رياضية وحساب دقيق لتصل إلى أهدافها فى قلاع
الأعداء فتدمرها تدميراً .

وقد أخرج الشيخان والحاكم وصححه والشافعى وأحمد والنسائى
وابن حبان عن عبد الله بن مغفل رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم « نهى عن الخذف وقال إنها لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً ولكنها
تكسر السن وتفقأ العين » .

فقد وجهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما فيه الأثر الأقوى
والإغلاظ البالغ والسلاح الحاسم لإرهاب العدو . فإذا ثبت هذا فإن الرماية
بالبندقية وغيرها من المستحدثات من فروع الكفايات التى تتأصل بها
عزة الأمة وتحمى بها حوزتها وتعلو بها رايثها وعلى ولى الأمر أن يحرض
من وهب من قوة البنية وخفة الحركة وحدة البصر ونور الإيمان من ينهض
به ويتوفر عليه حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله . والرمى فرض
كفاية على المسلمين ويحرم على من تعلم الرمي أن ينساه بل عليه أن يترس
به ويتمرن عليه بين الحين والحين حتى يظل المسلم محافظاً على كفاءته ومهارته
وحذقه للرمى حماية لبيضة الإسلام والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبنا
ونعم الوكيل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب احياء الموات

يستحب احياء الموات لما روى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من احيا ارضا ميتة فله فيها اجر ، وما اكلاه العوافى منها فهو له صدقة » وتملك به الارض ، لما روى سعيد بن زيد رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من احيا ارضا ميتة فهي له » ويجوز ذلك من غير اذن الامام للخبر ، ولانه تملك مباح فلم يفتقر الى اذن الامام كالاصطياد .

فصل واما الموات الذى جرى عليه الملك وباد اهله ولم يعرف مالكة ففيه ثلاثة اوجه :

(احدها) انه يملك بالاحياء لما روى طاووس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عادى الارض لله ولرسوله ، ثم هي لكم بئس » ولانه ان كان فى دار الاسلام فهو كالنقطة التى لا يعرف مالكةا ، وان كان فى دار الحرب فهو كالركاز .

(والثانى) لا يملك لانه ان كان فى دار الاسلام فهو لمسلم او لذمى او لميت المال ، فلا يجوز احياءه ، وان كان فى دار الحرب جاز ان يكون لكافر لا يحل ماله او لكافر لم تبلغه الدعوة ، فلا يحل ماله ، ولا يجوز تملكه .

(والثالث) انه ان كان فى دار الاسلام لم يملك ، وان كان فى دار الحرب ملك ، لان ما كان فى دار الاسلام فهو فى الظاهر لمن له حرمة ، وما كان فى دار الحرب فهو فى الظاهر لمن لا حرمة له ، ولهذا ما يوجد فى دار الحرب يخمس ، وما يوجد فى دار الاسلام يجب تعريضه ، وان قاتل الكفار عن ارض ولم يحيوها ثم ظهر المسلمون عليها ففيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز ان تملك بالاحياء ، بل هي غنيمة بين الغانمين ، لانهم لما منعوا عنها صاروا فيها كالتحجرين ، فلم تملك بالاحياء .

(والثاني) انه يجوز ان تملك بالاحياء لانهم لم يحدثوا فيها عمارة فجاز
ان تملك الاحياء كسائر الموات .

فصل وما يحتاج اليه لمصلحة العامر من المرافق كحريم البئر وفناء
الدار والطريق ومسيل الماء لا يجوز احياءه ، لانه تابع للعامر فلا يملك
بالاحياء ، ولانا لو جوزنا احياءها ابطنا الملك في العامر على اهله ، وكذلك
ما بين العامر من الرحاب والشوارع ومقاعد الأسواق لا يجوز تملكه بالاحياء ،
لان الشرع قد ورد باحياء الموات وهذا من جملة العامر ، ولانا لو جوزنا ذلك
ضيقنا على الناس في املاكهم وطرفهم ، وهذا لا يجوز .

فصل ويجوز احياء (١) كل من يملك المال لانه فعل يملك به فجاز به
كل من يملك المال كالاضياد . ولا يجوز للكافر ان يملك بالاحياء في دار
الاسلام ولا للامام ان ياذن له في ذلك . لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « موتان الارض لله وكرسوله ثم هي لكم مني » فجمع الموتان وجمعا
للمسلمين ، فانتفى ان يكون لغيرهم ، ولان موات الدار من حقوق الدار والدار
للمسلمين ، فكان الموات لهم كمرافق المملوك لا يجوز لغير المالك احياءه ،
ولا يجوز للمسلم ان يحيي الموات في بلد صولح الكفار على المقام فيه ، لان
الموات تابع للبلد ، فاذا لم يحجز تملك البلد عليهم لم يحجز تملك مواته .

الشرح حديث جابر رواه أحمد والترمذي وصححه بلفظ
« من احيا أرضاً فهي له » وفي لفظ عند أحمد وأبي داود « من أحاط حائطاً
على أرض فهي له » ولأحمد وأبي داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن
الجارود من رواية سمرة بن جندب رواه عنه الحسن وفي سماع الحسن
من سمرة خلاف معروف بين المحدثين تكلمنا عليه في غير ما موضع ، وأخرجه
النسائي وابن حبان بنحوه .

أما حديث سعيد بن زيد فقد رواه أحمد وأبو داود والترمذي بلفظ
« من احيا أرضاً ميتة فهي له » وليس لمروق ظالم حق « وأخرجه أيضاً
النسائي ، وحسنه الترمذي وأعله بالإرسال ورجح الدارقطني إرساله وقد
مضى الاختلاف في الصحابي الذي رواه غير سعيد بن زيد .

(١) هكذا في ش ، ق والنسخة المطبوعة ، ولعلها هكذا (ويجوز الاحياء
من كل من يملك المال . . الخ) والله أعلم .

أما سعيد بن زيد فهو سعيد بن زيد بن عمرو بن ثعلبة زوج فاطمة بنت الخطاب أحد العشرة المبشرين بالجنة كنيته أبو الأعور ، وهو قرشي عدوي من السابقين الأولين البدرين ، ممن رضى الله عنهم ورضوا عنه ، شهد المشاهد كلها ، وشهد حصار دمشق وفتحها ، وأول من ولى على دمشق في الإسلام ، له حديثان في الصحيحين ، وانفرد البخاري له بحديث ، روى عنه ابن عمر وأبو الطفيل وعمرو بن حريث وعروة وأبو سامة ابن عبد الرحمن ، وعبد الله بن ظالم وطائفة . وأبوه زيد بن عمرو بن ثعلبة ، مات قبل الإسلام على النجاة لأنه خرج يطلب الدين القيم حتى مات . وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه يبعث أمة وحده يوم القيامة . وهو ابن عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقال ابن عبد البر : هذا الحديث مسنده صحيح متلقى بالقبول عند الفقهاء في المدينة وغيرها .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضى الله عنه : بلاد المسلمين شيثان : عامر وموات ، فالعامر لأهله كل ما صلح به العامر إن كان مرفقا لأهله من طريق وفاء ومسيل ماء أو غيره فهو كالعامر في أن لا يملك على أهله إلا بأذنهم . اهـ .

والموات هو الأرض الخراب الدارسة تسمى ميتة ومواتاً ومواتاً بفتح الواو والموتان بضم الميم وسكون الواو الموت الذريع ، ورجل موتان القلب بفتح الميم وسكون الواو لا بصيرة له ولا فهم .

إذا ثبت هذا فإن الموات شيثان : موات قد كان عامراً لأهله معروفاً في الإسلام ثم ذهبت عمارته فصار مواتاً ، فذلك كالعامر لأهله لا يملك عليهم إلا بأذنهم (والثاني) ما لم يملكه أحد من أهل الإسلام يعرف ولا عمارة في الجاهلية أو لم يملك فذلك الموات الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحيا مواتاً فهو له » وروى وهب بن كيسان عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له وله فيه أجر وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة » والعوافي جمع عاف وهو طالب الفضل .

وقد روى أحمد والبخارى عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها » وعن أسمر بن مضر قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال : من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له . قال فخرج الناس يتعادون يتخاطون » أى يتسابقون عدوا يخططون في الأرض تمهيداً لتعظيمها .

وروى ابن أبي مليكة عن عروة قال : « أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الأرض أرض الله والعباد عباد الله . ومن أحيا مواتاً فهو أحق به . جاءنا بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الذين جاءوا بالصلوات عنه » والحديث بهذه المثابة لا يكون مرسلًا على القول الصحيح بناء على الأصل في أن الصحابة كلهم عدول ، فإذا قال التابعى الثقة أشهد أنه جاءنى عن النبي صلى الله عليه وسلم به الذين جاءوا بالصلوات عنه وهو يعنى الصحابة . فقد ارتفع الإرسال وبقيت الجهالة ، والجهالة بالصحابة لا تقدح في الحديث ، اللهم إلا إذا ثبت ولو مرة واحدة أن عروة التبس عليه أمر تابعى معاصر بإسلامه للنبي صلى الله عليه وسلم فظنه صحابياً ، ولكن إذا عرفنا أن عروة لا يشك في تثبته وعلمه بأحوال الصحابة والذي تربى في بيت النبوة والخلافة . فأبوه ابن عمه النبي صلى الله عليه وسلم وجده لأمه أبو بكر رضى الله عنه . وخالته أم المؤمنين ، وآخره أمير المؤمنين عبد الله ابن الزبير . وروى الشافعى عن سفيان عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عمارة الأرض لله ولرسوله ثم هى لكم منى » ولأن ما لم يجز عليه ملك نوعان أرض وحيوان ، فلما ملك الحيوان إذا ظهر عليه بالاصطياد ملك موات الأرض إذا ظهر عليه بالإحياء .

وقوله في حديث الفصل : عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عادى الأرض » نسبة إلى عاد رجل من العرب الأولى ، وهم العرب البائدة ، وبه سميت قبيلة قوم هود ، ويقال للملك القديم عادى . كأنه نسبة إليه لتقدمه ، وبشر عادية كذلك ، وعادى الأرض ما تقادم ماله .

وقد جاء حديث طاوس في الأم وعند المصنف هنا هكذا مرسلًا . وقتله

رواه هكذا سعيد بن منصور في سننه وأبو عبيد في الأموال ، فإذا تقرر جواز الإحياء قال الشافعي : بلاد المسلمين شيان عامر وموات ، وإنما خص بلاد المسلمين بما ذكره من قسمي العامر والموات ، وإن كانت بلاد الشرك أيضاً عامراً ومواتاً ، لما ذكره من أن عامر بلاد المسلمين لأهله لا يملك عليه إلا بإذهم . وعامر بلاد الشرك قد يملك عليهم قهراً وغلبة بغير إذهم ، وإذا كان كذلك بدأنا بذكر العامر من بلاد المسلمين ثم بمواتهم . أما العامر فلاهله الذين قد ملكوه بأحد أسباب التملك وهي ثمانية : (الأول) الميراث (الثاني) المعاوضات (الثالث) الهبات (الرابع) الوصايا (الخامس) الوقف (السادس) الصدقات (السابع) الغنيمة (الثامن) الإحياء .

فإذا ملك عامراً من بلاد المسلمين بأحد هذه الأسباب الثمانية صار مالكاً له ولتحريره ومراقبته من بناء وطريق ومسيل ماء وغير ذلك من مرافق العامر التي لا يستغنى العامر عنها فلا يجوز أن يملك ذلك على أهل العامر بإحياء ولا غيره فمن أحياه لم يملكه . وقال داود بن علي : حریم العامر كسائر الموت من أحياء فقد ملكه استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم « من أحيى أرضاً مواتاً فهي له » وهذا خطأ لأن حریم العامر قد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم على عهد خلفائه مقرأ على أهله لم يتعرض أحد لإحيائه عما انتهوا إليه ، ولأنه لو جاز إحياء حریم العامر لبطل العامر على أهله لم يتعرض أحد لإحيائه عما انتهوا إليه ، ولأنه لو جاز إحياء حریم العامر لبطل العامر على أهله وسقط الانتفاع به ، لأنه يفضى إلى أن يبنى الرجل داراً يسد بها باب جاره فلا يصل الجار إلى منزله . وما أدى إلى هذا من الضرر كان ممنوعاً منه . وليس الحریم مواتاً فيصح استدلال داود عليه .

وأما الموات فضربان (أحدهما) ما لم يزل على قديم الدهر مواتاً لم يعمر قط ، فهذا هو الموات جاء في الحديث أن من أحيى مواتاً فهي له ، فإن أحيى ذمى لم يملكه وقال أبو حنيفة : يملكه الذمى بالإحياء كالمسلم استدلالاً بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « من أحيى أرضاً مواتاً فهي له » ولأنها أعيان مباحة فجاز أن يستوى في تملكها المسلم والذمى كالصيد والحطب ، ولأن من يملك بالاصطياد والاحتطاب صح أن يملك بالإحياء كالمسلم ، ولأنه

سبب من أسباب التملك فوجب أن يستوى فيه المسلم والذمي كالبيع ،
ودليلاً حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « ثم هي لكم منى » فوجه
الخطاب للمسلمين وأضاف ملك الموات إليهم فدل على اختصاصهم بالحكم .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يجتمع في جزيرة العرب دينان »
إشارة إلى إجلالهم حتى أجلاهم عمر رضى الله عنه من الحجاز ، فلما أمر
بازالة أملاكهم الثابتة فأولى أن يمنعوا من أن يستيحو أملاكاً محدثة ،
لأن استدامة الملك أقوى من الاستحداث ، فإذا لم يكن لهم الأقوى
فالأضعف أولى ، ولأن من لم يقر في دار الإسلام إلا بجزية منع من الإحياء
كالمعاهد ، ولأن كل ما لم يملكه الكافر قبل عقد الجزية لم يملكه بعد عقد
الجزية وأصله نكاح المسلمة . ولأنه نوع تملك ينفيه كفر الحربى فوجب
أن ينفيه كفر الذمى كالإرث من مسلم .

فأما الجواب عن حديث « من أحيا أرضاً مواتاً فهي له » فهو أن هذا
الخبر وارد في بيان ما يقع به الملك . وقوله « ثم هي لكم » وارد في بيان
من يقع له الملك فصار المقصر في كل واحد منهما فيما قصد له قاضياً على
صاحبه ، فصار الخبران في التقدير كقوله « من أحيا أرضاً مواتاً من المسلمين
فهي له » .

وأما الجواب عن قياسهم على الصيد والحطب فهو أنه منتقض بالغنيمة
حيث لم يستو المسلم والذمي فيها مع كونها أعياناً مباحة ، ثم لو سلم من
النقض لكان المعنى في الصيد والحطب لا ضرر على المسلم فيه إذا أخذه
الكافر . وليس كذلك الإحياء . لذلك لم يمنع المعاهد من الاصطياد
والاحتطاب وإن منع من الإحياء ، فكان المعنى الذى فرقوا به في المعاهد بين
إحيائه واصطياده هو فرقنا في الذمى بين إحيائه واصطياده ، وهو الجواب
عن قياسهم الثانى ويكون المعنى في المسلم فضيلته بدينه واستقراره في دار
الإسلام بغير حرمة مباينة لصغار الذمة فاستعلى على من خالف الملة .

وأما الجواب عن قياسهم على البيع فهو أنه منتقض بالزكاة لأنها سبب
من أسباب التملك الذى يختص بها المسلم دون الذمى . ولما لم يجز في

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والاحياء الذى يملك به ان يعمر الأرض لما يريد ، ويرجع في ذلك الى العرف ، (لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الاحياء ولم يبين) فحمل على التعارف فان كان يريد للسكنى فانه يبنى سور الدار من اللبن والاجر والطين والجص ان كانت عادتهم ذلك ، أو القصب أو الخشب ان كانت عادتهم ذلك ، ويسقف وينصب عليه الباب لأنه لا يصلح للسكنى بما دون ذلك ، فان اراد مراحا للفنم أو حظيرة للشوك والحطب بنى الحائط ونصب عليه الباب ، لأنه لا يصير مراحا وحظيرة بما دون ذلك ، وان اراد لزراعة فانه يعمل لها مسناة ، ويسوق الماء اليها من نهر أو بئر ، فان كانت الأرض من البطائح فانه يحبس عنها الماء لأن احياء البطائح ان يحبس عنها الماء كما ان احياء الياض يسوق الماء اليه ، ويحراثها ، وهو ان يصلح ترابها ، وهل يشترك غير ذلك ؟ فيه ثلاثة اوجه :

(أحدها) انه لا يشترط غير ذلك وهو المنصوص في الأم ، وهو قول أبي اسحاق ، لأنه الاحياء قد تم وما بقى الا الزراعة ، وذلك انتفاع بالحيا فلم يشترط سكنى الدار .

(والثاني) وهو ظاهر ما نقله المزني : انه لا يملك الا بالزراعة لأنها من تمام العمارة ، ويخالف السكنى فانه ليس من تمام العمارة ، وانما هو كاستعداد في الزرع .

(والثالث) وهو قول أبي العباس : انه لا يتم الا بالزراعة والسقى ، لأن العمارة لا تكمل الا بذلك ، وان اراد حفر بئر فاحياؤها ان يحفر الى أن يصل الى الماء لأنه لا يحصل البئر الا بذلك ، فان كانت الأرض صلبة تم الاحياء ، وان كانت رخوة لم يتم الاحياء حتى تطوى البئر ، لأنها لا تكمل الا به .

الشرح يختلف الاحياء باختلاف المقصود منه ، ولما كان الشارع قد أطلق الإحياء ولم يحده ، ولما كان ليس للإحياء في اللغة حد وجب الرجوع إلى العرف كالحرز والقبض وضابطه تهية الشيء لما يقصد منه غالبا ، فان اراد مسكنا نظرت إلى العرف الشائع في المكان الذى يجرى فيه الاحياء سكنا ، كتحويطه بالآجر أو اللبن أو القصب على عادة المكان ، وقد رأى بعض الأصحاب الاكتفاء بالتحويط من غير بناء لكنه نص في الأم على اشتراط البناء .

قال الرملى : وهو المعتمد والأوجه الرجوع فى جميع ذلك إلى العادة ، ومن هنا قال المتولى وأقره ابن الرفعة والأدرعى وغيرهما : لو اعتاد نازلوا الصحراء تنظيف الموضع من نحو شوك وحجر وتسويته لضرب خيمته وبناء معلقة ففعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا البقعة ، وإن ارتحلوا عنها أو بقصد الارتفاق فهم أولى بها إلى الرحلة .

إذا ثبت هذا فإن تحويط الأرض إحياء لها سواء أرادها للبناء أو للزراع أو حظيرة للغنم أو للخشب أو لغير ذلك ، هذا مذهبنا ونص عليه أحمد فى رواية على بن سعيد فقال : الإحياء أن يحوط عليها حائطا ويحفر فيها بئرا أو نهرا ولا يعتبر فى ذلك تسقيف ، وذلك لما روى عن الحسن عن سمرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من أحاط حائطا على أرض فهي له » رواه أبو داود وأحمد ، ويروى عن جابر مثله .

وقد نص الإمام النووى على عدم اشتراط تعليق الباب لأن الباب لا يشترط للسكنى وإنما هو للحفظ والسكنى لا تتوقف عليه . وقد اعتبر القصد فى مذهب الشافعى رضى الله عنه ولم يعتبر القصد فى مذهب أحمد رضى الله عنه ، فلو أحاط مواثا بقصد أن يكون حظيرة فاتخذة سكنا له ولم يتخذة لما قصد له ملكه عند أحمد لعدم اعتبار القصد وملكه عند الشافعى بالقصد الطارئ أما إذا حوطها لتكون حظيرة ولا تصلح للسكنى ثم سكنها فإنه لا يملك عند الشافعى ويملك عند أحمد ، فلو خندق حول الأرض خندقا لم يكن إحياء لأنه ليس بحائط ولا عمارة ، وإنما هو حفر وتخريب ، وإن أحاطها بشوك أو شبهه لم يكن ذلك إحياء ولو نزل منزلا فنصب به بيت شعر أو خيمة لم يكن ذلك إحياء .

أما إذا فعل ذلك بحيث يريد بها مزرعة فجمع التراب أو الشوك حولها وسوى الأرض فطم المنخفض منها واكسح العالى وحرثها إذا توقف زرعها على الحرث ورتب لها الماء بشق المسقاة أو حفر الساقية أو شق للماء طريقا ولم يبق إلا اجراؤه كفى ذلك فى تملكه ، وإن لم يجر الماء ، فإن هياه ولم

يحفر له طريقاً كفى أيضاً وهو المنصوص في الأم ، وبه قال أبو إسحاق
المروزي ورجحه صاحب الشرح الصغير وتابعه الشمس الرملى .

فإذا كفاها المطر لم تحتج إلى ترتيب للماء وذلك خلافاً لظاهر ما نقله
الزنى من أنه يشترط الزراعة لتمام الملك بذلك ، ويخالف السكنى ، وقد
زاد أبو العباس ابن سريج على ذلك اشتراط السقى أيضاً ، وأرض الجبال
التي لا يمكن سوق الماء إليها ولا يكفيها المطر تكفى الحراثة وجمع التراب
كما اقتضاه كلام النووى في الروضة تبعاً للرافعى وجزم به غيرهما . ولا
يشترط أن تتم الزراعة على الأصح كما لا يشترط سكنى الدار لأن استيفاء
المنفعة خارج عن الإحياء .

(والثانى) لا تصير محياة إلا بالزراعة كما لا تصير الدار محياة إلا إذا
ضار فيها مال المحيى ، وإذا اعتادوا أن يجمعوا تراباً حول ما يزرعونه
بستاناً فجمع التراب بدلاً من التحويط كفى ؛ وإلا اشترط التحويط حسب
العادة وتهيئة ماء للبستان إن لم يكفه ماء المطر ، ويشترط فيه اتخاذ الباب
وغرس الأشجار ولو لبعضه بحيث يسمى بستاناً كما أفاده الأذرعى ، فلا
يكفى غرس الشجرة والشجرتين في المكان الواسع على المذهب إذ لا يتم
اسم البستان بدون ذلك بخلاف المزرعة بدون الزرع ، ولا يشترط في
البستان الإثمار ، وما عمله منا يعود تقع على غيره كطى بئر ، فإن ملكه
له يتوقف على قصده من حفر البئر . وقال الشافعى رضى الله عنه : وإنما
يكون الإحياء ما عرفه الناس إحياء مثل المحيا إن كان مسكناً كأن يبنى بمثل
ما يبنى به مثله من بنيان حجر أو لبن أو مدر يكون مثله بناء ، وهكذا
ما أحيا الأدمى من منزل له أو لدواب من حظار أو غيره فأحياء ببناء حجر
أو مدر أو بناء لأن هذه العمارة بمثل هذا ، ولو جمع تراباً لحظار أو خندق
لم يكن هذا إحياء . وكذلك لو بنى خياماً من شعر أو جريد أو خشب لم
يكن هذا إحياء تملك له الأرض بالإحياء ، وما كان هذا قائماً لم يكن لأحد
أن يزيله ، فإذا أزاله صاحبه لم يملكه ، وكان لغيره أن ينزله ويعمره ، اهـ
والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا أحيا الأرض ملك الأرض وما فيها من المعادن كالبلور والفيروز والحديد والرياح من أجزء الأرض فملك بملكها وبملك ما ينبع فيها من الماء والقار وغير ذلك . وقال أبو إسحاق لا يملك الماء وما ينبع فيها ، وقد بينا ذلك في البيوع ، وبملك ما ينبت فيها من الشجر والكلأ ، وقال أبو القاسم الصيمري : لا يملك الكلأ لما روى أن أبيض بن حمال « سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حمى الأراك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حمى في الأراك » ولأنه لو فرخ في الأرض طائر لم يملك ، فكذلك إذا نبت فيه الكلأ ، وقال أكثر أصحابنا : يملك لأنه من نماء الملك فملكه بملكه كشعر الغنم .

فصل وبملك بالاحياء ما يحتاج اليه من المرافق ، كنفاء الدار والطريق ومسيل الماء وحريم البئر ، وهو بقدر ما يقف فيه المستقي ان كانت البئر للشرب وقدر ما يمر فيه الثور ان كانت للسقى ، وحريم النهر وهو ملقى الطين وما يخرج منه من التبن ، ويرجع في ذلك الى أهل العرف في الموضع . والدليل عليه ما روى عبد الله بن مفلح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من احتقر بئراً فله أربعون ذراعاً حولها عطن لماشيته » .

وروى ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال : من السنة أن حريم القليب العادية خمسون ذراعاً ، وحريم البئى خمسة وعشرون ذراعاً ، وحريم بئر الزرع ثلاثمائة ذراع ، فان أحيا أرضاً الى جنب غيره فجعل أحدهما داره مدبقة أو مقصرة لم يكن للآخر منه من ذلك ، لأنه تصرف مباح في ملكه فلم يمنع منه . وأن الصق حائطه بحائطه منع من ذلك ، وإن طرح في أصل حائطه سرجيناً منع منه لأنه تصرف بأمر ملك الغير بما يضر به فمنع منه ، فإن حفر حشاً في أصل حائطه لم يمنع منه لأنه تصرف في ملكه . ومن أصحابنا من قال : يمنع لأنه يضر بالحاجز الذى بينهما في الأرض . وإن ملك بئراً بالاحياء فجاء رجل وتباعد عن حريمه وحفر بئراً فنقص ماء الأول لم يمنع منه لأنه تصرف في موات لا حق لغيره فيه) .

الشرح حديث أبيض بن حمال رواه الترمذى وحسنه أبو داود بلفظ « أنه وقد إلى النبي صلى الله عليه وسلم استقطعه الملح فقطع له ، فلما أن ولى قال رجل : أندرى ما أقطعت له ؟ إنما أقطعت الماء العذب . فقال أترعه منه : وقال : سألتها عما يحمى من الأراك فقال : ما لم تله خفاف الإبل » وأخرجه أيضاً ابن ماجه والنسائى وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطان

ولم يذكر وجه تضعيفه ولعله بسبب السبى المازنى الذى فى الإسناد . وقال فيه ابن عدى : أحاديثه مظلمة منكورة وفى رواية « ما لم تنله أخفاف الإبل » .

قال محمد بن الحسن المخزومى : يعنى أن الإبل تأكل منتهى رءوسها ويحمى ما فوق ذلك . ورواه سعيد بن منصور قال : حدثنى إسماعيل ابن عياش عن عمرو بن قيس الماربى عن أبيه عن أبيض بن حمال الماربى قال « استقطعت رسول الله صلى الله عليه وسلم معدن الملح بمأرب فأقطعني ، فقيل يا رسول الله إنه بمنزلة الماء العذ ، يعنى أنه لا ينقطع ، فقال رسول صلى الله عليه وسلم : فلا إذن » .

وأما حديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه فقد رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف لأن فيه إسماعيل بن سلم ، وقد أخرجه الطبرانى من حديث أشعث عن الحسن ، وأخرج حرب وعبد الله عن أحمد من حديث أبى هريرة بلفظ « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له ، وله حريمها خمسون ذراعاً من كل جانب » واختيار الخمسين هو مذهب أحمد وأصحابه ، وأخرج ابن ماجه بلفظ « حريم البر طول رشائها » .

أما اللغات فى الفصل فالبللور كتور وسنور وسبتر . وهو جوهر ، وكذلك الفيروزج ، والقار نوع من القطران ، والعبد بكسر العين . قال أبو عبيد : العبد بلغة تميم الكثير ، وبلغة بكر بن وائل هو القليل ، والمراد هنا فى الحديث الكثير الذى لا ينقطع . وأما كلمة التقن التى جرت هنا فى كلام المصنف فهى من الكلمات التى كانت شائعة عند أهل بغداد ، ويريدون بها سيف النهر وما اجتمع فيه من الطين وغيره .

أما الأحكام فإن المعادن إما ظاهرة ، وهى التى سنتكلم عليها فى الفصل التالى أما المعادن الباطنة وهى التى لا يوصل إليها إلا بالعمل والمؤنة كمعادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والبللور والفيروزج ، فإذا كانت ظاهرة فلا تملك بالإحياء لما سيأتى ، وإن لم تكن ظاهرة فحفرها إنسان

لم تملك بذلك في ظاهر مذهب أحمد والشافعي ، وهو قول أبي إسحاق
المروزي ، ويحتمل أن يملكها بذلك . وهو قول للشافعي والمصنف والنووي
في المنهاج . ومنع أبو القاسم الصيمري أن يملك الكلا ، ولأنه لو فرخ
طائر في الأرض لم يملك . وقول أكثر الأصحاب يملك لأنه من نماء الأرض
كمن يملك غنما فإنه يملك أصوافها وأشعارها لأنه نماء في ملكه ، ولأنه
إظهار تهيأ بالعمل والمؤنة فملك بالاحياء كالأرض ، ولأنه باظهاره تهيأ
للاقتناع به من غير حاجة إلى تكرار ذلك العمل ، فأشبه إحاطة الأرض أو
إجراء الماء إليها .

ووجه الأول أن الاحياء الذي يملك به هو العمارة التي تهيأ بها المحيى
للاقتناع من غير تكرار عمل ، وهذا حفر وتخريبه يحتاج إلى تكرار عند
كل انتفاع ، فإن قيل : فلو احتفر بئراً ملكها وملك حريمها ، قلنا : البئر تهيأت
للاقتناع بها من غير تجديد حفر ولا عمارة ، وهذه المعادن تحتاج عند كل
انتفاع إلى عمل وعمارة فافترقا .

أما إذا ملك الأرض بالاحياء فظهر أن فيها معدناً من المعادن الجامدة
ظاهراً أو باطناً فقد ملكه لأنه ملك الأرض بجميع أجزائها وطبقاتها وهذا
منها ويفارق الكنز فإنه مودع فيها وليس من أجزائها ، ويفارق ما إذا كان
ظاهراً قبل إحيائها لأنه قطع عن المسلمين قطعاً كان واصلاً إليهم ، ومنعهم
انتفاعاً كان لهم . وههنا لم يقطع عنهم شيئاً لأنه إنما ظهر باظهاره له ، ولو
تحجر الأرض أو أقطعها فظهر فيها المعدن قبل إحيائها لكان له
إحيائها وملكها بما فيها لأنه صار أحق به بتحجره وإقطاعه فلم يمنع من
إتمام حقه .

فرع ظهرت نتيجة لتقدم العلوم بأسرار الكائنات مادة الزيت
الذي يولد الطاقة ويدير الآلات والمصانع وهذا يخرج من باطن الأرض
فتمهد الدولة إلى شركة ذات خبرة ومهارة وعلم بفن استنباط الزيت
(البترول) بعقد يختلف باختلاف الأحوال فمثلاً تارة يكون (عقد امتياز)
وهو يعطى للشركة حق استخراج النفط من باطن الأرض وتسويقه وتصنيعه

في مقابل إتاحة تفرضا الدولة على الشركة بحسب ما تدره الآبار من مال .
وتارة يكون العقد عقد مشاركة بين الدولة والشركة المنقبة والمستنبطة
تملك الدولة التي تنوب عن المسلمين بمقتضى هذا العقد ٥١ ٪ من حصص
الشركة وتملك الشركة المنقبة ٤٩ ٪ وتارة تقوم الدولة بالتنقيب بواسطة
المهندسين والفنيين وتتولى بموظفيها التسويق والبيع وقد كان لهذا النفط
أثر بالغ عندما قررت الدول العربية المنتجة لهذا النفط عدم بيعه إلى البلاد
التي تماليء عدوتها من اليهود فعاثوا في ظلام دامس وتوقفت حركة
السيارات وعاد الناس إلى استخدام الدواب والدراجات وجبذا لو كان
الإحياء لما في باطن الأرض في بلاد المسلمين يجري على سنن يرصدون أمواله
القائضة بعد وفرة العيش عند الناس للجهد في سبيل عز الإسلام ونشر
دعوته والتبشير بها والله أعلم .

فرع يقال للبئر التي تحفر في الأرض الموات : بئر عادية
بتشديد الياء منسوبة إلى عاد ، وليس المراد عاداً بعينها ، ولكن لما كانت
عاد في الزمن الأول وكانت لها آثار في الأرض نسب إليها كل قديم ، فكل
من حفر بئراً في موات للتملك فله حريمها أربعون ذراعاً حولها أو خمس
وعشرون ذراعاً من كل جانب أو خمسون ذراعاً طول أبعد طرفي حريمها ،
ومن سبق إلى بئر عادية كان أحق بها لقوله صلى الله عليه وسلم : « من سبق
إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له وله حريمها خمسون ذراعاً من كل
جانب » .

وقد فرق سعيد بن المسيب بين العادي منها والبدئي ، فجعل الأولى
حريمها خمسين ذراعاً وجعل البدئية حريمها خمسة وعشرين ذراعاً . وجعل
حريم بئر الزرع ثلاثمائة ذراعاً وقال : هذا من السنة . وإذا قال تابعي كبير
كأبي المسيب « من السنة » كان مظنة أن يكون هذا عمل الصحابة مسنداً
إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك روى أبو عبيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال « السنة
في حريم القلب العادي » خمسون ذراعاً والبدئي خمس وعشرون ذراعاً »

فإنما يقول كل منهما - وهما تابعيان كبيران - ذلك لما صح عندهما من عمل الصحابة واتفاقهم عليه مما يجعل هذا القدر هو السنة لأنه لا يخلو من هدى نبوى .

وقال أصحاب أحمد منهم أبو الخطاب والقاضى : ليس هذا على طريق التحديد بل حريمها على الحقيقة ما تحتاج إليه فى ترقية مائها منها ، فإن كان بدولاب فقدرد مد الثور أو غيره ، وإن كان بساقية فبقدر طول البئر ، لما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « حريم البئر مد رشائها » رواه ابن ماجه .

وذهب النبوى إلى تحديد حريم البئر المحفورة فى الموات بمقدار موقف النازح منها ، قال الرملى : وهل يعتبر قدر النازح من سائر الجوانب أو من أحدها فقط ؟ الأقرب اعتبار العادة فى مثل ذلك المحل اهـ .

وعلى هذا يكون حريم البئر من جوانبه ما يحتاج إليه فى مجال عمله ، وينبغى أن يمتد حريمها إلى ما تقتضيه . وقال أبو حنيفة : حريم البئر أربعون ذراعاً ، وحريم العين خمسمائة ذراع ، لأن أبا هريرة روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « حريم البئر أربعون ذراعاً لأعطان الإبل والغنم » .

(قلت) حديث أبى هريرة رواه أحمد « حريم البئر العادى خمسون ذراعاً ، وحريم البئر البدى خمسة وعشرون ذراعاً » وعن الشعبى مثله . وقد روى الدارقطنى والخلال بإسنادهما عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « حريم البئر خمس وعشرون ذراعاً ، وحريم العادى خمسون ذراعاً » وقد أعله الدارقطنى بالإرسال وقال : من أسنده فقد وهم ، وفى سنده محمد ابن يوسف المقرئ شيخ شيخ الدارقطنى وهو متهم بالوضع ، ورواه البيهقى من طريق يونس عن الزهرى عن المسيب مرسلًا وزاد فيه « وحريم بئر الزرع ثلاثمائة ذراع من نواحيها كلها » وأخرجه الحاكم من حديث أبى هريرة موصولًا ومرسلًا والموصول فيه عمر بن قيس وهو ضعيف والأحاديث فى مجموعها ثبت أن للبئر حريماً ، والمراد بالحريم ما يمنع منه

الحبي والمحتر لأضراره ، وفي النهاية : سمي بالحريم لأنه يحرم منع صاحبه منه ، ولأنه يحرم على غيره التصرف فيه .

وحديث عبد الله بن مغفل الذي ساقه المصنف يجعل العلة في ذلك هي ما يحتاج إليه صاحب البئر عند سقى إبله لاجتماعها على الماء .

وحديث أبي هريرة داله على أن العلة هو ما يحتاج إليه البئر لثلاث تحصل المضرة عليها باقتراب الإحياء منها ، ولذا وقع الاختلاف بين حالي كل من البدئ والعادي ، والجمع بين الحديتين يمكن أن ينظر فيهما من وجه الحاجة فإن كانت لأجل سقى الماشية فحديث الأربعين أو الخمس والعشرين ، وإن كانت لأجل البئر فخمسين وقد ذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن حريم البئر أربعون ، وذهب أحمد إلى أن الحريم خمسة وعشرون .

فروع ومن كانت له بئر فيها ماء فجاء آخر فحفر قريباً منها بئراً فليس له منعه من ذلك ، وإن نقص ماء البئر الأولى أو انسرب الماء إليها لأنه تصرف مباح في ملكه ، ويحتمل أن يمنع من ذلك من حفر بئراً في موات إلى جوار بئر مثلها وجعلها أعمق منها بحيث تجتذب ماء الأولى إليها ، لأنه ليس له أن يتبدى ملكه على وجه يضر المالك قبله ، وهو مذهب أحمد وقول الشافعي رضي الله عنهما ، والقول الأظهر وهو المذهب : له ذلك لأنه تصرف مباح في ملكه فجاز له كتملية داره . وهكذا الخلاف في كل ما يحدثه الجار مما يضر بجاره ، مثل أن يجعل داره مدبغة أو حماما يضر بعقار جاره برائحته أو غيرها ، أو يجعل داره مخبئاً في وسط العطارين ونحو ذلك مما يؤذي الحيوان فمذهب أحمد : المنع من ذلك ؛ والأظهر من مذهب الشافعي : له ذلك كله ، لأنه تصرف مباح في ملكه أشبه ببناء وتقفه . (والثاني) ليس له ذلك والذي تميل إليه النفس ويظهره الدليل لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » ولعله يصح مذهباً لقول الشافعي رضي الله عنه « إذا صح الحديث فهو مذهبي » المنع عند تحقق المضارة .

أما إذا ألصق الحائط بالحائط بغير مسافة ولو يسيرة منع من ذلك .

أما إذا طرح في أصل الأرض فضلات غنة تسرى في مسام الأرض فتحدث في البناء العطب والتلف منع من ذلك قولاً واحداً ، لأنه تصرف باشر ملك غيره بما يضره . أما إذا حفر في أصل حائطه حشاً فقولان (أحدهما) لم يمنع من ذلك (والثاني) يمنع لأنه يضر بالحاجز الذي بينهما والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تحجر رجل مواتاً وهو أن يشرع في أحيائه ولم يتم صار أحق به من غيره لقوله صلى الله عليه وسلم : « من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به » وان نقاه إلى غيره صار الثاني أحق به ، لأنه أثره صاحب الحق به ، وان مات انتقل ذلك إلى وارثه ، لأنه حق تملك ثبت له فانتقل إلى وارثه كالشفعة ، وان باعه ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي إسحاق : أنه يصح لأنه صار أحق به فملك بيعة .

(والثاني) أنه لا يصح ، وهو المذهب ، لأنه لم يملكه بعد فلم يملك بيعه كالشفيع قبل الأخذ ، وان بادر غيره إلى أحيائه - نظرت ، فان كان ذلك قبل ان تطول المدة - ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يملك لأن يد التحجر أسبق .

(والثاني) يملك لأن الأحياء يملك به ، والتحجر لا يملك به ، فقدم ما يملك به على ما لا يملك به ، وان طالبت المدة ولم يتم قال له السلطان : أما أن تصبر وأما أن ترفع يديك ، لأنه ضيق على الناس في حق مشترك بينهم فلم يمكن منه كما لو وقف في طريق ضيق أو مشرعة ماء ومنع غيره منها ، وان سأل أن يمهل أهل مدة قريبة ، فان انقضت المدة ولم يحى فبادر غيره فأحيا ملك ، لأنه لا حق له بعد انقضاء المدة .

فصل ومن سبق في الموات إلى معدن ظاهر وهو الذي يوصل إلى ما فيه من غير مؤنة كالماء ، والنفط ، والمومياء والياقوت ، والبرام ، والملح ، والكحل كان أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم : « من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به » فان اطل المقام فيه ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يمنع لأنه سبق إليه (والثاني) يمنع لأنه يصير كالتحجر ،

فان سبق اثنان وضاق المكان وتشاحا ؛ فان كانا ياخذان للتجارة ، هابا الامام بينهما ، فان تشاحا في السبق اقرع بينهما ، لانه لا مزنة لاحدهما على الآخر فقدم بالقرعة وان كانا ياخذان للحاجة ففيه ثلاثة اوجه :

(احدهما) يقرع بينهما لانه لا مزنة لاحدهما على الآخر .

(والثاني) يقسم بينهما لانه يمكن لهما القسمة فلا يؤخر حقه .

(والثالث) يقدم الامام احدهما لان الامام نظرا في ذلك فقدم من راي تقديمه ، وان كان من ذلك ما يلزم عليه مؤنة بان يكون بقرب الساحل موضع اذا حصل فيه الماء حصل فيه ملح جاز ان يملك بالاحياء ، لانه يوصل اليه بالعمل والمؤنة ، فملك بالاحياء كالموات) .

الشرح حديث « من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به » هذا الحديث هو الذي سبق تخريجه فقد رواه أبو داود وصححه الضياء المقدسي عن أسمر بن مضر . وقال البغوي : لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث .

أما اللغات فالمومياء لفظة يونانية الأصل وأصلها مومياء فحذفت الياء اختصاراً وبقيت الألف مقصورة وهو معدن يؤخذ منه دواء للعلاج كالتوتيا وكالبجنزار من سلفات النحاس وقال الرملي : الموميا شيء يلقيه البحر في بعض السواحل فيجمد ويصير كالقار ، وقيل حجارة سود في اليمن والبرام يعمل منه قدور الطبخ .

أما الأحكام فإن التحجر إحاطة الأرض بالحجارة ، أو بحائط صغير ، وهو شروع في إحياء الموات وليس إحياء تاما ، ولذلك فإنه لا يملكها بذلك لأن الملك لا يكون إلا بالإحياء ، وليس هذا إحياء ولكن يصير أحق الناس به ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به » فإن نقله إلى غيره صار الثاني بمنزلته لأن صاحبه أقامه مقامه ، وإن مات فوارثه أحق به لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من ترك حقا أو مالا فهو لورثته من بعده » وهذا هو المذهب ومذهب أحمد رضي الله عنه وقال أبو إسحاق المروزي : إن حق التملك قد ثبت له فيصح له بيعه وقبض

ثمنه ، والمذهب أنه لا يصح له بيعه كالشفيع لا يصح له أن يبيع قبل أن يأخذ . وإن ثبت له الاختصاص وفرق بين الاختصاص والملك ، والاختصاص لا يستلزم صحة البيع أو الهبة .

فإن سبق غيره فأحياء ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يملكه لأن الإحياء يملك به والحجر لا يملك به فثبت الملك بما يملك به دون ما لم يملك به كمن سبق إلى معدن أو مشرعة ماء فجاء غيره فأزاله وأخذه (والثاني) لا يملكه لأن مفهوم قوله عليه السلام « من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد » وقوله : « في حق غير مسلم فهي له » أنها لا تكون له إذا كان لمسلم فيها حق ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به » وروى سعيد بن منصور في سننه أن عمر رضي الله عنه قال « من كانت له أرض - يعني من تحجر أرضاً - فعملها ثلاث سنين فجاء قوم فعمروها فهم أحق بها » .

وهذا يدل على أن من عمرها قبل ثلاث سنين لا يملكها ، وهو مذهب أحمد رضي الله عنه ، ومذهب الشافعي رضي الله عنه أن المدة في التحجر إذا طالت عرفاً بلا عذر ، فإن السلطان يقول للمتحجر : إما أن تحييه أو تتركه ليحييه غيزك لأنه ضيق على الناس في حق مشترك بينهم فلم يمكن من ذلك كما لو وقف في طريق ضيق أو مشرعة ماء أو معدن لا ينتفع ولا يدع غيره ينتفع .

فإن سأل الإمهال لعذر له أمهل الشهر والشهرين ونحو ذلك ، فإن أحياء غيره في مدة المهلة ففيه الوجهان اللذان ذكرناهما ، وإن انقضت المدة ولم يعمر فغيره أذن يعمره ويملكه ، لأن المدة قد ضربت له لينقطع حقه بمضيها وسواء أذن له السلطان في عمارتها أو لم يأذن له ، وإن لم يكن للمتحجر عذر في ترك العمارة قيل له : إما أن تعمر وإما أن ترفع يدك ، فإن لم يعمرها كان لغيره عمارتها .

ومذهب أحمد في هذا كله نحو مذهبننا إلا في التوقيت بثلاث سنين

لقول عمر رضى الله عنه ، لأن عمر رضى الله عنه أخذ بالعرف في زمنه ، وقد تكون السنوات الثلاث معطلة لنفع يعود على المسلمين من إحياء الموات ونشر العمران مما يحقق مقاصد الإسلام ، ويدفع المسلمين إلى التسابق في استخراج خيرات الأرض واستنباط معادنها وإصلاح تربتها وتأهيل مهجورها وتعمير خرابها ؛ وذلك صلاح للمسلمين وقوة لهم وعدة على أعدائهم ومصادر أعمال لعاطليهم وتوسيع لرقعة مساكنهم ، وما نشطت شركات الكفار وتسابقت تستعمر بلاد المسلمين إلا لتعطيلهم هذه الأحكام الشريفة ، وتخلفوا عن غيرهم في مجالات التعمير والبناء وهجرهم لتعاليم النبي صلى الله عليه وسلم وصدق الله العظيم « ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى » قال : رب لم حشرتني أعمى ، وقد كنت بصيراً ؟ قال : كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى » (١) .

فرع في حكم المعادن الظاهرة ؛ قال الشافعي رضى الله عنه : ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفت أو قار أو كبريت أو موميا أو حجارة ظاهرة كموميا في غير ملك لأحد ، فليس لأحد أن يتخبرها دون غيره ، ولا لسلطان أن يمنحها لنفسه ولا لخاص من الناس ، لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلأ هـ . وهي التي يوصل إلى ما فيها بغير مؤنة يتنابها الناس ويتنفعون بها كالمالح والماء والكبريت والنفط وأحجار التلك الذي يتخذ مسحوقة لتبريد الجلد وأشباه ذلك لا تملك بالإحياء ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس ، ولا احتجازها دون المسلمين لما في ذلك من التضيق عليهم وحرمانهم من خيرات ظاهرة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم « أقطع أينس بن حمال معدن الملح في مأرب باليمن » فلما قيل له : إنه بمنزلة الماء العد . أمر برده « فأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الملح الكثير منزلة مشارع الماء وطرقات المسلمين .

قال ابن عقيل من الحنابلة : هذا من مواد الله وفيض جوده الذي لا غناء عنه فلو ملكه أحد بالاحتجاز ملك منه فضايق على الناس ، فإن أخذ عنه الثمن أغلاه فخرج عن الموضع الذي وضعه الله من تعميم ذوى العوائج من

(١) الآية : ١٢٤ - ١٢٦ من سورة طه .

غير كلفة . وهذا مذهب الشافعي وأحمد ولا نعلم لهما مخالفاً من الأئمة .
قال الرملي : وللإحصاع على منع إقطاع مزارع الماء وهذا مثلها بجامع
الحاجة العامة بغير عمل ، ويمتنع أيضاً إقطاع وتجر أرض لأخذ نحو حطبها
وصيدها وبركة لأخذ سمكها ، وظاهر كلام الأصحاب المنع من التملك
والارتفاق ولكن الزركشي قيد المنع بالتملك .

ويأتى بعد هذا إذا أطل من سبق إليه المقام فيه ففيه وجهان (أحدهما)
لا يمنع لأنه سبق إليه فهو أحق به بشرط أن لا يمنع غيره يأخذ قدر حاجته
(والثاني) يمنع لأنه أطل المقام والأخذ ، واحتمل أن يمنع غيره لأنه يصير
كالمتملك له أو المتحجر .

وإن استبق إليه اثنان وضاق المكان عنهما أقرع بينهما لأنه لا مزية
لأحدهما على صاحبه ، وهذا إذا كانا يأخذانه للتجارة ، فإن كانا يأخذانه
للحاجة ففيه ثلاثة أوجه ، إما أن يقرع بينهما كالمتجرين ، وإما أن يقسم بينهما
لإمكان هذه القسمة وقد تساويا فيه كما لو تداعيا في أيديهما ولا يئب
لأحدهما بها ، وإما أن يقدم الإمام من يرى منهما لأن له ظراً في ذلك ،
وهذه الأوجه كلها عند أحمد وأصحابه وأضاف القاضي وجهاً رابعاً وهو
أن الإمام ينصب من يأخذ لهما ويقسم بينهما .

ولو كان في الموات موضع يمكن أن يحدث فيه معدن ظاهر كموضع
على شاطئ البحر إذا صار فيه ماء البحر وتبخر صار ملحاً ملك بالإحياء
وجاز للإمام إقطاعه لشركات أو أفراد لأنه لا يضيق على المسلمين بإحداثه ،
بل يحدث تمعه بفعله ، فلم يمنع منه كبقية الموات ، وإحياء هذا يتم بتهيئته
لما يصلح من حفر ترابه وتمهيدته وفتح القنوات إليه تصب الماء فيه ، لأنه
يتم بهذا الانتفاع به .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان سبق إلى معدن باطن وهو الذي لا يوصل إليه إلا بالعمل
والمؤنة كمعدن الذهب ، والفضة ، والحديد ، والرصاص ، والياقوت ،

والفيروزج ، فوصل الى نيله ملك ما اخذه لقوله صلى الله عليه وسلم « من سبق الى ما لم يسبق اليه فهو احق به » وهل يملك المعدن ؟ فيه قولان :

(احدهما) يملكه لانه موات لا يوصل الى ما فيه الا بالعمل والاتفاق ، فملكه بالاحياء كموات الأرض .

(والثاني) لا يملك وهو الصحيح « لأن النبي صلى الله عليه وسلم علق الملك في الموات على الاحياء وهو العمارة » والعمل في المعدن حفر وتخريب فلا يملك به ، ولانه يحتاج في كل جزء ياخذه الى عمل فلا يملك منه الا ما اخذ ، ويخالف موات الأرض لانه اذا عمر انتفع به على الدوام من غير عمل مستأنف فملك به ، فان قلنا : انه يملك بالاحياء ملكه الى الفرار وملك مرافقه ، فان تباعد انسان عن حريمه ، وحفر معدنا فوصل الى العرق ، لم يمنع من اخذ ما فيه ، لانه احياء في موات لا حق فيه لغيره ، فان حفر ولم يصل الى النيل صار احق به كما قلنا فيمن تحجر في موات الأرض . فان قلنا : لا يملك كان كالمعدن الظاهر في ازالته يده اذا طال مقامه ، وفي القسمة والتقديم بالقرعة وتقديم من يرى الامام تقديمه .

فصل ويجوز الارتفاق بما بين العاصر من الشسوارع والرحاب الواسعة بالفعود للبيع والشراء ، لاتفاق اهل الأمصار في جميع الأعصار على افراد الناس على ذلك من غير انكار ، ولانه ارتفاق بهاج من غير اضرار فلم يمنع منه كالاجتياز ، فان سبق اليه كان احق به ، لقوله صلى الله عليه وسلم « مني مناخ من سبق » وله أن يظل بما لا ضرر به على المرة من بارية وثوب ، لأن الحاجة تدعو الى ذلك ، وان اراد ان يبنى دكة منسج ، لانه يضيق به الطريق ، ويغثر به الضرير وبالليل البصر ، فلم يجز ، وان قام وترك المتاع لم يجز لغيره ان يقعد فيه ، لأن يد الاول لم تزل ، وان نقل متاعه كان لغيره ان يقعد فيه لانه زالت يده ، وان قعد واطال ففيه وجهان :

(احدهما) يمنع ، لانه يصير كالتملك ، وتملكه لا يجوز .

(والثاني) يجوز لانه قد ثبت له اليد بالسبق اليه .

وان سبق اليه اثنان ففيه وجهان :

(احدهما) يقرع بينهما لانه لا مزية لاحدهما على الآخر .

(والثاني) يقدم الامام احدهما ، لأن للامام النظر والاجتهاد ، ولا تجيء القسمة لانها لا تملك فلم تقسم) .

الشرح حديث « من سبق إلى ما لم يسبق إليه الغن » أخرجه أبو داود والضياء المقدسي بلفظ « من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له » عن أم جندب وعن أسمر بن مضر قال الحافظ قال البغوي : لا أعلم بهذا الاسناد غير هذا الحديث وصححه الضياء في المختارة وأما حديث (مني مناخ من سبق) فقد أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم عن عائشة رضي الله عنها .

أما الأحكام فقد مضى أكثر مسائل هذين الفصلين ، أما ما كان من الشوارع والطرق والرحاب (الميادين) بين العمران فليس لأحد إحياءه ، سواء كان واسعاً أو ضيقاً ، وسواء ضيق على الناس أو لم يضيق ، لأن ذلك يشترك فيه المسلمون وتتعلق به مصلحتهم فأشبهه مساجدهم ، ويجوز الارتفاق بالقعود في الواسع من ذلك للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد ولا يضر بالمارة لاتفاق أهل الأمصار في جميع الأعصار على إقرار الناس على ذلك من غير إنكار ، ولأنه ارتفاق مباح من غير إضرار فلم يمنع منه كالاختياز والمروء والعبور .

وقال أحمد في السابق إلى دكاكين السوق غدوة فهو له إلى الليل ، وكان هذا في سوق المدينة فيما مضى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مني مناخ من سبق » وله أن يظل على نفسه بما لا ضرر فيه من بارية ومظلة وكساء ونحوه لأن الحاجة تدعو إليه ، فإذا جرى العرف بمنعه إلا بإذن السلطان لتنظيم صفوفهم وحصرهم فيما لا يغل بحرمة الطريق ومخاطر الآلات المستحدثة للركوب كالمترو والترولي والترام والباص ، والسيارات العام منها والخاص ، فللسلطان أن يقيد المطلق أحياناً إذا اقتضت ذلك مصلحة أرجح من الإطلاق وجميع المدن المتحضرة في العالم اليوم لا تسمح باشغال الطريق إلا في حدود المتر ونحوه ، وبترخيص يصدر من وزارة الإسكان والمرافق ، ولو تركت الطرق هكذا لكل من يريد أن ينصب فيها تابوتاً لبضاعته في عرض الطريق لضاعت الطرق والشوارع على المارة والمجتازين ، وربما ادعى أحدهم ملكية المكان الذي يشغله .

على أن الفقهاء لم يرتبوا حقاً للتملك لمن يجلس في الطرقات للبيع والشراء فقالوا : والسابق أحق به مادام فيه ، فإن قام وترك متاعه فيه لم يجز لغيره إزالته لأن يد الأول عليه ، وإن نقل متاعه كان لغيره أن يقعد فيه لأن يده قد زالت وإن قعد وأطال منع من ذلك لأنه يصير كالمتملك ، ويختص بنفع يساويه غيره في استحقاقه ، ويحتمل أن لا يزال . وهذا وجه آخر لأنه سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم . وإن استبق إليه اثنان احتمل أن يقرع بينهما ، واحتمل أن يقدم الإمام من يرى منهما وقال أحمد بن حنبل رضى الله عنه : ما كان ينبغي لنا أن نشترى من هؤلاء الذين يبيعون على الطريق قلت : إن الإمام أحمد رضى الله عنه يرى في وقوف مثله على قارعة الطريق للشراء ضرباً من التبذل المخل بأهل الوقار والتصون ، لأن هؤلاء قلما يراعون حقوق الطريق ، فقد روى الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إياكم والجلوس في الطرقات فقالوا : يا رسول الله ما لنا من مجالسنا بد نتحدث فيها ، فقال : إذا أبيتم إلا الجلوس فأعطوا الطريق حقها . قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ قال : غض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » هذا وقد تسمع المناكير من الجالسين في الطرقات والضوضاء وما يشجر بينهم وبين عرفاتهم يخرج عن حدود اللياقة والآداب . والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الاقطاع والحمى

يجوز للإمام أن يقطع موات الأرض لمن يملكه بالاحياء لما روى علقمة ابن وائل عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطعه أرضاً فارسل معه معاوية أن أعطه أياها ، أو قال أعطها أياه » .

وروى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حضر فرسه فاجرى فرسه حتى قام ورمى بسوطه ، فقال أعطوه من حيث وقع السوط » وروى : « أن أبا بكر أقطع الزبير وأقطع عمر علياً وأقطع عثمان رضى الله عنهم خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : الزبير ، وسعد ،

وابن مسعود ، وخيا ، واسامة بن زيد رضي الله عنهم « ومن أقطعه الإمام شيئاً من ذلك صار أحق به . ويصير كالتحجر في جميع ما ذكرناه ، لأنه باقطاع الإمام صار أحق به كالتحجر ، فكان حكمه حكم التحجر ، ولا يقطع من ذلك إلا ما يقدر على أحيائه ، لأنه إذا أعطاه أكثر من ذلك دخل الضرر على المسلمين من غير فائدة .

فصل وأما المعادن فإنها إن كانت من المعادن الظاهرة لم يجز أقطاعها لما روى ثابت بن سعيد عن أبيه عن جده أبيض بن حمال أنه « استقطع النبي صلى الله عليه وسلم ملح المأرب فأقطعه إياه ، ثم إن الأقرع ابن حابس قال : يا رسول الله اني قد وردت الملح في الجاهلية ، وهو بارض ليس بها ملح ، ومن ورده أخذه ، وهو مثل الماء العد بارض ، فاستقال أبيض ابن حمال فقال أبيض : قد أفلتت فيه على أن تجعله منى صدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو منك صدقة وهو مثل الماء العد ومن ورده أخذه » .

وان كانت من المعادن الباطنة فإن قلنا : انها تملك بالاحياء جاز أقطاعه لأنه موات يجوز أن يملك بالاحياء فجاز أقطاعه كموات الأرض ، وان قلنا : لا تملك بالاحياء ، فهل يجوز أقطاعه ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يجوز أقطاعه لأنه يفتقر الانتفاع به الى المؤن فجاز أقطاعه كموات الأرض .

(والثاني) لا يجوز ، لأنه معدن لا يملك بالاحياء فلم يجز أقطاعه كالمعادن الظاهرة ، فاذا قلنا : يجوز أقطاعه لم يجز إلا ما يقوم به لما ذكرناه في أقطاع الموات .

فصل ويجوز أقطاع ما بين العامر من الرحاب ومقاعد الأسواق للارتفاق ، فمن أقطع شيئاً من ذلك صار أحق بالموضع ، نقل متاعه أو لم ينقل ، لأن للإمام النظر والاجتهاد ، فاذا أقطعه ثبتت يده عليه بالاقطاع ، فلم يكن لغيره أن يقعد فيه) .

الشرح حديث ابن عمر رواه أبو داود في إسناده عيد الله ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب الملقب بالعُمريُّ المكير قال ابن حجر في التقريب : ضعيف عابد . وقال الصنعاني : فيه مقال . وقال الذهبي : صدوق في حفظه شيء . وقال ابن حجر في

التلخيص : وله أصل في الصحيح من حديث أسماء بنت أبي بكر
 أن النبي صلى الله عليه وسلم « أقطع الزبير أرضاً من أموال
 بنى النضير » وأما راوى حديث الباب فقد روى عن ابن معين أنه قال :
 ليس به بأس ، يكتب حديثه ، وقال الدارمي : قلت لابن معين : كيف حاله
 في نافع ؟ قال : صالح ثقة . وقال الفلاس : كان يحيى القطان لا يحدث عنه .
 وقال أحمد بن حنبل : صالح لا بأس به . وقال النسائي وغيره : ليس
 بالقوي ، وقال ابن عدى : هو في نفسه صدوق . وقال أحمد : كان عبد الله
 رجلاً صالحاً ، كان يسأل عن الحديث في حياة أخيه عبيد الله فيقول : أما
 وأبو عثمان حي ؟ فلا . وقال ابن المديني : عبد الله ضعيف . وقال ابن حبان :
 كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار . وجودة
 الحفظ للآثار ، فلما فحش خطؤه استحق الترك .

وقد أخرج الشيخان عن أسماء بنت أبي بكر في حديث ذكرته قالت
 « كنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على رأسي وهو منى على ثلثي فرسخ » .

وقوله : حضر فرسه ، أي قدر ارتفاع الفرس في عدوه ، وفي قولها
 « من أرض الزبير » يحتمل أن تكون هذه الأرض هي التي وردت في حديث
 ابن عمر وفي البخاري في آخر كتاب الخمس من حديث أسماء أن النبي صلى
 الله عليه وسلم « أقطع الزبير أرضاً من أموال بنى النضير » وفي سنن أبي داود
 عن أسماء « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير فخلا »
 والأحاديث تدل على أنه يجوز للنبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من
 الأئمة إقطاع الأراضي وتخصيص بعض دون بعض لمن يأنس فيهم
 القدرة على القيام عليها وإحيائها واستنباط منافعها . وقد ثبت أن النبي
 صلى الله عليه وسلم « أقطع صخر بن أبي العيلة البجلي الأحمسي ماء لبني
 سليم لما هربوا عن الإسلام وتركوا ذلك ، ثم رده إليهم » في قصة طويلة
 المذكورة في سنن أبي داود .

ومنها ما أخرجه أبو داود عن سيرة بن معبد الجهني « أن النبي صلى

الله عليه وسلم نزل في موضع المسجد تحت دومة فأقام ثلاثة ثم خرج إلى تبوك وإن جهينة لحقوه بالرحبة فقال لهم : من أهل ذي المروة ؟ فقالوا : بنو رفاعة من جهينة ، فقال : قد أقطعتها لبني رفاعة فاقسموها ، فمنهم من باع ومنهم من أمسك ففعل .

ومنها عند أبي داود عن قيلة بنت مخزومة قالت : « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم صاحبى يعنى حريث بن حسان وافد بكر ابن وائل ، فبايعه على الإسلام عليه وعلى قومه ، ثم قال : يا رسول الله اكتب بيننا وبين بنى تميم بالدهناء أن لا يجاوزها إلينا منهم أحد إلا مسافر أو مجاور ، فقال : اكتب له يا غلام بالدهناء فلما رأيته قد أمر له بها شخص بى وهى وطنى ودارى ، فقلت : يا رسول الله إنه لم يسألك السوية من الأرض إذ سألك ، إنما هذه الدهناء عندك مقيد الجمل ومرعى الإبل ، ونساء بنى تميم وأبناءؤها وراء ذلك ، فقال : أمسك يا غلام صدقت المسكينة ، المسلم أخو المسلم يسعهما الماء والشجر ويتعاونان على الفئان » يعنى الشيطان ، وأخرجه أيضا الترمذى مختصرا .

وأما حديث « أن أبيض بن حمال المازنى استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ملح مأرب فأراد أن يقطعه ، ويروى فأقطعه فقيس : إنه كالماء العبد قال : فلا إذن » رواه الشافعى عن ابن عيينة عن معمر عن رجل من أهل مأرب عن أبيه : أن الأبيض بن حمال سأل ، فذكره سواء ، ورواه أصحاب السنن الأربعة من طريق محمد بن يحيى بن قيس المازنى عن أبيه عن سمى بن قيس عن شمير عن أبيض ، وطرقه النسائى ، وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطان .

أما اللغات فالعد بكسر العين المهملة الدائم الذى لا انقطاع لمادته ، وجمعه أعداد ، وقيل العد ما يجمع ويعد ، ورده الأزهري ورجح الأول ومأرب غير مهموز على وزن صارب موضع بصنعاء .

فائدة الذى قال للنبي صلى الله عليه وسلم ذلك هو الأقصر ابن حابس بينه والدارقطنى فى روايته .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضى الله عنه : والموات الذى للسلطان أن يقطعه من يمره خاصة وأن يحمي منه ما رأى أن يحميه عاماً لمنافع المسلمين ، والذى عرفنا نصاً ودلالة فيما حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حمى البقيع ، وهو بلد ليس بالواسع الذى إذا حمى ضاقت البلاد على أهل المواشى وأضر بهم .

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة أحكام تختص بالموات وهى الإحياء والإقطاع والحمي . فأما الإحياء فقد ذكرنا جوازه ومن يجوز له . وأما الإقطاع وهو موضوع الفصل ، فإنه لا يصح إلا في موات لم يستقر عليه ملك وعلى هذا « كاذ قطنع النبي صلى الله عليه وسلم حين أقطع الزبير ركض فرسه من موات البقيع فأجراه ثم رمى بسوطه رغبة في الزيادة فقال : أعطوه منتهى سوطه » وأما ورود بعض الأخبار فيما أعطاه للزبير من أرض بنى النضير أو من نخل المدينة فقد أوردها البخارى في آخر كتاب الخمس ومعنى هذا أنها غنائم زالت عنها يد الكفار وهذه قضية أخرى غير ما أقطعه من أرض البقيع مواتاً لإحيائه ، وهكذا كانت قطنع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما كان من شأن تميم الندارى وأبى ثعلبة الخشنى ، فإن تميمًا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه عيون البلد الذى كان منه بالشام قبل فتحه ، وأبو ثعلبة سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه أرضاً كانت بيد الروم فأعجبه الذى قال : فقال : ألا تسمعون ما يقول ؟ فقال : والذى بعثك بالحق لتفتحن عليك ، فكتب له كتاباً .

فاحتمل ذلك من فعله أن يكون أقطعهما ذلك إقطاع تقليد لا إقطاع تسليم ، أو يجوز أن يكونا مخصوصين بذلك لتعلقه بتصديق أخبار وتحقيق إعجاز ، وأما الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما لم يقطعا إلا مواتاً لم يجر عليه ملك ، واصطفى عمر رضى الله عنه من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته وما هرب عنه أربابه أو هلكوا فكان يبلغ تسعة آلاف ألف فكان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئاً ، ثم إن عثمان رضى الله عنه أقطعهما لأنه رأى إقطاعها أوفى لغلتها من تعطيلها ، وشرط على من أقطعهما أن يأخذ منه الغنى ، فكان ذلك منه

إقطاع إجازة لا إقطاع تمليك ، وقد توفرت عليه حتى بلغت خمسين ألف ألف ، ثم تناقلها الخلفاء بعده ، فلما كان عام الجحام سنة اثنين وثمانين وفتنة ابن الأشعث أحرق الديوان وأخذ كل قوم ما يليهم .

فإذا كان إقطاع الإمام إنما يختص بالموات دون العامر فالذي يؤثره إقطاع الإمام إنما يختص بالموات دون العامر ، والذي يؤثره إقطاع الإمام أن يكون المقطع أولى الناس بإحيائه ممن لم يسبق إحياءه لمكان إذنه وفضل اجتهاده ، فلو بادر فأحيها غير المقطع فهي ملك للمحيى دون المقطع . وقال أبو حنيفة : إن أحيها قبل مضي ثلاث سنوات من وقت الإقطاع فهي للمقطع ، وإن أحيها بعد ثلاث سنين فهي للمحيى .

وقال مالك بن أنس : إن أحيها علماً بالإقطاع فهي للمقطع ، وإن أحيها غير عالم بالإقطاع خير المقطع بين أن يعطى المحيى نفقة عمارته وتكون الأرض له ، وبين أن يترك عليه الأرض ويأخذ قيمتها قبل العماره استدلالاً برواية معمر عن أبي نجيح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع أقواماً فجاء آخرون في عهد عمر فأحيوها فقال لهم عمر رضى الله عنه حين فرغوا إليه : تركتوهم يعملون ويأكلون ثم جئتم تغيرون عليهم لولا أنها قطعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطيتكم شيئاً ، ثم قومها عامرة وقومها غير عامرة ، ثم قال لأهل الأصل : إن شئتم فردوا عليهم ما بين ذلك وخذوا أرضكم ، وإن شئتم ردوا عليكم ثمن أرضكم ثم هي لهم .

ودليلنا على أنها ملك المحيى بكل حال دون المقطع ، قوله صلى الله عليه وسلم « من أحيأ أرضاً مواتاً فهي له » ولأن الإقطاع لا يوجب التمليك ، والإحياء يوجب التمليك فإذا اجتمعا كان ما أوجب التمليك أقوى حكماً مما لم يوجبه . فأما حديث عمر رضى الله عنه فقد قال في قضيته : « لولا أنها قطعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطيتكم شيئاً » فدل على أن من رآه أنها للمحيى ، وإنما عدل عن هذا الرأي لما توجه إليها من إقطاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكره أن يبطله ، فاستنزل الخصمين إلى ما قضى به مرضاة لا جبراً .

فإن كان المقطع قد حجرها وجمع ترايبها حتى تميزت عن غيرها فجاء غيره فعمرها وحرثها نظر ، فإن كان المقطع مقيما على عمارتها حتى تغلب عليها الثاني فعمرها فهي للأول ويكون الثاني متطوعا بعمارته ، وإن كان المقطع قد ترك عمارتها فعمرها الثاني فهي للثاني دون الأول ، وهكذا لو كان الأول قد بدأ بالعمل من غير إقطاع فهذا حكم الإقطاع .

فرع مضى ما سقناه من حديث أبيض بن حمال الذي وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم استقطعه الملح ثم انتزعه منه لما علم أنه كالماء العذ راجع تخريجنا للحديث في أول الشرح وفي إقطاع المعادن روى أحمد وأبو داود عن ابن عباس قال « أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحرث المزني معادن القبيلة جلسيتها وغوريتهما ، وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم » وفي إسناده أبو أويس عبد الله بن عبد الله أخرجه له مسلم في الشواهد وضعفه غير واحد . قال أبو عمر بن عبد البر : هو غريب من حديث ابن عباس ليس يرويه عن أبي أويس غير ثور . وحديث عمرو بن عوف رواه أحمد وأبو داود أيضاً بمعنى حديث ابن عباس ، وفي إسناده ابن ابنه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده .

والأحاديث الواردة في جواز أن يقطع الإمام من يأنس منه صلاحا مكانا فيه معادن غير ظاهرة حتى يعالج أمرها بالعمل والتنقيب والبحث . ومن ثم فقد انتزع ما أقطعه من أرض مارب للأبيض بن حمال عندما علم أن الملح فيها كالماء الجارى ويشترط في إقطاع المعادن أن يكون في موات لا يختص به أحد . وهذا أمر متفق عليه .

وقال في فتح الباري : حكى عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك ، وأكثر ما يستعمل في الأرض ، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه ، إما بأن يملكه إياه فيعمره ، وإما بأن يجعل له غلته مدة . قال السبكي : والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره . وتخريجه على طريق فقهي مشكل . قال : والذي يظهر أنه يحصل للمقطع اختصاص كاختصاص المتحجر ولكنه لا يملك

الرقبة ، وبهذا جزم الطبري وادعى الأذري في الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرضه إذا كان مستحقاً لذلك . هكذا في الفتح .

وحكى صاحب الفتح أيضاً عن ابن التين أنه يسمى إقطاعاً إذا كان من أرض أو عقار ، وإنما يقطع من الفئ ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد ، قال : وقد يكون الإقطاع تسليكا وغير تملك ، وعلى الثاني يحمل إقطاعه صلى الله عليه وسلم . وذكر الخطابي وجهاً آخر فقال : إنما يحصى من الأراك ما بعد عن حضرة العمارة فلا تبلغه الإبل الرائحة إذا أرسلت في الرعى اهـ .

إذا ثبت هذا فإنه لا يجوز للإمام أن يقطع ما لا يجوز إحياءه من المعادن الظاهرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم استعاد من أبيض بن حمال ما أقطعه ، لأنه وإن كان فيه توسعة على المقطع له إلا أن فيه تضييقاً على المسلمين .

فإذا رأى الإمام أن مكاناً نائياً عن العمران فيه من المعادن والمواد الأولية ما يدخل في منافع الناس ، وهو من المعادن الظاهرة ، إلا أن تبعد مكانها عن العمران يجعلها في حكم المعادن الباطنة ، لأن حملها ونقلها إلى حيث المنتفعون بها عمل يفوق أحياناً مؤنة التنقيب والحفر . وقد تكون المعادن الظاهرة هي في حقيقتها مركبة من مواد مختلفة يحتاج فصلها بعضها عن بعض إلى مصانع ومعامل كالفوسفات والمجنيز ، وثاني أكسيد الكالسيوم الذي يستخرج من الجير وهو يمثل نسبة عالية في الجير تبلغ النصف منه قدراً ووزناً ، ومع ذلك فإن الجير مع احتوائه على ثاني أكسيد الكالسيوم يباع الطن منه بقروش معدودة في حين أن ثاني أكسيد الكالسيوم يباع بالجرام والسبب في ذلك هو تفقات استخلاصه ومؤنة تمييزه .

ومن ثم يجوز للإمام أن يقطع المناجم والمحاجر المحتوية على الخامات الظاهرة إذا قصد تصنيعها واستخلاص المواد النافعة الثمينة منها ، وذلك يساوي التنقيب عن المعادن الباطنة .

فرع مضى كلامنا في أمر كان يعده الفقهاء من الإقطاع ويعده

المختصون في زماننا هذا باسم الترخيص ، وهو إذن السلطان ، فإذا أراد أحد التجار أن يشغل الطريق أمامه استأذن الحاكم فنحه رخصة يتحدد فيها المساحة المأذون في شغلها نظير مكوس يؤديها توقف على تعبيد الطريق وتنظيفها وإفارة الشوارع وصيانتها من الروائح الكريهة والمزابل المؤذية وهي من الأمور التي تناط باجتهد السلطان وبصره بالأمور ونظره في صلاح رعيته ، والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز لأحد أن يحمي مواتاً يمنع الأحياء ويرعى ما فيه من الكلا ، لما روى الصعب بن جثامة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا حمى إلا لله ولرسوله » فاما الرسول عليه السلام فانه كان يجوز له أن يحمي لنفسه وللمسلمين ، فاما لنفسه فانه ما حمى ولكنه حمى للمسلمين . والدليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع لخييل المسلمين » واما غيره من الأئمة فلا يجوز أن يحمي لنفسه للخبر ، وهل يجوز أن يحمي لخييل الجاهدين ؟ ونعم الجزية ؟ وابل الصدقة وماشية من يضعف عن الإبعاد في طلب النجعة ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يجوز للخبر . (والثاني) يجوز لما روى عامر بن عبد الله ابن الزبير عن أبيه قال : « أتى أعرابي من أهل نجد عمر فقال : يا أمير المؤمنين بلاننا قاتلنا عبيها في الجاهلية واسلمنا عليها في الإسلام ، فعلام تحميها ؟ فاطرق عمر رضى الله عنه وجعل ينفخ ويقتل شاربته - وكان إذا كره أمراً قتل شاربته ونفخ - فلما رأى الأعرابي ما به جعل يردد ذلك ، فقال عمر : المال مال الله ، والعباد عباد الله ، فلو لا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الأرض شبراً في شبر » قال مالك : نبئت أنه كان يحمل في كل عام على أربعين ألفاً من الظهر ، وقال مرة : من الخيل .

وروى زيد بن اسلم عن أبيه « أن عمر رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنياً على الحمى وقال له : يا هنى اضمم جناحك عن الناس ، وأتق دعوة المظلوم ، فإن دعوة المظلوم مجابة . وادخل رب الصريمة والغنيمة ، وإياك ونعم ابن عوف ، وإياك ونعم ابن عفان ، فانهما أن تهلك ماشيتهما يرجعا إلى نخل وزرع وأن رب الصريمة ورب الغنيمة أن تهلك ماشيتهما فيأتاني فيقولان : يا أمير المؤمنين ، يا أمير المؤمنين ، افتاركهم أنا لا أبا لك ، أن الماء والكلا يسر عندي من الذهب والورق ، والذي نفسى بيده لولا المال الذي أحمل عليه في

سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبراً ، فان حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضاً لحاجة والحاجة باقية لم يجز احيائها » وان زالت الحاجة ففيه وجهان :

(أحدهما) يجوز لانه زال السبب .

(والثاني) لا يجوز لأن ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم نص ، فلا يجوز نقضه بالاجتهاد ، وان حماه امام غيره وقلنا : انه يصح حماء فاحياء رجل ، ففيه قولان : (أحدهما) لا يملكه كما لا يملك ما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(والثاني) يملك لان حمى الامام اجتهاد ، وملك الأرض بالاحياء نص ، والنص لا ينقض بالاجتهاد) .

الشرح حديث الصعب بن جثامة رواه أحمد وأبو داود والبخاري والنسائي ولفظ النسائي هو الذى ساقه المصنف ، ولفظ أحمد وأبو داود « أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع وقال : لا حمى إلا لله ولرسوله ، وتتم رواية البخاري هكذا : وقال « بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع وأن عمر حمى الشرف والربذة » وأخرج الحديث أيضاً الحاكم وقال البيهقي : إن قوله « حمى النقيع » من قول الزهري .

وقد روى الحديث النسائي فذكر الموصول فقط وهو قوله « لا حمى إلا لله ورسوله » ويؤيد ما قاله البيهقي أن أبا داود أخرجه من حديث ابن وهب عن يونس عن الزهري فذكره وقال في آخره قال ابن شهاب : وبلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع . قال بعض المحدثين : وقد وهم الحاكم فزعم أن حديث « لا حمى إلا لله » متفق عليه . وهو من أفراد البخاري ، وتبع الحاكم في وهمه أبو الفتح القشيري في الإلمام وابن الرفعة في المطلب .

والصعب بن جثامة بتشديد المثلة مع فتح الجيم اللثى ، صحابي مات في خلافة أبي بكر على ما قيل ، والأصح أنه عاش إلى خلافة عثمان رضى الله عنه .

وحديث ابن عمر رواه أحمد وابن حبان . والنقيع بالثون مكان معروف .
وحكى الخطابي أن بعضهم صحفه فقال بالموحدة ، وهو على قدر عشرين
فرسخاً من المدينة ومساحته ميل في ثمانية أميال ، أفاده ابن وهب في موطنه ،
وأهل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء ، وهذا النقيع المذكور غير نقيع
الخضبات الذى جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة على المشهور ، وقال ابن
الجوزى : إن بعضهم قال : إنهما واحد والأول أصح .

وأثر عمر سقناه في الفصل قبله في الرد على مالك ، وأما خبر تولية
هشيم مولى عمر فقد رواه البخارى عن أسلم مولى عمر وأخرجه عن
الدراوردى عن زيد بن أسلم عن أبيه بلفظ المصنف . وأخرجه عبد الرزاق
عن الزهري مرسلًا .

أما زيد بن أسلم فهو زيد بن أسلم العدوى أبو أسامة ويقال أبو عبد الله
المدنى الفقيه مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال العطار بن خالد :
حدث زيد بن أسلم بحديث فقال له رجل : يا أبا أسامة عن هذا ؟ فقال :
ما كنا نجالس السفهاء . وقال البخارى في تاريخه : قال زكريا بن عدى
ثنا هشيم عن محمد بن عبد الرحمن القرشى : كان على بن الحسين
زين العابدين رضى الله عنهما يجلس الى زيد بن أسلم ويخطا مجالس فقال له
نافع بن جبير بن مطعم : تتخطا مجالس قومك الى عبد عمر بن الخطاب ؟ فقال
على : إنما يجلس الرجل الى من ينفعه فى دينه .

أما أسلم أبو زيد هذا فهو من سبى اليمن هكذا قال البخارى في
التاريخ وابن أبى حاتم وآخرون وحكى عن سعيد بن المسيب أنه قال :
هو حبشى قالوا : بعث أبو بكر عمر سنة احدى عشرة أميراً للحج واشترى
أسلم واتفق الحفاظ على توثيقه وروى له البخارى ومسلم وحضر الجابية مع
عمر وتوفى بالمدينة سنة ثمانين قاله أبو عبيد وقال البخارى صلى عليه
مروان بن الحكم وهذا يخالف قول أبى عبيد بن سلام ، لأن مروان
ابن الحكم مات سنة خمس وستين وكان معزولاً عن المدينة قال البخارى :
توفى أسلم وهو ابن مائة وأربع عشرة سنة .

أما الأحكام فإن الحمى هو المنع من إحياء الموات ليتوفر فيه الكلا فترعاه المواشى ، لأن الحمى في كلامهم هو المنع ، والحمى على ثلاثة أنواع : حمى حماء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى أنه وقف على جبل يعمل فصلى عليه ثم قال : هذا حمى وأشار إلى النقيع وهو قدر منل في ثمانية ، وقال الماوردي ستة أميال فعماه لخيال المسلمين . ولأن اجتهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته أمضى ، وقضاءه فيهم أنفذ ، وكان ما حماه لمصالحهم أولى أن يكون مثقراً من إحيائهم وعمارتهم .

فأما حمى الإمام بعده فإن أراد أن يحمى نفسه أو لأهله أو للأغنياء خصوصاً لم يجز ، وكان ما حماه مباحاً لمن أحياء . وإن أراد أن يحمى لخيال المجاهدين ونعم الجزية والصدقة ومواشى الفقراء فطر ، فإن كان الحمى يضر بكافة المسلمين فقرائهم وأغنيائهم لضيق الكلا عليهم فحمى أكثر مواتهم لم يجز ، وإن كان لا يضر بهم لأنه قليل من كثير يكتفى المسلمون بما بقي من مواتهم ففيه قولان :

(أحدهما) لا يجوز أن يحمى لرواية مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون شركاء في ثلاثة : الماء والنار والكلا وثمنه حرام » وسيأتى تخريجه في باب حكم المياه ، وحديث الصعب ابن جثامة الذي سبق .

(والقول الثاني) يجوز له أن يحمى لما فيه من صلاح المسلمين ، ولما روى « أن أبا بكر رضي الله عنه حمى الربذة لإبل الصدقة واستعمل عليها مولاه أبا أسامة وتولى عليه قطبة بن مالك الثعلبي رضي الله عنه وحمى عمر رضي الله عنه بالشرف فحمى منه نحو ما حمى أبو بكر بالربذة ، وتولى عليه مولى له يقال له : هثنى وقال : يا هثنى اضمم جناحك على المسلمين واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مستجابة وأدخل رب الصريسة - وهي بالتصغير القطعة من الإبل نحو الثلاثين أو ما بين العشرة إلى الأربعين - ورب الغنيمة ما بين الأربعين إلى المائة من الشاء والغنم وتفرده راع واحد - وإياي ونعم ابن عوف - يعنى عبد الرحمن - ونعم ابن عفان

— يعنى عثمان — فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع ورب الصريمة ورب الغنيمة أن تهلك ماشيتهما يأتيه يقول : يا أمير المؤمنين ، أفتركهم أنا لا أبالك ؟ فالأء والكلاء أيسر من الذهب والورق » وعمر بهذا يلزم نفسه ويلزم أمراء المسلمين بعده بأن عليهم ضمان ما هلك من أموال الرعية بسبب تقصيرهم في حفظ أموالهم ، وعنده أن توفير المرعى والكلاء أيسر من توفير الذهب والفضة يبدلهما في تعويض ما تلف على رب الصريمة والغنيمة . ثم يقول : وأيم الله إنهم ليرون أنى قد ظلمتهم ، إنها لبلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام .

وهكذا يعطى تقويماً صحيحاً وتقديراً سليماً لمقومات الوطنية عند الشعب وهم الرعية ومقومات الشورى والعدل عند الحاكم حين يسمع لرعيته أن يتهموه بالظلم إذا قصرت الدولة في بذل الخدمات وتأمين سلامة الرعية وهو حمى من أرضهم جزءاً للمرعى فيجب ألا يسمح للأغنياء والقادرين أن يزاحمهم في مراعيهم لأن لهم من بساتينهم ومزارعهم غنية من مزاحمة الفقراء .

والحمى فيه تقع الفقراء والأغنياء . أما الفقراء فلأنه مرعى صدقاتهم ، وأما الأغنياء فلخيل المجاهدين عنهم ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم (لا حمى إلا لله) فمعناه لا حمى إلا أن يقصد به وجه الله ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسلم فيما الثغراء المسلمين ومصالحهم فخالف فيه فعل الجاهلية فإن الذى فى الجاهلية كان إذا استولى على بلد أوتى بكل فجعله على جبل أو على نشز من الأرض واستعواه فحيث انتهى عواؤه حماه لنفسه ، فلا يرعى فيه غيره ويشارك الناس فيما سواه ، وهكذا كان كليب بن وائل إذا أعجبه روضة ألقى فيها كلباً وحمى إلى منتهى عوائه وفيه يقول معبد بن شعبة الضبى :

كفعل كليب أنبت أنه يرى يخطط أكلاء المياه ويمنع

وقال العباس بن مرداس :

كما كان ينبغي كليب لظلمه من العز حتى صاح وهو قتيلاً
على وائل إذ يترك الكلب هائجاً وإذ يمنع الأكلاء منها حلولها

وأما حمى الواحد من عوام المسلمين فمحظور وحماه مباح ، إن حمى
لنفسه فقد تحكم وتعدي بمنعه ، وإن حمى للمسلمين فليس من أهل الولاية
عليهم ولا ممن يؤثر اجتهداه لهم ، وقد أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي
الله عنه مرفوعاً « لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا الكلاً » .

فلو أن رجلاً من عوام المسلمين حمى مواتاً ومنع الناس منه زماناً رعاه
وحده ، ثم ظهر الإمام عليه ورفع يده عنه لم يغرمه ما رعاه لأنه ليس بمالك ،
ولا يعززه لأنه أحد مستحقه ولكن ينهيه عن مثله من التعدي . فأما أمير
البلد ووالي الإقليم إذا رأى أن يحمي لمصالح المسلمين كالإمام فليس له
ذلك إلا بإذن الإمام ، لأن اجتهد الإمام أعم .

ولكن لو أن والي الصدقات اجتمعت معه ماشية الصدقة ، وقل المرعى
لها وخاف عليها التلف إن لم يحم الموات لها ، فإن منع الإمام من الحمى
كان والي الصدقات أولى ، وإن جاوز الإمام الحمى فقي جوازه لوالي
الصدقات عندما ذكرنا من حدوث الضرورة به وجهان :

(أحدهما) يجوز كما يجوز عند الضرورة أن يبيع ما بيده من مال
الصدقة ، وإن كان بيعها لا يجوز من غير الضرورة ، فعلى هذا يتقدر
الحمى بزمان الضرورة ، ولا يستديم بخلاف حمى الإمام .

(والوجه الثاني) لا يجوز أن يحمي لأنه ليس له أن يرفع الضرر عن
أموال الفقراء بإدخال الضرر على الأغنياء ، ويكون الضرر - إن كان -
بالفريقين معاً ، وهذا أصح الوجهين كما أفاده الماوردي في الحاوي الكبير .

فرع إذا حمى الإمام مواتاً وصحناه وقلنا : إنه كحمى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحياء رجل من عامة المسلمين فهل يملك
بأحيائه أم لا ؟ قال الماوردي تبعاً للشيخ أبي إسحاق : فيه قولان :

(أحدهما) لا يملك المحيى ما أحياء من حمى الإمام كما لا يملك حمى
النبي صلى الله عليه وسلم لأن كليهما حمى محرم .

(والقول الثانى) يملك بالإحياء ، وإن منع منه لأن حمى الإمام اجتهاد
وملك الموات بالإحياء نص ، والنص أثبت حكماً من الاجتهاد والله تعالى
أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب حكم المياه

الماء اثنان ، مباح وغير مباح ، فاما غير المباح فهو ما ينبع فى ارض مملوكة ،
فصاحب الأرض أحق به من غيره ، لأنه على المنصوص : يملكه ، وعلى قول
أبى إسحاق : لا يملكه ، إلا أنه لا يجوز لغيره أن يدخل إلى ملكه بغير إذنه ،
فكان أحق به ، وأن فضل عن حاجته واحتاج إليه رب الماشية للكلا ، لزمه
بذله من غير عوض . وقال أبو عبيد بن حرب : لا يلزمه بذله كما لا يلزمه بذل
الكلا للماشية ، ولا بذل الدلو ، والحبل ، ليستقى به الماء للماشية ، والمذهب
الأول لما روى إياس بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
فضل الماء » .

وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« من منع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا منعه الله فضل رحمته » ويخالف
الكلا ، فإنه لا يستخلف عقيب أخذه ، وربما احتاج إليه للماشية قبل أن
يستخلف فتهلك ماشيته والماء يستخلف عقيب أخذه ، وما ينقص من الدلو
والحبل لا يستخلف ، فيستنصر والضرر لا يزال بالضرر ، ولا يلزمه بذل
فضل الماء للزرع ، لأن الزرع لا حرمة له فى نفسه ، والماشية لها حرمة فى
نفسها ، ولهذا لو كان الزرع له لم يلزمه سقيه ، ولو كانت الماشية له لزمه
سقيها ، وإن لم يفضل الماء عن حاجته لم يلزمه بذله ، لأن النبي صلى الله
عليه وسلم علق الوعيد على منع الفضل ، ولأن ما لا يفضل عن حاجته يستنصر
ببذله ، والضرر لا يزال بالضرر) .

الشرح حديث إياس بن عمرو عند أهل السنن وصححه
الترمذى ، وقال أبو الفتح القشيرى : هو على شرط الشيخين وقد رواه
مسلم فى صحيحه من حديث جابر مرفوعاً . أما حديث أبى هريرة فقد وجدته

عند الشيخين بلفظ : « لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلا » وللبخارى : « لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلا » وعند أحمد من حديث أبي هريرة أيضا : « ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه » أما اللفظ الذي ساقه المصنف معزواً إلى أبي هريرة فإنني وجدته عند أحمد عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ولفظه « من منع فضل مائه ، أو فضل كلته منعه الله عز وجل فضله يوم القيامة » وفي إسناده محمد بن راشد الخزاعي وهو ثقة وقد ضعفه .

قال ابن حجر : صدوق بهم ، ورمى بالقدر ، ورواه الطبراني في الصغير عن عمرو بن شعيب ورواه في الكبير من حديث واثلة بلفظ آخر وإسناده ضعيف والأحاديث يشهد بعضها لبعض ويشهد لها جميعاً حديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث عائشة عند أحمد وابن ماجه « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمنع تقع البئر » وحديث جابر عند مسلم « نهى عن بيع فضل الماء » وفي مسند عبد الله بن أحمد عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين أهل المدينة في النخل أن لا يمنع تقع بئر وقضى بين أهل البادية أن لا يمنع فضل ماء ليمنع به الكلا » والنقع الماء الفاضل فيها عن حاجة صاحبها ، وقوله « فضل الماء » المراد به ما زاد على الحاجة ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ « ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه » .

قال ابن حجر في فتح الباري : وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة في الأرض المملوكة . وكذلك في الموات إذا كان لقصد التملك ، والصحيح عند الشافعية ونص عليه في القديم وحرملة أن الحافر يملك ماءها .

وأما البئر المحفورة في الموات نقصد الارتفاق لا التملك فإن الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به إلى أن يرتحل وفي صورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته . والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعه وماشيته ، هذا هو الصحيح عند الشافعية ، وخص المالكية هذا الحكم بالموات . وقالوا في

البئر التي لا تملك لا يجب عليه بذل فضلها ، وأما الماء المحرز في الإئاء فلا يجب بذل فضله لغير المضطر على الصحيح . ١ هـ .

قال في البحر من كتب الزيدية وهو غير بحر المذهب للرويانى من أصحابنا : والماء على أضرب ، حق إجماعا كالأنهار غير المستخرجة والسيول ، وملك إجماعاً كما يحرز في الجرار ونحوها ، ومختلف فيه كماء الآبار والعيون والقنا المحفورة في الملك ١ هـ .

قال ابن بطل (وهو من المالكية) : لا خلاف بين العلماء أن صاحب الحق أحق بمائه حتى يروى . قال الحافظ ابن حجر : وما نفاء من الخلاف وهو على القول بأن الماء يملك ، كأن الذين يذهبون إلى أنه يملك وهم الجمهور هم الذين لا خلاف عندهم في ذلك وقد استدلل بتوجيه النهى إلى الفضل على جواز بيع الماء الذى لا فضل فيه . وقد تقدم في أبواب الطهارة والبيع بحوث مستفيضة من المجموع فاشدد بها يدك .

وقوله « ليمنع به الكلا » هو النبات ، رطبه ويابسسه ، والمعنى أن يكون حول البئر كلاً ليس عنده ماء غيره ، ولا يمكن أصحاب المواشى رعيه إلا إذا مكثوا من سقى بهائمهم من تلك لئلا يتضرروا بالعطش بعد الرعى ، فيستلزم منعهم من الماء منهم من الرعى ، وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور . وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ، ويلحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب ، لأنه إذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعى هناك .

ويحتمل أن يقال يمكنهم حمل الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم ، والصحيح الأول ، ويلتحق بذلك الزرع عند مالك ، والصحيح عند الشافعية وبه قالت الحنفية الاختصاص بالماشية . وفرق الشافعية فيما حكاه المزنى عنه بين المواشى والزرع ، بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها ، بخلاف الزرع . وبهذا أجاب النووى وغيره .

واستدل لمالك بحديث جابر في صحيح مسلم الذى ذكرناه لإطلاقه وعدم تقييده وتعقب بأنه يحمل على المقيد ، وعلى هذا لو لم يكن هناك كلاً يرعى

فلا منع من المنع لانتفاء العلة . على أنه ليس هناك صارف يصرف النهى عن معناه الحقيقي من التحريم ، لاسيما وأن النهى مصحوب في بعض روايات الحديث بالوعيد . وقال في الفتح : وظاهر الحديث وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور . وقيل : لصاحبه طلب القيمة من المحتاج إليه كما في طعام المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز البيع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ، ورد بمنع الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وثبت له القيمة في ذمة المبذول له ، فيكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ، ولكنه لا يخفى أن رواية (لا يباع فضل الماء) ورواية (النهى عن بيع فضل الماء) يدلان على تحريم البيع ، ولو جاز له أخذ العوض لجاز له البيع ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما المباح فهو الماء الذي ينبع في الموات ، فهو مشترك بين الناس لقوله صلى الله عليه وسلم : « الناس شركاء في ثلاثة ، الماء والنار ، والكلا » فمن سبق منهم إلى شيء منه كان أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم « من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به » فان أراد أن يسقى منه أرضاً ، فان كان نهراً عظيماً كالنيل والفرات وما أشبههما من الأودية العظيمة ، جاز أن يسقى منه ما شاء ، ومتى شاء ، لأنه لا ضرر فيه على أحد ، وإن كان نهراً صغيراً لا يمكن سقى الأرض منه إلا أن يحبسها - فان كانت الأرض متساوية - بدأ من أول النهر ، فيحبس الماء حتى يسقى أرضه إلى أن يبلغ الماء إلى الكعب ، ثم يرسله إلى من يليه ، وعلى هذا إلى أن تنتهي الأراضي ، لما روى عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « قضى في شرب نهر من سيل أن للأعلى أن يشرب قبل الأسفل ، ويجعل الماء فيه إلى الكعب ، ثم يرسله إلى الأسفل الذي يليه كذلك ، حتى تنتهي الأرضون » ، وروى عبد الله بن الزبير « أن الزبير ورجلا من الأنصار تنازعا في شراج الحرة التي يسقى بها النخل فقال الأنصارى للزبير : سرح الماء : فأبى الزبير ، فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير « اسق أرضك ثم أرسل الماء إلى أرض جارك » فقال الأنصارى : أن كان ابن عمك يا رسول الله ؟ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا زبير اسق أرضك واحبس الماء إلى أن يبلغ الجدر » .

وإن كانت الأرض بعضها أعلى من بعض ولا يقف الماء في الأرض العالية

الى الكعب حتى يقف في الأرض المستقلة الى الوسط ، فيسقى المستقلة حتى يبلغ الماء الى الكعب ، ثم يسدها ويسقى العالية حتى يبلغ الكعب ، فان احيا جماعة ارضا على هذا النهر وسقوا منه ، ثم جاء رجل فاحيا ارضا في اعلاه اذا سقى ارضه استنصر اهل النهر ، منع من ذلك ، لان من ملك ارضا ملكها بمرافقها ، والنهر من مرافق ارضهم فلا يجوز مضايقتهم فيه) .

الشرح حديث « الناس شركاء » رواه أحمد وأبو داود عن أبي خدّاش عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلا والنار » ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس وزاد فيه « وثمنه حرام » وقد رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي خراش ، ولم يذكر الرجل ، وقد سئل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وقد وجدت ممن كنيته أبو خراش في الصحابة ، وهو حدر بن أبي حدر الأسلمي وهو صحابي .

قال ابن حجر في التّريب : له حديث واحد . ووجدت هذا الحديث يذكره ابن الأثير في أسد الغابة يقول : روى جندل بن والّ عن يحيى بن يحيى الأسلمي عن سعيد بن مقلّاص عن الوليد بن أبي الوليد عن عمران بن أنس عن حدر الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « هجرة الرجل أخاه سنة كسفك دمه » ووجدت أبا داود يسميه في روايته حبان بن زيد ، وفي هامش فتح العلام أبو خدّاش حبان بن زيد الشرعي ثقة لم يعرفه ابن حزم فقال : إنه مجهول . انتهى .

وقال ابن حجر في التّريب : حبان بن زيد الشرعي أبو خدّاش ثقة . أخطأ من زعم أن له صحبة .

وقال في بلوغ المرام : عن رجل من الصحابة قال « غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فسمعتة يقول : الناس شركاء في ثلاثة : الكلا والماء والنار » رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات .

(قلت) والجهالة بالصحابي لا تؤثر في صحة الحديث كما هو معروف

عند المحدثين ، لأنهم رضوان الله عليهم عدول أجمعون أما الجهالة بحاله
والاختلاف في صحته فاثبت حجة على النافي لزيادة علمه .

وأما رواية ابن عباس عند ابن ماجه والتي فيها « وثمنه حرام » ففيها
عبد الله بن خراش ، وهو متروك ، وقد صححه ابن السكن ، ويشهد لرواية
ابن عباس رواية أبي خراش ورواية أبي هريرة عند ابن ماجه وعبد الله
ابن أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يمنع الماء النار
والكلأ » .

وأما حديث من « سبق الخ » فقد مر تحريجه في غير موضع .

وحديث عبادة بن الصامت رواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد والبيهقي
والطبراني وفيها انقطاع بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شرب
النخل من السيل أن الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء إلى الكعبين
ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه » وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو
يفنى الماء » .

ورواها عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه
وسلم قضى في سيل مهزور أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الأعلى على
الأسفل » رواه أبو داود وابن ماجه ، وفي إسناده عبد الرحمن بن الحرث
المخزومي المدني تكلم فيه الإمام أحمد .

وقال الحافظ في الفتح : إن إسناده هذا الحديث حسن ورواه الحاكم
في المستدرک من حديث عائشة أنه قضى في سيل مهزور أن الأعلى يرسل
إلى الأسفل ويجلس قدر الكعبين . وأعله الدارقطني بالوقف وصححه
الحاكم ، ورواه ابن ماجه وأبو داود من حديث ثعلبة بن أبي مالك ، ورواه
عبد الرزاق في مصنفه عن أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده أنه سمع
كبراءهم يذكرون أن رجلا من قریش كان له سهم في بنى قريظة فخاصم
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مهزور السيل الذي يقسون ماءه فقضى
بيتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الماء إلى الكعبين لا يجلس الأعلى

الأسفل « ومهزور وادى بنى قريظة بالحجاز . قال ابن الأثير : أما مهروز
بتقديم الراء على الزاى فموضع سوق المدينة .

وهذه الأحاديث تدل على أن الأعلى تستحق أرضه الشرب بالسيل والنيل
وماء البئر قبل الأرض التى تحتها ؛ وأن الأعلى يمسك الماء حتى يبلغ
الكمعين أى كمبى رجل الإنسان الواقعين عند مفصل الساق والقدم ثم
يرسله بعد ذلك .

وقال صاحب البحر من الزيدية : إن الماء إذا كان قليلا فحده أن يعم
أرض الأعلى إلى الكمعين فى النخيل وإلى الشراك فى الزرع لقضائه
صلى الله عليه وسلم بذلك فى خبر عبادة بن الصامت . قال : وأما قوه
صلى الله عليه وسلم للزير « اسق أرضك حتى يبلغ الجدر » فقيل : عقوبة
لخصمه ، وقيل : بل هو المستحق ، وكان أمره صلى الله عليه وسلم بالتفضل ،
فإن كانت الأرض بعضها مطمئنا فلا يبلغ فى بعضها الكمعين إلا وهو فى
المطمئن إلى الركبتين ، قدم المطمئن إلى الكمعين ثم حبسه وسقى باقها .

وقال أبو طالب : العبرة بالكفاية للأعلى .

أما حديث الزير فقد رواه أصحاب الكتب الستة وهو عند الخمسة
من رواية عبد الله بن الزير عن أبيه وعند النسائي من رواية عبد الله
ابن الزير لم يذكر فيه عن أبيه وللبخارى فى رواية قال : خاصم الزير رجلا
- وذكر نحوه - وزاد فيه : فاستوعى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حينئذ للزير حقه ، وكان قبل ذلك قد أشار على الزير برأى فيه سعة له
وللأنصارى ، فلما أحفظ الأنصارى رسول الله صلى الله عليه وسلم استوعى
للزير حقه فى صريح الحكم .

قال عروة : قال الزير « فوالله ما أحسب هذه الآية نزلت إلا فى ذلك »
(فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم
حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) ^(١) رواه أحمد كذلك لكن قال : عن

(١) الآية : ٦٥ من سورة النساء .

عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاصم رجلاً وذكره جعله من مسنده وزاد البخاري في رواية : قال ابن شهاب فقدرت الأنصار والناس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اسق يا زبير ثم اجس الماء حتى يرجع إلى الجدر » فكان ذلك إلى الكعنين ، وقد جاء هذا الحديث عند المحدثين في أبواب الأقضية وأن القاضي إذا حكم وهو غضبان صح إن صادف الحق لأنه صلى الله عليه وسلم « قضى للزبير بعد أن أغضبه الرجل » ولا يخفى أنه لا يصح إلحاق غيره صلى الله عليه وسلم به لأنه معصوم فلا يدل حكمه صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وهو غضبان على جواز ذلك للقضاة ، والنبي صلى الله عليه وسلم معصوم عن الحكم بالباطل في غضبه ورضاه بخلاف غيره ، ولهذا ذهب بعض الحنابلة إلى أن لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النهي عنه ، وسيأتي مزيد إيضاح إن شاء الله تعالى في كتاب الأقضية وقد رواه مالك في موطنه من حديث عروة عن أبيه .

الرجل المبهم الذي خاصم الزبير هو ثعلبة بن حاطب ، وقيل : حميد ، وقيل : حاطب بن أبي بلتعة ولا يصح لأنه ليس أنصارياً ، وقيل : إنه ثابت ابن قيس بن شماس ، وإنما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قتله بعد أن جاء في مقاله بما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم جار في الحكم لأجل القرابة لأن ذلك كان في أوائل الإسلام وقد كان صلى الله عليه وسلم يتألف الناس إذ ذاك كما ترك قتل عبد الله بن أبي سعد أن جاء بما يسوغ به قتله .

وقال القرطبي : يحتمل أنه لم يكن مناققا بل صدر منه ذلك عن غير قصد ، كما اتفق لحاطب بن أبي بلتعة في قصة تخايره مع العدو ومسطح في قصة الإفك وحنه وغيرهم ممن بدره لسانه بدرة شيطانية .

على أن الحكم في هذا الفصل يأتي هكذا : إذا كان الماء صغير المجرى بحيث يزدحم الناس فيه ويتشاحون في مائه أو سيل يتشاح الناس من أصحاب الأرض الشاربة منه فيه ، فإنه يبدأ بين في أول النهر فيسقى ويحبس الماء حتى يبلغ إلى الكعب ثم يرسل إلى الذي يليه فيصنع كذلك ، وعلى هذا إلى أن تنتهي الأراضي كلها ، فإن لم يفضل عن الأول شيء أو عن الثاني أو عن يليهم فلا شيء للباقيين ، لأنه ليس لهم إلا ما فضل ، فهم كالعصبة

في الميراث ، وهذا قول الفقهاء من أهل المدينة ومالك والشافعي وأحمد ولا نعلم فيه مخالفاً ، والأصل فيه حديث الزبير ، قال الزهري : نظرنا في قول النبي صلى الله عليه وسلم « ثم أحبس الماء حتى يبلغ إلى الجدر » فوجدنا ذلك إلى الكعبين .

قال أبو عبيد : الشراج جمع شرج ، والشرح نهر صغير ، والجرة أرض ملتبسة بحجارة بركانية سود ، والجدر الجدار ، وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الزبير أن يسقي ثم يرسل الماء تسهيلاً على غيره ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اشتركوا جماعة في استنباط عين اشتركوا في مائها . فان دخلوا على أن يتساووا ، تساووا في الإنفاق ، وان دخلوا على أن يتفاضلوا تفاضلوا في الإنفاق ، ويكون الماء بينهم على قدر النفقة ، لأنهم استفادوا ذلك بالإنفاق فكان حقهم على قدره ، فان أرادوا سقي أراضيهم بالمياه يوماً يوماً جاز ، وان أرادوا قسمة الماء نصبوا خشبة مستوية قبل الأراضي وتفتح فيها كوى على قدر حقوقهم ، فتخرج حصة كل واحد منهم إلى أرضه ، فان أراد احدهم أن يأخذ حقه من الماء قبل المقسم في ساقية يحفرها إلى أرضه منع من ذلك ، لأن حريم النهر مشترك بينهم ، فلا يجوز لواحد منهم أن يحفر فيه ، فان أراد أن ينصب راحاً قبل المقسم ويديرها بالماء منع من ذلك ، لأنه ينصرف في حريم مشترك ، فان أراد أن يأخذ الماء ويسقي به أرضاً أخرى ليس لها رسم يشرب من هذا النهر منع منه لأنه يجعل لنفسه شرباً لم يكن له ، كما لا يجوز لمن له داران متلاصقان في دربين أن يفتح من احدهما باباً إلى الأخرى فيجعل لنفسه طريقاً لم يكن له ، والله تعالى أعلم .

الشرح قوله : بالمياه أى بالمناوبة . وقوله : كوى جمع كوة بضم الكاف وتشديد الواو مثل مدية ومدى وتفتح أيضاً وهى الثقب فى الحائط .

اما الأحكام فإذا كان النهر لجماعة وقد قلنا فيما مضى إن النهر المحبى فى موات يكون لمحبيه حقوق الملك . فإن لم يكن مالكا فهو بينهم على

حسب العمل والنفقة أو على حسب اتفاقهم ، لأنه إنما كان لهم حق الملك بالعمارة والعمارة بالنفقة ، فإن كفى جميعهم فلا كلام ، وإن لم يكفهم وتراضوا على قسمته بالمهاياة أو غيرها جاز لأنه حقهم لا يخرج عنهم ، وإن تشاحوا في قسمته قسمه الحاكم بينهم على قدر نفقتهم ، لأن لكل واحد منهم من الحقوق بقدر ذلك ، فتؤخذ خشبة صابة أو حجر مستوى الطرفين والوسط فيوضع على موضع مستو من الأرض في مقدم الماء فيه حوز أو تقوب متساوية في السعة على قدر حقوقهم يخرج من كل جزء أو ثقب إلى ساقية مفردة لكل واحد منهم ، فإذا حصل الماء في ساقيته انفرد به وليس له أن يأخذ قبل القسم ، كما أن ليس له أن يسقي أرضاً ليس لها رسم شرب في هذا الماء لأن ذلك يدل على أن لها قسماً في هذا الماء ، فربما جعل سقيها منه دليلاً على استحقاقها لذلك فيستنصر الشركاء ويصير هذا كما لو كان له دار بابها في درب لا ينفذ ودار بابها في درب آخر ظهرها ملاصق لظهر داره الأولى ، فأراد تنفيذ إحداها إلى الأخرى لم يجز ، لأنه يجعل لنفسه استطرافاً من كل واحدة من الدارين وإن قسموا ماء النهر المشترك بالمهاياة جاز إذا تراضوا به وكان حق كل واحد منهم معلوماً مثل أن يجعلوا لكل حصة يوماً وليلة أو أكثر من ذلك أو أقل .

وإن قسموا النهار فجعلوا لواحد من طلوع الشمس إلى وقت الزوال وللآخر من الزوال إلى الغروب ونحو ذلك جاز . وإن قسموه ساعات وأمكن ضبط ذلك بشيء معلوم كطاسة مثقوبة تترك في الماء وفيها علامات إذا انتهى الماء إلى علامة كانت ساعة وإذا انتهى إلى الأخرى كانت ساعتين .

لا يجوز في النهر المشترك أن ينصرف أحد المشتركين بعمل رحي أو دولاب أو معبر للماء لأنه يتصرف في نهر مشترك وفي حريته بغير إذن شركائه . أما الشرب لنفسه ووضوئه وغسله وغسل ثيابه والاتقاء به في أشباه ذلك فإنه يجوز لكل المسلمين ، ولا يحل لصاحب الماء منعه من ذلك لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم رجل كان يفضل ماء بالطريق فمنعه ابن السبيل » رواه البخاري .

وعن بهيسة عن أبيها أنه قال : « يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل
منعه ؟ قال : الماء . قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : الملح .
قال : يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : « أن تفعل الخير خير
لك » رواه أبو داود ، ولأن ذلك لا يؤثر في العادة وهو فاضل عن حاجة
صاحب النهر ، فأما إذا لم يفضل شيء عن حاجة ماشيته لم يلزمه . والله
تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب اللقطة

إذا وجد الحر الرشيد لقطة يمكن حفظها وتعريفها كالذهب والفضة والجواهر والثياب - فإن كان ذلك في غير الحرم - جاز التقاطه للتملك ، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن اللقطة فقال : ما كان منها في طريق ميتاء فعرفها حولا ، فإن جاء صاحبها والا فهي لك ، وما كان منها في خراب ففيها وفي الركاز الخمس » وله أن يلتقطها للحفظ على صاحبها ، لقوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » (١) ولما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » وإن كانت في الحرم لم يجز أن يأخذها إلا للحفظ على صاحبها .

ومن أصحابنا من قال : يجوز التقاطها للتملك لأنها أرض مباحة فجاز أخذ لقطتها للتملك كغير الحرم ، والمذهب الأول ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن هذا البلد حرمة الله يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام إلى يوم القيامة ، لم يحل لأحد قبلي ، ولا يحل لأحد بعدي ، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار ، وهو حرام إلى يوم القيامة لا ينفر صيدها ، ولا يعصد شجرها ، ولا تلتقط لقطتها إلا لعرف » ويلزمه المقام للتعريف ، وإن لم يمكنه المقام دفعها إلى الحاكم ليعرفها من سبهم المصالح .

فصل وهل يجب أخذها ؟ روى الزنى أنه قال : لا أحب تركها . وقال في الأم : لا يجوز تركها ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان :

(أحدهما) لا يجب لأنها أمانة فلم يجب أخذها كالوديعة .

(والثاني) يجب ، لما روى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « حرمة مال المؤمن كحرمة دمه » ولو خاف على نفسه لوجب حفظها ،

(١) الآية : ٢ من سورة المائدة .

فكذلك اذا خاف على ماله . وقال ابو العباس وابو اسحاق وغيرهما « ان كانت في موضع لا يخاف عليها لامانة اهله لم يجب عليه ، لان غيره يقوم مقامه في حفظها ، وان كان في موضع يخاف عليها لقلّة امانة اهله وجب ، لان غيره لا يقوم مقامه ، فتعين عليه وحمل القولين على هذين الحالين ، فان تركها ولم يأخذها لم يضمن ، لان المال انما يضمن باليد او بالاتلاف . ولم يوجد شيء من ذلك ، ولهذا لا يضمن الوديعة اذا تركه أخذها فكذلك اللقطة .

فصل وان اخذها اثنان كانت بينهما ، كما لو اخذا صيدا كان بينهما ، فان اخذها واحد وضاعت منه ووجدتها غيره وجب عليه ردها الى الاول ، لانه سبق اليها فقدم ، كما لو سبق الى موات فتحجره .

الشرح حديث عبد الله بن عمرو مروي من طريق عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، وقد مضى للنووي تخريجه في زكاة الركاز . وقد روى الجوزجاني والأثرم في كتابيهما قال : حدثنا أبو نعيم حدثنا هشام ابن سعد قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « أتى رجس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف ترى من متاع يرى في الطريق الميتاء أو في قرية مسكونة ؟ فقال عرفه سنة ، فإن جاء صاحبه وإلا فشأنك به » .

وحديث « من كشف عن مسلم كربة الخ » سبق في غير موضع .

وحديث ابن عباس مضى في الحج وحديث ابن مسعود مضى في البيوع في غير موضع .

أما اللغات فإن اللقطة بفتح القاف اسم للملقط . قال الخليل ابن أحمد : لأن ما جاء على فعلة فهو اسم للفاعل « كقولهم همزة ولمزة وضحكة وهزاة . واللقطة بسكون القاف المال الملقوط مثل الضحكة الذي يضحك منه والهزاة الذي يهزأ به ، وقال الأصمعي وابن الأعرابي والفراء : هي بفتح القاف اسم المال الملقوط أيضاً وتعريفها عند الفقهاء المال الضائع من ربه يلتقطه غيره .

وقال الزمخشري : اللقطة بفتح القاف والعامّة تسكنها وأصله من لقط

الشيء والنقطة إذا أخذه من الأرض . وأصل فعلة في الكلام اسم الفاعل
وفعلة اسم للمفعول ، غير أن كلام العرب جاء في اللقطة على غير قياس .
أجمع أهل اللغة ورواة الأخبار على أن اللقطة الشيء الملتقط ، ذكره
الأزهري ، قال ابن عرفة الالتقاط وجود الشيء من غير طلب .

قوله « متئاء » أى مسلوكة مفعول من الإتيان ، وقد تبدل التاء دالا
لمجاورة النطق فتكون ميذاء ، ولا يزال العامة ينطقونها محرقة فيقولون
المدأ . وفي الحديث : « لولا أنه طريق متئاء لحزننا عليك يا إبراهيم » .

أما الأحكام فإن اللقطة إذا وجدت بمضيعة وأمن نفسه عليها أخذها .
وهذا قول الشافعي رضى الله عنه . وقال أحمد رضى الله عنه : الأفضل ترك
الالتقاط . وروى معنى ذلك عن ابن عباس وابن عمر ، وبه قال جابر بن زيد
والربيع بن خيثم وعطاء ، ومر شريح بدمهم فلم يعرض له .

وقال الشافعي رضى الله عنه : إنه يجب أخذها لقوله تعالى : « والمؤمنون
والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » ^(١) فإن كان وليه وجب عليه حفظ ماله . وقال
في الأم في اللقطة الصغيرة في ضالة الغنم : إذا وجدت في موضع مهلكة
فهي لك فكلها فإذا جاء صاحبها فاغرمها له .

وقال في المال يعرفه سنة ثم يأكله إن شاء ، فإن جاء صاحبها غرمها له ،
وقال : يعرفها سنة ثم يأكلها ، موسراً كان أو معسراً إن شاء ، إلا أنى لا أرى
له أن يخلطها بماله ولا يأكلها حتى يشهد على عددها ووزنها وظرفها وعفاصها
ووكائها فمتى جاء صاحبها غرمها له الخ . ١ هـ

وممن رأى أخذها سعيد بن المسيب والحسن بن صالح وأبو حنيفة ،
وأخذها أبى بن كعب وسويد بن غفلة . وقال مالك : إن كان شيئاً له بال
بأخذه أحب إلى ويعرفه ، لأن فيه حفظ مال المسلم عليه ، فكان أولى من
تضييعه وتخليصه من الفرق . وقال ابن قدامة من الخابلة في المعنى : ولنا
قول ابن عمر وابن عباس ولا نعرف لهما مخالفاً في الصحابة ، ولأنه تعريض

(١) الآية : ٧١ من سورة التوبة .

لنفسه لأكل الحرام ، وتضييع للواجب من تعريفها وأداء الأمانة فيها ، فكان تركه أولى وأسلم ، كولاية مال اليتيم وتحليل الخمر .

إذا ثبت هذا فإن اللقطة والضوال مختلفات في الجنس والحكم . فالضوال الحيوان ، لأنه يفضل بنفسه ، واللقطة غير الحيوان ، سميت بذلك لالتقاط واجدها لها ، ولها حالتان .

(إحداهما) أن توجد في أرض مملوكة ، فلا يجوز لواجدها التعرض لأخذها وهي في الظاهر لمالك الأرض إن ادعاه ، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن اللقطة فقال : ما كان منها في طريق مئتا فعرفها حولا ، فإن جاء صاحبها وإلا فهي لك ، وما كان في خراب ففيها وفي الركاز الخمس » .

(والحال الثانية) : أن توجد في أرض غير مملوكة من مسجد أو طريق أو موات فلا يخلو ذلك من أحد أمرين : إما أن يكون بمكة أو بغير مكة ، فإن كان بغير مكة من سائر البلاد فعلى ضريين ، ظاهر ومدفون ، فإن كان ظاهراً فعلى ضريين أحدهما ما لا يبقى كالطعام الرطب فله حكم تذكره من بعد .

(والثاني) أن يكون مما يبقى كالدراهم والدنانير والثياب والحلى والقماش فهذه هي اللقطة التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن خالد قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة الذهب والورق فقال : اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة ، فإن لم تعرف فاستنفقها ، ولتكن وديعة عندك فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه ، وسأله عن ضالة الإبل ، فقال : مالك ولها دعها فإن معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها ، وسأله عن الشاة فقال : خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب « متفق عليه .

فعليه أن يقوم بشروط تعريفها ثم له بعد الجول إن لم يأت صاحبها أن يملكها وإن كان مدفوناً فضربان جاهلي وإسلامي ، فإن كان إسلامياً

فلقطة أيضا وهي على ما ذكرنا ، وإن كان جاهليا فهو ركاز يملكه واجده
وعليه إخراج خمسة في مصرف الزكوات للحديث « وفي الركاز الخمس » .

وإن كانت اللقطة بمكة فمذهب الشافعي رضي الله عنه أنه ليس لواجدها
أن يملكها ، وعليه أن يأخذها أن يقيم بتعريفها أبدا بخلاف سائر البلاد ،
وقال بعض أصحابنا : مكة وغيرها سواء في اللقطة استدلالا بعموم الخبر ،
وهذا خطأ لقوله صلى الله عليه وسلم « إن أبي إبراهيم حرم مكة ، فلا يخل
خلاها ولا يعصد شجرها ولا ينفر صيدها ولا تحل لقبتها إلا لمنشد » وفي
المنشد تأويلان (أحدهما) وهو قول أبي عبيد : إنه صاحبها الطالب ،
والناشد هو المعرف الواجد لها .

قال الشاعر :

يصيخ للبناء أسمع إصاخة الناشد للمنشد

فكان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخل أن يملكها إلا صاحبها
التي هي له دون الواجد » (والتأويل الثاني) وهو للشافعي رضي الله عنه
أن المنشد الواجد المعرف ، والناشد هو المالك الطالب ، وروى أن النبي
صلى الله عليه وسلم سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فقال « أيها الناشد
غيرك الواجد » يعني لا وجدت كأنه دعا عليه فعلى هذا التأويل معنى
قوله : لا تحل لقبتها إلا لمنشد أي لمعرف يقيم على تعريفها ولا يملكها ،
فكان في كلا التأويلين دليل على تحريم تملكها ، ولأن مكة لما باينت غيرها
في تحريم صيدها وشجرها تغليظا لحرمتها باينت غيرها في ملك اللقطة ، ولأن
مكة لا يعود الخارج منها غالبا إلا بعد حول إن عاد ، فلم ينتشر إنشادها في
البلاد كلها ، فلذلك وجب عليه مداومة تعريفها ، ولا فرق بين مكة وبين
سائر الحرم لاستواء جميع ذلك في الحرم .

فأما عرفة ومضى إبراهيم عليه السلام فقيه وجهان : (أحدهما) أنه
حل تحل لقطته قياسا على جميع الحل (والثاني) أنه كالحرم لا تحل لقطته
إلا لمنشد لأن ذلك مجع الحاج ، ثم اختلفوا في جواز إنشادها في المسجد

الحرام مع اتفاقهم على تحريم إنشادها في غيره من المساجد على وجهين
(أصحهما) جوازه اعتباراً بالغرف وأنه مجمع الناس .

فرع إذا ضاعت اللقطة من ملقطها بغير تفريط فلا ضمان عليه
لأنها أمانة في يده فأشبهت الوديعة ، فإن التقطها آخر فعرف أنها ضاعت من
الأول فعليه ردها إليه لأنه قد ثبت له حق التمول ، وولاية التعريف
والحفظ ، فلا يزول ذلك بالضياع ؛ فإن لم يعلم الثاني بالحال حتى عرفها
حولاً ملكها لأن سبب الملك وجد منه من غير عدوان فثبت الملك به كالأول ،
ولا يملك الأول انتزاعاً ؛ لأن الملك مقدم على حق التملك ، وإذا جاء
صاحبها فله أخذها من الثاني ، وليس له مطالبة الأول لأنه لم يفرط ، وإن
علم الثاني بالأول فردها إليه فأبى أخذها وقال : عرفها أنت فعرفها ملكها
أيضاً ، لأن الأول ترك حقه فسقط ، وإن قال : عرفها وتكون بيننا ففعل صح
أيضاً وكانت بينهما لأنه أسقط حقه من نصفها ووكله في الباقي ، وإن قصد
الثاني بالتعريف تملكها لنفسه دون الأول احتمل وجهين :

(الأول) يملكها ، لأن سبب الملك وجد منه فملكها كما لو أذن له الأول
في تعريفها لنفسه .

(والثاني) لا يملكها لأن ولاية التعريف للأول أشبه ما لو غصبها من
الملتقط غاصب فعرفها ، وكذلك الحكم إذا علم الثاني بالأول فعرفها ولم
يعلمه بها ، ويشبه هذا المتحجر في الموات إذا سبقه غيره إلى ما حجره فأحياه
بغير إذنه ، فأما إن غصبها غاصب من الملتقط فعرفها لم يملكها وجهاً واحداً ،
لأنه معتد بأخذها ولم يوجد منه سبب تملكها ، فإن الالتقاط من جملة
السبب ولم يوجد منه ، ويفارق هذا ما إذا التقطها ثان فإنه وجد منه
الالتقاط والتعريف .

فرع إذا التقطها ثان فعرفها حولاً ملكها جميعاً ، وإن قلنا
بوقوف الملك على الاختيار فاختار أحدهما دون الآخر ملك المختار نصفها
دون الآخر وإن رآها معاً فبادر أحدهما فأخذها ، أو رآها أحدهما فأعلم

بها صاحبه فأخذها فهي لأخذها ، لأن استحقاق اللقطة بالأخذ لا بالرؤية كالاصطياد . وإن قال أحدهما لصاحبه : هاتها فأخذها نظرت ، فإن أخذها لنفسه فهي له دون الأمر ، وإن أخذها للآخر فهي له كما لو وكله في الاصطياد له .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا أخذها عرف عفاصها ، وهو الوعاء الذي تكون فيه ، ووكاءها هو الذي تشد به وجنسها وقدرها ، لما روى زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن اللقطة فقال : أعرف عفاصها ووكاءها وعرفها سنة ، فإن جاء من يعرفها والا فاخلطها بمالك » فنص على العفاص والوكاء ، وقسنا عليهما الجنس والقدر ، ولأنه إذا عرف هذه الأشياء لم تختلط بماله ، ويعرف به صديق من يدعيها ، وهل يلزمه أن يشهد عليها وعلى اللقيط ؟ فيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) لا يجب لأنه دخول في أمانة فلم يجب الإشهاد عليه كقبول الوديعة .

(والثاني) يجب لما روى عياض بن حمار رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من التقط لقطة فليشهد ذا عدل ، أو ذوى عدل ولا يكتم ولا يغيب » ولأنه إذا لم يشهد لم يؤمن أن يموت فتضيع اللقطة أو يسترق اللقيط .

(والثالث) أنه لا يجب على اللقطة لأنه اكتساب مال فلم يجب الإشهاد عليه كالبيع ، ويجب على اللقيط لأنه يحفظ به النسب ، فوجب الإشهاد عليه كالنكاح ، وإن أخذا وأراد الحفظ على صاحبها لم يلزمه التعريف ، لأن التعريف للتملك فإذا لم يرد التملك لم يجب التعريف .

— فإن أراد أن يملكها — نظرت ، فإن كان مالا له قدر ، يرجع من ضاع منه في طلبه — لزمه أن يعرفه سنة لحديث عبد الله بن عمرو . وحديث زيد ابن خالد ، وهل يجوز تعريفها سنة متفرقة ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) لا يجوز ، ومتى قطع استأنف ، لأنه إذا قطع لم يظهر أمرها ولم يظهر طالبها .

(والثاني) يجوز لأن اسم السنة يقع عليها . ولهذا لو نذر صوم سنة جاز أن يصوم سنة متفرقة . ويجب أن يكون التعريف في أوقات اجتماع الناس كأوقات الصلوات وغيرها ، وفي المواضع التي يجتمع الناس فيها كالأسواق وأبواب المساجد لأن المقصود لا يحصل إلا بذلك ويكثر منه في الموضع الذي وجدها فيه ، لأن من ضاع منه شيء يطلبه في الموضع الذي ضاع فيه ، ولا يعرفها في المساجد ، لما روى جابر قال : « سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً ينشد ضالة في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا وجدت » وذلك لأنه كان يكره أن ترفع فيه الأصوات ، ويقول من ضاع منه شيء ، أو من ضاع منه دينار ، ولا يزيد عليها حتى لا يضبطها رجل فيديعها ؛ فإن ذكر النوع والقدر والمقاص والوكاء ، ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يضمن ، لأن بمجرد الصفة لا يجب الدفع .

(والثاني) يضمن لأنه لا يؤمن أن يحفظ ذلك رجل ثم يرافعه إلى من يوجب الدفع بالصفة ، فإن لم يوجد من يتطوع بالنداء كانت الإجرة على الملتقط ، لأنه يملك به .

وان كانت اللقطة مما لا يطلب كالتمررة واللقمة لم تعرف ؛ لما روى انس قال : « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على تمررة في الطريق مطروحة فقال : لولا أن أخشى أن تكون من الصدقة لأكلتها » وإن كان مما يطلب إلا أنه قليل ، ففيه ثلاثة أوجه .

(أحدهما) يعرف القليل والكثير سنة وهو ظاهر النص لعموم الأخبار .

(والثاني) لا يعرف الدينار ، لما روى أن علياً كرم الله وجهه وجد ديناراً فعرفه ثلاثاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « كله أو شأنك به » .

(والثالث) يعرف ما يقطع فيه السارق ، ولا يعرف ما دونه ، لأنه تافه ، ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها : « ما كانت اليد تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه » .

الشرح حديث زيد بن خالد الجهني رواه البخاري ومسلم وأحمد ، واللفظ الذي ساقه المصنف أقرب إلى رواية أحمد . ولفظ الشيخين « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة الذهب والورق فقال : اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة ، فإن لم تعرف فاستتفها وتكن وديعة عندك ، فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدأها إليه . وسأله عن

ضالة الإبل فقال : مالك ولها ، دعها فإن معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها . وسأله عن الشاة فقال : خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب » ولم يقل فيه أحمد » الذهب أو الورق وفي رواية لمسلم « فإن جاء صاحبها فعرف عقاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه وإلا فهي لك » .

وحديث عياض بن حمار رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود والنسائي وابن حبان ، وفي لفظ للبيهقي « ثم لا يكتف وليعرف » وصححه ابن الجارود وابن حبان وقد رواه الشافعي وأورده الربيع في اختلاف مالا والشافعي في اللقطة ليلزم مالكا بما رواه فقال : أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني الخ .

أما حديث جابر فقد مضى تخريجه في كتاب الصلاة . أما حديث أنس فقد أخرجه الشيخان .

أما حديث علي فقد أخرجه أبو داود عن بلال بن يحيى العنسي عنه وفيه « أنه التقط ديناراً فاشتري به دقيقاً فعرفه صاحب الدقيق فرد عليه الدينار فأخذه على فقطع منه قيراطين فاشتري به لحماً . قال المنذرى في سماع بلال بن يحيى من علي نظر ، وقال الحافظ ابن حجر : إسناده حسن ، ورواه أبو داود أيضاً عن أبي سعيد الخدري أن علي بن أبي طالب وجد ديناراً ، فأتى به فاطمة فسألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هو رزق الله فأكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكل علي وفاطمة ، فلما كان بعد ذلك أتته امرأة تشد الدينار ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا علي أد الدينار » وفي إسناده رجل مجهول . وأخرجه أبو داود أيضاً من وجه آخر عن أبي سعيد ، وذكره مطولاً وفي إسناده موسى ابن يعقوب الرمعي وثقه ابن معين . وقال ابن عدي : لا بأس به ، وقال النسائي ليس بالقوي .

وروي هذا الحديث الشافعي عن الدراوردي عن شريك بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري وزاد « أنه أمره أن يعرفه » ورواه

عبد الزقاق من هذا الوجه ، وزاد فجعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام ،
وفي إسناد هذه الزيادة أبو بكر بن أبي سبرة وهو ضعيف جداً .

وقد أعل البيهقي هذه الروايات لاضطرابها ولمارضتها لأحاديث اضطراط
السنة في التعريف ، قال : ويحتمل أن يكون إنما أباح له الأكل قبل التعريف
للاضطرار ، وأما خبر عائشة فقد رواه الشيخان وأحمد ، وسيأتي في الحدود
إن شاء الله تعالى .

قوله « فليشهد » ظاهر الأمر يدل على وجوب الإشهاد ، وهو أحد
قولي الشافعي رضي الله عنه وبه قال أبو حنيفة ، وفي كيفية الإشهاد قولان
(أحدهما) يشهد أنه وجد لقطة ولا يعلم بالعقاص ولا غيره لتلا يتوصل
الكاذب بذلك إلى أخذها (والثاني) يشهد على صفاتها كلها حتى إذا مات
لم يتصرف فيها الوارث ، وأشار بعض أصحابنا إلى التوسط بين الوجهين
فقال : لا يستوعب الصفات ، ولكن يذكر بعضها ، قال النووي : وهو
الأصح (والثاني من قولي الشافعي) أنه لا يجب الإشهاد وبه قال مالك
وأحمد وغيرهما ، وقالوا : إنما يستحب احتياطاً ، لأن الرسول صلى الله
عليه وسلم لم يأمر به في حديث زيد بن خالد ، ولو كان واجبا لبيته .

أما العقاص بكسر العين المهملة وتخفيف القاء ، وهو الوعاء الذي
تكون فيه النفقة جلدأ أو غيره أخذاً من العفص وهو الشئ لانتثائه على
ما فيه ، وقد وقع في زوائد المسند لعبد الله بن أحمد في حديث لأبي
ابن كعب رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : عرفها فإن جاء
أجد يخبرك بعدتها ووعائها ووكائنها وفرقتها فأعطها إياه وإلا فاستمتع بها »
والعقاص يكون على رأس القارورة لسدها وأما الذي يدخل فم القارورة
من جلدأ أو غيره فهو الصمام ، فحيث يذكر الوعاء مع العقاص فالمراد الأول ،
وحيث يذكر العقاص مع الوعاء فالمراد الثاني ، أفاده في فتح الباري .

وقوله « ولا يكتم » يعني لا يحل كتم اللقطة إذا جاء لها صاحبها وجاء
من أوصافها ما يغلب الظن بصدقه ، والمقصود من معرفة الآلات التي تحفظ

فيها ويلتحق بذلك معرفة جنسها ونوعها وقدرها ، فقد قال النووي :
يجمع بين الروايات بأن يكون مأموراً بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات
وقت الالتقاط حتى يعلم صدق واصفها إذا وصفها ، ثم يعرفها مرة أخرى
بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يتسلکها ليعلم قدرها وصفها إذا جاء بعد ذلك
فردّها إليه .

قال الحافظ ابن حجر : ويحتمل أن تكون في الروايتين (يشير إلى
رواية البخاري) عرفها سنة ثم عرف عفاصها ووكاءها » ورواية البخاري
أيضاً « اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة » ثم بمعنى الواو فلا تقتضي
ترتيباً ، فلا تقتضي تحالفاً يحتاج إلى الجمع ، ويقويه كون المخرج واحداً
والقصة واحدة ، وإنما يحسن الجمع بما تقدم لو كان المخرج مختلفاً أو
تعددت القصة ، وليس الغرض إلا أن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر
عن أيهما يسبق : قال : واختلف العلماء في هذه المعرفة على قولين أظهرهما
الوجوب لظاهر الأمر ، وقيل يستحب ، وقال بعضهم : يجب عند الالتقاط
ويستحب بعده .

وقال أيضاً في الفتح عند قوله « ثم عرفها » : مجل ذلك المحافل كالأبواب
المساجد والأسواق ونحو ذلك . قلت : كبرامج الإذاعة المخصصة للأشياء
المفقودة كبرنامج طريق السلامة الذي توفر له إذاعة القاهرة عشر دقائق
من صباح كل يوم في زماننا هذا .

قوله (سنة) الظاهر أن تكون متوالية ولكن على وجه لا يكون على
جهة الاستيعاب ، فلا يلزمه التعريف بالليل ، ولا استيعاب الأيام بل على
المعتاد ، فيعرف في الابتداء كل يوم مرتين في طرفي النهار ، ثم في كل يوم
مرة ، ثم في كل أسبوع مرة ، ثم في كل شهر مرة ، ولا يشترط أن يعرفها
بنفسه ، بل يجوز له توكيل غيره ، ويعرفها في مكان وجودها وفي غيره .
كذا قال العلماء ، وظاهره أن التعريف واجب لاقتضاء الأمر الوجوب ،
لا سيما وقد وصف النبي صلى الله عليه وسلم من لم يعرفها بالضلال في
حديث يزيد بن خالد عند أحمد ومسلم « قال : لا يأوى الضالة إلا ضال

ما لم يعرفها » هكذا جاءت (لا ياوى) من الثلاثي اللازم ، وقد يتعدى
كما في هذا الحديث .

وفي المبادرة إلى التعريف خلاف مبناه هل الأمر يقتضى الفور أم على
التراخي ؟ وفأهره أنه لا يجب التعريف بعد السنة ، وبه قال الجمهور وادعى
صاحب البحر من الزيدية الإجماع ، على أنه وردت رواية عند البخارى
عن أبى بن كعب بلفظ : « وجدت صرة فيها مائة دينار ، فأتيت النهى صلى
الله عليه وسلم فقال : عرفها حولا ، فعرفتها فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيت
ثانياً فقال عرفها حولا فلم أجد ، ثم أتيت ثالثاً فقال : احفظ وعاءها وعددها
ووكاءها ، فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها فاستمتعت ، فلقيتها بعد بمكة
فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحداً » وذكر البخارى الحديث في
موضع آخر من صحيحه فزاد « ثم أتيت الرابعة فقال : اعرف وعاءها
الخ » .

قال في فتح البارى : القائل فلقيتها بعد بمكة هو شعبة ، والذي قال
لا أدري هو شيخه سلمة بن كهيل وهو الراوى لهذا الحديث عن سويد عن
أبى ، قال شعبة فسمعت بعد عشر سنين يقول : عرفها عاماً واحداً ، وقد بين
أبو داود الطيالسى في مسنده القائل : فلقيتها والقائل لا أدري ، فقال في آخر
الحديث : قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال لا أدري ثلاثة أحوال أو
حولا واحداً ، وبهذا يتبين بطلان قول ابن بطال أن الذى شك هو أبى
ابن كعب ، والقائل هو سويد بن غفلة وقد رواه عن شعبة عن سلمة بن كهيل
بغير شك جماعة ، وفيه ثلاثة أحوال إلا حماد بن سلمة فإن في حديثه غابن
أو ثلاثة ، وجمع بعضهم بين حديث أبى هذا وحديث خالد بن زيد المذكور
فيه سنة فقط بأن حديث أبى محمول على مزيد الورع عن التصرف في
اللقطة والمبالغة في التعقف عنها ، وحديث زيد على ما لا بد منه .

وجزم ابن حزم وابن الجوزى بأن الزيادة في حديث أبى غلط ، قال
ابن الجوزى : والذي يظهر لى أن سلمه أخطأ فيها ثم ثبت واستمر على عام
واحد ، ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه ، لا بما يشك فيه رواية . وقال أيضاً :

يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عرف أن تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي ، فأمر ثانيا بإعادة التعريف ، كما قال للمسيء صلاته : « ارجع فصل فإنك لم تصل » .

قال الحافظ ابن حجر : ولا يخفى بعد هذا على مثل أبي مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلائهم . قال المنذرى « لم يقل أحد من أئمة الفتوى أن اللفظة تعرف ثلاثة أعوام إلا شريح عن عمر أربعة أقوال يعرف بها ثلاثة أحوال ، عاما واحداً ، ثلاثة أشهر ، ثلاثة أيام ، وزاد ابن حزم عن عمر قولاً خامساً وهو أربعة أشهر .

قال في الفتح : ويحمل ذلك على عظم اللقطة وحقارتها . وأما قوله في الحديث « فإن لم تعرف فاستنفقها » فقد قال يحيى بن سعيد الأنصارى : لا أدري هذا في الحديث أم هو شيء من عند يزيد مولى المنبث (وهو الراوى عن زيد بن خالد) كما حكى البخارى ذلك عن يحيى ، وتعقب ابن حجر هذا في الفتح فقال : شك يحيى هل قوله « ولتكن وديعة عنده » مرفوع أم لا ، وهو القدر المشار إليه بهذا دون ما قبله لثبوت ما قبله في أكثر الروايات ، وخلوها عن ذكر الوديعة ، وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى كما في صحيح مسلم بلفظ « فاستنفقها ولتكن وديعة عندك » وكذلك جزم برفعهما خالد بن مخلد عن سليمان عن ربيعة عند مسلم ، وقد أشار البخارى إلى رجحان رفعها فترجم باب إذا جاء صاحب اللقطة ردها عليه لأنها وديعة عنده ، والمراد بكونها وديعة أنه يجب ردها فتجوز بذكر الوديعة عن وجوب رد بدلها بعد الاستنفاق ، لا أنها وديعة حقيقة يجب رد عينها ، لأن المأذون في استنفاقه لا تبقى عينه ، كذا أفاده ابن دقيق العيد قال : ويحتمل أن تكون الواو في قوله « ولتكن وديعة » بمعنى أو ، أى إما أن تستنفقها وتغم بدلها ، وإما أن تتركها عندك على سبيل الوديعة حتى يجيء صاحبها فتعطيها إياه ويستفاد من تسميتها وديعة أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها ، وهو اختيار البخارى تبعاً لجماعة من السلف .

فرع رويننا عن أحمد وأبى داود عن جابر بن عبد الله قال

« رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » وفي إسناده المغيرة بن زياد ، قال المنذرى : تكلم فيه غير واحد ، وفي التقريب : صدوق له أوهام وفي الخلاصة : وثقه وكيع وابن معين وابن عدى وغيرهم .

وقال أبو حاتم : شيخ لا يحتج به ، وفيه جواز الانتفاع بما يوجد في الطرقات من المحقرات لاسيما إذا كان هذا الشيء الحقير مأكولا لما في حديث أنس الذي ساقه المصنف ، فإنه يجوز أكله ولا يجب التعريف به أصلا كالتمر ونحوها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين أنه لم يمنعه من أكل التمرة إلا خشية أن تكون من الصدقة ، ولولا ذلك لأكلها .

وقد روى ابن أبي شيبة عن ميمونة أم المؤمنين « أنها وجدت ثمرة فأكلتها وقالت : لا يجب الله الفساد » قال في الفتح : يعنى أنها لو تركتها فلم تؤخذ فتوكل لفسدت ثم قال : وجواز الأكل هو المجزوم به عند الأكثر .

وعندنا أن القليل إذ كانا يطلب في العادة وجب التعريف به كالكثير مدة التعريف المنصوص عليها وهي سنة لعموم الأحاديث الواردة . وعند أبي حنيفة أنه يعرف بالقليل ثلاثة أيام . وذلك لحديث يعلى بن مرة مرفوعا « من التقط لقطعة يسيرة حبلا أو درهما أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيام ، فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام » رواه أحمد والطبراني والبيهقي ، وزاد الطبراني « فإن جاء صاحبها وإلا فليصدق بها » وفي إسناده عمر ابن عبد الله بن يعلى ، وقد صرح جماعة بضعفه ، وزعم ابن حزم أنه مجهول وقد دافع عنه ابن حجر وابن رسلان والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فإن عرفها فلم يجد صاحبها فيه وجهان :

(أحدهما) تدخل في ملكه بالتعريف لحديث عبد الله بن عمرو بن الماص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فإن جاء صاحبها وإلا فهي لك » ولأنه كسب مال بفعل فلم يعتبر فيه اختيار التملك كالصيد .

(والثاني) أنه يملكه باختيار التملك ، لما روى في حديث زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فان جاء صاحبها والا فشأنك بها » فجعله الى اختياره ولأنه تملك ببذل فاعتبر فيه اختيار التملك كالمالك بالبيع . وحكى فيه وجهان آخران :

(أحدهما) أنه يملك بمجرد النية .

(والثاني) يملكه بالتصرف ولا وجه لواحد منهما ، ولا فرق في ملكها بين الفنى والفقر لقوله صلى الله عليه وسلم « فان جاء صاحبها والا فشأنك بها » ولم يفرق لأنه مالك بعوض فاستوى فيسه الفنى والفقر كالمالك في القرض والبيع .

فصل فان حضر صاحبها قبل أن يملكها - نظرت : فان كانت المين باقية - وجب ردها مع الزيادة المتصلة والمنفصلة ، لأنها باقية على ملكه ، وان كانت تالفة لم يلزم الملتقط ضمانها ، لأنه يحتفظ لصاحبها ، فلم يلزم ضمانها من غير تفريط كالوديعة ، وان حضر بعد ماملكها - فان كانت باقية - وجب ردها ، وان كانت تالفة وجب عليه بدلها ، وقال الكرابيسي : لا يلزمه ردها ولا ضمان بدلها لأنه مال لا يعرف له مالك ، فاذا ملكه لم يلزمه رده ، ولا ضمان بدلها كالركاز ، والمذهب الأول ، لما روى ابو سعيد الخدري « أن عليا كرم الله وجهه وجد ديناراً فجاء صاحبه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اده قال علي: قد اكلته، فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاءنا شيء ادينناه » ويخالف الركاز فانه مال لكافر لا حرمة له ، وهذا مال مسلم ، ولهذا لا يلزمه تعريف الركاز . ويلزمه تعريف اللقطة ، فان كانت المين باقية فقال الملتقط : أنا اعطيك البذل ، لم يجبر المالك على قبوله ، لأنه يمكنه الرجوع الى عين ماله ، فلا يجبر على قبول البذل ، وان حضر - وقد باعها الملتقط وبينهما خيار - ففيه وجهان :

(أحدهما) يفسخ البيع ، وبأخذ لأنه يستحق المين والمين باقية .

(والثاني) لا يجوز له أن يفسخ ، لأن الفسخ حق للماعد ، فلا يجوز لفقره من غير اذنه ، وان حضر وقد زادت المين ، فان كانت زيادة متصلة رجع فيها مع الزيادة ، وان كانت زيادة منفصلة رجع فيها دون الزيادة ، لأنه فسخ ملك فاختلفت فيه الزيادة المتصلة والمنفصلة كالرد بالغيب) .

الشرح الأحاديث المذكورة في هذين الفصلين سبق استيفاء الكلام عليها في الفصل قبلهما .

اما الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه : ويأكل اللقطة الغني والفقير ومن تحل له الصدقة وتحرم عليه . وهذا كما قال : يجوز لواحد اللقطة بعد تعريفها حولا أن يملكها ويأكلها غنياً كان أو فقيراً . وقال أبو حنيفة : « يجوز ذلك إن كان فقيراً ، ولا يجوز إن كان غنياً أن يملكها ، ويكون مخيراً بين أمرين : إما أن تكون في يده أمانة لصاحبها أبداً كالوديعة ، وإما أن تصدق بها » فإن جاء صاحبها وأمضى صدقته فله ثوابها ولا غرم على الواحد ، وإن لم يمض الصدقة فثوابها للواحد وعليه غرمها استدلالاً بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فإن جاء صاحبها وإلا تصدق بها » وهو حديث في إسناده عمر بن عبد الله بن يعلى ، قال أبو حنيفة : وهذا نص ، ولأنه مال يعتبر فيه الحول فوجب أن يختلف فيه حال الغني والفقير كالزكاة ، ولأنه مال مسلم فوجب أن لا يحل إلا المضطر قياساً على غير اللقطة .

ودليلنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم « فإن جاء صاحبها وإلا فشاءك بها » وهو يقتضي التسوية بين الغني والفقير ، وروى أن أبا بن كعب وجد مرة فيها ثمانون ديناراً أو مائة دينار فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرفها حولا « فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها » .

قال الشافعي رضي الله عنه (وأبي من أيسر أهل المدينة أو كآيسرهم . ولو لم يكن موسراً لصار بعشرين ديناراً منها موسراً على قول أبي حنيفة) فدل على أن الفقر غير معتبر فيها وأن الغني لا يمنع منها . وروى عن غطاء ابن يسار عن أبي سعيد الخدري « أن علي بن أبي طالب وجد ديناراً فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعرف به ثلاثاً فعرفه فلم يجد من يعرفه ، فرجع به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال : كله حتى إذا أكله جاء صاحب الدينار يتعرفه فقال علي رضي الله عنه : قد أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكله فانطلق صاحب الدينار وكان يهودياً إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاءنا شيء أدناه لك » .

قال الشافعي رضي الله عنه : وعلى ممن يحرم عليهم الصدقة ، لأنه من طينة بنى هاشم ، فلو كانت اللقطة تستباح بالفقر دون الغنى لحظرها عليه ، ولأن كل من كان من أهل الالتقاط جاز أن يرتفق بالأكل والتعلق بالفقير ولأن ما ثبت للفقير في اللقطة ثبت للغنى كالنسك والصدقة ، ولأن كل مال استباح الفقير إتلافه بشرط الضمان استباح الغنى إتلافه بشرط الضمان كالقرض ، ولا يدخل عليه طعام المضطر لاستوائهما فيه ، وقد يجعل المضطر أصلاً فيقول : كل ارتفاق بمال الغير إذا كان مضموناً استوى فيه الغنى والفقير كآكل مال الغير للمضطر ، ولأنه استباحة إتلاف مال لغيره لمعنى في المال فوجب أن يستوى فيه حكم الغنى والفقير كالفحل الصائل ، ولأن كل ما استبيح تناوله عند الإياس من مالكة في الأغلب استوى فيه حكم الغنى والفقير كالركاز ، ولأن حال اللقطة في يد واجدها لا يخلو من أن تكون في حكم المنصوب فيجب انتزاعها قبل الحول وبعده من مال الغنى والفقير ، أو في حكم الودائع فلا يجوز أن يملكها فقير ولا أن يتصدق بها غنى ، أو في حكم الكسب فيجوز أن يملكها الغنى والفقير .

ومذهب أبي حنيفة مخالف لأصول هذه الأحكام الثلاثة فكان فاسداً . ثم يقال لأبي حنيفة الثواب إنما يستحق على المقاصد بالأعمال لا على أعيان الأفعال لأن صورها في الطاعة والمعصية على سواء كالمرائي بصلاته ، ثم لا يصح أن يكون ثواب العمل موقوفاً على غير العامل في استحقاقه أو إحباطه .

فأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « تصدق بها » فمحمول على فرض صحة الرواية على أن الواحد سأل عن ذلك فأذن له فيه ، وأما الزكاة فلا معنى للجمع بينها وبين اللقطة ، لأن الزكاة تملك غير مضمون ببدل ، واللقطة تؤخذ مضمونة ببدل فكان الغنى أحق بملكها ، لأنه أوفى ذمة ، وأما ما ذكره من المضطر فقد جعلناه أصلاً .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه . ولا أحب لأحد ترك اللقطة إذا وجدها وكان أميناً عليها ، وظاهر قوله يقتضي استحباب أخذها دون إيجابه ،

وقال أيضاً : ولا يجوز لأحد ترك اللقطة إذا وجدها ، فكان ظاهر هذا القول يدل على إيجاب أخذها ، فاختلف أصحابنا لاختلاف هذين الظاهرين ، فكان أبو الحسن بن القطان وطائفة يخرجون ذلك على اختلاف قولين .

(أحدهما) أن أخذها استحباب وليس بواجب على ظاهر ما نص عليه في هذا الموضع لأنه غير مؤتمن عليها ولا مستودع لها .

(والقول الثاني) أن أخذها واجب وتركها مأم ، لأنه لما وجب عليه حراسة نفس أخيه المسلم وجب عليه حراسة مال أخيه المسلم .

وقال جمهور أصحابنا : ليس ذلك على قولين ، إنما هو على اختلاف حالين ، فالموضع الذي لا يأخذها إذا كانت يؤمن عليها ويأخذها غيره ممن يؤدي الأمانة فيها ، والموضع الذي أوجب عليه أخذها إذا كانت في موضع لا يؤمن عليها ويأخذها غيره ممن لا يؤدي الأمانة فيها ، لما في ذلك من التعاون ، وعلى كلتا الحالتين لا يكره له أخذها إذا كان أميناً عليها ، بل يدور أخذها بين الاستحباب والوجوب . وحكى عن ابن عباس وابن عمر أنهما كرها أخذها . وروى أن شريحاً مر بدرهم فلم يعرض له وفي هذا القول إبطال التعاون وقطع المعروف . « وقد أخذ أبي الصرة » « وأخذ على الدينار » وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر ذلك عليهما ولا كرهه لهما ، ويجوز أن يكون المحكى عن ابن عباس وابن عمر فيمن كان غير مأمون عليها ، أو ضعيفاً عن القيام بها . وتحوز نكره لغير الأمين عليها والضعيف عن القيام بها أن يتعرض لأخذها ، وإنما يؤمر به من كان أميناً قوياً ، فلو تركها القوى الأمين حتى هلكت فلا ضمان عليه وإن أساء ، وإن أخذها لزمه القيام بها ، وإن تركها بعد الأخذ لزمه الضمان ، ولو ردها على الحاكم فلا ضمان عليه بخلاف الضوال في أحد الوجهين لأنه ممنوع من أخذ الضوال فضمنها . وغير ممنوع من أخذ اللقطة فلم يضمنها .

فرع وقد اختلف العلماء فيما إذا تصرف الملتقط في اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنها له أم لا ؟ فذهب الجمهور إلى

وجوب الرد إن كانت العين موجودة أو البديل إن كانت قد استهلكت .
وخالف في ذلك الكرايسى صاحب الشافعى ، ووافق صاحب البخارى وداود
ابن علي الظاهرى إمام المذهب المعروف لكن وافق داود الجمهور إذا كانت
العين قائمة .

ومن أدلة الجمهور مما تقدم من الأحاديث « ولتكن وديعة عندك فإن
جاء طالبها إلخ » وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « فإن جاء صاحبها فلا
تكنم فهو أحق بها » وفي رواية للبخارى « فأعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها »
فإن جاء صاحبها فأدها إليه « أى بدلها لأن العين لا تبقى بعد أكلها . وفي
رواية لأبى داود « فإن جاء باغيها فأدها إليه ، وإلا فأعرف عفاصها ووكاءها
ثم كلها ، فإن جاء باغيها فأدها إليه » فأمر بأدائها قبل الإذن فى أكلها وبعده .

قال الماوردى فى الحاوى الكبير : إن الواجد لو منع بعد الحول من
تملكها أدى ذلك إلى أحد أمرين ، إما أن لا يرغب الواجد فى أخذها ، وإما
أن تدخل المشقة عليه فى استدامة إمساكها ، فكان إباحة التملك لها بعد
التعريف أخت على أخذها وأحفظ لها على مالها لثبوت غرمها فى ذمته ،
فلا تكون معرضة للتلف ، وليكون ارتفاق الواجد بمنفعتها فى مقابلة ما عاناه
فى حفظها وتعريفها وهذه كلها معان استوى فيها الفنى والفقر ، ثم مذهب
الشافعى لا فرق بين المسلم والذمى فى أخذها للتعريف ، وتملكها بعد
الحول ، لأنها كسب يستوى فيه المسلم والذمى .

فرع إذا ثبت جواز تملكها بعد الحول لكل واجد من غنى أو فقير
فقد اختلف أصحابنا بماذا يصير مالكا ؟ على ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يصير
مالكا لها بمضى الحول وحده إلا أن يختار أن تكون أمانة فلا تدخل فى ملكه
وهذا قول أبى حفص بن الوكيل لأنه كسب على غير بدل فأشبهه الركاى
والاصطيداد .

(والوجه الثانى) أنه يملكها بعد مضى الحول باختيار التملك ، فإن لم
يختار التملك لم يملك . وهذا قول أبى إسحاق المروزى ، لأن النبى صلى

الله عليه وسلم قال : « فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها » فرد أمرها إلى اختياره ، ولأنه أبيع له التملك بعد الحول بعد أن كان مؤتمنا . فافتضى أن لا ينتقل عما كان عليه إلا باختيار ما أبيع له .

(والوجه الثالث) أنه لا يملكها بعد مضي الحول إلا بالاختيار والتصرف ، وهو ما لم يتصرف غير مالك ، لأن التصرف منه كالقبض فأشبهه الهبة .

فإذا صار مالها بما ذكرنا فقد ضمنها لصاحبها فمن جاء طالبا لها رجع بها إن كانت باقية ، وليس للتملك أن يعدل به مع بقائها إلى بدلها ، فإن كانت ذا مثل رجع بمثلها ، وإن كانت غير ذي مثل رجع لقيمتها حين تملكها ، لأنه إذ ذاك صار ضامنا لها فإن اختلفا في القيمة فالقول قول ممتلكها لأنه غارم ، فلو كانت عند مجيء صاحبها باقية لكن حدث منها نماء منفصل رجع بالأصل دون النماء لحدوث النماء بعد ملك الواجد .

فلو عرف الواجد صاحبها وجب عليه إعلامه بها ، ثم ينظر فإن كان ذلك قبل أن يملكها الواجد فمؤنة ردها على صاحبها دون الواجد كالوديعة . وفي هذه الحال ترد بنمائها متصلا ومنفصلا ، لأن ذلك قبل زمن التملك ، وإن كان بعد تملكها فمؤنة ردها على الواجد دون صاحبها لبقائها على ملكه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان جاء من يدعيها ووصفها ، فإن غلب على ظنه أنها له جاز له أن يدفع اليه ولا يلزمه الدفع ، لأنه مال للغير فلا يجب تسليمه بالوصف كالوديعة ، فإن دفع اليه بالوصف ثم جاء غيره وأقام البيينة أنها له قضى بالبيينة لأنها حجة توجب الدفع فقدمت على الوصف ، فإن كانت باقية ردت على صاحب البيينة ، وإن كانت تالفة فله أن يضمن الملتقط لأنه دفع ماله بغير حق وله أن يضمن الإخذ لأنه أخذ ماله بغير حق ، فإن ضمن الإخذ لم يرجع على الملتقط ، لأنه إن كان مستحقا عليه فقد دفع ما وجب عليه فلم يرجع ، وإن كان مظلوما لم يجز أن يرجع على غير من ظلمه .

وان ضمن الملتقط - نظرت فان كان قد اقر للاخذ بالملك بان قال : هي لك - لم يرجع عليه ، لانه اعترف انه اخذ ماله ، وان صاحب البينة ظلمه فلا يرجع على من لم يظلمه ، وان لم يقر له ولكنه قال : يقب على ظني انها لك فله الرجوع لانه بان انه لم يكن له ، وقد تلف في يده فاستقر الضمان عليه) .

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه : إذا التقط الرجل اللقطة مما لا روح له ما يحمل ويحول، فإذا التقط الرجل لقطة قلت أو كثرت عرفها سنة، ويعرفها على أبواب المساجد والأسواق ومواضع العامة ، ويكون أكثر تعريفه إياها في الجماعة التي أصابها فيها ، ويعرف عقاصها ووكاءها وعددها ووزنها وحليتها ويكتب ويشهد عليه ، فإن جاء صاحبها وإلا فهي له بعد سنة ، على أن صاحبها متى جاء غرمها ، وإن لم يأت فهي مال من ماله . وإن جاء بعد السنة وقد استهلكها والملتقط حي أو ميت فهو غريم من الغرماء يحاص الغرماء .

فإن جاء ووقع في نفسه أنه لم يدع باطلا أن يعطيه ولا أجبره في الحكم إلا بيينة تقوم عليها كما تقوم على الحقوق ، فإن ادعاها واحد أو اثنان فسواء لا يجبر على دفعها إليهم إلا بيينة يقيمونها عليه ، وقال أيضاً : وتفتي الملتقط إذا عرف الرجل العفص والوكاء والعدد والوزن ، ووقع في نفسه أنه صادق أن يعطيه ، ولا أجبره عليه إلا بيينة لأنه قد يصيب الصفة بأن يسمع الملتقط يصفها .

قلت : وصورتها في رجل ادعى لقطة في يد واحد ، فإن أقام البينة العادلة على ملكها وجب تسليمها ، وإن لم يقم بيينة لكن وصفها - فإن أخطأ في صفتها - لم يجز دفعها إليه ، وإن أصاب في جميع صفاتها من العفص والوكاء والجنس والنعت والعدد والوزن ، فإن لم يقع في نفسه صدقه لم يدفعها إليه ، وإن وقع في نفسه أنه صادق وأفتيناه بدفعها إليه جوازاً لا واجباً - فإن امتنع من الدفع - لم يجبر عليه ، وبه قال أبو حنيفة وقال مالك وأحمد : يجبر على دفعها إليه بالصفة استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم « أعرف عقاصها ووكاءها ثم عرفها سنة . فإن جاء طالبها فادفعها إليه ، فلما أخبر بمعرفة العفص والوكاء دل على أنه كالبينة في الاستحقاق .

وروى سويد بن غفلة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فإن جاء باغيها فمرفك عفاصها ووكاءها فادفعها إليه » وهذا نص . قالوا : ولأن كل إمارة غلب بها في الشرع صدق المدعى جاز أن يوجب قبول قوله كاليينات ، قالوا : ولأن اليينات في الأصول مختلفة ، وما تعذر منها في الغائب يخفف ، كالنساء المنفردات في الولادة وإقامة البينة على اللقطة متعذر لاسيما على الدنانير والدراهم التي لا تضبط أعيانها فجاز أن تكون الصفة التي هي غاية الأحوال الممكنة أن يكون بينة فيها .

ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « لو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ، لكن البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه » فلم يجعل الدعوى حجة ، ولا جعل مجرد القول حجة بينة ، ولأن الصفة للمطلوب من تمام الدعوى ، فلم يجز أن تكون بينة للطالب قياساً على الطلب .

قال الشافعي رضي الله عنه محتجاً عليهم : أرأيت لو وصفها عشرة أيعطونها ، ونحن نعلم أن كلهم كذبة إلا واحداً بغير عينه ، فرد عليه ابن داود فقال : كما لو ادعاه عشرة وأقام كل واحد منهم بينة عليها ، قسمتها بينهم ، وإن كان صدق جميعهم مستحيلاً ، كذلك إذا وصفوها كلهم .

والجواب عن هذا من وجهين (أحدهما) أن كذب المدعى أسقط الدعوى من كذب الشهود ، ألا ترى أن إكذاب المدعى لنفسه مبطل للدعوى وإكذاب الشهود لأنفسهم غير مبطل للدعوى (والثاني) أن البينة هي أقصى ما يقدر عليه المدعى وأقوى ما يحكم به الحاكم ، فدعت ضرورة الحاكم في البينة إلى ما لم يدعه من الصفة .

وأما الجواب عن قولهم : اعرف عفاصها ووكاءها فهو أن ذلك منسبه لا لدفعها بصفة العفاص والوكاء ووجوب رده معه ، ولكن لمعان هي أخص بمقصود اللقط ، منها أن بينته بحفظ العفاص والوكاء ووجوب رده مع قلته ونزارته على حفظ ما فيه ووجوده مع كثرته . ومنها أن يتميز بذلك

عن ماله ومنها جواز دفعها بالصفة ، وإن لم يجب ، وعلى هذا المعنى نحمل حديث سويد ابن غفلة الذي جعلوه نصاً .

وأما استدلالهم فنحن ما جعلنا الإمارة على الصدق حجة في قبول الدعوى وإنما جعلنا الأيمان بعدها حجة ، وأما استدلالهم بأن البيئات في الأصول مختلفة فصحيح ، وليس في جميعها بيئة تكون بمجرد الصفة ، ولا يكون تعذر البيئة موجباً أن تكون الصفة بيئة . ألا ترى أن السارق تتعذر إقامة البيئة عليه ، ولا يكون صفة ما بيده لدعى سرقته حجة .

فإذا ثبت أن دفعها بالصفة لا يجب فدفعها بالصفة وسعه ذلك إذا لم يقع في نفسه كذبه ، فإن أقام غيره البيئة عليها بشاهدين أو شاهد وامرأتين أو شاهد ويمين كان مقيم البيئة أحق بها من الآخذ لها بالصفة ، فإن كانت باقية في يد الواصف انتزعت منه لمقيم البيئة ، وإن كان قد استهلكها نظير في الدافع لها فإن كان قد دفعها بحكم حاكم فلصاحب البيئة الخيار في الرجوع بغيرها على الآخذ لها بالصفة ، وإن كان قد دفعها بغير حكم حاكم فلصاحب البيئة الخيار في الرجوع بغيرها على من شاء من الدافع الملتقط أو الآخذ الواصف ، فإن رجع بها على الآخذ لها بالصفة فله ذلك لضمانه لها باليد ، واستحقاق غرمها بالاتلاف ، وقد برىء الدافع لها من الضمان لوصول الغرم إلى مستحقه ، وليس للغارم أن يرجع بما غرمه على الدافع ، لأنه إن كان مستحقاً عليه فمن وجب عليه حق لم يرجع به على أحد وإن كان مظلوماً به فالمظلوم بالشئ لا يجوز أن يرجع به على غير ظلمه .

وإن رجع مقيم البيئة بغيرها على الدافع الملتقط نظر في الدافع ، فإن كان قد صدق الواصف لها على ملكها وأكذب الشهود لصاحب البيئة عليها فليس له الرجوع بغيرها على الآخذ لها بالصفة ، لأنه مقر أنه مظلوم بالمأخوذ منه ، فلا يرجع به على غير من ظلمه ، وإن لم يكن قد صدق الواصف ولا أكذب الشهود فله الرجوع بالغرم على الآخذ لها بالصفة لضمانه لها بالاستهلاك وتكون البيئة موجبة عليه وله ، والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وجد ضالة لم يغفل اما ان تكون في بركة او بلد ، فان كانت في بركة - نظرت ، فان كانت مما يمتنع على صفار السباع بقوته كالابل والبقر والخيول والابل والحمر ، او يبعد اثره لسرعته كالطيء والارانب ، او بجناحه كالحمام والدرج - لم يجوز التقاطه للملك ، لما روى زيد بن خالد الجهني قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضالة الابل فغضب واحمرت عيناه . وقال : مالك ولها معها العذاء والسقاء ، تاكل من الشجر وترد الماء حتى ياتي ربها ، وسئل عن ضالة الفم فقال : خذها هي لك او لآخيك او للذئب » وهل يجوز اخذها للحفظ ؟ ينظر فيه ، فان كان الواحد هو السلطان جاز ، لان السلطان ولاية في حفظ اموال المسلمين ، ولهذا روى انه كان لأمير حظيرة يجمع فيها الضوال ، فان كان له حمي تركها في الحمي واشهد عليها ويسمها بسمه الضوال لتتميز عن غيرها من الاموال ، وان لم يكن له حمي ، فان كان يطعم في مجيء صاحبها ، بان يعرف انها من نعم قوم يعرفهم ، حفظها اليومين والثلاثة ، وان لم يعرف او عرف ولم يجيء صاحبها باعها وحفظ ثمنها ، لانه اذا تركها احتاجت الى نفقة ، وفي ذلك اضرار .

وان كان الواحد لها من الرعية ففيه وجهان :

(احدهما) يجوز لانه ياخذها للحفظ على صاحبها فجاز كالسلطان .

(والثاني) لا يجوز لانه لا ولاية على صاحبها بخلاف السلطان ، فان اخذها للملك او للحفاظ - وقلنا : انه لا يجوز - ضمنها لانه تعدي باخذها فضمنها كالفاسب ، وان دفعها الى السلطان ففيه وجهان :

(احدهما) لا يبرأ من الضمان لانه لا ولاية للسلطان على رشيد .

(والثاني) يبرأ ، وهو المذهب ، لان السلطان ولاية على الغائب في حفظ ما يخاف عليه من ماله ، ولهذا لو وجدها السلطان جاز له اخذها للحفظ على مالكها ، فاذا اخذها غيره وسلمها اليه برئ من الضمان ، وان كان مما لا يمتنع من صفار السباع كالفم وصفار الابل والبقر اخذها ، لحديث زيد ابن خالد الجهني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ضالة الفم « خذها هي لك او لآخيك او للذئب » ولانه اذا تركها اخذها غيره او اكلها الذئب ، فكان اخذها احوط لصاحبها ، واذا اخذها فهو بالخيار بين ان يمسكها ، ويتطوع بالانفاق عليها ويعرفها حولا ثم يملكها ، وبين ان يبيعها ويحفظ ثمنها ويعرفها ثم يملك الثمن ، وبين ان ياكلها ويفرم بدلها ويعرفها ، لانه اذا

لم يفعل ذلك احتاج الى نفقة دائمة ، وفي ذلك اضرار بصاحبها ، والامسالة
اولى من البيع والاكل ، لانه يحفظ العين على صاحبها ويجرى فيها على سنة
الالتقاط في التعريف والتملك ، والبيع اولى من الاكل ، لانه اذا اكل استباحها
قبل الحول ، واذا باع لم يملك الثمن الا بعد الحول ، فكان البيع اشبه
باحكام اللقطة ، فان اراد البيع ولم يقدر على الحاكم باعها بنفسه ، لانه موضع
ضرورة ، وان قدر على الحاكم ففيه وجهان :

(احدهما) لا يبيع الا ببلده ، لان الحاكم له ولاية ، ولا ولاية للمتلف .

(والثاني) يبيع من غير اذنه لانه قد قام مقام المالك فقام مقامه في البيع ،
وان اكل فهل يلزمه ان يعزل البذل مدة التعريف ؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يلزمه ، لان كل حالة جاز ان يستبيع اكل اللقطة لم يلزمه
عزل البذل كما بعد الحول ، ولانه اذا لم يعزل كان البذل قرضاً في ذمته ، واذا
عزله كان امانة والقرض احوط من الامانة .

(والثاني) يلزمه عزل البذل لانه اشبه باحكام اللقطة ، فان من حكم اللقطة
ان تكون امانة قبل الحول ، وقرضاً بعد الحول ، فيصير البذل كاللقطة ان شاء
حفظها له وان شاء عرفها ثم تملك .

وان افلس المتلف كان صاحبها احق بها من سائر الفرعاء ، وان وجد
ذلك في بلد ، فقد روى المزني ان الصغار والكبار في البلد لقطة ، فمن اصحابنا
من قال : المذهب ما رواه المزني ، لان النبي صلى الله عليه وسلم انما فرق بين
الصغار والكبار في البرية لان الكبار لا يخاف عليها لانها ترد الماء وترعى الشجر
وتتحفظ بنفسها ، والصغار يخاف عليها لانها لا ترد الماء والشجر فتهلك ،
واما في البلد فالكبار كالصغار في الخوف عليها ، فكان الجميع لقطة . ومن
اصحابنا من قال : فيه قول آخر ان البلد كالبرية ، فالصغار فيه لقطة ،
والكبار ليست بلقطة لعموم الخبر ، فان قلنا : ان البلد كالبرية فالحكم فيه
على ما ذكرناه الا في الاكل ، فله ان يأكل الصغار في البرية ، وليس له اكلها
في البلد ، لان في البرية اذا لم يأكل الصغار هلك ، لانه لا يمكن بيعها ، وفي
البلد يمكن بيعها ، فلم يجز الاكل ، وان قلنا : ان الجميع في البلد لقطة فالحكم
في الكبار كالحكم في الصغار في البرية الا في الاكل ، فانه لا يأكل في البلد ويأكل
الصغار في البرية لما ذكرناه .

فصل وان وجد عبداً صغيراً لا تمييز له ان يلتقطه ، لانه كالضم
يعرفه حولا ثم يملكه ، وان وجد جارية صغيرة لا تمييز لها ، فان كان لا يحل

له وطؤها جان له ان يلتقطها للتملك ، كما يجوز ان يقترضاها ، وان كانت تحل
له لم يجز ان يلتقطها للتملك كما لا يجوز ان يقترضاها .

الشرح حديث زيد بن خالد الجهني متفق عليه ، وقد مضى الكلام
عليه في الفصل قبله .

اما الأحكام فإن ضوال الحيوان إذا وجدت لم يخل حالها من أحد
أمرين ، إما أن توجد في صحراء أو في مصر ، فإن وجدت في صحراء فعلى
ضريين :

(أحدهما) أن يكون ما يصل بنفسه إلى الماء والرعى ، ويدفع عن
نفسه صفار السباع ، إما لقوة جسمه كالإبل والبقر والخيول والبغال
والحمير . وإما لبعده أثره كالغزال والأرنب والطير ، فهذه الأنواع كلها
لا يجوز لواحدتها أن يتعرض لأخذها إذا لم يعرف مالكا لها ، أي خفيها الذي
يقبها العشرات وتعتمد عليه في السعي إلى المرعى بدون أن يتجشم أحد
تقديم الطعام إليها ، ومعها سقاؤها ، إشارة إلى طول عنقها ، فتد عنقها
إلى الماء فلا تحتاج إلى من يقدمه لها . ولذا قال : ترد الماء وتاكل الشجر
حتى يأتي ربها . ولأنها تحفظ أنفسها فلم يكن لصاحبها حظ في أخذها فإن
أخذها لم يخل من أحد أمرين ، إما أن يأخذها لقطعة لئتملكها إن لم يأت
صاحبها فهذا متعدد وعليه ضمانها ، فإن أرسلها لم يسقط الضمان .

وقال أبو حنيفة ومالك : قد سقط الضمان عنه بالإرسال بناء على أن
من تعدى في وديعة ثم كف عن التعدى فعندهما يسقط عنه الضمان ، وعند
الشافعي وأصحابه لا يسقط ، فإن لم يرسلها ودفعها إلى مالكا فقد سقط
عنه ضمانها بأدائها إلى مستحقها ، وإن دفعها إلى الحاكم عند تعذر المالك
ففى سقوط الضمان وجهان :

(أحدهما) قد سقط لأن الحاكم نائب عن غاب .

(والثاني) لا يسقط لأنها قد تكون لحاضر لا يولى عليه .

(والأمر الثاني) أن لا يأخذها لقطة ولكن يأخذها حفظاً لها على مالكها فإن كان عارفاً بمالكها لم يضمن ويده يد أمانة حتى تصل إلى المالك . وإن كان غير عارف للمالك ففي وجوب الضمان وجهان :

(أحدهما) لا ضمان لأنه من التعاون على البر والتقوى .

(والوجه الثاني) عليه الضمان لأنه لا ولاية له على غائب ، فإن كان والياً كالإمام أو الحاكم فلا ضمان عليه ، فقد روى أن عمر رضي الله عنه كانت له حظيرة يحظر فيها ضوال المسلمين . فهذا حكم أحد الضرين .

(والضرب الثاني) ما لا يدفع عن نفسه ويعجز عن الوصول إلى الماء والرعى كالغنم والدجاج ، فلو أخذه وأكله في الحال من غير تعريف ، غنياً كان أو فقيراً فعليه غرمه لمالكه إذا وجدته ، وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك وداود : هو غير مضمون عليه ويأكله أكل إباحة ولا غرم عليه في استهلاكه استدلالاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هي لك أو لأخيك أو للذئب » ومعلوم أن ما استهلكه الذئب هدر لا يضمن ، وإنما أراد بيان حكم الأخذ في سقوط الضمان ، ولأن ما استباح أخذه أخذه من غير ضرورة إذا لم يلزمه تعريفه لم يلزمه غرمه كالدرهم .

ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه » ولأنها لقطة يلزمه ردها مع بقائها ، فوجب أن يلزمه غرمها عند استهلاكها قياساً على اللقطة في الأموال ، ولأنها ضالة فوجب أن تضمن بالاستهلاك كالإبل .

فأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم : « هي لك أو لأخيك أو للذئب » فهو أنه نبه بذلك على إباحة الأخذ وجواز الأكل دون الغرم ، وأما الركاز فإنه لا يلزم رده فلذلك سقط غرمه ، وليس كذلك الشاة ، لأن ردها واجب فصار غرمها واجباً . فإذا ثبت جواز أخذ الشاة وما لا يدفع عن نفسه وإباحة أكله وجوب غرمه فكذلك صغار الإبل والبقر ، لأنها لا تمنع

عن أنفسها كالغنم ثم لا يخلو حال واجد الشاة وما في معناها من أربعة أحوال .

(أحدها) أن يأكلها فيلزمه غرم قيمتها قبل الذبح عند الأخذ في استهلاكها ويكون ذلك مباحاً لا يَأثم به وإن غرم .

(والحال الثانية) أن يملكها ليستبقيا حية لدر أو نسل فذلك له ، لأنه لما استباح تملكها مع استهلاكها فأولى أن يستباح تملكها مع استبقائها . ثم في صحة ضمانها وجهان كالعارية مخرجاً ، وفي الاختلاف قولان في ضمان الصداق ، أحدهما أنه ضامن لقيمتها أكثر ما كانت من حين وقت التملك إلى وقت التلف ، فإن جاء صاحبها وهي باقية وقد أخذ الواجد درها ونسلها كان الدر والنسل للواجد لحدوثه على ملكه ، وللمالك أن يرجع بها دون قيمتها ، فإن بذل له الواجد قيمتها لم يجبر على أخذها مع بقاء عينها إلا أن يتراضيا على ذلك فيجوز ، فلو كانت الشاة حين رجع بها للمالك زائدة في بدنها أو قيمتها لم يكن للواجد حق في الزيادة وكانت للمالك تبعاً للأصل ، ولو كانت ناقصة رجع المالك بنقصها على الواجد لأنها مضمونة بالتلف فكانت مضمونة بالنقص .

(والحال الثالثة) أن يستبقيا في يديه أمانة لصاحبها فذلك له ، لأنه لما جاز أن يملكها على صاحبها فأولى أن يحفظها لصاحبها ولا يلزمه تعريضها ، لأن ما جاز تملكه سقط تعريفه ، ولا يلزمه إخبار الحاكم بها ولا الإشهاد عليها ، بل إذا وجد صاحبها سلبها إليه ، ولا ضمان عليه مدة إمساكها لصاحبها لو تلفت أو نقصت لأن يده يد أمانة كالعرف .

وقال بعض أصحابنا وجهاً آخر إنه يضمنها لأن إباحة أخذها مقصور على الأكل الموجب للضمان دون الائتمان ، وهذا القول فيما حدث من درها ونسلها على المذهب لا يضمنه . وعلى هذا الوجه يضمنه ، فإن أتفق عليها أكثر من مؤنة علوقتها ، فإن كان ذلك منه مع وجود حمى للمسلمين ترعى فيه فهو متطوع بالنفقة وليس له الرجوع بها ، وإن كان مع عدم الحمى ، فإن كان عن إذن الحاكم رجع بما أتفق ، وإن كان عن غير إذنه .

فإن كان قادراً على استئذانه لم يرجع بها وإن لم يقدر على استئذانه ،
فإن لم يشهد لم يرجع . وإن أشهد ففي رجوعه بها وجهان (أحدهما)
يرجع للضرورة (والثاني) لا يرجع لئلا يكون حاكم نفسه فلو أراد بعد
إمسائها أمانة ، أن يملكها ففي جوازه وجهان : (أحدهما) له ذلك
كالابتداء (والثاني) ليس له ذلك لاستقرار حكمها .

فأما إن أراد أن يملك درها ونسلها من غير أن يملك أصلها لم يكن
له ذلك وجهاً واحداً ؛ لأنه فرع يتبع أصله ، فلو أرسلها بعد إمساكها أمانة
لزمه الضمان إلا أن يرفعها إلى حاكم فلا يضمن .

ولو نوى يملكها ثم أراد أن يرفع ملكه عنها لتكون أمانة لصاحبها لم
يسقط عنه ضمانها . وفي ارتفاع ملكه عنها وجهان :

(أحدهما) لا يرتفع ملكه لأن الملك لا يزول إلا بقبول المملك ، فعلى
هذا يكون مالكا لما حدث من درها ونسلها لبقائها على ملكه .

(والوجه الثاني) يرتفع ملكه عنها مع بقاء ضمانها وذلك أحوط لمالكها ،
ووجه ذلك أنه لما جاز أن يملكها من غير بذل مالكا جاز أن يزول ملكه
عنها من غير قبول ممتلكها ، فعلى هذا يكون الحادث من درها ونسلها
ملكاً لربها تبعاً لأصلها وعليه ضمانه كالأصل .

(والحال الرابعة) أن يريد بيعها فلا يخلو ذلك من أحد أمرين إما أن
يبيعها قبل أن يملكها فذلك له ويكون ضامناً بقيمتها دون ثمنها ، وفي هذه
الحال تفصيل مضي للمصنف في فصل مضي . قال المزني فيما وصفه بخطه :
إذا وجد الشاة أو البعير أو الدابة ما كانت في المصر أو في قرية فهي لقطة
يعرفها سنة .

فرع قد مضى حكم ضوال الإبل والغنم إذا وجدها في
الصحراء ، فأما إذا وجدها في البلد أو المصر فالذي حكاه المزني فيها وجده
يخط الشافعي أنها لقطة ، له أخذها وعليه تعريفها حولاً . وحكى عن

الشافعي في الأم أنها في المصر والصحراء سواء ، يأكل الغنم ولا يعرض للإبل ، فاختلف أصحابنا فمنهم من خرج ذلك على قولين (أحدهما) أن المصر كالبادية يأكل الغنم ولا يعرض للإبل ، وهي المحكى في الأم لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « ضالة المؤمن حرق النار » أخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان والطبراني والطحاوي من حديث عبد الله بن الشخير .

(والقول الثاني) أنها لقطة يأخذها الغنم والإبل جميعاً ، ويعرفها كسائر اللقطة حولا كاملاً ، وهو الذي حكاه المزني عنه فيما لم يسمع منه ، لأن قوله صلى الله عليه وسلم في ضوال الإبل : « معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر » يختص بالبادية التي يكون فيها الماء والشجر دون المصر ، وهي تمنع صغار السباع عن أفسها في البادية ، ولا تقدر على منع الناس في المصر ، والشاة تؤكل في البادية لأن الذئب يأكلها وهو لا يأكلها في المصر ، فاختلف معناهما في البادية والمصر فاختلف حكمهما .

ومن أصحابنا من يحمل جواز أحدهما على تسليمها إلى الإمام وحمل المنع من أخذها على سبيل التملك . هذا وبقية ما جاء في الفصل على وجهه . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وجد كلب صيد لم يجز أن ينتفع به قبل الحصول فإن عرفه حولا ولم يجد صاحبه جاز له أن ينتفع به ، لأن الانتفاع بالكلب كالتصرف في المال ، والتصرف في المال يقف على التعريف في الحول ، فكذلك الانتفاع بالكلب .

فصل وان وجد ما لا يبقى كالشواء والطبخ والخيار والبطيخ فهو بالخيار بين أن يأكله ويفرم البذل ، وبين أن يبيعه ويحفظ الثمن على ما ذكرناه في الغنم في بيعه وحفظ ثمنه وأكله وعزل بعله ، وخرج المزني فيه قولاً آخر أنه يلزمه البيع ، ولا يجوز الأكل ، والمذهب الأول ، لأنه معرض للهلاك فخير فيه بين البيع والأكل كالغنم ، وان وجد ما لا يبقى ولكن يمكن التوصل إلى حفظه كالرطب والعنب - فإن كان الأنفع لصاحبه أن يباع - بيع ، وان كان

الأنفع أن يجفف جفف ، وإن احتاج إلى مؤنة في تجفيفه ولم يوجد من يتطوع
بيع بعضه وانفق عليه .

فصل وإن وجد خمرًا أراقها صاحبها لم يلزمه تعريفها ، لأن
أراقها مستحقة فلم يجز التعريف ، فإن صارت عنده خلا ففيه وجهان :

(أحدهما) أنها إن أراقها لأنها عادت إلى الملك السابق ، والملك السابق
للذي أراق ، فعاد إليه كما لو غصبه من رجل فصار في يده خلا .

(والثاني) أنه للملتقط لأن الأول أسقط حقه منها فصارت في يد الثاني ،
ويخالف المفصولة لأنها أخذت بغير رضاه فوجب ردها إليه .

فصل فاما العبد إذا وجد لقطه ففيه قولان (أحدهما) له أن
يلتقط لأنه كسب بفعل فجاز للعبد كالاصطياد . (والثاني) لا يجوز لأن
الالتقاط يقتضي ولاية قبل الحول وضمانا بعد الحول والعبد ليس من أهل
الولاية ولا له ذمة يستوفى منها الحق إلى أن يمضى ويوسر .

(فإن قلنا) أنه يجوز أن يلتقط فالتقط فهلك في يده من غير تفريط لم
يضمن ، وإن هلك بتفريط ضمنها في رقبته فتباع فيها ، وإن عرفها صح
تعريفه ولا يملك به لأنه في أحد القولين لا يملك المال ، (وفي الثاني) يملك إذا
ملكه السيد ، وهنا لم يملكه السيد (فإن قلنا) أن الملتقط يملك بالتعريف
من غير اختيار التملك دخل في ملك السيد كما يدخل في ملكه ما التقطه وعرفه ،
وإن قلنا : لا يملك إلا باختيار التملك وقف على اختياره ، فإن تملكها العبد
وتصرف فيها ففيه وجهان :

(أحدهما) يضمنها في ذمته ويتبع بها إذا عتق كما لو اقترض شيئاً .

(والثاني) يضمنها في رقبته لأنه مال لزمه بغير رضا من له الحق ، فتعلق
برقبته كإرضى الجناية .

وإن علم السيد - نظرت فإن لم يكن عرفها العبد - عرفها السيد حولاً ثم
تملك وإن عرفها العبد تملكها السيد في الحال لأن تعريف العبد كتعريفه ، فإن
عرفها العبد بعض الحول عرفها السيد ما بقي ثم تملك ، وإن أقرها في يد
العبد - نظرت ، فإن كان العبد أميناً - لم يضمن كما لا يضمن ما التقطه
بنفسه وسلمه إلى عبده ، وإن كان خائناً ضمنها ، كما لو التقطها بنفسه وسلمها
إليه وهو خائن .

(وان قلنا) : انه لا يجوز ان يلتقط فالتقط ضمنها في رقبته لانه اخذ مال غيره بغير حق فاشبه اذا غصبه ، وان عرفها لم يصح تعريفه لانها ليست في يده بحكم اللقطة ، فان علم السيد - نظرت ، فان اخذها - صارت في يده امانة لانه اخذ ما يجوز له اخذه بحكم الالتقاط ، فصار كما لو وجد لقطة فالتقطها ، وببرا العبد من الضمان لانه دفعها الى من يجوز الدفع اليه ، فبرىء من الضمان كما لو دفعها الى الحاكم .

وان اراد ان يملك ابتدا التعريف ثم تملك ، فان اقرها في يد العبد ليعرفها فان كان امينا لم يضمن كما لو استعان به في تعريف ما التقطه بنفسه . وان لم يأخذها ولا اقرها في يده ولكنه اهلها ، فقد روى الزنى انه ضمنها في رقبة العبد . وروى الربيع انه ضمنها في ذمته ورقبة العبد ، فمن اصحابنا من قال : الصحيح ما رواه الزنى انه يختص برقبته لان الذي اخذ هو العبد فاخص الضمان برقبته فعلى هذا ان تلف العبد سقط الضمان .

وقال ابو اسحاق : الصحيح ما رواه الربيع وانه يتعلق بذمة السيد ورقبة العبد ، لان العبد تعدى بالاخذ والسيد تعدى بالترك ، فاشتركا في الضمان ، فعلى هذا ان تلف العبد لم يسقط الضمان ، وان التقط العبد لقطة ولم يعلم السيد بها حتى اعتقه ، فعلى القولين ، ان قلنا : انه يجوز للعبد ان يلتقط كان للسيد ان يأخذها منه لانه كسب له حصل له في حال الرق فكان للسيد كسائر اكسابه ، وان قلنا : لا يجوز له ان يلتقط لم يكن للسيد ان يأخذها منه ، لانه لم يثبت للعبد عليه يد الالتقاط ، فعلى هذا يكون العبد احق بها لانها في يده وهو من اهل الالتقاط (١) ، ويحتمل ان لا يكون احق بها لان يده يد ضمان فلا تصرف يد امانة .

فصل وان وجد المكاتب لقطة فالنصوص انه كالحر ، واختلف اصحابنا فيه ، فمنهم من قال : انه كالحر قولا واحدا لانه يملك التصرف في المال وله ذمة يستوفي منها الحق فهو كالحر ، ومنهم من قال : هو كالعبد لانه ناقص بالرق كالعبد فيكون في التقاطه قولان ، فان قلنا : انه كالحر او قلنا : انه كالعبد وجوزنا التقاطه صح تعريفه فاذا عرفها ملكها لانه من اهل الملك ، واذا قلنا : انه كالعبد ولم تجوز التقاطه صار ضمانا لانه تعدى بالاخذ ، ويجب ان يسلمها الى السلطان لانه لا يمكن اقرارها في يده لانها في يده بغير حق ولا يمكن تسليمها الى السيد لانه لا حق له في اكسابه ، فوجب تسليمها الى السلطان فان اخذها السلطان برىء المكاتب من الضمان ، فتكون في يد السلطان ابدا الى ان يجد صاحبها .

(١) هكذا بالاصل ولينظر فيه فانه جملة من غير اهل الالتقاط اهـ

مصححه .

فصل وان وجد اللقطة من نصفه حر ونصفه عبد فالنصوص انه كالحر فمن اصحابنا من قال : هو كالحر قولاً واحداً لانه تملك ملكاً تاماً ولاء ذمة صحيحة فهو كالحر ، ومنهم من قال هو كالعبد الفلاني لما فيه من نقص الرق فيكون على قولين ، فاذا قلنا : انه كالحر - نظرت . فان لم يكن بينه وبين السيد مهايأة - كانا شريكين فيها كسائر اكسابه ، وان كان بينهما مهايأة ، فان قلنا : ان الكسب النادر لا يدخل في المهايأة كانت اللقطة بينهما لانه بمنزلة ما لم يكن بينهما مهايأة ، وان قلنا : ان الكسب النادر يدخل في المهايأة كانت اللقطة لمن وجدها في يومه .

فصل وان وجد المحجور عليه لسيفه او جنون او صغر لقطة صح التقاطه لانه كسب بفعل فصح من المحجور عليه كالاصطياد وعلى الناظر في امره ان ينتزعا منه ويعرفها لان اللقطة في مدة التعريف امانة والمحجور عليه ليس من اهل الامانة ، فان كان ممن يجوز الاقتراض عليه تملكها له ، وان كان ممن لا يجوز الاقتراض عليه لم يملك له ، لان التملك بالاتقاط كالتملك بالاقتراض في ضمان البذل .

فصل وان وجد الفاسق لقطة لم يأخذها لانه لا يؤمن ان لا يؤدي الامانة فيها فان التقطها ففيه قولان :

(احدهما) لا تقر في يده وهو الصحيح لان الملتقط قبل الحول كالولي في حق الصغير . والفاسق ليس من اهل الولاية في المال .

(والثاني) تقر في يده لانه كسب بفعل فاقدر في يده كالصيد ، فعلى هذا يضم اليه من يشرف عليه ، وهل يجوز ان ينفرد بالتعريف ؟ فيه قولان :

(احدهما) يجوز لان التعريف لا يفتقر الى الامانة .

(والثاني) لا يجوز حتى يكون معه من يشرف عليه لانه لا يؤمن ان يفرط في التعريف فاذا عرفه ملكه لانه من اهل التملك .

فصل وان التقط كافر لقطة في دار الاسلام ففيه وجهان :
(احدهما) يملك بالتعريف لانه كسب بالفعل فاستوى فيه الكافر والمسلم كالصيد .

(والثاني) لا يملك لان تصرفه في الحفظ والتعريف بالولاية والكافر لا ولاية له على المسلم) .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : فإن كانت اللقطة طعاماً رطباً لا يبقى فله أن يأكله إذا خاف فسادَه ويفرغه لربه . وقال فيما وضع خطه لا أعلمه سمع منه إذا خاف فسادَه أحببت أن يبيعه ويقيم على تعريضه . قال المزني : هذا أولى القولين به اهـ .

قلت : أما الطعام الرطب فضربان (أحدهما) أن يكون مما يبس فيبقى كالرطب الذي يصير تمراً ، والغلب الذي يصير زبياً فهذا حكمه حكم غير الطعام في وجوب تعريفه واستبقائه ، فإن احتاج تجفيفه إلى مؤنة كانت على مالكه ، ويفعل الحاكم أحفظ الأمرين للمالك من بيعه أو الإتفاق عليه . (والضرب الثاني) أن يكون مما لا يبقى كالطعام الذي يفسد بالإمساك

كالهريسة والفواكه والبقول التي لا تبقى على الأيام ، فقد حكى المزني عن الشافعي ههنا أنه قال في موضع : يأكله الواجد ، وقال في موضع آخر : أحببت أن أبيع ، فاختلف أصحابنا فكان أبو إسحاق المروزي وأبو علي ابن أبي هريرة وطائفة من أصحابنا يخرجونه على قولين :

(أحدهما) لو أجده أكله كالشاة إنني لما تعذر استبقاؤها أبيع لو أجدها أكلها .

(والقول الثاني) ليس لو أجده أكله بخلاف الشاة لا يجب تعريفها فأبيع له أكلها ، والطعام وإن كان رطباً يجب تعريفه فلم يستبح وأجده أكله ، وحكى أبو علي ابن أبي هريرة أن ذلك على اختلاف حالين إن كان الحاكم موجوداً يقدر على بيعه لم يكن لو أجده أكله ، وإن كان معدوماً جاز أكله .

وكان أبو القاسم الصيمري يقول : اختلاف حاله في إباحة أكله معتبر بحال وأجده ، فإن كان فقيراً محتاجاً استباح أكله ، وإن كان غنياً لم يستبحه ؛ فإن قلنا بجواز أكله فأكله صار ضامناً لقيمته وعليه تعريف الطعام حولاً ، وهل يلزمه عزل قيمته من ماله عند أكله أم لا ؟ على قولين .

(أحدهما) يلزمه عزل القيمة لئلا يصير متملك اللقطة .

(والقول الثاني) لا يجب عليه عزلها لأنه لو عزلها فهلكت كانت من ماله ، فكأن ذمته أخط لها ، ولم يكن عزلها مفيداً ، ومن قال بالأول جعل فائدة عزلها أنه لو أفلس بعد عزل قيمتها ثم حضر المالك كان أولى بالمعزول من قيمتها من جميع الغرماء ، وزعم أن تلفها من يده بعد وجوب عزلها لا يوجب عليه غرمها فصار في ضمانه للثمن إن تلف بعد وجوب عزله وجهين :

(أحدهما) وهو قول ابن أبي هريرة أنه يكون مضموماً عليه .

(والثاني) هو الأشبه : أنه لا ضمان عليه لأن الثمن مع وجوب عزله يقوم مقام الأصل مع بقاءه .

وإذا قلنا : لا يجوز أكله فعليه أن يأتي الحاكم حتى يأذن له في بيعه ، ولا يجوز أن يتولى بنفسه مع القدرة على استئذان الحاكم بخلاف الشاة إذا وجدها وأراد بيعها لأن يده على الشاة أقوى لما استحقه عاجلاً من أكلها ويده على الطعام أضعف لما وجب عليه من تعريفه ، فإن أعوزه إذن الحاكم جاز بيعه فلو باعه بإذن الحاكم كان الثمن في يده أمانة ، وعليه تعريف الطعام حولاً ، فإن جاء صاحبه فليس له إلا الثمن دون القيمة ، ولو لم يأت صاحبه فللواجد أن يملك الثمن . ولو هلك الثمن في يده قبل الحول أو بعينه وقيل التملك له كان تالفاً من مال ربه ولا ضماناً على الملتقط ، وهكذا حكم الثمن لو كان الواجد هو البائع عند إغواز الحاكم .

فأما إن باعه مع وجود الحاكم فبيعه باطل وللمالك القيمة دون الثمن لفساد العقد ، فإن تلف الثمن من يده الواجد قبل الحول عليه غرمه لتعديده بقبضه مع فساد بيعه ، فإن حضر المالك والثمن بقدر القيمة من غير زيادة ولا نقص أخذه وهو مبلغ حقه ، وإن كان أقل فله المطالبة بتمام القيمة ويرجع على المشتري لأن المشتري اشترى شراءً فاسداً فكان ضامناً للقيمة دون المسمى إلا أن يشاء المالك أن يسامح بفاضل القيمة ويكون الباقي منه مردوداً على المشتري ، إذ ليس يلزمه إلا القيمة ، وما ساقه المصنف من مسائل

فعلى وجهه ، هذا وما ذكر في الفصل من كلب الصيد إذا التقط فقد وفاه
في الصيد فاشدد به يدك .

فرع مذهبنا لا فرق بين المسلم والذمي في أخذها للتعريف
والتملك بعد الحول لأنها كسب يستوى فيه المسلم والذمي .

وقال بعض أصحابنا : لا حق للذمي فيها وهو ممنوع من أخذها وتملكها
لأنه ليس من أهل التعريف لعدم ولايته على مسلم ، ولا ممن يملك مرافق
دار الإسلام كإحياء الموات . ولأخذ وأصحابه أنه كالصبي والمجنون فإنه
يصح التقاطهما مع عدم الأمانة ، فإذا التقطها الذمي وعرفها حولا ملكها
كالمسلم ، وإن علم بها الحاكم أو السلطان أقرها في يده وضم إليه مشرفاً
عدلاً (حارساً) يشرف عليه ويعرفها قالوا لأننا لا نأمن الكافر على تعريفها
ولا نأمنه أن يخل في التعريف بشيء من الواجب عليه فيه ، ويختل عندهم
أن تنزع من يد الذمي وتوضع على يد عدل ، لأنه غير مأمون عليها ، والله
تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب اللقيط

(التقاط النبوذ فرض على الكفاية لقوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » (١) ولأنه تخلص آدمي له حرمة من الهلاك فكان فرضا كبذل الطعام للمضطر .

فصل وان وجد لقيط مجهول الحال حكم بعريته ، لا روى سنين أبو جميلة قال « أخذت منبوزا على عهد عمر رضى الله عنه فذكره عريفي لمصر رضى الله عنه فأرسل الى فدعاني والعريف عنده ، فلما رآني قال : عسى الغوير أبوسا ، فقال عريفي : أنه لا يتهم ، فقال عمر : ما حباك على ما صنعت ؟ قلت : وجدت نفسا بمضيعة فأحببت أن بأجرني الله فيه ، فقال : هو حر وولاؤه لك وعلينا رضاعه » ولأن الأصل في الناس الحرية ، فإن كان عليه ثياب أو حلى أو تحته فراش أو في يده دراهم أو عنان فرس ، أو كان في دار ليس فيها غيره فهي له ، لأنه حر ، فكان ما في يده له كالبالغ وأن كان على بعد منه مال مطروح أو فرس مربوط لم يكن له لأنه لا يد له عليه . وان كان بالقرب منه وليس هناك غيره ففيه وجهان .

(أحدهما) ليس له لأنه لا يد له عليه .

(والثاني) له لأن الإنسان قد يترك ماله بقربه فإذا لم يكن هناك غيره فالظاهر أنه له ، وان كان تحته مال مدفون لم يكن له لأن البالغ أو جلس على الأرض وتحته دفين لم يكن له ذلك فكذلك اللقيط .

فصل وان وجد في بلد من بلاد المسلمين وفيه مسلم فهو مسلم ، لأنه اجتمع له حكم النار واسلام من فيها ، وان كان في بلد الكفار ولا مسلم فيه ، فهو كافر ، لأن الظاهر أنه ولد بين كافرين وان كان فيه مسلم ففيه وجهان :

(١) الآية : ٢ من سورة المائدة .

(أحدهما) انه كافر تغليباً لحكم الدار .

(والثاني) انه مسلم تغليباً لاسلام المسلم الذي فيه . وان التقطه حرم مسلم أمين مقيم موسى اقر في يده ، لما ذكرناه من حديث عمر رضي الله عنه ، ولانه لابد من ان يكون في يد من يكفله ، فكان الملتقط أحق به لحق السبق) .

الشرح أثر عمر وسنين أبى جميلة رواه سعيد بن منصور عن سفيان عن الزهري سمع سنيئاً أبا جميلة بهذا . وقال الأمير ابن ماكولا في كتاب الإكمال : سنين بنونين بينهما ياء حج مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وروى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وروى عنه الزهري قال أبو موسى : سنين بن فرقد ، وهو بالتصغير .

أما غريب الخير فقوله (قد كره عريفي) العريف رجل يكون رئيساً على نفر يعرف أمورهم ويجمعهم عند الغزو ، وهو فاعيل بمعنى فاعل وقوله « عسى الغوير أبوساً » الغوير ماء لبني كلب وهذا مثل ، أول من تكلم به الزباء ملكة تدمر حين رأت الإبل عليها الصناديق فاستنكرت شأن قصير إذ أخذ على غير الطريق أرادت عسى أن يأتي ذلك الطريق بشر ، والأبوس جمع بأس واتصاه بعسى على أنه خبره على ما عليه أصل القياس .

وقال الأصمعي : أصله أنه كان غار فيه ناس فأنهار عليهم أو أتاهاهم فيه عدو فقتلهم فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر . وقوله بمضيعة على وزن معيشة أى مهلكة من ضاع الشيء أى هلك ، وقد أتى على هذا الوزن في قول قيس بن ذريح :

بدار مضيعة تركتك لبنى كذلك الحين يهدى للمضاع

هكذا أفاده ابن بطلال في شرح غريب المذهب :

واللقيط فاعيل بمعنى مفعول وهو الملقوط ، وهو يطلق على الطفل المنبوذ والتقاطه واجب لقوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى »^(١) ولأن فيه إحياء نفس فكان واجباً كإطعام المضطر وإنجائه من الغرق ، وكذلك

(١) الآية : ٢ من سورة المائدة ،

قوله تعالى : « ومن أحياءها فكأنما أحيأ الناس جميعاً » (١) على أن تسميته منبؤاً بعد أخذه والتقاطه أو تسميته لقيطاً قبل أخذه فهذا وإن كان مجازاً لكنه صار حقيقة شرعية فهو بعد أخذه يبقى مجازاً بناء على زوال الحقيقة بزوال المعنى المشتق منه .

وحكمه شرعاً فرض كفاية إذا علم به جماعة وأداه بعضهم سقط عن الباقي ، فإن تركه الجماعة أثموا جميعاً إذا علموا فتركوه مع إمكان أخذه . على أن اللقيط حر في قول عامة أهل العلم إلا النخعي .

قال ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن اللقيط حر ، وروى هذا عن عمر وعلى رضي الله عنهما ، وبه قال عمر بن عبد العزيز والشعبي والحكم وحماد ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأحمد بن حنبل وأصحاب الرأي ومن تبعهم .

وقال النخعي : إن التقطه للحسبة فهو حر ، وإن كان أراد أن يسترقه فذلك له وذلك قول شذ فيه عن الخلفاء والعلماء ، ولا يصح في النظر ، فإن الأصل في الآدميين الحرية ، فإن الله تعالى خلق آدم وذريته أحراراً ، وإنما الرق للعارض فإذا لم يعلم ذلك العارض فله حكم الأصل .

واللقيط إما أن يوجد في دار الإسلام أو في دار الكفر : فالأولى ضربان ، دار اختطها المسلمون وأحدثوا مبانيها ابتداءً أو أعادوا بناءها بعد أن كانت لغيرهم لغبة الإسلام عليها واصطبغوا بصبغة الإسلام فلا يوجد فيها من غير المسلمين إلا قليل فلقيط هذه البلاد يحكم بإسلامه ، وإن كان فيها أهل ذمة تعليفاً للإسلام وظاهر الدار ، ولأن الإسلام يعلو ولا يعلى ، فمثل التي أنشأها المسلمون الكوفة والبصرة وبغداد والقاهرة والقسطنطينية والفسطاط والعسكر والقطائع وتونس والرباط ، ومثل التي أعادها المسلمون الأسكندرية ودمشق ودمشق ودمشق والقدس صاتها الله وطهرها من رجس أعدائه اليهود ، وقد مضى عام بتمامه منذ غزاها اليهود إلى ساعة كتابة هذا الفصل (٢) وحسبنا الله ونعم الوكيل .

(١) الآية : ٣٢ من سورة المائدة .

(٢) كان غزو اليهود للقدس وسيناء في سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

(الضرب الثاني) بلاد فتحها المسلمون وبقي أهلها على دينهم فإذا وجد فيها مسلم واحد كان لقيطها مسلماً تغلياً لحكم الإسلام ووجود مسلم فيها .

وأما بلد الكفار فضربان أيضاً ، بلد كان للمسلمين فغلب الكفار عليه كبلاد فلسطين فهذا كالضرب الذي قبله إن كان فيه مسلم حكم بإسلام لقيطه (الثاني) بلد لم يفتحه المسلمون من قبل أو فتحوه وغلب الكفار عليه واستأصلوا منه شأفة المسلمين كبلاد الأندلس (لهنى على قرطبة ومرسيه وقشتالة وغرناطة ومجريط « مدريد » وميورقة كلهن على ربوع المسجد الأقصى وما حوله من المباركات) ففى لقيطها مع وجود مسلم فيها وجهان : (أحدهما) أن يحكم بكفره تغلياً للدار .

(والوجه الثاني) أنه مسلم تغلياً للإسلام بوجود مسلم فيه ، وهذا التفصيل كله مذهب أحمد بن حنبل أيضاً .

(والضرب الثاني) دار لم تكن للمسلمين أصلاً كأكثر بلاد أوروبا وأمريكا ، فهذه البلاد إن لم يكن فيها مسلم فليطها كافر .

قال ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن الطفل إذا وجد في بلاد المسلمين ميتاً في أى مكان وجد وجب غسله وكفه ودفنه في مقابر المسلمين ، وقد منعوا أن يدفن أطفال المشركين في مقابر المسلمين . قال : إذا وجد لقيط في قرية ليس فيها إلا مشرك فهو على ظاهر ما حكموا به أنه كافر . هذا قول الشافعى وأحمد وأصحاب الرأى .

قالوا : وفي الموضع الذى حكمنا بإسلامه إنما يثبت ذلك ظاهراً لا يقيناً ، لأنه يحتمل أن يكون ولد كافر ، فلو أقام كافر بينة أنه ولد على فراشه حكمنا له به . وإذا بلغ اللقيط حداً يصح فيه إسلامه وردته فوصف الإسلام فهو مسلم ، سواء ممن حكم بإسلامه أو كفره ، وإن وصف الكفر وهو ممن حكم بإسلامه فهل هل مرتد لا يقر على كفره ؟ نص الشافعى في الأم

أنه يقر على كفره ولا يكون مرتداً . وقال أبو حنيفة : هو مرتد لا يقر على كفره ، وعند الحنابلة وجهان كقول أبي حنيفة والشافعي .

ودليلنا : أنه وصف الكفر بقوله ، وقوله أقوى من ظاهر الدار . اللهم إلا أن يقال : الاحتياط للإسلام يلغى قوله المانع له لاحتمال أن يكون كذباً . هكذا أفاده الرملي فافطره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فإن كان له مال كانت نفقته في ماله كالبالغ ، ولا يجوز للملتقط أن ينفق عليه من ماله بغير إذن الحاكم ، فإن أنفق عليه من غير إذنه ضمنه لأنه لا ولاية له عليه إلا في الكفالة فلم يملك الانفاق بنفسه كلام ، وإن فوض إليه الحاكم أن ينفق عليه مما وجد معه فقد قال في كتاب اللقيط : يجوز .

وقال في كتاب اللقطة : إذا أنفق الواجد على الضالة ليرجع به لم يجز حتى يدفع إلى الحاكم ثم يدفع الحاكم إليه ما ينفق عليه ، فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة من المستثنين إلى الأخرى ، وجعلهما على قولين :

(أحدهما) لا يجوز لأنه لا يلي بنفسه فلم يجز أن يكون وكيلاً لفقره في القبض له من نفسه ، كما لو كان عليه دين ففوض إليه صاحب الدين قبض ماله عليه من نفسه .

(والثاني) يجوز لأنه جعل أميناً على الطفل فجاز أن ينفق عليه مما له في يده كالوصي . ومنهم من قال : يجوز في اللقيط ولا يجوز في الضالة ، لأن اللقيط لا ولي له في الظاهر ، فجاز أن يجعل الواجد ولياً له والضالة لها مالك هو ولي عليها فلا يجوز أن يجعل الواجد ولياً عليها ، وإن لم يكن حاكم فأنفق من غير أشهاد ضمن ، وإن أشهد ففيه قولان :

(أحدهما) يضمن لأنه لا ولاية له فضمن ، كما لو كان الحاكم موجوداً .

(والثاني) لا يضمن لأنه موضع ضرورة ، وإن لم يكن له مال وجب على السلطان القيام بنفقته لأنه آدمي له حرمة يغشى هلاكه ، فوجب على السلطان القيام بحفظه ، كالفقير الذي لا كسب له .

ومن أين تجب النفقة ؟

(أحدهما) من بيت المال ، لما روى عن عمر رضى الله عنه « أنه استشار الصحابة في نفقة اللقيط فقالوا من بيت المال » ولأن من لزم حفظه بالإنفاق ولم يكن له مال وجبت نفقته من بيت المال ، كالفقر الذي لا كسب له . فعلى هذا لا يرجع على أحد بما أنفق عليه .

(والقول الثانى) لا يجب من بيت المال ، لأن مال بيت المال لا يصرف إلا فيما لا وجه له غيره واللقيط يجوز أن يكون عبداً فنفقته على مولاه ، أو حراً له مال أو فقيراً له من تلزمه نفقته ، فلم يلزم من بيت المال . فعلى هذا يجب على الإمام أن يقترض له ما ينفق عليه من بيت المال أو من رجل من المسلمين ، فإن لم يكن فى بيت المال ولا وجد من يقرضه جمع الإمام من له مكنة وعد نفسه فيهم وقسط عليهم نفقته ، فإن بان أنه عبد رجع على مولاه . وإن بان أن له أياً موسراً رجع عليه بما اقترض له ، فإن لم يكن له أحد وله كسب رجع فى كسبه . وإن لم يكن له كسب قضى من سهم من ثرى من المساكين أو الفارمين .

فصل وأما إذا التقطه عبد فإن كان باذن السيد وهو من أهل الالتقاط جاز لأن الملتقط هو السيد ، والعبد نائب عنه وإن كان بغير إذنه لم يقر فى يده لأنه لا يقدر على حضائنه مع خدمة السيد ، وإن علم به السيد وأقره فى يده كان ذلك التقاطاً من السيد ، والعبد نائب عنه .

الشرح إذا وجد مع اللقيط شئ فهو له وينفق عليه منه ، وإلى هذا ذهب الشافعى وأحمد وأصحاب الرأى ، وذلك الطفل يملك وله يد صحيحة ، بدليل أنه يرث ويورث ويصح أن يشتري له وليه ويبيع ، ومن له ملك صحيح فله يد صحيحة كالبالغ .

إذا ثبت هذا فكل ما كان متصلاً به أو متعلقاً بمنفعته فهو تحت يده ويشت بذلك ملكاً له فى الظاهر ، فمن ذلك ما كان لا يسا له أو مشدوداً فى ملبوسه أو فى يديه أو مجموعاً فيه كالسرير والسفط وما فيه من فرش أو دراهم ، والثياب التى تحتها والتى عليه ، وإن كان مشدوداً على دابة ، أو كانت مشدودة فى ثيابه أو كان فى خيمة أو فى دار قهى له . وأما المنفصل عنه فإن كان بعيداً منه فليس فى يده ، وإن كان قريباً منه كثوب موضوع إلى جانبه ففيه وجهان :

(أحدهما) ليس هو له لأنه منفصل عنه فهو كالبعيد .

(والثاني) هو له ، وهو أصح لأن الظاهر أنه ترك له فهو بمنزلة ما هو تحته ، ولأن القريب من البالغ يكون في يده ، ألا ترى أن البائع الجائل يقعد في السوق ومتاعه بقربه ويحكم بأنه في يده ؟ والحمال إذا جلس لاستراحة ترك حمله قريباً منه فأما المدفون تحته فقد قال بعض الفقهاء : إن كان الحفر طرياً فهو له ، وإلا فلا ، لأن الظاهر أنه إذا كان طرياً فواضح اللقيط حفره ، وإذا لم يكن طرياً كان مدفوناً قبل وضعه ، وقيل : ليس هو له بحال ، لأنه بموضع لا يستحقه إذا لم يكن الحفر طرياً ، فلم يكن له إذا كان طرياً كالبعيد منه ، ولأن الظاهر أنه لو كان له لشدة واضعه في ثيابه ليعلم به ، ولم يتركه في مكان لا يطلع عليه ، وكل ما حكمنا بأنه ليس له فتحكمه حكم اللقطة ، وما هو له أتفق عليه منه ، فإن كان فيه كفايته لم تجب ثقته على أحد لأنه ذو مال فأشبهه غيره من الناس .

إذا ثبت هذا فإن للملتقط الإتيان عليه بإذن الحاكم وقال أصحاب أحمد : ينفق عليه بغير إذن الحاكم ذكره أبو عبد الله بن حامد من الحنابلة .

قال ابن قدامة : لأنه ولي له فلم يعتبر في الإتيان عليه في حقه إذن الحاكم كوصي اليتيم ، ولأن هذا من الأمر بالمعروف فاستوى فيه الإمام وغيره كتبديد الخمر . وروى أبو الحارث عن أحمد رضي الله عنه في رجل أودع رجلاً مالا وغاب وطالت غيبته وله ولد ولا ثقة له ، هل ينفق عليهم ؟ فلم يجعل له الإتيان عليهم من غير إذن الحاكم ، فقد قال بعض أصحاب أحمد : هذا مثله . وقال بعضهم وهو الصحيح عندهم : إن هذا مخالف بناء على الملتقط له ولاية على اللقيط عندهم فيكون له ولاية أخذه وحفظه .

ولنا أن اللقيط ينبغي أن يتولى الحاكم أمره فقد يعين له من هو أوفر خبرة وأكثر صيانة والحاكم مجتهد نه يصره النافذ ورأيه الصائب وهو ولي من لا ولي له فإذا اتفق عليه الملتقط من ماله الذي وجده ضمنه لأنه لاحق له في الإتيان إلا بإذن الحاكم فقد قال الشافعي رضي الله عنه في رواية

الربيع بن سليمان في المنبذ هو حر ولا ولاء له ، وإنما يرثه المسلمون بأنهم خولوا كل مال لا مالك له ، ألا ترى أنهم يأخذون مال النصراني ولا وارث له ؟ ولو كانوا أعتقوه لم يأخذوا ماله بالولاء ، ولكنهم خولوا ما لا مالك له من الأموال اهـ .

وقال في اللقطة ما يفيد عدم جواز الإنفاق على الضالة بقصد الرجوع به على ربها إلا بإذن الحاكم ، ثم يدفع الحاكم إليه ما ينفق عليه ، ففى النص الأول جعل للمسلمين جميعاً حق الولاية والإرث على اللقيط وماله ، وفى النص الثانى جعل ذلك بإذن الحاكم ، فمن أصحابنا من نقل جواب كل مسألة إلى الأخرى فجعل فى اللقطة قولين وفى اللقيط قولين ، فالقول بجواز اللقطة يمنعه فى اللقيط ، والقول فى اللقيط يمنعه فى اللقطة . فإذا لم يجد الحاكم فأشهد رجلين أو رجلاً وامرأتين أو أربع نسوة ، ففى ضمانه قولان :

أما إذا لم يكن له مال لم يلزم الملتقط الإنفاق عليه فى قول عامة أهل العلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن نفقة اللقيط غير واجبة على الملتقط كوجوب نفقة الولد ، وذلك لأن أسباب وجوب النفقة من القرابة والزوجية والملك والولاء منتفية ، والالتقاط إنما هو تخليص له من الهلاك ، وتبرع بحفظه فلا يوجب ذلك نفقة كما لو كان فعله بغير اللقيط ، فإذا عرف هذا وكان نسمة يجب تمهدها بالتربية والإنفاق انصرف هذا الواجب إلى بيت مال المسلمين ، لقول عمر رضى الله عنه : هو حر لك ولاؤه وعلينا نفقته ، وذلك لأنه كالفقير الذى لا كسب له فإن نفقته واجبة له فى بيت مال المسلمين ، وذلك لأن بيت المال وارثه ، وماله مصروف إليه فتكون نفقته عليه كقرابته ومولاته .

فإن تعذر الإنفاق عليه لعدم وجود مال فى بيت المال أو كان اللقيط فى مكان لا تقوم فيه حكومة تنفذ شريعة الله وترعى العجزة والفقراء واللقطاء فعلى من علم حاله أن يتولى الإنفاق عليه .

ويحتمل أن يقال : إنه لا يجب الإنفاق عليه من بيت المال ولو كان

موجوداً وفيه مال ، لأن بيت المال إنما ينفق منه في الوجوه التي توفر
الإتفاق عليها .

وقد تكون أهم من هذا ، واللقيط يحتمل أن يكون غنياً ، ويحتمل أن
يكون له أب موسر ، ويحتمل أن له سيداً تجب عليه نفقته .

فإذا قلنا : إنه لا يجب الإتفاق عليه من بيت المال وجب على الإمام أن
ينظم جماعة يكون هو أحد أفرادها تتولى الإتفاق عليه على سبيل الإقراض ،
حتى إذا ظهر له مال أو ولي شرعى موسر ، أو استطاع الكسب أمكن رد
ما أنفق عليه ، فإن لم يكن يستطيع الكسب ولم يكن له ولي موسر قضي من
سهم المساكين أو الغارمين ، ويجرى هذا كله على اللقيط . ولو حكم بكفره .
قال في النهاية : خلافاً لما في الكفاية تبعاً للمواردى :

فإذا امتنع أهل القرية أو البلدة عن أن ينفقوا على اللقيط وجب على
الإمام قتالهم ، ويفرق هنا بين كونها قرضاً وفي بيت المال مجاناً ، بأن وضع
بيت المال الإتفاق على المحتاجين فلم فيه حق مؤكد دون مال المياسير ، وإذا
لزمهم وزعها الإمام على مياسير بلده . فإن شق ذلك فعلى من يراه الإمام
منهم ، فإن استنوا في نظره تخير ، وهذا إن لم يبلغ اللقيط ، فإن بلغ فمن
سهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين كما قررنا ، فإن ظهر له سيد أو قريب
رجع عليه وقد ضعف هذا النووي في الروضة وخالفه الشمس الرملى في
النهاية .

وجملة هذا أن من أنفق عليه متبرعاً فلا شيء له سواء كان الملتقط أو
غيره وإن تبرع بالإتفاق عليه فأنفق عليه الملتقط أو غيره محتسباً بالرجوع
عليه إذا أيسر وكان ذلك بأمر الحاكم لزم اللقيط ذلك إذا كانت النفقة قصداً
بالمعروف وبهذا قال الثوري والشافعى وأصحاب الرأى .

وإن أنفق بغير أمر الحاكم محتسباً بالرجوع عليه فقد قال الشافعى
ومالك والثوري والأوزاعى وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعى
وابن المنذر : هو متبرع . وقال أحمد بن حنبل : تؤدي النفقة من بيت المال .

وقال شريح والنخعي يزجج عليه بالنفقة إذا أشهد عليه . وقال عمر ابن عبد العزيز : يحلف ما أنفق احتساباً ، فإن حلف استسمى . والأصل عند القائلين بالرجوع أنه أدى ما وجب على غيره فكان له الرجوع على من كان الوجوب عليه كالضامن إذا قضى عن المضمون عنه ، هذا وما بقى من كلام المصنف فعلى وجهه والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان التقطه كافر نظرت ، فان كان اللقيط محكوماً بإسلامه لم يقر في يده ، لأن الكفالة ولاية ، ولا ولاية للكافر على المسلم ، ولأنه لا يؤمن أن يفتنه عن دينه ، وان كان محكوماً بكفره أقر في يده لأنه على دينه ، وان التقطه فاسق لم يقر في يده ، لأنه لا يؤمن أن يسترقه ، وان يسئ في تربيته ، ولأن الكفالة ولاية والفاسق ليس من أهل الولاية .

فصل وان التقطه ظاعن يريد أن يسافر به نظرت ، فان لم تختبر أمانته في الباطن لم يقر في يده ، لأنه لا يؤمن أن يسترقه إذا غاب ، وان اختبرت أمانته في الباطن ، فان كان اللقيط في الحضر والملتقط من أهل البدو ويريد أن يخرج به إلى البدو منع منه ، لأنه ينقله من العيش في الرخاء إلى العيش في الشقاء ، ومن طيب المنشأ إلى موضع الجفاء . وفي الخبر « من بدا فقد جفا » وان أراد أن يخرج به إلى بلد آخر ففيه وجهان :

(أحدهما) يجوز ، وهو ظاهر النص ، لأن البلد كالبلد .

(والثاني) لا يجوز ، لأن البلد الذي وجد فيه أرجى لظهور نسبه فيه . وان كان الملتقط في بدو ، فان كان الملتقط من أهل الحضر وأراد أن يخرج به إلى الحضر جاز ، لأن الحضر أرفق به وانفع له ، وان كان من البادية - فان كانت حلتة في مكان لا ينتقل عنه أقر في يده ، لأن الحلة كالقرية ، وان كان يظمن في طلب الماء والكلأ ففيه وجهان :

(أحدهما) يقر في يده لأنه أرجى لظهور نسبه .

(والثاني) لا يقر في يده لأنه يشقى بالتنقل في البدو .

فصل وان التقطه فقير ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يقر في يده لأنه لا يقدر على القيام بحضائنه ، وفي ذلك اضرار باللييط .

(والثاني) لا يقر في يده لأن الله تعالى يقوم بكفاية الجميع .

الشرح حديث « من بدا فقد جفا » رواه أحمد في المسند عن البراء ابن عازب بلفظ « من بدا جفا » ورواه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن مسعود بلفظ « من بدا جفا ، ومن اتبع الصيد غفل ، ومن أتى أبواب السلطان افتتن » وإسناد أحمد صحيح ، وفي إسناد الطبراني نظر .

أما اللغات فقولہ : ظاعن فاعل ظعن وبابه تقع ، أى ارتحل ، ويتعدى بالهمزة وبالحرف ، فيقال : أظعنته وظعننت به ، فهو ظاعن للفاعل ومظعمون للمفعول ، والأصل مظعون به ولكن حذفت الصلة لكثرة الاستعمال ، وباسم المفعول سمي الرجل ، ويقال للمرأة ظعينة فعيلة بمعنى مفعولة ، لأن زوجها يظعن بها ، ويقال : الظعينة الهودج ، وسواء كان فيه امرأة أم لا ، وانجم ظمائن وظعن بضميتين . ويقال الظعينة في الأصل وصف للمرأة في هودجها ، سميت بهذا الاسم وإن كانت في بيتها . قال تعالى « يوم ظعنكم ويوم إقامتكم » (١) .

قوله : (ومن طيب المنشأ إلى موضع الجفاء) المنشأ بالهمز مقصور ، وهو موضع التشوؤ وزمان الجدائة ، يقال نشأت في بني فلان إذا شبيت فيهم ، مأخوذ من إنشاء الله له ، أى ابتداء خلقه . وقوله صلى الله عليه وسلم « من بدا جفا » أى من نزل البادية صار فيه جفاء الأعراب ، والجفاء ممدود وهو ضد البر ، يقال : جفوت الرجل أجفوه ، ولا يقال جفيت . وهو مأخوذ من جفاء السيل ، وهو ما تقاه السيل ، والحلة المنزل ينزله القوم وحيث يحلون .

أما الأحكام فإنه ليس لكافر التقاط مسلم لأنه لا ولاية لكافر على مسلم ، ولأنه لا يؤمن أن يقتله ويلقنه الكفر ، بل الظاهر أن يريه على ملته ،

(١) الآية : ٨٠ من سورة النحل .

وينشأ على ذلك كولدته ، فإن التقطه فلا يقر في يده ، وإن كان الطفل محكوما بكفره فله التقاطه لأن الذين كفروا بعضهم أولياء بعض .

أما إذا التقطه من هو مستور الحال لم تعرف منه حقيقة العدالة ولا الخيانة أقر اللقيط في يديه ، لأن حكمه حكم العدل في لقطة المال والولاية في النكاح والشهادة فيه وفي أكثر الأحكام ، ولأن الأصل في المسلم العدالة ، ولذلك قال عمر رضي الله عنه : « المسلمون عدول بعضهم على بعض » ، فإن أراد أن يسافر بـلقطته فإنه لا يقر في يديه ، وهذا هو مذهبنا ، لأنه لم يتحقق أماته فلم يؤمن حياته وهذا أحد الوجهين عند الحنابلة (والوجه الثاني) عندهم يقر .

فأما من عرفت عدالته واتضحت أماته ، فيقر اللقيط في يده في سفره وحضره لأنه مأمون عليه إذا كان سفره لغير النقلة ، فإذا كان سفر الأمين باللقيط إلى مكان يقيم به نظرت فإن كان التقطه من الحضر فأراد النقل به إلى البادية لم يقر في يده لوجهين :

(أحدهما) أن مقامه في الحضر أصلح له في دينه ودنياه وأرفه له .

(والثاني) أنه إذا وجد في الحضر فالظاهر أنه ولد فيه فبقاؤه فيه أرجى لكشف نسبه وظهور أهله واعترافهم به ، فإن أراد النقلة به من بلد الحضر فقيه وجهان (أحدهما) وهو المنصوص ، وهو أحد الوجهين عند الحنابلة : يقر في يده لأن ولايته ثابتة ، والبلد الثاني كالبلد الأول في الرفاهية فيقر في يده ، كما لو انتقل من أحد أقسام البلد إلى قسم آخر ، وفارق المنتقل به إلى البادية لأنه يضر به بتفويت الرفاهية عليه . وإن التقطه من البادية فله نقله إلى الحضر لأنه ينقله من أرض البؤس والشقاء إلى الرفاهية والدعة والدين .

(الثاني) لا يقر في يده ، ولأن بقاءه في بلده أرجى لكشف نسبه فلم يقر في يد المنتقل عنه قياساً على المنتقل به إلى البادية ، وإن أقام به في حلة يستوطنها ، فله ذلك ، وإن كان ينتقل به إلى المواضع احتمل أن يقر في يده ، لأن الظاهر أنه ابن بدوين وإقراره في يدي ملتقطه أرجى لكشف

نسبه ، ويحتمل أن يؤخذ منه فيدفع إلى صاحب قرية لأنه أرفه له وأخف عليه .

وكل موضع قلنا ينزع من ملقطه فإنما يكون ذلك إذا وجد من يدفع إليه ممن هو أولى به ، فإن لم يوجد من يقوم به أقر في يدي ملقطه ، لأن إقراره في يديه مع قصوره أولى من إهلاكه ، وإن لم يوجد الا مثل ملقطه فملقطه أولى به . اذ لا فائدة في نزع من يده ، ودفعه الى مثله .

فرع إذا التقطه فقير فإن قلنا إنه لا يقدر على حضاته من حيث ضعف الإمكانيات اللازمة لحياة الطفل من الأمور التي تخرج من الإتيان ، إذ أن الإتيان لا يلزم الملقط كما قررنا قبل ، كأن كان مسكنه غير صحي لا تتوفر فيه وسائل التهوية ولا أسباب الوقاية والنظافة ، فعلى هذا الوجه لا يقر في يده ، وإن قلنا بأن الأمور تجري بضمان الله وكفالاته ، وأن الله تعالى تكفل بحفظه إذا شاء ، وأن الأسباب الضرورية للحياة التي يشأ عليها أبناء الفقراء مألوفة عندهم ويشبون عليها وتبنى فيها أجسامهم كأقوى ما تبنى الأجسام ، وقد رأينا بالحس والمشاهدة ما يتمتع به أبناء الفقراء من مناعة ضد الأمراض مع الكفاف في العيش ، وذلك من رعاية الله تعالى لخلقه ، فعلى هذا الوجه يقر في يده والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تنازع في كفالاته نفسان من أهل الكفالة قبل أن يأخذه ، أخذه السلطان وجعله في يد من يرى منهما أو من غيرهما ، لأنه لا حق لهما قبل الأخذ ولا مزية لهما على غيرهما ، فكان الأمر فيه الى السلطان . وان التقطاه وتشاحا أقرع بينهما ، فمن خرجت عليه القرعة أقر في يده .

وقال أبو علي بن خيران : لا يقرع بينهما ، بل يجتهد الحاكم فيقره في يد من هو أحظ له ، والنصوص هو الأول لقوله تعالى : « وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم » (١) ولأنه لا يمكن أن يجعل في أيديهما ، لأنه لا يمكن اجتماعهما على الحضانة ، ولا يمكن أن يجعل بينهما مهابة ، لأنه يختلف عليه

(١) الآية : ٤٤ من سورة آل عمران .

الأخلاق والأغذية فيستضر ، ولا يمكن أن يقدم أحدهما لأنهما متساويان في سبب الاستحقاق ، ولا يمكن أن يسلم إلى غيرهما ، لأنه قد ثبت لهما حق الالتقاط فلا يجوز إخراجه عنهما فأقرع بينهما ، كما لو أراد أن يسافر بأحدى نسائه ، وأن ترك أحدهما حقه من الحضنة فيه وجهان :

(أحدهما) يدفع إلى السلطان فيقره في يد من يرى ، لأن الملتقط لا يملك غير الحفظ ، فاما أقرار اللقيط في يد غيره فليس ذلك إليه ولهذا لو انفرد بالالتقاط لم يملك أن ينقله إلى غيره .

(والثاني) وهو المذهب أن يقر في يد الآخر من غير إذن السلطان ، لأن الحضنة بحكم الالتقاط لا تقتصر إلى إذن السلطان ، ولهذا لو انفرد كل واحد منهما بالالتقاط ثبت له الحضنة من غير إذن ، فإذا اجتمعا وترك أحدهما حقه ثبت للآخر كالشفعة بين شفعين .

فصل فاما إذا اختلفا في الالتقاط فادعى كل واحد منهما أنه الملتقط ولم تكن بينة ، فإن لم يكن لأحدهما عليه يد أقره السلطان في يد من يرى منهما أو من غيرهما ، لأنه لا حق لهما ، وأن كان في يد أحدهما فالتحول قوله مع يمينه لأن اليد تشهد له ، وأن كان في يدهما تحالفا . فإن حلفا أو نكلا صارا كالملتقطين يقرع بينهما على المذهب ، وعلى قول أبي علي بن خيران يقره الحاكم في يد من هو أحظ له ، فإن كان لأحدهما بينة قضى له لأن البينة أقوى من اليد والدعوى ، وأن كان لكل واحد منهما بينة - فإن كانت بينة أحدهما أقدم تاريخاً - قضى له ، لأنه قد ثبت له السبق إلى الالتقاط ، وأن لم تكن بينة أحدهما أقدم تاريخاً ، فقد تعارضت البيتتان ، ففي أحد القولين تسقطان فيصيران كما لو لم تكن بينة ، وقد بيناه ، وفي القول الثاني تستعملان ، وفي الاستعمال ثلاثة أقوال :

(أحدهما) القسمة (والثاني) القرعة (والثالث) الوقف . ولا يجيء ههنا إلا القرعة لأنه لا يمكن قسمة اللقيط بينهما ، ولا يمكن الوقف ، لأن فيه أضراراً باللقيط فوجب القرعة) .

الشرح الأحكام : إذا تنازع كفالته اثنان من غير أهل الكفالة لفسقهما أو رقبهما مع كونهما غير مأذونين من سيديهما ، فإنه لا يقر في يدي واحد منهما ، وينزع منهما ويسلم إلى غيرهما ، فإذا كانا من أهل الكفالة ، وإن كل واحد منهما ممن يقر في يده لو انفرد ، إلا أن أحدهما أحظ للقيط من الآخر ، مثل أن يكون أحدهما موسراً والآخر معسراً فالموسر أحق لأن ذلك أحظ للطفل ، وإن التقط مسلم وكافر طفلاً محكوماً بكفره ، فقد قال

أصحابنا وأصحاب أحمد : هما سواء ، لأن للكافر ولاية على الكافر ، ويقر في يده إذا اتفرد بالتقاطه ، فساوى المسلم في ذلك ، ولا بن قدامة الحنبلي رأى في مخالفة مذهبه بقوله : إن دفعه إلى المسلم أخط له ، لأنه يصير مسلماً فيسعد في الدنيا والآخرة ، وينجو من النار ، ويتخلص من الجزية والصغار ، فالترجيح بهذا أولى من الترجيح باليسار الذي إنما يتعلق به توسعة عليه في الإنفاق ، وقد يكون الموسر بخيلاً فلا تحصل التوسعة ، فإن تعارض الترجيحان فكان المسلم فقيراً والكافر موسراً فالمسلم أولى ، لأن النفع الحاصل له بإسلامه أعظم من النفع الحاصل بيساره مع كفره . قال : وعلى قياس قولهم في تقديم الموسر ينبغي أن يقدم الجواد على البخيل ، لأن حظ الطفل عنده أكثر من الجهة التي يحصل له الحظ فيها باليسار ، وربما تخلق بأخلاقه وتعلم من جوده .

فإذا تساوى في كونهما مسلمين عدلين حرين مقيمين فهما سواء فيه فإن رضى أحدهما باسقاط حقه وتسليمه إلى صاحبه جاز ، لأن الحق له فلا يمنع من الإيثار به ، وإن تشاحا أقرع بينهما لقول الله تعالى « وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم »^(١) ولأنه لا يمكن كونه عندهما ، لأنه لا يمكن أن يكون عندهما في حالة واحدة ، وإن تهاياه فجعل عند كل واحد يوماً أو أكثر من ذلك أضر بالطفل لأنه تختلف عليه الأغذية والأنس والإلف ، ولا يمكن دفعه إلى أحدهما دون الآخر بغير قرعة لأن حقهما متساو ، فتعين أحدهما بالتحكم لا يجوز فتعين الإقراع بينهما ، كما يقرع بين الشركاء في تعيين السهام في القسمة وبين النساء في البادية بالقسمة وبين العبيد في الاعتاق ، والرجل مقدم على المرأة عندنا على الأصح وهما سواء عند أحمد وأصحابه ، ولا ترجح المرأة هنا كما ترجح في حضانة ولدها على أبيه لأنها رجحت هناك لشفتقتها على ولدها وتوليها لحضائته بنفسها ، والأب يحضنه بأجنبية ، فكانت أمه أخط له وأرفق به « أما ههنا فأنها أجنبية من اللقيط والرجل يحضنه بأجنبية فاستويا على القول بالتساوى ، أو رجح الرجل على الأصح .

(١) الآية : ٤٤ من سورة آل عمران .

فإن كان أحدهما مستور الحال والآخر ظاهر العدالة رجح السلطان العدل على المستور ، لأن المانع من الالتقاط منتف في حقه والآخر مشكوك فيه ، فيكون الحظ للطفل في تسليمه إليه أنهم ، ويحتمل أن يساوى السلطان بينهما بالقرعة لأن احتمال وجود المانع لا يؤثر في المنع فلا يؤثر في الترجيح ، والأمر متروك إلى اجتهاد الحاكم الذي ليس له أن يسلم إلى ثالث لم يثبت له حق الالتقاط .

وقال أبو علي بن خيران : يجتهد الحاكم في اختيار الأخط للطفل والأجدي عليه والأخف وليس له أن يقرع بينهما وليس هذا بالمذهب بل المذهب الإقراع .

فرع وإن رآياه جميعاً فسبق أحدهما فأخذه أو وضع يده عليه فهو أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به » وإن رآه أحدهما قبل صاحبه فسبق إلى أخذه الآخر ؛ فالسابق إلى أخذه أحق ، لأن الالتقاط هو الأخذ لا الرؤية ، ولو قال أحدهما لصاحبه تأولني ، فأخذه الآخر نظرت إلى نيته . فإن نوى أخذه لنفسه فهو أحق به ، كما لو لم يأمره الآخر بمناولته إياه ، وإن نوى مناولته فهو للأمر لأنه فعل ذلك بنية النيابة عنه ، فأشبه ما لو توكل له في تحصيل مباح .

فإن اختلفا فقال كل واحد منهما : أنا التقطته ولا بينة لأحدهما ، وكان في يد أحدهما ، فالقول قوله مع يمينه أنه التقطه ، وهذا كما هو المذهب عند أصحاب أحمد كما ذكره أبو الخطاب ، وقد خالفه القاضي وجعل قياس مذهب أحمد أنه لا يحلف كما في الطلاق والنكاح .

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه » رواه مسلم ، فإن كان في يديهما تحالفا فإن حلفا أو فكلا صارا كالملتقطين ويقرع السلطان بينهما على المذهب .

وقال أبو علي بن خيران مقالته في الفرع قبله لا قرعة بينهما بل يجتهد

الحاكم في اختيار أحدهما ممن هو أخط للطفل ، فإن كان لأحدهما بينة قضى له ، وإن كان لكل منهما بينة نظرت في أقدم البيتين تاريخاً وقضيت لصاحبهما ، فإذا استوى تاريخهما أو أطلقتهما معاً ، أو أرخت إحداهما وأطلقت الأخرى فقد تعارضتا ، وهل تسقطان ؟ أو تستعملان ؟ فيه قولان عندنا ووجهان عند أصحاب أحمد .

(أحدهما) تسقطان فيصيران كمن لا بينة لهما فيقرع بينهما .

(والثاني) تستعملان ، وفي الاستعمال ثلاثة أقوال (أحدها) القسمة واستعمال القسمة بين المتداعين إذا جاز في المال فلا سبيل إليه ههنا . (والثاني) الإقراع بينهما . (والثالث) الوقف وفي الوقف إضرار باللقيط ، وليس اللقيط مما يجوز وقفه فلا مناص من الإقراع فوجبت القرعة بينهما ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن ادعى حر مسلم نسبه لحق به وتبعه في الإسلام ، لأنه يقر له بحق لا ضرر فيه على أحد فقبل كما لو أقر به بمال ، وله أن يأخذه من الملتقط لأن الوالد أحق بكفالة الولد من الملتقط ، وإن كان الذي أقر بالنسب هو الملتقط فالمستحب أن يقال له : من أين صار ابنك ؟ لأنه ربما اعتقد أنه بالالتقاط صار ابناً له ، وإن ادعى نسبه عبد لحق به ، لأن العبد كالححر في السبب الذي يلحق به النسب ، ولا يدفع إليه لأنه لا يقدر على خصائصه لاشتغاله بخدمة مولاه ، وإن ادعى نسبه كافر لحق به ، لأن الكافر كالمسلم في سبب النسب ، وهل يصير اللقيط كافراً ؟ قال في اللقيط : أحببت أن أجعله مسلماً ، وقال في الدعوى والبيئات : أجعله مسلماً ، فمن أصحابنا من قال : إن أقام البينة حكم بكفره قولاً واحداً ، وإن لم تقم البينة ففيه قولان :

(أحدهما) يحكم بكفره لأننا لما حكمنا بشيوع نسبه فقد حكمنا بأنه ولد على فراشه .

(والقول الثاني) يحكم بإسلامه لأنه محكوم بإسلامه بالدار فلا يحكم بكفره بقول كافر . وقال أبو إسحاق : الذي قال في اللقيط أراد به إذا ادعاه وأقام البينة عليه ، لأنه قد ثبت بالبينة أنه ولد على فراش كافر ، والذي قال في

الدعوى والبيّنات أراد اذا ادعاه من غير بيّنة لانه محكوم باسلامه بظاهر الدار ، فلا يصير كافراً بدعوى الكافر ، وهذا الطريق هو الصحيح لانه نص عليه في الاملاء . واذا قلنا انه يتبع الاب في الكفر فالمستحب ان يسلم الى مسلم الى ان يبلغ احتياطاً للاسلام ، فان بلغ ووصف الكفر اقررتاه على كفره ، وان وصف الاسلام حكمنا باسلامه من وقته .

فصل وان ادعت امرأة نسبه ففيه ثلاثة اوجه :

(احدها) يقبل لانها احد الابوين ، فقبل اقرارها بالنسب كالأب .

(والثاني) لا يقبل وهو ظاهر النص لانه يمكن اقامة البيّنة على ولادتها من طريق المشاهدة ، فلا يحكم فيها بالدعوى بخلاف الأب ، فانه لا يمكن اقامة البيّنة على ولادته من طريق المشاهدة ، فقبلت فيه دعواه ، ولهذا قلنا : انه اذا قال لامراته : ان دخلت الدار فانت طالق ، لم يقبل قولها في دخول الدار الا بيّنة ، ولو قال لها : ان حضت فانت طالق ، قبل قولها في الحيض مسن غير بيّنة ، لما ذكرناه من الفرق ، فكذاك ههنا .

(والثالث) ان كانت فراشاً لرجل لم يقبل قولها ، لان اقرارها يتضمن الحاق النسب بالرجل وان لم تكن فراشاً قبل لانه لا يتضمن الحاق النسب بفيرها) .

الشرح اللغة : الدعوى ؛ ودعواه ودعواها كلها بكسر الدال . قال الأزهري : الدعوة بالكسر ادعاء الولد الدعي غير أبيه ، يقال : الدعي بين الدعوة بالكسر إذا كان يدعي إلى غير أبيه أو يدعيه غير أبيه فهو بمعنى فاعل من الأول وبمعنى مفعول من الثاني .

وعن الكسائي : لى في القوم دعوة أى قرابة وإخاء ، والدعوة بالفتح في الطعام اسم من دعوت الناس إذا طلبتهم ليأكلوا عندك ، يقال : نحن في دعوة فلان ومدعاته ودعائه بمعنى : قال أبو عبيد : وهذا كلام أكثر العرب إلا عدى الرباب فإنهم يعكسون ويجعلون الفتح في النسب والكسر في الطعام ، ودعوى فلان كذا أى قوله وادعيت الشيء تمنيته ، وادعيت طلبته لنفسى والاسم الدعوى .

اما الأحكام فإنه إذا ادعى نسبه فلا تغلو دعوى النسب من قسمين .

أحدهما : أن يدعيه واحد ينفرد بدعواه فينظر ، فإن كان المدعى رجلاً مسلماً حراً لحق نسبته به بغير خلاف بين أهل العلم إذا أمكن أن يكون منه ، لأن الإقرار محض دفع للطفل لاتصال نسبه ، ولا مضرة على غيره فيه ، فقبل كما لو أقر له بماله ثم إن كان المقر به ملتقطه أقر في يده ، إلا أن المستحب أن يناقش كيف صار ابنك لأنه قد يعتقد أنه بالالتقاط يصير أباً له ، والله يقول « فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم » (١) .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وإذا التقط مسلم لقطاً فهو حر مسلم ما لم يعلم لأبويه دين غير دين الإسلام ، فإذا أقر به نصراني الحقنأ به وجعلناه مسلماً لأن إقراره به ليس بعلم منا أنه كما قال ، فلا نغير الإسلام إذا لم نعلم الكفر . اهـ من الدعوى والبيئات من الأم .

وقال في كتاب اللقيط من الأم : سئل أبو حنيفة رحمه الله عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقعا في سهم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالإسلام فقال : لا يصلى عليه ، وهو على دين أبيه لأنه لا يقر بالإسلام . وقال الأوزاعي : مولاه أولى من أبيه يصلى عليه . وقال : لو لم يسب معه أبوه ، وخرج أبوه مستأنفاً لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه .

وقال أبو يوسف : إذا لم يسب معه أبوه صار مسلماً ، ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بأمان ، وهو ينقض قول الأوزاعي : إنه لا بأس أن يبتاع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسألة قبل هذا ، فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم اهـ .

(قلت) إذا ادعى نسبه اثنان فصاعداً ظرت ، فإذا ادعاه مسلم وكافر أو حر وعبد فهما سواء ، وهذا هو مذهب الشافعي وأحمد رضي الله عنهما . وقال أبو حنيفة : المسلم أولى من الذمي والحر أولى من العبد ، لأن على اللقيط ضرراً إذا ألحق بالعبد والذمي ، فكان إلحاقه بالحر المسلم أولى ، كما لو تنازعوا في الحضنة .

(١) الآية : هـ من سورة الاحزاب .

ولنا أن كل واحد لو اتفرد صحت دعواه ، فإذا تنازعوا تساوا في الدعوى كالأحرار المسلمين ، وما ذكره من الضرر لا يتحقق ، فإننا لا نحكم برقه ولا كفره ، ولا يشبه النسب الحضانة ، بدليل أننا تقدم في الحضانة المورس والحضري ولا نقدمها في دعوى النسب . وجعل الإمام الشافعي رضي الله عنه التسليم للنصراني بدعواه بنوة اللقيط لا يعد تسليمًا للقيط بالكفر ، بل نجعله مسلمًا حتى نعلم الكفر . وهذا أحد قوليه فمن أصحابنا من قال : إن أقام الذمي البينة حكمنّا بكفره قولاً واحداً ، كقوله في الأخذ بقول أبي حنيفة مما سقناه عنه .

وإن لم تقم بينة ففيه قولان (أحدهما) إن الحكم بثبوت النسب من الكافر حكم بكفره على طريق التبع والضمن ، لأنه ولد على فراشه .

(والثاني) لأن غلبة دار الإسلام أقوى من دعوى النسب التي يدعيها الكافر وكل لقيط في دار الإسلام هو مسلم ، فلا يحكم بكفره بقول كافر . وذهب أبو إسحاق المروزي في قول الشافعي إلى تخريجهما وجهين للمسألة لا قولين ، بأن الحكم بكفره يتبع البينة الذي ادعاه من الكفار ، فإذا أثبت أنه ولد على فراش الكفر قضينا بكفره وألحقناه بصاحب البينة ، وأنه إذا لم يقم بينة حكمنّا بإسلامه وهذا هو توجيه ما في الدعوى والبيّنات من الأئم ، وفي هذا التخرّيج ما يؤيده من قوله في الإملاء .

فرع قال النووي في المنهاج : ومن حكم بإسلامه في الدار فأقام ذمى بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر . وقال الزركشي : وكذلك المعاهد والمؤمن وقال الرملي : فارتفع ما ظنناه من إسلامه ، لأن الدار حكم باليد ، والبينة أقوى من اليد المجردة وتصور علوقة من مسلم بوطء شبهة أمر نادر لا يعمل عليه مع البينة . قال : وإن اقتصر الكافر على الدعوى بأنه ابنه ولا حجة له فالمذهب أنه لا يتبعه في الكفر وإن لحقه في النسب ، لأنّا حكمنّا بإسلامه فلا نغيره بدعوى كافر مع إمكان تلك الشبهة النادرة .

(والطريق الثاني) فيه قولان ثانيهما يتبعه في الكفر كالنسب . وجعل الماوردي محل الخلاف ما إذا استلحقه قبل أن يصدر منه صلاة أو صوم ،

فإن صدر منه ذلك لم يغير عن حكم الإسلام قطعاً ، وسواء أقلنا بتبعيته في الكفر أم لا يحال بينهما كما يحال بين أبوي مميز وصف الإسلام وبينه .

قال في الكفاية : وقضية إطلاقهم وجوب الحيلولة بينهما — إن قلنا بعدم تبعيته له في الكفر لكن في المذهب أنه يستحب تسليمه لسلم ، فإذا بلغ ووصف الكفر — فإن قلنا بالتبعية — قرر لكن هذا التقرير يهدده لعلة يسلم ، وإلا ففي تقريره ما سبق من الخلاف .

فرع إذا كان المدعى امرأة ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) وهو أحد الروايات عن أحمد رضي الله عنه أن دعواها تقبل ويلحقها نسبه لأنها أحد الأبوين ، فيثبت النسب بدعواها كالأب ، ولأنه يمكن أن يكون منهما كما يكون ولد الرجل بل أكثر ، لأنها تأتي به من زوج ووطء بشبهة ويلحقها ولدها من الزنا دون الرجل ، ولأن في قصة داود وسليمان في المراتين كان لهما ابنان فذهب الذئب بأحدهما فادعت كل واحدة منهما أن الباقي ابنها وأن الذي أخذه الذئب ابن الأخرى فحكم به داود للكبرى وحكم به سليمان للأخرى بمجرد الدعوى منهما .

فعلى هذا الوجه يلحق بها دون زوجها ، لأنه لا يجوز أن يلحقه نسب ولد لم يقر به ، وكذلك إذا ادعى الرجل نسبه لم يلحق بزوجه . فإن قيل الرجل يمكن أن يكون له ولد من امرأة أخرى أو من أمته ، والمرأة لا يحل لها نكاح غير زوجها ولا يحل وطؤها لغيره ، قلنا يمكن أن تلد من وطء شبهة أو غيره ، وإن كان الولد يحتمل أن يكون موجوداً قبل أن يتزوجها هذا الزوج أمكن أن يكون من زوج آخر .

فإن قيل : إنما قبل الإقرار بالنسب من الزوج لما فيه من المصلحة بدفع الغار عن الصبي وصيافته عن النسبة إلى كونه ولد زنا ، ولا يخلص هذا بإلحاق نسبه بالمرأة ، بل إلحاقه بها دون زوجها تطرق الغار إليه وإليها ، قلنا بل قبلنا دعواها لأنه يدعى حقاً لا منازع له فيه ، ولا مضرة على أحد فيه فقليل قوله فيه كدعوى المال ، وهذا متحقق في دعوى المرأة .

والوجه الثاني - وهو رواية ثانية عن أحمد رضى الله عنه نقلها الكوسج عنه في امرأة ادعت ولداً ، إن كان لها إخوة أو نسب معروف لا تصدق إلا بينة وإن لم يكن لها دافع لم يحل بينها وبينه ، لأنه إذا كان لها أهل ونسب معروف لم تخف ولادتها عليهم ، لأنهم يتضررون بإلحاق النسب بها لما فيه من تعييرهم بولادتها من غير زوجها ، وليس كذلك إذا لم يكن لها أهل ، ويحتمل أن لا يثبت النسب بدعواها بحال ، وهذا قول الثوري والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن النسب لا يثبت بدعوى المرأة ، لأنها يمكنها إقامة البينة على الولادة ، فلا يقبل قولها بمجردده ، كما لو علق زوجها طلاقها بولادتها .

أما كيف تكون البينة ؟ فقد قال الشافعي رضى الله عنه : لا يجوز على الولادة ولا شيء مما تجوز فيه شهادة النساء مما يغيب عن الرجال إلا أربع نسوة عدول من قبل أن الله عز وجل حيث أجاز الشهادة انتهى بأقلها إلى شاهدين أو شاهد وامرأتين ، فأقام الثنتين من النساء مقام رجل حيث أجازهما ، فإذا أجاز المسلمون شهادة النساء فيما يغيب عن الرجال لم يجز والله أعلم أن يجيزوا إلا على أصل حكم الله عز وجل في الشهادات ، فيجعلون كل امرأتين يقومان مقام رجل ، وإذا فعلوا لم يجز إلا أربع . وهكذا المعنى في كتاب الله عز وجل وما أجمع عليه المسلمون .

أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع ، وقد قال غيرنا : تجوز فيه واحدة لأنه من موضع الأخبار كما تجوز الواحدة في الخبر ، لا أنه من موضع الشهادة ، ولو كان من موضع الشهادات ما جاز عدد من النساء - وإن كثرن على شيء إلى أن قال : فإننا روينا عن علي رضى الله عنه أنه أجاز شهادة القابلة وحدها . قلت : لو ثبت هذا عن علي صرنا إليه إن شاء الله تعالى ، ولكنه لم يثبت عندكم ولا عندنا عنه : وهذا لا من جهة ما قلنا من القياس على حكم الله ولا من جهة قبول خبر المرأة ، ولا أعرف له معنى . قلت :

إذا ثبت هذا في وجوب البينة لما يمكن أن تقوم عليه بينة كالولادة

للقيط المدعى أو للمعلق طلاقها على دخول الدار في المجرى بينة على دخول الدار ، وفارق الحيض فإنه من الأعراض الخفية التي يقبل فيها الأفراد ولا يطالب فيها بالبينة لتمذرها أو استحالتها . (والوجه الثالث) وهو الرواية الثالثة عن أحمد رضى الله عنه أنها إن كان لها زوج لم يثبت النسب بدعواها لإفضائه إلى إلحاق النسب بزوجهما بغير إقراره ولا رضاه ، أو إلى أن امرأته وطئت بزنا أو شبهة وفي ذلك ضرر عليه فلا يقبل قولها فيما يلحق الضرر به ، وإن لم يكن لها زوج قبلت دعواها لعدم هذا الضرر . والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تدعى نسبه رجلان لم يجز الحاقه بهما ، لأن الولد لا يتعقد من اثنين ، والدليل عليه قوله تعالى : « انا خلقناكم من ذكر وانثى » (١) فإن لم يكن لواحد منهما بينة عرض الولد على القافة ، وهم قوم من بنى مدلج من كنانة ، فإن الحقته بأحدهما لحق به ، لما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم اعترف السرور في وجهه فقال : ألم ترى الى مجز المدلجي نظر الى اسامة وزيد وقد غطيا رؤسهما ، وقد بت اقدامهما فقال : ان هذه الاقدام بعضها من بعض » فلو لم يكن ذلك حقا لما سر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل يجوز ان يكون من غير بنى مدلج ؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز ، لأن ذلك ثبت بالشرع ، ولم يرد الشرع الا في بنى مدلج .

(والثاني) انه يجوز وهو الصحيح ، لأنه علم يتعلم ويتعاطى ، فلم تختص به قبيلة كالعلم بالاحكام ، وهل يجوز ان يكون واحدا ؟ وجهان :

(احدهما) انه يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم سر بقول مجز المدلجي وحده ولأنه بمنزلة الحاكم لأنه يجتهد ويحكم كما يجتهد الحاكم ثم يحكم .

(١) الآية : ١٣ من سورة الحجرات .

(والثاني) لا يجوز اقل من اثنين لانه حكم بالشبه في النطقة فلم يقبل من واحد كالحكم في المثل في جزاء الصيد .

ولا يجوز ان يكون امراة ولا عبدا كما لا يجوز ان يكون الحاكم امراة ولا عبدا ولا يقبل الا قول من جرب وعرف بالقيافة حذقة كما لا يقبل في الفتيا الا قول من عرف في العلم حذقه ، وان الحقته بهما او نفقته عنهما او اشكل الامر عليها او لم تكن قافة ترك حتى يبلغ ويؤخذان بالنفقة عليه ، لان كل واحد منهما يقول : انا الاب وعلى نفقته ، فاذا بلغ امرناه ان ينتسب الى من يميل طبعه اليه لما روى عن عمر رضى الله عنه انه قال للفلان الذي الحقته القافة بهما : « وال ايها شئت » ولان الولد يجد لوالده ما لا يجد لغيره ، فاذا تامل العمل بقول القافة رجع الى اختيار الولد وهل يصح ان ينتسب اذا صار مميزا ولم يبلغ ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يصح كما يصح ان يختار الكون مع احد الابوين اذا صار مميزا .

(والثاني) لا يصح لانه قول يتعين به النسب ويلزم الاحكام به ، فلا يقبل من الصبي ، ويخالف اختيار الكون مع احد الابوين ، لان ذلك غير لازم ، ولهذا لو اختار احدهما ثم انتقل الى الآخر جاز ، ولا يجوز ذلك في النسب ، وان كان لاحدهما بيعة قدمت على القافة ، لان البيعة تخبر عن سماع او مشاهدة والقافة تخبر عن اجتهاد ، فان كان لكل واحد منهما بيعة فهما متعارضتان لانه لا يجوز ان يكون الولد من اثنين ، ففي احد القولين يسقطان ، ويكون كما لو لم تكن بيعة ، وقد بيناه ، وفي الثاني تستعملان ، فعلى هذا هل يقرع بينهما ؟ فيه وجهان .

(احدهما) يقرع بينهما . فمن خرجت له القرعة قضى له . لانه لا يمكن قسمة الولد بينهما . ولا يمكن الوقف . لان فيه اضارا باللقيط فوجبت القرعة .

(والثاني) لا يقرع . لان معنا ما هو اقوى من القرعة وهو القافة فعلى هذا يصير كما لو لم يكن لهما بيعة . وليس في موضع تسقط الاقوال الثلاثة في استعمال البيعتين الا في هذا الموضع على هذا المذهب .

وان تداعت امرأتان نسبه وقلنا : انه يصح دعوى المرأة ولم تكن بيعة ، فهل يعرض على القافة ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يعرض ، لأن الولد يأخذ الشبه من الأم كما يأخذ من الأب ،
فاذا جاز الرجوع الى القافة في تمييز الأب من غيره بالشبه جاز في تمييز الأم
من غيرها .

(والثاني) لا يعرض لأن الولد يمكن معرفة أمه يقينا فلم يرجع فيه الى
القافة بخلاف الأب فانه لا يمكن معرفته الا ظنا فجاز أن يرجع فيه الى الشبه .

فصل وان ادعى رجل رقى اللقيط لم يقبل الا بيئته ، لأن الاصل
هو الحرية فان شهدت له البيئته نظرت ، فان شهدت له بانه ولدته أمته فقد
قال في اللقيط : جعلته له . وقال في الدعوى والبيئات : ان شهدت له بانه
ولدته أمته في ملكه جعلته له ، فمن أصحابنا من قال : يجعل له قولا واحداً ،
وان لم تقل ولدته في ملكه ، وما قال في الدعوى والبيئات ذكره تأكيداً لا شرطاً
لأن ما تأتي به أمته من غيره لا يكون الا مملوكاً له .

ومنهم من قال : فيه قولان :

(أحدهما) يجعل له لما بيناه .

(والثاني) لا يجعل له لأنه يحتمل أن تكون الأمة ولدته قبل أن يملكها
ثم ملكها فلم يملك ولدها ، وان شهدت له البيئته بالملك ولم تذكر سبب
الملك ، ففيه قولان :

(أحدهما) يحكم له كما يحكم له اذا شهدت له بملك مال ، وان لم تذكر
سببه .

(والثاني) لا يحكم لأن البيئته قد تراه في يده فتشهد بانه عبده بشوت يده
عليه بالالتقاط أو غيره ، وان شهدت البيئته له باليد ، فان كان المدعى هو الملتقط
لم يحكم له لأنه قد عرف سبب يده وهو الالتقاط ، ويد الالتقاط لا تدل على
الملك ، فلم يكن للشهادة تأثير . وان كان المدعى غيره ، ففيه قولان :

(أحدهما) يحكم له مع اليمين لأن اليد قد ثبتت ، فاذا حلف حكم له
كما لو كان في يده مال فحلف عليه .

(والثاني) لا يحكم له ، لأن ثبوت اليد على اللقيط لا تدل على الملك لأن
الظاهر الحرية .

الشرح حديث عائشة رضي الله عنها متفق عليه بلفظ « دخل على

رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال :
 ألم ترى إلى مجزئ المدلجى ؟ نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد
 فقال : هذه الأقدام بعضها من بعض « وفي رواية للبخارى « ألم ترى أن
 مجزئاً المدلجى دخل فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما
 ومدت أقدامها فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض « ومجزئ بضم الميم
 وفتح الجيم ثم زأى مشددة مكسورة ثم زأى أخرى اسم فاعل لأنه كان فى
 الجاهلية إذا أسر أسيراً جز ناصيته وأطلقه وقد كان الكفار يقدحون فى نسب
 أسامة لكونه كان أسود شديد السواد ، وكان زيد أبيض ، كذا قاله
 أبو داود : وأم أسامة هى أم أيمن بركة الحبشية مولاة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ورثها عن أبيه حيث كانت وصيفته ، ويقال : كانت من نسبى
 الحبشة الذين قدموا زمن الفيل فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله والد
 النبي صلى الله عليه وسلم وتزوجت قبل زيد عبيداً الحبشى فولدت له أيمن
 فكنت به ، والقافة جمع قائف كقادة جمع قائد وسادة جمع سائد ، والقائف
 هو الذى يتبع الأثر ويعرف شبه الرجل بأبيه وأخيه .

أما الأحكام فقد قال الشافعى رضى الله عنه فى الدعوى والبيئات من
 الأم : وإذا تداعى الحر والعبد المسلمان والذى الحر والعبد مولوداً وجد
 لقيطاً فلا فرق بين أحد منهم كما لا يكون بينهم فرق فيما تداعوا فيه مما
 يملكون ، فتراه القافة ، فإن الحقوه بأحدهم فهو ابنه ليس له أن ينفيه ولا
 للمولود أن ينتفى منه بحال أبداً وإن الحقته القافة باثنين فأكثر أو لم تكن
 قافة ، أو كانت فلم تعرف ، لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينتسب إلى
 أيهم شاء ، فإذا فعل ذلك انقطعت دعوى الآخرين ، ولم يكن للذى انتسب
 إليه أن ينفيه وهو حر فى كل حالاته بأيهم لحق لأن اللقيط حر ، وإنما جعلناه
 حراً إذا غاب عنا معناه ، لأن أصل الناس الحرية حتى يعلم أنهم غير أحرار .

ولو أن أحدهم قال : هو ابنى من أمة نكحتها لم يكن بهذا رقيقاً لرب
 الأمة حتى يعلم أن الأمة ولدته ، ولا يجعل إقرار غيره لازماً له ، ويكفى
 القائف الواحد لأن هذا موضع حكم يعلم لا موضع شهادة ، ولو كان إنما
 حكمه حكم الشهادات ما أجزأ غير اثنين ولا أجزأ شهادة اثنين يشهدان

على ما لم يحضرا ولم يريا ، ولكنه كاجتهاد العالم ينفذه كما يتفذه هذا ، ولا يحتاج معه إلى ثان ولا يقبل القائف الواحد حتى يكون أمينا ولا أكثر منه حتى يكونوا أمنا أو بعضهم ، فإذا أحضرنا القائف والمتداعين للولد أو ذوى أرحامهم إن كان المدعون له موتى أو كان بعض المدعين له ميتا ، فأحضرنا ذوى رحمه أحضرنا احتياطا أقرب الناس نسباً وشبهاً في الخلق والسن والبلد بالمدعين له ، ثم فرقنا بين المتداعين منهم ، ثم أمرنا القائف بإحقه بأبيه أو أقرب الناس بأبيه إن لم يكن له أب .

وإن كانت معه أم أحضرنا لها نسباً في القرب منها كما وصفت ثم بدأنا فأمرنا القائف أن يلحقه بأمه لأن للقائف في الأم معنى ، ولكي يستدل به على صوابه في الأب إن أصاب فيها ويستدل على غيره إن أخطأ فيها ، فحائفنا بعض الناس في القافة فقال : القافة باطل ، فذكرنا له أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع معجزاً المدلجى ونظر إلى أقدام أسامة وأبيه زيد وفد غطيا وجوههما فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض فحكى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة مسروراً به ، فقال : ليس في هذا حكم فقلنا : إنه وإن لم يكن فيه حكم فإن فيه دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم رضى ورآه علماً ، لأنه لو كان مما لا يجوز أن يكون حكماً ما سره ما سماع منه إن شاء الله تعالى ولنهاه أن يعود له فقال : إنك وإن أصبت في هذا فقد تخطيء في غيره ؟ فقال : فهل في هذا غيره ؟ قلنا : نعم ، أخبرنا ابن عثية عن حميد عن أنس « أنه شك في ابن له فدعا القافة » .

أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب « أن رجلين تداعيا ولداً ، فدعا له عمر القافة ، فقالوا : قد اشتركا فيه ، فقال له عمر : وال أيهما شئت » .

أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن عمر مثل معناه ، أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة عن عمر بن الخطاب مثل معناه قال فإننا لا نقول بهذا ونزعم أن عمر قال : هو ابنكما تراثه ويرثكما ، وهو للباقي منكما قلت : فقد رويت عن عمر أنه دعا للقافة ، فزعمت أنك

لا تدعو القافة ، فلو لم يكن في هذا حجة عليك في شيء مما وصفنا ، إلا أنك رويت عن عمر شيئاً فخالفته فيه كانت عليك .

قال : قد رويت عنه أنه ابنهما ، وهذا خلاف ما رويتم ، قلنا : وأنت تخالف أيضاً هذا ، قال : فكيف لم تصيروا إلى القول به ؟ قلنا : هو لا يثبت عن عمر لأن إسناده حديث هشام متصل ، والمتصل أثبت عندنا وعندك من المنقطع ، وإنما هذا حديث منقطع وسليمان بن يسار وعروة أحسن مراسل عن عمر ممن رويت عنه ، قال فأنت تخالف عمر فيما قضى به من أن يكون ابن اثنين ؟ قلت : فإنك زعمت أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى به إذ كان في أيديهما قضاء الأموال قال كذلك قلت اهـ .

قلت : ووجه دلالة ما علم من أن التقرير منه صلى الله عليه وسلم حجة ، لأنه أحد أقسام السنة ، وحقيقة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً من أحد أو يسمع قوله أو يعلم به وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدم إنكاره لها ، دل ذلك على جوازه . فإن استبشر به فأوضح كما في هذه القصة ، والحكم بالقافة إذا لم تكن بينة أو تعارضت به بينتان وسقطتا إذا الحقوه ، فتلحقه بمن الحقوه وهذا قول أنس وعطاء ويزيد ابن عبد الملك والأوزاعي والليث وأبي ثور والشافعي ومالك وأحمد ابن حنبل .

وقال أصحاب الرأي : لا حكم للقافة ، ويلحق بالمدينين جميعاً تعويل على مجرد الشبه والظن والتخمين ، فإن الشبه يوجد بين الأجانب ، وينتفى بين الأقارب ولهذا روى الشيخان « أن رجلاً أتى النبي فقال : يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال : هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : فما ألوانها ؟ قال : حمر . قال : فهل فيها من أورك ؟ قال : نعم ، قال : أنى أتاها ذلك ؟ قال : لعل عرقاً نزع ، قال : وهذا لعل عرقاً نزع » قالوا : لو كان الشبه كافياً لاكتفى به في ولد الملائنة ، وفيما إذا أقر أحد الورثة بأخ فأنكره الباكون .

ودليلنا عليهم غير حديث مجزز قول النبي صلى الله عليه وسلم في ولد

الملاعنة « اظروها فإن جاءت به أحمش الساقين كأنه وجرة فلا أراه إلا قد كذب عليها وإن جاءت به أكحل جعداً جمالياً سابع الأليتين خدج الساقين فهو للذي رميت به ، فأنت به على النعت المكروه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا الأيمان لكان لى ولها شأن » فقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم للذي أشبه منهما ، وقوله لولا الأيمان لكان لى ولها شأن يدل على أنه لم يمنع من العمل بالشبه إلا الأيمان فإذا انتفى المانع يجب العمل به لوجود مقتضيه .

وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في ابن زمعة حين رأى به شبهاً بيناً بعتبة بن أبى وقاص « احتجى منه يا سودة » فعمل بالشبه في حجب سودة عنه .

فإن قيل : فالحديثان حجة عليكم إذ لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشبه فيهما بل الحق الولد بزمعة ، وقال لعبد بن زمعة « هو لك يا عبد ابن زمعة ، والولد للفراش وللعاهر الحجر » ولم يعمل بشبه ولد الملاعنة في إقامة الحد عليها لشبه بالمقنوف قلنا : إنما لم يعمل في ابن زمعة لأن الفراش أقوى ، وترك العمل بالبيئة لمعارضة ما هو أقوى منه لا يوجب الإعراض عنه ، إذا خلت عن المعارض وكذلك ترك إقامة الحد عليها من أجل أيمانها . على أن ضعف الشبه عن إقامة الحد لا يوجب ضعفه عن إلحاق النسب ، فإن الحد في الزنا لا يثبت إلا بأقوى البينات وأكثرها عدداً وأقوى الإقرار حتى يعتبر فيه تكراره أربع مرات ، ويدرك بالشبهات ، ولأن ضعف الشبه عن تقي النسب لا يلزم منه ضعفه عن إثباته ، فإن النسب يحتاط لإثباته ، ويثبت بأدنى دليل ، وأنه لا ينتفى إلا بأقوى الأدلة ، كما أن الحد لما انتفى بالشبه لم يثبت إلا بأقوى دليل . فلا يلزم حينئذ من المنع من تقي بالشبه في الخبر المذكور أن لا يثبت به النسب في مسألتنا .

والقافة قوم يعرفون الإنسان بالشبه ، ولا يختص ذلك بقبيلة معينة على الصحيح من المذهب ، وبه قال أحمد رضى الله عنه وأصحابه ، بل هو علم يتعلم بقواعده وأصوله التي كانت عند العرب ، وكان أكثر ما يكون في بني

مدلج رھط مجرز الذی رأى أسامة وأباه زیداً ، وكان یاس بن معاویة
المرزنی قائفاً . وكذلك قيل فی شریح . ولا یقبل قول القائف إلا أن یكون
عدلاً مجرباً فی الإصابة ، حراً لأن قوله حکم .

وقد كان بعض العرب یستدل من اختلاف أحد الأبناء عن إخوته علی
أسباب الشک التي تساوره ، فقد عاد أحدهم إلى امرأته من سفر فوجدها
قد ولدت له ولداً ، فقال لها :

لا تمسطنی رأسی ولا تقصّ لینی وحاذری ذا الرّبق فی یمینی
واقتربی منی أخبرینی ما له جاء أسود کالھجینی
خالف ألوان بنی الجنون

علی أن أسباب المعرفة فی زماننا هذا لم تتسع آفاقها ولم تستقر قواعدها
علی أسباب أدق ومبادئ أضبط ، فكانت غیر قطعية فی أكثر أحوالها ، وقد
یأخذ العلم الحدیث بالقیافة حیث یعجز التحلیل الطبی ، والقیافة أحد فروع
الطب الشرعی أو هی الأساس للطب الشرعی ومن قرأ كتب الطب الشرعی
العریة أو الأجنیة یتضح له صحة هذا الحکم .

وقد جاء فی كتاب الطب الشرعی الجنائی للدکاترة شریف وسیف النصیر
ومشالی أن فصائل الدم تنقسم فی جمیع الشعوب إلى أربعة أقسام ، قسمان
کیران ویسکن إطلاق معنی السائدة علیهما ویرمز إليهما **A , B**
ونوع یتكون منهما ویرمز إليه **A B** ونوع نادر ویسمى **O** فإذا كان
الرجل من فصيلة **A** والمرأة من فصيلة **B** أمسکن أن یسکون الولد
A أو **B** أو **AB**

ویلاحظ أن قیافة الدم هنا وإن كانت قائمة علی أساس علمی إلا أنها
سلبية ولیست إيجابية ، فهي تقول بأن هذا ایس أباً ولا تستطيع أن تقول :
هذا أب ، لأنه قد یكون الأب شخصاً له فصيلة المدعی ، ولكن یمکن أن ینقی
فیقول إذا كانت فصيلة دم الابن **O** وكانت فصيلة الأب المدعی **A B**
والأم **B** حکموا بالقطع بأن هذا لیس أباه ، ولكن لو كانت فصیلته من

فصيلة الطفل قالوا : يحتمل أن يكون أباه ويحتمل أن يكون أبوه غيره ،
على أن أحسن القيافة التعرف عن طريق الأطراف كالأيدي والأرجل وملامح
الوجه ، وهل يقبل قول واحد ؟ أو لا يقبل إلا قول اثنين ؟ - وجهان -
(أحدهما) أنه حكم بالاجتهاد فيصح من واحد . (والثاني) لا يجوز بأقل
من اثنين كالحكم بالمثل في جزاء الصيد في قوله تعالى « يحكم به ذوا عدل
منكم » (١) ولأنه حكم بالشبه في الخلقة فأشبه الحكم في المثل في جزاء
الصيد « فجزاء مثل ما قتل من النعم » (٢) .

وبهذا الوجه قال أحمد رضي الله عنه في ظاهر رواية الأثرم عنه أنه قيل
له : إذا قال أحد القافة هو لهذا ، وقال الآخر هو لهذا . قال : لا يقبل واحد
منهما حتى يجتمع اثنان فيكونان شاهدين ، فإذا شهد اثنان من القافة أنه لهذا
فهو لهذا ، لأنه قول يثبت به النسب فأشبه الشهادة .

وقال القاضي من الحنابلة : يقبل قول الواحد لأنه حكم ، ويقبل في
الحكم قول واحد . وحمل كلام أحمد على ما إذا تعارض قول القائمين فقال
(إذا خالف القائف غيره تعارضاً وسقطاً ، فإن قال اثنان قولاً وخالفهما واحد
فقولهما أولى لأنهما شاهدان فقولهما أولى ، لأنه أقوى من قول واحد . وإن
عارض قول اثنين قول اثنين سقط قول الجميع ، وإن عارض قول الاثنين
قول ثلاثة أو أكثر لم يرجح وسقط الجميع ، فأما إن ألحقته القافة بواحد
ثم جاءت قافة أخرى فألحقته بآخر كان لاحقاً بالأول ، لأن القائف جرى مجرى
حكم الحاكم ، ومتى حكم الحاكم حكماً لم ينقض بمخالفة غيره له ، وإن
ألحقته القافة بكافر أو رقيق لم يحكم بكفره ولا برقه لأن الحرية والإسلام
ثبتا له بظاهر الدار فلا يزول ذلك بمجرد الشبه والظن كما لم يزول ذلك
بمجرد الدعوى من المنفرد .

ولو ادعى نسب اللقيط إنسان فألحق نسبته به لاقراده بالدعوى ثم جاء
الآخر فادعاه لم يزول نسبه عن الأول ، لأنه حكم له به فلم يزول بمجرد الدعوى

(١) الآية : ١٥ من سورة المائدة .

(٢) الآية : ١٥ من سورة المائدة .

فإن الحقته به القافة لحق به وانقطع عن الأول لأنها بينة في إلحاق النسب ،
ويزول بها الحكم الثابت بمجرد الدعوى كالشهادة .

فرع إذا ادعاه اثنان فالحقته القافة بهما لحق بهما في النفقة .
وكان أحمد رضى الله عنه يقول : إنه ابنهما يرثهما ميراث ابن ويرثانه جميعاً
ميراث أب واحد وهذا يروى عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضى
الله عنهما وهو قول أبي ثور . وقال أصحاب الرأي : يلحق بهما بمجرد
الدعوى . وقال الشافعى لا يلحق بأكثر من واحد ، فإذا ألحقته بهما سقط
قولهما ولم يحكم لهما ، واحتج برواية عمر رضى الله عنه أن القافة قالت
(قد اشتركا فيه ، فقال عمر : وال أيهما شئت) ولأنه لا يتصور كونه من
رجلين ، فإذا ألحقته القافة بهما تبين كذبهما فسقط قولهما كما لو ألحقته
بأثنين ، ولأن الادميين لو اتفقا على ذلك لم يشت ، ولو ادعاه كل واحد منهما
وأقام بينة سقطتا ، ولو جاز أن يلحق بهما ثبت باتفاقهما وألحق بهما عند
تعارض بينتهما ، هذا وما لم تتناوله من مسائل الفصل فعلى وجه من تقرير
المصنف . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن حكم بإسلامه أو بإحدى أبويه أو بالنسابة فحكمه قبل
البلوغ حكم سائر المسلمين في الفسل والصلاة والميراث والقصاص والدية .
لأن السبب الذى اوجب الحكم بإسلامه لم يزل فاشبه من أسلم بنفسه وبقي
على اسلامه ، فان بلغ ووصف الكفر فالنصوص أنه مرتد ، فان تاب والا قتل ،
لأنه محكوم بإسلامه قطعاً فاشبه من أسلم بنفسه ثم ارتد . ومن أصحابنا
من قال فيه قولان (أحدهما) ما ذكرناه (والثاني) أنه يقر على الكفر ، لأنه
لا بلغ زال حكم التمتع فاعتبر بنفسه ، فان بلغ ولم يصف الإسلام ولا الكفر فقتله
قاتل فالنصوص أنه لا قود على قاتله .

ومن أصحابنا من قال : يجب القود لأنه محكوم بإسلامه فاشبه ما قبل
البلوغ ، وهذا خطأ لأنه يحتمل أن يكون غير راض بالإسلام ، والقصاص يسقط
بالشبهة فسقط ، ويخالف ما قبل البلوغ فان اسلامه قائم قطعاً وبعد البلوغ
لا تعلم بقاء الإسلام ، فاما من حكم بإسلامه بالدار ، فإنه قبل البلوغ كالمحكوم

باسلامه بابويه او بالساني . فان بلغ ووصف الكفر فانه يفرع ويهتد على الكفر احتياطا . فان اقام على الكفر اقر عليه .

ومن اصحابنا من قال : هو كالمحكوم باسلامه بابويه لانه محكوم باسلامه بغيره فصار كالمسلم بابويه . والمنصوص انه يقر على الكفر لانه محكوم باسلامه من جهة الظاهر ، ولهذا لو ادعاه ذمي واقام البينة حكم بكفره .

فصل وان بلغ اللقيط وقذفه رجل وادعى انه عبد . وقال اللقيط : بل انا حر فيه قولان :

(احدهما) ان القول قول اللقيط لان الظاهر من حاله الحرية .

(والثاني) ان القول قول القاذف لانه يحتمل ان يكون عبدا ، والاصل براءة ذمة القاذف من الحد . وان قطع جر طرفه وادعى انه عبد وقال اللقيط : بل انا حر فالمنصوص ان القول قول اللقيط ، فمن اصحابنا من قال : فيه قولان كالقذف . ومنهم من قال : ان القول قول اللقيط قولاً واحداً ، وفرق بينه وبين القذف بان القصاص قد وجب في الظاهر ، ووجوب القيمة مشكوك فيه ، فاذا اسقطنا القصاص انتقلنا من الظاهر الى الشك ، فلم يجز . وفي القذف قد وجب الحد في الظاهر ووجوب التعزير يقين لانه بعض الحد ، فاذا اسقطنا الحد انتقلنا من الظاهر الى اليقين فجاز .

فصل اذا بلغ اللقيط ووهب ، واقبض ، وباع ، وابتاع ، وتكح ، واصدق ، وجنى ، وجنى عليه ، ثم قامت البينة على رقه كان حكمه في التصرفات كلها حكم العبد القن ، يمضي ما يمضي من تصرفه ، وينقض ما ينقض من تصرفه فيما يضره ويضر غيره ، لانه قد ثبت بالبينة انه مملوك فكان حكمه حكم المملوك ، فان اقر على نفسه بالرق لرجل فصدقه نظرت - فان كان قد تقدم منه اقرار بحرته - لم يقبل اقراره بالرق ، لانه لزمه باقراره بالحرية احكام الاحرار في العبادات والمعاملات فلم يقبل اقراره في اسقاطها ، وان لم يتقدم منه اقرار بالحرية ففيه طريقان من اصحابنا من قال : فيه قولان :

(احدهما) لا يقبل اقراره بالرق ، لانه محكوم بحرته فلم يقبل اقراره بالرق كما لو اقر بالحرية ، ثم اقر بالرق .

(والثاني) يقبل لانا حكمنا بحرته في الظاهر ، وما ثبت بالظاهر يجوز ابطاله بالاقرار ، ولهذا لو ثبت اسلامه بظاهر النار وبلغ واقر بالكفر قبل منه ، فكذلك ههنا ، ومنهم من قال : يقبل اقراره بالرق قولاً واحداً لما ذكرناه ، ويكون حكمه في المستقبل حكم الرقيق ، فاما تصرفه بعد الجاوغ وقبل الحكم برقه فعلى قولين :

(أحدهما) يقبل اقراره في جميعه ، لأن الرق هو الأصل وقد ثبت فوجب ان تثبت احكامه كما لو ثبت بالبينة .

(والثاني) يقبل فيما يضره ولا يقبل فيما يضر غيره ، لأن اقراره يتضمن ما يضره ويضر غيره فقبل فيما يضره ، ولم يقبل فيما يضر غيره ، كما لو اقر بمال عليه وعلى غيره ، وهذا الطريق هو الصحيح وعليه التفرع . فان باع واشترى - فان قلنا . يقبل اقراره في الجميع ، قلنا : ان عقود العبد من غير اذن المولى لا تصح - كانت عقود فاسدة ، فان كانت الأعيان باقية وجب ردها ، وان كانت تالفة وجب بدلها في ذمته ، يتبع به اذا عتق . وان قلنا : يقبل فيما يضره ، ولا يقبل فيما يضر غيره ، ولم يقبل قوله في افساد العقود ، ويلزمه اعواضها ، فان كان في يده مال استوفى منه ، فان فضل في يده شيء كان لمولاه .

وان كان اللقيط جارية فزوجها الحاكم ثم اقرت بالرق - فان قلنا : يقبل اقرارها في الجميع - فالتكاح باطل ، لأنه عقد بغير اذن المولى ، فان كان قبل الدخول لم يجب على الزوج شيء ، وان كان بعد الدخول وجب عليه مهر المثل ، لأنه وطء في تكاح فاسد ، وان اتت بولد فهو حر لأنه دخل على أمه حراً وعليه قيمته ويجب عليها عدة أمه وهي قرءان .

وان قلنا : لا يقبل فيما يضر غيره لم يبطل النكاح ، لأن فيه اضراراً بالزوج ولكنه في حق الزوج في حكم الصحيح ، وفي حقها في حكم الفاسد ، فان كان قبل الدخول لم يجب لها مهر ، لأنها لا تنعیه ، وان كان بعد الدخول وجب لها اقل الأمرين من مهر المثل أو المسمى ، لأنه ان كان المهر اقل لم يجب ما زاد لأن فيه اضراراً بالزوج ، وان اتت منه بولد فهو حر ولا قيمة عليه لأنها لا تقبل قولها فيما يضره ، ونقول للزوج : قد ثبت أن زوجتك أمه ، فان اخترت أمساكها كان ما تلده مملوكاً للسيد لأنك تطؤها على علم أنها أمه ، وان طلقها اعتدت عدة حرة وهو ثلاثة اقراء ، وله فيها الرجعة لأنها لا تقبل قولها عليه فيما يضره ، وان مات عنها لزمته عدة أمه وهي شهران وخمس ليال . لأن عدة الوفاة تجب لحق الله تعالى لا حق له فيها ، ولهذا تجب من غير وطء . وقول اللقيط يقبل فيما يسقط حق الله تعالى من العبادات ، وان كان اللقيط غلاماً فتزوج ثم اقر بالرق . فان قلنا : يقبل اقراره في الجميع : بطل النكاح من أصله لأنه بغير اذن المولى .

فان لم يدخل بها لم يلزمه شيء ، وان دخل بها لزمه اقل الأمرين من المسمى أو مهر المثل ؛ لأنه ان كان المسمى اقل لم يجب ما زاد لأنها لا تنعیه ، وان كان مهر المثل اقل لم يجب ما زاد لأن قوله مقبول ، وان ضر غيره . وان قلنا :

لا يقبل قوله فيما يضر غيره لم يقبل قوله : ان النكاح باطل ، لانه يضرها ، ولكن يحكم بانفساخه في الحال لانه اقر بتحريمها ، فان كان قبل الدخول لزمه نصف المسمى وان دخل بها لزمه جميعه لانه لا يقبل قوله في اسقاط المسمى) .

الشرح الأنساب كلها تمت إلى الإسلام ما لم يتيقن الكذب والكفر لقوله صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد على الفطرة ، وعلى الفطرة » وقوله صلى الله عليه وسلم عن ربه في حديث عياض بن حمار المجاشعي (خلقت عبادي حنفاء كلهم) ولقوله تعالى : « وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم : ألست بربكم قالوا : بلى أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين » (١)

ومن حكم بإسلامه أو بإسلام أحد أبويه ، وإن علا وقت العلوق ولو أثنى غير وارثة . ولو كان حدوث الولد بعد موت أصله فهو مسلم بالإجماع بشرط نسبته إليه نسبة تقتضي التوارث فلا يرد آدم أبو البشر عليه السلام ، ولو ارتد بعد البلوغ بأن وصف كفراً أى أعرب به عن نفسه فمرتد لأنه مسلم ظاهراً وباطناً ، ولو علق بين كافرين ثم أسلم أحدهما ، وإن علا قبل بلوغه ولو بعد تمييزه حكم بإسلامه إجماعاً كما في إسلام الأب والخبر « الإسلام يعلو ولا يعلى عليه » ولو أمكن اختلامه فادعاه قبل إسلام أصله فظاهر إطلاقهم قبول قوله فيه لزم إمكانه قال الرملى : وما بحثه الولي العراقي من عدم قبول قوله إلا أن ينبت على عاتقه شعر خشن ، غير ظاهر اللهم إلا أن يقال : الاحتياط للإسلام يلغى قوله المانع له لاحتمال كذبه ، ولأصل بقاء النصر ، فإن بلغ ووصف كفراً فمرتد لسبق الحكم بإسلامه ظاهراً وباطناً وفي قول كافر أصلي ، لأن تبعيته أزال الحكم بكفره ، وقد زالت باستقلاله فعاد لما كان عليه أولاً ، وبنى عليه أنه يلزمه التلطف بالإسلام بعد البلوغ بخلافه على الأول ، ومن ثم لو مات قبل التلطف جهز كمسلم ، بل قال إمام الحرمين وصوبه في الروضة : هو كذلك على الثاني أيضاً لأن هذه الأمور مبنية على الظاهر ، وظاهره الإسلام .

(١) الآية : ١٧٢ من سورة الاعراف .

وما ذكره بعضهم من أن المسلم بإسلام أحد أبويه لا يغني عنه إسلامه شيئاً ما لم يسلم بنفسه فغريب أو سبق قلم على ما قرره الأذرعى أو مفرع على وجوب التلفظ . ولو تلفظ ثم ارتد فمرتد قطعاً ، ولا ينقض ما جرى عليه من أحكام الإسلام قبل رده على الأصح .

ولو سبى مسلم طفلاً تبع هذا الطفل سايه في الإسلام ظاهراً وباطناً إن لم يكن معه أحد أبويه بالإجماع ، ولا اعتبار بمن شذ ، ولأنه صار تحت ولايته كالأبوين ، وقضية الحكم بإسلامه باطناً أنه لو بلغ ووصف الكفر كان مرتداً أما إذا كان معه أحد أبويه وإن علماً بأن كان في جيش واحد وغنيمة واحدة ، وإن لم يتحد المالك وقد سبى معاً - وإن أطلق القاضي في تعليقه أنه إذا سبق سبى أحدهما سبى الآخر تبع السابى ، فلا يحكم بإسلامه ، لأن تبعيته أقوى من تبعية السابى وإن ماتا بعد ، لأن التبعية إنما تثبت في ابتداء السبى ، ولو سباه ذمى قاطن ببلادنا على حد قول إمام الحرمين أو دخل به دارنا كما قال البغوى ، أو سباه في جيشنا ، وكل ذلك إنما هو قيل للخلاف في قولهم : لم يحكم بإسلامه في الأصح (والثانى) يحكم بإسلامه تبعاً للدار والأوجه أنه لو سبى أبواه ثم أسلم صار مسلماً بإسلامهما خلافاً للحليمي ومن تبعه ، ولو سباه مسلم وذمى حكم بإسلامه تغليبا لحكم الإسلام ، ولو سبى الذمى صيباً أو مجنوناً وباعه لمسلم أو باعه المسلم السابى له مع أحد أبويه في جيش واحد ولو دون أبويه من مسلم لم يتبع المشتري لقوات وقت التبعية ، لأنها إنما تثبت ابتداء وما جاء من قتله فسيأتى في الأقضية إن شاء الله تعالى .

فرع إذا ادعى رق اللقيط مدع بعد بلوغه كلف إجابته ، فإن أنكر ولا بينة لم تقبل دعواه ، وإن كافت له بينة حكم له بها ، فإن كان اللقيط قد تصرف قبل ذلك ببيع أو شراء نقضت تصرفاته لتصرفه بغير إذن ، وإن لم تكن بينة فآقر بالرق نظرنا ، فإن كان اعترف لنفسه بالحرية قبل ذلك لم يقبل إقراره بالرق لأنه اعترف بالحرية وهى حق الله تعالى فلا يبطل برجوعه .

فإن قلنا : يقبل إقراره كأحد القولين عند الشافعى صارت أحكامه أحكام

العبيد فيما عليه دون ماله ، وهذا قال أبو حنيفة والمزني وأحمد ، وهو أحد قولي الشافعي رضي الله عنه ، لأنه أقرب بما يوجب حقا له وحقا عليه ، فوجب أن يثبت ما عليه دون ماله كما لو قال : لفلان علي ألف درهم ولي عنده رهن . ويحتمل أن يقبل إقراره في الجميع ، وهو القول الثاني للشافعي لأنه ثبت ما عليه فيثبت ماله كالبينة ، فإن قبلنا إقراره بالرق لم يخل من أن يكون ذكرا أو أنثى ، فإن كان اللقيط أنثى فالتكاح صحيح في حقها ، فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها وإن كان دخل بها لم يستقط مهرها وأما أولادها فأحرار ولا يثبت الرق في حق أولادها بإقرارها فأما بقاء النكاح فيقال للزوج : قد ثبت أنها أمة ، فإن اخترت المقام على ذلك فأقسم ، وإن شئت ففارقتها ، وسواء كان ممن يجوز له نكاح الإماء أو لم يكن لأننا لو اعتبرنا ذلك وأفسدنا نكاحه لكان إفسادا للعقد جميعه بقولها ، لأن شروط نكاح الأمة لا تعتبر في استدامة العقد إنما تعتبر في ابتدائه .

فإن قيل : قد قبلتم قولها في أنها أمة في المستقبل وفيه ضرر على الزوج . قلنا لم يقبل قولها في إيجاب حق لم يدخل في العقد عليه ، فأما الحكم في المستقبل فيمكن إيفاء حقه وحق من يثبت له الرق عليها بأن يطلقها فلا يلزمه ما لم يدخل عليها أو يقيم على نكاحها فلا يستقط حق سيدها ، فإن طلقها اعتدت عدة الحرة ، لأن عدة الطلاق حق للزوج عند أحمد والشافعي ثلاثة قروء ، وإن مات اعتدت عدة الأمة وهي شهران وخمس ليال لأنه وطء في نكاح فاسد ، والله تعالى أعلم .

فرع قال ابن حزم في المحلى : واللقيط حر ولا ولاء عليه لأحد لأن الناس كلهم أولاد آدم ، وزوجه حواء عليهما السلام وهما حران وأولاد الحرية أحرار بلا خلاف من أحد ، فكل أحد فهو حر إلا أن يوجب نص قرآن أو سنة ولا نص فيهما يوجب إرقاق اللقيط ، إذ لا رق عليه فلا ولاء لأحد عليه . لأنه لا ولاء إلا بعد صحة رق على المرء أو على أب له قريب أو بعيد يرجع إليه بنسبه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنما الولاء لمن أعتق) وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وداود . وقد صح عن عمر ابن الخطاب ما رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن سئيد أبي جميلة

إلخ وقد مضى ذكرنا لهذه الرواية ثم ناقش القائلين برق اللقيط وأجاب على شبههم وخلص إلى حرية اللقيط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان جنى عمداً على عبد ثم أقر بالرق وجب عليه القصاص على القولين وان جنى خطأ وجب الأرض في رقبته على القولين لأن وجوب القصاص ووجوب الأرض في رقبته يضره ولا يضر غيره فقبل قوله فيه، وان جنى عليه حر عمداً ، لم يجب القود على الجاني، لأن ذلك مما يضره ولا يضر غيره ، فقبل قوله فيه ، وان جنى عليه خطأ بأن قطع يده ، فإن الجاني يقر بنصف الدية واللقيط يدعى نصف القيمة . فإن كان نصف القيمة أكثر من نصف الدية وجب نصف القيمة ، لأن ما زاد عليه لا يدعيه . وأن كان أكثر من نصف الدية فعلى القولين أن قلنا : يقبل قوله في الجميع وجب على الجاني نصف القيمة ، وان قلنا : لا يقبل فيما يضر غيره وجب نصف الدية لأن فيما زاد اضراً بالجاني .

فصل وان أقر اللقيط أنه عبد لرجل وكذبه الرجل سقط إقراره، كما لو أقر له بدار فكذبه ، وان أقر اللقيط بعد التكذيب بالرق لآخر لم يقبل . وقال أبو العباس : يقبل كما لو أقر لرجل بدار فكذبه ثم أقر بها لآخر ، والمذهب الأول لأن بإقراره الأول قد أخبر أنه لم يملكه غيره ، فإذا كذبه المقر اه رجع إلى الأصل ، وهو أنه حر فلم يقبل إقراره بالرق بعده ، ويخالف الدار لأنه إذا كذبه الأول رجع إلى الأصل وهي مملوكة فقبل الإقرار بها لغيره .

فصل وان بلغ اللقيط فادعى عليه رجل أنه عبده فانكره فالقول قوله لأن الأصل الحرية ، وان طلب المدعى يمينه فهل يحلف ؟ بينى على القولين في إقراره بالرق ، فإن قلنا : يقبل حلف لأنه ربما خاف من اليمين فآقر له بالرق ، وان قلنا : لا يقبل لم يحلف ، لأن اليمين إنما تعرض ليخاف فيقر ، ولو أقر لم يقبل فلم يكن في عرض اليمين فائدة وبالله التوفيق) .

الشرح إذا جنى جناية موجبة للقصاص فعليه القود حراً كان المجنى عليه أو عبداً ، لأن إقراره بالرق يقتضى وجوب القود عليه فيما إذا كان المجنى عليه عبداً أو حراً فقبل إقراره فيه . وإن كانت الجناية خطأ تعلق أرشها برقبته ، لأن ذلك مضر به، فإن كان أرشها أكثر من قيمته وكان في يده

مال استوفى منه وإن كان ما تحمله العاقلة لم يقبل قوله في إسقاط الزيادة ،
لأن ذلك يضر بالمجنى عليه فلا يقبل قوله فيه .

وقيل : تجب الزيادة في بيت المال لأن ذلك كان واجباً للمجنى عليه
فلا يقبل قوله في إسقاطه .

وإن جنى عليه جناية موجبة للقود وكان الجاني حراً سقط ، لأن الحر
لا يقاد منه للعبد ، وقد أقر المجنى عليه بما يسقط القصاص . وإذا ادعى
رق اللقيط مدع سمعت دعواه لأنها مسكنة وإن كانت مخالفة لظاهر الدار ،
فإن لم تكن له بينة فلا شيء له ، أما إذا ادعاه بعد بلوغه فأنكر اللقيط
فالبقول قوله لاستصحاب الأصل وهو الحرية ، وهي حق لله تعالى ، وإن
تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الوقف

(الهقف قرية مندوب اليها لما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنه ((انى النبى صلى الله عليه وسلم وكان قد ملك مائة سهم من خير ، فقال : قد اصببت مالا لم اصب مثله ، وقد اردت ان اتقرب به الى الله تعالى ، فقال : حبس الاصل وسبل الثمرة) .

فصل ويجوز وقف كل عين ينتفع بها على الدوام كالمقار والحيوان والآثا والسلاح ، لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ((انه ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم انه منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس بن عبد المطلب ، يعنى الصدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما نقم ابن جميل الا انه كان فقيرا فاغناه الله ورسوله فاما خالد فانكم تظلمون خالدا ، ان خالدا قد حبس ادرعه واعتده معا فى سبيل الله)) ولانه لما امر عمر رضى الله عنه بتحسيس الاصل وتسبيل الثمرة ، دل ذلك على جواز وقف كل ما يبقى وينتفع به .

واما ما لا ينتفع به على الدوام كالطعام وما يشم من الريحان وما تحطم وتكسر من الحيوان فلا يجوز وقفه لانه لا يمكن الانتفاع به على الدوام ، ويجوز وقف الصغير من الرقيق والحيوان ، لانه يرجى الانتفاع به على الدوام ، ولا يجوز وقف الحمل لانه تمليك منجز فلم يصح فى الحمل وحده كالبيع .

فصل واختلف اصحابنا فى الدراهم والدنانير ، فمن اجاز اجارتها اجاز وقفها ، ومن لم يجز اجازتها لم يجز وقفها ، واختلفوا فى الكلب فمنهم من قال : لا يجوز وقفه لان الوقف تمليك والكلب لا يملك . ومنهم من قال : يجوز الوقف لان القصد من الوقف المنفعة وفى الكلب منفعة فجاز وقفه ، واختلفوا فى أم الولد فمنهم من قال يجوز وقفها لانه ينتفع بها على الدوام فهي كالامة القنة ، ومنهم من قال : لا يجوز لانها لا تملك .

فصل ولا يصح الوقف الا فى عين معينة ، فان وقف عبدا غير معين

أو فرساً غير معين فالوقف باطل ، لأنه إزالة ملك على وجه القرية فلم يصح في عين في الذمة كالتحق والصدقة) .

الشرح حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ « أن عمر أصاب أرضاً من أرض خيبر فقال : يا رسول الله قد أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمرني ؟ فقال : إن شئت حبست أصلها ، وتصدقت بها ، فتصدق بها عمر - على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث - في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضياف وابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول » وفي لفظ « غير متائل مالا » .

وفي حديث عمرو بن دينار عند البخاري قال في صدقة عمر « ليس على الولي جناح أن يأكل ويؤكل صديقاً له غير متائل » قال « وكان ابن عمر هو الذي يلي صدقة عمر ويهدي للناس من أهل مكة كان ينزل عليهم » وللحديث روايات للبيهقي والطحاوي والدارقطني .

ورواه النسائي وابن ماجه والشافعي عن ابن عمر ، وهو متفق عليه عن حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، قال عمر للنبي صلى الله عليه وسلم « إن المائة سهم التي لي بخير لم أصب مالا قط أعجب إليّ منها ، وقد أردت أن أتصدق بها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اجس أصلها وسبل ثمرتها » .

وأما حديث أبي هريرة فقد رواه أحمد ومسلم بلفظ « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة فقيل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فآغناه الله ، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً ، قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله تعالى . وأما العباس فهي علىّ ومثلها معها . ثم قال : يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه » وأخرجه البخاري وليس فيه ذكر عمر ولا ما قيل له في العباس . وأخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال لعمر « إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام الأول » وأخرجه الطبراني والبخاري وفي إسناده محمد بن ذكوان ، وهو ضعيف . ورواه البزار من حديث موسى بن طلحة عن أبيه نحوه . وفي إسناده الحسن بن عمارة وهو متروك . ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس ، وفي إسناده مندل بن علي والعزمي وهما ضعيفان .

أما اللغات فالوقف مصدر وقف يقف ، ووقته أتا يتعدى ويلزم ، ووقت الدار حبستها في سبيل الله ، وشيء موقوف ووقف تسمية بالمصدر ، والجمع أوقاف ، كثوب وأثواب ؛ ولا يقال أوقفت إلا في الكلام ، فتقول فأوقفت عن الكلام . قال الأزهري : يقال : حبست الأرض ووقفتها وحبست أكثر استعمالاً قال أهل اللغة : يقال : وقفت الأرض وغيرها أوقفها وقفاً هذه اللغة الفصيحة المشهورة قال الجوهري وغيره : ويقال أوقفها في لغة رديئة قال : وليس في الكلام أوقفت إلا حرفاً واحداً أوقفت عن الأمر الذي كنت عليه قال أبو عمرو : كل شيء أمسكت عنه تقول فيه أوقفت قال الكسائي : يقال : ما أوقفك هنا أي ما صيرك إلى الوقوف ؟ قال الشافعي : لم تحبس أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضاً تبرراً وإنما حبس أهل الإسلام .

وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات : الوقف والتحبس والتسبيل بمعنى واحد وهذه هي الصدقة المعروفة وهذه الفاظ صريحة فيها ، والوقف في اصطلاح العلماء عطية مؤبدة بشروط معروفة، وهي مما اختص به المسلمون . قال إمامنا الشافعي رضي الله عنه : لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضاً تبرراً بحبسها ، قال : وإنما حبس أهل الإسلام . قال صاحب التهذيب : الوقف أن يحبس عيناً من أعيان ماله فيقطع تصرفه عنها ، ويجعل منافعها كوجه من وجوه الخير تقريباً إلى الله تعالى . قال صاحب التتمة : حقيقة الوقف تحبب مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يقطع تصرف الواقف وغيره عن رقبته وتصرف منافعه وفوائده إلى وجوه البر ، يقصد به التقرب إلى الله تعالى قال : وسمى وقفاً لأن عين المال موقوفة ويسمى حبساً ، لأن عين المال تصير محبوسة على تلك الجهة بعينها . قال أصحاب العطايا : أقسام الوقف ،

والهدية والهبة والعمرى والرقبى والمنحة والغارية وصدقة التطوع والوصية والإقطاع اهـ ج ١ ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

وقوله « حبس الأصل وسبل الثمرة » الحبس ضد الإطلاق ، أى اجعله مجبوساً لا يباع ولا يوهب . وسبل الثمرة ، أى اجعل لها سيلاً ، أى طريقاً لمصرفها ، والأثاث متاع البيت ، قال الله تعالى « أثاثاً ومتاعاً إلى حين » (١) قال الفراء لا واحد له من لفظه وقال أبو زيد : الأثاث يقع على المال أجمع من الإبل والبقر والغنم ومتاع البيت واحده أثاثه .

وقوله « ما نقيم ابن جميل » نقيم من باب ضرب نَقَمًا ونَقُومًا ، وفى لغة من باب تعب ، ومعناه كره الشيء وعابه أشد العيب ، وفى التنزيل « وما نقيم منا » على اللغة الأولى ، أى ما تطعن فينا وتقذح ، وقيل : ليس لك عندنا ذنب ولا ركبنا مكروها .

والأعتدة جمع عتاد وهو أهبة الحرب من السلاح والذخيرة وغيرهما يقال أخذ للأمر عدته وعتاده أى أهبته وآلته .

أما الأحكام فقد قال النوى فى تصحيح التنبيه فى تعريف الوقف : قال أصحابنا : الوقف تحيس ويمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يقطع تصرف الواقف وغيره فى رقبته ويصرف فى جهة خير تقريباً إلى الله تعالى ثم استدل المصنف بحديث ابن عمر على صحة وقف المشاع وهو مذهب الشافعى وأبى يوسف ومالك ، لأن عمر وقف مائة سهم بخير ولم تكن مقسومة ، وقد عارض وقف المشاع بعض الفقهاء وأوضح ما احتجوا به أن كل جزء من المشترك محكوم عليه بالملوكية للشريكين فيلزم مع وقف أحد الشريكين أن يحكم عليه بحكمين مختلفين متضادين مثل صحة البيع بالنسبة إلى كونه مملوكاً وعدم الصحة بالنسبة إلى كونه موقوفاً ، فيتصف كل جزء بالصحة وعدمها وأجيب عن هذا بأنه نظير العتق المشاع كحديث الستة الأبعد كما صح هنا ، وإذا صح من جهة الشارع بل هذا الاستدلال .

(١) الآية : ٨٠ من سورة النحل

وقد استدلل البخارى على صحة وقف المشاع بحديث أنس في قصة بناء المسجد وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثامنوني حائطكم » قالوا ، لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل » وهذا ظاهر في جواز وقف المشاع ولو كان غير جائز لأنكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم قولهم هذا وبين لهم الحكم .

وقال زين الدين بن قطلوبغا من أئمة الأحناف في رسالته (مسائل الشيع) وهي نسخة خطية تحت رقم ٢١٥٢ فقه حنفى بدار الكتب والوثائق المصرية : (الشائع ينقسم إلى قسمين شائع يحتمل القسمة كنصف الدار ونصف البيت الكبير وشائع لا يحتمل القسمة كنصف العبد ونصف الحمام ونصف الثوب ونصف البيت الصغير والفاصل بين القسمين حرف واحد وهو أن نظر لو أن العين كانت بين اثنين فطلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فإن أجبره على القسمة كان من القسم الأول وإن لم يجبره كان من القسم الثانى إذ الجبر على الفعل في محل آية قبول المحل لذلك الفعل .

على أن الوقف عند أكثر أهل العلم من السلف ومن بعدهم على القول بصحته قال جابر رضى الله عنه : « لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة إلا وقف » ولم ير شريح الوقف وقال : « لا حبس عن فرائض الله » وقال أحمد : وهذا مذهب أهل الكوفة ، وذهب أبو حنيفة إلى أن الوقف لا يلزم بمجردة ، وللواقف الرجوع فيه إلا أن يوصى به بعد موته فيلزم أو يحكم بلزومه حاكم ، وحكاه بعضهم عن على وابن مسعود وابن عباس ، وخالفه أصحابه فقالوا كقول سائر أهل العلم .

واحتج بعضهم بما روى « أن عبد الله بن زيد صاحب الأذان جعل حائطه صدقة وجعله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء أبواه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالا : يا رسول الله لم يكن لنا عيش إلا هذا الحائط ، فرده النبي صلى الله عليه وسلم ثم ماتا فورثهما » رواه المحاملى في أماليه ، ولأنه أخرج ماله على وجه القرية من ملكه فلا يلزم بمجرد القول كالصدقة ، وهذا القول يخالف السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة رضى الله عنهم فإنه صلى الله عليه وسلم قال

لعمري في وقفه « لا يباع أصلها ولا يتباع ولا يوهب ولا يورث » قال الترمذى : العمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، لا تعلم بين أحد من المتقدمين منهم في ذلك اختلافاً .

قال الحميدى شيخ البخارى : تصدق أبو بكر رضى الله عنه بداره على ولده ، وعمر برّبعه عند المروة على ولده ، وعثمان برومة ، وتصدق على بأرضه بينبع ، وتصدق الزبير بداره بمكة وداره بمصر وأمواله بالمدينة على ولده ، وعمر بن العاص بالوهط ^(١) ، وداره بمكة على ولده ، وحكيم ابن حزام بداره بمكة والمدينة على ولده قال : فذلك كله إلى اليوم اهـ .

فإن الذى قدر منهم على الوقف وقف واشتهر ذلك فلم ينكره أحد فكان إجماعاً ، ولأنه إزالة ملك يلزم بالوصية ، فإذا أنجزه حال الحياة لزم من غير حكم كالعتق ، وأجيب عن حديث عبد الله بن زيد بأنه إن ثبت فليس فيه ذكر للوقف والظاهر أنه جعله صدقة غير موقوف ، واستتاب فيها النبي صلى الله عليه وسلم فرأى والديه أحق الناس بصرفها إليهما ولذلك لم يردّها عليه ، وإنما دفعها إليهما ، ويحتمل أن الحائط كان لهما ، وكان هو يتصرف فيه بحكم النيابة عنهما فتصرف بهذا التصرف بغير إذنه فلم ينفذه ، وأتيا النبي صلى الله عليه وسلم فردّه إليهما والقياس على الصدقة لا يصح لأنها تلزم في الحياة بغير حكم حاكم ، وإنما تقتقر إلى القبض ، والوقوف لا يقتقر إليه فافترقا ، فإذا صح الوقف فقد زال به ملك الواقف على المشهور من مذهبنا والصحيح من مذهب أحمد ، وكذلك المشهور من مذهب أبى حنيفة ، وعن مالك : لا يزول ملكه ، وهو قول لأحمد . وحكى قولاً للشافعى لقول النبي صلى الله عليه وسلم « حبس الأصل وسبل الثمرة » .

(١) الوهط بستان في الطائف وقفه عمرو بن العاص على الفقراء والمساكين وكانت أعراشه تمتد على ألف ألف عود من الساج الهندى (الأبنوس الأبيض) وكان عبد الله ولده منتظراً عليه بعد وفاة أبيه كان يقول : « إذا سلم لى كتاب الله والوهط والصادقة فلا أبالى بالدنيا » والصادقة هى الصحيفة التى دون فيها ما سمعه شفاهاً من حديث النبي ﷺ - (الطيعى) .

وأجيب على القول ببقاء الملك بأن الوقف سبب يزيل التصرف في الرقبة والمنفعة ، فأزال الملك كالعق ، ولأنه لو كان ملكه لرجعت إليه قيمته كالمالك المطلق ، وأما الخبر فالمراد به أن يكون محبوساً لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، وفائدة الخلاف أنه إذا حكمنا ببقاء ملكه لزمته مراعاته والخصومة فيه ، ويحتمل أن يلزمه أرش جنايته كما يفدى أم الولد سيدها لما تعذر تسليمه بخلاف غير المالك .

إذا صح هذا فما ينتفع به باتلافه كالمطعم والمشروب والمشموم فوقه غير جائز ، وكذلك الشمع ، وكذلك ما يسرع إليه الفساد وكل ما لا يمكن الاتقاع به على الدوام وقد ألحق الحسابلة الدراهم والدنانير بالماكول والمشروب ، ويحكى شيء عن مالك والأوزاعي في وقف الطعام أنه يجوز ، ولم يحكه أصحاب مالك ، وهذا غير صحيح ، لأن الوقف تحييس الأصل وتسبيل الثمرة وما ينتفع به إلا بالاتلاف لا يصح فيه ذلك ولا يصح في المشموم مقطوفاً ويصح فيه مزروعاً لبقائه مدة كما قاله النووي وغيره ، ولهذا قال ابن الصلاح والخوارزمي : يصح وقف المشموم كالريحان وغيره وكالعنبر والمسك بخلاف عود البخور لاستهلاكه بالمنفعة وقد اختلف أصحابنا في الدراهم والدنانير فمن قال بجواز أن تكون لها ثمرة دائمة كالإجارة أجاز وقفها ، ومن قال بعدم جواز الإجارة ، قال بعدم جواز الوقف فيها ، لأن تلك المنفعة ليست المقصود الذي خلقت له الأثمان ، ولهذا لا تضمن في الغصب فلم يجز الوقف له وأجاز الأصحاب وقف الدراهم والدنانير حلياً وللعارية لما روى نافع قال : « ابتاعت حفصة حلياً بعشرين ألفاً فحبسته على نساء آل الخطاب فكانت لا تخرج زكاته » رواه الخلال بإسناده . ولأنه عين يمكن الاتقاع بها مع بقائها دائمة فصح وقفها كالعقار ، ولأنه يصح تحييس أصلها وتسبيل الثمرة فصح وقفها كالعقار ، وإلى هذا ذهب أصحاب أحمد .

وروى عن أحمد أنه لا يصح وقفها ، وأنكر الحديث عن حفصة في وقفه ، وذكره ابن أبي موسى ، ووجه هذه الرواية أن التحلي ليس هو المقصود الأصلي من الأثمان فلم يصح وقفها عليه كما لو وقف الدنانير والدراهم .

قال ابن قدامة : والأول هو المذهب والتحلى من المقاصد المهمة ،
والعادة جارية به وقد اعتبره الشرع في إسقاط الزكاة عن متخذه وجواز
إجارتها لذلك ، ويفارق الدراهم والدنانير ، فإن العادة لم تجر بالتحلى به
ولا اعتبره الشرع في إسقاط زكاته ولا ضمان نفقه في الغصب بخلاف
مسألتنا .

فرع لا يجوز وقف ما لا يجوز امتلاكه كالكلب ولو كلب صيد
وكذلك الخنزير . كما لا يجوز وقف أدوات اللهو والمعازف ، والكلب إنما
أبيح الانتفاع به على خلاف الأصل للقدرة فلا يجوز التوسع فيها . هذا
هو الأصح كما قرره النووي في المنهاج وتابعه جميع الشراح .

كما لا يجوز الوقف إلا على عين معينة مملوكة ملكا يقبل النقل يحصل
منها مع بقاء عينها فائدة أو منفعة . وضابط المنفعة المقصودة ما يصح
استئجاره ، على شرط ثبوت حق الملك في الرقبة . وشمل كلام النووي
في المنهاج وقف الموصى بعينه مدة والمأجور وإن طال مدتهما ونحو الجحش
الصغير وإن لم تكن لأولئك منفعة حالا ، ولا يصح وقف حيوان أو متاع
أو ثياب في الذمة لأن حقيقته إزالة ملك عن عين . نعم يجوز التزامه فيها
بالنذر . وبهذا كله قال أحمد وأصحابه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وما جاز وقفه جاز وقف جزء منه مشاع « لأن عمر رضي الله
عنه وقف مائة سهم من خيبر بأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم » لأن القصد
بالوقف حبس الأصل وتسبيل المنفعة ، والمشاع كالقسوم في ذلك ، ويجوز
وقف علو الدار دون سفليها وسفليها دون علوها ، لأنهما عيانان يجوز وقفهما ،
فجاز وقف أحدهما دون الآخر كالعبدين .

فصل ولا يصح الوقف إلا على بر ومعروف كالقناطر والمساجد
والفقراء والأقارب ، فإن وقف على ما لا قرية فيه كالبيع والكنائس وكتب
التوراة والإنجيل ، وعلى من يقطع الطريق أو يرتد عن الدين لم يصح ، لأن
القصد بالوقف القرية ، وفيما ذكرناه أعلنة على المعصية ، وإن وقف على ذي

جاز لانه في موضع القرية ، ولهذا يجوز التصديق عليه فجاز الوقف عليه ،
وفي الوقف على المرتد والحربي وجهان :

(احدهما) يجوز لانه يجوز تملكه فجاز الوقف عليه كالذمي .

(والثاني) لا يجوز ، لان القصد بالوقف نفع الموقوف عليه ، والممرتد
والحربي مأمور بقتلها فلا معنى للوقف عليهما ، وان وقف على دابة رجل ،
ففيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز ، لان مؤنتها على صاحبها .

(والثاني) يجوز لانه كالوقف على مالها .

فصل ولا يجوز ان يقف على نفسه ، ولا ان يشرط لنفسه منه
شيئا . وقال ابو عبد الله الزبيري (١) : يجوز لان عثمان رضى الله عنه وقف بشر
رومة وقال « دلوى فيها كدلاء المسلمين » وهذا خطأ ، لان الوقف يقتضي
حبس العين وتمليك المنفعة والعين محبوسة عليه ومنفعتها مملوكة له فلم يكن
لوقف معنى ، ويخالف وقف عثمان رضى الله عنه لان ذلك وقف عام ويجوز
ان يدخل في العام ما لا يدخل في الخاص ، والدليل عليه « ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يصلي في المساجد » وهي وقف على المسلمين ، وان كان
لا يجوز ان يخص بالصدقة ، ولان في الوقف العام يدخل فيه من غير شرط ،
ولا يدخل في الوقف الخاص فدل على الفرق بينهما .

فصل ولا يجوز الوقف على من لا يملك كالعبد والحمل لانه تملك
منجز فلم يصح على من لا يملك كالهبة والصدقة .

فصل ولا يصح الوقف على مجهول كالوقف على رجل غير معين ،
والوقف على من يختاره فلان لانه تملك منجز فلم يصح في مجهول كالبيع
والهبة .

الشرح خبر عمر رضى الله عنه مضى تخريجه وبعض فقهاء . ولما
تكلم المصنف في منع وقف غير المعين ناسب أن يردفه بحكم المشاع ،
وبجوازه قال مالك والشافعي وأبو يوسف وأحمد ، وقال محمد بن الحسن :

(١) في نسخ المهذب المتداولة الزبيدي وصوابه الزبيري - الطيعي .

لا يصح ، وبناء على أصله في أن القبض شرط ، وأن القبض لا يصح في المشاع وخبر عمر هو أول وقف شرع في الإسلام حيث لم يكن وقف في الجاهلية .

وقال الشافعي رضي الله عنه : إن هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية لم تعرفه الجاهلية . وقيل إن أول وقف ما وقفه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أموال مخيرق التي أوصى بها له في السنة الثالثة .

وصحح أصحابنا وقف المشاع وإن جهل قدر حصته أو صفتها ، لأن وقف عمر كان مشاعاً ، ولأنه عقد يجوز على بعض الجملة مفرزاً فجاز عليه مشاعاً كالبيع ، أو عرصة يجوز بيعها فجاز وقفها كالمفرزة ، ولأن الوقف تحييس الأصل وتسهيل المنفعة ، وهذا يحصل في المشاع كحصوله في المفروز ، ولا نسلم اعتبار القبض .

إذا ثبت هذا فإنه يجوز أن يوقف جزءاً من داره أو علويها أو سفليها . وكذلك إذا وقف داره على جهتين مختلفتين ، مثل أن يوقفها على أولاده وعلى المساكين أو على جهة أخرى سواهم ، لأنه إذا جاز وقف الجزء مفرداً جاز وقف الجزءين .

فرع إذا لم يكن الوقف على بر أو معروف فهو باطل ، وبيان ذلك أنه لا يصلح إلا على ولده وأقاربه ورجل معين ، أو بناء المساجد والجسور والقناطر وكتب الفقه والعلم والقرآن والمقابر والسقايات ولا يصلح على غير معين كرجل وامرأة ، لأن الوقف تملك للعين أو للمنفعة فلا يصح على غير معين كالبيع والإجارة ، ولا على معصية كبيت النار لعبدتها والبيع والكنائس وكتب الثروة والإيجال لأن ذلك معصية ، فإن هذه المواضع بنيت للكفر ، وهذه الكتب مبدلة منسوخة . ولذلك غضب النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة وقال : « أفى شك أنت يا ابن الخطاب ؟ » وفي رواية « أمتهوكون أنتم ؟ والله لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي » وفي رواية « ألم أت بها بيضاء

نقية ؟ لو كان موسى أخى حياً ما وسعه إلا اتباعى » فلولوا أن ذلك معصية ما غضب صلى الله عليه وسلم منه .

والوقف على قناديل البيعة أو معابد البوذيين أو دور الهندوك أو محافل البهائيين أو القاديانيين أو أى معبد يقوم على غير أصل الإسلام وخلوص الوجدانية من شوائب الزيغ باطل .

وقال أحمد بن حنبل فى نصارى وقفوا على البيعة ضياعا كثيرة وماتوا ولهم أبناء نصارى فأسلموا والضياع بيد النصارى ، فلمهم أخذها وللمسلمين عونهم حتى يستخرجوها من أيديهم ، ولعل أحمد رحمه الله نظر فى أمر وقفها ففضى ببطلانه وأنها تؤول إلى أصحابها فلمن تؤول إذا كان الواقفون قد ماتوا ؟ فكأننا تؤول إلى أبنائهم قبل أن يسلموا لعدم التوارث بعد الإسلام ، وكأنها آلت إليهم بغير قبض - أى حكما لا حقيقة - قبل الإسلام ، فلما أسلموا كانوا كمن له مال مغصوب فى يد الكهان وسدنة الكنائس لذا كان لزما على المسلمين عونهم حتى يصلوا إلى حقهم .

وهذا هو مذهب الشافعى رضى الله عنه ولا نعلم فيه خلافا ، ولأن ما لا يصح من المسلم الوقف عليه لا يصح من الذمى كالوقف على غير معين .

فإن قيل : فقد قلتم إن أهل الكتاب إذا عقدوا عقوداً فاسدة وتقايضوا ثم أسلموا وترافعوا إلينا لم تنقض ما فعلوه ، فكيف أجزتم الرجوع فيما وقفوه على كنائسهم ؟ قلنا الوقف ليس بعقد معاوضة ، وإنما هو إزالة للملك فى الموقوف على وجه القرية ، فإذا لم يقع صحيحا لم يزل الملك فيبقى بحاله كالعتق ، وقد أفتى أحمد رضى الله عنه فى نصرانى أشهد فى وصيته أن غلامه فلانا يخدم البيعة خمس سنين ثم هو حر ، ثم مات مولاه وخدم سنة ثم أسلم ما عليه ؟ قال : هو حر ويرجع على الغلام بأجرة خدمة مبلغ أربع سنين . وروى عنه قال : هو حر ساعة مات مولاه لأن هذه معصية .

وظاهر كلام المصنف التفرقة بين الذمى ومعابد الكفار ، حيث يقول :

وإن وقف على ذمى جاز الخ . قلت : هذا مبنى على أصل أن الوقف لا يصح على من لا يملك ، كالوقف على القن وأم الولد والجن والملائكة ولأنه يجوز التصديق عليه أما الوقف على المرتد والحربي في صفوف الأعداء فوجهان ، فمن جملة كالذمى أجاز الوقف عليه ومن قال إن القصد من الوقف نفع الموقوف عليه ونحن مأمورون بقتل المرتد والحربي ، وهذا أقصى درجات الحرمان وهو فقد الحياة ، فكيف يجوز إيصال المنفعة إليه ؟ ولأن أموال المرتدين والمحاربين مباحة في الأصل ، ويجوز أخذها بالقهر والغلبة ، فما يتجدد لهم أولى على أن الوقف لا يجوز أن يكون مباح الأخذ منه لأنه تحييس الأصل .

وفارق أهل الذمة فإنه يصح الوقف عليهم لأنهم يملكون ملكا محترما ، ولأن صفية أم المؤمنين وقفت على أخ لها يهودي ، ولأن من جاز أن يوقف الذمى عليه جاز أن يوقف عليه المسلم كالمسلم ، ولو وقف على من ينزل كنائسهم ويبيعهم من المارة والمجتازين صح أيضا لأن الوقف عليهم لا على الموضع .

فروع لا يجوز أن يخص نفسه بالوقف وكذلك إذا جملة عاما وجعل لنفسه شيئا منه فإنه لا يجوز وقيل : يجوز ، واستدل القائلون بجوازه ، ومنهم أبو عبد الله الزبيرى وابن حجر العسقلانى في فتح البارى بحديث بئر رومة ، وهو عن عثمان رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال « من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالى » رواه النسائى والترمذى وقال : حديث حسن ، وفيه جواز انتفاع الواقف بوقفه .

وفي رواية للبغوى في كتاب الصحابة من طريق بشر بن بشير الأسلمى عن أبيه أنها كانت لرجل من بنى غفار عين يقال لها رومة . وكان يبيع منها القرية بمد فقال له النبى صلى الله عليه وسلم تبيعنيها بعين في الجنة ؟ فقال : يا رسول الله ليس لى ولا لعمالى غيرها ، فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة

وثلاثين ألف درهم . ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أتجعل لى ما جعلت له ؟ قال : نعم قال : قد جعلتها للمسلمين « والنسائي من طريق الأحنف عن عثمان قال : « اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك » وزاد أيضاً فى رواية من هذه الطريق أن عثمان قال ذلك وهو محصور ، وصدقه جماعة منهم على بن أبى طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبى وقاص .

وفى قوله : « فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين » الدليل على جواز أن يجعل الواقف لنفسه نصيباً فى الوقف ، قالوا : ويؤيده جعل عمر لمن ولى وقفه أن يأكل منه بالمعروف ، وظاهره عدم الفرق بين أن يكون هو الناظر أو غيره . هكذا قالوا ، قال ابن حجر فى فتح البارى : ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبى ليلى وأبى يوسف وأحمد فى الأرجح عنه . وقال به ابن شعبان من المالكية ، وجمهورهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً سيراً بحيث لا يتهم أنه قصد حرمان ورثته . ومن الشافعية أبو العباس بن سريج وطائفة . وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصارى شيخ البخارى جزءاً ضخماً ، واستدل له بقصة عمر هذه ، وبقصة ركب البدنة ، وبحديث أنس فى أنه صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صداقها ، ووجه الاستدلال به أنه أخرجها عن ملكه بالعتق وردها إليه بالشرط . اهـ .

وقد حكى جواز الوقف على النفس ابن شبرمة والزيبرى ، وعن الشافعى ومحمد بن الحسن أنه لا يصح الوقف على النفس ، قالوا : لأنه تمليك فلا يصح أن يملكه لنفسه من نفسه كالبيع والهبة ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « سبل الثمرة » وتسييلها تمليكها للغير .

قال ابن حجر : وتعقب بأن امتناع ذلك غير مستحيل ، ومنعه تمليكه لنفسه إنما هو لعدم الفائدة . والفائدة فى الوقت حاصلة لأن استحقاقه إياه وقف اهـ . قلت : وقد استدل القائلون بصحة الوقف على النفس بحديث الرجل الذى قال للنبي صلى الله عليه وسلم « عندى دينار ، فقال : تصدق به على نفسك » رواه أبو داود والنسائي وقال ابن قدامة : قال الأثرم :

قيل لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يشترط في الوقف أنى أثق على
نفسى وأهلى منه ؟ قال : نعم . واحتج قال : سمعت ابن عيينة عن
ابن طاوس عن أبيه عن حجر المدنى « أن في صدقة رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يأكل منها أهله بالمعروف غير المنكر . اهـ . ودليل المانعين وهم
مالك والشافعى ومحمد بن الحسن أنه إزالة ملك فلم يجز اشتراط تقعه
لنفسه كالبيع والهبة ، وكما لو أعتق عبداً بشرط أن يخدمه ، ولأن ما ينفقه
على نفسه مجهول ، فلم يصح اشتراطه كما لو باع شيئاً واشترط أن
ينتفع به .

وقال النووى في المنهاج « ويصح على ذمى لا مرتد وحربى ونفسه في
الأصح » وقد فهم بعض الشراح كما يقول الرملى من هذا أن النووى
صحح الوقف لنفسه ، والذي يتبادر إلى الفهم من كلام النووى أن عطف
نفسه يرجع على المعطوف عليه وهو ذمى المقول بصحة الوقف عليه ، ولكن
الرملى رحمه الله قال : لتعذر تملك الإنسان ملكه أو منافع ملكه لنفسه
لأنه حاصل ، ويمتنع تحصيل الحاصل واختلاف الجهة ، إذ استحقاقه وفقاً
غيره ملكا الذى نظر له مقابل الأصح . واختاره جمع ، ومنه أن يشترط
نحو قضاء دينه مما وقفه ، أو انتفاعه به أو شربه منه أو مطالعته في الكتاب
أو طبخه في القدر أو استعماله من بر أو كوز وقف ذلك على الفقراء فيسطل
الوقف بذلك ، خلافاً لبعض الشراح هنا ، وكأنه توهم جواز ذلك من قول
عثمان في وقفه لبئر رومة دلوى فيها كدلاء المسلمين . قال : وليس بصحيح
فقد أجابوا عنه بأنه لم يقل ذلك على سبيل الشرط ، بل الإخبار بأن للواقف
الانتفاع بوقفه العام ، كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئر وقفها . نعم ،
لو شرط أن يضحى عنه صح أخذاً من قول الماوردى وغيره بصحة شرط أن
يجع عنه منه ، أى لأنه لا يرجع له من ذلك سوى الثواب وهو لا يضر ،
بل هو المقصود من الوقف ، ولو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً جاز
له الأخذ منه . وكذا لو كان فقيراً حال الوقف ، كما في الكافي واعتمده
السبكي وغيره ، ويصح شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل إن كان بقدر أجرة
المثل فأقل كما قيده بذلك ابن الصلاح .

ومن حيل الفقهاء الذين يمنعون الوقف بهذه الصورة أن ابن الرفعة وهو من كبار الفقهاء وقف على الأفقه من بنى الرفعة ، فبنى بذلك نفسه ، أو يأتى آخر ويقف على أولاد أبيه الذين من صفاتهم كيت وكيت ويضفى صفات نفسه على المنتفع من الوقف فينصرف ذلك إلى نفسه ، وقد صحح هذه الحيلة الرملى وقال : وهو الأوجه وإن خالف فى الإسئوى وغيره تبعاً للغزالى والخوارزمى فأبطلوه إن انحصرت الصفة فيه وإلا صح .

فرع

إذا وقف على من لا يصح تملكه أو غير مؤهل للملك ، لأن الوقف تملك منفعة ، وضرب مثلاً بالعبد والحمل . لأن الجنين لا يملك شيئاً ، كما لا يصح الوقف على مجهول أو معدوم كعملى مسجد سيبنى أو على ولده ولا ولد له أو على فقراء أولاده وليس فيهم فقير . ولا على عمارة المسجد إذا لم يبينه بموضعه ولا على ميت لأن الوقف تسليط فى الحال بخلاف الوصية ، كما لا يصح الوقف على بهيمة مجهولة بأن أطلق بغير تعيين . وفيل هو وقف على مالكها ، ومن ثم لا يصح على الوحوش ، ولا على الطيور المباحة ، ولو كانت معينة على نزاع فى الجزم به .

فرع فى مذاهب العلماء فى شروط الواقفين .

(١) ما يشترطه الواقفون فى أوقافهم من الشروط المقيدة لحرية المستحق ، فى الزواج والإقامة والاستدانة ، شروط معتبرة عند فقهاء الحنفية ولم أر فى كلام متقدميهم أى إشارة إلى إهدار شئ منها أو ما يشعر بالخلاف فى ذلك وكثر ذكرها فى فتاوى متأخريهم واطرد القول باحترامها والمحاكم الشرعية فى مختلف العصور تنسج على هذا المنوال .

وقد عد الشافعية اشتراط عدم الزواج من الشروط التى لا تجوز شرعاً . ففى التحفة أن شروط الواقف التى لم تخالف الشرع معتبرة أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة فى سكان المدرسة مثلاً فإنه لا يصح كما أفتى به البلقينى وعلمه بأنه مخالف للكتاب والسنة والإجماع أى من الخض على الزواج وذم العزوبة ، وقال إنه يؤخذ من ذلك عدم الصحة فيما لو وقف

على أولاده إلا من أسلم . ولكنهم قالوا إنه لو وقف على زوجته أو أم ولده ما لم تتزوج بطل حقها بتزوجها لأن له غرضاً ألا يخلفه أحد على حليلته (١)

وقال الحنابلة : لو وقف على أولاده وشرط أن من تتزوج من البنات لا حق لها أو وقف على زوجته مادامت عازبة صح شرطه ولكن ابن القيم تناول في كتابه (إعلام الموقعين) شروط الواقفين وحمل حملة قوية على اشتراط العزوبة وترك الزواج وانتهى إلى أن ما وافق كتاب الله وشرطه فهو صحيح وما خالفه كان باطلا مردوداً (٢) .

(ب) وقال فقهاء الحنفية : إن كل شرط يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف أو تفويتاً لمصلحة الموقوف عليهم يكون غير معتبر وعقدوا من ذلك ما لو شرط الصرف إلى الموقوف عليهم مع الاحتياج إلى الربيع للعمارة الضرورية وما لو اشترط ألا يقام على وقفه ناظر أصلاً (٣) ، وقال هلال في وقفه إنه لو جعل داره مسجداً لله على أن له أن يبيعه فيستبدل به جاز الوقف وبطل الشرط لأن شرط الاستبدال إنما جاز في وقف غير المسجد رغبة في الحصول على غلة أجود والمسجد لا يراد للغلة وإنما تراد منه الصلاة (٤) وما يندل عليه هذا من بطلان الشرط إذا لم تكن له فائدة ولم يكن للواقف منه غرض صحيح قد صرح به الطرسوسى في أفع الرسائل وأورده صاحب الدر المنقى . وقال متأخروهم إن شرط الواقف يجب اتباعه إلا في مسائل ومنهم من عدّها سبعاً ومنهم من بلغ بها أربع عشرة ثم عاد فردّها إلى إحدى عشر ، وظاهر كلامهم أن العد على سبيل الحصر وأنه لا تجوز المخالفة في غيرها . وذكر بعضهم أيضاً أن شرط الواقف لا يخالف إلا إذا كان راجعاً إلى الغلة ، أما إذا كان راجعاً إلى غيرها فإنه لا يخالف . غير أنى وجدتهم لا يعتمدون فيها . الحصر على نقل عن المتقدمين وأنهم جمعوا مسائل منشورة قيل فيها

(١) التلخفة ج ٢ ص ٣٢٤ ، ٣٣٠ .

(٢) ج ١ ص ٣٧٣ وما بعدها .

(٣) رد المحتار ج ٢ ص ٤٣٣ والدر المنقى ص ٧٦٣ .

(٤) ص ٢٧٠ .

(٥) ١١٦ .

بالمخالفة ومنهم من زاد عليها تقييداً من عنده اعتماداً على ما ورد في عللها .
والحق أن علل ما ورد عن المتقدمين وما قرره فقهاء الحنفية بوجه عام من
أن الوقف يجب أن يعمل فيه بما هو أصح للوقف ومستحقه دليل على أن
الحصر لا وجه له ، لا من ناحية النقل ولا من ناحية المعنى ، وأن الفقه
يقضى بأنه لا يعمل بشرط الواقف إذا كان في العمل به تقويت لمصلحة الوقف
أو المستحقين . ومن المسائل التي ذكروها شرط ألا يكون لقاض ولا لوال
كلام على وقفه أو ألا يعزل ناظر وقفه إذا خان فقد اجتمع في هذين الشرطين
تغيير المشروع وضياع مصلحة الوقف ومستحقه . وشرطه ألا يؤجر إلا
بكذا وهو أقل من أجر المثل . وشرطه استواء المستحقين مع العمارة
الضرورية إذا ضاق الربح ، أو استواء أرباب الشعائر مع بقية المستحقين
عند ضيق الربح ، وشرطه التصديق بفاضل الغلة على من يسأل بالمسجد
القلاني لأن تعيين المكان لا فائدة فيه ، وشرطه ألا يؤجر وقفه أكثر من سنة
فلم يوجد من يستأجره هذه المدة أو كان في تأخيرها أكثر من هذه المدة زيادة
تقع المستحقين ، وشرطه عدم الاستبدال به إذا كانت المصلحة في الاستبدال،
والموقوف للسكنى إذا احتاج للعمارة وأبى الموقوف عليه عمارته أو لم
يستطع استغل وعمر بالغلة ، ولو شرط لحماً وخبزاً للمستحقين فأرادوا
أخذ القيمة دفعت إليهم ، ولو شرط ألا يؤجر لمأطل فتقدم لاستجاره من
عرف بالمأطلة ولكنه عجل الأجرة أجر له ، لأن غرض الواقف من شرطه هو
المحافظة على غلة وقفه وقد تحقق هذا بتعجيل الأجرة (١) .

وقال الأحناف إن الشرط المباح الذي لا يظهر منه قصد القرية ظاهر
كلام الأصحاب والمعروف عن المذهب وجوب العمل به وهو مذهب الأئمة
الثلاثة وغيرهم (٢) ، وقد سبق أن نقلنا في أكثر من موضع ما قاله ابن تيمية
في الاختيارات وما نقله عنه تلميذه صاحب الفروع . ومن كل أقواله يظهر
جلياً أن الشروط المباحة في فطرة باطلة وكذلك الشروط التي يترتب على
العمل بها فوات المقصود وأن معنى بطلانها ترك العمل بها .

(١) الأشباه بحاشية الحموي ج ١ ص ٣٠٥ ، وبحاشية ابن السعدي
نسخة خطية ، والدر المنثور في الموضع السابق .

(٢) ج ٢ ص ٤٥٣ ، ٤٥٤

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين : إن ما ليس بقربة لا يجب الوفاء به في النذر ولا يصح اشتراطه في الوقف ، فإن قلتم إن الواقف لم يخرج ماله إلا على وجه معين فلزم اتباع ما عينه في الوقف من ذلك الوجه ، والناذر قصد القربة والتقرب متساوية في المساجد غير الثلاثة فتعين بعضها يكون لغوا ، قيل هذا الفرق بعينه يوجب عليكم إلغاء ما لا قربة فيه من شروط الواقفين واعتبار ما فيه قربة فإن الواقف إنما مقصوده بالوقف التقرب إلى الله فقربه بوقفه كتقربه بنذره . وقد أطال في تحقيق ذلك منتصراً للقول بطلان الشرط إذا كان مباحاً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح تعليقه على شرط مستقبل لانه عقد يبطل بالجهالة فلم يصح تعليقه على شرط مستقبل كالبيع ولا يصح بشرط الخيار وبشرط أن يرجع فيه إذا شاء ، أو يبيعه إذا احتاج أو يدخل فيه من شاء ، أو يخرج منه من شاء ، لأنه اخراج مال على وجه القربة ، فلم يصح مع هذه الشروط كالصدقة .

فصل ولا يجوز الى مدة لأنه اخراج مال على وجه القربة فلم يجوز الى مدة كالعتق والصدقة .

الشرح الأحكام : لا يجوز تعليق ابتداء الوقف على شرط في الحياة ، مثل أن يقول : إذا جاء رأس الشهر فدارى وقف أو فرسى حبس ، أو إذا ولد لى ولد أو قدم لى غائبى ونحو ذلك . ولا نعلم في هذا خلافا ، لأنه نقل للملك فيما لم يبن على التغليب والسرية ، فلم يجوز تعليقه بالموت ، وتعليقه بشرط في الحياة ولا يصح لما ذكرنا من الفرق بينهما فيما قبل هذا .

وإن علق انتهاءه على شرط نحو قوله : دارى وقف إلى سنة أو إلى أن يقدم الحاج لم يصح ، وهو أحد الوجهين عند الحنابلة ، لأنه يناق مقتضى الوقف ، فإن مقتضاه التأييد (والوجه الآخر) عندهم يصح لأنه منقطع الانتهاء فأشبه ما لو وقفه على منقطع الانتهاء ، فإن حكماً بصحته ههنا فحكمه حكم منقطع الانتهاء .

وإن شرط أن يبيعه متى شاء أو يهبه أو يرجع فيه لم يصح الشرط ولا الوقف لا تعلم فيه خلافاً ، لأنه يناfi مقتضى الوقف . ويحتفل أن يفسد الشرط ويصح الوقف بناء على الشروط الفاسدة في البيع ، وإن شرط الخيار في الوقف فسد . هكذا قال الشافعي ونص عليه أحمد .

وقال أبو يوسف في رواية عنه : يصح ، لأن الوقف تمليك المنافع فجاز شرط الخيار فيه كالإجازة .

ولنا أنه شرط يناfi مقتضى العقد فلم يصح ، كما لو شرط أن له يبيعه متى شاء ولأنه إزالة ملك لله تعالى فلم يصح الخيار فيه كالعتق ، ولأنه ليس بعقد معاوضة فلم يصح اشتراط الخيار فيه كالهبة ، ويفارق الإجازة فإنها عقد معاوضة وهي نوع من البيع ، ولأن الخيار إذا دخل في العقد منع ثبوت حكمه قبل انقضاء الخيار أو التصرف ، وهنا لو ثبت الخيار ثبت مع ثبوت حكم الوقف ولم يمنع التصرف فافترقا . وإن شرط في الوقف أن يخرج من شاء من أهل الوقف ويدخل من شاء من غيرهم ، لأنه شرط يناfi مقتضى الوقف فأفسده كما لو شرط أن لا ينتفع .

إذا ثبت هذا فإنه لا يجوز أن يقول : وقفت هذا على الفقراء أو على مسجد مثلاً سنة مثلاً ، وبطلانه من فساد صيغته ، إذ أن وضع الوقف على التأييد فإذا جعله إلى مدة كان باطلا كالعتق والصدقة ، وسواء في ذلك طويل المدة وقصيرها وقد بحث الأذرعى كما فعل الزركشى جوازه إذا وقته على الفقراء ألف سنة أو نحوها مما يبعد البقاء إليه ، كما تقرر أنه لا أثر لتوقيت الاستحقاق ، كقوله : وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء ، أو إلى أن يولد لى ولد ، كما نقله البلقينى عن الخوارزمى وهو ما جزم به ابن الصباغ وجرى عليه في الأنوار والله تعالى أعلم .

فروع في توقيت الوقف وإطلاقه ومذاهب العلماء .

في المادة الخامسة من قانون الأوقاف المصري رقم ٤٨ الصادر في سنة

١٩٤٦ .

وقف المسجد لا يكون إلا مؤبداً ويجوز أن يكون الوقف على ما عداه من الخيرات مؤقتاً أو مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ولا يجوز على أكثر من طبقتين وقد أقيمت سنة كحد أقصى وعند أبي حنيفة وأصحابه يجوز التأقيت في الوقف على البر والخيرات ويجب التأقيت فيما عدا ذلك قالوا : والوقف الذي يجب تأقيته هو الوقف على غير وجوه الخير وهو الوقف الذي لا يكون على سبيل القرية ، فإذا جعل غلة الوقف مصروفة لأولاده وذريته كان من هذا النوع ، وإن جعلها مصروفة للفقراء منهم أو للفقراء من أقاربه أو خيرانه كان من الوقف على وجوه الخير ، فالمدار في التفريق بينهما على المعنى الجامع الذي ذكرناه .

قالوا : فله أن يقف على نفسه ثم من بعده على غيره وفقاً لأهلها مؤقتاً بمدة أو بطبقتين وفقاً لأحكام القانون المشار إليه .

وقال العلامة ابن القيم في أعلام الموقعين « إن ما ليس بقربة لا يجب الوفاء به في النذور ولا يصح اشتراطه في الوقف . فإن قلت : إن أنواقف لا يخرج ماله إلا على وجه معين فلزم اتباع ما عينه في الوقف من ذلك الوجه ، والناذر قصد القربة ، والقرب متساوية في المساجد غير الثلاثة ، فتميز بعضها يكون لغواً . قيل هذا الفرق بعينه يوجب عليكم إلغاء ما لا قربة فيه من شروط الواقفين ، واعتبار ما فيه قربة ، فإن الواقف إنما مقصوده بالوقف التقرب إلى الله فتقربه بوقفه كتقربه بنذره . وقد أطال في تحقيق ذلك منتصراً للقول بطلان الشرط إذا كان مباحاً وهو مقتضى مذهبنا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز إلا على سبيل لا ينقطع ، وذلك من وجهين :

(أحدهما) أن يقف على من لا ينقرض كالفقراء والمجاهدين وطلبة العلم وما أشبهها .

(والثاني) ان يقف على من ينقرض ثم من بعده على من لا ينقرض ،
مثل ان يقف على رجل بمينه ، ثم على الفقراء او على رجل ثم على عقبه ثم
على الفقراء ، فاما اذا وقف وقفاً منقطع الابتداء والانتهاء كالوقف على عبده
او على ولده ولا ولد له فالوقف باطل ، لان المبد لا يملك ، والولد الذي لم
يخلق لا يملك ، فلا يفيد الوقف عليهما شيئاً .

وان وقف وقفاً متصل الابتداء ، منقطع الانتهاء ، بان وقف على رجل بعينه
ولم يزد عليه او على رجل بعينه ، ثم على عقبه ولم يزد عليه ، ففيه قولان :

(احدهما) ان الوقف باطل ، لان القصد بالوقف ان يتصل الثواب على
الدوام ، وهذا لا يوجد في هذا الوقف ، لانه قد يموت الرجل وينقطع عقبه .

(والثاني) انه يصح ويصرف بعد انقراض الموقوف عليه الى اقرب الناس
الى الواقف ، لان مقتضى الوقف الثواب على التأييد ، فحمل فيما سماه على
ما شرطه وفيما سكت عنه على مقتضاه ، ويصح كانه وقف مؤبد ويقدم المسمى
على غيره فاذا انقرض المسمى صرف الى اقرب الناس الى الواقف ، لانه من
اعظم جهات الثواب ، والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا صدقة
وذو رحم محتاج » .

وروى سليمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صدقتك على
المساكين صدقة وعلى ذي الرحم اثنتان ، صدقة وصلة » وهل يختص به
فقراؤهم ، او يشترك فيه الفقراء والاعنياء ؟ فيه قولان :

(احدهما) يختص به الفقراء ، لان مصرف الصدقات الى الفقراء .

(والثاني) يشترك فيه الفقراء والاعنياء ، لان في الوقف الفنى والفقرير
سواء . وان وقف وقفاً منقطع الابتداء متصل الانتهاء بان وقف على عبد ثم على
الفقراء ، او على رجل غير معين ثم على الفقراء ، ففيه طريقان ، من اصحابنا
من قال : يبطل قولاً واحداً لان الاول باطل ، والثاني فرع لاصل باطل فكان
باطلاً ، ومنهم من قال فيه قولان :

(احدهما) انه باطل لما ذكرناه .

(والثاني) انه يصح لانه لما بطل الاول صار كان لم يكن ، وصار الثاني
اصلاً . فاذا قلنا : انه يصح فان كان الاول لا يمكن اعتبار انقراضه كرجل
غير معين صرف الى من بعده وهم الفقراء ، لانه لا يمكن اعتبار انقراضه فسقط
حكمه ، وان كان يمكن اعتبار انقراضه كالعبد ففيه ثلاثة اوجه :

(احدهما) ينقل في الحال الى من بعده ، لان الذي وقف عليه في الابتداء لم يصح الوقف عليه ، فصار كالمعدوم .

(والثاني) وهو المنصوص : انه للواقف ثم لوارثه الى ان ينقرض الموقوف عليه ، ثم يجعل لمن بعده لانه لم يوجد شرط الانتقال الى الفقراء ، فبقى على ملكه .

(والثالث) ان يكون لاقرباء الواقف الى ان ينقرض الموقوف عليه ثم يجعل للفقراء ، لانه لا يمكن تركه على الواقف ، لانه ازال الملك فيه ، ولا يمكن ان يجعل للفقراء لانه لم يوجد شرط الانتقال اليهم ، فكان اقرباء الواقف احق وهل يختص به فقراؤهم ؟ او يشترك فيه الفقراء والاعنياء ؟ على ما ذكرنا من القملين .

فصل وان وقف وقفا مطلقا ولم يذكر سببا ففيه قولان :

(احدهما) ان الوقف باطل لانه تملك فلا يصح مطلقا ، كما لو قال : بعت دارى ووهبت مالى .

(والثاني) يصح وهو الصحيح لانه ازالة ملك على وجه القرية فصح مطلقا كالأضحية ، فعلى هذا يكون حكمه حكم الوقف المتصل الابتداء المنقطع الانتماء ، وقد بيناه .

الشرح الحديث الأول جزء من حديث طويل عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي بعثنى بالحق لا يعذب الله يوم القيامة من رحم اليتيم ولأن له في الكلام ورحم يتيمه وضعفه ولم يتطاول على جاره بفضل ما آتاه الله ، وقال : يا أمة محمد والذي بعثنى بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون إلى صلته ويصرفها إلى غيرهم ، والذي تسمى يده لا ينظر الله إليه يوم القيامة » رواه الطبراني في الأوسط .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : وفيه عبد الله بن عامر الأسلمي ، وهو ضعيف ، وقال أبو حاتم ليس بالمتروك . أما بقية رجاله فثقات .

أما حديث سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ

«الصدقة على المسلمين صدقة ، وهى على ذى الرحم ثنتان صدقة بوصلة »
فرواه أحمد وابن ماجه والترمذى والنسائى وابن حبان والدارقطنى والحاكم
وحسنه الترمذى .

أما الأحكام فإنه لا يجوز إلا على سبيل مراد للتأييد لا للانقطاع ولا
يتحقق هذا إلا إذا جعل وقفه لفئة أو طائفة لا تنقرض ، فإذا وقف على قوم
ونسلمهم ثم على المساكين فانقرض القوم ونسلمهم فلم يبق منهم أحد رجوع
إلى المساكين ولم ينتقل إليهم مادام أحد من القوم أو من تسلمهم باقياً ، لأنه
رتبه للمساكين بعدهم . والمساكين من مستحقى الزكاة والفقراء يدخلون
فيهم . وكذلك لفظ الفقراء يدخل فيه المساكين ، لأن كل واحد من النفلين
يطلق عليهما ، والمعنى الذى يسميان به شامل لهما وهو الحاجة والفاقة ،
ولهذا لما سعى الله عز وجل المساكين فى مصرف كفارة اليمين وكفارة الظهار
وفدية الأذى تناولهما جميعاً ، وجاز الصرف إلى كل واحد منهما ، فإذا وقفه
وفقاً متصل الابتداء منقطع الانتهاء ، كعلى رجل ، أو رجل ونسله ففيه
وجهان :

(أحدهما) البطلان لأنه منقطع . وهو لا يجوز إلا على الدوام .

(والثانى) أنه يجوز لإمكان صرفه إلى أقرب الناس إلى الواقع وإن
كانوا أغنياء . وهذا هو أحد القولين عندنا وبه قال أحمد وأصحابه . والثانى
يقدم الفقراء منهم وأكثرهم حاجة .

ويحتمل أن يجزأ الوقف ثلاثة أجزاء . فجزء يصرف إلى الفزاة فى سبيل
الله وجزء يصرف إلى أقرب الناس إليه من الفقراء لأنهم أكثر الجهات ثواباً
فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة »
والثالث يصرف إلى من يأخذ الزكاة لحاجته . وهم خمسة أصناف لأنهم أهل
حاجة منصوص عليهم فى القرآن ، فكان من نص الله تعالى عليه فى كتابه أولى
من غيره وإن ساواه فى الحاجة .

فرع سبق أن قررنا أن الوقف على من لا يملك باطل ، فإذا وقف

وقمّا متصلاً غير منقطع في دوامه واستمراره إلا أنه منقطع في ابتدائه بأن وقفه على عبد أو جنين في بطن أمه على أن يُرول بعد ذلك إلى الفقراء فلاصحابنا طريقان (الأول) يبطل لبطان أوله قولاً واحداً . (والثاني) يصح لصحة استمراره ودوامه فيصير أوله كأن لم يكن ويصرف الوقف على وجهه الصحيح .

وقد بحث الرملي في شرحه على المنهاج المسألة فقال : ولو قال وقفت على أولادى أو على زيد ثم تسله أو نحوهما مما لا يدوم ولم يزد على ذلك فالأظهر صحة الوقف ، لأن مقصوده القرية والدوام ، فإذا بين مصرفه ابتداء سهل إدامته على سبيل الخير ، فإذا انقرض المذكور أو لم تعرف أرباب الوقف فالأظهر أنه يبقى وقماً ، لأن وضع الوقف الدوام كالعقق ، ولأنه صرفه عنه فلا يعود ، كما لو نذر هدياً إلى مكة فردّه فقراؤها .

(والثاني) يرتفع الوقف ويعود ملكاً للواقف أو إلى ورثته إن كان مات ، لأن بقاء الوقف بلا مصرف متعذر ، وإثبات مصرف لم يذكره الواقف بعيد فتعين ارتفاعه ، والأظهر ما أفتى به الزين العراقي أن المراد بما في كتب الأوقاف ثم الأقرب إلى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لأقرب الإرث والعصوبة فلا ترجيح بهما في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة . ومن ثم قال : لا يرجح عم على خالة بل هما مستويان ويعتبر فيهم الفقر ، ولا يفضل الذكر على غيره فيما يظهر ولكن بالقرب إلى الواقف ، لأن الصدقة على الأقارب أفضل القربات ، فإذا تعذر الرد للواقف تعين أقربهم إليه ، لأن الأقارب مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف لضرب أبي طلحة : « أرى أن تجعلها في الأقربين » . وبه فارق عدم تعيينهم في نحو الزكاة ، على أن لهذه مصرفاً عينه الشارع بخلاف الوقف ، ولو فقدت أقاربه أو كانوا كلهم أغنياء صرف الريع لصالح المسلمين ، كما نص عليه البويطى في الأولى ، أو إلى الفقراء والمساكين على ما قاله سليم الرازى وابن الصباغ والمتولى وغيرهم ، أو قال : ليصرف من غلته لفلان كذا ، وسكت عن باقيها فكذلك ، وصرح في الأنوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الوقف بخلاف الزكاة .

أما الإمام إذا وقف منقطع الآخر فيصرف للمصالح لا لأقاربه ، كما أفاده الزركشي ، وهو ظاهر .

ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من سيولد لى ، أو على مسجد سيبنى ثم على الفقراء مثلاً فالمذهب بطلانه لتعذر الصرف إليه حالا ومن بعده فرعه والطريق الثانى فيه قولان : أحدهما الصحة ، وصححه المصنف فى تصحيح التنبيه ولو لم يذكر بعد الأول مصرفاً بطل قطعاً ، لأنه منقطع الأول والآخر . ولو قال وقتت على أولادى ومن سيولد لى على ما أفصله ، ففصله على الموجودين وجعل نصيب من مات منهم بلا عقب لمن سيولد له صح ، ولا يؤثر فيه قوله : وقتت على أولادى ومن سيولد لى ، لأن التفصيل بعده بيان له ، أو كان الوقف مقطوع الوسط كوقفته على أولادى ثم على رجل ، وأبهم لأنه لا يضر تردد فى صفة أو شرط أو مصرف دلت قرينة قبله أو بعده على تعيينه ، إذ لا يتحقق الانقطاع إلا مع الإبهام من كل وجه . ثم قال : ثم على الفقراء ، فالمذهب صحته لوجود المصرف حالا ومآلاً .

ولو اقتصر على قوله : وقتت كذا ولم يذكر مصرفاً ، أو ذكر مصرفاً متعذراً كوقتت كذا على جماعة فالأظهر بطلانه .

ولو وقف على شخصين ثم الفقراء مثلاً فمات أحدهما فالأصح المنصوص أن نصيبه يصرف إلى الآخر ، لأن شرط الانتقال إلى الفقراء انقراضهما جميعاً ولم يوجدوا إذا امتنع الصرف إليهم فالصرف لمن ذكره الواقف أولى . والثانى : يصرف إلى الفقراء كما يصرف إليهم إذا ماتا ، ومحل الخلاف ما لم يفصل ، وإلا بأن قال : وقتت على كل منهما نصف هذا فهما وققان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما للآخر انتقاله للأقرب إلى الواقف .

ولو وقف عليهما وسكت عن مصرف له بعدهما فهل نصيبه للآخر ؟ أو لأقرباء الواقف ؟ وجهان أوجههما كما أفاده الرملى الأول وصححه الأذرى .

ولو رد أحدهما أو بان ميتا فالقياس على الأصح صرفه للآخر . ولو وقف على زيد ثم عمرو ثم بكر ثم للفقراء ، فمات عمرو قبل زيد ثم مات زيد ، قال الماوردي والرويانى لا شيء لبكر وينتقل الوقف من زيد إلى الفقراء ، لأنه رتبته بعد عمرو ، وعمرو بموته أولا لم يستحق شيئا فلم يجز أن يشمل بكر عنه شيئا .

وقال القاضى أبو الطيب : أظهر أنه يصرف إلى بكر لأن استحقاق الفقراء مشروط بانقراضه ، كما لو وقف على ولده ثم ولد ولده ثم الفقراء ، فمات ولد الولد ثم الولد يرجع للفقراء .

ويوافقه فتوى البغوى فى مسألة حاصلها أنه إذا مات واحد من ذرية الواقف فى وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف لحجبه بن فوقه يشارك ولده من بعد عند استحقاقه . قال الزركشى : وهذا هو الأقرب .

ولو وقف على أولاده فإذا انقضى أولادهم فعلى الفقراء ، فالأوجه كما صححه الشيخ أبو حامد أنه منقطع الوسط ، لأن أولاد الأولاد لم يشترط لهم شيئا وإنما شرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم .

واختار ابن أبى عسرون دخولهم ، وجعل ذكرهم قرينة على استحقاقهم وفيما ذكرنا كله مذهب أحمد وأصحابه فى الأوجه والأقوال وطرق الترجيح .

فرع إذا أطلق ولم يعين مصرف الوقف فالصحيح أنه يصح ، لأنه إزالة ملك على وجه التقرب إلى الله تعالى ، وما أطلق من كلام الآدميين محمول على المعهود فى الشرع ، فعلى هذا يكون حكمه حكم الوقف المتصل الابتداء المنقطع الانتهاء فيصرف إلى أقرب الناس إليه ، والله تعالى أعلم بالصواب .

فرع فى ترتيب طبقات الاستحقاق ومذاهب العلماء .

لا خلاف بين الفقهاء فى وجوب العمل بما يدل عليه كلام الواقف إذا كان قاطعا فى أن الترتيب بين الطبقات ترتيب أفرادى أو ترتيب جملى ، ويؤكد

هذا اتفاقهم - إذا استثنينا ابن تيمية ومن رأى رأيه على أن شرط الواقف كنص الشارع ، وأنه يجب العمل به إلا في أحوال خاصة ، والخلاف بين الفقهاء في مسألة الترتيب ليس خلافاً في أصل المسألة وليس إلا خلافاً في فهم عبارات الواقفين ومبلغ دلالتها على ما يريدون .

وقد فهم ابن نجيم في كلام للخصاف (وكلاهما من أصحاب أبي حنيفة) فهماً حمله على القول بأنه إذا جمع بين بطون الموقوف عليهم بالواو وأعقب ذلك بقوله بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة يحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على أن من مات عن ولده فنصيبه لولده الخ .

فهو يرى أن الترتيب بشم في قوله (أما إن رتب بين البطون بكلمة ثم وأردفها بالسبق السابق اتقل نصيب من يموت إلى ولده ويستمر له ولا ينقض القسمة بانقراض البطن الأول وأيلولة الاستحقاق للبطن الثاني) .

فهو يرى أن الترتيب بشم ترتيب أفرادى ، وبقول الواقف : طبقة بعد طبقة فأشباهه ترتيب جملى متى كان هذا الشرط موجوداً ، وقد اتهمه متأخروا المذاهب بأنه قد انفرد بهذا الفهم وألف المقدسى رسالة في الرد عليه وقال :

إنه زعم أن مخالفيه مخطئون ولكن الأمر بالعكس بلا أرتياب ، ونقل عن أفاضل الحنفية والشافعية الفتوى بغير ما ذهب إليه .

وذهب ابن رشد من فقهاء المالكية إلى أنه إذا ترتب وأطلق كان الترتيب ترتيب أفراد بمعنى أن الفروع لا يدخلون في الاستحقاق مع أصولهم ولا يشاركونهم . أما من يموت فإن حظه يكون لولده ، وذهب ابن الحاج من فقهاءهم أيضاً إلى مثل ما ذهب إليه الحنفية في ذلك . وقال الخطاب إن ما ذهب إليه ابن رشد هو الذى يؤخذ من كلام خليل في المختصر وأن شمس الدين اللقاني أفتى به وأن هذا هو الصحيح المعول عليه وقد أفتى به شيوخهم المتأخرون ممن أدركهم من أهل مصر وغيرها .

وقد قال عيش في فتاواه : إن ما حققه ابن رشد هو أن البعدية الواقعة

في لفظ الواقع في نحو هذا معتبرة بين كل أصل وفرعه فقط ، أي كأنه قال : ثم بعد كل واحد على ولده وليس المراد من بعدهم جميعاً كما ذهب إليه ابن الحاج . ونقل عيش عدة فتاوى للأجهوري ذهب فيها إلى أن ولد من مات يدخلون ولكنه جعل كل واحد كواحد من طبقة أصله ولم يرتض عيش ذلك وعول على ما قرره ابن رشد من أن الذي ينتقل إلى ولد من يموت هو حفظ أصله فحسب وقد نصوا أيضاً على دخول ولد من مات قبل الاستحقاق وهذا أمر طبيعي بعد تصريحهم بأن الترتيب ترتيب آحاد ، وأنه لا فرق بين الترتيب بشم أو بقول الواقع تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ، وبين الترتيب بقوله ثم من بعد كل واحد ، فالصحيح من مذهبهم أن الترتيب في المطلق ترتيب آحاد ، فلا يحجب فرع أصل غيره ، ومن مات استحق فرعه ما استحقه أو كان يستحقه . ومن تابعوا ابن رشد من فقهاءهم ذهب طائفة منهم إلى أنه إذا انقرضت الطبقة العليا نقضت القسمة واستوى أهل البطن التالي فيها : وقد أفتى بذلك الحطاب أخذاً من بعض المسائل واعتماداً على ما نقله عن نوازل ابن رشد .

أما الطائفة الأخرى فإنها تقول بعدم نقض القسمة بانقراض الطبقات استناداً إلى ما حققه ابن رشد من أن الترتيب معتبر بين كل أصل وفرعه لا بين جملة الأصول وجملة الفروع . وقد أفتى بذلك الناصر اللقاني ولم يرتض ما ذهب إليه الحطاب وتابعه في ذلك الشيخ عيش في فتاواه ووضح في كلامه فيها أنه يستوى في ذلك ما إذا شرط الواقع انتقال نصيب من مات إلى فرعه وما إذا لم يشترط .

قلت : ومذهبا في هذه المسألة لا يختلف مع مذهب أبي حنيفة في جوهر الموضوع . وإذا شرط الواقع قيام الفروع مقام أصله فمن أصحابنا من قال بعدم نقض القسمة كالسبكي وولده والرويانى ومنهم من قال بنقضها ، وذهب إلى ذلك البلقيني والسهودي والسيوطى والرملى وغيرهم .

وأما مذهب أحمد بن حنبل فيما إذا رتب وأطلق ولم يشترط قيام الفرع مقام الأصل قولان (أحدهما) أن الترتيب ترتيب جملة على جملة فلا يستحق

أحد من بطن أنزل مع وجود أحد من بطن أعلى وإن لم يكن أصله (وثانيهما) أنه ترتيب آحاد ، إذ مقابلة الجمع بالجمع تقضى توزيع الأفراد على الأفراد كقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » ^(١) وقال تقي الدين ابن تيمية في الفتاوى : إن القول بأن الترتيب ترتيب أفراد على أفراد هو أقوى القولين ، وقال في الاختيارات : إنه أظهر الوجهين . ولو شرط الواقف مع الترتيب انتقال نصيب من مات إلى ولده انتقل إليه الأصلي والآيل . وقال الإمام ابن تيمية : إن هذا الشرط يعتبر قرينة على أن الواقف أراد أن يكون الترتيب في وقفه ترتيب أفراد .

وفي تعليقه على كتاب الفروع (منقولة عن خط شيخه) إن الأظهر فيمن وقف على ولديه نصفين ثم على أولادهما وأولاد أولادهما وعقبهما بطناً بعد بطن أن ينتقل نصيب كل واحد إلى ولده ثم ولد ولده ..

وجاء في شرح المنتهى وكشف القناع ما هو صريح في عدم نقض القسمة ، ولم ينتقل واحد منهما خلافاً في ذلك . فعدم نقض القسمة مع وجود هذا الشرط لا يعرف فيه خلاف عندهم . وإذا لم يوجد هذا الشرط كان عدم نقضها هو الأظهر عندهم ، فقد نقل ابن تيمية أن أظهر الوجهين في المذهب أن الترتيب الذي تقيده العبارات الدالة على مجرد الترتيب يكون ترتيباً آحادياً أو فردياً (الفتاوى ج ٢ ص ٤ وما بعدها الفروع ج ٢ ص ٨٨٣ والكشاف ج ٢ ص ٤١٤ والمنتهى ج ٢ ص ٥١٠) .

وكلام الشافعية والحنفية صريح في أن الواقف إذا رتب طبقات وقفه وأتى بما يدل قطعاً على الترتيب الجملي فلا خلاف في العمل بما دل عليه كلامه كما لو قال : تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى من نفسها وغيرها أو قال : لا يستحق أحد من بطن أنزل مع وجود أحد من بطن أعلى ، أو شرط انتقال نصيب من يموت إلى أهل طبقته دون ولده إن كان : أو نص على نقض القسمة بانقراض كل طبقة ولم يشرط قيام الفرع مقام أصله أو اشتراطه ، فالترتيب في هذه الأحوال يكون جملياً ومن يموت لا يستحق فرعه بدون

(١) الآية : ٢٣ من سورة النساء .

شرط ، وتنقض القسمة بانقراض كل طبقة وتستأنف قسمة جديدة على رءوس الطبقة الثالثة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح الوقف الا بالقول ، فان بنى مسجداً وصلى فيه او اذن للناس بالصلاة فيه لم يصح وقفاً ، لانه ان الله ملك على وجه القرية فلم يصح من غير قول مع القدرة كالعتق ، والفاضة سنة : وقفت ، وحسبت ، وسبلت ، وتصدقت ، وابنت ، وحرمت .

فاما الوقف والحبس والتسبيل فهي صريحة فيه ، لان الوقف موضوع له ومعروف به ، والتحسيس والتسبيل ثبت لهما عرف الشرع ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه : « حبس الأصل وسبل الثمرة » واما التصديق فهو كناية فيه ، لانه مشترك بين الوقف وصدقة التطوع ، فلم يصح الوقف بمجرد ، فان اقترنت به نية الواقف او لفظ من الالفاظ الخمسة بان يقول : تصدقت به صدقة موقوفة ، او محبوسة ، او مسبلة ، او مؤبدة ، او محرمة ، او حكم الواقف بان يقول : صدقة لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث صار وقفاً ، لانه مع هذه القرائن لا يحتمل غير الوقف .

واما قوله : حرمت وابنت ففيه وجهان :

(احدهما) انه كناية فلا يصح به الوقف الا باحدى القرائن التي ذكرنا ، لانه لم يثبت له عرف الشرع ولا عرف اللغة فلم يصح بمجرد كالتصدق .

(والثاني) انه صريح لان التأييد والتحريم في غير الابضاع لا يكون الا بالوقف فحمل عليه .

فصل واذا صح الوقف لزم وانقطع تصرف الواقف فيه ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه : « ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها » لا تباع ولا توهب ولا تورث . ويزول ملكه عن العين . ومن اصحابنا من خرج فيه قولاً آخر انه لا يزول ملكه عن العين ، لان الوقف حبس العين وتسبيل المنفعة ، وذلك لا يوجب زوال الملك . والصحيح هو الاول لانه سبب يزول ملكه عن التصرف في العين والمنفعة فازال الملك كالعتق . واختلف اصحابنا فيمن ينتقل الملك اليه ، فمنهم من قال : ينتقل الى الله تعالى قولاً واحداً ، لانه حبس عين وتسبيل منفعة على وجه القرية ، فازال الملك الى الله تعالى كالعتق .

ومنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) أنه ينتقل الى الله تعالى وهو الصحيح لما ذكرنا (والثاني) أنه ينتقل الى الموقوف عليه لأن ما أزال الملك عن العين لم يزل المالية بنقل (١) الى الأدمي كالصدقة .

فصل وبملك الموقوف عليه غلة الوقف ، فإن كان الموقوف شجرة ملك ثمرتها وتجب عليه زكاتها ، لأنه يملكها ملكا تاما ، فوجب زكاتها عليه ، فإن كان حيوانا ملك صوفه ولبنه ، لأن ذلك من غلة الوقف وفوائده ، فهو كالثمرة ، وهل يملك ما تلده ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يملكه لأنه نماء الوقف ، فاشبه الثمرة وكسب العبد .

(والثاني) أنه موقوف كالإمام لأن كل حكم ثبت للإمام يتبعها فيه الولد ، كحرمة الاستيلاد في أم الولد ، وإن كان جارية ملك مهرها ، لأنه بدل منفعتها ولا يملك وطاها ، لأن في أحد القولين لا يملكها ، وفي الثاني يملكها ملكا ضعيفا ، فلم يملك به الوطء ، فإن وطئها لم يلزمه الحد لأنه في أحد القولين يملكها ، وفي الثاني له شبهة ملك . وفي تزويجها وجهان :

(أحدهما) لا يجوز ، لأنه ينقص قيمتها ، وربما تلفت في الولادة ، فيدخل الضرر على من بعده من أهل الوقف .

(والثاني) يجوز لأنه عقد على منفعتها فاشبه الإجارة . فإن قلنا إنها للموقوف عليه كان تزويجها إليه ، وإن قلنا : إنها تنتقل الى الله تعالى ، كان تزويجها الى الحاكم كالحررة التي لا ولي لها ، ولا يزوجه الحاكم إلا بأذن الموقوف عليه ، لأن له حقا في منافعها فلم يملك التصرف فيها بغير إذنه ، فإن أنت بولد مملوك ، كان الحكم فيه كالحكم فيما تلد البهيمة .

فصل وإن ألقه الواقف أو أجنبى فقد اختلف أصحابنا فيه على طريقين ، فمنهم من قال يبنى على القولين ، فإن قلنا : أنه للموقوف عليه وجبت القيمة له لأنه يدل ملكه ، وإن قلنا : أنه لله تعالى اشترى به مثله ليكون وقفا مكانه . وقال الشيخ أبو حامد الأسفراييني : يشتري بها مثله ليسكون وقفا مكانه قولا واحدا ، لأننا : أنه ينتقل الى الموقوف عليه - إلا أنه لا يملك الانتفاع برفقته ، وإنما يملك الانتفاع بمنفعته ، ولأن في ذلك إبطال حق البطن الثاني من الوقف ، وإن ألقه الموقوف عليه - فإن قلنا أنه إذا ألقه غيره كانت القيمة له - لم تجب عليه ، لأنها تجب له ، وإن قلنا : يشتري بها ما يكون وقفا مكانه أخذت القيمة منه واشترى بها ما يكون مكانه .

(١) في ش، ق والطبعة السابقة من الوحيدة (بنقل) وأظنها غير متسقة في الجملة (ط) .

وان كان الوقف جارية فوطنها رجل يشبهه ، فانت منه بولد ، ففي قيمة الولد ما ذكرناه من الطريقين في قيمة الوقف اذا اتلف ، وان كان الوقف عبدا فجنى جناية توجب المال ، لم يتعلق برقبته ، لانها ليست بمحل للبيع ، فان قلنا : انه للموقوف عليه ، وجب الضمان عليه . وان قلنا : انه لله تعالى ففيه ثلاثة اوجه :

(احدها) يلزم الواقف ، وهو قول ابي اسحاق وهو الصحيح ، لانه منع من بيعه ولم يبلغ به حالة يتعلق الارش بدمته فلزمه ان يفديه كام الولد .

(والثاني) انه يجب في بيت المال لانه لا يمكن ايجابه على الواقف لانه لا يملكه ، ولا على الموقوف عليه لانه لا يملكه ، فلم يبق الا بيت المال .

(والثالث) انه يجب في كسبه لانه كان محله الرقبة ، ولا يمكن تطبيقه عليها فتعلق بكسبه لانه مستفاد من الرقبة ، ويجب اقل الامرين من قيمته ، او ارش الجناية ، لانه لا يمكن بيعه كام الولد .

الشرح قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٣١٠) حديث ان عمر ملك مائة سهم من خيبر اشتراها فلما استجمعها قال : يا رسول الله اصببت مالا لم اصب مثله قط وقد اردت ان اتقرب به الى الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم : « حبس الأصل وسبيل الثمرة » وروى : « فجعلها عمر صدقة لا تباع ولا تورث ولا توهب » الشافعي عن سفيان عن العمري عن نافع عن ابن عمر به ، وزواه في القديم عن رجل عن ابن عون عن نافع باللفظ الثاني ، وهو متفق عليه من حديثه ، وله طريق عندهما غيره

(تنبيه) الرجل الذي ائتمه الشافعي هو عمر بن حبيب القاضي بينه البيهقي في المعرفة من طريقه في هذا الحديث .

اما مقاصد الفصل ، فإن الوقف لا ينعقد الا بالقول لانه طريقنا الى العلم بمراده كالتعق ، والفاظ الوقف ستة ، ثلاثة صريحة وثلاثة كناية ، فالصریحة وقعت بوجوبت وسبيلت ، متى اتى بواحدة من هذه الثلاث صار وقفا من غير انضمام امر زائد ، لان هذه الالفاظ ثبت لها حكم الاستعمال عرفا بين الناس وشرعا بالأخبار الصحيحة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر « ان شئت حبست أصلها وسبيل ثمرتها » أو « حبس الأصل وسبيل الثمرة »

على أى من الروايتين فصارت هذه الألفاظ فى الوقف كلفظ التطليق فى الطلاق .

وأما الكناية فهى : تصدقت وحرمت وأبدت فليست صريحة ، لأن لفظة الصدقة والتحريم مشتركة ، فإن الصدقة تستعمل فى الزكاة والهبات ، والتحريم يستعمل فى الظهار والإيمان ، ويكون تحريما على نفسه وعلى غيره ، والتأييد يحتمل تأييد التحريم وتأيد الوقف ، ولم يثبت لهذه الألفاظ عرف الاستعمال ، فلا يحصل الوقف بمجرد ككنايات الطلاق فيه . فإن انضم إليها أحد ثلاثة أشياء حصل الوقف بها .

(أحدها) أن ينضم إليها لفظة أخرى تخلصها من الألفاظ الخمسة فيقول : صدقة محبوسة أو موقوفة أو مسبلة أو محرمة أو مؤبدة ، أو يقول هذه محرمة موقوفة أو محبوسة أو مسبلة أو مؤبدة .

(والثانى) أن يصفها بصفات الوقف فيقول صدقة لاتباع ولا توهب ولا تورث ، لأن هذه القرينة تويل الاشتراك .

(الثالث) أن ينوى الوقف فيكون على ما نوى ، إلا أن النية تجعله وقفاً فى الباطن دون الظاهر لعدم الاطلاع على ما فى الضمائر ، فإن اعترف بما نواه لزم فى الحكم لظهوره . وإن قال : ما أردت الوقف فالقول قوله لأنه أعلم بما نوى .

قال فى النهاية (ولا يصح الوقف من ناطق لا يحسن الكناية إلا بلفظ) أما الأخرس فيصح بإشارته . وأما الكاتب فبكتابته مع النية . فلو أنه بنى مسجداً وأذن فيه وصلى فيه ، أو مقبرة وأذن فى الدفن فيها ، فمذهب الشافعى لا يكون ذلك وقفاً إلا إذا اقترن باللفظ صريحاً أو كناية مقترنة بما يزيل لبسها . وقال أحمد فى رواية أبى داود وأبى طالب فيمن دخل بيتاً فى المسجد وأذن فيه : لم يرجع فيه ، وكذلك إذا اتخذ المقابر وأذن للناس فيها فليس له الرجوع . وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه .

وذكر ابن قدامة رواية أخرى عن أحمد أنه لا يصير وقفا إلا بالقول ، وقد اجتهد ابن قدامة في الجمع بين الروایتين وجعلهما قولاً واحداً وهو الأخذ باللفظ ، فإذا ثبت هذا فإنه متى صح وقفه فقد زالت يده عنه زوال ملك وانقطع بذلك تصرفه . فإذا قلنا بزوال ملكه عن العين وهو الصحيح من المذهب وبه قال أحمد وأصحابه ، فهل ينتقل الملك إلى الموقوف عليهم ؟ فمن أصحابنا من قال : ينتقل الملك إلى الموقوف عليهم ، وهو ظاهر مذهب أحمد حيث يقول : إذا وقف داره على ولد أخيه صارت لهم . وهذا يدل على أنهم ملكوه . وروى عن أحمد أنه لا يملك ، فإن جماعة نقلوا عنه فيمن وقف على ورثته في مرضه أنه يجوز ، لأنه لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكاً للورثة ، وإنما ينتفعون بعلتها ، وهذا يدل بظاهره على أنهم لا يملكون ، ويحتمل أن يريد بقوله : لا يملكون ، أى لا يملكون التصرف في الرقبة ، فإن فائدة الملك وآثاره ثابتة في الوقف .

وقال أبو حنيفة : لا ينتقل الملك في الوقف اللازم ، بل يكون حقاً لله تعالى لأنه إزالة ملك عن العين والمنفعة على وجه القرينة بتمليك المنفعة ، فانتقل الملك إلى الله تعالى كالعتق . وبهذا قال بعض أصحابنا ، وهو الصحيح من المذهب عندنا . والقول الآخر أن الوقف سبب يزيل ملك الواقف وجه إلى من يصح تمليكه على وجه لا يخرج المال عن ماله فوجب أن ينقل الملك إليه كالهبة والبيع ولأنه لو كان تمليك المنفعة المجردة لم يلزم كالعارية والسكنى ولم يزل الواقف عنه كالعارية . ويفارق العتق فإنه أخرجه عن ماله ، وامتناع التصرف في الرقبة لا يمنع الملك كأم الولد ، على أن الأظهر أن الملك في رقبة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه .

فرع لا نزاع في أن الموقوف عليه يملك غلة الوقف ومنافعه لأن ذلك مقصوده ، والمتنفع يستوفيه بنفسه وبغيره بأجرة وإجارة إن كان ناظراً . وإلا امتنع عليه نحو الإجارة لتعلقها بالناظر أو نائبه وذلك كسائر الأملاك ، ومحله إن لم يشترط ما يخالف ذلك . ولو خربت ولم يعمرها الموقوف عليه اجرت الضرورة بما تعمر به ، إذ افترض أنه ليس للموقوف

ما يعمر به سوى الأجرة المعجلة ، وذكر ابن الرفعة أنه يلزم الموقوف عليه ما نقصه الانتفاع من عين الموقوف .

ورجح السبكي أنه إن وقف أرضا غير مغروسة على معين امتنع عليه غرسها إلا إذا نص الواقف عليه أو شرط له جميع الانتفاعات ، ومثل الغرس البناء ، ولا يبنى ما كان مغروسا وعكسه . وضابطه أنه يمتنع كل ما غير الوقف بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف ، بخلاف ما يبقى الاسم معه ، نعم إن تعذر المشروط جاز إبداله ، وأفتى الولي العراقي في علو وقف أراد الناظر هدم واجهته وإخراج رواشن له في هواء الشارع بامتناع ذلك إن كانت الواجهة صحيحة أو غيرها وأضر بجدار الوقف . وإلا جاز بشرط أن لا يصرف عليه من ريع الوقف إلا ما يصرف في إعادته على ما كان عليه وما زاد في ماله ، وإنما لم تتمنع الزيادة مطلقا لأنها لا تغير معالم الوقف ، ويملك الأجرة لأنها بدل المنافع المملوكة له ، وقضيته أنه يعطى جميع الأجرة المعجلة ، ولو لمدة لا يحتل بقاؤه إلى انقضاءها ، كما مر في الإجارة ، ويملك فوائد الموقوف كشجرة . ومن ثم لزمه زكاتها ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد .

وروى عن طاوس ومكحول أنه لا زكاة فيه لأن الأرض ليست مملوكة لهم فلم تجب الزكاة في الخارج منها عليهم كالمساكين . على أن الثمرة الموجودة حال الوقف للواقف إن كانت مؤبرة ، وإلا فقولان أرجحهما أنها موقوفة كالحمل المقارن . وذكر القاضي في فتواه أنه لو مات الموقوف عليه وقد برزت ثمرة النخل فهي ملكه ، أو قد حملت الموقوفة فالحمل له ، أو قد زرعت الأرض فالزرع لذى البذر ، فإن كان البذر له فهو لورثته ولمن بعده أجرة بقاءه في الأرض وأفتى جمع من المتأخرين في نخل وقف مع أرضه ثم حدث منه ودى بأن تلك الودية الخارجة من أصل النخل جزء منها فلها حكم أغصانها ، وسبقهم لنحو ذلك السبكي فإنه أفتى في أرض وقف بها شجر موز فزالت بعد أن نبت من أصولها فراخ ، وفي السنة الثانية كذلك وهكذا بأن الوقف ينسحب على كل ما نبت من تلك الفراخ المتكررة من غير احتياج إلى إنشائه .

ولو ماتت البهيمة اختص بجلدها لكونه أولى به من غيره ومحلله ما لم يدبغ ولو بنفسه وإلا عاد وقفا وله مهر الجارية الموقوفة عليه بكرة أو ثياباً إذا وطئت من غير الموقوف عليه بشبهة منها ، كأن كانت مكرهة أو مطاوعة لا يعتد بفعلها لصغر أو اعتقاد حل وعذرت أو نكاح - إن صححناه - لأنه عقد على منفعة فلم يمنع الوقف كالإجارة . وكذا إن لم نصححه لأنه وطء شبهة هنا أيضاً . والمزوج لها الحاكم بإذن الموقوف عليه ، ومن ثم لو وقفت عليه زوجته انسخ نكاحه ، وخرج بالمهر أرش البكارة فهو كأرش طرفها ، ولا يحل للواقف ولا للموقوف عليه وطؤها ويحد الأول به كما حكى عن الأصحاب . قال الرملى : وكذا الثانى كما رجحناه هنا - وهو المعتمد - أما المطاوعة إذا زنى بها وهى مميزة فلا مهر لها .

قال النووي فى المنهاج : والمذهب أنه لا يملك قيمة العبد إذا أتلّف . ومعنى هذا أن الموقوف عليه لا يملك قيمة الموقوف إذا أتلّف من واقف أو أجنبى أو موقوف عليه تعدى باستعماله فى غير ما وقف له أو تلف تحت يد ضامنة له . أما إذا لم يتعد باتلاف الموقوف عليه فلا يكون ضامناً ، كما لو وقع منه صنوبر على حوض سبيل فانكسر من غير تقصير ، وفى حال التعدى يشتري الحاكم أو الناظر فى الوقف بقيمة التالف بدله . ولا بد من إنشاء وقفه من جهة مشتريه فيتعين أحد ألفاظ الوقف المارة .

قال الرملى : وقول القاضى أقمته مقامه محل نظر ، وفارق هذا صيرورة القيمة رهناً فى ذمة الجانى بأنه يصح رهنها دون وقفها ، وعدم اشتراط جعل بدل الأضحية أضحية إذا اشترى بعين القيمة أو فى الذمة ، وتوى بأن القيمة هناك ملك الفقراء والمشتري نائب عنهم ، فوقع الشراء لهم بالعين أو مع النية . وأما القيمة هنا فليست ملك أحد فاحتيج لإنشاء وقف ما يشتري بها حتى ينتقل إلى الله تعالى ، ولا يجوز شراء أتى مكان ذكر إذا كان الموقوف ذكراً ، كما لا يجوز أن يشتري صغيراً مكان كبير إذا كان الموقوف كبيراً وعكسه ، لأن الغرض يختلف بذلك وما فضل من القيمة يشتري به شقص بخلاف نظيره الذى سيأتى فى الوصية إن شاء الله تعالى لنعذر الرقبة المصرح بها فيها .

فإن لم يمكن شراء شقص بالفاضل صرف للموقوف عليه فيما يظهر ، كما مر نظيره ، بل لنا وجه بصرف جميع ما أوجبه الجناية إليه . ولو أوجبت قوداً استوفاه الحاكم ، فإن تعذر شراء بدل الموقوف بها فبعض بدله يشتري بها لكونه أقرب إلى مقصوده كنظيره من الأضحية على الراجح .

ووجه الخلاف أن الشقص من حيث هو يقبل الوقف بخلاف الأضحية ، ولو جنى الموقوف جناية أوجبت قصاصاً اقتصر منه وفات الوقف ، أو قصاصاً أو مالا وعفى على المال فداء الواقف بأقل الأمرين . وله إن تكررت الجناية حكم أم الولد في عدم تكرر الفداء وسائر أحكامها ، فإن مات الواقف ثم جنى الموقوف فمن بيت المال كالحر المعسر ، كما أفتى بذلك الشهاب الرملى . ولو مات الجانى بعد الجناية لم يسقط الفداء . هكذا أفاده الشمس الرملى .

ولو جفت الشجرة الموقوفة أو قلعها ريح أو زمنت الدابة لم ينقطع الوقف على المذهب ، وإن امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام ، بل ينتفع بها جذعا باجارة وغيرها ، ويحتمل أن تباع لتعذر الانتفاع بها على وفق شرط الواقف والثلث الذى بيعت به على هذا الوجه ، كقيمة العبد ، فيأتى فيه ما مر ، فلو لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها بإحراق وتضوه صارت ملكا للموقوف عليه كما صححه ابن الرفعة والقمولى وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كأم الولد ولحم الأضحية .

إذا ثبت هذا فإنها لا تصير ملكا لأن معنى عوده ملكا أنه ينتفع به ولو باستهلاك عينه كالإحراق . ومعنى عدم بطلان الوقف الذى قررناه أنه مادام باقيا لا يفعل به ما يفعل بسائر الأملاك من بيع ونحوه .

قال النووى : والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بليت وجذوعه إذا انكسرت ولم تصلح إلا للإحراق هـ . وذلك لثلاث تضييع وإدراك اليسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها . واستثنيت من بيع الوقف لصيرورتها كالمعدومة ويصرف ثمنها لمصالح المسجد إن لم يمكن شراء حصر أو جذع . والله تعالى أعلم بالصواب .

فرع قال في الدر المختار الحنفى : مطلب في بطلان بيع الوقف وصحة بيع الملك المضموم إليه فيصح بحصته في القن والعبد والملك لأنها ماله في الجيلة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقادير لم يصح اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتصرف الفلة على شرط الواقف من الأثرة والتسوية والتفضيل والتقديم والتأخير والجمع والترتيب ، وأدخال من شاء بصفة وإخراجه بصفة ، لأن الصحابة رضي الله عنهم وقفوا وكتبوا شروطهم ، فكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه صدقة السائل والمحروم ، والضيف ولدى القرى وابن السبيل ، وفي سبيل الله ، وكتب على كرم الله وجهه بصدقته « ابتغاء مرضاة الله ليولجني الجنة ، ويصرف النار عن وجهي ويصرفني عن النار ، في سبيل الله ، وذى الرحم والقريب والبعيد ، لا يساع ولا يورث » وكتبت فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لنساء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفقراء بنى هاشم وبنى المطلب » .

فصل فإن قال وقفت على أولادى دخل فيه الذكر والأنثى والخنى ، لأن الجميع أولاده ، ولا يدخل فيه ولد الولد ، لأن ولده حقيقة ولد من صلبه ، فإن كان له حمل لم يدخل فيه حتى ينفصل ، فإذا انفصل استحق ما يحدث من الفلة بعد الانفصال ، دون ما كان حدث قبل الانفصال ، لأنه قبل الانفصال لا يسمى ولداً ، وإن وقف على ولده ، وله ولد فتفاه باللعان ، لم يدخل فيه .

وقال أبو إسحاق : يدخل فيه لأن اللعان يسقط النسب في حق الزوج ، ولا يتعلق به حكم سواه ، ولهذا تنقضى به العدة ، والمذهب الأول لأن الوقف على ولده ، وباللعان قد بان أنه ليس بولده ، فلم يدخل فيه ، وإن وقف على أولاد أولاده دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات ، لأن الجميع أولاد أولاده ، فإن قال على نسلى أو عقبى أو فى ذريتى دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات ، قربوا أو بعدوا ، لأن الجميع من نسله وعقبه وذريته ، ولهذا قال الله تعالى : « ومن ذريته داود وسليمان وإيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين ، وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس » (١) . . فجعل هؤلاء كلهم من ذريته على البعد ، وجعل عيسى من ذريته وهو ينسب إليه بالأم ، فإن وقف

(١) الآية ٨٤ ، ٨٥ من سورة الأنعام .

على عثرته فقد قال ابن الاعرابي وتعلب : هم ذريته . وقال القتيبي : هم
عشرته .

وان وقف على من ينسب اليه لم يدخل فيه اولاد البنات ، لانهم لا ينسبون
اليه . ولهذا قال الشاعر :

بنونا بنو ابنائنا ، وبناتنا بنوهن ابناؤ الرجال الاجانب

وان وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى المشكل ، لانا لا نعلم انه من
البنين فان وقف على البنات لم يدخل فيه ، لانا لا نعلم انه من البنات ، فان
وقف على البنين والبنات ففيه وجهان :

(احدهما) انه لا يدخل فيه ، لانه ليس من البنين ولا من البنات .

(والثاني) انه يدخل لانه لا يخلو من ان يكون ابنا او بنتا . وان اشكل
علينا - فان وقف على بنى زيد - لم يدخل فيه بناته ، فان وقف على بنى تميم
وقلنا : ان الوقف صحيح ففيه وجهان :

(احدهما) لا يدخل فيه البنات لان البنين اسم للذكور حقيقة .

(والثاني) يدخل فيه ، لانه اذا اطلق اسم القبيلة دخل فيه كل من
ينسب اليها من الرجال والنساء .

فصل وان قال وقفت على اولادى فان انقرض اولادى واولاد اولادى
فعلى الفقهاء لم يدخل فيه ولد الولد ، ويكون هذا وقفا منقطع الوسط فيكون
على قولين كالوقف المنقطع الانتفاء . ومن اصحابنا من قال يدخل فيه اولاد
الاولاد بعد انقراض ولد الصلب ، لانه لما شرط انقراضهم دل على انهم
يستحقون كولد الصلب ، والصحيح هو الاول ، لانه لم يشرط شيئا ، وانما
شرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم) .

الشرح قوله تعالى « وداود وسليمان » الآية ^(١) فان داود النبي
صلى الله عليه وسلم تكرر في مختصر المزمعي وهنا في المذهب في صلاة التطوع
ومواضع كثيرة ، هو أبو سليمان داود بن إيشا بهمة مكسورة ثم منشاء
من تحت ساكنة ثم شين معجمة قال أبو إسحاق الثعلبي في كتاب العرائس :
هو داود بن إيشا بن عوبد بن ياعز ابن سلمون بن نحشون بن عمى تادب

(١) الآية : ٧٨ من سورة الانبياء

ابن رام بن حصرون بن فارص بن يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم
الخليل عليهم السلام .

وقد تظاهرت الآيات والأحاديث الصحيحة على عظم فضل الله تعالى
عليه قال الله تعالى : « ولقد آتينا داود وسليمان علماً وقالوا الحمد لله الذي
فضلنا على كثير من عباده المؤمنين » ^(١) وقال تعالى : « وداود وسليمان إذ
يحكمان في الحَرْث إذ نَفَثْتَ فِيهِ غَمِّ الْقَوْمِ » الآيات ^(٢) . وقال تعالى : « ولقد
آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوَّبي معه والطير وألنا له الحديد » الآية ^(٣) .
وقال تعالى : « فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب . يا داود
إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق » الآية ^(٤) . وقال تعالى
« وآتينا داود زبوراً » ^(٥) وقال تعالى : « ومن ذريته داود وسليمان »
الآيات ^(٦) وقال تعالى : « وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه
مما يشاء » ^(٧) وقال تعالى : « وأذكر عبداً داود ذا الأيد إنه أواب . إنا
سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والإشراق والطير محشورة كل له أواب ،
وشددنا ملكه وآتينا الحكمة وفصل الخطاب » ^(٨) .

وروينا في صحيح البخارى ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص
رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أحب الصيام
إلى الله صيام داود فإنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفطر إذا لاقى) وفي
رواية في الصحيحين (كان يصوم نصف الدهر) وفي رواية في الصحيحين
« صم صيام داود فإنه كان أعبد الناس » وروينا في صحيحهما عن أبي
موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لو

-
- (١) الآية : ١٥ من سورة النحل .
 - (٢) الآية : ٧٨ من سورة الأنبياء .
 - (٣) الآية : ١٠ من سورة سبأ .
 - (٤) الآية : ٢٦ من سورة ص .
 - (٥) الآية : ١٦٣ من سورة النساء .
 - (٦) الآية : ٨٤ من سورة الأنعام .
 - (٧) الآية : ٢٥١ من سورة البقرة .
 - (٨) الآية : ١٧ من سورة ص .

رأيتني وأنا أستمع لقراءة تلك البارحة ، لقد أوتيت مزمراً من مزامير داود »
ليس في رواية البخاري « لو رأيتني وأنا أستمع لقراءة تلك البارحة » وروينا في
صحيح البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : « لقد خفف على داود القرآن ، فكان يأمر بدوابه أن
تسرج فيقرأ قبل أن تسرج دوابه ، ولا يأكل إلا من عمل يده » المراد بالقرآن
الزبور . وفي صحيح البخاري عن المقدم بن معديكرب رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل
من عمل يده ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » .

وروينا في كتاب الترمذي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان من دعاء داود : اللهم إني أسألك
حبك وحب من يحبك والعمل الذي يبلغني حبك ، اللهم اجعل حبك أحب
إليّ من نفسي وأهلي ، ومن الماء البارد » قال : وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إذا ذكر داود قال (كان أعبد البشر) قال الترمذي : هذا
حديث حسن .

وروينا في حلية الأولياء عن الفضيل بن عياض رضي الله عنه قال : قال
داود : إلهي كن لابني سليمان كما كنت لي فأوحى الله تعالى إليه : يا داود
قل لابنك سليمان يكون لي كما كنت لي حتى أكون له كما كنت لك . قال
الثعلبي : قال العلماء : لما استشهد طالوت أعطت بنو إسرائيل
داود خزان طالوت وملكوه على أنفسهم وذلك بعد قتل جالوت بسبع
سنين ولم يجتمع بنو إسرائيل على ملك إلا داود . وقال كعب ووهب بن منبه :
كان داود أحمر الوجه سبط الرأس أبيض الجسم طويل اللحية فيها جمودة
حسن الصوت والخلق طاهر القلب ، قال : وما أعطاه الله تعالى من الفضائل
الزبور وحسن الصوت فلم يعط أحداً مثل صوته ، وحكى من آثار صوته
أشياء عجيبة منها تسخير الجبال والطيور للتسييح معه ، ومنها الحكمة وفصل
الخطاب ، فالحكمة الإصابت في الأمور وفصل الخطاب قيل معرفة الأحكام
وإتقانها وتسهيلها . وقيل : بيان الكلام ، وقيل قوله (أما بعد) وقيل :
الشهود والإيمان . ومنها السلسلة المشهورة ومنها القوة في العبادة والمجاهدة

ومنها قوة الملك وتمكينه ، ومنها قوة يده ، ومنها إلانة الحديد له قال : قال أهل التواريخ : كان عمر داود عليه السلام مائة سنة مدة ملكه منها أربعون سنة ، صلى الله عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وسلم » هكذا أفاده النووى فى تهذيب الأسماء .

سليمان بن داود عليهما السلام

أما سليمان ابنه فقد تكرر فى المختصر والمهذب فى الاستسقاء والوقف وغيرهما وسبق بيان نسبه فى ترجمة أبيه آتفاً قال تعالى : « ومن ذريته داود وسليمان » الآية (١) وقال الله تعالى « وداود وسليمان اذ يحكما فى الحرث اذ نقشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ، ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً » الآيات (٢) وقال تعالى « لقد آتينا داود وسليمان علماً وقالوا الحمد لله الذى فضلنا على كثير من عباده المؤمنين وورث سليمان داود وقال : يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء إن هذا لهو الفضل المبين ، وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون » (٣) الى قوله تعالى : « قالت رب انى ظلمت نفسى وأسئلت مع سليمان لله رب العالمين » وقال تعالى : « وسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر وأسلنا له عين القطر ومن الجن من يعمل بين يديه بإذن ربه ومن يزغ منهم عن أمرنا نذقه من عذاب السعير » (٤) . وقال تعالى : « ووهبنا لداود سليمان نعم العبد انه أواب » (٥) .

وثبت فى صحيح البخارى ومسلم عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن عورتا ثقلت البارحة ليقطع على صلاتى فأمكننى الله منه فأخذته فأردت أن أربطه على سارية من سواري المسجد حتى تنظروا

(١) الآية : ٨٤ من سورة الأنعام .

(٢) الآية : ٧٨ من سورة الأنبياء .

(٣) الآية : ١٥ من سورة النمل .

(٤) الآية : ٨١ من سورة الأنبياء .

(٥) الآية : ٣٠ من سورة ص .

إليه كلکم فذكرت دعوة أخى سليمان « رب هب لى ملكاً لا ینبغى لأحد من بعدى فرددته خاسئاً » ورویناه من طرق بالفاظ متقاربة .

وفى الصحیحین عن أبى هريرة أيضاً أنه سمع رسول الله صلى الله علیه وآله وسلم يقول (كانت امرأتان معهما أبناهما فجاء الذئب فذهب بابن إحداهما فقالت لصاحبتها إنما ذهب الذئب بابنك وقالت الأخرى إنما ذهب الذئب بابنك فتحاكما إلى داود ففضى به للكبرى فخرجتا على سليمان ابن داود فأخبرناه فقال اتعنونی بالسکین أشقه بينهما فقالت الصغرى : لا تفعل رحمک الله هو ابنها ففضى به للصغرى) .

وروینا عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله علیه وآله وسلم قال : « إن سليمان بن داود لما بنى بیت المقدس سأل الله تعالى ملكاً لا ینبغى لأحد من بعده فأوتیه وسأل الله عز وجل حین فرغ من بناء المسجد ألا یأتیه أحد لا ینهزه إلا للصلاة فيه أن یخرجه من ذنوبه وخطیئته کیوم ولدته أمه » رواه النسائی فى سننه بإسناد صحیح . قال أبو إسحاق الثعلبى فى کتابه العرائس فى قول الله عز وجل « وورث سليمان داود » (١) أى نبوته وعلمه وحکمه دون سائر أولاد داود . قال : وكان لداود اثنا عشر ابناً : قال : وكان سليمان ملك الشام إلى اصطخر قال : وقيل ملك الأرض وقد روى عن ابن عباس قال : ملك الأرض مؤمنان : سليمان وذو القرنین وكافران نمرود وبختنصر . قال کعب الأحبار ووهب بن منبه : كان سليمان أبيض جسیماً وسیماً وضيئاً جمیلاً خاشعاً متواضعاً یلبس الثیاب البیض ویجالس المساکین ویقول : مسکین جالس مسکیناً ، وكان أبوه یشاوره فى کثیر من أموره مع صغر سنه لوفور عقله وعلمه ، قال : وكان سليمان حین ملک کثیر الغزو لا یکاد یتزرکه فتحمله الريح هو وعسكره ودوابهم حین أراد وتمر به وبعسكره الريح على المزرعة فلا یتحرك الزرع .

قال : وقال محمد بن کعب القرظى : بلغنا أن عسكر سليمان كان مائة

(١) الآية : ١٦ من سورة الانبیاء .

فرسخ خمسة وعشرين للأنس وملثها للجن وملثها للطير وملثها للوحش قال :
وقال أهل التاريخ كان عمر سليمان ثلاثاً وخمسين سنة وملك وهو ابن ثلاث
عشرة سنة ، وابتدأ بناء بيت المقدس بعد ابتداء ملكه بأربع سنين صلى الله
عليه وسلم .

أيوب عليه السلام

أما أيوب عليه السلام فقد قال النووي رضى الله عنه وأرضاه :

(أيوب النبي صلى الله عليه وسلم) مذكور في المذهب في الوقف والأيمان
قال الله تعالى (واذكر عبدنا أيوب إذ نادى ربه أنى مسنى الشيطان بنصب
وعذاب اركض برجلك هذا مغتسل بارد وشراب ، ووهبنا له أهله ومثلهم
معهم رحمة منا وذكرى لأولى الألباب وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنت
إننا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب » ^(١) وقال تعالى : « إنا أوحينا إليك
كما أوحينا إلى نوح والنبيين » الآيات ^(٢) .

وقال تعالى : « وأيوب إذ نادى ربه أنى مسنى الضر وأنت أرحم
الراحمين فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر » الآية ^(٣) : وروينا في صحيح
البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بينما أيوب يغتسل عرياناً إذ خر عليه جراد من ذهب فجعل يحثى
في ثوبه فناداه ربه يا أيوب ألم آكن أغنيتك عما ترى قال : بلى يا رب ولكن
لا غنى بى عن بركتك » وكان أيوب ببلاد حوران وقبره مشهور عندهم في
قرية بقرب نوى عليه مشهد ومسجد وقرية موقوفة على مصالحة وعين جارية
فيها قدم في حجر يقولون إنه أثر قدمه ويغتسلون من العين ويشربون
متركين ، ويقولون : إنها المذكورة في القرآن ، وهى قطع كبيرة جداً في
وسط صخرة عظيمة وعليها مشهد وهناك صخرة عليها مشهد يقولون : إنه

(١) الآية : ٤١ من سورة الانبياء .

(٢) الآية : ١٦٣ من سورة النساء .

(٣) الآية : ٨٣ من سورة الانبياء .

كان يستند إليها ويوزونها ويعتقدون بركة تلك المواضع كلها
والله أعلم . اهـ تهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ١٣١ .

يوسف الصديق عليه السلام

أما يوسف عليه السلام فهو ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل
الرحمن صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، المذكور في المذهب في آخر باب
الوقف وفي يوسف ست لغات أو ستة أوجه ضم السين وفتحها وكسرها مع
الهمز وبتركة والفصيح الذي جاء به القرآن ضمها بلا همز وهو اسم عجمي
والصواب أنه لا اشتقاق له ولبعض المفسرين وغيرهم تخطيط في اشتقاقه
ويوسف هذا نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله و خليله صلوات
الله وسلامه عليهم ، وذكر الله تعالى قصته في القرآن مبسطة مفصلة أكمل
البسط ، وسورته مختصة بقصته إلى ما انضم إليها والأحاديث الصحيحة
متظاهرة بفضائله منها حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب
ابن إسحاق بن إبراهيم » رواه البخاري . وعن أبي هريرة قال : سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أكرم الناس ؟ قال : أتقاهم لله قالوا :
ليس عن هذا نسألك قال : فأكرم الناس يوسف ابن نبي الله ابن نبي الله
وخليل الله ، رواه البخاري ، وعن أبي هريرة أيضاً قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم (ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم أتاني الداعي
لأجبت) رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري .

وعن أنس في حديث الإسراء أن رسول الله قال : ثم عرج بي إلى السماء
الثالثة ففتح لنا فإذا أنا بيوسف إذا هو قد أعطى شطر الحسن فرحب بي
ودعا لي بخير ، وذكر أبو إسحاق الثعلبي في كتابه العرائس في قصة يوسف
أنه كان أبيض اللون حسن الوجه جعد الشعر ضخم العين مستوى الخلق
غليظ الساعدين والعضدين والساقين خميص البطن أفتى الأنف صغير
السرة ، وكان بخذه الأيمن خال أسود وكان ذلك الخال يزين وجهه ، وبين
عينيه شامة تزيد حسناً ، وكان جده إسحاق حسناً وكانت أم إسحاق سارة

حسنة ، قالوا : وأعطى الله تعالى يوسف من الحسن وصفاء اللون ونقاء البشرة ما لم يعط أحداً . قالوا : ورثت سnaire هذا الحسن من جدتها حواء زوج آدم قال الثعلبي عن العلماء بأخبار الماضين : أقام يعقوب وأولاده بعد قدومهم على يوسف بمصر أربعاً وعشرين سنة بأغبط عيش فلما حضرته الوفاة أوصاهم بأن يحمل جسده إلى بيت المقدس ويدفن عند أبيه ووجهه فخرج به يوسف وإخوته وعسكره محمولاً في تابوت وكان عمر يعقوب مائة وسبعة وأربعين سنة وعاش يوسف بعد يعقوب ثلاثة وعشرين سنة وتوفي وهو ابن مائة وعشرين ودفن بمصر في النيل ثم حمله موسى في زمنه إلى الشام حين خرجت بنو إسرائيل من مصر إلى الشام أفاده النووي في التهذيب .

موسى بن عمران عليه السلام

وأما موسى فقال النووي رضى الله عنه : (موسى بن عمران) النبى صلى الله عليه وسلم تكرر في هذه الكتب هو نبى الله ورسوله وصفيه وكنيته قال الله تعالى : « يا موسى إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين » وكتبنا له في الألواح من كل شيء ^(١) وقال تعالى : « إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين » ^(٢) وقال تعالى : « ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء وذكرى للمتقين » ^(٣) وقال تعالى : « وهل أتاك حديث موسى إذ رأى ناراً فقال لأهله امكثوا إني آنست ناراً » الآية ^(٤) وقال تعالى : « فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله آنس من جانب الطور ناراً » الآيات ^(٥) ، وما قبلها من أول السورة ، وقال تعالى : « لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله

(١) الآية : ١٤٤ من سورة الاعراف .

(٢) الآية : ٢٣ من سورة آل عمران .

(٣) الآية : ٤٨ من سورة الانبياء .

(٤) الآية : ٩ من سورة طه .

(٥) الآية : ٢٩ من سورة القصص .

وجيها» (١) والآيات في فضله وتكريم الله تعالى والثناء عليه وأنواع مكارمه معلومة .

وأما الأحاديث الصحيحة في فضله فكثيرة مشهورة ، ففي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يرحم الله موسى قد أودى بأكثر من هذا فصبر » وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تخيروني على موسى فإن الناس يصعقون فأكون أول من يفيق ، فإذا موسى بآطش بجانب العرش فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق أم كان ممن استثنى الله تعالى » وهذا الحديث متأول لأن نبينا عليه السلام أفضل المخلوقين فيحتمل أن هذا الكلام قبل أن يعلم أنه أفضل فلما علم قال : أنا سيد ولد آدم ، ويحتمل أن يكون قاله تواضعاً ، ويحتمل أن يكون نهى عن تخيير يؤدي إلى الإضرار ببعضهم ، ويحتمل أن النهى عن تخيير يؤدي إلى الإضرار ببعضهم ، ويحتمل : لا تخيروني في نفس النبوة فإنها لا تتفاوت ، وإنما الفضائل بأمور أخرى معها ، وهذه الأوجه الخمسة مقولة في قوله : لا تخيروا بين الأنبياء ، وفي الصحيحين مثله أو نحوه عن أبي سعيد الخدري ، وفي الصحيحين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : عرضت على الأمم فرأيت سواداً كبيراً سد الأفق فقيل : هذا موسى في قومه ، وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « مر ليلة أسرى به على موسى في السماء السادسة وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين فرض الله عليه وعلى أمته خمسين صلاة كل يوم وليلة : أما ترجع فتسأل الله التخفيف فما زال يقول له حتى جعلها خمساً » .

وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف موسى فقال : « هو آدم طوال جعد كأنه من رجال شنوءة » وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مر بوادي الأزرق وهو موضع بين مكة والمدينة قال : كأنني أنظر إلى موسى هابطاً من الثنية وله جوار إلى الله تعالى

(١) الآية : ٦٩ من سورة الأعراف .

بالتلبية » ، وفي رواية « واضعاً أصبعيه في أذنيه له جؤار بالتلبية » وفي رواية
 « على جمل أحمر مخطوم بخلبة » والخلبة بضم الخاء المعجمة الليف . قال
 أبو إسحاق الثعلبي في كتاب العرائس : هو موسى بن عمران بن يصهر
 ابن قاهت بن لاوى بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم صلى الله عليه وسلم ،
 وكان عمر عمران حين توفي مائة وسبعة وثلاثين سنة قال : قال أهل التاريخ :
 لما مات الريان بن الوليد (١١١) وهو فرعون مصر الأول (١١) صاحب يوسف
 الذى ولاه خزائن الأرض وأسلم على يديه ملك بعده جبار وأبى أن
 يسلم ثم مات فملك بعده جبار آخر وتوفي يوسف وأقامت بنو إسرائيل بمصر
 وقد كثروا ونشأ لهم ذرية وهم تحت أيدي العمالقة وهم على بقايا من
 دينهم الذى كان يوسف ويعقوب وإسحاق وإبراهيم صلى الله عليهم وسلم
 شرعوه لهم متمسكين حتى كان فرعون موسى الذى بعثه الله تعالى إليه
 ولم يكن في الفراعنة أعتى منه ولا أقسى قلباً منه ولا أطول عمراً في الملك
 منه ، ولا أسوأ ملكة لبنى إسرائيل ، وكان يعذبهم ويستعبدهم وجعلهم
 خدماً وخولاً وعاش فيهم أربع مائة سنة ١١ ولما ولد موسى جرى له مع فرعون
 ما أخبر الله تعالى به في كتابه ، فلما كبر قتل القبطى ثم خرج خائفاً يترقب
 فلما ورد ماء مدين جرى له هناك مع شعيب ما جرى وتزوج بنته كما أخبر
 الله تعالى به فلما قضى موسى الأجل وهو أكمل الأجلين عشر سنين ثبت ذلك
 في الصحيح عن ابن عباس سار بأهله فأنس من جانب الطور ناراً فجرى
 له ما أخبر الله به في كتابه . قال بعض المفسرين لم يقرب موسى امرأة
 للاستمتاع من حين سمع كلام رب العالمين . وقال المفسرون في قول الله :
 « ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات » (١) قالوا : العصا واليد البيضاء والطوفان
 والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة وقلق البحر . قال الثعلبي :
 وكان عمر موسى عليه السلام حين توفي مائة وعشرين سنة ١ هـ . هكذا
 أنشأه النووى في تهذيب الأسماء والمغات .

هارون عليه السلام

أما هرون فقال النوى في التهذيب (هارون النبی) صلى الله عليه وسلم أخو موسى المذكور في المهدب في كتاب الوقف على الذرية قال الله تعالى : « ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء وذكراً للمتقين »^(١) وقال تعالى : « ولقد مننا على موسى وهارون ، ونجيناهما وقومهما من الكرب العظيم ونصرناهم فكانوا هم الغالبين . وآتيناهما الكتاب المستبين ، وهديناهما الصراط المستقيم . وتركنا عليهما في الآخرين ، سلام على موسى وهارون ، إنا كذلك نجزي المحسنين . إنا من عبادنا المؤمنين »^(٢)

« قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني ، يفقهوا قولي ، واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخى اشد به أزرى وأشركه في أمري » إلى آخر القصة . والآيات في فضله مشهورة . قال الثعلبي في العرائس : قال كعب الأخبار : كان هارون نصيح اللسان بين الكلام إذا تكلم تكلم بتؤدة وكان أطول من موسى وتوفي قبل موسى صلى الله عليه وسلم ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم (أن موسى عليه السلام دفنه في شعب أحد) أخرجه إمام الشام ابن عساکر . وثبت في الصحيحين من رواية في حديث الإسراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثم عرج بنا إلى السماء الخامسة فاستفتح جبريل فقيل من هذا ؟ قال جبريل قيل : ومن معك ؟ قال : محمد ففتح لنا ، فإذا بهارون فرحب ودعا لي بخير) وروينا في تاريخ دمشق عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث الإسراء ثم صعدت إلى السماء الخامسة فإذا أنا بهارون ونصف لحيته أبيض ونصفها أسود يكاد لحيته تضرب سرتة من طولها قلت : يا جبريل من هذا ؟ قال : هذا المحبب في قومه هذا هارون بن عمران . وجمع هارون هارونون أ هـ .

أما زكريا ويحيى فسنورد ترجمتهما في كتاب الشهادات إن شاء الله

(١) الآية : ١٢٠ من سورة الصافات .

(٢) الآية : ١١٤ من سورة الصافات .

تعالى حيث ذكرهما المصنف ويقع في الجزء العشرين آخر أجزاء هذا السفر المبارك والله الحمد والمنة .

أما عيسى عليه السلام فسوف نوردّه إن شاء الله تعالى في الجهاد والسير وهو الجزء الثامن عشر .

إلياس عليه السلام

ليس في جميع نسخ المذهب ذكر له وليس في جميع طبعات المجموع ذكر إلياس حتى اطلعنا على مادة إلياس في المذهب فعرفنا أنه ذكر في كتاب الوقف وليس في الوقف من المذهب مكان لذكره إلا هنا وقد أثبتناه بين مقفوفين ثقة منا بما جاء في كلام النووي رحمه الله ونفعنا ببركاته وبعلومه قال رحمه الله تعالى صفحة ١٢٥ من الجزء الأول من تهذيب الأسماء واللغات (إلياس) رسول رب العالمين مذكور في المذهب في الوقف قال الله تعالى : « وإن إلياس لمن المرسلين » (١) وقال تعالى : « وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس من الصالحين » الآيات (٢) ، وقرأ الجمهور « وأن إلياس » بتحقيق الهمزة المكسورة وعن ابن ذكوان وصلها . وفي صحيح البخاري في كتاب الأنبياء قال : ويذكر عن ابن مسعود وابن عباس أن إلياس هو إدريس أ هـ . من التهذيب ومنه نقلته .

وقوله الأثرة وهي أن يخص قوما دون قوم ، مثل أن يقف على أولاده فيخص الذكور دون الإناث أو العكس . وأما التقديم والتأخير فيستحق بأمرين بالمفاضلة ، مثل أن يقول وقفت على أولادي للذكر مثل حظ الأنثيين أو على أن للأشي الثلثين والذكر الثلث مثلاً ، والثاني : أن يقول على أن البطن الأعلى يقدم على البطن الثاني .

وأما التسوية فإن يسوى بين الغنى والفقر أو بين الذكور والإناث والإطلاق يقتضى ذلك . وأما إخراج من شاء بصفة فمثل أن يقول وقفت على

(١) الآية : ١٢٢ من سورة الصافات .

(٢) الآية : ٨٥ من سورة الأنعام .

أولادى على أن من اشتغلت مشقة فلا حق لها ، أو من استغنى من أولادى
فلا حق له فيه ، ويمكن أن يقول : إذا رجعت عن التمثيل أو اقتصر فإرد
إليه .

وأما كتاب عمر رضى الله عنه فقد أخرجه أبو داود ، ولفظه حدثنا سليمان
المهرى قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني الليث عن يحيى بن سعيد عن
صدقة عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : نسخها لى عبد الحميد بن عبد الله
ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما كتب عبد الله عمر فى ثمنغ ، فقص من
خبره نحو حديث نافع قال : غير متائل مالا . فما عفا عنه من ثمره فهو للسائل
والمحرور .

قال وساق القصة قال : وإن شاء ولى ثمنغ اشترى من ثمره رقيقاً لعمله
وكتب معيقب ، وشهد عبد الله بن الأرقم . بسم الله الرحمن الرحيم . هذا
ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين إن حدث به حدث ، أن ثمنغاً وصرمة
ابن الأكوع والعبد الذى فيه ، والمائة سهم التى بخير ، ورقيقه الذى
فيه ، والمائة التى أطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالوادى ، تليه حفصة
ما عاشت ، ثم يليه ذو الرأى من أهلها أن لا يباع ولا يشتري ، ينفقه حيث
رأى من السائل والمحروم وذى القربى ولا حرج على من وليه إن أكل أو
أكل أو اشترى رقيقاً منه .

وبعد ، فإن هذا الفصل يشتمل على أحكام نبضها مستعينين بالله
منتهمدين منه التوفيق والسداد فنقول :

إذا وقف على ولده لا يدخل فيه ولد الولد بحال ، سواء فى ذلك ولد
البنين وولد البنات ، لأن الولد حقيقة وعرفاً إنما هو ولده لصلبه ، وإنما
يسمى ولد الولد ولداً مجازاً ، ولهذا يصح تقيده . فيقال ما هذا ولدى إنما
هو ولد ولدى . وإن قال : على ولدى لصلبى فهو أكد . وإن قال : على
ولدى وولد ولدى ثم على المساكين ، دخل فيه البطن الأول والثانى ولم

يدخل فيه البطن الثالث . وإن قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي دخل فيه ثلاث بطون دون من بعدهم ، وموضع الخلاف الإطلاق .

فأما مع وجود دلالة تصرف إلى أحد المحتملين فإنه يصرف إليه بغير خلاف كأن يقول : على ولد فلان وهم قبيلة ليس فيهم ولد من صلبه فإنه يصرف إلى أولاد الأولاد باتفاق .

وكذلك إن قال : على أولادي أو ولدي وليس له ولد من صلبه ، أو قال ويفضل ولد الأكبر أو الأعلم على غيرهم . أو قال : فإذا خلت الأرض من عقبى عاد إلى المساكين . وإن اقترنت به قرينة تقتضي تخصيص أولاده لصلبه بالوقف مثل أن يقول : على ولدي لصلبي أو الذين يلونني ونحو هذا فإنه يختص بالبطن الأول دون غيرهم .

وقال أحمد في رواية المروذي : قلت لأبي عبد الله ما تقول في رجل وقف ضيعة على ولده فمات الأولاد وتركوا النسوة حوامل ؟ فقال : كل ما كان من أولاد الذكور بنات كن أو بنين فالضيعة موقوفة عليهم ، وما كان من أولاد البنات فليس لهم فيه شيء لأنهم من رجل آخر .

وقال أيضاً فيمن وقف على ولد على بن إسماعيل ولم يقل إن مات ولد على بن إسماعيل دفع إلى ولد ولده ، فمات ولد على بن إسماعيل ؛ دفع إلى ولد ولده أيضاً لا أن هذا من ولد على بن إسماعيل . ووجه ذلك قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » ^(١) فدخل فيه ولد البنين وإن سفلوا ، ولما قال « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » ^(٢) فتناول ولد البنين ، وخالف القاضي وأصحابه من الحسابلة ووافقوا مذهب الشافعي رضي الله عنه فيها .

فرع إذا قال وقت هذا على ولدي وولد ولدي ما تناسوا وتعاقبوا الأعلى فالأعلى أو الأقرب أو الأول أو البطن الأول ثم البطن

(١) الآية : ١١ من سورة النساء .

(٢) الآية : ١١ من سورة النساء .

الثاني أو قال على أولادى ثم على أولاد أولادى ، أو قال على أولادى فإن انقرضوا فعلى أولاد أولادى ، فكل هذا على الترتيب فيكون على ما شرط ، ولا يستحق البطن الثانى شيئاً حتى ينقرض البطن كله ، ولو بقى واحد من البطن الأول كان الجميع له ، لأن الوقف ثبت بقوله فيتبع فيه مقتضى كلامه .

فإن قال : على أولادى وأولادهم ما تناسلوا وتعاقبوا على أنه من مات منهم عن ولد كان ما كان جارياً عليه جارياً على ولده كان ذلك دليلاً على الترتيب ، لأنه لو اقتضى الشريك لاقتضى التسوية ، ولو جعلنا لولد الولد سهماً مثل سهم أبيه ثم دفعنا إليه سهم أبيه صار له سهمان ولغيره سهم ، وهذا يناهى التسوية ، ولأنه يفضى إلى تفضيل ولد الابن على الابن ، وهذا يخالف لإرادة الواقف .

فإن قال وقفت على ولدى وولد ولدى ثم على أولادهم ، أو على أولادى ثم على أولاد أولادى وأولادهم ما تناسلوا ، أو قال على أولادى وأولاد أولادى ثم على أولاد أولادهم ما تناسلوا فهو على ما قال ، يشترك فيه من شرك بينهم بواو العطف المقتضية للاشتراك بين ما بعدها فى الحكم مع ما قبلها .

ففى الصورة الأولى يشترك الولد وولد الولد ثم إذا انقرضوا صار لمن بعدهم وفى الثانية يختص به الولد ، فإذا انقرضوا صار مشتركاً بين من بعدهم ، وفى الثالثة يشترك فيه البطنان الأولان دون غيرهم ، فإذا انقرضوا اشترك فيه من بعدهم . ومن وقف على أولاده أو أولاد غيره وفيهم حمل لم يستحق شيئاً قبل انفصاله لأنه لم تثبت له أحكام الدنيا قبل انفصاله .

ويروى عن جعفر بن محمد فىمن وقف نخلاً على قوم وما توالدوا ثم ولد مولود ، فإن كانت النخل قد أبرت فليس له فيه شيء ، وإن لم تكن قد أبرت فهو معهم . وهذا الحكم راجع إلى اتباع الأصل فى البيع ، وهذا الموجود يستحق نصيبه من الأصل ، وبعد التأخير لا تتبع الأصل ، ويستحقها من كان له الأصل فكانت للموجود قبل التأخير لأن الأصل كان له فاستحق

ثمرته ، كما لو باع هذا النصيب منها ، ولم يستحق المولود منها شيئاً
كالشترى ، وهذا الحكم في سائر الشجر الظاهر ، فإن المولود لا يستحق
منه شيئاً ويستحق مما ظهر بعد ولادته .

فرع إذا وقف على قوم وأولادهم وذريتهم دخل في الوقف ولد
البنين بغير خلاف تعلمه . فأما ولد البنات فمذهب الشافعى رضى الله عنه
أنهم يدخلون وقال الغرقى من أصحاب أحمد : لا يدخلون . وقال أحمد
فمن وقف على ولده : ما كان من ولد البنات فليس لهم فيه شيء ..

قال ابن قدامة : وهذا النص يحتمل أن يعدى إلى هذه المسألة ويحتمل
أن يكون مقصوراً على من وقف على ولده ولم يذكر ولد ولده .

ومن قال : لا يدخل ولد البنات في الوقف الذى على أولاده وأولاد
أولاده مالك ومحمد بن الحسن . وهكذا إذا قال : على ذريتهم أو نسلهم
أو عقبهم ، وقال أبو بكر وعبد الله بن حامد من الحنابلة : يدخل فيه ولد
البنات ، وهو مذهب أبى يوسف ، لأن البنات أولاده ، فأولادهن أولاد
حقيقة ، فيجب أن يدخلوا في الوقف لتناول اللفظ لهم .

وقد دل على صحة هذا قول الله تعالى « ونوحاً هدينا من قبل ، ومن ذريته
داود وسليمان — إلى قوله تعالى — وعيسى » ^(١) وهو من ولد بنته فجعله من
ذريته وكذلك ذكر الله تعالى قصة عيسى وإبراهيم وموسى وإسماعيل
وإدريس ثم قال « أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن
حملنا مع نوح ومن ذرية إبراهيم وإسرائيل » ^(٢) وعيسى فيهم . وقال النبي
صلى الله عليه وسلم على المنبر « إن ابنى هذا سيد يصلح الله على يديه بين
فئتين عظيمتين من المسلمين » يعنى الحسن بن على رواه أحمد والبخارى
والترمذى عن أبى بكره رضى الله عنه .

(١) الآية : ٨٤ سورة الأنعام .

(٢) الآية : ٥٨ من سورة مريم .

وعن أنس قال « بلغ صفيه أن حفصة قالت : بنت يهودى فبكت فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم وهى تبكى وقالت : قالت لى حفصة : أنت ابنة يهودى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إناك لابنة نبي ، وإن عمك لنبي وإنك لتحت نبي فيم تفتخر عليك ؟ ثم قال : اتقى الله يا حفصة » رواه أحمد والترمذى وصححه والنسائى . وفى حديث عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلى : « وأما أنت يا على فختى وأبو ولدى » رواه أحمد .

وعن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال - وحسن وحسين على وركيه « هذان ابناى وابنا ابنتى ، اللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما » رواه الترمذى وقال : حديث حسن غريب . وأخرج نحوه الترمذى من حديث البراء بن عازب بدون قوله : هذان ابناى ولفظه « أبصر حسناً وحسيناً فقال : اللهم إني أحبهما فأحبهما » وللشيخين من حديث البراء أيضاً نحوه .

ولما قال الله تعالى « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » (١) دخل التحريم حلائل أبناء البنات ، ولما حرم الله تعالى البنات دخل في التحريم بناتهن ، فإن وقف على عترته فقد قال فى المصباح : العترة نسل الإنسان ، قال الأزهري : وروى ثعلب عن ابن الأعرابي أن العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه ، ولا تعرف العرب من العترة غير ذلك ، ويقال : رهطه الأدنون ، ويقال : أقرباؤه . ومنه قول أبى بكر رضى الله عنه : نحن عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى خرج منها ، وبيضته التى تفقأت عنه . وعليه قول ابن السكيت : العترة والرهط بمعنى . رهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون . وقد أثبتنا مذاهب العلماء فى (فصل ولا يجوز إلا على سبيل لا ينقطع) فأرجع إليه .

وإن وقف على من ينسب إليه لم يدخل فيه أولاد البنات لأنهم لا ينسبون إليه . قال الشاعر :

(١) الآية : ٣٢ من سورة النساء .

بنونا بنو آبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباة
وقد أورد المصنف البيت بإبدال القافية والمحفوظ هو ما أثبتناه .

فرع لا يدخل الولد المنفى بلعان إلا أن يستلحقه فيستحق
حينئذ من الريع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه في مدة
النفي وينتفى الولد بقوله : أشهد بالله لقد زنت وما هذا ولدي ، فينتفى
بلعان الزوج وحده خلافاً للحنابلة ؛ فافهم لا يعتبرون نفى الزوج وحده ،
وإنما يعتبرون نفى باللعان التام ، وهو أن يوجد اللعان بينهما جميعاً فلا
ينتفى بلعان الزوج وحده . والله تعالى أعلم .

حكم قيام الفرع بمقام الأصل

جری أكثر الواقفين على أن يجعلوا أوقافهم بعد موتهم على أولادهم
ثم أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ، وهكذا ثم على ذريتهم ونسلهم
وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل ، الطبقة العليا
منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بحيث يحجب كل أصل
فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك الاثنان فيما
فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد ، أو
أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل ، فإن
لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته
المشاركين له في الدرجة والاستحقاق .

فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلمن في طبقة وذوى درجته ، فإن لم
يكن أحد في طبقة فلاقرب الطبقات إليه ، وبعض الواقفين يسقط اشتراط
الانتقال للإخوة والأخوات مكتفياً باشتراط الانتقال لمن في طبقة ، وعلى
أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه
وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه
في الدرجة والاستحقاق ، واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً

باقياً ، وبعض الواقفين يعبر في الشرط الأخير بقوله « ومن مات من أهل الوقف الموقوف عليهم قبل دخوله في هذا الوقف إلى آخر الشرط » .

وقد نسب إلى بعض العلماء اختلاف في أن فرع من مات قبل الاستحقاق لا يستحق في الوقف أصلاً قبل أيلولة الاستحقاق إلى أهل طبقته المعينة نه بترتيب الواقف الأصلي بقوله طبقة بعد طبقة ، وما قبله ؛ أى لا يستحق مادام واحد من أهل الطبقة اتى قبل طبقته موجوداً عزاً ذلك الإمام ابن عابدين إلى شيخ أسياننا الإمام تقي الدين السبكي صاحب المحاولة الأولى لهذه التكملة وسنأتى على فتواه في هذا المقام مما اعتمد عليه ابن عابدين في عزوه هذا وقالت طائفة : انه يستحق النصيب الأصلي لأصله الذى يستحقه أصله لو كان حياً عند أيلولة الاستحقاق إلى طبقته أى طبقة الأصل ، ولا يأخذ زيادة عليه من أنصاء الذين يموتون بعد الاستحقاق لا عن ذرية من إخوة من مات قبل الاستحقاق إذا كان الشرط انتقاله لإخوته ، ولا من أنصاء الذين يموتون ممن في طبقته - أى طبقة من مات قبل الاستحقاق عند عدم اشتراط الانتقال للإخوة ، والاكتفاء بأشترط الانتقال لمن في الطبقة - وبه أفتى جماعة من علماء المالكية والشافعية والحنفية .

وقال جمع كثير : إنه يشارك في أنصاء كل من ذكر زيادة على نصيب أصله الأصلي ، سواء كان الشرط الانتقال للإخوة أو الاكتفاء بأشترط الانتقال لمن في الطبقة ، وبه أفتى جمع من المالكية والشافعية والحنفية .

وإليك بعض هذه الفتاوى مع بيان دليل كل فيما ذهب إليه .

فتوى الشيخ تقي الدين على بن عبد الهادي السبكي نقلا عن الأشباه والنظائر للسيوطي في القاعدة العاشرة

فمن ذلك أنه رفع إلى الشيخ تقي الدين السبكي سؤال عن حادثة رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكراً وأُنثى ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، على أن من توفي منهم عن ولد أو نسل عاد ما كان جارياً عليه على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على الفريضة ، على أن من توفي من غير نسل عاد ما كان جارياً عليه على من في درجته من أهل الوقف ، يقدم الأقرب فالأقرب ، ويستوى الأخ الشقيق والأخ من الأب ، وعلى أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حياً إلى أن يصير إليه شيء من منافع الوقف المذكور ، فإذا انقرضوا فعلى الفقهاء .

وتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف إلى ولديه أحمد وعبد القادر ، ثم توفي عبد القادر عن ثلاثة أولاد هم علي وعمر ولطيفة وولدي ولده محمد المتوفى في حياة أبيه عبد القادر ، هما عبد الرحمن وملكة ، ثم توفي عمر من غير نسل ، ثم توفيت لطيفة عن بنت تسمى فاطمة ثم توفي علي عن بنت تدعى زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة بلا نسل فإلى من ينتقل نصيب فاطمة فأجاب مينا أن عبد القادر (١) لما توفي انتقل نصيبه إلى أولاده الثلاثة لعلی خمساه ولعمر خمساه وللطيفة الخمس ، هذا هو الظاهر عندنا ويحتمل أن يقال : يشاركهم عبد الرحمن وملكة ولدا محمد المتوفى في حياة أبيه وينزلا منزلته فيقسم أسباعاً لهما سبعان ولعلی وعمر كل واحد سبعان وللطيفة السبع .

(١) وأول إجابته (الذي يظهر لي الآن أن نصيب عبد القادر يقسم هذا الوقف إلى ستين جزءاً لعبد الرحمن منه اثنان وعشرون ملكة أحد عشر ولزینب سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في أعقابهما ، بل كل وقت بحسبه) .

وهذا وإن كان محتملاً فهو مرجوح عندنا ، لأن الاعتماد في مأخذه على ثلاثة أمور :

(الأول) أن مقصود الواقف أن لا يحرم أحداً من ذريته . وهذا ضعيف لأن المقاصد لا تعتبر إذا لم يدل عليها اللفظ .

(الثاني) إدخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل أصل وفرعه لا بين الطرفين جميعاً ، وهذا محتمل ، لكنه خلاف الظاهر .

(الثالث) الاستناد إلى قول الواقف : إن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء قام ولده مقامه ، وهذا أقوى ، ولكنه إنما يتم لو صدق على محمد المتوفى في حياة أبيه عبد القادر أنه من أهل الوقف [ولا يتم ذلك] .

وقال في بيانه : مما ينبغي أن يتنبه له أن بين أهل الوقف والموقوف عليهم عموماً وخصوصاً من وجه ، فإذا وقف على زيد ثم عمرو ثم أولاده — أي عمرو — فعمر وموقوف عليه في حياة زيد ، لأنه معين ، قصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه ، وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد ، وأولاده إذا آل إليهم الاستحقاق ، كل واحد منهم من أهل الوقف ، وليس موقوفاً عليه بخصوصه ، لأن الواقف لم يعينه ، وإنما الموقوف عليه جهة الأولاد كالفقراء قال : فتبين بذلك أن ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلاً ولا موقوفاً عليه لأن الواقف لم ينص على اسمه قال : وقد يقال : إن المتوفى في حياة أبيه يستحق أنه لو مات أبوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق إلى أولاده ، وقد كنت في وقت أبحتة ثم رجعت عنه .

فإن قلت : قد قال الواقف : إن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقد سماه من أهل الوقف مع عدم استحقاقه ، فيدل على أنه أطلق أهل الوقف على من لم يصل إليه الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن ومملكة في ذلك فيستحقان ، ونحن إنما نرجع في الأوقاف إلى ما يدل عليه لفظ واقفها ، سواء وافق ذلك عرف الفقهاء أم لا . قلت : لا نسلم مخالفة ذلك لما قلناه .

أما أولا فلا نه لم يقل : (قبل استحقاقه) وإنما قال : (قبل استحقاقه لشيء) فيجوز أن يكون قد استحق شيئا صار به من أهل الوقف ، ويترقب استحقاقا فيموت قبله ، فنص الواقع على أن ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل إليه .

ولو سلمنا أنه قال : (قبل استحقاقه) فيحتمل أن يقال : إن الموقوف عليه أو البطن بعده - وإن وصل إليه الاستحقاق ، أعنى أنه صار من أهل الوقف - قد يتأخر استحقاقه إما لأنه مشروط بمدة ، كقوله : (في كل سنة كذا) فيموت في أثناءها أو ما أشبه ذلك ، فيصح أن يقال : إن هذا من أهل الوقف ، وإلى الآن ما استحق من القلة شيئا ، إما لعدم شرط الاستحقاق بمضى زمان أو غيره ، فهذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر .

فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل نصيبه إلى أخويه عملا بشرط الواقع لمن في درجته ، فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما أثلاثا لعلى الثلثان وللطيفة الثلث ، ويستمر حرمان عبد الرحمن ومملكة .

فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها وهو الثلث إلى بنتها ، ولم ينتقل لعبد الرحمن ومملكة شيء ، لوجود أولاد عبد القادر وهم يحجبونهم لأنهم أولاده ، وقد قدمهم على أولاد الأولاد الذين هم منهم .

فلما توفي على بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتل أن يقال : نصيبه كله ، وهو ثلثا نصيب عبد القادر لها ، عملا بقول الواقف : (من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده) وتبقى هي وبنت عمته مستوعبتين لنصيب جدهما ، لزنب ثلثاه ، ولطافمة ثلثه . واحتمل أن يقال : إن نصيب عبد القادر كله يقسم الآن على أولاده عملا بقول الواقف : (ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده) فقد أثبت لجميع أولاد الأولاد استحقاقا بعد الأولاد ، وإنما حجبنا عبد الرحمن ومملكة وهما من أولاد الأولاد بالأولاد ، فإذا انقرض الأولاد زال الحجب ، فيستحقان . ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع أولاد أولاده ، فلا يحصل لزنب جميع نصيب أبيها وينقص ما كان

بيد فاطمة بنت لطيفة ، وهذا أمر اقتضاه النزول الحادث بانقراض طبقة الأولاد المستفاد من شرط الواقف : أن أولاد الأولاد بعدهم .

ولاشك أن فيه مخالفة لظاهر قوله : (إن من مات فنيصيه لولده) فإن ظاهره يقتضي أن نصيب على بنته زينب ، واستمرار نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فخالقناه بهذا العمل فيهما جميعاً ولو لم نخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف : « إن بعد الأولاد يكون لأولاد الأولاد » وظاهره يشمل الجميع .

فهذان الظاهران تعارضاً ، وهو تعارض قوى صعب ، ليس في هذا الوقف محز أصعب منه ، وليس الترجيح فيه بالهين ، بل هو محل نظر الفقيه ، وخطر لى فيه طرق :

منها : أن الشرط المقتضى لاستحقاق الأولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف ، والشرط المقتضى لإخراجهم بقوله (من مات انتقل نصيبه لولده) متأخر . فالعمل بالمتقدم أولى ، لأن هذا ليس من باب النسخ حتى يقال : العمل بالمتأخر أولى .

ومنها : أن ترتيب الطبقات أصل ، وذكر انتقال نصيب الوالد إلى ولده فرع وتفصيل لذلك الأصل ، فكان التمسك بالأصل أولى .

ومنها : أن (من) صيغة عامة فقوله : (من مات وله ولد) صالح لكل فرد منهم ولجميعهم ، وإذا أريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم إلى مجموع الأولاد من مقتضيات هذا الشرط ، فكان إعمالاً له من وجه مع إعمال الأول ، وإن لم يعمل بذلك كان إعمالاً للأول من كل وجه وهو مرجوح .

ومنها : إذا تعارض الأمر بين إعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضاً لا ترجيح فيه فالإعطاء أولى . لأنه لاشك أقرب إلى غرض الواقفين ومنها : أن استحقاق زينب لأقل الأمرين ، وهو الذى يخصها إذا شرك بينها وبين بقية أولاد الأولاد محقق . وكذا فاطمة ، والزائد على المحقق فى حقها

مشكوك فيه ، ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن ومملكة له ، فإذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين النقطتين يقسم بينهم ، فيقسم بين عبد الرحمن ومملكة وزينب وفاطمة .

وهل يقسم للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون لعبد الرحمن خمسا ، ولكل من الإناث خمسة نظراً إليهم دون أصولهم أو ينظر إلى أصولهم فينزلون منزلتهم لو كانوا موجودين ، فيكون لفاطمة خمسة ولزينب خمسا ، ولعبد الرحمن ومملكة خمسا ؟

فيه احتمال . وأنا إلى الثاني أميل ، حتى لا يفضل فخذ على فخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق . فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون من أهل الوقت : زينب بنت خالها ، وعبد الرحمن ومملكة والد عمهما وكلهم في درجتها وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه وللملكة رבעه ، ولزينب رבעه . ولا نقول هنا : تنظر إلى أصولهم ، لأن الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم بأنفسهم أولى ، فاجتمع لعبد الرحمن ومملكة الخمسان حصلاً لهما بموت علي ، ونصف ورابع الخمس الذي لفاطمة بينهما بالفريضة ، فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس $\frac{22}{60}$

وللملكة ثلثا خمس ورابع خمس $\frac{11}{60}$ واجتمع لزينب الخمسان بموت والدها ورابع خمس فاطمة ومجموعهما $(\frac{1}{30} + \frac{1}{30} = \frac{2}{30})$ فاحتجنا إلى عدد يكون له خمس ولخمس ثلث ورابع وهو ستون فقسماً نصيب عبد القادر عليه لزينب ورابع خمس وهو سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلث خمس وللملكة أحد عشر وهي ثلثا خمس $\frac{11}{60}$ وهي ثلثا خمس ورابع خمس . فهذا ما ظهر لي ولا أشتى أحداً من الفقهاء يقلدني ، بل ينظر لنفسه . انتهى كلام السبكي .

وهذا الجواب هو الذي استنبط منه ابن عابدين وغيره أن السبكي

لا يعتبر الطبقة الجعلية مطلقاً لا في النصيب الأصلي ولا في نصيب من يموت بعد الاستحقاق عند اشتراط انتقاله للإخوة أو لمن في الطبقة .

ونازع السيوطي الشيخ السبكي في ذلك ، وقسم الوقف بعد عبد القادر على أولاده الثلاثة المذكورين وعلى عبد الرحمن وملكة المتوفى والدهما في حياة أبيه أسباعاً قال السيوطي في الأشباه والنظائر في القاعدة العاشرة (إعمال الكلام أولى من إهماله) : وما ذكره السبكي من أنه لا يطلق عليه أنه من أهل الوقف ممنوع ، وما ذكره في تأويل قوله قوله (قبل استحقاقه) خلاف الظاهر من اللفظ ، وخلاف المتبادر إلى الأفهام ، بل صريح كلام الواقف أنه أراد بأهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه لا الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ، ولكنه بصد أن يصل إليه .

وقوله : (لشيء من منافع الوقف) دليل قوى لذلك ، فإنه نكرة في سياق الشرط ، وفي سياق كلام معناه النفي فيعم لأن المعنى لم يستحق شيئاً من منافع ، وهذا صريح في رد التأويل الذي قاله .

ويؤيده أيضاً قوله : (استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حياً إلى أن يصير إليه شيء من منافع الوقف) فهذه الألفاظ كلها صريحة في أنه مات قبل الاستحقاق .

وأيضاً : لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله أولاً « على أن من مات عن ولد عاد ما كان جارياً عليه على ولده » فإنه يعني عنه ، ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بشم ، لأن ذاك عام خصصه هذا ، كما خصصه أيضاً قوله : « على أن من مات عن ولده » إلى آخره .

وأيضاً : فإننا إذا عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه إلغاء هذا الكلام بالكلية ، وأن لا يعمل في صورة ، لأنه على هذا التقدير : إنما استحق عبد الرحمن وملكة لما استتوا في الدرجة « أخذاً من قوله : (عاد على من في درجته) فبقى قوله : (ومن مات قبل استحقاقه الخ) مهمل لا يظهر أثر في صورة ، بخلاف ما إذا عملناه وخصصنا به عموم الترتيب فإن فيه إعمالاً للكلامين ، وجمعاً بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به .

-وحيث فنقول : لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين أولاده الثلاثة وولدى ولده أسباعاً ؛ لعبد الرحمن وملكة لعبد الرحمن وملكة السبعان أثلاثاً فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه إلى أخويه وولدى أخيه فيصير نصيب عبد القادر كلهم بينهم ، لعلى خمسان وللطيفة خمس ولعبد الرحمن وملكة خمسان أثلاثاً ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقون في درجاتها ، زينب وعبد الرحمن وملكة ، قسم نصيبها بينهم (للذكر مثل حظ الأنثيين)^(١) اعتباراً بهم لا بأصولهم ، لما ذكره السبكي : لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع ، فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر : خمس وثلاث ، وبموت فاطمة نصف خمس ، وملكة بموت عمر ثلاث خمس ، وبموت فاطمة : ربع خمس ولزينب بموت على خمسان ، وبموت فاطمة ربع خمس ، فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزءاً ، لزينب سبعة وعشرون وهى خمسان وربع خمس ، ولعبد الرحمن اثنتان وعشرون وهى خمس ونصف وثلاث وملكة أحد عشر وهى ثلاثاً خمس وربع . فصحت مما قاله السبكي ، لكن الفرق تقدم استحقاق عبد الرحمن وملكة ، والجزم حينئذ بصحة هذه القسمة ، والسبكي تردد فيها ، وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في ذلك اهـ .

وجواب السبكي هذا عن هذه الحادثة هو الذى استنبط منه ابن عابدين وغيره أن السبكي لا يعتبر الطبقة الخيلية مطلقاً لا في نصيب من يموت بعد الاستحقاق عند اشتراطه للإخوة أو لمن في الطبقة ، ونازع الامام السيوطى السبكي في ذلك وقسم الوقف بعد عبد القادر على أولاده الثلاثة المذكورين ، وعلى عبد الرحمن وملكة ولدى أخيه المتوفى قبل الاستحقاق ، ورد على السبكي في أن لفظ أهل الوقف لا يشمل محمداً المتوفى قبل الاستحقاق وأطال في ذلك بما نقلناه هنا عن الأشباه والنظائر بحذاقيره .

(ومن ذلك) ما رفع إلى السبكي أيضاً وهو وقف " وقف على حمزة ثم على أولاده ثم على أولادهم ، وشرط فيه أن من مات من أولاده انتقل

(١) الآية : ١١ من سورة النساء .

نصيبه للباقيين من إخوته ومن مات قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف عن ولد استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حياً باقياً . فمات حمزة عن ولدين هما (عماد الدين) و (خديجة) وولد ولد مات أبوه في حياة والده حمزة وهو (نجم الدين بن مؤيد الدين بن حمزة) فأخذ الولدان نصيبهما وولد الولد نصيب أبيه الذي لو كان حياً لأخذه . ثم ماتت خديجة فهل يختص أخوها عماد الدين بالباقي من حصتها أو يشاركه ولد أخيه نجم الدين فأجاب :

(تعارض فيه اللفظان ، أى قول الواقف : للباقيين من إخوته وقوله : ومن مات قبل استحقاقه إلى آخره .. فتحتمل المشاركة ، لكن الأرجح اختصاص الأخ . ووجهه ^(١) أن التنصيب على الإخوة وعلى الباقيين ^(٢) منهم كالخاص . وقوله : « ومن مات قبل الاستحقاق كالعام .. فيقدم الخاص على العام » الخ . فانت تراه قد أقر على أن نجم الدين شارك أعمامه في حصة أبيه التي لو كان حياً لأخذها ومنعه من حصة عمه الذي مات بعد الاستحقاق لا عن ذرية ، المشترط فيها الانتقال للإخوة ومن جواب هذه الحادثة أخذ بعض الأفاضل رجوع السبكي عن عدم اعتبار الطبقة الجعلية أ هـ .

(ومن ذلك) ما رفع السؤال عنه لكثير من العلماء وهو وقف وقفه واقفه من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم وثم طبقة بعد طبقة ، على أن من مات منهم عن ولد أو أسفل انتقل نصيبه إليه ، ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل انتقل نصيبه إلى إخوته المشاركين له في الاستحقاق فإن لم يكن له إخوة انتقل إلى من هو في طبقته وعلى أن من توفي منهم قبل دخوله في هذا الوقف وترك ولداً أو أكثر أو أسفل وآل الحال إلى استحقاق المتوفى لو كان حياً قام ولده وإن سفل مقامه في الاستحقاق ، واستحق ما كان أصله يستحقه من ذلك أن لو كان حياً موجوداً .

(١) وفي نسخة أخرى (ويرجحه) بديل (ووجهه) .

(٢) وفي نسخة (كالمستحقين) .

هذا ملخص الشرط ، فانحصر الاستحقاق في شخص يسمى إبراهيم ، وإبراهيم ولد يسمى أحمد توفي في حياته عن بنته فاطمة ثم توفي إبراهيم عن بنت فاطمة وعن أولاد له أربعة وهم : أبو البقاء ومحمد وزينب وسيدة الملوك فقسم ريع الوقف أخماساً عملاً بقول الواقف : ومن مات قبل دخوله إلخ . ثم توفي محمد وزينب وأبو البقاء عن أختهم سيدة الملوك وعن بنت أخيهما فاطمة فهل يقسم الريع بينهما نصّفين أم تستحق فاطمة الخمس فقط . فأجابت طائفة من أعيان الفقهاء وفقهاء الأعيان وقالوا : إنهما في قسمة الريع مستويان ، واستدل لهم بأن قوله : على أن من توفي منهم قبل دخوله إلخ . فيه لفظان من أدوات العموم (أحدهما) قوله : (مقام) المضاف فانهم صرحوا أنه من العام ، وفرع على ذلك الحنفية فروعاً كثيرة (ثانيهما) لفظ (ما) عام كما هو معلوم ، والعام يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً عند الحنفية ، حتى قالوا بنسخ الخاص المتقدم عليه به إذا تعارضاً خلافاً للشافعي على ما سيأتي إن شاء الله تعالى .

والعام هنا قد وقع في كلام الواقف متأخراً ، وقد نص الخصاص وغيره على أن العبرة في كلام الواقفين بالمتأخر ، فقوله : (مقامه) يشمل المقام في استحقاقه لشيء ابتداء ، والمقام في استحقاقه ما يصير إليه بعد الدخول ، وكذا لفظ (ما) فيما كان يستحقه يشمل ما كان يستحقه ابتداء ويشمل ما كان يستحقه بعد الدخول .

وقالت طائفة أخرى : إنها لا تستحق إلا الخمس ونصيب أعمامها تختص به أختهم دون بنت الأخ ، ووجهه بأن قول الواقف : على أن من مات منهم قبل دخوله إلخ . مقصور على استحقاق الولد لنصيب والده المستحق في حياته لا يعمدها إلى من مات من إخوة والده عن غير ولد بعد موته ، بل ذلك إنما يكون للإخوة الأحياء عملاً بقول الواقف ، على أن من توفي منهم عن غير ولد إلخ . إذ لا يمكن إقامة الولد مقام أبيه في الوصف الذي هو الأخوة حقيقة بل مجازاً ، والأصل حمل اللفظ على حقيقته ، وفي ذلك جمع بين الشرطين ، وعمل بكل منهما في محله ؛ وذلك أولى من إلغاء أحدهما .

ووقع هذا الاختلاف بعينه في واقف وقف كما ذكر وترك أولاداً وولد ولد على الوجه المار ، إلا أنه أكتفى باشتراط انتقال نصيب من مات عن غير ولد ولا أسفل لمن في طبقته ، واشتراط الانتقال للإخوة ، فقالت طائفة : إن الربع يقسم بين الولد وولد الولد الذي مات أبوه قبل الاستحقاق نصفين ، واستدل بأن ولد الولد المذكور ارتقى إلى درجة والده وطبقته بشرط الواقف . والمعتبر في الأوقاف هو الطبقة الجميلة فضلاً عن العموم في الشرط المتأخر الذي ينسخ ما قبله عند المعارضة .

وقالت طائفة أخرى : إن ولد الولد لا يأخذ إلا الخمس ، واستدل لهم بأن لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون المجاز ، لئلا يلزم الجمع بين المتضادين ، وإعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه ، وحرمانه في موضع دل صريح كلام الواقف على إعطائه فيه ، كما إذا مات المتوفى أبوه قبل الاستحقاق عن غير ولد وله نصيب ، فإن أعطينا نصيبه أهل طبقته وأهل طبقة أبيه معاً جمعنا بين الحقيقة والمجاز ، وإن أعطينا أهل واحدة منهما دون الأخرى — فإن كانت طبقته — نكن أهلنا المجازية ، وقد كنا فرضناه من أهلها إلى حين أخذه مع أعمامه من نصيب جده ، وإن كانت طبقة أبيه — نكن أهلنا الحقيقية بعد أن حكمتنا له فيها بصريح شرط الواقف ، فأبقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقتها وأعملنا الكلامين بحسب الإمكان — وقلنا : إن غرض الواقف : أن ولد من مات قبل الاستحقاق لا يكون محروماً ، بل يستحق القدر الذي لو فرض أبوه حياً لتلقاه عن أبيه وأمه تشبيهاً لولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده في الإعطاء .

ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن نثبت للمشبه قدراً زائداً على المشبه به ، إذ ولد من مات بعد الاستحقاق ليس له هذا المعنى ، أي أن ولد من مات بعد الاستحقاق جعل له الواقف نصيب أبيه لئلا يكون محروماً منه ، ولو مات أحد من أعمامه أو غيرهم ممن في درجة أبيه لم يجعل له الواقف منه شيئاً حيث شرط أن من مات لا عن ولد فنصيبه لمن في طبقته أو فنصيبه

لإخوته ، وأما ولد من مات قبل الاستحقاق فإنه لما لم يدخل في الشرطين أحب الواقف أن لا يحرمه أيضاً ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً ، فشرط الشرط الثالث لإدخاله في ريع الوقف قبل انقراض درجة أبيه كما أدخل ولد من مات بعد الاستحقاق وجعله بمنزلة ، فلو أعطيناه أيضاً من أعمامه تنزيلاً له منزلة أبيه من كل وجه لزم أن يزيد على ولد المستحق ولا يساعده غرض الوقف وقد صرحوا بأن الغرض يصلح مخصصاً وبهذا يدفع ما استدل به المقدسي على دعواه من عموم لفظ (ما) ولفظ مقام كما مر إذ يبعد أن يكون مراد الواقف أن يجعل ولد ولده الميت قبل الاستحقاق أقوى حالاً من ولد ولده الميت بعد الاستحقاق ، وإنما المعروف المألوف إلحاقه به وعدم حرمانه ، فيختص عموم لفظ المقام بما يدل عليه المقام وكثرت الفتاوى من الحنفية وغيرهم بالإعطاء والحرمان ، واختلط الحال على ذوى الأفهام حتى ظن بعض الأفاضل أن في الإعطاء والحرمان بهذه الشروط قولين في مذهب الإمام أبي حنيفة وتحقيق الحق في ذلك يتوقف على بيان أمور .

(الأول) هل النصيب اسم لما كان مستحقاً بالفعل أو يشمل ما هو بعرضية الاستحقاق ؟

(الثاني) هل لفظ أهل الوقف ولفظ الموقوف عليهم متساويان ، ويساوي كل منهما لفظ من مات منهم الكثير الوقوع في عبارة الواقفين أو لا ؟

(الثالث) هل الخاص يخص العام عند التعارض ، سواء تقدم عليه أو تأخر متصلاً به أو منفصلاً ، أو لا يخصه ويعتبر حكم كل منهما ، فإن تعارضاً اعتبر المتأخر منهما ناسخاً للسابق .

(الرابع) هل غرض الواقف يصلح مخصصاً للعام أو لا ؟ وإن قلنا : إنه مخصص فتى ثبت به التخصيص .

(الخامس) هل المعتبر في الطبقات في قول الواقفين طبقة بعد طبقة ، وفي قولهم لمن في طبقته وغير ذلك الطبقات النسبية أو الطبقات أو الطبقات

الجملية ، أى الطبقات باعتبار ترتيب الواقف وجعله ، ولو لم تكن على ترتيب الطبقات النسبية .

(السادس) هل يلزم على تشارك من مات قبل الاستحقاق في نصيب إخوة أصله الذين يموتون بعد الاستحقاق لا عن ولد ولا أسفل أحد الأمرين من المجاز ، والجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ الأخوة أو لا يلزم ؟

وهل يحتاج إلى عموم المجاز فيه أو لا ؟ وهل يلزم واحد مما ذكر في لفظ الطبقة على تشاركه في نصيب من يموت من طبقة أصله لا عن ذرية عند اشتراط الانتقال للإخوة ، والاكتفاء باشتراطه لمن في الطبقة أو لا .

(السابع) هل تقدير الميت قبل القسمة موجوداً عندها والقسمة عليه بعد تقديره موجوداً ليتوصل بالقسمة عليه إلى نقل ما يصيبه بها إلى فرعه أمر منكرف في الأوقاف ، ولا يصح فيها عند القسمة ، أو هو أمر ضرورى لا بد منه عند القسمة في كثير من محلات الأوقاف .

(الثامن) هل في تشارك فرع من مات قبل الاستحقاق في نصيب إخوة أصله عند اشتراط الانتقال لهم ، أو في نصيب من في طبقة أصله عند الاكتفاء باشتراط الانتقال لمن في الطبقة مخالفة لغرض الواقف أو لا .

(أما الأول) فالنصيب إنما يطلق على المستحق بالفعل ولا يشمل ما هو بعرضية الاستحقاق على ما هو التحقيق عند الحنفية ما لم يقيم الدليل على غيره فيعمل به ، ومن هنا كان قول الواقف من مات عن ولد انتقل نصيبه إليه ، فإن لم يكن له ولد فلاخوته إلى آخر الشرط محمولاً عندهم على ما بعد الاستحقاق بالفعل .

(وأما الثانى) فلنظ أهل الوقف ولفظ الموقوف عليهم يتناول كل منها عند الحنفية الذين أدخلهم الواقف في وقته وفي ترتيبه سواء وصل إليهم الاستحقاق بالفعل أو لا ، بل بعرضية أن يؤول إليهم الاستحقاق ولو لم يستحقوا شيئاً ما مطلقاً لا بالترتيب الأصلى ولا بشرط من الشروط ،

ويساوي كل لفظ منهما لفظ ، ومن مات منهم ، الذي يقع كثيراً في شروط الواقفين ، وكذلك لفظ من مات ، بدون لفظ منهم .

أما الأصحاب (الشافعية رحمهم الله تعالى) ففرق السبكي منهم بين لفظ : أهل الوقف ، ولفظ الموقوف عليهم ، اللذين يقعان في عبارات الواقفين كما علمته مما تقدم نقله عنه ، وبالضرورة يخالف لفظ كل منهما لفظ : ومن مات ، ولفظ : ومن مات منهم ، لأن مرجع الضمير سواء كان مصرحاً به أو محذوفاً ، هو المذكور في كلام الواقف في ترتيبه أعم من أن يكون وجد أو لا ، استحق أو لا ، عينه الواقف وسماه أولاً ، ومن هنا أفتى السبكي بحرمان فرع من مات أصله قبل الاستحقاق مطلقاً بالفعل حتى يقول الاستحقاق إلى طبقته في حادثة ملكة وعبد الرحمن لتعبير الواقف فيها بقوله : ومن مات من أهل الوقف الموقوف عليهم كما علمت ، ونازعه الإمام السيوطي في ذلك وقال : إن هذه التفرقة اصطلاح فقهي لا يحمل عليه كلام الواقف الصريح في خلافها ، وسوى بين قول الواقف ومن مات من أهل الوقف ، وقوله : ومن مات منهم ، ولذلك أفتى بتشريك ملكة وعبد الرحمن كما علمت .

(وأما الثالث) فقال جمهور الأصحاب من الشافعية : إن الخاص يخصص العام عند تعارضهما أينما وقع منه تقدم أو تأخر . وقالت الحنفية : يعتبر حكم كل منهما فيما تناوله ، وعند تعارضهما ينسخ المتأخر منهما المتقدم ، ومبنى ذلك هو الخلاف بين الشافعية والحنفية في عموم العام « هل العموم فيه ظني أو قطعي » ، فقال جمهور الشافعية : أنه ظني فيه ، وبنوا على ذلك جواز تخصيصه أول تخصيص له بالظني كالقياس وغيره ، وقدموا الخاص عليه ، لأنه قطعي في خصوصه وخصوه به عند تعارضهما علم التاريخ أو لا ، تقدم أو تأخر ، وقد اعتمد على ذلك السبكي في جواب حادثة الوقف على حمزة وأولاده التي سقناها آنفاً ، وقدم الخاص وهو قول الواقف للباقيين من إخوته على العام المشتمل عليه قوله : ومن مات قبل دخوله الخ فظراً لظنية العام في عمومه ، وقطعية الخاص في خصوصه ، وذلك لفهمه التعارض بينهما وستعلم ما فيه . وقالت الحنفية : العام قطعي

في عمومته فلا يخرج بعض أفرادها من حكمه إلا بقطعي لفظ متصل به غير مستقل أو بغير لفظ مستقل كالعقل والعادة أو بلفظ مستقل متصل ، فإن كان لفظا مستقلا غير متصل كان ناسخا إن علم تأخره ، فإن لم يعلم تأخره حمل على التعارض واعتبر فيهما الترجيح ، فإن بطل عمومته بمخصص وهو اللفظ المستقل المتصل باخراج بعض أفرادها صار ظنيا في الباقي ، وحينئذ يصح تخصيصه بظني .

ولما كان العام قطعيا عندهم كالخاص في خصوصه قالوا : إن العام المتأخر عن الخاص ناسخ له إن وقع التعارض بينهما . وقال القاضي حسين وإمام الحرمين من أصحابنا : إن العام إذا تأخر عن الخاص نسخة كما قالت الحنفية ، وعلى هذا كان اعتماد السيوطي في تشريك ملكة وعبد الرحمن في حصة عنهما عمر في الحادثة المتقدمة عملا بالعام المتأخر عن الخاص ، وكتب الحنفية أصولا وفروعا ناطقة بذلك ، وموقف القاضي والإمام إنما يثبت القاعدة التي تقول : إن كل رأى في مذهب من المذاهب المعتمدة هو وجه عندنا ولو كان وجهها مرجوحا .

(وأما الرابع) فالغرض هو المقصد الذي يقصده الإنسان ، فإذا قيل : غرض المتكلم من كلامه كذا فمعناه هو ما يقصده منه ، فإن قصد إلى معنى يحتمله الكلام ولو بتخصيص عام أو معنى مجازي قبل منه إن كان يصح الحمل عليه مع عدم مخالفته الظاهر بشرط أن يساعد عليه اللفظ ، لأنهم نصوا على أن الغرض الذي لا يساعد عليه اللفظ غير مقبول ، فلو قصد إلى غير الظاهر لا يقبل ، ولو صرح المتكلم بأنه غرضه ، كما لو حلف لا يأكل طعاما ، وقصد تخصيص طعام فإنه لا يقبل ، ويحث بأي طعام بخلاف تخصيص يوم فيما لو حلف لا يكلمه يوم يقدم فلان ، إذا خصصه بياض النهار ، فإنه يقبل ، لأن (يوم) وإن كان يستعمل عاما في الزمن إلا أن المعنى الذي قصد إليه حقيقى فيقبل لعدم مخالفته الظاهر ولمساعدة اللفظ عليه ، وكما لو أراد بيع شيء فساومه من أراد شراءه بعشرة فحلف البائع أنه لا يبيعه بعشرة ثم باعه بتسعة لا يحث ، لأنه وإن كان غرضه الزيادة لكن لما لم يساعد عليها اللفظ لم تعتبر .

وقد نصوا في غرض الواقع بخصوصه على عدم اعتباره إذا لم يساعد عليه اللفظ كما نقل ذلك العلامة ابن عابدين وغيره في الأوقاف .

هذا في الغرض مطلقاً أما غرض الواقع في تخصيص العام فحكمه حكم النص العام الذي يرد عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه ، لأنهم نصوا على أن شرط الواقع كنص الشارع في العموم والتخصيص وغير ذلك من الأحكام ، وقد نص الأصوليون على أن الذي يخرج بعض أفراد العام من حكمه إما لفظ غير مستقل كالشرط والاستثناء والغاية ، ولا يكون إلا متصلاً أو لفظ مستقل أى بالإفادة ، متصل به أو غير متصل ، ويكون الإخراج بالمستقل غير المتصل نسخاً لا تخصيصاً .

وأما غير لفظ كالعقل ، في مثل خلق كل شيء لضرورة حكمه بخروج الباري جل شأنه من العام أو الحس أى العقل بواسطته كما في (أوتيت من كل شيء) للمشاهدة أو العادة ، كما في : (لو حلف لا يأكل رأساً) فإن رأساً نكرة في سياق النفي فيكون عاماً ، ولكنه يقع على الرأس المتعارف آكله ، ويكس في التنانير وياع . وإن كان يستعمل عرفاً في رأس كل حيوان إلا أنه مخصص بالمعتاد لأنه معلوم أن عمومه غير مراد ، إذ لا يدخل فيه رأس الجراد والعصفور أو كون بعض الأفراد ناقصاً في معنى العام فيحمل اللفظ على غيره كما في كل مملوك لا يقع على ناقص الملك كالمكاتب وأما بعض كون الأفراد زائداً كالتفكهة لا تشمل الغنم ، والعام في كلها حجة فيما بقي غير أنه عند التخصيص باللفظ المستقل يكون حجة فيه شبهة كالعام قبل التخصيص عند أصحابنا (الشافعية) وبذا تعلم أن غرض الواقع يصلح مخصصاً ولكن لا بد أن يؤيد بشيء مما ذكر من لفظ أو عادة أو غيرها أما إذا لم يكن مؤيداً به فلا يقبل ولا يكون مخصصاً .

وكيف كان غرض الواقع بديها عند من فهم غرض الواقع بمجرد استبعاد أن يكون غرض الواقع أن يستحق الشخص إذا مات أبوه قبل الاستحقاق نصياً زائداً عما إذا مات أبوه بعد الاستحقاق ، ولم يستبعد ما إذا أنشأ الواقع وقعه على نفسه ثم على أولاده الثلاثة ثم من بعد كل

على أولاده إلى آخر الشروط السابق بيانها ، ثم مات أحد الأولاد الثلاثة قبل الاستحقاق عن ولد ثم مات الواقف عن ولديه وابن ابنه الذى مات قبل الاستحقاق ثم مات أحد الولدين عقيماً ثم مات ثالث الأولاد عن ولد فانه على رأى من يدعى فهم غرض الواقف يكون التقسيم لابن الابن الذى مات قبل الاستحقاق الثالث يستقل به هو وفرعه من بعده ، وابن الابن الذى مات أخيراً بعد الاستحقاق الثالثان يستقل به هو وفرعه إلى ما شاء الله ، مع أن الولدين هما بالنسبة للواقف من جهة الدرجة النسبية والقرب سواء ، ولم يتميز أحدهما عن الآخر فى شىء ، اللهم إلا إن كان ابن الابن الذى مات أبوه قبل الاستحقاق قد فضل من الواقف بترقيته إلى درجة أعلى من درجته ، ومع ذلك كان نصيبه نصف نصيب ابن عمه ، ويستمر هذا النصيب بهذا الترتيب فى فرع كل واحد إلى اقراض فرع أحدهما ، إننا نرى أن هذا أبعد بكثير مما استبعده من ادعى ظهور غرض الواقف وجعله مخصصاً للعام .

وليت شعرى من أين يعلم غرض الواقف الذى لم يدل عليه دليل ، مع أن دعوى التخصيص بالغرض تحتاج إلى إثبات غرض الواقف بما لا يعتريه الشك ، وأن تصوراتنا مهما كانت لا يمكن أن نحكم بأنها مطابقة وموافقة لغرض الواقفين لأننا لا يمكننا أن نفهم أى فرق بين أن يموت أحد الإخوة الثلاثة عقيماً قبل إخوته المشاركين له فى الدرجة فيقسم نصيبه عليهما ، أو أن يموت أحدهم عن فرع ثم يموت العقيم فيختص أخوه الثالث بنصيبه ثم يستمر فى فرعه فى صورة ما إذا لم ينقض القسمة بعد تلك الطبقة ، فالإخوة سواء ، ولم يكن فى ذهن الواقف أن يفضل واحداً من أولاده بخصوصه ، بل إن مسألة التفضيل فى الشخص وفى فرعه إنما تأتى بطريق الصدفة ، وليس موت الشخص قبل الآخر إثماً أو جناية حتى تكون وفاته سبباً لنقص نصيب فرعه عن فرع أخيه المستوى معه عند الواقف ، وعلى هذابقى العموم فى نص الشارع ألا ترى أنه قد جاء النص عاماً ، وبقي على عمومته ولم يتخصص بما يظنه العقل قريباً من غير أن يكون مستنداً إلى دليل ، حيث جاء فى باب التوريث أنه إذا مات امرأة عن زوج له النصف

وعن أختين لأُم لهما الثلث وأُم لها السدس ، وأخ شقيق لا يستحق مع أنه يشارك أخته من جهة أنه أخ لأُم ، وكانت زيادة القرب للمتوفى مانعة له من أخذه نصيباً ، وكما إذا ماتت امرأة عن زوج له النصف وأخت شقيقة لها النصف ، وأخت لأب لها السدس تكمله الثلث فتعول التركة إلى ثمانية وعشرين فإذا وجد للأخت لأب أخ للميت لأب معها منعها من الميراث وامتنع هو كذلك ، فيكون سبباً لمنع استحقاق أخته شيئاً في التركة وهو لم يستحق ، وهذا هو المسمى بالأخ المشنوم في اصطلاح الفرضيين ، وهنا ليس للعقل ولا للوهم مجال لورود النص مهما خالف الظاهر أو المتبادر ولنا من المشاهدة أن نقول : إن الواقفين عند انشائهم شروط أوقافهم لم يستحضروا في مخيلتهم ولم تخطر بفكرتهم جميع صور الاستحقاق التي لا تدخل تحت حد ولا حصر ، وإنما يستحضرون بعض تلك الصور ، ويضعون له من الشروط ما يمكن انطباقه عليه ، ولا يمكننا أن نعرف بالتحقيق الصور التي استحضرها الواقفون في أذهانهم عند انشاء الوقف سواء كانت تلك الصور قريبة أو بعيدة فالحكم على إرادة المعين بخصوصه والجزم بإرادته أو عدم إرادته أمر متعذر لا يمكن الحكم به ، فحينئذ لا إلا أن نحكم بما تدل عليه ألفاظ الواقفين بعمومها ، وبذلك لا يفادر العموم صورة من الصور التي أرادها الواقفون إلا أحضاها بدخولها في العموم لشموله جميع الصور بخلاف ما إذا خصصناه بمخصص مناه التخييل والوهم ، فانه ربما خرجت صورة أو صور مما أراد الواقف أن يكون داخلاً ، والاحتياط بشمول اللفظ للعموم الصور يجعلنا متحققين من أن تخرج صورة محتملة أن يكون الواقفون أرادوا دخولها ، فالتعميم إذن لا مجذور فيه ، والتخصيص فيه احتمال لمخالفة غرض الواقف وشرطه الذي هو كنص الشارع ، ولا يخفى ما فيه من المحذور ، ولا يضربنا أن ندخل بعموم اللفظ ما لم يخطر بذهن الواقف لما تقدم ، ولأننا نرى بما نستنتجه بالظن أن الواقف لو خُطرت بفكرته بعض الصور لربما جعل المستحق محروماً مثل ما إذا خطر في ذهن الواقف قيام وصف بالمستحق مما يمنع الإرث مثل ما إذا قتل المستحق الواقف وأعدمه الحياة ، فإننا لا نجد أحداً من علماء الدين قال بحرمان المستحق لهذا السبب مع أنه يظن أن الواقف

لو لاحظ ذلك لنص على الحرمان ، ولكن هذا الظن والتخمين لا يعتد به ولا يلتفت إليه لتفاوت الأغراض والتصورات والعقول ، فما يراه أحد الناس حسناً أو واجباً ربما يراه البعض الآخر قبيحاً أو مستكراً وسبوحاً من أحاط علمه بكل شيء دون سواه ، فلا يمكن الحكم بغرض الواقع إلا إذا دل عليه الدليل القاطع لا بالظن والتخمين .

(وأما الخامس) فقد نصّ علماء الحنفية وغيرهم على أن المعتبر في الطبقات في عبارات الواقفين هي الطبقات الجعلية ، أي التي جعلها الواقف ورتب الموقوف عليهم عليها ، وافقت النسبية أو لا ، وهو القبول المعقول ، لأن الذي يفيد الموقوف عليهم الاستحقاق في الوقف هو الواقف ، وهو له أن يرتبهم كيف شاء ، لا حصر عليه في شيء من ذلك حتى لو جعل الابن مستحقاً قبل الأب والأب مستحقاً بعده لكان صحيحاً سائفاً لا لوم فيه ، فإذا يتعين اعتبار ترتيبه والطبقة التي أبتجها ذلك الترتيب .

ألا ترى أن الواقف لو وقف على أولاده هم زيد وعمرو وبكر وعلى ابن زيد ابنه هو محمد بالسوية ثم من بعد كل منهم على أولاده وهكذا إلى آخر الترتيب لكان محمد بن زيد في طبقة أبيه حتى لو مات عمه عمرو لشارك محمد في نصيب عمه ، والميت أباه زيدا عند شرط الواقف انتقال نصيب من يموت لا عن ذرية إلى من في طبقته ، لأن محمداً وأباه زيدا في طبقة عمرو المتوفى ، لأن الواقف وقف عليهم ابتداءً ولكان محمد في طبقة أولاد زيد أبيه أيضاً ، حيث إن الواقف جعلها طبقته أيضاً بقوله : ثم من بعد كل منهم على أولاده ، ومحمد من أولاد زيد قطعاً فيشاركهم في نصيب أبيهم زيد ، ولا يمنعه من مشاركتهم فيه استحقاقه مثل نصيب أبيه ، لأن الواقف لم يعتبره مانعاً ، فلو مات زيد المذكور عن أولاد منهم محمد السالف الذكر ومات منهم واحد لا عن ذرية فإن محمداً يشترك مع باقيهم في نصيب الميت سواء شرط الواقف الانتقال للإخوة أو لمن في الطبقة ، وهذا أمر لا شبهة فيه مشحونة به كتب الفروع في باب الأوقاف . وإذا يكون لمحمد طبقتان ، وهذا إنما جاء من جعل الواقف ليس إلا ، فإذا يكون المعتبر هو الطبقة الجعلية لا النسبية .

(وأما السادس) فإنه لا يلزم على تشارك فرع من مات قبل الاستحقاق في نصيب من مات من إخوة أصله عند اشتراط الانتقال للإخوة ، أو في نصيب من مات من طبقة أصله عند الاكتفاء باشتراط الانتقال لمن في الطبقة تجوز أصلاً لا في لفظ الإخوة ولا في لفظ الطبقة فضلاً عن الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز .

(أما الأول) وهو لفظ الإخوة فلأن فرع من مات قبل الاستحقاق لم يأخذ باديء بدء باعتبار أنه فرع المتوفى قبله ، أى قبل الاستحقاق ، وهو بهذا الاعتبار ليس موصوفاً بالأخوة ، فيلزم على إدخاله في لفظ الإخوة التجوز فيه ، بل الذى قسم عليه ابتداء هو الميت قبل الاستحقاق بعد تقدير وجوده ليتوصل بذلك إلى إعطاء ما يصيبه بالقسمة لقرعه ، فلا ينافيه أن الميت ليس بأهل للاستحقاق ، لأن ذلك فيما إذا كان مقصوداً بالقسمة لذاته . أما القسمة عليه ليتوصل بها إلى نقل ما يصيبه إلى غيره فلا أهليته للاستحقاق . وسنبين لك ذلك في الوجه السابع إن شاء الله تعالى .

وهو بعد تقديره موجوداً أخ حقيقة ، فاستعمال لفظ الأخوة فيه حقيقة ، لأنه لا يشترط في استعمال لفظ لأخ حقيقة أن يكون ما صدقه موجوداً بالفعل ، بل ولا بالتقدير ، والا لزم أن يكون لفظ الإخوة في كلام كل واقف مجازاً أو فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز لتناوله ما لم يوجد بالفعل ، ولم يخطر على البال حتى يقدر ، ولا قائل به .

وبعد القسمة على الميت قبل الاستحقاق بصفة أنه أخ ينتقل ما يصيبه إلى قرعه فلا مجاز أصلاً في لفظ الأخوة ، فضلاً عن كونه جمعاً بين الحقيقة والمجاز ، أو من عموم المجاز ، وتقدير وجود الميت قبل الاستحقاق في شرط من مات قبل الاستحقاق متعين هنا عملاً بقول الواقف أن لو كان حياً باقياً لاستحققه ، فإنه نص صريح على تقدير وجوده ، ولولاه لتعطل بلا موجب وكون لفظ استعمال الإخوة فيه بعد تقديره موجوداً حقيقة مما لا شبهة فيه .

(وأما الثاني) وهو لفظ الطبقة فإن لفظ الطبقة في اصطلاح الواقفين معناه المرتبة باعتبار ترتيب الواقف وجعله كما علمت، وفرع من قبل الاستحقاق جعله الواقف في المرتبة التي فيها أصله بقوله: قام مقامه في الدرجة والاستحقاق أو قام مقامه في الاستحقاق بدون لفظ الدرجة، فقد جعله بهذا الشرط من أهل مرتبة أصله قطعاً، بإطلاق لفظ الطبقة على ما يتناوله حقيقة في اصطلاح الواقفين بلا شبهة، فلا تجوز في لفظ الطبقة أصلاً، فضلاً عن عموم المجاز أو الجمع بينه وبين الحقيقة، ومن هذا تعلم أن لا تعارض بين شرط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه في درجته واستحقاقه، وبين شرط الانتقال للإخوة أو لمن في الطبقة، حتى يحتاج إلى تكلف الجمع بينهما أو التخصيص أو غيره وإن لم يتنبه له الكثير من الأفاضل، فكن مع الحق حيثما كان.

(وأما السابع) فاعلم أن تقدير الميت موجوداً في الوقاف والقسمة عليه ليس أمراً يسكن الإغضاض عنه في الأوقاف، بل هو أمر واقع فيها كثيراً وتلجئ إليه الضرورة في كثير من أحوال الأوقاف.

(من ذلك) ما إذا انقرضت طبقة من طبقاتها وآل الاستحقاق إلى الطبقة التالية لها، وكان في الطبقة التالية أحياء وأموات لهم ذرية، وكان شرط الواقف انتقال نصيب من مات إلى ولده أو ولد ولده وإن سفل وكان موت من مات من الطبقة التالية بعد أن استحق بهذا الشرط كما استحق ولده به أيضاً فانتقض القسمة بانقراض آخر واحد من أهل الطبقة المنقرضة، ونجمع جميع ما بأيدي المستحقين ونقسمه قسمة مبتدأة على أهل الطبقة التالية للمنقرضة أحياء وأمواتاً، فما أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الأموات أعطى إلى فروعهم مع أن الأموات ليسوا موجودين ولا من أهل الاستحقاق قطعاً عند نقض القسمة، والقسمة على الطبقة التالية للمنقرضة، وإنما نقدر وجودهم ونقسم عليهم لتتوصل بذلك إلى إعطاء ما يصيهم لقروعهم ولا ينافيه أنهم ليسوا من أهل الاستحقاق عند القسمة كما علمت، ولولا ذلك لم يستحق فرع من مات من الطبقة التالية لأنه ليس من أهلها.

(ومن ذلك) ما إذا وقف على أبنائه لصلبه ثم على أولادهم ذكوراً وإناثاً ثم وثم إلى آخره ، وشرط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه في الدرجة والاستحقاق ، ومات ابن من أولاد الواقف لصلبه في حياة الواقف عن بنت ثم مات الواقف ، فإن هذه البنت تأخذ ما يصيب أبابها عند موت الواقف بالقسمة على أولاده الذين منهم أبوها الميت قبل الاستحقاق ، وليس ذلك إلا لتقدير أيها موجوداً ، والقسمة عليه معهم ، ونقل ما يصيبه بالقسمة إليها ، ولا سبيل لاستحقاقها إلا بذلك ، لأنه لا يمكن جعلها ابناً صلياً ولا بالمجاز فيه لبعده ، إذ ليس كل مجاز مقبولا عند الفقهاء فتعين أن يكون استحقاقها بالتقدير المذكور واستحقاقها مما لا شبهة فيه .

(ومن ذلك) ما لو وقف الواقف على إخوته ابتداءً أو بعد انقراض ذريته ثم على أولادهم ثم وثم وشرط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق إلى آخر الشروط فمات أخ للواقف قبل أيلولة الوقف للإخوة عن ابن فانه لا نزاع في استحقاق هذا الولد ، وقيامه مقام أبيه في نصيبه الأصلي الذي هو أخ مع أنه ليس موصوفاً بالإخوة ، ولفظ الإخوة هنا هو لفظ الإخوة بعينه في المحل المختلف فيه وجل من لا يفعل .

(وأما الثامن) فلا يلزم من تشريك فرع من مات قبل الاستحقاق في نصيب من يموت من إخوة أصله أو من أهل طبقته لا عن ذرية مخالفة لغرض الواقف ، لأن غرض الواقف الذي يعول عليه وتجتنب مخالفته إما أن يكون مؤيداً بلفظ أو عقل أو حس أو عادة أو زيادة بعض الأفراد أو نقصه ولا سبيل إلى واحد منها ، أما اللفظ فظاهر لأنه ليس في لفظ الواقف ، من أوله إلى آخره ما يدل على المنع من التشريك المذكور إلا ما يتوهم من لفظ الإخوة ، وقد علمت أنه لا يمنع .

وأما العقل أو الحس أو الزيادة في بعض الأفراد أو النقص فكذلك لعدم تحقق واحد منها فيما نحن فيه من عبارات الواقفين ، بل مقطوع بعدمه فلم يبق إلا العادة ، وقد جنح إليها المستدل بقوله المعروف المؤلف إلحاقه إلى آخره ، وهو وهم ، فإن العادة التي تخصص العام هي العادة التي إذا

أطلق العام لا يفهم منه السامع إلا المعنى المخصوص الذي وقع الاعتياد عليه بحيث يفهم كل سامع للعام أن عمومه غير مراد ، بل المراد منه إنما هو الخاص كما سبق فيمن حلف لا يأكل رأساً فيصير المعنى المخصوص كأنه هو المعنى العرفي للعام ، لأنه يتعين حمل كلام كل متكلم على عرفه ، ولو خالف المعنى اللغوي ، ولم يوجد عادة تجعل الألفاظ العامة في كلام الواقفين في شرط من مات قبل الاستحقاق محمولة على القيام مقامه ، وما كان يستحقه في النصيب الأصلي بحيث تجعل النصيب الأصلي كأنه هو المعنى العرفي لتلك الألفاظ العامة ، بل العادة قاضية ببقاء تلك الألفاظ العامة على عمومها . فإننا نرى الجدة يعتبر ولد ولده الذي مات كوالده في كل أحواله ، بل ربما حملته شفقتة على حظوته به أكثر من أولاده ، ولو قلنا بعدم عموم هذه العادة لكل الناس ، فهي مشتركة ، وبها تنتهي العادة المخصصة ؛ وإلا لما وقع هذا الاختلاف في معنى العبارة ، وكيف تكون مخصصة مع غنيتها وقطيعة العام ، ودعوى أن الغرض حرمان فرع من مات قبل الاستحقاق وإحصائه بأبن من مات بعده تشبيهاً له به دعوى خالية عن الدليل زخرفها ذلك المتكلم ، بل ليس لها واقع تنطبق عليه إذ اللاحق والتشبيه المذكوران مما لا تشتمل لهما راحة من عبارات الواقفين ولا من عوائدهم .

وزيادة فرع من مات قبل الاستحقاق على ابن مات بعده لا محذور فيها لعدم المانع منها في عبارة الواقف ، وهو الذي يفيد الاستحقاق بلا حجر ، خصوصاً وهذه الزيادة ليست من لوازم شرط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه وإنما تأتي بحكم الصدفة في بعض الحوادث لجواز موت كل أولاد الواقف بعد الاستحقاق عن ذرية وجواز موت فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه وإنما تأتي بحكم الصدفة في بعض الحوادث لجواز موت كل أولاد الواقف بعد الاستحقاق عن ذرية ، وجواز موت فرع من مات قبل الاستحقاق لا عن ذرية قبل أن يستحق أو بعد أن استحق قبل أخوة أيه أو من في طبقته ، ولو حصل ذلك لما وجدت زيادة فرع من مات قبل الاستحقاق على فرع من مات بعده .

إذا علمت ذلك تعلم أن قول الواقف على أن من مات عن ولد أو أسفل
انتقل نصيبه إليه إلى آخر الشرط ، هو لمن مات بعد الاستحقاق للتعبير فيه
بالنصيب ، وهو المستحق بالفعل ، وتعلم أن الطبقة الجعلية في الأوقاف هي
المعتبرة اتفاقاً من الحنفية ومن الشافعية ، وما نسه بعض أفاضل الحنفية
إلى الإمام السبكي أخذاً من جوابه عن حادثة ملكة وعبد الرحمن غير
صحيح لما علمت من أن مداره على التعبير بلفظ : (ومن مات من أهل الوقف
الخ) وهو يشمل محمداً المتوفى قبل الاستحقاق على ما ذهب إليه السبكي
في معناه ، فلا يكون الشرط متداولاً لأولاده حتى يرتقوا به إلى طبقة أبيهم ،
والعجب من ابن عابدين كيف غفل عن هذا مع نقله جوابية عن الحادثتين
المذكورتين أولاً بلا فاصل بينهما ، وتعلم أيضاً أن تشارك فرع من مات قبل
الاستحقاق لا يلزم عليه تجوز أصلاً في لفظ الإخوة ولا في لفظ الطبقة لما
سبق من أن القسمة على من مات قبل الاستحقاق باعتبار أنه أخ قدر
وجوده لا على فرعه الذي نحتاج إليه وصفه بالإخوة مجازاً ، وأما لفظ
الطبقة فهو مستعمل في حقيقته ، وتعلم أنه يتعين إعطاء فرع من مات قبل
الاستحقاق كل ما كان يعطى لأصله لو كان باقياً على قيد الحياة عند أولولة
ذلك إليه ، عملاً بعموم شرط من مات قبل الاستحقاق لما علمت من أنه
متأخر وليس بينه وبين من مات بعد الاستحقاق تعارض مطلقاً سواء كان
الشرط للإخوة أو لمن في الطبقة ، ولما علمت من أنه لا يلزم عليه تجوز
مطلقاً ولا جمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا ينافيه غرض الواقف لما سبق .

وقول القائل : إن لفظ الطبقة محمول على الحقيقة دون المجاز مسلّم
وقوله لثلا يلزم الجمع بين المتضادين وإعطاء الشخص في موضع . الخ
ممنوع ، لأننا لا نعطي نصيبه أهل طبقته ، وأهل طبقة أبيه معاً كما نعطيه
منهما عملاً بصريح كلام الواقف ، لأن ارتقاءه إلى طبقة أبيه بالشرط لا يبطل
طبقته التي جعلها له الواقف بأول ترتيبه ، ولا بدع في كونه ذا طبقتين بعد
جعل الواقف له ذلك ، ولا حرج عليه فيه كما سبق ، واستعمال لفظ الطبقة
فيها حقيقة لما علمت فلا يلزم عليه مجاز ولا جمع بين الحقيقة والمجاز ،
وكيف يتوهم أن بينهما تعارضاً مع أنهم نصوا على أن قول الواقف على

أن الخ من باب الشرط وقد نص علماء الحنفية على الشرط يرجع لجميع ما قبله كما نصوا على الشرط من باب الاستثناء وأن الاستثناء يرجع لجميع ما قبله وهو استثناء منه ، فكأن الواقع قال في كل حكم يخالف حكم شرط من مات قبل الاستحقاق سابق عليه إلا إذا كان هناك فرع من مات قبل الاستحقاق ، فإنه يشارك ويأخذ ما كان يأخذه أصله ، وتوهم المعارضة بين المستثنى والمستثنى منه في غاية الشناعة إذ لو قال الواقع فلاخوته وأخوانه إلا إذا كان هناك فرع من مات قبل الاستحقاق ، فإنه يشاركهم ويأخذ ما كان يأخذه أصله لو كان حياً لما خطر على البال توهم المعارضة ، وسبحان من لا يفعل ، ولو سلم أن بينهما معارضة فلا يصح تخصيص العام فراراً من التجوز ، بل يتعين العكس ، ويجعل العموم قرينة على التجوز نظراً لكثرة دوران المجاز وقطعية العام ، ولو سلم التعارض وتكافؤ التجوز والتخصيص ، فلا يسلم جواز تخصيص العام فراراً من التجوز في الخاص ، لأن الخاص إن لم يحمل على المجاز يتعين نسخه بالعام نظراً لتأخره وقطعيته في عمومته كما نص عليه الحنفية .

قول المستدل غرض الواقع أن من مات قبل الاستحقاق الخ ممنوع ، لأنه لا دليل عليه لا من اللفظ ولا من العادة ، والغرض لا يعتبر إذا لم يساعد عليه اللفظ أو غيره مما سبق ، بل صريح كلام الواقع من عموم مكان ومقام ينادى بابطاله ، وكذلك قوله : ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن ثبت للمشبه الخ ، فإن هذا التشبيه جاء في كلام ذلك المتكلم لا من عبارة الواقع ، فإن عبارة الواقع بريئة من هذا التشبيه والإلحاق ، وقوله المعروف المألوف الحاقه به . الخ ، قد علمت ما فيه ، وقوله : إن غرض الواقع يصلح مخصصاً قلنا : نعم إذا ثبت ولم يخالفه اللفظ وهو لم يثبت ، وصريح اللفظ يخالفه ، وتعلم أنه لا يصح خلاف مطلقاً بين الحنفية وحدهم ، ولا بينهم وبين الشافعية في إعطاء فرع من مات قبل الاستحقاق كل ما كان يقول لأصله لو بقى حياً من إخوته أو ممن في طبقته لما سبق من عدم التعارض بين الشرطين ، ومنشأ الخلاف هو التعارض ، وتقدير الخاص على العام أو عدمه على ما تبين لك .

ومن هنا تعلم ترجيح ما أفتى به السيوطي من إعطائه كل ما كان يؤول لأصله لو كان حياً على ما أفتى به السبكي فيما سبق ، وبتسليم التعارض فلا يصح الخلاف بين الحنفية أيضاً لقولهم : إن الشرط يرجع لجميع ما قبله وأنه بمنزلة الاستثناء ، وقولهم بنسخ العام للخاص عند العلم بتأخر العام عن الخاص كل ذلك بلا خلاف بينهم ، وبذلك تعلم أن استناد من أفتى من علماء الحنفية بمنع فرع من مات أصله قبل الاستحقاق من مشاركة إخوة أصله أو من في طبقته على بعض فتاوى علماء الشافعية خطأ قطعاً لاختلاف مبنى المذهبين في الأصول ، ولا يصح للحنفي الاعتداد بمثل هذا الخلاف في مذهبه لأن خلاف المذاهب المخالفين له في الأصول المبني عليه الخلاف في الفروع لا يعتبر خلافاً عنده يصح التعويل عليه ولا تكثير المخالفين به .

والعجب من ابن عابدين في نسبته القول بالمنع إلى جمهور العلماء من المذاهب الأربعة ، مع أن عددهم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة في كل مذهب ، وهم لا يقاومون أعيان الفقهاء وفقهاء الأعيان الذين أفتوا بالإعطاء دون الحرمان ، وإذا تبين لك هذا تعلم أن القضاء يمنع فرع من مات أصله قبل الاستحقاق المشروط قيامه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحقاقه ما كان يستحقه أصله لو كان حياً من مشاركته في نصيب من يموت لا عن ذرية من إخوة أصله أو من في طبقة أصله قضاء بما يخالف صريح شرط الواقع والقضاء بما خالف شرط الواقع قضاء مخالف للنص ، فيجب نقضه عند الحنفية سواء كان نص الواقع فيه نصاً صريحاً أو ظاهراً كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم وهو يقول الحق وهو يهدي السبيل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن وقف على أقاربه دخل فيه كل من تعرف قرابته ، فإن كان للواقف أب يعرف به وينسب إليه دخل في وقفه كل من ينسب إلى ذلك الأب ، ولا يدخل فيه من ينسب إلى أخى الأب أو أبيه ، فإن وقف الشافعي رحمه الله لأقاربه دخل فيه كل من ينسب إلى شافع بن السائب ، لأنهم

يعرفون بقربته ، ولا يدخل فيه من ينسب الى علي وعباس بن السائب ، ولا من ينسب الى السائب ، لانهم لا يعرفون بقربته ، ويستوى فيه من قرب وبعد من اقاربه ، ويستوى فيه الذكر والانثى لتساوى الجميع في القرابة ، فان حدث قريب بعد الوقف دخل فيه . وذكر البويطى انه لا يدخل فيه ، وهذا غلط من البويطى لانه لا خلاف انه اذا وقف على اولاده دخل فيه من يحدث من اولاده .

فصل وان وقف على اقرب الناس اليه ولم يكن له ابوان صرف الى الولد ذكرا كان او انثى لانه اقرب من غيره ، لانه جزء منه ، فان لم يكن له ولد فالى ولد الولد من البنين والبنات ، فان لم يكن ولد ولا ولد ولد ، وله احد الابوين صرف اليه لانهما اقرب من غيرهما ، فان اجتمعا استويا ، فان لم يكونا صرف الى ابيهما الاقرب فالاقرب ، فان كان له اب وابن ففيه وجهان :
(احدهما) انهما سواء لانهما في درجة واحدة في القرب .

(والثاني) يقدم الابن لانه اقوى تعصيا من الاب ، فان قلنا : انهما سواء قدم الاب على ابن الابن لانه اقرب منه ، وان قلنا : يقدم الابن قدم ابن الابن على الاب لانه اقوى تعصيا منه ، فان لم يكن ابوان ولا ولد وله اخوة صرف اليهم لانهم اقرب من غيرهم ، فان اجتمع اخ من اب واخ من ام استويا ، وان كان احدهما من الاب والام ، والآخر من احدهما ، قدم الذي من الاب والام ، لانه اقرب ، فان لم يكن اخوة صرف الى بني الاخوة على ترتيب آبائهم ، فان كان له جد واخ ففيه قولان :

(احدهما) انهما سواء لتساويهما في القرب ، ولهذا سويتهما بينهما في الأوث .

(والثاني) يقدم الأخ لان تعصيه تعصيب الأولاد ، فاذا قلنا : انهما سواء قدم الجد على ابن الاخ ، وان قلنا : يقدم الاخ فابن الاخ وان سفل اولي من الجد ، فان لم يكن اخوة وله اعمام صرف اليهم ثم الى اولادهم على ترتيب الاخوة واولادهم ، فان كان له عم وابو جد فعلى القولين في الجد والاخ ، وان كان له عم وخال او عمّة وخالّة او وللهما فهما سواء ، فان كان له جدتان احدهما تدلى بقربتين والاخرى بقربة ، فالتى تدلى بقربتين اولى لانها اقرب ، ومن اصحابنا من قال ان قلنا : ان السمس بينهما في الميراث استويا في الوقف .

فصل وان وقف على جماعة من اقرب الناس اليه صرف الى ثلاثة من اقرب الاقارب ، فان وجد بعض الثلاثة في درجة والباقي في درجة ابعد ،

استوفى ما أمكن من العدد من الأقرب وتمم الباقي من الدرجة الأبعد ، لأنه شرط الأقرب والعدد ، فوجب اعتبارهما .

فصل وان وقف على مواليه وله مولى من أعلى ومولى من أسفل ، ففيه ثلاثة أوجه .

(أحدهما) يصرف اليهما لأن الاسم يتناولهما .

(والثاني) يصرف إلى المولى من أعلى ، لأن له مزية بالعتق والتمصيب .

(والثالث) أن الوقف باطل لأنه ليس حملة على أحدهما بأولى من حملة على الآخر ، ولا يجوز الحمل عليهما لأن المولى في أحدهما بمعنى ، وفي الآخر بمعنى آخر ، فلا تصح إرادتهما بلفظ واحد فبطل .

الشرح الأحكام : الوقف على الأقارب من القرب إلى الله تعالى ، يتألف من صلة الرحم والإحسان والبر ، فقد أخرج البخاري ومسلم وأحمد عن أنس أن أبا طلحة قال « يا رسول الله إن الله يقول : لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ، وإن أموالى يبرحاء وإنيها صدقة لله أرجو برها وذخيرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله فقال : يخ بخ ، ذلك مال رابح مرتين وقد سمعت : أرى أن تجعلها في الأقربين ، فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله : فقسنها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

وفي رواية عند أحمد ومسلم « لما نزلت هذه الآية : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) ^(١) قال أبو طلحة : يا رسول الله أرى ربنا يسألنا من أموالنا فأشهدك أنني جعلت أرضى يبرحاء لله ، فقال : اجعلها في قرابتك ، قال فجعلها في حسان بن ثابت وأبى بن كعب .

وللبخاري معناه وقال فيه « اجعلها لفقراء قرابتك » .

قال محمد بن عبد الله الأنصاري : أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود ابن خرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار .

(١) الآية ٩٢ من سورة آل عمران

وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يجتمعان إلى حرام ، وهو الأب الثالث . وأبى بن كعب بن قيس بن عتيك بن زيد بن معاوية بن عمرو ابن مالك بن النجار ، فعزروا يجمع حساناً وأباً طلحة وأبياً ، وبين أبى وأبى طلحة ستة آباء .

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة واللفظ لمسلم « لما نزلت هذه الآية :
وأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ، دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً
فاجتمعوا فعم وخص فقال : « يا بني كعب بن لؤي انقذوا أنفسكم من
النار ، يا بني مرة بن كعب انقذوا أنفسكم من النار ، يا بني عبد شمس
انقذوا أنفسكم من النار ، يا بني عبد مناف انقذوا أنفسكم من النار ،
يا بني هاشم انقذوا أنفسكم من النار ، يا بني المطلب انقذوا أنفسكم
من النار ، يا فاطمة انقذي نفسك من النار فإني لا أملك لكم من الله شيئاً
غير أن لكم رحماً سأبلها بيلالها » .

وفي هذا دليل على أن كل من ناداهم النبي صلى الله عليه وسلم يطلق عليهم لفظ الأقربين ، لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ممثلاً لقوله تعالى : « وأندر عشرينك الأقربين » ^(١) وهو دليل على صحة ما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه من دخول النساء لذكره فاطمة ، ودخول الكفار .

فرع في مذاهب العلماء .

وقد اختلف العلماء في الأقارب ، فقال أبو حنيفة : القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو الأم ، ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم . وقال أبو يوسف ومحمد : من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب وأم من تفصيل زاد زفر ويقدم من قرب . وهو رواية عن أبي حنيفة ، وأقل من يدفع له ثلاثة ، وعند محمد اثنان وعند أبي يوسف واحد ، ولا يصرف للأغنياء عندهم إلا إن شرط ذلك .

(١) الآية ٢١٤ من سورة الشعراء .

وقال أصحابنا : القريب من اجتمع سواء قرب أم بعد ، مسلما كان أو كافرا ، غنيا أو فقيرا ، ذكرا أو أنثى ؛ وارثا أو غير وارث محرما أو غير محرما . واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين . وقالوا : إن وجد جميع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا . وقيل يقتصر على ثلاثة وإن كانوا غير محصورين . فنقل عن الطحاوي الاتفاق على البطلان .

قال الحافظ ابن حجر : وفيه نظر ، لأن الشافعية عندهم وجه بالجواز ، ويصرف منهم لثلاثة ولا يجب التسوية . وقال أحمد في القربة كالشافعي إلا أنه أخرج الكافر ، وفي رواية عنه : القربة كل من جمعه ، والموصى الأب الرابع إلى ما هو أسفل منه ، وقال مالك : يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ، ويبدأ بفقراهم حتى يغنوا ، ثم يعطى الأغنياء .

وقد تمسك برواية «فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب» من قال : أقل من يعطى من الأقارب إذا لم يكونوا منحصرين اثنان ، وفيه نظر لأنه وقع في رواية للبخاري فجعلها أبو طلحة في ذوى رحمه ، وكان منهم حسان وأبي بن كعب ، فدل ذلك على أنه أعطى غيرهما معها .

وفي مرسل أبي بكر بن حزم : « فرده على أقاربه أبي بن كعب وحسان ابن ثابت وأخيه وابن أخيه شداد بن أوس ونبيط بن جابر ، فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم » .

إذا ثبت هذا فإنه إذا وقف على أقاربه دخل فيه كل من تعرف قرابته منتسبا إلى أبيه ، ولا يدخل فيه كل من ينسب إلى عمه ، فإذا وقف الشافعي رحمه الله تعالى لأقاربه دخل فيه كل من ينسب إلى شافع بن السائب لأنه أبو عبد الله بن محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبد الله بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي ، وقد أعقب السائب بن عبد الله شافعا وعليا وعباسا ، ومن ثم فإن أبناءهم لا يدخلون في وقف الشافعي لأقاربه فإن أعقبوا بعد الوقف دخل عقبهم مثلهم أيضا ، ولا خلاف أن ما يحدث من أولادهم بعد استحقاقهم يدخل معهم في الاستحقاق خلافا للبويطي .

فإن وقف لأقاربه وكان له أولاد قدموا على غيرهم ثم على أولادهم .
وإن قال من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ، ومن مات عن غير ولد
فنصيبه لأهل الوقف . وكان له ثلاثة بنين فمات أحدهم عن ابنين انتقل
نصيبه إليهما ثم مات الثاني عن غير ولد فنصيبه لأهل الوقف ، وكان له ثلاثة
بنين فمات أحدهم عن ابنين انتقل نصيبه إليهما ، ثم مات الثاني عن غير ولد
فنصيبه لأخيه وابنى أخيه بالسوية لأنهم أهل الوقف ، ثم إن مات أحد
ابنى الابن عن غير ولد انتقل نصيبه إلى أخيه وعمه لأنهما أهل الوقف .

وإن مات أحد البنين الثلاثة عن غير ولد وخلف أخويه وابنى أخ له
فنصيبه لأخويه دون ابنى أخيه لأنهما ليسا من أهل الوقف مادام أبوهما
حيا ، فإذا مات أبوهما فنصيبه لهما ، فإذا مات الثالث كان نصيبه لابنى
أخيه بالسوية إن لم يخلف ولدا ، وإن خلف ابناً واحداً فله نصيب أبيه وهو
النصف ولابنى عمه النصف لكل واحد الربع .

وإن قال : من مات منهم عن غير ولد كان ما كان جاريا عليه جاريا على
من هو في درجته ، فإن كان الواقف مرتبا بطناً بعد بطن كان نصيب الميت
عن غير ولد لأهل البطن الذى هو منه . وإن كان مشتركا بين البطون كلها
احتمل أن يكون نصيبه بين أهل الوقف كلهم لأنهم فى استحقاق الوقف
سواء فكانوا فى درجته من هذه الجهة . وإن كان الوقف على البطن الأول
على أنه من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه إلى ولده ، ومن مات عن غير
ولد انتقل نصيبه إلى من هو فى درجته ففيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) أن يكون نصيبه بين أهل الوقف كلهم يتساوون فيه ، سواء
كان من بطن واحد أو من بطون ، وسواء تساوت أنصباؤهم فى الوقف أو
اختلفت لما ذكرنا .

(والثانى) أن يكون لأهل بطنه ، سواء كانوا من أهل الوقف أو لم
يكونوا مثل أن يكون البطن الأول ثلاثة فمات أحدهم عن ابن ثم مات الثاني
عن ابنين فمات أحد الابنين وترك أخاه وعمه وابن عمه وابنا لعمه الحى ،
فيكون نصيبه بين أخيه وابنى عمه .

(والثالث) أن يكون لأهل بطنه من أهل الوقف ، فيكون نصيبه على هذا لأخيه وابن عمه الذي مات أبوه ، فإن كان في درجته في النسب من ليس من أهل الاستحقاق بحال ، كرجل له أربعة بنين وقف على ثلاثة منهم على هذا الوجه وترك الرابع فمات أحد الثلاثة عن غير ولد لم يكن للرابع فيه شيء لأنه ليس من أهل الاستحقاق فأشبه ابن عمهم .

وقد اختلفت الرواية عن أحمد فيمن يستحق الوقف من أقرباء الواقف ، ففى إحدى الروايتين يرجع إلى الورثة منهم لأهم الذي صرف الله تعالى إليهم ماله بعد موته واستغناؤه عنه ، فكذلك يصرف إليهم من صدقته ما لم يذكر له مصرفاً ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنك إن ترك ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم غالة يتكفون الناس » .

فعلى هذا يكون بينهم على حسب ميراثهم ويكون وفقاً عليهم ، وعلى هذا ذكر أصحاب أحمد أن المقصود بالوقف هو التأيد ، وإنما صرفناه إلى هؤلاء لأهم أحق الناس بصدقته فصرف إليهم مع بقائه صدقة ، ويحتمل كلام الخرقى منهم أن يصرف إليهم على سبيل الإرث ويطل الوقف فيه ، فعلى هذا يكون قوله منقفاً مع قول أبي يوسف .

والرواية الثانية عن أحمد يكون وفقاً على أقرب عصبة الواقف دون بقية الورثة من أصحاب الفروض ، ودون البعيد من العصبات فيقدم الأقرب فالأقرب على حسب استحقاقهم لولاء الموالى لأنهم خصوا بالعقل عنه وبميراث مواليه فخصوا بهذا أيضاً .

ونازله في هذا ابن قدامة في مغنيه وقال : لا دليل على ذلك من كتاب ولا سنة والأولى صرفه إلى المساكين وفي نزاعه ظر .

(فرع) وإن وقف على مواليه وله موال من أعلا وموال من أسفل بمعنى أن له عتقاء وهؤلاء موال من أسفل وله معتقون فيكون مواليه من أعلا فهذا يرجع إلى قاعدة أصولية هل المشترك يعم أم لا ؟ وقد قال الأحناف : المشترك لا يعم إلا إذا كان مصحوباً بنفى فيعم والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وقف على زيد وعمرو وبكر ثم على الفقراء فمات زيد صرف الى من بقى من اهل الوقف ، فاذا انقضىوا صرف الى الفقراء ، وقال ابو على الطبرى : يرجع الى الفقراء ، لانه لما جعل لهم اذا انقضىوا ، وجب ان تكون حصة كل واحد منهم لهم اذا انقضى ، والمنصوص فى حرملة هو الاول لانه لا يمكن نقله الى الفقراء ، لانه قبل انقراضهم لم يوجد شرط النقل الى الفقراء ، ولا يمكن رده الى الواقف ، لانه ازال ملكه عنه ، فكان اهل الوقف احق به .

فصل وان وقف مسجداً فخرّب المكان وانقطعت الصلاة فيه ، لم يعد الى الملك ، ولم يجوز له التصرف فيه ، لان ما زال الملك فيه لحق الله تعالى ، لا يعود الى الملك بالاختلال ، كما لو اعتق عبداً ثم زمن ، وان وقف نخلة فجفت او بهيمة فزمنت او جذوعا على مسجد فتكسرت ، ففيه وجهان : (احدهما) لا يجوز بيعه لما ذكرناه فى المسجد .

(والثانى) يجوز بيعه لانه لا يرجى منفعة ، فكان بيعه اولى من تركه بخلاف المسجد ، فان المسجد يمكن الصلاة فيه مع خرابه ، وقد يعمر الوضع فيصلى فيه ، فان قلنا : تباع كان الحكم فى ثمنه حكم القيمة التى توجد من متلف الوقف ، وقد بيناه ، وان وقف شيئاً على ثمر فبطل الثمر كطرسوس او على مسجد فاختل المكان حفظ الارتفاع ، ولا يصرف الى غيره لجواز ان يرجع كما كان .

فصل وان احتاج الوقف الى نفقة ، انفق عليه من حيث شرط الواقف ، لانه لما اعتبر شرطه فى سبيله اعتبر شرطه فى نفقته كالمالك فى امواله ، وان لم يشترط ، انفق عليه من غلته ، لانه لا يمكن الانتفاع به الا بالنفقة ، فحمل الوقف عليه ، وان لم يكن له غلة فهو على القولين ان قلنا : انه لله تعالى كانت نفقته فى بيت المال ، كالحرم المصر الذى لا كسب له ، وان قلنا : للموقوف عليه كانت نفقته عليه .

فصل والنظر فى الوقف الى من شرطه الواقف ، لان الصحابة رضى الله عنهم وقفوا وشرطوا من ينظر « فجعل عمر رضى الله عنه الى حفصة رضى الله عنها » واذا توفيت فانه الى ذوى الراى من اهلها « ولان سبيله الى شرطه فكان النظر الى من شرطه .

وان وقف ولم يشرط الناظر ففيه ثلاثة اوجه :

(احدهما) انه الى الواقف لانه كان النظر اليه ، فاذا لم يشرطه بقى على نظره .

(والثانى) انه للموقوف عليه ، لان الفلة له فكان النظر اليه .

(والثالث) الى الحاكم لانه يتعلق به حق الموقوف عليه ، وحق من ينتقل اليه ، فكان الحاكم اولى . فان جعل الواقف النظر الى اثنين من افاضل ولده ولم يوجد فيهم فاضل الا واحد ضم الحاكم اليه آخر ، لان الواقف لم يرض فيه بنظر واحد .

فصل اذا اختلف ارباب الوقف في شروط الوقف وسبيله ، ولا بينة ، جعل بينهم بالسوية ، فان كان الواقف حياً رجع الى قوله ، لانه ثبت بقوله فرجع اليه) .

الشرح بعض هذه الفصول مضى ذكر أحكامها .

أما المسجد فإنه إذا تهدم وتعذرت إعادته فإنه لا يباع بحال لإمكان الانتفاع به حالاً بالصلاة في أرضه ، وبهذا قال مالك رضى الله عنه . وقال الرملى : وبه فارق ما لو وقف فرس على الغزو فكبر ولم يصلح حيث جاز بيعه . نعم لو خيف على تقضه نقض وحفظ ليعمر به مسجد آخر إن رأى الحاكم ذلك ، وإن توقع عوده حفظ له ، وإلا فإن أمكن صرفه إلى مسجد آخر صرف اليه ، والا فمقطع الآخر فيصرف لأقرب الناس إلى الواقف ، فإن لم يكونوا صرف إلى الفقراء والمساكين أو مصالح المسلمين .

أما غير المتهدم فما فضل من غلة الموقوف على مصالحه يشتري به عقار ويوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لأجلها لأنه يعرض للضياع أو لظالم يأخذه .

ولو وقف أرضاً للزراعة فتمذرت وانحصر النفع في العرس أو البناء فعل الناظر أحدهما أو أجرها كذلك ، وقد أفتى البلقينى في أرض موقوفة لتزروع حناء فأجرها لتعرس كرماً ، فإن قوله لتزروع حناء متضمن لاشتراط

أن لا يزرع غيره لأن من المعلوم أنه يعتقر في الضمني ما لا يعتقر في المنطوق،
على أن الفرض في مسألتنا أن لا يقصد تعطيل وقفه وثوابه ، ومسألة البلقيني
ليس فيها ضرورة فاحتاج إلى التقييد .

وقال أصحاب أحمد : إذا تعطلت منافع الوقف كدار انهدمت أو أرض
عادت مواتاً أو مسجد انصرف أهل القرية عنه وصار في موضع لا يصلي فيه
أو ضاق بأهله ولم يمكن توسيعه في موضعه ، أو تشعب جميعه فلم تمكن
عمارته ولا عمارة بعضه إلا يبيع بعضه ، جاز بيع بعضه لتعمر به بقيته ،
وإن لم يمكن الاتفاع بشيء منه يبع جميعه .

وقال أحمد في رواية أبي داود صاحب السنن : إذا كان في المسجد
خشبستان لهما قيمة جاز بيعهما وصرف ثمنهما عليه ، وقال في رواية صالح :
يحول المسجد خوفاً من اللصوص ، وإذا كان موضعه قدراً ، يعني إذا كان
ذلك يمنع من الصلاة فيه ، ونص في رواية عبد الله على جواز بيع عرصته
وتكون الشهادة في ذلك على الإمام . وقد روى على بن سعيد أن المساجد
لا تباع إنما تنقل ألتها . وقال محمد بن الحسن : إذا خرب المسجد أو
الوقف عاد إلى ملك واقفه ، لأن الوقف إنما هو تسييل المنفعة ، فإذا زالت
منفعته زال حق الموقوف عليه منه فزال ملكه عنه ، دليلنا قوله صلى الله عليه
وسلم « لا يباع أصلها ولا يتباع ولا توهب ولا تورث » ولأن ما لا يجوز
بيعه مع بقاء منفعه لا يجوز بيعه مع بقاء تعطلها كالمعتق ، والمسجد أشبه
الأشياء بالمعتق .

فائدة لا يصح عندنا وقف لأجل نقش مسجد أو زخرفته ، أما
دهانه وملاطه وتجسيصه فجائز ، لقول عمر رضي الله عنه « أكن الناس
من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس » أفاده الشمس الرملى في
النهاية .

فرع إذا كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه سواء ناظره
الخاص أو العام أو ليتنفع به الموقوف عليه ، وأطلق أو قال : كيف شاء ،

فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بأن يركبه الدابة مثلاً ليقضى له عليها حاجة فلا يتأفى ذلك ما قيل في الإعارة والإجارة وما قيدناه به .

ثم إن شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره اتباع كبقية شروطه ، لما روى أن عمر رضي الله عنه ولي أمر صدقته لحفصة ما عاشت ثم لأولى الرأي من أهلها ، وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل فيما يظهر لا الموقوف عليه ما لم يشرط له شيء من ريع الوقف ، ودعوى السبكي أنه بالإباحة أشبه فلا يرتد بالرد بعيد ، بل لو قبله ثم أسقط حقه منه سقط إلا أن يشترط نظره حال الوقف ، فلا يعزل بعزل نفسه على الراجح خلافاً لمن زعم خلافه .

قال الرملى : نعم يقيم الحاكم متكلياً غيره مدة إعراضه ، فلو أراد العود ولم يحتاج إلى تولية جديدة ، فإذا لم يشرط الواقف النظر لأحد فالنظر للقاضى الموجود ببلد الموقوف عليه كما مر نظيره في مال اليتيم ، إذا ظهره هام فهو أولى من غيره ، ولو كان واقفاً أو موقوفاً عليه . وما جزم به الماوردى من ثبوته للواقف بلا شرط في مسجد المحلة ، والخوارزمى في سائر المساجد ، وزاد أن ذريته مثله مردود . هكذا أفاده الرملى .

وشرط الناظر العدالة الباطنة مطلقاً كما رجحه الأذرعى خلافاً لاكتفاء السبكي بالعدالة الظاهرة ، ومن ثم يعزل بالفسق المحقق بخلاف غيره بخلاف الكذب الذى يمكن أن يكون معذوراً فيه .

وسواء في الناظر أكان هو الواقف أم غيره ، ومتى انعزل بالفسق فالنظر للحاكم ، كما تشترط الكفاية لما تولاه من قتر عام أو خاص وهى الاهتمام إلى التصرف الذى فوض له قياساً على الوصى والقيم ، لأنها ولاية على غيره ، وعند زوال الأهلية يكون النظر للحاكم ، هكذا رجحه السبكي وقد أفتى النووى بعدم عود النظر بعود الأهلية ما لم يكن نظره بشرط الواقف ، لقوته بالشرط ، إذ ليس لأحد عزله ولا الاستبدال به ، وعارض فقد الأهلية مانع من تصرفه لا سالب لولايته ، ولو كان له النظر على مواضع فأنبت أهليته في مكان ثبتت في بقية الأماكن من حيث الأمانة

لا من حيث الكفاية إلا أن يثبت أهليته في سائر الأوقاف كما قرره ابن الصلاح .

ووظيفة الناظر حفظ الأصول وشرتها على وجه الاحتياط كولى اليتيم ، كما يتولى الإجارة والعمارة والاقتراض على الوقف عند الحاجة إن شرطه له الواقف أو أذن له فيه الحاكم كما في الروضة وغيرها ، خلافا للبلقيني . سواء في ذلك مال نفسه وغيره ، كما أنه منوط به تحصيل الغلة وقسستها على مستحقيها ، ويلزمه رعاية زمن عينه الواقف ، ويجوز تقديم تفرقة المندور على الزمن المعين لشبهه بالزكاة المعجلة ، ولو كان له وظيفة فاستتاب فيها فالأجرة عليه لا على الوقف وقال الأذرعى : إن الذى نعتقد أن الحاكم لا يظفر له معه ولا تصرف ، بل نظره معه نظرا إحاطة ورعاية .

فإن فوض الواقف إليه بعض هذه الأمور لم يتعده اتبناعا للشرط ، ويستحق الناظر ما شرط من الأجرة ، كما يجوز له رفع الأمر إلى الحاكم ليقرر له أجرة قال العراقي في تحريره : ومقتضاه أنه يأخذ مع الحاجة إما قدر النفقة كما رجحه الرافعى أو الأقل من نفقته وأجرة مثله كما رجحه النووى ؛ وقد رجح بعض المتأخرين من أصحابنا أن الظاهر هنا أنه يستحق أن يقرر له أجرة المثل ، وإن كان أكثر من النفقة ، وإنما اعتبرت النفقة هنا لوجوبها على فرعه سواء أكان وليا على ماله أم لا ، بخلاف الناظر ولو جعل النظر لعدلين من أولاده وليس فيهم سوى عدل نصب لحاكم آخر ، وإن جعله للأرشد من أولاده فالأرشد ، فأثبت كل منهم أنه أرشد اشتركوا في النظر بلا استقلال إن وجدت الأهلية فيهم ، لأن الأرشدية قد سقطت بتعارض البيئات فيها ويبقى أصل الرشد ، ولو تغير حال الأرشد حين الاستحقاق فصار مفضولا انتقل النظر إلى من هو أرشد منه ، ويدخل في الأرشد من أولاد أولاد الأرشد من أولاد البنات ، وللواقف عزل من ولاه نائبا عنه إن شرط النظر لنفسه ونصب غيره كالوكيل .

وأفتى النووى بأنه لو شرط النظر لإنسان ، وجعل له أن يسنده لمن شاء فأسنده لآخر ، لم يكن له عزله ولا مشاركته ، ولا يعود النظر إليه

بعد موته . قال الرملی : وبظير ذلك أفتى فقهاء الشام وعللوه بأن التفويض بمثابة التملك ، وخالفهم السبكي فقال : بل كالتوكيل ، وأفتى السبكي بأن للناظر والواقف من جهته عزل المدرس ونحوه إن لم يكن مشروطا في الوقف ولو لغير مصلحة ، وهو مردود بما في الروضة للنووي أنه لا يجوز للإمام إسقاط بعض الأجناد الميثنيين في الديوان بغير سبب ، فالناظر الخاص أولى ، ولا أثر للفرق بأن هؤلاء ربطوا أنفسهم للجهاد الذي هو فرض ، ومن ربط نفسه لا يجوز إخراجه بلا سبب بخلاف الوقف فإنه خارج عن فروض الكفايات ، بل يرد بأن التدريس فرض أيضا ، وكذلك قراءة القرآن ، فمن ربط نفسه بهما فحكمه كذلك على تسليم ما ذكره من أن الربط به كالتبليس به ، وإلا فشتان ما بينهما ، ومن ثم اعتمد البلقيني أن عزله من غير مسوغ لا ينفذ ، بل هو قاذح في نظره ، وفي شرح المنهاج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب ونحوه العزل في الأمر العام . أما الوظائف كأذان وإقامة وتدريس وطلب ونحوه فلا ينزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به كثير من المتأخرين ، ومنهم ابن رزين فقال : من تولى تدريساً لم يجز عزله بمثله ولا بدونه ولا ينزل بذلك ، قال الرملی : وهذا هو المعتمد .

وإذا قلنا : لا ينفذ عزله إلا بسبب فهل يلزمه بيان مستنده ؟ الفتوى أكثر المتأخرين بعدمه وقدمه بعضهم بما إذا وثق بعلمه ودينه ، وزيفه التاج السبكي بأنه لا حاصل له . ثم بحث أنه ينبغي وجوب بيان مستنده مطلقاً أخذاً من قولهم : لا يقبل دعواه الصرف لمستحقين معينين ، بل القول قولهم ولهم مطالبته بالحساب وادعى الولي العراقي أن الحق التقييد وله حاصل لأن عدالته غير مقطوع بها ، فيجوز أن يختل وأن يظن ما ليس بقاذح قاذحاً بخلاف من تمكن علماً وديناً زيادة على ما يعتبرون في الناظر من تمييز ما يقدر وما لا يقدر ، ومن ورع وتقوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى .

ولو طلب المستحقون من الواقف كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفاظاً لاستحقاقهم لزمه تمكينهم وذلك أخذاً من إفتاء جماعة أنه يجب على صاحب كتب الحديث إذا كتب فيها سماع غيره معه لها أن يعييره إياها ليكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف مما كان

يتعامل به حال الوقف ، زاد سعره أم نقص سهل تحصيله أم لا ، فإن فقد
اعتبرت قيمته يوم المطالبة إن لم يكن له مثل حينئذ وإلا وجب مثله .

وإذا أجر الناظر الوقف على معين أو جهة إجارة صحيحة فزادت الأجرة
في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد في الأصح لوقوعه بالغبطة
في وقته فأشبه ارتفاع القيمة أو الأجرة بعد بيع أو إجارة مال المحجور .
والثاني : تنفسخ إذا كان للزيادة وقع ، والطالب ثقة لتبين وقوعه على خلاف
المصلحة ، وقد مر في الإجارة أنه لو كان المؤجر المستحق أو مأذونه جاز
إيجاره بأقل من أجرة مثله وعليه فالأوجه انفساخها بانتقالها لغيره ممن
لم يأذن له في ذلك .

وأفتى ابن الصلاح فيما إذا أجر بأجرة معلومة شهد اثنان بأنها أجرة
المثل حالة العقد ثم تغيرت الأحوال فزادت أجرة المثل بأنه يتبين بطلانها
وخطئهما لأن تقويم المنافع المستقبلية إنما يصح حيث استمرت حالة العقد
بخلاف ما لو طرأ عليها أحوال تختلف بها قيمة المنفعة فإنه بان أن المقوم لم
يوافق تقويمه الصواب ولو حكم حاكم بصحة إجارة وقف ، وأن الأجرة
أجرة المثل ، فإن ثبت بالتواتر أنها دونها تبين بطلان الحكم والإجارة .

فرع ثقة الوقف من حيث شرط الواقف لأنه لما اتبع شرطه في
سبيله وجب اتباع شرطه في ثقته . فإن لم يمكن فمن غلته ، لأن الواقف
اقتضى تحييس أصله وتسبيل منفعته ، ولا يحصل ذلك إلا بالاتفاق عليه ،
فكان ذلك من ضرورته ، وإن تعطلت منافع الحيوان الموقوف فنفقته على
الموقوف عليه لأنه ملكه ، ويحتمل وجوبها في بيت المال .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الهبات

الهبة مندوب اليها لما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تهادوا تحابوا » وللأقارب أفضل لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الراحمون يرحمهم الله » ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ، الرحم شجرة من الرحمن ، فمن وصلها وصله الله ، ومن قطعها قطعته الله » وفي الهبة صلة الرحم ، والمستحب أن لا يفضل بعض أولاده على بعض في الهبة لما روى النعمان بن بشير قال : « اعطاني أبي عطية فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله انى اعطيت ابني عطية ، وان أمه قالت لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهل اعطيت كل ولدك مثل ذلك ؟ قال : لا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتقوا الله واعملوا بين اولادكم ، اليس يسرك أن يكونوا في البر سواء ؟ قال : بلى . قال : فلا إذا » .

قال الشافعي رحمه الله : ولأنه يقع في نفس المفضل ما يمنعه من بره ، ولأن الأقارب ينفس بعضها بعضاً ما لا ينفس العدى ، فان فضل بعضهم بعطية صحت العطية ، لما روى في حديث النعمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أشهد على هذا غيرة » فلو لم يصح ، لبين له ولم يأمره أن يشهد عليه غيره ، ولا يستنكف أن يهب القليل ، ولا أن يتهب القليل ، لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو دعيت الى كراع لأجبت ؟ ولو أهدى الى كراع أو ذراع لقبلت » .

الشرح الحديث الأول أخرجه البخارى في الأدب المفرد والبيهقى وابن طاهر في مسند الشهاب من حديث محمد بن بكير عن ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم « تهادوا تحابوا » قال الحافظ ابن حجر وإسناده حسن ، وقد اختلف فيه على ضمام قال الذهبي : لينة بعضهم بلا حجة . وقال أحمد بن حنبل : صالح الحديث .

وسرد له ابن عدى فى كامله أحاديث حسنة ، ولما كان ضمام ختن أبى قبيل على ابنته فقد اختلف عليه ، فقبيل عنه : عن أبى قبيل عن عبد الله بن عمر .
أورده ابن طاهر ورواه فى مسند الشهاب من حديث عائشة بلفظ « تهادوا تزادوا حباً » وفى إسناده محمد بن سليمان . قال ابن طاهر : لا أعرفه ، وأورده أيضاً من وجه آخر عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية وقال : إسناده غريب وليس بحجة .

وروى مالك فى الموطأ عن عطاء الخراسانى رفعه « تصافحوا يذهب الغل ، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء » وفى الأوسط للطبرانى من حديث عائشة « تهادوا تحابوا وهاجروا تورثوا أولادكم مجداً وأقبلوا الكرام عثراهم » قال الحافظ ابن حجر : وفى إسناده نظر ، وأخرج فى الشهاب عن عائشة « تهادوا فإن الهدية تذهب الضغائن » ومداره على محمد ابن عبد النور عن أبى يوسف الأعشى عن هشام عن أبيه عنها . والراوى له عن محمد هو أحمد بن الحسن المقرئ . قال الدارقطنى : ليس بثقة ، وقال ابن طاهر لا أصل له عن هشام . رواه ابن حبان فى الضعفاء من طريق بكر بن بكار عن عائذ بن شريح عن أنس بلفظ (تهادوا فإن الهدية قلت أو كثرت تذهب السخيمة) وضعفه بعائذ . قال أبو حاتم : فى حديثه ضعف . وقال ابن طاهر : ليس بشئ وقد رواه عنه جماعة . قال ورواه كوثر ابن حكيم عن مكحول عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسل . وكوثر متروك .

وروى الترمذى من حديث أبى هريرة « تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر » وفى إسناده أبو معشر المدنى تفرد به وهو ضعيف . ورواه ابن طاهر فى أحاديث الشهاب من طريق عصمة بن مالك بلفظ « الهدية تذهب بالسمع والبصر » ورواه ابن حبان فى الضعفاء من حديث ابن عمر بلفظ « تهادوا فإن الهدية تذهب الغل » رواه محمد بن غيزغة قال : لا يجوز الاحتجاج به وقال فيه البخارى منكر الحديث وروى أبو موسى المدينى فى الذيل فى ترجمة زعبل ، بالزأى والعين المهملة والباء الموحدة ، يرفعه « تراوروا وتهادوا

فان الزيارة تثبت الوداد ، والهدية تذهب السخيمة » . قال ابن حجر : وهو مرسل وليس لزعل صحة .

أما حديث عبد الله بن عمر فرواه أحمد في مسنده والطبراني بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمرو ؛ وزواه مسلم عن عائشة ، ورواه البخاري عن أبي هريرة بلفظ « الرحم شجرة من الرحمن ، قال الله : من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته » .

أما حديث النعمان بن بشير عند البخاري ومسلم وأحمد بلفظ (أن أباي أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني نحت ابنى هذا غلاما كان لى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكل ولدك نحتته مثل هذا ؟ فقال : لا ، فقال : فارجه) ولفظ مسلم (تصدق على أبى يعرض ماله ، فقالت أمى عمرة بنت ربيعة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلق أبى إليه يشهده على صدقتى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفعلت هذا بولدك كلهم ؟ قال : لا فقال : اتقوا الله واعدلوا فى أولادكم ، فرجع أبى فى تلك الصدقة) وللبخارى مثله ولكن ذكره بلفظ العطية لا بلفظ الصدقة .

وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي والمنذرى عن النعمان بن بشير قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم « اعدلوا بين أبنائكم ، اعدلوا بين أبنائكم ، اعدلوا بين أبنائكم » وهذا الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجاله ثقات إلا المفضل بن المهلب بن أبى صفرة ، وقد اختلف فيه وهو صدوق ، وفى رواية لمسلم بلفظ « أيسرك أن يكونوا فى البر سواء ؟ قال : بلى ، قال : فلا إذن » .

وفى بابيه عن ابن عباس عند الطبراني والبيهقى وسعيد بن منصور بلفظ « سووا بين أولادكم فى العطية ، ولو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء » وفى إسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف ، وذكر ابن عدى فى الكامل أنه لم ير له أنكر من هذا وقد حسن ابن حجر فى الفتح إسناده .

أما حديث أبي هريرة فقد أخرجه البخاري بلفظ « لو دعيت إلى كراع أو ذراع لأجبت ، ولو أهدى إلى ذراع أو كراع لقبلت » ورواه أحمد والترمذي وصححه من حديث أنس بلفظ « لو أهدى إلى كراع لقبلت ، ولو دعيت عليه لأجبت » وفي بابيه عن أم حكيم الخزاعية عند الطبراني قالت « قلت يا رسول الله تكره رد اللص ؟ قال : ما أقبحه ، لو أهدى إلى كراع لقبلت » وقوله : اللطف بالتحريك : السير من الطعام .

أما بشير بن سعد الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشهده على ما نحل له ولولده النعمان فهو بشير بن سعد بفتح الباء وكسر الشين والد النعمان بن بشير بن سعد بن جلاس بضم الجيم بن زيد بن مالك ابن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج الأنصاري الخزرجي المدني الصحابي الفاضل الصالح شهد العقبة الثانية بوبراً وأحداً والخندق والمشاهد بعدها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيل : إنه أول من بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه من الأنصار بالخلافة واستشهد مع خالد بن الوليد رضي الله عنه يوم عين التمر بعد انصرافه من اليمامة سنة ثنتي عشرة من الهجرة وهو الذي ثبت في الصحيح أنه قال « يا رسول الله أمرنا أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك » .

أما النعمان بن بشير ولده فقال النووي في تهذيبه : الصحابي ابن الصحابي والصحابة رضي الله تعالى عنهم ذكره في المختصر والمهذب وذكره في الوسيط في باب الهبة لكنه وقع فيه غلط في الوسيط سيأتي بيانه في النوع الثامن من الأوهام إن شاء الله تعالى ^(١) هو أبو عبد الله النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس بضم الجيم وتخفيف اللام كما قيده الحافظ عبد الغني المقدسي وغيره وقال ابن ماكولا هو خلاص بضم

(١) لم يأت ذكره في تهذيب الاسماء واللغات طبعة المنيرية وانحسني ان تكون الطبعة ناقصة كثيراً مما سجله النووي في هذا الكتاب لأنني وجدت كثيراً مما أشار إليه غير موجود مما يدل على سقط هذا الذي نوه النووي رحمه الله بذكره وصرح بتسجيله في كتابه والله الأمر من قبل ومن بعد (ط) .

الحاء المعجمة وتشديد اللام ابن زيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج الأنصاري وهو وأبوه وأمه صاتبون اسم أمه أم عمرة بنت رواحة شهيد بشير العقبة الثانية وبدراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عنه ابنه النعمان وجابر بن عبد الله وروى عنه أيضاً عروة والشعبي مرسلان فانهما لم يدركاه وولد النعمان على رأس أربعة عشر شهراً من الهجرة وهو أول مولود من الأنصار بعد الهجرة ، وقيل في مولده غير ما ذكرنا لكن ما ذكرناه هو الأصح الأشهر روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة وأربعة عشر حديثاً اتفق البخاري ومسلم منها على خمسة وانفرد البخاري بحديث ومسلم بأربعة روى عنه ابنه بشير ومحمد وعروة وابن الزبير والشعبي وآخرون قتل بالشام بقرية من قرى حمص في ذي الحجة سنة أربع وستين وقال ابن أبي خيثمة سنة ستين استعمله معاوية على حمص ثم على الكوفة واستعمله عليهما يزيد بن معاوية وكان كريماً جواداً شاعراً رضي الله تعالى عنه . اهـ

أما الهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء الموحدة . قال في الفتح : تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الإبراء ، وهو هبة الدين ممن هو عليه ، والصدقة وهي هبة ما يتمخض به طلب ثواب الآخرة ، والهدية وهي ما يلزم به الموهوب له عوضه ومن خصها بالحياة أخرج الوصية ، وهي تكون أيضاً بالأنواع الثلاثة ، وتطلق الهبة بالمعنى الأخص على ما لا يقصد له بدل ، وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها تمليك بلا عوض اهـ .

والهبة والعطية والهدية والصدقة معانيها متقاربة وكلها تمليك في الحياة بغير عوض ، واسم العطية شامل لجميعها ، وكذلك الهبة والصدقة والهدية متغايران ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة ، وقال في اللحم الذي تصدق به على بريرة « هو عليها صدقة ولنا هدية » فالظاهر أن من أعطى شيئاً يتقرب به إلى الله تعالى للمحتاج فهو صدقة . ومن دفع إلى إنسان شيئاً يتقرب به إليه محبة له فهو هدية ، وجميع ذلك مندوب إليه ومحثوث عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « تهادوا تحابوا »

وأما الصدقة فما ورد في فضلها أكثر من أن يمكننا حصره ، وقد قال الله تعالى « إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهي خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم » .

إذا ثبت هذا فإن المكيل والموزون لا تلزم فيه الصدقة والهبة إلا بالقبض ، وهو قول أكثر الفقهاء ، منهم النخعي والثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة والشافعي وأحمد .

وقال مالك وأبو ثور : يلزم ذلك بمجرد العقد لعموم قوله عليه الصلاة والسلام (العائد في هبته كالعائد في قبضه) ولأنه إزالة ملك بغير عوض فلزم بمجرد العقد كالوقف والعنق ، وربما قالوا : تبرع فلا يعتبر فيه القبض كالوصية والوقف ، ولأنه عقد لازم ينقل الملك فلم يقف لزومه على القبض كالبيع ، وتطلق الهبة على الشيء الموهوب .

وأحاديث النعمان بن بشير تمسك بها من أوجب التسوية بين الأولاد في العطية ، وبه صرح البخاري ، وهو قول طاوس والثوري وأحمد وإسحاق وبعض المالكية ، قال في الفتح : والمشهور عن هؤلاء أنها باطلة . وعن أحمد تصح ، ويجب أن يرجع . وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب ، كأن يحتاج الولد لزماته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي .

وقال أبو يوسف : تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار . وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة ، فإن فضل بعضاً صح وكره ، وحملوا الأمر على الندب وكذلك حملوا النهي الثابت في رواية لمسلم بلفظ « أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ قال : بلى قال : فلا إذن » على التنزيه .

وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عشرة جاءت في فتح الباري ، اختصرها الشوكاني ووضع عليها زيادات مفيدة (أحدها) أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده حكاه ابن عبد البر ، وتعقاه بأن كثيراً من

طرق الحديث مصرحة بالبعضية ، كما في حديث جابر وغيره أن الموهوب كان غلاما ، وكما في لفظ مسلم عن النعمان « تصدق على أبي بعض ماله » .

(الجواب الثاني) أن العطية المذكورة لم تنجز ، وإنما جاء بشير يستشير النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأشار عليه بأن لا يفعل فترك ، حكاه الطبري ويجاب عنه بأن أمره صلى الله عليه وسلم له بالارتجاع يشعر بالتنجيز ، وكذلك قول عمرة « لا أرضى حتى تشهد » الخ .

(الجواب الثالث) أن النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب فجاز لأبيه الرجوع . ذكره الطحاوي . قال الحافظ وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصا قوله (أرجعه) فإنه يدل على تقدم وقوع القبض ، والذي تضافرت عليه الروايات أنه كان صغيرا وكان أبوه قابضا له لصغره فأمره برد العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوضة .

(الجواب الرابع) أن قوله (أرجعه) دليل على الصحة ، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع ، وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لولده ، وإن كان الأفضل خلاف ذلك ، لكن استحباب التسوية رجح على ذلك فلذلك أمره به .

وفي الاحتجاج بذلك نظر ، والذي يظهر أن معنى قوله (أرجعه) أى لا تمض الهبة المذكورة ، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة .

(الخامس) أن قوله (أشهد على هذا غيرى) إذن بالإشهاد على ذلك ، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام ، وكأنه قال : لا أشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه أن يحكم حكاه الطحاوي وأرتضاه ابن القصار ، وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها إذا تعينت عليه ، والإذن المذكور مراد به التويخ لما تدل عليه بقية ألفاظ الحديث ، وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع .

وقال ابن حبان : قوله (أشهد) صيغة أمر والمراد به نفى الجواز وهي كقوله لعائشة : اشترطى لهم الولاء اهـ ، ويؤيد هذا الوجه تسميته صلى الله عليه وسلم لذلك جوراً كما في بعض الروايات المذكورة .

(الجواب السادس) التمسك بقوله (ألا سويت بينهم) على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التنزيه . قال الحافظ ابن حجر : وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما رواية « سويت بينهم » .

(الجواب السابع) قالوا : المحفوظ في حديث النعمان « قاربوا بين أولادكم » لا سوتوا ، وتعقب بأنكم لا توجبون المقاربة كما لا توجبون التسوية .

(الجواب الثامن) في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بالتسوية بينهم ، بالتسوية فيهم في البر قرينة تدل على أن الأمر للندب ، ورد بأن إطلاق الجور على عدم التسوية والنهي على التفضيل يدلان على الوجوب فلا تصلح تلك القرينة لصرفهما وإن صلحت لنفس الأمر .

(الجواب التاسع) ما سيأتى في الفصل الذي بعد هذا من منحة أبي بكر لعائشة ، وقوله لها : فلو كنت احترثته ، وكذلك ما رواه الطحاوي عن عمر أنه نحل ابنه عاصماً دون سائر ولده ، ولو كان التفضيل غير جائز لما وقع من الخليفتين ، وقال في الفتح : وقد أجاب ابن عمر عن قصة عائشة بأن إختوها كانوا راضين ، ويجب بمثل ذلك عن قصة عاصم . ولا حجة في فعلهما لاسيما إذا عارض المرفوع .

(الجواب العاشر) أن الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده ، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله لتملك الغير جاز له أن يخرج بعض ولده بالتمليك لبعضهم . وذكره ابن عبد البر قال الحافظ ابن حجر : ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص ، وقد رأى الشوكاني أن التسوية واجبة وأن التفضيل محرم واختلف الموجبون

للتسوية في كقيمتها فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض الشافعية والمالكية : العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث ، واحتجوا بأن ذلك حظه من المال لو مات عنه الواهب . وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والأنثى ، وظاهر الأمر بالتسوية معهم .

على أن حديث النعمان بن بشير رواه عنه عدد كثير من التابعين ، منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبى داود ، وأبو الضحى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوى ، والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبى داود والنسائي ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد ، وعون بن عبد الله عند أبى غوانة والشعبى عند الشيخين وأبى داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم وقد رواه النسائي من مسند بشير والد النعمان فشد بذلك . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وما جاز بيعه من الأعيان جاز هبته لأنه عقد يقصد به ملك المين فملك به ما يملك بالبيع وما جاز هبته جاز منه مشاع لما روى عمرو ابن سلمة الضمرى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة حتى أتى الروحاء فإذا حمار عقير ، فقبل : يا رسول الله ، هذا حمار عقير ، فقال : دعوه فإنه سيطلبه صاحبه ، فجاء رجل من فهر فقال : يا رسول الله انى أصبت هذا فشأنكم به ، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم أبا بكر بقسم لحمه بين الرفاق » ولأن القصد منه التملك والمشاع كالقسم في ذلك .

فصل وما لا يجوز بيعه من المجهول ، وما لا يقدر على تسليمه ، وما لم يتم ملكه عليه ، كالبيع قبل القبض لا تجوز هبته ، لأنه عقد يقصد به تملك المال في حال الحياة ، فلم يجز فيما ذكرناه كالبيع .

فصل ولا يجوز تعليقها على شرط مستقبل لأنه عقد يبطئ بالجهالة ، فلم يجز تعليقها على شرط مستقبل كالبيع .

الشرح حديث عمرو بن سلمة الضمرى كذا في نسخ المذهب وفي مواطن مختلفة من فصول المذهب وصوابه عمير بن سلمة الضمرى بالتصغير.

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب : له صحبة وحدث ، وهذا الحديث أخرجه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ وصححه ابن خزيمة وغيره عن عمير بن سلمة الضمري عن رجل من بهز « أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد مكة حتى إذا كانوا في بطن وادي الروحاء وجد الناس حمار وحش عقيراً فذكروه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : أقروه حتى يأتي صاحبه فاتى البهزي وكان صاحبه فقال : يا رسول الله شأنكم هذا الحمار فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه في الرفاق ، وهم محرمون ، قال : ثم مررنا حتى إذا كنا بالأثاية إذا نحن بطبي حاقف في ظل فيه سهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً أن يقف عنده حتى يخبر الناس عنه » .

ولأحمد والبخاري ومسلم من حديث قتادة قال « كنت يوماً جالسا مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم عام الحديبية فأبصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤذوني ، وأحبوا لو أني أبصرته فالتفت فأبصرته فمتمت إلى الفرس فأسرجته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم : ناولوني السوط والرمح فقالوا : لا والله لا نعيناك عليه ، فغضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبت فشددت على الحمار ففقرته ثم جئت به وقد مات فوقعوا فيه يأكلونه ، ثم إنهم شكوا في آكلهم إياه وهم حرم ، فرحنا وخبات العضد معي فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن ذلك فقال : هل معكم منه شيء ؟ فقلت : نعم ، فتاولته العضد فأكلها وهو محرم » ولمسلم « هل أشار إليه إنسان أو أمره بشيء ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوه » وللبخاري « قال : منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا ما بقي من لحمها » قلت : وهذا الخير صريح في صحة هبة المشاع ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، سواء في ذلك ما أمكن قسمته أو لم يمكن .

وقال أصحاب الرأي : لا تصح هبة المشاع الذي يمكن قسمته لأن القبض شرط في الهبة ، ووجوب القسمة يمنع صحة القبض وتبامه ، فإن

كان مما لا يمكن قسمته صحت هبته لعدم ذلك فيه ، وإن وهب واحد اثنين شيئاً مما ينقسم لم يجوز عند أبي حنيفة ، وجاز عند صاحبيه ، وإن وهب اثنان اثنين شيئاً مما ينقسم لم يصح في قياس قولهم ، لأن كل واحد من المتهين قد وهب له جزء مشاع .

ولنا حديث عمير بن سلمة في الفصل ، ولأنه يجوز بيعه فجازت هبته كالذي لا ينقسم ، ولأنه مشاع فأشبه ما لا ينقسم . وقولهم : إن وجوب القسمة يمنع صحة القبض لا يصح ، فإنه لم يمنع صحته في البيع فكذا ههنا ، ومتى كانت الهبة لاثنتين فقبضاه بإذنه ثبت ملكهما فيه ، وإن قبضه أحدهما ثبت الملك في نصيبه .

أما قوله (ما جاز بيعه من الأعيان جاز هبته) فظاهر في عموم ثبوت الملك بالقبض بالهبة فيما يجوز امتلاكه بالعوض ، والجواز هنا اعتبار الشيء في حق حكمه ، وأما صحته بانعقاد اللفظ بحيث إذا انضم إليه القبض اعتبر ، وثبت وهو في معنى البيع ، قال الشافعي رضي الله عنه ، ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كان له أخذها وكان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار .

ولما كانت الهبة تمليكا لمعين في الحياة لم يجوز تعليقها على شرط كالبيع ، فإن علقها على شرط كقول النبي صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة « إن رجعت هديتنا إلي النجاشي فهي لك » كان وعداً ، وإن شرط في الهبة شروطاً تنافي مقتضاها نحو أن يقول : وهبتك هذا بشرط أن لا تهبه أو لا تبيعه أو بشرط أن تهبه أو تبيعه أو بشرط أن تهب فلاناً شيئاً لم يصح . وفي صحة الهبة وجهان على الشروط الفاسدة في البيع ، وإن وقت الهبة ، فقال : وهبتك هذا سنة ثم يعود إلى لم يصح ، لأنه عقد تمليك لعين فلم يصح مؤقتاً .

وجملة ذلك أن التمليك إذا كان لعين بغير عوض عن غير احتياج كان هبة ، فإن كان عن احتياج فصدقة ، فإن كان للمنفعة بغير عوض فعارية أو بعوض فاجارة وإن كان للعين بعوض فبيع .

فرع لا يجوز هبة المجهول أو غير المملوك أو جعله في الذمة .
قال النووي : وما لا يجوز بيعه كمجهول ومغضوب لمن لا يقدر على اتزاعه ،
وضال وآبق فلا يجوز هبته . قال الرملى : بجامع أن كلا منهما تملك في
الحياة ولا ينافيه خبر : « زن وأرجح » لأن الرجحان المجهول وقع تابعا
لمعلوم ، على أن الأوجه كون المراد بأرجح تحقق الحق حذراً من التساهل
فيه ، ولا قوله صلى الله عليه وسلم للعباس رضى الله عنه في المال الذى جاء
من البحرين : « خذ منه » - الحديث ، لأن الظاهر أن ما ذكرنا فى المجهول
إنما هو بالمعنى الأخص بخلاف هديته وصدقته فيصحان فيما يظهر ، وإعطاء
العباس الظاهر صدقة لا هبة ، لكونه من جملة المستحقين ، لأنه كان من
العاملين عليها كما مضى ذلك فى كتاب الزكاة .

فرع وقد اختلف الفقهاء فى ترك الدين المستقر الذى فى الذمة
للمدين ، فقال أبو حنيفة والثورى وإسحاق : إذا وهب الدين لغير من هو
فى ذمته أو باعه إياه لم يصح . وقال أحمد : إذا كان لك على رجل طعام
قرضاً فبعه من الذى هو عليه بنقد ، ولا تبعه من غيره عرضاً بمالك عليه .

وقال الشافعى : إن كان الدين على معسر أو منأطل أو جاحد له لم يصح
البيع لأنه معجوز عن تسليمه ، وإن كان على ملىء بأذل له ففيه قولان .
(أحدهما) يصح لأنه ابتاع بمال ثابت فى الذمة فصح ، كما لو اشترى
فى ذمته ويشترط أن يشتريه بعين أو يتقاضان فى المجلس لتلا يكون بيع
دين بدين .

(والثانى) لا يصح . وفى نهاية المحتاج بحث حول ترك الدين المستقر
الذى فى الذمة للمدين لغيره هل يعد هبة أم يعد إبراء فحسب بأنه لا يعد
هبة فى الأصح لأنه غير مقدور على تسليمه ، فإن قلنا : بصحة بيعه لغير من
هو عليه قياساً على بيع الموصوف فإنه لا يوهب والدين مثله بل أولى ،
وفرق ما بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بأن يبيع ما فى الذمة التزام لتحصيل
المبيع فى مقابلة الثمن الذى استحقه والالتزام فيها صحيح بخلاف هبته
فإنها لا تتضمن الالتزام إذ لا مقابل فيها ، فكانت بالوعد أشبه فلم يصح .

ووارد على ما لا يجوز بيعه من المجهول أنه إذا خلط متاعه بمتاع غيره فوهب أحدهما نصيبه لصاحبه فيصح مع جهل قدره وصفته للضرورة ، وكذلك لو قال : أنت في حل مما تأخذ أو تعطى أو تأكل من مالى فله الأكل فقط لأنه إباحة وهى صحيحة بالمجهول بخلاف الأخذ والإعطاء قاله العبادى ، قال : وفى خذ من عنب كرمى ما شئت لا يزيد على عنقود لأنه أقل ما يقع عليه الاسم ، وما استشكل به يرد بأن الاحتياط المبني عليه حق أوجب ذلك التقدير ، وأفتى القفال فى : أبحت لك من ثمار بستانى ما شئت بأنه إباحة ، وظاهره أن له أخذ ما شاء ، وما قاله العبادى أحوط .

وفى الأنوار : لو قال أبحت لك جميع ما فى دارى أو ما فى كرمى من العنب ، فله أكله دون بيعه وحمله وإطعامه لغيره . وتقتصر الإباحة على الموجود فى الدار أو فى الكرم ، ولو قال : أبحت لك جميع ما فى دارى أكلًا واستعمالًا ولم يعلم المبيع لم تحصل الإباحة .

ومتى قلنا : لا تصح الهبة فى غير مقدور عليه أو فيما لا يمكن تسليمه كالعبد الأبق والجمل الشارد والمغصوب لغير غاصبه ممن لا يقدر على أخذه بهذا قال أبو حنيفة والشافعى وأحمد رضى الله عنهم ، لأنه عقد يقتصر إلى القبض فلم يصح فى ذلك كالبيع والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا تصح الا بالايجاب والقبول لأنه تمليك آدمى لآدمى ، فافتقر الى الايجاب والقبول كالبيع والنكاح ، ولا يصح القبول الا على الفور . وقال أبو العباس : يصح على التراخى ، والصحيح هو الأول ، لأنه تمليك مال فى حال الحياة فكان القبول فيه على الفور كالبيع .

فصل ولا يملك الموهوب منه الهبة من غير قبض ، لما روت عائشة رضى الله عنها (ان اباها نحلها جزاء عشرين وسقا من ماله ، فلما حضرته الوفاة قال : يا بنية ان احب الناس غنى بعدى لانت ، وان اعز الناس على فقرى بعدى لانت ، وانى كنت نحلكت جزاء عشرين وسقا من مالى ، ووددت انك جذتته

وحزته ، وإنما هو اليوم مال الوارث ، وإنما هما أخواله واختاله ، قالت :
هذان أخوأي فمن أختأي ؟ قال ذو بطن بنت خارجة ، فاني أظنها جارية)
مات قبل القبض قام وارثه مقامه ، ان شاء قبض وان شاء لم يقبض ، ومن
أصحابنا من قال : يبطل العقد بالموت ، لأنه غير لازم فبطل بالموت كالمقود
الجائزة ، والنصوص انه لا يبطل لأنه عقد يؤول الى اللزوم فلم يبطل بالموت
كالباع بشرط الخيار ، فإذا قبض ملك بالقبض ، ومن أصحابنا من قال : يتبين
انه ملك بالعقد ، فان حدث منه نماء قبل القبض ، كان للموهوب له ، لان
الشافعي رضى الله عنه قال : فيمن وهب له عبد قبل أن يهل عليه هلال شوال ،
وقبض بعد ما اهل : (ان فطرة المبد على الموهوب له) والمذهب الاول ، وما
قال في زكاة الفطر فرعه على قول مالك رحمه الله) .

الشرح خبر عائشة رضى الله عنها ، رواه مالك في الموطأ من طريق
ابن شهاب عن عروة عنها ، وروى نحوه البيهقي من طريق ابن وهب عن
مالك وغيره عن ابن شهاب . وعن حنظلة بن أبي سفيان عن القاسم بن محمد
نحوه .

قال الشافعي رضى الله عنه في الأم « بلغنا عن أبي بكر رضى الله عنه
أنه نحل عائشة أم المؤمنين جداد عشرين وسقاً من نخل له بالعالية فلما
حضره الموت قال لعائشة : إنك لم تكوني قبضتيه ، وإنما هو مال الوارث،
فصار بين الورثة لأنها لم تكن قبضته » .

اما اللغات فإن قوله « نحل عائشة » أى أعطاه ، والنحلة العطية ،
والوسق ستون صاعاً ، وحزته أى قبضته ، ولو قال : حزتيه لكان جائزاً
ولكن الحذف أفصح وأما قوله : ذو بطن بنت خارجة ، فإن ذو تأني بمعنى
الاسم الموصول في لغة طيء قال شاعرهم :

قالوا جنتت فقلت كلا	وربى ما جنتت ولا اتشيت
ولكنى ظلمت، فكدت أبكى	من الظلم الميئس أو بكيت
فإن الماء ماء أبى وجدى	وبئرى ذو حفرت ودو طويت

وقد تزوج أبو بكر رضى الله عنه ذو بطن بنت خارجة بن أبي زهير

بالسنة في بنى الحارث من الخرج قريب المدينة ، واسمها حبيبة وبنيتها
أم كلثوم بنت أبي بكر رضى الله عنه .

أما الأحكام فإن الهبة لا تصح إلا بإذن الواهب لأنه بالخيار قبل القبض
إن شاء آقبضها وأمضاها وإن شاء رجع فيها ومنعها ، فإن قبضها الموهوب
له قبل إذنه لم تتم الهبة ولم يصح القبض .

وحكى عن أبي حنيفة أنه إذا قبضها في المجلس صح ، وإن لم يأذن
له ، لأن الهبة قامت مقام الإذن في القبض لكونها دالة على رضاه بالتملك
الذى لا يتم إلا بالقبض .

ومذهب الشافعى وأحمد رضى الله عنهما أنه قبض الهبة بغير إذن الواهب
فلم يصح كما بعد في المجلس ، أو كما لو ناه عن قبضها ، ولأن التسليم
غير مستحق على الواهب فلا يصح التسليم إلا بإذنه ، كما لو أخذ المشتري
المبيع من البائع قبل تسليم ثمنه جعل الهبة إذناً في القبض بدليل ما بعد
المجلس ، ولو أذن الواهب في القبض ثم رجع عن الإذن أو رجع في الهبة
صح رجوعه لأن ذلك ليس بقبض . وإن رجع بعد القبض لم ينفع رجوعه ،
لأن الهبة قد تمت .

إذا عرف هذا عرف أن شرط الهبة الإيجاب ، كوهبتك وملكتك ومنحتك
وأكرمتك وعظمتك ونجلتك . وكذا أطعمتك ولو في غير طعام كما نص عليه ،
وقبول ، كقبلت ورضيت واتهبت متلفظاً بأحدى هذه الكلمات أو بإشارة
من أخرج مفهومه في حقه بالقبول ، لأن القبول يتعقد بالكتابة ، ومن أركانها
أن يكون القبول مطابقاً للإيجاب ، ومن أركانها اعتبار الفور في الصيغة ،
ولا يضر الفصل . نعم في الاكتفاء بالإذن قيل وجود القبول فطر ، لأننا إذا
تصورنا أن الواهب لا يفترق عن الراهن عند تقديمه المعين إلى المتهب إلا
في الصيغة ، تبين لنا أهمية الصيغة وضرورتها عند العقد واعتبار القبول
على الفور لفظاً ، ولا يكفي لفظ يحتمل القبول والرفض إلا إذا اقترن
اللفظ بالقبض وتسليم اليد . كقوله « شكراً » فإنه لفظ يحتمل الاعتذار
عن قبول الهبة ويحتمل القبول .

وأفتى بعض الأصحاب فيمن بعث بنته وجهازها إلى دار الزوج بأنه إن قال هذا جهاز بنتي فهو ملك لها ، وإلا فهو عارية ويصدق يمينه ، ولا يشترط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الإعطاء والأخذ ، ولا في الهدية بل يكفي البعث من هذا ويكون كالإيجاب والقبض من ذلك ، ويكون كالقبول لجريان عادة السلف بل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، ومع ذلك كانوا يتصرفون فيه تصرف الملاك فسقط ما يتوهم منه أنه كان إباحة . هذا هو الصحيح (والثاني) يشترطان كالهبة . وفرق هنا بين التملك وبين نقل الحق أو اليد إلى غيره ، كلبن شاة الأضحية أو صوفها أو تنازل إحدى الضرتين عن نوبتها للأخرى .

فرع لا يملك الموهوب الهبة إلا بقبضها ، فقد روى عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن أبا بكر رضي الله عنه نحلها جذاذ عشرين وسقا من ماله بالعالية فلما مرض قال : يا بنية ما أحد أحب إلي غنى بعدى منك ، ولا أحد أعز علي فقراً منك ، وكنت نحلتك جذاذ عشرين وسقا وددت أنك حزتيه أو قبضتيه ، وهو اليوم مال الوارث أخواك وأختاك ، فاقسموا على كتاب الله عز وجل » وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « ما بال أقوام ينحلون أولادهم ، فإذا مات أحدهم قال : مالي وفي يدي . وإذا مات هو قال : كنت نحلته ولدي ، لا نحلة إلا نحلة يعرز الولد دون الوالد فإن مات ورثه » .

فإذا مات الواهب أو الموهوب له قبل القبض ، فإن قلنا بأنه عقد يؤول إلى اللزوم لم يبطل بموت أحد المتعاقدين بل يقوم ورثته مقامه ، وهذا قول أكثر أصحابنا ، وهو قول أبي الخطاب من الحنابلة حيث يقول : إذا مات الواهب قام وارثه مقامه في الإذن في القبض والفسخ .

وإن قلنا بقول بعض الأصحاب بأنه من العقود الجائزة يبطل بموت أحد المتعاقدين كالوكالة والشركة . وهو قول الإمام أحمد حيث قال في رواية أبي طالب وأبي الحارث في رجل أهدى هدية فلم تصل إلى المهدي إليه حتى مات ، فإنها تعود إلى صاحبها ما لم يقبضها .

وروى بإسناده عن أم كلثوم بنت سلمة قالت : « لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها : إني قد أهديت إلى النجاشي حلة وأواقى مسك ، ولا أرى النجاشي إلا قد مات : ولا أرى هديتي إلا مردودة علي ، فإن ردت فهي لك . قالت : فكان ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه هديته ، فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية من مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة » ووجه ضعف القول بإتساح العقد بموت أحدهما أن ليس المدار على القبول بل على الأيلولة للزوم كما قررنا ، وهو جار في الهدية والصدقة أيضا ، ويجرى الخلاف في الجنون والإغماء ، ولولى المجنون قبضها قبل الإفاقة .

وفرق الحنابلة بين المكيل والموزون وغيرهما ، فالمكيل والموزون لا يصح التملك فيهما بغير قبض أما في غيرهما فيصح بغير القبض لما روى عن علي وابن مسعود رضى الله عنهما أنهما قالوا : « الهبة جائزة إذا كانت معلومة قبضت أو لم تقبض » وهو قول مالك وأبى ثور . وعن أحمد رواية أخرى لا تلزم الهبة في الجميع إلا بالقبض ، وهو قول أكثر أهل العلم . قال المروزي : اتفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، على أن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة ، ويروى ذلك عن النخعي والثوري والحسن بن صالح والعبدي والشافعي وأصحاب الرأي لما ذكرنا .

ومن أصحابنا من قال : إنما يستغنى عن القبض إذا تحقق الإيجاب والقبول واستقر العقد بينهما ، ولأنه عقد تملك فافتقر إلى الإيجاب والقبول كالنكاح ، وعلى هذا القول إذا حدث نماء في الهبة قبل القبض كانت للموهوب له ، والمنصوص أن النماء بعد القبض كان للموهوب .

قال في الأم : وإذا وهب الرجل للرجل جارية أو داراً ، فزادت الجارية في يديه ، أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكر أنه وهب للشواب ، ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية ، أى حال ما كانت زادت خيراً أو نقصت ، كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فزادت في يديها ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة . اهـ

قلت : وليست الفطرة التي لزمتم الموهوب له منفعة تعود عليه ، وإنما هي قرينة صادفت محلها فلا شبه بينها وبين النماء ، فالنماء عائد ، والفطرة بذل وإخراج والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان وهب لغير الولد وولد الولد شيئاً واقيضه ، لم يملك الرجوع فيه ، لما روى ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما رفعاه الى النبي صلى الله عليه وسلم ((لا يحل للرجل ان يعطي العطية فيرجع فيها الا الولد فيما اعطى ولده)) وان وهب للولد أو ولد الولد وان سفل جاز له ان يرجع للخبر ، ولأن الأب لا يهتم في رجوعه ، لأنه لا يرجع الا لضرورة ، أو لاصلاح الولد ، وان تصدق عليه فالمنصوص ان له ان يرجع كالهبة ، ومن اصحابنا من قال : لا يرجع ، لأن القصد بالصدقة طلب الثواب واصلاح حاله مع الله عز وجل ، فلا يجوز ان يتغير رأيه في ذلك ، والقصد من الهبة اصلاح حال الولد ، وربما كان الصلاح في استرجاعه فجاز له الرجوع .

وان تداعى رجلان نسب مولود ، ووهبا له مالا لم يجوز لواحد منهما ان يرجع ، لأنه لم يثبت له بنوته ، فان لحق باحدهما ففيه وجهان :

(احدهما) انه يجوز لأنه ثبت انه ولده .

(والثاني) لا يجوز ، لأنه لم يثبت له الرجوع في حال العقد ، وان وهب لولده ووهب الولد لولده ففيه وجهان :

(احدهما) يجوز لأنه في ملك من يجوز له الرجوع في هبته .

(والثاني) لا يجوز لأنه رجوع على غير من وهب له فلم يجوز ، وان وهب لولده شيئاً فافلس وحجر عليه ، ففيه وجهان :

(احدهما) يرجع لأن حقه سابق لحقوق الفراء .

(والثاني) لا يرجع لأنه تعلق به حق الفراء ، فلم يجوز له الرجوع ، كما لو رهنه .

فصل وان زاد الموهوب في ملك الولد أو زال الملك فيه ثم عاد اليه

فالحكم فيه كالحكم في المبيع اذا زاد في يد المشتري او زال الملك فيه ثم عاد اليه
ثم افلس في رجوع البائع ، وقد بيناه في التفليس) .

الشرح حديث ابن عمر وابن عباس رواه طاوس أن ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى بولده ، ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قاء ثم رجع في قيئه » أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه ، وكذلك ابن حبان والحاكم وصححاه .

وقد استدلل بالحديث على تحريم الرجوع في الهبة ، لأن القىء حرام فالمشبه به مثله ، ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره : « كالكلب يرجع في قيئه » وهي تدل على عدم التحريم ، لأن الكلب غير متعبد بالقىء ليس حراماً عليه ، وهكذا قوله : (كمثل الكلب الخ) وتعقب بأن ذلك للمبالغة في الزجر كقوله صلى الله عليه وسلم فيمن لعب بالتردشير (فكأنما غمس يده في لحم خنزير) وأيضا الرواية الدالة على التحريم غير منافية للرواية الدالة على الكراهة على تسليم دلالتها على الكراهة فقط ، لأن الدال على التحريم قد دل على الكراهة وزيادة ، وقد قدمنا في باب نهى المتصدق أن يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة عن القرطبي أن التحريم هو الظاهر من سياق الحديث ، وقدما أيضا أن الأكثر حملوه على التنفير خاصة لكون القىء مما يستقدر .

ويؤيد القول بالتحريم قوله صلى الله عليه وسلم (ليس لنا مثل السوء) في حديث ابن عباس عند أحمد والبخاري . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يحل للرجل) قال في الفتح : وإلى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن قبض ذهب جمهور العلماء إلى هبة الوالد لولده ، وذهب الحنفية والزيدية إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة ، إلا إذا حصل مانع من الرجوع ، كالهبة لدى رحم ونحو ذلك من الموانع .

وقال الطحاوي : إن قوله (لا يحل) لا يستلزم التحريم . قال وهو

كقوله صلى الله عليه وسلم (لا تحل الصدقة لغنى) وإنما معناه لا تحل له من حيث تحل لغيره من دوى الحاجة ، وأراد بذلك التغليظ في الكراهة .

وقال الطبرى : يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والدأ والموهوب له ولده والهبة لم تقبض ، والتي ردها الميراث إلى الواهب ثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك ، وأما ما عدا ذلك كالغنى يشيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع . قال : ومما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة . قال ابن حجر : اتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض وقد أخرج مالك عن عمر أنه قال : (من وهب هبة يرجو ثوابها فهي رد على صاحبها ما لم يشب منها) ورواه البيهقي عن ابن عمر مرفوعا وصححه الحاكم . قال ابن حجر : والمحفوظ من رواية ابن عمر عن عمر ورواه عبد الله بن موسى مرفوعا ، قيل : وهو وهم وصححه الحاكم وابن حزم ، ورواه ابن حزم أيضا عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ (الواهب أحق بهبته ما لم يشب منها) وأخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطنى ورواه الحاكم من حديث الحسن عن سمرة مرفوعا بلفظ إذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع . ورواه الدارقطنى من حديث ابن عباس قال ابن حجر : وسنده ضعيف .

وقال ابن الجوزى : أحاديث ابن عمر وأبى هريرة وسمرة ضعيفة وليس منها ما يصح . وأخرج الطبرانى في الكبير عن ابن عباس مرفوعا (من وهب هبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها ، فإن رجع فى هبته فهو كالذى يقىء ويأكل منه) فإن صحت هذه الأحاديث كانت مخصصة لعموم حديث طاوس إلا أنها لم تثبت ، كما رأيت من كلام ابن الجوزى وابن حجر وغيرهما من فقهاء المحدثين .

وقد استدلل الجمهور بحديث الفصل على أن للأب أن يرجع فيما وهب لابنه وقال أحمد (لا يحل للواهب أن يرجع فى هبته مطلقا) ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور حديث عائشة عند أحمد والبخارى ومسلم وأبى داود والترمذى مرفوعا (إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم) وفى

لفظ (ولد الرجل من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم هنيئاً) رواء أحمد
وحديث جابر أن رجلاً قال : يا رسول الله إن لى مالا وولداً وإن أبى يريد
أن يجتاح مالى ، فقال : (أنت ومالك لأبيك) رواء ابن ماجه .

وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً أتى النبى صلى الله
عليه وسلم فقال إن أبى يريد أن يجتاح مالى فقال : أنت ومالك لوالدك إن
أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً « رواء
أحمد وأبو داود .

وقال الشافعى رضى الله عنه وأبو حنيفة ومالك : ليس للوالد أن يأخذ
منه .

فرع قال النووى فى المنهاج : ولأب الرجوع فى هبة ولده وكذا
لسائر الأصول على المشهور ، قال الرملى : بالمعنى الأعم الشامل الهدية
والصدقة على الراجح بل يوجد التصريح بذلك فى بعض النسخ ، ولا يتعين
النور ، بل له ذلك متى شاء وإن لم يحكم به حاكم ، أو كان الولد صغيراً
أو فقيراً مخالفاً ديناً للخير وساقه . واختص بذلك لاقتفاء التهمة فيه ، إذ
ما طبع عليه من إثارة لولده على نفسه يقضى بأنه إنما رجع لحاجة أو
مصلحة ، ويكره الرجوع من غير عذر ، فإن وجد ككون الولد عاقاً ، أو
يصرفه فى معصية أذنبه به فإن أصر لم يكره .

وبحث الإسئوى نذبه فى العاصى وكراهته فى العاق إن زاد عقوقه ونذبه
إن أزاله وإباحته إن لم يفد شيئاً ، والأذرعى ذهب إلى عدم كراهته إن
احتاج الأب لنفقة أو دين ، بل نذبه حيث كان الولد غير محتاج له ، ووجوبه
فى العاصى إن غلب على الظن تعيينه طريقاً إلى كفه عن المعصية ، ويمتنع
الرجوع كما بحثه البلقينى فى صدقة واجبة كنذر وزكاة وكفارة ، وكذا فى
لحم أضحية تطوع ، لأنه إنما يرجع ليستقل بالتصرف وهو ممتنع هنا .

وكذا له الرجوع لسائر الأصول وإن علواً أو سفلوا على المشهور ،
وأفهم كلامه اختصاص الرجوع بالنواهب فلا يجوز ذلك لأبيه لو مات ولم
يرثه فرعه الموهوب له لما منع قام به وورثه جده ، لأن الحقوق لا تورث وحدها

إنما تورث بتبعية المال وهو لا يرثه . ولا يملك الوالد الرجوع إلا إذا كانت باقية في ملك الابن ، فإن خرجت عن ملكه لم يكن له الرجوع فيها لأنه إبطال لغير ملك الابن فإن عادت بسبب جديد كبيع أو هبة أو إرث أو وصية لم يملك الرجوع أيضا لأن ملكها لم يستفده من جهة أبيه ، أما إن عادت يفسخ أو إقالة فله الرجوع على أحد الوجهين .

فرع إذا تداعى رجلان نسب مولود ووهب له كل منهما مالا فليس لواحد منهما أن يرجع في هبته لأن نسبه لم يثبت لواحد منهما ، أما إذا لحق بأحدهما ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لشبوت البنوة (والثاني) لا يجوز ، لأنه لم يكن ثبت له الرجوع في حال العقد والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فإن وهب شيئا لمن هو دونه ، لم يلزمه أن يشبهه بعوض ، لأن القصد من هبته الصلة ، فلم تجب المكافاة فيه بعوض كالصدقة ، وإن وهب لمن هو مثله لم يلزمه أيضا أن يشبهه ، لأن القصد من هبته اكتساب المحبة وتأكيد الصداقة . وإن وهب لمن هو أعلى منه ففيه قولان ، قال في القديم : لم يلزمه أن يشبهه عليه بعوض ، لأن العرف في هبة الأدنى للأعلى أن يلتزم به العوض فيصير ذلك كالشروط .

وقال في الجديد : لا يجب لأنه تملك بفسخ عوض ، فلا يوجب المكافاة بعوض ، كهبة النظر للنظر فإن قلنا : لا يجب فشرط فيه ثوابا معلوما ، ففيه قولان (أحدهما) يصح لأنه تملك مال بمال فجاز كالبيع ، فعلى هذا يكون كبيع بلفظ الهبة في الربا والخيار ، وجميع أحكامه .

(والثاني) أنه باطل ، لأنه عقد لا يقتضى العوض فبطل شرط العوض كالرهن كالرهن ، فعلى هذا حكمه حكم البيع الفاسد في جميع أحكامه ، وإن شرط فيه ثوابا مجهولا بطل قولنا واحدا ، لأنه شرط العوض ، ولأنه شرط عوضا مجهولا . وإن قلنا : أنه يجب العوض ففي قدره ثلاثة أقوال :

(أحدها) أنه يلزمه أن يعطيه إلى أن يرضى ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه « أن أعرابيا وهب للنبي صلى الله عليه وسلم هبة فأنابه عليها ، وقال

أرضيت ؟ قال : لا ، فزاده وقال : أرضيت ؟ فقال : نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن لا أتعب إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقيفي .

(والثاني) يلزمه قدر قيمته ، لأنه عقد يوجب العوض ، فإذا لم يكن مسمى ، وجب عوض المثل كالنكاح .

(والثالث) يلزمه ما جرت العادة في ثواب مثله ، لأن العوض وجب بالعرف فوجب مقداره في العرف ، فإن قلنا : أنه يجب العوض فلم يعطه ثبت له الرجوع ، فإن تلفت العين رجع بقيمتها ، لأن كل عين ثبت له الرجوع بها إذا تلفت وجب الرجوع إلى بعلها كالبيع . ومن أصحابنا من قال : لا يجب لأن حق الواهب في العين ، وإن نقصت العين رجع فيها ، وهل يرجع بأرض ما نقص ؟ فيه وجهان كالوجهين في رد القيمة إذا تلفت .

وان شرط عوضاً مجهولاً لم تبطل ، لأنه شرط يقتضيه العقد ، لأن العقد على هذا القول يقتضي عوضاً مجهولاً ، وإن لم يدفع إليه العوض وتلف الموهوب ضمن العوض بلا خلاف ، وإن شرط عوضاً معلوماً ففيه قولان :

(أحدهما) أن العقد يبطل ، لأن العقد يقتضي عوضاً غير مقدر ، فيبطل بالتقدير .

(والثاني) يصح لأنه إذا صح بعوض مجهول ، فلا يصح بعوض معلوم أولى .

فصل وان اختلف الواهب والموهوب له ، فقال الواهب : وهبتك بيدل وقال الموهوب له : وهبتني على غير بدل . ففيه وجهان :

(أحدهما) أن القول قول الواهب ، لأنه لم يقر لخروج الشيء من ملكه إلا على بدل .

(والثاني) أن القول قول الموهوب له ، لأن الواهب أقر له بالهبة ، وادعى بدلاً الأصل عنده .

الشرح حديث ابن عباس رواه أحمد وابن حبان . وقال الهيثمي : رجال أحمد رجال الصحيح ، وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة بنحوه ، وطوله الترمذي ورواه من وجه آخر ، وبين أن الشواب

كان ست بكرات وكذا رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم . وقد روى أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى من حديث عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويشب عليها » أى يعطى المهدى بدلها .

والمراد بالثواب المجازاة وأقله ما يساوى قيمة الهدية ، ولفظ ابن أبى شيبة ويشب ما هو خير منها وقد أعل حديث عائشة بالإرسال . قال البخارى : لم يذكر وكيع ومخارق عن هشام عن أبيه عن جده عن عائشة ، وقد استدلل بعض المالكية به على وجوب المكافأة على الهدية إذا أطلق المهدى وكانت ممن مثله يطلب الثواب ، كالفقير للمعنى بخلاف ما ذهبه الأعلى للادنى .

ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وسلم ومن حيث المعنى أن الذى أهدى قصد أن يعطى أكثر مما أهدى ، فلا أقل من أن يعوض بنظير هديته ، وبه قال الشافعى فى القديم ، ويجب بأن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب ، ولو وقعت المواهبة كما تقرر فى الأصول .

وذهبت الحنفية والشافعى فى الجديد أن الهبة للثواب باطلة لا تتعقد لأنها بيع مجهول ، ولأن موضع الهبة التبرع ، وفى رواية الفصل « إلا من قرشى الخ » وفى رواية أبى داود « وإيم الله لا أقبل هدية بعد يومى هذا من أحد إلا أن يكون مهاجراً أو قرشياً أو أنصارياً أو دوسياً أو ثقفياً » وسبب همه صلى الله عليه وسلم بذلك ما رواه الترمذى من حديث أبى هريرة قال « أهدى رجل من فزارة إلى النبى صلى الله عليه وسلم ناقة من إبله فعوضه منها بعض العوض فتسخطه ، فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر : إن رجلاً من العرب يهدى أحدهم الهدية فأعوضه عنها بقدر ما عندى فيظل يسخط على » الحديث . وقد كان ابن رسلان يحكى أن بعض أهل العلم والفضل يستمتع هو وأصحابه من قبول الهدية من أحد أصلاً لا من صديق ولا من قريب ولا غيرهما . وذلك لفساد النيات فى هذا الزمان .

اما الأحكام فقد قال النووي في المنهاج : ولا رجوع لغير الأصول في هبة مقيدة بنفى الثواب . ومتى وهب مطلقاً فلا ثواب إن وهب لدونه وكذا لأعلى منه في الأظهر . قال في النهاية : كما لو أعاره داره إلحاقاً للأعيان بالمنافع . ولأن العادة ليس لها قوة الشرط في المعاوضات (والثاني) يجب الثواب لأطراد العادة بذلك ، وكذلك لا ثواب له وإن نواه إن وهب لنظيره على المذهب ، لأن القصد من مثله الصلة وتأكيد الصداقة .

والطريق الثاني : طرد القولين السابقين ، والهدية في ذلك كالهبة كما قاله النووي تفقها ونقله في الكفاية عن تصريح البندنجي ومثل ذلك الصدقة ، وإن اختار الأذرعى دليلاً أن العادة متى اقتضت الثواب وجب هو أو رد الهدية والأوجه كما بحثه أيضاً أن التردد ما إذا لم يظهر حالة الإهداء قرينة حالية أو لفظية دالة على طلب الثواب ، وإلا وجب هو أو الرد لا محالة .

ولو قال : وهبتك ببذل . فقال : بل بلا بدل ، صدق المتهب بيمينه ، لأن الأصل عدم البذل . ولو أهدي له شيئاً على أن يقضى له حاجة فلم يفعل لزمه رده إن بقي وإلا فبدله كما قاله الاصطخرى ، فإن كان فعلها حل ، أى وإن تعين عليه تخليصه بناء على الأصح أنه يجوز أخذ العوض على الواجب إذا كان فيه كلفة خلافاً لما يوهمه كلام الأذرعى وغيره هنا .

فإن وجب الثواب على مقابل المذهب أو على البحث المار لتلف الهدية أو عدم إرادة المتهب ردها فهو قيمة الموهوب ، أى قدرها يوم قبضه ، ولو مثلياً في (الأصح) ، فلا يتعين للثواب جنس من الأموال بل الخيرة فيه للمتهب (والثاني) يلزمه ما يعد ثواباً لمثله عادة ، وقيل : إلى أن يرضى ولو بإضعاف قيمته ، فإن قلنا بوجوب إنابته ولم يشبه هو ولا غيره فله الرجوع في هبته إن بقيت وبدلها إن تلفت ولو وهب بشرط ثواب معلوم عليه ، كوهبتك هذا على أن تئينني كذا فقبل فالأظهر صحة العقد ظراً للمعنى إذ هو معاوضة بسال معلوم فصح ، كما لو قال : بعثك ، والثاني : بطلانه ظراً إلى اللفظ لتناقضه ، فإن لفظ الهبة يقتضى التبرع ، ومن ثم يكون بيعاً على (الصحيح) فيجرى

فيه عقب العقد أحكامه كالخيارين كما مر بما فيه ، والشفعة وعدم توقف الملك على القبض (والثاني) يكون هبة نظراً للفظ فلا تلزم قبل القبض أو بشرط ثواب مجهول فالمذهب بطلانه لتعذر صحته بيعاً ، لجهالة العوض ، وهبة لذكر الثواب بناء على الأصح أنها لا تقتضيه ، وقيل : تصح هبة بناء على أنها تقتضيه .

ولو بعث هدية لم يعده بالباء لجواز الأمرين كما قاله أبو علي خلافاً لتصويب الحريرى تعين تعديته بها في ظرف ، أو وهب شيئاً في ظرف من غير بعث ، فإن لم تجر العادة برده ، كقوصرة تمر (وهى الوعاء الذى يكنز فيه من نحو خوص ولا يسمى بذلك إلا وهو فيه ، وإلا فزنبيل) وكعلبة الحلوى فهو هدية أو هبة أيضاً تحكيماً للعرف المطرد .

وكتاب الرسالة يملكه المكتوب إليه إن لم تدل قرينة على عوده ؛ قال المتولى وهو أوجه من قول غيره أنه باق على ملك الكاتب ويملك المكتوب له الانتفاع به على وجه الإباحة ، وإلا إن اعتيد رده أو اضطربت العادة كما اقتضاه ابن المقرئ فلا يكون هدية ، بل أمانة في يده كالوديعة ، ويحرم استعماله لأنه انتفاع بملك غيره بغير إذنه إلا في أكل الهدية منه إن اقتضته المادة عملاً بها ، ويكون عارية حينئذ ويسن رد الوعاء حالا ، قال الأذرى : وهذا فى ما كقول ، أما غيره فيختلف رد ظرفه باختلاف عادة النواحي ، فيتجه فى كل ناحية يعرفهم وفى كل قوم عرفهم باختلاف طبقاتهم ، ولو ختن ولده وحملت له هدايا ملكها الأب .

وقضية ذلك أن ما جرت به عادة بعض أهل البلاد من وضع طاسة (صينية) بين يدى صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ، وفى الإسكندرية رأيت الناس يكتبون قائمة بأسماء الواهبين ومقدار ما دفعوه فى الطاسة وهم حريصون على رد ما يأخذونه فى أفراح من أعطوهم ، وربما زاد بعضهم على ما أخذ ، وفى القاهرة تمشوا هذه العادة إلا أن الحرص على الرد أقل منه فى الإسكندرية .

قال الرملى : ثم يقسم على المزين ونحوه يجرى فيه ذلك التفصيل ؛ فإن قصد المزين وحده أو نظراؤه المعاوين له عمل بالقصد ، وإن أطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه إن يشاء . وبهذا يعلم عدم اعتبار العرف هنا ، أما منع قصد خلافه فظاهر ، وأما مع الإطلاق فلا أن حمله على من ذكر من الأب والخادم وصاحب الفرح نظراً للغالب أن كلا من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع ، فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما لا عرف للشرع فيه فيحكم بالعادة فيه .

قال الشافعى رضى الله عنه : إذا وهب الرجل لرجل شقفا من دار فقبضه ثم عوضه الموهوب له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب ، فإن قال : وهبتها للثواب كان فيها شفعة ، وإن قال : وهبتها لغير الثواب لم يكن فيها شفعة ، وكانت المكافأة كابتداء الهبة ، وهذا كله فى قول من قال : للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال : لا ثواب للواهب إن لم يشترطه فى الهبة فليس له الرجوع فى شيء وهبه ولا الثواب منه ، قال الربيع : وفيه قول آخر ، وإذا وهب واشتراط الثواب فالهبة باطلة من قبل أنه اشترط عوضاً مجهولاً ، وإذا وهب لغيره الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع فى شيء وهبه ، وهو معنى قول الشافعى : وإذا وهب الرجل للرجل هبة فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات ، فإن أبا حنيفة كان يقول : الهبة فى هذا باطل ولا تجوز وبه يأخذ ، ولا يكون له وصية إلا أن يكون ذلك فى ذكر وصية ، وكان ابن أبى ليلى يقول : هى جائزة من الثلث أهـ .

فرع إذا اختلف الواهب والموهوب فقال الواهب : ببدل ، وقال الموهوب له : على غير بدل فوجهان :

(أحدهما) القول قول الواهب لأنه منكر لخروج الشيء من ملكه بغير بدل .

(والثانى) القول قول الموهوب ، لأنه المقر بالهبة والأصل فيها عدم البذل وقد ادعاه الواهب وأنكره الموهوب فالقول قول المنكر . ولو وهبه

وأقبضه ومات فادعى الوارث صدوره في المرض ، وادعى المتهم كونه في الصحة صدق المتهم بيمينه ، ولو أقاما بينتين قدمت بينة الوارث لأن معها زيادة علم ، ثم محل ما تقرر إن كان الولد حراً ، ولو أبراه من دين له عليه لم يملك الرجوع سواء أقلنا : أنه تمليك أم اسقاط ، اذ لا بقاء للدين فأشبهه ما لو وهبه شيئاً فتلّف ، والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب العمرى والرقبى

العمرى هو ان يقول : اعمرتك هذه الدار حياتك ، او جعلتها لك عمرتك وفيها ثلاث مسائل .

(احداها) ان يقول : اعمرتك هذه الدار حياتك ولعقبك بمالك ، فهذه عطية صحيحة ، تصح بالايجاب والقبول ، ويملك فيها بالقبض ، والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ايما رجل اعمر عمرى له ولعقبه ، فانها للذى اعطياها ، لا ترجع الى الذى اعطاها ، لانه اعطى عطاء وقعت فيه الموارث » والثانية ان يقول : اعمرتك هذه الدار حياتك ، ولم يشترط شيئاً ففيه قولان .

قال في القديم هو باطل لانه تمليك عين قدر بمدة ، فاشبه اذا قال : اعمرتك سنة او اعمرتك حياة زيد . وقال في الجديد : هو عطية صحيحة ، ويكون للمعمر في حياته ولورثته بعده وهو الصحيح ، لما روى جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من اعمر عمرى حياته فهي له ولعقبه من بعده ، يرثها من يرثه من بعده » ولأن الاملاك المستقرة كلها مقدره بحياة المالك ، وتنقل الى الورثة فلم يكن ما جعله له في حياته منافياً لحكم الاملاك .

(والثالثة) ان يقول : اعمرتك حياتك ، فان مات عادت الى ان كنت حياً والى ورثتي ان كنت ميتاً . فهي كالمسئلة الثانية ، فتكون على قولين .

(احدهما) تبطل . (والثانى) تصح لانه شرط ان تعود اليه بعد ما زال ملكه او الى وارثه ، وشرطه بعد زوال الملك لا يؤثر في حق المعمر فيصير وجوده كعدمه .

فصل وأما الرقبي فهو أن يقول : أرقبتك هذه الدار أو دارى لك رقبى ومعناه وهبت لك وكل واحد منا يرقب صاحبه ، فإن مت قبلى عادت الى ، وإن مت قبلك فهي لك ، فتكون كالمسئلة الثالثة من العمرى ، وقد بينا أن الثالثة كالثانية فتكون على قولين ، وقال الزنى : الرقبى أن يجعلها لآخرهما موتا وهذا خطأ ، لما روى عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال من « أمر رقبى أو أرقب عمرى فهي للممير يرثها من يرثه » .

فصل ومن وجب له على رجل دين جاز له أن يبرئه من غير رضاه ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز إلا بقبول من عليه الدين ، لأنه تبرع يفتقر الى تعيين المتبرع عليه فافتقر الى قبوله ، كالوصية والهبة ، ولأن فيه التزاما منه فلم يملك من غير قبوله كالهبة ، والمذهب الاول ، لأنه إسقاط حق ليس فيه تمليك مال فلم يعتبر فيه القبول كالعتق والطلاق ، والمفوع عن الشفعة والقصاص ، ولا يصح الإبراء من دين مجهول ، لأنه إزالة ملك لا يجوز تعليقه على الشرط ، فلم يجز مع الجهالة كالبيع والهبة .

الشرح حديثا جابر أخرجهما أحمد والبخارى ومسلم بلفظ « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرى لمن وهبت له » وفى لفظ عند أحمد ومسلم « قال : أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها ، فمن أعر عمرى فهي للذى أعر حيا وميتا ولعقبه » وفى رواية عند أحمد والبخارى ومسلم وأبى داود والترمذى « العمرى جائزة لأهلها والرقبى جائزة لأهلها » .

وفى رواية لأحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه « من أعر رجلا عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها ، وهى لمن أعر وعقبه » وفى رواية لأبى داود والنسائى والترمذى وصححه « أيما رجل أعر عمرى له ولعقبه فإنها للذى يعطاها لا ترجع إلى من أعطاها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث » وفى رواية عند أحمد ومسلم « إنما العمرى التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هى لك ولعقبك ، فأما إذا قال : هى لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها » وفى رواية عند النسائى « أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى بالعمرى أن يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستثنى إن حدث بك حدث ولعقبك فهي إلى وإلى عقبى إنها لمن أعطيها ولعقبه » ورواه

الشافعي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمرى للوارث » ورواه عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر مرفوعا « لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أعمار شيئا أو أرقبه فهو سبيل الميراث » .

أما حديث عبد الله بن الزبير فقد رأيت نظيره عن أبي هريرة وزيد بن ثابت وفيه النهي عن الرقبي « لا ترقبوا ، من أرقب شيئا فهو سبيل الميراث » وفي لفظ « الرقبي جائزة » وهي عند أحمد وأبي داود والنسائي . وفي لفظ عند أحمد « جعل الرقبي للوارث » ورواه أحمد والنسائي عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أعمار شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته » .

قال الربيع : سألت الشافعي عن أعمار عمرى له ولعقبه فقال : هي للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاها فقلت : ما الحجة في ذلك ؟ قال : السنة ثابتة من حديث الناس ، وحديث مالك رضى الله عنه : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر مرفوعا « أيما رجل أعمار عمرى له ولعقبه فإنها للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث » .

قال الشافعي : وبهذا تأخذ ويأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل المدينة . وقد روى هذا مع جابر زيد بن ثابت عنه صلى الله عليه وسلم فقلت للشافعي : فإننا نخالف هذا فقال : تخالفونه وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إن حجتنا فيه أن مالكا قال : أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمرى وما يقول الناس فيها فقال له القاسم : ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا إلى أن قال الشافعي بعد حوار وحجاج . وكذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمرى بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قبلنا خبر الصادقين فمن روى هذا عن النبي

صلى الله عليه وسلم أرجح مما روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت
عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما قاله ناس بعده قد يمكن
فيهم أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلغهم عنه
شيء ، وأنهم أناس لا تعرفهم ، فان قال قائل : لا يقول القاسم قال الناس
إلا لجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من أهل العلم
لا يجهلون النبي صلى الله عليه وسلم سنة ولا يجتمعون أبداً من جهة الرأي
ولا يجتمعون إلا من جهة السنة .

(قوله) العمرى بضم العين وسكون الميم مع القصر . قال في الفتح :
وحكى ضم الميم مع ضم أوله . وحكى فتح أوله مع السكون وهى مأخوذة
من العمر وهو الحياة سميت بذلك لأنهم كانوا فى الجاهلية يعطى الرجل
الرجل الدار ويقول له : أعمرتك إياها ، أى أبحتها لك مدة عمرك وحياتك
فقل لها عمرى لذلك . والرقبى بوزنها مأخوذة من المراقبة ، لأن كلا منهما
يرقب الآخر متى يموت لترجع إليه ، وكذا ورثته يقومون مقامه . هذا أصلها
لغة .

قال ابن حجر : ذهب الجمهور إلى أن العمرى إذا وقعت كانت ملكاً
للآخر ، ولا ترجع إلى الأول إلا اذا صرح باشتراط ذلك ، وإلى أنها صحيحة
جائزة وحكى الطبرى عن بعض الناس والماوردى عن داود وطائفة وصاحب
البحر عن قوم من الفقهاء أنها غير مشروعة ، ثم اختلف القائلون بصحتها
إلى ما يتوجه التملك ، فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقباء كسائر الهبات حتى
لو كان المعمر عبداً فأعتقه الموهوب له نقد ، بخلاف الواهب أو يتوجه إلى
المنفعة دون الرقبة ، وهو قول مالك والشافعى فى القديم .

وهل يسلك بها مسلك العارية أو الوقف ؟ روايتان عند المالكية ، وعند
الحنفية التملك فى العمرى يتوجه إلى الرقبة ، وفى الرقبى إلى المنفعة ،
وعنهم أنها باطلة .

وقد حصل من مجموع الروايات ثلاثة أحوال (الأول) أن يقول

أعمرتها ويطلق . فهذا تصريح بأنها للموهوب له . وحكمها حكم المؤبدة لا ترجع إلى الواهب . وبذلك قالت الحنفية ومالك . لأن المطلقة عندهم حكمها حكم المؤبدة . وهو أحد قولى الشافعى رضى الله عنه والجمهور . وله قول آخر أنها تكون عارية ترجع بعد الموت إلى المالك . وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن المطلقة للمعمر ولورثته من بعده كما تفيد الأحاديث التى مضى ذكرها .

(الحال الثانى) أن يقول هى لك ما عشت ، فإذا مت رجعت إلىّ فهذه عارية مؤقتة ترجع إلى المعير عند موت المعمر . وبه قال أكثر العلماء ، ورجحه جماعة من أصحابنا ، والأصح عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب . واحتجوا بأنه شرط فاسد فيلغى .

واحتجوا بحديث جابر ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم حكم على الأنصارى الذى أعطى أمه الحديقة حياتها أن لا ترجع إليه ، بل تكون لورثتها ونصه : « أن رجلا من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخيل حياتها فماتت فجاء إخوته فقالوا : نحن فيه شرع سواء . قال : فأبى ، فاختصموا إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقسمها بينهم ميراثا » رواه أحمد .

ويؤيده حديث أن النبى صلى الله عليه وسلم « قضى فى العبرى مع الاستثناء بأنها لمن أعطىها » ويعارض ذلك ما فى حديث جابر أيضا بلفظ « فأما إذا قلت : هى لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها » ولكنه قال معمر : كان الزهرى يفتى به .

(الحال الثالث) أن يقول هى لك ولعقبك من بعدك ، أو يأتى بلفظ يشعر بالتأييد ، فهذه حكمها حكم الهبة عند الجمهور . وروى عن مالك أنه يكون حكمها حكم الوقف إذا انقرض المعمر وعقبه رجعت إلى الواهب ، والأحاديث القاضية بأنها ملك للموهوب ولعقبه ترد عليه وقد ورد عن على رضى الله عنه أن العبرى والرقيب سواء . وقال طاوس : من أرقب شيئا فهو على سبيل الميراث .

وقال الزهرى : الرقبى وصية - يعنى إذا أنا مت فهذا لك - وقال الحسن ومالك وأبو حنيفة : الرقبى باطلة ، لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « أجاز العمرى وأبطل الرقبى » وقال أحمد : هذا حديث لا تصرفه ، ولا نسلم أن معناها ما ذكروه .

والخلاصة :

إذا شرط في العمرى أنها للمعمر وعقبه فهذا تأكيد لحكمها وتكون للمعمر وورثته ، وهذا قول جميع القائلين بها ، وإذا أطلقها فهي للمعمر وورثته أيضاً لأنها تمليك للرقبة فأشبهت الهبة ، فإن شرط أنك إذا مت فهي لى ، فعن أحمد فى إحدى الروايتين عنه والشافعى فى القديم والقاسم ابن محمد وزيد بن قسيط والزهرى ومالك وأبى سلمة بن عبد الرحمن وابن أبى ذئب وأبى ثور وداود : صحة العقد والشرط ، ومتى مات المعمر رجعت إلى المعمر .

وعن الشافعى فى الجديد وأبى حنيفة أنها تكون للمعمر ، وهى الرواية الأخرى عن أحمد وهو ظاهر مذهبه إن شاء الله .

إذا ثبت هذا فإن العمرى تصح فى العقار وغيره من الحيوان والثياب لأنها نوع هبة فى ذلك كسائر الهبات .

ومن ثم إذا قال : سكنى هذه الدار لك عمرك أو أسكنها عمرك أو نحو ذلك فليس ذلك بعقد لازم لأنه فى التحقيق هبة المنافع ، والمنافع إنما تستوفى بنضى الزمان شيئاً فشيئاً ، فلا تلزم إلا فى قدر ما قبضه منها واستوفاه بالسكنى ، وللمسكن الرجوع متى شاء ، وأيهما مات بطلت الإباحة ، وبهذا قال أكثر العلماء وجماعة أهل الفتوى ، منهم الشعبي والثورى والنخعى والشافعى وإسحاق وأحمد وأصحاب الرأى ، وروى معنى ذلك عن حفصة رضى الله عنها ، والله تعالى أعلم بالصواب .

فرع يقوم بعض ذوى البر والإحسان أو بعض وزارات الشؤون الاجتماعية بإقامة منازل تؤوى الزمنى والعجزة والمشيخة الفاتية والذين لا يجدون عائلاً يسد خلتهم ويجرون عليها من الأرزاق ما يقوم بأود النازلين فى هذه المنازل فمن كان من هؤلاء النزلاء مليئاً أو قادراً أو له من بنيه من يجب عليه الإتفاق عليه وكانت شروط حبس هذه المنازل على ذوى الحاجة من المساكين حرم على النزيل القادر رزقها ونومها والعيش بها وكان ما يأكله منها سحتاً ، لأخذه ما لم يحبس على مثله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الوصايا

من ثبتت له الخلافة على الأمة جاز له أن يوصي بها إلى من يصلح لها ،
« لأن أبا بكر رضي الله عنه وصى إلى عمر ووصى عمر رضي الله عنه إلى أهل
الشورى رضي الله عنهم ورضيت الصحابة رضي الله عنهم بذلك » .

فصل ومن ثبتت له الولاية في مال ولده ولم يكن له ولي بعده
جاز له أن يوصي إلى من ينظر في ماله لما روى سفيان بن عيينة رضي الله عنه
عن هشام بن عروة قال : « أوصى إلى الزبير تسعة من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم منهم عثمان ، والمقداد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وابن مسعود
رضي الله عنهم » فكان يحفظ عليهم أموالهم ، وينفق على أبنائهم من ماله « وإن
كان له جد لم يجز أن يوصي إلى غيره لأن ولاية الجَد مستحقة بالشرع
فلا يجوز نقلها عنه بالوصية » .

الشرح الوصايا جمع وصية كعطايا وعطية مأخوذة من قولهم :
وصيت الشيء أصيه من باب وعد وصلته ، ووصيت إلى فلان توصية وأوصيت
إليه إيصاء « وفي السبعة (فمن خاف من موص) بالتخفيف والتثقل ،
والاسم الوصاية بالكسر والفتح لغة ، وهو وصى فعمل بمعنى مفعول
والجمع الأوصياء وأوصيت إليه بمال جعلته له ، وأوصيته بولده استعظمت
عليه . وهذا المعنى لا يقتضي الإيجاب ، وأوصيته بالصلاة أمرته بها . قال
تعالى « ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون » ^(١) وقوله « يوصيكم الله في أولادكم »
أي يأمركم . وفي حديث « خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوصى
بتقوى الله » أي أمر فيعم الأمر بأي لفظ كان ، وهي في الشرع عهد خاص
مضاف إلى ما بعد الموت .

(١) الآية ١٥٢ من سورة الانعام .

والوصية في الخلافة أن يعهد لمن يصلح لها من بعده بتوليها . والوصية بالمال التبرع به بعد الموت ، والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع . وأما الزبير فإنه ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد العشرة المبشرين بالجنة . وأحد الستة الذين مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ، وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم على حراء فتحرك فقال « اسكن حراء فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد ، وكان عليه أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير » .

وخبر ابن عيينة الذى ساقه المصنف روثاه في مسند أحمد عن سفيان ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : « أوصى إلى الزبير سبعة من الصحابة ، منهم عثمان وابن مسعود وعبد الرحمن ، فكان ينفق على الورثة من ماله ، ويحفظ أموالهم » ومناقب الزبير أجل من أن تحصى ، ساق الذهبى بعضها في سير أعلام النبلاء .

قال تعالى « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية » (١) إلخ الآية ، قال مجاهد : الخير في القرآن كله المال (وإنه لحب الخير لشديد) (٢) (إنى أحببت حب الخير عن ذكر ربى) (٣) (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً) (٤) وقال شعيب (انى أراكم بخير) (٥) أى بغنى وأوجه ما قيل فى الخير فى القرآن ما قاله الشافعى رضى الله عنه : الخير كلمة يراد ما أريد بها بالمخاطبة بها .

قال تعالى « أولئك خير البرية » (٦) فقلنا : إنهم خير البرية بالإيمان وعمل الصالحات لا بالمال ، وقال تعالى « أولئك لهم خير » فقلنا : إن الخير

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة

(٢) الآية ٨ من سورة العاديات

(٣) الآية ٣٢ من سورة ص

(٤) الآية ٣٢ من سورة النور

(٥) الآية ٨٤ من سورة هود

(٦) الآية ٧ من سورة البينة .

المنفعة بالأجر لا أن لهم مالا ، وقال « ان ترك خيراً الوصية » (١) فقلنا : ان ترك مالا ، لأن المال هو المتروك . وفي الوصية للأقربين ثلاثة تأويلات .
(أحدها) أنهم الأولاد الذين لا يسقطون في الميراث دون غيرهم من الأقارب الذين يسقطون .

(والثاني) أنهم الورثة من الأقارب كلهم .

(والثالث) أنهم كل الأقارب من وارث وغير وارث فدل ذلك على وجوب الوصية للوالدين والأقربين حقا واجبا وفرضا لازما ، فلما أنزلت آية الموارث نسخ فيها الوصية للوالدين وكل وارث وبقي فرض الوصية لغير الورثة من الأقربين على حاله ، وهو قول طائوس وقتادة والحسن البصري وجابر بن زيد .

واختلف في القدر الذي يجب عليه أن يوصى منه على أقاويل .

(أحدها) أنه ألف درهم ، وهو قول علي بن أبي طالب (والثاني) خمسمائة وهذا قول النخعي (والثالث) تجب في قليل الماء وكثيره ، وهذا قول الزهري فهذا قول من جعل حكم الآية ثابتاً ، وذهب الفقهاء وجمهور أهل التفسير إلى نسخها بالمواريث ، واختلفوا بأي آية نسخت ، فقال ابن عباس : نسخت بآية الوصايا لقوله تعالى « لرجال نصيب مما ترك الخ . وقال آخرون نسخت بقوله تعالى « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض » (٢) الآية وقال بعضهم نسخت بحديث (لا وصية لوارث) غند من يجيز النسخ بالسنة .

والوصية على ثلاثة أقسام : قسم لا يجوز وقسم يجوز ولا يجب ، وقسم مختلف في وجوبه . فأما التي لا يجوز فالوصية للوارث لحديث شرحيل ابن مسلم عن أبي أمامة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إن الله

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٧٥ من سورة الانفال .

تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث « أما التي تجوز ولا تجب فالوصية للأجانب وهذا مجمع عليه » وقد أوصى البراء بن معرور للنبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ماله فقبله ثم رده على ورثته « أما التي اختلف فيها فالوصية للأقارب ، وذهب أهل الظاهر مع من قدمنا ذكره في تفسير الآية إلى وجوبها للأقارب تعلقاً بظاهر قوله تعالى : « الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » ^(١) وبما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية » والدليل على أنها غير واجبة للأقارب والأجانب ، ما روى ابن عباس وعائشة وابن أبي أوفى رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص ، وحديث سعد بن أبي وقاص الذي فيه « إنك إن تدع ورثتك أغنياء خيراً من أن تدعهم فقراء يتكففون الناس » فاقصر صلى الله عليه وسلم في الوصية على ما جعله خارجاً مخرج الجواز لا مخرج الإيجاب ثم بين أن غنى الورثة بعده أولى من فقرهم إلى الصدقة ، ولأن الوصية لو وجبت لأجبر عليها ولأخذت من ماله عند موته إن امتنع منها كالديون والزكوات ، ولأن الوصايا عطايا فأشبهت الهبات ، فأما الآية فمنع الوالدين من الوصية مع تقديم ذكرهما فيه دليل على نسخها .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم « من مات من غير وصية مات ميتة جاهلية » فمحمول على أحد أمرين : إما وجوبها قبل النسخ ، وإما على من كانت عليه ديون وحقوق لا يوصل إلى أربابها إلا بالوصية ، فتصير الوصية بذكرها وأدائها واجبة ويجوز الوصية بتعيين الناظر في ماله بعد موته ، فإن كان له أب أو جد لم يجز أن يعهد إلى غيره بالنظر ، لأن ولاية الجد مستحقة بالشرع .

الحكم بتواتر حديث (لا وصية لوارث)

هذا الحديث ورد الحكم بتواتره في الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة حيث يحكم بأن الحديث الذي بلغ عدد رواته من الصحابة عشرة

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة

متواتر وهذا الحديث جاء عن أكثر من عشرة من الصحابة حيث جاء من حديث أبي أمامة وأنس وعمر بن خارجة وعلي وابن عباس وابن عمر ومعل بن يسار ، وخارجة بن عمر وجابر بن عبد الله وزيد بن أرقم والبراء ابن عازب وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده ومن مرسل مجاهد وعمر بن دينار وأبي جعفر الباقر .

قال الشافعي رحمه الله : إن هذا المتن متواتر وقال : وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قرش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح « لا وصية لوارث » ويأثرونه عن يحفظونه ممن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد .

فرع في مذاهب العلماء في القول بنسخ آية الوصية .

(الظاهرية) قال أبو محمد بن حزم : قال قوم : إن آيات الموارث نسخت قوله تعالى « إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين » ^(١) وهذا خطأ محض لأن النسخ هو رفع حكم المنسوخ ومضاده ، وليس في آية الموارث ما يمنع الوصية للوالدين والأقربين إذ جائز أن يرثوا ويوصى لهم مع ذلك من الثلث .

(أبو مسلم الأصفهاني) نقل الفخر الرازي عن أبي مسلم الأصفهاني أن الآية محكمة غير منسوخة وقرر مذهبه بوجوه :

(أولاً) إن هذه الآية ليست مخالفة لآية الموارث بل هي مقررّة كليهما والمعنى كتب أن ما أوصى به من توريث الوالدين والأقربين في قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم » ^(٢) إذ كتب على المحتضر أن يوصى للوالدين والأقربين بتنفيذ ما أوصى الله لهم به ، بمعنى أن يوصى بتنفيذ الميراث .

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة

(٢) الآية ١١ من سورة النساء

(ثانياً) لا منافاة بين ثبوت الوصية للأقرباء وثبوت الميراث ، فالوصية عطية من حضره الموت والميراث عطية من الله . فالوارث جمع بين الوصية والميراث بحكم الآيتين .

(ثالثاً) لو ثبت حصول المنافاة بين آية الميراث وآية الوصية لكان يمكن جعل آية الميراث مخصصة لآية الوصية ، لأن هذه الآية تفهم بعمومها أن الوصية واجبة لكل قريب ، وآية الميراث أخرجت القريب الوارث فبقيت آية الوصية مراداً بها القريب الذي لا يرث إما لمانع من الإرث ككفر ورق وإما لأنه مخجوب بأقرب منه ، وإما لأنه من ذوى الأرحام .

(ابن جرير الطبرى) فرض عليكم أيها الموصون الوصية إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً - والخير المال - للوالدين والأقربين الذين لا يرثون بالمعروف ، والمعروف هو الذى أذن الله فيه وأجازه في الوصية ، ولم يتعمد الموصى ظلم ورثته (حقا على المتقين) (١) يعنى فرض عليكم هذا وأوجه وجعله حقا واجبا على كل من اتقى فأطاعه أن يعمل به ثم قال الطبرى : فإن قال قائل : أو فرض على الرجل ذى المال أن يوصى لوالديه وأقربيه الذين لا يرثون ؟ قيل : نعم وقد نقل مثل ذلك عن جماعة من العلماء منهم الضحاك كما سبق ، ومنهم مسروق فقد حضر رجلا وصى بأشياء لا تنبغى فقال له مسروق : إن الله قسم بينكم فأحسن القسم ، وأنه من يرغب برأيه عن رأى الله يضلّه أوص لذى قرابتك ممن لا يرثك ثم دع المال على ما قسمه الله عليه .

(الأستاذ عبد المتعال الجبرى) (٢) يقول : ويجوز أن يكون الوصية الواجبة مع نصاب الميراث المفروض هي التي تكون حين يكون مال من حضرته الوفاة كثيراً لقوله تعالى « إن ترك خيراً الوصية للوالدين

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة

(٢) هو أخ لنا أمتحن معنا بالسجن والتعذيب في حكم عبد الناصر حتى فك الله أسره معنا وهو متخرج في كلية دار العلوم وصناعته التدريس وكتابه (النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه) ومنه نقلته .

والأقربين » ورفضت عائشة أن تكون الأربعمئة دينار في عهدهما خيراً يوصى منه كما رفض على بن أبي طالب القول بإيجاب الوصية على من ترك سبعمئة أو ستمئة درهم، لأن هذه المبالغ ضئيلة غير جديرة باطلاق لفظ خير عليها في سياق التكثير، ويكون حديث « لا وصية لوارث » ليس على إطلاقه خلافاً لمن قال بوجوب الوصية فيما قل أو كثر للوالدين والأقربين، وقد قال النخعي: إن الخير هو ألف درهم إلى خمسمئة درهم هذا في باب الوصية بالمال، ولم تحدد الآية ذلك، فإذا كانت الوصية بغيره فلا يمانع فيها أحد.

(شمس الأئمة الحنفى) قال: إن المنتقى من الوصية بآية الميراث هو وجوب الوصية لا جوازها فالجواز نسخ بالحديث.

(الشيخ محمد عبده) قال: لا دليل على أن آية الموارث بعد آية الوصية هنا كما أن السياق ينافي النسخ فإن الله إذا شرع للناس حكماً وعلم أنه مؤقت وأنه سينسخه بعد زمن قريب فإنه لا يؤكده ويوثقه بمثل ما أكد به أمر الوصية هنا من كونه حقاً على المتقين ومن وعيد من بدله.

قال: وجوز بعض السلف الوصية للوارث نفسه بأن يخص بها من يراه أحوج من الورثة كأن يكون بعضهم غنياً والآخر فقيراً. ولنا أن نقول: إن علماء الأمة وأئمة السلف يقولون: الوصية التي في الآية مشروعة ولكن منهم من يقول بعمومها، ومنهم من يخصصها بغير الوارث فحكمها إذن لم يبطل فمنا هذا الحرص على إثبات نسخها مع تأكيد الله إياها. إن هذا تأثير التقليد (المنار ج ٢ ص ١٣٦).

(أمير باه شاه) في تيسير التحرير: إن الله فرض الوصية إلى العباد أولاً بقوله « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت » (١) الآية، ثم تولى ذلك فقال: « يوصيكم الله في أولادكم » (٢) الآيات. وقصر الإيضاء على حدود معلومة من النصف والرابع والثلث والثلثين والثلث والسدس، فكان كمن

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة

(٢) الآية ١١ من سورة النساء

وكل غيره بعمل ثم عمله بنفسه ، فليس هذا من قبيل النسخ ، وكما في البخارى عن ابن عباس أن الذى نسخ آية الوصية ، هو آية الرأى ، فإذا قام الدليل القاطع على أنه لا يصلح ناسخاً يجب العمل بموجبه ، فإن قول الصحابى فيما يجرى فيه الرأى ليس بحجة على المجتهد .

(ابن الجارود) قال : لقد تكلم ناقدو الحديث فى بعض رجال حديث لا وصية لوارث ، وقد يكون هذا الإسناد هو الذى يشير الشافعى إلى جهالة بعض رواة (الرسالة للشافعى) ص ١٤١ بالتعليق ، وكذلك أفاده الجابرى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن ثبت له الولاية فى تزويج ابنته ، لم يجوز أن يوصى الى من يزوجها ، وقال أبو ثور : يجوز كما يجوز أن يوصى الى من ينظر فى مالها ، وهذا خطأ لما روى ابن عمر قال : « زوجنى قدامة بن مظعون ابنة اخيه عثمان ابن مظعون ، فأتى قدامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أنا عمها ووصى أبيها ، وقد زوجتها من عبد الله بن عمر ، فقال صلى الله عليه وسلم : أنها يتيمة لا تنكح إلا بأذننا » ولأن ولاية النكاح لها من يستحقها بالشرع فلا يجوز نقلها بالوصية كالوصية بالنظر فى المال مع وجود الجد .

فصل ومن عليه حق يدخله النيابة من دين آدمى أو حج أو زكاة أو رد وديعة جاز أن يوصى الى من يؤذى عنه ، لأنه إذا جاز أن يوصى فى حق غيره فلا يجوز فى خاصة نفسه أولى .

الشرح حديث ابن عمر رواه أحمد والدارقطنى وأورده الحافظ ابن حجر فى التخليص وسكت عنه ، وقال الميثمى فى مجمع الزوائد : ورجال أحمد ثقات ويؤخذ من الحديث الذى نسوقه كاملاً أن النبى صلى الله عليه وسلم « أبطل وصية عثمان بن مظعون لأخيه قدامة فى ابنته » قال ابن عمر : « توفى عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة ابن الأوقصى وأوصى إلى أخيه قدامة بن مظعون » .

قال عبد الله : وهما خالائى ، فخطبت إلى قدامة بن مظعون ابنة عثمان

ابن مظعون فزوجنيها ، ودخل المغيرة بن شعبة يعنى إلى أمها فأرغبها في المال ، فحطت إليه وحطت الجارية إلى هوى أمها فأبنا حتى ارتفع أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قدامة بن مظعون : يا رسول الله ابنة أخى أوصى بها إلى فزوجتها ابن عمتها فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاءة ولكنها امرأة وإنما حطت إلى هوى أمها قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها ، قال : فانتزعت والله منى بعد أن ملكتها فزوجوها المغيرة بن شعبة » والحديث دليل على أن الولي لا يجوز له أن يوصى إلى أخ له أو غيره لتزويجها خلافاً لأبى ثور الذي جعل الوصية إلى من ينظر في تزويجها كالوصية إلى من ينظر في مالها ، والحديث صريح وقول أبى ثور خطأ ، ولأن استحقاق الولاية في النكاح لا يتأسس بوصية ، وسيأتى تفصيل ذلك في أبواب المناكحات إن شاء الله .

فرع إذا كان عليه دين دنيوى من حقوق الآدميين أو دين أخروى من حقوق الله تعالى فإنه يجوز له أن يوصى إلى من يتولى الأداء عنه لأنه إذا كان يجوز له أن يوصى في أداء حقوق غيره فلأن يوصى لمن يؤدي ما يتعلق بخاصة نفسه أولى .

وقال بعض الأصحاب بوجوب الوصية في مثل من عليه دين أو عنده ودیعة أو عليه واجب يوصى بالخروج منه ، فإن الله تعالى فرض أداء الأمانات ، وطريقه في هذا الباب الوصية فتكون فرضاً عليه وأما الوصية بجزء من ماله فليست بواجبة على أحد في قول الجمهور ، وبذلك قال الشعبي والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أن الوصية غير واجبة إلا على من عليه حقوق بغير بينة ، وأمانة بغير إشهاد إلا طائفة شذت فأوجبتها والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن ملك التصرف في ماله بالبيع والهبة ملك الوصية بثلثه في وجوه البر ، لما روى عامر بن سعد عن أبيه قال : « مرصت مرضا اشرفت منه على الموت فاتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودني فقلت : يا رسول الله لي مال كثير وليس يرثني الا ابنتي ، افاصدق بمالي كله ؟ قال : لا ، قلت : اتصدق بثلثي مالي ؟ قال : لا ، قلت : اتصدق بالشرط ؟ قال : لا ، قلت : اتصدق بالثلث ، قال : والثلث كثير انك ان تترك ورثتك اغنياء خير من ان تتركهم عالة يتكفون الناس » ولا يجب ذلك لقوله تعالى : « واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ؛ الا ان تفعلوا الى اولياتكم معروفا » (١) وفسر بالوصية فجعل ذلك اليهم ، فدل على انها لا تجب ، ولانه عطية لا تلزم في حياته فلم تلزم الوصية به قياسا على ما زاد على الثلث .

فصل وان كانت ورثته فقراء فالمستحب ان لا يستوفي الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم « والثلث كثير انك ان تترك ورثتك اغنياء خير من ان تتركهم عالة يتكفون الناس » فاستكثر الثلث وكره ان يترك ورثته فقراء فدل على ان المستحب ان لا يستوفي الثلث . وعن علي رضي الله عنه انه قال : « لان اوصى بالخمس احب الى من ان اوصى بالثلث » وان كان الورثة اغنياء فالمستحب ان يستوفي الثلث لانه لما كره الثلث اذا كانوا فقراء دل على انه يستحب اذا كانوا اغنياء ان يستوفيه .

الشرح حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص رواه الستة وأحمد في مسنده بلفظ « جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودني من وجع اشتد بي فقلت : يا رسول الله اني قد بلغ بي من الوجع ما ترى وانا ذو مال ولا يرثني الا ابنة لي افاصدق بثلثي مالي ؟ قال : لا ، قلت : فالشرط يا رسول الله ؟ قال : لا ، قلت : فالثلث ؟ قال : الثلث ، والثلث كثير او كبير ، انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من ان تدعهم عالة يتكفون الناس » .

وفي رواية أكثرهم « جاءني يهودني في حجة الوداع » وفي لفظ « عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضي فقال : أوصيت ؟ قلت : نعم ، قال : بكم ؟ قلت : بمالي كله في سبيل الله ، قال : فما تركت لولدك ؟ قلت : هم

(١) الانفال : الآية ٧٠

أغنياء ، قال : أوص بالعشر . فما زال يقول وأقول حتى قال : أوص بالثلث ، والثلث كثير أو كبير » رواه النسائي وأحمد بمعناه إلا أنه قال « قلت : نعم جعلت مالي كله في الفقراء والمساكين وابن السبيل » ورواه الشافعي عن سفيان عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه بلفظ : مرضت عام الفتح ، وساق الحديث .

أما قوله تعالى : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض » الآية (١) قيل : إنه أراد بالمؤمنين الأنصار وبالمهاجرين قريشا ، وفيه قولان :

(أحدهما) أنه ناسخ للتوارث بالهجرة . حكى سعيد عن قتادة قال : كان نزل في سورة الأنفال « والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا » فتوارث المسلمون بالهجرة ، فكان لا يرث الأعرابي المسلم من قريبه المسلم شيئاً حتى يهاجر ، ثم نسخ ذلك . وفي هذه الآية « وأولوا الأرحام » (١) الخ .

(الثاني) أن ذلك ناسخ للتوارث بالحلف والمؤاخاة في الدين ، روى هشام بن عروة عن أبيه عن جده : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وذلك أنا معشر قريش لما قدمنا المدينة قدمنا ولا أموال لنا ، فوجدنا الأنصار نعم الأخوان فأخيناهم فأورثونا وأورثناهم ، فأخى أبو بكر خارجة بن زيد ، وأخيت أنا كعب بن مالك ، فجئت فوجدت السلاح قد ألقاه ، فوالله لقد مات عن الدنيا ما ورثه غيري حتى أنزل الله هذه الآية فرجعنا إلى موارثنا .

وثبت عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أخى بين الزبير وبين كعب ابن مالك فارتث كعب يوم أحد ، فجاء الزبير يقوده بزمام راحلته ، فلو مات يومئذ كعب عن الضح والريح لورثه الزبير ، فأثّر الله تعالى الآية ، فبين تعالى أن القرابة أولى من الحلف ، فتركت الوراثة بالحلف وورثوا بالقرابة .

قال ابن العربي : وأولو الأرحام بالإجماع لأن ذلك يوجب تخصيصاً ببعض المؤمنين ، ولا خلاف في عمومها ، وهذا حل إشكالها .

وأما أثر على كرم الله وجهه فإنه يفيد استخفاف النقص عن الثلث وهو من فقهه الذي لا يخلو من استبداد صحيح واتصال صريح وهدى لا ريب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا الفقه أخذ الشافعي رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم « الثلث والثلث كثير » ولحديث ابن عباس قال « لو أن الناس غصبوا من الثلث إلى الربع فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الثلث كثير » رواه أحمد والبخاري ومسلم ، وقد أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وسلم للثلث بالكثرة ، ويبدو أن (أو) التي جاءت بين كثير وكبير جاءت من الراوي بعد عهد الترقيم لأن ورود (كبير) هكذا بغير إجماع تقرأ (كبير) وتقرأ (كثير) فخرجاً من حرج أن اللفظ النبوي أحدهما وضع اللفظان مفصولين بأو وكثير من الرواة يعتمدون على كتبهم أكثر مما يعتمدون على السماح والتحديث والمشافهة والله أعلم .

أما الأحكام فإن كل ما جاز الاتفاح به من مال ومنفعة جازت الوصية به وسواء كان المال عيناً أو ديناً حاضراً أو غائباً معلوماً أو مجهولاً مشاعاً أو محوزاً وتقدر الوصية بالثلث ، وليس للموصي الزيادة عليه لحديث سعد « الثلث والثلث كثير » وإن نقص من الثلث جاز ، وأولى الأمرين به أن يعتبر حال الورثة ، فإن كانوا فقراء كان النقصان من الثلث أولى به من استيعاب الثلث لقول على كرم الله وجهه « لأن أوصى بالخمس أحب إلي من أن أوصى بالثلث » وقد أورده الماوردي في الحاوي الكبير عن رواية أخرى « لأن أوصى بالسدس أحب إلي من أن أوصى بالربع ، وبالربع أحب إلي من الثلث » .

وإن كان ورثته أغنياء وكان في ماله سعة فاستبقاء الثلث أولى به . وقد قال عمر رضي الله عنه : الثلث وسط ، لا بخس ولا شطط . ولو استوعب الثلث من قليل المال وكثيره ، ومع فقر الورثة وغناهم ، وصغيرهم وكبيرهم ، كانت وصيته مضاة له .

فأما الزيادة على الثلث فهو ممنوع منها في قليل المال وكثيره ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم منع سعداً من الزيادة عليه ، فإن وصى بأكثر من الثلث أو بجميع ماله ظنرت فإن كان له وارث كانت الوصية موقوفة على إجارته ورده . فإن ردها رجعت الوصية إلى الثلث ، وإن أجازها صحت . ثم فيها قولان .

(أحدهما) أن إجازة الورثة ابتداء عطية منه لا تتم إلا بالقبض ، وله فيها ما لم يقبض ، وإن كانت قبل القبض بطلت كالمهات .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وينبغي لمن رأى المريض يجنف في الوصية أن ينهائهم لقوله تعالى « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً شديداً » (١) قال أهل التفسير : إذا رأى المريض يجنف على ولده أن يقول : اتق الله ولا توص بمالك كله ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى سعداً عن الزيادة عن الثلث .

فصل والأفضل أن يقدم ما يوصى به من البر في حياته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصدقة أفضل ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغني وتخشي الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا » ولأنه لا يأمن إذا وصى به أن يفرط به بعد موته فإن اختار أن يوصى فالمستحب أن لا يؤخر الوصية لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما حق امرئ مسلم عنده شيء يوصي بييت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » ولأنه إذا أخر لم يأمن أن يموت فجأة فتفتوته .

فصل وأما من لا يجوز تصرفه في المال - فإن كان ممن لا يميز كالمتوه والمبرسم ومن عاين الموت - لم تصح وصيته لأن الوصية تتعلق بصحتها بالقول ولا قول لمن لا يميز ، ولهذا لا يصح إسلامه ، ولا توبته ، فلم تصح وصيته ، فإن كان صبياً مميزاً أو بالغاً مبدلاً ففيه قولان .

(١) النساء : ٩

(أحدهما) لا تصح وصيته ، لأنه تصرف في المال فلم يصح من الصسبي والمبذر كالهبة .

(والثاني) تصح ، لأنه انما منع من التصرف خوفا من اضاعه المال وليس في الوصية اضاعه المال ، لأنه ان عاش فهو على ملكه ؛ وان مات لم يحتج الى غير الثواب ، وقد حصل له ذلك بالوصية) .

الشرح قوله تعالى « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم » الآية في هذه الآية وجهان كل وجه لا يطرد في كل الناس ، لأن الناس منهم من يصلح لهم أن يكون معنى الآية ما روى عن سعيد بن جبير : إذا حضر الرجل الوصية فلا ينبغي أن يقول أوص بمالك ، فإن الله تعالى رازق ولدك ، ولكن يقول : قدم لنفسك واترك لولدك ، فذلك قوله تعالى : « فليتقوا الله » ومنهم من يصلح له ما قال مقسم وحضرمي : نزلت في عكس هذا ، وهو أن يقول للمحتضر من يحضره : أمسك على وراثتك ، وأبق لولدك ، فليس أحد أحق بمالك من أولادك ، وينهاه عن الوصية فيتضرر بذلك ذوو القربى وكل من يستحق أن يوصى له ، فقليل لهم ، كما تخشون على ذريعتكم وتسرون بأن يحسن إليهم فكذلك سدّدوا القول في جهة المساكين واليتامى ، واتقوا الله في ضررهم .

وهذان القولان مبنيان على وقت وجوب الوصية قبل نزول آية الموارث وأحسن ما قيل فيها ما حكاه الشيباني قال : كنا على قسطنطينية في عسكر مسلمة بن عبد الملك فجلست يوماً في جماعة من أهل العلم فيهم ابن الديلمي فتذاكروا ما يكون من أهوال آخر الزمان . فقلت له : يا أبا بشر ، ودي ألا يكون لي ولد . فقال لي : ما عليك ، ما من نسمة قضى الله بخروجها من رجل إلا خرجت أحب أو كره ، ولكن إن أردت أن تأمن عليهم فاتق الله في غيرهم . ثم تلا الآية .

وقوله « يجنف » من جنف يجنف كسمع يسمع إذا جار ، والاسم منه جنف وجانف ، قال الأعشى :

تجانف عن حجر اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

ومنه قوله تعالى « فمن خاف من موص جنفاً » (١) قال الشاعر :
هم المولى وإن جنفوا علينا وإنا من لقائهم لزور
وقال ليبد :

إني امرؤ منعت أرومة عامر ضيماً وقد جنفت على خصومي

وقال تعالى « فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم » (٢) أى مائل إليه.

روى أبو داود عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الرجل أو المرأة ليعمل بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار » وترجم النسائي الصلاة على من جنف في وصيته .

أخبرنا علي بن حجر أبناً هشيم عن منصور — وهو زاذان — عن الحسن بن سمرة عن عمران بن حصين رضى الله عنه أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضب من ذلك وقال « لقد هممت ألا أصلى عليه » ثم دعا مملوكيه فجزأهم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة » وأخرجه مسلم بمعناه إلا أنه قال في آخره وقال قولاً شديداً بدل قوله « لقد هممت ألا أصلى عليه » .

قال الماوردي في تأويل قوله تعالى : جنفاً أو إثماً ثلاثة أقاويل (أحدها) أن الجنف الميل ، والاثم أن يأتى في أثرة بعضهم على بعض ، وهذا قول عطاء وابن زيد (والثاني) أن الجنف الخطأ والاثم العمد ، وهذا قول السدي (والثالث) أنه الرجل يوصى لولد بنيه وهو يريد بنيه . وهذا قول طاوس . فالإضرار في الوصية أن يوصى بأكثر من الثلث ، والإضرار في الدين أن يبيع بأقل من ثمن المثل ويشتري بأكثر منه .

(١) الآية ١٨٢ من سورة البقرة

(٢) الآية ٣ من سورة المائدة

وقد روى عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
الإضرار في الوصية من الكبائر ، وقال تعالى « ووصى بها إبراهيم بنه »
الآية .

والأفضل أن يقدم ما يوصى به حال حياته ، لحديث أبي هريرة الذي
ساقه المصنف قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الصدقة
أفضل ؟ قال : أن تتصدق وأنت صحيح صحيح تأمل الغنى وتخشى الفقر ، ولا
تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا » .

وقد أخرج هذا الحديث الشيخان وأصحاب السنن إلا الترمذي ،
ورواه أحمد في مسنده ولفظه في أكثرها « جاء رجل فقال : يا رسول الله :
أى الصدقة أفضل أو أعظم أجراً ؟ قال : أما وأبيك لتفتأن أن تصدق وأنت
صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الروح
الحلقوم قلت لفلان كذا ، ولفلان كذا ، وقد كان لفلان » .

وقوله « لتفتأن » بالبناء لما لم يسم فاعله من الفتيا ، وفي نسخة لتنبأن
من النبأ وقوله « أن تصدق » بتخفيف الصاد على حذف إحدى التاءين ،
وأصله أن تتصدق والتشديد على الإدغام .

وقوله « صحيح » قال صاحب المنتهى : الشح بخل مع حرص ، وقال
الخطابي فيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه ، وأن سخاوته بالمال
في مرضه لا تمحو عنه سمة البخل ، فلذلك شرط صحة البدن في الشح بالمال
لأنه في الحالتين يجد للمال وقعاً في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه
الفقر .

قال ابن بطال وغيره : لما كان الشح غالباً في الصحة فاليساح فيه
بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر بخلاف من يش من الحياة ورأى
مصير المال لغيره .

وقوله « حتى إذا بلغت الروح الحلقوم » أى قاربت بلوغه ، إذ لو بلغت
حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته ، والحلقوم مجرى النفس .

وقوله « قلت لفلان كذا » قال ابن حجر : الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال ، وقال الخطابي ، فلان الأول والثاني الموصى له ؛ و فلان الأخير الوارث لأنه إن شاء أبطله وإن شاء أجازه ؛ والمقصود أن الحديث يدل على أن تنجيز وفاء الدين والتصدق في حال الصحة أفضل منه حال المرض لأنه في حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان ويزينه له من الأمل في الحياة والحاجة إلى المال ، قال تعالى « الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً » ^(١) وفي معنى الحديث قوله تعالى « وأتقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت » الآية ^(٢) ، وفي معنى الحديث أيضاً ما أخرجه الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً « مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته ، مثل الذي يهدي إذا شبع » .

وأما حديث ابن عمر فقد أخرجه أصحاب الكتب الستة وأحمد في مسنده بلفظ « ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله شيء يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه » ورواه الشافعي بلفظ « ما حق امرئ يؤمن بالوصية » أي يؤمن بأنها حق كما حكاه ابن عبد البر عن ابن عيينة ، ورواه ابن عبد البر والطحاوي بلفظ « لا يحل لامرئ مسلم له مال » وقال الشافعي : معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده ، وكذا قال الخطابي ، قوله : مسلم . قال ابن حجر في فتح الباري : هذا الوصف خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له أو ذكر للتهييج لتقع المبادرة إلى الامتثال لما يشعر به من نفى الإسلام عن تارك ذلك .

ووصية الكافر جائزة في الجملة . وحكى ابن المنذر فيه الإجماع .

قوله : يبيت صفة لمسلم . قوله ليلتين في رواية للبيهقي وأبي عوانة : ليلة أو ليلتين ، ولمسلم والنسائي ثلاث ليال ، واختلاف الروايات في هذا يدل على أنه للتقريب لا للتحديد ، والمعنى لا يمضي عليه زمان وإن كان قليلاً

(١) الآية ٢٦٨ من سورة البقرة

(٢) الآية ١٠ من سورة النافقون

إلا ووصيته مكتوبة ، وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير ، وكان الثلاث غاية التأخير ، ولذلك قال ابن عمر رضى الله عنه لم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك إلا ووصيتى عندى « وفي تخصيص الليلتين والثلاث بالذكر تسامح في إرادة المبالغة ، أى لا ينبغي أن يبيت زمناً ما وقد سامحناه في الليلتين والثلاث ، فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك . اما قوله : المبرسم وهو الذى اصيب بعلة الورم في الدماغ يصاب صاحبه بصداع وكراهية للضوء وزوال للعقل « وقيل : إنه الموت لأن بر بالسريانية الابن والسام الموت ، ومنه حديث « شفاء من كل داء إلا السام ، قيل : وما السام ؟ قال : الموت » .

إذا ثبت هذا فإن الوصايا تشتمل على أربعة شروط وهى موصى وموصى له وموصى به وموصى إليه ، فأما الفصل الأول وهو الموصى فنن شرطه أن يكون مميزاً حراً ، فإذا اجتمع فيه هذان الشرطان صحت وصيته في ماله مسلماً كان أو كافراً ، فأما المجنون فلا تصح وصيته لأنه غير مميز وأما الصبي فإن كان طفلاً غير مميز فوصيته باطلة ، وإن كان مراهماً ففى جواز وصيته قولان :

(أحدهما) لا تجوز ، وبه قال أبو حنيفة ، واختاره المزنى لارتفاع القلم عنه كالمجنون . لأن الوصية عقد فأشبهت سائر العقود .

(والقول الثانى) وبه قال مالك إن وصيته جائزة لرواية عمرو بن سليم الزرقى قال : « سئل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن غلام يافع من غسان وصى لبنت عمه وله عشر سنين ، وله وارث ببلد آخر ، فأجاز عمر رضى الله عنه وصيته » ولأن المعنى الذى لأجله منعت عقود هو المعنى الذى أمضيت وصيته لأن الحظ له في منع العقود لأنه لا يتمجل بها قطعاً ، ولا يقدر على استدراكها إذا بلغ والحظ له في إمضاء الوصية ، لأنه إن مات فله ثوابها وذلك أحظ له من تركه على ورثته ، وإن عاش وبلغ قدر على استدراكها والرجوع فيها ، فعلى هذا لو أعتق في مرضه أو حابى أو وهب ففى صحة ذلك وجهان :

(أحدهما) صحيح ممضى لأن ذلك وصية يعتبر من الثلث .

(والوجه الثاني) أنه باطل مردود لأن الوصية يقدر على الرجوع فيها إن صح ، والعق والهبه لا يقدر على الرجوع فيها إن صح .

فأما وصية المحجور عليه بالسفه ، فإن قيل بجواز وصية الصبي فوصية السفه أجوز ، وإن قيل بطلان وصية الصبي بإبطال عقوده بطلت وصية السفه لبطلان عقوده ، وأما المحجور عليه بالنفس فإن ردها الغرماء بطلت ، وإن أمضوها جازت ، فإن قلنا : حجر النفس كحجر المرض صحت ، وإن قلنا : إنه كحجر السفه كان على وجهين ، فأما العبد فوصيته باطلة ، وكذلك المدبر وأم الولد والمكاتب لأن السيد أملك منهم لما في أيديهم . فأما الكافر فوصيته جائزة ذمياً كان أو حرياً إذا أوصى بمثل ما يوصى به المسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما إذا وصى بما زاد على الثلث ، فإن لم يكن له وارث بطلت الوصية فيما زاد على الثلث ، لأن ماله ميراث للمسلمين ، ولا مجيز له منهم فبطلت فإن كان له وارث ففيه قولان :

(أحدهما) أن الوصية تبطل بما زاد على الثلث لأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى سعيّاً عن الوصية بما زاد على الثلث » والنهي يقتضى الفساد ، وليست الزيادة مالا للوارث فلم تصح وصيته به كما لو أوصى بمال للوارث من غير الميراث .

(والثاني) أنها تصح وتقف على اجازة الوارث ، فإن أجاز نفذت ، وإن ردها بطلت ، لأن الوصية صادفت ملكه ، وإنما يتعلق بها حق الوارث في الثاني فصحت ووقفت الاجازة كما لو باع ما فيه شفعة ، فلن قلنا : على أنها باطلة كانت الاجازة هبة مبنية يعتبر فيها الإيجاب والقبول باللفظ الذي تنعقد به الهبة ، ويعتبر في لزومها القبض ، وإن كان الوصية عنفاً لم يصح إلا بلفظ العتق ، ويكون الولاء فيه للوارث ، وإن قلنا : أنها تصح كانت الاجازة أمضاء لما وصى به الموصى وتصح بلفظ الاجازة كما يصح العفو عن الشفعة بلفظ العفو ، فإن كانت الوصية عنفاً كان الولاء للموصى ، ولا يصح الرد والاجازة إلا بعد الموت لأنه لا حق له قبل الموت فأم يصح إسقاطه كالعفو عن الشفعة قبل البيع .

فصل فان اجاز الوارث ما زاد على الثلث ، ثم قال : اجزت لاني ظننت ان المال قليل وان ثلثه قليل ، وقد بان انه كثير لزمته الاجازة فيما علم والقول قوله فيما لم يعلم مع يمينه ، فاذا حلف لم يلزمه لان الاجازة في احد القولين هبة ، وفي الثاني اسقاط ؛ والجميع لا يصح مع الجهل به . وان وصى بعد فاجازه الوارث ثم قال : اجزت لاني ظننت ان المال كثير ، وقد بان انه قليل ففيه قولان :

(احدهما) ان القول قوله كالمسئلة قبلها .

(والثاني) انه يلزمه الوصية لانه عرف ما اجازته ويخالف المسئلة قبلها فان هناك لم يعلم ما اجازته) .

الشرح الأحكام : الزيادة على الثلث ممنوع منها في قليل المال وكثيره لحديث سعد الذي مضى تخريجه وبيان طريقة الذي منع سعداً من الزيادة عليه ، فإن وصى بأكثر من الثلث أو بجميع ماله ظن ، فإن كان له وارث كانت الوصية موقوفة على إجازته ورده ، فإن ردها رجعت الوصية إلى الثلث ، وإن أجازها صحت ، ثم فيها قولان :

(أحدهما) أن إجازة الوارث ابتداء عطية منه لا تتم إلا بالقبض وله الرجوع فيها ما لم يقبض ، وإن كانت قبل القبض بطلت كالهبات . فإن لم يكن للميت وارث فأوصى بجميع ماله ردت وصيته إلى الثلث في حق بيت المال .

وقال أبو حنيفة : وصيته إذا لم يكن له وارث نافذة في جميع ماله استدلالاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم « لما منع سعداً من الزيادة على الثلث قال : لأن تدع ورثتك أغنياء خيراً من أن تدعهم عالة يتكففون الناس » فجعل المنع من الزيادة حقاً للورثة ، فإذا لم يكن له وارث سقط المنع ، وبما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : « لا وارث لمن وضع ماله حيث شاء » ولأنه لما كانت الصدقة بجميع ماله جازت وصيته بجميع ماله .

وذليلنا ما روى عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال « إن الله تصدق عليكم بثلك أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم » رواه الدارقطني ورواه أحمد والبيهقي والبخاري وابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ « إن الله تصدق عليكم عند موتكم بثلك أموالكم زيادة لكم في أعمالكم » وقد ضعف الحافظ ابن حجر إسناده وأخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي من حديث أبي أمامة بلفظ « إن الله تصدق عليكم بثلك أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعل لكم زكاة في أموالكم » وفي إسناده إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد .

ولأن الأنصارى أعتق ستة مملوكين له لا مال له غيرهم فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء على ما مضى ذكره ، ولأن مال من لا وارث له يصير إلى بيت المال إرثاً لأمرين :

أحدهما : أنه يخلف الورثة في الاستحقاق لماله .

والثاني : أنه يعقل عنه كورثته ، فلما ردت الوصية إلى الثلث مع الوارث ردت إلى الثلث مع بيت المال لأنه وارث ، وقد تحرر منه قياساً (أحدهما) أن كل جهة استحققت التركة بالفداء منعت من الوصية بالجميع كالورثة (والثاني) أن ما منع من الوصايا مع الورثة منع منها مع بيت المال كالديون .

(فأما الجواب) عن قوله صلى الله عليه وسلم : « لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم غالة » فهو أنه لم يجعل ذلك تعليلاً لرد الزيادة على الثلث ، ولو كان ذلك تعليلاً لجازت الزيادة على الثلث مع غناهم إذ لم يصيروا غالة يتكففون الناس ، وإنما قاله صلة في الكلام وتنبها على الحظ .

وأما قول ابن مسعود « يضع ماله حيث يشاء » فماله الثلث وحده وله وضعه حيث شاء ، وأما الصدقة فهي كالوصية إن كانت في الصحة أمضيت مع وجود الوارث وعدمه ، وإن كانت في المرض ردت إلى الثلث مع وجود الوارث وعدمه والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف أصحابنا في الوقت الذي يعتبر فيه قدر المال لأخراج الثلث : فمنهم من قال : الاعتبار بقدر المال في حال الوصية ، لأنه عقد يقتضى اعتبار قدر المال ، فكان الاعتبار فيه بحال العقد ، كما لو نذر أن يتصدق بثلث ماله ، فعلى هذا لو وصى بثلث ماله ألف فصار عند الوفاة ألفين لم تلزم الوصية في الزيادة ، فإن وصى بألف ولا مال له ثم استفاد مالا لم تتعلق به الوصية ، وإن وصى وله مال فهلك ماله بطلت الوصية ، ومنهم من قال : الاعتبار بقدر المال عند الموت وهو المذهب ، لأنه وقت لزوم الوصية واستحقاقها ، ولأنه لو وصى بثلث ماله ثم باع جميعه تطلعت الوصية بالثمن ، فلو كان الاعتبار بحال الوصية لم تتعلق بالثمن ، لأنه لم يكن حال الوصية ، فعلى هذا لو وصى بثلث ماله وماله ألف فصار ألفين لزم الوصية في ثلث الألفين ، فإن وصى بمال ولا مال له ثم استفاد مالا تطلعت به الوصية ، فإن وصى بثلثه وله مال ثم تلف ماله لم تبطل الوصية .

الشرح الأحكام : تجوز الوصية بثلث ماله وإن لم يعلم قدره ، واختلف أصحابنا هل يراعى بثلث ماله وقت الوصية أو عند الوفاة ؟ على وجهين (أحدهما) وهو قول مالك وأكثر البغداديين أنه يراعى ثلثه وقت الوصية ، ولا يدخل فيها ما حدث بعده من زيادة لأنها عقد ، والعقود لا يعتبر فيها ما بعدها .

(والوجه الثانى) وهو قول أبى حنيفة وأكثر البصريين أنه يراعى ثلث ماله وقت الموت ويدخل فيه ما حدث قبله من زيادة ، لأن الوصايا تملك بالموت ، فاعتبر بها وقت ملكها ، فعلى هذين الوجهين إن وصى بثلث ماله ولا مال له ثم أفاد مالا — فعلى الوجه الأول تكون الوصية باطلة اعتباراً بحال الوصية ، وعلى الوجه الثانى تكون الوصية جائزة اعتباراً بحال الموت . وعلى هذا لو وصى بفرس من خيله وهو لا يملك فرساً ولا خيولاً ثم ملك قبل الموت خيولاً صحت الوصية إن اعتبر بها حال الموت : وبطلت إن اعتبر بها حال القول ؛ وعلى هذا القول لو وصى بثلث ماله وله مال فهلك ماله وأفاد غيره صحت الوصية في المال المستفاد إن اعتبر بها حال الموت ، وبطلت إن اعتبر بها حال الوصية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما الوصية بما لا قرية فيه كالوصية للكنيسة والوصية بالسلاح لاهل الحرب فهي باطلة لان الوصية انما جعلت له ليدرك بها ما فات ويزيد بها الحسنات ولهذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن الله تعالى أعطاكم ثلث أموالكم في آخر أجالكم زيادة في حسناتكم » وما ذكرناه ليس من الحسنات فلم تصح فيه الوصية ، فان وصى ببيع ماله من رجل من غير محابة ففيه وجهان :

(أحدهما) يصح لانه قصد تخصصه بالتملك (والثاني) لا يصح لان البيع من غير محابة ليس بقرية ، فلم تصح الوصية به ، وان وصى للذي جاز ، لما روى « أن صفية وصت لأخيها بثلاثي ألفا وكان يهوديا » ولأن الذي موضع للقرية ، ولهذا يجوز التصديق عليه بمسألة التطوع ، فجازت له الوصية ، فان وصى لحرى ففيه وجهان :

(أحدهما) انه لا تصح الوصية ، وهو قول أبي العباس بن القاص ، لأن القصد بالوصية نفع الوصي له ، وقد أمرنا بقتل الحرى وأخذ ماله فلا معنى للوصية له (والثاني) يصح - وهو المذهب - لانه تملك يصح للذي فصح للحرى كالبيع .

فصل واختلف قول الشافعي رحمه الله تعالى فيمن وصى لقائه فقال في أحد القولين : لا يجوز لانه مال يستحق بالموت فمنع القتل منه كالمرث ، وقال في الثاني : يجوز لانه تملك يفتقر الى القبول فلم يمنع القتل منه كالبيع ، فان قتلت أم الولد مولاهما عتقت لأن عتقها ليس بوصية ، بنيل انه لا يعتبر من الثلث فلم يمنع القتل منه . فان قتل المدبر مولاه ، فان قلنا : ان التدبير عتق بالصفة عتق لانه ليس بوصية ، وانما هو عتق بصفة قد وجدت الصفة فعتق ، وان قلنا : انه وصية وقلنا : ان الوصية للقاتل لا تجوز لم يعنى ، وان قلنا : انها تجوز عتق من الثلث فان كان على رجل دين مؤجل فقتله صاحب الدين حل الدين ، لأن الأجل حق للمقتول لا حظ له في بقائه ، بل الحظ في اسقاطه ليحل الدين ويقضى فيتخلص منه) .

الشرح حديث إن الله تعالى أعطاكم الخ ، رواه الدارقطني عن أبي الدرداء وسكت ولم يتكلم عليه الحافظ ابن حجر ، ورواه وأخرجه أيضا أحمد وكذلك البيهقي وابن ماجه والبخاري من حديث أبي هريرة . قال

الحافظ ابن حجر : وإسناده ضعيف ، قلت : ورواه الدارقطني والبيهقي عن أبي أمامة ، وفي إسناده إسماعيل بن عياش ، وهو ثقة في الشاميين ضعيف في غيرهم ، ورواه عن شيخه عتبة بن حصيد الضبي ، صدوق له أوهام . ورواه العقيلي في الضعفاء عن أبي بكر الصديق وفي إسناده حفص بن عمرو ميمون وهو متروك ، وعن خالد بن عبد الله السلمي عند ابن عاصم وابن السكن وابن قانع وأبي نعيم والطبراني وهو مختلف في صحبته ، ورواه عنه ابنه الحارث وهو مجهول .

وأما « وصية أم المؤمنين صفية رضي الله عنها لأخيها وكان يهودياً ثلاثين ألفاً » أخرجه البيهقي من حديث عكرمة أن صفية قالت لأخ لها : أسلم ترثني فرفع ذلك إلى قومه فقالوا : أتبيع دينك بالدنيا فأبى أن يسلم فأوصت له بالثلث « ومن طريق أم علقمة أن صفية أوصت لابن أخ لها يهودي وأوصت لعائشة بألف دينار وجعلت وصيتها إلى عبد الله بن جعفر فطلب ابن أخيها الوصية فوجد عبد الله قد أفسده فقالت عائشة : أعطوه ألف دينار أوصت لي بها عمتي » .

أما الأحكام فإن الوصية للبيع والكنائس باطلة لأنها مجمع معاصيهم ومنتدى تأليبهم للبشر ، ومباعدة التلث والتجسيد . وكذلك الوصية لكتب التوراة والأنجيل لتبديلها وتغييرها ، وسواء كان الموصي مسلماً أو كافراً . وأجازها أبو حنيفة من الكافر دون المسلم ، وهكذا أجاز وصيته بالخمر والخنزير يتصدق بها على أهل الذمة . وهذا فاسد لقوله تعالى « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » (١) .

وخالف أبا حنيفة أصحابه في الكنيسة ووافقها فيما عداها . فأما الوصية للكافر فجائزة ذمياً كان أو حربياً ، وقال أبو حنيفة : الوصية للحربي باطلة لأن الله تعالى أباح للمسلمين أموال المشركين فلم يجز أن يبيح للمشركين أموال المسلمين وهذا فاسد من وجهين (أحدهما) أنه لما لم يمنع شرك الذمي لم يمنع شرك الحربي من الوصية كالنكاح (والثاني) أنه لما جازت الهبة

(١) الآية ٤٩ من سورة المائدة

للحرابي وهي أمضى عطية من الوصية كان أولى أن تجوز له الوصية ،
وسواء كان الموصى مسلماً أو كافراً .

فأما الوصية للمرتد فعلى ثلاثة أقسام ذكرناها في كتاب الوقف .

(أحدها) أن يوصى لمن يرغب عن الإسلام فالوصية باطلة لعقدها على
معصية .

(الثاني) أن يوصى بها لمسلم فيرتد عن الإسلام بعد الوصية له فالوصية
جائزة لأنها وصية صادفت حال الإسلام .

(والثالث) أن يوصى بها لمرتد معين ففي الوصية وجهان (أحدهما)
باطلة . (والثاني) جائزة .

أما المحاباة في المرض ، وهي أن يعاوض بماله ويسمح لمن عاوضه
ببعض عوضه وهي أقسام (أحدها) المحاباة في البيع والشراء ، ولا يمنع
ذلك صحة قول جمهور الفقهاء . وقال أصحاب داود بن علي : العقد باطل .
وعن قول تعالى : « وأحل الله البيع » ^(١) دليل على صحة قول الجمهور ،
ولأنه تصرف صدر من أهله في محله فصح كغير المريض ، فلو باع في مرضه
فرساً قيمته خمسون بعشرين فقد حابى المشتري بثلاثة أخماسه ، وليس له
المحاباة بأكثر من الثلث ، فإن أجاز الورثة ذلك لزم البيع ، وإن لم يجيزوا
واختار المشتري فسخ البيع فله ذلك لأن الصفقة تبعضت عليه ، وإن اختار
إمضاء البيع فالصحيح عند أصحاب أحمد وهو اختيار ابن قدامة في المغنى
أنه يأخذ النصف للمبيع بنصف الثمن ويفسخ البيع في الباقي وهذا أحد
الوجهين عند أصحاب الشافعي ، والوجه الثاني أنه يأخذ ثلثي المبيع بالثمن
كله ، لأنه يستحق الثلث بالمحاباة والثلث الآخر بالثمن ، وعند مالك له أن
يفسخ ويأخذ ثلث المبيع بالمحاباة ويسميه أصحابه خلع الثلث .

ولأصحابنا كما ساق المصنف ذلك إذا وصى بيع ماله من رجل من غير

(١) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

محاباة فإذا قلنا إن مجرد التخصيص بالتملك يقوم مقام المحاباة صحت الوصية على هذا الوجه .

وإن قلنا إن البيع من غير محاباة ليس قرينة والمراعى في الوصية التقرب إلى الله تعالى لحديث أبي الدرداء لم تصح الوصية .

فرع تصح الوصية للذمي باتفاق أهل العلم لا نعلم في ذلك خلافا ولأن الصدقة عليه جائزة فجازت الوصية ، أما الحرابي ففيه لأصحابنا وجهان :

(أحدهما) وهو المذهب وبه قال أحمد في المنصوص عنه وهو قول مالك أن الوصية للحرابي تصح في دار الحرب .

(والثاني) لا تصح وهو قول أبي حنيفة لقوله تعالى « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم »^(١) إلى قوله تعالى « إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين » الآية ، فيدل ذلك على أن من قاتلنا لا يحل بره ، وهو قول أبي العباس بن القاسم من أصحابنا ، لأن القصد من الوصية القرينة إلى الله بنفع يعود إلى الموصى له ، وقد أمرنا بقتل الحرابي وأخذ سلبه ، فلا معنى للوصية مع قيام هذا كله .

دليلنا : أنه تملك يصح للذمي فصح للحرابي ، ولما كانت تصح هبته فقد صحت الوصية له كالذمي ، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عمر حلة من حرير فقال « يا رسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطاردها ما قلت ، فقال : إني لم أعطكها لتلبسها ، فكساها عمر أخا مشركا له بمكة » .

وعن أسماء بنت أبي بكر قالت : « أتتني أمي وهي راغبة — تعني عن الإسلام — فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتتني أمي وهي راغبة

(١) الآية ٨ ، ٩ من سورة المتحنة

أفأصلها ، قال : نعم ، وهذان الخبران فيهما صلة أهل الحرب وبرهم ، والآية حجة لنا فيمن لم يقاتل ، فأما المقاتل فقد نهى عن توليه لا عن بصره والوصية له ، وقد رأينا كيف أن صلاح الدين الأيوبي كان يبر المقاتلة من الصليبيين حتى كان مضرب المثل في المروءة وعلو الهمة فكان يداوى مرضاهم ويأسو جراحهم ، بيد أنه لم يعف عمن طغى وتجبر وقطع طريق الحاج فأقسم لن أقفره الله به ليضربن عنقه بيده ، وعندما وقع في الأسر مع غيره من ملوك أوروبا عفا عنهم جميعاً إلا ذلك فقتله بيده براً بقسمه رغم ما عرضه الفرنجة عليه من فداء سخى بالمال بالغاً ما بلغ قدره ، فهذا هو طريق الشرع . وإن احتج بالمفهوم فإنه لا يراه حجة ثم قد حصل الإجماع على جواز الهبة . والوصية في معناها ، فأما المرتد فعند أبي الخطاب من أصحاب الإمام أحمد تصح الوصية له كما تصح هبته . وقال ابن أبي موسى : لا تصح لأن ملكه غير مستقر ولا يرث ولا يورث فهو كالميت ، ولأن ملكه يزول عن ماله برده في قول جماعة منهم فلا يثبت له الملك بالوصية ، وقد مضى مذهبنا فيه في الوقف .

فرع

الوصية للمقاتل فيها قولان :

(أحدهما) وهو مذهب مالك رضي الله عنه تجوز الوصية ، وإن لم يرث كما تجوز الوصية للكافر ، وإن لم يرث ، ولأنه تملك يراعى فيه القبول فلم يمنع منه القتل كالبيع ، وهذا أحد الأوجه الثلاثة عند الحنابلة حيث قال ابن حامد : تجوز الوصية له ، وهو قول أبي ثور وابن المنذر أيضاً .

(والقول الثاني) وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه وأحد الأوجه الثلاثة عند الحنابلة : لا تصح الوصية له ، لأن أحمد رضي الله عنه نص على أن المدبر إذا قتل سيده بطل تدييره ، وعندنا أنه يبطل إذا اعتبر التديير وصية ، أما إذا اعتبر صفة فإن التديير ماض ويعتق بموت سيده ولو قتلا ، وهذا أيضاً قول الثوري وأصحاب الرأي لأن القتل يمنع الميراث الذي هو أكد من الوصية فالوصية أولى ، ولأن الوصية أجريت مجرى الميراث

فيعتصمها ما يمنعه ، لأن الميراث أقوى التمليكات فلما منع منه القتل كان أولى أن يمنع من الوصية .

فإذا تقرر هذان القولان فلا فسرُق بين أن يوصي له بعد جرحه إياه وجنأيته عليه ، وبين أن يوصى له قبل الجنأية ثم يجنى عليه فيقتله وأن الوصية على قولين ولكن لو قال الموصي وليس بمجروح : قد وصيت بثلاثي لمن يقتلني فقتله رجل لم تصح الوصية له قولاً واحداً لأمرين :
(أحدهما) أنها وصية عقدت على معصية .

(والثاني) أن فيها إغراء بقتله ، فلو وصى بثلاثة لقاتل زيد ، فإن كان قبل القتل لم يجز كما ذكرنا ، وإن كان بعد قتله جاز ، وكان القتل تعريضاً ، وهكذا لو وهب في مرضه لقاتله هبة أو جاباه في بيع أو أبرأه من حق فكل ذلك على قولين لأنها وصية له تعتبر في الثلث ، وهكذا لو أعتق في مرضه عبداً فقتل العبد سيده كان في عتقه قولان لأنها وصية له ، ولكن لو وهب هبة في صحته أو أبرأ من حق أو جابى في بيع أو أعتق عبداً . ثم إن الموهوب له قتل الواهب أو المبرأ قتل المبريء أو المحابى قتل المحابى والعبد قتل السيد كان ذلك كله نافذاً ماضياً ، لأن فعله في الصحة جرى مجرى الوصايا ، ولو جرح رجل رجلاً - ثم أن المجروح وصى للجراح بوصية ثم جنى على الموصى آخر فذبحه - جازت الوصية للجراح الأول ، لأن الذابح صار قاتلاً ، ولو لم يكن الثاني قد ذبحه ولكن لو جرحه صار الثاني والأول قاتلين ، فردت الوصية للأول في أحد القولين ، وهذا هو قول مالك وأبي ثور وابن المنذر وأحد القولين عند أحمد ، وأظهر القولين للشافعي لأن الهبة تصح فصحت الوصية له كالذمي ، وقال القاضي أبو بكر من الحائلة : لا تصح الوصية له ، وهذا هو قول الثوري وأصحاب الرأي وأحد قولي الشافعي .

قال الماوردي في حاويه : وإذا قتل المدير سيده فإِنْ قِيلَ : إن التدبير عتق بصفة لم يبطل عتقه ، وإن قِيلَ : إن التدبير وصية ففي بطلان عتقه

قولان لأنه يعتق في الثلث ، ولو قتلت أم الولد سيدها بعد عتقها صح عتقها
قولاً واحداً لأمرين :

(أحدهما) أن عتقها مستحق من رأس المال .

(والثاني) أن في استبقائها على حالها إضراراً بالورثة لأنهم لا يقربون
على بيعها ، وخالف استبقاء رق المدير للقدرة على بيعه — ثم ينظر في أم
الولد إذا كان قتلها عمداً — فإن لم يكن ولدها باقياً قتلت قوداً ، وإن كان
باقياً سقط القود عنها لأن ولدها شريك للورثة في القود فيها . وهو لا يستحق
القود من أمه فسقط حقه ، وإذا سقط القود عنها في حق بعض الورثة سقط
في حق الجميع أ هـ .

ولو أن رجلاً وصى لابن قاتله أو لأبيه أو لزوجته صحت الوصية لأن
القاتل غير الموصى له ، ولو أوصى لعبد القاتل لم تجز في أحد القولين لأنها
وصية للقاتل ، ولو أقر رجل لقاتله بدين كان إقراره نافذاً قولاً واحداً لأن
الدين لازم وهو من رأس المال فخالف الوصايا ، ولو كان للقاتل على المقتول
دين مؤجل حل بموت المقتول ولا يبقى إلى أجله ، لأن الأجل حق لمن عليه
الدين لا يورث عنه ، وليس كالمال الموروث إذا منع القاتل منه صار إلى
الورثة ، وسواء كان القتل في الوصية عمداً أو خطأ كما أن الميراث يمنع
منه قبل العمد والخطأ ، فلو أجاز الورثة الوصية للقاتل ، وقد منع منها في
أحد القولين — كان في إمضائها بإجازته وجهاً من اختلاف قولين في
إمضائهم للوصية للوارث .

فإن قلنا : إن الوصية للوارث مردودة ولا تضي بإجازتهم ردت الوصية
للقاتل ولم تضي بإجازتهم ، وإن قلنا : إنه يضي الوصية للوارث بإجازتهم
أمضيت الوصية للقاتل بإجازتهم ، والأصح إمضاء الوصية للوارث بالإجازة ،
ورد الوصية للقاتل مع الإجازة ، لأن حق الرد في الوصية للقاتل إنما هو
للمقتول لما فيه من حسم الذرائع المفضية إلى قتل نفسه فلم تصح الوصية
له بإجازتهم ، والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف قوله في الوصية للوارث فقال في أحد القولين : لا تصح لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا وصية لوارث » ولأنها وصية لا تلزم لحق الوارث فلم تصح ، كما لو أوصى بمال لهم من غير الميراث فعلى هذا الإجازة هبة مبتدأة يعتبر فيها ما يعتبر في الهبة .
(والثاني) تصح لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجوز لوارث وصية إلا أن شاء الورثة » فدل على أنهم إذا شاءوا كانت وصية ، وليست الوصية في ملكه وإنما يتعلق بها حق الورثة في الثاني فلم يمنع صحتها كبيع ما فيه شفعة ، فعلى هذا إذا أجاز الورثة نفذت الوصية .

فصل ولا تصح الوصية لمن لا يملك فإن وصى لبيت لم تصح الوصية لأنه تملك فلم يصح للميت كالهبة ، وإن وصى لحمل تيقن وجوده حال الوصية بأن وضعته لدون ستة أشهر من حين الوصية أو لستة أشهر وليست بفراش صحت الوصية لأنه يملك بالارث فملك بالوصية ، وإن وضعته لستة أشهر وهي فراش لم تصح الوصية لأنه يجوز أن يكون حدث بعد الوصية فلم تصح الوصية بالشك ، فإن القته ميتاً لم تصح الوصية لأنه لا يتيقن حياته حال الوصية ، ولهذا لا يحكم له بالارث فلم يحكم له بالملك بالوصية ، فإن وصى لما تحمل هذه المرأة لم تصح الوصية . وقال أبو اسحاق تصح والمذهب الأول لأنه تملك لمن لا يملك فلم يصح .

فصل فإن قال : وصيت بهذا العبد لأحد هذين الرجلين لم يصح لأنه تملك لغير معين ، فإن قال أعطوا هذا العبد لأحد هذين الرجلين جاز لأنه ليس بتمليك وإنما هو وصية بالتمليك ، ولهذا لو قال بعث هذا العبد بمن أحد هذين الرجلين لم يصح . ولو قال لو كيله بع هذا العبد من أحد هذين الرجلين جاز .

فصل فإن أوصى لعبد كانت الوصية لوارثه ؛ لأن العبد لا يملك فكانت الوصية للوارث ، وقد بيناه ، فإن وصى لمكاتبه صحت الوصية ، لأن المكاتب يملك المال بالمقد فصحت له الوصية ، فإن وصى لأم ولده صحت لأنها حرة عند الاستحقاق ، فإن وصى لمبدره وعق من التلث صحت له الوصية ، لأنه حر عند الموت فهو كام الولد ، فإن لم يعق كانت الوصية للوارث وقد بيناه فإن وصى لعبد غيره كانت الوصية لمولاه ، وهل يصح قبوله من غير إذن المولى ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) وهو الصحيح انه يصح ويملك به المولى كما يملك ما يصطاده
بغير اذنه .

(والثانى) وهو قول أبى سعيد الاصطخرى انه لا يصح لانه تمليك للسيد
بعقد فلم يصح القبول فيه من غير اذنه ، وهل يصح قبول السيد ؟ فيه
وجهان :

(أحدهما) لا يصح لان الإيجاب للعبد فلم يصح قبول السيد كالأيجاب
فى البيع .

(والثانى) يصح لان القبول فى الوصية يصح لغير من اوجب له وهو
الوارث بخلاف البيع) .

الشرح حديث جابر أخرجه الدارقطنى وصوب إرساله ، ويبدو
أن المصنف ساقه لاحتجاج الشافعى به فى أحد قوليهِ ، وإلا فعديث عمرو
ابن خارجه رواه البخارى ومسلم وأحمد والنسائى والترمذى وصححه
والدارقطنى والبيهقى « أن النبى صلى الله عليه وسلم خطب على ناقته وأنا
تحت جرانها وهى تقصع بجرتها ، وإن لعامها يسيل بين كتفى فسمعتة يقول :
إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث » .

وعن أبى أمانة عند أحمد والبخارى ومسلم وأبى داود والترمذى قال
« سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله تعالى قد أعطى كل
ذى حق حقه فلا وصية لوارث » وأخرجه الدارقطنى عن أبى عباس قال :
« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء
الورثة » .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم
قال : « لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة » رواه الدارقطنى . وهذا
الحديث قال فيه الشافعى رضى الله عنه : إن هذا المتن متواتر . قال : وجدنا
أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازى من قريش وغيرهم
لا يختلفون فى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح : لا وصية
لوارث ، ويأثرونه عن يحفظونه عنه ممن لقوه من أهل العلم ، فكان نقل
كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد .

قلت : وقد ضعف الحافظ ابن حجر جميع طرقه وقال : لا يخلو واحد منها من مقال ولكنه يسلم بأنها في مجموعها تصل إلى درجة الاحتجاج بها .

وقد عده السيوطي في الأحاديث المتواترة في كتابه الموسوم بالأزهار لانتثاره في الأحاديث المتواترة ، وهو مروى عن أبي أمامة وعمر بن الخطاب وعلى وابن عباس وعمر بن دينار وأبي جعفر الباقر ، وجابر بن عبد الله وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده وزيد بن أرقم والبراء بن عازب . وقد نازع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواتراً . قال : وعلى تقدير تسليم ذلك فالشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالسنة .

قال الحافظ ابن حجر : لكن الحجة في هذا إجماع العلماء على مقتضاه ، كما صرح به الشافعي وغيره . ثم قال : والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم اللزوم لأن الأكثر على أنها موصوفة على إجازة الورثة .

وقال الصنعاني في سبل السلام : الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه وإن نازع الفخر في تواتره ، ولا يضر ذلك بثبوتها . وقيل : إنها لا تصح الوصية لوارث أصلاً ، وهو الظاهر ، لأن النفي إما أن يتوجه إلى الذات ، والمراد لا وصية شرعية ، وإما إلى ما هو أقرب إلى الذات وهو الصحة ، ولا يصح أن يتوجه هاهنا إلى الكمال الذي هو أبعد المجازين . وقد اختلف في تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين ، فقيل آية الفرائض ، وقيل الأحاديث المذكورة في الباب وقيل دل الإجماع على ذلك وإن لم يتعين دليله ، وقد مضى في فرع مذاهب العلماء في آية الوصية .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه : أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا وصية لوارث » وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بأي الموارث وأن لا وصية لوارث مما لا أعرف عن أحد ممن لقيت خلافاً .

وإذا كانت الوصايا لمن أمر الله تعالى ذكره بالوصية منسوخة بأي الموارث وكانت السنة تدل على أنها لا تجوز لوارث ، وتدل على أنها

تجوز لغير قرابة دل ذلك على نسخ الوصية للورثة ، وأشبه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم قال : ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما ممن يثبت بكل حال إذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة وقد قيل إنها إنما بطلت وصيته إذا كان وارثاً ، فإذا لم يكن وارثاً فليس يبطل للوصية ، وإذا كان الموصى يتناول من شاء بوصيته كان والده دون قرابته إذا كانوا غير ورثة في معنى من لا يرث ، ولهم حق القرابة وصلة الرحم .

* * *

وقال الشافعي رضي الله عنه في باب الوصية للوارث من الأم : ورأيت متظاهراً عند عامة من لقيت من أهل العلم بالمغازي ^(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح « لا وصية لوارث » فحكم الوصية لوارث حكم ما لم يكن ، فنتى أوصى رجل لوارث وقفنا الوصية ، فإن مات الموصى والموصى له وارث ، فلا وصية له ، وإن حدث للموصى وارث يحجبه أو خرج الموصى له من أن يكون يوم يموت وارثاً له ، بأن يكون أوصى صحيحاً لامرأته ثم طلقها ثلاثاً ثم مات مكانه ، فالوصية لها جائزة لأنها غير وارثة ، وإنما ترد أو تجب أو تبطل .

ولو أوصى لرجل وله دونه وارث يحجبه فمات الوارث قبل الموصى فصار الموصى له وارثاً ، أو لأمراً ثم نكحها ومات وهي زوجته بطلت الوصية لهما معاً ، لأنها صارت وصية لوارث .

ولو أوصى لوارث وأجنبي بعدد أو دار أو ثوب أو مال مسمى بطل نصيب الوارث وجاز للأجنبي ما يصيبه وهو النصف من جميع ما أرضى به الوارث والأجنبي ، ولكن لو قال : أوصيت بكذا لفلان وفلان فإن كان سمي للوارث ثلثاً وللأجنبي ثلثي ما أوصى به جاز للأجنبي ما سمي له ، ورد عن الوارث ما سمي له ، ولو كان له ابن يرثه ولابنه أم ولدته أو حضنته ،

(١) لما كان أظهر ما في التاريخ من المحولات الاجتماعية والسياسية هو المغازي فقد كان المؤرخون يسمون (أهل العلم بالمغازي) (الطيعي)

أو أرضعته أو أب أرضعه أو زوجة أو ولد لا يرثه أو خادم أو عبد غيره فأوصى لهؤلاء كلهم أو لبعضهم جازت الوصية لهم لأن كل هؤلاء غير وارث وكل هؤلاء مالك لما أوصى له به للملكه لماله إن شاء منعه ابنه وإن شاء أعطاه إياه .

وقال الصنعاني في سبل السلام : وذهب الهادي وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت » الآية ، قالوا : ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز ، قلنا : نعم لو لم يرد هذا الحديث ، فإنه ناف لجوازها إذ وجوبها قد علم . نسخة من آية الموارث كما قال ابن عباس : كان المال للولد والوصية للوالدين ، فنيخ الله سبحانه من ذلك ما أحب ، فجعل للذكر مثل حظ الانثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوج الشطر والربع .

وقوله في الحديث : إلا أن يشاء الورثة ، دليل على صحة الوصية وتنازها للوارث إن أجازها الورثة ، لأنهم قد أسقطوا حقهم ، وهو قول جمهور الفقهاء ما عدا المزنى من أصحاب الشافعي وداود بن علي الظاهري وأصحابه وبعض الحنابلة حيث قالوا : لا أثر لإجازتهم ، والظاهر أن لهم أثراً في جوازها ، لأنه صلى الله عليه وسلم لما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله إلا أن يشاء الورثة وأطلق لما منع الوصية عن الزائد عن الثلث ، وليس لنا تقييد ما أطلقه ومن قيد هنالك قال : أنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله (انك ان تذر ... الخ) فانه دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة ، فان أجازوا سقط حقهم ولا يخلو عن قوة . هذا في الوصية للوارث ، واختلقوا اذا أقر المريض للوارث بشيء من ماله فأجازة الأوزاعي وجماعة مطلقاً .

وقال أحمد : لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقاً واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقراراً ، واحتج الأول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فقال : إن التهمة في حق المحتضر بعيدة وبأنه وقع الاتفاق أنه لو أقر بوارث آخر صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار بالمال

وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل فإن أمره إلى الله .

(قلت) وهذا القول أقوى دليلا ، واستثنى مالك ما إذا أقر لبنته ومعها من يشاركها من غير الولد ، كابن العم قال : لأنه يهتم في أنه يزيد لابنته ، وينقص ابن العم ، وكذلك استثنى ما إذا أقر لزوجته المعروف بسحبته لها وميله إليها ، وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد لاسيما إذا كان له منها ولد في تلك الحال . قلت : والأحسن ما قيل عن بغض المالكية واخساره الروياني في بحر المذهب من أصحابنا : أن مدار الأمر على التهمة وعدمها ، فإن فقدت جاز وإلا فلا ، وهي تعرف بقرائن الأحوال وغيرها .

وعن بعض الفقهاء : أنه لا يصح إقراره إلا للزوجة بمهرها ، وسيأتي مزيد إيضاح إن شاء الله وفائدة الخلاف أن الوصية إذا كانت صحيحة فاجازة الورثة تنفيذ ، فإذا أجازها الورثة لزم الوصية ، وإن كانت باطلة كانت هبة مبتدأة تقتقر إلى شروط الهبة في اللفظ والقبول والقبض ، ولو رجع المجيز قبل القبض فيما يعتبر فيه القبض صح رجوعه .

وأما بقية الفصول من الوصية للعبد والمكاتب وأم الولد وعبد غيره فعلى وجهها . ولا تقتقر إلى مزيد والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتجوز الوصية بالمشاع والمقسوم لأنه تملك جزء من ماله فجاز في المشاع والمقسوم كالبيع ، ويجوز بالمجهول كالحمل في البطن والذين في الضرع وعبد من عبيد ، وبما لا يقدر على تسليمه كالطير الطائر ، والعبد الآبق ، لأن الموصي له يخلف الميت في ثلثه كما يخلفه الوارث في ثلثه فلما جاز أن يخلف الوارث الميت في هذه الأشياء جاز أن يخلفه الموصي له ، فإن وصى بمال الكتابة جاز لما ذكرناه فإن وصى برفقته فهو على القولين في بيعه .

فصل فإن وصى بما تحمله الجارية ، أو الشجرة ، صحت الوصية لأن المندوم يجوز أن يملك بالسلم والمساقاة . فجاز أن يملك بالوصية ، ومن

أصحابنا من قال : اذا قلنا : ان الاعتبار بحال الوصية لم تصح ، لانه لا يملك في الحال ما وصى به .

فصل وتجوز الوصية بالمنافع ، لانها كالأعيان في الملك بالعقد ، والارث ، فكانت كالأعيان في الوصية ويجوز بالعين دون المنفعة ، وبالعين لواحد ، وبالمنفعة لآخر ، لان المنفعة والعين كالعين فجاز في العينين ويجوز بمنفعة مقدرة بالمدة ومنفعة مؤبدة لان القدرة كالعين المعلومة والمؤبدة كالعين المجهولة فصحت الوصية بالجميع .

فصل وتجوز الوصية بما يجوز الانتفاع به من النجاسات كالسماذ والزيت النجس والكلب وجلد الميتة ، لانه يحل اقتناؤها للانتفاع بها ، فجاز نقل اليد فيها بالوصية ، ولا يجوز بما لا يحل الانتفاع به كالخمر والخنزير والكلب العقور ، لانه لا يحل الانتفاع بها ، ولا تفر اليد عليها فلم تجز الوصية بها .

الشرح إذا أوصى لرجل بمعين من ماله ، ولآخر بجزء مشاع منه كثلث المال ورבעه فأجيز لهما ، انفرد صاحب المشاع بوصيته من غير المعين ثم يشارك صاحب المعين فيه يقتسمانه بينهما على قدر حقيهما فيه ، ويدخل النقص على كل واحد منهما بقدر ماله في الوصية كمسائل العول وكما لو أوصى لرجل بماله ولآخر بجزء منه ، فأما في حال الرد فإن كانت وصيتهما لا تجاوز الثلث مثل أن يوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بمعين قيمته سدس المال ، فهي بحال الإجازة سواء ، إذ لا أثر للرد ، وإن تجاوزت ثلثه رددنا وصيتهما إلى الثلث وقسمناه بينهما على قدر وصيتهما إلا أن صاحب المعين يأخذ نصيبه من المعين والآخر يأخذ حقه من جميع المال ، وقد رجح ابن قدامة من الحنابلة أنهما يقتسمان الثلث على حسب مالهما في الإجازة وهذا قول ابن أبي ليلى .

وقال أبو حنيفة ومالك في الرد : يأخذ صاحب المعين نصيبه منه ويضم الآخر سهامه إلى سهام الورثة ويقتسمون الباقي على خمسة في مثل حالة الخرقى لأن له السدس ، وللورثة أربعة أسداس وهو مثل كلام الخرقى من الحنابلة إلا أن الخرقى يعطيه السدس من جميع المال وعندهما أنه يأخذ

خمس المائتين وعشر المعين . واتفقوا على أن كل واحد من الوصيين يرجع إلى نصف وصيته ، لأن كل واحد منهما قد أوصى له بثلث المال وقد رجع الوصيان إلى الثلث وهو نصف الوصيتين فيرجع كل واحد إلى نصف وصيته ، ويدخل النقص على كل واحد منهما بقدر ما له في الوصية .

قال الشافعي : ولو أوصى له بالثلث من دار أو أرض فأذهب السيل ثلثها وبقي ثلثها ، فالثلث الباقي للموصى له إذا خرج من الثلث ، فسوى الشافعي رضي الله عنه بين استحقاق الثلثين مشاعا وبين ذهاب ثلثها بالسيل محوزاً في أن الوصية تكون بالثلث الباقي بعد الاستحقاق والتلف بالسيل ، والذي أراه الفرق بين المسألتين من أن استحقاقه لا يمنع من إمضاء الوصية بالثلث الباقي كله وذهاب الثلثين منها بالسيل يمنع أن تكون الوصية بجميع الثلث الباقي ، ويوجب أن تكون الوصية بثلث الثلث الباقي ، فإذا استحق ثلثها لم يمنع أن يكون الثلث الباقي شائعاً في جميعها فصحت الوصية في جميعه ، فوجب الوصية في ثلث ما بقي وثلث ما هلك يكون حكم الاشاعة في الجميع باقياً .

ألا ترى لو أن رجلاً اشترى من رجل نصف دار جميعها بيده ، ثم استحق بعد الشراء نصفها كان النصف الباقي هو المبيع منها .

(فإن قيل) أفليس لو أوصى له برأس من غنمه فهلك جميعها إلا رأساً منها بقي ، فإن الوصية تتعين فيه ولا يكون الهالك وإن كان متميزاً من الوصية وغيرها فهلا كان ما هلك بالسيل كذلك ؟ قيل الوصية برأس من غنمه يوجب الإشاعة في كل رأس منها ؟ وإنما جعل إلى الوارث أن يعينه فيما شاء من ميراثه ، وليس كذلك الوصية بثلث الدار لأن الثلث شائع في جميعها فافتراقاً فإذا تقرر ما وصفته من مذهب الشافعي في التسوية بين الاستحقاق والتلف وما رأيته من الفرق بين الاستحقاق والتلف ففرع على ذلك ما صح به الجواب .

فرع إذا أوصى بشجرة مدة أو بما تثمر أبداً صحت لجواز ملك المعدم ومن ثم لم يملك واحد من الموصى له أو الوارث إجبار الآخر على

سقيها لأنه لا يجبر على سقى ملكه ولا سقى ملك غيره ، وإذا أراد أحدهما سقى الشجرة على وجه لا يضر بصاحبه لم يملك الآخر منعه ، وإذا يبست الشجرة كان حطبها للوارث ، لأن الموصى له ليس له منها الا الثمرة ، وإن وصى له بثمرتها سنة بعينها فلم تحمل تلك السنة فلا شيء للموصى له .

وإن قال : لك ثمرتها أول العام الذي تشر فيه صح وله ثمرتها أول عام ثمر وكذلك إذا أوصى له بما تحمل شاته ، وإن أوصى لرجل بشجرة ولآخر بثمرتها صح وكان صاحب الرقبة قائماً مقام الوارث وله ما له ، وإن وصى بلبن شاة وصوفها صح كما تصح الوصية بثمره الشجرة ، وكذلك إن وصى بلبنها خاصة أو صوفها خاصة صح ، ويقوم الموصى به دون العين .

فرع تجوز الوصية بالمنافع فقد قال الشافعي رضى الله عنه : ولو أوصى بخدمة عبده أو بغلة داره وثمره بستانه - والثالث يحتمله - جاز ذلك اهـ .

قلت : إن الوصايا بمنافع الأعيان جائزة كالوصايا بالأعيان لأنه لما صح عقد الإجارة عليها صح بالأولى الوصية بها ، وسواء قدرت بمدة أو جعلت مؤبدة . وقال ابن أبي ليلى : إن قدرت بمدة تصح فيها الإجارة صحت ، وإن لم تقدر بمدة تصح فيها الإجارة بطلت ، حملاً للوصية على الإجارة .

وذهب الشافعي وأبو حنيفة وجمهور الفقهاء إلى جواز الوصية بها على التأيد بخلاف الإجارة لأن الوصايا تجوز مع الجهالة فإذا صح جوازها مقدره ومؤبدة فقد ذكر الشافعي رضى الله عنه الوصية بخدمة العبد وغلة الدار وثمره البستان ، فأما الوصية بخدمة العبد فله أن يؤاجره وله أن يستخدمه كما يجوز له أن يوصى لفلان بفرسه ولآخر بركوبها فيكون لأحدهما عينها وللآخر منفعتها على ما سيأتى إن شاء الله تعالى .

فرع الوصية بالميتة جائزة لأنه قد يدبغ جامدها ويطعم بزاته لحمها ، وكذلك الوصية بالروث والزبل ، لأنه قد ينتفع به في تسميد الأرض وإخصابها للفرس والزرع ، ولا شك أن الشرع الحكيم بسماحته وإحاطته

بمصالح البشر لم يقف من النجاسات موقف العداء المطلق ، فإنه متى ثبت أن لها فائدة ما في حياة الناس فلا بد أن تقتبص هذه الفائدة ، واثنا في عصر تقدمت فيه العلوم الكيميائية حتى صنعت المواد السمادية من الهواء ، فإنه يكثف بأجهزة التكثيف ويستخرج منه أثقل الأجسام صلبة وثقلا كسلفات النشادر ، ومع التطور العظيم في علوم الكيمياء والأسمدة ، فإن الإجماع بين المتخصصين منعقد على أن أعلى أنواع السماد وأسلمها للأرض وأعظمها إخصاباً للتربة هو الأسمدة العضوية كالروث والبراز الحيواني والآدمي . لهذا أجاز الوصية بكل نافع ولو كان نجساً .

أما الوصية بالخمير والخزير والكلب العقور فباطلة ، لأن الاتفان بها محرم فلو أنه أوصى بجرة فيها خمير قال الشافعي رضي الله عنه : أريق الخمير ودفعت إليه الجرة ، لأن الجرة مباحة والخمر حرام .

فأما الوصية بالحيات والعقارب وحشرات الأرض والسباع والذئاب فباطلة لأنه لا منفعة فيها جميعاً . فأما الوصية بالفيل فإن كان منتفعاً به فجائز لجواز أن يبيعه ويقوم في التركة ويعتبر من الثلث ، وإن كان غير منتفع به فالوصية باطلة .

فأما الفهد والنمر والشاهين والصقر فالوصية بذلك جائزة لأنها جوارح ينتفع بها للصيد وتقوم في التركة لجواز بيعها وتعتبر في الثلث ، وأما الوصية بما تصيده الكلاب فباطلة لأن الصيد لمن صاده .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز تعليق الوصية على شرط في الحياة ، لأنها تجوز في المجهول فجاز تعليقها بالشرط ، كالطلاق ، والعناق ، ويجوز تعليقها على شرط بعد الموت ، لأن ما بعد الموت في الوصية ، كحال الحياة ، فإذا جاز تعليقها على شرط في الحياة جاز بعد الموت .

فصل وإن كانت الوصية لغير معين ، كالفقراء لزمتم بالموت لأنه لا يمكن اعتبار القبول فلم يعتبر ، وإن كانت لمعين لم تلزم إلا بالقبول لأنه تعليق

لمعين فام يلزم من غير قبول كالببيع ، ولا يصح القبول الا بعد الموت ، لأن الإيجاب بعد الموت فكان القبول بعده . فان قبل حكم له بالملك . وفي وقت الملك قولان منصوصان :

(أحدهما) تملك بالموت والقبول ، لأنه تمليك يفتقر الى القبول ، فلم يقع الملك قبله كالكهبة .

(والثاني) انه موقوف ، فان قبل حكمنا بأنه ملك من حين الموت ، لأنه لا يجوز أن يكون للموصى لأن الميت لا يملك ، ولا يجوز أن يكون للوارث لأن الوارث لا يملك الا بعد الدين والوصية ؛ ولا يجوز أن يكون للموصى له لأنه لو انتقل اليه لم يملك رده كالميراث ، فثبت انه موقوف . وروى ابن عبد الحكم (قولاً ثالثاً) انه يملك بالموت ووجهه انه مال مستحق بالموت فانتقل به كالميراث .

فصل وان رد نظرت ؛ فان كان في حياة الموصى لم يصح الرد لأنه لا حق له في حياته ، فلم يملك اسقاطه كالشفيع اذا عفا عن الشفعة قبل البيع ، وان رد بعد الموت وقبل القبول صح الرد لأنه يثبت له الحق فملك اسقاطه كالشفيع اذا عفا عن الشفعة بعد البيع وان رد بعد القبول وقبل القبض فيه وجهان :

(أحدهما) لا يصح الرد لأنه ملكه ملكاً تاماً فلم يصح رده ، كما لو قبضه

(والثاني) انه يصح الرد ، وهو المنصوص لأنه تمليك من جهة الآدمي من غير بدل فصح رده قبل القبض كالوقف ، وان لم يقبل ولم يرد كان الورثة المطالبة بالقبول أو الرد ، فان امتنع من القبول والرد حكم عليه بالرد ، لأن الملك متردد بينه وبين الورثة ، كما لو تحجر أرضاً فامتنع من أحيائها أو وقف في مشرعة ماء فلم يأخذ ولم ينصرف .

فصل وان مات الموصى له قبل الموصى بطلت الوصية ، ولا يقوم وارثه مقامه ، لأنه مات قبل استحقاق الوصية ، وان مات بعد موته ، وقبل القبول ، قام وارثه مقامه في القبول والرد ، لأنه خيار ثابت في تملك المال ، فقام الوارث مقامه كخيار الشفعة) .

الشرح تصح الوصية مطلقة ومقيدة فالمطلقة أن يقول : إن مت فثلثي للمساكين أو لفلان ، والمقيدة أن يقول : أنا مت من مرضي هذا أو في هذه البلدة أو في سفرى فثلثي للمساكين ، فإن برأ من مرضه أو قدم من

سفره أو خرج من البلدة ثم مات بعد ذلك فليس له وصية ، وهذا قال الحسن والثوري والشافعي وأحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي .

وقال مالك : إن قال قولا ولم يكتب كتاباً فهو كذلك ، وإن كتب كتاباً ثم صح من مرضه وأقر الكتاب فوصيته بحالها ما لم ينقضها .

ولنا أنها وصية بشرط لم يوجد شرطها فبطلت ، كما لو لم يكتب كتاباً أو كما لو وصى لقوم فماتوا قبله ، ولأنه قيد وصيته بقيد فلا يتعداه كما ذكرنا ، وإن قال لأحد عبديه : أنت حر بعد موتي ، وقال للآخر : أنت حر إن مت في مرضي هذا فمات في مرضه فالعبدان سواء في التدبير . وإن برأ من مرضه ذلك بطل تدبير المقيد وبقي تدبير المطلق بحاله ، ولو وصى لرجل بثلثه وقال : إن مت قبلي فهو لعمر وصحت وصيته على حسب ما شرطه له ، وكذلك في سائر الشروط فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال (المسلمون عند شروطهم) أخرجه البخاري وأبو داود وأخرجه الترمذي بلفظ « المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً » .

ولا يملك الموصي له الوصية إلا بالقبول في قول جمهور الفقهاء إذا كانت لمعين يمكن القبول منه لأنها تملك مال لمن هو من أهل الملك متعين ، فاعتبر قبوله كالهبة والبيع ، فأما إن كانت لغير معين كالفقراء والمساكين ومن لا يمكن حصرهم كبنى هاشم وتميم أو على مصلحة كمسجد ومستشفى ومدرسة أو حج لم يفتقر إلى قبول ولزمت بمجرد الموت ، لأن اعتبار القبول من جميعهم متعذر ، فيسقط اعتباره كالوقوف عليهم ، ولا يتعين واحد منهم فيكتفى بقبوله ، ولذلك لو كان فيهم ذو رحم من الموصي به مثل أن يوصى بعبد للفقراء وأبوه فقير لم يعتق عليه ، ولأن الملك لا يشت للوصي لهم بدليل ما ذكرنا من المسألة وإنما ثبت لكل واحد منهم بالقبض فيقوم قبضه مقام قبوله .

أما الآدمي المعين فيشت له الملك فيعتبر قبوله لكن لا يتعين القبول باللفظ بل يجزى ما قام مقامه من الأخذ والفعل الدال على الرضى كقولنا في الهبة والبيع .

إذا ثبت هذا فإن الوصية تشتمل على أمرين (أحدهما) العطية (والثاني) الولاية ، فأما العطية فهو ما يوصى به الرجل من أمواله لمن أحب فالوقت الذي يصح فيه قبول ذلك ورده بعد موت الموصى ، فإن قبل أو رد بعد موته صح ، وكان على ما مضى من حكم القبول والرد ، فأما في حياة الموصى فلم يصح قبوله ولا رده . وقال أبو حنيفة : يصح الرد ولا يصح القبول ، لأن الرد أوسع حكماً من القبول ، وهذا فاسد لأمر منها أن الرد في مقابلة القبول لأنهما معاً يرجعان إلى الوصية ؛ فلما امتنع أن يكون ما قبل الموت زماناً للقبول ؛ امتنع أن يكون زماناً للرد وصار كزمان ما قبل الوصية الذي لا يصح فيه قبول ولا رد ، وعكسه ما بعد الموت لما صح فيه القبول صح فيه الرد ، ومنها أن الرد في حال الحياة عرف ، وقيل : وقت الاستحقاق ، فجرى مجرى العفو عن القصاص قبل وجوبه ، وعن الشفعة قبل استحقاقها ، ومنها أنه قبل الموت مردود عن الوصية فلم يكن رده لها مخالفاً لحكمها .

وأما الوصية بالولاية على مال طفل أو تفريق ثلثه أو تنفيذ وصية فيصح قبولها وردها في حياة الموصى وبعد موته بخلاف وصايا العطايا ، وكان قبوله في حياة العاقد أصح ، وذلك عطية تقبل في زمان التملك ، ولو رد الوصية في حياة الموصى لم يكن له قبولها بعد موته ولا في حياته ، ولو قبلها في حياة الموصى صحت وكان له المقام عليها إذ شاء والخروج منها إذا شاء في حياة الموصى وبعد موته وقال أبو حنيفة ليس له الخروج من الوصية بعد موت الموصى ويجوز له الخروج منها في حياته إذا كان حاضراً ، وإن غاب لم يجز وهذا فاسد من وجهين .

(أحدهما) أن ما كان لازماً من العقود استوى حكمه في الحياة وبعد الموت وما كان غير لازم بطل ؛ فالموت والوصية إن خرجت عن أحدهما صارت أصلاً يفتقر إلى دليل (والثاني) لو كان حضور الحى شرطاً في الخروج من الوصية لكان رضاه معتبراً ، وفي إجماعهم على أن رضاه وإن كان حاضراً غير معتبر دليل على أن الحضور غير معتبر ، ولا يخلو إذا رد الوصية من خمسة أحوال ،

(الأول) أن يردها قبل موت الموصى ، فلا يصح الرد لعدم وقوع الوصية فأشبه رد المبيع قبل إيجاب البيع ، ولأنه ليس بمحل للقبول فلا يكون محلاً للرد كما قبل الوصية .

(الثانى) أن يرد ما بعد الموت وقبل القبول ، فيصح الرد وتبطل الوصية لا نعلم فيه خلافاً لأنه أسقط حقه في حال بملك قبوله وأحده فأشبهه عفو الشفع بعد البيع .

(الثالث) أن يرد بعد القبول والقبض فلا يصح الرد لأن ملكه قد استقر فأشبه رده لسائر ملكه لا أن يرضى الورثة بذلك فتكون هبة منه هبة منه لهم تقتصر إلى شروط الهبة .

(الرابع) أن يرد بعد القبول وقبل القبض وفيه وجهان :

(أحدهما) يصح لرد لأنهم لما ملكوا الرد من غير قبول ملكوا الرد من غير قبض ، ولأن ملك الوصى لم يستقر عليه قبل القبض فصح رده كما قبل القبول .

(والثانى) لا يصح الرد لأن الملك يحصل بالقبول من غير قبض .

(الخامس) أن يمتنع عن القبول والرد وهذا يكون حكمه حكم الرد ، لأن الملك متردد بينه وبين الورثة ، ومثاله من تحجر أرضاً ثم امتنع من إحيائها أو وقف على جدول ماء فلم يأخذ ولم ينصرف وعطل مرور الماء على من ينتفعون به لإرواء أنسان أو حيوان أو نبات ، وفرق الحنابلة في .

(الثالث) بين المكيل والموزون وغيرهما .

وقد اختلف أصحابنا فيما قبل القبول وبعد الموت متى يحصل ملك الوصية للموصى له وهل تكون باقية على الموصى أو داخلة في ملك الورثة على وجهين .

(أحدهما) وهو قول ابن سريج وأكثر البصريين أن ملك الوصية منتقل عن الميت إلى ورثته ثم بالقبول تدخل في ملك الموصى له لزوال ملك الموصى بالموت .

(والوجه الثاني) وهو قول أبي إسحاق المروزي وأكثر البغداديين أن الوصية باقية على ملك الموصى بعد موته حتى يقبلها الموصى له فتدخل في ملكه بقبوله وتنتقل إليه عن الموصى لأن الوصية تملك عنه كالميراث ، ووجه هذا القول أن الوصية تملك بالقبول فلم يجز أن يتقدم الملك على قبولها كالهبات .

قال الشافعي : وهذا قول ينكسر (والقول الثاني) وهو أصحها أن القبول يدل على حصول الملك بالموت فيكون الملك موقوفاً مراعى ، فإن قبل دل على تقدم ملكه ، وإن لم يقبل دل على عدم ملكه ، ووجه هذا القول أنه لما امتنع أن يبقى للميت ملك وأن الوارث لا يملك الإرث اقتضى أن يكون الملك موقوفاً على قبول الموصى له ورده وحقه في القبول باق ما لم يعلم ، فإذا علم فإن كان عند إنفاذ الوصايا وقسمة التركة فقبوله على الفور ، فإن قبل وإلا بطل حقه في الوصية ، فأما بعد علمه وقبل إنفاذ الوصايا وقسمة التركة ، فمذهب الشافعي وقول جمهور أصحابه أن القول فيه على التراخي لا على الفور فيكون ممتداً ما لم يصرح بالرد حتى تنفذ الوصايا وتقسّم التركة .

وحكى أبو القاسم بن كج عن بعض أصحابنا أن القبول بعد علمه على الفور لأنها عطية كالهبات ، وحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي قولاً ثالثاً أن الوصية تدخل في ملك الموصى له بغير قبول لا اختيار كالميراث ، فاختلف أصحابنا في تخريجه قولاً ثالثاً للشافعي فخرجه أبو علي ابن أبي هريرة وأكثر متأخري المتقدمين من أصحابنا قولاً ثالثاً تعليلاً بالميراث وامتنع أبو إسحاق المروزي وأكثر قدامي المتقدمين من أصحابنا من تخريجه قولاً ثالثاً ، وتأولوا رواية ابن عبد الحكم بأحد تأويلين ، إما حكاية عن مذهب غيره ، وإما على معنى أن بالقبول يعلم دخولها بالموت في ملكه ، وفي طبيعة الوصية والفرق

بينها وبين الميراث بأن الميراث عطية من الله تعالى فلم يراع فيه القبول ،
والوصية عطية من آدمى فروعى فيها القبول .

فرع قال الشافعى ولو مات قبل أن يقبل أو يرد قام ورثته
مقامه . وبيانه أن الموصى له لا يخلو أن يكون في حياة الموصى أو بعد
موته ، فإن مات الموصى له في حياة الموصى فالذى عليه في جمهور الفقهاء
أن الوصية له قد بطلت وليس لوارثه قبولها بعد موت الموصى .

وحكى عن الحسن البصرى أن الوصية لا تبطل بموته ، ولورثته قبولها .
قال الماوردى : وهذا فاسد من وجهين ، أن الوصية في غير حالة الموصى غير
لازمة ، وما ليس ب لازم من العقود يبطل بالموت ، ولأن الوصية له لا لورثته ،
وهو لا يملك الوصية في حياة الموصى .

وإن مات الموصى له بعد الموصى لم يخل حال الموصى له قبل موته من
ثلاثة أحوال (أحدهما) أن يكون قد قبلها قبل موته وبعد موت الموصى
فقد بطلت برده وليس لوارثه قبولها بعد موته أجماعاً (والحال الثانية)
أن يكون قد قبلها قبل موته وبعد موت الموصى فقد ملكها أو انتقلت بموته
إلى وارثه ، وسواء قبضها الموصى له في حياته أم لا ، لأن القبض ليس بشرط
في تملك الوصية (والحال الثالثة) أن يموت قبل قبوله ورده فعلى مذهب
الشافعى يقوم وارثه مقامه في القبول والرد ولا تبطل الوصية بموته قبل
القبول وقال أبو حنيفة : إذا مات قبل القبول بطلت الوصية له كالهبة ،
وهذا فاسد ، لأن ما استحقه في التركة لم يسقط بالموت كالدين ، ولأن
كل سبب استحق به تملك عين بغير اختيار مالكة لم تبطل بموته قبل تملكها
كالرد بالعيب . وفارقت الوصية الهبة من حيث إن الهبة قبل القبض غير
لازمة فجاز أن تبطل بالموت ، والوصية قبل القبول لازمة فلم تبطل بالموت ،
فإذا ثبت أن الوصية لا تبطل بموت الموصى له قبل الرد والقبول فورثته
يقومون مقامه في القبول والرد ، ولهم ثلاثة أحوال (حال) يقبل جميعهم
الوصية (وحال) يرد جميعهم الوصية (وحال) يقبلها بعضهم ويردها
بعضهم ، فإن قبلوها جميعاً فعلى القول الذى يجعل القبول دالاً على عدم

الملك بالموت ، فالمالك الوصية بقبول الورثة هو الموصى له لا الورثة ،
فأما على القول الذى يجعل القبول ملكا ، فقد اختلف أصحابنا هل تدخل
الوصية فى ملك الموصى له بقبول ورثته أم لا ؟ على وجهين .

(أحدهما) وهو قول أبى على بن أبى هريرة وأبى إسحق المروزي : أن
الوصية يملكها الورثة دون الموصى له لحدوث الملك بقبولهم .

(والوجه الثانى) وهو الظاهر من المذهب ، وبه قال أكثر البصريين
وحكاه أبو القاسم بن كج عن شيوخه أن الوصية يملكها الموصى له بقبول
ورثته ، وإن كان القبول ملكا ، لأنها لو لم تدخل فى ملكه لبطلت ، لأن
الورثة غير موصى لهم ، فلم يجز أن يملك الوصية من لم يوص له ، ولو
رد الورثة بأجمعهم الوصية بطلت بردهم لها . والله أعلم وهو الموفق
للصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يعتبر من الثلث

ما وصى به من التبرعات كالعتق والهبة والصدقة والمحاباة في البيع يعتبر من الثلث ، سواء كانت في حال الصحة أو في حال المرض ، أو بعضها في الصحة وبعضها في المرض ؛ لأن لزوم الجميع عند الموت ، فأما الواجبات من ديون الأدميين وحقوق الله تعالى كالحج والزكاة فإنه إن لم يوص بها وجب قضاؤها من رأس المال دون الثلث ، لأنه إنما منع من الزيادة على الثلث لحق الورثة ، ولا حق للورثة مع الديون ؛ فلم تعتبر من الثلث .

وان وصى أن يؤدي ذلك من الثلث اعتبر من الثلث ، لأنها في الأصل من رأس المال فلما جعلها من الثلث علم أنه قصد التوفير على الورثة فاعتبرت من الثلث ، وان وصى بها ولم يقل : أنها من الثلث ، ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) أنه تعتبر من الثلث وهو ظاهر النص ، لأنها من رأس المال ، فلما وصى بها علم أنه قصد أن يجعلها من جملة الوصايا فجعل سبيلها سبيل الوصايا .

(والثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه إن لم يقرر بها ما يعتبر من الثلث اعتبر من رأس المال ، وإن قرن بها ما يعتبر من الثلث اعتبر من الثلث ، لأنها في الأصل من رأس المال فإذا عرفت عن القرينة بقيت على أصلها ، وإن قرن بها ما يعتبر من الثلث علم أنه قصد أن يكون مصر فهما واحداً .

(والثالث) أنه تعتبر من رأس المال وهو الصحيح . لأنها في الأصل من رأس المال والوصية بها تقتضي التأكيد والتذكير بها ؛ والقرينة تقتضي التسوية بينهما في الفعل ، لا في السبيل ، فبقيت على أصلها .

فصل وأما ما تبرع به في حياته ينظر فيه - فإن كان في حال الصحة - لم يعتبر من الثلث لأنه مطلق التصرف في ماله لا حق لأحد في ماله فاعتبر من رأس المال ، وإن كان ذلك في مرض غير مخوف لم يعتبر من الثلث ، لأن الإنسان لا يخلو من عوارض فكان حكمه حكم الصحيح ، وإن كان ذلك في

مرض مخوف واتصل به الموت اعتبر من الثالث ، لما روى عمران بن الحصين « أن رجلاً أعتق ستة أعبد له عند موته لم يكن له مال غيرهم ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للرجل قولاً شديداً ثم دعاهم فجزاهم وأقرع بينهم ، فاعتق اثنين وأرق أربعة » ولأنه في هذه الحالة لا يامن الموت فجعل كحال الموت ، وإن برئ من المرض لم يعتبر من الثالث ، لأنه قد بان أنه لم يكن في ماله حق أحد ، وإن وهب في الصحة وأقبض في المرض ، اعتبر من الثالث ، لأنه لم يلزم إلا بالقبض ، وقد وجد ذلك منه المرض .

فصل وإن باع في المرض بشئ المثل أو تزوج امرأة بمهر المثل صح العقد ولم يعتبر العوض من الثالث لأنه ليس بوصية ، لأن الوصية أن يخرج مالا من غير عوض ولم يخرج ههنا شيئاً من غير عوض . وإن كاتب عبداً اعتبر من الثالث ، لأن ما يأخذ من العوض من كسب عبده وهو مال له فيصير كالعتق بغير عوض . وإن وهب له من يعتق عليه في المرض المخوف فقبله ، اعتبر عتقه من الثالث فإذا مات لم يرثه .

وقال أبو العباس : يعتبر عتقه من رأس المال ويرثه ، لأنه ليس بوصية ، لأنه لم يخرج من ملكه شيئاً بغير عوض والمذهب الأول لأنه ملكه بالقبول وعتق عليه ، والعتق في المرض وصية ، والميراث والوصية لا يجتمعان ، فلو ورثناه بطل عتقه ، وإذا بطل العتق بطل الإرث فانبثنا العتق وأبطلنا الإرث .

فصل والمرض المخوف كالطاعون والقولنج وذات الجنب والرعاف اللائم والاسهال المتواتر ، وقيام الدم والسيل في انتهائه ، والفالج الحادث في ابتداءه والحمى المطبقة ، لأن هذه الأمراض لا يؤمن معها معالجة الموت فجعل كحال الموت .

فأما غير المخوف فهو كالجرب ووجع الضرس والصداع اليسير وحمى يوم أو يومين ، واسهال يوم أو يومين من غير دم ، والسيل قبل انتهائه ، والفالج إذا طال ، لأن هذه الأمراض يؤمن معها معالجة الموت . فإذا اتصل بها الموت علم أنه لم يكن موته من هذه الأمراض ، وإن اشكل شيء من هذه الأمراض رجع فيه إلى نفسين من أطباء المسلمين ، ولا يقبل فيه قول الكافر ، وإن ضرب الحامل الطلق فهو مخوف لأنه يخاف منه الموت . وفيه قول آخر أنه غير مخوف لأن السلامة منه أكثر .

الشرح حديث عمران بن حصين رواه أحمد ومسلم وأصحاب الأربعة بلفظ المصنف . وفي رواية لأحمد « أن رجلاً أعتق عند موته ستة

رحلة له فجاء ورثته من الأعراب ؛ فأخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صنع . قال أو فعل ذلك ؟ لو علمنا إن شاء الله ما صلينا ، فأقرع بينهم فأعنت منهم اثنين وأرق أربعة » ورواه أحمد وأبو داود عن أبي زيد الأنصاري ، أن رجلا أعنت ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأعنت اثنين وأرق أربعة » وفي رواية أبي داود « لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين » وهذا النص تفسير للقول الشديد الذي أبهم في رواية عمران ، وفيه تغيظ وذم بالغان ، لأن الله تعالى لم يأذن للمريض بالتصرف إلا بالثلث ، فإذا تصرف في أكثر منه كان مخالفاً لحكمه تعالى ومشابهاً لمن وهب غير ماله .

أما الأحكام فإن الحديثين يدلان على أن تصرفات المريض إنما تنفذ من الثلث ولو كانت منجزة في الحال ، ولم تضاف إلى بعد الموت ، وقد أسلفنا القول بالإجماع على عدم جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن كان له وارث ، على أن التتجيز حال المرض المخوف حكمه حكم الوصية . واختلف الفقهاء هل تعتبر الثلث من التركة حال الوصية أو حال الموت ، وهنا وجهان لأصحابنا أصحابهما الموت ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وهو قول على كرم الله وجهه وجماعة من التابعين ، وقال بحال الوصية مالك وأكثر العراقيين والنخعي وعمر بن عبد العزيز ، وتمسكوا بأن الوصية عقد ، والعقود تعتبر بأولها . وبأنه لو نذر أن يتصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حال النذر اتفاقاً ، وأجيب بأن الوصية ليست عقداً من كل وجه . ولذلك لا يعتبر فيها الفورية ولا القبول ، وبالفارق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع فيها والنذر يلزم ، وثمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية ، واختلفوا أيضاً هل يحسب الثلث من جميع المال ؟ أو يتقيد بما علمه الموصى دون ما خفى عليه ؟ أو تجدد له ولم يعلم به ؟ وبالأول قال الجمهور ، وبالثاني قال مالك ، وحجة الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر مقدار المال حال الوصية اتفاقاً ، ولو كان عالماً بجنسه فلو كان العلم به شرطاً لما جاز ذلك .

والكلام على الأحكام أن ما وصى به من التبرعات والهبات والصدقات والمحاباة في البيع أن يكون المبيع مقوماً بعشرة فيوصى ببيعه بخمسة مثلاً

بعد موته ، فإن الخمسة الباقية وهى قدر المحاباة تحسب من الثلث الذى أجاز الله له التصرف فيه بالوصية سواء وقعت الوصية فى حال الصحة أم فى حال المرض ، وكذلك إن أسقط عن وارثه ديناً أو أوصى بقضاء دينه أو أسقطت المرأة صداقها عن زوجها أو عفا عن جناية موجهها المال فهو كالوصية .

وإن عفا عن القصاص - وقلنا : الواجب القصاص عينا سقط إلى غير بدل وإن قلنا : الواجب أحد شيئين سقط القصاص ووجب المال ، وإن عفا عن حد القذف سقط مطلقاً ، وإن وصى لغريم وارثه صحت الوصية ، وكذلك إن وهب له وبهذا قال أحمد والشافعى وأبو حنيفة .

وقال أبو يوسف : هو وصية للوارث ، لأن الوارث يتمتع بهذه الوصية ويستوفى ديونه منها . ولنا أنه وصى لأجنبى فصح . كما لو وصى لمن عادته الإحسان إلى وارثه ، وإن وصى لوالد وارثه صح ، فإن كان يقصد بذلك نفع الوارث لم يجز فيما بينه وبين الله تعالى . قال طاوس فى قوله تعالى : « فمن خاف من موصٍ جَنَفًا » ^(١) . قال : أن يوصى لولد ابنته وهو يريد نفع ابنته .

فرع قال الشافعى : يجوز نكاح المريض . قلت : إذا تزوج امرأة صح نكاحها ولها الميراث والصداق إن لم يزد على صداق مثلها ، فإن زاد ردت الزيادة إن كانت وارثه ، وأمضيت إن كانت غير وارثة . وهكذا المريضة إذا نكحت رجلاً صح نكاحها وورثها الزوج ، وعليه صداقها إن كان مهر المثل فما زاد ، فإن نكحته بأقل من صداق مثلها ، فالمحاباة بالنقصان وصية له فترد إن كان الزوج وارثاً وتمضى فى الثلث إن كان غير وارث .

وقال مالك : نكاح المريض فاسد لا يستحق به ميراثاً . ولا يجب فيه صداق إلا أن يكون راضياً به ، فيلزمه مهر المثل من الثلث مقدم على الوصايا ، وكذلك نكاح المريض فاسد ولا ميراث للزوجة . وقال ابن أبى ليلى : النكاح فى المرض جائز والميراث من الثلث .

(١) البقرة : ١٨٢

وقال ابن أبي هريرة : النكاح في المرض جائز ولا ميراث . وقال الحسن البصري : إن ظهر منه الاضرار في تزويجه لم يجز ، وإن لم يظهر منه الاضرار ، وظهر منه الحاجة إليه في خدمة أو غيرها جاز .

ودليلنا عموم قوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء »^(١) ولم يفرق بين صحيح ومريض ، وقال معاذ بن جبل في مرضه : « زوجوني حتى لا ألقى الله عزبا » وقال عبد الله بن مسعود : « لو لم يبق من أجلى إلا عشرة أيام ما أحببت إلا أن يكون لى زوجة » وروى هشام بن عروة عن أبيه « أن الزبير رضى الله عنه دخل على قدامة يعوده فبشر عنده بجارية فقال قدامة : زوجوني بها فقال : ما تصنع بها وأنت على هذه الحال ؟ فقال : ان أنا عشت نسبت الزبير ، وإن مات فهم أحق من يرثني » ولأنه فراش لا يمنع منه الصحيح فوجب أن لا يمنع منه المريض ، ولأنه عقد فلم يمنع منه المرض كالبيع والشراء ، ولأنه لا يخلو عمله أن يكون لحاجة أو شهوة ، فإن كان لحاجة لم يجز منعه ، وإن كان لشهوة فهي مباحة له كما أبيع له أن يلتذ بما شاء من أكل أو لبس .

فإذا ثبت إباحة النكاح في المرض فله أن يتزوج ما أباحه الله تعالى من واحدة إلى أربع كهو في الصحة ولهن الميراث إن مات من ذلك المرض أو غيره . وأما الصداق فإن كان أمهزهن صداق أمثالهن فلمن الصداق مع الميراث ، وإن كانت عليه ديون شارك الغرماء في التركة وضربن معهم بالخصص ، وإن تزوجهن أو واحدة منهن بأكثر من صداق مثلها كانت الزيادة على صداق المثل وصية في الثلث .

فإن كانت الزوجة وارثة ردت الوصية لأنه لا وصية لوarth ، وإن كانت غير وارثة لرق أو كثر دفعت الزيادة إليها إن احتملها الثلث ، أو ما احتمله منها يتقدم على الوصايا كلها لأنها عطية في الحياة ، وهكذا لو كانت الزوجة حرة مسلمة فماتت قبله صحت لها الزيادة إن احتملها الثلث ،

لأنها بالموت قبله غير وارثة فلو كانت حين نكاحها في المرض أمة أو ذمية فأعتقت الأمة أو أسلمت الذمية صارت وارثة ومنعت من الزيادة على صداق مثلها ، ولو صح المريض من مرضه ثم مات من غيره أو لم يموت صحت الزيادة على صداق المثل من رأس المال لوارثه وغير وارثه ، فعلى هذا لو تزوج في مرضه على صداق ألف درهم وصداق مثلها خمسمائة ومات ولا مال له غير الألف التي هي صداقها أعطيت من الألف ستمائة وستة وستين درهما وثلاثاً ، لأن لها خمسمائة من المال ، وتبقى خمسمائة هي جميع التركة وهي وصية لها فأعطيت ثلثها وذلك مائة درهم وستة وستون درهما وثلاث درهم تأخذها مع صداق مثلها ، ولو خلف مع الصداق خمسمائة صارت التركة بعد صداق المثل ألف درهم فلها ثلثها ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون درهما وثلاث ولو خلف مع الصداق ألف درهم خرجت الزيادة على صداق المثل من الثلث وأخذت الألف كلها .

إذا ثبت هذا فإن التبرعات المنجزة كالعتق والمحاباة والهبة المقبوضة والصدقة والوقف والابراء من الدين والعفو عن الجناية الموجبة للمال إذا كانت هذه كلها في الصحة فهي من رأس المال لا نعلم في هذا خلافاً ، وإن كانت في مرض مخوف اتصل به الموت فهي من ثلث المال في قول جمهور العلماء .

وحكى عن أهل الظاهر في الهبة المقبوضة أنها من رأس المال ، وليس بصحيح لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم » رواه ابن ماجه وغيره ، وهذا يدل على أنه ليس له أكثر من الثلث ؛ وقد أسلفنا القول في بسط ما يكون من رأس المال وما يكون من الثلث فاشدد به يدك . وحكم العطايا في مرض الموت المخوف حكم الوصية في خمسة أشياء .

(أحدها) أن يقف نفوذها على خروجها من الثلث أو إجازة الورثة .

(الثاني) أنها لا تصح لوارث إلا بإجازة بقية الورثة .

(الثالث) أن فضيلتها ناقصة عن فضيلة الصدقة في الصحة .

(الرابع) أن يزاحم بها الوصايا في الثلث .

(الخامس) أن خروجها من الثلث معتبر حال الموت لا قبله ولا بعده ،

وفارق الوصية في ستة أشياء ٨

أحدها : أنها لازمة في حق المعطى ليس له الرجوع فيها وإن كثرت ،
ولأن المنع على الزيادة من الثلث إنما كان لحق الورثة لا لحقه فلم يملك
إجازتها ولا ردها ، وإنما كان له الرجوع في الوصية لأن التبرع بها مشروط
بالموت فلم يملك إجازتها ولا ردها ، وإنما كان له الرجوع في الوصية ، لأن
التبرع مشروط بالموت فقيما قبل الموت لم يوجد التبرع ولا العطية بخلاف
العطية في المرض ، فإنه قد وجدت العطية منه والقبول من المعطى والقبض ،
فلزمت كالوصية إذا قبلت بعد الموت وقبضت .

(الثاني) أن قبولها على الفور في حال حياة المعطى وكذلك ردها .
والوصايا لا حكم لقبولها ولا ردها إلا بالموت ، فتعتبر شروطه وقت وجوده
والوصية تبرع بعد الموت فتعتبر شروطه بعد الموت .

(الثالث) أن العطية تقتقر إلى شروطها المشروطة لها في الصحة من العلم
وكونها لا يصح تعليقها على شرط وغرر في غير العتق ، والوصية بخلافه .

(الرابع) أنها تقدم على الوصية . وهذا قول أحمد والشافعي وجمهور
العلماء وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر إلا في العتق فإنه حكى عنهم
تقديمه ، لأن العتق يتعلق به حق الله تعالى ويسرى وقفه وينفذ في ملك الغير
فيجب تقديمه .

(الخامس) العطايا إذا عجز العتق عن جميعها بدىء الأول فالأول سواء
كان الأول عتيقا أو غيره وهذا قال أحمد والشافعي .

وقال أبو حنيفة : الجميع سواء إذا كانت من جنس واحد . وإن كانت

من أجناس وكانت المحاباة متقدمة قدمت وإن تأخرت سوى بينها وبين العتق . وإنما كان كذلك لأن المحاباة حق آدمى على وجه المعاوضة فقدمت إذا تقدمت كقضاء الدين ، وإذا تساوى جنسها سوى بينها لأنها عطايا من جنس واحد تعتبر من الثلث فسوى بينها كالوصية وقال أبو يوسف ومحمد : يقدم العتق تقدم أو تأخر .

(السادس) أن الواهب إذا مات قبل القبض للهبة المنجزة كانت الخيرة للورثة إن شاءوا قبضوا وإن شاءوا منعوا ، والوصية تلزم بالقبول بعد الموت بغير رضاهم ، وما لزم المريض في مرضه من حق لا يمكنه دفعه وإسقاطه كأرش الجناية وما عارض عليه بشئ المثل . وما يتغابن الناس بشئله فهو من رأس المال لا تعلم فيه خلافا ، وهذا عند الشافعي وأصحاب الرأي وأحمد بن حنبل ، وكذلك النكاح بمهر المثل جائز من رأس المال لأنه صرف للماله حاجة في نفسه فيقدم بذلك على وارثه . ويعتبر في المريض الذي هذه أحكامه شرطان أحدهما : أن يتصل بمرضه الموت ولو صح في مرضه الذي أعطى فيه ثم مات بعد ذلك فحكم عطيته حكم عطية الصحيح ، لأنه ليس بمرض الموت . (الثاني) أن يكون مخوفاً ، والأمراض على ثلاثة أقسام غير مخوف كوجع الضرس والعين والأطراف والصداع وارتشاع الحرارة الطاريء ، فهذا حكمه حكم الصحيح لأنه لا يخاف منه في العادة .

(والثاني) الأمراض المزمنة كالجدام والربو والفالج والذبحة الصدرية والسيل فهذا الضرب إن أضنى صاحبه على فراشه فهو مخوف ، وقال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور وأحمد : إن وصية المجذوم والمفلوج من الثلث لأنه محمول على أنهما صاحباً فراش ، ومذهب الشافعي : أنه لا يخاف تعجيل الموت فيه ، وإن كان لا يبرأ فهو كالهرم لاسيما الفالج إذا أزم .

(الثالث) من تحقق تعجيل موته فينظر فيه فإن كان عقله قد اختل مثل تزييف المخ أو الحمى الشوكية فلا يصح أما من اشتد مرضه وصح عقله صح تبرعه وكذلك عند أصحاب أحمد .

وجملة ما مضى أن العطايا في المرض مقدمة على الوصايا إذا ضاق الثلث عنها لأن تلك ناجزة وهذه موقوفة ، فلو ضاق الثلث عن العطايا للمريض قدم الأسبق فالأسبق ، ولو ضاق الثلث عن الوصايا لم يقدم الأسبق لأن عطايا المرض تملك بالقبض المترتب فثبت حكم المتقدم . والوصايا كلها تملك بالموت فاستوى حكم المتقدم والمتأخر إلا أن يرتبها المريض فتمضى على ترتيبه ما لم يتخلل الوصايا عتق ، فإن تخللها عتق فإن كان واجباً في كفارة أو نذر قدم على وصايا التطوع ، وإن كان تطوعاً ففيه قولان (أحدهما) أن العتق مقدم على جميع الوصايا لقوته بالبراءة في غير الملك وبه قال من الصحابة ابن عمر ومن التابعين شريح والحسن ومن الفقهاء مالك والثوري (والقول الثاني) أن العتق والوصايا كلها سواء في مزاحمة الثلث لأن جميعها تطوع ، وبه قال من التابعين ابن سيرين والشعبي ومن الفقهاء أبو ثور ، على أن المريض مرض الموت إذا أشكل أمره رجع في ذلك إلى طبيين مسلمين ، لأن الأمراض في زماننا هذا قد تشعبت أصنافها وتعددت اختصاصات العالمين من الأطباء بها ، فقد يكون المرض في رأى أحدهم مخالفاً لرأى الآخر ، فإذا اجتمعا وتشاورا أمكن اتفاقهما على حكم يؤخذ في الوصية به . ويأجبا لو تفقه أطباء المسلمين في أحكام الدين المتصلة بعلمهم ومهنتهم لكانت منهم أمة هادية ناصحة راشدة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان في الحرب وقد التحمت طائفتان متكافئتان ، أو في البحر وتموج ، أو في أسر كفار يرون قتل الأسارى ، أو قدم للقتل في المحاربة أو الرجم في الزنا ، ففيه قولان :

(أحدهما) أنه كالمرض المخوف يعتبر تبرعته فيه من الثلث ، لأنه لا يأمن الموت كما لا يأمن في المرض المخوف .

(والثاني) أنه كالصحيح ، لأنه لم يحدث في جسمه ما يخاف منه الموت فإن قدم لقتل القصاص فالمنصوص أنه لا تعتبر عطيته من الثلث ما لم يجرح ، واختلف أصحابنا فيه على طريقين ، فقال أبو إسحاق : هي على قولين قياساً على الأسير في يد كفار يرون قتل الأسارى : ومن أصحابنا من قال : لا تعتبر

عطيته من الثلث لأنه غير مخوف لأن الغالب من حال المسلم أنه إذا قدر رحم وعفا ، فصار كالأسير في يد من لا يرى قتل الأسارى) .

الشرح الأحكام : يحصل التخويف بغير ما ذكرناه في مواضع خمسة تقوم مقام المرض :

(أولا) إذا التحم الجيشان واختلط الفريقان في القتال وكانت كل فرقة مكافئة للآخرى أو مقهورة أمامها ، فأما الفئة الغالبة منهما فليست خائفة بعد ظهورها ، وكذلك إذا لم يلتحما بل كانت كل منهما متميزة ، سواء كان بينهما تبادل بالرمية أو لم يكن فليست هذه بخالة خوف ، ولا فرق بين كون الطائفتين متفقتين في الدين أو مفترقتين فعن الشافعي رضي الله عنه قولان : (أحدهما) هذا ، وبه قال مالك والأوزاعي والثوري وأحمد ، ونحوه عن مكحول (والثاني) ليس بمخوف لأنه ليس بمريض .

(والثاني) إذا قدم ليقتل قصاصاً أو غيره أو كمن قدم ليرجم في حد الزنا فقولان أيضاً (أحدهما) أنه مخوف (والثاني) إن خرج فهو مخوف ، وإلا فلا ، لأنه صحيح البدن ، والظاهر العفو عنه ، وبالأول قال أحمد ، لأن التهديد بالقتل جعل إكراهاً يمنع وقوع الطلاق وصحة البيع ، ويبع كثيراً من المحرمات ولولا الخوف لم تثبت هذه الأحكام .

(والثالث) إذا ركب البحر ، فإن كان ساكناً فليس بمخوف ، وإن تموج واضطرب وهبت الرياح العاصف فهو مخوف ؛ فإن الله تعالى وصفهم بشدة الخوف بقوله تعالى « هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف ؛ وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين » (١) .

(والرابع) الأسير والمحبوس إذا كان من عاداته القتل ففيه قولان : (أحدهما) هو خائف عطيته من الثلث وإلا فلا . وبه قال أبو حنيفة ومالك

(١) . يونس : ٢٢

وابن أبي ليلى وأحمد بن حنبل . (والثاني) ليس خائفاً وعطيته من رأس ماله . وقال الحسن : لما حبس الحجاج إياساً ليس له من ماله إلا الثلث ، وقال القاضي أبو بكر : عطية الأسير من الثلث ، ولم يفرق ، وبه قال الزهري والثوري وإسحاق ، وحكاها ابن المنذر عن أحمد .

وقال الشعبي ومالك : الغازي عطيته من الثلث وقال مسروق إذا وضع رجله في الغرز . وقال الأوزاعي : المحصور في سبيل الله والمحبوس ينتظر القتل أو تفاق عيناه هو في ثلثه ، والصحيح إن شاء الله ما ذكرنا من التفصيل ؛ لأن مجرد الحبس والأسر من غير خوف القتل ليس بمرض ولا هو في معنى المرض في الخوف فلم يجز إلحاقه به وإذا كان المريض الذي لا يخاف التلف عطيته من رأس ماله فغيره أولى .

هذا إذا كان مأسوراً لطائفة من المسلمين فإن المذهب أنه ليس مخوفاً ، لأن المسلمين لا يقتلون أسراهم من الكفار إلا بشروط فما بالك إذا كان الأسير مسلماً .

(والخامس) وقوع الطاعون في بلد ، فعن أحمد أنه مخوف ، والمذهب أنه ليس بمرض ، وإنما يخالف المرض والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان عجز الثلث عن التبرعات - لم يخل - أما أن يكون في التبرعات المنجزة في المرض أو في الوصايا ، فإن كان في التبرعات المنجزة في المرض فإن كانت في وقت واحد نظرت فإن كانت هبات أو محاباة قسم الثلث بين الجميع لتساويهما في اللزوم ، فإن كانت متفاضلة المقدار قسم الثلث عليها على التفاضل ، وإن كانت متساوية قسم بينها على التساوي كما يفعل في الديون ، وإن كان عتقاً في عبيد أقرع بينهم لا ذكرناه من حديث عمر بن الخطاب ، ولأن القصد من العتق تكميل الأحكام ، ولا يحصل ذلك إلا بما ذكرناه ، فإن وقعت متفرقة قدم الأول فالأول عتقاً كان أو غيره ، لأن الأول سبق فاستحق به الثلث فلم يجز إسقاطه بما بعده ، فإن كان له عبدان سالم وغانم فقال لسالم : إن اعتقت غانماً فانت حر ، ثم اعتق غانماً قدم عتق غانم

لان عتقه سابق . فان قال : ان اعتقت غانما فانت حر حال عتق غانم ثم اعتق غانما فقد قال بعض اصحابنا : يعتق غانم ، لان عتقه غير متعلق بعتق غيره ، وعتق سالم متعلق بعتق غيره ، فاذا اعتقناهما في وقت واحد احتجنا أن نقرع بينهما فربما خرجت القرعة على سالم فيبطل عتق غانم ، واذا بطل عتقه بطل عتق سالم فيؤدي اثباته الى نفيه فسقط ويبقى عتق غانم ، لانه اصل ، ويحتمل عندي انه لا يعتق واحد منهما ، لانه جعل عتقهما في وقت واحد ولا يمكن أن نقرع بينهما لما ذكرناه ، ولا يمكن تقديم عتق احدهما لانه لا مزية لاحدهما على الآخر بالسبق فوجب أن يسقطا .

وان كانت التبرعات وصايا وعجز الثلث عنها لم يقدم بعضها على بعض بالسبق لان ما تقدم ما تاخر يلزم في وقت واحد وهو بعد الموت ، فان كانت كلها هبات او كلها محابة او بعضها هبات وبعضها محابة قسم الثلث بين الجميع على التفاضل ان تفاضلت وعلى التساوى ان تساوت .

وان كان الجميع عتقا اقرع بين العبيد لما ذكرناه في القسم قبله وان كان بعضها عتقا وبعضها محابة او هبات ففيه قولان .

(احدهما) ان الثلث يقسم بين الجميع لان الجميع يعتبر من الثلث ، ويلزم في وقت واحد (والثاني) يقدم العتق بما له من القوة ، وان كان بعضها كتابة وبعضها هبات ففيه طريقان (احدهما) انه لا تقدم الكتابة لانه ليس له قوة وسراية فلم تقدم كالهبات (والثاني) انها على قولين لانها تتضمن العتق فكانت كالعتق .

فصل وان وصى أن يحج عنه حجة الاسلام من الثلث أو يقضى دينه من الثلث ووصى معها بتبرعات ، ففيه وجهان (احدهما) يقسط الثلث على الجميع لان الجميع يعتبر من الثلث ، فان كان ما يخص الحج او الدين من الثلث لا يكفي تم من رأس المال ، لانه في الاصل من رأس المال ، وانما اعتبر من الثلث بالوصية ، فاذا عجز الثلث عنه وجب ان يتم من اصل المال (والثاني) يقدم الحج والدين ، لانه واجب ثم يصرف ما فضل في الوصايا .

فصل وان وصى لرجل بمال وله مال حاضر ومال غائب ، او له عين ودين ، دفع الى الموصى له ثلث الحاضر وثلث العين . والى الورثة الثلثان ، وكل ما حضر من الغائب او نص من الدين شيء قسم بين الورثة والموصى له ، لان الموصى له شريك الورثة بالثلث فصار كالشريك في المال . وان وصى لرجل بمائة دينار وله مائة حاضرة وله الف غائبة فالموصل له ثلث الحاضرة ويوقف الثلثان ، لان الموصى له شريك الوارث في المال ، فصار كالشريك في المال .

وان اراد الموصى له التصرف في ثلث المائة الحاضرة ففيه وجهان :

(أحدهما) تجوز لأن الوصية في ثلث الحاضرة ماضية ، فمكن من التصرف فيه .

(والثاني) لا يجوز لانا منعنا الورثة من التصرف في الثلثين والموقوفين . فوجب أن نمنع الموصى له من التصرف في الثلث ، وان دبر عبداً قيمته مائة وله مائتان غائبة ؛ ففيه وجهان :

(أحدهما) يعتق ثلث العبد ؛ لأن عتق ثلثه مستحق بكل حال .

(والثاني) وهو ظاهر المذهب انه لا يعتق ؛ لانا لو اعتقنا الثلث حصل للموصى له الثلث ، ولم يحصل للورثة مثله ، وهذا لا يجوز) .

الشرح قال الشافعي : ولو أوصى بعلامه وهو يساوي خمسمائة وبداره لآخر وهي تساوي ألفاً وبخمسائة لآخر والثلث ألف درهم ، دخل على كل واحد منهم عول نصف فصار للذي له الغلام نصفه ، وللذي له الدار نصفها ، وللذي له الخمسمائة نصفها .

قلت : إذا ضاق الثلث عن الوصايا فللورثة حالتان : حالة يجيزون ، وحالة يردون ، فان ردوا قسم الثلث بين أهل الوصايا بالحصص . وتسوى منه الوصية بالمعين والمقدر .

وحكى عن أبي حنيفة أن الوصية بالمعين مقدمة على الوصية بالمقدر ، استدلالاً بأن المقدر يتعلق بالذمة . فإذا ضاق الثلث فيها زال تعلقها بالذمة . وهذا غير صحيح ، لأن محل الوصايا في التركة - سواء ضاق الثلث أو اتسع لها - فاقضى أن يستوى المعين والمقدر مع ضيق الثلث كما يستويان مع اتساعه ، ولأن الوصية بالمقدر أثبت من الوصية بالمعين لأن المعين إن تلف بطلت الوصية به ، والمقدر إن تلف بعض المال لم تبطل الوصية .

فإذا تقرر استواء المعين والمقدر مع ضيق الثلث عنها وجب أن يكون عجز الثلث داخلاً على أهل الوصايا بالحصص ، فإذا أوصى بسيارته لرجل

وقيمتها خمسمائة ، وبقدره لآخر وقيمتها ألف وبخمسمائة لآخر ، فوصايا الثلاثة كلها تكون ألفين ، فإن كان الثلث ألفين فصاعداً فلا عجز . وهي مضاة ، وإن كان الثلث ألفاً فقد عجز الثلث عن نصفها فوجب أن يدخل العجز على جميعها . ويأخذ كل موصى له بشيء نصفه فيعطى الموصى له بالسيارة نصفها ، وذلك مائتان وخمسون ويعطى الموصى له بالدار نصفها وذلك خمسمائة . ويعطى الموصى له بالخمسمائة نصفها وذلك مائتان وخمسون .

وعلى قول أبي حنيفة تسقط الوصية بالخمسمائة المقدرة ، ويجعل الثلث بين الموصى له بالسيارة والدار ، فيأخذ كل واحد منهما ثلثي وصيته لدخول العجز بالثلث منها ، فلو كان الثلث في هذه الوصايا خمسمائة فهو ربع الوصايا الثلاث فيعطى كل واحد ربع ما جعل له ، ولو كان الثلث ألفاً وخمسمائة فيجعل لكل واحد منهم ثلاثة أرباع وصيته ثم على هذا القياس .

وإن أجازوا الوصايا كلها مع ضيق الثلث عنها ودخول العجز بالنصف عليها ففي إجازتهم قولان :

(أحدهما) أن إجازتهم ابتداء عطية منهم لأمرين : (أحدهما) أن ما زاد على الثلث منهى عنه ، والنهي يقتضى فساد المنهى عنه .

(والثاني) أنهم لما كانوا بالمنع مالكين لما منعوه وجب أن يكونوا بالإجازة معطين لما أجازوه فعلى هذا قد ملك أهل الوصايا نصفاً بالوصية لاحتمال الثلث لها ولا يفتقر تملكهم لها إلى قبض ونصفها بالعطية لعجز الثلث عنها ، ولا يتم ملكهم إلا بقبضه .

(والقول الثاني) وهو أصح ، وبه قال أبو حنيفة : أن إجازة الورثة تنفيذ أو إمضاء لفضل الميت ، وإن ذلك مملوك بالوصية دون العطية لأمرين (أحدهما) أن ما استحقوه من الخيار في عقود الميت لا يكونون بالإمضاء عاقدين لها كالمشتري سلعة إذا وجد وارثه به عيباً فأمضى الشراء ولم ينسخه

كان تنفيذاً ولم يكن عقداً . فكذلك خياره في إجازة الوصية (والأمر الثاني) أن لهم رد ما زاد على الثلث في حقوق القسمة ، فإذا أجازوه سقطت حقوقهم منه ، فصار الثلث وما زاد عليه سواء في لزومه لهم ، فإذا استوى الحكم في الجميع مع اللزوم اقتضى أن يكون جميعه وصية لا عطية فعلى هذا يلزمهم نصف الوصايا بالوصية من غير إجازة لاحتمال الثلث لها ، ونصف بالإجازة بعد الوصية من غير قبض تعيين ، ولا رجوع يسوغ .

فرع قد أسلفنا القول في عطايا المريض وتقديمها على الوصايا إذا ضاق الثلث عنها ، وقلنا عن ترتيب المريض لها ما لم يتخلل الوصايا عتق ، وأقوال الفقهاء الواردة عليه ، أما إذا أوصى أن يحج عنه حجة الإسلام المكتوبة من الثلث أو يقضى دينه من الثلث فقال الشافعي رضي الله عنه : ولو أوصى أن يحج عنه ولم يحج حجة الإسلام - فإن بلغ ثلثه حجته من بلده أحج عنه من بلده ، وإن لم يبلغ أحج عنه من حيث بلغ . قال الرزني : والذي يشبه قوله أن يحج عنه من رأس ماله لأنه في قوله دين عليه .

وجملة ذلك أن للمستدل في الحج عنه حالتان ؛ حالة يوصى به وحالة لا يوصى به ، فإن لم يوص به فلا يخلو حاله من أحد أمرين إما أن يكون عليه حج واجب أو لا حج عليه ، فإن لم يكن عليه حج لم يجز أن يتطوع عنه بالحج ، وإن كان عليه حجة الإسلام فمات من غير أن يوصى بها فواجب أن يحج عنه من رأس ماله بأقل ما يوجد من ميقات بلده وكذلك يخرج عنه من رأس ماله ما وجب عليه من زكوات وكفارات ، وإن لم يوص بها .

قال أبو حنيفة : لا يصح الحج عنه ولا الزكاة ولا الكفارة إلا بوصية منه وهذا فاسد بما ذكره النووي في الحج بأقوى حجاج ، ولأن ما تعلق وجوبه بالمال لزم أدائه وإن لم يوص به كالديون . وإذا لزم أدائه عنه فمن رأس المال كالديون وتخرج منه أجرة المثل من الميقات لا من بلده ، وإن كانت استطاعته من بلده شرطاً في وجوب حجه ، لأنه إذا كان حياً لزمه أدائه بنفسه فصار نفقة معتبرة في استطاعته ، وإذا مات لم يتعين الثلث عنه

أن يكون في بلده ، وإنما لزم أن يؤتى بالحج من ميقات بلده فذلك اعتبر
أجرة المثل من ميقات بلده .

فرع إذا أوصى أن يحج عنه ، فإن كان عليه حج فلا يخلو حاله
من ثلاثة أقسام : (أحدهما) أن يجعل الحج من رأس ماله ، فهذا على ضربين
(أحدهما) أن يذكر قدر ما يحج به عنه . (والثاني) أن لا يذكر ، فإن لم
يذكر أخرج عنه من رأس ماله قدر أجرة المثل من ميقات بلده ، ولا يستفاد
بوصيته إلا التذكير والتأكيد ، وسواء ذكر القدر أم لم يذكر ، فإن أجرة
المثل آتم إذا كانت من الميقات وخروجها من رأس المال .

(والقسم الثاني) أن يوصى بالحج من ثلثه فهذا على ضربين .

(أحدهما) أن يجعل كل الثلث مصروفا إلى الحجة الواجبة عليه فهذا
الحج عنه بالثلث من بلده إن أمكن ، ولا يجوز أن يدفع إلى وارثه إن زاد
على أجرة المثل ويجوز أن يدفع إليه أن لم يزد ، فإن عجز الثلث عن الحج
من بلده أحج به عنه من حيث أمكن من طريقه . فإن عجز إلا من ميقات البلد
أحج به عنه من ميقات البلد ، فإن عجز عنه وجب إتمام أجرة المثل من ميقات
بلده من رأس المال وصار فيها دور ، لأن ما يتم به أجرة المثل من رأس ماله
يقتضى نقصان رأس المال .

(والضرب الثاني) أن لا يجعل كل الثلث مصروفا إلى الحج بل يقول :
أحجوا عني من ثلثي ، فهذا إما أن يذكر قدراً فلا يزداد عليه إن وجد ويستأجر
من يؤديه من بلده أو من الميقات فإن لم يوجد من يحج بها من ميقاته وجب
إتمامها من رأس المال لا من ثلثه لأن القدر الذي حدده من الثلث لا يزداد
عليه منه وإنما تؤخذ الزيادة من رأس المال ، وإما أن لا يذكر القدر فيخرج
من ثلثه قدر أجرة المثل ثم فيها وجهان : (أحدهما) وهو قول أبي إسحق
المروزي : الظاهر من كلام الشافعي أجرة المثل من بلد الموصى لأن الوصية في
الثلث تقتضي الكمال . (والوجه الثاني) أجرة مثل الميقات كما لو جعله من
رأس المال وما زاد عليه تطوع لا يخرج إلا بالنص ، فإن عجز الثلث عن

جميع الأجرة تتم الجميع مثل أجرة الميقات من رأس المال . فلو كان في
الثالث مع الحج وصايا وعطايا ففي تقديم الحج على الوصايا وجهان حكاهما
أبو إسحق المروزي .

(أحدهما) يقدم الحج على جميع الوصايا في الثالث لأنه مصروف في
فرض ثم يصرف ما فضل بعد الحج في أهل الوصايا (والوجه الثاني) أنه
يقسط الثالث على الحج والوصايا بالحصص لأن الحج وإن وجب فله محل
غير الثالث تساوى في الثالث أهل الوصايا ثم تتم أجرة المثل من رأس المال ،
وعلى هذين الوجهين لو كانت عليه ديون واجبة أوصى بقضائها من ثلثه
(أحدهما) يتقدمون بها على أهل الوصايا . (والثاني) يحاصونهم ثم
يستكملون ديونهم من رأس المال فهذا حكم القسم الثاني إذا جعله من
ثلثه .

(القسم الثالث) أن يطلق الوصية فلا يجعله من الثالث ولا من رأس
المال فالذي نص عليه الشافعي في الجديد في مناسك الحج أنه يحج عنه
من رأس المال ، وقال في الوصايا : يحج عنه من ثلثه ، فاختلف أصحابنا
فكان أبو الطيب بن سلمة وأبو حفص بن الوكيل يخرجان ذلك على قولين
(أحدهما) يكون من رأس المال كما لو لم يوص به لوجوبه كالديون
(والقول الثاني) أن يكون من الثالث ليستفاد بالوصية ما لم يكن مستفاداً
بغيرها . وقال أبو علي بن خيران : ليس هذا على اختلاف قولين وإنما هو
تبعيض الحكم على حالين فالذي جعله في الثالث هو أجرة مثل المسير من
بلده إلى الميقات ، والذي جعله من رأس المال هو أجرة المثل من الميقات .
وقال أبو إسحق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة : يكون ذلك من رأس
المال قولاً واحداً ، والذي قاله ههنا أنه يكون في الثالث إذا خرج بأنه في
الثالث توفيراً على ورثته ، ألا تراه قال : فإن لم يبلغ تتم من رأس المال .

وإذا وصى بالحج تطوعاً عنه بمال ففيه قولان (أحدهما) أن الوصية
باطلة (والثاني) جائزة وقد بسط النووي توجيهها في كتاب الحج .

فرع قال مالك بن أنس رضى الله عنه : إذا أوصى لرجل بمائة دينار له حاضرة وترك غيرها ألف دينار ديناً غائبة فالورثة بالخيار بين إمضاء الوصية بالمائة كلها عاجلاً ، سواء حل الدين وسلم الغائب أم لا ، وبين أن يسلموا ثلث المائة الحاضرة وثلث الدين من المال الغائب ويصير الموصى له بالمائة شريكاً بالثلث فى كل التركة ، وإن كثرت وسمى ذلك خلع الثلث ، استدلالاً بأن للموصى ثلث مائة ، فإذا غير الوصية بالثلث فى بعضه فقد أدخل الضرر عليهم بتعيينه ، فصار لهم الخيار بين التزام الضرر بالتعيين وبين العدول إلى ما كان يستحقه الموصى ، فهذا دليل مالك ، وما عليه فى هذا القول .

واستدل اسماعيل بن اسحق بأن تعيين الموصى للمائة الحاضرة من جملة التركة الغائبة بمنزلة العبد الجانى إذا تعلقت الجناية فى رقبته فسيده بالخيار بين اقتدائه بأرش جنايته أو تسليمه ، فهذا مذهب مالك ودليله .

ومذهب الشافعى رضى الله عنه أن للموصى له ثلث المائة الحاضرة ، وثلثاها الباقي موقوف على قبض الدين أو من الغائب ما يخرج المائة كلها من ثلثه أمضيت الوصية بجميع المائة ، وإن كل ما يخرج بعضها أمضى قدر ما احتمله الثلث منها . فإن برىء الدين وتلف الغائب استقرت الوصية فى ثلث المائة الحاضرة وتصرف الورثة فى ثلثها ، لأنها صارت جميع التركة .

واختلف أصحابنا إذا انتظر بالوصية قبض الدين ووصول الغائب هل يمكن الموصى له من ثلث المائة ؟ على وجهين .

(أحدهما) يمكن من التصرف فيها لأنه ثلث مسمى .

(والوجه الثانى) يمنع من التصرف فيها لأنه لا يجوز أن يتصرف الموصى له فيما لا يتصرف الورثة فى مثليه ، وقد منع الورثة من التصرف فى ثلثى المائة الموقوف ، فوجب أن يمنع الموصى له من التصرف فى الثلث المسمى ، والدليل على فساد ما ذهب إليه مالك أنه يؤول إلى أحد أمرين يمنع الوصية

منهما ، لأنه إذا أجبر الورثة بين التزام الوصية في ثلث كل التركة أو إمضاء الوصية في كل المائة فكل واحد من الأمرين خارج عن حكم الوصية لأنهم اختاروا منعه من كل المائة فقد ألزمهم ثلث كل التركة ، وذلك غير موصى به .

وإن اختاروا أن لا يعطوا ثلث التركة فقط ألزمهم إمضاء الوصية بكل المائة فعلم فساد مذهبه بما يؤول إليه حال كل واحد من الخيارين ، فإذا جعلتم تعيين الوصية بالمائة الحاضرة إدخال ضرر أو جناية فالضرر قد رفعناه بوقف الثلثين على قبض الدين ووصول الغائب ، فصار الضرر بذلك مرتفعاً ، وإذا زال الضرر ارتفعت الجناية منه فبطل الخيار فيه .

فإذا تقرر ما وصفنا تفرع على ذلك أن يوصى بمائة دينار حاضرة وباقي تركته التي تخرج كل المائة من ثلثها دين أو غائب ، فيخرج ثلث المائة ويوقف ثلثها على قبض الدين ووصول الغائب ، فإذا قبض ووصل منهما أو أحدهما ما يخرج كل المائة من ثلثه خرج جميعها . وهل يمكن الورثة في حال وقف الثلثين على قبض الدين ووصول الغائب من استخدام فرس إن كان الموصى به فرساً أو سيارة إن كانت وصية أو غير ذلك ، فتركب ويتصرف في منفعتها أم لا ؟ على وجهين .

(أحدهما) يمكن ذلك لئلا يلزمهم إمضاء بما لم ينتفعوا بثلثيه ، وهذا على الوجه الذي يقول : إن الموصى له بالمائة إذا وقف ثلثها منع من التصرف في ثلثها اعتباراً بالتسوية ، فعلى هذا أن يرى الدين وتلف الغائب استقر ملكهم على ما وقف من ثلثها وكان لهم التصرف في الثلثين أو بيع ثلثي الفرس أو السيارة وإن اقتضى من الدين أو قدم من الغائب ما يخرج جميعه من ثلثه رجع الموصى له بالفرس أو السيارة عليهم بما أخذوه من كسبهما أو أجرة ، وليس للورثة أن يرجعوا على الموصى له بما أتفقوا على الفرس أو السيارة من ثقات السيارة أو الصيانة ، وقد كان لهم إجازة الوصية فصاروا متطوعين بالنفقة .

(والوجه الثاني) أنهم يمنعون من ذلك كما يمنعون من التصرف بالبيع ، لأن الظاهر نفوذ الوصية بعقده ، وعلى هذا الوجه الذي يجوز للموصى له التصرف في ثلث المائة ، وإن منع الورثة من التصرف في ثلثها ، فعلى هذا إن برىء الدين وتلف الغائب ولم يتصرف الورثة في استغلال الموصى به أدى الموصى له ثلثي غلة كسب الموصى به أو أجرة مثله للورثة لأنه لا يستحق في الوصية إلا ثلثها والباقي للورثة ، وقد فوت عليهم منافع ثلثي المال والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن وصى له بثلاث عبد فاستحق ثلثاه وثلث ماله يحتمل الثلث الباقي من العبد نفذت الوصية فيه على المنصوص ؛ وقال أبو ثور وأبو العباس : لا تنفذ الوصية إلا في ثلث الباقي كما لو وصى بثلاث ماله ثم استحق من ماله الثلثان والمذهب الأول ، لأن ثلث العبد ملكه ، وثلث ماله يحتمله ، فنفذت الوصية فيه كما لو أوصى له بعبد يحتمله الثلث ، ويخالف هذا إذا أوصى بثلاث ماله ثم استحق ثلثاه ، لأن الوصية هناك بثلاث ماله ، وماله هو الباقي بعد الاستحقاق ، وليس كذلك ههنا لأنه يملك الباقي وله مال غيره يخرج الباقي من ثلثه .

فصل وإن وصى له بمنفعة عبد سنة ، ففي اعتبارها من الثلث وجهان : (أحدهما) يقوم العبد كامل المنفعة ، ويقوم مسلوب المنفعة في مدة سنة ؛ ويعتبر ما بينهما من الثلث . (والثاني) : تقوم المنفعة سنة ، فيعتبر قدرها من الثلث ، ولا تقوم الرقبة لأن الموصى به هو المنفعة ، فلا يقوم غيرها ، وإن وصى له بمنفعة عبد على التأييد ففي اعتبار منفعته من الثلث ثلاثة أوجه .

(أحدهما) : تقوم المنفعة في حق الموصى له والرقبة مسلوقة المنفعة في حق الوارث ، لأن الموصى له ملك المنفعة ، والوارث ملك الرقبة ، وينظر كم قدر التركة مع قيمة الرقبة مسلوقة المنفعة ، وينظر قيمة المنفعة فتعتبر من الثلث .

(والثاني) : تقوم المنفعة في حق الموصى له لأنه ملكها بالوصية ، ولا تقوم الرقبة في حق الموصى له ، لأنه لم يملكها ولا في حق الوارث لأنها مسلوقة المنفعة في حقه لا فائدة له فيها ، فعلى هذا ينظر كم قدر التركة وقيمة المنفعة ، فتعتبر من الثلث .

(والثالث) وهو المنصوص : تقوم الرقبة بمنافعها في حق الوصى له ، لان المقصود من الرقبة منفعتها ، فصار كما لو كانت الرقبة له فقومت في حقه . وينظر قدر التركة فتعتبر قيمة الرقبة من ثلثها ، وان وصى بالرقبة لواحد وبالمنفعة لواحد قومت الرقبة في حق من وصى له بها ، والمنفعة في حق من وصى له بها ، لان كل واحد منهما يملك ما وصى له به فاعتبر قيمتهما من الثلث) .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : ولو أوصى له بشيء بعينه فاستحق لثمة كان له الثلث الباقي اذا احتمله الثلث ، واذا أوصى له بثلث دار هو في الظاهر مالك لجميعها فاستحق ثلثا الدار وبقي على ملك الوصى ثلثها ، فالثلث كله للموصى له اذا احتمله الثلث ، وهو قول الجمهور .

وقال أبو ثور : يكون له ثلث الثلث استدلالا بأنه لما أوصى له بثلثها ، وهو في الظاهر مالك لجميعها تناولت الوصية ثلث ملكه منها ، فإذا بان أن ملكه منها الثلث وجب أن تكون الوصية بثلث الثلث ، لأنه كان ملكه منها كمن أوصى بثلث ماله وهو ثلاثة آلاف درهم فاستحق منها ألفان كانت الوصية بثلث الألف الباقية هكذا قال أبو ثور من الفقهاء وأبو العباس ابن سريج من أصحابنا ، وهو فاسد من وجهين .

أحدهما : أن ما طرأ من استحقاق الثلثين ليس بأكثر من أن يكون عند الوصية غير مالك للثلثين ، وقد ثبت أنه لو أوصى له بثلث دار هو قدر ملكه منها كان له جميع الثلث إذا احتمله الثلث . كذلك إذا أوصى له بثلثها فاستحق ما زاد على الثلث منها .

والثاني : هو أن رفع يده بالاستحقاق كزوال ملكه بالبيع ، وقد ثبت أنه لو باع بعد الوصية بالثلث منها ما بقي من ثلثها صحت الوصية بكل الثلث الباقي بعد البيع ، فكذلك تصح بالثلث الباقي بعد المستحق ، وليس لما ذكرناه من استدلال بثلث المال وجه ، لأن الوصية لم تعتبر إلا في ثلث ملكه ، وملكه هو الباقي بعد الاستحقاق ، ولو فعل مثل ذلك في الوصية بالدار فقال : قد أوصيت لك بثلث ملكي من هذه الدار فاستحق ثلثاها كان له ثلث ثلثها الباقي .

مسألة إذا ابتدأ الوصية بثلاث ماله لرجل ، ثم أوصى أن يحج عنه رجل بمائة درهم ، ثم أوصى بالباقي من ثلث المال لآخر ، فقد اختلف أصحابنا في الموصى له بالباقي في هذه المسألة إذا قدم الوصية بالثلث على وجهين (أحدهما) وهو قول أبي إسحاق المروزي : أنها باطلة لأن تقديم الوصية بالثلث يمنع من أن يبقى شيء من الثلث ، فعلى هذا إذا أجاز الورثة الوصية بالثلث وبالمائة أمضيا وإن لم يجزوها ردا إلى الثلث ، فجعل نصف الثلث لصاحب الثلث ، وكان النصف الآخر بين الموصى له بالمائة وبين الموصى له بالباقي على ما مضى من الوجهين .

فرع الوصية بالمنفعة كما أسلفنا القول كالوصية بالعين ، فلما كان الموصى له بالرقبة يجوز له المعاوضة عليها لأنه قد ملكها بالوصية كان الموصى له بالخدمة أيضاً يجوز له المعاوضة عليها لأنه قد ملكها بالوصية ، فإذا ثبت هذا فالوصية بالمنفعة ضربان مقدرة بمدة ومؤبدة . فإن قدرت بمدة كأن قال : قد أوصيت لزيد بخدمة عبدى سنة فالوصية جائزة له بخدمة سنة ، والمعتبر في الثلث منفعة السنة دون الرقبة . وفي كيفية اعتبارها وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي العباس بن سريج أنه يقوم العبد كامل المنفعة في زمانه كله . فإذا قيل مائة دينار قوم وهو مسلوب المنفعة سنة . فإذا قيل ثمانون ديناراً فالوصية بعشرين ديناراً . وهى خارجة من الثلث أن لم يكن على الموصى دين .

(والوجه الثانى) وهو الذى أراه مذهبا أنه يقوم خدمة مثله سنة فتعتبر من الثلث ، ولا تقوم الرقبة لأن المنافع المستهلكة فى العقود والغصوب هى المقومة دون الأعيان . فلو أراد أن يستأجر دكانا فإن ذلك يعد معاوضة على المنفعة فلا تقوم العين على حدة والمنفعة على حدة ، وإنما العقد لا يكون إلا على المنفعة فكذلك فى الوصايا ، فإذا علم القدر الذى تقومت به خدمة السنة أما من العين على الوجه الأول أو من النافع على الوجه الثانى نظر ، فإن خرج جميعه من الثلث صحت الوصية له بخدمة جميع السنة . وإن خرج

ثلاثة من الثلث رجعت الوصية الى ثلثها واستخدمه ثلث السنة فاذا تقرر أنه على هذه العبرة استحق استخدامه جميع السنة ، فلا يخلو أن يكون في التركة مال غير العبد أم لا ، فإن كان في التركة مال غيره إذا أمكن الموصي من استخدامه سنة أمكن الورثة أن يتصرفوا من التركة في تلك السنة بما يقابل مثل العبد ، فللموصي له أن يستخدم جميع العبد سنة متوالية حتى يستوفي جميع وصيته ، والورثة لا يمنعون من التصرف في رقبة العبد حتى تمضي السنة فإن باعوا الموصي بمنافعه عبداً كان أو فرساً أو سيارة أو بيتاً قبل مضي السنة كان في بيعه قولان كالعبد المأجر .

وإن لم يكن في التركة مال غير الموصي بمنافعه ولا خلف الموصي سواه ففي كيفية انتفاع الموصي له سنة ثلاثة أوجه حكاه ابن سريج .

(أحدها) أنه ينتفع به سنة متوالية ويمنع الورثة من استخدامه والتصرف فيه حتى يستكمل الموصي له سنة وصيته ، ثم حينئذ يخلص للورثة بعد انقضائها .

(والوجه الثاني) أنه يستخدم ثلث الموصي به ثلاث سنين ، ويستخدم الورثة ثلثيه حتى يستوفي الموصي له سنة وصيته في ثلاث سنين لئلا يختص الموصي له بما لم يحصل للورثة مثله .

(والوجه الثالث) أن يتهاى عليه الموصي له والورثة ، فيستخدم الموصي له يوماً والورثة يومين حتى يستوفي سنة وصيته في ثلاث سنين . والوجه الأول أصح لأنهم قد صاروا إلى ملك الرقبة فلم يلزم أن يقابلوا الموصي له بمثل المنفعة لأن حق الموصي له في استخدام الموصي به جميعه ، فلم يجز أن يجعل في ثلثه ، ولأن حقه مفضل ومعجل فلم يجز أن يجعل مرجأ أو مفرقاً .

وإذا كانت الوصية بالمنفعة على التأييد ، كأن قال : أوصيت لزيد باستخدام سيارتي أبداً فالوصية جائزة إذا حملها الثلث ، واختلف أصحابنا في الذي يعتبر قيمته في الثلث على وجهين (أحدهما) قاله الشافعي رضي الله

عنه في اختلاف العراقيين ، وهو اختيار أبي العباس بن سريج أنه تقسوم جميع الرقبة في الثلث ، وإن اختصت الوصية بالمنفعة كما تقوم رقبة الوقف في الثلث .

وإن ملك الموقوف عليه المنفعة فعلى هذا هل يصير الموصى له مالكا وإن منع من بيعها أم لا ؟ على وجهين (أحدهما) لا يملكها لاختصاص الوصية بمنافعها (والثاني) يملكها كما يملك أم الولد . وإن كان ممنوعا من بيعها لتقويمها عليه في الثلث ، وهذا قول أبي حامد المروزي . هذا إذا قيل إن الرقبة هي المقومة (والوجه الثاني) أنه يقوم منافع الموصى به في الثلث دون الرقبة ، لأن التقويم إنما يختص بما تضمنته الوصية ، ولا يجوز أن يتجاوز بالتقويم إلى غيره ولأنه لو أوصى بالمنفعة لرجل وبالرقبة لرجل لم يقوم في حق صاحب المنفعة إلا المنفعة دون الرقبة . كذلك إذا استبقى الرقبة على ملك الورثة واعتبار ذلك أن يقول : كم قيمة الموصى به بمنفعه ؟ فإذا قيل مائة دينار ، قيل : وكم قيمته مسلوب المنافع ، فإذا قيل : عشرون دينارا علم أن قيمة منافعه ثمانون دينارا فتكون هي القدر المعتبر من الثلث .

فعلى هذا هل يحتسب الباقي من قيمة الرقبة وهو عشرون دينارا على الورثة في ثلثهم أم لا ؟ على وجهين (أحدهما) يحتسب به عليهم ، لأنه قد دخل ملكهم وهذا قول أبي إسحاق المروزي (والوجه الثاني) لا يحتسب به عليهم لأن ما زالت عنه المنفعة زال عنه التقويم .

فإذا ثبت ما ذكرناه وخرج القدر الذي اعتبرناه من الثلث صحت الوصية بجميع المنفعة ، وكان الموصى له استخدامها أبدا ما كان حيا وأخذ جميع أكسابه المألوفة ، وهل يملك ما كان غير مألوف منها ؟ على وجهين : أحدهما يملكه . وفي ثقلته ثلاثة أوجه (أحدها) وهو قول أبي سعيد الاصطخري أنها على الموصى له بالمنفعة ، لأن النفقة تختص بالكسب (والثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنها على الورثة لوجوبها بحق الملك (والثالث) وهو ما حكاه أبو حامد الأسفرايني تجب في بيت المال لأن كل واحد من مالكي المنفعة والرقبة لم يكمل فيه استحقاق وجوبها عليه فعُدل بها إلى بيت

المال ؛ فان مات الموصى له فهل تنتقل المنفعة إلى وارثه أم لا ؟ على وجهين
حكماها أبو على الطبري في الإفصاح .

(أحدهما) أن المنفعة تنتقل إلى ورثته لتقويمها على الأبد في حقه ،
فعلى هذا تكون المنفعة مقدرة بحياة العين .

(والوجه الثاني) قد انقطعت الوصية بموت الموصى له لأنه وصى له في
عينه بالخدمة لا لغيره ، فعلى هذا تكون المنفعة مقدرة بحياة الموصى له ثم
تعود بعد موته إلى ورثة الموصى .

فأما بيع الموصى بمنفعته ، فإن أراد الموصى له بالمنفعة بيعه لم يجز
سواء ملك جميع المنفعة أو بعضها ، وسواء قيل : إنه مالك أو غير مالك .
وإن أراد ورثة الموصى بيعه ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) يجوز لثبوت الملك . (والثاني) لا يجوز لعدم المنفعة .
(والثالث) يجوز بيعه من الموصى له بالمنفعة ولا يجوز من غيره ، لأن الموصى
له ينتفع به دون غيره . والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن وصى له بشرة بستانه ، فان كانت موجودة اعتبرت
قيمتها من الثلث ، وإن لم تخلق - فان كانت على التأييد - ففي التقويم
وجهان :

(أحدهما) يقوم جميع البستان (والثاني) يقوم كامل المنفعة ، ثم يقوم
مسلوب المنفعة ، ويعتبر ما بينهما من الثلث ، فان احتمله الثلث نفدت
الوصية فيما بقي من البستان . وإن احتمل بعضها كان للموصى له قدر
ما احتمله الثلث يشاركه فيه الورثة ، فان كان الذي يحتمله النصف كان
للموصى له من ثمرة كل عام النصف ، وللورثة النصف ، والله أعلم .

الشرح الأحكام : إذا أوصى له بشرة فذلك ضربان : (أحدهما)
أن تكون الشرة موجودة فالوصية جائزة وتعتبر قيمتها من الثلث عند موت

الموصى لا حين الوصية فإن خرجت من الثلث فهي للموصى له ، وإن خرج بعضها كان له منها قدر ما احتمله الثلث ، وكان الورثة شركاءه فيها بما لم يحتمله الثلث منها (والضرب الثاني) أن يوصى بشمرة لم تخلق فهذا على ضربين .

(الضرب الأول) أن يوصى بشمرته على الأبد فالوصية جائزة ، وفيما يقوم في الثلث وجهان : (أحدهما) جميع البستان . (والثاني) يقوم كامل المنفعة ، ثم يقوم مسلوب المنفعة ثم يعتبر ما بين القيمتين من الثلث ، فإن احتمله فذلت الوصية بجميع الثمرة أبداً ما بقي البستان ، وإن احتمل بعضه كان للموصى له قدر ما احتمله الثلث يشارك فيه الورثة ؛ مثل أن يحتمل النصف فيكون للموصى له النصف من ثمرة كل عام وللورثة النصف الباقي ، وإذا احتمل الثلث جميع القيمة وصارت الثمرة كلها للموصى له فاحتاجت إلى سقي فلا يجب على الورثة السقي بخلاف بائع الثمرة حيث وجب عليه سقيها للمشتري إذا احتاجت إلى السقي ، لأن البائع عليه تسليم ما تضمنه العقد كاملاً والسقي من كماله ، وليس كذلك الوصية لأن الثمرة نحدث على ملك الموصى له ولا يجب على الموصى له سقيها ، لأنها بخلاف البهيمة الموصى بخدمتها في الحرث والسقي ، لأن ثقلة البهيمة مستحقة لحرمة نفسها ووجوب حفظها بخلاف الثمرة ، وكذلك لو احتاجت النخل إلى سقي لم يلزم واحداً منهما ؛ وأيهما تطوع به لم يرجع به على صاحبه ، فإن مات النخل استقطع جذاعه للورثة دون الموصى له ، وليس للموصى له أن يغرس مكانه ولا إن غرس الورثة مكانه نخيلاً كان له فيه حق ، لأن حقه كان في النخل الموصى له به دون غيره .

(والضرب الثاني) أن يوصى بشمرة مدة مقدرة ، كأن أوصى له بشمرة عشر سنين ؛ فمن أصحابنا من ذهب إلى بطلان الوصية مع التقدير بالمدة بخلاف المنفعة لأن تقويم المنفعة المقدر ممكن ، وتقويم الثمار المقدرة المدة غير ممكن . وذهب سائر أصحابنا إلى جوازها كالمنفعة ، وفيما تقدم في الثلث وجهان .

(أحدهما) أنه يقوّم البستان كامل المنفعة ، ويقوّم مسلوب المنفعة ،
ثم يعتبر ما بين القيتين في الثلث .

(والوجه الثاني) أن ينظر أوسط ما تثمره النخل غالباً في كل عام ثم
تعتبر قيمة الغالب من الثمرة في أول عام ، ولا اعتبار بما حدث بعده من
زيادة ونقص فإن خرج جميعه من الثلث فقد استحق جميع الثمرة في تلك
المدة ، وإن خرج نصفه فله النصف من ثمرة كل عام إلى انقضاء تلك المدة ،
وليس له أن يستكمل هذه كل عام في نصف تلك المدة ، لأنه قد تختلف
ثمرة كل عام في المقادير والأثمان ، فخالف منافع العبد والبهيمة والدار .
ومثل الوصية بثمره البستان أن تكون الماشية فيوصى له بدورها ونسلها ،
وتجب نفقة الماشية كما أسلفنا والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب جامع الوصايا

إذا وصى لجيرانه صرف إلى أربعين داراً من كل جانب ، لما روى أبو هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « حق الجوار أربعون داراً
هكذا وهكذا وهكذا ، يمينا وشمالاً وقداماً وخلفاً » .

فصل وإن وصى لقراء القرآن صرف إلى من يقرأ جميع القرآن
وهل يدخل فيه من لا يحفظ جميعه ؟ ففيه وجهان .
(أحدهما) يدخل فيه لعموم اللفظ .

(والثاني) لا يدخل فيه ، لأنه لا يطلق هذا الاسم في العرف إلا على من
يحفظه ، وإن وصى للعلماء صرف إلى علماء الشرع ؛ لأنه لا يطلق هذا الاسم
في العرب إلا عليهم ؛ ولا يدخل فيه من يسمع الحديث ولا يعرف طريقه ، لأن
سماع الحديث من غير علم بطريقه ليس بعلم .

الشرح حديث أبي هريرة مرفوعاً « حق الجار أربعون داراً هكذا
وهكذا وهكذا وهكذا يمينا وشمالاً وقدام وخلف » هكذا ورد بغير تنوين

قدام وخلف ، وقد ساقهما المصنف منوطاً لهما والحديث أخرجه أبو يعلى عن شيخه محمد بن جامع العطار ، وهو ضعيف هكذا أفاده الهيثمي في مجمع الزوائد على أن القول بهذا التحديد لم ينهض الحديث حجة له يجوز على قول من يقول بتقديم الحديث الضعيف على الاجتهاد ، وبه قال أحمد وغيره من الفقهاء ، على أن المعروف من مذهب الشافعي وبناء على أصله « إذا صح الحديث فهو مذهبي » أنه لا عبرة بحديث لم يصح سنده في الأصول ولا في الفروع ، والعبرة في هذا بالعرف فهو يقوم مقام النص عند عدمه ، إلا أن الماوردي قال في حاويه في الغارمين : قال الشافعي : ويعطى من له الدين عليهم أحب للبر ، ولو أعطوه في دنهم رجوت أن يتبع .

فإن ضمنه في اثنين ضمن حصة الثالث ، وفيه وجهان :

(أحدهما) يضمن ثلث الثلث .

(والثاني) أنه يضمن أقل ما يجزىء أن يعطيه ثالثاً ويخص به غارماً في بلد المال ومن كان منهم ذا رحم أولى لما في صلتها من زيادة الثواب ، فإن لم يكونوا فجيран المال لقوله تعالى : « والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب »^(١) ولقوله صلى الله عليه وسلم « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » قال الشافعي : وأقصى الجوار منهم أربعون داراً من كل ناحية ، وهكذا لو أوصى لجيران كان جيرانه منتهى أربعين داراً من كل ناحية ، وقال قتادة : الجار الدار والداران ، وقال سعيد ابن جبير : هم الذين يسمعون الإقامة ، وقال أبو يوسف : هم أهل المسجد . ودليلنا ما روى « أن رجلاً كان نازلاً بين قوم وقال النبي صلى الله عليه وسلم يشكوههم ، فبعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر وعلياً رضي الله عنهم وقال : اخرجوا إلى باب المسجد وقولوا : ألا إن الجوار أربعون داراً » .

قلت : فإذا صح ما استدل به الماوردي من بعث الصحابة الثلاثة ليبلغوا

(١) النساء : ٣٦

عنه صلى الله عليه وسلم هذا كان دليلاً مسنداً للمذهب وإلا كان تحديد الأربعين اجتهداً وعرفاً يصار إليهما ، على أنه قد استغل بعض السفهاء من واضعي الحديث حث القرآن والسنة على حسن الجوار فجعلوه مرتباً لأحاديث غير شريفة من ذلك ما روى عن جابر رضى الله عنه مرفوعاً « الجيران ثلاثة : جار له حق واحد وهو أدنى الجيران وجار له حقان وجار له ثلاثة حقوق ، فأما الذى له حق واحد فجار مشترك لا رحم له ، له حق الجوار ، وأما الذى له الحقان فجار مسلم له حق الاسلام وحق الجوار ، وأما الذى له ثلاثة حقوق فجار مسلم ذو رحم له حق الاسلام وحق الجوار وحق الرحم » وهذا الحديث رواه البزار عن شيخه محمد الحارثي وهو وضاع ، وفيما روى من الأحاديث الصحيحة غنى ، إلا أن الحديث الذى ساقه الماوردي قد رواه الطبراني عن كعب بن مالك ولفظه : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله انى نزلت في محلة بنى فلان ، وإن أشدهم لى أذى أقربهم لى جواراً فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر وعلياً يأتون باب المسجد فيقومون على بابه فيصيحون : ألا إن أربعين داراً جار ، ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه » وفي إسناده يوسف بن السفر ، أبو الفيض الدمشقي كاتب الأوزاعي ورواية ، كما روى عن مالك . قال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : متروك يكذب . وقال ابن عدي ، روى بواطيل وقال البيهقي : هو في عداد من يضع الحديث . وقال أبو زرعة وغيره : متروك .

فإذا وصى لقراءة القرآن وكان المضاف إليه معرفاً بال وهو يقتضى إما العهد أو الاستغراق ؛ فإن قلنا بالأول ، فعلى الوجه الذى يجهل الوصية لمن يحفظ القرآن كله ويخرج بذلك من لا يحفظه جميعاً ، وإن قلنا بالثاني فكل ما قرئ من القرآن فهو قرآن دخل من لا يحفظه كله لاشتغال لفظه عليه ، فإذا وصى وقال لقراء قرآن شمل من يحفظه كله ومن يحفظ آية واحدة قولاً واحداً .

فإن وصى للعلماء صرف الى علماء وفقهاء الأحكام ، ودارسى الفروع ، لأنه لا يطلق عرفاً عند من يوصون للقرية إلا عليهم ولا يدخل فيهم صغار

المتعلمين للحديث لأنهم يسمعون الحديث ، ولا يشتغلون باختلاف
أسانيده ، وأسماء رواته ، ومعرفة الثقة العدل الضابط منهم والمجروح بدلس
أو سوء حفظ أو تصديق لكل ما يسمع ، أو شذوذ ، أو نكارة أو وضع ،
أو صاحب بمقالة في الإسلام ، أو غلو في مذهب يخرج به عن حد العدالة
التي غير ذلك مما ينبغي العلم به وارتشاف موارده وبذل الوسع في خدمته ،
لأن الحديث أشرف علوم الدين وأعظمها مرتقى ، وأرجاها عاقبة .

ولله در أبي حميد القرطبي حيث قال :

واحد الركاب له نحو الرضا الندس
أعلامه يرباهـا يابن أندلس
عمرأ بفوتك بين اللحظ والنفس
شغل اللبيب بها ضرب من الهوس
ولا أنت عن أبي هر ولا أنس
ليست برطب إذا عدت ولا ييس
أجدي وجذبك منها نعمة الجرس
وكن اذا سألوا تعزى الى خرس
يجلو بنور هداه كل ملتبس
حمى لحترس نعمى لمبتس
تمحو العمى بها عن كل ملتبس
تغسل بماء الهدى ما فيه من دنس
من هديهم أبداً تدنو الى قبس
واندب مدارسهم بالأربع الدرس
تكن رفيقهم في حضرة القدس
فحط رحلك قد عوفيت من تعس

نور الحديث مبين فادن واقتبس
واطلبه بالعين فهو العلم إن رفعت
فلا تضع في سوى تقييد شارده
وخل سمعك عن بلوى أخى جدل
ما إن سمعت بأبى بكر ولا عمر
إلا هوى وخصومات ملفقة
فلا يفرك من أربابها هذر
أعزهم أذفا صما اذا نطقوا
ما العلم إلا كتاب الله أو أثر
نور لمقتبس خير للمتمس
فاعكف بياهما على طلابهما
ورد بقلبك عذبا من حياضهما
واقف النبي وأتباع النبي وكن
والزم مجالسهم واحفظ مجالسهم
واسلك طريقهم واتبع فريقهم
تلك السعادة إن تلم بساحتها

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان وصى لأيتام لم يدخل فيه من له اب ، لأن اليتيم في
بنى آدم فقد الأب ، ولا يدخل فيه بالغ ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يتم

بعد الحلم » وهل يدخل فيه الفنى ؟ فيه وجهان . (أحدهما) يدخل فيه ،
لأنه يتيم يفقد الأب .

(والثانى) لا يدخل فيه ، لأنه لا يطلق هذا الاسم فى العرف على غنى ،
فان وصى للأرامل دخل فيه من لا زوج لها من النساء ، وهل يدخل فيه من
لا زوجة له من الرجال ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يدخل فيه ، لأنه لا يطلق
هذا الاسم فى العرف على الرجال (والثانى) يدخل فيه لأنه قد يسمى الرجل
أرمل كما قال الشاعر :

كل الأرامل قد قضيت حاجتهم فمن لحاجة هذا الأرملة الذكر

وهل يدخل فيه من لها مال ؟ على وجهين كما قلنا فى الإيتام .

فصل وان وصى للشيخ اعطى من جاوز الأربعين ، وان وصى
للغنيان والشباب اعطى من جاوز البلوغ الى الثلاثين ، وان وصى للقلمان
والنصبيان اعطى من لم يبلغ لأن هذه الأسماء لا تطلق فى العرف الا على
ما ذكرناه .

الشرح حديث « لا يتم بعد الحلم ، رواه أبو داود عن علي كرم
الله وجهه قال « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد احتلام
ولا صمات يوم إلى الليل » وفى إسناده يحيى بن محمد المدنى البخارى
نسبة إلى الجار بلدة على الساحل بالقرب من المدينة المنورة ، قال البخارى :
يتكلمون فيه ، وقال ابن حبان : يجب التنبه عما انفرد به من الروايات .
وقال العجلي : لا يتابع يحيى المذكور على هذا الحديث وفى الخلاصة أن
العجلي وابن عدى وثقه .

قال المنذرى : وقد روى هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله وأنس
ابن مالك وليس فيها شيء يثبت ، وقد أعل هذا الحديث أيضاً عبد الحق
وابن القطان وغيرهما ، وحسنه النووى فيما سلف من أجزاء المجموع
متمسكا بسكوت أبى داود عليه ؛ ورواه الطبرانى بسند آخر عن علي ،
ورواه أبو داود الطيالسى فى مسنده وأخرج نحوه أيضاً ابن عدى عن
جابر ، وهذه الروايات يقوى بعضها بعضاً فترقى بالحديث إلى درجة
الحسن .

وقد استدلل بالحديث على أن الاحتلام من علامات البلوغ ، وتعقب بأنه بيان لغاية مدة اليتيم ، وارتفاع اليتيم لا يستلزم البلوغ الذي هو مناط التكليف ، إنما يكون عند إدراكه لمصالح آخرته ، ويؤيد مفهومه عند القائلين بأن الاستلام من علامات البلوغ رواية أحمد وأبي داود والحاكم من حديث علي رضي الله عنه وفيه « وعن الصبي حتى يحتلم » وقد أسلفنا القول في أبواب الحجر في تعريف اليتيم ما ينفع في هذا فليراجع . على أنه إذا أوصى للأيتام ووجد من الأيتام الفقراء من يفيدون من وصيته بما لا يبقى منه فضل ، كانوا أولى من اليتيم الغنى وإن شمله التعريف .

فإن وصى للأرامل فهو للنساء اللاتي فارقهن أزواجهن بموت أو غيره ؛ وهو من أرمل المكان إذا صار ذا رمل ؛ وأرمل الرجل إذا صار بغير زاد لنفاده واقتقاره . وأرملت المرأة فهي أرملة ؛ وهي التي لا زوج لها لاقتقارها إلى من ينفق عليها . قال الأزهرى : لا يقال لها أرملة إلا إذا كانت فقيرة ، فإذا كانت موسرة فليست بأرملة ؛ والجمع أرامل حتى قيل : رجل أرمل إذا لم يكن له زوج وهو قليل ؛ لا يذهب زاده بفقد امرأته لأنها لم تكن قيمة عليه . قال ابن السكيت : والأرامل المساكين رجالا كانوا أو نساء .

وقال أحمد بن حنبل في رواية جرت ، وقد سئل عن رجل أوصى لأرامل بنى فلان فقال : قد اختلف الناس فيها ، فقال قوم : هو للرجال والنساء والذي يعرف في كلام الناس أن الأرامل النساء . وقال الشعبي وإسحاق : هو للرجال والنساء . وأنشد أحدهم :

هذي الأرامل قد قضيت حاجتها فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر

وقال الآخر :

أحب أن أخطأ ظلياً سخياً رعى للربيع والشتاء أرملاً

فعلى الوجه بأنه لا يدخل في الوصية أرامل الرجال أن المعروف في كلام الناس أنه النساء فلا يحمل لفظ الموصى إلا عليه . ولأن الأرامل جمع أرملة فلا يكون جمعاً للمذكر ، لأن ما يختلف لفظ الذكر والأنثى في واحد

يختلف في جمعه ؛ وقد أنكر ابن الأنباري على قائل القول الآخر وخطأه ،
والشعر الذي احتج به حجة عليه بالرواية التي سقناها ، أما على الرواية
التي ساقها المصنف : كل الأرامل قد قضيت حاجتهم . فإنه يدل على شمول
الأرامل للذكر والأنثى إذ لا خلاف بين أهل اللسان في أن اللفظ متى كان
للذكر والأنثى ثم ورد عليه ضمير غلب فيه لفظ التذكير وضميره ، وهذا
يؤيد الوجه القائل بشمول الوصية لأرامل الرجال . فيكون أرامل جمع
أرمل كأكابر وأعظم وأصاغر وأسافل جمع أكبر وأعظم وأصغر وأسفل .

على أن هناك ألفاظاً مشتركة بين الرجال والنساء غلب استعمالها للنساء
كثيرة شيوعها فيهن وقتلها بين الرجال ، فالأيامي من قوله تعالى « وأنكحوا
الأيامى منكم » ^(١) ، وفي الحديث : « عوذ بالله من بوار الأيام قالوا : يطلق ذلك
على الرجال والنساء الذين لا أزواج لهم لما روى عن سعيد بن المسيب قال :
« آمت حفصة بنت عمر من زوجها ، وآم عثمان من رقية » والعزاب للرجال
والنساء ؛ والشيب للرجال والنساء والبكر للرجال والنساء .

فإذا أوصى للأرامل فهل يدخل فيه من لها مال ؟ على الخلاف الذي مضى
في اليتيم أما إذا وصى للشيخ أعطى من جاوز الأربعين لأن ما دون الأربعين
كهولة وما دون الكهولة فتوة أو شباب وما دون ذلك يفاقة ، وما دونه صبي
وما دونه طفل ، فهو إلى السابعة طفل ، ثم إلى العاشرة صبي ، ثم إلى
الخامسة عشرة يافع ثم إلى الثلاثين شاب أو فتى ، ثم إلى الأربعين كهل ،
ثم بعد الأربعين شيخ ، ثم بعد الستين هرم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وصى للفقراء جاز أن يدفع إلى الفقراء والمساكين ، وان
وصى للمساكين جاز أن يدفع إلى المساكين والفقراء ، لأن كل واحد من الاسمين
يطلق على الفريقين ، وان وصى للفقراء والمساكين جمع بين الفريقين في العطية ،
لأن الجمع بينهما يقتضى الجمع في العطية كما قلنا في آية الصدقات ، وان وصى

(١) النور : ٣٢

لسبيل الله تعالى دفع الى الفزاة من اهل الصدقات ، لانه قد ثبت لهم هذا الاسم في عرف الشرع .

فان وصى للرقاب دفع الى المكاتبين ، لان الرقاب في عرف الشرع اسم للمكاتبين . وان وصى لاحد هذه الاصناف دفع الى ثلاثة منهم ، لانه قد ثبت لهذه الألفاظ عرف الشرع في ثلاثة ، وهو في الزكاة ، فحملت الوصية عليها ، فان وصى لزيد والفقراء فقد قال الشافعي رحمه الله : هو كاحدهم . فمن اصحابنا من قال : هو بظاهره انه يكون كاحدهم يدفع اليه ما يدفع الى احدهم ، لانه اضاف اليه واليه فوجب ان يكون كاحدهم . ومنهم من قال : يصرف الى زيد نصف الثلث . ويصرف النصف الى الفقراء ، لانه اضاف اليه واليه ، فوجب ان يساويهم . ومنهم من قال : يصرف اليه الربع ويصرف ثلاثة ارباعه الى الفقراء لان اقل الفقراء ثلاثة ، فكانه وصى لاربعة ، فكان حق كل واحد منهم الربع وان وصى لزيد بدينار وبثلثه للفقراء - وزيد فقير - لم يعط غير الدينار ، لانه قطع الاجتهاد في الدفع بتقدير حقه في الدينار .

فصل وان وصى لقبيلة عظيمة كالطويين والهاشميين وطىء وتميم فيه قولان (احدهما) ان الوصية تصح وتصرف الى ثلاثة منهم ، كما قلنا في الوصية للفقراء (والثاني) ان الوصية باطلة ، لانه لا يمكن ان يعطى الجميع ولا عرف لهذا اللفظ في بعضهم فبطل بخلاف الفقراء ، فانه قد ثبت لهذا اللفظ عرف وهو في ثلاثة في الزكاة) .

الشرح قال الامام الشافعي : واذا أوصى الرجل فقال : ثلث مالي في المساكين فكل من لا مال له ولا كسب يغنيه داخل في هذا المعنى وهو للأحرار دون المماليك ممن لم يتم عتقه . قال : وينظر أين كان ماله ؟ فيخرج ثلثه في مساكين أهل ذلك البلد الذي به ماله دون غيرهم ، فان كثر حتى يغنيهم نقل إلى أقرب البلدان له ، ثم كان هكذا حيث كان له مال صنع به هذا . وهكذا لو قال : ثلث مالي في الفقراء كان مثل المسكين يدخل فيه الفقير والمسكين ، لأن المسكين فقير ، والفقير مسكين إذا أفرد الموصي القول هكذا .

ولو قال : ثلث مالي في الفقراء والمساكين ، علمنا أنه أراد التمييز بين الفقر والمسكنة ، فالفقير الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعاً والمسكين من له مال أو كسب يقع منه موقعاً ولا يغنيه ، فيجعل الثلث بينهم نصفين ،

ونعنى به مساكين أهل البلد الذى بين أظهرهم ماله ، وفقراءهم وإن قل .
ومن أعطى فى فقراء أو مساكين فإنما أعطى لمعنى فقر ، فينظر فى المساكين
فإن كان فيهم من يخرج من المسكنة مائة وآخر يخرج من المسكنة
خمسون ، أعطى الذى يخرج من المسكنة مائة ستمين والذى يخرج
خمسون سهما واحداً وهكذا يصنع فى الفقراء على هذا الحساب ، ولا يدخل
فيهم ؛ ولا يفضل ذو قرابة على غيره إلا بما وصفت فى غيره من قدر مسكنته
أو فقره ، لأن العطية له صدقة وصلة ؛ وما جمع ثوابين كان أفضل من التفرّد
بأحدهما ، فإن صرف الثلث فى أقل من ثلاثة من الفقراء والمساكين ضمن ،
فإن صرفه فى اثنين كان فى قدر ما يضمنه وجهان .

(أحدهما) وهو الذى نص عليه الشافعى فى الأم أنه يضمن ثلث الثلث ،
لأن أقل الأجزاء ثلاثة ، والظاهر تساويهم فيه .

(والوجه الثانى) أنه يضمن من الثلث قدر ما لو دفعه إلى ثلاثة أجزاء
• لا ينحصر بالثلث لأن له التسوية بينهم والتفضيل ، ولو كان اقتصر على
واحد فأحد الوجهين أن يضمن ثلثي الثلث . والوجه الثانى أنه يضمن
ما يجزئه من دفعه إليهما فلو أوصى بثلث ما له للفقراء أو المساكين صرف
الثلث فى الصنفين بالسوية ودفع السدس إلى الفقراء وأقلهم ثلاثة ، ودفع
السدس الآخر إلى المساكين وأقلهم ثلاثة . فإن صرفه فى أحد الصنفين ضمن
السدس للصنف الآخر وجهاً واحداً ، ثم عليه صرف الثلث فى فقراء البلد
الذى فيه المال دون المالك كالزكاة فإن تصرف ماله أخرج فى كل بلد ثلث
ما فيه ، فإن لم يوجدوا فيه نقل إلى أقرب البلاد به كما سلف القول فى زكاة
المال من المجموع .

فأما زكاة الفطر ففيها وجهان :

(أحدهما) تخرج فى بلد المال دون المالك كزكاة المال .

(والثانى) تخرج فى بلد المالك دون المال لأنها عن فطرة بدنه وطهرة
لصومه فإن نقل الزكاة من بلد المال إلى غيره كان فى الإجزاء قولان .

فأما نقل الوصية فقد اختلف أصحابنا في إخراجها على قولين كالزكاة ،
ومنهم من قال : يجرى قولاً واحداً وإن أساء ، لأن الوصية عطية من آدمى
قد كان له أن يضعها حيث شاء .

فإن وصى في سبيل الله صرف في الغزاة لما قلناه في الزكاة ويصرف ذلك
في ثلاثة فصاعداً من غزاة البلد ومحاربه أعنى بلد المال على حسب منازلهم
أو الفرسان فإن لم يوجدوا في البلد نقل إلى أقرب البلاد به .
أو الفرسان فإن لم يوجدوا في البلد نقل إلى أقرب البلاد به .

فرع إذا أوصى بثلثه في الرقاب صرف في المكاتبين ، وبه قال
أبو حنيفة وقال مالك : يشتري به رقاب يعتقون ، وأصل هذا اختلافهم في
سهم الرقاب في الزكاة ، هل ينصرف في العتق أو في المكاتبين ، والدليل على
ذلك قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء »^(١) فأثبت ذلك لهم بلام الملك والعبد
لا يملك فيصرف إليه والمكاتب يملك فوجب صرفه إليه ، ولأنه مصروف في
ذوى الحاجات ، ولأن مال الزكاة مصروف لغير تقع يعود إلى ربه ، فلو
صرف في العتق لعاد إليه الولاء فإذا تقرر أن سهم الرقاب في الزكاة مصروف
في المكاتبين ، وجب أن يكون سهم الرقاب في الوصايا مصروفاً في المكاتبين ،
لأن مطلق الأسماء المشتركة محمولة على عرف الشرع .

فرع إذا أوصى بشيء لزيد وللمساكين فقال الشافعي رضي الله
عنه : يكون كأحدهم أن عيهم أعطاه كواحد منهم ، ومن أصحابنا من قال :
يصرف إليه ربع الوصية وثلاثة أرباعها للفقراء ، ومنهم من قال : يصرف لزيد
نصف الوصية والباقي للفقراء ، لأنه جعل الوصية لجهتين فوجبت القسمة
بينهما وبهذا قال أحمد وأصحابه وأبو حنيفة ومحمد .

وعن محمد قول آخر : لزيد ثلثه وللمساكين ثلثاه ، لأن أقل الجمع
اثنان ، فإن كان أوصى لزيد بدينار وبثلثيه للفقراء ، وزيد فقير لم يدفع
إليه من سهم الفقراء شيء ، وليس له غير الدينار ، وبه قال الحسن البصري
وإسحاق بن راهوية . لأن عطفهم عليه يدل على المغايرة بينهما ، إذ الظاهر

(١) التوبة : ٦٠

المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، ولأن تجويز ذلك يفضى إلى تجويز دفع الجميع إليه ، ولنظنه يقتضى خلاف ذلك .

فرع وقوله : فإن وصى لقبيلة عظيمة كالعلوين هم أبناء على كرم الله وجهه وهم يطلقون هذا على من كان من ولد محمد بن الحنفية ، ولذلك أطلق بعض من يريد كمال الشرف منهم لقب الفاطميين على أنفسهم حتى ينفوا أنهم من أبناء ابن الحنفية فكل فاطمى علوى وليس العكس .

أما الهاشميون فهم بنو هاشم بن عبد مناف واسمه عمرو وسمى هاشماً لهشمه الثريد أيام المجاعة .

عمرو الذى هشم الثريد لقومه رجال مكة مستنون عجاف

وولده عبد المطلب بن هاشم وكان لعبد المطلب اثنا عشر ولداً ، عيد الله أبو النبی صلى الله عليه وسلم وأبو طالب ، والزبير ، وعبد الكعبة ، والعباس وضرار ، وحزمة ، وحجل ، وأبو لهب ، وقثم ، والفيذاق الملقب بالمقوم ، والحارث أعمام النبی صلى الله عليه وسلم .

والعقب منهم لسته : حمزة والعباس وأبو لهب والحارث وأبو طالب وعبد الله وقد ذكر ابن حزم وغيره أن حمزة انقرض عقبه .

أما طيء بفتح الطاء وتشديد الياء بهمة في الآخر أخذاً من الطاءة على وزن الطاعة ، وهى الايفال فى المرعى وهم بنو طيء بن زيد بن يشجب بن عرب بن زيد بن كهلان ، واليهم ينسب حاتم الطائى المشهور بالكرم ، وأبو تمام الطائى الشاعر المشهور ، وهم من العرب العاربة من حمير . كانت منازلهم باليمن ثم افترقوا بعد سيل العرم فنزلوا بنجد والحجاز ، ثم غلبوا بنى أسد على جبلى أجأ وسلمى من بلاد نجد فنزلوهما فعرقا بجبلى طيء ثم افترقوا فى أول الإسلام زمن الفتوحات فى الأقطار ، ومنهم بنو ثعلب وزيد الخيل ، وبنو تميم من العرب المستعربة وكانت منازلهم بأرض نجد ومن بطونهم طابخة ومن بطونها مزينة وهم بنو عثمان وأوس ابنى عسر

ابن أد بن طابخة ومزينة أمهما عرفوا بها وهي بنت وبرة ومنهم كعب بن زهير المزني صاحب قصيدة بانت سعاد التي ألحها أمام النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي ذكرها في الشهادات ومنهم الإمام إسماعيل بن إبراهيم المزني صاحب الامام الشافعي رضي الله عنه .

أما الأحكام فإنه إن وصى لبني فلان وهم قبيلة ويدخل فيهم الذكر والأنثى والخنى ففي جواز الوصية قولان .

(أحدهما) تصح وتصرف إلى ثلاثة منهم فما فوق كما قلنا في الفقراء وبصحتها قال أحمد بن حنبل وقال : لا يدخل ولد البنات فيهم لأنهم لا ينتسبون إلى القبيلة (والقول الثاني) لا تصح الوصية لعدم إمكان إعطاء الجميع ولا يطلق اللفظ في العرف على فخذ منهم بحيث لو أوصى لبني طيء فلا يخص بني مزينة ولو أوصى لبني هاشم فلا يخص بني أبي طالب ، فكان باطلا ويخالف الفقهاء فإنه ينطبق عرفا على ثلاثة منهم ، والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن أوصى أن يضع ثلثه حيث يرى لم يجز أن يضمه في نفسه لأنه تمليك ملكه بالأذن فلم يملك من نفسه كما لو وكله في البيع ، والمستحب أن يصرفه إلى من لا يرث الموصى من أقاربه ، فإن لم يكن له أقارب صرف إلى أقاربه من الرضاع ، فإن لم يكونوا صرف إلى جيرانه لأنه قائم مقام الموصى والمستحب للموصى أن يضع فيما ذكرناه فكذاك الوصى .

فصل وإن وصى بالثلث لزيد ولجبريل ، كان لزيد نصف الثلث وتبطل في الباقي ؛ فإن وصى لزيد وللرياح ففيه وجهان .

(أحدهما) أن الجميع لزيد ، لأن ذكر الرياح لغو .

(والثاني) أن لزيد النصف وتبطل الوصية في الباقي كالمسألة قبلها ، فإن قال : ثلثي لله ولزيد ففيه وجهان :

(احدهما) ان الجميع تزيد ، وذكر الله تعالى للتبرك بقوله تعالى :

(فان لله خمسة وللرسول) (١) .

(والثاني) انه يدفع الى زيد نصفه والباقي للفقراء لان عامة ما يجب لله تعالى يصرف الى الفقراء .

فصل وان وصى لحمل امرأة فولدت ذكراً وانثى صرف اليهما وسوى بينهما ، لان ذلك عطية فاستوى فيه الذكر والانثى ، وان وصى ان ولدت ذكراً فله الف ، وان ولدت انثى فلها مائة فولدت ذكراً وانثى استحق الذكر الالف والانثى المائة ، فان ولدت خنثى دفع اليه المائة لانه يقين ويترك الباقي الى ان يتبين فان ولدت ذكرين او اثنتين ففيه ثلاثة اوجه .

(احدهما) ان الوارث يدفع الالف الى من يشاء من الذكرين والمائة الى من يشاء من الانثيين لان الوصية لاحدهما فلا تدفع اليهما ، والاجتهاد في ذلك الى الوارث كما لو اوصى لرجل باحد عبديه .

(والثاني) انه يشترط الذكران في الالف والانثيان في المائة ، لانه ليس احدهما باولى من الآخر فسوى بينهما ، ويخالف المبد فانه جعله الى الوارث؛ وههنا لم يجعله الى الوارث .

(والثالث) انه يوقف الالف بين الذكرين والمائة بين الانثيين الى ان يلفا ويصطلحا ، لان الوصية لاحدهما فلا يجوز ان تجعل لهما ولا خيار للوارث ، فوجب التوقف ، فان قال : ان كان ما في بطنك ذكراً فله الف ، وان كان انثى فله مائة ، فولدت ذكراً وانثى لم يستحق واحد منهما شيئاً لانه شرط ان يكون جميع ما في البطن ذكراً او جميعه انثى ، ولم يوجد واحد منهما) .

الشرح الأحكام : إذا أوصى بثلث ماله إلى رجل يضعه حيث يشاء هو أن يضعه أو حيث أراه الله لم يكن له أن يأخذ منه لنفسه شيئاً ، وإن كان محتاجاً لأنه أمره بصرفه لا يأخذه ولم يكن له أن يصرفه إلى وارث الموصى ، وإن كان محتاجاً لأن الوارث ممنوع من الوصية وليس له أن يودعه عند نفسه ولا أن يودعه غيره . قال الشافعي رضي الله عنه : واختار له أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يغنيهم دون غيرهم ، وليس

الرضاع قرابة ، فإن لم يكن له قرابة من قبل الأب والأم وكان له رضعا أحببت أن يعطيهم ، فإن لم يكن له رضيع أحببت أن يعطى جيرانه الأقرب منهم فالأقرب ، وأقصى الجوار منتهى أربعين داراً من كل ناحية وأحب أن يعطيه أفقر من يجده وأشدهم تعففاً واستتاراً ، ولا يبقى في يده شيئاً يمكن به أن يخرج من ساعته .

فرع إن وصى بالثلث لله ولزيد فقد كان لأصحابنا فيه وجهان (أحدهما) أن الثلث لزيد واسم الله تعالى في الوصية ورد مورد التبرك . (والثاني) أن يصرف لزيد نصفه ويصرف النصف الثاني للفقراء ، فعلى هذا الوجه إذا صرف إلى زيد الثلث كله ضمن نصفه .

ولو قال : اصرفوا ثلثي في سبيل الله أو في سبيل البر أو في سبيل الثواب .

قال الشافعي رضي الله عنه : جزيء أجزاء فأعطى ذو قرابته فقراء كانوا أو أغنياء ، والفقراء والمساكين ، وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل والحاج ، ويدخل الضيف والسائل والمعتز منهم ، فإن لم يفعل الموصي ضمن سهم من منعه إذا كان موجوداً .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : تجوز الوصية لما في البطن وبما في البطن إذا كان يخرج لأقل من ستة أشهر ، فإن خرجوا عدداً ذكوراً وإناثاً فالوصية بينهم سواء وهم لمن أوصى بهم له ، وهذه المسألة مشتملة على فصلين .

(أحدهما) الوصية للحمل ، (والثاني) بالحمل ، فأما الوصية بالحمل فجائزة ، لأنه لما ملك بالإرث - وهو أضيّق - ملك بالوصية التي هي أوسع ، فلو أقر للحمل إقراراً مطلقاً بطل في أحد القولين ، والفرق بينهما أن الوصية أحمل للجهالة له من الإقرار ، ألا ترى لو أوصى لمن في هذه الدار صح ، ولو أقر له لم يصح ، فإذا قال : قد أوصيت لحمل هذه المرأة

بألف نظر حالها إذا ولدت ، فإن وضعته لأقل من ستة أشهر من حين تكلم بالوصية لا من حين الموت صحت له الوصية لعلنا أن الحمل كان موجوداً وقت الوصية ، وإن وضعته لأكثر من أربع سنين من حين الوصية فالوصية باطلة لحدوثه بعدها ، وأنه لم يكن موجوداً وقت التكلم بها وإن وضعته لأكثر من ستة أشهر وقت الوصية ولأقل من أربع سنين ، فإن كانت ذات زوج يمكن أن يطأ - فيحدث ذلك منه - فالوصية باطلة لإمكان حدوثه فلم يستحق بالشك وإن كانت غير ذات زوج يطأ فالوصية جائزة لأن الظاهر تقدمه ، والحمل يجرى عليه حكم الظاهر في الحقوق فكذلك في الوصية فإذا صحت الوصية له فإن وضعت ذكراً أو أنثى فالوصية له وإن وضعت ذكراً وأنثى كانت الوصية بينهما نصفين لأنها هبة لا ميراث إلا إذا فضل الموصى الذكر على الأنثى أو العكس فيحمل على تفضيله ، فلو قال : إذا ولدت غلاماً فله ألف ، وإن ولدت جارية فلها مائة فولدت غلاماً استحق ألفاً أو جارية استحق مائة ، وإن ولدت غلاماً وجارية استحق الغلام ألفاً والجارية مائة ، وإن ولدت خشي دفع إليه مائة لأنها يتبن ووقف تمام الألف حتى يتبين ؛ وهكذا لو قال : أن كان في بطنك غلام فله ألف ، وإن كان في بطنك جارية فلها مائة ، فإن ولدت غلامين أو جارتين صحت الوصية ، وفيها ثلاثة أوجه حكاه ابن سريج (أحدها) أن للورثة أن يدفعوا الألف إلى أى الغلامين شاءوا والمائة إلى أى الجارتين شاءوا لأنها لأحدهما فلم تدفع إليهما ، ورجع فيها إلى بيان الوارث كالوصية بأحد عبديه .

(والوجه الثاني) أنه يشترك الغلامان في الألف والجارتان في المائة ، لأنها وصية لغلام وجارية ؛ وليس أحد الغلامين أولى من الآخر ، فشارك بينهما ولم يرجع فيه إلى خيار الوارث بخلاف الوصية بأحد العبدتين اللذين يملكهما الوارث فجاز أن يرجع إلى خياره فيهما .

(والوجه الثالث) أن الألف موقوفة بين الغلامين ، والمائة موقوفة بين الجارتين حتى يسطلحا عليهما بعد البلوغ ، لأن الوصية لواحد فلم يشرك فيها بين اثنين ؛ وليس للوارث فيها خيار فلزم فيها الوقف .

فلو قال : إن كان الذى فى بطنك غلام فله ألف ، وإن كان الذى فى بطنك جارية فلها مائة ، فولدت غلاماً وجارية فلا شيء لواحد منهما ، بخلاف قوله إن كان فى بطنك غلام فله الألف ، لأنه إذا قال : إن كان الذى فى بطنك غلام فقد جعل كون الحمل غلاماً شرطاً فى الحمل والوصية معا ، فإذا كان الحمل غلاماً وجارية لم يوجد الشرط كاملاً فلم تصح الوصية .

وإذا قال إن كان فى بطنك غلام فلم يجعل ذلك شرطاً فى الحمل ، وإنما جعله شرطاً فى الوصية فصحت الوصية . وهكذا لو قال : إن كان ما فى بطنك غلاماً ، فهو كقوله : إن كان الذى فى بطنك جارية ، فإذا وضعت غلاماً وجارية فلا وصية وكذلك لو قال : إن كان الذى فى بطنك غلاماً فله ألف فولدت غلامين ففى الوصية وجهان .

(أحدهما) باطل كما لو ولدت غلاماً وجارية لأنه لم يكن كل حمل غلاماً .

(والوجه الثانى) أنها جائزة لأن كل واحد منهما غلام فاشتركا فى الصفة ولم تضر الزيادة ، فعلى هذا يكون على الوجوه الثلاثة التى حكها ابن سريج من قبل أنها ترجع إلى بيان الورثة فى دفع الألف إلى أحدهما (والثانى) يشتركان جميعاً فيها . (والثالث) توقف الألف بينهما حتى يطلعا عليها .

مسألة لو قال : قد أوصيت لحمل هذه المرأة من زوجها فجاءت بولد فقاه زوجها باللعان ، ففى الوصية وجهان (أحدهما) وهو قول ابن سريج أن الوصية باطلة لأن لعانه قد نفى أن يكون منه (والوجه الثانى) وهو قول أبى اسحاق المروزي أن الوصية له جائزة ، لأن لعان الزوج إنما اختص بنفى النسب دون غيره من أحكام الأولاد ، ألا ترى أنها تعتد به ؟ ولو قذفها به قاذف حدث له . ولو عاد واعترف به لحق به . ولكن لو وضعت بعد أن طلقها ذلك الزوج ثلاثاً ولأكثر من أربع سنين من وقت الطلاق ولأقل من ستة أشهر من حين الوصية فلا وصية لعلما أنه ليس منه . وبخلاف الملاعن الذى يجوز أن يكون الولد منه .

مسئلة اخرى إذا وضعت الموصى بحملها ولدا ميتا فلا وصية كما لا ميراث له ، ولو وضعته حيا فمات صحت الوصية وكان لوارث الحمل كالميراث . ولو ضرب ضارب بطنها فألقت جنينا ميتا كان فيه على الضارب قرد ، ولا وصية له كما لا ميراث له . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان أوصى لرجل بسهم أو بقسط أو بنصيب أو بجزء من ماله فالخيار إلى الوارث في القليل والكثير ، لأن هذه الألفاظ تستعمل في القليل والكثير .

فصل فان أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته أعطى مثل نصيب أقلهم نصيبا لأنه نصيب أحدهم فان وصى له بمثل نصيب ابنه وله ابن كان ذلك وصية بنصف المال ، لأنه يحتمل أن يكون قد جعل له الكل ، ويحتمل أنه جعله مع ابنه فلا يلزمه إلا اليقين ، ولأنه قصد التسوية بينه وبين ابنه ولا توجد التسوية إلا فيما ذكرناه ، فان كان له ابنان فوصى له بمثل نصيب أحد ابنيه جعل له الثلث ، وان وصى له بنصيب ابنه بطلت الوصية ، لأن نصيب الابن لابن فلا تصح الوصية به كما لو أوصى له بمال ابنه من غير الميراث .

ومن أصحابنا من قال : يصح ويجعل المال بينهما ، كما لو أوصى له بمثل نصيب ابنه ، فان وصى له بمثل نصيب ابنه وله ابن كافر أو قاتل فالوصية باطلة ، لأنه وصى بمثل نصيب من لا نصيب له فاشبه إذا وصى بمثل نصيب أخيه وله ابن .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : ولو قال : لفلان نصيب أو حظ أو قليل أو كثير من مالي ، فما أعرف لكثير جدا .

فجعله ذلك أنه : إذا أوصى لرجل بنصيب من ماله أو حظ أو قليل أو كثير ولم يحد ذلك بشيء فالوصية جائزة ويرجع في بيانها إلى الورثة ، فما بينوه من شيء كان قولهم فيه مقبولا ، فإن ادعى الموصى له أكثر لأن هذه الأسماء كلها لا تختص في اللغة ولا في الشرع ولا في العرف بمقدار معلوم لاستعمالها في القليل والكثير ولأن القليل والكثير حد ، لأن الشيء قد

يكون قليلا اذا اُضيف الى ما هو أكثر منه ، ويكون كثيرا اذا اُضيف الى ما هو أقل منه .

وحكى عن عطاء وعكرمة أن الوصية بما ليس بمعلوم من الحظ والنصيب باطلّة للجهل بها . وهذا فاسد لأن الجهل بالوصايا لا يمنع من جوازها ، ألا ترى أنه لو أوصى بثلث ماله وهو لا يعلم قدره جازت الوصية مع الجهل بها ، وقد أوصى أنس بن مالك لثابت البناني بمثل نصيب أحد ولده .

أما إذا أوصى له بسهم من ماله فقد اختلف الناس فيه ، فحكى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه والحسن البصرى وإياس بن معاوية وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل أن له سدس المال . وقال شريح : يدفع له بينهم واحد من سهام الفريضتين . وقال أبو حنيفة : يدفع إليه مثل نصيب أقل الورثة نصيبا ما لم يجاوز الثلث ، فإن جاوزه أعطى الثلث . وقال أبو ثور : أعطيه سهماً من أربعة وعشرين سهماً وقال أبو يوسف ومحمد يعطى مثل نصيب أقلهم نصيبا ما لم يجاوز الثلث وإن جاوزه أعطى الثلث .

وقال الشافعى : السهم اسم عام لا يختص بقدر محدود لانطلاقه على القليل والكثير كالنصيب والنصيب فيرجع فيه إلى بيان الوارث ، فإن قيل : روى ابن مسعود أن النبی صلى الله عليه وسلم فرض لرجل أوصى له سهماً سدساً . قيل : هي قضية في عين يحتمل أن تكون البينة قائمة ، فأمر بالسدس أو اعترف به الورثة ، فإذا ثبت أنه يرجع فيه إلى بيان الورثة قبل منهم ما بينوه من قليل وكثير ، فإن توزعوا أحلفوا ، فلو لم يبينوا لم تغل حالهم من أن يكون عندهم بيان أو لا يكون فإن لم يكن عندهم بيان رجع إلى بيان الموصى له ، فإن توزع أحلف ، وأن لم يكن عند الموصى له بيان فأبوا أن يبينوا فقيه وجهان من اختلاف قولين فيمن أقر بمجمل وامتنع أن يبين (أحدهما) يحبس الوارث حتى يبين (والثاني) يرجع إلى بيان الموصى له .

فرع إذا أوصى بمثل نصيب أحد ورثته ولم يسمه قال الشافعى رضى الله عنه « أعطيته مثل أقلهم نصيبا » .

(قلت) لأن الوصايا لا يستحق فيها إلا اليقين والأقل ، فلا تمنع الزيادة على شك ، فإن كان سهم الزوجة أقل أعطيته مثل سهمها ، وإن كان سهم غيرها من البنات أو بنات الابن أقل أعطيته مثله ، واعتبار ذلك باعتبار سهام كل واحد من الورثة من أصل فريضتهم ، فتجعل للموصى له مثل سهام أقلهم ، وتضمنه إلى أهل الفريضة ، ثم يقسم المال بين الموصى له والورثة على ما اجتمع معك من العددين وقد بيناه .

ولو وصى إليه بمثل أكثرهم نصيبا اعتبرته وزدته على سهام الفريضة ثم قسمت ما اجتمع من العددين على ما وصفناه ، فعلى هذا لو اختلف الورثة فقال بعضهم : أراد مثل أقلنا نصيبا ، وقال بعضهم : بل أراد مثل أكثرنا نصيبا أعطيته من نصيب كل واحد من الفريقين حصة مما اعترف بها .

ومثاله أن يكون الورثة ابنين وبنتين فيكون لكل ابن سهم ولكل بنت سهم وللموصى له بمثل نصيب الذكر ، ولو أراد أنثى لكان المال مقسوماً على سبعة أسهم فريضة ابنين وثلاثة للبنات .

ولو ترك ابناً وبناتاً وأوصى لرجل بمثل نصيب الابن ولآخر بمثل نصيب البنت فذلك ضربان (أحدهما) أن يريد بمثل نصيب البنت قبل دخول الوصية عليها . فعلى هذا يكون الموصى له بمثل نصيب الابن خمس المال وللموصى له بمثل نصيب البنت ربع المال فيصير بالوصيتين بخمس المال وربعه فيوقف على إجازتهما .

(والضرب الثاني) أن يريد بمثل نصيب البنت بعد دخول الوصية عليها فعلى هذا يكون الموصى له بمثل نصيب الابن خمس المال ، وللموصى له بمثل نصيب البنت سدس المال فتصير الوصيتان بخمس المال وسدسه فتوقف على إجازتهما .

فلو ابتدأ فوصى لرجل بمثل نصيب البنت ولآخر بمثل نصيب الابن كان للموصى له بمثل نصيب البنت ربع المال ، فأما الموصى له بمثل نصيب

الابن - فان أراد قبل دخول الوصية عليه ، كان له ثلث المال ثم على هذا القياس .

ولو ترك بنتا وأخا وأوصى لرجل بمثل نصيب البنت فقد اختلف أصحابنا في قدر ما يستحقه الموصى له على وجهين :

(أحدهما) له الربع نصف حصة البنت ، لأنه لما استحق مع البنت الواحدة الربع لأنه نصف نصيبها ، فقد استحق نصف حظ الابن الذي معها .

(والوجه الثاني) وهو أصح ، له الثلث لأنه يصير مع البنت الواحدة كبنت ثانية كما يصير مع الابن الواحد كابن ثان ، وللواحدة من البنتين الثلث فكذلك للموصى له مثل نصيب البنت الواحدة الثلث ، وهكذا لو وصى بمثل نصيب أخت مع عم كان فيما يستحقه بالوصية وجهان : (أحدهما) الربع (والثاني) الثلث وهكذا لو لم يرث مع البنت والأخت غيرهما ، لأن لكل واحدة منهما اذا اقررت النصف ، والباقي لبيت المال ، فعلى هذا لو وصى بمثل نصيب أخ لأم فله في أحد الوجهين نصف السدس ، وفي الآخر السدس .

وجملة ذلك أن الموصى جعل وارثه أصلا وقاعدة حمل عليها نصيب الموصى له وجعله مثالا له ، وهذا يقتضى أن لا يزداد عليه ، فإن كان الورثة يتساوون في الميراث كالبنين مثلا فله نصيب أحدهم إذا كانت الوصية بمثل نصيب أحد ورثته فان تفاضلوا فله مثل نصيب أقلهم ميراثا يزداد على الفريضة ، فإن أوصى بنصيب وارث معين فله مثل نصيبه مزادا على الفريضة ، وبهذا قال الجمهور ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد .

وقال مالك وابن أبي ليلى وزفر وداود : يعطى مثل نصيب المعين أو مثل نصيب أحدهم اذا كانوا يتساوون من أصل المال غير مزيد ، ويقسم الباقي بين الورثة لأن نصيب الوارث قبل الوصية من أصل المال ، فلو أوصى

بمثل نصيب ابنه ، وله ابن واحد فالوصية بجميع المال ، وإن كان له ابنان فالوصية بالنصف ، وإن كانوا ثلاثة فالوصية بالثلث .

وقال مالك : إن كانوا يتفاضلون نظر إلى عددهم فأعطى سهماً من عددهم لأنه لا يمكن اعتبار أنصباهم لتفاضلهم . فاعتبر عدد رؤوسهم ، وقد أوضحنا أن الموصى جعل وارثه أصلاً وقاعدة ، وهذا يدل على فساد ما خالفه ، لأن قاعدة الجمهور تقتضي أن لا يزداد أحدهما على صاحبه ، ومتى أعطى من أصل المال فما أعطى نصيبه ولا حصلت له التسوية ، والمباراة تقتضي التسوية ، وإنما جعل مثل أقلهم نصيباً لأنه اليقين ، وما زاد فمشكوك فيه فلا يثبت مع الشك .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : إذا أوصى بمثل نصيب ابنه ولا ابن له غيره فله النصف ، فإن لم يجز الابن فله الثلث .

(قلت) وهذا قول أبي حنيفة وصاحبه ، فإن أجازها الابن وإلا ردت على الثلث وقال مالك وزفر بن الهذيل وداود بن علي : هي وصية بجميع المال ، استدلالاً بأن نصيب ابنه - إذا لم يكن له غيره - الجميع ، فاقضى أن تكون الوصية بمثل نصيبه وصية بجميع المال ، ولأنه لو كان وصى له بمثل ما كان نصيب ابنه كانت وصية بجميع المال إجماعاً وجب إذا وصى له بمثل نصيب ابنه أن تكون وصيته بجميع المال حجاجاً ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن نصيب الابن أصل والوصية بمثله فرع فلم يجز أن يكون الفرع رافعاً لحكم الأصل .

والثاني : أنه لو جعلت الوصية بكل المال لخرج أن يكون للابن نصيب ، وإذا لم يكن للابن نصيب بطلت الوصية التي هي مثله .

والثالث : أن الوصية بمثل نصيب ابنه توجب التسوية بين الموصى له وبين ابنه ، فإذا وجب ذلك كانا نصفين ، وفي إعطائه الجميع إبطال للتسوية

بينهما كما قررنا ، وأما قولهم : إن نصيب الابن كل المال ، فالجواب : أن له الجميع مع عدم الوصية ، فأما مع الوصية فلا يستحق الجميع .

وأما قوله : وصيت لك بمثل ما كان نصيب ابني فالفرق بينهما أنه لم يجعل له مع الوصية نصيباً فذلك كانت بكل المال .

فعلى هذا لو قال : وصيت لك بنصيب ابني فالذي عليه الجمهور من أصحابنا أن الوصية باطلة ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد لأنها وصية بما لا يملك ، لأن نصيب الابن ملكه لا ملك أبيه . وقال بعض أصحابنا الوصية جائزة ، وهو قول مالك ويجريها مجرى قوله : بمثل نصيب ابنه فيجعلها وصية بالنصف وعند مالك بالكل ولو أوصى بمثل نصيب ابنه ولا ابن له كانت الوصية باطلة ، وكذلك لو كان له ابن كافر أو قاتل لأنه لا نصيب له .

فرع قال الشافعي رضى الله عنه : ولو قال : بمثل نصيب أحد ولدي فله مع الابنين الثلث ومع الثلاثة الربع حتى يكون كأحدهم .

(قلت) وإلى هذا ذهب أحمد وأصحابه . وقال مالك : يكون له مع الاثنين النصف ومع الثلاثة الثلث ومع الأربعة الربع ، وقد ذكرنا وجه فساد ما فيه من تفضيل الموصى له على ابنه .

(قلت) ولو قال : بمثل نصيب ابني وله ولدان فالوصية باطلة لأنه يوصى بنصيب ابنه الذي هو ملك للابن فلا يملك الأب الوصية به كما لو أوصى بما يملكه ولده من كسبه لا من ميراثه ، ومن أصحابنا من صحح الوصية وجعلها كقوله : بمثل نصيب أحد ابني ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فإن وصى بضعف نصيب أحد أولاده دفع إليه مثلى نصيب أحدهم لأن الضعف عبارة عن الشيء ومثله ولهذا يروى أن عمر رضى الله عنه أضعف الصدقة على نصارى بني تغلب ، أى أخذ مثلى ما يؤخذ من المسلمين فإن وصى له بضعفى نصيب أحدهم أعطى ثلاثة أمثال نصيب أحدهم . وقال

أبو ثور : يعطى أربعة أمثاله وهذا غلط ، لأن الضعف عبارة عن الشيء ومثله
فوجب أن يكون الضعفان عبارة عن الشيء ومثليه .

فصل فإن وصى لرجل بثلث ماله ولاحر بنصفه وأجاز الوريثة
قسم المال بينهما على خمسة : للموصى له بالثلث سهمان ، وللموصى له بالنصف
ثلاثة أسهم ، فإن لم يجزوا قسم الثلث بينهما على خمسة على ما ذكرناه ،
لأن ما قسم على التفاضل عند اتساع المال قسم على التفاضل عند ضيق المال
كالوارث ، والمال بين الفراء فإن أوصى لرجل بجميع ماله ولاحر بثلثه وأجاز
الوريثة قسم المال بينهما على أربعة ، للموصى له بالجميع ثلاثة أسهم ،
وللموصى له بالثلث سهم ، لأن السهام في الوصايا كالسهام في الوارث ثم
السهم في الوارث إذا زادت على قدر المال أعيلت الفريضة بالسهم الزائد ،
فكذلك في الوصية ، فإن لم يجزوا قسم الثلث بينهما على ما قسم
الجميع .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه . ولو قال : ضعف ما يصيب
أكثر ولدى نصيباً أعطيته مثله مرتين ، ولو قال : ضعفين ، فإن كان نصيبه
مائة أعطيته ثلاثمائة ، فأكون قد أضعت المائة التي تصيبه بمراته مرة فذاك
ضعفان ، وهكذا إن قال ثلاثة أضعاف وأربعة ، ولم أزد على أن أظن أصل
الميراث فأضعفه له مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى له به .

أما اللغات فإنه إذا وصى لرجل بمثل ضعف نصيب أحد أولاده كان
الضعف مثلي النصيب ، فإن كان نصيب الابن مائة كان للموصى له بالضعف
مائتين ، وبه قال جمهور الفقهاء . وقال أبو عبيدة القاسم بن سلام : الضعف
المثل ، واستدل بقوله تعالى « يضاعف لها العذاب ضعفين » ^(١) أي مثلين ،
وقوله تعالى « فأتت أكلها ضعفين » ^(٢) وإذا كان الضعفان مثلين فالواحد
مثل .

ولنا أن الضعف مثلان بدليل قوله تعالى « إذن لأدقنك ضعف الحياة
وضعف الممات » ^(٣) وقال « فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا » ^(٤) ويروى
عن عمر أنه أضعف الزكاة على نصارى بنى تغلب فكان يأخذ من المائتين عشرة ،

(٢) سورة البقرة : ٢٦٥

(٤) سورة سبا : ٣٧

(١) سورة الأحزاب : ٤٠

(٣) سورة الإسراء : ٧٥

وقال لخديفة وعثمان بن حنيف : لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق ؟ فقال عثمان : لو أضعفت عليها لاحتملت قال الأزهرى : الضعف المثل فما فوقه .

قال الماوردى فى حاويه : والدليل على أن الضعف مثلان هو أن اختلاف الأسماء يوجب اختلاف المسمى إلا ما خص بدليل ، ولأن الضعف أعم فى اللغة من المثل فلم يجر أن يسوى بينه وبين المثل ، ولأن انشقاق الضعف من المضاعفة والتثنية من قولهم ؛ أضعفت الثوب إذا طويته بطاقي .

فأما الآية فقيها جوابان (أحدهما) ما حكاه أبو العباس عن الأثرم عن بعض المفسرين أنه جعل عذابهن إذا أتين بفاحشة ثلاثة أمثال عذاب غيرهن فلم يكن فيه دليل (والثانى) أن الضعف قد يستعمل فى موضع المثل مجازاً إذا صرفه الدليل عن حقيقته ، وليست الأحكام تتعلق بالمجاز ، وإنما تتعلق بالحقائق .

أما الأحكام فإنه إذا أوصى له بضعفى نصيب ابنه فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب (أحدها) وهو مذهب مالك أن له ملثى نصيبه لأنه جعل الضعف مثلاً فجعل الضعفين مثلين .

والمذهب الثانى - وهو مذهب أبى ثور أن له أربعة أمثال نصيبه ، لأنه لما استحق بالضعف مثلين استحق بالضعفين أربعة أمثال .

والمذهب الثالث - وهو مذهب الشافعى رضى الله عنه وجمهور الفقهاء - أن له بالضعفين ثلاثة أمثال نصيبه ، فإن كان الابن نصيبه مائة استحق بالضعفين ثلاثمائة ، لأنه لما أخذ بالضعف سهم الابن ومثله حتى استحق مثلين ، وجب أن يأخذ بالضعفين لسهم الابن ومثليه يستحق به ثلاثة أمثاله . فعلى هذا لو أوصى له بثلاثة أضعاف نصيب ابنه استحق أربعة أمثاله ، وبأربعة أضعاف خمسة أمثاله وكذلك فيما زاد .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : ولو أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بنصفه ولآخر برבעه فقد عالت وصاياه على كل ماله ، فلا يخلو حال

ورثته من ثلاثة أحوال : إما أن يجزوا جميعاً أو يردوا جميعاً ، أو يجزوا بعضها ويردوا بعضها ، فإن أجازوا جميعها قسم المال بينهم على قدر وصاياهم وأصلها من اثني عشرة لاجتماع الثلث والربع ويعول بسهم ، وتصح من ثلاثة عشر ، لصاحب النصف ستة أسهم ، ولصاحب الثلث أربعة أسهم ، ولصاحب الربع ثلاثة أسهم ، وكان النقص بسهم العول داخلاً على جميعهم كالموارث . وهذا متفق عليه ولم يخالف فيه أبو حنيفة ولا غيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فإن قال أعطوه رأساً من رقيقى ولا رقيق له ، أو قال أعطوه عبدى الحبشى ، وله عبد سندي ، أو عبدى الحبشى وسماه باسمه ووصفه بصفة من بياض أو سواد وعنده حبشى يسمى بذلك الاسم ومخالف له في الصفة فالوصية باطلة لأنه وصى له بمالا يملكه ، فإن كان له رقيق أعطى منه واحداً ، سليماً كان أو معيباً لأنه لا عرف في هبة الرقيق فحمل على ما يقع عليه الاسم ، فإن مات ماله من الرقيق بطلت الوصية لأنه فات ما تعلقت به الوصية من غير تفریط ، فإن قتلوا - فإن كان قبل موت الموصى - بطلت الوصية لأنه جاء وقت الوجوب ولا رقيق له ، فإن قتلوا بعد موته وجبت له قيمة واحد منهم لأنه بدل ما وجب له .

فصل فإن وصى بعق عبد اعتق عنه ما يقع عليه الاسم لعدم اللفظ ومن أصحابنا من قال : لا يجزى إلا ما يجزى في الكفارة لأن العتق في الشرع له عرف وهو ما يجزى في الكفارة فحملت الوصية عليه ، فإن وصى أن يعتق عنه رقبة فصجز الثلث عنها ولم تجز الورثة اعتق قدر الثلث من الرقبة ، لأن الوصية تعلقت بجميعها ، فإذا تعذر الجميع بقى في قدر الثلث ، فإن وصى أن يعتق عنه رقاب اعتق ثلاثة لأن الرقاب جمع وأقله ثلاثة ، فإن عجز الثلث عن الثلاثة اعتق عنه ما أمكن ، فإن اتسع الثلث لرقبتين وتفضل شيء ، فإن لم يمكن أن يشتري بالفضل بعض الثالثة زيد في ثمن الرقبتين ، وإن أمكن أن يشتري به بعض الثالثة ففيه وجهان :

(أحدهما) يزداد في ثمن الرقبتين لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أفضل الرقاب فقال « أكثرها ثمناً وأنفسها عند أهلها » .

(والثاني) أنه يشتري به بعض الثالثة لقوله صلى الله عليه وسلم

« من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ، ولأن ذلك أقرب الى المدد الموصى به » .

فصل فان قال اعتقوا عبيداً من عبيدى وله خنثى حكم له بانه رجل ، ففيه وجهان :

(احدهما) انه يجوز لانه محكوم بانه عبد .

(والثانى) لا يجوز لأن اسم العبد لا ينصرف اليه ، فان قال اعتقوا احد رقيقى وفيهم خنثى مشكل فقد روى الربيع فيمن وصى بكتابة احد رقيقه انه لا يجوز الخنثى المشكل . وروى المزنى انه يجوز فمن أصحابنا من قال : يجوز كما نقله المزنى ، لانه من الرقيق ، ومنهم من قال : لا يجوز كما نقله الربيع لأن اطلاق اسم الرقيق لا ينصرف الى الخنثى المشكل .

فصل فان قال : اعطوه شاة جاز أن يدفع اليه الصغير والكبير والنضان والعز : لأن اسم الشاة يقع عليه ولا يدفع اليه تيس ولا كبش على المنصوص ومن أصحابنا من قال يجوز الذكر والانثى « لأن الشاة اسم للجنس يقع على الذكر والانثى كالانسان ، يقع على الرجل والمرأة » .

فان قال : اعطوه شاة من غنمى والغنم اناث لم يدفع اليه ذكر ، فان كانت ذكورا لم يدفع اليه انثى لانه اضاف الى المال وليس فى المال غيره ، فان كانت غنمه ذكورا واناثا فعلى ما ذكرنا من الخلاف فيه اذا اوصى بشاة ولم يصف الى المال . فان قال اعطوه ثورا لم يعط بقرة ، فان قال : اعطوه جملا لم يعط ناقة فان قال : اعطوه بعيراً فالمنصوص انه لا يعطى ناقة . ومن أصحابنا من قال : يعطى لأن البعير كالانسان يقع على الذكر والانثى ، فان قال : اعطوه رأساً من الابل او رأساً من البقر او رأساً من الغنم جاز الذكر والانثى ، لأن ذلك اسم للجنس .

فصل فان قال : اعطوه دابة فالمنصوص انه يعطى فرساً او بغلاً او حمارة واختلف أصحابنا فيه فقال أبو الصباس : هذا قاله على عادة اهل مصر ، فان الدواب فى عرفهم الاجناس الثلاثة ، فان كان الموصى بمصر اعطى واحداً من الثلاثة . وان كان فى غيرها لم يعط الا الفرس ، لانه لا تطلق الدابة فى سائر البلاد الا على الفرس .

وقال أبو اسحاق وأبو على بن أبى هريرة : يعطى واحداً من الثلاثة فى جميع البلاد ، لأن اسم الدواب يطلق على الجميع ، فان قال : اعطوه دابة من دوابى ،

وليس عنده إلا واحد من الثلاثة أعطى منه ، لأنه أضاف إلى ماله وليس له غيره فإن قال : أعطوه دابة ليقاتل عليه العدو لم يعط إلا فرساً . فإن قال ليحمل عليه لم يعط إلا بطلا أو حماراً ، فإن قال لينتفع بنسله لم يعط إلا فرساً أو حماراً لأن القرينة دلت على ما ذكرناه .

الشرح حديث « سئل عن أفضل الرقاب » رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث أبي ذر رضى الله عنه ، وحديث « من أعتق رقبة » رواه ثلاثتهم أيضاً عن أبي هريرة رضى الله عنه .

أما قوله : فإن قال « أعطوه شاة من غنمى الخ » فهو كما قال الشافعى رضى الله عنه : ولو أوصى بشاة من ماله ، كان قيل للورثة أعطوه أو اشتروها له ، صغيرة كانت أو كبيرة ، ضأناً أو معزاً . اهـ .

قلت : ومعنى هذا أن الوصية جائزة ترك غنماً أو لم يترك ، لأنه جعلها في ماله ويعطيه الورثة ما شاءوا ، ضأناً أو معزاً كبيراً أو صغيراً سمياً أو هزلاً . وفي استحقاق الأتنى وجهان (أحدهما) وهو الظاهر من نص الشافعى أنه لا يعطى إلا أتنى لأن الهاء موضوعة للتأنيث (والوجه الثانى) وهو قول أبى على بن أبى هريرة أن للورثة الخيار في إعطائه ذكراً أو أنثى ، لأن الهاء من أصل الكلمة في اسم الجنس فاستوى فيه الذكر والأنثى ، ولكن لو قال : شاة من غنمى وكانت غنمه كلها إناثاً لم يعط إلا أنثى . وكذلك لو كانت كلها ذكوراً لم يعط إلا ذكراً منها . وهكذا لو دل كلامه على المراد منها حمل عليه ، مثل قوله : شاة ينتفع بدها ونسلها لم يعط إلا كبيرة أنثى لتكون ذات در ونسل ، وسواء كانت ضأنية أو معزية فإن قال : شاة ينتفع بصوفها لم يعط إلا من الضأن . ولو قال : ينتفع بشعرها لم يعط إلا من المعز ، ولا يجوز إذا أوصى بشاة من ماله أن يعطى غزالاً ولا ظبياً وأن انطلق عليه اسم الشاة مجازاً .

ولكن لو قال : شاة من شياهى ولم يكن في ماله إلا ظبى ففيه وجهان :

(أحدهما) أن الوصية باطلة ، لأن اسم الشاة يتناول الغنم ، وليس بتركه فبطلت (والوجه الثانى) أنها تصح لأنه لما أضاف ذلك إلى شأه

وليس في ماله إلا ما ينطلق عليه مجاز الاسم دون الحقيقة حمل عليه ،
وانصرفت وصيته إلى الظبي الموجود في تركته حتى لا تبطل وصيته .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : ولو قال بعيراً أو ثوراً لم يكن
لهم أن يعطوه ناقةً ولا بقرة ، ولو قال : عشر أنوق وعشر بقرات لم يكن
لهم أن يعطوه ذكراً . ولو قال عشرة أجمال أو أثوار لم يكن لهم أن يعطوه
أشي ، ولو قال : عشرة من إبلٍ أعطوه ما شاءوا .

قلت : وبهذا نعلم أنه إذا أوصى بثور لم يعط إلا ذكراً . ولو قال بقرة
لم يعط إلا أشي وكان بعض أصحابنا يخرج في البقرة وجهاً آخر أنه يجوز
أن يعطى ذكراً أو أشي كالشاة لأن الهاء من أصل اسم الجنس .

ولا يجوز أن يعدل في الوصية بالثور والبقرة إلى الجواميس بخلاف
الشاة التي ينطلق عليها اسم الضأن والمز إلا أن يكون في كلامه ما يدل
عليه أو يقول بقرة من بقرى وليس له إلا الجواميس فتتصرف إلى
الجواميس . وإن كان اسم البقر يتناولها مجازاً ، لأن إضافة الوصية إلى
التركة قد صرف الاسم عن حقيقته إلى مجازه . ولا يجوز أن يعدل به إلى
بقر الوحش ، فإن أضاف الوصية إلى بقره ولم يكن له إلا بقر الوحش
فعلى ما ذكرنا من الوجهين .

فأما إذا أوصى ببعير فمذهب الشافعي أنه لا يعطى إلا ذكراً ، لأن الاسم
بالذكور أخص ، وقال بعض أصحابنا : هو اسم للجنس فيعطى ما شاء
الوارث من ذكر أو أشي . فأما إذا أوصى له بحمل لم يعط إلا ذكراً
لاختصاص هذا الاسم بالذكور . ولو أوصى بعشر من إبله أعطاه ما شاء
الوارث من ذكور وإناث ، وسواء أثبت الهاء في العدد أو أسقطها .

ومن أصحابنا من قال إذا أثبت الهاء في العدد فقال عشرة من إبلٍ لم
يعط إلا من الذكور لأن عددها بإثبات الهاء كما هو معروف في قواعد النحو
في العدد وإن أسقط الهاء في العدد فقال : عشرة من إبلٍ لم يعط إلا من

الإناث ، لأن عددها باسقاط الهاء لقوله تعالى « سبع ليال وثمانية أيام حسوماً » وقوله « سبع سموات طباقاً » وقوله « سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف » وكما نقول عشر نسوة وعشرة رجال ، وهذا لا وجه له لأن اسم الإبل إذا كان يتناول الذكور والإناث تناولا واحدا صار العدد فيها محمولا على القدر دون النوع .

وأما إذا قال : أعطوه مطية أو راحلة فذلك يتناول الذكور والإناث فيعطيه ما شاء الوارث منها .

فأما إذا قال أعطوه دابة فقال الشافعي رضي الله عنه : أعطى من الخيل والبغال والحمير ذكرا أو أنثى صحيحاً صغيراً أو كبيراً ، أعجف أو سمينا .

(قلت) لأن اسم الدواب يطلق على كل ما دب على الأرض اشتقاقاً من ديبه غير أنه في العرف مختص ببعضها ، فإن قال : أعطوه دابة من دوابي فقد اختلف أصحابنا في قول الشافعي : أعطى من الخيل والبغال والحمير الخ ، فقال أبو العباس ابن سريج يحمل ذلك على عرف الناس بمصر حيث قال ذلك فيهم . وذكره لهم اعتباراً بعرفهم . أما بالعراق والحجاز فلا ينطلق إلا على الخيل وحدها ولا يتناول غيرها إلا مجازاً يعرف بقرينة ، فإن كان الموصى بمصر خير ورثته بين الأصناف الثلاثة ، وإن كان بالعراق لم يعطوه إلا من الخيل .

وقال أبو إسحاق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة : بل الجواب محمول على ظاهره في كل البلاد ، بأن اسم الدواب ينطلق على هذه الأجناس الثلاثة ، فإن شذ بعض البلاد بتخصيص بعضها بالاسم لم يعتبر به حكم العرف العام ، فلو قرن ذلك بما يدل على التخصيص حمل على قرينته ، كقوله : أعطوه دابة يقاتل عليها فلا يعطى إلا من الخيل عتيقاً أو هجيناً ذكراً أو أنثى ولا يعطى صغيراً ولا مما لا يطيق الركوب ، ولو قال : دابة يحمل عليها أعطى من البغال والحمير دون الخيل ، ولو قال : ينتفع بنتاجها يعطى من الخيل والحمير ولا يعطى من البغال والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان وصى بكلب ولا كلب له فالوصية باطلة ، لأنه ليس عنده كلب ولا يمكن أن يشتري . فبطلت الوصية ، فان قال : أعطوه كلباً من كلابي وعنده كلاب لا ينتفع بها بطلت الوصية ، لأن ما لا منفعة فيه من الكلاب لا يحل اقتناؤه فان كان ينتفع بها أعطى واحداً منها الا أن يقرن به قرينة من صيد أو حفظ زرع فيدفع اليه ما دلت عليه القرينة ، فان كان له ثلاثة كلاب ولا مال له فأوصى بجميعها ولم تجز الورثة ردت الى الثلث وفي كيفية الرد وجهان .

(أحدهما) يدفع اليه من كل كلب ثلثه كسائر الأعيان .

(والثاني) يدفع اليه أحدها وتخالف سائر الأعيان لأن الأعيان تقسم وتختلف أثمانها والكلاب لا تقوم فاستوى جميعها وفيما يأخذ وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي إسحاق أنه يأخذ واحداً منها بالقرعة .

(والثاني) يعطيه الوارث ما شاء منها فان كان له كلب واحد فوصى به ولم تجز الورثة ولم يكن له مال أعطى ثلثه ، فان كان له مال ففيه وجهان : (أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه يدفع الجميع الى الموصى له لأن أقل المال خير من الكلب فأمضيت الوصية فيه كما لو أوصى له بشاة وله مال تخرج الشاة من ثلثه (والثاني) وهو قول أبي سعيد الأصطخري أنه يدفع اليه ثلث الكلب لأنه لا يجوز أن يحصل للموصى له شيء إلا ويحصل للورثة مثله ولا يمكن اعتبار الكلب من ثلث المال لأنه لا قيمة له فاعتبر بنفسه .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : ولو قال أعطوه كلباً من كلابي أعطاه الوارث أيها شاء وهذا كما قال ، فإن الوصية بالكلب المنتفع به جائزة ، لأنه لما جاز إقراره في يد صاحبه ، وحرم انتزاعه من يد صاحبه جاز أن يكون وصية وميراثاً فإذا أوصى له بكلب ولا كلاب له فالوصية باطلة ، لأنه لا يصح أن يشتري ولا يلزم أن يستوب ، وإن كان له كلاب فضربان : منتفع به وغير منتفع ، فإن كانت كلابه كلها غير منتفع بها فالوصية باطلة لحظر اقتنائه وتحريم إمساكه ، وإن كانت كلها منتفعاً بها فكان له كلب حرث وكلب ماشية وكلب صيد نظرت ، فإن كان الموصى له صاحب

حرث وماشية وصيد فالوارث بالخيار في إعطائه أى كلب شاء من حرث أو ماشية أو صيد .

وإن كان الموصى له ليس بصاحب حرث ولا ماشية ولا صيد ففي الوصية وجهان (أحدهما) الوصية باطلة اعتباراً بالموصى له وأنه غير منتفع به (والثاني) إن كان الموصى له ممن ينتفع بأخذها بأن كان صاحب حرث لا غير أو صاحب صيد لا غير فالوصية جائزة ، وفيها وجهان . أحدهما : يلزم الوارث أن يعطيه الكلب الذى يختص بالانتفاع به دون غيره اعتباراً بالموصى له . والثاني : أن للوارث الخيار في إعطائه أى الكلاب شاء اعتباراً بالموصى به .

فأما الوصية بالجرو الصغير المعد للتعليم ففي جوازها وجهان من اختلاف الوجهين في اقتنائها . أحدهما : غير جائز والوصية به باطلة لأنه غير منتفع به في الحال . والثاني : أن اقتناءه جائز والوصية به جائزة لأنه سينتفع به في ثاني حال ، ولأن تعليمه منفعة في الحال

ولو كان لرجل ثلاثة كلاب ولم يترك شيئاً سواها فأوصى بجميعها لرجل ، فإن أجازها الورثة له والا ردت الوصية الى الثلث ، ثم في كيفية رجوعها إلى الثلث وجهان . أحدهما : أن تستحق من كل كلب ثلثه فيحصل له ثلث الثلاثة ، ولا يستحق واحداً بكماله إلا عن مرضاته ، والوجه الثاني : أنه قد استحق بالوصية أحدهما بخلاف الأموال ، لأن الأموال مقومة تختلف أثمانها ، وليس كالكلاب التى لا تقوم ، فاستوى فيه حكم جميعها ، فعلى هذا فيه وجهان ، أحدهما : وهو قول أبى إسحاق المروزي — أنه يأخذ أحدها بالقرعة . الثاني : أن للورثة أن يعطوه أيها شاءوا .

فأما إن كان له كلب واحد ولا مال له غيره فأوصى به لرجل فهو كمن أوصى بجميع ماله ، فإن أجازها الورثة وإلا كان للموصى له ثلثه وللورثة ثلثاه ، ويكون بينهما على المياة . وإن ملك مالا فأوصى بهذا الكلب الذى ليس له كلب سواه ففي الوصية وجهان . أحدهما — وهو قول أبى على ابن أبى هريرة — أن الوصية جائزة في الكلب كله للموصى له به ، لأن قليل

المال خير من الكلب الذى ليس بمال . والوجه الثانى - وهو قول أبى سعيد الاصطخرى - أن للموصى له ثلث الكلب إذا منع الورثة من جميعه . وإن كثر مال التركة لأنه مما لا يمكن أن يشتري فيساويه الورثة فيما صار إليهم من المال ، فاختص الكلب بحكمه وصار كأنه جميع التركة ، فلو ترك ثلاثة كلاب ومالا وأوصى بجميع كلابه الثلاثة ، فعلى قول أبى على بن أبى هريرة: الوصية بجميع الكلاب الثلاثة مضاة وإن قل مال التركة وعلى قول أبى سعيد الاصطخرى تصح الوصية فى أحدها إذا منع الورثة من جميعها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وصى له بطبل من طبله وليس له الا طبل العنبر انتهى واحداً منها . وان لم يكن له الا طبل اللهو نظرت ، فان لم يصلح وهو طبل لغير اللهو - وان فصل لمباح لم يقع عليه اسم الطبل - فالوصية باطلاً لأنه وصية بمحرم وان كان يصلح لمنفعة مباحة مع بقاء الاسم جازت الوصية لأنه يمكن الانتفاع به فى مباح ، وان كان له طبل حرب وطبل للهو ولم يصلح طبل اللهو لغير اللهو ، أعطى طبل الحرب لأن طبل اللهو لا تصح الوصية به فيصير كالمعوم ، وان كان يصلح لمنفعة مباحة أعطاه الوارث ما شاء منهما .

فصل فان وصى بعود من عيدانه وعنده عود اللهو وعود القوس وعود البناء كانت الوصية بعود اللهو ، لأن إطلاق الاسم ينصرف اليه ، فان كان عود اللهو يصلح لمنفعة مباحة دفع اليه ولا يدفع معه الوتر والمضرب لأن اسم العود يقع من غير وتر ولا مضرب ، وان كان لا يصلح لغير اللهو فالوصية باطلاً لأنه وصية بمحرم . ومن أصحابنا من قال : يعطى من عود القوس والبناء لأن المحرم كالمعوم كما قلنا فيمن وصى بطبل من طبله ، وعنده طبل حرب وطبل للهو أنه تجعل الوصية فى طبل الحرب ويجعل طبل اللهو كالمعوم . والمذهب أنه لا يعطى شيئاً لأن العود لا يطلق الا على عود اللهو . والطبل يطلق على طبل اللهو وطبل الحرب فإذا بطل فى طبل اللهو حمل على طبل الحرب ، فان قال أعطوه عوداً من عيداني وليس عنده الا عود القوس أو عود البناء أعطى منها لأنه اضاف الى ما عنده وليس عنده سواء .

فصل فان وصى له بقوس كانت الوصية بالقوس الذى يرمى عنه النبل والنشاب دون قوس الندف والجلاهي وهو قوس البندق ، لأن إطلاق الاسم ينصرف الى ما يرمى عنه ولا يعطى معه الوتر . ومن أصحابنا من قال :

يعطى معه الوتر لأنه لا ينتفع به الا مع الوتر ، والصحيح انه لا يعطى لأن الاسم يقع عليه من غير وتر ، فان قال : أعطوه قوساً من قسيى وليس عنده الا قوس الندف او قوس البندق اعطى مما عنده لأنه أضاف الى ما عنده وليس عنده سواء ، وان كان عنده قوس البندق وقوس الندف أعطى قوس البندق لأن الاسم اليه اسبق) .

الشرح قال الشافعى رحمه الله فى الأم : ولو قال أعطوه طبلاً من طبولى - وله طبلان للحرب واللهو - أعطاه أيهما شاء ، فإن لم يصلح الذى للهو إلا للطرب لم يكن لهم أن يعطوا إلا الذى للحرب .

وأصل هذه المسائل أن الوصية بما لا منفعة فيه باطلة ، والوصية بما فيه منفعة مباحة ومنفعة محظورة ، ومنفعة مشتركة بين الحظر والاباحة ، فإن كانت المنفعة مباحة جاز بيع ذلك والوصية به ، وإن كانت المنفعة محظورة لم يجز بيعه ولا الوصية به ، وإن كانت مشتركة جاز بيعه والوصية به لأجل الاباحة ، ونهى عن استعماله فى الحظر .

إذا ثبت هذا وأوصى له بطبل من طبوله ، فإن لم يكن له إلا طبول الحرب فالوصية به جائزة ، لأن طبل الحرب مباح ، ثم ينظر ؛ فإن كان اسم الطبل يطلق عليه بغير جلد دفع إليه الطبل بغير جلد ، وإن كان لا يطلق عليه الاسم إلا بالجلد دفع إليه مع جلده ، وإن كانت طبوله كلها طبول اللهو - فإن كانت لا تصلح إلا للهو - فالوصية باطلة لأن طبول اللهو محظورة ، وإن كانت تصلح لغير اللهو فى غير المنافع المباحة جازت الوصية بها .

وان كانت طبوله نوعين طبول حرب وطبول لهو - فإن كانت طبول اللهو لا تصلح لغير اللهو - لم يعط إلا طبل الحرب ، وإن كانت طبول اللهو تصلح لغيره من المباحات كان الوارث بالخيار فى إعطائه ما شاء من طبل لهو أو حرب لانطلاق الاسم عليها ، إلا أن يدل كلامه على أحدهما فيحمل عليه ، كقوله : أعطوه طبلاً للجهاد أو للإرهاب فلا يعطى إلا طبل الحرب ، وإن قال : طبلاً للفرح والسرور لم يعط إلا طبل اللهو .

فأما الوصية بالدفء العربى فجائزة لورود الشرع بإباحة الضرب به فى المناكح .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : ولو قال : عوداً من عيدانى ، وله عيدان يعزف بها وعيدان قسى وعصى وغيرها ، فالعود إذا وجه به المتكلم للعود الذى يضرب به دون ما سواه مما يقع عليه اسم عود ، فإن كان العود يصلح لغير الضرب جازت الوصية ولم يكن عليه إلا أقل ما يقع عليه اسم عود وأصغره بلا وتر ، وإن كان لا يصلح لغير الضرب بطلت عندى الوصية .

ومعنى كلام الشافعى أنه إذا قال : أعطوه عوداً من عيدانى فمطلق هذا الاسم يتناول عيدان الضرب والعزف واللهو دون عيدان القسى والعصى ، فإن كان عود الضرب لا يصلح لغير الضرب واللهو فالوصية باطلة ، وإن كان يصلح لغير اللهو فالوصية جائزة ، ويعطاه بغير وتر لانطلاق الاسم عليه ، وإن لم يكن عليه وتر ينظر فإن كان لا يصلح لغير اللهو إلا بعد تفصيله وتخليعه فصل وخلع ثم دفع إليه ، وإن كان يصلح لغير اللهو لم يفصل ودفع إليه غير مفصل .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه « وكذلك المزمار » يعنى أنه إن كان لا يصلح إلا للهو فالوصية باطلة « وإن كان يصلح لغير اللهو فالوصية به جائزة ، ثم الكلام فى التفصيل على ما مضى . فأما الشبابة التى ينفخ فيها مع طبل الحرب وفى الأسفار . فالوصية بها جائزة .

وقال الشافعى رضى الله عنه : ولو قال : أعطوه قوساً من قسى وله قسى معمولة ، وقسى غير معمولة أو ليس منها شئ فقال : أعطوه عوداً من القسى كان عليهم أن يعطوه قوساً معمولة أى قوس شاعوا - صغيرة أو كبيرة عربية أو أى عمل شاعوا - إذا وقع عليه اسم قوس ترمى بالنبل أو النشاب أو الحصان ومعنى هذا الكلام أنه إذا أوصى بقوس من القسى فمطلق القوس يتناول قوس السهام والحرية دون قوس النداف والجلهق الذى منها

البندق ، فلا يعطى إلا قوس السهام الحربية سواء أعطاه قوس نشاب
وهى الفارسية ، أو قوس نبل وهى العربية أو قوس حسيان ، والخيار فيها
إلى الوارث لاشتراك الاسم فى جميعها ، ولا يلزم أن يدفع الورث معه ،
لأنه يسمى قوساً بغير وتر ، وهكذا لو أوصى له بدابة لم يعط سرجها .

فأما إن قال : أعطوه قوساً من قسيى وله قوس نداف وقوس جلاحق
أعطى قوس الجلاحق التى يرمى عنها لأنها أخص بالاسم ، فإن لم يكن له
الاقوس نداف دفع اليه ، ولو اقترن بكلامه ما يدل على مراده عمل على
ما دل عليه كلامه من القسي الثلاث . والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فإن وصى بعتق مكاتبه أو بالإبراء مما عليه اعتبر من الثلث
أقل الأمرين من قيمته أن مال الكتابة لأن الإبراء عتق ، والعتق إبراء فاعتبر
أقلهما وألقى الآخر فإن احتملها الثلث عتق وبرئ من المال ، وإن لم يحتمل
شيئاً منه لديون عليه بطلت الوصية وأخذ المكاتب بأداء جميع ما عليه فإن أدى
عتق وإن عجز رق وتعلق به حق الغرماء والورثة ، فإن احتمل الثلث بعض
ذلك مثل أن يحتمل النصف من أقل الأمرين عتق نصفه ، وبقي نصفه على
الكتابة ، فإن أدى عتق وإن احتمل الثلث أحدهما دون الآخر اعتبر الأقل
فعتق به ، فإن لم يكن له مال غير العبد نظر - فإن كان قد حل عليه مال
الكتابة - عتق ثلثه فى الحال ، ويبقى الباقي على الكتابة ، أن أدى عتق وإن
عجز رق ، وإن لم يحل عليه مال الكتابة ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يتمجّل عتق شيء منه لأنه يحصل للموصى له الثلث ، ولم
يحصل للورثة مثله ، وهذا لا يجوز كما لو أوصى بالثلث وله مال حاضر ومال
غائب ، فإنه لا تمضى الوصية فى شيء حتى يحصل للورثة مثله .

(والثانى) وهو ظاهر المذهب أنه يتمجّل عتق ثلثه ، ويقف الثلثان على
العتق بالإداء أو الرق بالمعجز ، لأن الورثة على يقين من الثلثين أما بالإداء وأما
بالمعجز ، بخلاف ما لو كان له مال حاضر ومال غائب ، لأنه ليس على يقين
من سلامة الغائب .

فصل فإن قال : ضعوا عن مكاتبى أكثر ما عليه ، وضع عنه النصف
وشيء ، لأنه هو الأكثر ، فإن قال : ضعوا عنه ما شاء من كتاباته فشيء

الجميع ، فقد روى الربيع رحمه الله انه يوضع عنه الجميع الا شيئا ، وروى المزني انه اذا قال : ضعوا عنه ما شاء فشاءها كلها ، وضع الجميع الا شيئا ، فمن اصحابنا من قال : الصحيح ما رواه الربيع ، لأن قوله من كتابته يقتضي التبقيض وما رواه المزني خطأ في النقل ، والذي يقتضيه ان يوضع عنه الكل اذا شاء ، لأن قوله : ما شاء عام في الكل والبعض ، وقال أبو اسحاق ما نقله الربيع صحيح على ما ذكرناه ، وما نقله المزني ايضا صحيح فانه يقتضي ان يبقى من الكل شيء ، لأنه لو اراد وضع الجميع لقال ضعوا عنه مال الكتابة فلما علقه على ما شاء دل على انه لم يرد الكل .

فان قال : ضعوا عنه ما قل وما كثر وضع الوارث عنه ما شاء من قليل وكثير ، لأنه ما من قدر الا وهو قليل بالاضافة الى ما هو اكثر ، وكثير بالاضافة الى ما هو اقل منه . فان قال : ضعوا عنه اكثر نجومه وضع عنه اكثرها مالا ، لأن اطلاق الأكثر ينصرف الى كثرة المال دون طول المدة .

فان قال : ضعوا عنه اوسط النجوم واجتمع في نجومه اوسط في القدر وأوسط في المدة ، وأوسط في العدد ، كان للوارث ان يضع أي الثلاثة شاء ، لأن الوسط يقع على الثلاثة ، فان استوى الجميع في المدة والقدر ، وضاع عنه الاوسط في العدد ، فان كانت النجوم ثلاثة وضع عنه الثاني ، فان كانت أربعة وضع عنه الثاني والثالث ، فان كانت خمسة وضع عنه الثالث وعلى هذا القياس .

فصل وان كاتب عبده كتابة فاسدة ، ثم وصى لرجل بما في ذمته لم تصح الوصية لأنه لا شيء له في ذمته ، فصار كما لو وصى بماله في ذمته حر ، ولا شيء له في ذمته ، وان وصى له بما يقبضه منه صحت الوصية لأنه اضاف الى حال يملكه ، فصار كما لو وصى له برقبة مكاتب اذا عجزه ، وفي هذا عندي نظر ، لأنه لا يملكه بالقبض وانما يعتق بحكم الصفة ، كما يعتق بقبض الخمر اذا كانه عليه ثم لا يملكه ، وان وصى برقبته والكتابة فاسدة ، نظرت فان لم يعلم فساد الكتابة ففيه قولان :

(احدهما) أن الوصية جائزة لأنها صادفت ملكه .

(والثاني) انها باطلة لأنه وصى وهو يعتقد انه يملك الوصية ، وان وصى بها وهو يعلم أن الكتابة فاسدة صحت الوصية قولاً واحداً ، كما لو باع من رجل شيئا بيمين فاسدة ، ثم باعه من غيره وهو يعلم فساد البيع الأول ، ومن اصحابنا من قال : القولان في الجميع ، يخالف البيع ، فان فاسده لا يجري مجرى الصحيح في الملك ، وفي الكتابة الفاسدة كالصحيح في العتق ، والصحيح هو الطريقة الأولى .

الشرح هذه الفصول كلها في أحكام المكاتب وهي من الفقه غير العملي فلنفسح مكاناً على القُرطاس للفقه العملي ، وهذا ما عزم على اتجاذه سلفنا الإمام النووي رحمه الله تعالى فإنه ذكر في المقدمة أنه لن يطيل في الأحكام غير العملية وضرب مثلاً باللعان . هذا في زمانه أما في زماننا فيضاف إلى ذلك كل ما يتعلق بالعتق والكتابة والتدبير وأمّهات الأولاد والله تعالى أعلم بالصواب .

فصل وان وصى بحج فرض من رأس المال حج عنه من الميقات لأن الحج من الميقات . وما قبله تسبب إليه . فان وصى به من الثلث ، ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي إسحاق أنه يحج عنه من بلده ، فان عجز الثلث عنه نعم من رأس المال لأنه يجب عليه الحج من بلده .

(والثاني) وهو قول أكثر أصحابنا أنه من الميقات لأن الحج يجب بالشرع من الميقات فحملت الوصية عليه ، وان أوصى أن يجعل جميع الثلث في حج الفرض حج عنه من بلده ، وان عجز الثلث عن ذلك حج عنه من حيث أمكن من طريقه ، وان عجز عن الحج من الميقات نعم من رأس المال ما يحج به من

قال المصنف رحمه الله تعالى

الميقات ، لأن الحج من الميقات مستحق من رأس المال ، وانما جعله من الثلث توفيراً على الورثة ، فإذا لم يف الثلث بالجميع بقي فيما لم يف من رأس المال .

فصل وان أوصى بحج التطوع ، وقلنا : انه تدخله النيابة نظرت ، فان قال : أحجوا بمائة من ثلثي حج عنه من حيث أمكن ، وان لم يوجد من يحج بهذا القدر بطأت الوصية ، وعاد المال إلى الورثة ، لأنها تعذرت فبطلت كما لو أوصى لرجل بمال فردّه ، وان قال : أحجوا عني بثلثي ، صرف الثلث فيما أمكن من عدد الحجج ، فان اتسع المال لحجة أو حجتين ، وفضل ما لا يكفي لحجة أخرى من بلده ، حج من حيث أمكن من دون بلده إلى الميقات ، فان عجز الفضل عن حجة من الميقات رد الفضل إلى الورثة ، وان أمكن أن يعتمر به ، لم يفعل لأن الموصي له هو الحج دون العمرة . فان قال : أحجوا عني ، حج عنه باجرة المثل من حيث أمكن من بلده إلى الميقات ، فان عجز الثلث عن حجة من الميقات بطلت الوصية لما ذكرناه .

فصل وان وصى ان يحج عنه رجل بمائة ، ويدفع ما يبقى من الثلث الى آخر ، واوصى بالثلث لثالث ، فقد وصى بثلثي ماله ، فان كان الثلث بمائة سقطت وصيته للموصى له بالباقي ، لان وصيته فيما يبقى بعد المائة ولم يبق شيء ، فان اجاز الورثة ، دفع الى الموصل له بالثلث ثلثه ، وهو مائة ، والى الموصى له بالمائة مائة ، وان لم يجزوا قسم الثلث بين الموصى له بالثلث وبين الموصى له بالمائة نصفين ، لانهما اتفقا في قدر ما يستحقان وهو المائة ، فان كان الثلث اكثر من مائة واجاز الورثة دفع الثلث الى الموصى له بالثلث ، ودفع مائة الى الموصى له بالمائة ، ودفع ما بقي الى الموصى له بالباقي ، وان لم يجزوا ما زاد على الثلث ردت الوصية الى نصفها وهو الثلث ، فيدفع الى الموصى له بالثلث نصف الثلث ، وفي النصف الآخر وجهان :

(احدهما) يقدم فيه الموصى له بالمائة ، ولا يدفع الى الموصى له بالباقي شيء حتى يأخذ الموصى له بالمائة حقه ، لانه - وان كان قد اعتمد به مع الموصى له بالمائة في احرار الثلث - الا ان حقه فيما يبقى بعد المائة ، فلا يأخذ شيئا قبل ان يستوفي الموصى له بالمائة حقه ، كما اعتمد بالآخ من الاب مع الآخ من الاب والام على ان يجد في احرار ثلثي المال ، ثم لا يأخذ شيئا مع الآخ من الاب والام ، فان كان النصف مائة او اقل اخذه الموصى له بالمائة ، وان كان اكثر اخذ الموصى له بالمائة مائة واخذ الموصى له بالباقي ما يبقى .

(والوجه الثاني) ان الموصى له بالمائة والموصى له بالباقي ، يقسمان النصف على قدر وصيتهما من الثلث ، فان كان الثلث مائتين اقتسما المائة نصفين ، لكل واحد منهما خمسون ، وان كان مائة وخمسين اقتسما الخمسة والسبعين اثلاثا ، للموصى له بالمائة خمسون ، وللموصى له بالباقي خمسة وعشرون ، وعلى هذا القياس ، لانه انما اوصى له بالمائة من كل الثلث ، لا من بعضه ، فلم يجز ان يأخذ من نصف الثلث ما كان يأخذ من جميعه ، كاصحاب المواريث اذا زاحمهم من له فرض او وصية .

فصل وان بدا فوصى بثلث ماله لرجل ، ثم وصى لمن يحج عنه بمائة ، ووصى لآخر بما يبقى من الثلث ، ففيه وجهان .

(احدهما) وهو قول ابي اسحاق ان الوصية بالباقي بعد المائة بائنة ، لان الوصية بالثلث تمنع من ان يبقى شيء من الثلث ، فعلى هذا ان اجاز الورثة نفدت الوصيتان ، وان لم يجزوا ردت الوصية الى الثلث ، فان كان الثلث مائة ، استوت وصيتهما ، فيقتسمان الثلث بينهما نصفين ، وان كان الثلث خمسمائة ، قسم الثلث بينهما على ستة أسهم ، للموصى له بالثلث خمسة

سهم ، وللموصى له بالمائة سهم ، فان كان الثلث ألفاً قسم على احد عشر
سهما للموصى له بالثلث عشرة أسهم ، وللموصى له بالمائة سهم .

(والوجه الثانى) : وهو قول أبى على بن أبى هريرة ان الحكم فى هذه
المسألة كالحكم فى المسألة قبلها ، لانه اذا أوصى بالمائة بعد الثلث علم انه لم يرد
على ذلك الثلث ، لأن الوصية الأولى قد استوعبته ، وانما أراد ثانياً ثانياً ،
فاذا أوصى بعد المائة بما يبقى من الثلث ، دل على انه أراد ما يبقى من الثلث
أشياء ، نصار موصياً بثلث ماله كالمسألة قبلها) .

الشرح إذا أوصى أن يحج عنه بقدر من المال وجب صرف جميع
ما أوصى به فى الحج .

إذا كان الثلث يستغرقه لأن وصيته فى قرينة فوجب نفاذها ، وليس لوليه
أن يحج عنه بأكثر من نفقة المثل كالوكيل فى البيع والشراء . ويحج عنه من
حيث الميقات وهو وجه لأكثر اصحابنا لوجوب الحج بالشرع من الميقات
فحملت الوصية عليه فإذا لم تف الوصية أو قدر الثلث أكمل من رأس
المال ، وقال أحد وأصحابه والعنبرى : يحج عنه من حيث تبلغ النفقة
للراكب من أهل مدينته .

وقال القاضى أبو بكر من الحنابلة وحكاه ابن قدامة : يعان به فى الحج
وهو قول سوار القاضى حكاه عنه العنبرى ، وعن أحمد أنه مخير فى ذلك
قال فى رواية أبى داود فى امرأة أوصت بحج لا يجب عليها ، أرى أن يؤخذ
ثلث مالها فيعان به فى الحج أو يحج من حيث يبلغ .

فرع إذا أوصى بقدر معين فإذا فضل عن الحجة فيدفع فى حجة
ثانية ثم فى ثالثة الى أن ينفد ، أو يبقى مالا يبلغ حجة ، فيحج عنه من حيث
يلعب على ما ذكرنا من الخلاف فيه .

ولا يستتيب فى الحج مع الامكان إلا من بلد المجموع عنه ، لأنه نائب
عن الميت وقائم مقامه فينوب عنه من موضع لو حج المنوب عنه لحج منه ،
فإن كان الموصى به لا يجمله الثلث لم يخل من أن يكون الحج فرضاً أو

تطوعاً ، فإن كان فرضاً أخذ أكثر الأمرين من الثلث أو القدر الكافي لحج
الفرض فإن كان الثلث أكثر أخذ ثم يصرف منه في الفرض قدر ما يكفيه ،
ثم يحج بالباقي تطوعاً حتى ينفد كما ذكرنا من قبل .

وإن كان الثلث أقل تم قدر ما يكفي الحج من رأس المال . هذا مذهبا
وبهذا قال عطاء وطاوس والحسن وسعيد بن المسيب والزهرى وأحمد
واسحاق .

وقال سعيد بن المسيب والحسن البصرى : كل واجب من رأس المال ،
وقال ابن سيرين والنخعي والشعبي وحماد بن أبى سليمان والثوري
وأبو حنيفة وداود بن أبى هند : إن وصى بالحج فمن ثلثه ، وإلا فليس على
ورثته شيء ، فعلى قولهم إن لم يف الثلث بالموصى به ، وإلا لم ينزد على
الثلث ، لأن الحج عبادة فلا تلزم الوارث كالصلاة .

ودلينا قوله صلى الله عليه وسلم « أرأيت لو كان على أمك دين أكنت
قاضيته ؟ قالت : نعم . قال : فدين الله أحق بالقضاء » والدين من رأس المال
فما هو أحق منه أولى ولأنه واجب فكان من رأس المال كدين آدمى .

فرع وإذا قال : حجوا عنى حجة بخمسائة مثلاً فما فضل
فهو لمن يحج عنى ، فهو على ما أوصى لأنه قصد إرفاقه بذلك ، ثم إن عين
من يحج عنه فقال يحج عنى فلان بخمسائة صرف إليه ذلك . وإن لم يعين
فللوصى صرفها إلى من شاء لأنه فوض إليه الاجتهاد ، إلا أنه لا يملك
صرفها إلى وارث إذا كان فيها فضل إلا بإذن الورثة ، وإن لم يكن فيها فضل
جاز لأنها لا محاباة فيها ، ثم ينظر فإن كان الحج للموصى به تطوعاً فجميع
القدر الموصى به من الثلث ، وإن كان واجباً فالزائد عن ثلثه المثل معتبر من
الثلث ، وإن لم يف الموصى به بالحج الواجب أتم من رأس المال ، وإن كان
تطوعاً فإنه يحج به من حيث يبلغ على ما مضى .

فرع إذا أوصى أن يحج عنه زيد بمائة ولعمرو بتمام الثلث
ولسعد إذا أوصى أن يحج عنه بثلث ماله فأجازهم الورثة أمضيت على ما قال

الموصى، وإن لم يفضل عن المائة شيء فلا شيء لعمرو لأنه إنما أوصى له
بالفضل ولا فضل . وإن رد الورثة قسم الثلث بينهم نصفين ، لسعد لسدس
ولزيد مائة وما فضل من الثلث فلعمرو ، فإن لم يفضل شيء فلا شيء لعمرو
لأنه إنما أوصى له بالزيادة ، ولا زيادة ولا تمنع المزامحة به
ولا يعطى شيئاً كولد الأب مع الأخ من الأبوين في مزامحة الجد ،
ويحتمل أنه متى كان في الثلث فضل عن المائة أن يرد كل واحد منهم إلى
نصف وصيته ، لأن زيدا إنما استحق الرد بالإجازة فمع الرد يجب أن
يدخل عليه من النقص بقدر وصيته كسائر الوصايا ، وقد ذكرنا نظير هذه
المسألة فيما تقدم ، فإن امتنع زيد من الحج وكانت الحجة واجبة استتيب
ثقة غيره في الحج بأقل ما يمكن وثام المائة للورثة ولعمرو ما فضل ، فإن
كانت الحجة تطوعاً ففى بطلان الوصية بهما وجهان (أحدهما) وهو قول
أبي إسحاق المروزي أن الوصية بالباقي بعد المائة باطلة لأن الوصية بالثلث
تمنع من أن يبقى شيء من الثلث ، فإن أجاز الورثة نفذت الوصيتان وإن
لم يجيزوا ردت إلى الثلث .

(والوجه الثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه يدخل الدور
يعنى إذا استغرقت المائة الثلث الأول وبقي من المائة شيء لم يوف من الثلث
أخذ من الثلث الثاني .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن وصى لرجل بعد ولاحر بما بقي من الثلث قوم العبد
مع التركة بعد موت الموصى ، فإن خرج من الثلث دفع إلى الموصى له فإن بقي
من الثلث شيء دفع إلى الآخر وإن لم يبق شيء بطلت الوصية بالباقي ، لأن
وصيته فيما بقي ، وإن أصاب العبد عيب بعد موت الموصى ، قوم سليماً ودفع
إلى الموصى له الباقي ، لأنه وصى له بالباقي من قيمته وهو سليم . وإن مات
العبد بعد موت الموصى ، بطلت الوصية فيه ، وقوم وقت الموت مع التركة ،
ودفع إلى الموصى له الباقي من الثلث ، لأنهما وصيتان فلا تبطل أحدهما
ببطلان الأخرى ، كما لو وصى لرجلين فرد أحدهما .

فصل فان وصى له بمنفعة عبد ملك الموصى له منافعه واكتسابه فان كان جارية ملك مهرها لانه بدل منفعتها ، ولا يجوز للمالك وطؤها لانه تملك الرقبة من غير منفعة ، ولا للموصى له وطؤها ، لانه تملك المنفعة من غير الرقبة ، والوطء لا يجوز الا في ملك تام ، ويجوز تزويجها لاكتساب المهر .

وفيمن يملك العقد ثلاثة اوجه :

(احدها) يملكه الموصى له بالمنفعة لان المهر له .

(والثاني) يملكه المالك لانه يملك رقبته .

(والثالث) لا يصح العقد الا باتفاقهما ، لان لكل واحد منهما حقاً ، فلا ينفرد به احدهما دون الآخر ، فان آتت بولد مملوك ففيه وجهان :

(احدهما) انه للموصى له ، لانه من جملة فوائدها ، فصار كالكسب .

(والثاني) انه كالام رقبته للمالك ومنفعته للموصى له ، لانه جزء من الام فكان حكمه حكم الام ، فان قتل ففي قيمته وجهان :

(احدهما) انها للمالك لانها بدله فكانت له .

(والثاني) وهو الصحيح انه يشتري به مثله ، للمالك رقبته والموصى له منفعة ، لانه قائم مقام الاصل فكان حكمه حكم الاصل ؛ فان جنى على طرفه ففي ارشه وجهان :

(احدهما) انه للمالك لانه بدل ملكه .

(والثاني) وهو الصحيح ان ما قابل منه ما نقص من قيمة الرقبة للمالك ، وما قابل منه ما نقص من المنفعة للموصى له ، لانه دخل النقص عليهما فقسط الارش عليهما ، فان احتاج العبد الى نفقة ففيه ثلاثة اوجه :

(احدهما) وهو قول ابي سعيد الاصطخري ان النفقة على الموصى له بالمنفعة لان الكسب له .

(والثاني) انها على المالك وهو قول ابي علي بن ابي هريرة لان النفقة على الرقبة ، فكانت على مالكا .

(والثالث) انها في كسبه فان لم يف الكسب ففي بيت المال لانه لا يمكن

أيجابها على المالك لأنه لا يملك الانتفاع ، ولا على الموصى له ، لأنه لا يملك الرقبة ، فلم يبق إلا ما قلناه ، فإن احتاج البستان الموصى بثمرته الى سقى أو امدار الموصى بمنفعتها الى عمارة لم يجب على واحد منهما ، لأنه لو انفرد كل واحد منهما بملك الجميع ثم يجبر على الاتفاق ، فاذا اشتركا لم يجب .

فصل فان اراد المالك بيع الرقبة ففيه ثلاثة اوجه :

(احدهما) أنه يجوز ، لأنه يملكها ملكا تاما .

(والثاني) أنه يجوز لأنها عين مسلوية المنفعة فلم يجز بيعها كالأعيان التي لا منفعة فيها .

(والثالث) يجوز بيعها من الموصى له ، لأنه يمكنه الانتفاع بها ، ولا يجوز من غيره لأنه لا يمكنه الانتفاع بها ، فان اراد أن يعتقه جز ، لأنه يملكه ملكا تاما ، وللموصى له أن يستوفي المنفعة بعد العتق ، لأنه تصرف في الرقبة فلم يبطل به حق الموصى له من المنفعة ، ولا يرجع العبد على المالك بأجرته كما يرجع العبد المستاجر على مولاه بعد العتق في أحد القولين ، لأن هنالك ملك المولى بدل منفعته ولم يملك المولى ههنا بدل المنفعة) .

الشرح إن أوصى لزيد بعبد بعينه ولعمرو ببقية الثلث ، قوم العبد يوم موت الموصى ، لأنه حال نفوذ الوصية ، ودفع إلى زيد ودفع بقية الثلث إلى عمرو . فإن لم يبق من الثلث شيء بطلت وصية عمرو ، وإن مات العبد بعد موت الموصى أو رد زيد وصيته بطلت ولم تبطل وصية عمرو ، وهكذا إن مات زيد قبل موت الموصى أو بعده وإن مات العبد قبل موت الموصى قومنا التركة حال موت الموصى بدون العبد ، ثم يقوم العبد لو كان حيا ، فان بقي من الثلث بعد قيمته شيء فهو لعمرو ، وإلا بطلت وصيته . وما بقي من الفصل فعلى وجه والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الرجوع في الوصية

يجوز الرجوع في الوصية لأنها عطية لم تزل الملك فجاز الرجوع فيها كالهبة قبل القبض ، ويجوز الرجوع بالقول والتصرف ، لأنه فسخ عقدا قبل تمامه ،

فجاز بالقول والتصرف ، كفسخ البيع في مدة الخيار ، وفسخ الهبة قبل القبض ، وأن قال : هو حرام عليه فهو رجوع ، لأنه لا يجوز أن يكون وصية له وهو محرم عليه ، فإن قال : لو ارثي فهو رجوع ، لأنه لا يجوز أن يكون للوارث وللموصى له ، وأن قال : هو تركتي ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه رجوع لأن التركة للورثة .

(والثاني) أنه ليس برجوع لأن الوصية من جملة التركة .

فصل وإن وصى لرجل بعبد ، ثم وصى به لآخر ، لم يكن ذلك رجوعاً لا مكان أن يكون نسي الأول ، أو قصد الجمع بينهما ، فإن قال : ما وصيت به لفلان فقد وصيت به لآخر فهو رجوع ، ومن أصحابنا من قال : ليس برجوع كالمسألة قبلها ، والمذهب الأول لأنه صرح بالرجوع .

فصل وإن باعه أو وهبه وأقبض أو اعتقه أو كاتبه أو أوصى أن يباع أو يوهب ، ويقبض ، أو يعتق ، أو يكتب ، فهو رجوع ، لأنه صرفه عن الموصى له ، وإن عرضه لتبيع أو رهنه في دين أو هبه ولم يقبضه فهو رجوع ، لأن تعريضه لزوال الملك صرف عن الموصى له .

ومن أصحابنا من قال : أنه ليس برجوع لأنه لم يزل الملك ، وليس بشيء ، وإن وصى بثلاث ماله ثم باع ماله ، لم يكن ذلك رجوعاً ، لأن الوصية بثلاث المال عند الموت لا بثلاث ما باعه ، فإن وصى بعبد ثم دبره — فإن قلنا : أن التدبير عتق بصفة — كان ذلك رجوعاً ، لأنه عرضه لزوال الملك ، وإن قلنا : أنه وصية — وقلنا في أحد القولين : أن العتق يقدم على سائر الوصايا — كان ذلك رجوعاً لأنه أقوى من الوصية فابطلها ، وإن قلنا : أن العتق كسائر الوصايا ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه ليس برجوع ، فيكون نصفه مدبراً ونصفه موصى به ، كما لو أوصى به لرجل ثم أوصى به لآخر .

(والثاني) أنه رجوع ، لأن التدبير أقوى ، لأنه يتنجز من غير قبول ، والوصية لا تتم إلا بالقبول ، فقدم التدبير كما يقدم ما تنجز في حياته من التبرعات على الوصية .

فصل وإن وصى له بعبد ثم زوجه أو أجره أو علمه صنعة أو ختنه لم يكن ذلك رجوعاً ، لأن هذه التصرفات لا تنافي الوصية ، فإن كانت

جارية فوطتها ، لم يكن ذلك رجوعاً ، لانه استيفاء منفعة فلم يكن ذلك رجوعاً كالاستخدام ، وقال أبو بكر بن الحداد المصري : ان عزل عنها لم يكن رجوعاً ، وان لم يعزل عنها كان رجوعاً لانه قصد التسرى بها .

فصل وان وصى بطعام معين فخلطه بغيره ، كان ذلك رجوعاً لانه جمعه على صفة لا يمكن تسليمه ، فان وصى بقفيز من صبرة ثم خلط الصبرة بمثلها لم يكن ذلك رجوعاً . لان الوصية مختلطة بمثلها ، والذي خلطه به مثله ، فلم يكن رجوعاً ، فان خلطه باجود منه كان رجوعاً ، لانه احدث فيه بالخلط زيادة لم يرض بتمايلها ، فان خلطه بما دونه ففيه وجهان :

(احدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : انه ليس برجوع ، لانه نقص احدثه فيه فلم يكن رجوعاً كما لو اتلف بعضه .

(والثاني) انه رجوع لانه يتغير بما دونه كما يتغير بما هو اجود منه ، فان نقله الى بلد أبعد من بلد الموصي له ففيه وجهان .

(احدهما) انه رجوع لانه لو لم يرد الرجوع لما ابعده عنه .

(والثاني) انه ليس برجوع لانه باق على صفته .

فصل فان وصى بحنطة فقلها او بذرها كان ذلك رجوعاً ، لانه جعله كالاستهلاك ، وان وصى بحنطة فطحنها او بدقيق فمجنسه ، او بعجين فخبزه ، كان ذلك رجوعاً ، لانه ازال عنه الاسم ، ولانه جعله للاستهلاك . وان وصى له بخبز فجعله فتيماً ففيه وجهان :

(احدهما) انه رجوع لانه ازال عنه اطلاق اسم الخبز ، فاشبه اذا ترده .

(والثاني) ليس برجوع ، لان الاسم باق عليه ، لانه يقال خبز مدقوق ، وان وصى برطب فجعله تمرأ ففيه وجهان . احدهما : انه رجوع لانه ازال عنه اسم الرطب . والثاني : ليس برجوع لانه ابقى له واحفظ على الموصي له .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : في الأم وللرجل إذا أوصى بوصية تطوع بها أن ينقضها أو يبذل منها ما شاء التدبير أو غيره ما لم يمت ، وإن كان في وصيته إقرار بدين أو غيره أو عتق بتات فذلك شيء واجب عليه أوجبه على نفسه في حياته لا بعد موته ، فليس له أن يرجع من ذلك في شيء .

ثم قال في باب ما يكون رجوعاً في الوصية وتغييراً لها وما لا يكون رجوعاً ولا تغييراً : وإذا أوصى رجل بعبد بعينه لرجل ثم أوصى بذلك العبد بعينه لرجل فالعبد بينهما نصفان ، ولو قال : العبد الذي أوصيت به لفلان لفلان ، وقد أوصيت بالذي أوصيت به لفلان لفلان ، كان هذا ردّاً للوصية الأولى ، وكانت وصيته للآخر منهما ، ولو أوصى لرجل بعبد ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا دليلاً على إبطال وصيته به للأول ، ولو أوصى لرجل بعبد ثم باعه أو كاتبه أو دبره أو وهبه كان هذا كله إطلالاً للوصية فيه .

ثم قال : ولو أوصى به لرجل ثم أذن له في التجارة أو بعثه تاجراً إلى بلد أو أجره أو علمه كتاباً أو قرأنا أو علماً أو صناعة أو كساه أو وهب له مالا أو زوجة لم يكن شيء من هذا رجوعاً في الوصية ، ولو كان الموصى به طعاماً فباعه أو وهبه أو أكله أو كان حنطة فطحنها أو دقيقاً فمجنه أو خبزها ، أو حنطة فجعلها سويقاً كان هذا كله كنقض الوصية ، ولو أوصى له بما في هذا البيت من الحنطة ثم خلطها بحنطة غيرها كان هذا إطلالاً للوصية ، ولو أوصى له بما في البيت بمكيلة حنطة ثم خلطها بحنطة مثلها لم يكن هذا إطلالاً للوصية وكانت له المكيلة التي أوصى بها له . هـ .

قلت : ما أورد الشافعي في هذا الكلام صور لما يمكن أن يكون رجوعاً بالتصرف وإطلالاً ، أو تصرفاً لا يعد رجوعاً ولا يؤثر في صحتها ، ويبان هذا أنه إذا أوصى لرجل بعين من ماله ثم وصى به لآخر أو وصى بثلثه له ثم وصى لآخر بثلثه أو وصى بجميع ماله لرجل ثم وصى به لآخر فهو بينهما ، ولا يكون ذلك رجوعاً في الوصية الأولى ، وبهذا قال ربيعة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأحمد بن حنبل وابن المنذر وأصحاب الرأي . وقال جابر بن زيد والحسن وعطاء وطاوس وداود بن علي : وصيته للآخر منهما ، لأنه وصى للثاني بما وصى به للأول فكان رجوعاً ، كما لو قال : ما وصيت به لبشر فهو لبكر ، ولأن الثانية تنافي الأولى ، فإذا أتى بها كان رجوعاً كما لو قال : هذا لورثتي .

ولنا أنه وصى لهما فاستويا فيها ، كما لو قال لهما : وصيت لكما
بسيارتي ، وما قاسوا عليه صرح فيه بالرجوع عن وصيته . وفي مسألتنا
يحتمل أنه قصد التشريك فلم تبطل وصية أحدهما بالشك .

وإن قال : ما أوصيت به لبشر فهو لبكر كان ذلك رجوعاً في الوصية
لبشر . وهذا قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ، وهو أيضاً مذهب
الحسن وعطاء وطاوس ولا نعلم فيه مخالفاً ، لأنه صرح بالرجوع عن الأول
بذكره أن ما أوصى به مردود إلى الثاني ، فأشبه ما لو قال : رجعت عن
وصيتي لبشر وأوصيت بها لبكر بخلاف ما إذا أوصى بشيء واحد لرجلين
أحدهما بعد الآخر ، فإنه يحتمل أنه قصد التشريك بينهما ، وقد ثبت وصية
الأول يقينا فلا تزول بالشك .

وإن قال : ما أوصيت به لفلان فنصفه لفلان أو ثلثه كان رجوعاً في
القدر الذي وصى به للثاني خاصة وباقيه للأول .

وأجمع أهل العلم على أن للوصي أن يرجع في جميع ما أوصى به وفي
بعضه إلا الوصية بالإعتاق ، وبعضهم على جواز الرجوع في الوصية به
أيضاً . وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : (يغير الرجل ما شاء من
وصيته) وبه قال عطاء وجابر بن زيد والزهرى وقتادة ومالك والشافعي
وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وقال الشعبي وابن سيرين وشبرمة والنخعي :
يغير منها ما شاء إلا العتق ، لأنه إعتاق بعد الموت فلم يملك تغييره كالتيدير .

ولنا أنها وصية فملك الرجوع عنها كغير العتق ، ولأنها عطية تنجز بالموت
فجاز له الرجوع عنها قبل تنجزها ، كهبه ما يفتقر إلى القبض قبل قبضه ،
وفارق التديير فانه تعليق على شرط فلم يملك تغييره كتعليقه على صفة
الحياة .

ويحصل الرجوع بقوله : رجعت في وصيتي أو أبطلتها أو غيرتها أو
ما أوصيت به لفلان فهو لفلان أو فهو لورثتي أو في ميراثي ، وإن أكله أو
أطعمه أو ألقاه أو وهبه أو تصدق به أو باعه ، أو كان ثوباً غير مفصل ففصله

وليسه ، أو جارية فأحبها أو ما أشبه ذلك فهو رجوع ولا يعد من الرجوع
جناح الجارية بخلاف ما لو أحبها .

قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أنه إذا أوصى
لرجل بطعام فأكله أو بشيء فأنقله أو تصدق به أو وهبه أو بجارية فأحبها
أو أولدها أنه يكون رجوعا . وحكى عن أصحاب الرأي أن بيعه ليس
برجوع لأنه أخذ بدله بخلاف الهبة ، ولأنه أزال ملكه عنه فكان رجوعا كما
لو وهبه ، وإن عرضه على البيع أو وصى ببيعه أو أوجب الهبة فلم يقبلها
الموهوب له أو كاتبه أو وصى بإعتاقه أو دبره كان رجوعا ، لأنه يدل على
اختياره للرجوع بعرضه على البيع وإيجابه للهبة ووصيته ببيعه أو إعتاقه
لكونه وصى بما ينافي الوصية الأولى ، والكتابة بيع والتدبير أقوى من
الوصية لأنه ينتج بالموت فيسبق أخذ الموصى له وإن رهنه كان رجوعا لأنه
علق به حقا يجوز بيعه فكان أعظم من عرضه على البيع ، وفيه وجه آخر
أنه ليس برجوع ، وهو وجه لأصحاب أحمد لأنه لا يزيل الملك فأشبه
إجارته ، وكذلك الحكم في الكتابة .

فرع وإن وصى بحب ثم طعنه أو بدقيق فمجنه أو بمجن فخبزه
أو بخبز ففته كان رجوعا ، لأنه أزال اسمه وعرضه للاستعمال ، فدل على
رجوعه ، وبهذا قال أحمد وأصحابه . أما تفتيته ودقه فقد قال أصحاب
أحمد : يعد رجوعا ولأصحابنا فيه وجهان حكاهما المصنف .

وإن وصى بشيء معين ثم خلطه بغيره على وجه لا يتميز منه كان رجوعا
لأنه يتعذر بذلك تسليمه . وإن وصى بتقير قمح من صبرة ثم خلطها بغيرها
فظرت فإن كان بخير منها كان ذلك رجوعا لأنه أحدث فيه زيادة ليست من
الوصية . أما إذا خلطه بما دونه ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبي على
ابن أبي هريرة أن ذلك ليس رجوعا قياسا على ما إذا تلف بعضه فصار
الباقى على وصيته .

(والثاني) أنه رجوع ، وقد ذهب أحمد وأصحابه إلى أن الخلط بما
هو خير منه أو بما دونه أو بمثله لا يعد رجوعا لأنه كان مشاعا وبقي مشاعا

وعندهم وجه ضعيف فيما خلط بخير منه أنه يكون رجوعاً ، لأنه لا يمكنه تسليم الموصى به إلا بتسليم خير منه ، ولا يجب على الوارث تسليم خير منه فصار متعذر التسليم بخلاف ما إذا خلطه بمثله أو دونه ، والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وصى بقطن ففzله أو بفزل فنسجه كان ذلك رجوعاً ، لأنه أزال عنه الاسم ، وان أوصى له بقطن فحشى به فراشا ففيه وجهان .

(أحدهما) أنه رجوع ، لأنه جعله للاستهلاك . (والثاني) ليس برجوع لان الاسم باق عليه .

فصل وان أوصى له بثوب فقطعه أو بشاة فذبحها ، كان رجوعاً لأنه أزال عنه الاسم ، ولأنه جعله للاستهلاك ، وان وصى له بلحم فطبخه أو شواه كان ذلك رجوعاً ، لأنه جعله للأكل ، وان قنده ففيه وجهان كما قلنا في الرطب إذا جعله تمرأ .

فصل وان وصى له بثوب فقطعه قميصاً أو بساج فجعله باباً ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه رجوع لأنه أزال عنه إطلاق اسم الثوب والساج . ولأنه جعله للاستعمال .

(والثاني) أنه ليس برجوع ، لان اسم الثوب والساج باق عليه .

فصل وان وصى بدار فهدمها كان رجوعاً لأنه تصرف أزال به الاسم ، فكان رجوعاً ، كما لو وصى بحنطة فطحنها ، وان تهدمت - نظرت فان لم يزل عنها اسم الدار - فالوصية باقية فيما بقي . وأما ما انفصل عنها فالمخصوص أنه خارج من الوصية لأنه انفصل عن الموصى به في حياة الموصى . وحكى القاضي أبو القاسم ابن كج رحمه الله وجهاً آخر : أنه للموصى له لأنه تناولته الوصية فلم يخرج منها بالانفصال ، وان زال عنها اسم الدار ففي الباقي من العرصة وجهان :

(احدهما) انه تبطل فيه الوصية لانه ازال عنها اسم الدار .

(والثانى) لا تبطل لانه لم يوجد من جهته ما يدل على الرجوع .

فصل وان وصى له بارض فزرعها لم يكن ذلك رجوعا ، لانه لا يراد للبقاء ، وقد يحصل قبل الموت فلم يكن رجوعا ، وان غرسها او بنى فيها ففيه وجهان :

(احدهما) انه رجوع لانه جعلها لمنفعة مؤبدة ، فدل على الرجوع .

(والثانى) ليس برجوع لانه استيفاء منفعة فهو كالزراعة ، فعلى هذا فى موضع الاساس وقرار الفراس وجهان .

(احدهما) انه لا تبطل فيه الوصية كالبياض الذى بينهما فاذا مات الفراس او زال البناء عاد الى الوصى له (والثانى) انه تبطل الوصية فيه لانه جعله تابعا لما عليه .

فصل وان اوصى له بسكنى دار سنة فاجرها دون السنة لم يكن ذلك رجوعا ، لانه قد تنقضى الاجارة قبل الموت ، فان مات قبل انقضاء الاجارة ففيه وجهان :

(احدهما) يسكن مدة الوصية بعد انقضاء الاجارة .

(والثانى) انه تبطل الوصية بقدر ما بقى من مدة الاجارة وتبقى فى مدة الباقي .

الشرح إذا وصى بكتان أو قطن فغزله أو وصى بغزل فنسجه أو بثوب فقطعه أو بسبيكة فصاغها أو شاة فذبحها كان ذلك رجوعا ، وبهذا قال أصحاب الرأى والشافعى فى ظاهر المذهب وهو الراجح عن أحمد ، واختار أبو الخطاب من الحنابلة أنه ليس برجوع ، وهو قول أبى ثور لأنه لا يزيل الاسم .

دليلتنا : أنه عرضة للاستعمال فصار رجوعا كالمسائل قبله ، ولا يصح قوله : إنه لا يزيل الاسم ، فإن الثوب لا يسمى غزلا ، والغزل لا يسمى كتانا .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : ولو أوصى له بدار وقبل كانت له وما ثبت فيها من أبوابها وغيرها دون ما فيها . قلت : لأن الوصية إذا كانت بالدار دخل فيها كل ما كان من الدار ولها ، ولم يدخل في الوصية كل ما كان في الدار إذا لم يكن منها ، فالداخل في الوصية حيطانها وسقفها وأبوابها المنصوبة عليها وما كان متصلاً بها من زخرفها ودرجها ، ولم يدخل فيها ما انفصل عنها من أبوابها ورفوفها وسلاليمها المنفصلة عنها .

وجملة ذلك أن كل ما جعلناه داخلاً في البيع معها دخل في الوصية بها . وكل ما لم نجعله داخلاً في البيع لم يدخل في الوصية ، فلو كان الموصى به أرضاً دخل في الوصية نخلاً وشجرها ، ولم يدخل فيه زرعها ، ولو كان نخلاً عند الوصية مثراً لم يدخل ثمرها في الوصية إن كان مؤبراً ، وفي دخوله فيها إن كان غير مؤبر وجهان (أحدهما) يدخل كالبيع (والثاني) لا يدخل لخروجه عن الاسم ، وإن كان متصلاً ، وهذان الوجهان مخرجان من اختلاف قوله في دخوله في الرهن .

إذا ثبت هذا فقد قال الشافعى رضى الله عنه : ولو تهدمت في حياة الموصى كانت له إلا ما تهدم منها فصار غير ثابت فيها ، وضورتها في رجل أوصى لرجل بدار فانهدمت فلا يخلو أهدامها من ثلاثة أحوال :

(أحدها) أن تنهدم في حياة الموصى .

(والثاني) بعد موته وبعد قبول الموصى له .

(والثالث) بعد موته ، وقبل قبول الموصى ، فإن تهدمت في حياة الموصى فهذا على ضربين . أحدهما : أن يزول اسم الدار عنها بالإنهدام . والثاني : أن لا يزول ، فإن لم يزل اسم الدار عنها لبقاء بنيان فيها تسمى داراً ، فالوصية جائزة وله ما كان ثابتاً فيها من بنيانها ، فأما المنفصل عنها بالهدم فالذى نص عليه الشافعى أن يكون خارجاً من الوصية ، فذهب الجمهور من أصحابنا إلى حمل ذلك على ظاهره وأنه خارج من الوصية ، لأن ما انفصل عنه لا يسمى داراً ، فلم يكن للموصى له بالدار فيها حق

وحكى أبو القاسم بن كنج وجأ آخر عن بعض أصحابنا أن نص الشافعي على خروج ما تهدم من الوصية محمول على أنه هدمه بنفسه فصار ذلك رجوعاً فيه ، ولو تهدمت بسبب من السماء لا ينسب لفعل الموصي كان للموصي له باقي الدار لأنه منها وإنما بان عنها بعد أن تناولته الوصية ، وإن كانت الدار بعد انهدامها لا تسمى داراً لأنها صارت عرصة لا بناء فيها ففى بطلان الوصية وجهان :

(أحدهما) لا تبطل وهذا قول من جعل الآلة بعد انفصالها ملكاً للموصي له .

(والوجه الثاني) أن الوصية بها باطلة وهو الأصح ، لأنها إذا كانت عرصة لم تسم داراً ، ألا ترى لو حلف لا يدخلها لم يخث يدخل عرستها بعد ذهاب بنائها ، وهذا قول من جعل ما انفصل عنها غير داخل في الوصية ، فأما إن كان انهدامها بعد موت الموصي وبعد قبول الموصي له فالوصية بهما مضاة ، وجميع ما انفصل عنها من البناء كالماتصل يكون ملكاً للموصي له لاستقرار ملكه عليها بالقبول .

فأما إن كان انهدامها بعد موت الموصي وقبل قبول الموصي له ، فإن لم يزل اسم الدار عنها فالوصية بخالها ، فإذا قبلها الموصي له ، فإن قيل : إن القبول يبنى عن تقدم المالك بموت الموصي وكل ذلك ملك للموصي له المنفصل منه والمتصل ، فإن قيل : إن القبول هو المملك فله الدار وما اتصل بها من البناء .

وفي المنفصل وجهان (أحدهما) للموصي له (والثاني) للورثة ، وإن لم تسم الدار بعد انهدامها داراً .

(فإن قلنا) إن القبول يبنى عن تقدم المالك ، فالوصية جائزة وجهاً واحداً وله العرصة وجميع ما فيها من منفصل أو متصل ، إذا كان عند الموت متصلاً ، وإن قيل : إذا القبول هو المملك مع بطلان الوصية بانهدامها على ما مضى من الوجهين (أحدهما) باطلة (والثاني) جائزة وله ما اتصل

بها . وفي المتفصل وجهان وما بقي من كلام المصنف فعلى وجهه وليس فيه أقاويل تذكر ، والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الأوصياء

لا تجوز الوصية إلا إلى بالغ عاقل حر عدل ، فاما الصبي والمجنون والعبد والفاسق فلا تجوز الوصية اليهم ، لأنه لاحظ للميت ولا للطفل في نظر هؤلاء ، ولهذا لم تثبت لهم الولاية ، وأما الكافر فلا تجوز الوصية اليه في حق المسلم ، لقوله عز وجل « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ، ودوا ما عنتم » (١) ولأنه غير مأمون على المسلم ، ولهذا قال الله تعالى « لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة » (٢) وفي جواز الوصية اليه في حق الكافر وجهان .

(أحدهما) أنه يجوز لأنه يجوز أن يكون وليا له فجاز أن يكون وصيا له كالمسلم .

(والثاني) لا يجوز كما لا تقبل شهادته للكافر والمسلم .

فصل وتجوز الوصية إلى المرأة لما روى « أن عمر رضى الله عنه وصى إلى ابنته حفصة في صدقته ما عاشت ، فإذا ماتت فهو إلى ذوى الرأي من أهلها » ولأنها من أهل الشهادة فجازت الوصية إليها كالرجل ، واختلف أصحابنا في الأعمى فمنهم من قال : تجوز الوصية اليه لأنه من أهل الشهادة فجازت الوصية اليه كالبلصير ، ومنهم من قال : لا تجوز الوصية لأنه تفتقر الوصية إلى عقود لا تصح من الأعمى ، وفضل نظر لا يترك إلا بالعين .

الشرح قوله تعالى : « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفى صدورهم أكبر » الآية أى لا تتخذوا هؤلاء المنافقين أهل مودة تفضون إليهم بأسراركم ، وتطلبونهم على ما خفى من شئونكم فانهم لا يألونكم خبالا ولا

(١) آل عمران : ١١٨

(٢) التوبة : ١٠

يقصرون في اضعافكم وإفساد حالكم كقوله تعالى « لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا » (١) أى ضعفاً وخذلانا وهم يتسنون وقوعكم في المشقة والنصر الشديد وقد بدت أمارات العداوة لكم على ألسنتهم وما يخفون في صدورهم من الغم والسخائم أكبر .

وأما قوله تعالى : « لا يرقبون في مؤمن إلا » ولا ذمة وأولئك هم المعتدون » (٢) أى لا يراعون في قتل مؤمن لو قدروا على قتله عهداً ولا ذمة لأنهم ديدنهم الاعتداء والعدوان ومجاوزة الحد في الظلم وهم الجامعون لجميع أوصاف العذر والخيانة وقد سبق هذه الآية قوله تعالى : « وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا » ولا ذمة يرضونكم بأفواههم وتأبى قلوبهم وأكثرهم فاسقون » (٣) أى يعطونكم بألسنتهم من القول خلاف ما يضمرونه لكم في نفوسهم من العداوة والبغضاء ، وتأبى قلوبهم أن يذعنوا بتصديق ما يبديونه لكم بألسنتهم وأكثرهم فاسقون ناقضون للعهد خارجون عن طاعة الله وأما أثر عمر في وصيته لابنته حفصة فقد أخرجه أبو داود قال الحافظ ابن حجر : الأصل أن شروط الواقف مرعية ما لم يكن فيها ما يناقض الوقف ويناقضه ، وعليه جرت أوقاف الصحابة ، وقف عمر وشرط أن لا جناح على من وليه أن يأكل منها بالمعروف ، وأن التي تليه حفصة في حياتها ، فإذا ماتت فذو الرأي من أهلها قال الحافظ رواه أبو داود بسند صحيح به وأتم .

(أما الأحكام) فانه تصح الوصية إني الرجل العاقل المسلم الحر العدل أجماعاً ولا تصح إلى مجنون ولا طفل ولا وصية مسلم إلى كافر بغير خلاف نعلمه ، لأن المجنون والطفل ليسا من أهل التصرف في أموالهما ، فلا يليان على غيرهما ، والكافر ليس من أهل الولاية على مسلم ، لقوله تعالى « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفى صدورهم أكبر » (٤) .

قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي حدثنا أبو أيوب محمد بن الوزان حدثنا

(٢) سورة التوبة : الآية ١٠

(١) سورة التوبة : الآية ٤٧

(٤) سورة آل عمران الآية ١١٨

(٣) سورة التوبة الآية ٨

عيسى ابن يونس عن أبي حيان التميمي عن أبي الزباع عن ابن أبي الدهقانة قال : قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إن ههنا غلاما من أهل البحيرة حافظ كاتب فلو اتخذته كاتباً ؟ » فقال : قد اتخذت إذن بطانة من دون المؤمنين » فعلى هذا الأثر مع هذه الآية دليل على أن أهل الذمة لا يجوز استعمالهم في الكتابة التي فيها استطالة على المسلمين وإطلاع على دواخل أمورهم التي يخشى أن يفشوها إلى الأعداء من أهل الحرب ، ولهذا قال تعالى : « لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم » وما هنا مصدرية فيكون المصدر الصريح المفعول لودوا « عنتم » .

وقال الحافظ أبو يعلى : حدثنا إسحاق بن إسرائيل حدثنا هشيم حدثنا العوام عن الأزهر بن راشد قال : كانوا يأتون أنساً فإذا حدثهم يحدث لا يدرون ما هو أتوا الحسن البصري فيفسره لهم قال : فحدث ذات يوم عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تستضيئوا بنار المشركين ولا تنقشوا في خواتيمكم عرياً » فأتوا الحسن ففسر لهم الاستضاءة : لا تستشيروا المشركين في شئونكم تصديق ذلك في كتاب الله وتلا الآية ، ويقول الشافعي رضي الله عنه في الأم في باب الأوصياء : ولا تجوز الوصية إلا إلى بالغ مسلم عدل .

وروى ابن إسحاق وغيره عن ابن عباس قال : كان رجال من المسلمين يواصلون رجلاً من اليهود ، لما كان بينهم من الجوار والحلف في الجاهلية ، فأنزل الله تعالى فيهم يباههم عن مباطنهم تخوف الفتنة عليهم هذه الآية ، وأخرج عبد بن حميد أنها نزلت في المنافقين من أهل المدينة : فهم المؤمنون أن يتولاهم ومن ثم فلا تصح وصية مسلم إليه لأنه لا يلي على مسلم ، ولأنه ليس من أهل الشهادة ولا العدالة فلم تصح الوصية إليه كالمجنون والفاسق ، وأما وصية الكافر إليه - فإن لم يكن عدلاً في دينه - لم تصح الوصية إليه ، لأن عدم العدالة في المسلم يمنع صحة الوصية إليه فمع الكفر أولى ، وإن كان عدلاً في دينه ففيه وجهان .

أحدهما : تصح الوصية إليه ، وهو قول أصحاب الرأي لأنه يلي

بالنسب فيلى الوصية كالمسلم . والثانى : لا تصح ، وهو قول أبى ثور لأنه فاسق فلم تصح الوصية إليه كفاسق المسلمين . ولأصحاب أحمد وجهان كهذين ، وأما وصية الكافر إلى المسلم فتصح إلا أن تكون تركته خيراً أو خنزيراً .

أما الوصية إلى المرأة فانها تصح في قول أكثر أهل العلم . وروى ذلك عن شريح . وبه قال مالك والثورى والأوزاعى والحسن بن صالح وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأى وأحمد بن حنبل ، ولم يجزه عطاء ، لأنها لا تكون قاضية فلا تكون وصية .

دليلنا أن عمر رضى الله عنه أوصى إلى حفصة ، ولأنها من أهل الشهادة فأشبهت الرجل ، وتخالف القضاء ، فإن المعتبر له الكمال في الخلقة والاجتهاد بخلاف الوصية ، وتصح الوصية للأعمى في أحد الوجهين لأنه من أهل الشهادة وهو قول أحمد وأصحابه ، ولم يسلم القائلون بالجواز لمخالفتهم حكمهم ، لأنه يمكنه التوكيل فيما يحتاج إلى نظر ، ثم إنه من أهل الشهادة والولاية في النكاح ، والولاية على أولاده الصغار ، فصحت الوصية إليه كالבصير . وعلى الوجه الآخر عند أصحابنا أنه لا تصح الوصية إليه بناء على أنه لا يصح بيعه ولا شراؤه فلا يوجد فيه معنى الولاية ، وقد مضى في البيوع وفي السلم وفي غيرها مزيد بيان .

أما الصبى العاقل فلا تصح الوصية إليه لأنه ليس من أهل الشهادة والإقرار ، ولا يصح تصرفه إلا بإذن ، فلم يكن من أهل الولاية بطريق الأولى ؛ ولأنه مولى عليه ، فلا يكون والياً كالطفل والمجنون . وهو الصحيح من مذهب الحنابلة وليس عندهم نص عن أحمد فيه ، وإنما رجح أكثرهم مذهباً في الصبى إلا القاضى فقد قال : قياس المذهب صحة الوصية إليه ، لأن أحمد قد نص على صحة وكالته وأما الفاسق فإن الوصية إليه لا تصح في قول مالك والشافعى وأحمد . وفي رواية عن أحمد صحة الوصية إليه في رواية ابن منصور عنه . وعند الخرقى من الحنابلة إذا كان خائناً ضم إليه أمين

قال ابن قدامة : وهذا يدل على صحة الوصية إليه وبضم الحاكم إليه
أميना . وقال أبو حنيفة : تصح الوصية إليه وينفذ تصرفه وعلى الحاكم عزله
لأنه بالغ عاقل فصحت الوصية إليه كالعدل ، وبهذا يكون على قول أصحاب
أحمد عدم جواز إقراره بالوصية .

وعند أبي حنيفة لا يجوز إقراره على الوصية . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف أصحابنا في الوقت الذي تعتبر فيه الشروط التي
تصح بها الوصية إليه ، فمنهم من قال : يعتبر ذلك عند الوفاة ، فإن وصى
الى صبي فبلغ أو كافر فأسلم أو فاسق فصار عدلا قبل الوفاة صحت الوصية ،
لأن التصرف بعد الموت فاعتبرت الشروط عنده كما تعتبر عدالة الشهود
عند الأداء أو الحكم دون التحمل ، ومنهم من قال : تعتبر عند العقد وعند
الموت ، ولا تعتبر فيما بينهما ، لأن حال العقد حال الإيجاب ، وحال الموت
حال التصرف فاعتبر فيهما . ومنهم من قال تعتبر في حال الوصية وفيما
بعدها ، لأن كل وقت من ذلك يجوز أن يستحق فيه التصرف بان يموت ،
فاعتبرت الشروط في الجميع .

فصل وإن وصى الى رجل فتغير حاله بعد موت الموصى - فإن كان
لضعف - ضم اليه معين أمين ، وإن تغير يفسق أو جنون بطلت الوصية اليه
ويقيم الحاكم من يقوم مقامه .

فصل ويجوز أن يوصى الى نفسين . لما روى أن فاطمة بنت رسول
الله صلى الله عليه وسلم « جعلت النظر في وقفها الى على كرم الله وجهه
فان حدث به حدث رفعه الى ابنها فيليانها » ويجوز أن يجعل اليهما والى كل
واحد منهما لأنه تصرف مستفاد بالاذن فكان على حسب الاذن فان جعل الى
كل واحد منهما جاز لكل واحد منهما أن ينفرد بالتصرف ، فان ضعف أحدهما
أو فسق أو مات جاز للآخر أن ينصرف ولا يقام مقام الآخر غيره لأن الموصي
رضى بنظر كل واحد منهما وحده ، فان وصى اليهما لم يجز لأحدهما أن ينفرد
بالتصرف لأنه لم يرض بأحدهما ، فان ضعف أحدهما ضم اليه من يقينه
فان فسق أحدهما أو مات أقام الحاكم من يقوم مقامه لأن الموصي لم يرض بنظر
وحده ، فان أراد الحاكم أن يفوض الجميع الى الثاني لم يجز لأنه لم يرض

الموصى باجتهاده وحده فان مانا او فسقا فهل للحاكم ان يفوض الى واحد ؟
فيه وجهان :

(ائحدهما) يجوز ، لانه سقط حكم الوصية بموتهما وفسقهما فكان الامر
فيه الى الحاكم .

(والثاني) لا يجوز لانه لم يرض بنظر واحد ، وان اختلف الوصيان في
حفظ المال جعل بينهما نصفين . فاذا بلغا الى التصرف - فان كان التصرف
الى كل واحد منهما - تصرف كل واحد منهما في الجميع ، وان كان اليهما
لم يجز لأحدهما أن يتصرف دون الآخر .

فصل ومن وصى اليه في شيء لم يصر وصياً في غيره ومن وصى اليه
الى سنة لم يصر وصياً بعد السنة ، لانه تصرف بالاذن فكان على حسب
الاذن (.

الشرح حديث « أن فاطمة أوصت إلى علي فإن حدث به حادث فإلى
ابيهما » قال الحافظ في تلخيص الحبير : لم أره .

أما الأحكام فإن الشروط التي أسلفنا تقريرها هل تعتبر في الوصى حال
العقد أو حال الموت أو حال العقد والموت ؟ على اختلاف بين أصحابنا ،
وإلى اعتبارها حال العقد ذهب أحمد وأصحابه في أحد الوجهين عندهم ،
لأنها شروط العقد فتعتبر حال وجوده كسائر العقود فلا ينفع وجودها
بعده ، وعلى الوجه الثاني لو كانت الشروط كلها منتفية أو بعضها حال العقد
ثم وجدت حالة الموت لصحت الوصية إليه ، وهو الوجه الثاني عند أصحاب
أحمد . والوجه الثالث : أن تعتبر حال صدور العقد عند الوفاء ، ولا تعتبر
حالة فيما بينهما من الزمن كما سيأتى .

فرع الوصية ولاية وأمانة والفاسق ليس من أهلها ، فعلى هذا
إذا كان الوصى فاسقاً فحكمه حكم من لا وصى له عند أصحاب أحمد ،
وينظر الحاكم في ماله ، وعند أحمد أن الوصية باطلة ابتداء كالذى طرأ عليه
فسقه بعد الوصية تزول ولايته ويقم الحاكم مقامه أميناً ، وهذا هو قول
الثوري والشافعي وإسحاق وأحمد بن حنبل . وعلى قول بعض الحنابلة

كالخرقى تصح الوصية ويضم إليه أمين ينظر معه ، وروى ذلك عن الحسن وابن سيرين لأنه أمكن حفظ المال بالأمين ، وتحصيل نظر الوصى بإبقائه فى الوصية . قالوا : فإن لم يمكن سفق المال بالأمين تعين إزالة يد الفاسق الخائن وقطع تصرفه ، لأن حفظ المال على اليتيم أولى من رعاية قول الموصى الفاسد .

وأما العدل الذى يعجز عن النظر لعله أو ضعف طراً ، فإن الحاكم يضم إليه أميناً ، ولا تزول يده عن المال ولا نظره ويكون الأول هو الوصى دون الثانى ، وهذا معاون له ، لأن ولاية الحاكم إنما تكون عند عدم الوصى ، وهذا قول الشافعى وأبى يوسف وأحمد بن حنبل ولا أعلم لهم مخالفاً .

أما إذا تغير حال الوصى بجنون أو كفر أو سفه أو فسق زالت ولايته وصار كأنه لم يوص إليه ، ويرجع الأمر الى الحاكم فيقيم أميناً ناظراً للثبوت فى أمره وأمر أولاده من بعده كما لو لم يخلف وصياً .

أما إذا تغيرت حالته بعد الوصية وقبل الموت ثم عاد فكان عند الموت جامعاً لشروط الوصية صحت الوصية إليه ، لأن الشروط موجودة حال العقد والموت فصحت الوصية كما لو لم تتغير حاله . هذا وجه ، ووجه آخر تبطل لأن كل حالة منها حالة للقبول والرد فاعتبرت الشروط فيها . فأما إن زالت بعد الموت وانزل ثم عاد فكمل الشروط لم تعد وصيته لأنها زالت فلا تعود إلا بعقد جديد .

إذا ثبت هذا فإنه يجوز للرجل الوصية إلى اثنين . فمتى أوصى إليهما مطلقاً لم يجز لواحد منهما الانفراد بالتصرف ، فإن مات أحدهما أو جن أو وجد منه ما يوجب عزله أقام الحاكم مقامه أميناً ، لأن الموصى لم يرض بنظر هذا الباقي منهما وحده ، فإن أراد الحاكم رد الباقي منهما فوجبان :

أحدهما : لا يجوز . والثانى : يجوز ، لأن النظر لو كان له لموت الموصى عن غير وصية كان له رده إلى واحد ، كذلك ههنا ، فيكون ناظراً بالوصية من الموصى والأمانة من جهة الحاكم . ولنا أن الموصى لم يرض بتصرف هذا

وحده فوجب ضم غيره إليه ، لأن الوصية مقدمة على نظر الحاكم واجتهاده .

فإن كانت الوصية بالإذن لكل واحد منهما أن يتصرف منفرداً ، فإذا مات أحدهما أو جن أو ارتد أو فسق جاز للآخر أن يتصرف ولا يقام مقام الآخر غيره لأن تصرف الباقي منهما على حسب الإذن مستفاد منه ، ولأنه رضى بنظر كل واحد منهما وحده ، فلا سبيل إلى إقامة بديل لمن بطل عقده .

وإن تغيرت حالهما جميعاً بموت أو غيره فهل للحاكم أن ينصب مكانهما واحداً ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) له ذلك ، لأنه لما عدم الوصيان صار الأمر إلى الحاكم بمنزلة ما لم يوص ، ولو لم يوص لاكتفى بواحد ، كذا ههنا ، ويفارق ما إذا كان أحدهما لأن الموصى بين أنه لا يرضى بهذا وحده بخلاف ما إذا ماتا معا .

(والثاني) لا يجوز أن ينصب إلا اثنين لأن الموصى لم يرض بواحد فلم يقتنع به كما لو كان أحدهما حياً .

فأما إن جعل لكل واحد منهما التصرف منفرداً فمات أحدهما أو خرج من الوصية لم يكن للحاكم أن يقيم مقامه أميناً لأن الباقي منهما له النظر بالوصية فلا حاجة إلى غيره ، وإن ماتا معاً أو خرجا عن الوصية فللحاكم أن يقيم واحداً يتصرف ، وإن تغيرت حال أحد الوصيين تغييراً لا يزيله عن الوصية كالعجز عنها لضعف أو علة ونحو ذلك ، وكان لكل واحد منهما التصرف منفرداً ، فليس للحاكم أن يضم إليهما أميناً ، لأن الباقي منهما يكفي ، إلا أن يكون الباقي منهما يعجز عن التصرف وحده لكثرة العمل ونحوه ، فله أن يقيم أميناً ، وإن كانا ممن ليس لأحدهما التصرف على الافراد فعلى الحاكم أن يقيم مقام من ضعف منهما عنها أميناً يتصرف معه على كل حال فيصرون ثلاثة : الوصيان والأمين معهما وليس لواحد منهم التصرف وحده .

فرع قوله : ومن وصى إليه في شيء لم يصر وصياً في غيره الخ . وهذا صحيح لأنه يجوز أن يوصى لرجل بشيء دون شيء ، مثل أن يوصى إلى إنسان بتفريق وصيته دون غيرها أو بقبض معاشه أو بقضاء ديونه ، أو بالنظر في أمر أطفاله فحسب ، فلا يكون له غير ما جعل إليه .

وجوز أن يوصى إلى إنسان بقبض معاشه لصغاره ، وبآخر للإتفاق عليهم من هذا المعاش ، وإلى آخر بقضاء ديونه ، وإلى آخر بالإتفاق على أطفاله ، فلا يكون لكل واحد منهم إلا ما جعل له دون غيره ، ومتى أوصى إليه بشيء لم يصر وصياً في غيره . وبهذا قال الشافعي وأحمد بن حنبل . وقال أبو حنيفة : يضير وصياً في كل ما يملكه الوصي ، لأن هذه ولاية تنقل من الأب بموته ، فلا تتبعض كولاية الجد .

ولنا أنه استفاد التصرف بالإذن من جهة إنسان ، فكان مقصوراً على ما أذن فيه كالوكيل . وولاية الجد ممنوعة ثم ولاية الجد استفادها بقرابته وهي لا تتبعض والإذن يتبعض فافترقا .

وكذلك إذا أوصى له إلى زمن معين موصوف ، كأن إذا بلغ الصبي أو قدم المسافر ، أو معين كقوله إلى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة بعد الألف ، وهو العام الذي نخط فيه هذا الشرح ، فإنه لا يجوز أن يتجاوز له لأن الإذن موقت بالعام المذكور ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وللوصي أن يوكل فيما لم تجز به العادة أن يتولاه بنفسه ، كما قلنا في الوكيل ، ولا يجوز أن يوصى إلى غيره ، لأنه يتصرف بالإذن فلم يملك الوصية كالوكيل ، فإن قال أوصيت إليك ، فإن مات فقد أوصيت إلى فلان صح ، لأن عمر رضي الله عنه وصى إلى حفصة ، فإذا ماتت فإلى ذوى الرأي من أهلها ، ووصت فاطمة رضي الله عنها إلى علي كرم الله وجهه : فإذا مات فإلى ابنها ، ولأنه علق وصية التالي على شرط ، فصار كما لو قال : وصيت إليك شهراً ثم قال : إلى فلان ، فإن أوصى إليه وأذن له أن يوصى إلى من يرى فقد قال في الوصايا : لا يجوز . وقال في اختلاف العراقيين : يجوز . فمن أصحابنا

من قال : يجوز قولاً واحداً لأنه ملك الوصية والتصرف في المال ، فإذا جاز أن ينقل التصرف في المال إلى الوصي جاز أن ينقل الوصية إليه ، وما قال في الوصايا . أراد إذا أطلق الوصية منهم من قال : فيه قولان :

(أحدهما) يجوز لما ذكرناه (والثاني) لا يجوز لأنه يفقد الوصية عن الموصى في حال لا ولاية له فيه . وإن وصى إليه وأذن له أن يوصى بعد موته إلى رجل بعينه ففيه وجهان :

(أحدهما) يجوز لأنه قطع اجتهاده فيه بالتعيين .

(والثاني) أنه كالمسألة الأولى لأن علة المسالتين واحدة .

فصل ولا تتم الوصية إليه إلا بالقبول لأنه وصية فلا تنسم إلا بالقبول كالوصية له . وفي وقت القبول وجهان :

(أحدهما) يصح القبول في الحال لأنه أذن له في التصرف فصح القبول في الحال كالوكالة .

(والثاني) لا يصح إلا بعد الموت كالقبول في الوصية له .

فصل وللموصى أن يعزل الوصي إذا شاء ، وللوصي أن يعزل نفسه متى شاء ، لأنه تصرف بالأذن فجاز لكل واحد منهما فسخه كالوكالة .

فصل إذا بلغ الصبي واختلف هو والوصي في النفقة ، فقال الوصي : أنفقت عليك ، وقال الصبي : لم تنفق علي ، فالقول قول الوصي لأنه أمين وتتعد عليه إقامة البينة على النفقة ، فإن اختلفا في قدر النفقة فقال : أنفقت عليك في كل سنة مائة دينار . وقال الصبي : بل أنفقت على خمسين ديناراً ، فإن كان ما يدعيه الوصي النفقة بالمعروف فالقول قوله لأنه أمين ، وإن كان أكثر من النفقة بالمعروف فعليه الضمان لأنه فرط في الزيادة .

وإن اختلفا في المدة فقال الوصي : أنفقت عشر سنين ، وقال الصبي : خمس سنين ، ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي سعيد الاصطخري أن القول للموصى ، كما لو اختلفا في قدر النفقة . (والثاني) وهو قول أكثر أصحابنا أن القول قول الصبي ، لأنه اختلاف في مدة الأصل عندهما .

فصل وان اختلفا في دفع المال اليه ، فادعى الوصى انه دفعه اليه وانكر الصبي ، ففيه وجهان :

(احدهما) وهو النصوص ، ان القول قول الصبي لانه لم ياتمه على حفظ المال فلم يقبل قوله عليه ، كالمودع اذا ادعى دفع الوديعة الى وارث المودع ، والمليق اذا ادعى دفع النقطة الى مالكها .

(والثاني) ان القول قول الوصى كما قلنا في النفقة) .

الشرح الأحكام : إذا أوصى له في شيء لا يحسن القيام به بنفسه جاز له أن يوكل عنه من يتولاه ، كأن كان ما عهد إليه بالوصية فيه كثير الجوانب متعدد الجهات بحيث يحتاج الوصى إلى من يعينه على أدائه . وكذلك لو كان العمل شاقا لا يقدر مثله على القيام به ويحتاج إلى شخص قوى يؤديه ، أو كان العمل يفتقر إلى مهارة أو فن خاص له دارسوه والمتخصصون فيه كالهندسة ونحوها جاز له توكيل غيره ممن يقوم بمثل هذه الأمور ، وكذلك لو كان العمل سهلا ولكن من الأعمال التي يترفع الوصى في العادة عن مثلها لدناءتها جاز له أن يوكل من يقوم بها ، أما الوصية إلى غيره بغير إذن من الموصي فإنه لا يصح ذلك منه قولا واحدا .

أما إذا قال : أوصيت اليك ومن بعدك الى فلان ، فإن ذلك جائز ولا كلام لما روينا عن عمر أنه وصى إلى حفصة ، فإذا ماتت فالى ذوى الرأي من قومها ، ولذا جاز أن يوصى إلى من يخلفه بالتعيين كأوصيت إلى فلان فإذا مات فالى فلان كما أوصت فاطمة إلى علي ومن بعده إلى ولديها السبطين رضي الله عنهما ، كما يجوز أن يوصى إلى من يخلفه بالوصف كقول عمر : فالى ذوى الرأي من قومها ، وتجوز هذه الوصية مجرى المعلق على شرط كالوصية إلى أجل معين أو موصوف على ما مضى في الفصل قبله .

أما إذا أوصى إليه ثم أذن له أن يوصى الى من يرى أو الى من يشاء ، أو كل من أوصيت إليه فقد أوصيت اليه أو فهو وصى فقد قال الشافعي رضي الله عنه في الوصايا من الأم : ولو أوصى رجل إلى رجل فمات الموصى

إليه وأوصى بما أوصى به إلى رجل لم يكن وصى الوصى وصيا للميت الأول ، لأن الميت الأول لم يرض الموصى الآخر .

ولو قال : أوصيت إلى فلان فان حدث به حدث فقد أوصيت إلى من أوصى إليه لم يجز ذلك لأنه انما أوصى بمال غيره . وقال في اختلاف العراقيين في نسخة السراج البلقيني باب الوصى من اختلاف العراقيين ، وهى بعد وصية الإمام الشافعى رضى الله عنه التى كتبها قبل موته .

قال الشافعى رحمه الله تعالى : ولو أن رجلا أوصى إلى رجل فمات الموصى إليه فأوصى إلى آخر ، فان أبا حنيفة كان يقول : هذا الآخر وصى الرجلين جميعاً وبهذا يأخذ ، وكذلك بلغنا عن إبراهيم ، وكان ابن أبى ليلى يقول : هذا الآخر وصى الذى أوصى إليه ، ولا يكون وصيا للأول إلا أن يقول الثانى ، قد أوصيت إليك فى كل شىء ، أو يذكر وصية الآخر .

فمن أصحابنا من قال بالجواز قولاً واحداً لأنه ملك الوصية والتصرف فى المال ورضى الموصى باجتهاده واجتهاد من يراه فصح كما لو وصى إليهما معاً ، وهذا قوله أكثر أهل العلم ، وإليه ذهب أحمد وأصحابه . وقالوا لأنه مأذون له فى الإذن فى التصرف فجاز له أن يأذن لغيره كالوكيل إذا أمر بالتوكيل ، وما قال الشافعى فى الوصايا أراد إذا أطلق الوصية .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان . أحدهما : يجوز لما أثبتناه ، والثانى : لا يجوز لأنه ليس له أن يوصى لأنه يلى بتولية فلا يصح أن يولى فيما لا ولاية له فيه . أما إذا وصى له وأذن له فى أن يوصى إلى فلان بعده بعينه ففيه وجهان (أحدهما) يجوز ، لأنه لم يترك له إعمال الوسع ولا بذل الجهد فى تعيينه فقد أذن له أن يوصى إليه معيناً باسمه فصح كما لو أوصى له ثم من بعده إلى فلان ، والثانى : أنه كالمسألة قبلها لأنه كان بوسعه أن يوصى إليه من بعده ، ولكنه أذن له فى الوصية فكأنه جعل الوصية من شأنه .

تسميها لذلك ^{لأنه لا يجوز للموصي أن يوصي إلى غيره} ، وهو قول الشافعي وإسحاق وأحد قولي أحمد ^{في الظاهر} من مذهب الخرقى من الحنابلة لقوله في ذلك في الوكيل لأنه يتصرف بتولية فلم يكن له التفويض كالوكيل . وقال مالك وأبو حنيفة والثوري ^{وأبو يوسف} وأحمد في أحد قولي : له أن يوصي إلى غيره . ^{لأنه لا يجوز للموصي أن يوصي إلى غيره}

فرع يصح قبول الوصية وردها في حياة الموصي ، لأنها إذن في التصرف فصح قبوله بعد العقد كالوكيل ، وهي لا تتم إلا بالقبول كالوصية له ، والفرق بينهما أن الأولى إذن له في التصرف والثانية تملك في وقت ^{فلم يصح القبول قبل الوقت} ، هذا وجه والوجه الآخر أنه يجوز تأخير القبول إلى ما بعد الموت لأنها نوع وصية فصح قبولها بعد الموت كالوصية له ، ^{والمسألة} قبل صار وصياً وله عزل نفسه متى شاء مع القدرة والعجز في حياة الموصي ، وبعد موته بمشهد منه وفي غيبته ، وبهذا قال الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا يجوز له ذلك بعد الموت بحال ولا يجوز في حياته إلا بحضرته ، لأنه غره بالتزام وصيته ومنعه بذلك الإبقاء إلى غيره ، وذكر ابن أبي موسى رواية عن أحمد : ليس له عزل نفسه بعد الموت لذلك ، وهذا فاسد لأنه متصرف بالإذن فكان له عزل نفسه كالوكيل ، فأما اختلاف الوصي والموصى فقد مضى كلامنا فيه في الحجر وفي الوكالة ، وبعض صورته في الوديعة . والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يلحق الميت مما يفعل عنه بعد موته بغير إذنه إلا دين يقضى عنه ، أو صدقة يتصدق بها عنه ، أو دعاء له ، فأما الدين فالدليل عليه ما روى أن امرأة من خثعم « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج عن أبيها فأذن لها ، فقالت : أينفعه ذلك ؟ قال : نعم كما لو كان على أبيك دين ففقتسته نفقه » وأما الصدقة فالدليل عليها ما روى ابن عباس « أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أمه توفيت أفينفعها أن أتصدق عنها ؟ فقال : نعم قال : فإن لي مخرفاً فأشهدك أني قد تصدقت به عنها » .

وأما الدعاء فالدليل عليه قوله عز وجل « والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان » (١) فأنى الله عز وجل عليهم بالدعاء لآخوانهم من الموتى ، وأما ما سوى ذلك من القرب كقراءة القرآن وغيرها فلا يلحق الميت ثوابها . لما روى أبو هريرة رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » واختلف أصحابنا فيمن مات وعليه كفارة يمين فاعتق عنه ، فمنهم من قال : لا يقع العتق عن الميت بل يكون للمعتق لأن العتق غير متحقق على الميت لأنه كان يجوز له تركه إلى غيره فلم يقع عنه ، كما لو تطوع بالعتق عنه في غير الكفارة ، ومنهم من قال : يقع عنه لأنه لو اعتق في حياته سقط به الفرض ، وبالله التوفيق .

الشرح أما قوله تعالى من سورة الحشر « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان » فقد روى عن سعد ابن أبي وقاص قال : الناس على ثلاث منازل قد مضت منزلتان - يعنى قوله تعالى : « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ، والذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا - إلى قوله تعالى - المفلحون ، ثم قال : وبقيت منزلة ، فأحسن ما أتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت ، ثم قرأ : والذين جاءوا من بعدهم » الآية .

أما حديث المرأة الخثعمية رواه أصحاب الكتب الستة وأحمد في مسنده عن ابن عباس ، وكذا أخرجه أحمد والترمذى وصححه البيهقى من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه . وعن عبد الله بن الزبير قال : « جاء رجل من خثعم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبى أدركه الإسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل ، والحج مكتوب عليه أفأحج عنه ؟ قال : أنت أكبر ولده ؟ قال : نعم . قال : رأيت لو كان على أهلك دين فقضيته عنه آكان يجزى ذلك عنه ؟ قال : نعم قال فأحجج عنه » رواه أحمد والنسائى بمعناه . وقال الحافظ ابن حجر : إسناده صالح . وعن ابن عباس

أيضاً « أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجي عنها . أرايت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ اقضوا الله فالله أحق بالوفاء » رواه البخارى والنسائى بمعناه . وعند أحمد ورواية أخرى للبخارى بنحو ذلك ، وفيها قال : « جاء رجل فقال : إن أختي نذرت أن تحج » وهو يدل على صحة الحج عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يستفصله أو ارث هو أم لا ؟ وشبهه بالدين . وروى الدارقطنى عن ابن عباس « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبى مات وعليه حجة الإسلام أفأحج عنه ؟ » الحديث .

أما حديث ابن عباس « أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمي توفيت أينفعها إن تصدقت عنها ؟ قال نعم . قال : فإن لى مخرفاً فأنا أشهدك أنى قد تصدقت به عنها » فقد رواه البخارى والترمذى وأبو داود والنسائى ، وقد ورد اسم الرجل الذى سأل النبي صلى الله عليه وسلم فى رواية البخارى أنه سعد بن عبادة ، ويؤيد ذلك أن أحمد والنسائى أخرجا حديثاً عن الحسن عن سعد بن عبادة أن أمه ماتت فقال : يا رسول الله إن أمي ماتت أفأتصدق عنها ؟ قال : نعم . قلت : فأى الصدقة أفضل ؟ قال سقى الماء ، قال الحسن : فلك سقاية آل سعد بالمدينة .

وقال النووى فى التهذيب فى كتاب المبهمات : (الرجل الذى قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن أمي قد توفيت أينفعها أن تصدقت عنها ؟ قال : نعم) . ذكره فى آخر الوصايا من المذهب قال ابن باطيش وغيره هذا الرجل سعد بن عبادة وأمّه عمرة بنت مسعود الهـ .

أما حديث « إذا مات ابن آدم » فقد رواه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبى هريرة رضى الله عنه . ولفظ مسلم « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » .

أما اللغات فقلوه : فإن لي مخرفا . في رواية مخراف ، والمخرف والمخراف الحديقة من النخل أو العنب .

أما أحاديث الفصل فإنها تدل على أن الصدقة من الولد تلحق الوالدين بعد موتهما بدون وصية منهما ، ويصل إليهما ثوابها فيخصص العام من قوله تعالى « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إملاء قال : يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث : حج يؤدي عنه ، ومال يتصدق به عنه أو يقضى ، ودعاء . فأما ما سوى ذلك من صلاة أو صيام فهو لفاعله دون الميت ، وإنما قلنا بهذا دون ما سواه استدلالا بالسنة في الحج خاصة والعمرة مثله قياسا . وذلك الواجب دون التطوع ولا يحج أحد عن أحد تطوعا لأنه عمل على البدن . فأما المال فإن الرجل يجب عليه فيما له الحق من الزكاة وغيرها فيجزيه أن يؤدي عنه بأمره لأنه إنما أريد بالفرض فيه تأديته إلى أهله لا عمل البدن ، فإذا عمل امرؤ عنى ما فرض من ماله فقد أدى الفرض عنى ، وأما الدعاء فإن الله عز وجل ندب العباد إليه ، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم به فإذا جاز أن يدعى للأخ حيا جاز أن يدعى له ميتا ، ولحقه إن شاء الله تعالى بركة ذلك ، مع أن الله عز ذكره واسع لأن يوفى الحي أجره ويدخل على الميت منفعتة ، وكذلك كلما تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع أ هـ .

وقال شيخنا النووي في كتاب الأذكار في باب ما ينفع الميت من قول وغيره : أجمع العلماء على أن الدعاء للأموات ينفعهم ويصلهم ثوابه . واحتجوا بقول الله تعالى : « والذين جاءوا من بعدهم » الآية وغير ذلك من الآيات المشهورة بمعناها ، وفي الأحاديث المشهورة كقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد » وكقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اغفر لحينا وميتنا » وغير ذلك .

واختلف العلماء في وصول ثواب قراءة القرآن . فالمشهور عن مذهب الشافعي وجماعة أنه لا يصل . وذهب أحمد بن حنبل وجماعة من العلماء

وجماعة من أصحاب السافعى إلى أنه يصل ، والمختار أن يقول بعد القراءة : اللهم أوصل ثواب ما قرأته . والله أعلم اهـ .

وقال ابن النحوى فى شرح المنهاج : لا يصل إلى الميت عندنا ثواب القراءة على المشهور . والمختار الوصول إذا سأل الله بإيصال ثواب قراءته . ويشغى الجزم به لأنه دعاء . فإذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعى ، فلا أن يجوز بما هو له أولى ، ويقتضى الأمر فيه موقوفاً على استجابة الدعاء ، وهذا المعنى لا يختص بالقراءة بل يجرى فى سائر الأعمال ، والظاهر أن الدعاء متفق عليه أنه ينفع الميت والحى القريب والبعيد بوصية وغيرها . وعلى ذلك أحاديث كثيرة ، بل كان أفضل الدعاء أن يدعو لأخيه بظهر الغيب .

وقد حكى النووى فى شرح مسنم الإجماع على وصول الدعاء إلى الميت ، وكذا حكى أيضاً الإجماع على أن الصدقة تقع عن الميت ويصل ثوابها ولم يقيد ذلك بالولد . وحكى الإجماع على لحوق قضاء الدين . والحق أنه يخصص عموم الآية بالصدقة من الولد كما فى أحاديث الفصل وبالحج من الولد كما فى حديث الخشمية ، ومن غير الولد أيضاً كما فى حديث المحرم عن أخيه شبرمة . أما قراءة القرآن فيمكن أن أنجو بها نحواً آخر لعله يكون شافياً للصدور وافياً بالمقصود إن شاء الله .

ذلك أن الإجماع منعقد على جواز التوسل إلى الله تبارك وتعالى بالأعمال الصالحات ، وأن قراءة القرآن من صميم الأعمال الصالحة بل فى ذروتها فإذا سلمنا بهذا وأن قراءة القرآن من أجل القربات إلى الله تعالى جاز للعبد أن يتوسل إلى الله تعالى بما قرأ من القرآن أن يرحم والديه أو من يعينه من الأموات فيكون من قبيل التوسل إلى الله بعمل صالح كما لو دعت امرأة ذات حسب وجمال فقال : إني أخاف الله رب العالمين ، ثم أصابه ما يقتضى أن يدعو متوسلاً بهذا الامتناع عن الفاحشة مع توفر دواعيها ، ولكنه خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن دعاءه مرجو القبول والإجابة والله تعالى أعلم بالصواب .

[illegible]

من قبل أن يتماسا ، وجعل في تعمد الطعام في الصوم إعتاق رقبة ، وجعل المؤمن الحق الذي اقتحم العقبة ، هو الذي يفك الرقاب العانية ، ويطعم في المسغبة المساكين الكادحة ، وحسبك أن الكتاب الذي يجمع أحكام الرق كلها اسمه كتاب العتق . وليس أبلغ من وصف أحكام هذا الكتاب بهذه الصفة (العتق) مما يدل على تشوف الشريعة وتشوقها إلى الإسراع في الأخذ بأسباب العتق وانظر إلى صاحب الشريعة حين يجعل اللطمة على وجه العبد فكأنه له من الرق وجعل جزاء اللطمة عتقه فمن لم يفعل مسته النار .

ثم إن الإسلام جعل من عوامل تصفية الرق المكاتب لقوله تعالى « فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » (١) فجعل للعبد الحق في أن يطلب من سيده شراء نفسه مكاتبه بنجوم وأقساط يؤديها من صناعته أو عمله ، وعلى سيده أن يمنحه كل أسباب اليسر وإعطاؤه بعض المال ليكون بمثابة رأس مال له في الحياة يواجه به أعباء الاستقلال عن سيده ، ومن عوامل تصفيته التديير ، وهو أن يجعل رقه في حياته ثم يكون حراً بعد موته ، ومن أسباب تصفيته أيضاً تحريم ميراث أم الولد ، وهو تحرير لها ولا ريب ، لذلك نرجى إليك فصول العتق والمكاتب والمذبر شاهدة على صدق هذه القضية التي بسطانها لك في هذه الكلمة مجترئين بها عن الشرح والتعليق لنوفر مكاناً على الورق نبذله فيما لم تتعطل أحكامه وإنك لا تجد في كتب الفقه على ما وقع لنا في هذا الكتاب من يسميه من الفقهاء كتاب الرق وإنما يسمونه كتاب العتق ، لأن العتق مما يتشوف إليه الدين ويرغب في عبادة الله تعالى والتقرب إليه بالعتق ، وكثرة العتق ككثرة الصلاة والحج والزكوات بل إنه في ميزان الصالحات أعلا وأرجح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى فرجه بفرجه) على أنه وقد صح عزمنا وشرح الله صدرنا لتكون هذه الطبعة أكمل ومنهجنا فيها أقوى فانا سنخرج الأحاديث ونصحح ما كان صحيحاً ونعمل ما كان معطلاً وهو ما تجردت منه الطبعة السابقة والتي

كان فيها من الدواهي والعظائم ما نسال الله أن ينتقم من المفسدين ويحبط أعمال المبطلين وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

العتق قرينة مندوب اليه ، لما روى ابو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى فرجه بفرجه » ولا يصح الا من مطلق التصرف في المال لأنه تصرف في المال كالبيع والهبة ، فان اعتق الموقوف عليه العبد الموقوف لم يصح عتقه لأنه لا يملكه في أحد القولين ويملكه في الثاني الا أنه يبطل به حق البطن الثاني ، فلم يصح ، وان اعتق المريض عبداً وعليه دين يستغفره لم يصح لأن العتق في المرض وصية فلم يصح مع الدين ، وان اعتق العبد الجاني ، فعلى ما ذكرناه في العبد المرهون .

فصل ويصح بالصرح والكناية وصريحه العتق والحرية لأنه ثبت لهما عرف الشرع وعرف اللغة والكتابة كقوله : سيبتك وخليتك وحبك على غاربك ولا سبيل لي عليك ولا سلطان لي عليك وأنت لله وأنت طالق وما أشبهها لأنها تحتمل العتق فوقع بها العتق مع النية .

وفي قوله فككت رقبتك وجهان :

(أحدهما) أنه صريح لأنه ورد به القرآن قال الله سبحانه « فك رقبة » (١)

(والثاني) أنه كناية لأنه يستعمل في العتق وغيره . وان قال لأمته : أنت على كظهر أمي ونوى العتق ففيه وجهان :

(أحدهما) تعق لأنه لفظ يوجب تحريم الزوجة فكان كناية في العتق كسائر الطلاق .

(والثاني) لا تعق لأنه لا يزيل الملك فلم يكن كناية في العتق بخلاف الطلاق .

(١) سورة البقرة : ١٧٨

فصل وان كان بين نفسيين عبد فاعتق احدهما نصيبه ، فان كان موسراً قوم عليه نصيب شريكه وعتق ، لما روى ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من اعتق شركا له في عبد - فان كان معه ما يبلغ ثمن العبد - قوم عليه قيمة عدل ، وأعطى شركاءه حصصهم ، والا فقد عتق منه ما عتق ورق منه مارق » وان كان بين مسلم وكافر عبد مسلم فاعتق الكافر حصته وهو موسر فالمنصوص انه يقوم عليه ، فمن اصحابنا من قال : اذا قلنا : ان الكافر لا يملك العبد المسلم لم يقوم عليه لان التقويم يوجب التملك .

ومنهم من قال : يقوم عليه قولا واحداً لانه تقويم متلف فاستوى فيسه المسلم والكافر كتقويم المتلفات ، ويخاف البيع لان القصد منه التملك وفي ذلك صفار على الاسلام ، والقصد من التقويم العتق ولا صفار فيه ، فان كان نصف العبد وقفا ، ونصفه طلقا ، فاعتق صاحب الطلق نصيبه ، لم يقوم عليه الوقف ، لان التقويم يقتضى التملك ، والوقف لا يملك ، ولان الوقف لا يعتق بالباشرة فلان لا يعتق بالتقويم اولى .

فصل وتجب قيمة النصيب عند العتق لانه وقت الاتلاف ومتى يعتق فيه ثلاثة اقوال :

(احدهما) يعتق في الحال ، فان كانت جارية فولدت كان الولد حراً ، لما روى أبو الميخ عن أبيه « ان رجلاً اعتق شقفا له من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ليس لله شريك ، وفي بعضها فاجاز عتقه » .

(والثاني) : انه يقع بدفع القيمة ، فان كان جارية فولدت كان نصف الولد حراً ونصفه مملوكا ، لما روى سالم عن أبيه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم « اذا كان العبد بين اثنين فاعتق احدهما نصيبه ، فان كان موسراً يقوم عليه ولا وكس ولا شطط ثم يعتق » ولانه عتق بعوض فلا يتقدم على العوض ، كعتق المكاتب ، والثالث انه مراعى فان دفع العوض حكمنا بانه عتق في الحال ، وان لم يدفع حكمنا بانه لم يعتق لانا اذا اعتقناه في الحال اضررنا بالشريك في اتلاف ماله قبل ان يسلم له العوض ، وان لم نعتقه اضررنا بالعبد في ابقاء احكام الرق عليه ، فاذا قلنا : انه مراعى لم يكن على كل واحد منهما ضرر ، فان دفع القيمة كان حكمه حكم القول الأول ، وان لم يدفع كان حكمه حكم القول الثاني ، فان بذل المعتق القيمة اخبرنا الشريك على قبضها ، وان طالب الشريك اجبرنا المعتق على دفعها ، فان أمسك الشريك عن الطلب والمعتق عن الدفع وقلنا : ان العتق يقف على الدفع فالعبد ان يطالب المعتق بالدفع والشريك بالقبض ليصل الى حقه ، فان أمسك الجميع فللحاكم ان يطالب

بالدفع والقبض لما في العتق من حق الله تعالى ، فان اعتق الشريك نصيبه قبل اخذ القيمة ففيه وجهان :

(احدهما) وهو قول ابي على بن ابي هريرة انه يعتق لانه عتق صادف ملكه .

(والثاني) وهو المذهب انه لا يعتق لأن العتق مستحق من جهة المعتق والولاء مستحق له فلا يجوز ابطاله عليه .

فصل وان كان بين اثنين جارية فاحبلا احدهما ثبت حصرمة الاستيلاء في نصيبه ، وفي نصيب الشريك الاقوال التي ذكرناها في العتق ، لان الاستيلاء كالعتق في ايجاب الحرية فكان كالاتاق في التقويم والسراية .

الشرح حديث ابي هريرة متفق عليه وفيه (نسمة) بدل رقبة ونقيد الرقبة بكونها مسلمة وأخرجه الحاكم من طريق عتبة بن عامر وواثلة وأحمد من حديث مالك بن الحارث ومرة بن كعب وعمر بن عبسة وتقدم في الوصايا . وأما حديث ابن عمر (من أعتق شركا له في عبد الخ) فهو متفق عليه وله ألفاظ أخرى كلها في الصحيحين وحديث ابي المليح أخرجه أبو داود في سننه في كتاب العتق . أما حديث سالم عن أبيه عبد الله بن عمر مرفوعا فقد أخرجه أبو داود في العتق والدارمي في الفرائض ومسلم في العتق والايان والترمذي في الأحكام وأحمد في المسند . ج ٢ : ١١ ، ١٣٢ ، ٤٦٨ .

اما اللغات فقوله : لا وكس ولا شطط فالوكس النقص والشطط الجور وفي حديث معاوية أنه كتب إلى الحسين بن علي « إني لم أخسك ولم أكسك » أي لم أنقصك حقك ولم أنقض عهدك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اختلف المعتق والشريك في قيمة المبد والبينة متعذرة ، فان قلنا : انه يسرى في الحال فالقول قول المعتق لانه غارم لما استهلكه فكان القول قوله ، كما لو اختلفا في قيمة ما اتلفه بالجناية .

وان قلنا : لا يعتق الا بدفع القيمة فالقول قول الشريك لان نصيبه باق
على ملكه فلا ينزع منه الا بما يقر به كالمشتري في الشفعة ، وان ادعى الشريك
انه كان يحسن صنعة تزيد بها القيمة فانكر المعتق ففيه طريقان ، من اصحابنا
من قال : هو كالاختلاف في القيمة ، وفيه قولان . ومنهم من قال : القول
قول المعتق قولاً واحداً لان الظاهر معه والشريك يدعى صنعة الاصل عدماً ،
وان ادعى المعتق عيباً في العبد ينقص به القيمة وانكر الشريك ففيه طريقان
ايضاً ، من اصحابنا من قال : هو كالاختلاف في القيمة فيكون على قولين .
ومنهم من قال : القول قول الشريك قولاً واحداً ، لان الظاهر معه ، والمعتق
يدعى عيباً الاصل عدماً .

فصل وان كان المعتق معسراً عتق نصيبه وبقي نصيب الشريك
على الرق والدليل عليه حديث ابن عمر رضى الله عنه ، والا فقد عتق منه
ما عتق ورق منه مارق ، ولان تنفيذ العتق لدفع الضرر عن العبد ، فاذا اعتقنا
نصيب الشريك لاضررنا به لانا نتلف ماله ، ولا يحصل له عوض ، والضرر
لا يزال بالضرر ، ولهذا لو حضر الشفيع وهو معسر ، لم يأخذ بالشفعة ، لانه
يزيل الضرر بالضرر ، وان كان موسراً بقيمة البعض عتق منه بقدره ، لان ما وجب
بالاستهلاك اذا عجز عن بعضه وجب ما قدر عليه كبذل المتلف ، وان كان معه
قيمة الحصاة وعليه دين يستغرق ما معه ، ففيه قولان ، بناء على القولين في
الدين هل يمنع وجوب الزكاة ، فان قلنا : لا يمنع وجب عليه العتق ، وان
قلنا : يمنع لم يجب العتق .

فصل وان ملك عبداً فاعتق بعضه سرى الى الباقي لانه موسر
بالقدر الذى سرى اليه فسرى اليه ، كما لو أعتق شركاً له في عبد وهو
موسر .

فصل وان اوصى بعتق شرك له في عبد فاعتق عنه لم يقوم عليه
نصيب شريكه ، وان احتمله الثلث ، لانه بالموت زال ملكه فلا ينفذ الا فيما
استثناه بالوصية ، وان وصى بعتق نصيبه وبان يعتق عنه نصيب شريكه
والثلث يحتمله قوم عليه ، واعتق عنه الجميع ، لانه في الوصية بالثلث كالحى ،
فاذا قوم على الحى قوم على الميت بالوصية .

فصل وان كان عبد بين ثلاثة لأحدهم النصف ، وللآخر الثلث ،
وللثالث السدس ، فاعتق صاحب الثلث والسدس نصيبهما في وقت واحد ،
وكانا موسرين ، قوم نصيب الشريك عليهما بالسوية ، لان التقويم استحق
بالسراية فقسط على عدد الرعوس كما لو اشترك اثنان في جراحة رجل
فجرحه احدهما جراحة والاخر جراحات .

فصل وان كان له عبدان فاعتق احدهما بعينه ثم اشكل امره بان يتذكر فان قال : اعتقت هذا قبل قوله ، لانه اعرف بما قال ، فان اتهمه الآخر حلف لجواز ان يكون كاذباً ، فان نكل حلف الآخر وعتق المبدان ، احدهما باقراره والآخر بالنكول واليمين ، وان قال : هذا ، بل هذا ، عتقا جميعاً لانه صار راجعاً عن الاول مقراً بالثاني ، فان مات قبل ان يبين رجوع الى قول الوارث ، لان له طريقاً الى معرفته ، فان قال الوارث : لا اعلم فالمنصوص انه يقرع بينهما لانه ليس احدهما باولى من الآخر فرجوع الى القرعة ، ومن اصحابنا من خرج فيه قولاً آخر ، انه يوقف الى ان ينكشف لان القرعة تفضي الى ان يرق من اعتقه ، ويعتق من ارق ، فوجب ان يوقف الى ان يتبين ، والاول هو الصحيح ، لان البيان قد فات والوقوف يضر بالوارث في رقيقه وبالحر في حق نفسه .

فصل وان اعتق عبداً من اعبد ، اخذ بتعيينه ، وله ان يعين من شاء ، فان قال : هو سالم بل غانم عتق سالم ، ولم يعتق غانم ، لانه تخير لتعيين عتق ، فاذا عينه في واحد سقط خياره في الثاني ، ويخالف القسم قبله ، لان ذلك اخبار لا خيار له فيه فلم يسقط حكم خبره . فان مات قبل ان يعين ، ففيه وجهان :

(احدهما) لا يقوم الوارث مقامه في التعيين كما لا يقوم مقامه في تعيين الطلاق في احدي المراتين فعلى هذا يقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة عتق .

(والثاني) يقوم مقامه ، وهو الصحيح ، لانه خيار ثابت يتعلق بالمال فقام الوارث فيه مقامه ، كخيار الشفعة ، والرد بالعيب .

فصل ومن ملك احد الوالدين وان علوا او احد المولودين وان سفلوا ، عتقوا عليه لقوله تعالى « تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا ان دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ، ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً » (١) فنفي الولادة مع العبودية فدل على انها لا يجتمعان ، ولان الولد بعض منه فيصير كما لو ملك بعضه ، وان ملك بعضه ، فان كان يستتب من جهته كالبيع والهبة وهو موسر قوم عليه الباقي لانه عتق بسبب من جهته فصار كما لو اعتق بعض عبد ، وان كان بغير سبب من جهته كالارث لم يقوم عليه لانه عتق من غير سبب من

(١) سورة مريم : ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣

جهته ، وان ملك من سوى الوالدين والمولودين من الاقارب ، لم يعتق عليه ،
لانه لا يفضيه بينهما فكانوا كالأجانب ، وان وجد من يعتق عليه مملوكا
فالمستحب أن يشتريه ليعتق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يجزى ولد
والده الا أن يحمده مملوكا فيشتريه فيعتقه » ولا يجب عليه ذلك لانه استجلاب
مال لقربة لم يتقدم وجوبها فلم يجب كسراء المال للزكاة ، وان وصى للمولى
عليه بآبيه ، فان كان لا تلزمه نفقته وجب على الولي قبوله لانه يعتق عليه ،
فيحصل له جمال عاجل وثواب آجل ، من غير اضرار ، وان كان تلزمه نفقته
لم يجب قبوله ، لانه يعتق عليه ويطلب بنفقته ، وفي ذلك اضرار فلم يجز ،
وان وصى له ببعضه ، فان كان مفسرا لزمه قبوله ، لانه لا ضرر عليه من جهة
التقويم ، ولا من جهة النفقة ، وان كان موصرا ، والاب ممن تلزمه نفقته ،
لم يجب قبوله لانه تلزمه نفقته ، وفي ذلك اضرار ؛ وان كان لا تلزمه نفقته
ففيه قولان :

(احدهما) لا يجوز قبوله ، لان ملكه يقتضى التقويم ، وفي ذلك اضرار .

(والثاني) يلزم قبوله ، ولا يقوم عليه لانه يعتق عليه بغير اختياره ، فلم
يقوم عليه كما لو ملكه بالارث .

الشرح حديث « لا يجزى ولد والده الا أن يحمده مملوكا فيشتريه
فيعتقه أخرجه مسلم في العتق وأبو داود في الأدب والترمذي في البر
وابن ماجه في الأدب وأحمد في مسنده ج ٢ : ٢٣ ، ٢٦٣ ، ٣٧٦ ، ٤٤٥

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب القـرعة

والقرعة ان تقطع رقاع متساوية ويكتب في كل رقعة ما يراد اخراجه
وتجعل في بنادق من طين متساوية الوزن والصفة وتجفف تغطي بشيء ثم يقال
لرجل لم يحضر الكتابة والبندقة : اخرج بندقة ويعمل بما فيها فان كان القصد
عتق الثلث جزئوا ثلاثة اجزاء ، وان كان القصد عتق الربع جزئوا اربعة
اجزاء ، وان كان القصد عتق النصف جزئوا جزئين ، وتعبد السهام ، فان
كان القصد عتق الثلث - فان كان عددهم وقيمتهم متساوية ، فان كانوا ستة
اعبد قيمة كل واحد منهم مائة - جعل كل اثنين جزءا ، ثم الحاكم بالخيار بين
ان يكتب في الرقاع الاسماء ويخرج الاسماء على الحرية والرق ، وبين ان
يكتب الرق والحرية ويخرج على الاسماء ، فان اختار كتب الاسماء كتب على كل

اسمين في رقعة ، فان شاء اخرج القرعة على الحرية ، فاذا خرجت القرعة باسم اثنين عتقا ورقى الباقيون ، وان شاء اخرج على الرق ، فاذا خرجت رقى من فيها ، ثم يخرج قرعة أخرى على الرق ، فاذا خرجت رقى من فيها ، ويمتق الباقيان . والاخراج على الحرية أولى ، لانه اقرب الى فصل الحكم ، فان اتفق العدد واختلفت القيم وامكن تعديل العدد بالقيمة بأن يكونوا ستة ، قيمة اثنين اربعمائة ، وقيمة اثنين ستمائة ، وقيمة اثنين مائتان ، يحصل اللذان قيمتهما اربعمائة جزءاً ، وضم أحد العبدین المقومين بستمائة الى أحد العبدین المقومين بمائتين ، ويجعل العبدان الآخران جزءاً ، ويخرج القرعة على ما ذكرناه من الوجهين .

وان اختلفت قيمتهم ولم يتفق عددهم بأن كانوا ثمانية قيمة واحد مائة ، وقيمة ثلاثة مائة ، وقيمة أربعة مائة ، عدلوا بالقيمة ، فيجعل العبد جزءاً والثلاثة جزءاً والأربعة جزءاً ، فان خرجت قرعة العتق على العبد عتق ورقى السبعة . وان خرجت على الثلاثة عتقوا ورقى الخمسة . وان خرجت على الأربعة عتقوا ورقى الأربعة ، لانه لا يمكن تعديلهم بغير القيمة فعدلوا بالقيمة ، وعلى هذا لو كانوا اثنين قيمة احدهما مائة وقيمة الآخر مائتان ، جعلنا جزءين واقرع بينهما ، فان خرجت قرعة العتق على المقوم بمائة ، عتق جميعه ورقى الآخر ، وان خرجت على المقوم بمائتين ، عتق نصفه ورقى نصفه وجميع الآخر ، فان اتفق العدد واختلفت القيم - فان عدل بالعدد - اختلفت القيم ، وان عدل بالقيمة اختلف العدد ، بأن كانوا ستة قيمة واحد مائة ، وقيمة اثنين مائة ، وقيمة ثلاثة مائة ، فالنصوص أنهم يعدلون بالقيمة فيجعل العبد جزءاً والعبدان جزءاً والثلاثة جزءاً وتخرج القرعة على ما ذكرناه من الوجهين .

ومن اصحابنا من قال : يعدلون بالعدد فيجعل اللذان قيمتهما مائة جزءاً ويضم أحد الثلاثة الى المقوم بمائة ، فيجعلان جزءاً ، وقيمتها مائة وثلاث ، ويجعل الآخران جزءاً وقيمتها ثلاثمائة واقرع بينهم فان خرجت القرعة على المقومين بالمائة وقد استكملا الثلث ورقى الباقيون ، وان خرجت على العبدین المقوم احدهما بمائة الآخر بثلاث المائة ، عتقا ورقى الأربعة الباقيون ، ويقرّع بين العبدین اللذين خرجت القرعة عليهما ، لانهما اكثر من الثلث فلم ينفذ العتق فيهما ، فان اقرع فخرجت القرعة على المقوم بمائة عتق ورقى الآخر ، وان خرجت على المقوم بثلاث المائة ، عتق وعتق من الآخر الثلثان ، لاستكمال الثلث ورقى الباقي والصحيح هو النصوص عليه لان فيما قال هذا القائل يحتاج الى اعادة القرعة ، وتبعض الرق والحرية في شخص واحد ، فان اختلف العدد والقيم ولم يمكن التعديل بالعدد ولا بالقيمة ، بأن كانوا خمسة ،

وقيمة احدى مائة ، وقيمة الثانى مائتان ، وقيمة الثالث ثلثمائة ، وقيمة الرابع اربعمائة وقيمة الخامس خمسمائة ففيه قولان :

(احدهما) انه يكتب اسماؤهم في رقاع بعددهم ، ثم يخرج على العتق ، فان خرج المقوم بخمسمائة وهو الثلث عتق ورق الأربعة ، وان خرج المقوم بأربعمائة عتق وقد بقى من الثلث مائة ، فيخرج اسم آخر ، فان خرج اسم المقوم بثلاثمائة عتق منه ثلثه ورق باقية والثلاثة الباقون ، وعلى هذا القياس يعمل في كل ما يخرج .

(والقول الثانى) انهم يجزؤون ثلاثة اجزاء ، على القيمة دون العدد ، فيجعل المقوم بخمسمائة جزءا ، ويجعل المقوم بثلثمائة والمقوم بالمائتين جزءا ، ويجعل المقوم بأربعمائة والمقوم بمائة جزءا ثم يخرج القرعة ويعتق من فيها ، وهو الثالث ، ويرق الباقون « لان النبى صلى الله عليه وسلم جزاهم ثلاثة اجزاء » .

فصل قال الشافعى : وان اعتق ثلاثة اعبدا لا مال له غيرهم فمات واحد ، ثم مات السيد ، اقرع بين الحيين والميت ، فان خرج سهم الحرية على الميت رق الاثنان ، وحكم من خرج عليه سهم الحرية حكم الاحرار منذ خوطب بالعتق الى ان مات ، وكان له ما اكتسب واستفاد بارتث غيره . وان خرج سهم الحرية على احد الحيين ، لم يعتق منه الا ثلثاه ، لان الميت قبل موت سيده مات عبدا ، فلم يكن له حكم ما خلف السيد ، وان مات المقتق ، ولم يقرع بينهم حتى مات اثنان اقرع بين الحى والميتين ، فان خرج بينهم العتق على الحى ، عتق كله ، واعطى كل ما استفاد من يوم خوطب بالعتق ورق الميتان .

فصل اذا اعتق في مرضه ستة اعبدا لا مال له غيرهم فاعتق اثنان بالقرعة ، ثم ظهر مال يحتمل ان يعتق آخران ، جعل الأربعة جزاين ، واقرع بينهم واعتق منهم اثنان .

فصل وان اعتق في مرضه اعبدا له ومات وعليه دين يستغرق التركة لم ينفذ العتق ، لان العتق في المرض وصية ، فلا ينفذ الا في ثلث ما يفضل بعد قضاء الدين . وان استغرق نصفها جعل التركة جزاين ويكتب في رقعة دين ، وفي رقعة تركة ، وان استغرق الثلث جعلوا ثلاثة اجزاء في رقعة دين وفي رقتين تركة ، ويقرع بينهم فمن خرجت عليه قرعة الدين بيع في الدين ، وما سواه يجعل ثلاثة اجزاء ويعتق منه الثلث ، لانه اجتمع حق

الدين وحق التركة وحق العتق ، وليس بعضها بالبيع والارث والعتق بأولى من البعض ، وللقرعة مدخل في تمييز العتق من غيره ، فافرق بينهم .

فصل وان اعتقهم ومات وافرغ بينهم واعتق الثلث ثم ظهر دين مستغرق لم ينفذ العتق لما ذكرناه ، فان قال الورثة : نحن نقضى الدين وننفذ العتق فيه وجهان :

(احدهما) ان لهم ذلك لان المنع من نفوذ العتق لاجل الدين فاذا قضى الدين زال المنع (والثانى) انه ليس لهم ذلك لانهم تقاسموا العبيد بالقرعة ، وقد تعلق بهم حق الفرء فلم يصح ، كما لو تقاسما شريكان ثم ظهر شريك ثالث ، فعلى هذا يقضى الدين ، ثم يستأنف العتق ؟ وان كان الدين يستغرق نصف التركة فهل يبطل العتق بالجميع ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يبطل كما قلنا في قسمة الشريكين .

(والثانى) يبطل بقدر الدين لان بطلانه بسببه فيقدر بقدره ، فان كان الذى اعتق عبيدين ، عتق من كل واحد منهما نصفه ورق النصف ، ثم يفرغ بينهما لجمع الحرية ، فان خرجت القرعة لاحدهما وكانت قيمتهما سواء عتق وبيع الآخر في الدين ، وان كانت قيمة احدهما اكثر فخرجت القرعة على اكثرها قيمة ، عتق منه نصف قيمة العبدین ورق باقية والعبد الآخر . وان خرجت على اقلهما قيمة عتق ، وعتق من الثانى تمام النصف وبيع الباقي في الدين .

الشرح حديث « تجزى العبد ثلاثة » أخرجه مسلم من حديث عمران ابن الحصين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب المـدبر

التدبير قرية لانه يقصد به العتق ويعتبر من الثلث في الصحة والمرض ، لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المدبر من الثلث » ولانه تبرع يتنجز بالموت فاعتبر من الثلث كالوصية ، فان دبر عبداً ووصى بعتق آخر ، وعجز الثلث عنهما ، افرغ بينهما . ومن اصحابنا من قال : فيه قول آخر انه يقدم المدبر ، لانه يعتق بالموت ، والوصى بعتقه لا يعتق بالموت ، والصحيح هو الاول لان لزومهما بالموت فاستويا .

فصل ويصح من السفية لانه انما منع من التصرف حتى لا يضيع ماله فيفتقر وبالتدبير لا يضيع ماله لانه باق على ملكه ، وان مات استغنى عن المال وحصل له الثواب ، وهل يصح من الصبي المميز ؟ فيه قولان :

(احدهما) انه يصح لما ذكرناه في السفية .

(والثاني) لا يصح وهو الصحيح لانه ليس من اهل العقود ، فلم يصح تدبيره كالمجنون .

فصل والتدبير هو ان يقول : ان مت فانت حر ، فان قال : دبرتك او انت مدبر ونوى العتق صح ، وان لم ينو فالمنصوص في المدبر انه يصح . وقال في المكاتب : اذا قال : كاتبك على كذا وكذا لم يصح حتى يقول : فاذا اديت فانت حر فمن اصحابنا من نقل جوابه في المدبر ، الى المكاتب ، وجوابه في المكاتب الى المدبر وجعلهما على قولين :

(احدهما) انهما صريحان لانهما موضوعان للعتق في عرف الشرع .

(والثاني) انهما كنيان فلا يقع العتق بهما الا بقرينة او نية لانهما يستعملان في العتق وغيره . ومنهم من قال في المدبر صريح وفي المكاتب كناية . ولم يذكر فرقا يعتمد عليه .

فصل ويجوز مطلقا ، وهو ان يقول : ان مت فانت حر ، ويجوز مقيدا وهو يقول : ان مت من هذا المرض ، او في هذا البلد فانت حر ، لانه عتق معلق على صفة ، فجاز مطلقا ومقيدا ، كالعتق المعلق على دخول النار ، ويجوز تعليقه على شرط ، بان يقول : ان دخلت النار فلنت حر بعد موتي ، كما يجوز ان يعلق العتق المعلق على دخول النار بشرط قبله ، فان وجد الشرط صار مدبرا ، وان لم يوجد الشرط حتى مات السيد لم يصر مدبرا لانه علق التدبير على صفة ، وقد بطلت الصفة بالموت فسقط ما علق عليه .

فصل ويجوز تدبير المعلق بصفة ، كما يجوز ان يعلق عتقه على صفة اخرى - فان وجدت الصفة قبل الموت - عتق بالصفة وبطل التدبير به ، وان مات قبل وجود الصفة عتق بالتدبير ، وبطل العتق بالصفة ، ويجوز تدبير المكاتب كما يجوز ان يعلق عتقه على صفة ، فاذا دبره صار مكاتبا مدبرا ويستحق العتق بالكتابة والتدبير . فان ادى المال قبل الموت عتق بالكتابة ، وبطل التدبير ، وان مات قبل الاداء فان كان يخرج من الثلث عتق بالتدبير

وبطلت الكتابة ، وان لم يخرج جميعه عتق منه بقدر الثلث ويسقط من مال الكتابة بقدره ، وبقي الباقي على الكتابة ، ولا يجوز تدبير ام الولد ، لان الذى يقتضيه التدبير هو العتق بالموت ، وقد استحقت ذلك بالاستيلاء ، فلم يقد التدبير شيئا ، فاذا دبرها ومات عتقت بالاستيلاء من رأس المال .

فصل ويجوز تدبير الحمل كما يجوز في بعض عبد كما يجوز عتقه ، ويجوز في العتق ، فان كان بين رجلين عبد فدبر احدهما نصيبه وهو موسر فهل يقوم عليه نصيب شريكه ليصير الجميع مدبرا ؟ فيه قولان :

(احدهما) يقوم عليه لانه اثبت له شيئا يفضى الى العتق لا محالة فواجب التقويم كما لو استولد جارية بينه وبين غيره .

(والثانى) وهو المنصوص انه لا يقوم عليه ، لان التقويم انما يجب بالاتلاف كالعتق او بسبب يوجب الاتلاف كالاستيلاء ، والتدبير ليس باتلاف ، ولا سبب يوجب الاتلاف ، لانه يمكن نقضه بالتصرف فلم يوجب التقويم ، فان كان له عبد فدبر بعضه فالمنصوص انه لا يسرى الى الباقي .

ومن اصحابنا من قال : فيه قول آخر انه يسرى فيصير الجميع مدبرا . ووجهها ما ذكرناه في المسألة قبلها ، فان كان عبد بين اثنين فدبراه ، بان قال كل واحد منهما : اذا مت فانت حر جاز ، كما لو اعتقاه ، فان اعتسق احدهما نصيبه بعد التدبير وهو موسر فهل يقوم عليه نصيب شريكه ليعتق ؟ فيه قولان منصوصان :

(احدهما) لا يقوم عليه ، لان لنصيب شريكه جهة يعتق بها ، فاستغنى عن التقويم ، ولانا اذا قومناه على المعتق ابطالنا على شريكه ما ثبت له من العتق والولاء بحكم التدبير .

(والثانى) يقوم عليه ليصير الكل حرا ، لان المدير كالقن في الملك والتصرف ، فكان كالقن في التقويم والسراية ، فان كان بين نفسين عبد فقلنا اذا متنا فانت حر لم يعتق حصة واحد منهما الا بموته وموت شريكه ، فان ماتا معا عتق عليهما بوجود الصفة فان مات احدهما قبل الآخر انتقل نصيب الميت الى وارثه ووقف عتقه على موت الآخر فاذا مات الآخر عتق ، فان قالوا : انت حبيس على آخرنا موتا ، فالحكم فيها كالحكم في المسألة قبلها الا في فصل واحد ، وهو ان في المسألة الاولى اذا مات احدهما انتقل نصيب الميت الى وارثه الى ان يموت الآخر ، وفي هذه اذا مات احدهما كان منفعة نصيبه موصى بها للآخر ، الى ان يموت لقوله : انت حبيس على آخرنا موتا ، فاذا مات الآخر عتق .

فصل ويملك المولى بيع المدبر ، لما روى جابر رضى الله عنه (١) ان رجلا اعتق غلاما له عن دبر منه ، ولم يكن له مال غيره ، فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فبيع بسبعمائة أو بتسعمائة (٢) ويملك هبته ووقفه ، وكتابته ، قياسا على البيع ويملك اكسابه منافعه وارث ما يجنى عليه ، لانه لما كان كالعبد القن في التصرف في الرقبة ، كان كالقن فيما ذكرناه ، وان جنى خطأ تعلق الأرض برقبته وهو بالخيار بين ان يسلمه للبيع وبين ان يفديه كما يفدى المبد القن ، لانه كالقن في جواز بيعه فكان كالقن في جواز التسليم للبيع والفداء ، وان مات السيد قبل ان يفديه .

فان قلنا : لا يجوز عتق الجاني لم يعتق ، وللوارث الخيار بين التسليم للبيع وبين الفداء كالسيد في حياته . وان قلنا : يجوز عتق الجاني عتق من الثلث ، ووجب ارش الجناية من التركة ، لانه عتق بسبب من جهته فتعلق الارش بتركته ، ولا يجب الا اقل الامرين من قيمته ، او ارش الجناية ، لانه لا يمكن تسليمه للبيع بعد العتق .

فصل وان كان المدبر جارية فانت بولد من النكاح او الزنا فهل يتبعها في التدبير ؟ فيه قولان :

(احدهما) يتبعها لانهما تستحق الحرية فتبعها الولد كام الولد ، فعلى هذا ان مات الام في حياة المولى ، لم يبطل التدبير في الولد .

(والثاني) لا يتبعها ، لانه عقد يلحقه الفسخ ، فلم يسر الى الولد كالرهن والوصية وان دبرها وهي حامل تبعها الولد قولا واحدا كما يتبعها في العتق ، وان دبر عبدا ثم ملكه جارية ، فانت منه بولد لحقه نسبه لانه يملكها في احد القولين وله فيها شبهة في القول الثاني ، لاختلاف الناس في ملكه .

(فان قلنا) لا يملك الجارية فالولد مملوك للمولى ، لانه ولد امته (وان قلنا) يملكها ، فالولد ابن المدبر ومملوكه لانه من امته وهل يكون مدبرا ؟ فيه وجهان :

(احدهما) انه ليس بمدبر لان الولد انما يتبع الام دون الاب والام غير مدبرة .

(والثاني) انه مدبر لانها علفت به في ملكه فكان كالاب ، كولد الحر من امته .

فصل ويجوز الرجوع في التدبير بما يزيل الملك ، كالبيع والهبة المقبوضة ، لما روينا من حديث جابر رضى الله عنه ، وهل يجوز بلفظ الفسخ ؟ كقوله : فسخت ونقضت ورجعت ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه يجرى مجرى الوصية فيجوز له فسخه بلفظ الفسخ وهو اختيار المزن لأنه تصرف ينتج بالموت يعتبر من الثلث فهو كالوصية .

(والثاني) أنه يجرى مجرى العتق بالصفة فلا يجوز فسخه بلفظ الفسخ ، وهو الصحيح ، لأنه عتق علقه على صفة فهو كالعتق بالصفات ، وإن وهبه ولم يقبضه ، فقد اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : إن قلنا : أنه كالوصية فهو رجوع ، وإن قلنا : أنه كالعتق بالصفة فليس برجوع لأنه لم يزل الملك وإن ومنهم من قال : هو رجوع على القولين لأنه تصرف يقضى إلى زوال الملك وإن كاتبه ، فإن قلنا : أن التدبير كالوصية كان رجوعا كما لو أوصى بمسند ثم كاتبه ، وإن قلنا ، أنه كالعتق بالصفة لم يكن رجوعا بل يصير مديرا مكاتبا وحكمه ما ذكرناه فيمن دبر مكاتبا ، وإن دبره ثم قال إن أدبت إلى وارئى ألفا فانت حر .

(فإن قلنا) أنه كالوصية كان ذلك رجوعا في التدبير لأنه عدل عن العتق بالموت إلى العتق بإداء المال فبطل التدبير ويتعلق العتق بالإداء ، وإن قلنا : أنه كالعتق بالصفة وخرج من الثلث عتق بالتدبير وسقط حكم الإداء بهدنه لأنه علق عتقه بصفة متقدمة ، ثم علقه بصفة متأخرة بأسبقهما وأسبقهما الموت ، فعتق به ، وإن دبر جارية ثم أولدها ، بطل التدبير ، لأن العتق بالتدبير والاستيلاد في وقت واحد ، والاستيلاد أقوى فأسقط التدبير .

فصل ويجوز الرجوع في تدبير البعض ، كما يجوز التدبير في الابتداء في البعض ، وإن دبر جارية فانت بولد من نكاح أو زنا وقلنا : أنه يتبعها في التدبير ورجع في تدبير الأم لم يتبعها الولد في الرجوع ، وإن تبعها في التدبير ، كما أن ولد أم الولد يتبعها حق الحرية ثم لا يتبعها في بطلان حقها من الحرية بموتها ، وإن دبرها الصبي وقلنا أنه يصح تدبيره ، فإن قلنا : يجوز الرجوع بلفظ الفسخ ، جاز رجوعه لأنه لا حجر عليه في التدبير ، فجاز رجوعه فيه كالبايع وإن قلنا : لا يجوز الرجوع إلا بتصرف يزيل الملك لم يصح الرجوع في تدبيره إلا بتصرف يزيل الملك من جهة الولي .

فصل وإن دبره عبده ثم ارتد ، فقد قال أبو إسحاق : لا يبطل التدبير ، فإن مات عتق العبد ، لأنه تصرف نفذ قبل الردة ، فلم تؤثر الردة فيه كما لو باع له ثم ارتد ، ومن أصحابنا من قال : يبطل التدبير لأن العبر

انما يعتق اذا حصل للورثة شيء مثله ، وهاهنا لم يحصل للورثة شيء فلم يعتق .

ومنهم من قال : يبنى على الأقوال في ملكه ، فان قلنا : يزول ملكه بالردة ، بطل لانه زال ملكه فيه ، فاشبه اذا باعه ، وان قلنا : لا يزول لم يبطل كما لو لم يدبر وان قلنا : موقوف فالتدبير موقوف وما قال أبو اسحاق غير صحيح لانه ارتد والتدبر على ملكه ، فزال بالردة بخلاف ما لو باعه قبل الردة وما قال الآخر لا يصح لأن ماله بالموت صار للمسلمين ، وقد حصل لهم مثله .

فصل وان دبر الكافر عبداً كافراً ، ثم أسلم العبد ، ولم يرجع السيد في التدبير ففيه قولان :

(أحدهما) يباع عليه وهو اختيار المزنى لانه يجوز بيعه فبيع عليه كالعبد القن .

(والثاني) لا يباع عليه وهو الصحيح لانه لا حظ للعبد في بيعه لانه يبطل به حقه من الحرية فعلى هذا هو بالخيار بين أن يسلمه الى مسلم وينفق عليه ألى أن يرجع في التدبير ، فيباع عليه أو يموت ، فيعتق عليه ، وبين أن يخرجه على شيء ، لانه لا سبيل الى اقراره في يده فلم يجز الا ما ذكرناه ، فان مات السيد ، وخرج من الثلث عتق ، وان لم يخرج عتق منه بقدر الثلث وبيع الباقي على الورثة لانه صار قنا .

فصل وان اختلف السيد والعبد فادعى العبد أنه دبره وانكسر السيد ، فان قلنا أن التدبير كالمعتق بالصفة صح الاختلاف لانه لا يمكن الرجوع فيه ، والقول قول السيد لأن الأصل أنه لم يدبر .

وان قلنا : انه كالوصية ففيه وجهان .

أحدهما : أن القول قول السيد لأن جحوده رجوع وهو يملك الرجوع .

والثاني : انه ليس برجوع وهو المذهب لانه قال في الدعوى والبيّنات : اذا انكر السيد قلنا له : قل رجعت ، ولا يحتاج الى اليمين فدل على أن جحوده ليس برجوع ، والدليل عليه أن جحوده الشيء ليس برجوع كما أن جحود النكاح ليس بطلاق فعلى هذا يصح الاختلاف والحكم فيه بالحكم فيه اذا قلنا انه عتق بالصفة ، وان مات السيد واختلف العبد والوارث صح الاختلاف على القولين ، والقول قول الوارث ، وان كان في يده مال ففسال

كسبته بعد العتق ، وقال الوارث : بل كسبته قبل العتق ، فالقول قسول
 المدير ، لأن الأصل عدم الكسب إلا في الوقت الذي وجد فيه ، وقد وجد
 وهو في يد المدير ، فكان له ، وإن كان أمة ومعها ولد فادعت أنها ولده بمسند
 التدبير . وقال الوارث بل ولده قبل التدبير فالقول قول الوارث لأن الأصل
 في الولد الرق .

فصل ويجوز تعليق العتق على صفة مثل أن يقول : إن دخلت
 الدار فانت حر ، وإن أعطيتني ألفا فانت حر لأنه عتق على صفة فجاز كالتدبير
 فإن قال ذلك في المرض اعتبر من الثلث ؛ لأنه لو اعتقه اعتبر من الثلث ، فإذا
 عقده اعتبر من الثلث ، وإن قال ذلك وهو صحيح اعتبر من رأس المال سواء
 وجدت الصفة وهو صحيح أو وجدت وهو مريض لأن العتق إنما يعتبر من
 الثلث في حال المرض لأنه قصد إلى الإضرار بالورثة في حال يتعلق حقهم بالمال
 وهنا لم يقصد إلى ذلك ، فإن علق العتق على صفة مطلقة ثم مات بطل لأن
 تصرف الإنسان مقصور على حال الحياة فحمل إطلاق الصفة عليه ، وإن علق
 عتقه على صفة بعد الموت لم يبطل بالموت ، لأنه يملك العتق بعد الموت في الثلث
 فملك عقده على صفة بعد الموت .

فصل وإن علق عتق أمة على صفة ثم أتت بولد من النكاح أو الزنا
 فهل يتبعها الولد ؟ فيه قولان كما قلنا في المدبرة ، فإن بطلت الصفة في الأم
 بموتها أو بموته بطلت في الولد ، لأن الولد يتبعها في العتق لا في الصفة ، بخلاف
 ولد المدبرة ، فإنه يتبعها في التدبير ، فإذا بطل فيها بقي فيه ، وإن قال لامته :
 أنت حرة بعد موتى بسنة فمات السيد وهي تخرج من الثلث ، فللوارث أن
 يتصرف في كسبها ومنفعتيها ، ولا يتصرف في رقبته لأنها موقوفة على العتق ،
 فإن أتت بولد بعد موت السيد فقد قال الشافعي رحمه الله يتبعها الولد قولاً
 واحداً ، فمن أصحابنا من قال فيه قولان ، كالولد الذي أتى به قبل الموت ،
 والذي قاله الشافعي رحمه الله أحد القولين ، ومنهم من قال : يتبعها الولد
 قولاً واحداً ، لأنها أتت به ، وقد استقر عتقها بالموت فيتبعها الولد كام الولد
 بخلاف ما قبل الموت فإن عتقها غير مستقر ، لأنه يلحقه الفسخ .

فصل وإن علق عتق عبده على صفة لم يملك الرجوع فيها بالقول
 لأنه كاليمين أو كالنذر والرجوع في الجميع لا يجوز ، ويجوز الرجوع فيه

بما يزيل الملك كالبيع وغيره ، فان علق عتقه على صفة ثم باعه ثم رجع اليه
فهل يعود حكم الصفة ؟ فيه قولان بناء على القولين فيمن علق طلاق امراته على
صفة وبانت منه ثم تزوجها ، وان دبر عبده ثم باعه ثم رجع اليه ، فان قلنا :
ان التدبير كالوصية لم يرجع لان الوصية اذا بطلت لم تمد ، وان قلنا : انه
كالعتق بصفة فهل يعود ام لا ؟ على ما ذكرناه من القولين) .

الشرح حديث جابر أخرجه البخارى فى الأحكام واليسوع
والاستقراض والعتق وأخرجه مسلم فى الأيمان والزكاة وأبو داود فى العتق
والنسائي فى الزكاة واليسوع والقضاة وابن ماجه فى العتق وأبو داود فى
اليسوع .

تم الجزء السادس عشر ويليه الجزء السابع عشر وأوله كتاب المكاتب

شهارس الجزء السادس عشر
من المجموع شرح المذهب

أولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام

اولا - الآيات القرآنية

الآية - ورقمها	الصفحة
اثاثاً ومتاعاً الى حين - آية ٨٠ : النمل	٢٤٤
الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين	
- آية ١٨٠ : البقرة	٣٧٥-٣٧٣-٣٧٢
إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات - آية	
٧٥ : الإسراء	٤٦٤
أفلم يسروا فى الأرض فينظروا كيف كانت عاقبة	
الذين من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وآثاراً فى الأرض	
وعمروها أكثر مما عمروها - آية ٢١ : غافر	١٢٣
ان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران	
على العالمين - آية ٣٣ : آل عمران	٢٨٥
ان ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين - آية ١٨٠ :	
البقرة	٣٧٥-٣٧٤-٣٧١
ان تبدوا الصدقات فنعما هى وان تخفوها وتؤتوها	
الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم - آية ٢٧١ :	
البقرة	٣٤١
انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبيين - آية	
١٦٣ : النساء	٢٨٣
انا خلقناكم من ذكر وانثى - آية ١٣ : الحجرات	٢٢٤
انما الصدقات للفقراء - آية ٦٠ : التوبة	٤٥١
انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين - آية	
٩ : المتحنة	٣٩٥
انى احببت حب الخير عن ذكر ربي - آية ٣٢ : ص	٣٧١
انى اراكم بخير - آية ٣٢ : النور	٣٧١
اولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين من ذرية	

- آدم وممن حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائيل
٢٩٣ آية ٥٨ : مريم
- ٣٧١ أولئك هم خير البرية - آية ٧ : البينة
تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر
الجبال هدا ان دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن ان
يتخذ ولدا ان كل من في السموات والأرض الا آتى
الرحمن عبدا - آية ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ١٥٧
- ٣٧٠ ذلکم وصاکم به لعلمکم تتقون - آية ١٥٢ : الانعام
سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف - آية ٤٦ :
٤٧٠ وصف
- ٤٧٠ سبع سماوات طباقا - آية ٣ : الملك
- ٤٧٠ سبع ليال وثمانية أيام حسوما - آية ٧ : الحاقة
- ٤٦٤ فأتت أكلها ضعفين - آية ٢٦٥ : البقرة
- ٤٥٤ فان لله خصمه وللرسول - آية ٤١ : الأنفال
- ٢٢٠ فان لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم
- آية ٥ : الأحزاب
- ٤٢٠ فانكحوا ما طاب لكم من النساء - آية ٣ : النساء
- ٤٦٤ فأولئك لهم جزاء الضعف مما عملوا - آية ٣٧ : ساء
فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب
يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس
بالحق - آية ٢٥ ، ٢٦ : ص ٢٨٠
- ٥١٣ فك رقبة - آية ١٣ : البلد
- ٣٧١-٥١٢ فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله
الذي آتاكم - آية ٢٣ : النور
- ١٦١ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
ثم لا يجدوا في انفسهم جرعا مما قضيت ويسلموا
عسليما - آية ٦٥ : النساء
- ٢٨٦ فلما قضى موسى الاجل وسار بأهله آنس من جانب
الطور نارا - آية ٢٩ : القصص

- ٢٨٢ فليتقوا الله - آية ٩ : النساء
- ٢٨٣ فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم - آية ٣ :
- المائدة
- ٢٨٣-٤١٩ فمن خاف من موصٍ يجنفا - آية ١٨٢ : البقرة
- قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيرا من اهلي هارون اخي اشدد به ازري واشركه في أمري - آية ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ : طه
- ٢٨٨ قالت رب اني ظلمت نفسي واسلمت مع سليمان لله رب العالمين - آية ٤٤ : النمل
- ٢٨٢ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون - آية ٧ :
- النساء
- ٢٧٢ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون والذين تبوأوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم لا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شخ نفسه فأولئك هم المفلحون والذين جاءوا من بعدهم - آية ٨ ، ٩ ، ١٠ : الحشر
- ٥٠٧ لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون - آية ٩٢ :
- آل عمران
- ٢٢٤ لو أخرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا - آية ٤٧ : التوبة
- ٤٩٥ ما تسبق من أمة أجلها - آية ٥ : الحجر
- ٢٧ هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه ل نكونن من الشاكرين - آية ٢٢ : يونس
- ٤٢٥ وآتيناه داود زبوراً - آية ١٦٣ : النساء
- ٢٨٠ واحل الله البيع - آية ٢٧٥ : البقرة
- ٢٩٤

- واذ اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم
وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم قالوا بلى شهدنا ان
تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين - آية ١٧٢ :
الأعراف ٢٣٦
- واذكر عبدنا ايوب اذ نادى ربه انى مسنى الشيطان
بنصب وعذاب اركض برجلك هذا مغتسل بارد وشراب
ووهبنا له أهله ومثلهم معهم رحمة منا وذكرى لأولى
الألبياب وخذ يدك ضعفاً فاضرب به ولا تحث انا وجدناه
صابراً نعم العبد انه اواب - آية ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ :
ص ٢٨٣
- واذكر عبدنا داود ذا الأيد انه اواب انا سخرنا الجبال
معه يسبحن بالعمى والإشراق والطيور محشورة كل له
اواب وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب -
آية ١٧ - ٢٠ : ص ٢٨٠
- وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
ترهبون به عدو الله وعدوكم - آية ٦٠ : الأنفال ٢٣ - ٦٨
- والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب
- آية ٣٦ : النساء ٤٤٣
- والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء
حتى يهاجروا - آية ٧٢ : الأنفال ٣٨٠
- والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان - آية ١٠ : الحشر ٥٠٩-٥٠٧
- وان اليأس لمن المرسلين - آية ١٢٣ : الصافات ٢٨٩
- وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم - آية
٤٩ : المائدة ٣٩٣
- وان ليس للإنسان الا ما سعى - آية ٣٩ : النجم ٥٠٩
- وان يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم الا ولا ذمة يرضونكم
بأفواههم وتابى قلوبهم وأكثرهم فاسقون - آية ٨ : التوبة ٤٩٥
- وانه لحب الخير لشديد - آية ٨ : العاديات ٣٧١
- وانذر عشيرتك الأقربين - آية ٢١٤ : الشعراء ٢٢٥

- وانفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتى أحذكم الموت
- آية ١٠ : المنافقون .. ٢٨٥
- وانكحوا الأيامى منكم - آية ٣٢ : النور .. ٤٤٨
- وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من
المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا
- آية ٧٠ : الأنفال .. ٢٧٩-٢٧٨-٢٧٢
- وأيوب إذ نادى انى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين
فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر - آية ٨٣ : الأنبياء .. ٢٨٤
- وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم
والعدوان - آية ٢ : المائدة .. ٢٠٣-٢٠٢
- وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم - آية ٢٣ : النساء .. ٢٩٤
- وداود وسليمان إذ يحكمان فى الحرث إذ نفشت فيه
غنى القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا
آتينا حكما وعلما - آية ٧٨ - ٧٩ : الأنبياء .. ٢٧٩-٢٨١-٢٩٢
- وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس كل من الصالحين
آية ٨٥ : الأنعام .. ٢٨٩
- وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما
يشاء - آية ٢٥١ : البقرة .. ٢٨٠
- ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر وأسلنا
له عين القطر ومن الجن من يعمل بين يديه بأذن ربه ومن
يزغ منهم عن أمرنا نذقه من عذاب السعير - آية ١٢ :
سبا .. ٢٨٢
- ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال أوبى معه والطير
والنا له الحديد - آية ١٠ : سبا .. ٢٨٠
- ولقد آتينا داود وسليمان علما وقالوا الحمد لله الذى
فضلنا على كثير من عباده المؤمنين وورث سليمان داود
وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء
أن هذا هو الفضل المبين وحشر لسليمان جنوده من

٢٨٢-٢٨٠	الجن والانس والطير فهو يوزعون - آية ١٥ ، ١٦ ، ١٧ :
٢٨٧	ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات - آية ١١ : الاسراء
٢٨٨	ولقد مننا على موسى وهارون ونجيناها وقومهما من الكرب العظيم ونصرناهم فكانوا هم الغالبين وآتيناها الكتاب المستبين وهديناها الصراط المستقيم وتركنا عليهما في الآخرين سلام على موسى وهارون انا كذلك نجزي المحسنين انهما من عبادنا المؤمنين - آية ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ :
٢٨٨	الصفات
٨-٤-٣	ولم جاء به حمل بعير وانا به زعيم - آية ٧٢ : يوسف
٣٨٢	وليخشى الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً - آية ٩ : النساء
٢١٦-٢١٤	وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم - آية ٤٤ : آل عمران
٢٧	وما يستأخرون - آية ٥ : الحجر
٢٠٤	ومن احياها فكاننا احيا الناس جميعاً - آية ٣٢ : المائدة
١٣٧	ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى قال رب لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيراً قال كذلك اتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى - آية ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ : طه
٢٧٨-٢٨٠-٢٨١	ونوحاً هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين وذكرنا ويحيى وعيسى والياس - آية ٨٤ ، ٨٥ : الأنعام
٢٩٣	
٢٨٦	وهل اتاك حديث موسى اذ رأى ناراً فقال لاهله امكثوا انى آتست ناراً - آية ٩ : طه
٢٨٣	وورث سليمان داود - آية ١٦ : النمل

- روحي بها ابراهيم بنيه ويعقوب - آية ١٣٢ : البقرة ٢٨٤
- ووهبنا لداود سليمان نعم العبد انه اواب - آية ٣٠ : ص ٢٨٢
- ولابويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد - آية ١١ : النساء ٢٩١
- لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر - آية ١١٨ : آل عمران ٤٩٦-٤٩٥-٤٩٤
- لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبراه الله مما قالوا وكان عند الله وجيها - آية ٦٩ : الأحزاب ٢٨٦
- لا يرقبون في مؤمن الا ولا ذمة واولئك هم المعتدون - آية ١٠ : التوبة ٤٩٥-٤٩٤
- لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم - آية ٨ ، ٩ : المتحنة ٣٩٥
- قال موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وكتبنا له في الألواح من كل شيء - آية ١٤٤ ، ١٤٥ : الأعراف ٢٨٥
- فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم - آية ٩٥ : المائدة ٢٣٢
- يضاعف لها العذاب ضعفين - آية ٣٠ : الأحزاب ٤٦٤
- يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين - آية ١١ : النساء ٢٩١-٣٠٢-٣٧٠
- يوم ظعنكم ويوم اقامتكم - آية ٨٠ : النحل ٢١٢

ثانياً - الأحاديث والآثار والأخبار

« حرف الألف »

الصفحة

- ٢٤٧ ابتاعت حفصة حلياً بعشرين ألفاً فحبسته على نساء آل الخطاب فكانت لا تخرج زكاته
- ٢٧٨ ابتغاء مرضاة الله ليولجني الجنة ويصرف النار عن وجهي ويصرفني عن النار في سبيل الله وذى الرحم والقريب والبعيد ولا يباع ولا يورث
- ٢٩٤ ابصر حسناً وحسيناً فقال اللهم اني أحبهما فأحبهما
- ١٤٩ أتى أعرابي من أهل نجد عمر فقال يا أمير المؤمنين بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية واسلمنا عليها في الإسلام فعلام تحميها ؟ فأطرق عمر وجعل يتفخ ويقتل شاربه وكان إذا كره أمراً قتل شاربه ونفخ فلما رأى الأعرابي ما به جعل يردد ذلك فقال عمر المال مال الله والعباد عباد الله فلولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الأرض شبراً في شبر
- ١٦٧ أتى رجل رسول الله فقال يا رسول الله كيف ترى من متاع يرى في الطريق الميتاء أو في قرية مسكونة فقال عرفه سنة فإن جاء صاحبه والا فشانك به
- ٤٤٤ أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله إن أبا بكر وعمر وعلياً يأتون باب المسجد فيقومون على بابه فيصيحون ألا أن أربعين داراً جار ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه
- ٢٤١ أتى النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد ملك مائة سهم من خيبر فقال قد أصبت مالا لم أصب مثله وقد أردت أن اتقرب به إلى الله تعالى فقال : حبس الأصل وسبل الثمرة

- أتى علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن
نترامى فقال حسن هذا لعباً ارموا يا بنى اسماعيل فان
اباكم كان رامياً ارموا وأنا مع ابن الأدرع فكف القوم
أيديهم وقسيهم وقالوا غلب يا رسول الله من كنت معه
قال ارموا وأنا معكم جميعاً ٢٣
- أتتني أمي وهي راغبة - تعنى عن الإسلام فسألت
رسول الله أتتني أمي وهي راغبة أفأصلها قال : نعم ٣٩٥
- أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال :
من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له قال : فخرج
الناس يتعادون يتخاطون ١٢٠
- أجاز العمري وأبطل الرقي ٣٦٨
- أجملها سقاية للمسلمين وأجرها لك ٢٥٣
- أحب الصيام إلى الله صيام داود فإنه كان يصوم يوماً
ويفطر يوماً ولا يفر إذا لاقى ٢٨٠
- أحبس أصلها وسبل ثمرتها ٢٤٢
- احتجني منه يا سودة ٢٣٠
- أحضروا الهدف فإن الملائكة تحضره وإن بين الهدفين
لروضة من رياض الجنة ٣٤
- أخذت منبذاً على عهد عمر فذكره عريفي لعمر رضى
الله عنه فأرسل إلى فدعاني والعريف عنده فلما رآني قال
عسى الفويرا يؤسا فقال عريفي انه لا يتهم فقال عمر
ما حملك على ما صنعت قلت وجدت نفساً بمضيعة
فأحببت أن يأجرن الله فيه فقال هو حر وولأوه لك وعلينا
رضاعه ٢٠٢
- إذا أبيتم إلا الجلوس فأعطوا الطريق حقها قالوا وما
حق الطريق يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غض
البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر ١٤١
- إذا جاءنا شيء أديناه لك ١٨٠-١٨١
- إذا خرج أحد الفرسين على صاحبه بطرف أذنيه

- أو أذن أو عذار فأجعلوا السبقة له فان شككتما فأجعلما
سبقيهما تصفين فإذا قرنتم ثنتين فأجعلوا الغاية من غاية
٦٤ أصفر الثنتين ولا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام ..
- إذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها ٣٦٤
إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فان
كان موسراً يقوم عليه ولا وكس ولا شطط ثم يعتق .. ٥١٤
- إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية
أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له .. ٥٠٨
- إذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلاث صدقة
جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له .. ٥٠٧
- أرأيت لو كان على أمك دين اكننت قاضيته ؟ قالت :
نعم : قال : فدين الله أحق بالقضاء .. ١٧٨
- ارموا واركبوا ولأن ترموا أحب الى من أن تركبوا
وليس من اللهو الا ثلاثة ملاعبة الرجل أهله وتأديبه فرسه
ورمي به بقوسه ومن علمه الله الرمي فتركه رغبة عنه
فنعمة كفرها وإن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة
صانعه المحتسب فيه الخير والرامي ومنبله .. ٢٣
- ارموا يا بنى اسماعيل فان اباكم كان رامياً وانا مع
بنى فلان قال فأمسك أحد الفريقين بأيديهم فقال رسول
الله ما لكم لا ترمون ؟ قالوا كيف نرمي وأنت معهم فقال
ارموا وأنا معكم .. ٢٥
- ارموا وانا مع بنى الأذرع فأمسك القوم قسيهم وقالوا
يا رسول الله من كنت معه غالب فقال ارموا وانا معكم
كلكم .. ٩٧
- أرى أن تجعلها في الأقربين .. ٢٦٤
- استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ملح المأرب
فأقطعه فقيل انه كالماء العد قال فلا أذن .. ١٤٤
- استقطع النبي صلى الله عليه وسلم ملح المأرب فأقطعه
إياه ثم إن الأقرع بن حابس قال يا رسول الله انى قد

- وردت الملح في الجاهلية وهو بأرض ليس بها ملح ومن
ورده أخذه وهو مثل الماء العد بأرض فاستقال أبيض
ابن حمال فقال أبيض قد أقلتلك فيه على أن تجعله مني
صدقة فقال رسول الله هو منك صدقة وهو مثل الماء
العد ومن ورده أخذه ١٤٢
- استقطعت رسول الله صلى الله عليه وسلم معدن الملح
بمارب فأقطعنيه فليل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه بمنزلة الماء العد يعني أنه لا ينقطع فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا آذن ١٢٩
- اسق أرضك حتى يبلغ الجدر ١٥٨-١٦١
- اسق أرضك ثم ارسل الماء أرض جارك ١٥٨
- اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر
اسكن حراء فما عليك الا نبي أو صديق أو شهيد
وكان عليه أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير ٣٧١
- أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الأرض
أرض الله والعباد عباد الله ومن أحيا مواتا فهو أحق به
جاءنا بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي جاء
بالصلوات عنه ١٢٠
- أشهد على هذا غيري ٣٣٦-٣٤٢
- اضربوا لي فيها ٣
- اعدلوا بين أبنائكم ، اعدلوا بين أبنائكم ، اعدلوا بين
أبنائكم ٣٣٨
- اعدلوا لهم ما استطعتم من قوة الا أن القوة الرمي
الا أن القوة الرمي الا أن القوة الرمي ٢٦
- اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف
فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فان جاء طالبها يوما من
الدهر فادها اليه وسأله عن ضاله الأبل فقال مالك ولها
دعها فان معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر
حتى يجدها ربها وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي
لك أو لأخيك أو للذئب ١٦٩-١٧٣-١٧٤

- اعرف عفاصها ووكاءها وعرفها سنة فان جاء من يعرفها والا فاخطها بمالك ١٧٢
- اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فان جاء طالبها فادفعها اليه ١٧٦-١٨٦
- اعطاني ابي عطية فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى اعطيت ابني عطية وان أمه قالت لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل اعطيت كل ولدك مثل ذلك ؟ قال : لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم اليس يسرك أن يكونوا في البر سواء قال : بلى قال : فلا إذا ٣٣٦
- اعطوه شاه من غنمي ٤٦٨
- اعطوا الطريق حقها قالوا وما حق الطريق يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٤١
- اعطيته مثل اقلهم نصيبا ٤٥٩
- اعطى كل امرأة من نسائه اوقية من مسك واعطى أم سلمة بقية المسك والحلة ٣٥٢
- أعوذ بالله من بوار الأيام قالوا : يطلق ذلك على الرجال والنساء الذين لا أزواج لهم ٤٤٨
- أقطع أبيض بن حمال معدن الملح في مأرب باليمن فلما قيل له انه بمنزلة الماء العد أمر برده ١٣٧
- أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحرث المزني معادن القبيلة جلسيها وغوريها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم ١٤٧
- أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير ١٤٣
- أقطع صخر بن ابي العيلة البجلي الإخمسى ماء لبني سليم لما هربوا عن الاسلام وتركوا ذلك ثم رده اليهم ١٤٣
- أكثرها ثمنا وأنفسها عند أهلها ٤٦٦
- أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه

- وسلم اكان رسول الله يراهن قال : نعم والله لقد راهن
على فرس يقال له سبعة فسبق الناس فهش لذلك
واعجبه ٣٥
- اكن الناس من المطر واياك أن تحمر أو تصفر فتفتن
الناس ٣٣١
- الا ان القوة الرمي ، الا ان القوة الرمي ، الا ان القوة
الرمي ٢٦
- الا ان الجوار اربعون داراً ٤٤٣
- الا سويت بينهم ٣٤٣
- الا من قرشي ٣٥٩
- الا ياتيه أحد لا ينهزه الا للصلاة فيه ان يخرج من
ذنوبه وخطيئته كيوم ولدته أمه ٢٨٢
- اللهم اغفر لاهل بقيع الفرقد ٥٠٩
- اللهم اغفر لحينا وميتنا ٥٠٩
- اللهم انى احبهما واحب من يحبهما ٢٩٤
- اللهم انى اسالك حبك وحب من يحبك والعمل الذى
يلفنى حبك اللهم اجعل حبك احب الى من نفسى واهلى
ومن الماء البارد ٢٨١
- ألم تر ان مجزر المدلجى دخل فراى أسامة وزيداً
وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما ومدت أقدامهما فقال ان
هذه الأقدام بعضها من بعض ٢٢٧
- أمت حفصة بنت عمر من زوجها وآم عثمان من رقية ٤٤٨
- أمر عمرى أو أرقب رقبى فهى للمعمر يرثها من يرثه ٣٦٤
- أمرنا أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك ٣٣٩
- أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبابكر فقسمه
فى الرفاق وهم محرمون قال ثم مررنا حتى اذا كنا
بالأتية اذا نحن بظبي ٣٤٥
- امسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فمن أعر عمرى
فهى الذى أعر حيا وميتا ولعقبه ٣٦٤

- ٣٥٦ انت ومالك لايبك
- ٣٥٦ انت ومالك لوالدك ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً
- انطلق نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها حتى نزلوا على حى من احياء العرب فاستضافوهم فابوا ان يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحى الذين نزلوا عليهم ان يكون عندهم بعض شئ فاتوهم فقالوا يا ايها الرهط ان سيدنا لدغ وسعينا له بكل شئ لا ينفعه فهل عند احد منكم من شئ ؟ قال بعضهم انى والله لارقى ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيقونا فما انا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً فصالحوهم على قطع من غنم فانطلق يتفل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكانما نشط من غقال فانطلق يمشى وما به قلبية وقال فافوهم جعلهم الذى صالحوهم عليه فقال بعضهم اقتسموا فقال الذى رقى لا تفعلوا حتى نأتى رسول الله فنذكر له الذى كان فتنظر الذى يامرنا فقدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا له ذلك فقال وما يدريك انها رقية ؟ ثم قال : قد اصبتم واضربوا الى معكم سهما وضحك النبي صلى الله عليه وسلم
- ٦٥٠ انظروها فان جاءت به احمش الساقين كانه وجره فلا اراه الا قد كذب عليها وان جاءت به اكحل جمداً جمالياً سابغ الاليتين خدلج الساقين فهو للذى رميت به فانت به على التعت المكروه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا الايمان لكان لى ولها شأن
- ٢٣٠ ان الله تصدق عليكم بثلت اموالكم عند وفاتكم زيادة
- ٢٨٩ فى حسناتكم ليجلها لكم زيادة فى اعمالكم
- ان الله تصدق عليكم عند موتكم بثلت اموالكم زيادة
- ٢٨٩ لكم فى اعمالكم
- ان الله تصدق عليكم بثلت اموالكم عند وفاتكم زيادة
- ٢٨٩ فى حسناتكم ليجعل لكم زكاة فى اموالكم
- ان الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلت اموالكم زيادة
- ٤٢١ لكم فى اعمالكم

- ان الله تعالى اعطاكم ثلث اموالكم في آخر اَجالكم
 ٣٩١ زيادة في حسناتكم
- ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية
 ٣٧٢ لو ارث
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع أرضاً
 ١٤١ فأرسل معه معاوية أن اعطه أياها أو قال أعطها أياها
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير نخلاً
 ١٤٣
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مر بوادي
 ٢٨٧ الأزرق وهو موضع بين مكة والمدينة قال كأتى أنظر الى موسى هابطاً من الثنية وله جوار الله تعالى بالتلبية
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة
 حتى أتى الروحاء فاذا حمار عفير فقيل يا رسول الله
 هذا حمار عفير فقال دعوه فانه سيطلبه صاحبه فجاء رجل
 من قهر فقال باسم الله انى أصبت هذا فشأنكم به
 فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر بقسم لحمه بين
 ٣٤٤ الرفاق
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل
 المضمرة منها من الحفيا الى ثنية الوداع وما لم يضر
 ٢٣ منها من ثنية الوداع الى مسجد بنى زريق
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم عرج بنا
 الى السماء الخامسة فاستفتح جبريل فقيل من هذا ؟
 قال جبريل قيل ومن معك ؟ قال محمد ففتح لنا فاذا
 ٢٨٨ بهارون فرحب ودعا لى بخير
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين اهل
 المدينة في النخل ان لا يمنع تقع بئر وقضى بين اهل البادية
 ١٥٦ ان لا يمنع فضل ماء ليمنع به الكلا
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى في
 ٢٤٩ المساجد
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقوم يرمون
 فقال ارموا وانا مع بنى الأذرع فأمسك القوم قسيهم

- وقالوا يا رسول الله من كنت معه غالب فقال ارموا وانا
معكم كلکم
- ان النبی صلی الله علیه وسلم ابطال وصية عثمان
ابن مظعون لآخيه قدامه فی ابنته ٢٧٧
- ان النبی صلی الله علیه وسلم اقطع الزبير حضر فرسه
فأجرى فرسه حتى قام ورمى بسوطه فقال أعطوه من
حيث وقع السوط ١٤١
- ان النبی صلی الله علیه وسلم جعل العمرى للوارث ٢٦٥
- ان النبی صلی الله علیه وسلم حمى النقيع لخیل
المسلمين ١٤٩
- ان النبی صلی الله علیه وسلم خطب على ناقته وانا
تحت جرائنها وهي تقصع بجرتها وان لغامها يسيل بين
كنفی فسمعتة يقول ان الله قد أعطى كل ذی حق حقه
فلا وصية لوارث ٤٠٠
- ان النبی صلی الله علیه وسلم سابق بين الخيل
المضمرة من الحفياء الى ثنية الوداع وما لم يضم منها
من ثنية الوداع الى مسجد بنی زريق ٥٤
- ان النبی صلی الله علیه وسلم سمع رجلا ینشد
ضالة فی المسجد فقال ایها الناشد غفرك الواجد ١٧٠
- ان النبی صلی الله علیه وسلم عرفها فان جاء أحد
یخبرك بعدتها ووعائها ووكائها وفرقتها قاعطها اياه
والا فاستمتع بها ١٧٥
- ان النبی صلی الله علیه وسلم قال وحسن وحسين
على ورکه هذان ابناى وابنى ابنتى اللهم انى احبهما
فأحبهما أحب من یحبهما ٢٩٤
- ان النبی صلی الله علیه وسلم قال لعلى يا على قد
جعلت اليك هذه السبقة بين الناس فخرج على كرم الله
وجهه فدعا بسرقة بن مالك فقال يا سراقه انى قد
جعلت اليك ما جعل النبی فی عنقی من هذه السبقة فی
عنقك فاذا اتيت الميطان نصف الخيل ثم ناد ثلاثا هل
مصلح للجام أو حامل لفلان أو طارح لجل فاذا لم یجبك

- ٦٣ أحد فكبر ثلاثا ثم خلها عند الثالثة يسعد الله بسبقه
من يشاء من خلقه
- ٣٦٤ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالعمري أن
يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستثنى أن حدث
بك حدث ولعقبك فهي إلى وإلى عقبى أنها لمن أعطيها
ولعقبه
- ١٦٠ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شرب النخل
من السبيل أن الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء إلى
الكعبين ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه وكذلك
حتى تنقضي الحوائط أو يفنى الماء
- ١٦٠ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في سيل مهزوز
أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الأعلى على الأسفل
أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له ناقة يقال لها
العضباء لا تسبق فجاء الأعرابي على قعود له فسبقها
فشق ذلك على المسلمين فقالوا يا رسول الله سبقت
العضباء فقال رسول الله أنه حق على الله أن لا يرتفع
من هذه القدرة شيء الا وضعه
- ٣٧٣ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص
أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل في موضع المسجد
تحت دومة فاقام ثلاثا ثم خرج إلى تبوك وأن جهينة لحقوه
بالرحبة فقال لهم من أهل ذي المروة فقال بنو رفاعه من
جهينة فقال قد اقطعتمنا لبنى رفاعه فاققسموها فمنهم
من باع ومنهم من أمسك فعمل
- ١٥٥ أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء
أن ابني هذا سيد يصلح الله على يديه بين فئتين
عظيمتين من المسلمين
- ٢٩٣ أن أبا بكر نحلها جذاذا عشرين وسقا من ماله بالعالية
فلما مرض قال يا بني ما أحد أحب إلى غنى بعدى منك
ولا أحد أغز على فقرا منك وكنت نخلتك جذاذا عشرين
الوارث أخواك وأختاك فاققسموا على كتاب الله عز وجل
٣٥١ أن أبا بكر رضى الله عنه حتى الربذة لابل الصدقة

واستعمل عليها مولاه أبا أسامة وتولى عليه قطبه بن مالك
الثعلبي وحمى عمر الشراف فحمى منه نجوما حمى أبو بكر
بالربذة وولى عليه مولى له يقال له هنى وقال يا هنى
اضم جناحك على المسلمين واتق دعوة المظلوم فانها
مستجابة وادخل رب الصريمة وهى بالتصغير القطعة من
الابل نحو الثلاثين أو ما بين العشرة الى الأربعين - ورب
الغنيمة ما بين الأربعين الى المائة من الشاة والغنم

١٥٢-١٥٣

ان أبا بكر اقطع الزبير واقطع عمر علياً واقطع عثمان
رضى الله عنهم خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم الزبير وسعداً وابن مسعود وخباباً واسامة
ابن زيد رضى الله عنهم

١٤١-١٤٢

ان أباها نحلها جذاذ عشرين وسقاً من ماله فلما
حضرته الوفاة قال يا بنية ان أحب الناس غنى بمدى
لأنت وأن أعز الناس على فقراً بمدى لأنك وأنى كنت
نحلتك جذاذ عشرين وسقاً من مال ووددت أنك جذذته
وحزته وإنما هو اليوم مال الوارث وإنما هو أخواك واختاك
قالت هذان أخواي فمن اختاى ؟ قال ذو بطن بنت خارجة
فانى اظنها جارية

٣٤٨-٣٤٩

ان أباه أتى به رسول الله فقال انى تحلت ابنى هذا
غلاماً كان لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل
ولذلك نحلته مثل هذا ؟ فقال لا فقال فارجمه

٣٣٨

ان أبى إبراهيم حرم مكة فلا يختلى خلاها ولا يعضد
شجرها ولا ينفر صيدها ولا تحل لقطتها الا لمنشد

١٧٠

ان أبى أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع
ركوب الرحل والحج مكتوب عليه أفأحج عنه ؟ قال أنت
أكبر ولده ؟ قال : نعم قال أرايت لو كان على أهلك دين
فقضيته عنه أكان يجزئ ذلك عنه قال : نعم قال فأحجج
عنه

٥٠٧

ان أبا طلحة قال يا رسول الله ان الله يقول لن تنالوا
البر حتى تنفقوا مما تحبون وان أموالى بريحاء وانها صدقة
له أرجو برها وذخراها عند الله فضمها يا رسول الله حيث
أراك الله فقال بخ بخ ذلك مال رابع مرتين وقد سمعت

- أرى أن تجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة أفعل
يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه ٣٢٤ ..
- أن أبيض بن حمال المازني استقطع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ملح مأرب فأراد أن يقطعه ويرى فاقطعه فقبل
أنه كالماء العذ قال فلا إذن ١٤٤ ..
- أن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله ٦ ..
- أن اختى نذرت أن تحج ٥٠٨ ..
- أن أعرابيا وهب للنبي صلى الله عليه وسلم هبة فأنابه
عليها وقال أرضيت ؟ قال لا فزاده وقال أرضيت ؟
فقال : نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد
هممت أن لا أتهب إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقيفي ٣٥٧-٣٥٨ ..
- أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أن
أبي يريد أن يحتاج مالي فقال أنت ومالك لوالدك أن أطيّب
ما أكلتم من كسيكم وأن أولادكم من كسيكم فكلوه هنيئاً
٣٥٦-٣٥٥ ..
- أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت أن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت
أفأحج عنها قال نعم حجي عنها أرايت لو كان على أمك دين
أكنت قاضيته أقضوا الله قاله أحق بالوفاء ٥٠٨ ..
- أن أمي قد توفيت أفينفعها أن تصدقت عنها ؟
قال : نعم ٥٠٨ ..
- أن حقا على الله أن لا يرفع شيئا من الدنيا إلا وضعه
٢٥ ..
- أن رجعت هديتنا إلى النجاشي فهي لك ٣٤٦ ..
- أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أن
أبي مات وعليه حجة الإسلام أفأحج عنه ٥٠٨ ..
- أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله أن امرأتي ولدت غلاما أسود فقال : هل
لك من ابل ؟ قال نعم ، قال : فما الوائها ؟ قال : حمير
قال : فهل فيها من أورك قال : نعم ، قال : أتى أتاها
ذلك ؟ قال لعل عرقا نزع قال وهذا لعل عرقا نزع ٢٢٩ ..

٤١٨-٤١٧ ان رجلا اعتق عند موته ستة رحله له فجاء ورثته من
الاعراب فاخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما
صنع قال أو فعل ذلك ؟ لو علمنا أن شاء الله ما صلينا
فأقرع بينهم فاعتق منهم اثنين وارق أربعة

٤١٨ ان رجلا اعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال
غيرهم فاعتق اثنين وارق أربعة

٤١٧ ان رجلا اعتق ستة أعبد له عند موته لم يكن له
مال غيرهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال للرجل قولا شديدا ثم دعاهم فجزاهم وأقرع بينهم
فاعتق اثنين وارق أربعة

٥٢٤ ان رجلا اعتق غلاما له عن ذبر منه ولم يكن له مال
غيره فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فبيع بسبعمائة
أو تسعمائة

٥١٤ ان رجلا اعتق شقفا له من غلام فذكر ذلك للنبي
صلى الله عليه وسلم فقال ليس لله شريك وفي بعضها
فأجاز عتقه

٣٨٤ ان رجلا اعتق ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له
مال غيرهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فغضب من ذلك وقال لقد هممت ألا أضلي عليه ثم دعا
مملوكيه فجزاهم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فاعتق
اثنين وارق أربعة

٣٩٢ ان صفة وصت ل أخيها بثلاثين ألفا وكان
يهوديا

٣٩٣ ان صفة قالت ل أخ لها أسلم ترثني فزفع ذلك الى
قومه فقالوا : اتبيع دينك بالدنيا فأبى أن يسلم فأوصت
له بالثلث

٣٥٥-٣٥٦ ان أطييب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم

٢٤٥ ان عبد الله بن زيد صاحب الإذان جعل خاتمه صدقة
وجعله الى رسول الله فجاء أبواه الى النبي فقالا
يا رسول الله لم يكن لنا عيش إلا هذا الحائط فرده النبي
ثم ماتا فورئهما

ان عفريتاً تفلت البارحة ليقطع على صلاتي فأمكنني
الله منه فأخذه فاردت أن أربطه على سارية من سواري
المسجد حتى تنظروا اليه كلكم فذكرت دعوة أخى سليمان
رب هب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي فرددته خاسئاً ٢٨٢

ان علياً كرم الله وجهه وجد ديناراً فجاء صاحبه فقال
النبي اده قال على قد اكلته فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اذا جاءنا شيء آديناه ١٨٠

ان على بن أبى طالب رضى الله عنه وجد ديناراً فأتى
به النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعرف به ثلاثاً
فعرفه فلم يجد من أكله جاء صاحب الدينار يتعرفه فقال
على قد أمرنى رسول الله بأكله فانطلق صاحب الدينار
وكان يهودياً الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي
اذا جاءنا شيء آديناه لك ١٨١

ان علياً كرم الله وجهه وجد ديناراً فعرفه ثلاثاً فقال
له النبي كله أو شأنك به ١٧٣

ان على بن أبى طالب وجد ديناراً فأتى فاطمة فسألت
عنه رسول الله فقال هو رزق الله فأكل منه رسول الله
وأكل على وفاطمة فلما كان بعد ذلك أتته امرأة تنشد
الدينار فقال رسول الله يا على أذ الدينار ١٧٤

ان عمر استعمل مولى له يدعى هنياً على الحمى
وقال له يا هنى اضمم جناحك عن الناس واتق دعوة
المظلوم فان دعوة المظلوم مضابة وادخل رب الصريمة
والغنيمة وأياك ونعم بن عوف وأياك نعم ابن عفان
فانهما أن ماشيتهما يرجعا الى نخل وزرع وان
رب الصريمة ورب الغنيمة ان تهلك ماشيتهما فيأتياني
فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا
أنا لك ان الماء والكلا يسرعندى من الذهب والورق والذي
نفسى بيده لولا المال ١٤٩

ان عمر أصاب أرضاً من أرض خيبر فقال يا رسول الله
قد أصبت أرضاً بخيبر لم أحب أرضاً من أرض خيبر
فقال يا رسول الله قد أصبت أرضاً بخيبر لم أصب
وتصدقت بها فتصدق بها عمر - على أن لا تباع ولا توهب

- ولا تورث وفي الفقراء وذوي القربى والرقاب والضعيف
وابن السبيل لا جناح على من وليها ان ياكل منها بالمعروف
ويطعم غير متمول ٢٤٢
- ان عمر رضى الله عنه وصى الى ابنته حفصة في
صدقته ما عاشت فاذا ماتت فهو الى ذوي الراى من
اهلها ٤٩٤
- ان فاطمة اوصت الى على فان حدث به حدث فالى
ابنيها ٤٩٩
- ان الرجل او المرأة ليعمل بطاعة الله ستين سنة ثم
يحضرها الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار .. ٣٨٤
- ان المائة سهم التى لى بخير لم اصب مالا قط اعجب
الى منها وقد اردت ان اتصدق بها فقال النبى صلى الله
عليه وسلم احبس اصلها وسبل ثمرتها ٢٤٢
- ان ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اتوا حيا من احياء العرب فلم يقروهم فبينما هم كذلك
اذ لدغ سيد اولئك فقالوا هل فيكم راق ؟ فقالوا لم تقرونا
فلا نفعل او تجعلوا لنا جعلا ، فجعلوا لهم قاتوهم بالشاء
فقالوا لا نأخذها حتى نسال رسول الله فسالوا رسول الله
عن ذلك فضحك وقال ما أدراك انها رقية ؟ خذوها
واضربوا لى فيها بسهم ٣
- ان موسى دفنه فى شعب أحد ٢٨٨
- ان نفرا من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم مروا
بماء فيهم لديغ او سليما فعرض لهم رجل من اهل الماء
فقال : هل فيكم من راق فان فى الماء رجلا لديغا او
سليما ، فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء
فجاء بالشاء الى اصحابه فكرهوا ذلك وقالوا اخذت مع
كتاب الله اجرا ؟ حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله
اخذ على كتاب الله اجرا ، فقال رسول الله ﷺ
ان أحق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله ٦
- ان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض
فهو حرام الى يوم القيامة لم يحل لاحد قبلى ولا يحل
لاحد بعدى ولم يحل لى الا ساعة من نهار وهو حرام الى

- يوم القيامة لا ينفر صيدها ولا يعضد شجرها ولا تلتقط
لقطتها الا لمعرف ١٦٦
- ان ههنا غلاما من اهل الحيرة حافظ كاتب فلو اتخذته
كاتباً فقال قد اتخذت اذن بطانة من دون المؤمنين ٤٩٦
- ان لا يرفع شيء نفسه في الدنيا ٣٤
- انا كنا تمجّلنا صدقة مال العباس عام الاول ٢٤٣
- انك ان تدع ورثتك اغنياء خيراً من ان تدعهم فقراء
يتكفّفون الناس ٣٢٧-٣٧٣
- انك ان تذر ٤٠٣
- انما اقطعته الماء العد فقال انتزعه منه قال وسالته
عما يحى من الاراك فقال ما لم تناله خفاف الابل .. ١٢٨
- انما العمري التي اجازها رسول الله ان يقول هي
لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع
الى صاحبها ٣٦٤
- انما الولاء لمن اعتق ٢٣٨
- انها كانت لرجل من بنى غفار عين يقال لها رومة وكان
يبيع منها القرية بمد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
تبيعنيها بعين في الجنة ؟ فقال يا رسول الله ليس لي ولا
لعمالي غيرها فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة وثلاثين
الف درهم ثم اتى النبي فقال اجعل لي ما جعلت له ؟
قال : نعم قال : قد جعلتها للمسلمين
- انه التقط ديناراً فاشترى به دقيقاً فعرفه صاحب
الدقيق فرد عليه الدينار فآخذه على فقطع منه قيراطين
فاشترى به لحماً ١٧٤
- انه امره ان يعرفه ١٧٤
- انه بحق على الله ان لا يرتفع من هذه القدره شيء الا
وضعه ٢٣
- انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد

- مكة حتى اذا كانوا في بطن وادي الروحاء وجد الناس
حمار وحشي فقيرا فذكره للنبي فقال اقروه حتى يأتي
صاحبه فأتى البهزي وكان صاحبه فقال يا رسول الله
شأنكم هذا الحمار فأمر رسول الله ابا بكر فقسمه في
الرفاق وهم محرمون قال ثم مرنا حتى اذا كنا بالاثابة
اذا نحن بظلي ٢٤٥
- عن ابن عمر انه كان يختفي بين الغرضين ٧٨
- انه كان يرمى بين عرصين بينها أربعمائة ٧٨
- انه منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس
ابن عبد المطلب يعني الصدقة ، فقال رسول الله : ما قم
ابن جميل الا انه كان فقيرا فأغناه الله ورسوله فأما خالد
فانكم تظلمون خالدا ان خالدا قد حبس اذعه واعتده معا
في سبيل الله ٢٤١
- انه وفد الى النبي صلى الله عليه وسلم استقطعه الملح
فقطع له فلما ان ولي قال رجل اتدري ما اقطعت له ؟
انما اقطعت الماء العذ فقال انتزعته منه قال وسألته عما
يحمي من الاراك فقال ما لم تناله خفاف الابل ١٢٨
- انه يرمى بين الهدفين ٧٨
- اني قد اهديت الى النجاشي حلة وأوراقى مسك ولا
أرى النجاشي الا قد مات ولا أرى هديتي الا مردودة على
فان ردت فهي لك فكان ما قال رسول الله وردت عليه
هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية من مسك وأعطى
ام سلمة بقية المسك والحلة ٣٥٢
- اني لم أعطكها لتلبسها فكسها عمر أخا مشركا له
بمكة ٣٩٥
- اني لم أخسك ولم أكسك ٥١٥
- أهدى رجل من فزارة الى النبي صلى الله عليه وسلم
ناقة من ابله فعوضه منها بعض الموض فتسخطه فسمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر ان رجلا من
العرب يهدي أحدهم الهدية فأعوضه عنها بقدر ما عندي
فيظل يسخط على ٣٥٩

أوصى الى الزبير سبعة من الصحابة منهم عثمان
وابن مسعود وعبد الرحمن فكان ينفق على الورقة من
ماله ويحفظ أموالهم

٣٧١

أوصى الى الزبير تسعة من اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم منهم عثمان المقداد وعبد الرحمن بن عوف
وابن مسعود رضى الله عنهم فكان يحفظ عليهم أموالهم
وينفق على ابنائهم من ماله

٣٧٠

اياكم والجلوس في الطرقات فقالوا يا رسول الله
ما لنا من مجالسنا يد نتحدث فيها فقال اذا ابستم الا
الجلوس فأعطوا الطريق حقا ، قالوا وما حق الطريق
يا رسول الله قال غص البصر وكف الاذى ورد السلام
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٤١

ايسرك ان يكونوا لك في البر سواء ؟ قال بلى قال
فلا اذن

٣٣٨-٣٤١

ايما رجل امر عمرى له ولعقبه فانها للذى يعطاها
لا ترجع الى من اعطاها لانه اعطى عطاء وقعت فيه الوارث

٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥

« حرف الباء »

تبرق أسارير وجهه فقال ألم تر الى مجرر
المدلجى ؟ نظر أنفا الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد
فقال هذه الأقدام بعضها من بعض

٢٢٦-٢٢٧

أبصر حسنا وحسينا فقال اللهم انى أحبهما فأحبهما

٢٩٤

أبطل وصية عثمان بن مظعون لآخيه قدامة فى ابنته

٣٧٧

وأبطل الرقبى

٣٩٨

بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة
فقبل منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس عم النبي
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينقم ابن جميل
الا انه كان فقيرا فافغناه الله واما خالد فانكم تظلمون خالدا
قد احتبس ادراعه واعتاده فى سبيل الله تعالى واما

- ٢٤٢ ... العباس فهي على ومثلها معها ثم قال يا عمر أما شعرت
ان عم الرجل صنو ابيه
- ٤٤٣ ... بعث النبي ابا بكر وعمر وعليهما رضي الله عنهم وقال
اخرجوا الى باب المسجد وقولوا ألا ان الجوار أربعون داراً
بعثت والساعة كقرسى رهان كاد احدهما ان يسبق
٦٦ ... الآخر باذنه
- ٣٧٠ ... ابا بكر رضي الله عنه وصي الى عمر ووصي عمر
رضي الله عنه الى اهل الشورى رضي الله عنهم ورضيت
الصحابة رضي الله عنهم بذلك
- ١٥٠ ... بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع وان
عمر حمى الشرف والريذة
- ٣٤٩ ... بلغنا عن ابي بكر انه نحل عائشة أم المؤمنين جداد
مشرين وسقا من نخل له بالعالية فلما حضره الموت قال
لعائشة انك لم تكوني قبضته وانما هو مال الوارث فصار
بين الورثة لأنها لم تكن قبضته
- ٢٩٣ ... بلغ صفية ان حفصة قالت بنت يهودي فبكت فدخل
عليها النبي صلى الله عليه وسلم وهي تبكي وقالت :
قالت لي حفصة انت ابنة يهودي فقال النبي صلى الله
عليه وسلم انك لابنة نبي وان عمك النبي وانك تحت نبي
فيم تقتخر عليك ، ثم قال اتق الله يا حفصة
- ٤١٧ ... فبلغ ذلك رسول الله فقال للرجل قولاً شديداً ثم
دعاهم فجزاهم واقرع بينهم فاعتق اثنين وارق اربعة
- ٣٢٦ ... فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة وثلاثين الف
فباع حسان حصته من معاوية بمائة الف درهم
- ٢٥٢ ... درهم ثم اتى النبي فقال اتجعل لي ما جعلت له ، قال
نعم فقال : قد جعلتها للمسلمين
- ٧٨ ... بلغني ان ما بين الهدفين روضة من رياض الجنة
- ٦٦ ... بنى الله له بيتا في الجنة
- ٢٧٢ ... لا تباع ولا تورث ولا توهب
- ٣٣١ ... لا يباع أصلها ولا تبتاع ولا توهب ولا تورث

- ١٥٨ لا يباع فضل الماء
- ٢٧٨ ولا يباع ولا يورث
- ٢٤٦ لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث
- ابتاعت حفصة حلياً بعشرين ألفاً فحبسته على نساء
- ٢٤٧ آل الخطاب فكانت لا تخرج زكاته
- ٣٩٣ اتبع دينك بالدنيا فابى أن يسلم فأوصت له بالثلث
- ٥٢٤ فيبيع بسبعمائة أو بتسعمائة
- يبيع منها القرية بمد فقال له النبي تبيعنيها بعين
- فى الجنة ؟ فقال يا رسول الله ليس لى ولا لعمالى غيرها
- فبلغ ذلك عثمان فاشترأها بخمسة وثلاثين ألف درهم
- ثم أتى النبي فقال انجعل لى ما جعلت له ؟ قال نعم قال :
- ٢٥٢ قد جعلتها للمسلمين
- فبايعه على الاسلام عليه وعلى قومه ثم قال :
- يا رسول الله اكتب بيننا وبين بنى تميم بالدهناء ان لا
- يجاوزها الينا منهم احد الا مسافر او مجاور فقال اكتب
- له يا غلام بالدهناء فلما رأته قد أمر له بهما شخص بى
- وهى وطنى ودارى فقلت يا رسول الله انه لم يسألك
- السوية من الأرض اذ سألك انما هذه الدهناء عندك مقيد
- الجمال ومرعى الابل ونساء بنى تميم وأبناؤها وراء ذلك
- فقال امسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم أخو المسلم
- ١٤٤ يسمعها الماء والشجر ويتعاونان على الفتان
- ٣٤ بين الهدفين لروضة من رياض الجنة
- بينما أيوب يفتسل عريانا اذ خر عليه جراد من
- ذهب فجعل يحثو فى ثوبه فناداه ربه يا أيوب ألم أكن
- ٢٨٤ اغنيبتك عما ترى قال بلى يا رب ولكن لاغنى بى عن بركتك
- ١٨٧ البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه

« حرف التاء »

- ٥٠٨ فتلك سقاية آل سعد
 تميمًا سأل النبي أن يقطعه عيون البلد الذي كان
 منه بالشام قبل فتحه وأبو ثعلبة سأل النبي أن يقطعه
 أرضًا كانت بين الروم فأعجبه الذي مال فقال ألا تسمعون
 ما يقول فقال والذي بعثك بالحق لنفتحن عليك فكتب له
 كتابًا ١٤٥
 توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت
 حكيم بن أمية بن حارثة بن الأرقص وأوصى إلى أخيه
 قدامة بن مظعون ٣٧٧

« حرف الشاء »

- ٢٨٠-٢٨١ الثالث والثلاث كثير
 والثلاث كثير أنك أن تترك وراثتك أغنياء خير من أن
 تتركهم عالة يتكففون الناس ٣٧٩
 الثالث كثير ٢٨٠
 الثالث والثلاث كثير أو كبير أنك أن تذر وراثتك أغنياء
 خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ٣٧٩
 ثلاثة لا ينظر الله إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب اليم
 رجل كان يفضل ماء بالطريق فمنعه ابن السبيل ١٦٤
 ثم أتاني الدامي لأجته ٢٨٥
 ثم أحبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ١٦٢
 ثم أحبس الماء حتى يبلغ إلى الجدر ١٦٣
 ثم رده على وراثته ٣٧٢
 ثم لا يكتم وليعرف ١٧٤
 ثم هي لكم مني ١٢٠-١٢٢-١٢٣
 ثامنوني حائطكم قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل ٢٤٤
 وثمنه حرام ١٥٢-١٥٩-١٦٠

« حرف الجيم »

فجاء ورثته من الأعراب فأخبروا رسول الله بما صنع
قال أو فعل ذلك ؟ لو علمنا أن شاء الله ما صلينا فأقرع
بينهم فاعتق منهم اثنين وأرق أربعة ٤١٧-٤١٨

الجيران ثلاثة جار له حق واحد وهو أدنى الجيران
وجار له حقان وجار له ثلاثة حقوق فأما الذي له حق
واحد فجار مشترك لا رحم له ، له حق الجوار والذي له
الحقان فجار مسلم له حق الاسلام وحق الجوار وحق
الرحم ٤٤٤

فأجاز عمر عنه وصيته ٢٨٧

أجاز العمري وأبطل الرقبى ٣٦٨

لا تجوز لوارث وصية إلا أن شاء الورثة ٣٩٨

لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة ٤٠٠

لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة ٤٠٠

تجزى العبد ثلاثة ٥٢١

لا تجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه ٥١٨

فجراهم وأقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة ٤١٧

جراهم ثلاثة أجزاء ٥٢٠

فجاء أعرابي على قعود له فسبقها فشيق ذلك على
المسلمين فقالوا يا رسول الله سبقت العضباء قال
رسول الله أنه حق على الله أن لا يرتفع من هذه القدرة
شيء إلا وضعه ٢٣

فجاء أعرابي على قعود له فسبقها فاشتد ذلك على
المسلمين وقالوا سبقت العضباء فقال رسول الله أن حقا
على الله أن لا يرفع شيئا من الدنيا إلا وضعه ٢٥

فجاءت سابقة فهش لذلك وأعجبه ٢٤-٢٣

جاء رجل فقال أن اختى نذرت أن تحج ٥٠٨

- جاء رجل فقال يا رسول الله اى الصدقة افضل او اعظم اجرا قال امك وابيك لتفتان ان تصدق وانت شحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تمهل حتى اذا بلغت الروح الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان
- جاء رجل من خثعم الى رسول الله فقال ان ابى أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكتوب عليه افأحج عنه ؟ قال انت اكبر ولده ؟ قال : نعم قال ارايت لو كان على ابيك دين فقضيته عنه اكان يجزىء ذلك عنه قال : نعم قال : فأحج عنه
- فجاء رجل من فهر فقال يا رسول الله انى أصبت هذا فشأنكم به فأمر النبي ابا بكر يقسم لحمه بين الرفاق
- جاء صاحب الدينار يتعرفه فقال على قد امرنى رسول الله باكله فانطلق صاحب الدينار وكان يهوديا الى النبي فقال له النبي اذا جاءنا شيء اديناه لك
- فجاء قوم فعمروها فهم أحق بها
- جاءنا بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الذين جاءوا بالصلوات عنه
- جاءنى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودنى من وجع اشتد بى فقلت يا رسول الله انى قد بلغ بى من الوجع ما ترى وانا ذو مال ولا يرئى الا ابنة لى افأتصدق بثلثى مالى قال لا قلت فالثبسط يا رسول الله قال : لا قلت فالثلث قال : الثلث والثلث كثير او كبير انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس
- جاءنى يعودنى فى حجة الوداع
- جعل الرقبى للوارث
- جعل العمري للوارث
- فجعل يستقرينا رجلا رجلا ببح ما يعلم صلاة افضل عند الله من صلاة الصبح جماعة يوم الجمعة فسألوه اكنتم تراهنون على عهد رسول الله قال : نعم لقد راهن على فرس يقال لها سبحة فجاءت سابقة

- فجعل عمر رضى الله عنه الى حفصة رضى الله عنها
 ٣٢٩ واذا توفيت فانه الى ذوى الراى من اهلها
- فجعل يحيى فى ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم اكن
 اغنييتك عما ترى قال : بلى يا رب ولكن لا غنى بى عن
 ٢٨٤ بركتك
- ويجعل الماء فيه الى الكعب ثم يرسله الى الاسفل
 ١٥٨ الذى يليه كذلك حتى تنتهى الارضون
- فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها فى
 ٢٥٢ الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالى
- فجعلها عمر صدقة لا تباع ولا تورث ولا توهب
 ٢٧٢
- فجعلها فى حسان بن ثابت وابى بن كعب
 ٣٢٦-٣٢٤
- تجعلها فى الاقربين
 ٢٦٤
- ليجعل لكم زكاة فى اموالكم
 ٣٨٩
- ليجعلها لكم زيادة فى اعمالكم
 ٣٨٩
- ما جعل النبى ^{صلى الله عليه وسلم} فى عنقى من السبقة فى عنقك فاذا
 اتيت الميطان قال ابو عبد الرحمن والميطان مرسلها من
 الفاية - فصف الخيل ثم ناد هل من مصلح للجام او
 حامل لفلان او طارح لجل فاذا لم يجبك احد فكبى ثلاثا
 ثم خلها عند الثالثة يسعد الله بسبقه من شاء من خلقه
 ٦٤
- جعلت اليك ما جعل النبى فى عنقى من هذه السبقة
 فى عنقك فاذا اتيت الميطان نصف الخيل ثم ناد ثلاثا هل
 مصلح للجام و حامل لفلان او طارح لجل فاذا لم يجبك
 احد فكبى ثلاثا ثم خلها عند الثالثة يسعد الله بسبقه من
 يشاء من خلقه
 ٦٣-٢٦
- جعلت مالى كله فى الفقراء والمساكين وابن السبيل
 ٣٧٩
- جعلت النظر فى وقفها الى على كرم الله وجهه فان
 حدث به حدث رفعه الى ابنها فلييانها
 ٤٩٨
- وجعلت وصيتها الى عبد الله بن جعفر فطلب ابن اخيها
 الوصية فوجد عبد الله قد افسده فقالت عائشة اعطوه
 ٣٩٣ الف دينار اوصت لى بها عمته

٢٥٣ اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك

٣٢٤ اجعلها لفقراء قرابتك

١٢٢ لا يجتمع في جزيرة العرب دينان

فاجتمعوا فهم وخص فقال يا بن كعب بن لؤى انقذوا
انفسكم من النار يا بنى مرة بن كعب انقذوا انفسكم من
النار يا بنى عبد شمس انقذوا انفسكم من النار ويا بنى
عبد مناف انقذوا انفسكم من النار يا بنى هاشم انقذوا
انفسكم من النار يا بنى عبد المطلب انقذوا انفسكم من
النار يا فاطمة انقذى نفسك من النار فاني لا املك لكم
من الله شيئا غير ان لكم رحما سابلها بيلالها

٣٢٥

« حرف الحاء »

احب الصيام الى الله صيام داود فانه كان يصوم
يوما ويفطر يوما ولا يفر اذا لاقى

٢٨٠

لا يحب الله الفساد

١٧٩

ما احببت الا ان يكون لى زوجة

٤٢٠

احبس الاصل وسبل الثمرة

٢٤٦-٢٤٤-٢٤١

٢٧٢-٢٧٠

واحبس الماء الى ان يبلغ الجدر

١٦٠-١٥٨

ثم احبس الماء حتى يبلغ الى الجدر

١٦٣

ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر

١٦٢

لا حبس عن فرائض الله

٢٤٥

حبست اصلها وسبلت ثمرتها

٢٧٢

حبست اصلها وتصدقته بها

٢٧٠

فحبسته على نساء آل الخطاب فكانت لا تخرج زكاته

٢٤٧

قد احتبس ادراعه واعتاده في سبيل الله تعالى
واما العباس فهي على ومثلها معها ثم قال يا عمر اما شعرت
ان عم الرجل صنو ابيه

٢٤٢

٣٨٥	حتى اذا بلغت الروح الحلقوم
١٦١	حتى يبلغ الجدر
٤٢٠	حتى لالقى الله عزيا
٥٠٨	افأحج عنه ؟
٥٠٨	افأحج عنها ؟ قال : نعم حجى عنها أرايت لو كان على امك دين اكننت قاضيته أقضوا الله فالله أحق بالوفاء
٢٣٠	احتججى منه يا سودة
٣٥١	يحرز الولد دون الوالد فان مات ورثه
١٦٦	حرمة الله يوم خلق السماوات والأرض فهو حرام الى يوم القيامة لم يحل لأحد قبلى ولا يحل لأحد بعدى ولم يحل لى الا ساعة من نهار وهو حرام الى يوم القيامة لا ينفر صيدها ولا يعضد شجرها ولا تلتقط لقطتها الا لمعرفة
١٦٦	حرمة مال المؤمن كحرمة دمه
١٢٩-١٣١	حريمها خمسون ذراعاً من كل جانب
١٣٢	حريم البئر خمس وعشرون ذراعاً حريم العادى خمسون ذراعاً
١٣٢	حريم البئر ذراعاً لأعطان الإبل والغنم
١٣٢	حريم بئر الزرع ثلاثمائة ذراع من نواصيها كلها
١٢٩-١٣٢	حريم البئر طول رشائها
١٣٢	حريم البئر العادى خمسون ذراعاً وحريم البئر البدى خمسة وعشرون ذراعاً
١٦٨	لحزنا عليك يا ابراهيم
١٤١	حضر فرسه فاجرى فرسه حتى قام ورمى بسوطه فقال أعطوه من حيث وقع السوط
٣٤	احضروا الهدف فان الملائكة تحضره وان بين الهدفين لروضة من رياض الجنة

٣٨٤	ثم يحضرها الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار
٢٧٨-٢٧٧	انما حطت الى هوى امها قال : فقال رسول الله هي يتيمة ولا تنكح الا باذنها قال فانترعت والله منى بعد ان ملكتها فزوجوها المفيرة بن شعبة
٤٤٦	حفظت من رسول الله لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل
٢٧٠	يحفظ عليهم اموالهم وينفق على ابنائهم من ماله
٢٥٥	احق بهبته ما لم يشب منها
٢٨٢	ما حق امرىء مسلم عنده شيء يوصي بيت ليلته الا ووصيته مكتوبة عنده
٢٨٦	ما حق امرىء مسلم بيت ليلتين وله شيء يريد ان يوصي فيه الا وصيته مكتوبة عند راسه
٢٨٦	ما حق امرىء يؤمن بالوصية حق الجوار اربعون داراً هكذا وهكذا يمينا وشمالاً وقداماً وخلفاً
١٧٠	لا يحل ان يملكها الا صاحبها التي هي له دون الواحد
٢٨٦	لا يحل لامرء مسلم له مال
٣٥٣	لا يحل للرجل ان يعطي العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما اعطى ولده
٢٥٥	لا تحل الصدقة لغني
١٧٠	ولا تحل لقطتها الا لمنشد
١٩٢-١٩٢	لا يحل مال امرىء مسلم الا بطيب نفس منه
١١	الحلال بين والحرام بين
٢٠٢	ما حملك على ما صنعت قلت وجدت نفسي بمضيعة فاحببت ان ياخرن الله فيه فقال هو حر ولولاؤه لك وعلينا رضاعة
١٥٣-١٥٠-١٤٩	لا حى الا الله ورسوله

١٢٨	لا حمى في الأراك
١٤٩	حمى النقيع لخيال المسلمين
١٥٠	حمى النقيع وإن عمر حمى الشرف والريذة
١٥٠	حمى النقيع وقال لا حمى إلا لله ولرسوله
		حين فرض الله عليه وعلى أمته خمسين صلاة كل يوم
		وليلة أما ترجع فتسمال الله التخفيف فمأزال يقول حتى
٢٨٦	جعلها خمسا
		حين مر بواذي الأزرق وهو موضع بين مكة والمدينة
		قال كاني انظر الى موسى هابطا من الشية وله جوار الى
٢٨٧	الله تعالى بالتلبية

« حرف الخاء »

		فاخبروا رسول الله بما صنع قال او فعل ذلك
		لو علمنا ان شاء الله ما صلينا فأقرع بينهم فاعتق منهم
٤١٨-٤١٧	اثنين وارق أربعة
١٩٢-١٨٩	خذا هي لك او لاختك او للذئب
		اخرجوا الى باب المسجد وقولوا ألا أن الجوار أربعون
٤٤٣	دارا
١٢٤-١٢٠	فخرج الناس يتعادون يتخاطبون
		انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد مكة
		حتى اذا كانوا في بطن وادي الروحاء وجد الناس حمار
		وحشي عقيرا فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أقروه
		حتى يأتي صاحبه فأتى البهزي وكان صاحبه فقال
		يا رسول الله صلى الله عليه وسلم شأنكم هذا الحمار
		فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه في
		الرفاق وهم معرمون قال ثم مررنا حتى اذا كنا بالاثاية
		اذا نحن بظبي حاقف في ظل فيه سهم فأمر رسول الله
		صلى الله عليه وسلم رجلا أن يقف عنده حتى يخبر الناس
٣٤٥	عنه

ثم خرج الى بئرك وان جهينة لحقوه بالرحبة فقال لهم من اهل ذي المروة فقال بنو رفاعه من جهينة فقال قد اقطعتها لبنى رفاعه فاقسموها فمنهم من باع ومنهم من امسك فعمل .. ١٤٤

خرج من المدينة حتى اتى الروحاء فاذا حمار عقير فقيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا حمار عقير فقال دعوه فانه سيطلبه صاحبه فجاء رجل من قهر فقال يا رسول الله انى اصبت هذا فشأنكم به فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر يقسمه لحمه بين الرفاق ٣٤٤

اذا خرج أحد الفرسين على صاحبه بطرف أذنه أو أذن أو عذار فاجعلوا السيقه له فان شككتما فاجعلا سبقهما نصفين فاذا قرتم ثنتين فاجعلا الغاية من غاية أصغر الثنتين ولا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام وتخشى الفقر ولا تمهل حتى اذا بلغ الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا ٣٨٤-٣٨٢

اخصف نعلى فلم يؤذونى واحبوا لو انى ابصرته فالتفت فأبصرته فقامت الى الفرس فاسرجته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم تاولونى السوط والرمح فقالوا لا والله لا نعينك عليه ففضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبت فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقد قلت فوقعوا فيه يأكلونه ثم انهم شكوا فى أكلهم اياه وهم حرم فرحنا وخبات العضد معى فأدركنا رسول الله فسألناه عن ذلك فقال هل معكم منه شيء ؟ فقلت نعم فناولته العضد فأكلها وهو محرم ٣٤٥

اختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقسمها بينهم ميراثا ٣٦٧

خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوصى بتقوى الله ٣٧٠

خطب على ناقته وأنا تحت جرائها وهى تقصع بجرتها وان لغامها يسيل بين كتفى فسمعته يقول ان الله قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث ٤٠٠

لقد خففت على داود القرآن فكان يأمر برأويه ان

- تسرج فيقرا قبل أن تسرج دوابه ولا يأكل الا من عمل
يده ٢٨٠
- خلقت عبادى ضعفاء كلهم « حديث قدسى » ٢٣٦
- خير من أن تتركهم عالة يتكفون الناس ٣٧٩-٣٧٨
- خيرا من أن تدعهم عالة يتكفون الناس ٣٨٩-٣٩٠
- لا تخبرونى على موسى فان الناس يصمقون فأكون
اول من يفيق فاذا موسى باطش بجانب العرش فلا أدرى
اكان فيمن صعد فأفاق أم كان ممن استثنى الله تعالى ٢٨٦

« حرف الدال »

- داود كان يأكل من عمل يده ٢٨٠
- دخل فرأى أسامة وزيدا وعليها قطيفة قد غطيا
رؤسهما ومدت اقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من
بعض ٢٢٧
- دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف
السروى في وجهه فقال ألم ترى مجزر المدلجى نظر الى
أسامة وزيد وقد غطيا رؤسهما وقد بدت اقدامهما فقال
ان هذه الاقدام بعضها من بعض ٢٢٤
- دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم
مسرورا تبرق أساور وجهه فقال ألم تر الى مجزر
المدلجى ؟ نظر آنفا الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد
فقال هذه الاقدام بعضها من بعض ٢٢٦-٢٢٧
- دخل على قدامة يعودده فبشر عنده بجارية فقال
قدامة زوجونى بها فقال ما تصنع بها وأنت على هذه
الحال ؟ فقال ان أنا عشت نسيت الزبير وإن مت فيهم
أحق من يرثنى ٤٢٠
- فدخل عليها النبى صلى الله عليه وسلم وهى تبكى
وقالت لى حفصة أنت ابنة يهودى فقال النبى صلى الله
عليه وسلم انك لابنة نبى وإن عمك لنبى وانك لتحت نبى
فيم تفتخر عليك ثم قال اتق الله يا حفصة ٢٩٣

- من ادخل فرسا بين فرسين وهو لا يامن ان يسبق
فلا بأس ومن ادخل فرسا بين فرسين وقد امن ان يسبق
فهو قمار ٥٩
- دعاء داود اللهم اني اسالك حبك وحب من يحبك
والعمل الذي يلبغني حبك اللهم اجعل حبك احب الى
من نفسي واهلي ومن الماء البارد ٢٨١
- دعوه فانه سيطلبه صاحبه فجاء رجل من فهر فقال
يا رسول الله اني اصببت هذا فشأنكم به فامر النبي
ابا بكر بقسمة لحمه بين الرفاق ٢٤٤

« حرف الذال »

- ذكر النبي انه منع ابن جميل وخالد بن الوليد
والعباس بن عبد المطلب يعني الصدقة فقال رسول الله
ما نعم ابن جميل الا انه كان فقيراً فاغناه الله ورسوله
فاما خالد فانكم تظلمون خالداً ان خالداً قد حبس ادرعه
وأعتده معاً في سبيل الله ٢٤١
- فذكرت دعوة اخي سليمان رب هب لي ملكاً لا ينبغي
لاحد من بعدي فرددته خاسئاً ٢٨٢
- تذهب السخيمة ٣٣٧-٣٣٨
- تذهب بالسمع والبصر ٣٣٧
- تذهب الضفائن ٣٣٧
- يذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء ٣٣٧
- تذهب وحر الصدر ٣٣٧

« حرف الراء »

- أرايت لو كان على اييك دين فقضيته عنه اكان يجزي
ذلك عنه قال : نعم : قال فاحجج عنه ٥٠٧
- أرايت لو كان على أمك دين اكنت قاضيته ؟ اقضوا
الله فالله أحق بالوفاء ٥٠٨

- أرايت لو كان على أمك دين أكننت قاضيه ؟
 قالت : نعم ، قال : فدين الله أحق بالقضاء ٤٨١
- فرايت سواداً كبيراً سد الأفق فقبل هذا موسى في
 قومه ٢٨٦
- لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة لقد أوتيت
 مزمراً من مزامير داود ٢٨٠
- وأتى قال عسى الفويرا بؤساً فقال عريفي أنه لا يهتم
 فقال عمر ما حملك على ما صنعت قلت وجدت نفساً
 بمضيعة فأجبت أن ياجرن الله فيه فقال هو حر وولاؤه
 لك وعلينا رضاعه ٢٠٢
- وبالربع أحب إلى من الثلث ٢٨١
- ربنا يسألنا من أموالنا فأشهدك أني جعلت أرضي
 بريحاء لله فقال اجعلها في قرابتك قال فجعلها في حسان
 ابن ثابت وأبى بن كعب ٣٢٤
- ثم رجع في قبته ٣٥٤
- فإن رجع في هبته فهو كالذي يقى ويأكل منه .. ٣٥٥
- فرجع أبى في تلك الصدقة ٣٣٨
- ترجع إلى صاحبها ٣٦٧
- يرجع في قبته ٣٥٤
- يرجع إلى الجدر ١٦٢
- فيرجع فيها إلا الوالد فيما أعطى ولده ٣٥٣
- أرجع فصل فانك لم تصل ١٧٨
- رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاما أسود فقال : هل
 لك من أبل ؟ قال : نعم ، قال : فما ألوانها ؟ قال : حمراء
 قال : فهل فيها من أورك ؟ قال : نعم قال : أتى أتاها
 ذلك ، قال : لعل عرقاً نزع قال : وهذا لعل عرقاً نزع
 رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمه

٥٠٨-٥٠٦

توفيت أفيثعها أن تصدق عنها فقال : نعم قال : فان لي
مخرفا فأشهدك أنني قد تصدقت به عنها .

٣٥٦

رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا وولداً وان ابى
يريد أن يجتاح مالي فقال أنت ومالك لأبيك

٢٢٨

رجلين تداعيا ولداً فدعا له عمر القافة فقال قد
اشتركا فيه فقال له عمر وآل أيهما شئت

٤١٨

رجلا اعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم
فاعتق اثنين وأرق أربعة

٤١٧

رجلا اعتق ستة أعبد له عند موته لم يكن له مال
غيرهم فبلغ ذلك رسول الله فقال للرجل قولاً شديداً ثم
دعاهم فجزاهم وأقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة

٥٢٤

رجلا اعتق ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له
مال غيرهم فبلغ ذلك رسول الله فغضب من ذلك وقال
لقد هممت ألا أضلي عليه ثم دعا مملوكيه فجزاهم ثلاثة
أجزاء ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة

٥١٤

رجلا اعتق غلاماً له عن دبر منه لم يكن له مال غيره
فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فبيع بستعمائة
أو بستعمائة

٤١٨-٤١٧

رجلا اعتق شقيقاً له من غلام فذكر ذلك للنبي
فقال ليس لله شريك وفي بعضها فأجاز عتقه

٢٨٥

رجل اعتق عند موته ستة رحله له فجاء ورثته من
الأعراب فأخبروا رسول الله بما صنع قال أو فعل ذلك ؟
لو علمنا أن شاء الله ما صلينا فأقرع بينهم فاعتق اثنين
وأرق أربعة

٢٨٨

فرحب بى ودعا لى بخير
فرحب ودعا لى بخير

٥٠٨

الرجل الذى قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
ان امى قد توفيت أفيثعها ان تصدقت عنها ؟ قال : نعم

٣٦٥-٣٦٤-٣٦٣

رجل امر عمرى له ولعقبه فانها للذى يعطاها لا ترجع
الى من اعطاها لانه اعطى عطاء وقعت فيه المواريث

- رجلا من الغرب يهدي أحدهم الهدية فأعوضه عنها
٢٥٩ بقدر ما عندي فيظل يسخط على
- رجلا ينشد ضالة في المسجد فقال له النبي
١٧٣ صلى الله عليه وسلم لا وجدت
- رجل كان يفضل ماء بالطريق فمنعه ابن السبيل
١٦٤ رجلان كان نازلا بين قوم « قال النبي صلى الله عليه
وسلم يشكوهم فبعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر
وعمر وعلياً رضي الله عنهم وقال اخرجوا الى باب المسجد
وقولوا الا ان الجوار اربعون داراً ٤٤٣
- رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أبي مات
وعليه حجة الاسلام أفأحج عنه ٥٠٨
- الراحمون يرحمهم الله ارحموا من في الأرض يرحمكم
من في السماء الرحم شجنة من الرحمن فمن وصلها وصله
الله ومن قطعها قطعها الله ٣٣٦
- رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا
والحبل واشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به ١٧٦
- رد على صاحبها ما لم يشب منها ٣٥٥
- فرده على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه
وابن أخيه شداد بن أوس ونبيط بن جابر فتقاوموه فباع
حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم ٣٢٦
- ثم رده على ورثته ٣٧٢
- ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٤١
- رزق الله فأكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأكل على وفاطمة فلما كان بعد ذلك أتته امرأة تنشد
الدينار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي أد
الدينار ١٧٤
- ورضيت الصحابة رضي الله عنهم بذلك ٣٧٠
- فرفع ذلك الى قومه فقالوا : اتبيع دينك بالدينا
قأبي ان يسلم فأوضت له بالثلث ٣٩٣

- ٢٤ .. لا يرفع شيء نفسه في الدنيا ..
- ٣٦٥ .. الرقبي جائزة ..
- ٣٦٤ .. والرقبي جائزة لأهلها ..
- ٣٦٥ .. لا ترقبوا من أرقب شيئاً فهو سبيل الميراث ..
- ٣٦٤ .. أو أرقب رقبي فهي للمعمر يرثها من يرثه ..
- أما يا بني اسماعيل فإن أباكم كان رامياً أرموا
وأنا مع بني فلان قال فأمسك أحد الفريقين بأيديهم فقال
رسول الله ما لكم لا ترمون؟ قالوا: كيف نرمى وأنت معهم
فقال أرموا وأنا معكم ٢٥
- ٧٨ .. يرمى بين الهدفين ..
- ٧٨ .. يرمى بين عرصين بينهما أربعمائة ..
- ولأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا وليس من اللهو
إلا ثلاثة ملاعبة الرجل أهله وتأديبه فرسه ورميه بقوسه
ومن علمه الله الرمي فتركه رغبة عنه فنعمة كفرها وإن الله
يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صائعه المحتسب فيه
الخير والرامي ومنبله ٢٣
- راهن رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس
له فجاءت سابقة فهش لذلك وأعجبه ٢٣-٢٤
- لقد راهن على فرس يقال لها سبيحة فجاءت سابقة ٣٥
- روى ابن عباس رضي الله عنه أن أغرابيا وهب للنبي
هبة فأثابه عليها وقال أرضيت؟ قال: لا فزاده وقال
أرضيت؟ فقال: نعم، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقد هممت أن لا أتعب إلا من قرشي أو أنصاري
أو ثقي ٣٥٧-٣٥٨
- روى ابن عباس وعائشة وابن أبي أوفى رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص ٣٧٣
- روى أن علياً كرم الله وجهه وجد ديناراً فعرفه ثلاثاً
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كله أو شأنك به ١٧٣

- روى عبد الدائم بن دينار قال بلغنى ان ما بين الهدفين
روضة من رياض الجنة ٧٨
- روى ابو عبيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى انه قال
السنة في حريم القلب العادى خمسون ذراعاً والبدنى
خمس وعشرون ذراعاً ١٣١
- روى عقبة بن عامر رضى الله عنه قال « سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر وأعدوا لهم
ما استطعتم من قوة الا ان القوة هى الرمى قالها
ثلاثاً ٢٣
- روى النعمان بن بشير قال اعطانى أبى عطية فأتى
رسول الله فقال انى اعطيت ابنى عطية وان أمه قالت
لا ارضى حتى تشهد رسول الله فقال رسول الله فهل
اعطيت كل ولدك مثل ذلك ؟ قال لا قال رسول الله اتقوا
الله وأعدوا بين اولادكم اليس يسرك ان يكونوا فى البر سواء
قال : بلى قال : فلا اذا ٣٣٦
- روى ابن أبى مليكة عن عروة قال أشهد أن رسول الله
قضى أن الأرض أرض الله والعباد عباد الله ومن أحيا
مواتاً فهو أحق به جاءنا بهذا عن النبي الذين جاءوا
بالصلوات عنه ١٢٠
- روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صارع يزيد
ابن ركانة على شاة فصرعه ثم عاد فصرعه ثم عاد فصرعه
فأسلم ورد عليه الغنم ٤٦

« حرف الزاى »

- زيادة فى حسناتكم ليكمل لكم زكاة فى أموالكم .. ٣٨٩
- زيادة فى حسناتكم ليكملها لكم زيادة فى أعمالكم .. ٣٨٩
- زيادة لكم فى أعمالكم ٤٢١-٣٨٩
- ترددوا حباً ٣٣٧
- تزاوروا وتهادوا فان الزيارة تثبت الوداد والهدية
تذهب السخيمة ٣٣٨-٣٣٧

٣٤٧

نن وأرجح

تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها : انى قد اهديت الى النجاشى حلة وأوراقى مسك ولا ارى النجاشى الا قد مات ولا ارى هديتى الا مردودة على فان ردت فهى لك قالت فكان ما قال رسول الله وردت عليه هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية من مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة

٣٥٢

زوجنى قدامة بن مظعون ابنة أخيه عثمان بن مظعون ابنة أخيه عثمان بن مظعون فأتى قدامة رسول الله فقال أنا عمها ووصى أبيها وقد زوجها من عبد الله بن عمر فقال صلى الله عليه وسلم انها يتيمة لا تنكح الا باذنها

٣٧٧

٤٢٠

زوجونى حتى لا ألقى الله عزبا

٣٧٨-٣٧٧

فزوجوها المفيرة بن شعبة

«حرف السين»

٣٩٥

فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم اتتنى أمى وهى راغبة أفأصلها قال : نعم

٥٠٦

سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج عن أبيها فأذن لها فقالت اينفعه ذلك قال : نعم كما لو كان على أهلك دين فقضيته نفعه

١٢٨

سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حمى الأراك فقال صلى الله عليه وسلم لا حمى فى الأراك

١٤٥

سأل النبى صلى الله عليه وسلم أن يقطعه عيون البلد الذى كان منه بالشام قبل فتحه وأبو ثعلبة سأل النبى أن يقطعه أرضاً كانت بين الروم فأعجبه الذى مال فقال الا تسمعون ما يقول فقال والذى بعثك بالحق لتنفتحن عليك فكتب له كتاباً

٣٥

فسألوه انتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم لقد راهن على فرس يقال لها سبحة فجاءت سابقة

- فسألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 رزق الله فأكل منه رسول الله وأكل على وفاطمة فلما كان
 بعد ذلك أتته امرأة تنشد الدينار فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا علي أد الدينار ١٧٤
- فسألناه عن ذلك فقال هل معكم منه شيء ؟ فقلت نعم
 فتناولته العضد فأكلها وهو محرم ٢٤٥
- سئل عثمان أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال : نعم راهن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على فارس له فجاءت سابقة فهش لذلك
 وأعجبه ٢٤-٢٣
- سئل عمر بن الخطاب عن غلام يافع من غسان وصي
 لبنت عمه وله عشر سنين وله وارث يولد آخر فأجاز عمر
 عنه وصيته ٢٨٧
- سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصدقة
 أفضل قال إن تتصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغنى
 وتخشى الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغ الحلقوم قلت لفلان
 كذا ولفلان كذا ٢٨٤-٢٨٢
- سئل عن أفضل الرقاب ٤٦٨
- سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة
 الذهب والورق فقال أعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها
 سنة فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فإن
 جاء طالبها يوماً من الدهر فأدأها إليه وسأله عن ضالة
 الإبل فقال مالك ولها دعها فإن معها حذاءها وسقاءها
 ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها وسأله عن النشاة
 فقال خذها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب ١٧٤-١٧٣-١٦٩
- سئل عن اللقطة فقال ما كان منها في طريق مثنان
 فعرفها حولا فإن جاء صاحبها والا فهي لك وما كان في
 جراب ففيها وفي الركاز الخمس ١٦٩
- سئل عن اللقطة فقال أعرف عفاصها وكاءها وعرفها
 سنة فإن جاء من يعرفها والا فاخبطها بمالك ١٧٢
- سئل عن اللقطة فقال ما كان منها من خراب ميتاء

- فعرها حولا فان جاء صاحبها والا فهى لك وما كان منها
 ١٦٦ فى خراب ففيها وفى الركاز الخمس
- سئل رسول الله عن ضالة الابل فغضب واحمرت
 عيناه وقال مالك ولها منها الجذاء والسقاء تاكل من الشجر
 وترذ الماء حتى ياتي ربها وسئل عن ضالة الغنم فقال
 ١٨٩ اخذها هي لك او لاختك او للذئب
- سئل رسول الله من اكرم الناس قال اتقاهم لله قالوا
 ليس عن هذا نسالك قال فاكرم الناس يوسف ابن نبي
 ٢٨٥-٢٨٤ الله و خليل الله
- سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل
 فازسلت التي ضمرت منها واحدها الحفيا الى ثنية
 الوداع والتي لم تضمر احدها ثنية الوداع الى مسجد
 ٢٥ بنى زريق
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل
 المضمرة منها من الحفيا الى ثنية الوداع وما لم يضمر منها
 ٢٣ من ثنية الوداع الى مسجد بنى زريق
- ان النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل
 المضمرة منها من الحفيا الى ثنية الوداع وما لم يضمر منها
 ٥٤ ثنية الوداع الى مسجد بنى زريق
- سبق الخيل وفضل الفرح في الغاية
 ٥٥
- لا سبق الا فى خوف او حافر او نصل
 ٢٦-٣٥
- لا سبق الا فى نصل او خوف او حافر
 ٤٥
- فسبق الناس فهش لذلك واعجبه
 ٣٥
- سيقت المضياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ٢٥ ان حق على الله ان لا يرفع شيئا من الدنيا الا وضعه
- سيقت المضياء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ٢٣ انه حق على الله ان لا يرتفع من هذه القدرة شيء الا وضعه
- اسق ارضك ثم ارسل الماء ارض جارك فقال
 الاتصارى ان كان ابن عمك يا رسول الله فتلون وجه

- رسول الله فقال يا زبير اسق ارضك واحبس الماء الى
 ان يبلغ الجذر ١٥٨-١٦١
- اسق ارضك حتى يبلغ الجذر ١٦١
- اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجذر ١٦٢
- اسكن حراء فما عليك الا نبى او صديق او شهيد
 وكان عليه ابو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير ٢٧١
- فاسلم ورد النبى صلى الله عليه وسلم عليه غنمه ٤٦
- فاسلم ورد عليه الغنم ٤٦
- سليمان بن داود لما بنى بيت المقدس سأل الله تعالى
 ملكا لا ينبغي لأحد من بعده فأوتيه وسأل الله عز وجل
 حين فرغ من بناء المسجد الا ياتيه أحد لا ينهزه الا للصلاة
 فيه ان يخرج من ذنوبه وخطيئته كيوم ولدته أمه ٢٨٢
- سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فقال ايها الناشد
 غيرك الواجد ١٧٠
- سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا ينشد
 ضالة في المسجد فقال له النبى صلى الله عليه وسلم
 لا وجدت ١٧٣
- سمعت رسول الله يقول ان الله تعالى قد اعطى كل
 ذى حق حقه فلا وصية لوارث ٤٠٠
- سمعت رسول الله يقول لا حمى الا الله ورسوله ١٤٩
- سمعت رسول الله يقول واعدوا لهم ما استطعتم من
 قوة الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة
 الرمي ٢٦
- سمعت رسول الله يقول على المنبر واعدوا لهم
 ما استطعتم من قوة الا ان القوة هي الرمي قالها ثلاثا ٢٣
- فسمعت رسول الله يقول على المنبر ان رجلا من العرب
 يهدى احدهم الهدية فأعوضه عنها بقدر ما عندي فيظلل
 يسخط على ٢٥٩

- فسمعتنه يقول ان الله قد اعطى كل ذى حق حقه
٤٠٠ فلا وصية لوارث
- ١٥٩ فسمعتنه يقول الناس شركاء فى ثلاثة الكلا والماء والنار
السنة فى حريم القليب العاذى خمسون ذراعا والبدئى
١٣١ خمس وعشرون ذراعا
- سواء بين اولادكم فى العطية ولو كنت مفضلا احدا
٣٣٨ لفضلت النساء
- لا سبق الا فى خوف او حافر او نصل
٢٦
- والساعة كفرسى رهان كاذ احدهما ان سبق الآخر
٦٦ بأذنه

« حرف الشين »

- ٢٨٦ شفاء من كل داء الا السام قيل وما السام قال الموت
أشهدك ان رسول الله قضى ان الارض ارض الله
والعباد عباد الله ومن احيا مواتا فهو احق به جاءنا بهذا
١٢٠ عن النبى الذين جاءوا بالصلوات عنه
- أشهد على هذا غيرى
٣٣٦-٣٤٢
- فأشهدك انى جعلت ارضى بيزحاء الله فقال اجعلها فى
٣٢٤ قرابتك قال : فجعلها فى حسان بن ثابت وأبى بن كعب
- فأشهدك انى قد تصدقت به عنها
٥٠٦-٥٠٨
- تشهد رسول الله فانطلق ابى اليه يشهده على صدقتى
فقال رسول الله افعلت هذا بولدك كلهم فقال لا فقال :
٣٣٨ اتقوا الله واعدلوا فى اولادكم فرجع أبى فى تلك الصدقة
- فليشهد ذا عدل او ثوى عدل ولا يكتنم ولا يغيب
١٧٢
- لو شهدته قبل ان يدفن فى مقابر المسلمين
٤١٨
- شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكتوب
عليه افاحج عنه ؟ قال انت اكبر ولده ؟ قال : نعم قال :

أرايت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه أكان يجزى
ذلك عنه قال : نعم قال فأحجج عنه ٥٠٧

« حرف الصاد »

- ٤٤٧ وعن الصبي حتى يحتلم
- ٧٥ ولا يصح الا على آلتين متجانستين
- صاحب الأذان جعل حائظه صدقة وجعله الى
رسول الله فجاء أبواه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالا
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن لنا عيش الا هذا
حائط فردده النبي صلى الله عليه وسلم ثم ماتا فورثهما ٢٤٥
- صارع النبي صلى الله عليه وسلم أبا ركانة في
الجاهلية وكان شديداً فقال شاة شاة فصرعه النبي
فقال عاودني في أخرى فصرعه النبي فقال عاودني فصرعه
الثالثة فقال أبو ركانة ماذا أقول لأهلي ؟ شاة أكلها ذئب ؟
وشاة نشزت فما أقول في الثالثة فقال النبي ما كان
لنجمع عليك أن نصرعك فنصرمك خذ غنمك ٤٧
- ٤٦ صارع النبي صلى الله عليه وسلم فصرعه النبي
- صارع يزيد بن ركانة على شاة فصرعه ثم عاد فصرعه
- ٤٦ ثم عاد فصرعه فأسلم ورد عليه الغنم
- أي الصدقة أفضل أو أعظم أجراً قال أما وأبيك
لتفتان أن تصدق وأنت شحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل
البقاء ولا تمهل حتى إذا بلغت الروح الحلقوم قلت لفلان
كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان ٣٨٥
- صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له ٥٠٨
- الصدقة على المسلمين صدقة وهي على ذي الرحم
- ٢٦٣ ثنتان صدقة وصلة
- ٢٤٠ عليها صدقة ولنا هدية
- ٢٦١ لا صدقة وذو رحم محتاج
- تصدق على أبي بيعض ماله فقالت أمي عمرة يشح

- رواحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلق ابي اليه يشهده على صدقتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افعلت هذا بولدك كلهم فقال لا فقال : اتقوا الله واعدلوا في اولادكم فرجع ابي
- ٣٣٨ فى تلك الصدقة
- ٣٤٢ تصدق على ابي ببعض ماله تصدقت به عنها
- ان تصدق بمالى كله ؟ قال : لا قلت اتصدق بثلثى مالى ؟ قال : لا قلت اتصدق بالشرط قال : لا قلت اتصدق بالثلث قال : والثلث كثير انك ان تترك ورثتك اغنياء خذ من ان تتركهم عالة يتكفون الناس
- ٣٧٨ صدقتك على المساكين صدقة وعلى ذى الرحم اثنان
- ٢٦١ صدقة وصلة
- ٢٥٣ تصدق به على نفسك
- تصدق عليكم بثلث اموالكم عند وفاتكم زيادة فى حسناتكم ليحمل لكم زكاة فى اموالكم
- ٣٨٩ تصدق عليكم بثلث اموالكم عند وفاتكم زيادة فى حسناتكم ليحملها لكم زيادة فى اعمالكم
- ٣٨٩ تصدق عليكم عند موتكم بثلث اموالكم زيادة لكم فى اعمالكم
- ٣٨٩ تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث اموالكم زيادة لكم فى اعمالكم
- ٤٢١ تصدق وانت صحيح صحيح تامل الفنى وتخشى الفقر ولا تمهل حتى اذا بلغ الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا
- ٣٨٤-٣٨٢ فتصدق بها عمر على ان لا تباع ولا توهب ولا تورث فى الفقراء وذوى القربى والرقاب والضعيف وابن السبيل لا جناح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول
- ٢٤٢ ويتصدق عند موته مثل الذى يهدى اذا شبع
- ٣٨٦

- ٢٦٣ صدقتك على ذى القربى صدقة وصلة
 أفاتصدق بثلثى مالى قال لا قلت فالشطر يارسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال : لا قلت : فالثالث قال : الثالث
 والثالث كثير أو كبير أنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن
 تدعهم عامة يتكفون الناس ٣٧٩
 أفاتصدق عنها قال : نعم قلت فإى الصدقة أفضل
 قال : سقى الماء قال : الحسن فلتك سقاية آل سعد
 بالمدينة ٥٠٨
 وتصدق بها ٢٧٠
 ويصرف النار عن وجهى ويصرفنى عن النار فى سبيل
 الله وذى الرحم والقريب والبعيد ولا يباع ولا يورث .. ٢٧٨
 تصافحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء
 ٢٣٧
 صفة أوصت لابن أخ لها يهودى وأوصت لعائشة
 فقالوا اتبع دينك بالدنيا فأبى أن يسلم فأوصت له بالثالث
 ٣٩٢
 بالف دينار وجعلت وصيتها الى عبد الله بن جعفر فطلب
 ابن أخيها الوصية فوجد عبد الله قد أفسده فقالت عائشة
 أعطوه ألف دينار أوصت لى بها عمته ٣٩٣
 صفة وصت لأخيها بثلاثها ثلاثين ألفاً وكان يهودياً
 ٣٩٢
 صفة قالت لأخ لها أسلم ترثنى فرفع ذلك الى قومه
 فقالوا اتبع دينك بالدنيا فأبى أن يسلم فأوصت له بالثالث
 ٢٨٠
 صم صيام داود فإنه كان أعبد الناس ٢٨٠
 بصوم نصف الدهر ٢٨٠
 أحب الصيام الى الله صيام داود فإنه كان يصوم
 يوماً ويفطر يوماً ولا يفتر اذا لاقى ٢٨٠
 لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً ولكنها تكسر السن
 وتفقأ العين ١١٦

« حرف الصاد »

- لا ضرر ولا ضرار ١٣٣
 ضالة المؤمن حرق النار ١٩٥

وما لم يضمن منها من ثنية الوداع الى مسجد
بنى زريق ٥٤

« حرف الطاء »

فأطرق عمر وجعل ينفخ ويقتل شاربته وكان اذا كره
امراً قتل شاربته ونفخ فلما رأى الأغرابى ما به جعل يردد
ذلك فقال عمر المال مال الله والمباد عباد الله فلولاً ما أحمل
عليه فى سبيل الله ما حميت من الأرض شيراً فى شبر ١٤٩

« حرف الظاء »

ظننت انه سيورثه ٤٤٣

« حرف العين »

عن أسمر بن مضر قال : أتيت النبی صلى الله
عليه وسلم فبايعته فقال : من سبق الى ما لم يسبق
اليه مسلم فهو له قال فخرج الناس يتعادون يتخاطبون ١٢٤-١٢٠

عن النبی صلى الله عليه وسلم قال : ان الله تصدق
عليكم بثلاث اموالكم عند وفاتكم زيادة فى حسناتكم
ليجعلها لكم زيادة فى اعمالكم ٣٨٩

عن سعد بن عباد ان امه ماتت فقال يا رسول الله
ان امى ماتت أفأتصدق عنها قال : نعم قلت فأى الصدقة
أفضل قال سقى الماء قال الحسن فذلك سقاية آل سعد
بالمدينة ٥٠٨

وعن الصبى حتى يحتلم ٤٤٧

عن على قال حفظت عن رسول الله لا يتم بعد احتلام
ولا صمات يوم الى الليل ٤٤٦

عن محمد بن على بن ركانة ان ركانة صارع النبی
صلى الله عليه وسلم فصرعه النبی ٤٦

عندى دينار فقال تصدق به على نفسك ٢٥٣

- ان عبد الله بن زيد صاحب الاذان جعل حائطه صدقة
وجعله الى رسول الله فجاء ابواه الى النبي فقالا يا رسول
الله لم يكن لنا عيش الا هذا الحائط فرده النبي ثم ماتا
فورثها ٢٤٥
- ان علي بن ابي طالب وجد ديناراً فأتى به فاطمة
فسألت عنه رسول الله فقال هو رزق الله فأكل منه
رسول الله وأكل علي وفاطمة فلما كان بعد ذلك أتته
امراة تنشد الدينار فقال رسول الله يا علي اد الدينار ١٧٤
- العائد في هبته كالغائد في قيئه ٣٤١
- فقال عاودني في أخرى فصعره النبي فقال عاودني
فصعره الثالثة فقال أبو ركانة ماذا أقول لأهلي شاة
أكلها ذئب وشاة نشزت فما أقول في الثالثة فقال النبي
ما كنا لنجمع عليك إن نصرك فنفرمك خذ غنمك ٤٧
- العبد بين اثنين فاعتق أحدهما نصيبه فان كان موسراً
يقوم عليه ولا وكس ولا شطط ثم يعتق ٥١٤
- اعدلوا بين ابنائكم ، اعدلوا بين ابنائكم ، اعدلوا بين
ابنائكم ٣٣٨
- اعرف السرور في وجهه فقال ألم تر الى مجرؤ
المدلجي نظر الى أسامة وزيد وقد غطيا رؤسهما وقد
بدت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض ٢٢٤
- اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فان جاء
طالبها فادفعها اليه ١٨٦-١٧٦
- عرفه سنة فان جاء صاحبه والا فشأنك به ١٦٧
- فعرفه صاحب الدقيق فرد عليه الدينار فأخذه
على فقطع منه قيراطين فاشترى به لحماً ١٧٤
- عرفها فان جاء أحد يخبرك بعدتها ووعائها ووكائها
وفرقتها فاعطها اياه والا فاستمتع بها ١٧٥
- عقرتيا تفلت البارحة ليقطع على صلاتي فأمكنني الله
منه فأخذته فأردت ان أربطه على سارية من سواري

- المسجد حتى تنظروا اليه فذكرت دعوة اخي سليمان
 ٢٨٢ رب هب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي فردده خاسئاً
- ١٣٩ علق الملك في الوات على الأحياء وهو العمارة
- ٥٠٨-٥٠٧ أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له
- على كرم الله وجهه وجد ديناراً فجاء صاحبه فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم أده قال قد أكلته فقال النبي
 ١٨٠ صلى الله عليه وسلم إذا جاءنا شيء أدينناه
- ان الرجل والمرأة ليعمل بطاعة الله ستين سنة ثم
 ٢٨٤ يحضرها الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار
 عن اسمر بن مهران قال : « أتيت النبي فبايعته
 فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له قال
 ١٢٠ فخرج الناس يتعادون يتخاطبون
- عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تصدق
 عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها
 ٢٨٩ لكم زيادة في أعمالكم
- عن سعد بن عباد ان أمه ماتت فقال يا رسول الله
 ان أمي ماتت أفأتصدق عنها قال نعم قلت فأى الصدقة
 افضل قال سقى الماء قال الحسن فتلك سقاية آل سعد
 ٥٠٨ بالمدينة
- وعن الصبي حتى يحتلم
 ٤٤٧
- عن عبد الله بن عمر انه كان يختفي بين الغرضين
 ٧٨ عن علي قال حفظت عن رسول الله لا يتم بعد احتلام
 ٤٤٦ ولا صلات يوم الى الليل
- عن محمد بن علي بن ركانة ان ركانة صارع النبي
 ٤٦ فصرعه النبي صلى الله عليه وسلم
- عندي دينار فقال تصدق به على نفسك
 ٢٥٣
- ان عمر استعمل مولى لي يدعى هنيأ على الحمي
 وقال له يا هني أضم جناحك عن الناس واتق دعوة

المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وادخل رب الصريمة
والغنيمة واياك ونعم ابن عوف واياك ونعم ابن عفان
فانهما ان ماشيتها يرجعا الى نخل وزرع وان رب الصريمة
ورب الغنيمة ان تهلك ماشيتها قياتاني فيقولوا
يا امير المؤمنين يا امير المؤمنين افتاركهم انا لا اناك ان
الماء والكلا اسر عندي من الذهب والورق والذي نفسي بيده
لولا المال الذي احمل عليه في سبيل الله فاحميت عليهم
من بلادهم شبرا فان حمى رسول الله ارضا لحاجة
والحاجة باقية لم يجز احياؤها ١٤٩-١٥٠

ان عمر اصاب ارضا من ارض خيبر فقال :
يا رسول الله قد اصببت ارضا بخير لم اصب ارضا
من ارض خيبر فقال يا رسول الله قد اصببت ارضا بخير
لم اصب وتصدقت بها فتصدق بها عمر - على ان
لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى
والرقاب والضعيف وابن السبيل لا جناح على من وليها
ان ياكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول ٢٤٢

« حرف الفين »

غزوت مع النبي فسمعتة يقول الناس شركاء في
ثلاثة الكلا والماء والنار ١٥٩

غضب النبي حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء
من التوراة وقال أفي شك أنت يا ابن الخطاب ؟ وفي
رواية امتهوكون انتم ؟ والله لو كان موسى حيا ما وسعه
الا اتباعي وفي رواية ألم آت بها بيضاء نقيب لو كان موسى
أخي حيا ما وسعه الا اتباعي ٢٥١-٢٥٠

غلاما من أهل الحيرة حافظ كاتب فلو اتخذته كاتباً
فقال قد اتخذت أذن بطانة من دون المؤمنين ٤٩٦

غلب يا رسول الله من كنت معه قال ارموا وأنا معكم
جميعاً ٢٣

فكأنما غمس يده في لحم خنزير ٣٥٤

- أغنياء خير من أن يتركهم عالة يتكفون الناس ٣٧٩-٣٧٨
 أغنياء خيراً من أن تدعهم عالة يتكفون الناس ٣٨٩-٣٩٠
 ففضب واحمرت عيناه وقال مالك ولها معها الخداء
 والسقاء تأكل من الشجر وترد الماء حتى يأتي ربها وسئل
 عن ضالة الغنم فقال حذاها هي لك أو لأخيك أو للذئب ١٨٩

« حرف الفاء »

- وتأديه فرسه ورميه بقوسه ومن علمه الله الرمي
 فتركه رغبة عنه فتعنة كفرها أن الله يدخل بالسهم الواحد
 ثلاثة الجنة صانعه المحاسب فيه الخير والرامي ومنبله ٢٣
 من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق
 فلا بأس ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق
 فهو قمار ٥٩
 ولا تفسدوها فمن أعمار عمرى فبى للذى أعمار حيا
 وميتا ولعقبه ٣٦٤
 بفضل ما آتاه الله وقال يا أمة محمد والذي بعثنى
 بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون
 الى صلتهم ويصرفها الى غيرهم والذي نفسى بيده لا ينظر
 الله اليه يوم القيامة ٢٦٢
 ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء ٣٣٨
 أفعل يا رسول الله فقسما أبو طلحة في أقاربه وبني
 عمه ٣٢٤
 أن تفعل الخير خير لك ١٦٥
 تدعهم فقراء يتكفون الناس ٣٧٣-٣٧٢
 اجعلها لفقراء قرابتك ٣٢٤
 فى ثلاثة الماء والنار والكلا ١٥٨

- فى حريم القلب العادى خمسون ذراعا والبدنى
 ١٣١ خمس وعشرون ذراعا
 ١٣٦ فى حق غير مسلم فهى له
 ١٦٦ فى خراب نقيها وفى الركاز الخمس
 ٢٥٣ فيجمل فيها دلوه مع دلاء المسلمين
 أفى شك أنت يا ابن الخطاب ؟ وفى رواية امتهوكون
 انتم ؟ والله لو كان موسى حيا ما وسعه الا اتباعى ،
 وفى رواية ألم أت بها بيضاء نقية ؟ لو كان موسى
 ١٥١-٢٥٠ أخى حيا ما وسعه الا اتباعى
 ٢٩٣ فيم تفتخر عليك ثم قال اتق الله يا حفصة

« حرف القاف »

- فأقام ثلاثا ثم خرج الى تبوك وأن جهينة لحقوه
 بالرجبة فقال لهم من أهل ذى المروة فقال بنو رفاعه
 من جهينة فقال قد أقطعها لبني رفاعه فاقسموها
 ١٤٤ فمنهم من باع ومنهم من أمسك فعمل
 ١٤١ قام ورمى بسوطه فقال أعطوه من حيث وقع السوط
 ٥١٤ يقوم عليه ولا وكس ولا شطط ثم يعتق
 ٣٥٢ قبضت أو لم تقبض
 ٤١٨ لى شهدته قبل أن يدفن لم يدفن فى مقابر المسلمين
 ٣٧٢ فقبله ثم رده على ورثته
 لا أقبل هدية بعد يومى هذا من أحد الا أن يكون
 ٣٥٩ مهاجرا أو قرشيا أو أنصاري أو دوسيا أو ثقيفا
 ٣٥٩ يقبل الهدية ويشب عليها
 قدمنا على رسول الله صلى الله عليه سلم وتقدم
 صاحبى يعنى حريث بن حسان وأفد بكر بن وائل
 فبايعته على الاسلام عليه وعلى قومه ثم قال
 يا رسول الله اكتب بيننا وبين بنى تميم بالدهناء أن

لا يجاوزها اليها منهم اخذ الا مسافر او مجاور فقال
اكتب له يا غلام بالدهناء فلما رايته قد أمر له بها شخص
بن وهى وطنى ودارى فقلت يا رسول الله انه لم
يسألك السوية من الأرض اذ سألك انما هذه الدهناء
عندك مقيد الخمل ومرعى الابل ونساء بنى تميم وابناؤها
وراء ذلك فقال أمسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم
أخو المسلم يسهما الماء والشجر ويتعاونان على القتات ١٤٤

لقد استصفناكم فلم تضيفونا فما انا براق لكم
حتى تجعلوا لنا جملا فصالحوهم على قطع من غنم
فانطلق يتفل عليه ويقرا الحمد لله رب العالمين فكانما
نشط من غلال فانطلق يمشى وما به قلبه وقال فافوهم
جعلهم الذى صالحوهم عليه فقال بعضهم اقتسموا فقال
الذى رقى لا تفعلوا حتى نأتى رسول الله فتذكر له الذى
كان فنظر الذى يأمرنا فقدموا على النبى صلى الله عليه
وسلم فذكروا له ذلك فقال وما يدريك أنها رقية ؟ ثم
قال : قد أصيتم واضربوا لى معكم بسهما وضحك النبى ٦٥٥

قد اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث ٣٧٢
لقد خفف على داود القرآن فكان يأمر بدوابه ان
تسرج فيقرأ قبل أن تسرج دوابه ولا يأكل الا من عمل
يده ٢٨٠

قد اقطعها لبنى رفاعه فاقسموها فمنهم من باع
ومنهم من أمسك فعمل ١٤٤

لقد راهن على فرس يقال لها سبيحة فجاءت سابقة
لقد هممت الا اصلى عليه ثم دعا مملوكيه فجزاهم
ثلاثة اجزاء ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وارق أربعة ٢٨٤

وقد أوصى البراء بن معرور للنبى بثلاث ماله فقبله
ثم رده على ورثته ٣٧٢

فقسمها بينهم ميراثا ٣٦٧

فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء فجاء بالشاء الى
اصحابه ففكروها ذلك وقالوا اخذت مع كتاب الله اجرا ؟
حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله خذ على

- كتاب الله أجراً فقال رسول الله ان احق ما اخذتم عليه
 ٢٨٠ اجرا
- ٢٨٠ فيقرا قبل ان تسرج دوابه ولا يأكل الا من عمل يده
- ٣٤٣ قاربوا بين اولادكم
- ٤٠٠ تنقص بجرتها وان لغامها يسيل بين كتفي فسميته
 يقول ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث
- ١٥٦ قضى بين اهل المدينة في النخل ان لا يمنع نفع بشر
 وقضى بين اهل البادية ان لا يمنع فضل ماء ليمنع به
 الكلا
- ١٤٤ فاقسموها فمنهم من باع ومنهم من امسك فعمل
 قضى بالعمري ان يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة
 ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك فهي الى والى
 ٣٦٤ عقبى انها لمن اعطيتها ولعقبه
- ٣٦٤ قضى رسول الله بالعمري لمن وهبت له
- ١٦٠ قضى في سيل مهزوز ان يمسك حتى يبلغ الكمين ثم
 يرسل الاعلى على الاسفل
- ١٥٨ قضى في شرب نهر من سيل ان للأعلى ان يشرب قبل
 الاسفل ويجعل الماء فيه الى الكعب ثم يرسله الى الاسفل
 الذي يليه كذلك حتى تنتهي الارضون
- ١٦٠ قضى في شرب النخل من السيل ان الاعلى يشرب
 قبل الاسفل ويترك الماء الى الكمين ثم يرسل الماء الى
 الاسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط او
 يفتى الماء
- ٣٦٧ قضى في العمري مع الاستثناء بانها لمن اعطيتها
- ١٦٢ قضى للزبير بعد ان اغضبه الرجل
- ٥٠٧ فقضيه عنه اكان يجزى ذلك عنه قال : نعم قال :
 فاحجج عنه
- ٥٠٦ فقضيته نفقة
- ٥٠٨ اقضوا دين الله فانه احق بالوفاء

- ٣٦٤ .. فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعمر وعقبه
ليقطع على صلاتي فامكنني الله منه فأخذته فأردت
ان اربطه على سارية من سواري المسجد حتى تنظروا
اليه كلكم فذكرت دعوة أخى سليمان رب هب لى ملكا
لا ينبغي لأحد من بعدى فرددته خاسئا .. ٢٨٢
تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى
الشيء التافه .. ١٧٣
أقطع ابيض بن حمال مفعن الملح فى مأرب باليمن
فلما قيل له انه بمنزلة الماء العد أمر برده .. ١٣٧
أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحرث
المزنى معادن القبيلة جلسيها وغوريها وحيث يصلح
الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم .. ١٤٧
أقطع الزبير أرضا من أموال بنى النضير .. ١٤٣
أقطع الزبير فرسه فأجرى فرسه حتى قام
ورمى بسوطه فقال : أعطوه من حيث وقع السوط .. ١٤١
أقطع الزبير نخلا .. ١٤٣
أقطع الزبير وأقطع عمر عليا وأقطع عثمان رضى الله
عنهم خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
الزبير وسعدا وابن مسعود وخبابا وأسامة بن زيد
رضى الله عنهم .. ١٤١-١٤٢
أقطع صخر بن أبى العيلة البجلي الأخمسي ماء
لبنى سليم لما هربوا عن الاسلام وتركوا ذلك ثم رده
اليهم .. ١٤٣
انقطع عنه عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم
ينتفع به أو ولد صالح يدعو له .. ٥٠٧
انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع
به أو ولد صالح يدعو له .. ٥٠٨-٥٠٧
أقطعه أرضا فأرسل معه معاوية ان أعطيه أياها
أو قال أعطها أياه .. ١٤١
فقطع منه قيراطين فاشترى به لحما .. ١٧٤

- ١٤٦ قطيعه رسول الله ما عطيتكم شيئاً
- استقطع رسول الله ملح مارب فأراد أن يقطعه
- ١٤٤ ويروي فاقطعه فقليل أنه كالماء العد قال : فلا أذن
- استقطع النبي صلى الله عليه وسلم ملح المارب
- فاقطعه إياه ثم إن الأقرع بن حابس قال يا رسول الله
- أنى قد وردت الملح فى الجاهلية وهو بأرض ليس بها
- ملح ومن ورده أخذه وهو مثل الماء العد بأرض فاستقال
- أبيض بن حمال فقال أبيض قد أقلتك منه على أن
- ١٤٢ تجعله منى صدقة وهو مثل الماء العد ومن ورده أخذه
- استقطعت رسول الله صلى الله عليه وسلم معدن
- الملح بمارب فاقطعني فقليل يا رسول الله أنه بمنزلة
- ١٢٩ الماء العد يعنى أنه لا ينقطع فقال رسول الله فلا أذن
- استقطعه الملح فقطع له فلما إن ولى قال رجل أتدرى
- ما أقطعت له ؟ إنما أقطعت الماء العد فقال انتزع منه
- قال وسألته عما يحى من الأراك فقال ما لم تنله خفاف
- الأبل ، قال أبو طلحة يا رسول الله أرى ربنا يسألنا
- عن أموالنا فأشهدك أنى جعلت أرضي بريحاء الله فقال أجعلها
- فى قرابتك قال فجعلها فى حسان بن ثابت وأبى بن كعب
- ٣٢٤ قال اتقاهم الله قالوا ليس عن هذا نسألك قال
- ٢٨٥-٢٨٤ فأكرم الناس يوسف ابن نبي الله ابن نبي الله وخليل الله
- قال أتيت النبي فبايعته فقال من سبق الى ما لم
- يسبق اليه مسلم فهو له قال فخرج الناس يتعادون
- ١٢٠ يتخاطبون
- قال أخذت منبوءاً على عهد عمر فذكره عريفي لعمر
- رضي الله عنه فأرسل الى فدعاني والعريف عنده فلما
- رأني قال عسى الغويرا يؤسا فقال عريفي أنه لا يهتم فقال
- عمر ما حملك على ما صنعت قلت وجدت نفساً بمضيعة
- فأحببت أن يأخرن الله فيه فقال هو حر وولاؤه لك وعلينا
- ٢٠٢ رضاعه
- قال إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث
- ٥٠٧ صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له

- قال أشهد أن رسول الله قضي أن الأرض أرض الله
والعباد عباد الله ومن أحيأ مواتا فهو أحق به جاءنا بهذا
عن النبي الذين جاءوا بالصلوات عنه ١٢٠
- قال أن الله تصدق عليكم بثلك أموالكم عند وفاتكم
زيادة في حسناتكم ليجمعها لكم زيادة في أعمالكم ٢٨٩
- قال أن تتصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغنى
وتخشى الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغ الحلقوم قلت لفلان
كذا ولفلان كذا ٣٨٢-٣٨٤
- قال أن تقبل الخير خير لك ١٦٥
- وقال انها لا تصيد صيدا ولا تنكا عدوا ولكنها تكسر
السن وتفقأ العين ١١٦
- قال بلى يارب ولكن لا غنى بى عن بركتك ٢٨٤
- قال الثلث كثير ٢٨٠
- قل والثلث كثير أنك أن تترك ورثتك أغنياء خير من
أن تتركهم عالة يتكفون الناس ٣٧٨
- قال الثلث والثلث كثير أو كبير أنك تدر ورثتك
أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس ٣٧٩
- قال حفظت عن رسول الله لا يتم بعد احتلام ولا
صمت يوم إلى الليل ٤٤٦
- قال فدين الله أحق بالقضاء ٤٨١
- قال رجل أتدري ما أقطعت له ؟ إنما أقطعت الماء العذب
فقال انتزعه منه قال وسألته عما يحمى من الأراك
فقال ما لم تنله خفاف الأبل ١٢٨
- قال رسول الله اتقوا الله في أولادكم اليس يسرك
أن يكونوا في البر سواء قال : بلى قال فلا إذا ٣٢٦
- قال رسول الله انه حق على الله أن لا يرتفع من هذه
القدرة شيء الا وضعه ٢٣
- قال رسول الله لا تجوز وصية لو ارث الا أن يشاء
الورثة ٤٠٠

قال رسول الله لا تعمرُوا ولا ترقبُوا فمن أعمار شيئا
أو أرقبه فهو له في حياته ومماته ٣٦٥

قال سمعت رسول الله يقول ارموا واركبوا ولان
ترموا احب الى من ان تركبوا وليس من الله الا ثلاثة
ملاعبة الرجل اهله وتأذيته فرسه ورميه بقوسه ومن علمه
الله الرمي فتركه رغبة عنه فنعمة كفرها وان الله يدخل
بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعة المحاسب فيه الخير
والرامي ومنبله ٢٢

قال سمعت رسول الله يقول على المنبر واعدوا لهم
ما استطعتم من قوة الا ان القوة هي الرمي قالها ثلاثا ٢٣

قال السنة في حريم القليب العادي خمسون ذراعا
والبدئي خمس وعشرون ذراعا ١٣١

قال عرفها فان جاء أحد يخبرك بعذتها ووعائها ووكائها
وفرقتها فاعطها اياه والا فاستمتع بها ١٧٥

قال قدامة بن مظعون يا رسول الله ابنة اخي اوصي
بها الى فزوجتها ابن عمها فلم أقصر بها في الصلاح
ولا في الكفاءة ولكنها امرأة وانما خطت الى هوى امها قال :
فقال رسول الله هي يتيمة ولا تنكح الا باذنها قال :
فانتزعت والله مني بعد ان ملكتها فزوجوها المغيرة بن شعبة ٣٧٧-٣٧٨

قال كان رسول الله بالبطحاء فأتى عليه يزيد بن ركانة
او ركانة بن يزيد ومعه عير له فقال له يا محمد هل لك
ان تصارعني فقال ما تسبقني - أي ما تجعله لدى من
السبق قال شاة من غنمي فصارعه فصرعه فاخذ الشاة
فقال ركانة هل لك في الصود ؟ ففعل ذلك مرارا فقال
يا محمد ما وضع جنبي أحد الى الأرض وما أنت بالذي
تصرعني فأسلم ورد النبي عليه غنمه ٤٦

قال لرسول الله ان امه توفيت افيئتمها ان اتصدق
عنها فقال نعم قال فان لي مخرفا فاشهدك اني قد تصدقت
به عنها ٥٠٦-٥٠٨

قال لعل عرقا نزع قال وهذا لعل عرقا نزع ٢٢٩

قال لرسول الله أن أمي قد توفيت أفينفعها أن
تصدق عنها ؟ قال : نعم

٥٠٨

قال لها اني قد اهديت الى النجاشي حلة واوراق
مسك ولا اري النجاشي الا قد مات ولا اري هديتي الا
مردودة علي فان ردت فهي لك قالت فكان ما قال
رسول الله وردت عليه هديته فاعطى كل امرأة من نسائه
أوقية من مسك واعطى أم سلمة بقية المسك والحلة

٣٥٢

وقال له يا هني اضمم جناحك عن الناس واتق
دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وادخل رب الصريمة
والغنيمة واياك ونعم بن عوف واياك ونعم بن عفان فانهما
ان ماشيتهما يرجعا الى نخل وزرع وان رب الصريمة
ورب الغنيمة ان تهلك ماشيتهما فيأتيا فيقولان يا امير
المؤمنين يا امير المؤمنين افتاركهم انا لا انا لك ان الماء
والكلا اسر عندي من الذهب والورق والذي نفسي بيده
لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت عليهم
من بلادهم شبرا فان حمى رسول الله أرضا لحاجة
والحاجة باقية لم يجز أحيائها

١٥٠-١٤٩

قال لان تدع ورثتك اغنياء خيرا من أن تدعهم حالة
يتكفون الناس

٣٩٠-٣٨٩

قال لا ياوي الضالة الا ضال كما ما لم يعرفها

١٧٦

قال ما بال أقوام ينحلون اولادهم فاذا مات احدهم
قال مالي وفي يدي واذا مات هو قال كنت نخلته ولدي
لا نخله الا نخله يحرز الولد دون الوالد فان مات ورثه

٣٥١

قال مرضت مرضا أشرفت منه على الموت فأتاني
رسول الله يعودني فقلت يا رسول الله لي مال كثير وليس
يرثنى الا ابنتي أفأصدق بمالي كله ؟ قال لا قلت أتصدق
بثلثي مالي ؟ قال لا قلت أتصدق بالشرط قال : لا قلت
أتصدق بالثلث قال : والثلث كثير انك ان تترك ورثتك
اغنياء خير من ان تتركهم حالة يتكفون الناس

٣٧٨

قال منكم أحد امره ان يحمل عليها أو أشار اليها
قالوا : لا قال فكلوا ما بقي من لحمها

٢٤٥

قال : نعم راهن رسول الله على فرس له فجاءت
سابقة فهش لذلك وأعجبه ٢٤-٢٣

قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها ٣٦٤

قال وحسن وحسين على وركيه هذان ابناى وابنا
ابنتى اللهم انى احبهما فاحبهما واحب من يحبهما ٢٩٤

وقال اخرجوا الى باب المسجد وقولوا الا ان الجوار
اربعون داراً ٤٤٣

قال يا رسول الله ان الله يقول : لن تنالوا البر
حتى تنفقوا مما تحبون وان اموالى بirsch وانها صدقة
له ارجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله
حيث اراك الله فقال بخ بخ ذلك مال رايح مرتين وقد
سمعت ارى ان تجعلها في الاقربين فقال ابو طلحة افعل
يا رسول الله فقسما ابو طلحة في اقاربه وبني عمه ٣٢٤

قال يا رسول الله ان لي مالا وولداً وان ابى يريد ان
يجتاح مالى فقال انت ومالك لايبك ٣٥٦

قال يا نبى الله ما الشيء الذى لا يحل منعه ؟ قال الماء
قال يا نبى الله ما الشيء الذى لا يحل منعه ؟ قال : الملح ؟
قال : يا نبى الله ما الشيء الذى لا يحل منعه ؟ قال « ان
تفعل الخير خير لك » وقال يا امة محمد والذى بعثنى
بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون
الى صلته ويصرفها الى غيرهم والذى نفسى بيده لا ينظر الله
اليه يوم القيامة ٣٦٢

قال يا بنية ان احب الناس غنى بعدى لانت وان اعز
الناس على فقرا بعدى لانت وانى كنت نحلتك جذاذ
عشرين وسقا من مال وردت انك جذذته وحرته وانما
هو اليوم مال الوارث وانما هو اخواك واختاك قالت هذان
اخواى فمن اختاى قال ذو بطن بنت خارجة فانى اظنها
جارية ٣٤٨-٣٤٩

قال يا عمر اما شعرت ان عم الرجل صنوايه ٢٤٢

قال يا بنية ما احد احب الى غنى بعدى منك ولا
احد اعز على فقرا منك وكنت نحلتك جذاذ عشرين وسقا

- وددت انك جزيته او قبضته وهو اليسوم مال الوارث
 ٣٥١ اخواك واختاك فاقسموا على كتاب الله عز وجل
- ٢٢٨ فقال له عمر وال ايها شئت
- فقال يا رسول الله ليس لي ولا لياي غيرها فمبلغ
 ذلك عثمان فاشتراها بخمسة وثلاثين الف درهم ثم اتى
 النبي فقال انجعل لي ما جعلت له ؟ قال نعم قد جعلتها
 ٢٥٢ للمسلمين
- ١٧٩ وقالت لا يحب الله الفساد
- يقول ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية
 ٤٠٠ لوارث
- ١٣٦ قوم فعمروها فهم الحق بها
- قوم عليه قيم عدل واعطى شركاءه حصصهم والا
 ٥١٤ فقد عتق منه ما عتق ورق منه مارق
- لادمى قوم دماء قوم واموالهم لكن البينة على المدعى
 ١٨٧ واليمين على المدعى عليه
- فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة الف
 ٣٢٦ درهم
- ٣٣٧ واقبلوا الكرام عثراتهم
- فقاتل لصاحبتهما انما ذهب الذئب بابنك وقالت
 الاخرى انما ذهب الذئب بابنك فتحاكما الى داود فقضى
 به للكبرى فخرجتا على سليمان بن داود فاخبرته فقال
 اتئوتى بالسكين اشق بينهما فقالت الصغيرة لا تفعل
 ٢٨٢ رحمك الله هو ابنها فقضى به للصغرى
- يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة
 ٢٦ الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي
- فقالوا هل فيكم راق ؟ فقالوا لم تقرونا فلا تفعل او
 تجعلوا لنا جملا فجعلوا لهم فاتوهم بالشاء فقالوا لا نأخذها

- حتى تسأل رسول الله فسالوا رسول الله عن ذلك
فضحك وقال ما أدراك أنها رقية خذوها واضربوا لي فيها
٢٧ بسهم
- فقالوا يا رسول الله سبقت العصابة قال رسول الله
٢٣ انه حق على الله أن لا يرتفع من هذه القذرة شيء الا وضعه
يقول على المنبر أن رجلا من العرب يهدى أحدهم
٣٥٩ الهدية فأعوضه عنها بقدر ما عندي فيظل يسخط على
١٤٩ يقول لا حمى الا الله ولرسوله
- يقول الناس شركاء في ثلاثة الكلا والماء والنار
١٥٩ قلت نعم جعلت مالي كله في الفقراء والمساكين وابن
٣٧٩ السبيل
- قلت في حلة عطارذ فقال انى لم أعطاها لتلبسها
٢٩٥ فكساها عمر أخا مشركا له بمكة
- قلت هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها
٣٦٧ قلت او كثرت تذهب السخيمة ٢٣٧
- فقلت يا رسول الله انه لم يسالك السوية من الأرض
اذ سالك انما هذه الدهناء عندك مقيد الجمال ومرعى
الابل ونساء بنى تميم وأبناؤها وراء ذلك فقال
امسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم أخو المسلم يسهما
١٤٤ الماء والشجر ويتعاونان على الفتان
- فقلت : يا رسول الله لى مال كثير وليس يرثنى
الا ابنتى أفأتصدق بمالى كله ؟ قال : لا قلت أتصدق
بثلثى مالى ؟ قال : لا قلت : أتصدق بالشرط قال : لا
قلت أتصدق بالثلث قال : والثلث كثير انك أن تترك
ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكففون الناس
٢٧٨ قالوا لا نطلب ثمنه الا الى الله عز وجل ٢٤٤
- وقالوا سبقت العصابة فقال رسول الله ان حقا على
الله ان لا يرفع شيئا من الدنيا الا وضعه ٢٥
- فقالوا : أتبيع دينك بالدنيا فأبى ان يسلم فأوصت
٢٩٣ له بالثلث

- فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فابى فاخصموا الى
النبي فقسمها بينهم ميراثا ٢٦٧
- ويقول صليت يا فلان ٤ حتى قال ابن صليت يا ابا عبيد
فقلت ههنا فقال بخ بخ ما يعلم صلاة افضل عند الله
من صلاة الصبح جماعة يوم الجمعة فسالوه انتم راهنون
على عهد رسول الله قال نعم لقد واهن على فرس يقال لها
سبيحة فجاءت سابقة ٣٥
- فقالا يا رسول الله لم يكن لنا عيش الا هذا الحائط
فرده النبي ثم ماتا فورثهما ٢٤٥
- قالت لا ارضى حتى تشهد رسول الله فقال رسول الله
فهو اعطيت كل ولدك مثل ذلك قال لا قال رسول الله
اتقوا الله واعدوا بين اولادكم اليس يترك ان يكونوا في
البر سواء قال : بلى قال فلا اذن ٢٣٦
- فقالت امي عمرة بنت رواحة لا ارضى حتى تشهد
رسول الله فانطلق ابي اليه يشهده على صدقتي فقال
رسول الله افعلت هذا بولدك كلهم فقال لا فقال اتقوا الله
واعدوا في اولادكم فرجع ابي في تلك الصدقة ٢٣٨
- فقالت ان امي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت
افاحج عنها قال نعم حجي عنها ارايت لو كان على امك دين
اكنت قاضيته افضوا الله فانه احق بالوفاء ٥٠٨
- فقالت عائشة اعطوه الف دينار اوصت لي بها عمته
فقال ابنه ذلك قال نعم كما لو كان على ابيك
دين فقضيته نفعه ٥٠٦
- فقال ابيض قد اقلتك فيه على ان تجعله مني صدقة
فقال رسول الله هو منك صدقة وهو مثل الماء العد ومن
ورده اخذه ١٤٢
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذه قال علي قد
اكلته فقال النبي اذا جاءنا شيء اديناه ١٨٠
- فقال اعطوه من حيث وقع السوط ١٤١
- فقال ان ابي ادركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع

- ركوب الرجل والحج مكتوب عليه افاحج عنه ؟ قال انت
اكبر ولده ؟ قال نعم قال ارايت لو كان على ابيك دين
فقضيته منه كان يجرى ذلك عنه قال : نعم قال فاحجج
عنه ٥٠٧
- فقال النبي انك لابنة نبي وان همك لنبي وانك لتحت
نبي فيم تخشع عليك ثم قال اتق الله يا حفصة ٢٩٣
- فقال انت ومالك لا ابيك ٢٥٦
- فقال اللهم اني احبهما فاحبهما ٢٩٤
- فقال انا همها ووصي ابيها وقد زوجتها من عبد الله
ابن عمر فقال صلى الله عليه وسلم انها يتيمة لا تنكح
الا باذنها ٣٧٧
- فقال ان ابي مات وعليه حجة الاسلام افاحج عنه ٥٠٨
- فقال ان ابي يريد ان يجتاح مالي فقال انت ومالك
لوالدك ان اطيع ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من
كسبكم فكلوه هنيئا ٢٥٦
- فقال ألم ترى الى مجزؤ المدلجى نظر الى اسامة
وزيد وقد غطيا رؤسهما وقد بدت اقدامهما فقال ان هذه
الأقدام بعضها من بعض ٢٢٤
- فقال الانصارى للزبير سرح الماء قابى الزبير فاختصما
الى رسول الله فقال رسول الله للزبير اسق ارضك ثم
ارسل الماء ارض جارك فقال الانصارى ان كان ابن عمك
يا رسول الله فتأذى وجه رسول الله فقال يا زبير اسق
ارضك واحبس الماء الى ان يبلغ الجدر ١٥٨-١٦١
- فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض ٢٢٤-٢٢٧
- فقال النبي لولا الايمان لكان لى ولها شأن ٢٣٠
- فقال ايها الناشد غيرك الواجد ١٧٠
- فقال قد اصببت ما لا لم اصب مثله وقد أردت ان
اتقرب به الى الله تعالى فقال حبس الاصل وسبل الثمرة ٢٤١
- فقال النبي احبس اصلها وسبل ثمرتها ٢٤٢

- فقال حسن هذا لعل أرموا يا بني اسماعيل فان
أيكم كان راميا أرموا وأنا مع ابن الأذرع فكيف القوم
أيديهم وقسيهم وقالوا غلب يا رسول الله من كنت معه
قال أرموا وأنا معكم جميعاً ٢٣
- فقال خذها هي لك أو لأخيك أو للذئب ١٨٩
- فقال خذها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب ١٦٦-١٧٣-١٧٤
- فقال دعوه فانه سيطلبه صاحبه فجاء رجل من فهر
فقال يا رسول الله اني أصبت هذا فشأنكم به فأمر النبي
أبا بكر بقسمة لحمه بين الرفاق ٣٤٤
- فقال رزق الله فأكل منه رسول الله وأكل على وفاطمة
فلما كان بعد ذلك أتته امرأة تنشد الدينار فقال
رسول الله يا علي أَدِ الدينار ١٧٤
- فقال رسول الله اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم اليس
يسرك أن يكونوا في البر سواء قال بلى قال فلا إذن
فقال رسول الله أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ فقال لا
فقال فارجه ٣٣٨
- فقال رسول الله ان أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب
الله ٦
- فقال رسول الله ان حقا على الله ان لا يرفع شيئا من
الدنيا الا وضعه ٢٥
- فقال رسول الله للزبير اسق أرضك ثم ارسل الماء
أرض جارك فقال الأنصاري ان كان ابن عمك يا رسول الله
فتأذي وجه رسول الله فقال يا زبير اسق أرضك واحبس
الماء الى ان يبلغ الجدر ١٥٨-١٦١
- فقال رسول الله فهل أعطيت كل ولدك مثل ذلك ؟
قال لا قال رسول الله اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم اليس
يسرك أن يكونوا في البر سواء قال بلى قال فلا اذا ٣٣٦
- فقال رسول الله لقد هممت أن لا أذهب الا من قرشى
أو أنصاري أو ثقفى ٣٥٧-٣٥٨
- فقال رسول الله ما تقم ابن جميل الا انه كان فقيرا

- فاغناه الله ورسوله فاما خالد فانكم تظلمون خالداً ان
 ٢٤١ خالداً قد حبس ادرعه واعتده معا في سبيل الله
- فقال رسول الله ما ينقم ابن جميل الا انه كان فقيراً
 فاغناه الله واما خالد فانكم تظلمون خالداً قد احتبس
 ادرعه واعتاده في سبيل الله تعالى وما العباس فهي على
 ومثلها معها ثم قال يا عمر اما شعرت ان عم الرجل صنو
 ٢٤٢ ابيه
- فقال رسول الله هي يتيمة ولا تنكح الاباذنها قال
 فانتزعت والله مني بعد ان ملكتها فزوجوها الغيرة
 ٣٧٨-٣٧٧ ابن شعبة
- فقال رسول الله فهل اعطيت كل ولدك مثل ذلك ؟
 قال لا قال رسول الله اتقوا الله واعبدوا بين
 اولادكم اليس يسرك ان يكونوا في البر سواء قال : بلى
 ٣٣٦ قال فلا اذا
- فقال ارموا وانا معكم ٢٥
- فقال ارموا يا بني اسماعيل فان اباكم كان رامياً
 ارموا وانا مع بني فلان قال فامسك احد الفريقين بايديهم
 فقال رسول الله ما لكم لا ترمون ؟ قالوا كيف نرمى وابت
 ٢٥ معهم فقال ارموا وانا معكم
- فقال رسول الله يا علي اد الدينار ١٧٤
- فقال ارموا يا بني اسماعيل فان اباكم كان رامياً
 قسيهم وقالوا يا رسول الله من كنت معه غلب فقال
 ٩٧ ارموا وانا معكم كلكم
- فقال ارموا وانا معكم كلكم ٩٧
- فقال شاة بشاة فصرعه النبي فقال عاودني في اخرى
 فصرعه النبي فقال عاودني فصرعه الثالثة فقال ابو ركانة
 ماذا اقول لاهلي ؟ شاة اكلها ذئب وشاة نشرت فما اقول
 في الثالثة فقال النبي ما كنا لنجمع عليك ان نصرعك
 ٤٧ فنفرمك خذ غنمك
- فقال تصدق به على نفسك ٢٥٣

فقال عاودنى فى اخرى فصصره النبى فقال عاودنى
فصرعه الثالثة فقال أبو ركانة ماذا أقول لأهلى ؟ شاة
أكلها ذئب ؟ وشاة تشزت فما أقول فى الثالثة فقال
النبى ما كنا لنجمع عليك أن نضرعك فنغرمك تخذ غنمك ٤٧
فقال اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم
تعرف فاستنفعها ولتكن وديعة عندك فان جاء طالبها يوماً
من الدهر فادها اليه وسأله عن ضالة الابل فقال مالك
ولها دعها فان معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر
حتى يجدها ربها وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هى
لك أو لأخيك أو للذئب

فقال على قد امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأكله فانطلق صاحب الدينار وكان يهوديا الى النبى فقال
له النبى اذا جاءنا شيء أديناه لك ١٨١

فقال قدامه زوجونى بها فقال ما تصنع بها وانت على
هذه الحال ؟ فقال ان انا عشت نسبت الزبير وان مت
فهم أحق من يرثنى ٤٢٠

فقال اكتب له يا غلام بالدهناء فلما رأيته قد أمر
له بها شخص بى وهى وطنى ودارى فقلت يا رسول الله
انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك انما هذه الدهناء
عندك مقيد الجمل ومرعى الابل ونساء بنى تميم وأبناؤها
وراء ذلك فقال امسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم
أخو المسلم يسمهما الماء والشجر ويتعاونان على الفتان ١٤٤

فقال للرجل قولاً شديداً ثم دعاهم فجزأهم وأقرع
بينهم فأعق اثني وارق أربعة ٤١٧

فقال له النبى اذا جاءنا شيء أديناه لك ١٨١

فقال له النبى لا وجدت ١٧٣

فقال له النبى كله أو شأنك به ١٧٣

فقال لهم من اهل ذى المروة فقال بنو رفاعه من جهينة
فقال قد اقطعها لبنى رفاعه فاقسموها فمئهم من باع
ومنهم من أمسك فعمل ١٤٤

فقال لولا أن أخشى أن تكون من الصدقة لأكلتها ١٧٣

فقال ليس لله شريك وفي بعضها فأجاز فتحة .. ٥١٤

فقال ما تسبقني أي ما يجعله لدى من السبق قال
شاه من غنمي فصارعه فصرعه فأخذ الشاه فقال ركابة
هل لك في العود؟ ففعل ذلك مراراً فقال يا محمد ما وضع
جنيبي أحد إلى الأرض وما أنت بالذي تصرعني فأسلم
ورد النبي عليه غنمه .. ٤٦

فقال ما كان منها في طريق مثنان فعرفها حولا فان
جاء صاحبها والا فهي لك وما كان في خراب ففيها وفي
الركاز الخميس .. ١٦٩

فقال النبي ما كنا لنجمع عليك أن نصرعك فتصرعك
خذ غنمك .. ٤٧

فقال هل معكم منه شيء؟ فقلت نعم فناولته العضد
فأكلها وهو محرم .. ٣٤٥

فقال هو رزق الله فأكل منه رسول الله وأكل على
وفاطمة فلما كان بعد ذلك أتته امرأة تشد الدينار فقال
رسول الله يا علي أد الدينار .. ١٧٤

فقال أوصيت قلت نعم قال بكم قلت بمالي كله في
سبيل الله قال فما تركت لولدك قلت هم أغنياء قال أوصي
بالعشر فما زال يقول وأقول حتى قال أوصي بالثلث
والثلث كثير أو كبير .. ٣٧٩

فقال والذي بعثك بالحق لتفتحن عليك فكتب له كتابا

فقال صلى الله عليه وسلم لا حمى في الأراك .. ١٢٨

فقال يا رسول الله أبا بكر وعمر وعليهما ياتون باب
المسجد فيقومون على بابه فيصيحون ألا إن أربعين دارا
جار ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه .. ٤٤٤

فقال يا رسول الله أني أعطيت ابني عطية وإن أمه
قالت لا أرضي حتى تشهد رسول الله فقال رسول الله
فهل أعطيت كل ولدك مثل ذلك؟ قال لا قال رسول الله
اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم ليس يسرك أن يكونوا في
البر سواء قال بلى قال فلا إذا .. ٣٣٦

- فقال يا رسول الله ان امي ماتت افاتصدق عنها
قال نعم قلت فأي الصدقة افضل قال سقي الماء قال
الحسن فقلت سقاية آل سعد بالمدينة ٥٠٨
- فقال يا رسول الله ان امرأتي ولدت غلاما أسود
فقال هل لك من ابل ؟ قال : نعم ، قال : فما الوانها ؟
قال : حمر قال : فهل فيها من اوراق ؟ قال : نعم قال
اني اتاها ذلك قال لعل عرقا نزع وقال وهذا لعل عرقا
نزع ٢٢٩
- فقال يا رسول الله اى الصدقة افضل او اعظم اجرا
قال اما وأبيك لتفتان ان تصدق وانت شحيح صحيح
تحشى الفقر وتأمل البقاء ولا تمهل حتى اذا بلغت الروح
الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان ٢٨٥
- فقال يا رسول الله قد أصبت أرضا بخير لم أصب
وتصدقت بها فتصدق بها عمر - على ان لا تباع ولا توهب
ولا تورث في الفقراء وذوى القربى الرقاب والضييف وابن
السبيل لا جناح على من وليها ان ياكل منها بالمعروف
ويطعم غير متمول ٢٤٢
- فقال يا رسول الله كيف ترى من متبايع يرى في
في الطريق الميتاء او في قرية مسكونة فقال عرفه سنة
فان جاء صاحبه والا فشانك به ١٦٧
- فقال يا محمد ما وضع جنبي احد الى الارض وما انت
بالذى تصرعنى فاسلم ورد النبي عليه غنمه ٤٦
- فقال يا زبير اسق ارضك واحبس الماء الى ان يبلغ
الجدر ١٥٨-١٦١
- فقال يا امير المؤمنين بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية
واسلمنا عليها في الاسلام فعلام اذا كره امرأ قتل شاربه
وتفخ فلما رأى الاعرابى ما به جعل يردد ذلك فقال عمر
المال مال الله والعباد عباد الله فلولوا ما أحمل عليه في
سبيل الله ما حميت من الأرض شيئا من شبر ١٤٩
- فقالوا يا ايها الرهط ان سيدنا لدغ وسبعينا له بكل
شيء لا ينفعه فهل عند احد منكم من شيء ؟ قال بعضهم

اني والله لأرقى ولكن والله لقد استضعفناكم فلم تضيفونا
فما انا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً فصالحوهم على
قطيع من غنم فانطلق يتفل عليه ويقرا الحمد لله رب العالمين
فكانما نشط من عقاب فقالوا يا رسول الله اخذ على كتاب
أجرأ فقال رسول الله ان أحق ما اخذتم عليه أجرأ كتاب
الله

فانطلق يمشي وما به قلبية وقال فافوهم جعلهم الذي
صالحوهم عليه فقال بعضهم اقتسموا فقال الذي رقى
لا تفعلوا حتى ناتي رسول الله فنذكر له الذي كان فننظر
الذي يأمرنا فقدموا على النبي فذكروا له ذلك فقال وما
يدريك انها رقية ؟ ثم قال قد اصبتم وأضربوا لي معكم
سهما وضحك النبي

فقال يا بني كعب بن لؤي انقذوا أنفسكم من النار
يا بني مرة بن كعب انقذوا أنفسكم من النار يا بني
عبد شمس انقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد مناف
انقذوا أنفسكم من النار يا بني هاشم انقذوا أنفسكم
من النار يا بني عبد المطلب انقذوا أنفسكم من النار
يا فاطمة انقذي نفسك من النار فاني لا املك لكم من الله
شيئاً غير أن لكم رحماً سألها ببلالها

فقال يا سراقه اني قد جعلت اليك ما جعل النبي
في عنقي من هذه السبقة في عنقك فاذا اتيت الميطان
قال أبو عبد الرحمن والميطان مرسلها من الغاية - فصفا
الخيول ثم نادى هل من مصلح للجمام أو حامل لفلان أو
طارح لجل فاذا لم يجبك أحد فكبر ثلاث ثم خلها عند
الثالثة يسعد الله بسبقه من شاء من خلقه

١٣٧ قيل انه بمنزلة الماء العذ أمر برده

قيل لعمر بن الخطاب ان ههنا غلاماً من أهل الحيرة
حافظاً كاتباً فلو اتخذته كاتباً فقال قد اتخذت اذن بطانة
من دون المؤمنين

٤٩٦

٣٨٦ قيل وما السام قال الموت

٢٨٦ فقيل هذا موسى في قومه

« حرف الكاف »

- ٧٨ كان يختفى بين العرصين
- ٢٨٠ كان أعبد الناس
- ٢٨١ كان أعبد البشر
- ٢٨٠ كان يأكل من عمل يده
- فكان يأمر بدوابه أن تسرح فيقرا قبل أن تسرح
- ٢٨٠ دوابه ولا يأكل الا من عمل يده
- ٣٧١ فكان ينفق على الورثة من ماله ويحفظ أموالهم
- وكان اذا كره أمراً قتل شاربه ونفخ فلما رأى الاعرابي ما به جعل يردد ذلك فقال عمر المال مال الله والمصاد عباد الله فلولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الأرض شبراً في شبر
- ١٤٩
- ٣٧٠ فكان يحفظ عليهم أموالهم وينفق على أبنائهم من ماله
- ٣٥٩ كان رسول الله يقبل الهدية ويشيب عليها
- ٧٨ كان يرمى بين عرصين بينهما أربعمائة
- وكان شديداً فقال شاة شاة فصرة النبي فقال
- عاودني في أخرى فصرة النبي فقال عاودني فصرة
- الثالثة فقال أبو ركانة ماذا أقول لأهلي ؟ شاه أكلها ذئب ؟
- وشاه نشزت فما أقول في الثالثة فقال النبي ما كنا
- لنجمع عليك ان نصرعك فتفرمك خذ غنمك
- ٤٧
- ٢٤٩ كان يصلى في المساجد
- ٢٨٠ كان يصوم نصف الدهر
- ٢٨٠ كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفطر اذا لاقى
- لو كان على أبيك دين فقضيته عنه أكان يجزى ذلك
- عنه ؟ قال : نعم قال فأحجج عنه
- ٥٠٧
- ٥٠٦ كما لو كان على أبيك دين فقضيته نفعه

- لو كان على أمك دين اكننت قاضيته قالت : نعم
 قال : فدين الله أحق بالقضاء ٤٨١
- وكان عليه أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير ٣٧١
- وكان قد ملك مائة سهم من خيبر فقال قد أصبت
 ما لم أصب مثله وقد أردت أن اتقرب به إلى الله تعالى
 فقال حبس الأصل وسبل الثمرة ٢٤١
- فكان ما قال رسول الله وردت عليه هديته فأعطى
 كل امرأة من نسائه أوقية من مسك وأعطى أم سلمة بقية
 المسك والحلة ٣٥٢
- ما كان منها من خراب وميتاء فعرفها حولاً فإن
 جاء صاحبها والا فهي لك وما كان منها في خراب فيها
 وفي الركاز الخمس ١٦٦
- أكان رسول الله يراهن قال نعم والله لقد راهن على
 فرس يقال له سبحة فسبق الناس فبهش لذلك وأعجبه
 كانت امرأتان معهما أبناهما فجاء الذئب فذهب
 بابن أحدهما فقالت لصاحبتها انما ذهب الذئب بابنك
 وقالت الأخرى انما ذهب الذئب بابنك فتحاكما إلى
 داود فقضى به للكبرى فخرجتا على سليمان بن داود
 فاخبراه فقال اتئوني بالسكين أشقه بينهما فقالت
 الصغرى لا تفعل رحمك الله هو ابنها فقضى به للصغرى ٢٨٢
- كانت لرسول الله ناقة تسمى العضباء وكانت لا تسبق
 فجاء أعرابي على قعود له فسبقها فاشتد ذلك على المسلمين
 وقالوا سبقت العضباء فقال رسول الله إن حقاً على الله
 أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه ٢٥
- كانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان
 يبيع منها القرية بمد فقال له النبي تبيعينها بعين في
 الجنة ؟ فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعيالي غيرها
 فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم
 أتى النبي فقال اتجمل لي ما جعلت له ؟ قال : نعم قد
 جعلتها للمسلمين ٢٥٢
- كانت له ناقة يقال لها العضباء لا تسبق فجاء أعرابي

- على قعود له فسبقها فشق ذلك على المسلمين فقالوا
يا رسول الله سبقت الغضباء قال رسول الله انه حق على
الله ان لا يرتفع من هذه القدرة شيء الا وضعه .. ٢٣
- ما كانت اليد تقطع على عهد رسول الله في الشيء
التافة ١٧٣
- لم يكن لنا عيش الا هذا الحائط فردده النبي ثم ماتا
فورثهما ٢٤٥
- كنت انقل النوى من ارض الزبير التي اقطعه رسول
الله على راسي وهو منى على ثلثي فرسخ .. ١٤٣
- ولو كنت مفضلاً احداً لفضلت النساء .. ٣٣٨
- و كنت نحلتيك جذاذ عشرين وسقا وددت انك حزته
او قبضته وهو اليوم مال الوارث اخوالك واختاك
فاقتسموا على كتاب الله عز وجل .. ٣٥١
- كنت نحلتيك جذاذ عشرين وسقا من مال ووددت
انك جذذته وحزته وانما هو اليوم مال الوارث وانما
هو اخوالك اختاك قالت هذان اخوأي فمن اختأى قال :
ذو بطن بنت خارجة فاني اظنها جارية .. ٣٤٨-٣٤٩
- كنت نحلتي ولدي نحلة الا نحلة يحرز الولد دون
الوالد فان مات ورثه .. ٣٥١
- كنت يوما جالسا مع رجال من اصحاب النبي في
منزل في طريق مكة ورسول الله امامنا والقوم محرمون
وانا غير محرم عام الحديبية فابصروا حمرا حسيا انا
مشغول اخصف نعلى فلم يؤذوني واحبوا لو اني ابصرته
فالتفت فابصرته فقممت الى القرس فاسرجته ثم ركبته
ونسيت السوط والرمح فقلت لهم ناولوني السوط والرمح
فقالوا لا والله لا نعينك عليه ففضبت فنزلت فاجذتهما ثم
ركبت فشددت على الحمار فمقرته ثم جئت به وقد
وقعوا فيه ياكلونه ثم انهم شكوا في اكلهم اياه
وهم حرم فرجنا وحيات المضد معي فادركنا رسول الله
فسألناه عن ذلك فقال هل معكم من شيء ؟ فقلت نعم
فناولته المضد فاكلها وهو محرم .. ٣٤٥

اكنتم تراهنون على عهد رسول الله قال نعم راهن
رسول الله على فرس له فجاءت سابقة فيهبش لذلك
واعجبه ٢٤-٢٣

اكنتم تراهنون على عهد رسول الله اكان رسول الله
يراهن قال نعم والله لقد راهن على فرس يقال له سيحة
فسبق الناس فيهبش لذلك واعجبه ٣٥

الا ان يكون مهاجريا او قرشيا او انصاريا او دوسيا
او ثقيفا ٣٥٩

فاكون اول من يفيق فاذا موسى باطش بجانب العرش
فلا ادري اكان فيمن صعق فافاق أم كان ممن استثنى الله
تعالى ٢٨٦

اكن الناس من المطر واياك ان تحمر او تصفر فتقتن
الناس ٢٣١

ولتكن وديعة عندك فان جاء طالبها الخ ١٨٤-١٧٨

ولتكن وديعة عنده ١٧٨

لم يكن احد من اصحاب النبي ذو مقدرة الا وقف ٢٤٥

انا كنا تمجلنا صدقة مال العباس عام الاول ٢٤٣

ما كنا لنجمع عليك ان نصرعك فنصرمك خذ غنمك ٤٧

كانه من رجال شنوءة ٢٨٧

كأني انظر الى موسى هابطا من الثنية وله جوار الى الله
تعالى بالتلبية ٢٨٧

فكبر ثلاثا ثم خلها عند الثالثة يسعد الله بسبقه من
شاء من خلقه ٦٤

اكتب له يا غلام بالذهناء فلما رأته قد امر له بها
شخص بي وهى وطنى وذارى فقلت يا رسول الله
انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك انما هذه
الذهناء عندك مقيد الجمل ومرعى الابل ونساء بنى تميم
وابناؤها وراء ذلك فقال أمسك يا غلام صدقت المسكينة
المسلم أخو المسلم يسعهما الماء والشجر ويتعاونان على
الفتان ١٤٤

١٨٤	فلا تكتم فهو أحق بها
١٧٤	ثم لا يكتم وليعرف
١٧٢	ولا يكتم ولا يقيب
٤٦٦	أكثرها ثمنا وأنفسها عند أهلها
٤٧٥	وكذلك الزمار
٢٨٤	الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم
٣٩٥	كسوتنيها وقد قلت في حله عطاردا ما قلت فقال انى أعطكها لتلبسها فكساها عمر أخا مشركا له بمكة
١٦٧-١٦٦	من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه
٣٢	كف القوم أيديهم وقسيهم وقالوا غلب يا رسول الله من كنت معه قال ارموا وأنا معكم جميعا
٢٣٦	كل مولود يولد على الفطرة وعلى الفطرة وعلى الفطرة
٣٥٤	كالكلب يرجع فى قيئه
٣٣٩	ككيف نصلى عليك
٢٥	كيف نرمى وأنت معهم فقال ارموا وأنا معكم

« حرف اللام »

٣٧٠	لأن أبا بكر رضى الله عنه وصى الى عمر ووصى عمر رضى الله عنه الى أهل الشورى رضى الله عنهم ورضيت الصحابة رضى الله عنهم بذلك
٣٩٠	لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة
٢٤٨	لأن عمر رضى الله عنه وقف مائة سهم من خير ياذن رسول الله
٣٧٩-٣٨١	لأن أوصى بالخمسة أحب الى من أن أوصى بالثلث

لأن أوصى بالسدس أحب إلى من أن أوصى بالربع
وبالربع أحب إلى من الثلث ٣٨١

لأن النبي جزأهم ثلاثة أجزاء ٥٢٠

لأن النبي علق الملك في الموات على الأحياء وهو العمارة ١٣٩

لقد هممت ألا أصلي عليه ٣٨٤

لك أو لأكيك أو للذئب ١٩٢

لما بنى بيت المقدس سأل الله تعالى ملكا لا ينفي
لاحد من بعده قأوته وسأل الله عز وجل حين فرغ من
بناء المسجد ألا يأتيه أحد لا ينهزه إلا للصلاة فيه أن
يخرجه من ذنوبه وخطيئته كيوم ولدته أمه ٢٨٢

لم أخسك ولم أكسك ٥١٥

لم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي ولم يحل لي
الإساعة من نهار وهو حرام إلى يوم القيامة لا ينفر صيدها
ولا يعضد شجرها ولا تلتقط لقطتها إلا لمعروف ١٦٦

ولم يعطه حق مسلم ١٤٧

ولم يكن له مال غيره فأمر به النبي فبيع بسبعمائة
أو بتسعمائة ٥٢٤

لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وإن أموالي
ببرحاء وأنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها
يا رسول الله حيث أراك الله فقال بخ بخ ذلك مال رابع
مرتين وقد سمعت أرى أن تجعلها في الأقربين فقال
أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه
وبني عمه ٢٨٧

له جوار بالتلبية ٢٨٧

وله حريمها خمسون ذراعا من كل جانب ١٣١-١٢٩

فله فيها أجر وما أكله العوافي منها فهو له صدقة ١١٧

لو أعطى الناس بدعآؤهم لا دعى قوم دماء قوم
وأموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ١٨٧

- لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم واموالهم
 ولكن اليمين على المدعى عليه ٢١٧
- لو دعيت الى كراع لاجبت ؟ ولو اهدى الى كراع او
 ذراع لقبلت ٣٣٦
- لو شهدته قيل ان يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين ٤١٨
- لو علمنا ان شاء الله ما صلينا فأقرع بينهم فأعتق
 منهم اثنين وارق رابعة ٤١٧-٤١٨
- لو كان موسى أخى حيا ما وشعه الا اتباعى ٢٥٠-٢٥١
- لولا انها قطيعة رسول الله ما اعطيتكم شيئا ١٤٦
- لولا انه طريق ميتا لحزننا عليك يا ابراهيم ١٦٨
- ولو لبثت فى السجن ما لبث يوسف ثم اتانى الداعى
 لاجبته ٢٨٥
- لو لم يبق من احدى الا عشرة ايام ما احببت الا ان
 يكون لى زوجة ٤٢٠
- ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتا فى الجنة ٦٦
- فليس منا او قد عصى ٢٨
- ليس منا من اجلب على الخيل يوم الرهان ٦٥
- وليس لعرق ظالم حق ١١٨
- ليس على الولى جناح ان ياكل ويؤكل صديقا له غير
 متائل ٢٤٢
- ليس لنا مثل السوء ٣٥٤
- ليس له مال غيرهم فاعتق اثنين وارق اربعة ٤١٨
- ليست لاحد فهو احق بها ١٢٠-١٢٤

« حرف الميم »

- لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلا ١٥٦
- لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلا ١٥٦

- ١٦٠ لا يمنع الماء والنار والكلأ
 ١٥٦ ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه
 ٣٤٥ منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار اليها ؟
 قالوا : لا قال فكلوا ما بقى من لحمها
 ١٤٠-١٣٩ منى مناخ من سبق
 ولا تمهل حتى إذا بلغت الروح الحلقوم قلت لفلان
 ٣٨٥ كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان
 ٢٨٨ أن موسى دفنه في شعب أحد

« حرف النون »

- ناد ثلاثا هل مصلح للجم أو حامل لفلان أو طارح
 لجل فاذا لم يجبك أحد فكبر ثلاثا ثم خله عند الثالثة
 ٦٣-٢٦ يسعد الله بسبقه من يشاء من خلقه
 فناداه ربّه يا أيوب ألم أكن أغنيك عما ترى قال بلى
 ٢٨٤ يا رب ولكن لا غنى بي عن بركتك
 ١٥٩-١٥٨ الناس شركاء في ثلاثة الماء والنار والكلأ
 ١٥٩ الناس شركاء في ثلاثة الكلأ والماء والنار
 ناسا من اصحاب رسول الله اتوا حيا من أحياء العرب
 فلم يقروهم فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك فقالوا
 هل فيكم راق ؟ فقالوا لم تقرونا فلا تفعل أو تجعلوا لنا
 جعلا ، فجعلوا لهم فأتوهم بالشاء فقالوا لا نأخذها حتى
 نسأل رسول الله فسألوا رسول الله عن ذلك فضحك وقال
 ما أدراك أنها رقية خذوها واضربوا لي فيها بسهم
 لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وإن أموالى
 بيرحاء وأنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها
 يا رسول الله حيث أراك الله فقال يخ بخ ذلك مال رابع
 مرتين وقد سمعت أرى أن تجعلها في الأقربين فقال
 أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه
 ٣٢٤ وبنى عمه

٢٨٠

نبي الله داود كان يأكل من عمل يده

نحلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله اكل

٣٣٨

وليك نحلته مثل هذا؟ فقال لا فقال فارجه

نحل عائشة أم المؤمنين جداد عشرين وسقا من نخل
له بالعالية فلما حضره الموت قال لعائشة انك لم تكوني
قبضتيه وانما هو مال الوارث فصار بين الورثة لانها لم
تكن قبضته

٣٤٩

ينحلون اولادهم فاذا مات احدهم قال مالي وفي يدي
واذا مات هو قال كنت نحلته ولدي لا نحله الا نحله يحرز
الولد دون الوالد فان مات ورثه

٣٥١

٥٠٨

نذرت ان تحج

فانتزعت والله مني بعد ان ملكتها فزوجها المغيرة
ابن شعبة

٣٧٨-٣٧٧

نزل في موضع المسجد تحت دومة فاقام ثلاثا ثم
خرج الى تبوك وان جهينة لحقوه بالرحبة فقال لهم من
اهل ذى المروة فقالوا بنو رفاعه من جهينة فقال قد اقطعناها
لبنى رفاعه فاقسموها فمنهم من باع ومنهم من امسك
فعمل

١٤٤

نزلوا على خي من احياء العرب فاستضافوهم فابوا
ان يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الرهط الذين نزلوا لعلمهم ان
يكون عندهم بعض شيء فاتوهم فقالوا يا ايها الرهط ان
سيدنا لدغ وسعيننا له بكل شيء لا ينفعه فهل عند احد
منكم من شيء؟ قال بعضهم اني والله لارقي ولكن والله لقد
استضفناكم فلم تضيفونا فيما انا براق لكم حتى تجعلوا
لنا جعلا فصالحوهم على قطع من غنم فانطلق يتقل عليه
ويقرا الحمد لله رب العالمين فكانما نشط من عقال فانطلق
يمشي وما به قلبه وقال فاقوهم جعلهم الذي صالحوهم
عليه فقال بعضهم اقساموا فقال الذي رقي لا تفعلوا حتى
تاتي رسول الله فذكر له الذي كان فينظر الذي يامرنا
فقدموا على النبي فذكروا له ذلك فقال وما يدريك انها
رقية؟ ثم قال قد اصبتم واضربوا لي معكم سهما وضحك

٦٥٠

النبي

- نظر الى اسامة وزيد وقد غطيا رؤسهما وقد بدت
 ٢٢٤ اقدامهما فقال ان هذه الاقدام بغضها من بعض
- ولا ينفر صيدها ولا تحل لقطتها الا لمنشد
 ١٧٠
- لا ينفر صيدها ولا يعصد شجرها ولا تلتقط لقطتها
 ١٦٦ الا لمعرف
- نعم راهن رسول الله على فرس له فجاءت سابقة فيهبش
 ٢٤-٢٣ لذلك وأعجبه
- نعم كما لو كان على أريك دين فقضيته نفعه
 ٥٠٦ نعم لقد راهن على فرس
- نهى رسول الله عن بيع فضل الماء
 ١٥٨-١٥٦-١٥٥
- نهى رسول الله عن الحذف وقال انها لا تصيد صيداً
 ١١٦ ولا تنكأ عدوا ولكنها تكسر السن وتفقأ العين
- نهى سعداً عن الوصية بما زاد على الثلث
 ٣٨٨

« حرف الهاء »

- هب لى ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي فرددته خاسئاً
 ٢٨٢
- الهيئة جائزة اذا كانت معلومة قبضت أو لم تقبض
 ٣٥٢
- يهب الرجل للرجل ولعقبه الهيئة ويستثنى أن حدث
 بك حدث ولعقبك فهي الى والى عقبى انها لمن اعطياها
 ٤٦٣ ولعقبه
- وهب للنبي هبة فأثابه عليها وقال أرضيت ؟ قال
 لا فزاده وقال أرضيت ؟ فقال : نعم ، فقال رسول الله
 ٣٥٨-٣٥٧ لقد هممت ان لا اتعب الا من قرشى أو أنصارى أو ثقفى
- هجرة الرجل أخاه سنة كسفك دمه
 ١٥٦
- ولو أهدى الى كراع أو ذراع لقبلت
 ٣٣٦
- أهدى رجل من فزارة الى النبي ناقة من ابله فموضه
 منها بعض العوض فتسخطه فسمعت رسول الله يقول على

- المبذران رجلا من العرب يهدي أحدهم الهدية فأعوضه
٣٥٩ عنها بقدر ما عندي فيظل يسخط على
- ٣٢٧ الهدية تذهب بالسمع والبصر
- أهديت الى النجاشي حلة وأوراق مسك ولا أرى
النجاشي الا قد مات ولا أرى هديتي الا مردودة على فان
ردت فهي لك قالت فكان ما قال رسول الله وردت عليه
هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية من مسك
٣٥٢ وأعطى أم سلمة بقبة المسك والحلة
- ٣٤٦ هديتنا الى النجاشي فهي لك
- ٣٣٧ تهادوا تزادوا حبا
- وتهادوا فان الزيارة تثبت الوداد والهدية تذهب
السخيمة ٣٣٨-٣٣٧
- ٣٣٧ تهادوا فان الهدية تذهب الضغائن
- ٣٣٧ تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر
- ٣٣٧ تهادوا فان الهدية تذهب الفل
- ٣٣٧ تهادوا فان الهدية قلت أو كثرت تذهب السخيمة
- تهادوا تحابوا وهاجروا تورثوا اولادكم مجداً واقبلوا
الكرام عثرائهم ٣٤٠-٣٣٧-٣٣٦
- ٣٣٧ تهادوا تحابوا وتذهب الشجاء
- هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض فهو
حرام الى يوم القيامة لم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد
بعدي ولم يحل لي الا ساعة من نهار وهو حرام الى يوم
القيامة لا ينفر صيدها ولا يعصد شجرها ولا تلتقط لقطتها
الا لعرف ١٦٦
- ٢٨٦ هذا موسى في قومه
- هذه الأقدام بعضها من بعض ٢٢٧-٢٢٦-٢٢٤
- هذان اخوای فمن اختای قال ذو بطن بنت خارجة
فانی اظنها جارية ٣٤٩-٣٤٨

- هل أشار إليه انسان أو أمره بشيء ؟ قالوا : لا قال : ٢٤٥ فكلوه
- هم اغنياء قال اوصى بالمعشر فما زال يقول واقول ٢٧٩ حتى قال اوصى بالثلث والثلث كثير أو كبير
- هممت الا اصلى عليه ٢٨٤
- ههنا غلاما من اهل الحيرة حافظ كاتب فلو اتخذته ٤٩٦ كاتبها فقال قد اتخذت اذن بطانة من دون المؤمنين
- هل من مصلح للجمام أو حامل لقلام أو طازح لنجل ٦٤ فاذا لم يجبك أحد فكبر ثلاثا خلفها عند الثالثة يسعد الله بسبقه من شاء من خلقه
- هل فيكم راق ؟ فقالوا لم تقرونا فلا نفعل أو تجعلوا لنا جملا ، فجعلوا لهم فاتوهم بالشاء فقالوا لا نأخذها حتى نسأل رسول الله فسالوا رسول الله عن ذلك فضحك وقال ما ادراك انها رقية خلوها واضربوا لى فيها بسهم ٣
- هل لك من ابل ؟ قال : نعم ، قال فما الوانها ؟ قال حمر . قال : فهل فيها من اوراق ؟ قال : نعم قال : انى اتاهها ذلك قال : لعل عرقا نزع قال : وهذا لعل عرقا نزع ٢٢٩
- هل لك أن تصارعنى فقال ما تسبقنى - اى ما تجعله لدى من السبق قال بشاة من غنمى فصارعه فصارعه فاخذ الشاة فقال ركابة هل لك فى العود ؟ ففعل ذلك مرارا فقال يا محمد ما وضع جنبى أحد الى الأرض وما انت بالذى تصارعنى فأسلم ورد النبي عليه غنمه ٤٦
- هو آدم طوال جمده كأنه من رجال شنوءة ٢٨٧
- هو حر وولأوه لك وعلينا رضاعه ٢٠٢
- هو رزق الله فاكل منه رسول الله واكل على وفاطمة فلما كان بعد ذلك اتته امرأة تنشد الدينار فقال رسول الله يا على اد الدينار ١٧٤
- هو لك يا عبد بن زمعة والولد للفراش وللماهر الحجر ٢٣٠
- هو مال الوارث فصار بين الورثة لأنها لم تكن قبضته ٢٤٩

- هو منك صدقة وهو مثل الماء العذب ومن ورده أخذه ١٤٢
- هو منى على ثلثي فرسخ ١٤٣
- هو اليوم مال الوارث أخواك واختاك فاقسموا ٢٥١
- على كتاب الله عز وجل ٢٥١
- وهو اليوم مال الوارث وإنما هو أخواك واختاك قال
هذان أخواي فمن اختاي قال ذو بطن بنت خاتمة فاني
أظنها جارية ٢٤٨-٢٤٩
- فهو أحق به ١٢٠-١٣٤-١٣٥
- ١٥٨-١٣٩-١٣٦
- ٢١٧
- فهو أحق بها ١٢٠-١٢٤-١٣٦
- ١٨٤
- فهو سبيل الميراث ٣٦٥
- فهو للذي رميت به فانت به على النعت المكروه فقال
النبي لولا الايمان لكان لي ولها شأن ٢٣٠
- فهو الى ذوى الراى من اهلها ٤٩٤
- فهو له صدقة ١١٧-١٢١-١٢٢
- ١٤٦-١٣٦-١٢٤
- فهو له قال فخرج الناس يتعاهدون يتخاطبون ١٢٠-١٢٤-١٤٠
- فهو له وله حربهما خمسون ذراعاً من كل جانب ١٢٩-١٣١-١٤٠
- فهو لورثته من بعده ١٣٥
- وهي رغبة - تعنى عن الاسلام - فسالت رسول الله
أتتنى أمى وهي رغبة أفصلها قال : نعم ٣٦٥
- وهي على ذى الرحم ثنتان صدقة وصلة ٢٦٣
- هى لك أو لأخيك أو للذئب ١٦٩-١٧٣-١٧٤
- ١٨٩-١٩٢
- هى لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها ٣٦٤
- هى لكم بعد ١١٧

١٢٢-١٢٠-٤١٨	هى لكم منى
١٢٣	
٣٦٤	وهى لمن أعمر وعقبه
١٧٠	هى له دون الواجد
٣٧٨-٣٧٧	هى يتيمة ولا تنكح الا باذنها قال فانترعت والله منى
٣٦٣	بعد أن ملكتها فزوجها المغيرة بن شعبه
	ففى له ولعقبه من بعده يرثها من يرثه من بعده
١٢٢-١٢١-١١٧	ففى له وله فيه أجر وما أكلت العوافى منها فهو له
١٤٦-١٣٦-١٢٤	صدقة
١١٨-١١٧	ففى له وليس لعرق ظالم حق
١٦٩-١٦٦	ففى لك وما كان منها فى خراب فففىها وفى الركاز
	الخمس

« حرف الواو »

٣٧٧	ووصى أبيها وقد زوجها من عبد الله بن عمر فقال
	صلى الله عليه وسلم أنها يتيمة لا تنكح الا باذنها
٣٧٠	وصى الى عمر وعصى عمر رضى الله عنه الى اهل
	الشورى رضى الله عنهم ورضيت الصحابة رضى الله عنهم
٢٨٦	بذلك
٢٨٢	يوصى فيه الا ووصيته مكتوبة عند راسه
٣٩٢	يوصى بيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده
٣٩٣-٣٩٢	وصت لآخيا بثلاثين الفاً وكان يهوديا
	وصية ام المؤمنين صفية رضى الله عنها لآخيا وكان
٤٠٠	يهوديا بثلاثين الفاً
	فلا وصية لواوت
	اوصت لابن اخ لها يهودى واوصت لعائشة بألف

- دينار وجعلت وصيتها الى عبد الله بن جعفر فطلب ابن
 اخيه الوصية فوجد عبد الله قد افسده فقالت عائشة
 ٣٩٣ اعطوه ألف دينار أو صيت لي بها عمته
- ٣٩٣ فاوصت له بالثالث
- ٣٧٠ فاوصى بتقوى الله
- ٣٧٧ وأوصى الى اخيه قدامة بن مظعون
- ٣٩٠ يضع ماله حيث يشاء
- ٢٨٧ واضعا اصبعيه في اذنيه له جوار بالتلبية
- ٢٤٨ وقفا مائة سهم من خير باذن الله
- فوقعوا فيه يأكلونه ثم انهم شكوا في اكلهم اياه وهم
 حرم فرحنا وحيات العضد معي فأدر كنا وسنول الله
 فسالناه عن ذلك فقال هل معكم منه شيء ؟ فقلت نعم
 ٣٤٥ فتاولته العضد فاكلها وهو محرم
- ٢٣٨ الولاء لمن اعتق
- ٢٠٢ ولاؤه لك وعلينا رضاعه
- ٣٥٦ ولد الرجل من اطيب كسبه فكلوا من اموالهم هنيئا
- ٥٠٨-٥٠٧ او ولد صالح يدعو له
- من وهب هبة يرجو ثوابها فهي رد على صاحبها ما لم
 ٣٥٥ يشب منها
- من وهب هبة فهو احق بها حتى يشاب عليها فان رجع
 ٣٥٥ في هبته فهو كالذي يقىء ويأكل منه
- أوصى الى الزبير تسعة من اصحاب النبي منهم عائشة
 والمقداد وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود رضى الله
 عنهم فكان يحفظ عليهم اموالهم وينفق على ابنائهم من
 ٣٧٠ ماله
- اصى الى الزبير سبعة من الصحابة منهم عثمان
 وابن مسعود وعبد الرحمن فكان ينفق على الورثة من
 ٣٧١ ماله ويحفظ اموالهم

- ٣٧٩ أوصى بالثلث والثلث كثير أو كبير
- ٢٨١-٣٧٩ أوصى بالخمس أحب إلى من أن أوصى بالثلث
- ٢٨١ أوصى بالسدس أحب إلى من أن أوصى بالربع وبالربع أحب إلى من الثلث
- ٣٧٩ أوصى بال عشر فما زال يقول وأقول حتى قال أوصى بالثلث والثلث كثير أو كبير
- أوصيت قلت نعم قال بكم قلت بمالي كله في سبيل الله قال فما تركت لولدك قلت هم أغنياء قال أوصى بالعشر فما زال يقول وأقول حتى قال أوصى بالثلث والثلث كثير أو كبير

« حرف اللام الف »

- ١٢٢ لا يجتمع في جزيرة العرب دينان
- لا أرضى حتى تشهد رسول الله فانطلق أبى إليه يشهده على صدقتى فقال رسول الله افعلت هذا بولدك كلهم فقال لا فقال اتقوا الله واعدلوا في اولادكم فرجع أبى في تلك الصدقة
- ٣٢٨-٣٤٢ لا تستضيئوا بنار المشركين ولا تنقشوا في خواتيمكم عربيا
- ٤٩٦ لا يستطيع ركوب الزحل والحج مكتوب عليه افاحج عنه ؟ قال انت اكبر ولده ؟ قال نعم قال ارايت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه اكان يجزى ذلك عنه قال : نعم قال فاحجج عنه
- ٥٠٧ لا تطلب ثمنه الا الى الله عز وجل
- ٢٤٤ ولا يأكل الا من عمل يده
- ٢٨٠ لا ألقى الله عزبا
- ٤٢٠ لا وكس ولا شطط ثم يمتق
- ٥١٤ لا يأوى الضالة الا ضال كما لم يعرفها
- ١٧٦

٢٧٢-٢٤٢	لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضياف وابن السبيل لا جناح على من وليها ان ياكل منها ويطعم غير متمول
٢٧٨	لا يباع ولا يورث
٢٤٦	لا يباع اصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث
٣٣١	لا يباع اصلها ولا يبتاع ولا توهب ولا تورث
١٠٥٨	لا يباع فضل الماء
٣٩٨-٤٠٠	لا تجوز لواثر وصية الا ان يشاء الورثة
٦٤	لا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام
٦٥	لا جلب في الاسلام
٥١٨	لا يجوز ولد والده الا ان يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه
١٧٩	لا يحب الله الفساد
٢٤٥	لا حبس عن فرائض الله
٢٨٦	لا يحل لامرئ مسلم له مال
١٧٠	لا يحل ان يملكها الا صاحبها التي هي له دون الواجد
٣٥٤-٣٥٣	لا يحل للرجل ان يعطي العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده ومثل الرجل يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب اكل حتى اذا شبع قاء ثم رجع في قيئه
٣٥٥	لا تحل الصدقة لقني
١٩٢-١٢٤	لا يحل مال امرئ مسلم الا يطيب نفسه منه
٣٥٥	لا يحل للواهب ان يرجع في هبته مطلقا
١٥٣-١٥٠-١٤٩	لا حمى الا لله ولرسوله
١٢٨	لا حمى في الأراك
١٧٠	فلا يختل خللها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ولا تحل لقطنها الا لمنشد

- لا تخبروني على موسى فان الناس يصنعون فاكون
اول من يفيق فاذا موسى ياطش بجانب العرش فلا ادري
٢٨٦ كان فيمن صقع فافاق ام كان ممن استثنى الله تعالى
ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه .. ٤٤٤
- لا ارضى حتى تشهد رسول الله فقال رسول الله فهل
اعطيت كل ولدك مثل ذلك ؟ قال لا قال رسول الله
اتقوا الله واعدلوا بين اولادكم اليس يسرك ان يكونوا في
البر سواء قال بلى قال فلا اذن .. ٢٣٦
- لا يرفع شيئا من الدنيا الا وضعه .. ٢٥
- لا يرفع شيء نفسه في الدنيا .. ٣٤
- لا ترقبوا من ارقب شيئا فهو سبيل الميراث .. ٣٦٥
- لا سبق الا في خوف او حافر او نصل .. ٢٥-٢٦
- لا سبق الا في نصل او خوف او حافر .. ٤٥
- لا تصيد صيدا ولا تنكأ عدوا ولكنها تكسر السن وتنفق
العين .. ١١٦
- ولا يصح الا على آلتين متجانستين .. ٧٥
- لا صدقة وذو رحم محتاج .. ٢٦٢
- لا تعمروا ولا ترقبوا فمن امر شيئا او ارقبه فهو
سبيل الميراث .. ٣٦٥
- لا تعمروا ولا ترقبوا فمن امر شيئا او ارقبه فهو
له حياته ومماته .. ٣٦٥
- لا اقبل هدية بعد يومى هذا من احد الا ان يكون
مهاجرا او قرشيا او انصاريا او دوسيا او ثقيفيا .. ٣٥١
- لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون الى
حلته ويصرفها الى غيرهم والذي نفسي بيده لا ينظر الله
اليه يوم القيامة .. ٢٦٢
- ولا تفسدوها فمن امر امرى فهي للذي امر حين
وميتا ولعقبه .. ٣٦٤

- ثم لا يكتنم ولا يعرف ١٧٤
- فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل ولا يكتنم ولا يغيب ١٧٢
- فلا تكتنم فهو أحق بها ١٨٤
- لا أملك لكم من الله شيئاً غير أن لكم رحماً سألها ٣٢٥
- بئالها ٣٢٥
- لا تمنعوا فضل الماء لئلا تمنعوا به الكلال ١٥٦-١٥٤
- لا تمنعوا فضل الماء لئلا تمنعوا به فضل الكلال ١٥٦
- لا يمنع الماء النار والكلال ١٦٥
- لا يمنع فضل ماء لئلا يمنع به الكلال ١٥٦
- ولا يمنع فضل ماء بعد أن يشفني عنه ١٥٦
- ولا تمهل حتى إذا بلغت الروح الخلقوم قلت لفلان ٣٨٥
- كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان
- لا ينفر صيدها ولا يعضد شجرها ولا تلتقط لقطتها ١٦٦
- الا لمعرف
- ولا تنكح الا باذنها فان تزعت والله منى بعد أن ملكتها ٣٧٨-٣٧٧
- فزوجوها ما بين شعبة
- لا حله الا نطقة يحرر الولد دون الوالد فان مات ورثه ٣٥١
- لا وارث لمن وضع ماله حيث شاء ٣٨٩
- لا وصية لوارث الا أن يجيز الورثة ٣٧٢-٣٧٤-٣٧٥
- ٣٩٨-٤٠٠-٤٠١
- ٤٠٢
- لا يتم بعد الحلم ٤٤٦-٤٤٥
- لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل ٤٤٦

« حرف الياء »

يا أيها الرهط أن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء
لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شيء ؟ قال بعضهم أنى

والله لأرقى ولكن والله لقد استصفناكم فلم تضيفونا فما
أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا فصالحوهم على قطع
من غنم فانطلق يتفل عليه ويقرا الحمد لله رب العالمين
فكانما نشط من عقال فانطلق يمشى وما به قلبية وقال
فاوفوهم جعلهم الذى صالحوهم عليه فقال بعضهم اقتسموا
فقال الذى رقى لا تفعلوا حتى تأتى رسول الله فنذكر
له الذى كان فنظر الذى يأمرنا فقدموا على النبى فذكروا
له ذلك فقال وما يدريك أنها رقية ؟ ثم قال : قد اصبتم
واضربوا لى معكم سهما وضحك النبى ٦٥

يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً فقال رسول الله
ان احق ما اخذتم عليه أجراً كتاب الله ٦

يا رسول الله ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال هل
لك من ابل ؟ قال نعم ، قال فما ألوانها ؟ قال حمر قال
فهل فيها من أورك ؟ قال نعم قال أنى أتاهها ذلك قال
لعل عرقا نزع قال وهذا لعل عرقا نزع ٢٢٩

يا رسول الله ان أمى ماتت أفأصدق عنها قال نعم
قلت فأى الصدقة أفضل قال سقى الماء قال الحسن
فتلك سقاية آل سعد بالمدينة ٥٠٨

يا رسول الله انه بمنزلة الماء العذب يعنى انه لا ينقطع
فقال رسول الله فلا اذن ١٢٩

يا رسول الله ان لى مالا وولدا وان أبى يريد ان يحتاح
مالى فقال أنت ومالك لأبيك ٢٥٦

يا رسول الله انى قد بلغ بى من الوجع ما ترى وأنا
ذو مال ولا يرثنى الا ابنة لى أفأصدق بثلقى مالى قال لا
قلت فالشطر يا رسول الله قال لا قلت فالثلث قال
الثلث والثلث كثير او كبير انك ان تلز ورثتك اغنياء
خير من أن تدعهم غالة يتكفون الناس ٢٧٩

يا رسول الله اكتب بيننا وبين بنى تميم بالدهناء ان
لا يجاوزها الينا منهم أحد الا مسافراً او مجاور فقال اكتب
يا غلام بالدهناء ، فلما رأيته قد أمر له بها شخص بى
وهى وطنى ودارى فقلت يا رسول الله انه لم يسألك
السوية من الأرض اذ سألك انما هذه الدهناء عندك

- مقيد الجمل ومرعى الابل ونساء بنى تميم وأبنائها وراء ذلك فقال أمسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم أخو المسلم يسعهما الماء والشجر ويتعاونان على الفئان ١٤٤
- يا رسول الله أمرنا أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك ٣٣٩
- يا رسول الله أبا بكر وعمر يأتون باب المسجد فيقومون على بابه فيصيحون إلا أن أربعين داراً جار ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه ٤٤٤
- يا رسول الله سبقت المضيء قال رسول الله انه لا يرتفع من هذه القدرة شيء الا وضعه ٢٣
- يا رسول الله لم يكن لنا عيش الا هذا حائط فردده النبي ثم ماتا فورثهما ٢٤٥
- يا رسول الله لى مال كثير وليس يرثى الا ابنتى افاصدق بمالى كله ؟ قال لا قلت اتصدق بثلثى مالى ؟ قال لا قلت اتصدق بالشرط قال : لا قلت اتصدق بالثلث قال والثلث كثير انك ان تترك ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكففون الناس ٢٧٨
- يا رسول الله ليس لى ولا لعمالي غيرها فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي فقال اجعل لى ما جعلت له ؟ قال نعم قد جعلتها للمسلمين ٢٥٢
- يا رسول الله ما لنا من مجالسنا بد نتحدث فيها فقال اذا أبيتم الا الجلوس فاعطوا الطريق حقها قالوا وما حق الطريق يا رسول الله قال غض البصر وكف الاذى ورد السلام والامر بالمعروف والنهى عن المنكر ١٤١
- يا رسول الله كيف ترى من متاع يرى فى الطريق الميتاء او فى قرية مسكونة فقال عرفة سنة فان جاء صاحبه والا فشأنك به ١٦٧
- يا رسول الله هذا حمار عقيم فقال دعوه فانه سيطلبه صاحبه فجاء رجل من فهر فقال يا رسول الله انى أصبت هذا فشأنكم به فأمر النبي أبا بكر بقسمة لحمه بين الرفاق ٣٤٤
- يا زبير اسق ارضك واحبس الماء الى أن يبلغ الجدر ١٥٨-١٦١

يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه ٢٤٢

يا علي أمد الدينار ١٧٤

يا علي قد جعلت اليك هذه السبقة بين الناس فخرج
على فدعا سراقه بن مالك فقال يا سراقه اني قد جعلت اليك
ما جعل النبي في عنقي من هذه السبقة في عنقك فاذا
اتيت الميطان قال أبو عبد الرحمن والميطان مرسلها من
الغاية - فصف الخيل ثم ناد هل من مصلح للجمام أو
حامل لغلाम أو طارح لجل فاذا لم يجبك أحد فكبر ثلاثا
ثم دخلها عند الثالثة يسعد الله بسبقه من شاء من خلقه ٦٤

يا علي قد جعلت اليك هذه السبقة بين الناس فخرج
على فدعا سراقه بن مالك فقال يا سراقه اني قد جعلت
اليك ما جعل النبي في عنقي من هذه السبقة في عنقك
فاذا اتيت الميطان فصف الخيل ثم ناد ثلاثا هل مصلح
للجمام أو حامل لغلाम أو طارح لجل فاذا لم يجبك أحد
فكبر ثلاثا ثم دخلها عند الثالثة يسعد الله بسبقه من
يشاء من خلقه ٦٣-٦٤

يا محمد هل لك أن تصارعني فقال ما تسبقني -
أي ما تجعله لدى من السبق - قال بشاه من غنمي
فصارعه فصربه فأخذ الشاة فقال ركانة هل لك في
العود ؟ ففعل ذلك مرارا فقال يا محمد ما وضع جنبي
أحد الى الأرض وما أنت بالذي تصرعني فأسلم ورد النبي
عليه غنمه ٤٦

يا هني اضمم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم
فان دعوة المظلوم مجابة وادخل رب الصريمة والغنيمة
واياك ونعم بن عوف واياك ونعم بن عفان فانهما ان
ماشيتهما يرجعا الى نخل وزرع وان رب الصريمة ورب
الغنيمة ان تهلك ماشيتهما فيأتيا فيقولان يا أمير المؤمنين
يا أمير المؤمنين افتاركهم انا لا ابالك أن الماء والكلا أسير
عندي من الذهب وأورق والذي نفسي بيده لولا المال
الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم
شبرا فان حمى رسول الله أرضا لحاجة والحاجة باقية
لم يجز أحيائها ١٥٠-١٤٩

يا هني اضم جناحك على المسلمين واتق دعوة
المظلوم مستجابة وادخل رب الصريمة - وهي بالتصغير
القطعة من الابل نحو الثلاثين او ما بين العشرة الى
الاربعين - ورب الغنيمة ما بين الاربعين الى المائة
عن الشاء والغنم وتفرده راع واحد واباى ونعم
ابن عوف - يعنى عبد الرحمن ونعم بن عفان يعنى
عثمان - فانهما ان تهلك ماشيتهما يرجعان الى نخل وزرع
ورب الصريمة ورب الغنيمة ان تهلك ماشيتهما يأتينى
بينيه يقول يا امير المؤمنين افتاركهم انا لا ابالك فالماء
والكلا يسرهن الذهب والورق

١٥٢-١٥٣

يا نبى الله ما الشيء الذى لا يحل منعه ؟ قال الماء قال
يا نبى الله ما الشيء الذى لا يحل منعه ؟ قال الملح ؟
قال يا نبى الله ما الشيء الذى لا يحل منعه ؟ قال ان
تفعل الخير خير لك

١٦٥

ايسرك ان يكونوا فى البر سواء ؟ قال بلى قال فلا
اذن

٢٢٨-٢٤١

ثالثاً - الأشعار الاستشهادية

الصفحة

- قال أبو الطيب المتنبي :
- الخيـل والليل والبيداء تعرفني
والسيف والرمح والقرطاس والقلم
٣٩
- ان البراذين اذا أجريتهما
مع العتـان ساعة أعنيتهما
٥١
- ان المـدـرع لا تغنى خـوـلـتـه
كالـبـقل يـعـجز عن شـوط المـحـاضـر
٥١
- قال الفرزدق :
- اذا باهـلى عنده حنـظـليـة
لها ولد منه فذاك المـدـرع
٥٢
- قال قيس بن الخطيم :
- ترى قصـد المـران تلقى كأنها
تـدـرع خـزـصـان بأيدى الشـواطـب
٥٣
- قال ابن الاعرابي :
- قـد يـهـلك الـارـقـم الفاعـوس
والأسـد المـدـرع المـنـهـوس
٥٣
- قال ساعدة بن جويه :
- وغـيـودر ثاويـا وثايرتـه
مـدـرعة أـمـيم لها فـلـيل
٥٣
- قوم توارث بيت اللؤم أولهم
كما توارث رقم الأذرع الحمر
٥٣
- ندمت ندامـة الكـسـى لما
رأت عـيـنـها ما صـنـعت يـداه
١٠٤

تدمت ندامة لو أن نفسي
تطاوعني أذن لقطعت خمسي

تبين لي مسـلفاه الزأى مني
لعمري أباك حين كسرت قوسي

١٠٨

قال معبد بن شعبة الضبي :

كفعل كليب أنبت أنه يرى

١٥٣

يخطط أكلاء المياه ويمنع

قال العباس بن مرداس :

كما كان يبغيها كليب لظلمه

من العن حتى صاح وهو قتلها

على وائل اذ يترك الكلب هائجا

١٥٤

واذ يمنع الأكلاء منها حلولها

يصيح للبناء أسـمامه

١٧٠

أصاخه الناشد للمنشد

قال قيس بن ذريح :

بدار مضيفة تركتك لبسني

٢٠٣

كذلك الحين يهدى للمضاع

لا تمسـطى رأسي ولا تفليني

وحاذري ذا الريق في كليتي

واقتربي مني أخـبريني

ما له جاء أسود كالهجين

٢٣١

خالف ألوان بني الجــون

بنونا بنو أبائنا ، وبنائنا

٢٧٩

بنوهـن أبناء الرجال الأجانب

بنونا بنو أبائنا وبنائنا

٢٩٤

بنوهـن أبناء الرجال الأباـد

قالوا جنت فقلت كــلا

وربى ما جنت ولا انتـشيت

ولكني ظلمت فكدت أبـلـكى

من الظلم المبين أو يكيت

- فان المياء ماء أبى وجسدى
 ٣٤٩ وبشرى ذو حشرت وذو طوبت
 قال لبيد :
- انى امرؤ منعت أروحة عامر
 ٣٨٢ ضيمى وقد جنفت على خصومى
 قال الأمشى :
- تجانف عن حجر اليمامة ناقتى
 ٣٨٢ وما قصدت من أهلها لسوانكا
 هم المولى وأن جنفوا علينا
 ٣٨٢ وأنا ممن لقائهم لزور
 قال أبى حميد القرطبى :
- تور الحديث مبين فادن واقتبس
 واحد الركاب له نحو الرضا الندس
 واطلبه بالصين فهو العلم ان رفعت
 أملايه برياهما يا بن اندلس
 فلا تضع فى سوى تقييد شارده
 عمراً بفوتك بين اللحظ والنفس
 وخل سمعك عن بلوى اخى جدل
 شغل اللبيب بها ضرب من الهوس
 ما ان سمعت بأبى بكر ولا عمر
 ولا أنت عن أبى هر ولا انس
 الا هوى وخصومات ملفقة
 ليست يرطب اذا عدت ولا ييس
 فلا يفرك من أربابها هذر
 اجدى وجدك منها نعمة الجرس
 ما العلم الا كتاب الله أو أثر
 يجلو بنور هداه كل ملتبس
 بنور المقتبس خير للمتمس
 حمى لمحتسرس نعمى لمبتس
 فاعكف بيا بهما على طلابهما
 تمحوا لعمى بهما عن كل ملتبس

- ورد بقلبك عذبا من حياضهما
 تفنسل بماء الهدى ما فيه من دنس
 واقف النبي وأتباع النبي وكن
 من هديهم أبدا تدنو إلى قيس
 والزم مجالسهم واحفظ مجالسهم
 وانذب مدارسهم بالأربع الدرس
 واسلك طريقهم واتبع فريقهم
 تكن رفيقهم في حضرة القدس
 تلك السعادة ان تلمس يساحتها
 ٤٤٥ فحط رحلك قد عوقيت من تعس
 كل الأرامل قد قضيت حاجتهم
 ٤٤٦ فمن لحاجة هذا الأرملة الذكر
 أحب أن اصطاد ظيما سخيا
 ٤٤٧ رعى للزبيح والشتاء أرملا
 هذه الأرامل قد قضيت حاجتها
 ٤٤٧ فمن لحاجة هذا الأرملة الذكر
 عمرو الذي هشم الثريد لقومه
 ٤٥٢ ورجال مكة مسنتون عجاف

رابعاً - الأعلام

((حرف الألف))

- آدم عليه السلام ٢٨٥
- ابراهيم الخليل عليه السلام ٥٠٥ ، ٢٩٣ ، ٢٨٧ ، ١٧٠
- ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان = الامام ابو ثور ٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٧
- ابيض بن حمال المازني ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨
- ابي بن كعب بن قيس بن عتيك بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك
ابن النجار ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦
- الانترم ١٦٧ ، ٢٣٢ ، ٢٥٥ ، ٤٦٥
- ابن الانير الجزري = ابو السعادات مبارك ١٥٩ ، ١٦١
- احمد بن حنبل الشيباني الامام ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٩٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٤٣ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩

أحمد بن الحسن المقرئ ٣٣٧

أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن مثنى بن دينار الخراساني النسائي
= أبو عبد الرحمن ٢٥ ، ٣٤ ، ٤٦ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ،
١٦١ ، ١٧٤ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٤ ،
٣٤٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٤٤ ، ٥٠٧ ،
٥٠٨ ، ٥٢٨

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني
الصوفي صاحب الحلية = أبو نعيم ١٥٩ ، ١٦٧ ، ٣٩٢

أحمد بن عمر = أبو العباس بن سريج ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٦٧ ، ٢٥٣ ،
٣٤٨ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ..

أحمد بن محمد بن أحمد الأسفرايني = أبو حامد الأسفرايني
(الشيخ) ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٤٣٩

أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم صاحب المجموع = الحاملي ٢٤٥

الأحنف بن قيس ٢٥٣

أدریس بن قيس ٢٩٣

الأذرمي ٨ ، ١٢٦ ، ١٤٨ ، ٢٣٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٣٣٣ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ،
٣٦١

الأزهر بن راشد ٤٩٦

الأزهري أبو منصور ٢٧ ، ١٤٤ ، ١٦٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٩٤

أسامة بن زيد ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤

أسامة بن مضر ١٢٤

أبو أسامة = زيد بن أسلم العدوي ١٤٩ ، ١٥١

أم أسامة = أم أيمن = بركة الحبشية مولاة رسول الله ورثها من أبيه
حيث كانت وصيفته ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل
فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله والد النبي وتزوجت قبل زيد بن عبد
الحبشي فولدت له أيمن فكنيت به ١٤٩

إسحاق بن إسرائيل ٤٩٦

أبو إسحاق الثعلبي ٢٩٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧

إسحاق بن إبراهيم بن راهوية الحنظلي ٢٠٤ ، ٢٨٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ،

٣٤٧ ، ٣٦٨ ، ٤٠٦ ، ٤٢٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩

ابو اسحاق المروزي ٣٣ ، ٣٨ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٠ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٦٧ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٩١ ، ٣٥٢ ، ٣٩٩ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٧ ، ٤٥٧ ، ٤٣٩ ، ٥٢٦

ابن اسحاق ٤٩٦ ، ٢٥

اسعد بن زرارۃ ١٥١

اسلم مولى عمر ١٥١

اسماعيل بن ابراهيم المزني ٤٥٣

اسماعيل بن احمد بن محمد = صاحب البحر = الروياني ١٨ ، ١٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٩٣ ، ٤٠٤ ، ٤٣٣

اسماعيل ابن اسحاق ٤٣٣ ، ٢٩٣

اسماعيل بن سلم ١٢٩

اسماعيل بن عياشي ٣٦٣ ، ٣٨٩ ، ٤٢٩

اسماعيل بن عبد الرحمن = ابن ابي ذئب ٣٩٨

اسماعيل بن عبد الرحمن القسري = السدي ٣٨٤

اسماعيل بن يحيى = المزني (الامام) ٣ ، ٧ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٣٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٣ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧ ، ٥٢٦

اسمر بن مضر ١٤٠ ، ١٣٥ ، ١٢٤

اسماء بنت ابي بكر ٣٩٥ ، ٤٤٣

الاسنوي ٣٥٦ ، ٢٥٥

اشعث ١٩٩

الاصمعي ابو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن اصمغ ٢٠٣ ، ١٦٧

الاصطخري = ابو سعيد ٣٦٤ ، ٣٩٩ ، ٤٢٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٨ ، ٤٨٢ ، ٥٠٣

ابن الاعرابي ٢٩٤ ، ٢٧٩ ، ١٦٧ ، ٥٣

٢٨٢	الاعشى
١٤٤	الأقرع بن حابس
٢٨٩ ، ٢٧٨	الياس
٢٨٩ ، ٢٧٣ ، ٣٧٢ ، ٧٩ ، ٤١	أبو أمانة (صدى بن عجلان الباهلي)
٤٠٠ ، ٢٩٢	
٧	إمام الحرمين = أبو المعالي عبد الملك الجويني صاحب النهاية
٣٧٦	أمير به شاه
٢٠٣	الأمير ابن ماكولا
٤٤٨	ابن الأنباري
٢٢٨	أنس بن عياض
٢٥٣ ، ٢٤٤ ، ٢٢٩ ، ١٧٩ ، ١٧٤ ، ٣٦ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ٣	أنس بن مالك
٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٧٣ ، ٤٤٦	
٢٢٩ ، ٢٢٠ ، ٢١٠ ، ٦٧	الأوزاعي = أبو عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو
٢٤٧ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٤٤ ، ٤٩٧	
٣٧٣	ابن أبي أوفى = عبد الله بن أبي أوفى
١٤٧	أبو أويس عبد الله بن عبد الله
١٥٥	أياس بن عمرو
٤٥٩ ، ٢٣١	أياس بن معاوية المزني
٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٧٨	أيوب بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل
٤٩٥	أبو أيوب محمد بن الوزان

« حرف الباء »

٥٠٨	ابن باطيش
	البخاري = محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي
٦ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٦	
١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٢٢٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤	
٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦	

٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ،
 ٢٦٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٤٠٠ ، ٤١٠ ، ٤٤٦ ، ٤٦٨ ، ٥٠٨
 البراء بن عازب رضى الله عنه ٢١٢ ، ٢٩٤ ، ٢٧٣ ، ٤٠٠
 البراء بن معرور ٢٧٢
 بريرة ٢٤٠
 البزار ٢٥ ، ٢٤٣ ، ٢٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٤٤
 بشر بن بشير الأسلمي ٢٥٢
 بشير بن سعد ٢٣٩
 بشير والد النعمان ٢٤٢ ، ٢٤٤
 ابن بطل المالكى (أبو الحسن) ١٥٧ ، ١٧٧ ، ٢٠٣ ، ٢٨٥
 البغوى صاحب التهذيب الحسين بن مسعود الفراء ١٣٥ ، ١٤٠ ،
 ٢٣٧ ، ٢٥٢ ، ٢٦٦
 أبو بكر الصديق رضى الله عنه ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ٢٠٣ ، ٢٤٦ ،
 ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ،
 ٣٩٢ ، ٤٤٣
 أبو بكر بن الحداد المصرى ٤٨٦
 أبو بكر بن حزم ٢٢٦
 أبو بكر بن سبرة « ضعيف جداً » ١٧٥
 أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبة = ابن أبى شيبة ١٧٩ ، ٢٥٩
 أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام القرشى الأسدى = أبو حبيب =
 عبد الله بن الزبير ١٥٨ ، ١٦١ ، ٢٤٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٥٠٧
 أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى = ابن المنذر ٢٥٤ ،
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٣ ، ٢٨٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٤٢٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩
 القاضى أبو بكر ٢٨٠ ، ٢٩٧ ، ٤٢٦
 أبو بكر رضى الله عنه (نفع بن الحارث) ٢٩٣
 بكر بن بكار ٢٣٧
 أبو بكر محمد بن اسحاق الامام الكبير = ابن خزيمة ٢٤٥
 بلال بن الحرث المزنى ١٤٧

١٧٤ بلال بن يحيى العيسى

البلقيني (سراج الدين عمر) ١١٠ ، ١٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٧ ، ٢٢٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٦ ، ٥٠٥

البندنجي = محمد بن محمد بن خلف حنفس (أبو بكر) صاحب
اللاخرة ٣٦٠

٢٤٥ البهزي

١٦٥ بيمية

٤٤٤ بوطيل

٢٢٦ ، ٢٢٣ ، ٢٦٤ البويطي = أبو يعقوب يوسف بن يحيى

البيهقي = أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ٦٠ ، ٤٦ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٦٤ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٥٠ ، ١٦٠ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ٢٤٢ ، ٢٧٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٤٠٠ ، ٤٤٤ ، ٥٠٧

«حرف التاء»

٢٢٤ التاج السبكي

الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة ٥ ، ٦ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٦ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٣٦٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤١٠ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١٥ ، ٥١٨

٢٦٩ تقي الدين بن تيمية

٢٦١ الشيخ تقي الدين بن الصلاح

الشيخ تقي الدين علي بن عبد الهادي السبكي = شيخ أسيافنا الامام
١٢ ، ١٨ ، ١٧٤ ، ٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤

٤٥٢ أبو تمام الطائي الشاعر المشهور وهم من العرب العاربة من حمير

٤١٠ ، ١٤٥ عميم الداري

١٤٨ ابن التين

٢٦٧ ابن تيمية

٢٧٥ ابن جرير الطبري

١٤٨ جزم الطبري

ابو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الإمام
الفقيه الحنفي صاحب معاني الآثار = الطحاوي ١٩٥ ، ٢٤٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٢ ،
٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ، ٣٨٦

ابو جعفر = الصادق بن محمد الباقر بن علي رضي الله عنه ٣٧٣ ، ٤٠٠

٢٩٢ جعفر بن محمد

٤٦ ابو جعفر محمد بن ركائة

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن (السيوطي) ٢٦٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ،
٢٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢٢ ، ٤٠٠

٢٤٢ ، ٢٤١ ابن جميل

٣٥٠ ، ٣٤٩ جندب وقيل بربر = ابو ذر الفقاري رضي الله عنه

١٤٠ ام جندب

١٥٩ جندل بن والقي

١٦٧ الجوزجاني

٣٥٥ ، ١٧٧ ، ١٥١ ابن الجوزي = ابو الفرج

٢٤٣ ، ٢٧ ، ٤ الجوهري صاحب الصحاح = الحسن بن علي

« حرف الحاء »

٤٩٥ ، ١٥١ ابن ابي حاتم

٣٣٧ ، ٢٦٢ ، ١٧٩ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ٦١ ابي حاتم القرظي

٤٥٢ حاتم الطائي « المشهور بالكرم »

٢٦٨ ، ٢٦٧ ابن الحاج

٣٥١ ، ٣٠٨ ابو الحارث

٤٥٢ ، ٣٩٢ الحارث بن عبد المطلب

٢٧ الحازمي

حاطب بن ابي بلتمه ١٦٢
 الحاكم = ابو عبد الله بن البيع = (محمد بن محمد بن احمد) ٦ ، ٤٦ ،
 ٦٠ ، ١١٦ ، ١٣٢ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٦٠ ، ٢٦٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٤٤٧ ،
 ٥١٥

ابن حامد ٣٩٦
 ابو حامد (الشيخ) احمد بن محمد بن احمد الاسفراييني ٢٦٦ ، ٢٧١ ،
 ٤٣٩

ابو حامد المروزي ٤٣٩
 ابن حبان = ابو حاتم محمد بن احمد البستي ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٦ ، ٦٠ ،
 ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٦٣ ، ٣٣٧ ،
 ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٨٦ ، ٤٤٦

حبان بن زيد ١٥٩
 حجر المدرى ٣٦٥ ، ٢٥٤
 الحافظ ابن حجر العسقلاني = القاضي الحافظ الكبير شهاب الدين
 العسقلاني ٤٦ ، ٦١ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ،
 ١٧٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٧٢ ، ٣٢٦ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ،
 ٣٥٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٠٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ،
 ٥٠٧

حجل بن عبد المطلب ٤٥٢

حدرود بن ابي حدرود الاسلمى ١٥٩

حذيفة ٤٦٥

حرب ١٢٩

حريث بن حسان وافد بكر بن وائل ١٤٤

الحريري ٣٦١

ابن حزم (ابو محمد على بن حزم الظاهري صاحب المحلى والمجلى
 والاحكام) ١٥٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٣٨ ، ٣٥٥ ، ٤٥٢

حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤

ابو الحسن = ابن بطل المالكى ٣٨٥ ، ٢٠٣ ، ١٧٧ ، ١٥٧

الحسن البصري ٣٢ ، ٦٣ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ٣٠٩ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢ ،
 ٤١٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٦ ،
 ٥٠٨

الحسن بن سمره ٣٨٤

الحسن بن صالح ١٦٨ ، ٣٤١ ، ٣٥٢

الحسن بن علي سبط النبي صلى الله عليه وسلم ٢٩٣ ، ٢٩٤

الحسن بن علي = الجوهرى صاحب الصحاح ٤ ، ٢٧ ، ٢٤٣

أبو الحسن السعفلاني ٤٦

الحسن بن عمارة ٢٤٣

أبو الحسن بن القطان ١٨٣

الحسين بن علي سبط النبي صلى الله عليه وسلم ٢٩٤ ، ٥١٥

الحسين بن مسعود الفراء = البغوي صاحب التهذيب ١٣٥ ، ١٤٠ ،

٢٣٧ ، ٢٥٢ ، ٢٦٦

القاضي حسين = حسين بن محمد ٧ ، ٨ ، ٢١ ، ٣٠٩

الخطاب ٢٦٧

حفصة بنت عمر أم المؤمنين وبيت أمير المؤمنين الفاروق رضي الله عنهما
 ٢٤٧ ، ٢٩٠ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٦٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤

حفص بن عمرو ميمون ٣٩٢

أبو حفص بن الوكيل ١٨٤ ، ٤٣٢

الحكم بن أبي خالد ٢٠٤

حكيم بن حزام ٢٤٦

أم حكيم بنت وداع الخزاعية ٣٣٧ ، ٣٣٩

الحليمي (الإمام أبو عبد الله) ٢٣٧

حماد بن سلمة ١٧٧ ، ٢٠٤

حماد بن أبي سليمان ٤٨١

حماد بن زيد ٣٥ ، ٤٧

حمزة بن عمرو الأسلمي ٢٥

حمزة بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٥٢
حميد بن ابي حميد الطويل ٢٢٨ ، ١٦٢ ، ٢٧
ابو حميد القرطبي ٤٤٥
الحميدى (عبد الله بن الزبير القرشى شيخ البخارى) ٢٤٦
حنظلة بن ابي سفيان ٣٤٩
ابو حنيفة النعمان بن ثابت الامام صاحب المذهب ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٨٧ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٦٨ ، ٣٢٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٨١ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥
حواء زوج آدم عليه السلام ٢٨٥
ابي حيان التيمي ٤٩٦

٣٧٣	خارجة بن عمر
٣٨٠	خارجة بن زيد
١٧٧	٢٦	خالد بن زيد أو ابن يزيد الجهني
٣٩٢	خالد بن عبد الله السلمي
١٧٨	خالد بن مخلد
٢٤٢	٢٤١	٣٣٩	خالد بن الوليد
أبو خدّاش حبان بن زيد الشرعي أبو خدّاش اخطأ من زعم أن له صحبة							١٥٩
٣٣٧	الخراساني
١٦٠	١٥٩	أبي خراش
٥٠٠	٤٩٧	٤٠٦	٤٠٥	٢٩٣	الخرقي

٣٤٥	ابن خزيمة الامام الكبير ابو بكر محمد بن اسحاق
٢٦٧	الخصاف
٤٩١ ، ٣٩٥ ، ٣٥١ ، ٢١٧ ، ١٣٢	ابو الخطاب من الحنابلة
٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ١٥١ ، ١٤٨ ، ٢٦	الخطابي (ابو سليمان الخطابي)
٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٦٣	خلاص بن زيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخفرج الانصاري امه أم عمرة بنت رواحة = ابن مأكولا
٢٤٧ ، ١٣٢	الخلال
١٦٧ ، ٢٧	الخليل بن احمد
٢٦٧	خليل صاحب المختصر
٣٣٢ ، ٢٥٩ ، ٢٥٥ ، ٢٤٧ ، ٩	الخوارزمي
٣٧٧	حولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقصى
٧٩	ابن الخياط
٣٢	ابن خيران

« حرف النال »

٥١٥ ، ١٤٣ ، ٣٦ ، ٣٥	الدارمي صاحب الاستذكار ومجمع الجوامع (محمد بن عبد الواحد المكنى بأبى الفرج)
٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩	داود عليه السلام ابو سليمان داود بن ارشاه بن عويد بن يعازا بن سلمون ابن غشون بن عمى بن رام بن حصرون بن فارص بن يهود بن يعقوب بن اسحاق ابن ابراهيم الخليل عليهم السلام
٢٥ ، ٢٦ ، ٤٦ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٨٤ ، ٤٠٠ ، ٤١٠ ، ٤١٨ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٨٠ ، ٤٩٥ ، ٥١٥ ، ٥٢٨	ابو داود = سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن ٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٦ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٨٤ ، ٤٠٠ ، ٤١٠ ، ٤١٨ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٨٠ ، ٤٩٥ ، ٥١٥ ، ٥٢٨
١٧٨ ، ٢٤٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٤٤٦	ابو داود الطيالسي = سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٤٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٤٤٦

داود بن علي الظاهري ١٢١ ، ١٨٤ ، ١٩٢ ، ٢٢٢ ، ٢٣٨ ، ٢٧٨ ،
٢٨٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٩٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٨٧ ،

داود بن أبي هند ٤٨١

الدارقطني ٣٥ ، ٣٦ ، ٦١ ، ٦٤ ، ١١٨ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٦٠ ،
٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٣ ، ٣٣٧ ، ٣٥٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ،
٤٤٤ ، ٥٠٨

الدراوردي ١٧٤ ، ١٥١

أبي الدرداء = عويمر بن مالك ٢٨٠ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ..

ابن دقيق العيد ٤٦

أبي أبي الدنيا ٧٩

ابن أبي الدهقانة ٤٩٦

ابن الديلمي ٢٨٣

ابن دينار ٧٨ ، ٧٩

« حرف الذال »

ابن أبي ذئب = اسماعيل بن عبد الرحمن ٣٦٨

أبو ذر الغفاري رضي الله عنه بن جندب وقيل بربير ٤٦٨

ابن ذكوان ٢٨٩

الذهبي ١٤٢ ، ٣٣٦ ، ٣٧١

ذو بطن بنت خارجة بن أبي زهير واسمها حبيبة وبنتها أم كلثوم بنت
أبي بكر رضي الله عنهم ٣٥٠ ، ٣٤٩

« حرف الراء »

الرازي = أبو زرعة الرازي ٤٤٤

أبو رافع ٢٤٢

الرافعي = عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ٧ ، ١١ ، ٢١ ، ٣٢ ،
١٢٧ ، ٣٣٣

الرامى	١١٠ ، ١١١ ، ١١٣
الربيع بن خيثم	١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٩
الربيع بن سليمان	٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٤٧٧ ، ٥٠٩
ربيعة بن ابي عبد الرحمن المعروف بريعة الراى	١٧٤ ، ١٧٨ ، ٤٨٧
ابن رزين	٣٣٤
ابن رسلان	١٧٩ ، ٣٥٩
ابن رشد	٢٦٧ ، ٢٦٨
ابن الرفعة صحابى مات فى خلافة ابي بكر والاصح انه عاش الى خلافة عثمان	٤ ، ١١ ، ١٢٦ ، ١٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧
الرملى = الشمس الرملى	٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣٣١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢
الرويانى = (صاحب بحر المذهب اسماعيل بن احمد بن محمد)	١٨ ، ١٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٤٠٤
الريان بن الوليد فرعون مصر الاول صاحب يوسف الذى ولاه خرائن الارض	٢٨٧

« حرف الزاى »

الزبير ابن عمه الرسول صلى الله عليه وسلم واحد العشرة المبشرين بالجنة واخذ الستة الذين مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو راض عنهم	١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٨٠
الزبيرى = ابو عبد الله	٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣
ابو زرة الرازى = الرازى	٤٤٤
الزركشى	١٣٨ ، ٢٢١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦
زعبيل	٣٣٧ ، ٣٣٨
زفر (صاحب ابنى حيفة)	٣٢٥ ، ٤٢٢ ، ٤٦١
زفر بن الهذيل	٤٦٢

« حرف السين »

٢٢٢	السائب
٢٨٥	سارة
٥١٥ ، ٥١٤	سالم
١٤٢	سيرة بن معبد الجهني
٢٩٦ ، ٢٧٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٥ ، ٢٥٤ ، ١٧٤ ، ١٨ ، ١٣	الشيخ السبكي
٣٣٤ ، ٣٣٢ ، ٣٢٢ ، ٣١٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠١	
٣٨٤	السدي (اسماعيل بن عبد الرحمن المفسر)
٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ١٨ ، ١١	السراج البلقيني = سراج الدين عمر البلقيني
٢٥٩ ، ٢٦٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٥٦ ، ٥٠٥	
٦٣	سراقة بن مالك
٢٥٣ ، ١٦٧ ، ١٢٧ ، ١٢٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤١٧ ، ٤١٢ ، ٣٤٨	ابن سراج = (ابو العباس احمد بن عمر)
٤٧٠ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٣٩ ، ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤١٧ ، ٤١٢ ، ٣٤٨	
١٦٠ ، ١٥٩	ابو السعادات مبارك = ابن الاثير الجزري
٥٠٨	سعد بن عبادة
٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٣ ، ٢٥٣	سعد بن ابي وقاص
٥٠٧ ، ٤٨١	
١٢٦ ، ١٥	ابو سعد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري صاحب التتمة
٣٦١ ، ٢٦٤	
٢٥٧	ابو السعود صاحب الحاشية
٥٠٣ ، ٤٨٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧١ ، ٤٣٩ ، ٣٩٩	ابو سعيد الاصطخرى
٦١ ، ٦٠	سعيد بن بشير
٤٤٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٠ ، ٦١ ، ٤٧ ، ٤٦	سعيد بن جبير
٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٤١ ، ٦٠ ، ٥ ، ٣	ابو سعيد الخدرى
١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ٣٥	سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل = زوج فاطمة بنت الخطاب احد العشرة المبشرين بالجنة كنيته ابو الأعور قرشي
٦١	سعيد بن عبد العزيز

سعيد بن المسيب .. ٦٠ ، ٦١ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٥١ ، ١٦٨ ، ٤٨١

سعيد بن مقلص .. ١٥٩

سعيد بن منصور .. ١٢١ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ٢٠٣

سفيان الثوري = (سفيان بن سعيد أبو عبد الله الثوري) ٢٥ ، ٦٥ ،
١٢٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٣ ، ٢٧٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٦٥ ،
٣٦٨ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ،
٤٢٦ ، ٤٥٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩

سفيان بن حسين .. ٦١

سفيان بن عيينة = ابن عيينة ١٤٤ ، ٢٥٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ،
٣٨٦ ، ٤٠١

ابن السكن قيس .. ١٦٠ ، ٣٩٢

ابن السكيت .. ٢٩٤ ، ٤٤٧

ام سلمة .. ٣٥٢

سلمة بن الاكوع .. ٢٣ ، ٢٥ ، ٩٦

سلمان بن عامر .. ٢٢٢

ابو سلمة بن عبد الرحمن .. ١١٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨

سلمة بن كهيل .. ١٧٧

ابو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب = (الطبراني) ٢٥ ، ٤٦ ، ٦٠ ،
٦١ ، ٦٥ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٤٣ ، ٣٣٧ ،
٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦

سليمان الاجول .. ٤٠١

سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب سنن أبي داود ٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ،
٤٦ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،
١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ،
٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٨٤ ، ٤٠٠ ، ٤١٠ ، ٤١٨ ،
٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٨٠ ، ٤٩٥ ، ٥١٥ ، ٥٢٨

سليمان بن حزم .. ٣٥ ، ٣٦ ، ٢٢٢

الامام ابو سليمان الخطابي .. ٢٦ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦

٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ،
 ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ،
 ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ،
 ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ،
 ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ،
 ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥٢٧

شبرمة ٤٨٨

ابن شبرمة ٢٥٣

الشبراملسى ٨ ، ٥

شداد بن اوس رضى الله عنه ٣٢٦

الشرح ١٨

شرحيل بن مسلم ٣٧٢

شرح ١٦٨ ، ١٨٣ ، ١٧٨ ، ٢١١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٤٥٩ ، ٤٩٧

د. شريف ٢٣١

شريك بن ابى نمر ١٧٤

شعبة بن الحجاج العتقى ١٧٧

الشعبى (عامر بن شراحيل) ١٣٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ،
 ٣٦٨ ، ٣٧٨ ، ٣٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٤٧ ، ٤٨١ ، ٤٨٨

أبو الشعثاء التابعى الأزدي البصرى = جابر بن زيد ١٦٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨

شعيب ٦١ ، ٣٧١

شمس الأئمة الحنفى ٣٧٢

شمس الدين اللقانى ٢٦٧

الشمس الرملى ٥ ، ٨ ، ٩٠ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ،
 ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣٣١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢

شمير ١٤٤

الشهاب ٣٣٦ ، ٣٣٧

القاضى الحافظ الكبير شهاب الدين المسقلانى = (الحافظ ابن حجر
 المسقلانى) ٤٦ ، ٦١ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٤ ، ١٧٦

١٧٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٧٢ ، ٣٢٦ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ،
 ٣٥٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٠٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ،
 ٥٠٧

ابن شهاب الزهري = الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب أبو بكر
 شهر بن حوشب ٦٠ ، ٦١ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،
 ٢٠٣ ، ٢٢٨ ، ٢٣٨ ، ٢٥٣ ، ٣٤٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢ ، ٣٧٩ ،
 ٤٢٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٨

الشوكاني .. ٢٤١ ، ٢٤٣

ابن أبي شيبة (أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة) ١٧٩ ، ٣٥٩

أبو شيبة .. ٦٥

الشيبياني .. ٣٨٣

« حرف الصاد »

صالح .. ١٤٣ ، ٣٣١ ، ٥٠٧

ابن الصباغ = أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد (صاحب
 الشامل) .. ٣٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤

صدي بن عجلان الباهلي = أبو امامة ٤١ ، ٧٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٨٩ ،
 ٣٩٢ ، ٤٠٠

صرمة بن الأكوع .. ٢٩٠

الصبغ بن جثامة .. ١٤٩ ، ١٥٠

صفية أم المؤمنين .. ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان الشهرزوري) .. ٢٤٧ ، ٢٥٤ ، ٣٣٥

صلاح الدين الأيوبي .. ٣٩٥

الصنعاني .. ١٤٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٣

« حرف الضاد »

الضحاك (ابن مقاتل) .. ٣٧٥

أبو الضحى (مسلم بن صبيح الهمداني) .. ٣٤٤

ضرار بن عبد المطلب ٤٥٢
 ضمام بن اسماعيل ٣٣٧ ، ٣٣٦
 الضياء المقدسي ١٤٠ ، ١٣٥

« حرف الطاء »

ابو طالب بن عبد المطلب (عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم) ١٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٣٥١ ، ٤٥٢
 طاووت ٢٨١
 ابن طاهر ٣٣٧ ، ٣٣٦
 طاوس هو ابن كيسان اليماني ١١٧ ، ١٢٠ ، ٢٧٥ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨
 ابن طاوس ٢٥٤
 الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب) ٢٥ ، ٤٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٤٣ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦
 الطبري (الطاهر بن عبد الله القاضي أبو الطيب) ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٦
 الطحاوي = أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الامام الفقيه الحنفي صاحب معاني الآثار ١٩٥ ، ٢٤٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ، ٣٨٦
 الطرسوسي ٢٥٦
 أبو الطفيل ١١٩
 طلحة ٢٥٣
 أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدى ابن عمرو بن مالك بن النجار ٣٢٤ ، ٣٢٦
 القاضي أبو الطيب ٢٦٦
 أبو الطيب بن سلمة ٤٣٢
 أبو الطيب المتنبي ٣٩
 طيء بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان ٤٥٢

« حرف العين »

٣٢٢ ، ٣٢٠ ، ٣٠٣	ابن عابدين
٣٤٣	عاصم
٣٩٢	ابن عاصم
٢٧٢	ابن عامر
٣٧٩ ، ٣٧٨	عامر بن سعد بن أبي وقاص
١٤٩	عامر بن عبد الله بن الزبير
٣٣٧	عائذ بن شريح
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ابنة الصديق رضي الله عنه ٤٨ ، ١٢٠ ،	
١٢٤ ، ١٤٠ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ،	
٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٤٤٩	
٣٣٧	عائذ بن شريح
١٤٩	عامر بن عبد الله بن الزبير
٣٧٩ ، ٣٧٨	عامر بن سعد بن أبي وقاص
عامر بن شراحيل = الشعبي ١٣٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٦٨ ،	
٣٧٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٤٧ ، ٤٨١ ، ٤٨٨	
٢٧٢	ابن عامر
٣٩٢	ابن عاصم
٣٤٣	عاصم
٣٢٢ ، ٣٢٠ ، ٣٠٣	ابن عابدين
١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٥٦	عبادة بن الصامت
٤٣٨	العبادي
٣٢٣	عباس بن السائب
أبو العباس بن سريج = (أحمد بن عمر) ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٦٧ ، ٢٥٣ ،	
٣٤٨ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠	
٣٢٣	عباس بن السائب

الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى = ثعلب ٢٧٦ ، ٢٩٤
 العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٤٧ ، ٤٥٣
 أبو العباس بن القاص ٣٩٢ ، ٣٩٥
 العباس بن مرداس ١٥٣
 عبد بن زمعة ٢٣٠
 عبد الله بن أحمد ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٧٥
 عبد الله بن الأرقم ٢٩٠
 عبد الله بن أبي أوفى = ابن أبي أوفى ٣٧٣
 عبد الله بن البيع = محمد بن محمد بن أحمد = الحاكم ٦ ، ٤٦ ، ٦٠ ،
 ٦١ ، ١١٦ ، ١٣٢ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٦٠ ، ٢٦٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٤٤٧ ،
 ٥١٥
 عبد الله بن جعفر ٣٩٣
 الإمام أبو عبد الله الحليمي ٢٣٧
 عبد الله بن الحارث ٤٧
 أبو عبد الله بن حامد ٢٠٨ ، ٢٥٤ ، ٢٩١
 عبد الله بن خراش ١٦٠
 أبو عبد الله الزبيرى أو الزبيدى = الزبيرى ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣
 عبد الله بن الزبير = أبو خبيب ويقال أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام
 القرشى الأسدى ١٥٨ ، ١٦١ ، ٣٤٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٥٠٧
 عبد الله بن الزبير = القرشى شيخ البخارى = الحميدى ٢٤٦
 عبد الله بن زيد ٢٤٥ ، ٢٤٦
 عبد الله بن أبي سعد ١٦٢
 عبد الله بن الشخير ١٩٥
 عبد الله بن عامر الأسلمى ٢٦٢
 عبد الله بن عباس (حبر الأمة وترجمان القرآن - ابن عباس) ٦ ، ٤٦ ،
 ٤٧ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٧٩ ، ١٤٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٨٣ ، ٢٤٣ ؛

٢٤٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٣٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،
٣٦٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ،
٤٠٦ ، ٤٩٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨

عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم = أبو النبي صلى الله عليه وسلم ٤٥٢

عبد الله بن عتبة بن مسعود ٣٤٤

عبد الله بن عمر بن الخطاب ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٨ ،
١١٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٦٨ ، ١٨٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٢٨٤ ،
٢٩٠ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ،
٣٥٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٤٢٤ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥٢١

عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب الملقب بالعمري
الكبير ٣٦٥ ، ٣٧٣ ، ١٤٢

ابن عبد البر أبو عمر (الحافظ الأندلسي) ١١٩ ، ١٤٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ،
٣٧٨ ، ٢٨٦

عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم
ابن مصيص بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي السهمي كنيته أبو محمد
١٦٩ ، ٢٨٠

أبو عبد الله المدني الفقيه مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ١٥١
الاستاذ عبد المتعال الجبزي ٣٧٥

عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٢١٢ ، ٢٤٥ ، ٢٨٩ ،
٣٧٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٢٠ ، ٤٥٩

عبد الله بن مغفل ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٣

أبو عبد الله بن محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبد الله بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي
٣٢٦

أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ١٦٢ ، ٣٥٤

أبو عبد الله محمد بن يزيد الرعي الحافظ = ابن ماجه = القزويني
٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٦ ، ٦٠ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٤٠ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ،
١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٢١ ،
٥١٨ ، ٥٢٨

عبد الله بن موسى ٣٥٥

- أبو عبد الله النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس ٣٣٩
- عبدان ٦١
- الشيخ عبد الحق ٤٤٦
- ابن عبد الحكم ٤١٣ ، ٤٠٩
- عبد بن حميد ٤٩٦
- عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ٢٩٠
- عبد الدائم بن دينار ٧٨
- عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن دينار الخراساني
النسائي ٢٥ ، ٣٤ ، ٤٦ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ،
١٦١ ، ١٧٤ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٣٣٨ ، ٣٤٤ ،
٣٤٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٤٤ ، ٥٠٧ ،
٥٢٨ ، ٥٠٨
- عبد الرحمن بن الحرث المخزومي المدني ١٦٠
- عبد الرحمن بن صخر الدوسي = (أبو هريرة) ٢٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،
١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ،
٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
٣٦٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٢١ ، ٤٤٢ ، ٤٦٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ،
٥١٣ ، ٥١٥
- عبد الرحمن بن عوف ٣٧١ ، ٣٧٠
- أبو عبد الرحمن ٦٤
- عبد الرحمن بن القاسم ٣٦٥
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف في الحديث ١٥١ ، ٤٧ ،
١٦٠ ، ١٧٥
- عبد بن زمعة ٢٣٠
- ابن عبد السلام ١٣
- عبد العزيز بن عبد الملك = ابن جريج ٢٢٣ ، ٣٦٥
- الحافظ عبد الغني المقدسي ٣٣٩
- عبد الكريم محمد بن عبد الكريم = الرافعي ٧ ، ١١ ، ٢١ ، ٣٢ ، ١٢٧ ،
٣٣٣

- عبد الكعبة بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٥٢
- عبد المطلب بن هاشم جد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٥٢
- عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم = أبو طالب بن عبد المطلب ٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٣٥١ ، ٤٥٢
- أبو عبيد بن حرب ١٥٥
- عبيد بن شريك ٦١
- أبو عبيد القاسم بن سلام ٣٦ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٥١ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢١٩ ، ٤٦٤
- عبيد الله بن يزيد المصري ٤٧ ، ٦١
- عتبة بن حميد الضبي ٢٨٩ ، ٣٩٢
- عتبة بن أبي وقاص ٢٣٠
- عثمان بن حنيف ٤٦٥
- أبو عثمان بن حن ١٤٣
- عثمان بن عفان رضى الله عنه ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٧٠
- عثمان بن مظعون ٣٧٧
- العجلي (يحيى بن علي بن الطبيب الدسكري) ٤٤٦
- ابن عدى ٦١ ، ١٢٩ ، ١٤٣ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ٢٢٧ ، ٣٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦
- العراقي ٣٣٣
- ابن العربي ٣٨٠
- العرزمي ٢٤٣
- ابن عرفة ١٦٨
- عزهم بن قيس العدوي ٥١
- عروة بن الزبير ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٨٠
- عريفي ٢٠٢
- ابن عساكر = علي بن الحسن = امام الشام ٢٨٨

- ٢٦٦ ابن أبي عسرون
- ٣٣٧ عصمة بن مالك
- عطاء بن يسار ١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ٣٦٥ ، ٣٨٤ ، ٤٥٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨
- ١٥١ العطار بن خالد
- عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٥١٥
- ١٣٧ ابن عقيل
- ٦١ عقيل
- عكرمة مولى ابن عباس ٣٨٤ ، ٣٩٣ ، ٤٥٩
- ٥٧ أبو عكرمة
- ١٤١ علقمة بن وائل
- ٣٩٣ أم علقمة
- ٣٨٤ علي بن حجر
- ١٥١ علي بن الحسين زين العابدين
- أبو علي بن خيران ٦٠ ، ٦٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٤٣٢
- علي بن سعيد ١٢٦ ، ٣٣١
- علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ٢٦ ، ٦٣ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٣٢٣ ، ٣٥٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٤٠٠ ، ٤١٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٧
- أبو علي الطبري ٥٤ ، ٥٨ ، ٣٢٩ ، ٤٤٠
- أبو علي بن أبي هريرة ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٣٦١ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٥١٥
- علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن البصري = الماوردي آقضى القضاء
وامام أصحابنا العراقيين ٨ ، ١٨ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٨٤ ، ٢٥٤ ، ٢٦٦ ، ٣٣٢ ، ٣٦٦ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٩٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٦٥

٢٦٨ ، ٢٦٧	عليش
٢٢٨	ابن عليّة
٥٢١ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٣٨٤	عمران بن الحصين
١١٩	عمرو بن حريث
٢٧٢	عمر بن حبيب القاضي
٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٧٣	عمرو بن خارجة
١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١١٩	عمر بن الخطاب رضي الله عنه
٢٠٧ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ١٩٢ ، ١٧٨ ، ١٥٣ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩	
٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٣٨ ، ٢٣٣ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٥ ، ٢١٣	
٢٩٠ ، ٢٧٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦	
٢٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٧٠ ، ٣٥٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣٤٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٢٩	
٥٠٤ ، ٥٠٢ ، ٤٩٦ ، ٤٩٥ ، ٤٨٨ ، ٤٤٣ ، ٣٩٥	
٤٠٠ ، ٣٧٣ ، ٣٦٥ ، ٢٤٢ ، ٧٨ ، ٤٧	عمرو بن دينار
٣٨٧	عمرو بن سليم الزرقى
٤٠٠ ، ٣٧٣ ، ٣٥٦ ، ١٦٩ ، ١٦٧ ، ١٦٠ ، ١٥٦	عمرو بن شعيب
١٢٩	عمرو بن قيس المازني
٤٨١ ، ٢٤٥ ، ٧٩	عمرو بن العاص
١٧٩	عمرو بن عبد الله بن يعلى
٢٢٩ ، ٢٢٠ ، ٢١٠ ، ٦٧	أبو عمر بن عبد الرحمن بن عمرو = الأوزاعي
٤٩٧ ، ٤٤٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٥ ، ٤٢٣ ، ٢٤٧	
٤١٨ ، ٢١١ ، ٢٠٤	عمر بن عبد العزيز
٥١٥	عمرو بن عيسى
٢٤٣	أبو عمرو
١٤٣	عمرو بن على = الفلاس
١٤٧	عمرو بن عوف
٣٣٥ ، ٢٥٤ ، ٢٤٧	أبو عمرو عثمان الشمرزورى = ابن الصلاح
٢٤٢ ، ٣٣٨	عمرة بنت رواحة أم التيمان بن بشر
٥٠٨	عمرة بنت مسعود = أم سعد بن عبادة

عميرة بن سلمة الضمري بالتصغير صواب عمرو بن سلمة الضمري ٣٤٤	٣٤٥ ، ٣٤٦
الضمري	٣٥٢ ، ٤٨٠
أبو عوانة	٣٤٤ ، ٣٨٦
العوام	٤٩٦
عون بن عبد الله	٣٤٤
ابن عون	٢٧٢
عويمر بن مالك = أبو الدرداء	٢٨٠ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤
القاضي عياض	٢٧ ، ١٤٧
عياض بن حمار الجاشمي	١٧٢ ، ١٧٤ ، ٢٣٦
عيسى بن يونس	٢٧٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٤٩٦
ابن عيينة = سفيان بن عيينة	١٤٤ ، ٢٥٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧١
	٢٨٦ ، ٤٠١

« حرف الفين »

الفيدان بن عبد المطلب الملقب بالمقوم عم رسول الله ﷺ ٤٥٢

« حرف الفاء »

فاطمة رضي الله عنها	٢٧٨ ، ٣٢٥ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤
فاطمة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما	١١٩ ، ١٧٤
أبو الفتح القشيري	١٥٠ ، ١٥٥
الفخر الرازي	٣٧٤ ، ٤٠٠
الفراء (يحيى بن زياد النحوي)	٥٧ ، ١٦٧
أبو فرج السرخسي	١٥
أبو الفرج = ابن الجوزي	١٥١ ، ١٧٧ ، ٣٥٥
الفرزدق	٥٢

٢٨١	الفصيل بن عياض
١٤٣	الغلاس (عمرو بن علي)
٤٤٤	أبو الفيض الدمشقي كاتب الأوزاعي
٤	القيومي

« حرف القاف »

٥٧	ابن قادم
٦٠ ، ٤٦ ، ٢٥	أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب = الطبراني
٣٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢١٢ ، ١٩٥ ، ١٧٩ ، ١٦٠ ، ١٥٦ ، ١٢٩ ، ١١٨ ، ٦٥ ، ٦١	
٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦	
١٩٩ ، ١٣٠ ، ١٢٨	أبو القاسم الصيمري
٤٩٣ ، ٤٩٠ ، ٤١٥ ، ٤١٣ ، ٢٢ ، ٢١	أبو القاسم ابن كج
٣٦٨ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٤٩	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٣٢ ، ١٣٢	القاضي من الحنابلة
٣٩٢	ابن قانع
٤٨٨ ، ٤٤٣ ، ٣٨٠ ، ٣٧٢ ، ٣٤٥ ، ٦٠	قتادة بن دعامة السدوسي
٢٧٩	القتيبي
٤٥٢	قثم بن عبد المطلب
٣٢٧ ، ٢٩٣ ، ٢٧٤ ، ٢٥٣ ، ٢٤٨ ، ٢٠٨ ، ١٦٨ ، ٧٨	ابن قدامة
٤٩٨ ، ٤٠٥ ، ٣٩٤ ، ٣٧٧	
٥	القزويني = أبو عبد الله محمد بن يزيد الريعي الحافظ = ابن ماجه
١٩٥ ، ١٧٤ ، ١٦٠ ، ١٥٦ ، ١٤٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ٦٠ ، ٤٦ ، ٢٦ ، ٢٥	
٥٢٨ ، ٥٨٢ ، ٤٢١ ، ٣٩٢ ، ٣٨٩ ، ٣٦٤ ، ٣٥٥ ، ٣٤٤ ، ٢٦٣ ، ٢٤٢	
٤٤٦ ، ١٤٤ ، ١٢٨ ، ٤٦	ابن القطان
٣٢٧	أبو قبيل
٢٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٦	ابن القيم
٢٠٣	قيس بن ذريح

قيلة بنت مخزومة ١٤٤
 قيس بن الخطيم ٥٣
 القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ١٦٢ ، ٣٥٤
 القفال (محمد بن علي بن اسماعيل الشاشي) ٢١ ، ٣٤٨
 ابن القصار ٣٤٢
 القمولى ٢٧٧

« حرف الكاف »

كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ١٤٧
 القاضي ابن كج أبو القاسم ٢١ ، ٢٣ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣
 الكرابيسى ١٨٠ ، ١٨٤
 الكسائي (أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي امام القراء ٢٧ ، ٢١٩ ، ٢٤٣
 كعب الاحبار ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨
 كعب بن زهير المزني صاحب قصيدة بانث سعاد التي القاها امام النبي صلى الله عليه وسلم ٤٥٣
 كعب بن مالك ٤٤٤
 أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق أمها ذو بطن خارجة بن أبي زهير ٣٥٠
 أم كلثوم بنت سالم ٣٥٢
 كوثر بن حكيم ٣٣٧
 ابن كيسان اليماني = طاوس ١١٧ ، ١٢٠ ، ٢٧٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨

« حرف اللام »

أبو ليند ٣٥ ، ٣٦
 ليند ٣٨٣
 أبو لهب بن عبد المطلب ٤٥٢

ابن أبي ليلى (محمد بن عبد الرحمن) = عبد الرحمن الفقيه الكوفي
 ٢٥٣ ، ٣٦٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٦١ ، ٥٠٥
 الليث ٢٢٩ ، ٢٩٠

« حرف الميم »

مالك بن أنس ٣١ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ١٢٤ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٦٢ ،
 ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ،
 ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ،
 ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ،
 ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ، ٤٥١ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ،
 ٤٦٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٧

مالك بن الحارث ٥١٥
 مالك بن دينار ٧٨

ابن ماجه = القزويني ابو عبد الله محمد بن يزيد الرعي الحافظ ه
 ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٦ ، ٦٠ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٠ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٧٤ ، ١٩٥ ،
 ٢٤٢ ، ٢٦٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٢١ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ ،
 المازني ١٢٩

ابن ماكولا = خلاص بن زيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج
 الأنصاري اسم امه ام عمرة بنت رواحة ٦٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠

الماوردي (علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن البصري) أفضى القضاة
 وامام أصحابنا العراقيين ٨ ، ١٨ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٣ ،
 ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٨٤ ، ٢٥٤ ، ٢٦٦ ، ٣٢٢ ، ٣٦٦ ،
 ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٩٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٤ ، ٤٦٥

المتولي (ابو سعد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري) صاحب التتمة
 ١٥ ، ١٢٦ ، ٢٦٤ ، ٣٦١

مجاهد بن جبر ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٤٠١

مجزز المدلجي ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١

المحاملي (أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم صاحب المجموع) ٢٤٥

منجن بن الأدرع ٢٨

٣٣٩ ، ٣٤٧ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٦ ، ٤٧٨ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠

٣٥٩ مخارق

١٤٣ ابن المديني

١٥١ مروان بن الحكم

المروزي أبو اسحاق ٣٣ ، ٣٨ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٩٩ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٩١ ، ٣٥٢ ، ٣٩٩ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٥٧ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٥٢٦

٥١٥ مرة بن كعب

الزني (الامام اسماعيل بن يحيى) ٣ ، ٧ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٣٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٣ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧ ، ٥٢٦

٣٧٤ أبو مسلم الاصفهاني

مسلم بن الحجاج القشيري ٥ ، ١٨ ، ٢٨ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، ٣٧٤ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤١٧ ، ٤٦٨ ، ٥٠٨ ، ٥١٥ ، ٥٢١

٣٤٤ مسلم بن صبيح الهمداني = أبو الضحى

٣٨٣ مسلمة بن عبد الملك

٧٩ مسلم بن مخلد

٣٧٥ مسروق

٢٢٨ مطرف بن مازن

٤٢٠ معاذ بن جبل رضى الله عنه

٧ أبو المعالي عبد الملك الجويني صاحب النهاية = امام الحرمين

٥١٥ ، ٣٤٠ ، ٣٢٦ ، ٧٩ ، ٤٩ معاوية بن ابي سفيان رضى الله عنه

١٥٣ معبد بن شعبة الضبي

٣٣٧ أبو معشر المدني

٣٧٢ معقل بن يسار

موسى بن يعقوب الرمعى ١٧٤
ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها ١٧٩

« حرف النون »

نافع بن جبير بن مطعم ١٤٣ ، ١٥١ ، ٢٤٧ ، ٢٧٢ ، ٢٩٠
نبيط بن جابر ٢٢٦
النجاشى ٢٥٢ ، ٢٤٦
أبو نجيع ٢٤٦
ابن نجيم ٢٦٧
ابن النحوى ٥١٠
النخعى ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢٤١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٤١٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٨

النسائى = أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان
ابن دينار الخراسانى النسائى ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٦ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٦١ ، ١٧٤ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٢٢٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٤٤ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٢٨

أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد صاحب النسايل =
ابن الصباغ ٣٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤

النعمان بن بشر بن سعد بن جلاس بن زيد بن مالك بن طلبة بن كعب
ابن الخزرج بن الحارث بن الخزرج الأنصارى الخزرجى المدنى الصحابى
الفاضل الصالح رضى الله عنه ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤

النعمان بن ثابت الامام أبو حنيفة صاحب المذهب ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٨٧ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٦٨ ، ٢٢٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٨١ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥

نعم بن عوف ١٤٩

أبو نعيم (أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران
الاصفهاني الصوفي صاحب الحلية) ١٥٩ ، ١٦٧ ، ٣٩٢

نقيع بن الحارث = أبو بكره رضى الله عنه

نوح عليه السلام

النووي (الامام ابن زكريا محيي الدين بن شرف النووي) ١ ، ٤ ، ٧ ،
١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ٢١٠ ، ٢٢١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ،
٢٥٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٣٢ ،
٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٧ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٦ ، ٤٧٨ ،
٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠

« حرف الهاء »

هاشم بن عبد مناف واسمه عمرو وسمى هاشما لهشمه الثريد أيام

المجاعة

٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٧٨

هارون عليه السلام

أبو هريرة الحسن بن الحسين أبو علي ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٨ ، ١٩٩ ،
٢٠٠ ، ٣٦١ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ،
٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٥١٥

أبو هريرة (عبد الرحمن بن صخر الدوسي) رضى الله عنه ٢٥ ، ٤٥ ،
٤٦ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٥٤ ،
١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ،
٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٢٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ،
٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٢١ ، ٤٤٢ ، ٤٦٨ ، ٥٠٧ ،
٥١٥ ، ٥١٣ ، ٥٠٨

هشام بن خالد

٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ١٦٧

هشام بن سعد

٤٢٠ ، ٣٨٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٥٩ ، ٣٣٧

هشام بن غروة بن الزبير

هشام بن عمار

٤٩٦ ، ٣٨٤ ، ١٥١

هشيم

٢٥٦	هلال
١٥١	هني مولى عمر
٤٤٣ ، ٣٧٧ ، ٣٥٨ ، ٢٦٢	الهيثمي

« حرف الواو »

٥١٥ ، ١٥٦	واثلة بن الأسقع
٢٧	الواحدى
٣٥	واصل مولى أبى عتبة
٣٥٩ ، ١٧٩	وكيع بن الجراح
٦١ ، ٦٠	الوليد بن أبى الوليد
٣٤٩ ، ٢٩٠ ، ١٥١ ، ١٥٠	ابن وهب
٢٨٣ ، ٢٨١	وهب بن منبه

« حرف الياء »

٢٨٨ ، ٢٧٨	يحيى عليه السلام
١٦٧ ، ٥٧	يحيى بن زياد النخوى = الفراء
٢٩٠ ، ٢٢٨ ، ١٧٨ ، ٦١	يحيى بن سعيد الأنصارى
٣٦٥ ، ١٤٣ ، ٤٦	يحيى بن سعيد القطان
٢٢٨	يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
٤٤٦	يحيى بن علي بن الطيب الدسكرى = العجلي
٤٤٦	يحيى بن محمد المدني الجارى
١٥٩	يحيى بن يحيى الأسلمى
٥٠ ، ٤٦	يزيد بن ركانة
٤٧	يزيد بن أبى زياد
٢٢٩	يزيد بن عبد الملك
٢٤٠ ، ٤٩	يزيد بن معاوية

١٧٨ ، ١٧٤	يزيد مولى المنبث
٤٩٦ ، ٤٤٣	الحافظ أبو يعلى الموصلى
١٧٩	يعلى بن مرة
٣٢٦ ، ٣٢٣ ، ٣٦٤	أبو يعقوب يوسف بن يحيى = البويطى
٢٨٧ ، ٢٨٥	يعقوب
٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ٢٧٨	يوسف
٢٥٣ ، ٢٤٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٢٠	أبو يوسف صاحب أبى حنيفة
٢٥٨ ، ٢٩٣ ، ٣٢٥ ، ٣٤١ ، ٤٠٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٥٩ ، ٥٠٠	
٣٣٧	أبو يوسف الأعشى
٤٤٤	يوسف بن السفر
٩	ابن يونس
١٥٠ ، ١٣٢	يونس

خامساً - الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	باب الجمالة		
٣	يجوز عقد الجمالة وهو أن يبذل الجمل لمن عمل عملاً من رد ضالة ، ورد آبق وبناء حائط وخياطة ثوب - وكل ما يستأجر عليه من الأعمال	٧	قال الميزني : ينبغي أن يستحق أجره المثل لأن هذا أجارة فلا يصح من غير تعيين الأجر .
٣	(فصل) ويجوز أن يعقد لعامل غير معين .	٧	المسألة التي ساقها المصنف يذكر النووي رضى الله عنه للأصحاب فيها ثلاثة أوجه :
٣	(فصل) وتجوز على عمل مجهول .		الصحيح وقوع الحج عن المستأجر ويستحق الأجرة المسماة بهذا نص الشافعي واختاره النووي .
٤	(فصل) ولا يستحق العامل الجمل إلا باذن صاحب المال	٧	(الثاني) أنه يقع عن المستأجر ويستحق الأجر أجرة المثل لا المسمى اختاره الميزني وحكى أمام الحرمين أن معظم الأصحاب مالوا إلى هذا .
٥	(فصل) ولا يستحق العامل الجمل إلا بالفراغ من العمل الجمالة تعريفها لفة اسم لما يجعله الإنسان لغيره على شيء يفعله .	٧	(الثالث) أنه يفسد الأذن ويقع الحج عن الأجير لأن الأذن غير متوجه إلى إنسان بعينه
٥	وشرعاً هي التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول بمعين أو مجهول	٧	أن سبق أحرام أحدهما وقع عن المستأجر القائل ويستحق السابق المائة وأحرام الثاني يقع عن نفسه .
٦	الجمل لا يستحق إلا باذن صاحب المال كالأجارة فإنه فارق الأجارة في استحقاقه بالعمل		
٧	نقل الميزني أن الشافعي نص أنه إذا قال المعضوب : من		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧	ولو قال من حج عنى فله مائة دينار فحج عنه رجلان	١٠	لو قال : من دلتى على مالى فله كذا فدله غير من هو بيده استحق
٨	(فرع) استدل المصنف من قوله تعالى « ولن جاء به » على جواز عقدها لغير المعين .	١٠	لو قال : من دلتى على مالى فله كذا فدله من المال فى يده لم يستحق شيئا لأن ذلك واجب عليه شرعا فلا يأخذ عليه عوضا
٨	وقول القاضى فان رده بنفسه أو بعبده استحق .	١٠	افتى الامام النووى كما حكى ذلك صاحب نهاية المحتاج فيمن حبس ظلما فبذل مالا لمن يتكلم فى خلاصه بجاهه وغيره بأنها جمالة مباحة
٨	إذا ثبت هذا فان العامل بلا اذن لا يستحق الجمالة .	١١	قالوا ان السعى والعمل وبذل المجهود هى مع حصول المقصود توجب الجمالة
٨	واما ان باشروا الحراسة بلا اذن من أخذ اعتماداً على ما سبق من دفع أرباب الزرع للحارس سهماً معلوماً عندهم لم يستحقوا شيئاً	١١	بشروط لصحة العقد كون العمل مالا معلوماً لأنه عوض كالأجرة والمهر ولأنه عقد جوز للحاجة ولا حاجة لجمالة العرض بخلاف العمل
٩	ولو قال الفضولى : من رد عبد فلان فله على دينار أو قال فله دينار فمن رده استحق على الفضولى ما سمي	١١	(فرع) إذا قال من رد على ضالتى من بلد كذا فردته من جهة ذلك البلد لكن من أبعد منه فلا زيادة لتبرعه بها
٩	ان توكيل العامل المعين غيره فى الرد كتوكيل الوكيل فيجوز له ان يوكله فيما يجز عنه وعلم به القائل أو لا يليق به كمن استعين به	١٢	لو قال : من رد على ضالتى فله كذا
٩	(فرع) تصح الجمالة على عمل مجهول	١٢	ولو قال لرجلين ان رددتما ضالتى فلكما كذا فردا أحدهما استحق الربع أو
١٠	من رد على ضالتى من مكان كذا فله كذا وهذا هو الأصح		
١٠	(والثانى) المنع للاستغناء عنه بالأجارة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	كليهما استحق النصف أو رداهما استحق المسمى		قطعا كالبيع والاجارة والسلم والصلح
١٢	ولو قال : أول من يرد ضالتي فله كذا فرداها استحق المسمى مناصفة لوصفهما بالأولية في الرد	١٤	(ثانيها) لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعا كالكتابة والرهن
١٢	ولو قال : لكل واحد من ثلاثة ردها ولك دينار فردوها جميعا استحق كل واحد منهم ثلث دينار توزيعاً بالحصص على الرؤوس	١٤	(ثالثها) جائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة
١٢	أما لو قال : أعنت صاحبي فلا شيء له ويقتسمان في الدينار	١٤	أن يقول من رد عبدى الأبق أو دابتي الضالة ونحو ذلك فله كذا وهي عقد صحيح للحاجة وأركانها أربعة
١٢	أما إذا قصد بمعاونته المالك أو أخذ الجعل منه فلكل واحد من الثلاثة ربع المشرط	١٤	(أحدها) الصيغة الدالة على الإذن في العمل بعوض يلتزمه فلو رد أبقاً أو ضالة بغير إذن مالكها فلا شيء له سواء كان الراد معروفاً ببرد الضوال أم لا
١٣	يقول صاحب النهاية : لأن قصد الملتزم الرد ممن التزم له بأى وجه أمكن فلم يقصر لفظه على المخاطب وحده بخلاف ما مر فيما إذا أذن لمعين فرد نائبه مع قدرته	١٤	(الركن الثانى) المتعاملان فأما يلتزم الجعل فيشترط أن يكون مطلق التصرف وأما العامل فيجوز أن يكون شخصاً معيناً وجسماعة ويجوز ألا يكون معيناً ولا معينين
١٣	ولو قال لواحد : أن رددته فلك دينار وقال لآخر : أن رددته أرضيك أو أحلى بالحلوى فمك	١٤	(الركن الثالث) العمل فما لا تجوز الاجارة عليه ممن الأعمال لكونه مجهولاً وما جازت الاجارة عليه جازت الجمالة أيهما على الصحيح
١٣	ينقسم العقد باعتبار لرومه وجوازه الى ثلاثة أقسام	١٥	(الركن الرابع) الجعل المشروط وشرطه أن يكون
١٣	(أحدها) لازم من الطرفين		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨	قال الفزالي : يستحق أجر المثل وهو الراجح .	١٥	معلوماً كالأجرة لعدم الضرورة الى جهالته
١٨	اما التغيير بعد الفراغ فلا يؤثر لأن المال قد لزم ويتوقف لزوم الجعل على تمام العمل	١٥	(فرع) لو قال : من رد لي عبدي من بلد كذا فله دينار بنى على الخلاف في صحة الجعالة في العمل المعلوم .
١٨	(فرع) اذا اختلف المالك والعامل فقد قال النووي يصدق المالك بيمينه اذا أنكر شرط الجعل أو سعى العامل	١٥	(فصل) ويجوز لكل واحد منهما فسخ العقد لأنه عقد على عمل مجهول بعوض .
١٨	الأول كأن يقول ما شرطت الجعل أو شرطته في شيء آخر .	١٦	(فصل) وتجوز الزيادة والنقصان في الجعل قبل العمل .
١٨	الثاني كأن يقول : لم ترد أنت وإنما رده غيرك أو عادت الضالة بنفسها من غير سمي منك .	١٦	(فصل) وان اختلف العامل ورب المال .
١٩	ولو رفع يده عنه وخلاه بتفريط كان خلاه بمضيعة ضمنه لتقصيره .	١٦	وان اختلف العامل والعبد .
١٩	كلام النووي في الروضة في أحكام الجعالة .	١٦	المقود منها الجائز مسن الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة
١٩	فمنها الجواز لكل واحد من المالك والعامل فسخها قبل تمام العمل فأما بعد تمام العمل فلا أثر للفسخ .	١٧	وان مات العامل فرده وارثه استحق القسط منه أيضاً فان فسخ قبل الشروع أو فسخه العامل بعد الشروع فلا شيء له .
١٩	ولو عمل العامل شيئاً بعد الفسخ لم يستحق شيئاً أن علم بالفسخ فان لم يعلم بنى على الخلاف في نفاذ عزل الوكيل في غيبته قبل علمه	١٧	وان فسخ المالك بعد الشروع في العمل فعليه اجرة المثل
		١٧	(فرع) ويجوز للمالك أن يزيد وينقص في العمل وفي الجعل ولو من غير جنسه ونوعه قبل الفراغ كالمبيع في زمن الخيار سواء ما قبل الشروع في العمل أو بعده .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩	(فرع) تنفسخ الجمالة بالموت ولا شيء للعامل لماعمله بعد موت المالك .	٢٣	كتاب السبق والرمي
١٩	(فرع) ومن أحكامها : جواز الزيادة والنقص في العمل وتغيير جنسه قبل الشروع في العمل .	٢٣	تجوز المسابقة والمناضلة
٢٠	(فرع) ومن أحكامها توثف استحقاق العمل علم تمام العمل على تمام العمل .	٢٣	(فصل) ويجوز ذلك بعوض
٢٠	قلت : ومنه لو خلط نصف الثوب قاحرق أو تركه أو بنى بعض الحائط فانهدم أو تركه فلا شيء للعامل .	٢٤	(فصل) ويجوز أن يكون العوض منهما
٢٠	(فرع) لو رد الأبق لم يكن له حبه لاستيفاء العمل .	٢٤	(فصل) فان كان العوض من أحدهما أو من السلطان أو من رجل من الرعية فهو كالجعالة وأن كان منهما ففيه قولان :
٢٠	(فرع) قال : إن علمت هذا الصبي أو علمتني القرآن فلك كذا فعلمه البعض وامتنع من تعليم الباقي فلا شيء له .	٢٤	(أحدهما) أنه يلزم كالاجارة وهو الصحيح لأنه عقد من شرط صحته أن يكون العوض والم عوض معلومين فكان لازما كالاجارة .
٢٠	(فرع) قال : من رد على عبدى إلى شهر فله كذا .	٢٤	(والثاني) لأنه لا يلزم كالجعالة لأنه عقد ببذل العوض فيه على ما لا يوثق به فلم يلزم كالجعالة .
٢١	(فرع) لو قال : بع لى هذا أو اعمل كذا ولك عشرة دراهم .	٢٤	وان كان الذى عليه الفضل هو الذى يطلب الفسخ أو الزيادة ففيه وجهان .
٢١	(فرع) قال : ان أخبرتنى بخروج زيد من البلد فلك كذا فأخبره .	٢٤	(أحدهما) له ذلك لأنه عقد جائز فملك فسخه والزيادة فيه .
٢١	ومما يتعلق بالباب وتدعى اليه الحاجة .	٢٤	(والثاني) ليس له لانا لو جوزنا ذلك لم يسبق أحد أحداً لأنه متى لاح له أن صاحبه يقلب فسخ أو طلب الزيادة فيبطل المقصود

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	قد يخرجهم المتسابقان أو أحدهما أو غيرهما .		بفلا وحماراً وجوزنا المسابقة عليهما فالأصح الصحة .
٣١	الحالة الأولى : أن يخرجهم غيرهما .	٣٣	(الشرط السادس) تعيين الركسويين فإن احضرت الأفراس وعقد على عينها فذاك وأن وصفت وعقد على الوصف فهل تصح ؟ وجهان أصحهما : نعم .
٣١	الحالة الثانية : أن يخرجهم أحدهما ويشرطانه أن سبق أحمرزه ولا شيء له على الآخر وأن سبق الآخر أخذه فيجوز .	٣٣	(الشرط السابع) أن يسبقا على الدابتين فلو شرط الجزيا بأنفسهما فالعقد باطل .
٣١	الحالة الثالثة : أن يخرجهم المتسابقان فيقول كل واحد أن سبقتك فلي عليك كذا وإن سبقتني فلك على كذا فهذا لا يجوز .	٣٣	(الشرط الثامن) أن تكون المسابقة بحيث يمكن للفرسين قطعها لا ينقطعان والا فالعقد باطل .
٣٢	(الشرط الخامس) أن يكون سبق كل واحد منهما ممكناً فإن كان فرس أحدهما أو فرس المحلل ضعيفاً يقطع بتخلفه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز .	٣٣	(الشرط التاسع) أن يكون المال المشروط معلوماً ويجوز أن يكون عيناً ودينياً وبعضه عيناً وبعضه ديناً وحالاً ومؤجلاً .
٣٢	ولو كان سبق أحدهما ممكناً على الندور ففي الاكتفاء به للصحة وجهان أصحهما وأقربهما إلى كلام الأصحاب المنع	٣٣	(الشرط العاشر) اجتناب الشروط الفاسدة فلو قال : أي سبقتني فلك هذا الدينار ولا أرمي بعد هذا أو لا أناضلك إلى شهر بطل العقد
٣٢	تجوز بين العتيق والهجين والنجيب والبختي محمول على ما إذا لم يقطع بسبق العتيق والنجيب	٣٣	ولو شرط على السابق أن يظعم السبق أصحابه بطل العقد على الصحيح .
٣٣	وأما إذا اختلف الجنس فإن كان كبعير وفرس أو فرس وحمار فالأصح المنع وإن كان	٣٣	للشيخ أبي إسحاق المصنف وجهان آخران .
		٣٤	(أحدهما) يفسد المسمى ويجب عوض المثل .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٤	(والثاني) يصح العقد ولا عوض .	٣٥	(أحدها) انه ساق الحديث بقوله روى بصيغة التمرىض
٣٤	وقد وقع الاتفاق على جواز المسابقة بغير عوض لكن قصرها مالك والشافعى على الخف والحافر والنصل وخصمه بعض العلماء بالخيل وأجازه عطاء فى كل شىء .	٣٦	(ثانيها) انه قال سئل عثمان ورواية أحمد السؤل كان موجهاً الى انس .
٣٤	حكى عن ابن حنيفة ان عقد المسابقة على مال باطل وحكى عن مالك انه لا يجوز أن يكون العوض .	٣٦	(ثالثها) رواية بعض الفاظ الخبر بالمعنى .
٣٤	فاذا ثبت جواز السبق والرمى فهو مندوب اليه ان قصد به أهبة الجهاد ومباح ان قصد به غيره .	٣٦	إذا ثبت هذا : فاذا صح جواز السبق بعوض وغير عوض فهو بغير عوض من العقود الجائزة دون اللازمة وان كان معقوداً على عوض ففى لزومه قولان
٣٥	ويجوز أخذ العوض فى المسابقة والمناضلة منهم ومن السلطان .	٣٦	(أحدهما) انه من العقود اللازمة كالاجارة .
٣٥	قال مالك : أن أخرجه السلطان من بيت المال جاز وأن أخرجه المتسابقون المتناضلون لم يجر استدلالاً بأمرين (أحدهما) انه أخذ عوض على لعب فاشبه أخذه على اللهو والصراع .	٣٦	(والقول الثانى) انه من العقود الجائزة دون اللازمة كالجمالة .
٣٥	(والثانى) انه أخذ مال على غير بدل فاشبه القمار .	٣٦	فان قيل يلزومه على القول الاول فدليله شيان .
٣٥	وقول المصنف لما روى انه سئل عثمان رضى الله عنه الترخ يؤخذ على المصنف فيه أمور	٣٧	(أحدهما) انه عقد ومن شرط صحته أن يكون معلوم العوض والعوض فوجب أن يكون لازماً كالاجارة طرداً والجمالة عكساً
		٣٧	(والثانى) أن ما افضى الى ابطال المقصود بالعقد كان ممنوعاً منه فى العقد وبقاء خياره فيه مفض الى ابطال المقصود به .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٧	فان قيل بجوازه على القول الثاني فدلله شيان .	٣٨	بانفسها لم يجز وبطل العقد عليها .
٣٧	(احدهما) ان ما صح من عقوه المعاوضات اذا قابل غير موثوق بالقدرة عليه عند استحقاقه كان من العقود الجائزة دون اللازمة كالجمالة طرداً .	٣٨	(الشرط الثالث) ان تكون الغاية معلومة لانها مستحقة في عقد معاوضة فان وقع العقد على اجراء الفرسين حتى يسبق احدهما الآخر لم يجز لأمرين .
٣٧	(والثاني) ان ما كان اطلاق العوض فيه موجبا لتعجيل استحقاقه كان جائزا ولا يكون لازما .	٣٨	(احدهما) جهالة الغاية .
٣٧	وقال مالك : لا يجوز بذل العوض من غير الامام .	٣٨	(والثاني) لانه يفضى ذلك لاجرائهما حتى يعطيا ويتلفا .
٣٧	ولصحة العقد على السبق بالاعواض خمسة شروط .	٣٨	(الشرط الرابع) ان تكون الغاية التي يمتد اليها شوطهما يحتملها الفرسان ولا ينقطعان فيها .
٣٧	(احدهما) التكافؤ فيهما يسبقان عليه وفيما يتكافآن به وجهان .	٣٨	(الشرط الخامس) ان يكون العوض فيه معلوما كالايجور والائمان فان اخرجته غسير المتسابقين جاز ان يتساويا فيه ويتفاضلا .
٣٧	(احدهما) ان التكافؤ بالتجانس فيسابق بين فرسين او بغلين او حمارين او بعيرين ليعلم بعد التجانس ايهما السابق .	٣٨	قال الشافعي : والاسباق ثلاثة سبق يعطيه الوالى او الرجل غير الوالى من ماله متطوعا به .
٣٧	ولا يجوز التسابق بين فرس وبغل ولا بين حمار وبعير .	٣٨	(فرع) في انساب الخيل اهم انساب الخيول العربية (فصل) وتجوز المسابقة على الخيل والابل بعوض .
٣٨	(الشرط الثاني) الاستباق عليها مركوبة لتنتهى الى غايتها بتدبير راکبها فان شرط ارسالها لتجرى مسابقة	٤١	اختلف اصحابنا في المسابقة على القيل بعوض
		٤٥	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٥	واختلفوا في المسابقة على الحمام .	٤٨	هل يقاس عليها السبق بالأقدام أم لا ؟ على وجهين
٤٥	واختلفوا في سفن الحرب كالزبازب والشذوات .	٤٨	(أحدهما) وبه قال أبو حنيفة تجوز المسابقة بالأقدام بعوض وبغير عوض .
٤٦	واختلفوا في المسابقة على الاقدام بعوض .	٤٩	(والوجه الثاني) وهو الظاهر من مذهب الشافعي أن المسابقة بالأقدام لا تجوز .
٤٦	واختلفوا في الصراع	٤٩	وان قيل بجوازها على الاقدام ففي جوازها بالسباحة وجهان (أحدهما) تجوز كالأقدام .
٤٧	(فاما النصل) المراد به السهم المرمى به عن قوس	٤٩	(والوجه الثاني) أنها لا تجوز بالسباحة وأن جازت بالأقدام
٤٧	اختلف قول الشافعي فيها فقال يحتمل معنيين	٤٩	وأما السبق بالصراع أو المصارعة فقد كانت تقوم عند السلف على قوة البدن أو أحسنان القبض على الخصم والقائه أرضاً
٤٨	(أحدهما) أنها رخصة مستثناة من جملة محظورة	٥٠	اختلف أصحابنا في السبق بالصراع على وجهين .
٤٨	(والقول الثاني) في المعنيين أن النص على الثلاثة أصل مبتدأ ورد الشرع ببيانه وليس بمستثنى .	٥٠	(أحدهما) مذهب أبي حنيفة أنه جائز .
٤٨	وهل يقاس عليها السبق بالسفن والطائرات البحرية التي أطلقوا عليها الزبازب والشذوات أم لا ؟ على وجهين .	٥٠	(الوجه الثاني) ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يجوز .
٤٨	(أحدهما) قبول ابن سريج يجوز السبق عليها لأنها معدة لجهاد العدو في البحر وحمل ثقله كالإبل في البر .	٥٠	اختلاف أصحابنا في السبق بالحمام وجهان .
٤٨	(والوجه الثاني) لا يجوز السبق عليها لأن سبقها بقوة ملاحها دون المقاتل فيها	٥٠	(فالوجه الأول) يجوز لأنها تبلغ أخبار المجاهدين بسرعة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٠	(والوجه الثانى) لا يجوز لأنها لا تؤثر فى جهاد العدو	٥٢	السيوف والرماح والاعمدة فقد اختلف أصحابنا فيها على وجهين :
٥٠	(فصل) وتجوز المسابقة بعوض على الرمي بالنشاب والنبل .	٥٢	(أحدهما) يجوز كالمفارق ليده لأن جهاد العدو بها
٥٠	وأما الرمح والسيف والعمود ففيه وجهان .	٥٢	(أو الوجه الثانى) لا يجوز (فرع) أن لصحة السبق على الأعواض المبذولة خمسة شروط .
٥٠	(أحدهما) تجوز المسابقة عليها بعوض .	٥٢	(أحدهما) التكافؤ فيما يسبقان عليه وفيما يتكافآن به وجهان .
٥٠	(والثانى) لا تجوز .	٥٢	(أحدهما) أن التكافؤ بالتجانس .
٥١	(فصل) وأما كره الصولجان ومداحة الأحجار ورفعها من الأرض والمسابكة والسباحة واللعب بالخاتم والوقوف على رجل واحدة وغير ذلك من اللعب الذى لا يستعان به على الحرب فلا تجوز المسابقة عليها بعوض .	٥٣	(والثانى) أن التكافؤ فى الاستباق غير معتبر بالتجانس .
٥١	(فصل) وإن كانت المسابقة على مركوبين فقد اختلف أصحابنا منهم من قال : لا تجوز إلا على مركوبين من جنس واحد .	٥٣	(والشرط الثانى) من الشروط الخمسة الاستباق عليها مركوبة لتنتهى الى غايتها بتدبير راكبها فان شرط ارسالها لتجبرى مسابقة بأنفسها لم يجز .
٥١	ويجوز أن يسابق بين العتيق والهجين .	٥٣	(فرع) فى شواهد وردت على السنة العرب فى المذرع
٥١	(فصل) ولا يجوز إلا على مركوبين معينين لأن القصد معرفة جوهرها ولا يعرف ذلك إلا بالتعيين .	٥٤	(فصل) ولا تجوز إلا على مسافة معلومة الابتداء والانتهاء .
٥٢	أما ما لا يفارق صاحبه من	٥٤	(فصل) وإن كان المخرج للسبق هو السلطان أو رجل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	من الرعية لم يخل أما أن يجعله السابق منهم أو لبعضهم أو لجميعهم .		قبل الآخر ليعلم هل يدركه الآخر أم لا لم يجز هذا في المسابقات بعوض .
٥٤	وللفسكل وهو الذي يجيء بعد الكل نصف درهم فقيه وجهان :	٥٦	أما السبق الأول الذي يراه الشافعي وهو الذي يخرج غير المتسابقين فيجوز سواء أخرجه الامام من بيت المال أو أخرجه غير الامام من ماله
٥٥	(أحدهما) يجوز لأن كل واحد منهم يجتهد ليأخذ الأكثر	٥٦	وكلام الامام من عدم جوازه لغير الامام فاسد من وجهين
٥٥	(والثاني) لا يجوز		(أحدهما) أن ما فيه معونة على الجهاد جاز أن يفعله غير الأئمة كارتباط الخيـل وأعداد السلاح .
٥٥	وان جعل للآول عشرة وللثالث خمسة وللرابع أربعة ولم يجعل للثاني شيئا فقيه وجهان	٥٦	(والثاني) أن ما جاز أن يخرج الامام من بيت مال المسلمين جاز أن يتطوع به كل واحد من المسلمين كبناء المساجد والقناطر .
٥٥	(أحدهما) يضح ويقوم الثالث مقام الثاني والرابع مقام الثالث .	٥٦	(والقسم الثاني) أن يبذله لجماعة منهم ولا يبذله لجميعهم .
٥٥	(والثاني) أنه يبطل لأن فضل الثالث والرابع على من سبقهما .	٥٧	فإذا بذل لبعض دون بعض فعلى ضربين .
٥٥	(أما الأحكام) فإنه يشترط في المسابقة بالحيوان تحديد المسافة وأن يكون لابتداء عدوهم وأخـره غاية لا يختلفان فيها .	٥٧	(أحدهما) أن يفاضل بين السابق والمسبق .
٥٥	فان استبقا بغير غاية لينظرا أيهما يقف أولا لم يجز	٥٧	(والضرب الثاني) أن يستوى فيهم بين سابق ومسبق
٥٥	ويشترط في المسابقة ارسال الفرسين أو البعيرين دفعة واحدة فان أرسل أحدهما	٥٨	وبناء على اختلاف الوجهين في الذي بطل السبق في حقه هل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	يستحق على البازل اجرة مثله أم لا ؟ على وجهين :		(والوجه الثاني) أن السبق باطل لأنهم قد تكافؤوا في الأخذ وان تفاضلوا فيه فعلى هذا هل يكون باطلا في حق الآخر وحده فيه وجهان :
٥٨	(أحدهما) قول أبي اسحاق المروزي انه لا اجرة له على البازل .	٥٩	(أحدهما) انه باطل في حقه وحده لأن بالتسمية له فسد السبق .
٥٨	(والوجه الثاني) قول أبي على الطبري أن له على البازل اجرة مثله .	٥٩	(والوجه الثاني) أن يكون باطلا في حقوق جماعتهم لأن أول العقد مرتبط بآخره
٥٨	وفي قيام من بعده مقامه وجهان :	٥٩	(فصل) فان كان المخرج للسبق هما المتسابقان نظرت فان كان معهما محلل وهو ثالث على فئرس كفاء لفرسيهما صح العقد وان لم يكن معهما محلل فالعقد باطل واختلف أصحابنا في دخول المحلل .
٥٨	(أحدهما) يقوم الثالث مقام الثاني ويقوم الرابع مقام الثالث .	٥٩	وفي سبق المسبوق وجهان
٥٨	(والوجه الثاني) انه هم يترتبون على التسمية ولا يكون خروج الثاني منهم بالحكم مخرجا له من البدل فعلى هذا يكون السبق فيهما باطلا لتفضيلهما على السابق لهما .	٦٠	(فصل) وان كان المخرج للسبق أحدهما جاز من غير محلل .
٥٩	(والقسم الثالث) أن يبذل العوض لجماعتهم ولا يخلى آخرهم من عوض فينظر فان سوى فيهم بين سابق ومسبوق كان السبق باطلا	٦١	وفي سبق المسبوق وجهان المذهب انه بين المخرج السابق والمحلل .
٥٩	وفضل كل سابق على كل مسبوق حتى يجعل متأخرهم أقلهم سهما ففي السبق وجهان :	٦٢	ان سبق ولا يعطى أن سبق خرج من معنى القمار فحل وهذا الداخل يسمى محللا لأن العقد صح به فصار حلالا ويسميه أهل السبق
٥٩	(أحدهما) انه جائز اعتبارا بالتفاضل في السبق		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٣	(فصل) وان عشر أحد الفرسين أو ساخت قوائمه في الأرض أو وقف لمسه أصابته فسبقه الأخير لم يحكم للسابق بالسبق	٦٢	ميسراً ويصح العقد به بأربعة شروط .
٦٣	(فصل) وان مات المروكوب قبل الفراغ بطل العقد .	٦٢	(أحدهما) أن يكون فرسه كفؤاً لفرسيهما أو اكفاً منهما لا يأمنان أن يسبقهما فإن كان فرسه أدون من فرسيهما وهما يأمنان أن يسبقهما .
٦٤	(فصل) وان كان العقد على الرمي لم يجز بأقل من نفسيين .	٦٢	(والشرط الثاني) أن يكون المحلل غير مخرج لشيء وان قل فإن أخرج شيئاً خرج من حكم المحلل وصار في حكم المستبق .
٦٤	ان قال ارم عشرة فإن كان صوابك أكثر فلك دينار ففيه وجهان .	٦٢	(والشرط الثالث) ان يأخذ ان سبق فإن شرط أن لا يأخذ لم يصح
٦٤	(أحدهما) يجوز .	٦٢	(والشرط الرابع) ان يكون فرسه معيناً عند العقد لدخوله فيه كما يلزم تعيين فرسي المستبقيين وأن كان غير معين بطل فاذا صح العقد بالمحلل على استكمال شروطه
٦٤	(والثاني) لا يجوز .	٦٣	(فصل) ويطلق الفرسان من مكان واحد في وقت واحد
٦٥	(أما الأحكام) فإن السبق يحصل في الخيل بالراس إذا تماثلت الأعناق فإن اختلفا في طول العنق أو كان ذلك في الأبل اعتبر السبق بالكتف	٦٣	وان اختلف المتسابقان في اليمين واليسار أقرع بينهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ولا يجلب وراءه .
٦٥	إذا سبق أحدهما بالأذن كان سابقاً ولا يصح .	٦٣	(فصل) وأما ما يسبق به فينظر فيه فإن شرط في السبق أقدماً معلومة لم يستحق السبق بما دونها .
٦٦	(فرع) قال الشافعي والسبق ان يسبق أحدهما صاحبه وأقل السبق ان يسبق أحدهما صاحبه بالهادي أو بفضه أو الكتف أو بفضه .		
٦٦	(السبق ضربان) أحدهما : ان يكون معتبراً بأقدام مشروطة كاشتراطهما السبق		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٨	بعثرة أقدام ولا يتم السبق إلا بها .	٦٨	(والثاني) أن الخيل ثلاثة
٦٩	(الضرب الثاني) أن يكون مطلقاً بغير شرط فيكون سابقاً بكل قليل وكثير .	٦٩	(والثالث) أن يخرج أحده المناضلين فيجوز كما يجوز في الخيل إذا أخرجه أحد المتسابقين .
٦٧	(فرع) إذا عثر أحسن الفرسين أو ساخت قوائمه في الأرض فسبقه الآخر لم يحتسب له بالسبق .	٦٩	(والفصل الثالث) قوله ثم يتفرعان يريد به أمرين .
٦٨	(فرع) والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحلل	٦٩	(أحدهما) الأصل في سباق الخيل الفرس والراكب تبع
٦٨	ذكر الشافعي كلاماً اشتمل على أربعة فصول :	٦٩	(والثاني) أن في النضال من تفريع المرمى بالمسابقة والمحاطة ما لا يتفرع في سباق الخيل .
	(أحدها) قوله والنضال فيسما بين الرماة كذلك في السبق والعلل يريد بذلك أمرين :	٦٩	(والفصل الرابع) قوله فإذا اختلفت عليهما اختلفا
٦٨	(أحدهما) جواز النضال بالرمي كجواز السباق بالخيل .	٦٩	وفي بطلانه بموت العقاد قولان :
٦٨	(والثاني) اشتراكهما في التعليل لأرهاب العدو	٦٩	(أحدهما) لا يبطل بموته إذا قيل أنه كالأجارية .
٦٨	(والفصل الثاني) قوله يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر يزيد بهذا أن الإسباق في النضال ثلاثة	٦٩	(والثاني) يبطل بموته إذا قيل أنه كالجمالة .
٦٨	(أحدها) أن يخرج الوالي مال السبق فيجوز كجوازه في الخيل .	٧٠	وإن قال : أرم عشرة أسهم فإن كان صوابك أكثر من خطئك فلك درهم ففيه وجهان :
		٧٠	(أحدهما) أنه بدل له العوض على عمل معلوم لم يناضل فيه نفسه فجاز .
		٧٠	(والثاني) أنه لا يجوز .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٠	ولجوازه علتان (أحدهما) انه قد أجابه الى ما سأل فالتزم له ما بذل .	٧١	(أحدهما) لا يجوز لأن نضل أحدهما معلوم .
٧٠	(والثانية) انه تحريض في طاعة فلزم البذل عليها .	٧٢	(والثاني) لا يجوز لأن أخذ المال منه يبعثه على معاطاة الرمى والحدق فيه .
٧٠	ولو قال له : ارم عشرة أرشاق فان كان صوابك أكثر فلك كذا لم يجز ان يتنازل نفسه وقد اختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة على وجهين .	٧٢	ولا يصح الا على آلتين متجانستين فان عقد على جنسين بأن يرمى أحدهما بالتشاب والآخر بالحراش لم يجز .
٧٠	(أحدهما) أن الزنى حذف منها ما قد ذكره الشافعي في الأم .	٧٢	(فصل) ولا يجوز الا على رشق معلوم .
٧١	(والوجه الثاني) أن المسألة مصورة على ما أورده المازني ههنا ولم يذكر فيه نضال نفسه .	٧٢	(فصل) ولا يجوز الا على اصابة عدد معلوم .
٧١	وفي صحته وجهان (أحدهما) انه صحيح ويستحق ما جعل له التعليل الأول .	٧٢	ولصحة العقد بينهما مع دخول المحلل أربعة شروط
٧١	(والوجه الثاني) انه باطل للتعليل الثاني .	٧٢	(أحدهما) أن يكون العوض معلوماً اما معيناً أو موصوفاً فان كان مجهولاً لم يصح
٧١	(فصل) ولا يجوز اخراج السبق الا على ما ذكرناه في المسابقة من اخراج العوض منهما أو من غيرهما وفي دخول المحلل بينهما .	٧٢	(والشرط الثاني) أن يتساويا في جنسه ونوعه وقدره فان تفاضلاً أو اختلفا لم يصح .
٧١	(فصل) ولا يصح حتى يتعين المتراميان .	٧٣	(والشرط الثالث) تعيين الفرس في السياق .
		٧٣	(والرابع) أن يكون مدى سبقهما معلوماً اما بالابتداء والانتهاء كالأجارة المينة .
		٧٣	فاذا صح العقد بينهما على الشروط المعتبرة وفي المحلل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	الداخل بينهما لم يخل جالهما في السبق من ثلاثة أحوال .	٧٥	لا يتشبهوا بأهل الحرب من المشركين فيقتلوا .
٧٣	(أحدها) أن يتفقا على تركه في أيديهما ويشق كل واحد منهما بصاحبه فيحملان على ذلك ولا يلزم إخراج مال السبق من أحدهما إلا بعد أن يصير مسبوقا فيؤخذ بإستحقاقه	٧٦	(والثالث) ما قاله عطاء أنه لمن من قاتل المسلمين بها فلا يخلو حال المتناضلين في عقد نضالهما من خمسة أحوال :
٧٣	(والحالة الثانية) أن يتفقا على أمين فيؤخذ مال السبق منهما ويوضع على يده ويعزل مال كل واحد منهما على حدته .	٧٦	(أحدها) أن يشترطا فيه الرمي عن القوس العربية
٧٣	(والحالة الثالثة) أن يختلفا على الأمين فيخرج الحاكم لهما أمينا يقطع تنازعهما .	٧٦	(الثانية) أن يشترطا فيه الرمي عن القوس الفارسية فعليهما أن يتناضلا بهما وليس لأحدهما العدول الي العربية فان تراضيا بالعدول جاز .
٧٣	ولا يجوز السبق إلا معلوما كما يجوز في البيع .	٧٦	(الثالثة) أن يشترطا أن يرمي أحدهما عن القوس العربية ويرمي الآخر عن القوس الفارسية فهذا جائز
٧٤	ولو تسابقا وتناضلا على مثل ما يسابق أو يناضل به .	٧٦	(الرابعة) أن يشترطا أن يرمي كل واحد منهما عما شاء من قوس عربية أو فارسية .
٧٥	أنواع القسي تختلف باختلاف أنواع الناس .	٧٦	(الخامسة) أن يطلقا العقد من غير شرط .
٧٥	وليس هذا مجمولا على الحظر المانع وفي تأويله ثلاثة أوجه :	٧٦	(والشرط الثالث) أن يكون عدد الاصابة من الرشق معلوما يعرف به الناضل عن المنضول .
	(أحدها) ليحفظ به آثار العرب .	٧٧	وان شرطا اصابة ثمانية من العشرة جاز فان شرطا اصابة
٧٥	(والتوجه الثاني) أنه امر بها لتكون شعار المسلمين حتى		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	تسعة من العشرة ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لبقاء سهم الخطأ .	٧٩	تكون المسافة بين موقف الرامي والهدف معلومة . فإن اغفلا مسافة الرامي قلها ثلاثة أحوال .
٧٧	(والوجه الثاني) لا يجوز .	٧٩	(أحداها) أن لا يكون للرماة هدف منصوب ولا لهم عرف معهود فيكون العقد باطلا للجهالة .
٧٧	(فصل) ولا يجوز إلا أن يكون مدى الغرض معلوماً .	٧٩	(والثانية) أن يكون للرماة الحاضرين هدف منصوب وللرماة فيه موقف معروف فيصح العقد ويكون متوجهاً إلى الهدف الحاضر من الموقف المشاهد .
٧٨	وفيما يصيب مثلهما في مثله نادراً وجهان .	٧٩	(والثالثة) أن لا يكون لهما هدف منصوب ولكن لهما عرف معهود ففيه وجهان .
٧٨	(أحدهما) يجوز لأنه قد يصيب مثلهما في مثله .	٧٩	(أصحهما) يصح العقد مع الاطلاق .
٧٨	(والثاني) لا يجوز لأن إصابتهما في مثله تسدر فلا يحصل المقصود .	٧٩	(والوجه الثاني) أن العقد باطل .
٧٨	فإن ترميا على غير غرض على أن يكون السبق لأبعدهما رميا ففيه وجهان .	٨٠	(والشرط الخامس) الذي تضمنه هذان الفصلان من كلام المصنف أن يكون الغرض أو الهدف معلوماً .
٧٨	(أحدهما) يجوز	٨٠	فالعلم بالغرض يكون من ثلاثة أوجه .
٧٨	(والثاني) لا يجوز	٨٠	(أحدها) موضعه من الهدف في ارتفاعه وانخفاضه
٧٨	فإن ترميا على غير غرض على أن يكون السبق لأبعدهما رميا ففيه وجهان (أحدهما) يجوز .	٨٠	(والثاني) قدر الغرض في ضيقه وسعته .
٧٨	(والثاني) لا يجوز		
٧٨	(فصل) ويجب أن يكون الغرض معلوماً في نفسه فيعرف طوله وعرضه وقدر انخفاضه وارتفاعه من الأرض		
٧٩	أما الأحكام : فإن الشرط الرابع من شروط الرمي أن		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٨٠	(والثالث) قدر الداره من الغرض ان شرطت الاصابة فيها .	٨٣	(أحدهما) وهو اختيار الشافعى في هذا الموضع ان العقد باطل .
٨٠	(فصل) ويجب ان يكون موضع الاصابة معلوما وان الرمي الى الهدف وهو التراب الذى يجمع او الحائط الذى يبنى او الى الغرض .	٨٣	(والقول الثانى) ان العقد صحيح وان اغفلت فيه البداية .
٨١	(فصل) واختلف اصحابنا في بيان حكم الاصابة انه مبادرة او محاطة او حواى فمنهم من قال : يجب بيانه فان اطلق العقد لم يصح .	٨٤	(فصل) ويجوز ان يرميا سهماً سهماً وخمساً خمساً وان يرمى كل واحد منهما جميع الرشق فان شرطاً شيئاً من ذلك حملاً عليه وان اطلق العقد ترأسلاً سهماً سهماً .
٨١	واذا قلنا انه يصح ففى البادى وجهان :	٨٤	(فصل) ولا يجوز ان يتفاضلا في عدد الرشق ولا في عدد الاصابة ولا في محل الاصابة ولا ان يحسب قرع أحدهما خسفاً ولا ان يكون في يد أحدهما من السهام أكثر مما في يد الآخر في حال الرمي ولا ان يرمى أحدهما والشمس فى وجهه .
٨١	(أحدهما) ان كان السبق من أحدهما قدم .	٨٤	وهل يجب للناضل في الفاسد أجرة المثل ؟ فيه وجهان :
٨١	(والثانى) لا يبدأ أحدهما الا بالقرعة .	٨٤	(أحدهما) لا تجب .
٨٢	(فرع) والشرط السابع : ان تكون الاصابة موصوفة بقرع أو خرق فالتقارع ما أصاب الغرض ولم يؤثر فيه	٨٥	(والثانى) تجب وهو الصحيح .
٨٢	(فرع) والشرط الثامن ان يكون حكم الاصابة معلوماً	٨٥	(فصل) وان شرط على السابق ان يطعم أصحابه من السبق بكل الشرط
٨٣	وان اغفل في العقد اشتراط البادى بالرمي ففى العقد قولان		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٨٥	في العقد قولان (أحدهما) باطل	٨٨	فهل لأقلهما إصابة مطالبة الآخر باكمال الرشق ؟ فيه وجهان .
٨٥	(الثاني) جائز .	٨٨	(أحدهما) ليس له مطالبة لأنه بدر إلى الإصابة مع تساويهما في الرمي ؟ بعد المحاطة فحكم له بالسبق
٨٥	(الثاني) من قرع وان أغفل عدد ما يرميه كل واحد منهما في يديه فالفقد صحيح	٨٨	(والثاني) له مطالبة لأنه مقتضى المحاطة إسقاط ما استويا فيه من الرشق وقد بقي من الرشق بعضه .
٨٦	(فرع) ولا يجوز أن يتناضلا على أن تكون إصابة أحدهما قرعا وإصابة الآخر خسقا	٨٨	(فصل) وأن كان العقد على حوالي وهو أن يشترطا إصابة عدد من الرشق على أن يسقط ما قرب من إصابة أحدهما ما يعد من إصابة الآخر .
٨٧	وفي فساد العقد وجهان :	٩٠	(فرع) وأن اشترطا محاطة فكل ما أصاب أحدهما وأصاب الآخر مثله أسقطا العددين ولا شيء لواحد منهما ويستأنفان .
٨٧	(أحدهما) أن العقد يفسد بفساد الشرط كالبيع .	٩٠	(فرع) قد ذكرنا أن النضال على ضربين محاطة ومبادرة .
٨٧	(والوجه الثاني) أن العقد صحيح لا يفسد بفساد هذا الشرط .	٩١	اختلف أصحابنا في قوله ويستأنفان على وجهين حكاهما أبو علي بن أبي هريرة
٨٧	(فصل) وإذا تناضلا لم يخل	٩١	(أحدهما) يستأنفان الرمي بالعقد الأول .
٨٧	(فصل) وأن كان الرمي محاطة وهو أن يعقدا على إصابة عدد من الرشق وأن يتحاطا ما استويا فيه من عدد الإصابة ويقضيل لأحدهما عدد الإصابة فيكون ناضلا نظرت فإن كان العقد على إصابة خمسة من عشرين فأصاب كل واحد منهما خمس من عشرة لم ينضل أحدهما الآخر .		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩١	فان تفاضلا في الاصابة لم يخل تفاضلهما فيها من اقسام ثلاثة :	٩٧	(والثاني) تقسم بينهم على قدر اصاباتهم لأنهم استحقوا بالاصابة فاختلف باختلاف الاصابة
١ -	أن يفضل ولا ينزل بما فضل .	٩٧	قال الشافعي اذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقرعوا وليقسموا قسما معروفا .
٢ -	أن يفضل بما فضل بعد استيفاء الرشق	٩٧	حكى عن أبي علي بن أبي هريرة انه لا يصح لأن كل واحد يأخذ بفعل غيره وهذا فاسد
٣ -	أن ينزل بما فضل قبل استيفاء الرشق	٩٧	فاذا ثبت جوازه في الحزبين بجوازه بين الاثنين فلصحته خمسة شروط
٩٢	فهل يستقر النضال بهذا قبل استيفاء الرشق أم لا ؟ على وجهين	٩٨	(أحدها) أن يتساوى عدد الحزبين ولا يفضل أحدهما على الآخر .
٩٢	(أحدهما) يستقر النضال ويسقط باقى الرشق	٩٨	(الثاني) أن يكون العقد عليهم باذنهم فان لم ياذنوا فيه لم يصح
٩٢	(والوجه الثاني) انه لا يستقر النضال بهذه المبادرة الى العدد حتى يرميا بقية الرشق	٩٨	(الثالث) أن يعينوا على متولى العقد منهم فيكون فيه متقدما عليهم ونائباعنهم
٩٣	(فرع) وأن كان العقد على حوايى فان الحوايى نوع من أنواع الرمي .	٩٨	(والرابع) أن يكون زعيم كل واحد من الحزبين غير زعيم الحزب الآخر لتصح نيابته عنهم في العقد عليهم مع الحزب الآخر فان كان زعيم الحزبين واحدا لم يصح كما لا يصح أن يكون الوكيل في العقد بائعا ومشتريا
٩٦	(فصل) وان كان النضال بين حزبين جاز وحكى عن أبي علي بن أبي هريرة انه قال لا يجوز	٩٨	
٩٧	في قسمة المال بين الناضلين وجهان	٩٨	
٩٧	(أحدهما) قسم بينهم بالسوية كما يجب على المتضولين بينهم بالسوية .		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩٨	(والشرط الخامس) وهو مسألة الكتاب أن يتعين رماة كل حزب منهما قبل العقد باتفاق ومراعاة فإن عقده الزعيمان عليهم ليقتروا على من يكون في كل حزب لم يصح	١٠٠	(القسم الثالث) أن يخرج المال ويشارك أهل كل حزب في إخراجها فهذا لا يصح
٩٨	يقول الزعيمان : نقتصرع عليهم فمن خرجت قرعتي عليه كان معي ومن خرجت قرعتك عليه كان معك فهذا لا يصح لأمرين	١٠٠	فإذا انعقد النضال بين الحزبين على ما وصفنا اشتمل الكلام بعد تمامه بالمال المسمى فيه على ثلاث مسائل .
٩٨	(أحدهما) أنهم أصل في عقد القرعة عقد على القرعة كإشباع أحد العينين بالقرعة	١٠٠	(أحدهما) في حكم المال المخرج في كل حزب ولهم فيه حالتان
٩٩	(والثاني) أنه ربما أخرجت القرعة حداقهم لأحد الحزبين وضعفاءهم للحزب الآخر .	١٠٠	(أحدهما) أن لا يسبقوا قسط كل واحد من جماعتهم فليشتركوا في التزامه بالسوية .
٩٩	(فرع) فإذا تكاملت الشروط الخمسة في عقد النضال بين الحزبين لم يخل خالهم في حال السبق من ثلاثة أقسام	١٠٠	(والثانية) أن يسبقوا قسط كل واحد منهم في التزام مال السبق فهو على ضربين أن يتساوى في التسمية فيصح لأنه يوافق حكم الإطلاق .
٩٩	(أحدهما) أن يخرجها أحد الحزبين دون الآخر فهذا يصح سواء انفرد زعيم الحزب بإخراجها أو اشتركوا فيه	١٠٠	(والضرب الثاني) أن يتفاضلوا فيه ففي جوازه وجهان
٩٩	(والقسم الثاني) أن يكون الحزبان مخرجين ويختص بإخراج المال زعيم الحزبين فهذا يصح وينفي عن محلل	١٠٠	(أحدهما) لا يجوز لتساويهم في العقد
		١٠٠	(والثاني) يجوز
		١٠٠	(المسألة الثانية) في حكم نضالهما وفيما يحتسب به من الصواب والخطأ

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠١	إذا جمعت الإصابتان والشروط فيها أصابة خمسين من مائة لم يخل مجموع الإصابتين من ثلاثة أحوال	١٠٢	وفى خروجه من التزام المال وجهان
١٠١	(أحدهما) أن يكون المجموع من أصابة كل حزب خمسين فصاعداً فليس فيها منضول وأن تفاضلا في النقصان من الخمسين	١٠٢	(أحدهما) يخرج من التزامه إذا قبل بخروج المخطيء من استحقاقه
١٠١	(والحال الثانية) أن مجموع أصابة كل منهما أقل من خمسين	١٠٢	(والوجه الثاني) لا يخرج من الالتزام ويكون فيه أسوة من أخطأ إذا قيل بدخول المخطيء في الاستحقاق وأنه فيه أسوة من أصاب
١٠١	(والحال الثالثة) أن يكون مجموع أصابة أحدهما فصاعداً ومجموع أصابة الآخر أقل من خمسين فمستكمل الخمسين هو الناضل	١٠٣	باب بيان الإصابة والخطأ في الرمي
١٠١	(المسألة الثالثة) في حكم المال إذا استحقه الحزب الناضل فيقسم بين جميعهم وفى قسمته بينهم وجهان	١٠٣	إذا عقد على أصابة الفرض فأصاب الشن أو الجريد الذى يشد فيه الشن أو العرى وهو السر الذى يشد به الشن على الجريد حسب له لأن ذلك كله من الفرض وإن أصاب العلاقة ففيه قولان :
١٠٢	(أحدهما) أنه مقسوم بينهم بالسوية مع تفاضلهم فى الإصابة لاشتراكهم فى العقد الذى أوجب تساويهم فيه	١٠٣	(أحدهما) يحسب له .
١٠٢	(والوجه الثاني) أنه يقسم بينهم على قدر أصابتهم	١٠٣	(والثاني) لا يحسب
١٠٢	(أحدهما) يستحق معهم	١٠٣	وإن شرط أصابة الشن فأصاب العروة وهو السر أو العلاقة لم يحسب
١٠٢	(والوجه الثاني) أنه يخرج بالخطأ من الاستحقاق	١٠٣	وإن رمى وفى الجو ريح ضعيفة فأرسل السهم مفارقا للفرض وأمال يده ليصيب مع الريح فأصاب الفرض أو كانت الريح خافه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٥	(أحدهما) يحسب لانه أصاب الغرض بالنزعة التي أرسلها وما عرض دونها من الأرض لا يمنع الاحتساب	١٠٣	فنزح نزعا قريبا ليصيب مع معاونة الريح فأصاب حسب له
١٠٥	(والثاني) لا يحسب له لأن السهم خرج عن الرمي إلى غير الغرض وإنما اعانته الأرض حتى ازدلف عنها إلى الغرض فلم يحسب له .	١٠٤	وان كانت الريح قسوية لا حيلة فيها لم يحسب له اذا أصاب
١٠٥	وان ازدلف ولم يصيب الغرض ففيه وجهان .	١٠٤	(فصل) وان انكسر القوس أو انقطع الوتر أو أصابت يده ريح فرمى وأصاب حسب له .
١٠٥	(أحدهما) يحسب عليه في الخطأ .	١٠٤	(فصل) وان عرض دون الغرض عارض من إنسان أو بهيمة نظرت فإن رد السهم ولم يصل لم يحسب عليه لانه لم يصل للعارض لا لسوء الرمي وان نفذ السهم وأصاب حسب له .
١٠٥	(والثاني) لا يحسب عليه ولو أغرق أحدهما فأخرج السهم من يده ولم يبلغ الغرض كان له أن يعود من قبل العارض	١٠٤	وان رمى فعارضه عارض فغثر به السهم وجاوز الغرض ولم يصب ففيه وجهان
١٠٦	فاذا خرج السهم فغيرته الريح فهو على ضربين :	١٠٤	(أحدهما) وهو قول أبي اسحاق انه يحسب عليه في الخطأ لانه أخطأ بسوء الرمي لا للعارض .
١٠٦	(أحدهما) ان يخرج مفارقا للشئ فتعدل به الريح إلى الشئ فيصيب أو يكون مقصرا عن الهدف فتعيته الريح حتى أصاب فتعتبر حال الريح	١٠٥	(والثاني) انه لا يحسب عليه لأن العارض قد يشوش الرمي فيقتصر على الغرض وقد يجاوزه .
١٠٦	(والضرب الثاني) ان يخرج السهم موافقا للهدف فتعدل به الرمي حتى يخرج عن الهدف فيعتبر حال الريح فان		وان رمى السهم فأصاب الأرض وازدلف فأصاب الغرض ففيه قولان :

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٦	وإن كانت الريح ضعيفة ففي الاحتساب به في الخطأ وجهان (أحدهما) يكون خطأً لئنا على يقين من تأثير الرمي وفي شك من تأثير الريح .	١٠٧	وكانت طارئة بعد خروج السهم عن القوس ففي السهم ولم يحتسب به في الخطأ .
١٠٦	(والثاني) لا يكون محسوباً في الخطأ	١٠٧	والضرب الثاني : أن يخرج السهم بعد زوال الشن عن موضعه وعلم الرامي بزواله فينظر في الموضع الذي صار فيه
١٠٧	فإذا أزيلت الريح الشن عن موضعه الى غيره لم يخل حال السهم بعد زوال الشن من ثلاثة أحوال	١٠٧	(فرع) قال الشافعي : وكذلك لو انقطع وتره أو انكسر قوسه فلم يبلغ الغرض أو عرض دابة أو إنسان فاصابه أو عرض له في يده ما لا يمر السهم معه كان له أن يعود به
١٠٧	١ - أن يقع في غير الشن وفي غير موضعه الذي كان فيه فيحتسب به مخطئاً	١٠٩	(فصل) وإن كان العقد على إصابة موصوفه نظرت فإن كان على القرع فأصاب الغرض وخزق أو خسق أو مرق حسب له لأن الشرط هو الإصابة
١٠٧	٢ - أن يقع في الموضع الذي كان فيه الشن في الهدف فيحتسب مصيباً لوقوعه في محل الإصابة .	١٠٩	(فصل) وإن كان الشرط هو الخسق نظرت فإن أصاب الغرض وثبت فيه ثم سقط حسب له
١٠٧	٣ - أن يقع في الشن بعد زواله عن موضعه فهذا على ضربين :	١١٠	فإن ثقب الموضع بحيث يصلح لثبوت السهم لكنه لم يثبت ففيه قولان :
١٠٧	(أحدهما) أن يزول الشن عن موضعه بعد خروج السهم فتحسب به في الخطأ لوقوعه في غير محل الإصابة عند خروج السهم .	١١٠	(أحدهما) أنه يحسب له
		١١٠	(والثاني) وهو الصحيح : أنه لا يحسب له
		١١٠	وإن علم موضع الإصابة ولم يكن فيه ما يمنع من ثبوته فالقول قول الرسل من

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	غير يمين لأن ما يدعيه الرامي غير ممكن	غير يمين لأن ما يدعيه الرامي غير ممكن	
١١٠	وإن كان فيه ما يمنع الثبوت ففيه وجهان	١١٠	(أحدهما) أن القول قول الرامي
١١٠	(والثاني) أن القول قول الرسل	١١٠	وإن كان دون الشن في الصلابة كالتراب والطين الرطب لم يعتد له ولا عليه لأننا لا نعلم أنه لو كان صحيحا هل كان يثبت فيه أم لا ؟ فإرد إليه السهم حتى يرميه وإن خرمه وثبت ففيه قولان :
١١٠	(أحدهما) يعتد به	١١٠	(والثاني) لا يعتد به
١١١	ومن أصحابنا من قال : فيه قولان :	١١١	(أحدهما) يحسب له
١١١	(والثاني) لا يحسب له	١١١	(فصل) إذا مات أحد الراميين أو ذهبت يده بطل العقد
١١٢	فإذا رمى والشن ملصق بالهدف فأصاب الشن ثم سقط بالاصابة خسق فزعم الرامي أنها خسق ولقى غليظا في الهدف من حصاة أو نواة	١١٢	(أحدها) أن يكون الهدف أشد من الشن
١١٢	(والثاني) أن يكون الشن أقوى من الهدف وأشد	١١٢	(والثاني) أن يكون الشن أقوى من الهدف وأشد
١١٣	(والثالث) أن يتساوى الشن والهدف في	١١٣	(والثالث) أن يتساوى الشن والهدف في

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١٤	القوة والضعف فلا يحتسب به مخطئا وفي الاحتساب به مصيبا وجهان	١١٤	(أحدهما) ما لا يرجى زواله كشلل يده أو ذهاب بصره فالفسخ واقع بحلول هذا المانع وليس يحتاج الى فسخه بالقول .
١١٣	(أحدهما) يحتسب من اصابة الخسق	١١٤	(والضرب الثاني) ما يرجى زواله
١١٣	(والوجه الثاني) لا يحتسب في اصابة الخسق ويحتسب في اصابة القرع على الأحوال كلها وأن صادف السهم في ثقب في الغرض قد ثبت في الهدف مع قطعة من الغرض	١١٥	وان أجاب صاحبه الى الانظار بالرمي الى زوال المرض فهل يكون عذره في الفسخ باتيا ؟ أم لا ؟ على وجهين
١١٤	(فرع) قال الشافعي وإذا أراد المستبق أن يجلس ولا يرمى وللمستبق فضل أولا فضل له فسواء قد يكون له الفضل فينضل وعليه الفضل فينضل الى آخر ما قال	١١٥	(أحدهما) يكون باقيا في استحقاق الفسخ لئلا تكون ذمته مرتبهة بالعقد .
١١٤	وان لم يكن له في تأخير الرمي عذر والتمس به الدعوى الى وقت آخر ففي اجباره على التعجيل قولان :	١١٥	(والوجه الثاني) أن عذر الفسخ قد زال بالانتظار
١١٤	(أحدهما) يجبر عليه إذا قيل بلزومه كالاجارة	١١٧	كتاب احياء الموات
١١٤	(والثاني) لا يجبر على تعجيله إذا قيل بجواره كالجمالة	١١٧	يستحب احياء الموات
١١٤	ما اختصت نفسه من الميوب المانعة من صحة رمية وهي ضربان :	١١٧	(فصل) وأما الموات الذي جرى عليه الملك وباد أهله ولم يعرف مالكة ففيه ثلاثة أوجه :
		١١٧	(أحدها) أنه يملك بالاحياء
		١١٧	(والثاني) لا يملك لأنه إن كان في دار الاسلام فهو لمسلم أو للذمي أو لبيت المال فلا يجوز احياءه
		١١٧	(والثالث) أنه إن كان في

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٢٣	(أحدهما) أن يكون قسدا خرب قبل الاسلام حتى صار مواتا مندرسا	١١٧	دار الاسلام لا يملك وأن كان في دار الحرب ملك وأن قاتل الكفار عن ارض ولم يحيوها ثم ظهر المسلمون عليها ففيه وجهان :
١٢٣	(والضرب الثاني) أن يتمسكوا به الى حين القدرة عليه فهذا يكون في حكم عامرهم لا يملك بالاحياء	١١٧	(أحدهما) لا يجوز ان تملك بالاحياء بل هي غنيممة بين الغانمين .
١٢٣	(والقسم الثالث) أن يجعل حاله فلا يعلم هل رفعوا أيديهم عنه قبل القدرة عليه أم لا ففي جواز تملكه بالاحياء وجهان كالذي جمل حاله من الركاز	١١٨	(فصل) وما يحتاج اليه لمصلحة العامر من المرافق كحريم البئر وفناء الدار والطريق ومسيل الماء لا يجوز احياؤه
١٢٤	(والضرب الثاني) ما كان في الاصل عامرا من بلاد الاسلام ثم خرب حتى ذهبت عماراته واندرست آثاره فصار مواتا	١١٨	(فصل) ويجوز احياء كل من يملك المال لأنه فعل يملك به فجاز له كل من يملك المال كالاصطياد
١٢٥	(فصل) والاحياء الذي يملك به أن يعمر الأرض لما يريد ويرجع في ذلك الى العرب	١١٩	أما الأحكام : فقد قال الشافعي : بلاد المسلمين شيئان عامر وموات
١٢٥	وهل يشترك غير ذلك ؟ فيه ثلاثة أوجه :	١٢١	وأما السنوات فضربان : (أحدهما) ما لم يزل على قديم الدهر مواتا لم يعمر قط
١٢٥	(أحدها) أنه لا يشترط غير ذلك	١٢٣	(والضرب الثاني) من الموات ما كان عامرا ثم تخرب فصار بالخراب مواتا فذلك ضربان
١٢٥	(والثاني) أنه لا يملك الا بالزراعة	١٢٣	(أحدهما) أن كان جاهليا لم يعمر في الاسلام فهذا على ضربين :
١٢٥	(والثالث) أنه لا يتم الا بالزراعة والسقى		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٢٨	(فصل) وإذا أحيأ الأرض ملك الأرض وما فيها من المعادن	١٣٤	أما إذا طرح في أصل الأرض فضلات عفنة تسرى في مسام الأرض فتحدث في البناء العطب والتلف يمنع من ذلك قولاً واحداً .
١٢٨	(فصل) ويملك بالاحياء ما يحتاج اليه من المرافق	١٣٤	أما إذا حفر في أصل حائطه حشاً فقولان (أحدهما) لم يمنع من ذلك (والثاني) يمنع لانه يضر بالحاجز الذي بينهما
١٢٩	أما الأحكام : فان المعادن اما ظاهرة وهي التي سنتكلم عليها في الفصل التالي اما المعادن الباطنة وهي التي لا يوصل اليها الا بالعمل والمؤنة	١٣٤	(فصل) وان تحجر رجل مواتاً وهو أن يشرع في احيائه ولم يتم صار أحق به من غيره
١٣٠	أما الاحياء انذى يملك به هو العمارة التي تهيأ بها المحيى للانتفاع من غير تكرار عمل	١٣٤	وان باعه ففيه وجهان
١٣٠	أما اذا ملك الأرض بالاحياء فظهر أن فيها معدناً من المعادن الجامدة ظاهرة أو باطنا فقد ملكه	١٣٤	(أحدهما) أنه يصح لانه صار أحق به فملك ببعه
١٣٠	(فرع) ظهرت نتيجة لتقدم العلوم بأسرار الكائنات مادة الزيت	١٣٤	(والثاني) أنه لا يصح وهو المذهب
١٣١	(فرع) يقال للبئر الذي يحفر في الأرض الموات بئر عادية	١٣٤	فان كان ذلك قبل أن تطول المدة ففيه وجهان :
١٣٣	(فرع) ومن كانت له بئر فيها ماء فجاء آخر فحفر قريباً منها بئراً فليس له منعه من ذلك	١٣٤	(أحدهما) لا يملك لأن يده المتحجر اسبق
١٣٣	أما اذا الصق الحائط بالحائط بغير مسافة ولو يسيرة منع من ذلك	١٣٤	(والثاني) يملك لان الاحياء يملك به
		١٣٤	(فصل) ومن سبق في الموات الى معدن ظاهر وهو الذي يوصل الى ما فيه من غير مؤنة كالسواء والنفض والمومياء والياقوت والبرام والملح والكحل كان أحق به

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣٤	فإن أطل المقام فيه ففيه وجهان :		المقام والأخذ
١٣٤	(أحدهما) لا يمنع لأنه سبق إليه .	١٣٨	(فصل) وأن سبق إلى معدن باطلا وهو الذي لا يوصل إليه إلا بالعمل والمؤنة كمعدن الذهب والفضة والحديد
	(والثاني) يمنع لأنه يصير كالتحجير	١٣٨	(والثاني) يمنع لأنه أطل وهل يملك المعدن ؟ فيه قولان
١٣٥	وإن كانا يأخذان للحاجة ففيه ثلاثة أوجه	١٣٩	(أحدهما) يملكه لأنه موات لا يوصل إلى ما فيه إلا بالعمل والانفاق فملكه بالاحياء كموات الأرض
١٣٥	(أحدهما) يقرع بينهما	١٣٩	(والثاني) لا يملك
١٣٥	(والثاني) يقسم بينهما	١٣٩	(فصل) ويجوز الارتفاق بما بين العامر من الشوارع والرحاب الواسعة بالمقود للبيع والشراء
١٣٥	(والثالث) يقدم الامام أحدهما لأن للامام نظراً في ذلك فقدم من رأى تقديمه	١٣٩	وإن قعد وأطل ففيه وجهان (أحدهما) يمنع لأنه يصير كالمتملك وتملكه لا يجوز
١٣٥	أما الأحكام : فإن التحجير أخاطة لأرض بالحجارة أو بحائط صغير وهو شروع في أحياء الموات وليس أحياء تاماً	١٣٩	(والثاني) يجوز لأنه قد ثبت له اليد بالسبق إليه
١٣٦	فإن سبق غيره فأحياء ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يملكه	١٣٩	وإن سبق إليه اثنان ففيه وجهان
١٣٦	(والثاني) لا يملكه	١٣٩	(أحدهما) يقرع بينهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر
١٣٧	(فرع) في حكم المعادن الظاهرة	١٣٩	(والثاني) يقدم الامام أحدهما لأن للامام النظر والاجتهاد ولا تجيء القسمة لأنها لا تملك فلم تقسم
١٣٨	إذا أطل من سبق إليه المقام فيه ففيه وجهان (أحدهما) لا يمنع لأنه سبق إليه فهو أحق به بشرط أن لا يمنع غيره ويأخذ قدر حاجته		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٤١	باب الاقطاع والحمى	١٤٩	وابل الصدقة وماشية من يضعف عن الإبعاد في طلب النجعة ؟ فيه قسولان (أحدهما) لا يجوز للخبر
١٤٢	(فصل) وأما المعادن فإنها إن كانت من المعادن الظاهرة لم يجز اقطاعها	١٥٠	(والثاني) يجوز وإن زالت الحاجة ففيه وجهان :
١٤٢	وإن كانت من المعادن الباطنة فإن قلنا إنها تملك بالأحياء جاز اقطاعه	١٥٠	(أحدهما) يجوز لأنه زال السبب
١٤٢	وإن قلنا لا تملك بالأحياء فهل يجوز اقطاعه ؟ فيه قولان : (أحدهما) يجوز اقطاعه	١٥٠	(والثاني) لا يجوز لأن ما حكم به رسول الله نص فلا يجوز نقضه بالاجتهاد وإن حماه أمام غيره وقتلنا : أنه يصح حماه فأحياء رجل ففيه قولان
١٤٢	(والثاني) لا يجوز	١٥٠	(أحدهما) لا يملكه كما لا يملك ما حماه رسول الله
١٤٢	(فصل) ويجوز اقطاع ما بين العامر من الرحاب ومقاعد الأسواق للارتفاع	١٥٠	(والثاني) يملك لأن حمى الإمام اجتهد وملك الأرض بالأحياء نص والنص لا ينقض بالاجتهاد
١٤٥	أما الأحكام : فقد قال الشافعي : والموت الذي للسلطان أن يقطعه من عمره خاصة وإن يحى منه ما رأى أن يحميه عاماً لمنافع المسلمين	١٥٢	(أما الأحكام) فإن الحمى هو المنع من أحياء الموات ليتوفر فيه الكلا فترعاه المواشي
١٤٥	يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحكام تختص بالموات	١٥٢	فأما حمى الإمام بعهده فإن أراد أن يحى لنفسه أو لأهله أو للأغنياء خصوصاً لم يجز
١٤٩	(فصل) ولا يجوز لأحد أن يحى مواتاً يمنع الأحياء ويرعى ما فيه من الكلا	١٥٢	وإن كان لا يضر بهم لأنه قليل من كثير يكتفى المسلمون بما
١٤٩	وهل يجوز أن يحى لخيال المجاهدين ؟ ونعم الجزية ؟		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٥٦	وأما البئر الحفورة في الموات لقصد الارتفاق	١٥٢	بقي من مواتهم ففيه قولان (أحدهما) لا يجوز أن يحمى لرواية مجاهد
١٥٨	(فصل) وأما المباح فهو الماء الذي ينبع في الموات فهو مشترك بين الناس	١٥٢	(والقول الثاني) يجوز له أن يحمى لما فيه من صلاح المسلمين
١٥٨	وإن كانت الأرض بعضها أعلى من بعض ولا يقف الماء في الأرض العالية إلى الكعب حتى يقف في الأرض المستقلة إلى الوسط	١٥٤	وأما حمى الواحد من عوام المسلمين فمحظور وحماه صواب
١٦٣	(فصل) وإن اشتركوا جماعة في استنباط عين اشتركوا في مائها	١٥٤	لو أن رجلا من عوام المسلمين حمى مواتا ومنع الناس منه زمانا رعاه وحده ثم ظهر الإمام عليه ورفع يده عنه لم يفرمه ما رعاه لأنه ليس بمالك ولا يميزه
١٦٣	أما الأحكام : فإذا كان النهر لجماعة	١٥٤	لو أن وإلى الصدقات اجتمعت معه ماشية الصدقة وقل المربع لها وخاف عليها التلف أن لم يحم الموات لها فإن منع الإمام من الحمى كان وإلى الصدقات أولى وإن جوز الإمام الحمى ففي جوازه لو إلى الصدقات عندما ذكرنا من حدوث الضرورة به وجهان :
١٦٤	وإن قسموا النهار فجعلوا لواحد من طلوع الشمس إلى وقت الزوال وللآخر من الزوال إلى الغروب ونحو ذلك جاز	١٥٤	(أحدهما) يجوز
١٦٤	لا يجوز في النهر المشترك أن ينصرف أحد المشتركين بعمل رحي أو دولاب أو ممبر للماء	١٥٤	(والوجه الثاني) لا يجوز أن يحمى
١٦٦	كتاب اللقطة	١٥٤	(فرع) إذا حمى الإمام مواتا
١٦٦	إذا وجد الحر الرشيد لقطة يمكن حفظها وتمريفها كالذهب والفضة والجواهر والثياب فإن كان ذلك في غير الحرم - جاز التقاطه للتملك	١٥٥	باب حكم المياه
١٦٦	ومن أصحابنا من قال يجوز	١٥٥	الماء اثنان مباح وغير مباح

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	التقاطها للتملك لأنها أرض مباحة فجاز أخذ لقطتها للملك كغير الحرم		احتمل وجهين (الأول) يملكها
١٦٦	(فصل) وهل يجب أخذها؟ روى المزني أنه قال : لا أحب تركها وقال في الأم لا يجوز تركها فمن أصحابنا من قال فيه قولان :	١٧١	(والثاني) لا يملكها
١٦٦	(أحدهما) لا يجب	١٧١	(فرع) إذا التقطها ثلث فعرفاها حولا ملكاها جميعا
١٦٦	(والثاني) يجب	١٧٢	(فصل) وإذا أخذها عرف عفاصها وهو الوعاء الذي تكون فيه ووكاها هو الذي تشد به وجنسها وقدرها
١٦٧	(فصل) وأن أخذها اثنان كانت بينهما كما لو أخذ صيда كان بينهما	١٧٢	وهل يلزمه أن يشهد عليها وعلى اللقيط ؟ فيه ثلاثة أوجه
١٦٨	أما الأحكام : فإن اللقطة إذا وجدت بمضيعة وأمن نفسه عليها أخذها	١٧٢	(أحدها) لا يجب لأنه دخول في أمانه فلم يجب الاشهاد عليه
١٦٩	إن اللقطة والضوال مختلفات في الجنس والحكم فالضوال الحيوان لأنه يفضل نفسه واللقطة غير الحيوان سميت بذلك لالتقاط وأجدها لها ولها حالتان :	١٧٢	(الثاني) يجب
١٦٩	(أحدهما) أن توجد في أرض مملوكة		(الثالث) أنه لا يجب على اللقطة لأنه اكتساب مال فلم يجب الاشهاد عليه
١٦٩	(والحال الثانية) أن توجد في أرض غير مملوكة	١٧٢	فإن أراد أن يملكها نظرت فإن كان مالا له قدر يرجع من ضاع منه في طلبه لزمه أن يعرفه سنة
١٧١	(فرع) إذا ضاعت اللقطة من ملتقطها بغير تفريط فلا ضمان عليه	١٧٢	وهل يجوز تعريفها سنة متفرقة ؟ فيه وجهان
١٧١	وإن قصد الثاني بالتعريف تملكها لنفسه دون الأول	١٧٢	(أحدهما) لا يجوز ومتى قطع استأنف
		١٧٣	(والثاني) يجوز لأن اسم السنة يقع عليها
		١٧٣	فإن ذكر النوع والقندر والعفاص والوكاء ففيه وجهان

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٧٣	(أحدهما) لا يضمن لأن بمجرد الصفة لا يجب الدفع	١٨٠	فان كانت العين باقية وجب ردها مع الزيادة المتصلة والمنفصلة
١٧٣	(والثاني) يضمن	١٨٠	فان كانت العين باقية فقال الملتقط : انا اعطيك البذل لم يجبر المالك على قبوله لأنه يمكنه الرجوع الى عين ماله فلا يجبر على قبول البذل وان حضر - وقد باعها الملتقط وبينهما خيار فقيه وجهان :
١٧٣	وان كانت اللقطة مما لا يطلب كالتمر والقمه لم تعرف	١٨٠	(أحدهما) يفسخ البيع
١٧٣	وان كان مما يطلب الا انه قليل ففيه ثلاثة أوجه	١٨٠	(والثاني) لا يجوز له أن يفسخ
١٧٣	(أحدهما) يعرف القليل والكثير سنة وهو ظاهر النص لعموم الاخبار	١٨٢	(فرع) قال الشافعي ولا أحب لأحد ترك اللقطة اذا وجدها وكان أميناً عليها وظاهر قوله يقتضي استحباب أخذها دون إيجابه
١٧٣	(والثالث) يعرف ما يقطع فيه السارق ولا يعرف ما دونه	١٨٣	ولا يجوز لأحد ترك اللقطة اذا وجدها
١٧٩	(فصل) فان عرفها فلم يجد صاحبها فقيه وجهان	١٨٣	فكان أبو الحسن بن القطان وطائفة يخرجون ذلك على اختلاف قولين
١٧٩	(أحدهما) تدخل في ملكه بالتعريف	١٨٣	(والقول الثاني) أن أخذها استحباب وليس بواجب على ظاهر ما نص عليه في هذا الموضع .
١٨٠	(والثاني) أنه يملكه باختيار التملك	١٨٣	(والقول الثاني) أن أعدها واجب وتركها مأم
١٨٠	ولأنه تملك ببدل فاعتبر فيه اختيار التملك كالمالك بالبيع وحكى فيه وجهان آخران : (أحدهما) أنه يملك بمجرد النية	١٨٣	(الفصل) فان حضر صاحبها قبل أن يملكها - نظرت :
١٨٠	(والثاني) يملكه بالتصرف ولا وجه لواحد منهما ولا فرق في ملكها بين الفنى والفقر		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٣	(فرع) وقد اختلف العلماء فيما اذا تصرف الملتقط فى اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنها له أم لا ؟	١٨٩	(والثانى) لا يجوز وإن دفعها الى السلطان ففيه وجهان :
١٨٤	(فرع) اذا ثبت جواز تملكها بعد الحول لكل واحد من غنى أو فقر	١٨٩	(أحدهما) لا يسراً فى الضمان لأنه لا ولاية للسلطان على رشيد
١٨٤	اختلف اصحابنا بماذا يصير مالكا ؟ على ثلاثة أوجه	١٨٩	(والثانى) يبرأ وهو المذهب وإن قدر على الحاكم ففيه وجهان :
١٨٤	(أحدها) انه يصير مالكا لها بمضى الحول وحده	١٩٠	(أحدهما) لا يبيع الا باذنه
١٨٤	(والوجه الثانى) انه يملكها بعد مضى الحول باختيار التملك	١٩٠	(والثانى) يبيع من غير اذنه وإن أكل فهل يلزمه ان يعزل البدل مدة التعريف فيه وجهان :
١٨٥	(والوجه الثالث) انه لا يملكها بعد مضى الحول الا بالاختيار والتصرف	١٩٠	(أحدهما) لا يلزمه
١٨٥	(فصل) وإن جاء من يدعيها ووصفها فان غلب على ظنه انها له جاز له أن يدفع اليه ولا يلزمه الدفع	١٩٠	(والثانى) يلزمه عزل البدل وإن أفلس الملتقط كان صاحبها أحق بها من سائر الغرماء
١٨٩	(فصل) وإن وجد ضالة لم يخل اما ان تكون فى برية أو بلد وإن كان الواجد لها من الرعية ففيه وجهان :	١٩٠	(فصل) وإن وجد عبداً صغيراً لا تمييز له أن يلتقطه وإن دفعها الى الحاكم عند تعذر المالك ففي سقوط الضمان وجهان
١٨٩	(أحدهما) يجوز لأنه يأخذها للحفظ على صاحبها فجاز كالسلطان	١٩١	(أحدهما) قد سقط لان الحاكم نائب عن غاب
		١٩١	(والثانى) لا يسقط لأنها قد تكون لحاضر لا يولى عليه
		١٩٢	(والامر الثانى) ان لا يأخذها

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	وجهان (أحدهما) يرجع للضرورة (والثاني) لا يرجع		لقطة ولكن يأخذها حفظاً لها على مالها
١٩٤	في جوازه وجهان (أحدهما) له ذلك كالابتداء	١٩٢	وإن كان غير عازف للمالك ففي وجوب الضمان وجهان
١٩٤	(والثاني) ليس له ذلك لاستقرار حكمها	١٩٢	(أحدهما) لا ضمان لأنه من التعاون على البر والتقوى
١٩٤	فاما أن أراد أن يملك درها ونسلها من غير أن يملك أصلها لم يكن له ذلك وجهاً واحداً	١٩٢	(والوجه الثاني) عليه الضمان
١٩٤	ولو نوى تملكها ثم أراد أن يرفع ملكه عنها لتكون أمانة لصاحبها لم يسقط عنه ضمانها وفي ارتفاع ملكه عنها وجهان :	١٩٢	(والضرب الثاني) مالا يدفع عن نفسه ويعجز عن الوصول الى الماء والرعى
١٩٤	(أحدهما) لا يرتفع ملكه	١٩٢	فاذا ثبت جواز اخذ الشاة وما لا يدفع عن نفسه وأباجة أكله ووجوب غرمه فكذلك صفار الإبل والبقر لأنها لا تمنع عن أنفسها كالغنم ثم لا يخلو حال واحد الشاة وما في معناها من أربعة أحوال :
١٩٤	(والوجه الثاني) يرتفع ملكه عنها مع بقاء ضمانها ذلك أحوط للمالك	١٩٣	(أحدها) أن يأكلها فيلزمه غرم قيمتها قبل الذبح عند الأخذ في استهلاكها ويكون ذلك مباحاً لا ياتم به وإن غرم
١٩٤	(فرع) قد مضى حكم ضوال الإبل والغنم إذا وجدها في الصحراء	١٩٣	(والحال الثانية) أن يملكها ليستبقها حية لدر أو نسل فذلك له .
١٩٥	اختلف أصحابنا فمنهم من خرج ذلك على قولين	١٩٣	(والحال الثالثة) أن يستبقها في يديه أمانة لصاحبها فذلك له .
١٩٥	(أحدهما) أن المصر كالبنادية يأكل الغنم ولا يعرض للإبل	١٩٤	وإن أشهد ففي رجوعه بها
١٩٥	(والقول الثاني) أنها لقطة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩٦	(فان قلنا) أنه يجوز أن يلتقط فالتقط فهلك في يده من غير تفريط لم يضمن	١٩٥	ياخذها الفهم والابل جميعاً ويعرفها كسائر اللقطة حولاً كاملاً
١٩٦	فان تملكها العبد وتصرف فيها ففيه وجهان :	١٩٥	ومن أصحابنا من يحمل جواز أحدهما على تسليمها إلى الإمام وحمل المنع من أخذها على سبيل التملك
١٩٦	(أحدهما) يضمنها في ذمته ويتبع بها إذا عتق كما لو اقترض شيئاً	١٩٥	(فصل) وأن وجد كلب صيد لم يجز أن ينتفع به قبل الحول فان عرفه حولاً ولم يجد صاحبه جاز له أن ينتفع به
١٩٦	(والثاني) يضمنها في رقبته لانه مال لزمه بغير رضا من له الحق	١٩٥	(فصل) وأن وجد ما لا يبقى كالشواء والطبيخ والخيار والطبيخ فهو بالخيار بين أن يأكله ويفرم البذل وبين أن يبيعه ويحفظ الثمن
١٩٦	وان علم السيد نظرت فان لم يكن عرفها العبد - عرفها السيد حولاً ثم تملك وان عرفها العبد تملكها السيد في الحال	١٩٦	وان وجد خمراً أراقها صاحبها لم يلزمه تعريفها
١٩٧	(وان قلنا) أنه لا يجوز أن يلتقط فالتقط ضمنها في رقبته	١٩٦	(أحدهما) انها لمن أراقها لانها عادت إلى الملك السابق
١٩٧	(فصل) وان وجد المكاتب لقطه فالتقط ضمنها في رقبته	١٩٦	(الثاني) انه للملتقط لأن الأول اسقط حقه منها فصارت في يد الثاني ويخالف المفصولة لانها أخذت بغير رضاه فوجب ردها اليه
١٩٨	(فصل) أن وجد المحجور عليه لسفه أو جنون أو صغر لقطه صح التقاطه	١٩٦	(فصل) فاما العبد اذا وجد لقطه ففيه قولان
١٩٨	(فصل) أن وجد الفاسق لقطه لم يأخذها لانه لا يؤمن ان لا يؤدي الامانة فيها فان التقطها ففيه قولان	١٩٦	(أحدهما) له أن يلتقط
١٩٨	(أحدهما) لا تقر في يده وهو الصحيح	١٩٦	(والثاني) لا يجوز

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩٨	(والثاني) تقر في يده	١٩٩	(والقول الثاني) ليس
١٩٨	وهل يجوز أن ينفسد		لواجده أكله بخلاف الشاة
	بالتعريف ؟ فيه قولان :		لا يجب تعريفها فأبيح له
١٩٨	(أحدهما) يجوز لأن	١٩٩	فإن كان فقيراً محتاجاً
	التعريف لا يفتقر إلى الأمانة		استباح أكله وإن كان غنياً
١٩٨	(والثاني) لا يجوز حتى		لم يستبحه فإن قلنا يجوز
	يكون معه من يشرف عليه		أكله فأكله صار ضماناً
١٩٨	(فصل) وإن التقط كافر		لقيمته وعليه تعريف الطعام
	لقطة في دار الإسلام ففيه		حولاً وهل يلزمه عزل قيمته
	وجهان		من ماله عند أكله أم لا ؟ على
١٩٨	(أحدهما) يملك بالتعريف		قولين (أحدهما) يلزمه
١٩٨	(والثاني) لا يملك		عزل القيمة لئلا يصير ممتلك
١٩٩	قال الشافعي فإن كانت	٢٠٠	(والقول الثاني) لا يجب
	اللقطة طعاماً رطباً لا يبقى		عليه عزلها
	فله أن يأكله إذا خاف	٢٠٠	أن تلف بعد وجوب عزله
	فساده ويفرمه لربه .		وجهين :
١٩٩	قلت أما الطعام الرطب	٢٠٠	(أحدهما) وهو قول
	فضربان (أحدهما) أن		ابن أبي هريرة أنه يكون
	يكون مما يبس فيبقى		مضموناً عليه
	كالرطب الذي يصير تمرأ	٢٠٠	(والثاني) هو الأشبه أنه
١٩٩	(والضرب الثاني) أن يكون		لا ضمان عليه لأن الثمن مع
	مما لا يبقى كالطعام الذي		وجوب عزله يقوم مقام الأصل
	يفسد بالامساك		مع بقاءه
١٩٩	فاختلف أصحابنا فكان	٢٠١	(فرع) مذهبن لا يفرق
	أبو إسحاق المروزي وأبو علي		بين المسلم والذمي في
	ابن أبي هريرة وطائفة من		أخذها للتعريف والتملك
	أصحابنا يخرجونه على		بعد الحصول لأنها كسب
	قولين :		يستوى فيه المسلم والذمي
١٩٩	(أحدهما) لواجده أكله		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٠١	قال بعض أصحابنا : لا حق للذمي فيها وهو ممنوع من أخذها وتملكها .	٢٠٢	كتاب اللقيط
٢٠٢	التقاط المنيوذ فرض على الكفاية	٢٠٢	(فصل) وأن وجد لقيط مجهول الحال حكم بحريته
٢٠٢	وأن كان بالقرب منه وليس هناك غيره ففيه وجهان	٢٠٢	(أحدهما) ليس له لأنه لا يد له عليه
٢٠٢	(والثاني) له لأن الإنسان قد يترك ماله بقربه فإذا لم يكن هناك غيره	٢٠٢	(فصل) وأن وجد في بلد من بلاد المسلمين وفيه مسلم فهو مسلم
٢٠٢	وأن كان فيه مسلم ففيه وجهان : (أحدهما) أنه كافر تغلبا لحكم الدار	٢٠٣	(والثاني) أنه مسلم تغلبا لاسلام المسلم الذي فيه
٢٠٦	(فصل) فإن كان له مال كانت نفقته في ماله كالبالغ ولا يجوز للملتقط	٢٠٦	إذا أنفق الواجد على الضالة ليرجع به لم يجز حتى يدفع إلى الحاكم ثم يدفع الحاكم إليه ما ينفق عليه فمن
٢٠٦	أصحابنا من نقل جواب كل واحدة من المسئلتين إلى الأخرى وجعلهما على قولين	٢٠٦	(أحدهما) لا يجوز
٢٠٦	(والثاني) يجوز	٢٠٦	وأن لم يكن حاكم فانفق من غير اشهاد ضمن وأن اشهد ففيه قولان
٢٠٦	(أحدهما) يضمن لأنه لا ولاية له فضمن كما لو كان الحاكم موجودا	٢٠٦	(والثاني) لا يضمن لأنه موضع ضرورة
٢٠٧	ومن أين تجب النفقة ؟ (أحدهما) من بيت المال	٢٠٧	(والقول الثاني) لا يجب من بيت المال
٢٠٧	(فصل) وأما إذا التقطه عبد فإن كان بأذن السيد وهو من أهل الالتقاط جاز	٢٠٧	وأما المنفصل عنه فإن كان بعيدا منه فليس في يده وأن كان قريبا منه كثوب موضوع إلى جانبه ففيه وجهان :
٢٠٨	(أحدهما) ليس هو له لأنه منفصل عنه فهو كالبعيد	٢٠٨	(والثاني) هو له .
٢٠٩	وقال في اللقطة ما يفيد عدم جواز الانفاق على الضالة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١١	وإن أراد أن يخرج به إلى بلد آخر ففيه وجهان :	٢٠٩	بقصد الرجوع به على ربها إلا بإذن الحاكم ثم يدفع الحاكم إليه ما ينق عليه
	(أحدهما) يجوز وهو ظاهر النص لأن البلد كالبلد	٢٠٩	أما إذا لم يكن له مال لم يلزم المتقط الانفاق عليه في قول عامة أهل العلم
٢١١	(والثاني) لا يجوز لأن البلد الذي وجد فيه أرجى لظهور نسبه فيه .	٢٠٩	فإن تعذر الانفاق عليه لعدم وجود مال في بيت المال أو كان اللقيط في مكان لا تقوم فيه حكومة تنفذ شريعة الله وتزعي المجزة والفقراء واللقطاء فعلى من علم حاله أن يتولى الانفاق عليه .
٢١١	وإن كان يظعن في طلب الماء والكلا ففيه وجهان :	٢١٠	فإذا قلنا أنه لا يجب الانفاق عليه من بيت المال وجب على الإمام أن ينظم جماعة يكون هو أحد أفرادها تتولى الانفاق عليه على سبيل الاقتراض .
٢١١	(أحدهما) يقر في يده لأنه أرجى لظهور نسبه	٢١٠	فإذا امتنع أهل القرية أو البلدة عن أن ينفقوا على اللقيط وجب على الإمام قتالهم ويفرق هنا بين كونها قرضا وفي بيت المال مجانا .
٢١١	(والثاني) لا يقر في يده لأنه يشقى بالتنقل في البدو	٢١٢	(فصل) أن التقطه كافر نظرت فإن كان اللقيط محكوما بإسلامه لم يقر في يده .
٢١١	(فصل) وإن التقطه فقير ففيه وجهان :	٢١١	(فصل) وإن التقطه ظالم يريد أن يسافر به نظرت فإن لم تختبر أمانته في الباطن لم يقر في يده .
٢١٢	(أحدهما) لا يقر في يده لأنه لا يقدر على القيام بحضاته وفي ذلك أضرار باللقيط .	٢١٣	(فصل) أما إذا التقطه من هو مستور الحال لم تعرف منه حقيقة العدالة ولا الخيانة أقصر اللقيط في يديه
٢١٢	(أحدهما) لا يقر في يده لأنه لا يقدر على القيام بحضاته وفي ذلك أضرار باللقيط .		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١٣	فإذا كان سفر الأمين باللقيط إلى مكان يقيم به نظرت فان كان التقطه من الحضر فأراد النقل به إلى البادية لم يقر في يده لوجهين : (أحدهما) أنه مقامه في الحضر أصلح له في دينه ودنياه وأرفه له	٢١٥	الالتقاط فادعى كل واحد منهما أنه الملتقط ولم تكن بينة .
٢١٤	(والثاني) أنه إذا وجد في الحضر فالظاهر أنه ولد فيه فبقاؤه فيه أرجى لكشف نسبه وظهور أهله واعتراؤهم به .	٢١٥	إذا تنازع كفالته اثنان من غير أهل الكفالة لفسقهما أو رفقهما مع كونهما غير مأذونين من سيديهما
٢١٣	فإن أراد النقلة به من بلد الحضر فقيه وجهان (أحدهما) يقر في يده	٢١٦	فإذا تساوى في كونهما مسلمين عدلين حرين مقيمين فهما سواء فيه فإن رضى أحدهما بإسقاط حقسه وتسليمه أي صاحبه جاز .
٢١٣	(والثاني) لا يقر في يده	٢١٧	(فرع) وإن رآياه جميعاً فسبق أحدهما فأخذه أو وضع يده عليه فهو أحق به
٢١٤	(فرع) إذا التقطه فقير	٢١٧	فإن اختلفا فقال كل واحد منهما : أنا التقطته ولا بينة لأحدهما وكان في يد أحدهما فالقول قوله مع يمينه أنه التقطه .
٢١٤	(فصل) وإن تنازع في كفالته نفيان من أهل الكفالة قبل أن يأخذاه أخذه السلطان وجعله في يد من يرى منهما أو من غيرها .	٢١٨	(فرع) وأن ادعى حراً مسلم نسبه لحق به وتبعه في الإسلام
٢١٥	وإن ترك أحدهما حقه من الحضنة فقيه وجهان :	٢١٨	أن أقام البينة حكم بكفره قولاً واحداً وإن لم تقم البينة فقيه قولان :
٢١٥	(أحدهما) يدفع إلى السلطان فيقره في يد من يرى .	(أحدهما) يحكم بكفره	
٢١٥	(والثاني) وهو المذهب أن يقر في يد الآخر من غير إذن السلطان .	٢١٨	(والقول الثاني) يحكم بإسلامه
٢١٥	(فصل) فاما إذا اختلفا في	٢١٩	(فصل) وإن ادعت امرأة نسبه فقيه ثلاثة أوجه .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١٩	(أحدها) يقبل	٢٢٣	في وجوب البينة لما يمكن أن تقوم عليه بينة كالولادة
٢١٩	(والثاني) لا يقبل	٢٢٤	(فصل) وإن ادعى نسبه رجلاً لم يجز الحاقه بهما
٢١٩	(والثالث) أن كانت فراشا لرجل لم يقبل قولها	٢٢٤	وهل يجوز أن يكون من غير بنى مدلىح ؟ فيه وجهان :
٢١٩	إذا ادعى نسبه فلا تخلو دعوى النسب من قسمين	٢٢٤	(أحدهما) لا يجوز
٢٢٠	(أحدهما) أن يدعيه واحد يتفرد بدعواه فينظر فإن كان المدعى رجلاً مسلماً حراً لحق نسبه به بغير خلاف بين أهل العلم إذا أمكن أن يكون منه	٢٢٤	(والثاني) أنه يجوز وهو الصحيح
٢٢٠	(فرع) وإذا التقط مسلم لقيطاً فهو حر مسلم ما لم يعلم لأبويه دين غير دين الإسلام	٢٢٤	وهل يجوز أن يكون واحداً ؟ وجهان :
٢٢٠	إذا ادعى نسبه أثنان فصاعداً نظرت فإذا ادعاه مسلم وكافر أو حر وعبد فهما سواء	٢٢٤	(أحدهما) أنه يجوز
٢٢١	(فرع) ومن حكم بإسلامه في الدار فأقام ذمى بينه بنسبه لحقه وتبعه في الكفر	٢٢٥	(والثاني) لا يجوز أقل من اثنين
٢٢٢	(فرع) إذا كان المدعى امرأة ففيه ثلاثة أوجه	٢٢٥	ولا يجوز أن يكون امرأة ولا عبداً كما لا يجوز أن يكون الحاكم امرأة ولا عبداً ولا يقبل إلا قول من جرب وعرف بالقيافة
(أحدها) وهو أحد الروايات عن أحمد أن دعواها تقبل ويلحقها نسبه		٢٢٥	وهل يصح أن ينتسب إذا صار مميراً ولم يبلغ ؟ فيه وجهان .
٢٢٣	والوجه الثاني وهو رواية ثانية عن أحمد نقلها الكوسج	٢٢٥	(أحدهما) يصح
		٢٢٥	(والثاني) لا يصح
		٢٢٥	هل يقرع بينها ؟ فيه وجهان (أحدهما) يقرع بينهما
		٢٢٥	(والثاني) لا يقرع
		٢٢٥	وإن ادعت امرأتان نسبه وقلنا أنه يصح دعوى المرأة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٢٢	ولو ادعى نسب اللقيط إنسان فالحق نسبه به لانفراده بالدعوى ثم جاء الآخر فادعاه لم يزل نسبه عن الأول	٢٢٦	ولم تكن بينة فهل يعرض على القافة ؟ فيه وجهان
٢٢٣	(فرع) اذا ادعاه اثنين فالحقته القافة بهما لحق بهما في النفقة .	٢٢٦	(أحدهما) يعرض
٢٢٣	(فصل) ومن حكم باسلامه او بأحد أبويه أو بالسباي فحكمه قبل البلوغ حكم سائر المسلمين في الفسل والصلاة والميراث والقصاص والدية .	٢٢٦	(والثاني) لا يعرض
٢٣٤	(فصل) وان بلغ اللقيط وقذفه رجل وادعى انه عبد وقال اللقيط : بل أنا حر ففيه قولان :	٢٢٦	(فصل) وأن ادعى رجل رق اللقيط لم يقبل الا بينة
٢٣٤	(أحدهما) ان القول قول اللقيط لأن الظاهر من حاله الحرية .	٢٢٦	وما قال في الدعوى والبيئات ذكره تأكيداً لا شرطاً لأن ما تاتي به أمته من غيره لا يكون الا مملوكاً له ومنهم من قال : فيه قولان :
٢٣٤	(والثاني) أن القول قول القاذف	٢٢٦	(أحدهما) يجعل له لما بيناه
٢٣٤	(فصل) اذا بلغ اللقيط وهب وأقبض وباع وابتاع وتكح وأصدق وجنى وجنى عليه	٢٢٦	(والثاني) لا يجعل له
٢٣٤	وإن لم يتقدم منه أقرار بالحرية ففيه طريقان من أصحابنا من قال : فيه قولان : (أحدهما) لا يقبل أقراره بالرق	٢٢٦	وان شهدت له البينة بالملك ولم تذكر سبب الملك ففيه قولان :
		٢٢٦	(أحدهما) يحكم له كما يحكم له اذا شهدت له بملك مال وإن لم تذكر سببه
		٢٢٦	(والثاني) لا يحكم
		٢٢٦	وان كان المدعى غيره ففيه قولان :
		٢٢٦	(أحدهما) يحكم له مع اليمين
		٢٢٦	(والثاني) لا يحكم له
		٢٢٨	وإن كانت معه أم أحضرنا لها نسباً في القرب منها كما وصفت ثم بدأنا فأمرنا القائف ان يلحقه بأمه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٣٤	(والثاني) يقبل فأما تصرفه بعد البلوغ وقبل الحكم برقه فعلى قولين :	٢٣٩	(فصل) وأن جنى عمداً على عبد ثم أقر بالرق وجب عليه القصاص على القولين وأن جنى خطأ وجب الأرش فى رقبته على القولين
٢٣٥	(أحدهما) يقبل إقراره فى جميعه	٢٣٩	(فصل) وأن أقر اللقيط أنه عبد لرجل وكذبه الرجل سقط إقراره
٢٣٥	(والثاني) يقبل فيما يضره ولا يقبل فيما يضر غيره	٢٣٩	(فصل) وأن بلغ اللقيط فادعى عليه رجل أنه عبده فأنكره فالقول قوله لأن الأصل الحرية
٢٣٥	وأن كان اللقيط جارية فزوجها الحاكم ثم أقرت بالرق	٢٣٩	إذا جنى جناية موجبة للقصاص فعليه القود حراً كان المجنى عليه أو عبداً
٢٣٥	وأن قلنا لا يقبل فيما يضر غيره لم يبطل النكاح	٢٤٠	وأن جنى عليه جناية موجبة للقود وكان الجانى حراً سقط لأن الحر لا يقاد منه للعبد
٢٣٥	فإن لم يدخل بها لم يلزمه شيء وإن دخل بها لزمه أقل الأمرين من المسمى أو مهر المثل	٢٤١	كتاب الوقف
٢٣٦	ومن حكم بإسلامه أو بإسلام أحد أبويه وأن علا وقت العلوق ولو أنشئ غير وارثة	٢٤١	الوقف قرية مندوب اليها
٢٣٦	ولو سبى مسلم طفلاً تبع هذا الطفل سائبه فى الإسلام ظاهراً وباطناً إن لم يكن معه أحد أبويه بالأجماع ولا اعتبار بمن شدد	٢٤١	(فصل) ويجوز وقف كل عين ينتفع بها على الدوام كالعقار
٢٣٧	(فرع) إذا ادعى رق اللقيط مدع بعد بلوغه كلف إجابته	٢٤١	وأما ما لا ينتفع به على الدوام كالطعام وما يشتم من الريحان وما تحطيم وتكسر من الحيوان فلا يجوز وقفه
٢٣٨	(فرع) قال ابن حزم فى المحلّى : واللقيط حر ولا ولاء عليه لأحد	٢٤١	(فصل) واختلف أصحابنا فى الدراهم والدنانير فمن

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٤٩	(فصل) ولا يجوز الوقف على من لا يملك كالمبيد والحمل	٢٤٩	(فصل) ولا يصح الوقف إلا في عين معينة أو فرس غير معين فالوقف باطل .
٢٤٩	(فصل) ولا يصح الوقف على مجهول كالوقف على رجل غير معين .	٢٤٨	(فرع) لا يجوز وقف ما لا يجوز امتلاكه كالكلب
٢٥٠	(فرع) إذا لم يكن الوقف على بر أو معروف فهو باطل	٢٤٨	كما لا يجوز الوقف إلا على عين معينة مملوكة ملكا يقبل النقل يحصل منها مع بقاء عينها فائدة أو منفعة وضابط المنفعة المقصودة ما يصح استجاره على شرط ثبوت حق الملك في الرقبة
٢٥٢	(فرع) لا يجوز أن يخص نفسه بالوقف وكذلك إذا جعله عاماً وجعل لنفسه شيئاً منه فإنه لا يجوز	٢٤٨	(فصل) وما جاز وقفه جاز وقف جزء منه مشاع
٢٥٥	(فرع) إذا وقف على من لا يصح تملكه أو غير مؤهل للملك	٢٤٨	(فصل) ولا يصح الوقف إلا على بر ومعروف كالقناطر والمساجد
٢٥٥	(فرع) في مذاهب العلماء في شروط الواقفين	٢٤٩	وفي الوقف على المرتبة والحربي وجهان :
٢٥٥	(أ) ما يشترطه الواقفون في أوقافهم من الشروط المقيدة لحرية المستحق في الزواج والاقامة والاستدانة .	٢٤٩	(أحدهما) يجوز
٢٥٦	لو وقف على أولاده وشرط أن من تتزوج من البنات لا حق لها أو وقف على زوجته مادامت عازبة صح شرطه .	٢٤٩	(والثاني) لا يجوز
٢٥٦	(ب) أن كل شرط يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف أو تفويتاً لمصلحة الموقوف عليهم يكون غير معتبر وتعدوا من ذلك ما لو شرط الصرف إلى	٢٤٩	ففيه وجهان : (أحدهما) : لا يجوز
		٢٤٩	(والثاني) يجوز
		٢٤٩	(فصل) ولا يجوز أن يقف على نفسه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٦١	وان وقف وقفاً متصلاً الابتداء منقطع الانتهاء بأن وقف على رجل بعينه ولم يزد عليه أو على رجل بعينه ثم على عقبه ولم يزد عليه فيه قولان :	٢٥٨	الموقوف عليهم مع الاحتياج إلى الربيع للعمارة الضرورية وما لو اشترط ألا يقام على وقفه ناظراً أصلاً .
٢٦١	(أحدهما) أن الوقف باطل (والثاني) أنه يصح وبصرف بعد اقراض الموقوف عليه إلى أقرب الناس إلى الواقف وهل يختص به فقراؤهم أو يشارك فيه الفقراء والأغنياء فيه قولان :	٢٥٨	(فصل) ولا يصح تعليقه على شرط مستقبل لأنه عقد يبطل بالجهالة فلم يصح تعليقه على شرط مستقبل
٢٦١	(أحدهما) يختص به الفقراء (والثاني) يشترك فيه الفقراء والأغنياء	٢٥٨	(فصل) ولا يجوز إلى مدة لأنه إخراج مال على وجه القربة فلم يجز إلى مدة كالعتق والصدقة .
٢٦١	ومنهم من قال فيه قولان :	٢٥٨	(الشرح) الأحكام : لا يجوز تعليق ابتداء الوقف على شرط في الحياة .
٢٦١	(أحدهما) أنه باطل (والثاني) يشترك فيه الفقراء والأغنياء	٢٥٨	وان علق انتهاءه على شرط نحو قوله : داري وقف إلى سنة أو إلى أن يقدم الحاج لم يصح وهو أحد الوجهين عند الحنابلة
٢٦١	(أحدهما) أنه باطل (والثاني) أنه يصح	٢٥٨	(الوجه الآخر) يصح
٢٦١	وان كان يمكن اعتبار انقراضه كالعبد ففيه ثلاثة أوجه :	٢٥٩	(فرع) في توقيت الوقف واطلاقه ومذاهب العلماء
٢٦٢	(أحدهما) ينقل في الحال إلى من بعده .	٢٦٠	(فصل) ولا يجوز إلا على سبيل لا ينقطع وذلك على وجهين .
٢٦٢	(والثاني) وهو المنصوص أنه للواقف ثم لو ارثه إلى أن ينقرض الموقوف عليه .	٢٦٠	(أحدهما) أن يقف على من لا ينقرض كالفقراء والمهاجرين
٢٦٢	(والثالث) أن يكون لأقرباء الواقف إلى أن ينقرض	٢٦١	(والثاني) أن يقف على من ينقرض ثم من بعده على من لا ينقرض

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	مصرفاً متمذراً كوقفت كذا على جماعة فالأظهر بطلانه		الموقوف عليه ثم يجعل للفقراء
٢٦٥	ولو وقف على شخصين ثم الفقراء مثلاً فمات أحدهما فالأصح المنصوص أن نصيبه يصرف إلى الآخر	٢٦٢	(فصل) وأن وقف وقفاً مطلقاً ولم يذكر سبيله ففيه قولان :
٢٦٥	ولو وقف عليهما وسكت عن مصرف له بعدهما فهل نصيبه للآخر ؟ أو لأقرباء الواقف ؟		(أحدهما) أن الوقف باطل
٢٦٦	ولو وقف على أولاده فإذا انقرض أولادهم فعلى الفقراء	٢٦٢	(والثاني) يصح وهو الصحيح
٢٦٦	(فرع) إذا أطلق ولم يمين مصرف الوقف فالصحيح أنه يصح	٢٦٣	أما الأحكام : فإنه لا يجوز إلا على سبيل مراد للتأييد لا للانقطاع
٢٦٦	(فرع) في ترتيب طبقات الاستحقاق ومذاهب العلماء	٢٦٣	إذا وقفه وقفاً متصل الابتداء منقطع الانتهاء كعلى رجل أو رجل ونسله ففيه وجهان
٢٧٠	(فصل) ولا يصح الوقف إلا بالقبول فإن بنى مسجداً وصلى فيه أو أذن للناس بالصلاة فيه لم يصح وقفاً		(أحدهما) البطش لأن منقطع
٢٧٠	فأما الوقف والحبس والتسبيل فهي صريحة فيه وأما قوله : حرمت وأبدت ففيه وجهان :	٢٦٣	(والثاني) أنه يجوز لا مكان صرفه إلى أقرب الناس إلى الواقف وأن كانوا أغنياء
٢٧٠	(أحدهما) أنه كناية فلا يصح به الوقف إلا بأحدى القرائن التي ذكرنا	٢٦٣	ويحتمل أن يجزأ الوقف ثلاثة أجزاء
٢٧٠	(فصل) وإذا صح الوقف لزم وانقطع تصرف الواقف فيه	٢٦٣	(فرع) سبق أن قررنا أن الوقف على من لا يملك باطل
		٢٦٥	ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفه على من سيولد لي أو على مسجد سيبنى ثم على الفقراء مثلاً فالذهب بطلانه .
		٢٦٥	ولو اقتصر على قوله وقفت كذا ولم يذكر مصرفاً أو ذكر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٧١	(فصل) ويملك الموقوف عليه غلة الوقف	٢٧٣	لفظة أخرى تخلصها من الألفاظ الخمسة
٢٧١	وهل يملك ما تلده ؟ فيه وجهان	٢٧٣	(والثاني) أن يصرفها بصفات الوقف
٢٧١	(أحدهما) يملكه	٢٧٣	(الثالث) أن ينوى الوقف فيكون على ما نوى
٢٧١	(والثاني) أنه موقوف	٢٧٤	(فرع) لا نزاع في أن الموقوف عليه يملك غلة الوقف ومنافعه
٢٧١	وفي تزويجها وجهان :	٢٧٧	ولو جفت الشجرة الموقوفة أو قلعها ريح أو زمت الدابة لم ينقطع الوقف على المذهب
٢٧١	(أحدهما) لا يجوز	٢٧٨	(فصل) وتصرف القلة على شرط أواقف من الأثرة والتسوية والتفضيل والتقديم والتأخير والجمع والترتيب وإدخال من شاء بصفة وإخراجه بصفة
٢٧١	(والثاني) يجوز	٢٧٨	(فصل) فإن قال وقفت على أولادى دخل فيه الذكر والأنثى والخنى لأن الجمع أولاده ولا يدخل فيه ولد الولد
٢٧١	(فصل) وإن أتلغه الواقف أو أجنبى فقد اختلف أصحابنا فيه على طريقتين	٢٧٩	وإن وقف على من ينسب إليه لم يدخل فيه أولاد البنات لأنهم لا ينسبون إليه
٢٧٢	فإن قلنا أنه للموقوف عليه وجب الضمان عليه	٢٧٩	وإن وقف على البنين لم يدخل فيه الخنى المشكل
٢٧٢	وإن قلنا أنه لله تعالى ففيه ثلاثة أوجه :	٢٧٩	فإن وقف على البنين والبنات ففيه وجهان :
٢٧٢	(أحدهما) يلزم الواقف		
	(والثاني) أنه يجب في بيت المال (والثالثة) أنه يجب في كسبه		
٢٧٣	وأما الكناية فهي : تصدقت وحرمت وأبدت فليست صريحة		
٢٧٣	لا يحصل الوقف بمجرد ما كتنايات الطلاق فيه فإن انضم إليها أحد ثلاثة أشياء حصل الوقف بها .		
٢٧٣	(أحدها) أنه انضم إليها		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٧٩	(أحدهما) أنه لا يدخل فيه لأنه ليس من البنين ولا من البنات	٢٩٢	ان قال : على أولادى أو ولدى وليس له ولد من صلبه
٢٧٩	(الثانى) أنه يدخل لأنه لا يخلو من ان يكون ابنا أو بنتا أو ان اشكل علينا .	٢٩٢	(فرع) اذا قال وقفت هذا على ولدى وولد ولدى ما تناسلوا وتعاقبوا الأعلى فالأعلى أو الأقرب
٢٧٩	فان وقف على بنى تميم وقلنا ان الوقف صحيح ففيه وجهان :	٢٩٣	فان قال : على أولادى وأولادهم ما تناسلوا وتعاقبوا على أنه من مات منهم عن ولد كان ما كان جاريا عليه جاريا على ولده كان ذلك دليلا على الترتيب
٢٧٩	(أحدهما) لا يدخل فيه البنات لأن البنين اسم للذكور حقيقة .	٢٩٣	فان قال وقفت على ولدى وولد ولدى ثم على أولادهم
٢٧٩	(والثانى) يدخل فيه لأنه اذا اطلق اسم القبيلة دخل فيه كل من ينسب اليها من الرجال والنساء	٢٩٤	(فرع) اذا وقف على قوم وأولادهم وذريتهم دخل فى الوقف ولد البنين بغير خلاف نعلمه
٢٧٩	(فصل) وان قال وقفت على أولادى فان انقرض أولادى وأولاد أولادى فعلى الفقراء لم يدخل فيه ولد الولد فيكون هذا وقفا منقطع الوسط فيكون على قولين كالوقف المنقطع الانتهاء	٢٩٥	وان وقف على من ينسب اليه لم يدخل فيه أولاد البنات لأنهم لا ينسبون اليه
٢٩١	اذا وقف على ولده لا يدخل فيه ولد الولد بحال سواء فى ذلك ولد البنين وولد البنات	٢٩٦	(فرع) لا يدخل الولد المنفى بلعان الا ان يستلحقه فيستحق حينئذ من الريع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه من مدة النفى وينتفى الولد
٢٩٢	فاما مع وجود دلالة تصرف الى أحد المحملين فانه يصرف اليه بغير خلاف	٢٩٦	حكم قيام الفرع مقام الأصل
		٢٩٦	جرى أكثر الواقفين على ان يجعلوا أوقافهم بعد موتهم على أولادهم ثم أولاد أولادهم

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	من أهل الوقف مع عدم استحقاقه .		ثم على أولاد أولاد أولادهم وهكذا
٢٩٦	فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلمن في طبقته وذوى درجته	٢٩٧	نسب إلى بعض العلماء
	إذا تعارض الأمر بين إعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضاً لا ترجيح فيه فالإعطاء أولى		اختلاف في أن فرع من مات قبل الاستحقاق
٢٩٨	فتوى الشيخ تقي الدين على ابن عبد الهادي السبكي نقلاً عن الأشباه والنظائر للسيوطي في القاعدة العاشرة	٢٩٩	وأن كان محتلاً فهو مرجوح عندنا لأن الاعتماد في مأخذه على ثلاثة أمور (الأول) أن مقصود الواقف أن لا يحرم أحداً من ذريته وهذا ضعيف لأن المقاصد لا تعتبر إذا لم يدل عليها اللفظ .
٣٠٨	(الأول) هل النصيب اسم لما كان مستحقاً بالفعل أو يشمل ما هو معرض عنه الاستحقاق .	٢٩٩	(الثاني) ادخالها في الحكم وجعل الترتيب بين كل أصل وفرعه لا بين الطبقتين جميعاً وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر
٣٠٨	(الثاني) هل لفظ أهل الوقف ولفظ الموقوف عليهم متساويان ويساوي كل منهما لفظ من مات منهم الكثير الوقوع في عبارة الواقفين أو لا	٢٩٩	(الثالث) الاستناد إلى قول الواقف : أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء قام ولده مقامه وهذا أقوى
٣٠٨	(الثالث) هل الخاص يخص العام عند التعارض سواء تقدم عليه أو تأخر متصلاً به أو منفصلاً أو لا يخصه ويعتبر حكم كل منهما فإن تعارضاً اعتبر المتأخر منهما ناسخاً للسابق	٢٩٩	قد قال الواقف : أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقد سماه
٣٠٨	(الرابع) هل غرض الواقف يصلح مخصصاً للعام أو لا ؟ وإن قلنا أنه مخصص فمتى ثبت به التخصيص .		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٠٨	(الخامس) هل المعتبر في الطبقات في قول الواقفين طبقة بعد طبقة .	٣١١	الخاص يخصص العام عند تعارضهما أينما وقع منه تقدم أو تأخر
٣٠٩	(السادس) هل يلزم على شريك من مات قبل الاستحقاق في نصيب أخوة أصله الذين يموتون بعد الاستحقاق لأن ولد ولا أسفل أحد الأمرين من المجاز	٣١١	ولما كان العام قطعياً عندهم كالخاص في خصوصه قالوا أن العام المتأخر عن الخاص ناسخ له أن وقع التعارض بينهما
٣٠٩	(السابع) هل تقدير الميت قبل القسمة موجوداً عندها والقسمة عليه بعد تقديره موجوداً ليتوصل بالقسمة عليه إلى نقل ما يصيبه بها إلى فرعه أمر منسك في الأوقاف	٣١١	(وأما الرابع) فالفرض هو القصور الذي يقصده الإنسان
٣٠٩	(الثامن) هل في شريك فرع من مات قبل الاستحقاق في نصيب أخوة أصله عند اشتراط الانتقال لهم	٣١٢	أما غرض الواقف في تخصيص العام فحكمه حكم النص العام الذي يرد عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه
٣٠٩	(أما الأول) فالنصيب إنما يطلق على المستحق بالفعل ولا يشمل ما هو بعرضيه الاستحقاق	٣١٥	(وأما الخامس) فقد نص علماء الحنفية وغيرهم على أن المعتبر في الطبقات في عبارات الواقفين هي الطبقات الجعلية
٣٠٩	(أما الثاني) فلفظ أهل الوقف ولفظ الوقوف عليهم يتناول كل منهما عند الحنفية الذين أدخلهم الواقف في وقفه وفي تربيته سواء وصل إليهم الاستحقاق بالفعل أو لا	٣١٦	(وأما السادس) فإنه لا يلزم على شريك فرع من مات قبل الاستحقاق في نصيب من مات من أخوة أصله عند اشتراط الانتقال للأخوة
٣١٠	(وأما الثالث) فقال جمهور الأصحاب من الشافعية أن	٣١٦	(أما الأول) وهو لفظ الأخوة فلان فرع من مات قبل الاستحقاق لم يأخذ بأدى ذي بدء باعتبار أنه فرع المتوفى قبله
		٣١٧	(وأما الثاني) وهو لفظ الطبقة في اصطلاح الواقفين

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١٧	معناه المرتبة باعتبار ترتيب الواقف وجعله كما علمت (وأما السابع) فاعلم أن تقدير الميت موجباً في الوقاف والقسمة عليه ليس امراً يمكن الإغماض عنه في الوقاف	٣٢٣	وان وقف على أقرب الناس إليه ولم يكن له أبوان صرف إلى الولد ذكراً كان أو أنثى فان كان له أب وابن ففيه وجهان
٣١٨	(ومن ذلك) ما إذا وقف على ابنائه لصلبه ثم على أولادهم ذكوراً وإناثاً	٣٢٣	(أحدهما) أنهما سواء لأنهما في درجة واحدة في القرب (والثاني) يقدم الابن لأنه أقوى تعصياً من الأب
٣١٨	(ومن ذلك) ما لو وقف الواقف على أخوته ابتداء أو بعد انقراض ذريته ثم على أولادهم	٣٢٣	فان كان له جد وأخ ففيه قولان :
٣١٨	(وأما الثامن) فلا يلزم من تشريك فرع من مات قبل الاستحقاق في نصيب من يموت من أخوة أصله أو من أهل طبقته لأن ذرية مخالفة لفرض الواقف	٣٢٣	(أحدهما) أنهما سواء لتساويهما في القرب ولهذا سويتهما في الإرث (والثاني) يقدم الأخ لأن تعصيه تعصيب الأولاد
٣١٩	وزيادة فرع من مات قبل الاستحقاق على ابن مات بعده لا محذور فيها لعدم المانع منها في عبارة الواقف	٣٢٣	(فصل) وان وقف على جماعة من أقرب الناس إليه صرف إلى ثلاثة من أقرب الأقارب
٣٢٢	(فصل) وان وقف على أقاربه دخل فيه كل من تعرف قرابته فان كان للواقف أب يعرف به وينسب إليه دخل في وقفه كل من ينسب إلى ذلك الأب ولا يدخل فيه من ينسب إلى أخى الأب أو أبيه	٣٢٤	(فصل) وان وقف على مواليه وله مولى من أعلى ومولى من أسفل ففيه ثلاثة أوجه :
		٣٢٤	(أحدها) يصرف إليهما لأن الاسم يتناولهما
		٣٢٤	(والثاني) يصرف إلى المولى من أعلى لأن له مزية بالعتق والتعصيب
		٣٢٤	(والثالث) أن الوقف باطل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٢٥	(فرغ) في مذاهب العلماء	٣٢٥	وله موال من اعلا وموال من اسفل بمعنى ان له عتقاء وهؤلاء موال من اسفل وله معتقون فيكون مواله من اعلا فهذا يرجع الى قاعدة اصولية هل المشترك يعم أم لا
٣٢٥	وقد اختلف العلماء في الأقارب	٣٢٦	إذا وقف على أقاربه دخل فيه كل من تعرف قرابته منتسبا الى أبيه ولا يدخل فيه كل من ينسب الى عمه.
٣٢٧	فان وقف لأقاربه وكان له اولاد قدموا على غيرهم ثم على أولادهم	٣٢٧	وان مات أحد البنين الثلاثة عن غير ولد وخلف أخويه وابن أخ له فتصيبه لأخويه دون ابني أخيه لأنهما ليسا من أهل الوقف مادام أبوهما حيا
٣٢٧	ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته ففيه ثلاثة أوجه	٣٢٧	(أحدها) أن يكون نصيبه بين أهل الوقف كلهم يتساوون فيه سواء كان من بطن واحد أو من بطون
٣٢٧	(والثاني) أن يكون لأهل بطنه سواء كانوا من أهل الوقف أو لم يكونوا	٣٢٨	(والثالث) أن يكون لأهل بطنه من أهل الوقف فيكون نصيبه على هذا لأخيه وابن عمه الذي مات أبوه
٣٢٨	(فرغ) وان وقف على مواله	٣٢٨	ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته ففيه ثلاثة أوجه
٣٢٩	(فصل) وان وقف على زيد وعمرو وبكر ثم على الفقراء فمات زيد صرف الى من بقي من أهل الوقف فاذا انقرضوا صرف الى الفقراء	٣٢٩	(فصل) ان وقف مسجدا فخرب المكان وانقطعت الصلاة فيه
٣٢٩	(فصل) ان وقف مسجدا فخرب المكان وانقطعت الصلاة فيه	٣٢٩	وان وقف نخلة فجفت أو بهيمة فزمنت أو جذوعا على مسجد فتكسرت إغفيه وجهان (أحدهما) لا يجوز بيعه
٣٢٩	(والثاني) يجوز بيعه	٣٢٩	(فصل) وان احتاج الوقف الى نفقة وانفق عليه من حيث شرط الواقف
٣٢٩	(فصل) والنظر في الوقف الى من شرطه الواقف	٣٣٠	ان وقف ولم يشرط الناظر ففيه ثلاثة أوجه
٣٣٠	ان وقف ولم يشرط الناظر ففيه ثلاثة أوجه	٣٣٠	(أحدهما) انه الى الواقف
٣٣٠	(والثاني) انه للموقوف عليه	٣٣٠	(والثالث) الى الحاكم

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٣٠	(فصل) إذا اختلف أرباب الوقف في شروط الوقف وسبيله ولا بينه جعل بينهم بالنسبة	٣٣٤	وإذا قلنا لا ينفذ عزله إلا بسبب فهل يلزمه بيان مستنده ؟
٣٣٠	أما المسجد فإنه إذا تهدم وتعدرت أعادته فإنه لا يباع بحال لا مكان الانتفاع به حالا بالصلاة في أرضه	٣٣٤	ولو طلب المستحقون من الواقف كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفاظا لاستحقاقهم لزمه تكمينهم
٣٣٠	ولو وقف أرضا للزراعة فتعدرت وانحصر النفع في الفرس أو البناء فعل الناظر أحدهما أو آخرها كذلك	٣٣٥	وإذا أجر الناظر الوقف على معين أو جهة أجارة صحيحة فرادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب بالريادة لم يفسخ العقد في الأصح لو قبضه بالقبضة في وقته فاشبهه ارتفاع القيمة أو الأجرة بعد بيع أو أجارة مال المحجور .
٣٣١	إذا كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه سواء ناظره الخاص أو العام أو لينتفع به الموقوف عليه	٣٣٥	(فرع) نفقة الوقف من حيث شرط الواقف
٣٣٢	ثم إن شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره أتبع كبقية شروطه	٣٣٦	كتاب الهبات
٣٣٢	وشرط الناظر العدالة الباطنة مطلقا	٣٣٦	الهبة مندوب إليها
٣٣٢	وسواء في الناظر أكان هو الواقف أم غيره ومضى انقزل بالفسق فالنظر للحاكم	٣٤٠	والهبة والعطية والهبة والصدقة معانيها متقاربة وكلها تمليك في الحياة بغير عوض
٣٣٣	ووظيفة الناظر حفظ الأصول وثمرتها على وجه الاحتياط كولي اليتيم	٣٤١	وأما الصدقة فما ورد في فضلها أكثر من أن يمكننا حصره
٣٣٣	فإن فوض الواقف إليه بعض هذه الأمور لم يتبعده اتباعا للشرط	٣٤١	فإن الكيل والموزون لا تلزم فيه الصدقة والهبة إلا بالقبض

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٤١	قال مالك وأبو ثور يلزم ذلك بمجرد العقد	٣٤٣	(الجواب السابع) قالوا المحفوظ في حديث النعمان « قاربوا بين أولادكم »
٣٤١	أحاديث النعمان تمسك به من أوجب التسوية بين الأولاد في العطية	٣٤٣	لا سوا وتغيب بأنكم لا توجبون المقاربة كما لا توجبون التسوية
٣٤١	وقال أبو يوسف : تجب التسوية أن قصد بالتفضيل الأضرار	٣٤٣	(الجواب الثامن) في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بالسوية بينهم
٣٤١	أجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عشرة جاءت في فتح الباري	٣٤٣	(الجواب التاسع) ما سيأتي في الفصل الذي بعد هذا
٣٤١	(أحدها) أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده	٣٤٣	(الجواب العاشر) أن الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده
٣٤٢	(الجواب الثاني) أن العطية المذكورة لم تنجز وإنما جاء بشر يستشير النبي في ذلك	٣٤٤	(فصل) وما جاز بيعه من الأعيان جاز هبته
٣٤٢	(الجواب الثالث) أن النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب فجاز لأبيه الرجوع	٣٤٤	(فصل) وما لا يجوز بيعه من المجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملكه عليه
٣٤٢	(الجواب الرابع) أن قوله (أرجعه) دليل على الصحة ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع	٣٤٤	(فصل) لا يجوز تعليقها على شرط مستقبل
٣٤٢	(الخامس) أن قوله (أشهد على هذا غيري) اذن بالأشهاد على ذلك وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام	٣٤٥	ولا تصح هبة المشاع الذي يمكن قسمته لأن القبض شرط في الهبة
٣٤٣	(الجواب السادس) التمسك بقوله (ألا سويت بينهم) على أن المراد بالأمير الاستحباب وبالنهي التنزيه	٣٤٦	ولا كانت الهبة تملكا لمعين في الحياة لم يحز تعليقها على شرط كالبيع
		٣٤٧	(فرع) لا يجوز هبة المجهول أو غير المملوك أو جملة في الذمة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٤٧	(فرع) وقد اختلف الفقهاء في ترك الدين المستقر الذي في الذمة للمدين	٣٥٣	الولد وولد شيئا واقضه لم يملك الرجوع فيه
٣٤٧	وأن كان على ملىء باذل له ففيه قولان	٣٥٣	ان ادعى رجلان نسب مولود ووهبا له مالا لم يجز لواحد منهما ان يرجع لانه لم يثبت له بنوته فان لحق بأحدهما ففيه وجهان :
٣٤٧	(أحدهما) يصح لانه ابتاع بمال ثابت في الذمة فصح	(أحدهما) انه يجوز	
٣٤٧	(والثاني) لا يصح	٣٥٣	(والثاني) لا يجوز
٣٤٨	لو قال أبحث لك جميع ما في داري أو ما في كرمي من العنب فله اكله دون بيعه وحمله واطعامه لغيره	٣٥٣	وان وهب لولده ووهب الولد لولده ففيه وجهان :
٣٤٨	(فصل) ولا تصح الا بالايجاب والقبول	٣٥٣	(أحدهما) يجوز
٣٤٨	(فصل) ولا يملك الموهوب منه الهبة من غير قبض	٣٥٣	(الثاني) لا يجوز
٣٥٠	أما الأحكام : فان الهبة لا تصح الا باذن الواهب	٣٥٣	(وان وهب لولده شيئا فأفلس وحجر عليه ففيه وجهان :
٣٥١	(فرع) لا يملك الموهوب الهبة الا بقضها	٣٥٣	(أحدهما) يرجع
٣٥٢	ومن أصحابنا من قال : إنما يستغنى عن القبض اذا تحقق الايجاب والقبول واستقر العقد بينهما	٣٥٣	(والثاني) لا يرجع
٣٥٢	واذا وهب الرجل للرجل جارية أو داراً فرادت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكر انه وهب للثواب	٣٥٣	(فصل) وان زاد الموهوب في ملك الولد أو زال الملك فيه عاد اليه
٣٥٣	(فصل) فان وهب لغير	٣٥٦	(فرع) وللأب الرجوع في هبة ولده وكذا لسائر الأصول على المشهور
		٣٥٧	(فرع) اذا ادعى رجلان نسب مولود وهب له كل منهما مالا فليس لواحد منهما أن يرجع في هبته

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٥٧	أما إذا لحق بأحدهما ففيه وجهان	٣٥٨	(والثاني) يصح
	(أحدهما) يجوز لثبوت البتة	٣٥٨	(فصل) وإن اختلف الواهب والموهوب له فقال الواهب : وهبتك بيدك وقال الموهوب له : وهبتني على غير بدل ففيه وجهان :
٣٥٧	(فصل) فإن وهب شيئا لمن هو دونه لم يلزمه أن يثبته بعض	٣٥٨	(أحدهما) أن القول قول الواهب
٣٥٧	قال في الجديد : لا يجب لانه تمليك بغير عوض فلا يوجب المكافأة بعض	٣٥٨	(والثاني) أن القول قسوم الموهوب له
٣٥٧	فإن قلنا : لا يجب فشرط فيه ثوابا معلوماً ففيه قولان :	٣٥٩	المراد بالثواب المجازاة وإفائه ما يساوي قيمة الهدية
٣٥٧	(أحدهما) يصبح لانه تمليك مال بحال فجاز كالبيع	٣٦٠	(أما الأحكام) ولا رجوع لغير الأصول في هبة مقيدة بنفي الثواب ومتى وهب مطلقا فلا ثوابه أن وهب لدونه وكذا الأعلى منه في الأظهر
٣٥٧	(والثاني) انه باطل وإن قلنا : انه يجب العوض ففي قدره ثلاثة أقوال	٣٦٠	لو قال : وهبتك بـ صدق فقال : بل بلا بدل صدق المتب بيمينه
٣٥٧	(أحدهما) انه يلزمه ان يعطيه الى أن يرضى	٣٦٠	فإن وجب الثواب على مقابل المذهب أو على البحث المار لتلف الهدية أو عدم ارادة المتب ردها فهو قيمة الموهوب
٣٥٨	(والثاني) يلزمه قدر قيمته	٣٦١	ولو بعث هدية لم يعده بالباء لجواز الأمرين
٣٥٨	(والثالث) يلزمه ما جرت العادة في ثواب مثله	٣٦١	وكتاب الرسالة يملكه المكتوب اليه أن لم تدل قرينة على عوده
٣٥٨	وإن شرط عوضاً مجهولاً لم تبطل		
٣٥٨	وإن شرط عوضاً معلوماً ففيه قولان :		
٣٥٨	(أحدهما) أن العقد يبطل		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٦٢	(فرع) إذا اختلف الواهب والموهوب فقال الواهب : يبذل وقال الموهوب له : على غير بدل فوجهان :	٣٦٣	(أحدهما) القول قول الواهب لأنه منكر لخروج الشيء من ملكه بغير بدل
٣٦٢	(والثاني) القول قول الموهوب لأنه المقر بالهبة والأصل فيها عدم البذل وقد ادعاه الواهب وأنكره الموهوب فالقول قول المنكر	٣٦٣	باب العمري والرقي
٣٦٣	العمري هو أن يقول : أعمرتك هذه الدار حياتك أو جعلتها لك عمرك وفيها ثلاث مسائل	٣٦٣	(أحداها) أن يقول أعمرتك هذه الدار حياتك ولعقبك بعدك فهذه عطية صحيحة تصح بالإيجاب والقبول ويملك فيها بالقبض .
٣٦٣	والثانية أن يقول : أعمرتك هذه الدار حياتك ولم بشرط شيئاً ففيه قولان قال في القديم هو باطل	٣٦٣	(والثالثة) أن يقول أعمرتك حياتك فان مات عادت إلى أن كنت حياً وإلى ورثتي أن كنت ميتاً فهي كالمسئلة الثانية فتكون على قولين
٣٦٣	(أحدهما) يبطل	٣٦٤	(فصل) وأما الرقي فهو أن يقول : أرتبتك هذه الدار أو دارى لك رقبى ومعناه وهبت لك وكل واحد منا يرقب صاحبه
٣٦٤	(فصل) ومن وجب له على رجل دين جاز له أن يبرئه من غير رضاه	٣٦٤	ذهب الجمهور إلى أن العمري إذا وقعت كانت ملكاً للآخر ولا ترجع إلى الأول إلا إذا صرح باشتراط ذلك وإلى أنها صحيحة جائزة
٣٦٦	وهل يملك بها منك العارية أو الوقف	٣٦٦	حصل من مجموع الروايات ثلاثة أحوال الأول أن يقول أعمرتكما ويطلق فهذا تصريح بأنها للموهوب له
٣٦٧	(الحال الثاني) أن يقول هي لك ما عشت فإذا مت رجعت إلى فهذه عارية مؤقتة ترجع إلى المعير عند موت المعمر	٣٦٧	(الحال الثالث) أن يقول هي لك ولعقبك من بعدك والخلاصة إذا شرط في العمري أنها للمعمر وعقبه فهذا تأكيد لحكمها وتكون للمعمر وورثته

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٦٨	إذا ثبت هذا فإن الممرى تصح في المقار وغيره من الحيوان والثياب لأنها نوع هبة في ذلك كسائر الهبات	٣٧٢	ذلك على وجوب الوصية لوالدين والأقربين حقا واجبا وفرضا لازما
٣٦٩	(فرع) يقوم بمضى ذوى البر والاحسان أو بعض وزارات الشئون الاجتماعية باقامة منازل تؤوى الزمنى والعجزة والمشيخة الفانية	٣٧٢	واختلف في القدر الذى يجب عليه أن يوفى منه على أقاويل
٣٧٠	كتاب الوصايا	٣٧٢	(أحدهما) أنه ألف درهم
٣٧٠	من ثبت له خلافة على الأمة جاز له أن يوصى بها الى من يصلح لها	٣٧٢	(والثانى) خمسمائة وهذا قول النخعي
٣٧٠	(فصل) ومن ثبت له الولاية في مال ولده ولم يكن له ولي بعده جاز له أن يوصى الى من ينظر في ماله	٣٧٢	(والثالث) يجب في قليل الماء وكثيره
٣٧١	والوصية في الخلافة أن يعهد لمن يصلح لها من بعده بتوليها	٣٧٢	والوصية على ثلاثة أقسام قسم لا يجوز وقسم يجوز ولا يجب وقسم مختلف في وجوبه
٣٧٢	وفي الوصية للأقربين ثلاثة تأويلات	٣٧٣	الحكم بتواتر حديث : (لا وصية لوارث)
٣٧٢	(أحدها) أنهم الأولاد الذين لا يسقطون في الميراث دون غيرهم من الأقارب الذين يسقطون	٣٧٤	(فرع) في مذاهب العلماء في القول بنسخ آية الوصية
٣٧٢	(والثاني) أنهم الورثة من الأقارب كلهم	٣٧٧	(فصل) ومن ثبت له الولاية في تزويج ابنته لم يجز أن يوصى الى من يزوجهما
٣٧٢	(والثالث) أنهم كل الأقارب من وارث وغير وارث فدل	٣٧٧	(فصل) ومن عليه حق يدخله النيابة من دين آدمي أو حج أو زكاة أو رد ودبقة جاز أن يوصى الى من يؤدي عنه
		٣٧٨	(فرع) إذا كان عليه دين دينوى من حقوق الأدميين أو دين أخروي من حقوق الله

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٨٢	(فصل) وينبغي لمن رأى المريض يخنف في الوصية أن ينهائه	٣٧٩	(فصل) ومن ملك التصرف في ماله بالبيع والهبة ملك الوصية بثلكه في وجوه البر
٣٨٢	(فصل) والأفضل أن يقدم ما يوصى به من البر في حياته	٣٧٩	(فصل) وإن كانت ورثته فقسماء فالمستحب أن لا يستوفي الثلث
٣٨٢	(فصل) وأما من لا يجوز تصرفه في المال فإن كان صبيا ممبزا أو بالغاً مبذراً ففيه قولان	٣٨٠	قيل أنه أراد بالمؤمنين الأنصار وبالمهاجرين قريشاً وفيه قولان :
٣٨٣	(أحدهما) لا تصح وصيته (والثاني) تصح	٣٨٠	(أحدهما) أنه ناسخ للتوارث بالهجرة
٣٨٦	وصية الكافر جائزة في الجملة	٣٨٠	(والثاني) أن ذلك ناسخ للتوارث بالحلف والمواخاة في الدين
٣٨٧	فإن الوصايا تشتمل على أربعة شروط وهي موصى وموصى له وموصى به وموصى إليه	٣٨١	(أما الأحكام) فإن كل ما جاز الانتفاع به من مال ومنفعة جازت الوصية به وسواء كان المال عيناً أو ديناً حاضراً أو غائباً .
٣٨٧	وإن كان مراهقاً ففي جواز وصيته قولان :	٣٨١	وإن كان ورثته أغنياء وكان في ماله سعة فاستبقاه الثلث أولى به
٣٨٧	(أحدهما) لا تجوز	٣٨٢	فإن زدها رجعت الوصية إلى الثلث وإن أجازها صحت ثم فيها قولان : (أحدهما) أن أجازة الورثة ابتداء عطية منه لا تتم إلا بالقبض وله فيها ما لم يقبض وإن كانت قبل القبض بطلت كالهبات
٣٨٧	(والقول الثاني) وبه قال مالك أن وصيته جائزة فعلى هذا لو اعتق في مرضه أو حابى أو وهب ففي صحته قولان :		
٣٨٧	(أحدهما) صحيح ممضى		
٣٨٨	(والوجه الثاني) أنه باطل مردود فأما وصية المحجور عليه بالسف		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٨٨	(فصل) وأما إذا وصى بما زاد على الثلث	٣٨٨	الوصية بثلاث ماله وإن لم يعلم قدره
٣٨٨	فإن كان له وارث فقيسه قولان	٣٩٢	(فصل) وأما الوصية بما لا قرية فيه كالوصية للكنيسة والوصية بالسلاح لأهل الحرب فهي باطلة
٣٨٨	(أحدهما) أن الوصية تبطل بما زاد على الثلث	٣٩٢	فإن وصى ببيع ماله من رجل من غير محاباة ففيه وجهان : (أحدهما) يصح
٣٨٨	(والثاني) أنها تصح وتقف على إجازة الوارث فإن جازت نفذت وإن ردها بطلت	٣٩٢	(والثاني) لا يصح
٣٨٩	(فصل) فإن أجاز الوارث ما زاد على الثلث	٣٩٢	فإن وصى لحربي ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا تصح الوصية (والثاني) يصح
٣٨٩	الشرح : الأحكام : الزيادة على الثلث ممنوع منها في قليل المال وكثيره	٣٩٢	(فصل) واختلف قول الشافعي رحمه الله فيمن وصى لقاتله
٣٨٩	فإن ردها رجعت الوصية إلى الثلث وإن أجازها صحت ثم فيها قولان : (أحدهما) أن إجازة الوارث ابتداء عطية منه لا تتم إلا بالقبض وله الرجوع فيها ما لم يقبض	٣٩٣	أما الأحكام فإن الوصية للبيع والكنائس باطلة
٣٩٠	ولأن مال من لا وارث له يصير إلى بيت المال أرثا لأمرين : (أحدهما) أنه يخلف (والثاني) أنه يعقل عنه كورثته	٣٩٤	فأما الوصية للمرتد فعلى ثلاثة أقسام ذكرناها في كتاب الوقف (أحدها) أن يوصى لمن يرغب عن الإسلام فالوصية باطلة لعقدها على معصية
٣٩١	(فصل) واختلف أصحابنا في الوقت الذي يعتبر فيه قدر المال لإخراج الثلث	٣٩٤	(الثاني) أن يوصى بها لمسلم فيرتد عن الإسلام بعد الوصية له فالوصية جائزة لأنها وصية صادفت حال الإسلام
٣٩١	الشرح : الأحكام : تجوز	٣٩٤	(والثالث) أن يوصى بمسا لمرتد معين ففي الوصية

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	وجهان (أحدهما) باطللة (والثاني) جائزة	٣٩٥	(فرع) تصح الوصية للذمي باتفاق أهل العلم لا نعلم في ذلك خلافا
	٣٩٥ اما الحربي ففيه لأصحابنا وجهان : (أحدهما) وهو المذهب وبه قال أحمد في المنصوص عنه وهو قول مالك أن الوصية للحربي تصح في دار الحرب (والثاني) لا تصح	٣٩٦	(فرع) الوصية للقاتل فيها قولان :
	٣٩٦ (أحدهما) وهو مذهب مالك رضى الله عنه تجوز الوصية (والقول الثاني) وهو قول أبي حنيفة وأحد الأوجه الثلاثة عند الحنابلة لا تصح الوصية له	٣٩٧	قد وصيت بثلاثي لمن يقتلني فقتله رجل لم تصح الوصية له قولا واحداً لأمرين
	٣٩٧ (أحدهما) أنها وصية عقدت على معصية (والثاني) أن فيها أغراء بقتله	٣٩٨	ولو قتلت أم الولد سيدها بعد عتقها صح عتقها قولا واحداً لأمرين (أحدهما)
٣٩٨	(والثاني) أن في استبقائها على حالها أضراراً بالورثة	٣٩٨	ولو أن رجلاً وصى لابن قاتله أو لأبيه أو لزوجته صح الوصية
٣٩٨	أن الوصية للوارث مردودة ولا تمضي بأجازتهم ردت الوصية للقاتل ولم تمض بأجازتهم .	٣٩٩	(فصل) واختلف قوله في الوصية للوارث في أحد القولين : لا تصح
٣٩٩	(فصل) لا تصح الوصية لمن لا يملك فإن وصى لميت لم تصح الوصية	٣٩٩	(فصل) لا تصح الوصية لمن لا يملك فإن وصى لميت لم تصح الوصية
٣٩٩	(فصل) فإن قال : وصيت بهذا العبد لأحد هذين الرجلين لم يصح	٣٩٩	(فصل) فإن أوصى لعبده كانت الوصية لوارثه وهل يصح قبوله من غير إذن المولى فيه وجهان :
٤٠٠	(أحدهما) وهو الصحيح أنه يصح ويملك به المولى كما يملك ما يصادقه بغير إذنه	٤٠٠	(أحدهما) وهو قول أبي سعيد الاصطخري أنه لا يصح

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٠٠	هل يصح قبول السيد ؟ فيه وجهان :	٤٠٥	(فصل) وتجوز الوصية بما يجوز الانتفاع به من النجاسات
٤٠٠	(أحدهما) لا يصح لأن الإيجاب للعبد فلم يصح قبول السيد كالأيجاب	٤٠٥	الشرح : إذا أوصى لرجل بمعين من ماله ولاخر بجزء مشاع منه كثلث المال وربعه فأجزر لهما
٤٠٠	(والثاني) يصح لأن القبول في الوصية يصح لغير من أوجب له وهو الوارث بخلاف البيع	٤٠٦	الأتري لو أن رجلا اشترى من رجل نصف دار جميعها بيده ثم استحق بعد الشراء نصفها كان النصف الباقي هو المبيع منها
٤٠٢	ولو أوصى لرجل وله دونه وارث يحجبه فمات الوارث قبل الموصي فصار الموصي له وارث أو لامرأة ثم نكحها ومات وهي زوجته بطلت الوصية لهما معا	٤٠٦	(فرع) إذا أوصى بشجرة مدة أو بما تثمر أبدا صحت لجوارز ملك المعلوم
٤٠٢	ولو أوصى لوارث وأجنبي بعبد أو دار أو ثوب أو مال مسمى بطل نصيب الوارث وجاز للأجنبي ما يضييه .	٤٠٧	وإن قال : لك ثمرتها أول العام الذي تثمر فيه صح وله ثمرتها أول عام تثمر
٤٠٣	قال أحمد : لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقرارا	٤٠٧	(فرع) تجوز الوصية بالمنافع
٤٠٤	(فصل) وتجوز الوصية بالمشاع والمقسم	٤٠٧	أن الوصايا بمنافع الأعيان جائزة كالوصايا بالأعيان
٤٠٤	(فصل) فإن وصى بما تحمله الجارية أو الشجرة صحت الوصية	٤٠٧	(فرع) الوصية بالميتة جائزة لأنه قد يدبغ جلدها ويطعم يرثه لحمها
٤٠٥	(فصل) وتجوز الوصية بالمنافع	٤٠٨	أما الوصية بالخمر والخنزير والكلب المقور فباطلة
		٤٠٨	فأما الوصية بالحيات والمقارب وحشرات الأرض والسباع والذئاب فباطلة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٠٨	فأما الفهد والنمر والشاهين والصقر فالوصية بذلك جائزة	٤١١	(والثاني) لو كان حضور الحي شرطاً في الخروج من الوصية لكان رضاه معتبراً
٤٠٨	(فصل) ويجوز تعليق الوصية على شرط في الحياة	٤١١	ولا يخلو إذا رد الوصية من خمسة أحوال
٤٠٨	(فصل) وأن كانت الوصية لغير معين كالفقراء لزمّت بالموت	٤١٢	(الأول) أن يردها قبل موت الموصي فلا يصح الرد لعدم وقوع الوصية فأشبهه رد المبيع قبل إيجاب البيع
٤٠٩	وفي وقت الملك قسولان منصوبان (أحدهما) تملك بالموت والقبول	٤١٢	(الثاني) أن يردها ما بعد الموت وقبل القبول فيصح الرد وتبطل الوصية
٤٠٩	(والثاني) أنه موقوف	٤١٢	(الثالث) أن يرده بعد القبول والقبض فلا يصح الرد
٤٠٩	(فصل) وأن رد نظرت فإن كان في حياة الموصي لم يصح الرد وأن رد بعد القبول وقبل القبض فيه وجهان :	٤١٢	(الرابع) أن يرده بعد القبول وقبل القبض وفيه وجهان :
	(أحدهما) لا يصح الرد	٤١٢	(أحدهما) يصح الرد
٤٠٩	(والثاني) أنه يصح الرد	٤١٢	(والثاني) لا يصح الرد
٤٠٩	(فصل) وأن مات الموصي له قبل الموصي بطلت الوصية ولا يقوم وارثه مقامه	٤١٢	(الخامس) أن يمتنع عن القبول والرد وهذا يكون حكمه حكم الرد
٤٠٩	الشرح : تصح الوصية مطلقة ومقيدة	٤١٢	(الثالث) بين المكيل والموزون وغيرهما
٤١٠	(فرع) ولا يملك الموصي له الوصية إلا بالقبول		
٤١١	وأما الوصية بالولاية على مال طفل أو تفريق ثلثه أو		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤١٤	(فرع) ولو مات قبل أن يقبل أو يرد قام ورثته مقامه	٤١٦	والمحاباة في البيع يعتبر من الثلث
٤١٤	وإن مات الوصى له بعد الوصى لم يخل حال الوصى له قبل موته من ثلاثة أحوال (أحدهما) أن يكون قد قبلها قبل موته وبعد موت الوصى فقد بطلت بزرده وليس لوارثه قبولها بعد موته إجماعا	٤١٦	وإن وصى بها ولم يقل أنها من الثلث ففيه ثلاثة أوجه
٤١٤	(والحال الثانية) أن يكون قد قبلها قبل موته وبعد موت الوصى فقد ملكها أو انتقلت بموته إلى وارثه	٤١٦	(أحدها) أنه تعتبر من الثلث وهو ظاهر النص
٤١٤	(والحال الثالثة) أن يموت قبل قبوله ورده	٤١٦	(والثاني) أنه أن لم يقرر بها ما يعتبر من الثلث اعتبر من رأس المال
٤١٥	اختلف أصحابنا هل تدخل الوصية في ملك الوصى له بقبول ورثته أم لا ؟ على وجهين	٤١٦	(والثالث) أنه تعتبر من رأس المال وهو الصحيح
٤١٥	(أحدهما) أن الوصية يملكها الورثة دون الوصى له لحدوث الملك بقبولهم	٤١٦	(فصل) وأما ما تبرع به في حياته ينظر فيه
٤١٥	(والوجه الثاني) وهو الظاهر من المذهب أن الوصية يملكها الوصى له بقبول ورثته .	٤١٧	(فصل) وأن باع في المرض بشئ المثل أو تزوج امرأة بمهر المثل صح العقد ولم يعتبر العوض من الثلث
٤١٦	باب ما يعتبر من الثلث	٤١٧	(فصل) والمرض المخوف كالطاعون والقولنج وذات الجنب والسرعاف الدائم والإسهال المتواتر فاما غير المخوف فهو كالجرب ووجع الفرس
٤١٦	ما وصى به من التبرعات كالعتق والهبة والصدقة	٤١٩	(فرع) يجوز نكاح المريض
		٤٢٠	فإن كانت الزوجة وأرثة ردت الوصية
		٤٢١	وحكم العطايا في مرض الموت المخوف حكم الوصية في

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	خمسـة أشـياء (أحدهـا) أن يقف نفوذها على خروجها من الثلث	٤٢٤	ان شاعوا قبضوا وإن شاعوا منعوا
٤٢١	(الثانى) أنها لا تصح لوارث إلا بإجازة بقية الورثة	٤٢٤	(فصل) وإن كان فى الحرب وقد التحمت طائفتان متكافئتان أو فى البحر وتموج أو فى أسر كفار يرون قتل الأسارى أو قدم للقتل فى المحاربة أو الرجم فى الزنا فيه قولان :
٤٢٢	(الثالث) أن فضيلتها ناقصة عن فضيلة الصدقة فى الصحة		(أحدهما) أنه كالمرض المخوف
٤٢٢	(الرابع) أن يزاحم بها الوضايا فى الثلث	٤٢٤	(والثانى) أنه كالصحيح
	(الخامس) أن خروجها من الثلث معتبر حال الموت لا قبله ولا بعده ويقارن الوصية فى ستة أشياء	٤٢٥	الشرح : الأحكام يحصل التخويف بغير ما ذكرناه فى مواضع خمسة تقوم مقام المرض
٤٢٢	أحدها : أنها لازمة فى حق المعطى ليس له الرجوع فيها وإن كثرت	٤٢٥	(أولا) إذا التحم الجيشان واختلط الفريقان فى القتال
٤٢٢	(الثانى) أن قبولها على الفور فى حال حياة المعطى وكذلك ردها	٤٢٥	(والثانى) إذا قدم ليقبل قصاصا أو غيره أو كمن قدم ليرجم فى حد الزنا فقولان أيضا أحدهما (أنه مخوف)
٤٢٢	(الثالث) أن العطية تفتقر إلى شروطها المشروطة لها فى الصحة		(والثانى) أن خرج فهو مخوف والا فلا
٤٢٢	(الرابع) أنها تقدم على الوصية	٤٢٥	(والثالث) إذا ركب البحر فإذا كان سبـا كـنا فليس بمخوف
٤٢٢	(الخامس) المظايا إذا عجز العتق عن جميعها	٤٢٥	(والرابع) الأسير والمحوس إذا كان من عادته القتل ففيه قولان :
٤٢٣	(السادس) أن الواهب إذا مات قبل القبض للهبة المنحزة كانت الأخيرة للورثة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٢٧	(أحدهما) هو خائف عطيته من الثلث والا فلا	٤٢٧	(فصل) وإن وصى لرجل بمال وله مال حضر ومال غائب أو له يمين ودين دفع إلى الموصى له ثلث الحاضر وثلث العين وإلى الورثة الثلثان
٤٢٦	(والثاني) ليس خائفاً ومطيته من رأس ماله	٤٢٨	وإن أراد الموصى له التصرف في ثلث المائة الحاضرة ففيه وجهان :
٤٢٦	(والخامس) وقوع الطاعون في بلد فعن أحمد أنه مخوف والمذهب أنه ليس بمرض وإنما يخالف المرض	٤٢٨	(أحدهما) تجوز
٤٢٦	(فصل) وإن عجز الثلث عن التبرعات لم يخل	٤٢٨	(والثاني) لا يجوز
٤٢٧	وإن كانت التبرعات وصايا وعجز الثلث عنها لم يقدم بعضها على بعض بالسبق	٤٢٨	وإن دبر عبد قيمته مائة وله مائتان غائبة ففيه وجهان :
٤٢٧	وإن كان الجميع عتقاً أقرع بين العبيد لما ذكرناه في القسم قبله وإن كان بعضها عتقاً وبعضها محاباة أو هبات ففيه قولان :	٤٢٨	(أحدهما) يعتق ثلث العبد
٤٢٧	(أحدهما) أنه لا تقدم الكتابة .	٤٢٨	(والثاني) وهو ظاهر المذهب أنه لا يعتق
٤٢٧	(والثاني) أنها على قولين	٤٢٨	إذا ضاق الثلث عن الوصايا فللورثة حالتان حالة يجيزون وحالة يردون
٤٢٧	(فصل) وإن وصى أن يحج عنه حجة الإسلام من الثلث أو يقضى دينه من الثلث ووصى معها بتبرعات ففيه وجهان .	٤٢٨	فإذا تقرر استواء المعين والمقدر مع ضيق الثلث عنها وجب أن يكون عجز الثلث داخلاً على أهل الوصايا بالحصص
٤٢٧	(أحدهما) يسقط الثلث على الجميع	٤٢٩	وإن أجازوا الوصايا كلها مع ضيق الثلث عنها ودخول العجز بالنصف عليهما ففي إجازتهم قولان :
٤٢٧	(والثاني) يقدم الحج والدين	٤٢٩	(أحدهما) إن أجازتهم ابتداء عطية منهم لأميرين :

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	(أحدهما) أن ما زاد على الثلث منى عنه		غيرها ألف دينار ديناً غائبة فالورثة بالخيار بين امضاء الوصية بالمائة كلها عاجلاً
٤٢٩	(والثاني) أنهم لما كانوا بالمنع مالكين لما منعه وجب أن يكونوا بالأجازة معطين لما أجازوه	٤٣٣	اختلف أصحابنا إذا انتظر بالوصية قبض الدين ووصول القائب هل يمكن الموصى له من ثلث المائة ؟ على وجهين
٤٢٩	(والقول الثاني) وهو أصح وبه قال أبو حنيفة أن إجازة الورثة تنفيذ وامضاء لفعل الميت	٤٣٣	(أحدهما) يمكن من التصرف فيها لأنه ثلث مضي
٤٣٠	(فرع) قد أسلفنا القول في عطايا المرض وتقديمها على الوصايا إذا ضاقت الثلث عنها	٤٣٣	(والوجه الثاني) يمنع من التصرف فيها
٤٣١	(فرع) إذا أوصى أن يحج عنه فإذا كان عليه حج فلا يخلو حاله من ثلاثة أقسام (أحدها) أن يجعل الحج من رأس ماله	٤٣٤	هل يمكن الورثة في حال وقف الثلثين على قبض الدين ووصول القائب من استخدام فرس أن كان الموصى به فرساً أو سيارة أن كانت وصية أو غير ذلك فتركب ويتصرف في منفعتهما أم لا ؟ على وجهين :
٤٣١	(والقسم الثاني) أن يوصى بالحج من ثلثه	٤٣٤	(أحدهما) يمكن ذلك لثلاث يلزمهم امضاء بما لم ينتفعوا بثلاثه
٤٣٨	(والقسم الثالث) أن يطلق الوصية فلا يجعله من الثلث ولا من رأس المال	٤٣٥	(والوجه الثاني) أنهم يمنعون من ذلك كما يمنعون من التصرف بالبيع
٤٣٢	وإذا وصى بالحج تطوعاً عنه بمال ففيه قولان	٤٣٥	(فصل) وأن وصى له بثلث عبد فاستحق ثلثاه وثلث ماله يختمل الثلث الباقي من العبد نفذت الوصية فيه على المنصوص
٤٣٢	(أحدهما) أن الوصية باطلة		
٤٣٢	(والثاني) جائزة		
٤٣٣	(فرع) إذا أوصى لرجل بمائة دينار له حاضرة وترك		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٣٥	(فصل) وان وصى له بمنفعة عید سنة ففي اعتبارها من الثلث وجهان :	(أحدهما) انه يقوم العبد كامل المنفعة في زمانه كله	٤٣٧
٤٣٥	(والثاني) تقوم المنفعة سنة	اراد مذهبا انه يقوم خدمة مثله سنة فتعتبر من الثلث	٤٣٨
٤٣٥	وان وصى له بمنفعة عید على التأيید ففي اعتبار منفعتيه من الثلث ثلاثة أوجه :	وان لم يكن في التركة مال غير الموصى بمنفعته ولا خلف الموصى سواه ففي كيفية انتفاع الموصى له سنة ثلاثة	٤٣٨
٤٣٥	(أحدها) تقوم المنفعة في حق الموصى له والرقبة مسلوقة المنفعة في حق الوارث	(أحدها) انه ينتفع به سنة متوالية ويمنع الورثة من استخدامه والتصرف فيه	٤٣٨
٤٣٥	(والثاني) تقوم المنفعة في حق الموصى له	(والوجه الثاني) انه يستخدم ثلث الموصى به ثلاث سنين	٤٣٨
٤٣٦	(والثالث) تقوم الرقبة بمنافعها في حق الموصى له	(والوجه الثالث) ان يتهايا عليه الموصى له والورثة	٤٣٨
٤٣٦	الشرح : قال الشافعي : ولو أوصى له بشيء بعينه فاستحق ثلثه كان له الثلث الباقي اذا احتمله الثلث	واذا كانت الوصية بالمنفعة على التأيید	٤٣٨
٤٣٧	(مسألة) اذا ابتداء الوصية بثلث ماله لرجل ثم أوصى أن يحج عنه رجل بمائة درهم ثم أوصى بالباقي من ثلث المال لآخر	وان ملك الموقوف عليه المنفعة فعلى هذا هل يصير الموصى له مالكا وان منع من بيعها أم لا ؟ على وجهين :	٤٣٩
٤٣٧	(فرع) الوصية بالمنفعة كما أسلفنا القول كالوصية بالعين	(أحدهما) لا يملكها لاختصاص الوصية بمنافعها	٤٣٩
٤٣٧	والمعتبر في الثلث منفعة السنة دون الرقبة في كيفية اعتبارها وجهان :	(والثاني) يملكها كما يملك أم الولد	٤٣٩

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٤٠	فان مات الموصى له فهل تنتقل المنفعة الى ورثته أم لا ؟ على وجهين	٤٤٠	الشرح : الأحكام : اذا أوصى له بشمرة فذلك ضربان :
	(أحدهما) ان المنفعة تنتقل الى ورثته لتقويمها على الابد فى حقه		(أحدهما) ان تكون الثمرة موجودة فالوصية جائزة
٤٤٠	فأما بيع الموصى بمنفعته فان الوصية بموت الموصى له	٤٤١	(والضرب الثانى) ان يوصى بشمرة لم تخلق فهذا على ضربين :
٤٤٠	فأما بيع الموصى بمنفعة فان أراد الموصى له بالمنفعة بيعه لم يجوز سواء ملك جميع المنفعة أو بعضها وسواء قيل انه مالك أم غير مالك وان أراد ورثة الموصى بيعه ففيه ثلاثة أوجه :	٤٤١	(والضرب الاول) ان يوصى بشمرته على الابد فالوصية جائزة
٤٤٠	(أحدها) يجوز لشبوت المالك	٤٤١	وفيما يقوم فى الثلث وجهان (أحدهما) جميع البستان
٤٤٠	(والثانى) لا يجوز لعدم المنفعة	٤٤١	(والثانى) يقوم كامل المنفعة
	(والثالث) يجوز بيعه من الموصى له بالمنفعة ولا يجوز من غيره	٤٤١	(والضرب الثانى) ان يوصى بشمرة مدة مقدرة كأن أوصى له بشمرة عشر سنين
٤٤٠	(فصل) وان وصى له بشمرة بستانه فان كانت موجودة اعتبرت قيمتها من الثلث وان لم تخلق فان كانت على التأييد ففى التقويم وجهان :	٤٤٢	باب جامع الوصايا
٤٤٠	(أحدهما) يقوم جميع البستان	٤٤٢	اذا وصى لجيرانه صرف الى أربعين داراً ممن كل جانب
٤٤٠	(والثانى) يقوم كامل المنفعة	٤٤٢	(فصل) وان وصى لغيرهم القرآن صرف الى من يقرأ جميع القرآن وهل يدخل فيه من لا يحفظ جميعه ؟ ففيه وجهان :
		٤٤٢	(أحدهما) يدخل فيه اللفظ
		٤٤٢	(والثانى) لا يدخل فيه
		٤٤٣	فان ضمنه فى اثنين ضمن حصة الثالث وفيه وجهان :

الصفحة	الإحكام	الصفحة	الإحكام
٤٤٣	(أحدهما) يضمن ثلث الثلث	٤٤٩	(أحدهما) أن الوصية تصح وتصرف الى ثلاثة منهم
٤٤٣	(والثاني) أنه يضمن أقل ما يجزىء أن يعطيه ثالثا ويخص به غارما	٤٤٩	(والثاني) أن الوصية باطلة
٤٤٥	(فصل) فإن وصى للأيتام لم يدخل فيه من له أب	٤٤٩	الشرح : قال الامام الشافعي وإذا أوصى الرجل فقال : ثلث مالي في المساكين فكل من لا مال له ولا كسب يغنيه داخل في هذا المعنى وهو للأحرار دون المماليك ممن لم يتم عتقه
٤٤٦	(أحدهما) يدخل فيه لأنه يتيم بفقد الأب	٤٤٩	ولو قال : ثلث مالي في الفقراء والمساكين
٤٤٦	(والثاني) لا يدخل فيه لأنه لا يطلق هذا الاسم في العرف على الغنى	٤٥٠	فان صرف الثلث في أقل من ثلاثة من الفقراء والمساكين ضمن فان صرفه في اثنين كان في قدر ما يضمنه وجهان :
٤٤٦	(فصل) وأن وصى للشيوخ أعطى من جاوز الأربعين	٤٥٠	(أحدهما) وهو الذي نص عليه الشافعي في الأم أنه يضمن ثلث الثلث
٤٤٦	فان وصى للأرامل فهو للنساء اللاتي فارقهن أزواجهن بموت أو غيره	٤٥٠	(والوجه الثاني) أنه يضمن من الثلث قدر مالا دفعه الى ثلاثة أجزاء
٤٤٨	فاذا أوصى للأرامل فهل يدخل فيه من لها مال ؟	٤٥٠	فاما زكاة الفطر ففيها وجهان :
٤٤٨	(فصل) وان وصى للفقراء جاز ان يدفع الى الفقراء والمساكين	٤٥٠	(أحدهما) تخرج في بلد المال دون المالك كزكاة المال
٤٤٩	فان وصى للرقاب دفع الى المكاتبين	٤٥٠	(والثاني) تخرج في بلد المالك دون المال
٤٤٩	(فصل) وان وصى لقبيلة عظيمة كالعلويين والباشميين وطىء وتميم ففيه قولان :	٤٥١	فان وصى في سبيل الله صرف في الغزاة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٥١	(فرع) اذا اوصى بثلثه في الرقاب صرف في المكاتبين	٤٥٤	(أحدهما) ان الجميع لزيد
٤٥١	(فرع) اذا اوصى بشيء لزيد وللمساكين	٤٥٤	(الثاني) انه يدفع الى زيد نصفه والباقي للفقراء
٤٥٢	(فرع) وقوله : فان وصى لقبيلة عظيمة كالعالمين هم أبناء على كرم الله وجهه	٤٥٤	(فصل) وان وصى لحمل امرأة فولدت ذكراً وأنثى صرف اليهما وسوى بينهما
٤٥٣	(أما الأحكام) فانه ان وصى لبني فلان وهم قبيلة ويدخل فيهم الذكر والأنثى والخنثى ففي جواز الوصية قولان	٤٥٤	(فصل) وان ولدت ذكرين وأنثيين ففيه ثلاثة اوجه :
٤٥٣	(أحدهما) تصح وتصرف الى ثلاثة منهم	٤٥٤	(أحدها) ان الوارث يدفع الالف الى من يشاء من الذكران في الالف والأنثيان من الأنثيين
٤٥٣	(والقول الثاني) لا تصح الوصية لعدم إمكان إعطاء الجميع	٤٥٤	(والثاني) انه يشترط الذكران في الالف والأنثيان في المائة
٤٥٣	(فصل) وان وصى ان يضع ثلثه حيث يرى لم يجز ان يضعه في نفسه	٤٥٤	(والثالث) انه يوقف الالف بين الذكرين والمائة بين الأنثيين الى أن يلقوا ويصطلحا
٤٥٣	(فصل) وان وصى بالثلث لزيد ولجبريل كان لزيد نصف الثلث وتبطل في الباقي فان وصى لزيد وللرياح ففيه وجهان :	٤٥٥	(فرع) ان وصى بالثلث لله ولزيد ولو قال أصرفوا ثلثي في سبيل الله او في سبيل البر او في سبيل الثواب
٤٥٣	(أحدهما) ان الجميع لزيد	٤٥٥	(فرع) قال الشافعي : تجوز الوصية لما في البطن وبما في البطن اذا كان يخرج لأقل من ستة أشهر
٤٥٣	(والثاني) ان لزيد النصف وتبطل الوصية في الباقي	٤٥٥	هذه المسألة مشتملة على فصلين :
٤٥٣	ان قال : ثلثي لله ولزيد ففيه وجهان :		(أحدهما) الوصية للحمل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	(والثاني) بالحمل		فجاءت بولد نفاه زوجها باللعان
٤٥٦	لو قال : أن كان في بطنك غلام فله ألف وان كان في بطنك جارية فلها مائة فان ولدت غلامين أو جارتين صحت الوصية وفيها ثلاثة أوجه حكاه ابن سريج	٤٥٨	مسألة أخرى : اذا وضعت الموصى بحملها ولدا ميتا فلا وصية كما لا ميراث له ولو وضمته حيا فمات صحت الوصية وكان لو ارث الحمل كالميراث
٤٥٦	(أحدهما) أن للورثة ان يدفعوا الألف الى أى الغلامين شاءوا والمائة الى أى الجارتين شاءوا	٤٥٨	(فصل) فان أوصى لرجل بشهم أو بقسط أو بنصيب أو بجزء من ماله فالخيار الى الوارث في القليل والكثير
٤٥٦	(والوجه الثاني) انه يشترك الغلامان في الألف والجارتان في المائة	٤٥٨	(فصل) فان أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته أعطى مثل نصيب أقلهم نصيباً
٤٥٦	(والوجه الثالث) ان الألف موقوفة بين الغلامين والمائة موقوفة بين الجارتين حتى يصطالحا عليهما بعد البلوغ	٤٥٩	اما اذا أوصى له بشهم من ماله فقد اختلف الناس فيه
٤٥٧	فلو قال : أن كان الذي في بطنك غلاماً فله ألف وان كان الذي في بطنك جارية فلها مائة فولدت غلاماً وجارية فلا شيء لواحد منهما	٤٥٩	(فرع) اذا أوصى بمثل نصيب أحد ورثته ولم يسمه قال الشافعي « اعطيته مثل أقلهم نصيباً »
٤٥٧	لو قال : ان كان الذي في بطنك غلاماً فله ألف فولدت غلامين ففي الوصية وجهان (أحدهما) باطل	٤٦٠	ولو ترك ابناً وبنتاً أوصى لرجل بمثل نصيب الابن ولآخر بمثل نصيب البنت فذلك ضربان :
٤٥٧	(والثاني) أنها جائزة		(أحدهما) ان يريد بمثل نصيب البنت قبل دخول الوصية عليها
٤٥٧	مسألة : لو قال قد أوصيت لحمل هذه المرأة من زوجها	٤٦٠	(والضرب الثاني) ان يريد بمثل نصيب البنت بعد دخول الوصية عليها

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٦٠	لو ابتدأ قوصى لرجل بمثل نصيب البنت ولاخر بمثل نصيب الابن كان للموصى له بمثل نصيب البنت ربع المال	٤٦٦	(فصل) فان قال اعطوه راساً من رقيقى له
٤٦١	ولو ترك بنتاً وأخاً وأوصى لرجل بمثل نصيب البنت فقد اختلف أصحابنا فى قدر ما يستحقه الموصى له على وجهين :	٤٦٦	(فصل) فان وصى بعق عبد اعتق عنه ما يقع عليه الاسم لمعوم اللفظ
٤٦١	(أحدهما) له الربع نصف حصة البنت	٤٦٦	وان أمكن أن يشتري به بعض الثالثة ففيه وجهان
٤٦١	(والوجه الثانى) وهو الأصح له الثلث	٤٦٦	(أحدهما) يزداد فى ثمن الرقبتين
٤٦٢	(فرع) اذا أوصى بمثل نصيب ابنه ولا ابن له غيره فله النصف فان لم يجز الابن فله الثلث	٤٦٦	(والثانى) انه يشتري به بعض الثالثة
٤٦٣	(فرع) ولو قال : بمثل نصيب أحد ولدى فله مع الابنين الثلث ومع الثلاثة الربع حتى يكون كأحدهم	٤٦٧	(فصل) فان قال اعتقوا عبداً من عبيدى وله خنثى حكم له بأنه رجل فقيسه وجهان (أحدهما) أنه يجوز
٤٦٣	(فصل) فان وصى بضعف نصيب أحد أولاده دفع اليه مثل نصيب أحدهم	٤٦٧	(والثانى) لا يجوز
٤٦٤	(فصل) فان وصى لرجل بثلث ماله ولاخر بنصفه وأجاز الورثة قسم المال بينهما على خمسة	٤٦٧	(فصل) فان قال اعطوه شاة جاز أن يدفع اليه الصغير والكبير والضأن والمعز
٤٦٥	(فرع) ولو أوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بنصفه	٤٦٧	وان قال اعطوه شاة من غنمى والغنم أناث لم يدفع اليه ذكر
		٤٦٧	(فصل) فان قال اعطوه دابة فالمنصوص أنه يعطى فرساً أو بقلاً أو حميراً
		٤٦٨	لو قال شاة من شياهى

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	ولم يكن في ماله الا طيب ففيد قولان :	(والثاني) ان كان الموصى له ممن ينتفع باخذها	
٤٦٨	(احدهما) ان الوصية باطلة (الوجه الثاني) انها تصح	٤٧٢	ولو كان لرجل ثلاثة كلاب ولم يشرك شيئاً سواها فأوصى بجميعها لرجل
٤٦٩	(فرع) ولو قال بعيراً أو ثوراً لم يكن لهم أن يعطوه ناقة ولا بقرة	٤٧٢	فاما ان كان له كلب واحد ولا مال له غيره فأوصى به لرجل فهو كمن أوصى بجميع ماله
٤٦٩	فاما اذا أوصى بغير فمذهب الشافعي انه لا يعطى الا ذكراً .	٤٧٣	(فصل) وان وصى له بطبل من طبوله وليس له الا طبول الحرب أعطى واحداً منها
٤٧٠	فاما اذا قال اعطوه دابة فقال الشافعي : أعطى من الخيل والبغال والحمير ذكراً أو أنثى صحيحاً صغيراً أو كبيراً	٤٧٣	(فصل) فان وصى بعود من عيدانه وعنده عود اللهو وعود القوس وعود البناء كانت الوصية بعود اللهو
٤٧١	(فصل) فان وصى بكلب ولا كلب له فالوصية باطلة	٤٧٣	(فصل) فان وصى له بقوس كانت الوصية بالقوس الذي يرمى عنه النبل والنشاب دون قوس الندف والجلهق وهو قوس البندق
٤٧١	فان كان له ثلاثة كلاب ولا مال له فأوصى بجميعها ولم تجز الورثة ردت الى الثلث وفي كيفية الرد وجهان	٤٧٤	وأوصى له بطبل من طبوله فان لم يكن له الا طبول الحرب فالوصية به جائزة
٤٧١	(احدهما) يدفع اليه من كل كلب ثلثه كسائر الأعيان	٤٧٤	وان كانت طبوله نوعين طبول حرب وطبول لهو
٤٧١	(الثاني) يدفع اليه أحدها وتخالف سائر الأعيان	٤٧٥	ولو قال : عوداً من عيداني وله عيدان يعزف بها وعيدان قسى وعصى وغيرها
٤٧٢	وان كان الموصى له ليس بصاحب حرث ولا ماشية ولا صيد ففي الوصية وجهان :		
	(احدهما) الوصية باطلة باعتبار الموصى له		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٧٥	(فرع) قال الشافعي « وكذلك المزار » يعني انه ان كان لا يصلح الا للهو فالوصية باطلة وان كان يصلح لغير اللهو فالوصية به جائزة	٤٧٧	(فصل) وان كاتب عبده كتابة فاسدة ثم اوصى لرجل بما في ذمته لم تصح الوصية لانه لا شيء له في ذمته
٤٧٥	وقال الشافعي : ولو قال اعطوه قوساً من قسيي وله قسي معمولة وقسي غير معمولة او ليس منها شيء	٤٧٧	وان وصى برقبته والكتابة فاسدة نظرت فان لم يعلم بفساد الكتابة ففيه قولان :
٤٧٦	(فصل) فان وصى بعنق مكاتبه او بالابراء مما عليه اعتبر من الثلث اقل الامرين من قيمته ان مال الكتابة لان الابراء عتق	٤٧٧	(أحدهما) ان الوصية جائزة لانها صادفت ملكه
٤٧٦	وان لم يحل عليه مال الكتابة ففيه وجهان :	٤٧٧	(والثاني) انها باطلة لانه وصى وهو يعتقد انه يملك الوصية
٤٧٦	(أحدهما) لا يتعجل عتق شيء منه	٤٧٨	(فصل) وان وصى بحج فرض من رأس المال حج عنه من الميقات
٤٧٦	(والثاني) وهو ظاهر المذهب انه يتعجل عتق ثلثه ويقف الثلثان على العتق بالاداء او الرق بالعجز	٤٧٨	فان وصى به من الثلث ففيه وجهان :
٤٧٦	(فصل) فان قال : ضعوا عن مكاتب أكثر ما عليه وضع عنه النصف وشيء لانه هو الأكثر	٤٧٨	(أحدهما) انه يحج عنه في بلده فان عجز الثلث عنه تم من رأس المال
٤٧٧	فان قال : ضعوا عنه ما قل وما كثر وضع الوارث عنه ما شاء من قليل وكثير	٤٧٨	(والثاني) وهو قول أكثر اصحابنا انه من الميقات
٤٧٧	فان قال : ضعوا عنه اوسط	٤٧٨	(فصل) ان اوصى بحج التطوع

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٧٩	(فصل) وأن وصى أن يحج عنه رجل بمائة ويدفع ما يبقى من الثلث إلى آخر		فاذا فضل عن الحجة في دفع في حجة ثانية ثم في ثالثة إلى أن ينقذ
٤٧٩	وأن لم يجيزوا ما زاد على الثلث ردت الوصية إلى نصفها وهو الثلث في دفع إلى الموصى له بالثلث نصف الثلث وفي النصف الآخر وجهان :	٤٨١	(فرع) وإذا قال : حجوا عني حجة بخمسمائة مثلاً فما فضل فهو لمن يحج عني فهو على ما أوصى لأنه قصد أرفاقه بذلك
	(أحدهما) يقدم فيه الموصى له بالمائة ولا يدفع إلى الموصى له بالباقي شيء حتى يأخذ الموصى له بالمائة حقه	٤٨١	(فرع) إذا أوصى أن يحج عنه زيد بمائة ولعمرو بتمام الثلث ولسعد إذا أوصى أن يحج عنه بثلث ماله فأجازته الورثة أمضيت على ما قال الموصى
٤٧٩	(والوجه الثاني) أن الموصى له بالمائة والموصى له بالباقي يقسمان النصف على قدر وصيتهما من الثلث	٤٨٢	(فصل) وأن وصى لرجل بعبد وآخر بما بقي من الثلث قوم العبد مع التركة بعد موت الموصى
٤٧٩	(فصل) وأن بدأ فوصى بثلث ماله لرجل ثم وصى لمن يحج عنه بمائة ووصى لآخر بما تبقى من الثلث ففيه وجهان	٤٨٣	(فصل) فإن وصى له بمنفعة عبد ملك الموصى له منافعه واكتسابه فإن كان جارية ملك مهرها لأنه بدل منفعتها
٤٧٩	(أحدهما) أن الوصية باطلة بعد المائة باطلة	٤٨٣	ويجوز تزويجها لاكتساب المهر وفيمن يملك المقدر ثلاثة أوجه :
٤٨٠	(والوجه الثاني) أن الحكم في هذه المسألة كالحكم في المسألة قبلها		(أحدها) يملكه الموصى له بالمنفعة
٤٨٠	إذا كان الثلث يستغرقه لأن وصيته في قرية فوجب نفاذها	٤٨٣	(والثاني) يملكه المالك لأنه يملك رقبتهما
٤٨٠	(فرع) إذا أوصى بقدر معين	٤٨٣	(والثالث) لا يصح العقد إلا باتفاقهما

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٨٣	فان أمت بولد مملوك ففيه وجهان :	٤٨٤	(فصل) فان أراد المالك بيع الرقبة ففيه ثلاثة أوجه
٤٨٣	(أحدهما) أنه للموصى له	٤٨٤	(أحدها) أنه يجوز لأنه يملكها ملكا تاما
٤٨٣	(والثاني) أنه كالأم رقبته للمالك ومنفعته للموصى له	٤٨٤	(والثاني) أنه يجوز لأنها عين مسلوقة المنفعة فلم يجز بيعها كالأعيان التي لا منفعة فيها
٤٨٣	فان قتل ففى قيمته وجهان (أحدهما) أنها للمالك لأنها بدله فكانت له	٤٨٤	(والثالث) يجوز بيعها من الموصى له
٤٨٣	(والثاني) أنه يشتري به مثله للمالك رقبته وللموصى له منفعة	٤٨٤	باب الرجوع في الوصية
٤٨٣	فان جنى على طرفه ففى أرثه وجهان :	٤٨٤	يجوز الرجوع في الوصية لأنها عطية لم تزل الملك فجاز الرجوع فيها كالهبة قبل القبض ويجوز الرجوع بالقول والتصرف
٤٨٣	(أحدهما) أنه للمالك لأنه يدل ملكه	٤٨٥	فان قال : لو ارثى فهبو رجوع لأنه لا يجوز أن يكون للوارث وللموصى له وأن قال هو تركنى ففيه وجهان
٤٨٣	(والثاني) وهو الصحيح أن ما قبل منه ما نقص من قيمة الرقبة للمالك وما قابل منه ما نقص من المنفعة للموصى له	٤٨٥	(أحدهما) أنه رجوع لأن التركة للورثة
٤٨٣	فان احتاج العبد إلى نفقة ففيه ثلاثة أوجه :	٤٨٥	(والثاني) أنه ليس برجوع لأن الوصية من جملة التركة
٤٨٣	(أحدهما) أن النفقة على الموصى له بالمنفعة لأن الكسب له	٤٥٨	(فصل) وأن وصى لرجل بعد ثم وصى به لآخر لم يكن ذلك رجوعا لا مكان أن يكون نسي الأول أو قصد الجمع بينهما
	(والثاني) أنها على المالك		
	(والثالث) أنها في كسبه فان لم يف الكسب ففى بيت المال		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٨٥	(فصل) وان باعه أو وهبه وأقبض أو اعتقه أو كاتبه أو أوصى أن يباع أو يوهب لا يقبض أو يعتق أو يكتب فهو رجوع	٤٨٦	فان وصى له بخبز فجعله فتيتا ففيه وجهان :
٤٨٥	وان قلنا : ان العتق كسائر الوصايا ففيه وجهان :	٤٨٧	(احدهما) انه رجوع لانه ازال عنه اطلاق اسم الخبز (والثاني) ليس برجوع لان الاسم باق عليه
٤٨٥	(احدهما) انه ليس برجوع فيكون نصفه مديراً ونصفه موصى به	٤٨٧	ثم قال في باب ما يكون رجوعاً في الوصية وتغييراً لها وما لا يكون رجوعاً ولا تغييراً
٤٨٥	(والثاني) انه رجوع لان التدبير أقوى	٤٨٧	ثم قال : واو أوصى به لرجل ثم اذن له في التجارة أو بعثه تاجراً الى بلد أو أجره أو علمه كتاباً أو قرأنا
٤٨٥	(فصل) وان وصى له بعبد ثم زوجه أو أجره أو علمه صنعة أو ختنه لم يكن ذلك رجوعاً	٤٨٨	وان قال : ما أوصيت به لبشر فهو لبكر كان ذلك رجوعاً في الوصية لبشر
٤٨٦	(فصل) وان وصى بطعام معين فخلطه بغيره كان ذلك رجوعاً	٤٨٨	وان قال : ما أوصيت به لفلان فنصفه لفلان أو ثلثه كان رجوعاً في القدر الذي وصى به للثاني خاصة وباقيه للأول
٤٨٦	فان خلطه بما دونه ففيه وجهان :	٤٨٩	(فرع) وان وصى بحب ثم طحنه أو بدقيق فمجنه أو بعين فخبزه أو بخبز ففتته كان رجوعاً
٤٨٦	(احدهما) انه ليس برجوع (والثاني) انه رجوع	٤٨٩	وان وصى بشيء ثم خلطه بغيره على وجه لا يتميز منه كان رجوعاً
٤٨٦	فان نقله الى بلد أبعد من بلد الموصى له ففيه وجهان :		
٤٨٦	(احدهما) انه رجوع (والثاني) انه ليس برجوع		
٤٨٦	(فصل) فان وصى بحنطة فقلها أو بذرها كان ذلك رجوعاً		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٩٠	(فصل) وان وصى بقطن فغزله أو بغزل فتنسجه كان ذلك رجوعاً	٤٩١	(فصل) وان أوصى له بسكنى دار سنة فأجرها دون السنة لم يكن ذلك رجوعاً
٤٩٠	وان أوصى له بقطن فحشا به فراشاً ففيه وجهان :	٤٩١	فان مات قبل انقضاء الاجارة ففيه وجهان
٤٩٠	(أحدهما) انه رجوع	٤٩١	(أحدهما) يسكن مدة الوصية بعد انقضاء الاجارة
٤٩٠	(والثاني) انه ليس برجوع	٤٩١	(والثاني) انه تبطل الوصية بقدر ما بقي من مدة الاجارة وتبقى في مدة الباقي
٤٩٠	(فصل) وان وصى بدار فهدمها كان رجوعاً	٤٩٢	(فرع) ولو أوصى له بدار وقبل كانت له وما ثبت فيها من أبوابها وغيرها دون ما فيها ولو انهدمت في حياة الموصي كانت له الا ما انهدم منها فصار غير ثابت فيها وصورتها في رجل أوصى لرجل بدار فانهدمت فلا يخلو انهدامها من ثلاثة احوال :
٤٩٠	وان زال عنها اسم الدار ففي الباقي من العرصة وجهان :	٤٩٢	(أحدها) ان تنهدم في حياة الموصي
٤٩١	(أحدهما) انه تبطل فيه الوصية	٤٩٢	(والثاني) بعد موته وبعد قبول الموصي له
٤٩١	(والثاني) لا تبطل	٤٩٢	(والثالث) بعد موته وقبل الموصي
٤٩١	(فصل) وان وصى له بأرض فزرعها لم يكن ذلك رجوعاً	٤٩٣	وان كانت الدار بعد انهدامها لا تسمى داراً لأنها صارت عرصة لا بناء فيها ففي بطلان الوصية وجهان :
٤٩١	وقد يحصل قبل الموت فلم يكن رجوعاً وأن غرسها أو بنى فيها ففيه وجهان :		
٤٩١	(أحدهما) انه رجوع		
٤٩١	(والثاني) ليس برجوع		
٤٩١	فعلى هذا في موضع الأساس وقرار الغراس وجهان :		
٤٩١	(أحدهما) انه لا تبطل فيه الوصية		
٤٩١	(والثاني) انه تبطل الوصية فيه لأنه جملة تابعاً لما عليه		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٩٣	(أحدهما) لا تبطل	٤٩٩	(أحدهما) يجوز لأنه لم يرض بالوصى بإجتهاده وحده فان ماتا أو فسقا فهل للحاكم أن يفوض إلى واحد؟ فيه وجهان :
٤٩٣	(والوجه الثاني) أن الوصية بها باطلة وهو الأصح	٤٩٩	(فصل) ومن وصى إليه في شيء لم يصر وصياً في غيره ومن وصى إليه إلى مدة لم يصر وصياً بعد المدة
٤٩٤	باب الأوصياء	٤٩٩	(فرع) الوصية ولاية وأمانة والفاسق ليس من أهلها
٤٩٤	لا تجوز الوصية إلا إلى بالغ عاقل حر عدل	٥٠٠	أما إذا تغيرت حالته بعد الوصية قبل الموت ثم عاد فكان عند الموت جامعاً لشروط الوصية صحت الوصية إليه
٤٩٤	وفي جواز الوصية إليه في حق الكافر وجهان :	٥٠٠	فانه يجوز للرجل الوصية إلى اثنين فمتى أوصى إليهما مطلقاً لم يجوز لواحد منهما الانفراد بالتصرف
(أحدهما) انه يجوز		٤٩٧	أما الوصية إلى المرأة فانها تصح في قول أكثر أهل العلم
٤٩٤	(والثاني) لا يجوز	٤٩٧	أما الصبي العاقل فلا تصح الوصية إليه
٤٩٤	(فصل) وتجوز الوصية إلى المرأة	٤٩٨	(فصل) واختلف أصحابنا في الوقت الذي تعتبر فيه الشروط
٤٩٥	(أما الأحكام) فانه تصح الوصية إلى الرجل العاقل المسلم الحر العدل أجمعاً ولا تصح إلى مجنون	٤٩٨	(فصل) وإن وصى إلى رجل فتغير حاله بعد موت الموصى
٤٩٧	أما الوصية إلى المرأة فانها تصح في قول أكثر أهل العلم	٤٩٨	(فصل) ويجوز أن يوصى إلى نفسين
٤٩٧	أما الصبي العاقل فلا تصح الوصية إليه	٤٩٨	فان أراد الحاكم أن يفوض
٤٩٨	(فصل) واختلف أصحابنا في الوقت الذي تعتبر فيه الشروط		
٤٩٨	(فصل) وإن وصى إلى رجل فتغير حاله بعد موت الموصى		
٤٩٨	(فصل) ويجوز أن يوصى إلى نفسين		
٤٩٨	فان أراد الحاكم أن يفوض		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	أن ينصب مكانهما واحدا ؟ فيه وجهان :	٥.١	(أحدهما) له ذلك
	(والثاني) لا يجوز	٥.١	(والثاني) لا يجوز
	فأما أن جعل لكل واحد منهما التصرف منفردا فمات أحدهما أو خرج من الوصية لم يكن للحاكم أن يقم مقامه أمينا	٥.١	
٥.٢	(فرع) قوله : ومن وصى إليه في شيء لم يصر وصيا في غيره يجوز أن يوصى إلى إنسان يقبض معاشه لصفاره وبآخر للانفاق عليهم من هذا المعاش	٥.٢	(فصل) ولا تتم الوصية إليه إلا بالقبول
٥.٢	وكذلك إذا أوصى له إلى زمن معين موصوف كان إذا بلغ الصبي أو قدم المسافر	٥.٢	(فصل) وفي وقت القبول وجهان :
٥.٢	(فصل) وللوصي أن يوكل فيما لم تجز به العادة أن يتولاه بنفسه كما قلنا في الوكيل	٥.٢	(أحدهما) يصح القبول في الحال
٥.٣	وما قال في الوصايا أراد إذا أطلق الوصية منهم من قال فيه قولان :	٥.٢	(والثاني) لا يصح إلا بعد الموت
	(أحدهما) يجوز	٥.٣	(فصل) وللوصي أن يعزل الوصي إذا شاء وللوصي أن يعزل نفسه متى شاء
	(والثاني) لا يجوز	٥.٣	(فصل) إذا بلغ الصبي واختلف هو والوصي في النفقة
٥.٣	وان وصى إليه وأذن له أن يوصى بعد موته إلى رجل بمعيته ففيه وجهان :	٥.٣	وأن اختلفا في المدة فقال الوصي : أنفقت عشر سنين وقال الصبي خمس سنين ففيه وجهان :
٥.٤	(أحدهما) أن القول قول الصبي	٥.٣	(أحدهما) أن القول قول للوصي
		٥.٤	(والثاني) أن القول للصبي

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الإحكام
	(والثاني) أن القول قول الوصي	٥١٣	وفي قوله فككت رقبتك وجهان :
٥٠٤	أما إذا قال أوصيت اليك ومن بعدك الى فلان فان ذلك جائز لا كلام	٤١٣	(أحدهما) أنه صريح
٥٠٤	أما إذا أوصى اليه ثم أذن له أن يوصى الى من يرى أو الى من يشاء أو كل من أوصيت اليه فقد أوصيت اليه أو فهو وصي	٥١٣	(والثاني) أنه كناية
٥٠٥	لو قال : أوصيت الى فلان فان حدث به حدث فقد أوصيت الى من أوصى اليه لم يجز ذلك لأنه إنما أوصى بماله غيره	٥١٣	وان قال لأمته انت على كظهر أمي ونوى العتق ففيه وجهان :
٥٠٥	ولو أن رجلاً أوصى الى رجل فمات الموصى اليه فأوصى الى آخر	(أحدهما) تعتق .	(والثاني) لا تعتق
٥٠٦	(فرع) يصح قبول الوصية وردها في حياة الموصي	٥١٤	(فصل) وأن كان بين نفسين عبد فاعتق أحدهما نصيبه فان كان موسراً وقوم عليه نصيب شريكه وعتق
٥٠٦	(فصل) ولا يلحق الميت مما يفعل عنه بعد موته بغير إذنه إلا دين يقضى عنه أو صدقة يتصدق بها عنه أو دعاء له	٥١٤	(فصل) وتجب قيمة النصيب عند العتق لأنه وقت الاتلاف ومتى يعتق فيه ثلاثة أقوال :
٥٠٩	واختلف العلماء في وصول ثواب قراءة القرآن	٥١٤	(أحدها) يعتق في الحال فان كانت جارية فولدت كان الولد حراً .
٥١١	كتاب العتق	٥١٤	(والثاني) أنه يقع بدفع القيمة فان كان جارية فولدت كان نصف الولد حراً ونصفه مملوكاً
٥١٣	العتق قرينة مندوب اليه	٥١٥	فان اعتق الشريك نصيبه قبل أخذ القيمة ففيه وجهان :
٥١٣	(فصل) ويصح بالتصريح والكتابة وصريحة العتق والحرية	(أحدهما) أنه يعتق لأنه عتق صادق ملكه	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	(والثاني) انه لا يعتق لأن العتق مستحق من جهة المعتق والولاء مستحق له فلا يجوز ابطاله عليه	٥١٧	مقامه في تعيين الطلاق في احدى المراتين (والثاني) يقوم مقامه وهو الصحيح
٥١٥	(فصل) وان اختلف المعتق الشريك في قيمة العبيد والبينة متعذرة	٥١٧	(فصل) ومن ملك أحد الوالدين وان علوا أو أحد المولودين وان سفلوا عتقوا عليه
٥١٦	(فصل) وان كان المعتق معسراً عتق نصيبه ويبقى نصيب الشريك على الرق	٥١٨	وان كان لا تلزمه نفقته ففيه قولان :
٥١٦	(فصل) وان ملك عبداً فأعتق بعضه سرى الى الباقي	٥١٨	(أحدهما) لا يجوز قبوله (والثاني) يلزم قبوله
٥١٦	(فصل) وان أوصى بمعتق شركته له في عبد فأعتق عنه لم يقدم عليه نصيب شريكه وان احتمله الثلث	٥١٨	باب القرعة
٥١٦	(فصل) وان كان عبد بين ثلاثة لأحدهم النصف وللآخر الثلث والثلث السدس	٥١٨	والقرعة أن تقطع رقاع متساوية ويكتب في كل رقعة ما يراد اخراجه وتجعل في بنادق من طين متساوية
٥١٧	(فصل) وان كان له عبدان فأعتق أحدهما بعينه ثم أشكل أمره بأن يتذكر	٥٢٠	وقيمة الرابع اربعمئة وقيمة الخامس خمسمئة ففيه قولان :
٥١٧	(فصل) وان اعتق عبداً من أ عبد أخذ بتعيينه وله أن يعين من شاء	٥٢٠	(أحدهما) انه يكتب أسماءهم في رقاع بعددهم ثم يخرج على العتق
٥١٧	(فصل) وان مات قبل أن يعين ففيه وجهان :	٥٢٠	(والقول الثاني) أنهم يجزؤون ثلاثة أجزاء على القيمة دون العدد
٥١٧	(أحدهما) لا يقوم الوارث مقامه في التعيين كما لا يقوم	٥٢٠	(فصل) وان اعتق ثلاثة أ عبد لا مال له غيرهم فمات واحد ثم مات السيد أقرع بين الحين والميت

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٢٠	(فصل) اذا اعتق في مرضه ستة ابد لا مال له غيرهم فاعتق اثنان بالقرعة	٥٢٢	وهل يصح من الصبي المميز؟ فيه قولان :
٥٢٠	(فصل) وان اعتق في مرضه اعبداً له ومات وعليه دين يستغرق التركة لم ينفذ العتق	٥٢٢	(أحدهما) انه يصح
٥٢١	(فصل) وان اعتقهم ومات وأقرع بينهم واعتق الثلث ثم ظهر دين مستغرق لم ينفذ العتق	٥٢٢	٢ (والثاني) لا يصح وهو الصحيح
٥٢١	فان قال الورثة : نحن نقضى الدين وننفذ العتق ففيه وجهان :	٥٢٢	(فصل) والتدبير هو ان يقول : ان مت فانت حر
	(أحدهما) ان لهم ذلك	٥٢٢	(فصل) ويجوز مطلقاً وهو أن يقول أن مت فانت حر ويجوز مقيداً
	(والثاني) انه ليس لهم ذلك	٥٢٢	(فصل) ويجوز تدبير المعتق بصفة كما يجوز أن يعلق عتقه على صفة أخرى
٥٢١	وان كان الدين يستغرق نصف التركة فهل يبطل العتق بالجميع ؟ فيه وجهان :	٥٢٣	(فصل) ويجوز تدبير الحمل كما يجوز في بعض عبد كما يجوز عتقه فهل يقوم عليه نصيب شريكه يصير الجميع مدبراً ؟ فيه قولان
	(أحدهما) يبطل كما قلنا في قسمة الشريك	٥٢٣	(أحدهما) يقوم عليه
٥٢١	(والثاني) يبطل بقدر الدين	٥٢٣	(والثاني) انه لا يقوم عليه
٥٢١	باب المدبر	٥٢٣	فان اعتق أحدهما نطسيه بعد التدبير وهو موسر فهل يقوم عليه نصيب شريكه ليعتق فيه قولان منصوحيان :
٥٢١	التدبير قرابة لانه يقصد به العتق ويعتبر من الثلث في الصحة والمرض	٥٢٣	(أحدهما) لا يقوم عليه
٥٢٢	(فصل) ويصح من السفية		(والثاني) يقوم عليه ليصير الكل حراً
		٥٢٤	(فصل) ويملك المولى بيع المدبر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٢٤	(فصل) وإن كان المدبر جارية فانت بولد من النكاح أو الزنا فهل يتبعها في التدبير ؟ فيه قولان :	٥٢٦	(أحدهما) يباع عليه
٥٢٤	(أحدهما) يتبعها	٥٢٦	(والثاني) لا يباع عليه
٥٢٥	(فصل) ويجوز الرجوع في التدبير بما يزيل الملك	٥٢٦	(فصل) وإن اختلف السيد والعبد فادعى العبد أنه دبره وأنكر السيد
٥٢٥	(فصل) ويجوز الرجوع في تدبير البعض كما يجوز التدبير في الابتداء في البعض	٥٢٧	(فصل) ويجوز تعليق العتق على صفة مثل أن يقول إن دخلت الدار فانت حر
٥٢٥	(فصل) وإن دبره عبداً ثم ارتد	٥٢٧	(فصل) وإن علق عتق أمه على صفة ثم أتت بولد من النكاح أو الزنا فهل يتبعها الولد
٥٢٦	(فصل) وإن دبر الكافر عبداً كافراً ثم أسلم العبد ولم يرجع السيد في التدبير ففيه قولان :	٥٢٧	(فصل) وإن علق عتق عبده على صفة لم يملك الرجوع فيها بالقول .

كنا نود الا يكون اخطاء مطبعية ولكن جل من تصالى من النقص
 سبحانه وقد ندت اثناء الطباعة اخطاء نرجو من القارئ اصلاحها
 بقلمه وهى :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٥٨	١١	ملته	مئله
٢٩٩	٢٢	الوف	الوقف
٤٣٦	٨	اثته	ثله
٤٨٠	٢١	نانية	فانية